

## فقه فلسفة الزواج

- من منظور إسلامي -



شارع الرويس، الرويس، برج البراجنة، بيروت - لبنان  
Mob: 00961 3 689 496 | TeleFax: 00961 1 545 133 | P.O. Box: 307/25  
info@daralwala.com | daralwala@yahoo.com | www.daralwala.com

ISBN 978-614-420-254-8

اسم الكتاب: فقه فلسفة الزواج من منظور إسلامي.  
المؤلف: الدكتور جعفر عباس حاجي.  
الناشر: دار الولاء لصناعة النشر.  
الطبعة: الأولى بيروت-لبنان ١٤٣٧هـ-٢٠١٦م

© جميع الحقوق محفوظة للناشر

# فقه فلسفة الزواج

## - من منظور إسلامي -

تأليف الدكتور جعفر عباس حاجي



دار الولاء  
لصناعة النشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## الفهرس

|    |  |
|----|--|
| 17 | ..... مقدمة الكتاب   |
| 24 | ..... معايير وعناصر اختيار الزوج والزوجة وعلاقتها بمشكلات الحياة الزوجية وحلولها |

### 1. الفصل الأول:

|    |  |
|----|--|
| 31 | ..... كينونة سؤال الزواج والمزاوجة   |
| 36 | ..... 1.1 دالة سؤال أو دالة طلب الزواج   |
| 41 | ..... 1.2 عناصر ومكونات دالة سؤال أو طلب الزواج  |
| 48 | ..... 1.3 راهنية كينونة سؤال الزواج وسؤاله في الأمة الإسلامية                              |
| 50 | ..... 1.4 دالة سؤال الزواج ودالة «سؤال سؤال الزواج» أي: دالة (ميتا دالة)                   |
|    | ..... 1.4.1 راهنية حال القلق والاضطراب في بنية سؤال الزواج وسؤاله «ميتا سؤال الزواج» وسؤال |
| 53 | ..... جوابه  |
| 58 | ..... 1.4.2 راهنية ورهانية غايات وقصود ونيات كينونة السؤال المعاصر والحديث                 |
| 67 | ..... 1.5 مرجعية دوال كينونة سؤال وطلب الزواج والحياة الزوجية                              |
| 69 | ..... 1.6 الخلاصة  |

### 2. الفصل الثاني:

|    |  |
|----|--|
| 73 | ..... الرؤية الكونية الإنسانية التكاملية التوحيدية لكينونة الحياة الزوجية                    |
| 75 | ..... 2.1 معادلة حقيقة دوال كينونة الزوج والزوجة والحياة الزوجية ونسق العلائق البيئية بينهما |
| 79 | ..... 2.2 المقصود من الرؤية الكونية التكاملية التوحيدية للحياة الزوجية                       |
| 80 | ..... 2.3 حاجة الإنسان إلى نظرة كونية شمولية توحيدية للحياة الزوجية                          |
| 85 | ..... 2.4 تفاعل الرؤية الكونية والنفس البشرية وانعكاساتها على مفهوم وسيرورة الحياة الزوجية   |
| 92 | ..... 2.5 صناعات دوال الرؤى الكونية وعدساتها الرؤيوية  |

- 1.1.1 الرؤية المادية الحسية وعدساتها الرؤية ..... 92
- 1.1.2 دوال الرؤية العلمية أو العدسة الاستقرائية التجريبانية ..... 97
- 1.1.3 دوال الرؤية العقلية الفلسفية لكيونة الحياة الزوجية ..... 103
- 2.5.4 دوال الرؤية التكاملية التراتبية التوحيدية العرفانية للحياة الزوجية ..... 110
- 2.5.5 استخلاص الرؤية العرفانية والوحيانية للحياة الزوجية من الرؤية الكونية التوحيدية ..... 115
- 2.6 دوال ثمرة الرؤية الكونية الصحيحة الحقنة ..... 119
- 2.7 دوال النظام الإيكولوجي البيئي الطبيعي والاجتماعي الحاضن لمنظومة الحياة الزوجية ..... 121
- 2.7.1 دوال العلاقة البنوية والبنائية بين الرؤية الكونية والرؤية الأيكولوجية الاجتماعية للحياة الزوجية ..... 125
- 2.7.2 دوال المبادئ الأساسية للقراءة الأيكولوجية الطبيعية والاجتماعية التكاملية التوحيدية للحياة الزوجية ..... 130
- 2.7.3 دوال القراءة الإيكولوجية الحديثة ومنظومتها الأكسيولوجية «القيمية» الحقنة ..... 132
- 2.7.4 دوال القراءة الواحدة والمنطق الثنائي الأحادي التراتب والتدرج ..... 135
- 2.8 من دوال إبستمولوجيا (معرفة) الزواج إلى دوال أنطولوجيا (وجود) الزواج أو العكس «علم الزواج» ..... 140

### 3. الفصل الثالث:

- فقه فلسفة كينونة الحياة الزوجية وتفضيلات اختياراتها الاصطنائية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية ..... 151
- 3.1 اعتبارات اختيار لفظه فقه فلسفة كينونة الحياة الزوجية ..... 153
- 3.1.1 خصوصيات بنيوية وماهوية للفظ «الفقه» ..... 155
- 3.1.2 الصبغة العملية للفقه والحكمة الإسلامية ..... 157
- 3.2 من أصول فقه وثقافة دالة الحياة الزوجية إلى فلسفة فقهها وثقافتها ..... 160
- 3.3 معنى فلسفة وعرفنة فقه كينونة سؤال الزواج ودوال طلبه ودعائه وتوسله ..... 162
- 3.4 دوال النظر العلمي في كينونة سؤال الزواج أو ما وراء أو ما بعد السؤال ..... 164
- 3.4.1 المقصود من فقه وفلسفة وعلم كينونة الحياة الزوجية في الكتاب ..... 166
- 3.5 فقه فلسفة (سؤال السؤال) ..... 167
- 3.5.1 الحاجة لفقه فلسفة سؤال الزواج وسؤال سؤاله وجوابه وسؤال جوابه ..... 167

- 3.5.2 أهداف فقه فلسفة كينونة سؤال ودوال طلب الزواج (سؤال سؤاله) و(سؤال جوابه) ..... 170
- 3.5.3 علاقة فقه فلسفة دوال سؤال الزواج بالعلوم الأخرى ..... 173
- 3.5.4 شروط وضوابط فقه وفلسفة وثقافة كينونة سؤال الزواج ..... 174
- 3.6 منهجية تأصيل وتأثيل فقه وفلسفة وثقافة كينونة سؤال ودوال طلب الزواج والمزاوجة ..... 177

#### 4. الفصل الرابع:

- تأثيل وتأصيل كينونة دالة الحقيقة والحق في مجرى الوجود ومجرى الحياة الزوجية ..... 181
4. مقدمة ..... 183
- 4.1 الإطار التنظيري المفاهيمي لكيونة الحقيقة والحق في الفكر الإنساني ..... 183
- 4.1.1 التباين والبيئونة بين الحقيقة والرأي والرؤيوية العلمية ..... 184
- 4.1.2 الحقيقة نسبية ..... 186
- 4.1.3 نظرية الاتساق ..... 189
- 4.1.4 النظرية البراجماتية (العملية) ..... 190
- 4.2 تعريف كينونة الحق ودلالته وبنيته البنائية ..... 191
- 4.2.1 تعريف كينونة الحق لغوياً ..... 192
- 4.2.2 كينونة الحق «اللهم أرنا الحق حقاً» ..... 193
- 4.2.3 الحق أصلاً ..... 196
- 4.2.4 خصائص الحق ..... 197
- 4.3 فضاء وبيئة تفاضل واختيار الحياة الزوجية الحقة ..... 198
- 4.3.1 الانفصال عن القيمة ..... 200
- 4.4 مرجعية ومصداق الحق التكويني الكتابي اللفظي والناطق التجسدي الوجودي ..... 202
- 4.4.1 مصداقية الحق والحقيقة في عصر الانتظار المهودي الموعود ومنظومة الحياة الزوجية .... 203

#### 5. الفصل الخامس:

- تأصيل وتأثيل فقه فلسفة القيمة وقيمة القيمة لمنظومة الحياة الزوجية ..... 207
5. مقدمة ..... 209
- 5.1 رهانية القيم في الدراسات والبحوث الحديثة ..... 211
- 5.2 الرؤيوية الكونية التنظيرية لكيونة القيم الإنسانية من منظور إسلامي ..... 216

- 5.3 التعريف والمفهوم اللغوي للقيمة ..... 220
- 5.3.1 مفهوم القيمة أصلاً ..... 221
- 5.3.2 منظومة القيم في المنظور السوسيواجتماعي والسوسيوسياسي والسوسيواقتصادي ..... 222
- 5.4 ثبات دوال القيم وتغيرها ..... 223
- 5.4.1 مطلقة ونسبانية دوال القيم ..... 224
- 5.4.2 مراتب وسلمية القيم في منظومة الحياة الاجتماعية ..... 226
- 5.5 المنهجية الشمولية التراتبية التكاملية التوحيدية ومنظومة قيم ومفاهيم ومعايير الحياة الزوجية ... 229

## 6. الفصل السادس:

- تأصيل وتأثيل منظومة مفاهيم ومعاني وقيم الحياة الزوجية ..... 235
6. مقدمة ..... 237
- 6.2 ركيزتا تأصيل وتأثيل كينونة دوال الحياة الزوجية ..... 238
- 6.2.1 التأثيل المضموني للحياة الزوجية ..... 241
- 6.2.3 التأثيل اللغوي للمفاهيم الفلسفية والعلمية والاجتماعية لمصطلح اقتصاد الممانعة والمقاومة .... 242
- 6.2.4 التأثيل الاستعمالي للمفهوم المصطلحي ..... 244
- 6.2.5 التأثيل السيروري والصيروري أو التحولي والنقلي للمفهوم الاصطلاحي ..... 244
- 6.2.6 التأثيل البنوي لمصطلح الحياة الزوجية ..... 248
- 6.2.7 فعل التلفيق والتوفيق والتأثيل والتأصيل لمصطلحات ومعاني الحياة الزوجية ..... 253
- 6.2.8 نموذج للتففيق والتوفيق والتأثيل الاجتماعي لمنظومة الحياة الزوجية لدى بعض المفكرين الإسلاميين ..... 255
- 6.3 أصوليات وأوليات وإاليات وآليات وآلات التأثيل والتأصيل في حال مثاقفة الحياة الزوجية ..... 257
- 6.3.1 عدسات أصوليات وأوليات المثاقفة التأثيلية والتأصيلية ..... 258
- 6.3.2 الفطريات التكوينية لكيونة الزوج والزوجة والحياة الزوجية ..... 261
- 6.3.3 عدسات وإاليات المثاقفة والمفاكرة لمنظومة الحياة الزوجية التأثيلية والتأصيلية ..... 262
- 6.3.4 الآليات المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية للمثاقفة والمفاكرة والتعارف في دوال الحياة الزوجية ..... 263
- 6.3.5 آلات التوالد والتناص في المثاقفة والمفاكرة والمعارفة في منظومة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية ..... 266



## 7. الفصل السابع:

- تأصيل وتأثيل ركائز بنية كينونة الحياة الزوجية ودوالها البنيوية والبنائية والدلالية والوظيفية  
**والغائية** ..... 271
7. مقدمة ..... 273
- 7.1 الإطار والقاعدة التأسيسية والتعديدية لتأطير كينونة الحياة الزوجية ودوالها المعرفية والقيمية  
والجمالية ..... 274
- 7.2 الرؤية الكونية التكوينية والتشريعية لكينونة الذكر والأنثى ودوالهما المعرفية والوجودية والقيمية  
في مجرى الحياة والوجود ..... 276
- 7.2.1 الرؤية الكونية والتشريعية لحقوق الكائنات الوجودية في العالم والكون والوجود ودوالها  
المعرفية ..... 278
- 7.2.2 الرؤية التكوينية والتشريعية التمازجية والتشابهية بين الذكر والأنثى في الكون ..... 279
- 7.2.3 الرؤية الكونية التكوينية والتشريعية لفقہ فلسفة التشابهية والتشاكلية بين جنس الرجل  
والمرأة ..... 280
- 7.3 أعمدة بنية وبناء كينونة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية ودوالها المعرفية والقيمية  
والجمالية ..... 281
- 7.3.1 الركيزة البنيوية التحتية النواتية لكينونة ودوال الاستحيائية وقيمها ومعانيها الحقيقية  
والاعتبارية ..... 283
- 7.4 الركيزة البنائية الفوقية لكينونة ودوال القويمية وقيمها ومعانيها الحقيقية والاعتبارية ..... 289
- 7.4.2 معنى النظرة القرآنية الفلسفية للقوامة والقويمية ودوالها المعرفية والقيمية والجمالية ..... 292
- 7.4.3 المعنى اللغوي لدوال القوام ..... 294
- 7.4.4 آراء المفسرين حول دوال لفظة القوام ..... 295
- 7.4.5 تحليل بنية كينونة ودالة القوامية (القوامة) الاصطلاحية ..... 301
- 7.4.6 بنية كينونة القويمية والقوامة (القوامة) ودوالها المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية .... 305
- 7.4.7 المنظومة المفاهيمية لكينونة القوامة ودوال مرادفاتها وأضدادها المعرفية والوجودية والقيمية  
والجمالية ..... 306
- 7.4.8 التساؤلات والإشكاليات التي تحوم حول كينونة (القوام والقوامية) ..... 312
- 7.5 وحدة النفس الإنسانية وانشطارها إلى كينونة الذكر والأنثى وإشكالية القوامية (القوامة) للرجال على  
النساء ..... 318
- 7.5.1 وجوه الاشتراك والافتراق بين كينونة الرجل والمرأة ودوالهما المعرفية والوجودية والقيمية

- والجمالية ..... 318
- 7.5.2 الانشطار والتوحد وتمييز وتسوية كينونة الرّجل والمرأة في دوال حقوقهما ..... 319
- 7.5.3 العلاقة البنيوية بين كينونة القوامة وانشطار كينونة النفس الواحدة ..... 320
- 7.5.4 انشطار كينونة النفس الواحدة وكينونة الولاية أو الزعامة (القوامة والقيومية) ودوالهما ..... 323
- 7.5.5 كينونة الزواج نصف الدين ونصف كينونة الإنسان ..... 325
- 7.5.6 كينونة القوامة (القوامة) التكوينية والتشريعية بين الرجل والمرأة في الحياة الزوجية والاجتماعية ..... 329
- 7.5.7 النظر إلى كينونة القوامة أو القوامة (القوامة) في الحياة الزوجية ..... 330
- 7.5.8 معنى كينونة القوامة في الحياة الزوجية والاجتماعية ..... 331
- 7.5.9 ملاكات القيومية والسلطة الولائية فيما بين الرجل والمرأة ..... 335
- 7.5.10 سعة كينونة القيومية أو القوامة (القوامة) ودوالها المعرفية والوجودية والقيومية والجمالية .... 338
- 7.5.11 علاقة كينونة القوامة والقيومية بالكفاءة والكفاية الشخصية ودوالها المعرفية والوجودية والقيومية والجمالية ..... 342
- 7.5.12 الآراء والاجتهادات المستحدثة والمخالفة للرأي: المشهور حول كينونة الحقوق والقوامة الزوجية ..... 344
- 7.6 تأصيل وتأثيل عقد الزواج والطلاق بين الزوج والزوجة ..... 349
- 7.6.1 تأصيل وتأثيل مفهوم العقد ..... 349
- 7.6.2 فقه تأصيل وتأثيل عقد الزواج الحقيقي والحق ..... 350
- 7.6.3 العقد الظاهري المُلْكِي الشرعي الشكلي ..... 351
- 7.6.4 العقد الجوهري الباطني الملكوتي ..... 352
- 7.6.5 تأصيل وتأثيل عقد الطلاق الشكلي الظاهراتي والحقيقي الجوهري ..... 353
- 7.6.6 الطلاق الشكلي الظاهراتي ..... 357
- 7.6.7 والطلاق الجوهري الحقيقي والوجودي ..... 358
- 7.6.8 فقه تأصيل وتأثيل كينونة الشهادة في عقد الزواج ..... 358

## 8. الفصل الثامن:

- تأصيل وتأثيل مكونات وعناصر دوال الحياة الزوجية الأساسية والكلية ..... 363
8. مقدمة ..... 365

- 8.1 مفهوم ومعنى بنية كينونة أو دالة التعارف ..... 369
- 8.2 مفهوم كينونة أو دالة النفس والتساكن والسكينة والمودة والرحمة في أية الزواج ..... 372
- 8.3 مفهوم كينونة أو دالة النفس في الحياة الزوجية الواردة في الآية الكريمة ..... 373
- 8.4 مفهوم كينونة أو دالة بنية كينونة الزواج والحياة الزوجية ..... 376
- 8.4.1 مفهوم كينونة أو دالة الزوجين في الحياة الزوجية ..... 378
- 8.5 مفهوم كينونة أو دالة السكينة والسكن والمسكنة في الحياة الزوجية الواردة في الآية لشريفة ..... 380
- 8.5.1 معادلة كينونة أو دالة السكينة السكن والمسكنة في الحياة الزوجية وتحققها ..... 382
- 8.6 مفهوم كينونة أو دالة اللباس والملابسة في الحياة الزوجية الواردة في الآية المجيدة ..... 386
- 8.7 مفهوم بنية كينونة الشوق والمحبة والعشق في الحياة الزوجية ..... 388
- 8.8 مفهوم المودة والمحبة في الحياة الزوجية ..... 396
- 8.9 مفهوم كينونة الرحمة في منظومة الحياة الزوجية ..... 398
- 8.10 الآليات والإليات التي بمقتضاها يتم اختيار قرار ونظر وفعل الزواج وبناء الأسرة والحياة الزوجية ..... 401
- 8.11 من يتحمل المسؤولية في بناء نواة وبذرة الحياة الزوجية وتأسيساتها وتأصيلاتها وتأثيراتها ... 402

## 9. الفصل التاسع:

- تأصيل وتأثيل موازين وعناصر الاختيار الاصطفائي الحقيقي والحقي لموضوعات الحياة الزوجية ..... 403
9. مقدمة ..... 405
- 9.2 أسباب ودواعي بحث تأصيل وتأثيل معايير وموازن وقيم موضوعات اختيار الحياة الزوجية الصالحة الحقة ..... 408
- 9.3 أهمية معايير وموازن اختيارات وترجيحات موضوعات الحياة الزوجية الاصطفائية والانتقائية الحقة ..... 411
- 9.4 تأصيل وتأثيل منطق منظومة قيم موضوعات ومعايير الحياة الزوجية الحقة ..... 414
- 9.5 حقيقة معايير ومقاييس اختيارات وتفضيلات الحياة الزوجية الاصطفائية والانتقائية الحقة .... 421
- 9.6 تأصيل وتأثيل موازين الاختيار الاصطفائي الحقيقي والحقي لموضوعات الحياة الزوجية ..... 426
- 9.7 تأصيل وتأثيل معايير الاختيارات الاصطفائية على أصول وفلسفة والحكمة من الزواج والحياة الزوجية ..... 429
- 9.7.1 الحكمة والرشاد والفضيلة الظاهرية الحسية الملكية والملكوئية لدوال كينونة الزواج والحياة

430 ..... الزوجية

## 10. الفصل العاشر:

439 صنفات معايير وموازين الحياة الزوجية: بُنيته ودلالاتها التكوينية والتركيبية والتراكمية الحقبة ..

441 ..... 10. مقدمة

441 ..... 10.1.1 معايير وموازين وموضوعات ومفاهيم حسية مُلكية مادية

442 ..... 10.1.2 معايير وموازين وموضوعات ومفاهيم تجريبانية علمية استقرائية

443 ..... 10.1.3 معايير وموازين الحياة الزوجية وموضوعاتها ومفاهيمها الهجينة والتلفيقية المركبة

444 ..... 10.1.4 الموازين العقلية المجردة لمفاهيم ومعايير الحياة الزوجية الحقبة

10.1.5 تأصيل وتأثيل كينونة معايير ومعاني وحقائق وحقوق الحياة الزوجية العرفانية المعقّنة

447 ..... والمشرّعة

447 ..... 10.2 الرؤيوية القرآنية لمنظومة الحياة الزوجية موضوعاً ودلالة وتدولاً وغاية ومعياراً

450 ..... 10.2.1 تأثيل وتأصيل مفهوم معيار اختيار الزوج الحق

10.2.2 التأثيل والتأصيل القرآني لكينونة المعايير والموازين الكلية التشميلية الحقيقية والحقبة للتفاضل

452 ..... والاصطفاء

455 ..... 10.2.3 تأصيل وتأثيل وظيفية المعايير والموازين القرآنية في سيرورة العلاقات الزوجية الصالحة

457 ..... 10.2.4 خلاصة حقيقة ماهية تأصيل وتأثيل معايير وموازين اختيارات واصطفاءات الحياة الزوجية

## 11. الفصل الحادي عشر:

461 ..... منظومة معايير ومقاييس مصفوفة اختيارات الحياة الزوجية الحقبة الصالحة والفالحة

463 ..... 11. مقدمة

464 ..... 11.1 تأصيل وتأثيل موازين ومعايير اختيار شريك الحياة الزوجية وموضوعاتها الحقبة

466 ..... 11.2 أصناف وماهيات منظومة المعايير والموازين الاختيارية والتفاضلية للحياة الزوجية الحقبة

470 ..... 11.3 آليات تأصيل وتأثيل منظومة المعايير والموازين الحقيقية والحقبة في مجرى الشبكة العنكبوتية

11.4 مقومات جودة تأصيل وتأثيل معايير وموازين الاختيارات الاصطفائية الحقيقية والحقبة في الحياة

474 ..... الزوجية

475 ..... 11.5 المعايير والموازين الشكلانية الظاهرانية الحسيّة المادية

476 ..... 11.5.1 معيار وميزان اختيار وتفضيل الجمال الشكلاني الظاهراتي للزوج أو الزوجة أو للحياة الزوجية

478 ..... 11.5.2 معيار الجسم والقوة البدنية وحسن الهندام والقوام واللون

- 11.5.3 تأصيل وتأثيل معيار وميزان الصحة والعافية في منظومة الاختيارات الاصطفائية للحياة الزوجية  
الحقة ..... 480
- 11.5.4 تأصيل وتأثيل معيار العلم والتخصص والشهادات العلمية الأكاديمية وغير الأكاديمية الحقة ..... 481
- 11.5.5 تأصيل وتأثيل معيار وميزان المال والجاه والثروة الحقة ..... 484
- 11.5.6 كيفية وماهية تضمين المال والثروة الحقة في تأصيل وتأثيل ميزان ومعيار التفضيل والاختيار  
الاصطفائي ..... 487
- 11.5.7 تأصيل وتأثيل مقياس ومعيار المنصب الوظيفي الحقيقي والحقيقي ..... 489
- 11.5.8 تأصيل وتأثيل معيار الجنسية والبلد أو القومية والقبلية أو العائلية والأسرية الحقة ..... 492
- 11.5.9 تأصيل وتأثيل ميزان ومعيار الحسب والنسب الحقيقي والحقيقي في منظومة الاختيارات الاصطفائية  
للحياة الزوجية ..... 493
- 11.5.10 تأصيل وتأثيل معيار وميزان السن والعمر الحقيقي والحقيقي للاختيارات الاصطفائية للزوج  
والزوجة ..... 494

## 12. الفصل الثاني عشر:

- تصريف وإقصاء معايير وموازين وعناصر لا واقعية ولا عقلانية ولا شرعية في منظومة الحياة  
الزوجية ..... 501
12. مقدمة ..... 503
- 12.1 التنبؤات الفلكية واستطلاع المغيبات ..... 506
- 12.2 ظاهرة الرؤيا والمنامات والأحلام واختيارات وتفضيلات الزواج الانتقائية والاصطفائية ..... 506
- 12.3 ظاهرة القسمة والنصيب أو الحظ الحسن والسيء أو النحس ..... 510
- 12.3.1 تعريف وتصوير الحظ في ذهنيات الناس ..... 512
- 12.3.2 أسباب التمسك بعقل الحظ والقسمة والنصيب ..... 513
- 12.4 مسألة وظاهرة الحسد والعين ..... 519
- 12.4.1 تعريف العين وعلاقتها بالحسد ..... 524
- 12.4.2 تعريف الحسد لغةً ..... 524
- 12.4.3 الفرق بين العين والحسد والعلاقة بينهما ..... 525
- 12.4.4 حقيقة تأثير العين ..... 527
- 12.4.5 الإصابة بالعين والإمكان العقلي والعلمي ..... 528
- 12.5.6 القرآن والإصابة بالعين ..... 529

- 12.5.7 روايات وأحاديث الحسد والعين ..... 532
- 12.5.8 التعويذات والعلاجات الوقائية ..... 536
- 12.6 مسألة وظاهرة الاستخارة الاستشارية في الحياة الزوجية والاجتماعية ..... 538
- 12.6.1 المعنى اللغوي للاستخارة في دالة الحياة الزوجية ..... 547
- 12.6.2 المفاهيم الخاطئة لحقيقة القضاء والقدر الإلهي وتداعياتها على قضايا الزواج والطلاق ..... 554
- 12.6.3 تأصيل وتأثيل مفهوم القضاء والقدر ..... 557
- 12.6.4 منظومة روايات أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في القضاء والقدر ..... 559
- 12.6.5 القضاء والقدر: السنن الكونية ..... 560
- 12.6.6 القضاء والقدر التكوينيّان ..... 563
- 12.6.7 القضاء والقدر: علمه السابق ومشيبته النافذة ..... 564
- 12.6.8 تفسير القدر والقضاء العلميّين والعينيّين ..... 568
- 12.7 سيرورة وصيرورة الإنسان في سياق اختياراته الإرادية العليمة والحرّة والمقصودة ..... 570
- 12.7.1 أفعال العباد وعلمه وإرادته الأزلية ..... 574
- 12.7.2 مراتب الفعل ..... 577

### 13. الفصل الثالث عشر:

- التوفيق والتسديد الإلهي في الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية ..... 585
13. مقدمة ..... 587
- 13.1 مبدأ معيار وميزان التوفيق والتسديد الإلهي ..... 588
- 13.2 وظيفة التوفيق والتسديد الإلهي للكائن الإنساني ..... 589
- 13.3 فلسفة وماهية التوفيق والتسديد الإلهي ..... 595
- 13.4 علل وأسباب الهداية في الحياة الاجتماعية ..... 603
- 13.5 مقدمات وآليات وأليات تحصيل كينونة التوفيق الإلهي في الحياة الزوجية والاجتماعية ..... 605
- 13.5.1 حضور حقيقة كينونة التوفيق والتسديد الإلهي في كينونة النفس وفي مجرى الحياة ..... 605
- 13.5.2 توفيق التوفيق «ميتا التوفيق» وهداية الهداية «ميتا الهداية» وتسديد التسديد «ميتا التسديد» ..... 608
- 13.5.3 التقوى و«تقوى التقوى» والالتزام الشرعي بأحكام ودين الله ..... 610
- 13.5.4 استشعار التوفيق ومبدأ التعلق بالغيب ..... 611
- 13.5.5 مناشئ الخذلان وسلب التوفيق ..... 616

- 13.5.6 التوفيق الإلهي والبصيرة والفهم التشميلي الكلياني للدين والشريعة وأحكام الحياة ..... 619
- 13.5.7 الخلود للعنوا والوقوع في المعاصي والآثام والشبهات ..... 620
- 13.5.8 التوفيق ضرورة تكوينية في دالة تكامل حياة الإنسان ..... 622
- 13.5.9 شمولية وديمومية كينونة التوفيق في مجرى كافة جوانب الحياة ..... 625
- 13.5.10 علاقة التوفيق بالاستخارة الائتمانية المسؤولة ..... 627
- 13.5.11 الصدفة والحظ والاستخارة الاستشارية ..... 627
- مؤلفات الكاتب ..... 637





## مقدمة الكتاب

بالرغم من أن كينونة الزواج والحياة الزوجية في قاموس الإسلام أمراً مقدساً وفي غاية الأهمية ومنتهى الضرورة من جهة، وأن منظومة الروايات الواردة في هذا الشأن لا تُعد ولا تُحصى من حيث قدسية القيم المعنوية الأخلاقية والجمالية، وإنَّ سيرورة الزواج سيرورة عبادية تقرب الزوج والزوجة إلى الله سبحانه وتعالى، وأنَّ في بنيات وبناءات ودلالات ووظائف وغايات دوال الزواج من معانٍ ومفاهيم وقيم معرفية ووجودية لا تشكل مقوماً وقواماً وقيوماً وقياماً للحياة فحسب، بل، تشكل بنيةً لحياة الحياة «ميتا حياة» أي: ما بعد الحياة التي تُعدُّ حاكمةً وناظرةً ومؤتمنةً ومقومةً لأصل الحياة وسيرورتها في مجاري وتجليات سيرورة العالم والكون والوجود من جهة ثانية، إلا أنَّ مركز وبؤرة نظر وتعقل وتفكر وتخيل وتوهم الغالبية العظمى من المسلمين بشكل عام والمؤمنين بشكل خاص تتمركز وتتباور في تصورات وتصديقات وإقرارات وقرارات تحوم حول منظومة صفات ومقومات حسية ظاهراتية ومُلكية محسوسية مادية موسومة بأنها نسبية جزئية ومتغيرة وزائلة، منها حيثية الشكل الجميل والجسم القوي والهندام الحسن، والمنصب والنسب والحسب الرفيع، والمال والثروة الوفيرة، وحمل العلم والمعرفة والشهادات العلمية، وذلك إما بتضمين معيار التدين والأخلاق والقيم المعنوية والجمالية والروحية المختلفة عنصراً ومقوماً بجانب المقومات والعناصر الأخرى في دوال الزواج واختياراته وتفضيلاته الاصطفائية، وإمّا بالنظر إليه من منظور سطحي قشري، ومن دون وعي وبصيرة بمقومات التدين والأخلاق ودلالاتهما في دوال الزواج.

في حين الأصل هو النظر إلى مقومات وعناصر الحياة الزوجية واختيارات وتفضيلات الزوج والزوجة الاصطفائية، والانتقائية الحسية والمُلكية الظاهراتية والشكلانية بعدسات التدين والتخلق والتجمل والتبصر، فهي عدسات رؤيوية استكشافية واسترجاعية واستبصارية واستشرافية مركبة ومزدوجة، تأخذ بالاعتبار والعناية بالجوانب الشكلانية

المادية والظاهرية الحسية بواقعيتها العلمية من جهة، وتنفذ بقوتها النورانية القيمة الأخلاقية والجمالية إلى ما وراء الحس والمادة لتبين للزوج والزوجة قيمها الحقيقية الكلية الثابتة والمطلقة والمحكمة والديمومية الباقية التي هي بمنزلة قوامه وقيومه وقائمة وقيامه وقومه ومقومه لها، فتعطي قيمة حقيقية عملانية مثالية لمقومات وعناصر الزواج وسيرورة الحياة الزوجية الظاهرية والشكلانية الحسية التي تحاكي غرائز ونزوات وحاجات الزوج والزوجة.

الإشكالية في سيرورة الحياة الزوجية واختياراتها الاصطفائية وترجيحاتها وتفضيلاتها الانتقائية أنها مرتكزة ومبتنية بشكل أساس وجوهري عند الغالبية العظمى من الناس على الإشباع الجنسي الغريزي، والنسل التوليدي، ومحاكاة الوضع الاجتماعي، وتحقيق الرغبات المادية وتداعياتها الضيقة والمحدودة، وفي مرتبة لاحقة وبشكل ضعيف وهامشي وسطحي النظر والتفكير في غاياتها المتعالية وقيمها الملكوتية من جهة، ومن دون محاولة جادة في تأصيل وتأثيل بنية وبناء ونسق حياة زوجية تسودها الراحة والأمان والاستقرار والسكينة والمودة والرحمة والحب والعشق، والتوافق والتناسب والتصالح والتزاوج بينهما كوسيلة لتحقيق الغاية المتعالية المطلوبة منها، وأن يجعل كل من الزوج والزوجة بقدر الإمكان الأمور والأشياء والمعايير الحسية الملمكية المادية وسيلة لتحقيق الكمال والجمال القيمي المعنوي الوجودي الذي يقربه إلى غاية غايات فطرته وكائنية كينونته الإنسانية، أي: الدنو والتقرب إلى الله تعالى والتلاقي والتجاور والتحاقل مع تكوثرات أسمائه الحسنی وصفاته العليا في وحدتها، ووحدتها في تكوثراتها ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدًّا فَمَلْقِيهِ﴾<sup>(1)</sup>.

وتولد تلك المشكلة والإشكالية المعرفية والوجودية مشكلة وإشكالية أخطر وأشد من سابقتها، وهي ظاهرة طغيان الجانب الحسي الظاهراتي والملمكي المادي على الجانب القيمي الخلقى الجمالي والتديني الملكوتي عند أغلب فئات الناس، أو تهميشها وتحجيمها عند فئة ثانية، أو تصريفها والغائها بتاتا، أو استبدالها بقيم وأخلاقيات مضادة ومغايرة للفطرة الإنسانية، كما هو حاصل الآن في بلدان الغرب، ونحن لسنا بعيدين عنها

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الانشقاق، الآية: 6.

كثيراً، أو النظر إلى البعد الملكوتي بعدسات ومناظير حسية جزئية ونسبانية متغيرة وظاهرانية شكلية، أو النظر إلى كلا الجانبين الحس الفيزيقي والمعنوي الميتافيزيقي بعدسات ملكوتية وقيمية أخلاقية وجمالية متعالية، وهي حالة لفئة نادرة اليوم في مقابل تشيؤ الحياة ومعاييرها ومقاييسها وجعل المحاكاة الاجتماعية وقوى العولمة هي الحاكمة والناظرة والمقومة للحياة الزوجية وموضوعاتها ودلالاتها ووظائفها وغاياتها.

وهذا النظر الأخير هو النظر المثالي الواقعي والتكاملي الارتقائي الذي يتوافق ويتساوق مع الفطرة الإنسانية وكيئوته وغاياته الوجودية المنشودة التي من أجلها خلق، وعلى أساسها تُحاسب خاتمته. فإذا كان النظر إلى الأمور الحسية المُلكية والشكلانية الظاهرانية سابقاً ومتقدماً على النظر القيمي الخلقى والجمالي والتديني الروحي، ولم يُدرك حقيقته وحدوده ووظائفه ومآلاته المعرفية والوجودية، لا يشكل ذلك حجاباً يضرب ستاره واستتاره على حقيقة الأشياء والموضوعات والمعايير المعنوية والقيمية الأخلاقية والجمالية فحسب، بل، يضرب حجاباً وساتراً على القيم والمعان والمعايير الحسية والمُلكية ذاتها أيضاً، لذا يخسر الدنيا (الشهوات والرغبات والأشياء والأمور الدنيوية) فضلاً عن خسارته الأخرى، فهو فقدان وخسران مضاعف.

وترجيح كفتي ميزان ومعيار الحس المُلكي والمعنى الملكوتي إلى أي طرف من الطرفين، يؤدي إلى ترجيح كفتي الجزء على الكل، والتمتعير على الثابت، والنسبي على المطلق، والظاهر على الباطن، والمتشابه على المحكم، والمنطوق على المسكوت عنه، والقشر على اللب، والفرع على الأصل، والآني على الآتي، والمتناهي على اللامتناهي، والشك على اليقين، والزائل على الدائم، والميت على الحي، والعكس صحيح أيضاً، وذلك تناسب عكسي من حيث ترجيح أهمية الحس المُلكي على المعنى الملكوتي أو العكس، وتناسب طردى في حال اشتداد واستطالة النظر المعنوي الملكوتي في الأمور والأشياء الحسية المُلكية، مما يؤدي إلى اشتداد الوضوح وزيادة الإبانة لحقيقتها الحسية المادية، وانجلاء الإبهام والخفاء واللبس عن حقيقتها المتحولة والمتغيرة والمتبدلة والباطنة والزائلة التي تفتقد إلى الديمومة والبقاء والثبات والكلية. وإنَّ اشتداد واستطالة النظر القيمي الأخلاقي والجمالي إلى الأشياء والأمور المعنوية الملكوتية، يزداد ويطيل إبانة

وانكشاف حقيقتها المعنوية الباطنية المتعالية الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا تعالى فيها وفي الأمور والأشياء الحسية المُلْكِيَّة معاً.

لذا علينا أن نأسس الأشياء ونؤصل الصفات ونؤثّل المعايير والموازن الحسية والظاهرانية والسطحية في منظومة ومنظور اختيار الزوج الاصطفائي أو الزوجة الانتقائية الصالحة أو في إدارة وتديير سيرورة الحياة الزوجية والأسرية، على معارف نظرية ووجودية، وعلى قيم ومعانٍ أخلاقية وجمالية روحية متعالية، لنرى إضافة إلى السطوح والظواهر والأشكال والألوان والقشور الظاهرانية المحسوسة والملموسة، تلك القيم والحقائق والمعاني والمفاهيم الملايسية والميتافيزيقية والمعنوية أو اللامحسوسة واللاملموسة الخافية والمضمرة فيما وراءها أو المكسوفة خلفها أو المسكوت عنها. أو بتعبير آخر، أن نُعَلِّن الحواس ونُخَلِّقها ونُعَرِّفها، أي: أن ننظر إلى المحسوسات بعين العقل وبعين القلب والعرفان وبعين الوحي والغيب، حتى نعرف حقيقتها الواقعية والحقة من دون إغفالها وإهمالها وتفريطها، ونستكشف بنيتها البنيوية التحتية التكوينية والتركيبية والتراكيبية.

وهذا المنهج هو الذي يكشف لنا حسن وملاحة وجمال ووسامة وفضيلة الشخص، قبح وبشاعة ومنقصة صاحب الجمال وحسن الوجه الظاهراتي، من حيث إنه جمال شكلي صوري ومجازي أو حقيقي واقعي حق. ويبين لنا شجاعة وشهامة ومروءة الشخص الظاهرية من حيث جسم قوي وهندام سليم، أو إن حقيقته الباطنية متلبسة بالجبن والتهور والخوف والضعف. ويظهر لنا كرم وجود وبدل صاحب الثروة والمال الوفير، أو يفضح لنا بخله وحرصه وشحه وإمساكه. ويفضح لنا صاحب المنصب والمقام الوظيفي الجليل والمبجل والمكرم والوجيه ظاهراً وشكلاً، أم أنه يجلي لنا ما يخفي وراء ذلك من شيء آخر ومضاد ومتناقض للظاهر، أي: أنه ضيع ومستكين في وظيفته الجليلة، وأنه مهان ومحتقر ومرذول في منصبه الرفيع. ويكشف لنا أنه صاحب علم ومعرفة وبصيرة وشهادة رفيعة ظاهراً، أم أنه في واقع حاله شخص بسيط وساذج وجاهل وأرعن وطائش ومتكبر ومغرور.

عادة ما يتولد من الحواس الإنسانية لذة النظر والسمع والشم والتذوق واللمس، هي لذة

ممتوحة من اتصال أو إقامة علاقة بين أعضاء الحواس الخمسة مع مادة برائيّة حسية على إثرها لذة، وهناك صنافة أخرى من اللذة لها علاقة بالباطن والروح والوجدان والقلب، ولا علاقة بنبوية بأي عضو من أعضاء الحواس الخمس وارتباطها بالمادة البرانية، بل، هي لذة ممتوحة من شعور وجداني لقيم أخلاقية وجمالية روحية ومعنوية متعالية يتجاوز الشعور الحسي الظاهري، كالشعور بالتكامل والارتقاء والسمو والتقرب نحو المثل الأعلى تعالى، والشعور بالحب والاحترام والتقدير والنجاح والتوفيق، أو الشعور بالكرامة والكرم والجود والمعروف، أو الشعور بالتضحية والإيثار وخدمة الناس. هذه الأمور والقيم لا علاقة لها بعضو خاص من أعضاء حواس الإنسان، ولا علاقة لها بالتواصلية والاتصال المباشر مع أي عامل مادي براني.

ومشكلة الإنسان في الماضي والحاضر والمستقبل تكمن بشكل أساسي في الغفلة والنسيان لذاته وكيونته الحقيقية الإلهية والربانية الأسماوية الحسنى والصفاتية العليا، التي بمجرد معرفتها وجودياً يعرف ربه وخالقه ومالكة؛ لكون ذاته ونفسه المقدسة وجوداً ظلياً وشبحياناً ومثالياً ونورانياً للأصل، أي: لواجب الوجود سبحانه وتعالى. ففقدان أو فقر أو ضعف حاسة اللذة المعنوية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، التي هي بمنزلة اللذة المعنوية المقومة لكافة اللذات المادية والحسية، وبمقتضاها يتم صيانتها وعنايتها ورعايتها خير صيانة وعناية ورعاية، لتمكين هذه اللذات الحسية المادية من حفظ معادلات وموازين معادلتها وموازنتها من الإفراط والإغراق والإسراف أو التفريط والإهمال والإغفال لها، وذلك بوضعها تحت سيادة ووصاية وقيادة وسلطة العقل المجرد الذي يجرد اللذات من قيمها المادية المحسوسية الصرفة، ويخضعها ويضعها ثم يسلمها ويجعلها لسيادة ورئاسة أقوى وأشد، وعمادة وإمامة أتم وأكمل، وهي سيادة ورئاسة وإمامة القلب العرفاني المتعلق والمتشرعن الذي بدوره يخضع ويستسلم ويسطع وينقاد لتوجيهات وإرشادات وهدايات الوحي الإلهي والنبوي الباطني والقطرة السليمة لكيونونة الإنسان الرباني الإلهي الحي القيوم، كصفة ذاتية تشكيكية للإنسان تتشكل من الحياة والحياء والإحياء والحي، وصفة فعلية لقائميته وقوامه وقيامته وقومه وإقامته، ومقوم لسيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية وصيرورتها نحو الإنابة

التوايية والإرجاعية لله، والدنو القرباني الوجودي بجوار وقرب الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق سبحانه وتعالى.

إنّ اللذات المعنوية أقوى متانة وأشد استحكاماً وصلابة وقدرة وعزومة في تعجيل وتسريع حركة النفس الجوهرية نحو كمالاتها الثاوية فيها بالقوة والإمكان إلى الفعل والتحقق والتثبت والإثية في مجاري كينونة النفس الجوانية، وفي مجاري وتبعيات سيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية من اللذات المادية والشهوات البهيمية والنزوات الحيوانية، التي هي أشد وأقوى في تعجيل سيرورة النفس وحركتها الجوهرية نحو التسافل والانحدار والدرك الأسفل. فاللذات المعنوية والقيمية الأخلاقية والجمالية هي أكثر أصالة وأثالة من اللذات المادية المحسوسية، وسيد وإمام اللذات المعنوية هو لذة العبادة والعبودية والعبودة الحاصلة للإنسان المؤمن العارف حق العبادة، هي من هذا النوع من اللذات، التي يطال الإسلام بعمومها وتدويلها على كافة أعمال وأنظار وأفعال الكائن الإنساني الساعي إلى الكمال والجمال المطلق والدنو التقربي والقرباني إلى الله تعالى. ولو تحققت هذه اللذة العبادية أو العبودية والعبودة لتحولت الحياة الزوجية بكل مجالاتها ووظائفها وغاياتها إلى عبادة وعبودة حقة. فالعابدون العارفون الذين تترافق عبادتهم مع الحضور والخضوع والخشوع والاستغراق في معاني وقيم الزواج والحياة الزوجية الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا، يشعرون بنوع من لذة العبادة والمحبة والشوق والعشق والمودة الأسمائية الحسنى، لذا ليس فوقها لذة، بل، هي لذة اللذائذ.

وقد عبر عنها في لغة الدين «بلذة الإيمان» و«حلاوة الإيمان» وبـ «لذة التقوى» و«حلاوة التقوى» إن للإيمان والتقوى وسائر القيم الأخلاقية والجمالية المتعالية لذة حلاوة لا تضاهيها حلاوة ولذة أبداً، فاللذة المعنوية تصبح مضاعفة إذا كانت الأعمال والواجبات والمسؤوليات الزوجية من قبيل: كسب علم الحياة الزوجية أو علم الزواج وفلسفته وفقهه، ومن قبيل معرفة حقيقة الإحسان والشفقة والمحبة والمودة الوجودية بين الزوجين، ومعرفة حقيقة التعارف والأمان والأمن والسكينة الوجودية الممتوحة من الحياة الزوجية المؤسسة على القيم والحس الديني وخالصة لوجه الله تعالى، والتي تتحد اتحاداً حقيقياً وجودياً مع كينونة النفس لتشكل هوية وشخصية وكينونة الزوج

والزوجة، والعمل بها يرفع الكلم الطيب إلى الله، وبها يؤصل ويؤثّل بنية وبناء ونسق كينونة الحياة الزوجية والأسرية، ودلالاتها المفاهيمية والمعنوية، وتداولاتها التواصلية، ووظائفها الغائية.

لذا نقول: إنّ النظر الحسي المُلْكي الظاهري قد يحجب بعض الأمور المعنوية والقيمية والخلقية والجمالية الحقيقية، فضلاً عن تدين الشخص وأخلاقه وقيمه المختلفة. والزواج في الإسلام له بُعد عبادي وأخلاقي وجمالي، مع أنه أمر شهواني، وهذا الموضوع الوحيد الذي أساس طبيعته شهوانية، لكنه يملك بُعداً أخلاقياً وجمالياً ومعنوياً، بخلاف سائر المواضيع، فتناول الطعام مثلاً، ليس له بعد أخلاقي، لكن الزواج يملك هذه الصفة، ذلك أن الغرائز الشهوانية الإنسانية إذا تم إشباعها، فإنها لا تؤثر في روحية الإنسان ومعنوياته، باستثناء الغريزة الجنسية لذلك، نظر الإسلام إلى الزواج كأمر مقدس وسنة مستحبة.

ومن هذه الأسباب أنّ الزواج يعد أول خطوة في العبور من الذات إلى الغير، ومن الأنانية وحب الأنا إلى حب الآخر، ومن التذويتية إلى التذاتوية، ومن الأنانية إلى الغيرية. فقبل الزواج كانت «الأنا» و«الذات» و«الأنانية» و«التذويتية» فقط، ولم يكن معها شيء، كل شيء لها وملك لها، ثم تأتي مرحلة أولى لهدم جدار الأنانية والأنانية والذاتية والتذويتية، فيأتي موجود آخر ليستقر جنباً إلى جنب مع «الأنا» و«الذات»، ويصبح له معنى، ويعمل لأجله ولأجل خدمته، ويقدم له العالي والنفيس، ليس «للأنا»، بل «لهو» و«لغير» في إطار حياة زوجية مقدسة، ثم في مرحلة تالية يأتي الاولاد، فيأتي «هو» و«هو» و«هو»، وهذه كلها خطوات في كسر الأنانية والتذويتية الذاتية والخروج من حالة حب الذات إلى حب الآخر، من التذويت إلى التذات، ومن أنا إلى الغير، فيصبح «هو» و«هنا» موضع اهتمام ومحبة «الأنا» و«الهنا»، يصبح نوعاً من الاتحاد الوجودي بين الذاتين والكينونيتين أو النفسين اللتين هما في الواقع وحدة واحدة لها نواة واحدة، ولكنها انشطرت إلى شطرين متناظرين متساوقين من حيث المضمون والمحتوى الفطري والإنساني والقيمي والروحي الأخلاقي والجمالي الأسمائي الحسن والصفات العليا، وتميزين متغايرين شكلانياً وظاهراتياً.

## معايير وعناصر اختيار الزوج والزوجة وعلاقتها بمشكلات الحياة الزوجية

### وحلولها :

ليست سيرورة الحياة الزوجية مفروشة بالورود والأزهار، أو أنّ طريقها معبّدة ومستوية وسهلة الانقياد والسير والارتقاء، بل، هي طريق تكاملي إما ارتقائي تعاضدي واستقامي استوائيّ لروح الحياة الزوجية وقيمها المعرفية والوجودية والخلقية والجمالية، تسيير وتصير نحو السمو والشأن والمقام العليّ الرفيع شدة وضعفاً من حيث المشابهة والمشاكلة والمضارعة والمضاهاة والمؤاتلة والمناظرة والمجاورة والمطابقة والمساوقة مع قيم الأسماء الحسنى والصفات العليا الجمالية والجلالية تعالى، أو أنها سيرورة تسافلية انحدارية وصيرورة تتهقرية تباعدية من شدة ضعفٍ من حيث الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والتطابق السلبي والتقابل والتناقض والمزايلة والإعدام لها. والعامل الرئيس سواء في سيرورة الارتقاء والتعالي أم الانحدار والتسافل هو نفس معايير وعناصر التفاضل الانتقائي والاختيار والترجيح الاصطفائي لخيارات وتفضيلات كل من الزوج والزوجة، فهي حاضرة وفعّالة دائماً وأبداً في مجرى الحياة الزوجية التكاملية التعاضدية الارتقائية أو الانحدارية التسافلية. هنا الداء والدواء والعلة والمعلول والمشكلة والحل متناسخان<sup>(1)</sup>، فلو استقرأنا وحصرنا أسباب وعوامل المشاكل والاضطرابات والصروف والبلايا والنوائب والنوازل أو الأفراح والانشرحات والسعادات والسرور والهناء واليسر والسكينة في مجاري الحياة الزوجية والأسرية أو المحيطة بها حصراً استقرائياً تجريبياً، لوجدناها هي نفس عناصر ومعايير التفاضل والاختيار والترجيح، أي: معيار وعنصر الجمال الشكلاني والمال والجاه والنسب والحسب والمنصب وقوام الجسم وتراكم العلوم والمعلومات، أي: المعايير والموازن الظاهرية والشكلانية المملّكية المحسوسية المادية، أو معيار وعنصر قيم الجمال الأخلاقي والجود والكرم والمروءة

(1) هناك سنجية تساوقية واتحاد وجودي وعلائق نسقية وبنيوية ودلالات استدلالية وعملائية بين العلة والمعلول، والابتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، والعقل والمعقول، والعمل والمعمول، والعلم والمعلوم، والحس والمحسوس، والعرفان والمعروف، والسبب والمسبب، والمقدمات والنتائج، فالنتائج تحددها وتعينها وتقدرها وتقيمها مقدماتها، وهي دالة عليها وكاشفة لها وناظرة عليها وقائمة بها ومقومة لها وقائمة عليها، فإذا كانت المقدمات صحيحة ويقينية تكون النتائج كذلك والعكس صحيح.



والتقوى والشجاعة والدين والتضحية والإيثار الملكوتية الميتافيزيقية الماورائية الحاكمة والقوامة والقيومة والمقومة لروح وماهية المعايير والموازن الحسية الشكلانية ولروح الشريعة والدين والحياة، أي: حياة الحياة الإنسانية «ميتا حياة».

فعندما يكون معيار التفاضل والاختيار من منظومة معايير وموازن حسية مادية ظاهراتية فمجرد تغير الجمال الشكلاني أو زواله وانعدامه أو انصرامه وانقضائه لأي سبب، سواء كان حدثاً عرضياً أم طبيعياً بحكم سيرورة الزمن والعمر، أم بسبب حصول فتور وارتخاء ووهن وفقر في العلائق والروابط أو انقطاع وتباعد نفسي وجسدي أم انقباض ونفور وكراهة أم إعراض ومقاطعة وهجر وتمرد وطلاق. ونفس الأمر فيما يتعلق بمعيار المال والثروة إذا ما دبّ فيها ديبب البخل والإمساك، أو معيار القوة الجسدية والهندام والقوام البدني ودب فيها الضعف والوهن والجبن والخوف والكسل والهلع والهياب والوجل، أو معيار المنصب والوظيفة ودب فيها ديبب التردد والحيرة والارتباك وضعف الشخصية وفقدان القرار والحسم والصرم والحكم والعزم والفصل والقضاء، أو معيار تراكم العلم والمعلومات ودب فيها ديبب الجهل والجهالة والضلالة والاختيال والتكبر والتجبر والعظمة والزهو والغطرسة والغرور والكبرياء.

في حين أنّ معيار المعايير «ميتا معيار» وميزان الموازين «ميتا ميزان» الناظر والحاكم والحافظ والمؤتمن والقيم والقيوم والقائم والقوم والمقوم لمنظومة المعايير الأولى الشكلانية الظاهراتية والسطحية والقشرية والمحسوسية المادية، كمعيار الجمال الأخلاقي وقيم المال والمنصب والجاه والثروة والهندام والقوام الجسدي ومعيار التدين والتقوى والأخلاق الرفيعة والمعرفة، التي تنوي في بنياتها وأنساقها وبنائها البنوية والبنائية التركيبية والتراكمية والتكوينية والوظيفية والغائية قيم التواضع والخشوع والفهم والبصيرة والحكمة والحلم والروية والحصافة والوقار والشجاعة والحسم والصرامة والهمة والتصميم والفصل والقضاء والكرم والجود والإيثار والتضحية، هي التي لها الصلاحية والقابلية والفلاحية والقادرية في حل تلك المعضلات والنوائب والنوازل والملمات والمشاكل الممتوحة من المعايير الشكلانية والسطحية والقشرية المحسوسية، وحيث إنها تكون غائبة أو مهملة أو ضعيفة في بدء الاختيار والتفاضل لذا

يعجز كل من الزوج والزوجة في التحكم والسيطرة أو تشخيص ومعالجة فيروساتها الوبائية، وميكروباتها المرضية النفسية والزوجية والاجتماعية والاقتصادية و...، الأمر الذي يؤدي إلى ما ذكرنا سلفاً من فتور وارتخاء في العلائق والروابط، ومن ثم انقطاع وتباعد وانقباض ونفور وكراهة وإعراض نفسي وجسدي، وأخيراً مقاطعة وهجر وتمرد وطلاق بلا تلاق.

وهذا يعني انقلاب معايير وموازين الاختيار الانتقائي والتفاضل الاصطفائي ومرادفاتها إلى أصدادها وتناقضاتها ومزاولاتها، وتحولها إلى فيروسات وميكروبات وعلل وأسقام وأدواء وأمراض تتخر في كيان وشخصية وهوية الزوج والزوجة وكيونة الحياة الزوجية والأسرية، بينما القيم الثابته أو معيار المعايير وميزان الموازين الكامن وراء المعايير الشكلانية والظاهرانية الحسية يكون غائباً منسياً ومهملاً أو مهجوراً ومتروكاً، بالرغم من كونه حاجزاً ومانعاً للفيروسات النفسانية، وساتراً وحائلاً للميكروبات الاجتماعية والزوجية والأسرية، فضلاً عن كونه سلطنة وقوة ممانعة ومنافحة وحصانة ومُكّنة معارضة ومدافعة ومقاتلة ومفائلة لها، ذلك لكونه هو دواء وعلاجاً أو عقاراً وترياقاً لما يصيب الجمال الشكلاني الحسي وظاهرات المال والثروة والجاه والمنصب والنسب والحسب والعلم والثقافة والقوة الجسدية و... من أمراض وأسقام فردية نفسانية أو أدواء وأوبئة اجتماعية أسرية.

فالمعايير والموازين الشكلانية والظاهرانية الحسية المُلكية للاختيار والتفضيل عند بناء ومؤاسسة الحياة الزوجية كما ذكرنا مراراً وتكراراً مطلوبة وهامة، وربما ضرورية في بعض الأحيان، ولكن بمعية وأصالة وأثالة قيمها المعنوية الأخلاقية الجمالية الملكوتية، فهما معاً داء ودواء وسقم وشفاء واعتلال وصحة وشر وخير. صحيح أننا قد يبدو لنا أننا نضحى أو نتجاهل أو نقلل من شأن المعايير والموازين الشكلانية الظاهرانية الحسية المُلكية، حيث نتصورها نقصاً ومنقصة وفقراً وفقداناً<sup>(1)</sup> لقيمها المعرفية والوجودية

(1) تجدر الإشارة إلى أنّ هناك بعض المفاهيم والمعاني والحقائق تبدو ظاهراً أنها نقص ونقيصة وفقدان وخسران إلا أنها في الحقيقة زيادة ونماء وريح وكسب، كما هي حال مفهوم ومعنى الزكاة والخمس اللذين ظاهرهما نقص في المال والغلات والانعام ولكنه عينهما وباطنهما زيادة ونماء وصلاح وفلاح وطهارة وبركة وخير. ولا يستثنى من ذلك باطن وعين المعايير والموازين والمفاهيم والمعاني التدينية والتقوئية والقيمية الأخلاقية والجمالية الملكوتية التي هي إضافة إلى أنها أساس =

والجمالية لها، ولكن لو تأملنا حق التأمل وتعقلنا تعقلاً فوق التعقل المجرد، أي: التعقل المسدد بأبعاده ومكوناته العملانية والمؤيد بحقيقته وحقانيته العرفانية والوحيانية، لوجدنا أنّ المعايير والموازن العقلانية والعرفانية والوحيانية الملكوتية والميتافيزيقية تنوي في بنيتها وبنائها وأنساقها البنيوية والنسقية والبنائية التكوينية والتركيبية والتراكيبية، وفي استدالاتها ودلالاتها أو في توصلاتها واتصالاتها أو في وظائفها وغاياتها من القوة والصلابة، والغنى والزيادة، والفضل والحسنة، والخير والنماء، والصلاح والبركة، لا تحصى ولا تُعد، ويكفي أنها أساس سبل سيرورة الحياة الزوجية التكاملية الارتقائية التي تمكن سبلها المختلفة من الاستواء على استقامة الطريق المستقيم، طريق الصلاح والفلاح والإنابة التوايية والدناوة التقريبية، أو الدنو القرباني نحو الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق تعالى، ويكفي أنها دواء وعلاج وترياق وبلسم للأمراض والأسقام والأوبئة الممتوحة لتلك المعايير والموازن الشكلانية الظاهرية المُلْكِيَّة، وبالتالي للأمراض الخُلقية والنفسية وما تتبعها من متواليات أمراض زوجية وأسرية واجتماعية وسياسية واقتصادية وتربوية وثقافية وعقائدية وتسلوية ورياضية ...

أليس العقل والمنطق والحكمة تقول لنا: علينا أن نختار الجمال الشكلي المقوم بقيم الجمال المعنوي والأخلاقي، وأن نحصر على جمع ونماء المال والثروة بقيمها المعنوية من الجود والكرم، وأن نفتخر بالنسب والحسب بقيمهما من الكرامة والنجابة والشرف والشهامة والنبيل والأصالة، وأن نسعى إلى تراكم العلم والمعلومات والمعرفة مع قيمها، كالبصيرة والحكمة والحلم والفهم والإدراك والرشد والوقار والتواضع، وأن ننمي ونربي أجسادنا على القوة الجسدية والهندام والقوام البدني بقيم الصحة والعافية والسلامة في البدن والروح. معادلة التعادل والتوازن تقودنا إلى حقيقة أن لا نغفل ولا ننقص من قيم المعايير والموازن والعناصر الاختيارية والتفاضلية الاصطفائية التكاملية سواء

سيرورة الحياة الزوجية التكاملية الارتقائية والسعدية الأبدية والتقريبية القربانية إلى الكمال والجمال المطلق تعالى، فإنها تضيف وتصبغ القيم الشكلانية والظاهرية المُلْكِيَّة المحسوسية نوعاً من الجمال والحسن والبهاء والملاحة والوسامة تصحح ما يتصوره كل من الزوج والزوجة من قبح وشر وبشاعة ونقص وفقدان ظاهري سطحي أو قشري أو سرايبي وسديمي ممتوح من تصورات خاطئة وأوهام موهومة أو من سيطرة عادات وتقاليد وظروف اجتماعية أو من هيمنة قوة غرائزية ونزعة شهوانية إفراطية وتقريطية.

الشكلانية الظاهرانية أم الحسية المَلَكِيَّة، بل، علينا أنْ نموضعها بجانب ونجمعها بمعِيَّة قيمها المعنوية والأخلاقية والجمالية الملكوتية في منظومة معادلات النموذج التوازني العام للاختيار الاصطفائي والتفاضل الانتقائي للحياة الزوجية، وأنْ نجعل العدسة الرؤيوية والاستكشافية والاستبصارية والاستشرافية لتفضيلات واختيارات الزوج والزوجة والحياة الزوجية، بؤرتها تلك القيم الأخلاقية والجمالية والمعنوية الملكوتية حين النظر والتعقل والتخيل والتوهم إلى الجمال الشكلاني الظاهراتي الحسي أو إلى المال والثروة والنسب والحسب والمنصب والعلم والجسم والقوام، وبالتالي نؤصل ونؤثّل لها وفق قيمها المعنوية دون تجاهل وإهمال قيمها المحسوسية الشكلانية والظاهرانية.

وخلاصة القول أنْ معايير وموازين ومساطر ومكاييل الاختيارات الانتقائية والتفاضلات الاصطفائية للحياة الزوجية تحمل في طياتها المشاكل والنوازل والمصائب الزوجية والأسرية والاجتماعية، وعللها ومعلولاتها، وأسبابها ومسبباتها، وسقمها ومرضاها، وصحتها وعافيتها، وتحمل بخلها وشحها، ووجودها وكرمها، وجهلها ومعرفتها، وعميها وبصيرتها، وجبنها وخوفها وشجاعتها وبسالتها، وتكبرها وغطرستها، وتواضعها وتخشعها، واستنثارها وأنانيتها، وإيثارها وتضحيتها. لذا عليك أنْ تختار أيّ المعايير والموازين والعناصر التي تريد أنْ تؤصل وتؤثّل بها اختياراتك الانتقائية وتفاضيلاتك الاصطفائية في الزواج وفي سيرورة الحياة الزوجية والأسرية، هل تختار معايير شكلانية ظاهرانية، أي: مُلكية حسية مادية فحسب؟ أم معايير قيمة أخلاقية وجمالية ملكوتية فقط؟ أم معايير توازنية تعادلية عامة تنظر إلى المعايير الظاهرانية المادية بعين المعايير التدينية والتخلّقية والتجملية الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا سبحانه وتعالى؟ وهذا هو الحق والحقيقة والمثالية الواقعية التي نفهمها من استنطاقاتنا للآيات القرآنية المجيدة والروايات النبوية الشريفة. وبهذا النظر الحسي العلمي الواقعي والتفكير التعقلي والتأملي الدقيق والتعرّفن المعقلن والمشرعن القلبني والفطري الملكوتي، بمكنتنا تأصيل وتأثيل المعايير الظاهرانية الشكلانية للحياة الزوجية على أساس وأصل معايير قيمة أخلاقية وجمالية ملكوتية لها. الأمر الذي يعطي قيمة حقيقية عقلانية وواقعية

عملانية مثالية متعالية لها، تثوي في بنيتها قيم عرفانية وحَيانية ملكوتية تعادلية وتوازنية، ترتقي إلى مقام الحاكمية والناظرية والقائمة والقوامية والمقومية لكل منهما حسب أهميتهما ودلالاتهما ووظيفتهما وغاياتهما في مجاري وتبعيات الحياة الزوجية التكاملية الارتقائية والسعدية الأبدية والإنابة التوابية والدنو القرباني نحو غاية غايات الوجود الإنساني.





الفصل الأول

# كينونة سؤال الزواج والمزاوجة

وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ  
لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا  
لِتَسْكُنُوا فِيهَا وَرَحِمَةً  
بَيْنَكُمْ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ  
يَتَفَكَّرُونَ





## 1. مقدمة

لماذا ابتدأنا واستهللنا بموضوع دالة السؤال أو دالة الطلب للزواج، وبدأ وأصلاً وسلفاً وسبقاً، قبل أي ثيمة من ثيمات وموضوعات الحياة الزوجية ومعانيها ومفاهيمها وحقائقها وقيمها ودلالاتها ووظائفها وغاياتها و...؟ يأتي الجواب باختصار شديد أنّ مشكلة المشكلات، وأشكلة الإشكاليات، ومسألة المسائل، وإشكاليات الجواب وجواب الجوابات أو الأجوبة، وإشكاليات الردود رد الردود، جميعها تكمن في دوال السؤال والطلب للزواج، كما أنّ النظرية الاقتصادية الكينزية تلخص سيرورة الحياة الاقتصادية ومشاكلها وإشكالياتها في دالة الطلب الفعّال. كما أنّ مشكلة عدم التمييز والتبيين بين الرغبات والطلبات في الاقتصاد هي بداية المشاكل الاقتصادية، كذلك عدم البيّنونة بين رغبات وطلبات الحياة الزوجية هو أسّ الأسس وبداية بدايات الإشكاليات والمشاكل والأمراض الزوجية والأسرية والاجتماعية.

في الاقتصاد الرغبة أو الرغبات لا قيمة حقيقة لها ولا أهمية معتبرة لها في دالة الطلب والسؤال لكي تقوم المؤسسات الاقتصادية الإنتاجية بتلبية الطلبات، فهناك فروق كثيرة وجوهريّة بين الرغبات والطلبات في الاقتصاد، الأساس والقيمة الحقيقية والمعتبرة لدى المؤسسات الاقتصادية هي قيم مكونات وعناصر دالة الطلب التي تحدد الكمية والنوعية المعروضة أو التي يرغب المنتج في إنتاجها وعرضها في السوق، وفق توازنات دالة الطلب ودالة العرض والسعر التوازني، حيث دالة الرغبات لامتناهية وعناصرها شديدة التقلب والتغير والتبدل من دون أساس منطقي وعقلاني أو اقتصادي حقيقي واقعي، بل، هي خاضعة للشهوات والنزوات والتصورات التخيلية والتوهمية البعيدة عن الواقع، لذا دالة الطلب الحقيقية والمعتبرة في السوق الاقتصادية، هي الدالة التي متغيراتها وعناصرها المستقلة تتكون من متغير سعر السلعة المطلوبة، وأسعار السلع البديلة لها، وأسعار السلع المكملّة لها، ودخل المستهلك، وذوقه وعدد أفراد الأسرة، ومجموعة أخرى من المتغيرات، مثل الظروف الزمكانية والظروف البيئية

والعادات والتقاليد والمناسبات...ولكن أهم العناصر المؤثرة في تحديد دالة الطلب لسعة ما هما سعر السلعة ذاتها ودخل المستهلك، حيث بقية المتغيرات والعناصر لها اعتبارات ضمنية استغراقية داخلية في هذين العنصرين والمتغيرين المستقلين. فأى تغيير في هذه المتغيرات المستقلة في دالة الطلب يؤدي إلى تغيير في الكمية المطلوبة من السلعة. والرغبات تكون لها قيمة حينما تتضمن وتدعم بقوة شرائية من الدخل والمقومات الأخرى الداعمة والمؤسسة لدالة الطلب، أي: هنا تتحول وتتبدل الرغبات إلى طلبات فعّالة قادرة على توجيه وترشيد وترغيب وتشجيع المنتجين على الإنتاج والعرض للسلع والخدمات.

وفي دالة الحياة الزوجية بشكل عام هناك متغيرات وعناصر مستقلة تحدد طبيعة ونوعية دالة طلب الزواج والحياة الزوجية واختيار الزوج والزوجة، وهناك رغبات وشهوات ونزوات غير واقعية قد تكون سديمية ووهمية وسرابية أو مشوهة ومضللة ومختلة، أو تكون مبالغة ومغالاة، أو هناك إغفال وإهمال أو تهاون واستهتار، أو أنها محكومة ومقومة بعادات وتقاليد مكلفة أو خاضعة للمحاكاة والمشابهة والمشاكل والاحتذاء والاقتداء بالموضات والصبغات المصطنعة والمنتجة في الثقافات البرانية، الأمر الذي يفترى ويضل ويفسد ويزور دالة طلب الزواج الحقيقي والحق، التي عناصرها ومتغيراتها المستقلة هي قيم التدين والتقوى والحياء والقوام والإحسان والصدق والكرم والجود والتضحية والحب والإيثار والتعاون والتعارف والتساكن والهدوء والسكينة والمودة والرحمة، التي مع الأسف الشديد استبدلت بالمال والنسب والحسب والمنصب والشهادة والجسمية والبدنية والجمالية الشكلانية والظاهراتية المتغيرة والزائلة والنسبية والجزئية، من دون تقويمها وتقييمها بالقيم المعنوية الأخلاقية والجمالية الفنية الكلية والمطلقة والثابتة والضرورية والحتمية والوجوبية والتكاملية والتوحيدية.

فنحن أمام أربع دوالٍ أساسية لطلب الزواج، أو دوال الحياة الزوجية.

الأولى: دوال متغيراتها المستقلة حسية مادية شكلانية ظاهراتية وزائلة متغيرة نسبية تحدد أهمية وماهية اختيارات الزوج والزوجة.

والثانية: دوال متغيراتها المستقلة تتكون من قيم الحياة والحَيِّ والحياء والقوام والقيومة والإقامة والقيامَة للحياة الزوجية.

والثالثة: دوال مشتركة وممزوجة بعض متغيراتها شكلانية حسية زائلة وبعضها الآخر قيمة أخلاقية وجمالية، أي: هي دالة هجينة مركبة أو تلفيقية أو توقيفية تفتقد إلى الأصالة والأثالة.

والرابعة: دوال متغيراتها وإن كانت حسية مادية شكلانية، إلا أنها مقومة ومؤتمنة بمنظومة قيمها الأخلاقية والجمالية.

وهذه الدالة الرابعة لها سلسلة طويلة من الدوال التراتبية التدريجية تزداد أصالة وأثالة كلما تجردت دوالها الحسية المُلْكِيَّة نحو قيمها العقلية والعرفانية والوحيانية، من حيث دنوها القرباني تشابهاً وتشاكلاً وتضارعاً وتضاهياً مع قيم الأسماء الحسنى والصفات الجمالية والجلالية العليا تعالى، ومن ثم تكاملاً وتُخْلَقاً وتُجَمَلُ وتوحيماً بالتمائل والتجاور والتناظر والتطابق والتساوق معها. لذا هي دالة وإن بدأت بمتغيرات ومعانٍ ومفاهيم ومعايير حسية مادية، إلا أن سيرورتها تسير وصيرورتها تصير نحو التجرد العقلي المسدد والمؤيد والتعريف المعقلن والمشرعن، فهي معتبرة منطقياً وعقلانياً وشرعياً وعرفانياً ووحياًياً.

وهنا يمكننا تحويل الرغبات والشهوات والنزوات التزاوجية الشكلانية والظاهرية إلى طلب حقيقي وحق، من خلال تقويمها وتقييمها بقيمها الماورائية والميتافيزيقية الحقيقية والحقة، الثابوية في بنياتها وبنائها ودلالاتها وتداولاتها ووظائفها وغاياتها، فتلقي ظلالها عليها وتمنحها قيمة حقيقية وحقة تجعل لها ثمناً وقيمة معنوية متعالية تجعل قيمها الشكلانية الظاهرية المحسوسية باقية ودائمة ودينامية لا تبخس قيمتها وحيويتها الجمالية، لكون الإنسان هنا لا ينظر إليها من خلال زاوية حادة، بله، من خلال زاوية منفرجة، تزيد عن 90 درجة وتقل من 180 درجة، يعني نشاهد متغيرات وعناصر الحياة الزوجية الظاهرية والشكلانية المحسوسية والمتغيرة والزائلة بجميع جهاتها وأبعادها وأفاقها وأعماقها ومراتبها وعوالمها وغاياتها ووظائفها وحقيقتها وقيمها ...

## 1.1 دالة سؤال أو دالة طلب الزواج

إنّ الإنسان نظراً إلى كونه حيواناً ناطقاً ومفكراً مؤمناً، أي فيلسوفاً عقلاً وبنياً وعارفاً ربانياً يميل بالفطرة إلى التساؤل عن أصله ومصيره ما يحيط به من أشياء وأغراض وسيحمله فضوله إلى ممارسة التشكيك فيما يراه وما يتعلمه وما يكسبه من مدركات ومعارف. إنّ نظر وتعقل وتخيل وتوهم الإنسان سيقوده إلى طرح قضايا المنطق والميتافيزيقا والابستيمولوجيا وأسس المعرفة وحدودها. وفكره وقلبه يقودانه إلى البحث عن المبادئ الأولى والأصول البعيدة تقصيّاً للحقيقة الصافية المطلقة. ففي الزواج مثلاً وفي سائر موضوعات الحياة سيهتم بأمّهات المعاني ومصادرها الأولى، إن السؤال مهم في عملية التعلم والتعليم أو الفهم والتفهيم والإفهام والانفهام، سواء لموضوع الزواج أو أي موضوع من موضوعات الحياة الكونية والحضارية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعقائدية والتربوية و.... وينقسم السؤال إلى عدة صناعات: أسئلة علمية، وأسئلة فلسفية، وأسئلة عرفانية، وأسئلة شرعية، وأسئلة أخلاقية، وأسئلة جمالية، وأسئلة سطحية وهامشية، وأسئلة كبيرة وكبارة، وأسئلة جزئية وفرعية، وأسئلة وصغيرة وصغارة، وأسئلة نظرية، وأسئلة عملية، وأسئلة تخيلية، وأسئلة توهمية، وأسئلة مبتدلة، وأسئلة انفعالية، الأمر الذي يؤدي إلى وجود ما يعرف بالمشكلة والإشكالية، فما نوع العلاقة بينهما؟ هل هي علاقة انفصال وتمايز أم هي علاقة اتصال وتكامل؟

وأسئلة طلب الزواج وسيرورته الأسرية والاجتماعية تسبقها جملة من الأمور التصورية والمفاهيمية المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية، تشكل قليات أولية وبديهيات نظرية وإواليات نفسية، تشكل كينونة الزواج الوجودية، وماهيته المعرفية، وتهندس بنيته البنائية، وترسم خرائطه النسقية، وتحدد مواد التكوينية ومكوناته التركيبية، وتعين صورته التراكمية، وتشخص دلالاته المعنوية، وتعرف استدلالاته الدلالية، وترسم معالم وطبيعة اتصالاته واتصالاته العلائقية الجوانية والبرانية أو الذاتية والغيرية، وتبين ماهيته ووظائفه وغاياته، وتخطط مسارات سيرورته وتحدد حقيقة سيرورته الوجودية في مجرى حياة الكائن ووجوده في العالم والكون والوجود، فمن تلك الأمور هي التصورات

العلمية الأولية الحصولية عن الزواج «الوجود الذهني» وقيم تصديقاتها الوجودية البرانية المتحققة في الواقع الخارجي<sup>(1)</sup>، وبعد ذلك إيجاد الشوق أو التنفر، يليه حال

(1) تجدر الإشارة إلى أنّ التصورات العلمية أو الصور العلمية المشكلة لكيونة الذهن هي صور علمية متطابقة لوجوداتها الخارجية دائماً وأبداً، وأنّ الخطأ يكون في الحكم والقضاء والتثبيت والإشارة إلى الدال، حيث قد يشتهب الكائن في المصدق والدال وإن كان موجوداً في مكان آخر. وعلينا كذلك الفهم أنّ الصور العلمية في الذهن ليست معلولة للوجودات المادية الخارجية «العلة» حيث عند ذهاب العلة يذهب المعلول، ونحن نشاهد أنّ أثر الصور العلمية كمعدومية الجهل وتحصيل العلم تبقى حتى بعد ذهاب العلة الخارجية المادية، وهذا يشير إلى أنّ الصور العلمية وإن حصلنا عليها من الواقع الخارجي إلا أنّ حقيقتها الباقية في الذهن مصدرها ومثلاً عالم ونشأة أخرى، وهي صور علمية مجردة أقوى من وجوداتها المادية الخارجية، بله، إنّ وجوداتها الخارجية علة للصور العلمية المجردة المرتبطة بنشأة أخرى غير نشأة الواقع الخارجي المادي.

ويشير عبد الوهاب المسيري في كتابه إليهود واليهودية والصهيونية إلى أنّ: «الدال» هو الجانب المحسوس (بالإنجليزية: sensible) من الكلمة، فهو الصورة الصوتية أو مساويها المرئي. أما «المدلول» فهو الجانب المعقول (المُدرك بالعقل) من المعنى (بالإنجليزية: intelligible). وكان بوسعنا أن نقول ببساطة: إن «الدال» هو «الاسم» و«المدلول» هو «المسمى»، وأن «الدال» هو «الكلمة التي تشير إلى شيء» و«المدلول» هو «الشيء الذي يُشار إليه». ولكن حيث إنّ كلمة «دال» لا تشير إلى الكلمات فحسب وإنما تشير إلى النظم الإشارية (علامات المرور الرموز... إلخ)، فإننا نُؤثر استخدامها؛ لأنها أكثر شمولاً. والدال مرتبط دائماً بالمدلول، ولكنه منفصل عنه، فالدال جزء من النظام الإشاري اللاشخصي، أما المدلول فهو جزء من نظام المعنى. ومن القضايا الأساسية التي تُثار في فلسفة اللغة في الغرب قضية علاقة الدال بالمدلول، وهي قضية معرفية، تشير إلى علاقة العقل بالواقع (والإنسان بالطبيعة/المادة)، فإن كانت علاقة الدال بالمدلول مباشرة وبسيطة فهذا يعني أن علاقة العقل بالواقع مباشرة وبسيطة، وأن عقل الإنسان سلبي يعكس الواقع دون تحوير أو تعديل أو إبداع، فالنموذج هنا تراكمي. والعكس صحيح. فإن كانت علاقة الدال بالمدلول غير مباشرة ومركبة، فهذا يعني أن علاقة العقل بالواقع (الحسي/المادي أي: الطبيعة/المادة) علاقة مركبة وتعني استقلال العقل عن الواقع (الطبيعة/المادة). ويمكن أن تأخذ علاقة الدال بالمدلول شكلين أساسيين: I - انفصال الدال عن المدلول واتصالهما، وهو ما يعني أن ثمة مسافة بين الواحد والآخر، ولكنها ليست هوة (أبوريا) إذ تُوجد نقطة مرجعية نهائية يتصل من خلالها الدال بالمدلول، وهي المدلول المتجاوز، وهو ليس جزءاً من اللغة، فوجوده يسبق وجودها. وهذا يفترض استقلال الفكر عن اللغة واستقلال اللغة عن الواقع، ولكنه يعني أيضاً أن اللغة أداة صالحة للتواصل، فهي تشير إلى الواقع (وهذا يعني أن العقل قادر على معرفة الواقع والتعامل معه) رغم وجود مسافة بينهما. وثانئة الدال والمدلول تشير إلى ثنائيات أخرى مثل: لغة/فكر شكل/مضمون خارج النص/داخل النص وسيلة/غاية منطوق/مكتوب. وهذه الثنائيات متكاملة في النظم العقلانية. وثمة أولوية وأسبقية للطرف الثاني على الطرف الأول، فالمدلول يسبق الدال، تماماً كما أن المضمون والفكر هما الغاية، وكما أن الشكل واللغة هما الوسيلة. ويحاول دعاة ما بعد الحداثة أن يُبينوا انفصال الدال عن المدلول لتقويض هذه الثنائية التكاملية الأولية، الضرورية لتطوير نظم فلسفية وأخلاقية، فهذه الثنائية، في تصوّرهم، هي صدى للحضور وللجوس. وكما يقول جاك دريدا: «إن الوجه المعقول للإشارة (المدلول) يتجه دائماً نحو وجه الإله (المدلول المُتجاوز)»، فإن ربطنا الدال (وجه الإشارة المحسوس) بالمدلول، فإن اللغة تصبح بذلك متمركزة حول اللوجوس (متوجهة نحو أصل الإنسان الرباني)، ولذا تأخذ الاستراتيجية ما بعد الحداثية شكل محاولة إلغاء المسافة بين الدال والمدلول وهذا يأخذ شكلين. 2 - الالتحام أو الانفصال الكامل للدال عن المدلول: أ) التحام الدال بالمدلول، وهذا يعني أن الدال يصبح مدلولاً كما هو الحال في حالة =

البغض والحب والعشق أو الكراهية والمقت للزواج، ومن ثم يولد الرغبة والمشية والميل والمشتهى والنزعة إلى الزواج أو الإعراض والإحجام أو الابتئاس والاستكاف أو الامتناع والعوف من الزواج، ومن ثم تتحقق الإرادة والعزيمة والصريمة والمشية والقصد والنية للزواج أو الإثقال والتقاعس والتلكؤ والتردد في الإقدام على الزواج.

هذه سلسلة متواليات تبدأ من التصورات الأولية سواء المستجدة والحاضرة أم تلك التصورات والمفاهيم والمعاني الثاوية في الذهن التي تقادمت عليها سيرورة الأزمان والأحداث وهي حاضرة في الذهن، والأدهى والأمر والأخطر هي تلك التصورات والمفاهيم والمعاني الكامنة في لاشعور الكائن الإنساني المقدم على الزواج، والتي تتحكم وتوجه في بقية سلسلة جريان فعل نظر وتعقل وتخيل وتوهم الكائن في مجرى تصديقاتها، وما يترتب عليها من شوق وحب أو بغض وكراهية من جهة، وما يجري في سيرورة وصيرورة الإرادة والقصد والرغبة والعزيمة والنية، أو عدم الإرادة والإعراض والامتناع والتردد، الأمر الذي يشكل ويعين فعل الإقدام على الزواج أو الإحجام والامتناع عن الزواج.

إذن المشكلة الجوهرية والإشكالية الأساسية تكمن في منظومة التصورات والمفاهيم والمعتقدات والأفكار والمعاني الأولية الراسخة في الذهن أو الكامنة في أعماق اللاشعور الإنساني، أو الظروف الزمكانية البيئية الإكولوجية المحيطة به من عادات وتقاليد وثقافات أسرية وقبلية واجتماعية، التي تتحكم وتؤثر في سيرورة وصيرورة قرارات واختيارات الزوج والزوجة، وهي دائماً وأبداً حاضرة في مجرى فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم أو فعل الصمت والصومته، أو فعل القول والكلام والعمل من

الإيقونات واللغة الجبرية والتفسيرات الحرفية واللغة المحايدة والصيحات الجنسية واللغة الذاتية المغرقة في الذاتية، (وهذا يعني أن العقل لا يدخل في علاقة مع الواقع، فهو جزء لا يتجزأ من الواقع عليه أن يدعن له أو أن يهيمن تماماً على الواقع ويمكنه تجاهله. ب) الانفصال الكامل للدال عن المدلول، وفي هذه الحالة تصبح اللغة نظاماً دلالياً مستقلاً تماماً عن الواقع، أو على علاقة به واهية للغاية. ومن أهم أسباب انفصال الدال عن المدلول تغيير المدلولات بشكل سريع وتداخل الحدود حتى تصل إلى تعددية مفرطة في عالم المدلولات تجعل الدال لا قيمة له، (وهذا يعني أن العقل لا يمكنه أن يتعامل مع الواقع، فالواقع لا يمكن الوصول إليه، ولذا فعلى العقل أن لا يكثرث بالواقع وأن يدعن للعب الدوال ويتكيف معه ويدعن له. إن الفصل الكامل للدال عن المدلول أو التحامهما هو تحطيم للغة وتحطيم للثنائية التكاملية وإطلاق للصيرورة، بحيث لا يتوجه المدلول نحو المركز المتجاوز ويسقط كل شيء في قبضة لعب الدوال والصيرورة، وبذا تطمس حدود الكلمات ويهتز معناها وينسى الإنسان أصله الإلهي».

جهة، أو فعل التصديق والشوق والحب والإرادة والرغبة والعزيمة والعمل على الزواج أو الامتناع والإعراض عنه من جهة ثانية، فضلاً عن حضور خفي للتصورات الراسخة في الذهن، والتصورات المسكوت عنها، وتلك اللامرئية والثاوية في أعماق اللاشعور وفي آفاق مرآة النفس والعقل والإحساس والخيال.

هذا الحضور والاستحضار لتلك التصورات والمفاهيم والمعاني يتم من خلال منظومة وسلسلة أسئلة وتساؤلات وإشكالات معرفية ووجودية وقيمية وأخلاقية وجمالية، يتطلب من طالب الزواج، بدءاً وأصلاً وقبلاً وسلفاً، من بناء كينونتها وأنساقها الداخلية والخارجية التكوينية والتركيبية والتراكمية، وتشخيص دلالاتها واستدلالاتها، وترتيب تواصلاتها واتصالاتها الذاتية والغيرية والجوانية والبرانية، وتحديد وظائفها وغاياتها الذاتية والغيرية والفردية والاجتماعية والغيبية والشهودية.

وعلينا أن نتعرف على البيئونة بين المشكلة والإشكالية في البحث عن موضوع الزواج وسيرورة الحياة الزوجية وصيرورتها، فالمشكلة مجرد صعوبة تنتظر حلاً؛ أما الإشكالية فهي قضية تنطوي على مفارقة أو أكثر، تعبر عن نفسها في مجموعة مترابطة من الأسئلة لا يمكن معالجة أحدها منعزلاً عن الآخر. قد نعثر على سؤال منفرد، مثال ذلك أن نقول: «ما الجمال؟» حيث إن انفراده أمر ظاهري؛ لأنه يحتوي على أسئلة متعددة يكتسب منها كامل قوته ومعناه، مثل: ما الفرق بين الجمال والجميل؟ هل الجمال في الشيء أم في نظرنا إلى الشيء؟ هل الجمال واحد أم متعدد؟... وكل سؤال يتأسس على زوج تناقض أو مفارقة. ينتج عن ذلك أن الجواب على السؤال العادي، أو حل المشكل ينهيه ويفقده مبرر وجوده، في المقابل لا نتحدث عن جواب السؤال الفلسفي أو حل الإشكالية، وإنما الأهم هو التحدث عن معالجته، الأمر الذي يفسر استمرارية الأسئلة الفلسفية العقلية عبر الزمان، فعوض أن يمتص الجواب السؤال، وأن ينهي القضية المطروحة بحل نهائي، فإنه يصبح منطلقاً لسؤال جديد، كما قال كارل ياسبرزوقد، عرف إتيان سوريو: (الفلسفة بأنها فن طرح السؤال وتأجيل الجواب باستمرار، فالأمور التي تبدو لنا اعتيادية سرعان ما تتحول إلى إشكال، وكل المشاكل في الفلسفة تعتبر إشكالات، حيث إنها ناتجة عن دهشة أمام أمور عامة وشاملة قد تكتسي حلة البدهة. باختصار، الإشكالية صيغة استفهامية تساؤلية

تتضمن طرحاً متماسك العناصر والأطراف يحرك النظر، ويدعو إلى التفكير المنظم في التعاطي معه.

إذن المشكلة هي وضعية تتطوي على التباسات وإبهامات وارتباكات وادعاءات وتخمينات وغموض ولُبْسَة، تقتضي إجلاءها وكشفها وتويرها وتبيينها وتوضيحها، بغية البحث عن حلول لها وهي عبارة عن قضية جزئية، أما الإشكالية فهي قضية تحتمل الإثبات والنفي معاً، وتثير قلقاً نفسياً والباحث فيها لا يقتنع بحل، كما أنها تعتبر معضلة تحتاج إلى أكثر من حل، وبالتالي فهي قضية مركبة وكتاهما تثير الدهشة والإحراج؛ لأنهما تطويان على أسئلة انفعالية كلاهما تحتاج إلى حل، لأنهما تؤديان إلى وجود أسئلة. المشكلة تؤثر في الإشكالية؛ لأنها قضية جزئية تساعدنا على الاقتراب من فهم الإشكالية، كما أن الإشكالية بدورها تؤثر في المشكلة؛ لأن المشكلة تحتاج إلى الإشكالية التي هي المعضلة الكبرى، أي: الكل، فإذا كانت المشكلات تحتاج إلى حلول جزئية فهي تحتاج إلى الحل الكلي للمعضلة الكبرى. إلا أن أصح الآراء هو الرأي القائل بأن العلاقة الموجودة بين المشكلة والإشكالية تتطوي على جانبيين: فهي انفصال من ناحية التعريف: لأن هناك تمايزاً بينهما واتصالاً من ناحية الوظيفية لأن كليهما يكمل الآخر<sup>(1)</sup>.

(1) تتجاوز الأهمية من طرح الإشكالية والمشكلة الفلسفة. ونصل إلى أنهما أداتان ووسيلتان هامتان في العلم أيضاً، إن للأسئلة سواءً كانت إشكالية أم محض مشكل أهميتها في إرجاع المجهول إلى معلوم، فمثلاً المشكل الذي طرحه (طالس) (حوالي 630 - 570 ق.م.) حين تساءل عن أصل الكون حيث قادت محاولة البحث عن الإجابة إلى فتح آفاق واسعة وعديدة أمام تطور العلم وتقدم البشرية. فعلى الرغم من الإجابات المتعددة، حيث إن بعضهم يرجع السبب إلى الماء، والبعض الآخر إلى الهواء. لكن المهم هو سؤالهم ذو الطابع الشمولي الجذري، بحيث يتجاوز ظاهر الوجود المتسم بالتعدد إلى الوحدة الكامنة في جوهره، وإذا كان العلم المعاصر ينحو نفس المنحى، فيرجع جميع الكائنات إلى الذرة، فذلك يعني أن الحقيقة تكمن غالباً في ما وراء الظاهر، وأن الظاهر لا يكون غالباً إلا مصدراً للوهم، لذلك قال (باشلار): «لا علم إلا بما هو خفي ما الإشكالية *Problématique* هي مشكلات تحولت بحكم ترابطها إلى معضلة كبيرة يتسع فيها مجال البحث، ويمتد إلى مواضيع أخرى ذات صلة، ولا يمكن تصور حل لها إلا في إطار شامل وكلي، فإذا كانت المشكلة تعني صعوبة الحل، فإن الإشكالية تعني الاحتمال وتعذر الاختيار. فمن مشكلة السعادة، نجد أنفسنا نبحث في مشكلة الأخلاق والعدالة، والإشكالية تثير الجدل، لأن كل واحد يتصور الحل من زاوية معينة وبطريقة تختلف عن الآخر، وكلما احتدم الجدل والاختلاف ازدادت تعقيداً هل المال يحقق السعادة؟ رأي: 1- المال يحقق السعادة، لأنه يمكن الإنسان من تلبية جميع حاجياته. 2- رأي المال لا يحقق السعادة بل هو مصدر كل شر، يولد الاستغلال ويفسد الأخلاق. 3- رأي المشكلة ليست في المال وإنما في صاحب المال، فلا بد أن نبحث في الأخلاق قبل المال، وهكذا تصبح الإشكالية مفتوحة على كل الاحتمالات، الإشكالية غير المشكل. فهذا الأخير مجرد صعوبة تنتظر حلاً؛ أما الإشكالية فهي قضية تتطوي على مفارقة أو أكثر، تعبر عن نفسها في =



## 1.2 عناصر ومكونات دالة سؤال أو طلب الزواج

إذا كان الزواج حاجة ضرورية وحتمية، وعلة لمعلولية وجودات كينونات الأفراد الإنسانية للديمومة والاستمرارية من جهة، إلا أنه على مستوى الكائن الفردي في الدين الإسلامي لم يرتق إلى حد الوجوب العيني، بل، هو وجوب كفائي إلا في حال إذا ما ترتب على البتولية والعزوبة فساد يخالف الشرع والدين ويعيق سيرورة حركة النفس الجوهرية للتكامل والدنو التقربي القرباني إلى الله سبحانه وتعالى، فيصبح الزواج واجباً على الفرد وضرورة لزومية للحفاظ على الدين وصيانة الفرد والمجتمع من الانحراف والوقوع في وحل الفساد وأفخاخ الظلم وشباك المنكر، حيث إن للزواج وظيفة عظيمة تتجاوز مسألة الاشباع الغريزي الجنسي أو غريزة الأمومة والأبوة و...، حيث يوجد توازناً ديناميكياً ديمومياً نفسياً جوانياً، ينعكس رؤيويًا ومرأويًا في شتى مجالات الحياة البرانية، ويمهد السبيل للاستواء إلى الصراط المستقيم المنتهي إلى الإنابة التوايية والقرب القرباني الرباني الذي هو غاية غايات الكائن الإنساني الفطري المؤمن.

**دالة الزواج هو دالة طلب وسؤال للخير، وهي طلب للبركة والنماء والصلاح الدنيوي والصلاح الآخروي والسعادة الأبدية والقرب الرباني الثاوي والكامن في بنية كينونة**

مجموعة مترابطة من الأسئلة لا يمكن معالجه أحدها منعزلاً عن الآخر. قد نعثر على سؤال منفرد، مثال ذلك أن نقول: «ما الجمال؟» حيث إن انفراده أمر ظاهري؛ لأنه يحتوي على أسئلة متعددة يكتسب منها كامل قوته ومعناه، مثل: ما الفرق بين الجمال والجميل؟ هل الجمال في الشيء أم في نظرنا إلى الشيء؟ هل الجمال واحد أم متعدد؟... وكل سؤال يتأسس على زوج تناقض أو مفارقة. ينتج عن ذلك أن الجواب على السؤال العادي أو حل المشكل ينهيه ويفقده مبرر وجوده، في المقابل لا نتحدث عن جواب السؤال الفلسفي أو حل الإشكالية، وإنما الأهم هو التحدث عن معالجتها. الأمر الذي يفسر استمرارية الأسئلة الفلسفية عبر الزمان، فعوض أن يمتص الجواب السؤال، وأن ينهي القضية المطروحة بحل نهائي، فإنه يصبح منطلقاً لسؤال جديد كما قال (كارل ياسبرز). وقد عرف (تيان سوريو) الفلسفة: بأنها في طرح السؤال وتأجيل الجواب باستمرار. شروطها، يعد الاشكال مرحلة أساسية في التفكير النقدي لموضوع ما، وهو تساؤل يقودنا إلى بحث عميق لا مجرد سؤال منفرد، فالأمور التي تبدو لنا اعتيادية سرعان ما تتحول إلى إشكال، وكل المشاكل في الفلسفة تعتبر إشكالات. حيث إنها ناتجة عن دهشة أمام أمور عامة وشاملة قد تنكسي حلة البداهة. يجدر بنا أن نضيف أن نتائج الإشكالية تثير الشكوك ولا نصل عندها إلى حل نهائي مطلق، يحيل إما على البحث عن نسخة غير معروفة، انطلاقاً من معطيات معروفة في البداية، وعندئذ يجب التساؤل حول أسباب وجود بحث كهذا، أو على البحث عن منهجية تمكن إعادة النظر في حدث أو رأي معلوم باعتباره نتيجة، وباختصار الإشكالية صيغة استفهامية تساؤلية تتضمن طرحاً متماسك العناصر والأطراف يحرك النظر، ويدعو إلى التفكير المنظم في التعاطي معه.

الزواج، وذلك من خلال فعل النظر والتخيل والتعقل المجرد والتعقل المسدد والمؤيد والتعقل المستفاد الموصل إلى الحقائق العينية الوجودية النورانية القدسية في مُلكيات الزواج ومُلكوياته، بغية استنزائها واتحادها في كينونة النفس الإنسانية وقواها وآلاتها وآلياتها وإوالياتها وأدواتها واستراتيجياتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، في المجرى الحدتي والمشهدي والمرأوي داخل مجرى الحق في مجارى وتبعيات العالم والكون والوجود الإنساني.

إن معرفة حقيقة دالة «الطلب» و«السؤال» لكينونة الزواج، وكذلك دالة «طلب الطلب» و«سؤال السؤال» و«سؤال الجواب» لها، فضلاً عن معرفة حقيقة بنيتها وبنائها وأنساقها التركيبية والتراكمية والتكوينية، واستدلالاتها ودلالاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وتداولاتها وتواصلاتها الكونية والحضارية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية و....، ووظائفها وغاياتها الدنيوية والدينية، والجسمية المرئية المادية واللامرئية الغيبية الملكوتية، هي مقدمات وشروط مصاحبة لحقيقة كينونة الزواج المقدس ودواله المختلفة، وهي شروط ولوازم حقيقية لتحقيق وانوجد وتواجد حقيقة الخيرية والبركاتية والصلاحية والفلاحية والسعادة والتقريبية إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق في مجارى الحياة، ذلك من خلال الخيرية الثاوية في الفعل المنظور المختار أو لاختيار الفعل من مجموعة الأفعال المترددة والمتحيرة لدى الكائن الفاعل في الزواج. إذن مسألة كينونة الزواج وما فيها هي مسألة «السؤال» و«سؤال السؤال» وكينونته المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وحمولاته الحسية والعقلية والعرفانية والوحيانية، التي تحمل في بنيات وبناءات وأنساق وغايات ونوايا كينونة السؤال لترفعه بواسطة الوسيلة المختارة إلى الله للإجابة عليه ومباركته وإفاضة الخير والصلاح والفلاح والسعادة الأبدية لسائل وطالب الزواج.

ففق فلسفة الزواج وزواج الزواج «ميثا زواج»، بدءاً وأصلاً وقبلاً وسلفاً، يتباور ويتمحور حول كينونة سؤال حقيقة وحق الزواج، وهما الحي والحياء والإحياء من جهة، والقوامة والقيومية والإقامة والقيامات والقومة والمقومية لسيورتها وصيورتها في مجارى وتبعيات الحياة الزوجية في مجارى العالم والكون والوجود. فهو سؤال من

موجه إلى ذات السؤال من حيث كينونته البنيوية والبنائية والنسقية التركيبية والتراكمية والتكوينية والدلالية والاستدلالية والوظيفية والغائية، الأمر الذي يتطلب رسم خرائط هندسية لها، بغية تأسيس وتأسيس وتأثيل كينونة الزواج، فهو ليس سؤالاً كينونته جاهزة أو قابلة للاستيراد والاستهلاك التلقائي والآلي أو للاستعمال، إلا بعد تفكيك بنية السؤال الجاهز أو المستورد أو المستنسخ أو المكرور أو المتداول على السنة طالبي الزواج من عوام الناس، وحتى المثقفين والمفكرين وطلاب العلم، ذلك للتعرف على ماهيته وحقيقته البنيوية والبنائية والنسقية.

وبهذا نضمن التمرکز والتمحور أو التبوؤر في دائرة ومنظومة الشبكة العنكبوتية لكيونة الزواج المقدس، ونحقق بذلك حقيقة المشابهة والمشاكل والمضارعة والمضاهاة والمماثلة والمجاورة والمناظرة والمطابقة والمساوقة التوقيفية التعاضدية التكاملية بين حمولات سؤال الزواج المعرفية والوجودية والقيمية والأخلاقية والجمالية والفنية، ودلالاته وتداولاته وتواصلاته ووظائفه وغاياته وعوالمه، ونثبت الحالة التشميلية والكليانية والسببية والضرورة والوضوحية والعلية واليقينية والحتمية والوحدة في عين تكوثراتها وكثرتها المتكوثرة في عين وحدتها الأنطولوجية الوجودية والأبستمولوجية المعرفية، ونصرف تشتتاتها وتشظياتها، ونطرد تنفرتها وتبعثراتها وتفرقاتها الانتشارية التشعبية التي تدور وتحوم حول سطوح وأشكال وهوامش وقشور الحياة الزوجية البعيدة عن مركز وبؤرة ونقطة الشبكة العنكبوتية، لتتموضع في مجارٍ خارج دائرة جاذبيتها القيمية الملكوتية القوامة والقيومة والمقومة لها.

ولكن علينا أن لا ننسى أن هناك خطوة استباقية لها سبقية زمكانية وإجرائية فعلية عملية، وهي عمليات الحصر وإجراءات الاختزال الأنطولوجي الوجودي والأبستمولوجي المعرفي التكوثيري في عين وحدتها داخل مجرى السؤال التزاوجي الحدثي والمشهدي والمرأوي والحقيقي الواقعي القائم للسؤال التزاوجي الحقي، وذلك من خلال إزالة تشتتات وتبعثرات وانتشارات وتشظيات حمولات ضعف وشدة كينونة سؤال الزواج وسؤال سؤاله وسؤال جوابه من جهة، وإمحاء الاختلافات والتمايزات والتغايرات والتضادات والتقابلات والتطابقات السلبية والتناقضات والمزايلات العدمية السلبية،

والانحدارية التسافلية التقهقرية، والتلفيقية التركيبية الهجينة، أو المنسوخة والممسوخة والمفسوخة المحمولة في بنية وبناءات غايات وقصود ونيات القيم المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية لكيثونة منظومة أسئلة الزواج وسيرورة الحياة الزوجية من جهة أخرى.

هناك ضرورة في أن نجعل من سؤال الزواج وسؤال سؤاله وسؤال جوابه في منظومة الزواج في لغة الضاد وحضارة اقرأ أمراً جدياً وحقيقياً حقاً. هناك ثمة لزومية وجودية وعقلية وشرعية وأخلاقية وجمالية في أن نعيد الاعتبار إلى مقال ومقام كينونة الزواج من خلال كينونة سؤال الزواج وسؤال سؤاله، ولعل خير الأمور التي نطلق فيها العنان للتساؤل الفلسفي والعرفاني والقطري والأخلاقي والوجودي والقيمي والجمالي لكيثونة الزواج، هو تقصد أروقة الذات والانتباه إلى مصير تجربة السؤال بلغة الضاد والتفكير في طبيعة فعل السؤال وسيرورته وبنائه وبنائه التركيبية والتراكيبية والتكوينية والدلالية والاستدلالية والتداولية التواصلية والوظيفية والغائية، كما مارسه الأنبياء والمرسلون والأئمة (عليهم السلام) والعرفاء والحكماء والعلماء والفلاسفة أو أهل الفطرة والضمير الحي عبر التاريخ الإنساني.

والحق أنهم أدركوا شرف وقيمة وحقيقة ووظيفة وماهية كينونة السؤال الديمومي والدينامي الملازم لكل فعل نظر وتخيل وتعقل وتعرفن وتوحيين أو فعل سكوت وصمت وصومته، أو فعل قول وكلام وعمل، لذا علينا بدءاً وأصلاً وقبلأً وسلماً أن نعلي شأن كينونة سؤال الزواج، ومقام سؤاله، وقدر وجدوى سؤال سؤاله، ومنزلة وأهمية سؤال جوابه، وذلك فهماً وتفهماً وإفهاماً وانفهاماً له، بغية التوصل إلى حقيقته المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الحققة في سيرورة وصورته التكامل الارتقائي التقربي إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق تعالى..

وغني عن البيان أن الحديث عن سؤال الزواج وسؤال سؤاله وسؤال جوابه هو حديث عن الحس والعقل والقلب والوحي لخدمة السنن الكونية التكوينية الأفاقية، والسنن والحقائق الأنفسية الإنسانية، والسنن الكلماتية الربانية المتجلية في القرآن المجيد، كجامع مزاج ومصاهر للعلوم المعرفية المحددة في القلم واللوح والكرسي والقضاء

والقدر و... كوحدة واحدة بسيطة الحقائق، فوحدتها حقيقية وتكوثراتها أيضاً حقيقية تشكيكية مشتقة وراجعة إلى وحدتها الحقيقية التي تمكننا من الوصول إلى الوحدة ونبذ التكثر والتشظي، من خلال الحركة الجوهرية للنفس واتحاد العاقل والمعقول والعقل، والعمل والعامل والمعمول، والزواج والزوج والمزاوجة، بعد تكاملها من الحال إلى الملكة، ومن ثم إلى العقل الفعّال والمسدد والمؤيد والمستفيد، ومن ثم إلى الاتحاد، وهو أعلى مرتبة العارفين والإنسان الكامل. وسؤال الزواج الذي لا يضع الكائن الإنساني في مجرى الحقيقة والحق الأسمائي الحسنى والصفاتي العليا، فهو ليس سؤالاً جوهرياً حقيقياً يستحق أن تأسس عليه منظومة تساؤلات وأسئلة الزواج المتوسطة والفرعية أو الصغيرة والصغيرة، التي تتعلق بجانب الحياة الحسية الملموسية، أي: الشهوانية والفطرية والطبيعية المشهوددة المعتدلة، والعقلانية المعقلنة والعرفانية المعرفنة والمشرعة والوحيانية الموحنة.

والسؤال المحدد في الزواج لا بد من أن يُأسس على سؤال كبير، ويؤصل على سؤال أكبر، ويؤثل على سؤال كبار وجوهري يتعلق بروح الدين والحياة وبروح الأخلاق والعرفان والوحي، وبروح الحياة الزوجية الحيّة والحيائية والإحيائية وسيرورتها القوامة والقيومية والقيامة والمقومية، في سياق السؤال الاستخلافي الإنساني والخاتمي المحمدي صلوات الله عليه وآله والانتظاري المهدي عليه السلام والاتباعي الولائي الفقهي التقوائي الكبير والأكبر والكبار. وهذه المؤسسة تستلزم تزواج وتصاهر وتمازج بين مفاهيم ومعاني وحقائق الزواج الحسية والعقلية والقلبية والوحيانية، أي: بين محسوسات مفاهيم وقيم الزواج ومعقولاته وعرفانياته ووحيانياته، أي: بين الزوج والزوجة، أي: المزاوجة والزوجية كوحدة اتحادية وجودية، جمعاً وتمازجاً، وتصاهرراً وتزاوجاً، حقيقياً يشكل وحدة علمية معرفية ووجودية بسيطة الحقائق، وليس جمعاً حسابياً عددياً محاسبياً كما يتصوره البعض.

فممارسة فعل سؤال وسؤال الزواج سؤال وسؤاله وسؤال جوابه هي ممارسة صيرورية حسية علمية وعقلية فلسفية وعرفانية قلبية وغيبية وحيانية متكاملة وتمامية وتفكير طولي، وليس عرضياً فحسب داخل منظومة الزواج، وذلك لكل كائن إنساني بحسب قدرته وسعته الوجودية والمعرفية.

إن الرغبة في سؤال الزواج الحقيقي والحق شحنة تحركها الرؤيوية الكونية والإيديولوجية الإنسانية والفترة البشرية والإرادة الحرة والتفكير المسؤول، فيها شيء يشبه جنون المجنون أو عشق العاشق لمعشوقه الكامل، تتخلل التركيبة الاعتيادية للحواس والعقل والقلب لتحوّلها إلى تركيبة جهد واحتواء العقل والقلب في مركزهما إلى هامش وحواشي البحث، حيث الهامش والحواشي موضع ملاحظات دقيقة وعلامات مؤشرة محل انتباه. قبل التفكير في سؤال الزواج علينا أن نذكر في السؤال ذاته، هل تسأل وأنت مقتنع بسؤالك والالتزام به، الأجوبة لا تكشف الأسئلة أحياناً، وإنما تكشف جزءاً منها لا غير، بينما السؤال نفسه يكشف ذاته وعورته وحقيقته وأفاقه وأزمته وزمانيته، وذلك إذا ما استمع السائل أو طالب وسائل الزواج لسؤاله حق السمع والاستماع، أي: يستمع بسمع متعلّق وبسمع متشرّع وبسمع متعرّفن وبسمع متوحّين، حيث إنّ السمع من دون عقل وقلب ووعي هو صمخ وبله وصم.

ما سؤال الزواج الذي نريده في وقتنا هذا؟ ما هي أسسه ووسائله وأهدافه؟ تراجع سؤال الزواج الإبداعي والفلسفي والفقي والإيديولوجي والعقلاني والعرفاني والوحياني ومعطياته الراهنية والرهانية، جعل سؤال الزواج سؤالاً متأزماً ومستورداً وجاهزاً ومنسوخاً ومفسوخاً، وجعله سؤالاً مسرحياً استعراضياً وسركياً استهزائياً، يفقد الأصالة والجوهرية والقيمة المتعالية والحاكمية والناظرية والتقويمية والتصحيحية للأسئلة التوسيطية والجزئية الحسية والمادية الملازمة لها.

الوقوف على معرفة شكل وماهية سؤال الزواج داخل فضائه الدائري، سؤال يحتاج للتقنية والتنقيح، حيث سؤال الزواج قبل تشكله وطرحه يحتاج للتقريب والحصر وإزالة الشوائب والمفاسد الشهبونية الإفراطية والتفريطية والوهمية والسرابية، السؤال قبل طرحه يحتاج لأكثر من مراجعة لأجل اكتماله.

السؤال كالبضاعة تحتاج لسوقها، كما تحتاج لمعرفة مستوى من بيتاعها، السؤال يجب أن لا يكون مستهلكاً، بل مؤثراً مأخوذاً به، يحتاج إلى سوق عقلية فلسفية وقلبية عرفانية وعلمية واقعية ولغوية وافرة المعاني. التدقيق في علاماته الأصلية والزائفة، السؤال يحتاج للمقابلة بينه وبين الأسئلة المتقاربة التي تحدث بمحض الصدفة، مقابلة بمستوى

التأثير الأبستمولوجي المعرفي والأنطولوجي الوجودي والأكسيولوجي القيمي الأخلاقي والاستطريقي الجمالي والفني.

السؤال يحتاج لعلامة خاصة تميز سائله، السؤال يجعل لنفسه خاصية يستقل بها عن غيره، يجعل سائله يميز سؤاله دون قراءة اسمه، حين يصل إلى هذه الخاصية يكون قد حقق القدر الكافي من النضج والاحترافية التساؤلية للكائن المسؤول الذي يختصر المسافات ويختزل لغة خطابه سؤال الزواج ويوقع بعلامة خاصيته.

سؤال الزواج يحتاج لأولية المتسع على الضيق، المتسع من السؤال يعطي المتسع من الخير المطلوب في الزواج، والسؤال الكبير المتسع هو المانح لقوة صور الخير ومزيد من الصلاح والفلاح والسعادة الأبدية والتقرب إلى الله من خلال العمل المنظور، لما يحدث وسيحدث في الواقع، السؤال بقيمه الخاصة للوضع والمستقبل والمحيط وأخذه بالأسباب وتكليفه للأخذ من نتاج الآخرين حتمية؛ لأن قيمة الخيرية المطلوبة في سؤال الزواج مرهونة بالطول والسعة الوجودية للسؤال والسائل المسؤول أو لكينونة الزوج والزواج والزوجية والمزاوجة، حيث هناك ملازمة ومساوقة بين السائل والسؤال المسؤول، أو بين الزواج والزوج والمزاوجة والزوجية، بل، هناك اتحاد وجودي بينهما، لذا إذا ما أردنا زيادة الخيرية وزيادة الفائدة والمنفعة واللذة والسعادة الأبدية في اختياراتنا الزوجية البديلة، لا بد من زيادة سعة وعمق واستطالة أفاق كينونة سؤال الزواج، وحسن إتقان سؤال السؤال من خلال زيادة الطول والسعة الوجودية لأفاق وبنية وبناءات غايات ونوايا كينونة السائل والطالب للزواج ذاته.

أولوية متسع سؤال الزواج على ضيق السؤال مفادها أن يأخذ من الحقيقة المطلقة الله ووحدة الوجود وأصالة الوجود التشكيكي، مبدأً ومنتهى لسيرورة وصيرورة الحركة الجوهرية للحياة الزوجية، وعليه، يمكن مقارنة ومقارنة الشبكة العنكبوتية التي تم بحثها في كتابنا «فقه فلسفة كينونة السؤال وسؤال السؤال»<sup>(1)</sup> لمنظومة السؤال، وسؤال السؤال، وسؤال الجواب، ومشكلاته وإشكالاته الأبستمولوجية المعرفية والأنطولوجية

(1) جعفر عباس حاجي، كتاب فقه فلسفة كينونة السؤال وسؤال السؤال، دار الولاء، بيروت لبنان، 2014، الجزء الأول والثاني.

الوجودية والأكسيولوجية القيمة والأخلاقية والاستطبيقية الجمالية والفنية، بحمولاتها السوسيوكونية والسوسيوحضارية والسوسيوثقافية والسوسيوثقافية والسوسيوثقافية... إلخ الممتوحة أو المشتقة من باراداييم «أبدال» نظري، ونموذج منعكس للواقع وفق الباراداييم النظري، ومنهاجية شمولية تكاملية تراتبية توحيدية لكيونة السؤال التأسيسي والتأصيلي والتأثيلي<sup>(1)</sup>، بالشبكة العنكبوتية المؤاتلة لها في مجرى الحق الإلهي الأسمائي الحسنى والصفاتى العليا الذاتية والفاعلية، سواء الناوية في كينونة الطبيعة التكوينية الأفاقية أو كينونة الكلمات القرآنية التدوينية المجيدة أو كينونة النفس الإنسانية الأنفسية والفظرية المخمورة بالقوة والإمكان.

### 1.3 راهنية كينونة سؤال الزواج وسؤال سؤاله في الأمة الإسلامية

نقول صراحة: إن مشكلة الحياة الزوجية ومشكلة الزواج وإشكالياته المعرفية والوجودية والقيمة والأخلاقية والجمالية والفنية اليوم، ليست في الجواب الذي يجتهد طالب الزواج الحصول عليه، أو في الجواب الجاهز والمستورد أو الجواب المنسوخ والممسوخ والمفسوخ

(1) معنى (أثل) في لسان العرب: أَثَلْتُ كلَّ شَيْءٍ: أَصَلْتُهُ، قَالَ الْأَعْمَشُ:

أَسْتَمْتُ مَنْتَهِيًا عَنْ نَحْتِ أَثَلْتَنَا وَلَسْتُ ضَائِرَهَا مَنَا أَطَّتِ الْإِبِلُ

يقال: فلان يَنْحُتُ أَثَلْتَنَا، إِذَا قَالَ فِي حَسْبِهِ قَبِيحًا، وَأَثَلُ يَأْثُلُ أَثُولًا وَيَأْثُلُ تَأْثُلًا وَأَثَلُ مَالَهُ أَصْلُهُ وَيَأْثُلُ مَا لَا يَكْتَسِبُهُ وَيَأْثُلُ وَثْمَرَهُ، وَأَثَلُ اللَّهُ مَالَهُ زَكَاهُ، وَأَثَلُ مُلْكُهُ عَظْمُهُ، وَيَأْثُلُ هُوَ عَظْمٌ وَكُلُّ شَيْءٍ قَدِيمٌ مُؤَصِّلٌ أَثِيلٌ وَمُؤَثِّلٌ وَمُتَأَثِّلٌ، وَمَالٌ مُؤَثِّلٌ وَتَأْثُلٌ اتَّخَذَ أَصْلَ مَالٍ. وَكُلُّ شَيْءٍ لَهُ أَصْلٌ قَدِيمٌ أَوْ جُمِعَ حَتَّى يَصِيرَ لَهُ أَصْلٌ فَهُوَ مُؤَثِّلٌ.

ولفظ التأثيل مشتق من الفعل «أثل» ومعناه أصل، فيسد مسد لفظ «التأصيل» في الغرض منه، فلفظ التأصيل هو تفعيل وتوصيل بالأصول، والتأثيل أيضاً تفعيل وتحقيق الصلة بالأثول، وهي الأصول. وفي التأثيل هناك إضافة على التأصيل من حيث يفيد معنى: الاكثار، و«التمية»، فيقال: أثل ثروته، يعني كثرها ونماها. ويتضمن المعنى الأخير جانبيين هما «الزيادة»، حيث إن إشارة المفهوم هنا زائدة عن مقتضاه العباري، والأخر جانب «الانماء»، ذلك أن إشارة المفهوم لا تزيد عن عبارته فحسب، بله، إنها أيضاً تزوده بأسباب تقوي مضمونه العباري، إستشكالاً له أو استدلالاً به أو عليه، أو قل: إنها توفر لهذا المضمون «التمكين الاستشكالي» و«التمكين الاستدلالي» انظر إلى: طه عبدالرحمن، القول الفلسفي: كتاب المفهوم والتأثيل، المركز الثقافي العربي، بيروت، 999، ص 129. فهو عبارة عن تزويد الجانب الاصطلاحي منه بجانب إشاري يربطه بالمجال التداولي للفيلسوف، واضعاً أو مستمراً له. ويقال له أيضاً: التأصيل والأفالة، وعلم التجذير وعلم تاريخ الألفاظ والائتمولوجيا هو عملية لسانية تعتمد المقارنة بين الصيغ والدلالات لتمييز الأصول والفروع. فيكون التأثيل على أساس دراسة الأصول التاريخي للكلمات، ويعتمد في ذلك على تتبع تطور الكلمة من خلال الوثائق والمخطوطات، وأحياناً تاريخ المجموعات البشرية الناطقة بهذه الكلمات.



فحسب، بل، في حقيقة كينونة سؤال طالب الزواج وسؤال سؤاله وسؤال جوابه من جهة، وفي مرجعية سؤال الزواج وفي موازينه ومعاييره ومكياله ومسطرته ومنقلته وبوصلته الناظرة والحاكمة والقائمة والقيومة والقومة والقيامه والمقومة لسيروته وصورته التكاملية من جهة ثانية. وهذا الأمر مرجعه إلى غياب فقه فلسفة وعلمة وعرّفة ووحينة كينونة السؤال بشكل عام، وكينونة سؤال الزواج بشكل خاص من جانب، وفي غياب الوعي والإدراك والفهم والإفهام والتفهيم والانفهام للسؤال المطلوب في الزواج (الخير والبركة والسعادة والإنابة التوابية والداوة التقريبية والقربانية) وحمولاته المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية من جانب آخر، حيث هناك علاقة دائية طردية بين سؤال الزواج «الوعاء والظرف» وبين الجواب والمحتوى والمضمون، بحيث كلما ازداد الطول والاستطالة والسعة المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية لكينونة سؤال الزواج، ازدادت سعة واستطالة وكثافة ومقدار الخير والبركة والسعادة والإنابة التوابية والداوة التقريبية والقربانية). ليس أمامنا طريق وسبيل واحدة لزيادة الخير والبركة، أو لتمكين الانوجداد والصلاح الدنيوي، أو لتحقيق استطالته إلى الفلاح الديني الأخرى، وتحقق السعادة الأبدية، والتواجد الوجودي الإنّي التقربي إلى الله سبحانه وتعالى، إلا من خلال العمل على تأسيس وتأسيس وتأييل وتأييل سؤال الزواج الكبير والأكبر والكبار في بنية وبناء ونسق ودلالة ووظيفة وغاية كينونة الزواج.

نعتقد أن كينونة سؤال الزواج، وسؤال سؤاله، وسؤال جوابه، هي الوعاء الذي نعرف به دالة الخير في طلب دالة الزواج، وهي الحاضنة التي تحتضن جواب السؤال والخير الرباني، وفقاً لسعة واستطالة السؤال الدالية الوجودية وعمقها وحجمها الظرفية الزمكانية، التي تشكل حقاً حياة وكينونة حافظة وحاملة وناظرة وواصفة وحامية ومحيطة ومستديرة ومفسرة ومؤولة ومقومة لسيروته وصورته الحياتية الزوجية، حيث يفترض أن تتطابق بنية وبناءات ودلالات كينونة سؤال الزواج مع كينونة الجواب؛ لأنّ منظومة أو مصفوفة أو شبكة الجواب لا بد أن تتطابق مع منظومة الطلب أو مصفوفة وشبكة سؤال الزواج، وليس العكس؛ لكون سؤال الزواج يشكل طلباً، والجواب يستوفي الطلب، وهو الصورة المرآوية للسؤال المنعكسة في مرآة الذهن والحياة. وبلغت الاقتصاد القياسي

والرياضي جواب سؤال الزواج دالة في طلب وسؤال الزواج نفسه الذي يحدد قيمة الجواب ومحتوياته ومضامينه الوجودية، وإنّ سؤال الزواج متغير مستقل والجواب متغير تابع لسؤال الزواج في الحياة، وليس العكس كما هو حاصل اليوم في مجتمعنا. فالمنظومة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنيّة للزواج هي تابعة ودالة في كينونة سؤال الزواج وبنيّته وبنائه التركيبية والتراكمية والتكوينية والدلالية والاستدلالية والتداولية التواصلية والوظيفية والغائية، فهو المفتاح الذي يفتح لنا حقيقة دالة الطلب في الزواج.

وعليه، أصبح اليوم كينونة سؤال الزواج وسيورورته وصيرورته هي موضع سؤال ومساءلة وتساؤل، وهي مشكلة المشاكل وإشكالية الإشكاليات الكبارة، قبل الحديث عن سؤال الزواج المطروح ومساءلة الجواب وإشكالياته، باعتباره باعثاً لنوع من القلق الفكري والدهشة النفسية والفلسفية المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية، حول ذات سؤال الزواج، وحول مميلته ومنقلته ومكبلته ومسطرته وبوصلته، وحول مسار سيرورته ومصير صيرورته، وحول علاقاته الاتجاهية والتحويلية والارتباطية مع الذات ومع الغير «الزوج والزوجة».

لذا نعتقد أن مواضعة هذا التساؤل ومعاينته تكشف في ظاهرها من جهة أولى عن ماهية السؤال الجوهرية للزواج الذي يجعله جديراً بأن يكون موضع انشغالات الفكر الإنساني المتعالي اليوم، وهو من جهة ثانية يكشف عن قلق واضطراب وزعزعة كينونة سؤال الزواج ذاته، حتى غدا السؤال ذاته مقلقاً ومضطرباً للذات لما تشعر بالخطر والتهميش والإقصاء والاختزال لحقيقة الزواج وماهيته ودلالاته ووظائفه وغاياته.

#### 1.4 دالة سؤال الزواج ودالة «سؤال سؤال الزواج» أي: دالة (ميتا دالة)

تكمن أهمية التساؤل عن سؤال الزواج أو «سؤال سؤال الزواج» ميتا سؤال الزواج» هي في جعله كينونة السؤال نفسها في مواجهة ذاتها ومختبرة لقدرتها على التجاوز من خلال تأهبها وتسليحها لمواجهة تحديات السؤال المطروح اليوم عن الزواج في مسرح الحياة، انطلاقاً من طرح طالب الزواج تساؤلات جديدة حول ذات السؤال وبنيّته وبنائه ودلالاته واستدلالاته ووظائفه وغاياته التي تتسارع وتيرته وسيورورته عبر وتيرة الزمن المعرفي

والوجودي التي تحفزها على الاستئناف والبدء، وتجعل سؤال السؤال «ميتا سؤال» أي: ما قبل وما بعد السؤال متغيراً مستقلاً لكنونة سؤال الزواج الذي يتغير حسب طبيعة وماهية سؤال السؤال. الأصل والأساس هو البدء في سؤال السؤال «ميتا السؤال» الذي يضبط لنا السؤال عن الزواج الذي بدوره يحدد لنا طبيعة وماهية الجواب، أي: جعل سؤال السؤال مميّلة ومُنقلة ومسطرة وبوصلة مسار وسير وسيرورة وصيرورة الحصان «سؤال الزواج»، أي: بمنزلة القائد والناظر والمدبر والموجه لسؤال الزواج وبالتالي، لجواب السؤال، وجعل العربية هي جواب السؤال الذي تشكل حمولاته قيم الخير والسعادة الأبدية جواباً له. إذن بلغة الرياضيات والجبر نقول: إن سؤال السؤال «ميتا سؤال» متغير مستقل في دالة السؤال كمتغير تابع له، وهو بالتالي متغير مستقل يحدد قيمة الجواب التي هي متغير تابع له.

واقع حال كينونة سؤال الزواج وسؤال سؤاله وسؤال جوابه اليوم تشي بتغيير وتقليب وانقلاب في معادلة الحياة الزوجية، بحيث تغيرت وانقلبت عناصرها السابقة إلى اللاحقة، والمتأخرة إلى المتقدمة، والتحتية إلى الفوقية، والباطنة إلى الظاهرية، والمتغيرة إلى الثابتة، والمطلقة إلى النسبانية، والمحكمة إلى المتشابهة، والعكس صحيح، حيث بعد تشيؤها تشيؤاً حسيّاً ومادياً واقتصادياً وتجارياً نفعياً أنياً. هذا الوضع التشيؤي وراهينته التسويقية السلعية لكنونة الزواج قد هيمنت على سؤال الزواج وجوابه وعلى معايير وموازنه ومسطرته وبوصلته المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية، الأمر الذي جعل تجاوزها عصيةً مستعصية على طالب الزواج.

لذا يتطلب الأمر إلى باراديم «أبدال» ونموذج ومنهج ومنهاج ومنهاجية ونظريات وبرمجيات إبستمية معرفية وأنطولوجية وجودية وأكسيولوجية قيمية وأخلاقية واستطبيقية جمالية وفنية، تشميلية تكاملية ترانئية توحيدية، وعدسات رؤيوية استكشافية إبصارية واستبصارية واسترجاعية تغذوية واستشراافية مستقبلية، وتحليلية وتفكيكية وتركيبية وتفسيرية وتأويلية مركبة، لكي تمكن كينونة سؤال الزواج العلماني التجريبي أو الجسماني المرئي أو الحسي اللذائذي والشهواني المادي، بأنّ يرحل إلى مستوى السؤال الفلسفي العقلاني المجرد والمسدد والمؤيد والعرفاني القلبي المعقلن والمشرعن والوحياني الغيبي الإنبائي والإخباري والتشريعي، أي: بالسؤال الذي يمكننا من تشهيد

الغيب وتغييب الشهادة للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في مجرى الحياة ومجاري العالم والكون والوجود. وهذا التشهيد والتغييب لا بد من أن يتموضعا في صلب فعل النظر والتخيل والتعقل، أو فعل السكوت والصمت<sup>(1)</sup> والصومته، أو فعل القول والكلام والعمل بسيرورة الزواج وصيرورته التكاملية.

لذا نقول مراراً وتكراراً: إنه قبل تعيين وتحديد مميّلة ومنقّلة ومكّيّلة ومسطرة وموازن وبوصلة سؤال الزواج وسؤال سؤاله وسؤال جوابه، يستلزم البحث في مميّلة مميّلتها ومنقّلة منقّلتها ومكّيّلة مكّيّلتها ومسطرة مسطرتها وميزان موازينها وبوصلة بوصلتها، وقبل البحث عن مرجعية سؤال الزواج علينا أن نبحث عن مرجعية مرجعيته؛ أي «ميتا المرجعية» المرجعية الناظرة والواصفة والقوامة والقيّمة والقائمة والمقومة للمرجعية، وقبل البحث عن سؤال الزواج يقتضي الأمر معرفة حقيقة كنه سؤال سؤال الزواج أي: «ميتا سؤال الزواج».

السؤال لما وراء سؤال الزواج، أي: (ما وراء الخير والصلاح والفلاح) أو ما بعد السؤال أو «ميتا السؤال» (ما بعد الخير والصلاح والفلاح)، فهو سؤال واصف وشارح وناظر على ذات الخير والصلاح والفلاح والسعادة المطلوبة في فعل نظر وتعقل وتخيل وتوهم الزواج المنظور<sup>(2)</sup>.

(1) نقول: إن الصمت يقابله النطق، فنقول: هذا ناطق، وهذا صامت، أي: (غير ناطق) والسكوت يقابله الكلام، حيث نلاحظ أن علماء اللغة يعرفون الكلام بأنه (كل شيء يحصل بسببه فائدة، حتى وإن لم يكن لفظاً) فالإشارة تعتبر كلاماً، وهذا يعني أن الساكت لا يتكلم أصلاً سواء كان هذا الكلام نطقاً أم حركة، وما يدل على أن السكوت يقابل الكلام قول الامام زين العابدين (عليه السلام) (كلام في حق خير من سكوت في باطل) إذن يمكن القول: (إن كل ساكت صامت وبعض الصامت ساكت).

(2) فهو على غرار الفلسفة وما بعد الفلسفة أو «فلسفة الفلسفة» Philosophy of Philosophy أو الفقه وما بعد الفقه «فقه الفقه» أو «لغة اللغة» أو «ميتا لغة» أو «Metalanguage» أو الطبيعة وما بعد الطبيعة «Metaphysics» أو «ميتافيلسوفيا» «Metaphilosophy» (The Pennsylvania State. Johnstone H. W. Jr.: Philosophy and Argument), (University Press, U.S.A., Printing, 1970), PP. 1-7, Third Printing, 1970. PP. 1-7. ويدل هذا اللفظ الأخير، بصيغته، على ما ينزل رتبة تلي رتبة الخير والصلاح والفلاح والإسعاد والتقريب. وبمكّنتنا توضيح ما وراثيات أو ما بعديات وميتات «After»، «Beyond»، بالقول: إن المقصود هو الاقرار بوجود معرفة فوقية تنظر في قيم وبنّيات وبنّاءات واستدلالات ودلالات وتداولات وتواصلات ووظائف وغايات ومحولات الخير والصلاح والفلاح والإسعاد والتقريبية المعرفية والوجودية والأخلاقية والقيمية والجمالية، التكوينية والتراكبية والتركيبية، بمستوياتها الحسية العلمية والتخيلية المثالية والتعقلية المجردة والعرفانية القلبية والوحيانية الغيبية، وبعوالمها الدنيوية والدنيوية أو البرزخية والأخروية، وذلك =

### 1.4.1 راهنية حال القلق والاضطراب في بنية سؤال الزواج وسؤال وسؤاله

#### «ميتا سؤال الزواج» وسؤال جوابه

تقصد من راهنية وراهنية سؤال الزواج وسؤال سؤاله «ميتا سؤال الزواج» وضعهما القائم والجاري اليوم في أذهان الأفراد وفي كينونة المجتمع المسلم المعاصر، من حيث التغيرات البنيوية والبنائية والنسقية لدلالة الحياة الزوجية والأسرية، وسيرورتها، ومفاهيمها، ومعانها، وقيمها الأخلاقية والجمالية، ومعاييرها وموازينها التفضيلية والاختيارية الاصفائية في مجرى الحياة ومجاري العالم والكون والوجود.

المستقرى والمتفحص لحال كينونة «سؤال» و«سؤال سؤال» (ميتا سؤال) الحياة الزوجية اليوم يستكشف بوضوح وجلاء ما يعترىها من حالات القلق والخوف، والاضطراب والالتباس، واليأس والابتئاس، والجهالة والحمافة، والرعونة والسفاهة، والخفة والرعونة، والتسرع والطيش، والحنت والخيانة، الفتور والإهمال، وإفراطاً وتقریطاً، وضعفاً وانكساراً، و... حتى غدا السؤال وبنيته وكينونته تعاني من الخواء والهباء والفراغ من معانٍ إنسانية ومفاهيم عقلانية وقيم متعالية، تنخر كيان وكينونة الحياة الزوجية فيروسات مرضية ومكروبات وبائية نفسية واجتماعية تمتح منها جملة من مشكلات وإشكاليات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنيّة، الأمر الذي أدى إلى فقدان سؤال الزواج ودالّة طلبه من الخير والبركة والسعادة والسكينة والطمأنينة والتعاون والتعارف والحياة والقوام، حقيقتها وسلامتها وصحتها وصوابها وواقعيتها وحيويتها وقدرتها القوامية والقيومية والقائمة والقيامّة والقوّة والمقوّمّة والاستقامة، حيث راهنية وراهنية سؤال

لكينونة سؤال الزواج والدعاء والتوسل والصلاة والطلب للخيرية والبركاتية والصلاحية والفلاحية والاسعادية والتقريبية الثاوية في بنية كينونة الزواج والكامنة في توابعها وتمظهراتها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والعبادية والعبودية... والمستقرى لماهية ومضمون هذا المصطلح في أدبيات الفكر البشري المعاصر يستشف بوضوح وجلاء البنيونة في تحديد ماهية وطبيعة النظر الفوقاني، فمنهم من ذهب إلى القول: بأنه نظر فلسفي أو فقهي أو تساؤلي صريح؛ أي: من نفس جنسه، ومنهم ذهب إلى القول بأن طبيعته وماهيته هي علمية تختلف رتبته وجنسها عنه، أو إنها تتشكل من الغايات والتقصود والنيات والنظر والعقل الملكوتي الذي يتجاوز ظاهر كينونة السؤال وعلميته وعلاقته الظاهرية والسببية والعلية الملمكية، لكونها تبحث عن ما وراء هذه الظاهرية لتلتمس حقائقها الملكوتية والقيمية والتخلقية والروحانية والمعنوية الميتافيزيقية الكامنة في بنيات وبناءات الاسماء الحسنى والصفات العلى المتمظهرة والمتجلية في المجرى الحدتي والمشهدي والمرأوي والواقع الحقيقي داخل مجرى العالم أو الكون والوجود.

الزواج المعاصر فقد علاقته الصميمية وروابطه الحميمة بجوهر سؤال الزواج الأصيل والأثيل، فغدا سؤالاً قشرياً وسطحياً هامشياً، أو عادَ سؤالاً مسرحياً استعراضياً محاكاتياً، أو أضحى سؤالاً مادياً حسياً ملكياً، أو إستحال سؤالاً نسخياً ومنسوخياً وفسخياً، بعيداً عن حقيقته الجوهرية، وأصالته التأثيلية الوجودية الملكوتية، ومتعاليات قيمها الأخلاقية والجمالية البهية الاسترواحية، وفقدت حيوية وظائفه المقدسة وتلاشت وزالت غاياته المتعالية.

سؤال الزواج المعاصر اليوم قد تمأسس وفق روح تغذيها المنتجات المعرفية والقيمية والأخلاقية والجمالية والفنية التجارية والنفسية المادية المُلْكِيَّة، من خلال تغذية ميتافيزيقية ماورائية ثاوية في ميثا تقنيات وسائل الإعلام والمعلومات والتواصل الاجتماعي، البعيدة عن مجرى حقيقتها الواقعية أو طبقاً لواقعات تشييدية من قبل «ميثا سياسة» و«ميثا اقتصاد» و«ميثا إعلام»، وبعيدة عن مجرى الحق الإلهي الأسمائي الحسنى والصفاتي العليا من جهة أخرى. وهل معنى هذا أيضاً أن السرعة والعجلة والموضة والثقافة الاستهلاكية للمعرفة والقيم والجمال التي غدت قدراً تقنياً وفكراً آلياً وأسئلة وأجوبة جاهزة، لتكون بمنزلة نفي جذري لحركة سيرورة وصيرورة سؤال الزواج وسؤال سؤاله وسؤال جوابه؟ الأمر الذي جعل العقل والقلب والحس عاجزاً ومكبلاً بقيود حديدية تضيق على دالة طلب ودالة سؤال الزواج، بحيث تأخذ السبل والأفكار والمعاني والمفاهيم للحياة الزوجية والزوج والزوجة والزوجية بعيدة ومتضادة ومتناقضة مع الطريق المستقيم المؤدي إلى غاية غايات الزواج التي تطلبها فطرته السليمه وتناشدها العقول المستنيرة والمستفيدة والمسددة والمؤيدة وتلح عليها القلوب المبصرة.

هكذا تغدو قيمة الإنسان في قابليته للبيع، بعدما تحوّل كل شيء للبيع، ليس فقط السلع والخدمات، بل الأفكار والفن والمعرفة والقيم والجمال والدين والمعنى والنص والإله..... والإنسان الذي «تشيئاً» بات يشعر بأنه سجين ذاته ووحدته وقلقه، حتى صارت الحرية تُخيفه. وقد تحولت الحياة الزوجية إلى سوق استهلاكية في المنزل، وعلاقة الزوج والزوجة والاولاد فيها علاقة بائع ومشتري وتجارة وتنافس على من يحصل على أكبر قدر من الربح والمنفعة على حساب الآخر. هكذا بدأ يعيش الإنسان حياة أفقية وليست طولية، أو هو ميت

عمودي ينتظر موته الأفقي ليرقد في قبره ليحيا حياته البرزخية، فماتت الروح والحياة والحياء والاستحياء وتشيات العلوم والمعرفة والأخلاق والجمال، ودفع الحياة والعلم والقدرة في الجوانب الشكلانية والقشرية والسوافة والعرضية والظاهرية والسيمائية والرسمية، فتمت وتطورت وعاشت الأجساد والأشياء والممتلكات والأجهزة والأبنية والأدوات، واختفت الجواهر والحقائق والألباب. فحالة الاغتراب والتشيؤ والاستهلاك الدائم والأبدي لسع وخدمات الحياة الزوجية المادية التسلوية والترفيهية والكمالية، جعلت كلاً من الزوجة والزوج الهروب من الحقيقة والانغماس في وحل هذا الواقع المصطنع والمشيد لهما من قبل «ميتا سياسية» و«ميتا اقتصاد» و«ميتا إعلام»، وغدا كلاهما مغتربين عن ذواتهما ويخشيان من مواجهة سؤال الحياة الجوهرية المستفسر عن معنى الوجود، والحياة ومعنى الحب والصدقة والتضحية والإيثار والمسؤولية والواجبات والتكاليف والحقوق الزوجية والأسرية.

أصبح أساس مشكلة الحياة الزوجية المعاصرة هو التشيؤ والاغتراب؛ بسبب فقدان حيوية الحياة الزوجية أو حياة الحياة الزوجية «ميتا حياة الزواج»، أي: فقدان وضعف منظومة علوم الحياة الزوجية ومقومات القدرة (إرادة القوة وإرادة العلم التي هي وإرادة الحياة) من جهة، وفقدان حقيقة قوامية الحياة الزوجية من العدل والاستقامة والقسط والإنصاف والصدق والأمانة والأمن، أي: فقدت الحياة الزوجية مقومات القيومة والإقامة والقيام والقيومة والتقييم والتقويم، التي هي ميزان وقسط سلوكيات الزوج والزوجة في الأسرة وفي الحياة الاجتماعية.

وهذا الأمر يرجع لعدة أسباب، أهمها جعل الكائن الإنساني المعاصر يفكر فقط في الجواب الجاهز والمعدّ سلفاً والمطروح في أسواق الزواج، من دون معرفة كينونة وحقيقة وماهية وغاية وقصد ونية سؤال الزواج، فهو يفكر في العربة (صورة الحياة الزوجية ومعالمها الشكلانية الجسدية واللذائذية والملكية الحسية) قبل قوة ومتانة وحقيقة كينونة الحصان (السؤال الذي يكشف حقيقة هذه المعالم والتصورات وحقيقة الواجبات والمسؤوليات والتكاليف الثاوية والمحمولة في العربة وثقلها ووزنها وطبيعة الجهد والاجتهاد والمجاهدة المطلوبة). وبتعبير آخر: ويفكر في الماء (الخير) ليروي ظمأه

من دون التفكير في الوعاء (السؤال) الذي يقتني فيه الماء، ويفكر في شكل الثوب ولونه ومادته وطوله وعرضه قبل النظر في طبيعة جسمه من طول وعرض، أو من طبيعة المناخ البراني هل هو صيف أو شتاء، وبتعبير فلسفي يصير يفكر في الموجود من دون الوجود، ويفكر في الماهية من دون الجوهر، أو بتعبير أستمولوجي معرفي: يفكر في الجزئي دون الكلي، والمتغير دون الثابت، والنسباني دون المطلق، والمتشابهة دون المحكم، والظاهر دون الباطن، والمنطوق دون المسكوت عنه، والحسي دون العقلي، والعقلي دون العرفاني، والعرفاني دون الوحياني، وبتعبير فقهي: يفكر في التشريف دون التكليف، والمكتسبات دون المسؤوليات، والقوامة دون لوازمها وكفاءاتها العقلية والقلبية والوحيانية، وفي الجوانب الدنيوية دون الدنيوية، والمادية دون الروحانية، والوجوبي دون الحرمان، والاستجابي دون الاستكراهي، وهلمّ جراً.

والأدهى والأمر من كل ذلك، هو لو تؤمل حق التأمل في حال كينونة سؤال الزواج ومساءلته اليوم في العالم وخاصة في أوطاننا التي هي مهد السؤال الاستخلافي الميثاقي، والخاتمي المحمدي ﷺ الكوني والخالد، والانتظاري المهدي عجل الله فرجه الموعود، والاتباعي الولائي الفقهي التقوائي الممهد للولاية العصومية المنتظرة الكبرى والكبارة تاريخياً وحضارياً وعقائدياً، وكيفية معايشة هذا الضيف المقدس الفطري الذي من الله على الكائن الإنساني وميزه بحرية اختيار السؤال «سؤال الزواج» في بنية وبناءات وأنساق كينونة أفعاله من النظر والتخيل والتعقل والتعرفن والتوحيين، أو من أفعال السكوت والصمت والصومته، أو من أفعال القول<sup>(1)</sup> والكلام والعمل؟ هل أمة القراءة والسؤال

(1) القول: «ق ول»، وذلك أنّ الفم واللسان يخفان له، ويقلقان ويمدلان به. وهو بضد السكوت، الذي هو داعية إلى السكون. والكلام: «ك ل م» منه الكلم للجرح. وذلك للشدة التي فيه، وقالوا في قول الله سبحانه: «دابة من الأرض تكلمهم» قولين: أحدهما من الكلام، والآخر من الكلام، أي: تجرحهم وتأكلهم، وقالوا: الكلام: ما غلط من الأرض، وذلك لشدته وقوته، وقالوا: رجل كليم، أي: مجروح وجريح. وقيل: الكلام لصاحبه فقط وليس لغيره، وقد يقوله صاحبه أو قد يقوله غيره.. والقول يقوله أي شخص، وقد يكون كلامه، وقد يكون ليس كلامه، بل كلام غيره.. فكل كلام قول، وليس كل قول كلاماً. والكلام في اصطلاح النحويين: هو اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها. نحو: جاء زيدٌ، ونحو: هذا طالبٌ مجتهدٌ، ونحو: استقم؛ لأنه مركب من فعل وفاعل مستتر تقديره (أنت). وقيل: إنّ القول أصله أنه كل لفظ مدل به اللسان، تاماً كان أو ناقصاً. فالتام هو المفيد، أعني الجملة وما كان في معناها، من نحو صه، وإبه. والناقص ما كان بضد ذلك، وأما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه. وهو الذي يسميه النحويون الجمل. والدليل على ذلك إجماع الناس على أن يقولوا: القرآن كلام الله، ولا يقال: القرآن قول الله، وذلك أن هذا موضع ضيق متحجر، لا يمكن تحريفه، ولا يسوغ تبديل شيء من حروفه. فعبر =



والكتاب حرصت على احترام وتقدير وإكرام كينونة السؤال في الأمة؟ هل أكرموه وصانوه أم أذلوه وأهانوه؟ فلسان حال كينونة «سؤال» الزواج و«سؤال سؤاله» و«سؤال جوابه» يقول بملء فيه: إِنَّ القوم همشوا وسطحوا وجنبوا (الخير) فيه وأنزلوا به من مرتبته الملكوتية المتعالية إلى مرتبة المَلَكِيَّة الجسمية والمرئية والآنية والفردية الذاتية والأنوية المجردة من الغيرية تماماً، فضلاً عن عدم حراسة وحفظ صيانة وعناية بنية وبناء وسطح وقاع وعاء السؤال، جعلوا بنية بيت السؤال ضعيفة مبتدلة ومتقلقلة مهتزة، وبنائه مهلهلاً رخواً، قاعه وقاعدته متقوية ومشغولة، وجدرائه مشقوقة وفُرْجَة وخرقة، وأثائها المعرفية والقيمية والأخلاقية والجمالية مادية محسوسة متقلقلة مهتزة متزعزعة تعبر عن انشغاله بالخواء والهباء والفراغ.

هذا في أحسن الأحوال، وإلا الواقع المعيشي اليوم يخبرنا بأن ذات سؤال الزواج وذات طلب الخيرية والصلاحية والفلاحية والسعادة الأبدية والدناوة التقريبية المطلوبة فيه قد أكرموهما بشكل مغاير آخر، أي بحفل مراسمي رسمي مؤسسي ومسرحي احتفالي شعبي وجنائزي مهيب، يحاكي القيم والمعاني والأفكار والمفاهيم التي تصدرها لنا القوى الثاوية في «ميثا سياسة» و«ميثا اقتصاد» و«ميثا إعلام» ما بعد الحداثة وما بعد بعد الحداثة من موت المعنى والنص والأخلاق والدين والإله والقيم المتعالية بصيغة مخففة عما هو مطروح عند الفلسفة المادية لما بعد الحداثة، وتصدّر استقبال هذه المنظومة المعرفية والقيمية والجمالية والأخلاقية وتجشم عناء تفسيرها وترويجها في أمتنا عدد لا يُستهان به من علماء ومفكرين ومثقفين، وبعض الفقهاء والفلاسفة في الأمة، من دون وعي وبصيرة بحرب القيم والمفاهيم والمعاني الناعمة التي توظف «ميثا سياسية وميثا اقتصاد وميثا إعلام»، وهم يتبخثرون أمام جمهور الأمة لدفن القيم المعنوية والمفاهيم المتعالية والحقائق الروحانية والعرفانية والعقلانية في كينونة سؤال الزواج من غير وعي وبصيرة وبخطوات متسارعة؛ لأن إكرام الميت أو الحيّ الأفقي الاستعجال في دفنه في

لذلك عنه بالكلام الذي لا يكون إلا أصواتاً تامة مفيدة، وعدل به عن القول الذي قد يكون أصواتاً غير مفيدة، وآراء معتقدة. واللفظ: جنس يشمل الكلام، والكلمة، والكلم. واللفظ هو: الصوت المشتمل على بعض الحروف سواء أكان مفيداً نحو: زيد، ورجل، أم غير مفيد (مُهْمَل)، نحو: دُبُرٌ، وَجُرْلُ القول: لفظ مفيد، وقيل: يطلق على المفيد، وغير المفيد. وهو بذلك يعمّ الجميع (أي: أنه يشمل الكلمة والكلام والكلم).

عقديتنا الإسلامية، وإحياء القيم والمفاهيم والمعاني المحسوسة والمُلكية المادية أو القيم المعنوية القشرية والسطحية دون ألبابها وجوهرها وفؤادها وجنانها وبصيرتها وحكمتها وحياتها الحيّة وقوامتها القيومية.

#### 1.4.2 راهنية ورهانية غايات وقصود ونيات كينونة السؤال المعاصر والحديث:

إنَّ غايات ومقاصد ونيات سؤال الزواج والزوجية والمزاوجة قد أصابها ما أصاب كينونة السؤال وبنّيته وبنائه ومفاهيمه ومعانيه وقيمه وموازنه ومعايير، لذا فهي بأمس حاجة اليوم أكثر من أي زمن مضى إلى مميّلة ومعيّار، ومميّلة ومنقّلة، وميزان وبوصلة، وشاقول ومسطرة جوانية وبرانية حساسة ودقيقة تتناسب من سنخية موضوعات ومفاهيم ومعاني الزواج والزوجية والمزاوجة الحقيقية الحققة، لتوزن وتقيس وتوجه وزن وثقل وزوايا واتجاهات سيرورة كينونة النية في مجاري الحياة نحو غاياتها القصوى والأسمى الكامنة في قيم الأسماء الحسنى والصفات العليا، التي غدت منسية ومستغفلة ومتروكة مهمة. هذه المراجعة والمكاشفة والمعانية النقدية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية لتأسيساتها التحتية، وتقعيدات بنّياتها الجوانية، وتأصيلات معالم بنائها التكوينية والتركيبية والتراكية البرانية والجوانية، وذلك من خلال منهجية حضر جينيولوجي جذري ولبي، وتحليل أكولوجي بيئي لنسق علائقتها وتفاعلاتها، وتقرير أركيولوجي تطوري وتاريخي لأغراضها وأهدافها الوسطى وغاية غاياتها الأسمى، مع دوائها الصلاحية والفلاحية والإسعادية الأبدية والتقريبية الملكوتية القدسية النورانية.

فقبل الحديث عن سؤال الزواج الصغير والأصغر والصغار الذي يمأسس على أو يتمثل في الجمال الظاهري والشكلي والثروة والمال والنسب والحسب والجسم والمقام والوظيفة والعلم والشهادة و...، التي غدت مهيمنة ومتقدمة على سؤال الزواج الكبير والأكبر والكبار المؤسسة على أو المتمثلة في التقوى والإيمان والجمال الروحي والخلقي والغنى والشجاعة والمروءة والمحبة والمودة والمعرفة والفتوة والعلم والقدرة والقوامة، أي: جعل الأول محل الثاني، بحيث أصبح هو الناظر والكاشف والشاخص والواصف والموجه والحامل والقائم والقيّم والقيوم والقوم والمقوم والقوام لذات السؤال نفسه، أي: غدا السؤال الكبير والكبار للزواج متغيراً تابعاً ودالّة في سؤال الزواج الصغير والأصغر

والصغار، الذي يحدد قيمته وحقيقة حمولات جوابه، وليس العكس الذي هو الصحيح، أي: جعل السؤال الكبار متغيراً مستقلاً وحاكماً وناظراً ومقوماً للسؤال الصغير والصغار التابع.

وبتعبير آخر يقتضي الأمر، البحث أولاً عن غاية سؤال الزواج وقصديته ونيته من جهة، وحمولاته من القيم التخلفية والارتقائية والتكاملية والتقريبية الأسمائية الحسنی والصفاتية العليا الثاوية في بنيته وبنائه التركيبية والترابية والتكوينية والدلالية والاستدلالية والتداولية التواصلية والوظيفية والغائية، وهذه هي مقومات غاية كينونة «سؤال سؤال» الزواج وحمولاته المعرفية والوجودية والقيمية والأخلاقية والجمالية والفنية، بأبعادها وأكنافها السوسيوكونية والسوسيوحضارية والسوسيوثقافية والسوسيوعقائدية... الخ، التي تحقق مصداقية الآية المجيدة ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمَلَقِيهٖ﴾.

إن إنتاج وإبداع وابتكار غاية «سؤال» الزواج و«سؤال سؤاله وسؤال» و«جوابه» و«سؤال سؤال جوابه» أو تأصيل صياغة سؤال الزواج وتأثيله بشروطه العقلانية والعلمانية والعرفانية التشهيدية والتغيبية المسددة والمؤيدة والوحيانية الإخبارية والانبائية، وترشيده واقتصاده الموضوعي والعملائي، ذلك ضمن إطار وسياق واضح ومستتير، ومحاط بالمعايير القيمة للهوية والشخصية والماهية الإسلامية والإيمانية والإنسانية الكونية الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية.

إن مجرد حضور واع لكينونة علامات الاستفهام في سؤال الزواج، تفتح أمام الحس والعقل والقلب لطالب الزواج طاقة حوارية وجدلية جوانبية بين الذات الموهوبة والمكسوبة من جهة، وبين الفطرة المفطورة المخمورة والفطرة المحجوبة من جهة ثانية، أو بين كينونة الإنسان الحقيقية الأسمائية الحسنی والصفاتية العليا من جهة، وبين تلك الشبكية والموهومة، أو بين كينونته الثاوية بالقوة والإمكان<sup>(1)</sup> والاحتمال وبين كينونته

(1) المطلعون على الحكمة الإسلامية يعلمون أن الإمكان على ثلاثة أنواع، ولكل نوع أحكامه الخاصة به. ويعد الامكانان الذاتي والاستعدادي من أهمها. والإمكان لا بد أن يكون له موضوع، ولا يمكن التحدث عنه بحديث معتبر بدونه. وإذا كان موضوع الإمكان أمراً تحليلياً مرتبطاً بعمل الذهن، عدّ هذا الإمكان ذاتياً، كالماهية. أما إذا كان موضوع الإمكان أمراً واقعياً مرتبطاً =

وشخصيته وهويته التحقيقية والإنية والانوجادية الفعلية والتواجدية الغيبية، أو بين عقله ونظره ورؤيته المَلَكِيَّة والعلمية والظاهرية والسببية والعلية، وبين عقله ونظره الملكوتي الباطني والروحي والعرفاني والوحياني المسدد والمؤيد.

إنَّ كينونة سؤال الزواج بحكم كونها تتأصل وتتحد مع كينونة الذات اتحاداً وجودياً وتتعلق وتتأثر مع الكمال والجمال المطلق، من خلال الأسماء الحسنى والصفات العليا تعالى، فإنها تحمل حمولات معرفية ووجودية وقيمية وأخلاقية وجمالية فنية متعالية ومجردة وملكوتية. لذا تتطلب عقلاً فوق العقل المجرد، أي: لا بدّ من تجاوز حدود العقل المجرد من خلال عملية إكماله، وهذا يتم من خلال الربط بين النظر المجرد وبين العمل، والعمل بمقتضيات الزوجية وغاياتها ووظائفها المتعالية من جهة (العقل المسدد)، وعلى مقتضى الرؤية الكونية التوحيدية وفلسفة الشرع الإلهي وروح الدين والفقه الإسلامي الخاتمي من جهة ثانية، بأبعادها الحسية والعقلية والعرفانية والوحيانية من جهة ثالثة، وفي سياق عوالمها الممكنة من جهة رابعة. وعليه يصبح العقل المكمل بواسطة العمل هو «العقل المسدد»، الذي يؤصل ويؤثر من خلال سيرورة فعل الإخلاص ووسائله وأدواته وآلياته الشرعية في كينونة الحياة الزوجية والمداومة عليه، حتى يصير بصيرورته المتعالية إلى تكامل في العقل، يسمى بـ «العقل المؤيد بوسائل شرعية»، الذي لا يرتقي إلى هذا

بالخارج، عدّ هذا الإمكان استعدادياً، كالمادة أو الهيولى. وما قيل على صعيد صفات الله وموضوع الإمكان، عين الوجود الصرف والحق الواقع المحض؛ لأنه لا يتحقق لاسم الواقع وعنوان الحقيقة شيء أفضل من حيث الوجود. ولهذا حينما يعتقد الأشاعرة بزيادة الصفات على الذات، ويفترضون خلو الذات من أي كمال في مرتبة حاق الذات، فلا يمكن أن يعد ذلك عملاً ذهنياً صرفاً وتحليلاً محضاً، بالصورة التي استعرضها الحكماء في الفصل بين الوجود والماهية، وإنما الذات الخالية من الصفات من وجهة نظرهم، أمر واقعي في الخارج. وإذا سلمنا بأن إثبات الصفات للذات الخالية من كل كمال، لا يتحقق إلا عن طريق الإمكان، فلا بد لنا أن نذعن بأنه إمكان استعدادي وأن حامل الاستعداد ليس سوى المادة. وعلى صعيد آخر نعلم أن المادة ملازمة للصورة دائماً، وأنها لا تتحقق بدونها، وتحقق المادة مع صورتها تحقق للجسم بلا ريب. ومن هنا لا يعد إمكان الذات لقبول الصفات على غرار الإمكان الذاتي على صعيد الماهيات؛ لأن موضوع هذا الإمكان ليس أمراً تحليلاً مرتبطاً بالذهن، وإنما هو أمر واقعي، حاق من الواقع، ومتن الوجود. وعلى صعيد آخر نحن نعلم أن موضوع الامكان حينما يكون أمراً واقعياً في الخارج، فلا يكون ذلك الإمكان سوى إمكان استعدادي فحسب. وفي هذا الإمكان بالذات يدور الحديث حول المادة والهيولى. ولا شك في أن المادة لا تتحقق بدون صورة، وحينما تتحقق مع الصورة يتحقق الجسم أيضاً. انظر إلى: «ملا هادي السبزواري، شرح الأسماء أو شرح دعاء الجوشن الكبير، تصحيح وتحقيق الدكتور نجف قلي حبيبي، جامعة طهران، 1993، ص 140.»

المستوى المتعالي إلا من خلال ديمومة ودينامية الفاعلية العرفانية القلبية التركوية المعقلنة والمشرّعة، التي بمقتضاها يكون العقل قد تدارك الآفات الخلقية والعملية التي تولج إلى بنية وبنائات وأنساق كينونة فعل النظر والتخيل والتعقل والتعرّف<sup>(1)</sup> والتوحيّن في مجرى وتتبعات الحياة الزوجية والأسرية، فضلاً عن ولوجها في فعل السكوت والصمت والصومته، وفي فعل القول والكلام والعمل.

وعليه، بمكّننا القول بأنّ العقل المجرد حدوده تتموضع في وصف عقلائي للأشياء المتعلقة بالحياة الزوجية من خلال تبيان أوصافها ومعالمها الظاهرية، أي: رسومها بلغة المنطق، والعقل المسدد يتحقق في أفعال الأشياء، أي: يعقل من الأشياء أفعالها الخارجية أو «أعمالها» وهو أمر مطلوب وضروري ولكن لا لذاته فحسب، بل للتجاوز والتعدي فيما بعد، والعقل المؤيد يتعلق بهويتها الجوانية الباطنية وبوسائله المستخدمة وفق أحكام العقل والشرع، أي: يطلب إضافة إلى رسومها وأعمالها المرئية المكشوفة، تلك الأوصاف والمعالم الباطنة والقلبية الغيبية وكينونة الأفعال الجوانية للأشياء أو «ذواتها»، والمراد بـ «الذات»، ما به يكون الشيء هو هو، أو قل «هويته»، وأساليبها وأدواتها ووسائلها وإلياتها والآليات وآلاتها التوظيفية الأعمالية.

هنا يتعرّف العقل في مجرى الزواج والحياة الزوجية إلى آلية الاحتمال واليقين والحقيقة والحق، وطرائق البحث عن الظاهر والباطن والجزئي والكلي والمتغير والثابت

(1) كلمة «عرفان»: إن هذه الكلمة مصدر «عَرَفَ» ومثلها المعرفة، و«العريف والعارف بمعنى كالعليم والعالم» الرازي، مختار الصحاح، ص 426 427. (ط. دار القلم بيروت). ويأتي التعريف بمعانٍ أربعة: الإعلام، وإنشاد الضالة، والتطبيب من العرف ومنه قوله تعالى: ﴿...عرفها لهم﴾ سورة محمد، الآية: 6. أي: طيبها والوقوف بعرفات. مصدر سابق، وفي المعنى الاصطلاحي: علم من العلوم الإلهية، وموضوعه معرفة الحق وأسمائه وصفاته. ينظر: فرهنگ علوم عقلي (معجم العلوم العقلية) بالفارسية ص 356. (ط. طهران 1361). وقد شرحه العلامة الطباطبائي بقوله: طريق معرفة النفس الذي أرشد إليه الكتاب والسنة، وهو «الطريق الذي لا بدّ لسالكه أن ينسى كل شيء سوى الله تعالى... الطريق الرئيس الذي ينتهي به إلى الهداية الواقعية والكاملة» العلامة الطباطبائي، الشيعة في الإسلام، ص 96 97. (ط. طهران مؤسسة البعثة). وقال عن جاذبية العرفان أيضاً هي «التي تسلك بالمؤمن إلى العالم العلوي وتقر في قلبه عظمة الله وجلاله... وفي الحقيقة أن هذه الجاذبية الباطنية هي التي قد أوجدت في عالم الإنسان سبيل عبادة الله تعالى». نفس المصدر السابق. وهنالك سبل إلى العرفان والمعرفة كثيرة، والطرق إلى الخالق كما قيل بعدد أنفاس الخلائق، ومن أهمها وأقربها معرفة النفس، إذ ورد عن النبي الكريم ﷺ: «من عرف نفسه فقد عرف ربه» نفس المصدر السابق. و«أعرفكم بنفسه أعرّفكم بربه»، نفس المصدر السابق. وهنا تلتقي الفلسفة والدين، ويلتقي الفلاسفة والعرفاء، حيث كتب على مدخل أكاديمية أفلاطون: «اعرف نفسك».

والنسبي والمطلق والمتشابه والمحكم من جهة، والعرض والجوهر والحركة والزمان من جهة ثانية، والتشميلية والكلّانية والعلية والسببية والضرورة والحتمية والوحدة و... من جهة ثالثة. وبهذا يتم توظيفها توظيفاً اقتصادياً معرفياً ووجودياً وقيماً وجمالياً من قبل السائل في دالة سؤاله وطلبه ودعائه ووسيلته لمنظومة الزواج. في حين لا توجد أمام الحيوان مثلاً سوى علة واحدة للشيء، وهي علة شرطية قاطعة، تعمل على نمط طبيعي، أمام قالب نمطي مكرور واحد، أو رد فعل مباشر واحد. ولكن الأمر يختلف تمام الاختلاف عندما تتعدد العلل، وتتعدد الأسباب، وتتغير الأنماط، وتتشكل القوالب، وتتداخل احتمالات الإجابة ومراتبها الخيرية والبركاتية والصلاحية والفلاحية والإسعادية والتقريبية، وحينما تتنوع مصادر المعرفة وتدرج مراتبها ومعاييرها ومرجعيتها، يجعل أن ينمو ويتطور ويتسع أفق ومجالات الخيال البشري، وحينما تتعدد العوالم الممكنة التي تسعى كينونة سؤال الزواج وسؤال سؤاله وسؤال جوابه أن تتلمسها وتتموضع في أكنافها.

إن معرفة نواة الخليّة الأساسية لكيونة سؤال الزواج والزوج والزوجة والزوجية والمزاوجية، سواء على حده أو في صورتها التوحيدية الاتحادية بينها، فضلاً عن مركزها وبؤرتها الأبستيمولوجية «المعرفية» والأنطولوجية «الوجودية» والأكسيولوجية «القيمية والأخلاقية» والاستطيقية «الجمالية والفنية»، التي بمقتضاها تتشكل بقية الخلايا المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية والاجتماعية والاقتصاد معرفية والنفسمعرفية الفرعية والجزئية والتشعبية في بيت وشبكة الزواج العنكبوتية، والتي تتباور في بؤرتها الرئيسة وتتمركز في مركز جاذبيتها كافة التكوثرات والأبعاد والاستطالات والأعماق والامتدادات المعرفية والوجودية الصغيرة والأصغر والصغيرة تشكل أهمية في غاية الضرورة الماسة ومنتهى الحاجة إليها.

لذا يتطلب الأمر بناء باراديم «أبدال» ونموذج ومنهاجية تتمكن من ووصل وإيثاق لهوامش وجزئيات وفروع سؤال الزواج الصغير والأصغر والصغار المباشر وغير المباشر، بالسؤال الكبير والأكبر والكبار المتباور في بؤرة ومركز نسق وبنية الشبكة العنكبوتية التبثيرية التشميلية والتوحيدية، وكذلك فهم وإفهام وتفهم وانفهام، وربط وتصفيد وإعراب وإبانة، للإشكاليات والغموض، والالتباسات والإبهامات، الناتجة من عدم بيان

وتنوير وانكشاف وظهور جلي وواضح للنسق العلائقي والبنوي والبنائي والدلالي والتداولي والوظيفي والغائي بين ثنائيات منظومة الحياة الزوجية والأسرية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، من حيث ماهية وحقيقة متشابهاتها بمحكماتها، وأجزائها بكلياتها، وشواهدا بغيباتها، ونسبياتها. بمطلقاتها، ومتغيراتها بثوابتها، وفروعها بأصولها، وبداياها بنهاياتها، وكثرتها بوحدتها.

فضلاً عن ذلك، اقتران وتزاوج الإيمان بالعمل في بنية ونسق سؤال الزواج ودالته وغاياته من جهة، وإيواء وإدخال مفاهيم ومعاني وقيم النظر الحسي الملموس الواقعي وإقامته في بنية العقل المُلْكِي المجرّد، وتوطينه في بنية العقل المسدّد عملانياً والمؤيد وسائلياً، وتسكينه في بنية وبؤرة عقل وبصر وسمع وقول وشعور ووعي وبصيرة القلب والعرفان الملكوتي المعقلن والمشرّعن، المؤصل والمؤثّل على روح التشريع والدين والوحي الإلهي لمنظومة الحياة الزوجية والأسرية المتبأورة في بؤرة مفهوم ومعنى «ميتا حياة» حياة الحياة الزوجية (العلم الحقيقي وإرادته وإرادة الحول والقوة والقدرة)، وكفاءة وجدارة القوامة والقيومية والإقامة والقيامه والتقويم والتقييم والمقاومة، من أجل ربط ووصل المثال المتعالي للحياة الزوجية بالواقع الحقيقي الحق والعملاني المنجّز، وكذلك وإيثاق وتصفيد البنية الفوقية بالبنية التحتية، و...إلخ.

وباعتبار آخر، القيام بتشهيد الغيب وتغيب الشهادة للحياة الزوجية، وجعل كل من (الشهادة والإشهاد والشهيد والمشاهدة في الحياة الزوجية وحدة اتحادية وجودية واحدة، على غرار وحدة العمل والعامل والمعمول، أو العلم والعالم والمعلوم، أو العقل والعاقل والمعقول)، ذلك بغية استواء واستقامة سيرورة، واعتدال وهداية سيرورة كينونة الحياة الزوجية نحو الدنو القرباني بالمثّل الأعلى والكمال والجمال المطلق وفوق المطلق تعالي ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾.

وهذا النموذج والباراديم والمنهاجية تسمى المنهاجية المعرفية الوجودية والقيمية والجمالية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية، التي بمقتضاها يبديع وبيتكر الكائن الإنساني المتجه للزواج وبناء الحياة الزوجية كينونة سؤال الزواج، وسؤال سؤال الزواج، وجواب سؤال الزواج، وسؤال جواب سؤال الزواج، مما يُمكن كلاً من الزوج والزوجة من بناء

وصياغة هويتها وماهيتها وشخصيتها وكيونتها وكائنتها الإنسانية الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والولائية التقوائية الممهدة للولاية العصومية في مجرى الحياة الزوجية والأسرية في مجاري العالم والكون والوجود.

وهذا الأمر، يمكننا بتوفيق وعناية ورعاية إلهية من إحياء حياة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في الأمة من خلال تعقيل وتعريف وتبصير وتوحيين الباصرة والسامعة واللامسة والذائقة الفعّالة في المجرى الحدتي والمشهدي والمرأوي والحقيقي الواقعي في الحياة الزوجية، وفق جريان المقاربة والمقارنة والمجاورة والمحاقلة لما ينبغي أن يجري داخل مجرى الحق الاستخلافي والخاتمي والانتظاري والاتباعي الكبير والأكبر والكبار أولاً، ثم جريانها وانعكاسها المرأوي في مجرى «سؤال» الزواج و«سؤال سؤاله وسؤال» و«جوابه» و«سؤال سؤال جوابه» وكامل منظوماته التساؤلية والإشكالية الصغيرة والأصغر والصغارة.

التمييز والبيئونة بين كينونة الذات الإنسانية الأصلية أو الفطرية المغمورة، وبين كيونتها الهجينة الشبهية المصطنعة والموهومة أو الفطرية المحجوبة من جهة، وبين حقيقة فعل العمل والنظر والتعقل والتخيل والتعرفن والتوحيين لفعل الاختيار والتفضيل والاصطفاء والانتقاء للزوج والزوجة الصالحة وفق معايير وموازن التقوى والدين والعلم والجهد والاجتهاد والمجاهدة والجمال الأخلاقي والروحي، وبين الجمال والمال والنسب والحسب والجاه والمنصب والجسم المادي الشكلاني والظاهراتي المتغير والنسباني والمؤقت والزائل من جهة ثانية.

إذن، علينا أن نميز بين كينونة سؤال الزواج والزوجية والمزاوجة الأصلية والأثيلة والكبيرة والكبارة المنبثة في تربة حضارة الأم الحقيقية والأمة الوسطى والخيرية ولغة الضاد من جهة، وكينونة سؤال الزواج ومرادفاته المعلبة المستوردة من الخارج والمنتوجة والممتوحة من تربة زمكانية مغايرة ومتباينة، أو إنها نمت واشتد عودها في رحم وحضن غريب عن الأم الحقيقية، أو إنها ترعرعت في كنف وحجر أجنبي لا يمت بصلة في الأمة الحقّة من جهة ثانية، أو كينونة هجينة ومركبة من تربة محلية ممزوجة بتربة مستوردة أجنبية من دون تدقيق وفحص ومعاينة من جهة ثالثة.



إذ إنّ السؤال الأصيل والأثيل للحياة الزوجية والأسرية ليس أمراً وسؤالاً يمكن أن يُعطى عطية، أو يُهدى هدية، أو يُمنح منحة، أو يُحاكى حكاية، أو يُقتدى قدوة، بل، هو سؤال يُبدع ويُبتكر ويُتقن، ويُبتدأ ويُنتج ويُستنتج، ويُأسس ويُؤصل ويُؤثّل، بذرته ونواته وحياته وأصالته وأثالته من تربة ورحم الأمة، وينمو ويترععرع في كنف الدين والعقيدة، وتتجذر جذوره في تربته الصالحة، وتستقيم جذوعه في فضائه النقي، وتتفرع أغصانه الممتدة، وتتشعب أفئانه المنبسطة، وتُخضّر أوراقه، وتتفتح أزهاره الزاهية، وتثمر أثماره اليانعة، وذلك في حضن وحماية الأمة، وصيانة ورعاية دينها، ومنظومة مفاهيمها وحقائقها ومعانيها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنيّة.

إذن هذا التميز لا يمكن استيعابه إلا إذا فهمنا أن كينونة سؤال الزواج والحياة الزوجية بالأساس لا تستورد ولا تعطى هدية مجانية، بله، إنّ نموذج كينونة السؤال في الحقيقة هو عملية بناء وإنتاج وتوليد وابتكار وإبداع ذاتي مكتسب من قبل السائل، وفق قليات وآليات وبديهيات فطرية إنسانية مغروزة في كينونة الذات والنفس بالقوة والإمكان في مسرح الحياة، الذي لا بد أن يحدد سعته وعمقه واستطالته وغايته وكيفية الاستفادة منه. فسؤال وطلب الزواج هو بمنزلة الوعاء الذي يغترف به الجواب (الخير والبركة والسعادة والصلاح والفلاح في الحياة الزوجية).

لذا لا بدّ من تأسيس وإعادة تأسيس، وتأصيل وإعادة تأصيل، وتأثيل وإعادة تأثيل، لجسد وروح كينونة سؤال الزوج والزوجة والزوجية والزواج وبنيتها وبنائها التكوينية والتركيبية والتراكمية والدلالية والاستدلالية والتداولية التواصلية والغائية والوظيفية، وكذلك أولياتها وألياتها وآلياتها وألاتها وأساليبها وأدواتها واستراتيجياتها، التي بمقتضاها تحفّز وتوجه وتثير وترشد وتقيم وتقوم وتظنر وتبحث في الجواب (الخير والبركة والسعادة الزوجية والدنو التقربي إلى الكمال والجمال المطلق)، الذي بدوره سيكون محطة تالية لجريان سؤال وسؤال سؤال الزواج وسؤال جوابه بحثاً عن إجابات (متواليات خيرات وسعادات وتقربات وفلاحات وصلحات الدنيا والآخرة) أوسع سعة وأطول استطالة وامتداداً وأغور عمقاً تتناسب مع كينونة السؤال (الطلب) التالي ووعائه

ومنزله وظرفه، وهكذا في سيرورة وصيرورة دينامية وديمومية غايتها الاستمرارية في النمو والاستطالة والتعمق والتمدد والتطور والتكامل والارتقاء والتعالى.

الحقيقة الجوهرية هي أنّ الجواب أو الخير والبركة والصلاح والفلاح والسعادة والدنو التقربي دائماً وأبداً معروض ومعطى للجميع أو بلغة الاقتصاد (العرض) دائماً وأبداً متوفر، والخيرات والنعم الإلهية لا تُحصى ولا تُعد، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وإن تعدوا نعمة الله لا تحصوها إنك الله لغفورٌ رّحيمٌ﴾<sup>(1)</sup>، سواء كان طالب وسائل الزواج مؤمناً أم كافراً، حيث قدر وقضاء الله أيضاً دائماً وأبداً هو لهداية الشخص وبشارته بالخير وإنذاره بالشر، وذلك لعله يدرك ويعقل ويتفكر ويشعر ويبصر الحقيقة والحق، ويعود سيره ومساره إلى الصراط المستقيم،

ولكن تكمن المشكلة الأساسية والإشكالية الرئيسة، بله لنقل «مشكلة المشاكل» (ميثا مشكلة) و«إشكالية الإشكاليات» (ميثا إشكالية) في مفاهيم وحقائق ومعاني ومعايير حقيقة الزوج والزوجة والزواج والمزاوجة والزوجية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنيّة من جهة، وفي موازينها ومعاييرها ومكاييلها الظاهرية الحسية والتجريبانية العلمية، والعقلية المجردة المُلْكِيّة، والعرفانية القلبية الملكوتية، والوحيانية الغيبية من جهة ثانية، وفي مستويات عوالمها المختلفة وأبعادها المستطيلة وأفاقها الممتدة من جهة ثالثة، حيث هذه المنظومة المتكاملة تشكل الوعاء والظرف والخزينة التي تُمتلأ وتحمل بالخيرات والبركات والفيوضات الربانية اللامتناهية.

إذن المشكلة هي بين الوعاء والظرف (السؤال) المحدود والمنتاهي من جانب، وفي البركات والنعم والفيوضات والخيرات اللامتناهية في الجواب الرباني المحمول في ثنايا وطيات كينونة الزواج. لذا علينا أن نحسن بناء وتأسيس وتأصيل وتأثيل كينونة السؤال والطلب والدعاء والوسيلة للزواج، ونوسع سعتها الوجودية والقيمية لاستيعاب واغتناء وحمل أكبر قدر ممكن من الخيرات والبركات والصلاح والفلاح والإسعاد الأبدي الثاوية

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة النحل، الآية: 18.

في بنيتها بالقوة والإمكان، واستخراجها إلى حيز الوجود والانوجاده والتحقق والإثية والتثبت في مجاري الحياة والعالم والكون والوجود.

فسؤال الزواج بما يحمل من حمولات معرفية ووجودية وقيمة ثابوية في بنيته يحكي عن وضع يُذكرُ مقدم وسائل الزواج بأنه يعرف شيئاً، ولكن غابت عنه أشياء، ولكن هذه الأشياء والحقائق الكامنة بالقوة في كينونته التي غابت عنه، تظل تؤرقه وتخزه كأنها كينونة ذبابة (سقراط) التي كانت تحت اليونانيين في عصره على سبر أغوار السؤال والمساءلة، وإسدال الستار والاستتار عن أهمية وحقيقة وفعالية ووظيفة سؤال الزواج الحقيقي والكبار، الذي يساهم في استكناه أسرار الحياة الزوجية والتفكير والتأمل بها من أجل تصحيح مفاهيمها وتقويم مضامينها، التي طالما استكانت وسلمت كينونة الكائن البشري راية التسليم والتصديق، بل، العبادة والعبودية والعبودية الإلهوية لها، لما أملاه طول الألفة وسكون النفس واستئناسها وسبوت العقل وتقدم العهد وحكم العادة وعقل الجماعة.

### 1.5 مرجعية دوال كينونة سؤال وطلب الزواج والحياة الزوجية

لا مرأى في وصف سؤال الزواج (الخير والبركة والسعادة والقرب) بالمشكاة والنور الذي يضيء دهاليز الحياة الزوجية ويرشد الكائن إلى السبل القويمية نحو الاستواء على الصراط المستقيم في السير التكاملي، وحياة وقوامية الحياة الزوجية تحيي بدورها حياة الأسرة والمجتمع والأمة، حيث إن السؤال الجوهرى والكبار هو سر السير البدئي في البحث والتقصي والنقد والفحص في دالة طلب الزواج ودلالاته ووظائفه وغاياته ومسؤولياته من جهة، وانتقاء موازين ومعايير ومكاييل ومساطر دقيقة صحيحة صالحة للقياس والكيل والتسطير لمكونات الحياة الزوجية، وهو بداية نهاية إسدال الستار والاستتار عن الانحجاب والانوراء والغيب الذي إما كان طالب الزواج تواقاً وعاشقاً ومحباً لمعرفتها، أو أنه كان في حال التردد والتحيّر في أصل اختياره لفكرة الزواج أو مؤاسسة الحياة الزوجية.

لذا الانكشاف والاستظهار والردود والإجابات ومآلاتها وتسألالاتها الملازمة لها، أي: الخير والبركة والسعادة والواجبات والمسؤوليات الفردية والاجتماعية والاقتصادية

والعقائدية والشرعية في دالة الزواج الأولية والبدئية ليست النهاية، بل، بداية النهاية لصيرورة متواليات الأسئلة والتساؤلات والمشكلات والإشكاليات اللامتناهية (الخيرات والبركات والسعادات اللامتناهية الكامنة)، وإن سؤال الزواج (طلب الخير والبركة والسعادة والقرب) يُعدُّ تطلعاً وأملاً من جانب، ومغامرة ومسؤولية وتكليفاً وعبئاً ومشقة وكبداً من جانب آخر.

ويرى النموذج الاحتفالي لكيثونة السؤال والجواب أنه لا شيء أخطر من الرهان على الحقيقة والحق، ولا شيء أصدق من الانحياز إلى صف هذه الحقيقة والحق والتموضع في مجراهما، ولا شيء أكثر خداعاً من صور الواقع المشبوه والسرابي والاحتفالي المسرحي السوقي الذي يشيده الكائن الإنساني بنزواته وشهوته ورؤاه المادية الضيقة، أو ما تشيده وسائل الإعلام والتقنيات الاجتماعية والإعلامية والتعليمية التجارية المعاصرة، ولا أدهى وأمكر من صنمية الحس وإفراغه من العقل، فالحس الفاقد للعقل ليس حساً بله، فقدان للحس، كما البصر الفاقد للعقل ليس بصراً، بله عمى، والنطق الفاقد للعقل هو بكم، والسمع الفاقد للعقل هو صمم، وتأليه العقل وتجريده من العرفان والأخلاق والغيب والوحي المسدد والمؤيد ليس عقلاً معقلاً بعقلانيته العقلية، بل، جهل وجهالة بحقيقة العقل من جانب، بل، إنه تضعيف وتوهين وتَهْزِيل لإمكاناته وجدارته المعرفية، لذا يشكل انسداداً وانغلاقاً لحقيقة الخيرات البركات وجريانها في مجاري الحياة المحققة، مما تشكل إعاقة لتحقيق السعادات الدنيوية والدينيوية والتقربات والقربانات الربانية، وتعطيلاً للصلاحية الدنيوية والفلاحية الدينيوية والإسعادية الأبدية والتقريبية الملكوتية.

ولهذا فإن أحلام المبدعين أكثر صدقاً من كثير من الوقائع المزيفة، ولعل هذا هو ما يجعل هذه الاحتفالية في صراع عنيف مع شكلائية وبرانية وظاهرائية الأشياء والكلمات والصور والأشكال والأقوال والأفعال، ولو أن هذا النموذج الاحتفالي لسؤال الزواج وسؤال سؤاله لم يُمأسس ولم يراهن على الحق والحقيقة لأكله الواقع المزيف، وابتلعه صنم العقلية والعقلانية التجريدية والمُلْكِيَّة والمرثئية، واستهزأ به العرفان غير المعقلن والمشرعن. فلو تصالح مع الواقع لما استطاع أن يتمثل روح الوجود الحق، ولو لم يكن مسكوناً بروح الجدية والمسؤولية الاستخلافية الخاتمية والانتظارية والاتباعية

وروح المواثيق والعهود التي أقرها طوعاً منذ الزمن الصبيحي الأول، لما تحقق له شيء من النجاة والدينامية والديمومة والصلاحية والصلاحية والسعادة الأبدية والإنابة التوابية والدنو القرباني والتقربي والتلاقي الوجودي.

### 1.6 الخلاصة :

إذا أردنا أن نكون حريصين وصادقين في تعظيم دالة الاستفادة من الخيرية والصلاحية والصلاحية والإسعادية الدنيوية والدينية والتقرب الوجودي لله عز وجل في دالة الزواج والحياة الزوجية، علينا أن نوسع ونؤصل ونؤسس ونؤثل الطول والامتداد، والاستطالة والسعة الوجودية والمعرفية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية لكنونة سؤال الزواج الكبير، ليصبح سؤالاً أكبر وأعظم وأسمى من السؤال الكبير، بل، ليكون سؤالاً كبيراً يحاكي حقيقة كينونة الحقيقة الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية. وهو حق سؤال يحقق مصداقية الآيات المجيدة ﴿يَتَأْتِيَ النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(1)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ آتَيْنَاهُ آيَةً أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾.

إذن هو حق سؤال متصل موصول غير مقطوع، ومعمور قائم وفاعل ومفعول فعال، ومعتمد ومعول عليه، يرتقي لأن يكون مؤهلاً معتمداً، ومرجعاً مقوماً، وناظراً وواصفاً، وكاشفاً ومستشرفاً، ومسطرة وبوصلة، ومميلة ومكيلة لكافة الأسئلة الثانوية والهامشية والفرعية الصغيرة والصغيرة، ويرتقي أيضاً لأن يكون سؤالاً إنسانياً تشهيدياً إلهياً وكونياً تشملياً وكليانياً، وضرورياً وسببياً، وصدقياً وعلياً، حتمياً ووحيدياً، وملكياً وملكوتياً، في كثرته وحدة وفي وحدته كثرة، وهو السؤال الذي تكون بنيته النظرية والتنظيرية والتصورية والعلمية والعقلية والتخييلية والعرفانية والغيبية الوحيانية، وسيرورته الإبداعية والابتكارية والتوليدية والإنتاجية، توصف بدينامية وديمومية متواصلة مستمرة في الاستطالة والسعة والعمق والامتداد اللامتاهي واللامحدود، المتصلة في العوالم وبالعوالم الممكنة كافة.

وهذا الأمر لا يتم إلا من خلال باراديم «أبدال» ونموذج ومنهج ومنهاج ومنهاجية

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الحجرات، الآية: 13.

ونظريات وبرمجيات معرفية ووجودية شمولية تكاملية ترابطية توحيدية لكيونة منظومة سؤال الزواج وسؤال سؤاله وسؤال جوابه وسؤال سؤال جوابه. فضلاً عن ضرورة مؤاسسة السؤال وصياغته وفقاً لسياق نظريات ونماذج اقتصاديات تكامل المعرفة والوجود، التي تقتض توظيف واستثمار الإمكانيات والطاقات الممكنة في توليد وإنتاج وابتكار وإبداع وصياغة سؤال الزواج «بناء بيت الجواب والحياة الزوجية» بأفضل حال وأكثر جودة وأوسع فضاء وأكبر وعاء وأمتن بنيان، بأقل تكلفة وجهد ومعرفة. وهذا ما حاولنا أن نشرحه ونكشف اللثام عنه في هذا الكتاب.

فما لم تصب مآلات ونتاج سؤال الزواج ومسائلته في نهاية المطاف في العمل والسير الارتقائي التكاملي والتقاربي والتلاقي بالمثل الأعلى وغاية الغايات المنشودة، ومطلق الكمال والجمال والوجود، مصداقاً لقوله تعالى: «يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمَلَأْ قَبْهَ». فلا قيمة حقيقية لديمومية وغائية حياة كينونة الكائن الزوجية، إذ ليس الكدح والزواج والتزواج والتوالد والتعايش هو المهم والمطلوب فحسب، وإن كان لا بد منه، بله، الكدح والزواج الحقيقي هو الزواج المنفتح على الغيب والمطلق والموصل إلى الغاية المنشودة، وإلا الجميع يكدح ويتزوج وينتج نسلًا ويعيش حياة زوجية ويجري إلى لقاء ربه، سواء كان مؤمناً أم كافراً، فالكل يجهد ويتعب، والكل يقاسي آلاماً لمشقة وكبد، لا فرق بين مؤمن أو كافر، ولا بين غني أو فقير، لكن المؤمن يسعى بالعمل الصالح، وأما الكافر والعاصي فيكدح بالعمل السيئ، وكلهم مآلهم إلى الله فيجازيهم بأعمالهم.

لم نخطئ أبداً أو لم يجانبنا الصواب إن قلنا: إن السؤال والمساءلة في الزواج، هما بمنزلة الأكسجين الذي يجدد الهواء حتى لا يتجرثم جسم الحياة الزوجية، ولا تتسرطن أجزاءه ويذوي ويموت، بل، قل مشكاة ونور يضيء متاهات الدروب، ويموضع الصور ويموقع العلامات المرورية الاسترشادية على الطريق في مجرى الأعمال والأفعال الزوجية، بله، هو الشريان الحي الذي ينفخ في حياة وروح الحياة الزوجية المنظورة ويمدها بالغذاء والديمومة والدينامية والسيروية.

إن منظومة الرؤيوية الكونية التشميلية التوحيدية هي جذر جذور شجرة كينونة سؤال الزواج والمزاوجة والازدواج والزوجية، التي هي ماؤها وسماها وضوؤها ومقومات

نموها وديموميتها وديناميتها، هي إرادة الحياة الحيّة أو إرادة الحياة الطولية وليست الأفقية التي توازي إرادة الممات العمودي في مجرى الكون والوجود، حيث إنّ مقوماتها هي (العلم والقدرة أو إرادة العلم والقدرة) من جانب، وإرادة القوامة والقيومية والقائمة والإقامة والقيامّة والقوامة والقيومية والتقويمية والتقييمية الناظرة والحاكمة والصائنة والحامية لكينونة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية والأمة. لذا نرى من الأهمية بمكان أنّ نفرد فصلاً خاصاً للرؤية الكونية التشميلية التوحيدة. لذا علينا أنّ نبحث في الرؤية الكونية التي تمكننا أولاً من تأصيل وتأثيل وطرح السؤال الكبير والأكبر والكبار أو الطلب الكبير والأكبر والكبارة، أو الدعاء الكبير والأكبر والكبار، الذي بمقتضياته ومحكماته تفتح لنا آفاقاً، وتستطيل لنا امتدادات، وتقرب لنا البعيد وتبعد القريب، وتتوسط لنا القريب والبعيد، فتمكننا من رؤية حقيقة معاني وفلسفة وغاية الزواج وحقيقة الزوجية ككينونة تمأسس وتؤنل على ضوئها سيرورة الحياة في العالم والكون والوجود.







## الفصل الثاني

# الرؤية الكونية للإنسانية التكاملية التوحيدية لكينونة الحياة الزوجية





## 2.1 معادلة حقيقة دوال كينونة الزوج والزوجة والحياة الزوجية ونسق

### العلائق البيئية بينهما :

علينا بادئ ذي بدء التحقق من التصور والتصديق والإقرار بأن في دائرة ومنظومة الحياة الزوجية هناك أشياء وموجودات عينية شهودية وحقائق حقيقة واقعية وحقبة نفضل فيها ونفضل منها، كما هي في دائرة الحياة والعالم والكون والوجود، فهناك زوجة وزوج ومسكن ومأكل وملبس، وشمس وقمر وكواكب نستضيئ بضياؤها، وهناك أشياء وأمور نقصدها وأخرى نهرب منها، وأشياء نحبها وأخرى نبغضها، وأشياء نرجوها وأخرى نخافها، وأشياء تشتهي طباعنا وأخرى تنفر منها، وأشياء نطلبها طلباً للذة والمنفعة والشهوة، وأخرى ننتقيها ونتألم منها ونتخلص منها. فكافة هذه الأشياء والأمور التي نشعر بها أو تلك التي لا نشعر بها وهي ثابرة وخافية في ما وراء الشعور هي حقائق وجودية موجودة وثابتة وواقعية ومتعينة في الواقع الخارجي أو منتهية إليه، وهذا الواقع والموجود الخارجي ليس سراباً ووهماً وسديماً، بل، لها وجودات خارجية نعتقد بها ونتعامل معها في الحياة. إذن ليس هناك مكان للشك والريبة في هذا الأمر الواقعي البراني، فكما أننا لا نشك في واقعيته كذلك لا نشك في أننا كثيراً ما نخطئ في التليل عليه وتشخيصه كما هو في الواقع، حيث نحسب ما ليس بموجود موجوداً أو بالعكس، وكم كنا ننكر من أشياء في الماضي نقرها اليوم أو كنا نقرها ونثبتها في الماضي وننكرها اليوم، بل، نرى تضادها وتناقضها وتقابلها مؤائلة أماننا، وهكذا حال كثير من آرائنا وأحكامنا وتصوراتنا وتصديقاتنا وقوانيننا وفروضنا فيما يتعلق بالحياة وسيورتها بشكل عام، وبالنسبة للحياة الزوجية وسيورتها بشكل خاص.

لذا معرفتنا بالواقعيات المتعلقة بالحياة الزوجية ليست دائماً وأبداً تكون حقة وعلماً مطابقاً للواقع. وعليه، فإن معرفة هذه الواقعيات الوجودية للحياة الزوجية وسيورتها وصيورتها في مجرى العالم والكون والوجود، تتطلب جهداً وجهاداً واجتهاداً ومجاهدةً منا للكشف عن حقيقتها الواقعية الوجودية وقيمها الأخلاقية والجمالية

بمستوياتها الحسية المُلكية الملامسية، والعقلية الكلية المجردة، والعرفانية الملامسية المعقّنة والمشرّعة، والوحيانية الإنبائية والرسولية، فضلاً عن استطالاتها الآفاقية في عوالمها المختلفة.

وحيث إنّ الحياة الزوجية هي النواة والأساس والبنية التحتية والقاعدة التأسيسية والتأصيلية والتأيلية لبناء كينونة الأسرة والمجتمع والأمة، فإنّ حقيقتها وقيمها وغاياتها ووظائفها ودلالاتها تتجاوز قيمها الحسية المادية التي قد ابتليت بها الأمة الإسلامية اليوم أكثر من أي زمن مضى، هذا فضلاً عن أنّ عدم قدرة العدسات الرؤيوية الحسية المادية من تحقق وتثبت قيمها الحسية المادية، ناهيك عن قيمها المعنوية. الأمر الذي يستدعي أولاً إعادة النظر في المعايير والموازن الحسية المادية وعدساتها الرؤيوية من جهة، ودون إقصائها وإهمالها، بل، القيام برفع كفاءتها الوظيفية والغائية الاستكشافية والاستبصارية والاستشرافية من جهة ثانية، وكذلك الاستعانة بعدسات عقلية مسددة ومؤيدة وعدسات عقلية عرفانية معقّنة ومشرّعة ووحيانية تشريعية وإنبائية متحققة، للتوصل إلى ما نستطيع من معرفة الأشياء والأمور الواقعية، أو المنتهية إليها كما هي، وذلك من خلال الخبرات التجريبانية العلمية الواقعية ومن خلال الاستدلال والبرهان المفيد للعلم واليقين، وذلك وفق الرؤيوية الكونية التشميلية التراتبية التوحيدية للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية والأمة والكون والوجود.

ثانياً: علينا أنّ نعلم علم اليقين بأنّ الله سبحانه وتعالى قد خلق الكون والكائنات الوجودية الممكنة كافة وفق أحسن وأبدع صورة، وأكمل وأجود بنيان، وأتم وأرقى شكل، وأفضل وأنعم حال، وأمثلة نظام وأعظم خلق. فهي في أحسن صورة وهيئة وأقوم تقويم، وأتمن تتمين، وأقدر تقدير، وأزين تهذيب، وأعظم تعظيم، وأجلّ تجليل ممكن، بحيث يكون الكائن أحسن وأفضل وأكمل وأتم ما كان وما كائن وما سيكون، وأنه قد خلق تعالى من كل شيء زوجين مثنائين متشابهين ومتوازيين متكافئين ومتشاكلين متساويين في الأصل والكينونة والماهية والهوية، دون التساوق (دون التشابه والتناظر من كل جهة، بل تبعاً الجهات، مع تباين وتغاير في بعض الجهات، دون المناقضة والمزاولة بينهما).

فالأصل التعادل التوازني التناظري فيما بينهما من حيث أصل الاستخلاف والإعمار

والواجبات والمسؤوليات والتكاليف والحقوق من جهة، وأصل التباين والتغاير المتغير في الشكل والقوة والقدرة الجسدية والروحية العاطفية والحنونية لكل منهما من جهة ثانية، وأصل التكامل والتعايش والتعاون والتعارف والتساكن والتلاطف والتحنن والملاسة والملاسة من جهة ثالثة، وذلك وفق معادلات تكاملية ارتقائية، وتبادلية تداخلية جوانية تذبذبية، وتخارجية برانية تذاوتية، وتضاييفية وجودية توازنية، وعلائق ديمومية دينامية في توزيع وتقسيم وترتيب للعمل، وتصنيف وتمييز وتخصيص للوظائف وتشطير للمهام فيما بينهما، ذلك في سياق يؤدي إلى التجميع والتألف والوحدة والتوحيد الغائي المرسوم للحياة الزوجية كنواة للأسرة والمجتمع والأمة في الكون والوجود، وذلك تبعاً لنسق المعادلة الكبار الذي ينطلق من العلائق الحسية الواقعية المُلْكِيَّة المادية ليرسم العلائق العقلية الكلية المعرفية، وفق قيم المعادلة القلبية العرفانية الوجودية المسددة والمؤيدة بالقيم الوحيانية التشريعية بين كينونة الحياة الزوجية والكينونات الغيرية الإنسانية والطبيعية الناسوتية والملكوتية الغيبية من جهة ثانية، وكينونة واجب الوجود والكمال والجمال المطلق وفوق المطلق الله سبحانه وتعالى الجامع لكل الصفات والأسماء والاسم الأعظم، والإله والخالق والرب من جهة ثانية.

فالرجل والمرأة كلاهما مخلوقان من قبل الله تعالى، ضروريان لوجود الحياة البشرية واستمرارها، ولا يمكن تصور حياة إنسانية على الأرض بدون أحدهما، فالرجل والمرأة متلازمان مثل كفتي الميزان، أو مثل الشمس والقمر أو النهار والليل في الحياة الأرضية. ولكن هذا لا يعني التساوي المطلق أو التساوق التام بالمفهوم الفلسفي، أي: التطابق التام والمطلق من جميع الجهات بين الرجل والمرأة فإن دعوى التساوي أو التطابق أو التساوق تصادم حقائق بنية كينونة الرجل والمرأة من جهة، وتعارض الحياة السوية التكاملية التوازنية التعادلية الديمومية من جهة ثانية. للرجل دور لا تقوم به المرأة، وللمرأة دور لا ينهض به الرجل، وهناك أدوار ووظائف مشتركة تتسع وتستطيل وتمتد أو تقتصر وتضيق وتتحصر تبعاً لتطور سيرورة الحياة والظروف الزمكانية المحيطة بها، وتبعاً لتغير موضوعات الحياة الزوجية التي قد تتبدل بنيتها ومكوناتها الجوانية، مع الحفاظ على الحد الأدنى والذي غير قابل للتغيير والتحويل والتبديل، ومجالاته وموضوعاته جداً محدودة.

إذن لقد خلقنا الله سبحانه وتعالى من زوجين ﴿وَأَنَّهُ خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾<sup>(1)</sup> وقال تعالى: إنا جعلناهم شعوباً وقبائل ليتعارفوا فيما بينهم. والميزان عنده التقوى فالكريم عند الله من اتقى سواء كان ذكراً أو أنثى فلا فرق بينهما من الأصل والحقوق الإنسانية. وقال لكليهما: لم نترككم سدى، فإنكما كادحان إلى ربكما كدحاً فملاقيهاء ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾<sup>(2)</sup> ووصاه بكثير من الأمور، حيث قال: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ \* إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...﴾<sup>(3)</sup> سواء من ذكر أم أنثى، وذكر مجموعة من الصفات لكلا الزوجين ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَنِينَ وَالْقَنِينَ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَشِيعِينَ وَالْخَشِيعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّامِتِينَ وَالصَّامِتَاتِ وَالْحَافِظِينَ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ وَالذَّاكِرَاتِ وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا﴾<sup>(4)</sup>.

فكلهم عند الله سواء، أعد لهم مغفرة وأجرًا عظيماً، ومن هذه المقدمة القصيرة نستطيع أن نصل إلى هذه النتيجة، وهي أن القرآن وهو كلام الله إذا لم يفرق بين عمل ذكر أو أنثى وبين وعظ وإرشاد وتبشير وإنذار بينهما، وكل ما نسمع عن أقوال الاختلاف والتمايز أو التباين والتضاد، أو التقابل والتفارق، وخاصة ما يُنسب حقيقة أو اعتباراً إلى الإمام علي (عليه السلام) من حيث نقصان العقل والدين والحظ<sup>(5)</sup>... لا علاقة ذلك ألبتة

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة النجم، الآية: 45.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الانشقاق، الآية: 6.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة العصر، الآية: 3-2.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة الاحزاب، الآية: 35.

(5) أما بالنسبة «لكون النساء ناقصات العقول»: كما ورد في كلام أمير المؤمنين (عليه السلام) فللاجابة عن هذا السؤال، يلزم بداية الإشارة إلى عدة أمور: أ. معيار تقوى الرجال والنساء كل منهم على الآخر، كما صرح به القرآن الكريم هو «التقوى والفضيلة» والمخطئ والعاصي هو ناقص العقل، ولو كان رجلاً، والمتقي الفاضل كامل العقل وإن كانت امرأة أيضاً. 2. صفة «نقص العقل» الواردة في الروايات ليست حكراً على النساء، بل إن هذا الوصف ينسب إلى الرجال أيضاً، وقد يعزى ذلك إلى نوع الإنسان بشكل عام. فيقول الإمام علي (عليه السلام) مثلاً: «إعجاب المرء بنفسه دليل على ضعف عقله» حيث عد الإعجاب والتركيز على الذات أو الأنانية سبباً في نقص العقل. وفي رواية أخرى: «اتباع الهوى سبب لافتقاد العقل». وعلى هذا، فعل ما ورد في حديث في نقص عقل المرأة، هو من ضمن هذه المجموعة من الاحاديث، من أجل أن التعبير عن الحالة الإنسانية التي من المحتمل أن تأتي، وأولئك الذين يتصفون بصفة الإعجاب بالنفس، التكبر، الغطرسة، والأنانية... سيقل أدوارهم ونشاطهم العقلي، ويصابون بضالة العقل، أما إذا أزيلت هذه الصفات من الداخل عبر التربية وتهذيب النفس، فستوضع حواجز أداء =

في أصل التكوين والظرة والكيونة والواجبات والمسؤوليات والتكاليف الشرعية، لذا لا بدّ من أنْ تحمل حقيقة التمايز والتغاير الفيزيولوجي والبيولوجي على النظام الأكمل والنسق الأدقّ التكاملية والتعاوني والتعارفي والتوازي والتعادلي في سياق التخصيص الوظيفي والتقسيم الطبيعي وتوزيع المسؤوليات لكل منهما حسب تموضعهما في النظام والنسق التزاوجي والأسري، وإلا كيف يمكن أن يفرق القرآن الناطق والثقل الأصغر أمير المؤمنين علي (عليه السلام) بينهما؟ في حين القرآن الصامت والثقل الأكبر يساوي بينهما في الأصل والأثالة من جهة، ويوازن ويعادل بينهما من جهة ثانية، بحيث كل التباينات والاختلافات والتغايرات المنصوص عليها سواء في القرآن أم الحديث أم كلمات الإمام علي (عليه السلام) تصب في معادلة التكامل والتوازن والتعادل والتماثل والتشاكل والتضارع والتناظر دون التطابق والتساوق.

## 2.2 المقصود من الرؤية الكونية التكاملية التوحيدية للحياة الزوجية

المقصود من الرؤية الكونية التكاملية التوحيدية هو تلك القبلات والبدهيّات والأوليات أو الأفكار والمفاهيم والحقائق والقيم الكلية والتشميلية العامة المتعالية التوحيدية الضرورية والحتمية والسببية، التي بموجبها تُعدُّ المادة التكوينية والتركيبية والتراكمية للعدسات الرؤية الاستكشافية والاستبصارية والاسترجاعية والاستشرافية المركبة في المناظير والمجاهر، التي بمقتضاها تمكنا من مشاهدة وملازمة وملابسة ظواهر سيرورة الحياة الزوجية وأنساق علائقها الجوانية والبرانية. وهذه الرؤية الكونية التوحيدية تمكنا أيضاً من عقلنة محسوساتها وعقلنة معقولاتها المجردة والمسددة والمؤيدة وعرفنة وعقلنة وشرعنة عرفانياتها ووحيّتها وحياناتها الإخبارية والإنبائية

وتتوير العقل جانباً، وتعود إلى الطبيعة البشرية الخصبة، وينضح العقل البشري الطبيعي ليكون خصباً مرة أخرى، ومن ناحية أخرى، فإن فهمنا لإدراك معنى ومقصود بعض الأحاديث النبوية محدود وناقص جداً. فعلى سبيل المثال، الحديث المروي عن الإمام (عليه السلام) في تشبيه المرأة بالضلع الأعوج، قال: «مثل المرأة مثل الضلع الأعوج إن أقمته كسرت». ليس الغرض من الاعوجاج معناه الظاهري؛ لأن الضلع لا يمكن إقامته أبداً، بل فيه إشارة إلى أهمية الضلع في الجسم، كونه حافظاً لأسراره ومولداً للدم،... والمرأة أيضاً كاتمة لأسرار الأسرة، وهي مصّل الدم الذي يجري في عروق الأسرة، وسبب في تدفق الحياة في المجتمع... وإنما يكون للضلع فاعليته وأداؤه فيما لو كان له وضعه المناسب، وإلا، فإن أراد أحد إقامته انكسر، فلا يكون بعد ذلك حافظاً وكاتماً للأسرار، ولا مولداً للدم «أي يفقد فاعليته وأداءه».

الإلهية، أي: تلابس حقائقها القيمة الأخلاقية المتعالية والجمالية الفنيّة والفطرية والإنسانية، وفي مقام الروح تعلق وتسمو تلك الحقائق إلى مقام التمرکز والوحدة والكل والجمع والأحادية والاندماج.

وعليه، لو أردنا أن نرصد منظومة العدسات الرؤيوية لكيثونة الحياة الزوجية، نجد أنها تتدرج تحت عدة صناعات، منها: الرؤيوية الحسية المادية، والرؤيوية العلمية التجريبيانية، والرؤيوية العقلية الملكية والفلسفية الكلية، والرؤيوية العرفانية القلبية، والرؤيوية الوحيانية الدينية، وهناك صناعات فرعية أساسية لكل صنف من الصناعات الرئيسة الأربع، ويضاف إلى ذلك في صناعات تجزيئية فرعية تتوسع وتستطيل وتتفرع وتتعدد حسب طبيعة العدسات الرؤيوية من حيث كونها عدسات جزئية أو متوسطة أو كلية، وعدسات نسبانية أو مطلقة، وعدسات متغيرة أو ثابتة، وعدسات كثرة مستقلة ووحدة تامة، أو كثرة في عين وحدتها أو وحدة في عين كثرتها، وعدسات استاتيكية أو دينامية، وعدسات تخيلية أو توهمية، و... فكل عدسة من العدسات الرؤيوية تلتقط صوراً خاصة ومعاني وحقائق متميزة، تشكل المنظومة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية للحياة الزوجية، وترسم على ضوئها دلالاتها ومساراتها ووظائفها وغاياتها ومعاييرها وموازينها الاختيارية الاصطفائية والترجيحية الانتقائية داخل مجرى الحياة الزوجية في مجرى العالم والكون والوجود، وذلك تبعاً لقابليات الزوج والزوجة وفهمهما وتفهمهما وإفهامهما وانفهامهما للرؤية الكونية الوجودية الكلية وتساؤلاتها الرئيسة من أين «المبدأ» وفي أين «المسير والسير» وإلى أين «المنتهى والمبتغى».

### 2.3 حاجة الإنسان إلى نظرة كونية شمولية توحيدية للحياة الزوجية

تتجسد كينونة السؤال التبثيري الجوهرية في السؤال الإشكالي الكلي التالي: هل هناك ضرورة حتمية وحاجة لزومية إلى نظرة شمولية كلية بانورومية<sup>(1)</sup> «panorama» تلقي

(1) البانوراما «سلسلة متتالية ومتواصلة من الصور مرتبة ومنسقة ومنظمة في داخل أسطوانة، بحيث يراها المرء من نقطة مركزية في صورتها الشمولية والكاملة كل حسب زواياها وتموضعاتها الطبولوجية المكانية من حيث الشرق والغرب أو الفوق والتحت أو الظاهر والباطن أو....»



ظلالها وتساهم في تعيين وتقدير قيم تفضيلات وترجيحات اختيارات واصطفاءات وانتقاءات كل من الزوج والزوجة قبل الزواج وفي مجرى سيرورة الحياة الزوجية الأسرية والاجتماعية؟

تؤكد لنا الحقائق والشواهد الملحوظة والمؤكدة أنّ هناك جملة من المبادئ والمفاهيم والمعاني والمعايير والموازن والقيم المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، قد تتشابه وتتشاكل أو تتطابق وتتحد في كافة الديانات والثقافات المتعددة، وجملة أخرى منها قد تتفاوت وتباين، وأنّ هذا التباين والتغاير قد يصل إلى حد التضاد والتقابل والتناقض حتى بالنسبة للديانة والثقافة والفلسفة والمذهب والإيديولوجية الواحدة، إذا ما تم النظر إليها من حيث معانٍ ومفاهيم وأفكار ومعايير وموازن وتصورات ورؤى تجزيئية جزئية، متنافرة متشظية، نسبية متغيرة،، ظاهرة شكلانية، مادية محسوسية، تقتقد إلى الكلية والضرورة والحتمية والسببية والعلية والوجودية والوحدة التوحيدية بينها في كثرتها وكثرتها في وحدتها، حيث تشترك أفراد الثقافات المتعددة والثقافات الواحدة في تلك المفاهيم والتصورات الكلية الإنسانية والفطرية، وتتسع دائرة التشابه بين المجتمعات والحضارات حسب التفاعلات والتشاركات المعرفية والوجدانية والثقافية والفكرانية بينها. ولكن التركيز والتمسك بالنظرة التفصيلية والتجزئية هي التي تسبب الاختلافات والتباينات والتغايرات والتضادات والتفارقات والتناقضات المعرفية والوجودية والقيمية في داخل الثقافة والحضارة الواحدة، ناهيك عن الثقافات والحضارات المجاورة والبعيدة.

حيث عند النظر إلى التفاصيل نجد أن الناس يختلفون في أشياء كثيرة جداً، ويمكن لأي شيء أن يكون في لحظة معينة العنصر المهم في تحديد الاختلاف، وفي لحظة أخرى ينحسر هذا العنصر ليفسح مجالاً لعنصر آخر يعبر عن الاختلاف بصورة أكثر أهمية. وهكذا تبدو التفاصيل والجزئيات غير قادرة على بيان المهم والأكثر أهمية في تحديد جوهر الاختلاف والتشابه بين الناس. من هنا تأتي أهمية البحث عن معيار آخر يقترب من رؤية الصورة الكلية وملاحظة ملامح الإطار الكبير الذي يعطي للفرد تحديداً أكثر تعبيراً، ووصفاً أدق دلالة من تلك العناصر التفصيلية، وهي تلك المعايير والموازن والمفاهيم والمعاني الكلية الممتوحة من الرؤية الكونية التوحيدية.

ومن الجدير بالذكر أنّ طبيعة العدسات وسعتها ومكوناتها الرؤيوية والحسية والسمعية والشمية والذوقية... تشكل سبباً أولياً ومهماً في هذا التباين والتشابه أو التكثر والتوحد أو التنفر والتبأور، لكونها تعتبر واسطة أولية ووسائل وأدوات معرفية ضرورية ناقلة لصور الوقائع والأشياء الخارجية للكائن الإنساني إلى الذهن، وبها تتشكل بنية الذهن وقوامه وقوته الجوانية، وتشيّد بناءاته وتتسع فضاءاته وتستطيل وتنظم أنساقه من جهة، وتعين وحدته وتشكل هويته وتكون شخصيته الكائنية الزوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الوجود من جهة ثانية. لكن من المعروف أيضاً أن قليات كل من الزوج والزوجة الاعتقادية والمعرفية والوجودية والنفسية والبيولوجية والفيزيولوجية والسياسية والسوسيولوجية والسوسيوثقافية والسوسيوثقافية والظاهرة أو الخافية أو المسكوت عنها، لها دور ووظيفة وتأثير في كل ذلك، لكونها في حقيقة الأمر متجذرة بطريقة واعية أو غير واعية في بعض المفاهيم والمبادئ الأكثر عمقاً في الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية أو تعبيراً عنها.

ومع أن هذه المفاهيم والمبادئ العامة يتم التعبير عنها بوساطة مصطلحات ومفردات لغوية، فإن كلاً منها لا يقوم وحده، ولا تتحدد دلالاته الكاملة منفصلة عن غيرها، فدلالات هذه المصطلحات والمفردات اللغوية جد متداخلة وجد متخارجة، وتشتق معانيها من نظام واسع من العلاقات المتشابكة الشديدة التعقيد. إنه النظام الفكري التشميلي الكلي التراتبي التكاملي التوحيدي من وجهة نظر الإسلام، ونظرة الجشتالتي الكلي من وجهة نظر الغرب التي تتحدد ضمنها المعان الكامنة والدلالات الحقيقية لهذه المصطلحات، أو بتعبيرنا النظام والنموذج التشميلي التكاملي التراتبي التوحيدي، ذات العدسات الرؤيوية الاستكشافية والتفسيرية والتأولية والاستشراعية البارونومية المركبة في مقدمة المنظار التلومايستروسكوبي الثلاثي الأبعاد والمستويات للكائن البشري.

إن العلاقة بين مصفوفة أو منظومة الرؤى التفاضلية لمعايير وموازن ومكاييل اختيار اصطفاءات وترجيح انتقاءات الزوج والزوجة في تشكيل الحياة الزوجية ومفاهيمها ومعانيها وقيمها الحياتية والقوامية الكلية، ليست علاقة هامشية ثانوية أو سطحية خطية، وإنما هي علاقة تبادلية وتفاعلية، تداخلية وتخارجية، وتجاورية وجدلية معقدة. فالرؤيوية الكلية

تضع التفاصيل والأجزاء حسب تموضعاتها الطبولوجية الهندسية والحسابية والجبرية والتفاضلية، وحسب تحيناتها الكرونولوجية «الزمانية»، وجلّ منظومتها الإستيمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمة الأخلاقية والاستطبيقية الجمالية الفنية في شبكتها العنكبوتية الشكل والنسق والبنية والبناء والوظيفة والغاية.

هذه العلاقة النسقية العنكبوتية الشكل والبناء تمكننا من إدراك التفاصيل في حدودها الخاصة بها، وفي علاقات متشابهاتها بمحركاتها، ومتغيراتها بثوابتها، ونسبانياتها بمطالاتها، وفروعها بأصولها، وخصوصها بعمومها، وأجزائها بكلياتها، وظواهرها بظهورها وبواطنها، وديويوتها بديونيتها، ومنطوقاتها بمسكوتاتها، ومحسوساتها بمعقولاتها، وعرفانياتها بوحيانياتها، و... هذا الأمر لا يقتصر على التقاطها وتمييزها في موقعها من الزمان والمكان، وإنما يتجاوز ذلك إلى ربطها برموزها ودلالاتها وما يرتبط بها من عوالم ومراتب معرفية ووجودية، وبأفعال وردود أفعال، وهذا يعني الارتقاء بها إلى مستوى من التجريد الدلالي الذي يتطلب بالضرورة إعمال الحواس والعقل والتأمل والقلب والوحي في صورة تزاوجية تصالحية تكاملية توحيدية، مما ينتج عنها تعديل في الرؤية الجزئية والتوسطية والكلية من جهة، وتوسيع بؤرتها في مجالاتها وغاياتها ووظائفها من جهة ثانية، وتعميق واستطالة في معانيها وقيمها، وزيادة في تأثيراتها وتفعيلاتها من جهة ثالثة، حتى تتحقق الإحاطة بالظاهرة موضوع الدراسة والبحث، وبالتالي تحقق إدراك تشميلي ترابي توحيدي لها، ومن ثم التمسك بالعلم والمعرفة المولدة لإرادة القدرة التي هي من لوازم الحياة في الحياة الزوجية، فمن دون العلم والقدرة بالحياة الزوجية تسلب الحياة منها وتعدّ من الموات.

المنهاجية والخطاطة العنكبوتية المعرفية للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية بصورتها التفصيلية والتوسطية والتشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية، المؤسسة والمؤصلة والمؤائلة على قاعدة المقاربة والمصاهرة والمزاوجة بين قوى ومنتجات معاني ومفاهيم الحواس والعقل والقلب والوحي أو البيان والبرهان والعرفان والغيب، أو المحسوسات والمعقولات والعرفانيات والوحيانيات، هي التي تمكننا من معرفة قيم الموازين والمعايير والمكاييل التي بمقتضاها نحدد ونقدر ونوزن بها قيم الحياة الزوجية.

هذا «النموذج العنكبوتي الإدراكي» هو أداة الإنسان في إدراك الواقع، ولكنه يتم «في أغلب الأحيان بصورة غير واعية يستنبطها المرء تدريجياً، وتصبح جزءاً من وجدانه وسليقته وإدراكه المباشر، من خلال ثقافته وتفاصيل حياته، وما يتشكل منه عالمه من أشياء ورموز وعلامات وصور وأحلام ومنتجات حضارية متعددة.» ويتزاوج مع النماذج الإدراكية «نماذج تحليلية» إبداعية واعية يصوغها الزوج والزوجة من خلال قراءتهما الوجودية لنصوص ورموز وكلمات الحياة الزوجية، وملاحظتهما لسطوح الظواهر الظاهرة وما تحت السطوح، ثم يقومان بتفكيك الواقع وإعادة تركيبه من خلالها، بحيث يصبح الواقع أو النص مفهوماً مستوعباً بشكل أعمق وأوسع. وتعمل النماذج التحليلية على توسيع نطاق النموذج التفسيري من خلال الظواهر والمعطيات التي يحاول النموذج أن يفسرها تفسيراً ظاهرياً وباطنياً، وحسياً وعقلياً، وشهودياً وغيبياً. فهذه المعطيات تتحدى النموذج وتكشف قصوره، وربما يلزم تعديل النموذج حتى تزداد قدرته التفسيرية، وهكذا فإن العلاقة بين النموذج التفسيري والواقع علاقة استردادية وانعكاسية حلزونية معقدة.

إنّ الصورة الكلية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية التي يكونها الإنسان لنفسه عن نفسه وعن العالم من حوله، وعن عوالم حياته الزوجية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو... في حدود الموقع الذي يحاول منه الرؤية، وزاوية النظر التي يتخذها، والبيئة الطبيعية والنفسية والاجتماعية المحيطة به، والنظام الفكري الذي يتبناه بمكوناته المنطقية والفلسفية والعرفانية والعقائدية واللغوية وأطره المرجعية... هذه الصورة الكلية هي التي تعرّف الإنسان، عندما تنظر إليه من الخارج، وتعرّفه برؤيته هو لنفسه وللأشياء من حوله، وهي ما يعرف بالرؤية الكلية، أو الرؤية الكونية، أو الفكرة الكلية، أو التصور الكلي، أو الفلسفة العامة، أو التفسير الشامل، أو النموذج التفسيري أو الإيديولوجيا... أو ما أصبح يعرف على نطاق واسع: رؤية العالم.

ويتداخل مفهوم رؤية العالم أو عوالمه المختلفة، مثل عالم الزواج في مختلف حقول المعرفة: في الدين، والفلسفة، والعلوم الاجتماعية ومكوناتها من علوم الحياة الزوجية مثلاً، كالطبيعة والفنون والعلوم التطبيقية، مثل الطب والهندسة.. الخ. فالمصطلحات

الدينية مثل الإيمان والعقيدة والتصور الكلي تعبر عن مجموعة الأفكار والمفاهيم والمعتقدات التي تجيب عن الأسئلة الوجودية الكبرى التي يحاول مصطلح «رؤية العالم» التعرض لها. وهي نفسها الأسئلة التي انشغلت بها الفلسفة منذ بداية عهد الإنسان بميادينها. وهي المحتوى الأساسي لفلسفة أي علم من العلوم الحديثة الذي يؤثر في تشكيل نظريات هذه العلوم ومناهج البحث فيها. فعلى سبيل المثال جميع الأفلام السينمائية، من أكثرها إثارة للضحك (كوميديا) إلى أكثرها إثارة للحزن (تراجيدية)، رغم أنها تأخذ بخيال المشاهد، إلا أنها تقدم قيماً ورؤى محددة للعالم؛ إذ لا يوجد فيلم واحد يعرض قصة محايدة، لا تكون مطبوعة بالمعتقدات والقيم الثقافية للمؤلف والممثل والمخرج.

إذن أصل الموضوع يرتبط بالرغبة العميقة وبالحاجة الأصلية من فطرة الإنسان في البحث عن إجابات الأسئلة الكلية الكبارة والغائية التي يطرحها وجود الإنسان وحياته وعلاقته بالكون الذي يعيش فيه؛ من أين جاء، وإلى أين يصير؟، وما هو الطريق القويم الواصل بين المبدأ والمنتهى؟، ومن هو المثل الأعلى الذي يقتدى به في السير والسيرورة؟، وما هو الميزان العدلي التوازني الديناميكي الكلي والبوصلة التي تسيّر سيرورته وتصير سيرورته؟ لكن أمر هذه الأسئلة لا يبقى مجرد إحساس فطري، بل، يتحول إلى جهود عقلانية فلسفية وتجريبانية علمية وعرفانية شهودية، تبني عليها نظريات، ويلتزم وفقها بإيديولوجيات، ومن ثمّ ينشئ مجتمعات ومؤسسات، ويسن تشريعات، ويؤنن قوانين، ويصدر أحكاماً، وينظم محاكم لحل النزاعات ونشر السلام وإقامة العدل...

#### 2.4 تفاعل الرؤية الكونية والنفس البشرية وانعكاساتها على مفهوم وسيرورة

##### الحياة الزوجية :

إنّ مفاهيم وحقائق وأحكام الرؤية الكونية تنعكس على كينونة النفس الإنسانية، وهي التي فطرها الله على هذه الرؤية الكونية ولو بالقوة والإمكان وتتفاعل معها وترتقي بها، وكلما كانت هذه الرؤية مؤصلة ومؤثلة في ذهن وقلب الزوج والزوجة وهي حاضرة فعّالة في ممارساتهما الزوجية، تجعل شجرتها عالية شامخة وجذعها مستقيماً قوياً وفروعها مستطيلة ممتدة، وأفنانها متشعبة متفرعة، وأوراقها مسطحة مخضرة، وأزهارها مزهرة

منفتحة، وثمارها يانعة ناضجة، الأمر الذي يلقي ظلالة ويمد جناحه ويبقى مكوثه ويحيي حياته وتستمر قدرته وتدوم فاعليته في كافة ثنانيا وجميع مجالات الحياة الأسرية والاجتماعية. وكلما ضعفت هذه الرؤيوية بدأت النفس ومعها الزوج والزوجة والحياة الزوجية والمجتمعية تتكامل في التسافل والانحدار والتقهقر. فلا يكاد يمر يوم إلا ونرى أو نسمع عن مشكلة ومعضلة ومأزق وهوشة وعراك أو جريمة قتل أو ظلم وعدوان وما شابه ذلك من السلوكات التي تتنافى مع سعادة الإنسان وأمن واستقرار وسكينة وسلام وانتظام الحياة الزوجية، بله، يتعدى الأمر ويلقي بظلالة على مجرى سيرورة الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أيضاً، ليصل الأمر إلى مستوى العالم استقرار الكون كله.

وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الظلم والعدوان والتعسف والتسلط والاستبداد والفساد والجرائم تتكرر وتتفاقم يومياً، وفي كل لحظة أمام أنظارنا من دون البحث عن جذورها الجينولوجية الجذرية وأركيولوجيتها التطورية التاريخية وإكيولوجيتها البيئية وعلائقتها النسقية الجوانية والبرانية<sup>(1)</sup>. ويشير القرآن المجيد إلى هذه القوة المحركة وتركيبات كينونة النفس في الآية الشريفة: «ونفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها قد أفلح من زكاها وقد خاب من دساها»<sup>(2)</sup>، أي: أن النفس لديها الاستعداد للفجور، أي: ارتكاب كل المعاصي والعدوان والاستبداد وإفشاء الفساد والظلم... وكذلك الاستعداد لتقبل العدل والقسط والتقوى...

فالنفس الفاجرة إذن هي النفس التي تصدر عنها الرذائل، بينما النفس التقية هي التي تتبع منها الفضائل. وكما أن النفس التقية لها درجات فإن النفس الفاجرة لها درجات ودوام الحال من المحال. فالتقوى تزداد وتنقص بزيادة ونقصان قوة محرركاتها، وهذا الأمر يتلمسه الإنسان في تصنيفات النفس كما وردت في القرآن الكريم. فالمرتبة

(1) فمعرفة أصالة الوجود وتشكيكته ووحدته من جهة، وإنّ النفس الإنسانية مادية الحدوث وروحانية البقاء، كفيلة بتفهيم وإفهام وانفهام كل من الزوج والزوجة أصل كينونة النفس وأوالياتها القبلية وأوالياتها القبلية الشعورية المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية الحاكمة والحافظة والمؤتمنة والقائمة والقيومة والقومة والمقامة لها من جهة، وألياتها وأساليبها وأدواتها العاملة في دفع سيرورتها، وتمكين خروجها من القوة والاحتمال إلى الانوجاد والتحقق والإثنية في واقع ومجرى كينونة الحياة الزوجية في الحياة والعالم والوجود من جهة ثانية.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الشمس، الآية: 7.

الوجودية لكيونة النفس تنعكس انعكاساً مرأياً على قيم ومعاني ومفاهيم الحياة الزوجية من جانب، وعلى طبيعة وماهية معايير وموازين ومكاييل تفضيل وترجيح اختيارات واصطفاءات كل من الزوج والزوجة من جانب آخر.

فهناك النفس الأمارة بالسوء التي تهك صاحبها بالمعاصي، وتعمي بصره وبصيرته عن الخير والسعي له. ولكن هذه النفس الأمارة بالسوء والراكمة كالطين الذي خلق منه الإنسان تهب فجأة إذا تحركت فيها النفخة الروحية الربانية، ودفعتها إلى المعالي، وحولتها من نفس أمارة بالسوء إلى نفس لوامة تتكر الرذيلة وتبتعد عنها وتتوق إلى الفضيلة وتقترب منها، ومع زيادة جرعة النفخة الروحية وانتصارها على تثاقل القبضة الطينية ترنو هذه النفس إلى درجة أعلى، ألا وهي النفس المطمئنة، فيحقق الله لهذه النفس وصاحبها حسن الخاتمة بقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ \* أَرْجِي إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مُّرْضِيَةً \* فَأَدْخِلْ فِي عِبَادِي \* وَأَدْخُلْ جَنَّتِي﴾ (1).

وإذا اتفقنا على أن صور الفجور التي ذكرنا بعضاً منها تنفر منها النفس ولا تتناسب مع أمن وسكينة واستقرار واستقامة الحياة الزوجية والمجتمعية، وسيورتها وصيرورتها التكاملية الارتقائية وتطورها، وأن صور التقوى التي عرجنا على بعضها هي من السلوكات التي تسكن بها النفس ويؤيدها العقل، فإن الخطوة التالية في بناء الحياة الزوجية والمجتمع الذي لا يشقى فيه الإنسان هي في تضييق دائرة الفجور ولا إنهاؤها، لأن ذلك غير ممكن، وتوسيع دائرة التقوى مصداقاً لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّهَا \* وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّهَا﴾ (2). إن هذه التقوى هي حارس داخلي يقوم بدور السائق الذي يوجه النفس البشرية، وكلما كان هذا الحارس قوياً وواعياً ومستعداً، كلما استقامت النفس البشرية وارتقت في سلوكياتها في كل الأدوار التي يقوم بها الفرد، سواء كان زوجاً أم زوجة أو أباً أم أم... والاستقامة هنا تعني أن يقوم الفرد بهذه الأدوار بأعلى درجة من الكفاءة والأمانة والصدق والإخلاص.

إن من شأن الإنسان في مدرسة الأنبياء والرسل عليهم الصلاة والسلام، أي: في

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الفجر، الآية: 27-30.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الضحى، الآية: 9-10.

مدرسة التشريع الإلهي والكتب السماوية التي يكون القرآن الكريم أكمل بيان لها، سواء من حيث الهداية عبر الآيات الأفاقية والأنفسية والمعاني والحقائق والقيم المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية الموسومة بكلياتها وجزئياتها، أم عبر معرفتنا الدقيقة بمحكماتها ومتشابهاتها، ومطلقاتها ونسبانياتها، وثوابتها ومتغيراتها، وبواطنها وظواهراتها، ومنطوقاتها ومسكوتاتها، وملكوتاتها وناسوتاتها، ودينيوياتها ودينيوياتها، وروحانياتها ومادياتها، وعمومياتها وخصوصياتها، سواء من حيث المحتوى المضاميني، أم من حيث الإطار والشكل الذي اتخذها، أم من حيث الأساليب والأدوات التي استند إليها، أم من حيث الأهداف والغايات التي أوحى بها... الخ. هذه المنظومة المعرفية تميز لنا تمام التمييز والتباين بين الكائن الإنساني في مدرسة الأنبياء والمرسلين، وبين ذلك الإنسان المطروح في الفلسفات والإيديولوجيات والمذاهب الفكرية والعقائدية الغربية، التي تركز وتعتمد على أنّ كينونة الإنسان مادية الحدوث ومادية البقاء.

وهذا الأمر ينعكس انعكاساً مرأوياً معرفياً ووجودياً وقيماً أخلاقياً وجمالياً على كينونة حياة أو عالم الزواج وعالم الاجتماع والاقتصاد والسياسة والتربية والثقافة... وسيرورة المجتمع والتأريخ في عالم الوجود والكون. وعليه، يعيش كل من الزوج والزوجة أو الأسرة والمجتمع في إطار ضيق محدود لا تتجاوز سعته أوسع وأكبر من الفترة ما بين الولادة والممات، وكل ما يحمل في طياته من تساؤلات واستفسارات عن الحياة بشكل عام لا تتجاوز حدود المادة والحس والتجربة وسائر المعارف العلمية، وفي مرتبة أعلى لا تتجاوز المعقولات العقلية المجردة المُلْكِيَّة.

في حين نجد إضافة إلى ذلك كله وزيادة تثوي في كيان الإنسان الإلهي والقرآني أسئلة جوهرية تتجاوز أطر المسائل والقضايا المُلْكِيَّة المادية أو العقلية المجردة، وتتعدى حدود الفترة الزمنية ما بين الولادة والممات، وتتجاوز حدود ومراتب العقل المجرد لتسمو إلى مرتبة العقل المسدد بالعمل والواقعية العقلانية والمؤيد بوسائل شرعية إنسانية فطرية. الشيء الذي من شأنه أن ينقل الإنسان إلى أعماق بعيدة وآفاق واسعة تتجاوز الإدراكات الحسية، وتتعدى الحس والتجربة، فيحاول أن يبحث ببحث دقيق وشامل عن أفضل إجابة عن تلك التساؤلات من حيث الشمول والكمال، والدقة والتمام، والمصادقية والواقعية،



مستهدفاً بذلك تأسيس قاعدة الإنسان التحتية المتينة الراسخة (عالم حاجات الإنسان وغرائزه الحقيقية المادية والمعنوية والفطرية والإنسانية)، وذلك بغية تشييد الأبنية الفوقية المناسبة لها (عالم قيم الإنسان ومعتقداته في بنية وبنائات ودلالات وتواصلات ووظائف وغايات الحياة الزوجية).

وبناءً على معرفة الإنسان الإلهي القرآني للإجابة عن تلك الاستفسارات والتساؤلات، سواء من حيث الشمول أم الدقة أم الصدقية، وبمقدار ما ترتقم هذه المعارف القرآنية الإنسانية الفطرية في ذهنه وقلبه، فإنه يمكنه وضع أسس لمحتوى بنية الإنسان الداخلي، الذي من شأنه أن يشع نوره الساطع إلى خارج قلب الإنسان لينير له ظلمات الطريق، وذلك من أجل تشييد نظام شامخ، ومنهجا واقعي، وباردايم نظري مثالي عملي واقعي للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية والثقافية... الملائم لمحتواه الداخلي بشكل يضمن للإنسان الزوج والزوجة والمجتمع حياة ارتقائية تكاملية مملوءة بالسعادة والرخاء والاستقرار والطمأنينة والأمان والأمن والسكينة والتعارف، بغية تحقيق إنسانيته الوجودية وسعادته الأبدية وإنابته التوابية ودنوه التقربي والقرباني إلى معشوقه ومعبوده وربّه وإلهه وخالقه تعالى، وذلك من خلال سيرورة وصيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في مجرى العالم والكون والوجود. ويتحقق كل ذلك من خلال الإجابة عن سؤال المبدأ والمنتهى والسبيل والمثل الأعلى، وفق النموذج والباردايم والمنهجية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية.

وخلاصة القول أنّ الإجابة الشاملة الدقيقة عن تلك التساؤلات والاستفسارات تشكل بدورها نسقاً متكاملًا منتظماً، وتعتبر تقعيديتاً تأسيسية وأصول تأصيلية ومبانٍ تأثيلية لبناء منظومة مفاهيم وأفكار ونظريات وقوانين وأحكام وقيم أخلاقية وجمالية للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، أو قل: تعد مدرسة على ضوئها تؤسس قواعد وأسس ومعايير وموازين ومكاييل ومعانٍ ودلالات ووظائف وغايات مصفوفة ترجيحات واختيارات واصطفاءات وانتقاعات السبل المتعددة التي تسير نحو السبيل القويم التي تؤدي إلى الاستواء على الصراط المستقيم.

والحال أنّ هذا الأمر يشكل بدوره أساس مذهب تاريخي وفلسفي واجتماعي وتربوي

من شأنه أن يؤطر حياة الإنسان الزوجية والأسرية، وأن يوجهها في اتجاهات معينة بوفق دليله الجغرافي الهادي المعرفي والوجودي وذلك باتجاه قبلة الأهداف والغايات، وصوب بؤرة الوجود المطلق والمثل الأعلى. كما بمكنته أن يشكل لنا أيضاً منظومة خاصة متميزة من المفاهيم والتساؤلات والتفاسير والتحليلات عن الكون والمجتمع والإنسان والعلائق الناظمة بينها. والحال أن التباين حول هذه المقولات والموضوعات والمعايير والموازين هو السبب الرئيسي في اختلاف مذاهب الناس للحياة الزوجية والاقتصادية والاجتماعية والفلسفية والتربوية وغيرها. وهو اختلاف يتعدى الرقعة الواحدة من العالم إلى العالم بأسره.

فقد تبين أن الخيط الأول الناظم للمعرفة الإسلامية أو غيرها والذي من شأنه أن ينسج مختلف الأفكار والمشاعر والمفاهيم للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية والسياسية والتربوية وغيرها في مجرى سيرورة وصورورة الزوج والزوجة في الكون والوجود، إنما هو تحديد إطار ومحتوى نظرة الإنسان (الزوج والزوجة) إلى الكون والحياة والإنسان والمجتمع والإله وسائر الوشائج التي تنتظم بوفقها هذه العناصر. هذا وتجدر الإشارة هنا إلى حقيقة أكيدة مفادها أن امتداد واتساع وشمولية وعمق تلك النظرة الكونية والفلسفية العقلانية والعرفانية القلبية والوحيانية التشريعية إلى الواقع والكون والإنسان والمجتمع والإله تتعكس بشكل وآخر على نظام وعالم الحياة الزوجية وسيرورتها وصورورتها نحو تحقيق أهدافها القصوى وغاياتها الأسمى. وعليه، من أجل أن يجيب هذا الإنسان (الزوج والزوجة) القرآني عن السؤال: من أين أتى؟ ومن أي مصدر بدأ؟ فإنه يلزمه أن يعرف ربه، وقبل ذلك أن يعرف نفسه، فمن عرف نفسه عرف ربه.

وقس على ذلك أمر الإجابة عن السؤال: إلى أين يذهب؟ فإنه يستلزم منه فهم فكرة «المعاد». ولكي يتسنى له تحديد موقفه وموقعه وأين هو الآن؟ فإنه كان لا بد له من معرفة سنن العالم وأنظمتها وقوانينه ومعرفة الحقائق والمعارف التي تبين له منزلته بين سائر الموجودات. ولكي يعرف: ما الذي يجب عليه أن يكونه؟ فإن هذا أمر يستلزم منه معرفة الأخلاق والطباع الإنسانية مع تجسيدها في نفسه، كما يتطلب منه أن يبني سلوكاته وأفعاله في مجرى الحياة الزوجية داخل مجرى العالم والكون والوجود على

أساس الأخلاق الحميدة، التي تسهل له السبيل إلى الارتقاء نحو الكمال الروحي والمعنوي، وتيسر له الطريق إلى التقرب لله. وأخيراً، ليعلم الإنسان: ما الذي يجب عليه أن يعمل، فإنه لا بُدَّ له أن يخضع نفسه لسلسلة من الأوامر والأحكام الفردية والاجتماعية الناسوتية والملكوئية المتعلقة بالحياة الزوجية وسيورتها.

إذن، علينا بدءاً وأصلاً وقبلأً وسلفاً أن نؤمن إيماناً معرفياً ووجودياً وقيماً أخلاقياً وجمالياً فنياً بأن الخيط الأول الذي ينسج جميع الأفكار والمعارف والمسائل ذات العلاقة بالحياة الزوجية ومسار سيورتها ومنتها سيورتها، هو المعرفة الإنسانية الوجودية المتعلقة برؤية كونية معينة (توحيدية)، ونظرة خاصة لكيونة الإنسان (النور والظل الإلهي)، وكينونة الحياة الزوجية والاجتماعية (دار ممر وليس مقر، ومزرعة الآخرة). وتأسيساً على ذلك، يتم اختيار السبل المتفرقة الفرعية والمختلفة التي تؤدي إلى التبوُّر والتمركز والاستواء على الطريق والصراف المستقيم، ذلك وفقاً للأهداف والغايات الممتوحة من تلك الرؤية الكونية التوحيدية وفلسفة الخلق في إطار العلم والمعرفة والعمل والجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة التي هي لوازم الحياة الحيّة والقيومة وديمومتها وديناميتها في مجرى الحياة الزوجية داخل مجاري العالم والكون والوجود.

فقد تبين بهذا الاتفاق أن المعرفة الكونية والحقائق التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية المتعلقة بالحياة الزوجية هي الخيط الذي ينسج وشيجة الكون والحياة الزوجية والاجتماعية معاً، ويحدد لها السبيل إلى سلامة الطريق المستقيم وسبل نجات الحياة الزوجية وتحقيق أهدافها وغاياتها المنشودة. فإن ثمة أسئلة جوهرية هامة تظهر على بساط البحث في فلسفة ومذهب وفقه وعلوم الحياة الزوجية، تتركز في ما إذا كانت هذه المعارف والحقائق والمعاني والقيم الزوجية موضوعية بالفعل أم أنها ضرب من الأخيلة والأوهام؟ وهل يمكن استيعاب هذه الحقائق والمعارف أم لا؟ وهل هي متأثرة بالبيئة الناتجة عنها؟ أم أنها قاعدة تفكيرية حرة مستقلة بعض الاستقلال عن البيئة المحيطة بها؟ وما هي مصادر المعرفة الإنسانية للحياة الزوجية؟ وما هي موضوعاتها؟ وما هي مقاييسها؟ وما هي دوافعها؟ وما هي غاياتها؟ وما وظائفها؟ وما هي معايير وموازن ومكاييل صحتها وقوامها واستقامتها وقيومتها وقائميتها؟

والحق أن من شأن هذه القضايا والمسائل أن تبحث في إطار نسق من الأفكار يطلق عليه اسم «نظرية المعرفة الزوجية» أو «إبستمولوجيا الزواج»، وفقه فلسفة الزواج الذي هو موضوع كتابنا هذا، كمحاولة أولية لفتح باب لمزيد من البحث والتدقيق والتأصيل والتأثيل لها من قبل المهتمين بالحياة الزوجية. أما الإطار العام لنظرية المعرفة فقد طرحناه في كتابنا «نظرية المعرفة في المنظور الإسلامي»<sup>(1)</sup>. فليطلب من مظانه.

## 2.5 صنافات دوال الرؤى الكونية وعدساتها الرؤيوية

هناك ثمة صنافات متباينة للرؤى الكونية وعدساتها الرؤيوية الاستكشافية والاستبصارية والاستشرافية في أدبيات الفكر الفلسفي الإنساني بشكل عام، وتبعاً لذلك يمكننا استخلاص ثمة رؤى كونية لكيونة الحياة الزوجية بشكل خاص<sup>(2)</sup>.

### 1.1.1 الرؤيوية المادية الحسية وعدساتها الرؤيوية:

إذا كانت العدسات الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية والاستبصارية والاستشرافية المستخدمة في معرفة حقائق ومفاهيم ومعانٍ ووظائف وغايات، أو في معرفة معايير وموازن الاختيار والتفاضل الحياة الزوجية، بنيتها التكوينية والتركيبية والتراكمية الجوانبية، ومعانيها ومفاهيمها الدلالية، وأدواتها ومقدماتها الاستدلالية، وتداولاتها التواصلية والتعارفية، وواجباتها وتعيناتها الوظيفية، وأهدافها الغائية، تنحصر في أمور وقضايا ومسائل وأدوات مادية حسية ودنيوية، فإنها لا تكشف لنا إلا جوانبها واتجاهاتها ومعالمها وعلاماتها ورموزها وظواهرها ومعانيها ومفاهيمها الحسية الملموسية والآنية المؤقتة الزائلة والنسبية الجزئية المتفرقة والمتشتتة. لذا الحضور القوي والتأثير الكبير في اختيارات تفضيلات وترجيحات واصطفاءات الزوج أو الزوجة تنحصر في ما يُتصور من صور اللذات الحسية المادية والراحة الجسدية والغنى والمال والجاه والمنصب والمقام الدنيوي، التي تزينها الشهوات العارضة، وتبرّجها الأهواء الواهية،

(1) جعفر عباس حاجي «نظرية المعرفة في المنظور الإسلامي، مكتبة الألفين الكويت، 1986.

(2) لمزيد من الشرح والتفصيل يمكن الرجوع إلى كتابنا المنهاجية التشميلية التراتبية التكاملية التوحيدية، الأجزاء 1 و2 و3. وكتابنا العدسات الرؤيوية الاستبصارية للمنهاجية التكاملية التوحيدية الجزء الأول والثاني.

وتجملها الميول الشهوانية والنزعات البهيمية، أي: من خلال صورها الجمالية الشكلانية، والتزينية السطحية الزائلة، ومعطياتها المادية الآنية، ومكتسباتها الزائلة والمؤقتة.

فعلى سبيل المثال وليس الحصر، العدسات الرؤيوية تلتقط صوراً وتكشف مسائل، وتعين موضوعات وتشكل مشاعر، وتقدر قيماً مادية للحياة الزوجية وعلائقها وتكويناتها وتركيباتها ودلالاتها ووظائفها وغاياتها مثل: الإنفاق المادي الخالي من الروح، وتوفير السكن فاقد للسكينة والاسترواح، وإنجاب الأولاد ترقياً وكماً دون كيف وصلاح وأصالة، وتديير المنزل من حيث توفير المأكل والملبس ومستلزمات الحياة الزوجية المادية من دون كفاءة وخبرة وحكمة وحصافة وعدالة، فضلاً عن العلاقات الجنسية الجسدية من المباشرة والمجامعة والوطء، دون المعاشرة والمساكنة والممازجة والمجاورة والمخادنة، أي: هي علاقات إنفاق وصرف وعطاء وأخذ وامتناع وإشباع لأشياء وأمور مادية ملموسية محسوسة.

فالحاكمية والناظرية والقوامة والقائمة والقيامية والقومة والقيومية والمقومية هي للذة والشهوة والرغبة والمنفعة والمصلحة والراحة الجسدية المادية، الأمر الذي تمتح منه منظومة قيمية للحياة الزوجية تتناسب وتتأسخ مع موادها وموضوعاتها وصورها الحسية المادية الموضوعية والمستنتجة في الأغلب من العادات والتقاليد الاجتماعية، أو المستوردة من الخارج في علب معلبة جاهزة للاستعمال، أو ما تقدمها قوى السوق الاستهلاكية والنزعة التجارية المدعومة من وسائل وقوى الإعلام والتواصل الاجتماعي، وهي قيم سطحية شكلانية جزئية محسوسة زائفة زائلة، ومؤقتة عرضية طارئة، ونسبانية جزئية متغيرة متبدلة، تبعاً لقوى السوق والإعلام والعادات والتقاليد الاجتماعية من جانب، وطبقاً لشدة وضعف النزعة الشهوانية والنزوة اللذائذية تفريطاً أو إفراطاً. وبذلك تصبح هي سيدة الموقف والقرار، وهي المكيال والميزان والمسطرة التي تقدر ونزن ونسطر بواسطتها اختياراتنا الاصفائية والانتقائية، سواء في حال القبول والرضى والتأييد أم الرفض والتوقف والاحتجاج لمسائل وموضوعات أو لمفاهيم ومعانٍ تدير وتحكم وتقوم مسارات واتجاهات سيرورة وصور الحياة الزوجية.

وتأسيساً على ذلك، تؤصل الحياة الزوجية على أساس أن كلاً من الزوج والزوجة

يشكلان سلعتين تجاريتين، يتبادلان كينونتتهما وذواتهما وما يدور من موضوعات ومفاهيم ومعانٍ وحقائق حولهما في سوق تجارة الزواج، التي هي خاضعة لقوى ومتغيرات ودوال الطلب والعرض والتمن والتكلفة والسعر المادي الذي يوازن سيرورة الحياة الزوجية في مجرى الأسرة داخل مجرى المجتمع والعالم والكون والوجود. فقيمة كل من الزوج والزوجة ومنظومتها المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية تتحدد وفق ما لدى كل طرف منهما، من مقومات وملذات وشهوات وإشباعات مادية محسوسة، مثل الثروة أو الجمال الشكلي الظاهري أو الجسم الأنيق أو المنصب الوظيفي أو الحسب والنسب أو الشهادة العلمية، وإن كانت مزيفة مضبوكة وشكلانية مقنّعة. وما طغيان التركيز والاهتمام بالشكل الجمالي الظاهري والحرص على اغتناء كافة أدوات ومواد التجميل بشكل إفراطٍ أو تعريضي، والجري وراء عمليات تغيير الهيئة والصورة والشكل الجسدي إلا خير دليل على هيمنة الرؤية والمفاهيم والمعاني والقيم وفق معايير وموازين حسية مادية شهوانية نزواتية، وشكلانية طارئة عرضية، ومتغيرة نسبانية زائلة، يتم تزريقها في أوردة وشرايين كينونة الحياة الزوجية.

وعليه استفرغت الرؤية المُلْكِيَّة الحسية والعلمية الموضوعية فضاء الحياة الزوجية البرانية، بعدما أنخرت كيانها الجواني وكينوناتها البنائية وبنياتها التأسيسية، القيم الأخلاقية والجمالية المتعالية الأمر الذي أدى إلى انفصالها عن قيم الفطرة الإنسانية الهادية إلى التوازن والتعادل بين المتغير والثابت، والتوافق بين النسباني والمطلق، والتناسق بين الجزئي والكلّي، والإتلاف بين الظاهري والباطني، والتناسب بين المادي والروحي، والتناسق بين المنطوق والمسكوت عنها، والتوافق بين المتشابهة والمحكم منها من جهة، وقامت بتبسيط واختزال الزواج والحياة الزوجية في بعد واحد، مما أدى إلى إهدار قيم الحياة وحياة الحياة والحياء والإحياء وقيمة القوامة والقيومة والقيامة والقوامة، وقيم كرامة الإنسان وكرامة الحياة الزوجية التي تستغرق وتستجمع فيها كافة القيم الأخرى، وقيم التقوى التي هي قيمة القيم ورأس الأخلاق؛ لكون قيمة الحياة والقوامة والكرامة هي قيمة القيم وأساسها وبنيتها وقاعدتها، إذا ضعفت كافة القيم الأخرى. لذا نقول عجباً لمن يفكر في مأكوله وملبوسه ومفروشه ومسكنه ومركبه ويترك معقولاتها،

ومن يفكر في معقولاتها ويحجب عنها معارفها، ومن يفكر في معارفها وينسى محبوبه ومعشوقه الذي من أجل الوصول والاتصال والتجاور مع تكوثرات أسمائه الحسنى وصفاته العليا في وحدتها ووحدتها في تكوثراتها. ونقول بهذا الصدد: إن المثالية الواقعية تفرض علينا أن لا ننكر أهمية ووظيفة وقيمة هذه المرتبة الحسية المادية الوجودية لكيونة الزواج والحياة الزوجية، وإن كانت هي أدنى مرتبة من حيث الفائدة والقيمة والاستقامة والثبات والاستقرار والأمان لها. ولكن تكمن أهميتها في سياق مرتبتها الوجودية هذه ووظيفتها وغاياتها التناسبية مع قيمتها الوجودية، وأنها ليست غاية بحد ذاتها، بل هي غاية جزئية في سياق وسيلة لغاية أسمى وأشرف، وأنها وسيلة تمكنا من الانتقال إلى مرتبة وجودية أخرى، تسمو عليها مرتبة وقيمة وغاية ووظيفة ودلالة وتوصلاً واتصلاً، وذلك بعد معاينتها وصيانتها وحفظها ورعايتها حق الرعاية والعناية ومعرفة حدودها وقيمتها المعرفية.

وعلياً أن ندرك حق المعرفة أن مصدرها ووسائلها وأدواتها كامنة في قوى الحواس الخمسة اللامسة والذائقة والباصرة والسامعة والشامة، التي أدواتها اللمس واللسان والعين والأذن والأنف. وحيث إنها معرضة للتلف والقصور والضعف والوهن والعجز، فإنها قد تنتج معارف ومفاهيم ومعايير لا تخلو من الخطأ والتشويه والاعوجاج والشذوذ، والفساد والقبح والسفاهة. حيث إن البصر والسمع والحس واللمس والتذوق التي لا عقل ولا اعتقاد ولا عرفان ولا نباهة ولا ذكر ولا فطنة ولا يقظة فيها، ولا إصغاء ولا إنصات لها، ولا نزاهة ولا تصميم ولا طهارة ولا وقار منها، فإنها عمي وحول والتباس وإبهام، وصمم وطرش ووقر، وبكم وخرس وعي، وسهو ونسيان وغفلة، ولا شعور ولا وعي ولا حس، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ كَثِيرًا مِّنَ الْجِنِّ وَالإِنسِ لَهُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا وَلَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا وَلَهُمْ آذَانٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾<sup>(1)</sup>. حيث إنهم لا ينتفعون بشيء من هذه الجوارح التي جعلها الله سبباً للهداية، كما قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا لَهُمْ سَمْعًا وَابْصَرًا وَأَفْئِدَةً فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ وَلَا أَبْصَرُهُمْ وَلَا

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الاعراف، الآية: 179.

أَفْعِدْتُهُمْ مِنْ شَيْءٍ إِذْ كَانُوا يَجْحَدُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ ﴿١﴾ وقوله تعالى: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمَىٰ فَهَمٌّ لَا يَرْجِعُونَ﴾ (2) قوله تعالى: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمَىٰ فَهَمٌّ لَا يَعْقُونَ﴾، وهم لم يكونوا صمًّا بكمًّا عمياً إلا عن الهدى. ونعنتهم الله تعالى بالأنعام: «أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ» أي: هؤلاء الذين لا يسمعون الحق ولا يعونه ولا يبصرون الهدى، كالأنعام السارحة التي لا تتنعم بهذه الحواس منها إلا في الذي يعيشها من ظاهر الحياة الدنيا، كما قال تعالى: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ﴾ (3).

وخلاصة القول أنها معرفة حسية ضرورية جزئية متغيرة نسبانية تلامس هوامش وقشور الحياة الزوجية في كافة مجالاتها، وأنها تشكل لنا رأياً ونظرة سطحية محدودة غير دقيقة ومشوهة غير سليمة، بل، هي نظرة ورأي أولي يستلزم العمل على تصحيحه وتدقيقه وتقويمه بواسطة العدسات الرؤيوية العلمية والعقلية والعرفانية والوحيانية، حتى يصلح ليشكل رأياً يشاهد المرتبة الوجودية المادية للحياة الزوجية بواقعيتها العلمية والمثالية الحقيقية والحقة. وبذلك نستفيد من تلك المعاني والمفاهيم والمعايير والموازن الحسية المادية لفتح باب الدخول إلى المعاني والمفاهيم والموازن العقلانية المجردة والمسددة والمؤيدة، ومن ثم الولوج إلى ما وراء تلك المعقنة، أي: نلابس معانيها ومفاهيمها وموازنها المعنوية الملكوتية المتصلة بالمعاني والمفاهيم والموازن الوحيانية الإلهية.

وهذا ليس بأمر يسير وسهل، حيث يحتاج إلى أعمال الذهن والعقل مع استقراء سيرورتها العملائية، والذي سيشكل رؤية علمية مبنية على المنهج التجريبي في العلوم الاجتماعية، وهي الرؤيوية الثانية والتالية للرؤية الأولى، بل، لتثبيت حقيقة الرؤيوية الأولى بشكل علمي وموضوعي، ذلك بقدر سعة واستطالة ودقة المنهجية التجريبانية العلمية وفروضها وأدواتها وأولياتها وإوالياتها وآلاتها وآلياتها التحليلية والتفسيرية والاستدلالية والاستنتاجية، ومن ثم أعمال تزكية النفس والسفر في الأسفار الأربعة لمشاهدة ومعاينة تلك المعاني والمعارف والمفاهيم والموازن والمعايير لمنظومة الحياة الزوجية التي

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الاحقاق، الآية: 26.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 18.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 171.



تتجاوز وتتعاقل مع عالم التشريع السماوي الإلهي، وعالم الوحي المنزل، وعالم القرآن المجيد الصامت، وعالم القرآن الناطق المعصوم.

### 1.1.2 دوال الرؤية العلمية أو العدسة الاستقرائية التجريبانية

الأصل في الرؤية العلمية أن تنبثق عن تجارب يجريها العلماء داخل مختبرات أو في ميادين اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية أو سيكولوجية، وذلك من خلال منهجية علمية تبدأ بملاحظة الظاهرة قيد البحث والدراسة ووضع فروض محددة، تعتبر تفسيراً أولياً وظاهرياً للظاهرة، ثم جمع معلومات وبيانات وتقويمها وتمحيصها وتصحيح وتشبيت افتراضاتها لتتجاوز أو لتكون أقرب إلى الواقع، بواسطة تحققات تعليمية وبتوسل أدوات مخبرية وتجريبانية رياضية وإحصائية. وذلك كما هو ثابت ومعروف في المنهجيات التجريبية الرئيسية الأربعة: الملاحظة، والفرضية، فالتحقق بالتجريب، ثم صوغ القانون العلمي الطبيعي أو الاجتماعي.

وعليه فإنّ الرؤية العلمية تركز إلى منظومة معلومات ومعارف وحقائق علمية مشتقة من نتائج تجريبية ميدانية حسية جزئية استقرائية لظواهر الحياة الزوجية وسيرورتها في مجرى الحياة والوجود، وكذلك لموضوعاتها ومسائلها الفردية والأسرية والاجتماعية، وفق ظروف زمكانية وفروض علمية محددة، وتبعاً لتصورات قبلية وحقائق بديهية أولية ووجدانية، ووفق براداييم «أبدال ونموذج نظري» وفق منهجية تجريبية معروفة في العلوم الاجتماعية. فالفروض المثبتة والنتائج والحقائق والمفاهيم والمعاني المستنتجة والمحققة تشكل عدسة رؤية بمقتضاها نقرأ ونحلل ونستكشف ونفسر ونستبصر معالم الحياة الزوجية، وبها نقدر قيمها وأهميتها، ونستشرف بها معالمها المستقبلية اللاحقة والتالية، ونتبع سيرورتها ونلمس صيرورتها الموضوعية المادية التكاملية القابلة للقياس، والتي بموجبها يتم تعظيم قيمها المادية في بنينها الجزئية والتفرعية والتشعبية المشتتة والمتبعثرة، وذلك في تمثالاتها الكمية اللذائدية والمنفعية الدنيوية إلى أقصى حد ممكن، وفق طبيعتها المادية وسننها وأحكامها الحاكمة والناظرة والقائمة والمقومة لها.

إنّ استقراءاتنا وتحليلاتنا العلمية والكاشفية الموضوعية لظواهر الحياة الزوجية والاجتماعية تثبت لنا أنّ مرجعيتها وموازينها ومعانيها ومفاهيمها الدلالية والتداولية،

فضلاً عن بنياتها وبنائها التكوينية والتركيبية والتراكبية مادية في حقيقتها؛ فتكون صورها وتصوراتها التي تلتقطها عدسات الحواس الخمس تنعكس في الذهن وتشكل ذهنية الزوج والزوجة من جهة، وتشكل النموذج المثالي الواقعي المزيف أو المشبوه المصطنع من واقع مشيد من تلك التصورات القبلية، وهذا النموذج هو الذي يشكل نموذجاً لبناء الأسرة وتأسيس المجتمع وتأسيس الأمة، وذلك بما هي مرجعية وصورة الإنسان الحسي الاقتصادي التجاري، والإنسان الجنسي والجسدي المادي، والإنسان المقلد والمحاكي والناطق لما تفرضه عليه شهواته وميوله البهيمية الحيوانية، وأحاساساته النباتية، ونزواته وأهواؤه الشيطانية، وقوته الغضبية السبعية، حيث جرت المناسبة والمناكة والمزوجة بين منظومة القيم الاقتصادية مع منظومة القيم الجنسية والجسدية الموضوعية والمصطنعة بواسطة (تزاوج وتصالح بين قوى خفية من ميثا إعلام وميثا اقتصاد وميثا سياسة).

وهذا الأمر قد سمح ومكّن لهم الهيمنة والسيطرة والقيادة والإمبريالية النفسية والعقلية على الحياة الزوجية من الداخل قبل أن تتمدد وتسيطر على الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي البراني. لذلك فقدت الحياة الزوجية مقاومة فيروساتها الجوانية النفسانية والعقلانية، فضلاً عن فقدان مقاومة إغراءاتها و..... الأمر الذي أدى إلى التوغل والولوج في بنية معاييرها وموازينها ومكاييلها ومفاهيمها ومعانيها وحقيقة سيرورتها وصيرورتها التكاملية، التي غدت معظمها مستوردة من خارج الدين والشرع والعقل والعرفان، بما هي إفرازات سيرورة عصر الحداثة الغربية وصيرورة ما بعد الحداثة التي توغلت في كافة وسائل الإعلام والتواصلية الاجتماعي والتقنيات الاتصالية التواصلية والتعليمية والتربوية والثقافية والأدبية والرياضية والتسلوية السائدة اليوم في عالمنا الإسلامي بشكل عام، وعالمنا الإيماني ليس بعيداً عن ذلك أيضاً.

وعليه يتم تأصيل وتأثيل منظومة معارف وسنن وقوانين وأحكام لكيونة الحياة الزوجية، ولمعاييرها وموازينها ومساطرها ومكاييلها التوزينية والتقييسية والتسطيرية في صورتها المادية وهيئتها الملامسية، التي فقط تلامس سطح وقشور الحياة الفردية والزوجية والأسرية والاجتماعية. فالنظرة أو الرؤية العلمية للحياة الزوجية بطبيعتها

أنها دقيقة هي رؤية جزئية تبعثرية وتشتتية تضريبية مادية دقيقة، تابعة لمتغيرات ومعطيات الحياة الاجتماعية المادية الملموسة من جهة، وتابعة للفروض العلمية التي يفترضها الباحثون في العلوم الاجتماعية بشكل عام وفي موضوعات الحياة الزوجية بشكل خاص من جهة ثانية. لذا تتشكل المنظومة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية لكيونة الحياة الزوجية من مفاهيم ومعانٍ وأفكار ومبادئ وأحكام وسنن وقوانين، وتشتمل على بنيات وبنائات وأساق بنائية وتكوينية واستدلالية ودلالية وتواصلية واتصالية ووظائفية وغائية جزئية ونسبانية ومتغيرة ومتشابهة وسطحية وهامشية ودنيوية مادية آنية، تتقدم إلى أسس وقواعد وبنيات كلية وثابتة ومطلقة وجوهرية وقيمية أخلاقية وجمالية.

إذا كانت الظواهر الطبيعية معقدة ومتشابهة، بينها علاقات خفية لا تدركها الحواس، فالظواهر الاجتماعية أكثر تعقيداً وتشابكاً وغموضاً والتباساً. فالعلاقات البيئية بين مكونات ومتغيرات الظواهر الاجتماعية والتي يحاول علم الاجتماع النفسي والمعرفي والتجريبي اكتشاف قوانينها وسننها وأحكامها النظارة والحاكمة والقائمة والقيومة والمقومة لمنظومتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، فضلاً عن معاييرها ومقاييسها وموازينها ومكاييلها، وما هو إلا تفسير مرئي معقد بالمرئي البسيط أو بالكشف عن مغيباتها الماورائية الميتافيزيقية الثاوية فيما وراء الطبيعة، أو تشهيد الغيب المتمثل في قوانين وسنن علمية وأحكام موضوعية متقومة للحياة الفردية والزوجية والأسرية. نعم تبدو لنا الحوادث معقدة، نتحير من تعقداتها مثل الأمراض والزلازل والتعفن والبرق والرعد، وكذلك الظواهر الاجتماعية من مشاكل وعقد والغاز ومعضلات، ومن مجافاة ومقاطعة وهجران واعتزال وافتراق وطلاق، ولكن بمجرد أن نعرف القوانين والسنن الإلهية النازمة والناظرة والحاكمة والمقومة لها، يحصل لنا فهم وتفهم وإفهام وانفهام لعلها وأسبابها القريبة والمتوسطة والبعيدة، أو الأولية وكيفية تأثيرها وحاكمتها على معلولاتها ومسبباتها، فتصبح الظاهرة واضحة في أذهاننا، لاحظ السقوط الحر للأجسام، إنه مركب من الأجسام وثقلها والسرعة والزمن، والجاذبية، فإذا أصبح قانوناً أصبح بسيطاً:  $m = c \cdot z^2$ .

ولكن إشكالية المعرفة العلميّة في العلوم الطبيعية اليوم هي عدم رعاية موضوعيتها وعدم صيانة استقلاليتها عن الميول الشخصية، والأهواء المنفعية، والنزوات التجارية المادية، والميول والانكفاءات الإيدولوجية، مما أفقد التفكير والتجريب العلمي مقوماته ومرتكزاته، وخاصة عندما طغى عليه حرص وهيمنة «ميثا سياسة، وميثا اقتصاد، وميثا إعلام» بغية التمسك على إرادة القوة والسيطرة والاستعباد. قيل: إنّ التّمكير العلمي يقف ضد ما هو فينّا، ضد اعتقاداتنا كما قال بشلار «العلم يقربّ الناس بعضهم من بعض، والأهواء والمصالح تفرقهم؛ لأنّ العلم يستخدم الأدلة العقلية والبراهين المنطقية المستقلة عن العوامل الشخصية والذاتية، والواقع يبين عكس هذه الحال تماماً. وهذا فيما يتعلق بالعلوم الطبيعية فكيف الحال في العلوم الاجتماعية؟»

وتأسيساً على ذلك تتأسس منظومة قيم الحياة الزوجية كمتغير تابع، وفق قواعد وأسس ومعايير وموازن ومكاييل النتائج العلمية التجريبيانية الجزئية المتغيرة والنسبانية ذات الطابع الكمي والعددي للواقعيات الاجتماعية والاقتصادية وفرضياتها الموضوعية من قبل أفراد المجتمع ذاته، تخدم أهداف وغايات النزعة الشهوانية والنزوة اللذائذية الحسية، وإنّ كان بشكل أفضل وأكثر موضوعية وعلمية مفروضة من الرؤيوية الحسية الهمجية المنفلتة. وفي أحسن الأحوال إنها تحاكي وتعكس واقع الحال الاجتماعي والنفسي الذي ترضه إرادة القوة والسيطرة والاستعباد، كما يقول الفيلسوف الألماني فريدريك نيتشه، أي: أنها تحاكي فضاءات وبنيات الذهن المتشكل من الواقع البراني المصطنع من قبل إرادة القوة التي بيد «ميثا اقتصاد وميثا سياسة وميثا إعلام».

وتجدر الإشارة إلى أنّ الرؤيوية الكونية الحسية والتجريبيانية أو العلمية تكاد تنفرد في عصرنا هذا الذي نحيا فيه بالجدّة ومزاحمة الرؤى الأخرى، بل، والنزوع إلى بسط الهيمنة التامة لها على معظم معايير وموازن ومساطر ومكاييلات تفضيلات واختيارات الحياة بشكل عام، والحياة الزوجية عند الغالبية العظمى من الناس بشكل خاص.. وما زالت تفعل حتى صارت هي رؤية أيديولوجية شائعة ومقبولة تحاكي ضغط العادات والتقاليد وتعكس هيمنة المحاكاة والتأثير الإعلامي والاقتصادي والسياسي أو قل للتخفيف: أدلوجة تدعى

الأدلوجة العلمية أو الواقعية المصطنعة، أو إدلوجة السوق والمنفعة واللذة كأبي، سلعة تباع وتشتري في السوق حسب متطلبات ومتغيرات وقوى العرض والطلب والتمن المدفوع. فلننظر في أمرها ولنعتبر في شأنها.

وعليه تصبح الحياة الزوجية ومفاهيمها ومعانيها ومقاييسها وموازينها وقيمها الأخلاقية والجمالية متغيرات تابعة ومعتمدة، وتالية ولاحقة، ومشايعة وموالية، للمتغيرات الحسية والقياسات العلمية لها، وبلغة الرياضيات والجبر دالة تابعة في المتغيرات العلمية المستقلة، التي ترتقي فيما بعد لتكون نتائجها وقوانينها ومعاييرها وقيمها حاکمة وناظرة وقائمة وقيومة وقومة وقيامه وومقومة لسيرورتها وصيرورتها في مجرى الحياة الأسرية والاجتماعية داخل مجرى العالم والكون والوجود، حيث يجعل العلم والتجربة مصدر المعرفة والقيم والميزان والحاكمية والناظرية لها، ويُقصي كافة المصادر المعرفية الأخرى من العقل والقلب والوحي، ويلغي وظيفة ودور عدساتها الرؤيوية الاستكشافية والاستبصارية والاستشراافية الأكثر سعة وعمقاً وعظمة وقوة وقدرة.

والأدهى والأمر، هو طرح وتأصيل وتأثيل منظومة قيم الحياة الزوجية وسيرورتها وصيرورتها التكاملية، وفق معطيات ومدعيات منسوبة زوراً وبطلاناً إلى واقعيات مشيِّدة وحقائق مصطنعة وفرضيات مفترضة واهية لجزئيات موضوعات ومسائل وموازن وقيم الحياة الزوجية، مقتنعة بقناع وملتبسة بلباس العلم والموضوعية والاستقلالية والدقة العددية الكمية وفق حسابات رياضية وإحصائيات كمية، في حين أنّ أصل القيم هو معنوي وکلي وميتافيزيقي براني خارجي وفوق يتجاوز معطيات الحياة الاجتماعية المُلْكِيَّة، وإنَّ أخذت تلك المعطيات والواقعيات بالاعتبار والحسبان، وذلك من أجلّ العبور والتواصلية مع القيم المعنوية والملكوئية الماورائية للحس والمادة من جهة، ومن أجلّ تقويمها وتقييمها وتغييرها وتصحيحها تبعاً لقيمها المتعالية البرانية الملكوئية.

وعليه تتجه اتجاهات بوصلة سيرورة وصيرورة الحياة الزوجية وتعين زوايا منقلتها وتحدد استطلاات مسطرتها وتوزن أوزان وأثقال مكيلتها المادية المحسوسة الجزئية، بشكل كمي دقيق وواقعي حقيقي ووجودي المصطنع أو المشوه لمسائلها وموضوعاتها ومفاهيمها وأشياءها التي تلتقطها وتكشفها عدساتها الرؤيوية المحسوسية المادية

الأولى، كالإنفاق والصرف والمنع والإمساك المادي، ومسائل الأخذ والعطاء والامتناع والحياسة المتعلقة بتدبير الحياة الزوجية، وسيورتها من المسكن والملبس والمأكل والجمال الجسدي، والاتصال الجنسي والمُبَاضعة والمجامعة والوطء، أو الراحة واللذة والمنفعة الجسدية والمادية المكتسبة، وذلك في صورتها التجزيئية والتفريقية والتفريديّة والتشتتية الفاقدة إلى التمرکز والجمع والاستغراق والتبأور.

إنّ نتيجة مخرجات ومنتجات العدسة الرئويية العلمية قد تتوافق مع مخرجات ومنتجات العدسات الرئويية المادية الظاهرية الأولى أو تختلف عنها أو تضادها وتناقضها، وهي في النهاية مرهونة بدقة وصحة أدوات وأساليب المنهاجية، وصلاحية فروضها التي في كثير من الأحيان، وخاصة في العلوم الاجتماعية والإنسانية تفتقد إلى الموضوعية والاستقلالية المدعاة من جهة، وإلى تقديرات كمية دقيقة واتجاهات صحيحة لها من جهة ثانية، فضلاً عن فقدانها لقيم كلية ومطلقة وثابتة ومحكمة من جهة ثالثة. فمهما كانت دقة وصحة ومصداقية العدسات الرئويية العلمية، فإنها لا تمكننا من تجاوز حقيقتها المادية الجزئية دون التوصل إلى حقيقة حقيقتها الكامنة والثاوية في ما وراء مادتها المحسوسة وظواهرها البرائية، وإنها تحرم من مشاهدة وملابسة حقيقتها المعنوية والقيمية الأخلاقية والجمالية المتعالية، لذا فهي تفتقر إلى رؤية كلية شاملة تكاملية تراتبية توحيدية، وتفتقد إلى الضرورة والوجوب والحتمية، والسببية والعلية العقلية الفلسفية، وبؤرة التمرکز والتبأور، ووحدة التوحد والتوحيد.

وخلصة القول، نقول: إنّ النظرة العلمية المادية المحسوسية لقضايا ومسائل الزواج والحياة الزوجية مطلوبة ومعتبرة ومحقة وضرورية، ولكن في حدودها وإطارها ووظائفها وغاياتها ومرتبها الوجودية المتموضعة والمرسومة لها. وإنّ أهميتها هي كونها دقيقة وملامسة للواقع الموضوعي البراني الذي سواء كان واقعاً حقيقياً أم مصطنعاً، فإنه يعتبر مدخلاً للولوج إلى ما وراء حقيقتها العلمية المادية، التي تفسر وتبين لنا طبيعة وماهية العلاقات الظاهرية والشكلانية الجوانية والبرانية والفردية والغيرية في مجرى سيرورة الحياة الزوجية، فضلاً عن كونها معياراً وميزاناً لمعرفة مرتبة من مراتب حقيقتها

الوجودية الموضوعية المادية القابلة للقياس والتفسير الكمي<sup>(1)</sup> والنوعي، ونتائجها مهمة ومعتبرة من حيث إنها تمكننا من الانتقال والمؤاسسة لرؤية كونية عقلية فلسفية للحياة الزوجية وموضوعاتها وقضاياها ومسائلها وقيمتها ومعاييرها وموازينها المختلفة.

### 1.1.3 دوال الرؤية العقلية الفلسفية لكيونة الحياة الزوجية؛

لقد بينّا بشكل كلامي وبرهاني فيما سبق أنّ البرهان لا يجري في الموضوعات والمسائل والقضايا الجزئية لكونها متغيرة زائلة ونسبانية غير مطلقة، حيث إنها تفتقد إلى الديمومية والثبوتية الدائمة، الأمر الذي يتطلب البحث عن حال الواقعيات والقضايا الشخصية الوجودية والموجودية على وجه كلي ديمومي وعليّ ثبوتي، يُعوّل عليها في استعلام أحوال الموجود المطلق بما هو كلي<sup>(2)</sup>. وما كان العارفون بالعلم من أهل العلم بمنكرين لهذا الأمر، فهم يعلمون بأحق علم وأبداه وأجلاه أن أمر العلم أنه يعلم «بالظواهر» وأنه يفضّل عن «السرائر». حتى إنّ دور العلم صار يشبه دور المصباح الذي يشع النور في ظلمة لا نهاية لها،

(1) المعرفة العلمية كمية: المعرفة العلمية تستخدم التعبير الرياضي، وقد تعرّضنا إلى ما للرياضيات من قدرة على الضبط والدقة في الدرس السابق. فلا علم إلا بالقياس، كما قال أرسطو «الأصوات والألوان لم تتحوّل إلى وقائع علمية إلا بعدما فسّرت تفسيراً كمياً». المعرفة العلمية تنبئية: إذا كانت المعرفة الساذجة لا تتجاوز حدود الحاضر، فإن المعرفة العلمية تطلع على الحوادث قبل وقوعها. قال كونت: «بالعلم يكون التنبؤ وبالتنبؤ يكون العمل». التنبؤ يخوّل للإنسان إعداد العدة للمستقبل، كما أصبح العلم قادراً على التفسير والتعليل اطلعمًا على كيفية حدوث الأشياء، قال أرسطو: «يبدأ الإنسان أولاً بالتحجّر من حدوث الظواهر، ولكنه في النهاية يتحجّر من عدم حدوثها». المعرفة العلمية تعميمية: يستخرج العالم العلاقات العامة الثابتة من الحوادث الجزئية المتغيرة، وتسمى هذه العلاقات الثابتة العامة قوانين طبيعية، مثل التوصل إلى قانون «كل المعادن تتمدّد بالحرارة» من خلال التجريب على قطعة حديد، والعلم لا يكتفي بجمع القوانين فحسب، إنه يوجد بينها ويضعها في مبادئ عامة ونظريات شاملة.

(2) جميع العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية تبحث عن مسائل كلية، حيث معرفة الجزئيات بما أنّها جزئيات شخصية هي إما للتوصل والتوسل بها واستقراءها لمعرفة الكلّيات، أو كونها مفيدة من باب التاريخ. والكلّيات في الفلسفة العقلية ليست تلك الكلّيات المشتركة بين جميع العلوم، وعدم شمول البرهان للجزئيات - على ما فيه الجزئي من الكلام - لا يخص بالبراهين الفلسفية، بله، يشمل كافة العلوم البرهانية كالعلوم الرياضية مثلاً. والحق أنّ الكلية التي تختص بالمسائل الفلسفية، أنّما هي بلحاظ عدم اختصاصها بنوع معين من الموجودات، أو بماهية خاصة على ما هو شأن الأحوال التي يبحث عنها في الطبيعيات مما يختص بالجسم، والأحوال يبحث عنها في الرياضيات مما يختص بالكم. لذا لا يختص مفهوم العلة والمعلول بماهية خاصة، وكذلك مفهوم الوحدة والكثرة، ومفهوم «بالفعل والقوة»، إلى غير ذلك. حيث إنّ المفاهيم الفلسفية كلّها من قبيل المعقولات الثانية الفلسفية، مما لا يعتبر فيها حال ماهية خاصة، فمعرفة القضايا الفلسفية والتعريف الوافي للفلسفة الأولى يتوقف على معرفة تلك المعقولات. (الأسفار. ج1، ص 23 - 35)

فهو يضيء منطقة معينة لا يستطيع أن يصل نوره إلى أماكن تكمن في ما وراء حدود تلك المنطقة، سواء في العلوم والموضوعات الطبيعية أم الاجتماعية. وبالتالي يستطيع العلم أن يطلعنا على بعض الأجزاء من الكون ومن الحياة الطبيعية والاجتماعية دونما مقدرة على أن يطلعنا على كنه الكون والحياة الاجتماعية بأجمعها. فلئن كان العالم عالماً بأجزاء من الكون وأجزاء من الحياة الاجتماعية، وليس عالماً ومحيطاً بالكون والحياة الاجتماعية بأسرها، ونظراً لطابع عدم الاستقرار الذي يكتنف العلم، فضلاً عن عدم اعتماده على البديهيات العقلية الأولية، فإن الرؤية الكونية العلمية بالنسبة للحياة الطبيعية والاجتماعية متزلزلة غير ثابتة، فلا يمكن لها بالنتيجة والمحصلة أن تصبح أساساً للإيمان والتصديق اليقيني العقلي والمنطقي، حيث الإيمان يستلزم قواعد وأسساً مستقرة وغير مزلزلة، وتموضعاته خارجة عن دائرة مادياتها الظاهرية. وأكثر من هذا أن إحاطة العلم المعرفة بعالم «الظواهر» وانغلاق باب «السرائر» دونه لربما هو الذي أوحى إلى الفيلسوف الألماني مارتن هايدجر بالقول العجيب: «إن من أمر العلم ألا يفكر» بمعنى أن من أمر العلم ألا «يعتبر». فهو وإن «أبصر» فما «تبصر»، وهو وإن «فكر» فما «تفكر»، مع مراعاة فارق الاعتبار بين «البصر» و«التبصر» و«الفكر» و«التفكر»، فما أبعد ما بينهما لكل ذي نظر!

وعليه، وبحكم المنطق العلمي والعقلي يصبح العلم عاجزاً أشدها عيباً، وأصم أبكم صمماً وبكماً، فهو لا يعقل ولا يبصر، من إعطاء إجابات صحيحة متكاملة عن التساؤلات الأساسية اللازمة لبناء أية رؤية كونية واقعية شاملة لمنظومة الكون والحياة والإنسان والإله، وعن أنحاء تعلقاتها الوجودية والمعرفية ناهيك عن تعلقاتها القيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وذلك تأسيساً على قاعدة علمية منطقية بينة واضحة، ألا وهي أن حقل هذه التساؤلات التي ستتم الإشارة إليها فيما بعد يقع بالأساس خارج دائرة العلم ومجال صلاحيته، هذا فضلاً عن امتناعها عن الاندراج تحت أدوات البحث العلمي نفسه، وما كان للعلم إلا موقف واحد تجاه تلك التساؤلات الكونية الكبرى، وهو موقف: «لا أعلم»؛ لأنه لا يستطيع أن يدخلها إلى مجال التجربة، وهو يستطيع فقط الإجابة عن المواضيع الجزئية والمحدودة، ولكنه عاجز عن بناء تصور كلي للكون<sup>(1)</sup>. ولو نحن رمنا أن نعين

(1) الشهيد المطهري، مرتضى (1403)، الرؤية الكونية التوحيدية، ص 14، منظمة الإعلام الإسلامي، قسم العلاقات الدولية، =



موقفاً للعلم في أمور ما وراء العلم لقلنا: إنه «موقف لا أدري». وتأسيساً على ذلك يستلزم الأمر البحث عن عدسات رؤيوية للحياة الزوجية أكثر قوة وأشد بياناً وأطول استتالة وأعماق عمقاً وأبعد مدى من العدسات العلمية، لنتمكن من رؤية قضايا ومسائل ووظائف وغايات ومفاهيم وقيم ما وراء المادة.

ومن هنا يبرز دور وأهمية البحث عن عدسة رؤيوية استكشافية واستبصارية واستشراعية فوق عدسات الحواس والعلم، وهي عدسة العقل المجرد والمسدد والمؤيد والتحليل الفلسفي المبني على رؤية كونية توحيدية. إذن الأساس في الرؤيوية أو العدسة الفلسفية أن تتبع من العقل المجرد ويتجاوزته إلى العقل المسدد «بقيم العمل» ويتعداه إلى العقل المؤيد «بالوسائل الشرعية»، وإعمال عملياته المنطقية الأساسية، شأن الشك والتأمل والنقد والتوصل بإعمال النظر العقلي والاستناد إلى الآليات البرهانية المنطقية، أكثر من اللجوء إلى «الواقع» أو التعميل على «التجريب»، بغية التوصل إلى مفاهيم وحقائق كلية<sup>(1)</sup> شمولية وليست جزئية شخصية، أو لم يرقم إفلاطون على باب أكاديميته التي كان يُعلم بها أصول الفلسفة: من لم يكن مهندساً، أي: متمرساً بأساليب البرهان المنطقية فلا مدخل له هنا؟ وما كتب هو: من لم يكن خبيراً بمجربات الطبيعة ومجريات الواقع لا محل له هنا!

ولكن في موضوع فلسفة أو فقه فلسفة كينونة الزواج ومنظومة قيمها ومعانيها ومفاهيمها

مطبعة فجر الإسلام طهران، إيران.

(1) صحيح أنّ الفلسفة تبحث عن الحقائق الكلية، أي: تبحث عن الأحوال الكلية للموجود المطلق، إلا أنّ جميع العلوم الطبيعية والاجتماعية والإنسانية أيضاً هي تبحث عن مسائل كلية، وليس شيء منها متكفلاً ومختصاً لمعرفة الجزئيات بما أنها جزئيات شخصية، لذا معرفة الجزئيات بما أنها جزئيات شخصية هي إما للتوصل والتوصل بها واستقراءها لمعرفة الكليات بواسطة الاستنباط والعلم الحضوري، أو كونها مفيدة من باب التاريخ وعلم الرجال.... والكليات في الفلسفة العقلية ليست تلك الكليات المشتركة بين جميع العلوم. وعدم شمول البرهان للجزئيات - على ما فيه الجزئي من الكلام - لا يختص بالبراهين الفلسفية، بله، يشمل كافة العلوم البرهانية كالعلوم الرياضية مثلاً. والحق أنّ الكلية التي تختص بالمسائل الفلسفية، إنما هي بلحاظ عدم اختصاصها بنوع معين من الموجودات أو بماهية خاصة على ما هو شأن الأحوال التي يبحث عنها الطبيعيات مما يختص بالجسم، والأحوال يبحث عنها في الرياضيات مما يختص بالكم. لذا لا يختص مفهوم العلة والمعلول بماهية خاصة، وكذلك مفهوم الوحدة والكثر، ومفهوم «بالفعل والقوة»، إلى غير ذلك. حيث إنّ المفاهيم الفلسفية كلّها من قبيل المعقولات الثانية الفلسفية، مما لا يعتبر فيها حال ماهية خاصة، فمعرفة القضايا الفلسفية والتعريف الوافي للفلسفة الأولى يتوقف على معرفة تلك المعقولات (صدر المثالين الشيرازي: كتاب الأسفار، ج1، ص23 - 35).

المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية، ومعاييرها وموازينها الترجيحية الاصطفائية والاختيارية الانتقائية، يصبح القصد من الكليات تلك المنظومة المفاهيمية والمبادئ والأحكام الأولية العامة والتشميلية والكليانية والضرورية والحتمية والوجوبية غير الأنوية التذويتية، تلك الناظرة والحاكمة والقائمة والقيومة والقومة والقيامه والمقومة للمفاهيم والأحكام والمعاني والأفكار والرؤى الجزئية والفرعية والتوسطية، التي تتعلق بشتى جوانب الحياة الزوجية وقيمها المتعالية المتقومة بها، حيث إنها موازين ومعايير ومبادئ عامة تنظم وتقوم سيرورة ومسارات وتريعات وتشعبات الحياة الزوجية وصيرورتها المختلفة، المتفرعة وفق مقتضيات العقل المجرد والمسدد والمؤيد الذي يأخذ بالاعتبار القيمة الكلية التعظيمية للمنافع والملاذات والفوائد المادية والجسدية الصالحة والفالحة، وتصغير وتقليص أضرارها وشروها ومكروهاها في مجرى الحياة الزوجية، ذلك وفق معادلة وميزان الاعتدال الموسوم باللا تضريط واللا إفراط والمرتكز على الصلاح الدنيوي والفلاح الأخروي والسعادة الملازمة لها.

وعليه تتأسس الرؤيوية العقلية الفلسفية للحياة الزوجية وقيمها المتعالية المجردة والكلية وسيرورتها وصيرورتها التكاملية على منظومة تأملات فلسفية عقلية مسددة عملياً صالحاً ومؤيدة أدواتية ووسائلية شرعاً، يقوم بها العقل الإنساني في وعيه وإدراكاته للصور العلمية المنعكسة أو المشتقة من واقع سيرورة الحياة الزوجية وتصديقاتها في مجرى العالم والكون والوجود، ومن واقع قلياته المعرفية والوجودية والقيومية الأخلاقية والجمالية البديهية والأولية والفطرية و... فدور الرؤيوية والعدسة الفلسفية العقلية في الحياة الزوجية يتمثل في تعقيل وعقلنة المفاهيم والأحكام والأشياء والمعاني والأفكار المادية الحسية والعلمية التجريبانية المتعلقة بالحياة الزوجية مثل: الإنفاق والصرف والأخذ والعطاء والامتناع والحيازة، أو فيما يتعلق بتدبير المنزل وتهيئة المسكن وتوفير الملابس والمأكّل، أو في تحقيق المنفعة المادية، أو تعظيم وترشيد اللذة والشهوة الجسدية والجنسية في صورتها الاعتدالية اللاإفراطية واللاتضريطية، وذلك وفق أحكام وقوانين وسنن ومقتضيات العقل المجرد والمسدد والمؤيد وأحكام الاقتصاد الرشيد الراشد التكاملي.

وتعكس هذه الرؤية الكونية الفلسفية العقلانية التوحيدية على رؤية الكائن الإنساني التوحيدي في الحياة الزوجية بلا ريب. فمن شأن الرؤية الكونية المستلهمة من القرآن المجيد الصامت والقرآن الناطق أن تتسم بمياسم فلسفية أمرها قائم على منهج الاستدلال والمنطق والعقل والبرهان الذي يعدُّه لمرتبة عرفانية معقلنة ومشرّعة متعالية على الرؤية الفلسفية العقلية، حيث إنها ليست متجافية، بل، إنها متعالية تستجمع ما قبلها من القوة والإمكان. وبناء عليه نستطيع الجزم بأن الرؤية الكونية الإسلامية هي رؤية كونية عقلية برهانية فلسفية تؤهلنا لرؤية عرفانية معقلنة ومشرّعة، وذلك بالإضافة إلى أنها دينية مقدسة. فقد جمعت فضيلة العقل والنقل، أو قل: إنها تعكس عقلاً مؤيداً بالنقل. أو دعنا نقول بلغة الراغب الإصبهاني: إنه العقل المستضيء بالشرع. فقد ترتب عن هذا أنّ العقل محتاج أبداً إلى من يؤيده ويسدده. وليس يكون ذلك المؤيد المسدد سوى الشرع: «اعلم أنّ العقل لن يهتدي إلا بالشرع». على أنه مثلما لا عقل بدون شرع، فكذلك لا شرع بدون عقل. ولذا قيل: لا تعارض ولا تضاد بين العقل والشرع، وكلّ ما حكم به الشرع حكم به العقل والعكس صحيح. وإذا كان الراغب الإصفهاني قد قال: «اعلم أنّ العقل لن يهتدي إلا بالشرع»، فإنه سرعان ما أضاف: «والشرع لا يتبين إلا بالعقل» لراغب قل المستضيء بالشرع.، أو قل بلغة المفكر المغربي طه عبد الرحمن: إنها تعكس عقلاً مؤيداً بالنقل<sup>(1)</sup>. ثم أكمل وختم: «الشرع عقل من خارج، والعقل شرع من داخل، وهما متعاضان، بل متحدان»<sup>(2)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى ملحوظة في غاية الأهمية ومنتهى الفائدة، وهي أنّ الرؤية الفلسفية العقلية المجردة تعتمد على طريقة في النظر سمتها الأساسية «العمومية» و«الشمولية». فهي تهتم النظر في الموجود، من حيث ما هو موجود، لا من حيث جزئياته المخصوصة، على نحو ما كانت ترومه الرؤية السابقة، وإنها تنطلق من «بديهيات» لا سبيل إلى إنكارها تستنبط منها على وجه الضرورة نتائج أكيدة توثيقية، وتصديقية يقينية، وضرورية لزومية جوهرية صميمية، وجوبية حتمية، وذلك بتوسل أسلوب التدرج

(1) المصدر نفسه. ص. 140.

(2) المصدر نفسه. ص. 141.

في الاستدلالات الأولى فالأولى. ومع تقدم العلم أصبح من شأن «البداهة» و«الشمولية» أن توحيا باليقين الذي ليس بعده يقين. غير أن المتفحص لهذه الرؤيوية الكونية للحياة الزوجية ومسار سيرورتها وبنيات وأنساق صيرورتها، سرعان ما يقف بنظره على أنها تفتقد إلى خاصيتين جوهريتين من خصائص تحصيل اليقين، هما «الدقة» و«التحديد». بيد أن العديد من المفكرين ما انتبهوا إلى هذا الفقد، فمالوا إلى القول: إن الرؤيوية الفلسفية هي الرؤيوية اليقينية، وحدها دون سواها، بأن تجيب عن التساؤلات الكبرى المتقدمة، سواء لسيرورة العالم والكون والوجود أم لسيرورة وصيرورة الحياة الزوجية في مجرى الكون والوجود. وفي حقيقة الأمر، لئن نحن تأملنا الرؤيتين المقدمتين لوجدنا أن المشكلة فيهما أن أهلهما حولاهما إلى غاية، وهما وسيلتان متوسطتان لتحقيق غاية أعظم وأسمى، فحينما نستقرئ مضموني الرؤيوية الكونية العلمية والفلسفية العقلية نستنتج أن تلك الرؤيتين تعتبران مقدمة للعمل في اتجاهين متباينين.

إذ تصبح الرؤيوية الكونية العلمية مقدمة لعمل الإنسان في الطبيعة وفعله فيها، وذلك بما تتطوي عليه من مقومات عملية تدعو الإنسان إلى التصرف والتشفع في الطبيعة، وتجعله المتشفع والشافع والسيد والمسيطر عليها المخضع لها بحسب حاجاته ورغباته. وبلغة الاقتصاد نقول: الشأن في الرؤيوية الكونية العلمية أنها تمكن الإنسان من استغلال الطاقات الكامنة في الطبيعة، أو بلغة القرآن والعرفاء بالشفاعة التكوينية الكامنة فيها، وذلك بالاستناد إلى لغة الشفاعة التكوينية ولغة القوانين والسنن الطبيعية والاقتصادية، بما تيسر معه سبل استغلال الطبيعة وثمرتها بأفضل وأكمل تثمير، وبأقل تكلفة ممكنة وأعظم فائدة مجتلية.

**الغفلة والنسيان للشفاعة الإلهية التكوينية وسننها وقوانينها الطبيعية جعلت كائن الرؤيوية العلمية التكاملية التوحيدية للكون والحياة الزوجية سرعان ما تتغافل وتتناسى حقيقته الوجودية الإنسانية والفطرية وتكويناتها الأولية البديهية من الإعمار والصيانة والعناية والاستدامة التنموية للطبيعة أو التوحيد والربوبية والخالقية لله الواحد القهار، والحديث عن إرادة الحقيقة والعلم والحياة والقوامة وحب الكمال والجمال المطلق بالنسبة للكينونات الإنسانية، إلى حال يتحدث عن الاستخفاف والاستهتار والاستهانة والإهمال**

والتعطيل والاستغلال والاستعمال للأخلاقي والإنساني، وذلك بغية تحقق إرادة القوة والسيادة والسلطة والهيمنة والاستعمار والاستعباد للطبيعة والعباد. أو لم يدعونا ديكارت على أن نصير «أسياداً» على الطبيعة و«مسيطرين»؟ وأما وجدنا كانط، فيما بعد، يعمد إلى الدعوة إلى: «استكراه الطبيعة واستنطاقها وحملها على أن تجيب عن أسئلة العقل، وليس تركها (على سجيبتها) تقودنا ونمشي وراءها»؛ بحسب عبارته الشهيرة؟

أما الرؤيوية التكاملية التوحيدية الفلسفية للحياة الزوجية فهي أيضاً تعتبر مقدمة للعمل، ولكن من زاوية تحديد المسار الذي على الإنسان أن يسلكه في حياته بغاية تحقيق أهدافها المنشودة. ومن شأن هذه الرؤيوية أنها مؤثرة في أنساق العلائق المتبادلة بين الإنسان والكون في سياق السيادة والحاكمية والقائمة والقيومية لله سبحانه وتعالى بشكل عام، وبين القوامية والحياتية بين الزوج والزوجة والأبناء في الأسرة وفي المجتمع بشكل خاص، مما يترك أثراً معيناً على كنه نظرة الإنسان إلى وصورته الحياة الزوجية، كما أنها تزود الإنسان بأفكار ومعارف، سلبية أو إيجابية تضيف بعداً وعمقاً ومعنى حقيقياً للحياة، إذا ما هي اتخذت المنحى الإثباتي، وإلا تقذف به إلى مستنقعات العبث والضياع والعدمية، فالرؤيوية الحسية والعلمية وحتى الفلسفية العقلية المجردة دون المسددة بالعمل الصالح والمؤيدة بوسائل الشرع الإلهي فإنها أدت وانتهت إلى تشاؤمية وعبثية وعدمية فلسفية، شأنها شأن فلسفة نيتشه وشوبنهاور، وفلسفة الحدائث وما بعد الحدائث التي تلخصها العبارات التالية: إرادة القوة والسيطرة والهيمنة و«إن الحياة لا تستحق أن تعاش؛ لأنها لا تعوض الإنسان حتى الأتعاب التي يبذلها لكي يبقى حياً»، وفلسفة موت الدين والإله والحقيقة والمعنى والمفهوم والحق والمؤلف والحياة والإيولوجية... فتأمل!.

وبالتالي نستخلص أنه مهما كانت الرؤيوية التكاملية التوحيدية العلمية تتسم بالدقة، إلا أنها لا تقتدر على منح الإنسان رؤية كونية تكاملية توحيدية شاملة واقعية تصلح ركيزة وأساساً لإيديولوجية في الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية البناءة، وذلك خلافاً للفلسفة التي تستطيع أن تمنح الإنسان رؤية كونية شمولية كلية تراثية توحيدية وعميقة ومستطيلة للحياة الزوجية ومنظومتها المعرفية والوجودية وقيمها الأخلاقية والجمالية. فحيث إنها مرتكزة وممتوحة من عقل وعقلانية مجردة فحسب، دون أن تكون

مسددة بالعمل الصالح ومؤيدة بالشرع الإلهي، بدأت لتنتهي إلى فلسفة وأيديولوجية عدمية تشائمية، وأفكار ومفاهيم سديمية سرابية، وقيم مادية حسية شهوانية لذائذية آنية، أفرغت كينونة ومجرى وفضاء الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية من مضامينها ومعانيها ومفاهيمها وحقائقها وقيمها المعرفية والوجودية الأخلاقية والجمالية الإنسانية والفطرية والعقلية المتعالية، وانقلبت عليها بإيديولوجيات ومفاهيم ومعانٍ وقيم وعادات متضادة ومتناقضة لها، فقضت على بنيات وأنساق وبناءات الأسرة والأمة ودلالاتها وتواصلاتها واتصالاتها ووظائفها وغاياتها المتعالية الفطرية والإنسانية، فأوجدت حياة زوجية وأسرية واجتماعية هشة ركيكة مهزولة تعترىها الخواء والفرغ والهباء، مما سمحت للزواج المثلي أو تكوين الأسرة بدون عقد قانوني أو شرعي أو أخلاقي للزواج والأسرة.

#### 2.5.4 دوال الرؤية التكاملية التراتبية التوحيدية العرفانية للحياة

##### الزوجية

الرؤية التكاملية التوحيدية العرفانية لكينونة الحياة الزوجية وقيمها المتعالية وسيرورتها وصيرورتها التكاملية في مجرى الحياة الاجتماعية داخل مجرى العالم والكون والوجود، هي رؤية منبثقة عن «القلب» وممتوحة من «الوجدان» متجلية من «الكشف» أو «الدوق» وكلها مسميات لمسمى واحد وذلك من خلال خطوات يقطعها العارف بعد جهود واجتهادات ومجاهدات، حسية معقولة واقعية، وعقلية مجردة ومسددة ومؤيدة، وقلبية عرفانية معقلنة ومشرّعة، ورياضات نفسية ترويضية، روحية معنوية استرواحية، تتزوج وتتصالح، وتتصاحب وتتناسب، سيرورته الحسية العلمية مع سيرورته العقلية الفلسفية التأملية من جهة، ومع سيرورته السلوكية القلبية العرفانية والوحيانية الشرعية النقلية والإخبارية والإنبائية الصحيحة من جهة ثانية، أي: تتصالح وتتزوج وتتناسب وتتحد اتحاداً وجودياً بين محسوسات ومعقولات وعرفانيات ووحانيات العارف مع كينونة ذاته، يبذلها السالك إلى أن يصير عارفاً معقلناً ومشرّعاً<sup>(1)</sup>.

(1) هناك مدارس صوفية متعددة، ومنها تعتقد بأن للعقول حدوداً تقف عندها! وإنما هو «الدوق». إذ أغلب الصوفية متفقون على أن: «من شأن العلم أن لا يؤخذ من الأوراق، وإنما الشأن فيه أن يؤخذ من الأدواق». وقد ثبت لدى أهل العرفان، بما لا يدع مجالاً للشك، أن: «لا عبرة بعلم الأوراق إذا لم يؤيده الوجدان والأذواق»، وأن: «المعرفة والوجدان لا يكونان من

ولا تتشكل أو تتكون الرؤية الكونية التكاملية التراتبية التوحيدية للحياة بشكل عام وللحياة الزوجية بشكل خاص، إلا بعد ما تتحقق صور الأشياء والمفاهيم والحقائق البرانية والجوانية في ذهن الكائن إلى تصديقات وحالات وملكات نفسانية متحدة مع الذات، ومشكلة ومحققة بنيتها وبنائها التكوينية والتركيبية والتراكية، ومرسومة لأنساق علاقتها الذاتية والغيرية، التي بمقتضاها يحدد رؤيته العرفانية والوحيانية لكيونة الزواج والأسرة، ويعين دلالاته، ويرسم اتصالاته وتواصلاته، ويحدد وظائفه وغاياته، ويوجه سيرورته وصيرورته في مجرى سيرورة الأسرة والحياة داخل مجرى العالم والكون والوجود. فهو في مرقى دائم تستقر له فيه التصورات إلى تصديقات والأحوال إلى مقامات، وتتقلب فيه المقامات إلى ملكات ثابتة وراسخة وجودية متحدة مع الذات، وتشكل كينونتها الذاتية في سيرها ومسيرتها الصيرورية إلى مجاورة ومقاربة المقام المطلق تعالى.

الرؤية الكونية العرفانية المعقلنة والمشرّعة من المنظور الإسلامي ترى أنّ الإنسان هو مفتاح الكون. وهو مجلى الوجود. قال الرجل: «الإنسان مفتاح كون الوجود»<sup>(1)</sup>؛ وذلك بمعنى أنه «المعنى»، أي: أنه المقصود بالوجود. فهو الغاية المقصودة من وجود العالم، الذي عليه مداره، وهو «مختصر الكون» و«نسخته»: هو المختصر الوجيز، والعلم المطول البسيط. وبالجملة، هو غاية العالم وتاجه ومختصره. إنّما الإنسان «مبنى» دال على «معنى». وذلك بسبب كونه هو: «الأول بالقصد، والآخر بالإيجاد»<sup>(2)</sup>، أي: أنه أول ما قصد الله خلقه وآخر ما أوجده بعد أن هو أوجد الكون بأكمله وسخره له. أكثر من هذا،

التعلم ولا من الكتابة». أكثر من هذا، كتب الإمام الغزالي في مصنف الاحياء ضمن كتاب شرح عجائب القلب يقول: «الأنبياء والأولياء انكشف لهم الأمر وفاض على صدورهم النور لا بالتعلم والدراسة والكتابة للكتب، بل بالزهد في الدنيا والتبري من علاقتها وتفرغ القلب من شواغلها والإقبال بكنه الهمة على الله تعالى». هذا ولقد كان الشيخ أبو السعود بن أبي العشاير يقول: «كتاب المرید قلبه، منه يقرأ لا من كتاب»، كما كان الصوفي أبو السعود الباذينبي يقول: «ينبغي للسالك الصادق في سلوكه أن يجعل كتابه قلبه».

(1) ابن عربي: كتاب التراجم. تحقيق: عبد الرحيم مارديني. دار المحبة/دار آية. دمشق/بيروت. الطبعة الأولى 2002-2003. ص. 65.

(2) ابن عربي: كتاب نقش الفصوص. تحقيق: عبد الرحيم مارديني. دار المحبة/دار آية. دمشق/بيروت. الطبعة الأولى 2002-2003. ص. 40.

ذهب ابن عربي إلى حد اعتبار أن الإنسان هو: «روح العالم»، فلو هو فارق العالم مات العالم: «لو فارق العالم هذا الإنسان مات العالم»<sup>(1)</sup>. بله، هو «زينة العالم»، و«مختصر العالم». ومن شأن هذا الإنسان يمكن أن يكون أعزّ مخلوق، كما أن من شأنه أن يكون أذله. فهو أعزّ مخلوق إن التزم بسنخه الإلهي ورسالته الاستخلافية، فأثبت بذلك جانبه الرباني. وهو يمكن أن يستحيل أذل المخلوقات إن هو عبد نفسه وعبد غيره من الكائنات وأثبت العبودية لغير خالقه. ولهذا يقول ابن عربي: «فلا أعزّ من الإنسان بربوبيته، ولا أذل منه بعبوديته»<sup>(2)</sup>. أكثر من هذا، رأى أن من شأن الإنسان، كائناً من كان، أن يحد بوسم «الاستخلاف»: «إن الخلافة مدرجة في جميع النوع الإنساني (...) فهذا النوع مستخلف من قبل الحق بقدر وسعه، فأدناهم المستخلف على نفسه، وأكملهم المستخلف على العالم بأسره»<sup>(3)</sup>. على أنه كان دائم التمييز بين الصنف الأول من الإنسان: «الإنسان الحيوان»، والصنف الثاني منه: «الإنسان الإنسان». «فتأمل درجة الإنسان الحيوان من درجة الإنسان الكامل، واعلم من أي الأناسي أنت؛ فإنك على استعداد قبول الكمال لو عقلت...».

وتأسيساً على ذلك، نستنتج أنّ للرؤية العرفانية الكونية الإسلامية مزايا وخصائص ذاتية تتسم بها وتميزها عن الرؤى الكونية الأخرى، علمية كانت أم فلسفية أم عرفانية وصوفية، وهي، بدءاً بعنصر «الثبات» و«الدوام» و«الخلود»، وتثنية عنصر «الشمولية» و«العمومية»، وتثليثاً عنصر «التكاملية» و«التراتبية»، وتربيعاً عنصر «الوحدة في التكوثر» و«التكوثر في الوحدة». فعلى سبيل السلب: الوحدة التي لا تلغي الكثرة والكثرة التي لا تلغي الوحدة، أو قل بعبارة على سبيل الإيجاب: الوحدة التي تحفظ الكثرة والكثرة التي تحفظ الوحدة، وذلك لا بما الوحدة «إيجاد»، أي: «سوية» بلا تعدد، مثل الظلام الذي يلف كل شيء ويكتنف كل لون، حتى لا تمايز ولا تعدد، وإنما بما هي «توحد»؛ أي من حيث هي «وحدة» من شأنها أن تحفظ في ذاتها «التعدد» و«الاختلاف» و«التباين» و«التغاير».

(1) ابن عربي: الفتوحات المكية. دار صادر. بيروت. الطبعة الأولى 2004. المجلد الرابع. ص. 110.

(2) ابن عربي: كتاب نقش الفصوص. ص. 40.

(3) ابن عربي: بلغة الخواص. أوردته سعاد الحكيم في كتابها: عودة الواصل (دراسات حول الإنسان الصوفي). مؤسسة دندرة للدراسات. الطبعة الأولى 1994. ص. 144.



هذا فضلاً عن مزية إضافية هي الصبغة الدينية المقدسة التي تحيط تلك الرؤية الكونية الدينية بسياج مقدس<sup>(1)</sup>.

ونظراً لاحتياج أيديولوجية الحياة الزوجية إلى التقوى والإيمان والصدق واليقين والأمان والسكينة يحمل الفرد حملاً على احترامها وتقديسها وتقديم التضحيات في سبيلها، فإن الرؤية التكاملية التراتبية التوحيدية المنطلقة من المثالية الواقعية العلمية والمتشحة بصبغة فلسفية عقلية مسددة ومؤيدة وبرهانية استدلالية مستدلة في سياق تزاوجها وتصالحها وتناسبها مع الرؤية العرفانية المتعلّنة والمتشّرعة المرتكزة والمشتقة عن الرؤية الوحيانية النقلية والإخبارية. وهي الرؤية التكاملية التوحيدية الإلهية الوحيدة اليقينية التي تمنح لإيديولوجية الحياة الزوجية والأسرية زوايا حادة، وأبعاداً بعيدة، وأعماقاً عميقة، ورؤى كاشفة، واستطالات مستطيلة، وبنّيات تامة ثابتة ومطلقة ودينامية محكمة، وبنّات شامخة شاهقة، تلامس وتلاص كل مراتبها ودرجاتها التكاملية الصلاحية والفلاحية والسعدية الأبدية والإنابة التوايية والدنو القربي والقرباني، وذلك نظراً لاعتمادها كما ألمعنا إلى ذلك سلفاً على قواعد وأسس تتسم بالشمولية التراتبية التكاملية، وبالحمية والضرورية والسببية والوجوبية والثبوتية والتوحيدية مثلما شهدت على ذلك الفلسفة الإسلامية هذا فضلاً عن حرمة وقداسة اتشحت بها؛ نظراً لأصولها الوحيانية الإلهية الدينية التي تضي عليها بعداً تقديسياً تنزيهاً تجعلها في حال ديمومية حيّة ودينامية دائمية قوامية لا تصيبها سنة ولا نوم ولا سبات ولا رقود ولا هجود.

فقد تحقق لنا بهذا أن النظرة الكونية الإسلامية، سواء في العالم أم عالم الزواج والأسرة والاجتماع مبنية أساساً على أن الكون والحياة والوجود كل واحد يأبى التجزئة،

(1) وتتميز النظرة الكونية والإيديولوجية الإسلامية عن بقية الرؤى الكونية والإيديولوجيات المختلفة بالنظرة «التوحيدية» و«التكاملية» و«التراتبية» و«التكوينية» في جميع موضوعاتها ومعالمها وماهيتها. فهي مبنية على أساس وحدة جميع العالم وانسجامه وائتلاف أجزائه وعناصره، أي: أن مبدأ الخلق واحد ومصدر لجميع المخلوقات هو الأحد الصمد، ولا يوجد غير إله واحد خلق العالم بإرادته الحكيمة العليمة، وأن جميع أجزاء الكون وحدة واحدة في التكوين والتدبير، قال تعالى: ﴿مَّا رَأَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ﴾ سورة الملك: الآية: 3.. وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُوا فِي أَنفُسِهِمْ مَّا خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَائِي رَبِّهِمْ لَكَاذِبُونَ﴾ سورة الروم: الآية: 8.

كائنة ما كانت، وأن الجزء فيه سلسلة متوالية متصلة، وعضو في جملة تامة لا قيام للجزء إلا بالكل ولا كيان للكل إلا بالجزء. وما من جزء من هذه الأجزاء إلا ويكتسب معناه الواقعي، ويتضح واجبه ودوره من خلال فهم مكانته وموقعه في مجموع هذا التركيب الطبيعي الحقيقي. وبالتالي، فإنَّ الأجزاء تصبح مترابطة ترابطاً لا يحتمل فرض حذف قسم منها والإبقاء على القسم الآخر، وإنما حذف بعضها يستلزم حذف جميع الأجزاء، بل هو عين الحذف، وكذلك الإبقاء على البعض هو عين الإبقاء على الكل<sup>(1)</sup>. ومن هذه الرؤيوية الكونية التوحيدية تشتق وتمتد منها رؤية الكائن الإنساني إلى الحياة الزوجية وموضوعاتها ومفاهيمها وقيمها وموازينها ومعاييرها وحقائقها ودلالاتها واستدلالاتها وتواصلاتها واتصالاتها ووظائفها وغاياتها.

كما أن العالم وحدة واحدة لا يتجزأ ولا يتبعض كذلك موضوعات ومفاهيم وحقائق هذا العالم تأخذ صورة وبنية وبناء ونسق بيت أو شبكة العنكبوت المترابطة الأجزاء والوحدات والأنساق والبنيات والبناءات والدلالات والوظائف والغايات، وذلك حسب تموضع كل واحد منها من حيث القرب والبعد والتجاور والتحاقل من دائرة التوحيد ومركزيته التوحيدية الأسمائية الحسنی والصفاتية العليا في كثرتها وتكوثرتها في وحدتها. هذه الرؤيوية الكونية تنعكس على الرؤيوية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، وذلك باعتبار تكوثراتها تتحقق في وحدتها، ووحدتها تشتمل على تكوثراتها، وأنَّ أجزاءها متسقة ومنسجمة مع الكل، ودلالاته وتواصلاته واتصالاته ووظائفه وغاياته لا تضاد ولا تعارض ولا تناقض بينها، وأنها متجة نحو غايتها القصوى والأسمى، وهي الكمال والجمال المطلق تعالى، وأنها عالم صغار في العالم الصغير الاجتماعي والإنساني في مجرى سيرورة الحياة داخل مجرى العالم والكون والوجود. وتأسيساً على ذلك اعتبروا أنَّ العالم هو (إنسان كبير) وأنَّ الإنسان هو (عالم صغير)<sup>(2)</sup>، وأنَّ في هذا العالم الصغير

(1) الأستاذ مرتضى المطهري- العدل الإلهي- الدار الإسلامية للنشر- قم- إيران- 1401هـ- ص 170.

(2) لذا قيل وسمي «الإنسان» باسم «العالم الصغير». فمن شأن الإنسان، إذا ما هو تأمل حق تأمل أن يكشف عن أنه انطوى في ذاته على كل ما احتوى عليه العالم، لكن مصغراً؛ ونظراً لأنَّ العالم صادر من مبدأ واحد، ومتجه نحو هدف وغاية واحدة، وهو يتحرك في سيره الارتقائي التكاملية سبيلاً واحداً، فإنَّ وحدة العالم والانسجام والالتئام بين أجزائه هو تحصيل حاصل عند تلك الرؤيوية الكونية الواقعية. إذ الثابت عندها أن الكون على نظام واحد لا اختلاف فيه. والمترتب عنه، تثنية، أن هناك =

عوالم صغّارة في قطرها وحركتها الجوهريّة منسجمة ومتسقة بعضها مع بعض، سواء داخل كل من العوالم الصغّارة أو بين العالم الصغير والأصغر والصغّار والكبير والأكبر والكبار.

### 2.5.5 استخلاص الرؤية العرفانية والوحيانية للحياة الزوجية من الرؤية الكونية التوحيدية :

تأسساً على الرؤية الكونية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية ننزع أو نستخلص رؤية عرفانية ووحّانية تكاملية تشكيكية أو تراتبية توحيدية للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، ولسيرورتها الارتقائية وصيرورتها التكاملية، ولأحكامها وسننها وقوانينها وأفكارها ومعانيها ومفاهيمها وقيمها الأخلاقية والجمالية التوحيدية، التي تنفذ إلى أعماق واستطالات وألباب الأشياء والأمور والمفاهيم والحقائق المادية للحياة الزوجية من جهة، وإلى موازينها التعبيرية ومكاييلها التوزينية ومنقلاتها وبوصلاتها الاتجاهية، مما تمكن الزوج والزوجة من تغييب عالم الشهادة، وتشهيد عالم الغيب في مجرى الحياة الزوجية والأسرية في مجرى الوجود.

إنّ بؤرة الرؤية أو العدسات الرؤية الاستكشافية والاسترجاعية والاستبصارية والاستشرافية هي بؤرة تباورية استجماعية استغراقية لكافة البؤر وعدساتها المختلفة، دون إفراط وتفريط، أو تضخيم وتصغير، أو تحقير وتسفيه، لأهميتها ودورها ووظائفها وغاياتها، لذا لا تنكر أو تُهمش العدسة العرفانية الوحيانية المعقلنة والمشرّعة معطيات وتراكم نتائج ممتوحة من الواقع الموضوعي الحسي المادي الذي تجري عليه تجارب علمية موضوعية موثوقة، أو تهمل وتقصي نتائجها الجزئية الدقيقة الموضوعية، ولكن تعتبرها وتحسبها في الحساب والاعتبار في حدودها وإمكاناتها التي هي تقرضها على نفسها من حيث موضوعاتها الحسية ونتائجها الكمية الجزئية المتغيرة والنسبانية، ولا تنكر أهمية العدسة الفلسفية العقلية التي تنطلق من كلياتها الاستبصارية أو تنطلق من

= وحدة وانسجاماً والتّاماً بين حياة الإنسان ووجوده، وذلك بحيث إنّ حياته مركبة من الذهن والواقع، ومن الفكر والفعل، ومن الإيمان والعمل، ولا بد أن يتماهى الذهن مع الواقع ويتوحد الفكر مع العمل؛ ولا تظهر الفرقة، ويتبدئ الاختلاف في النشأة.

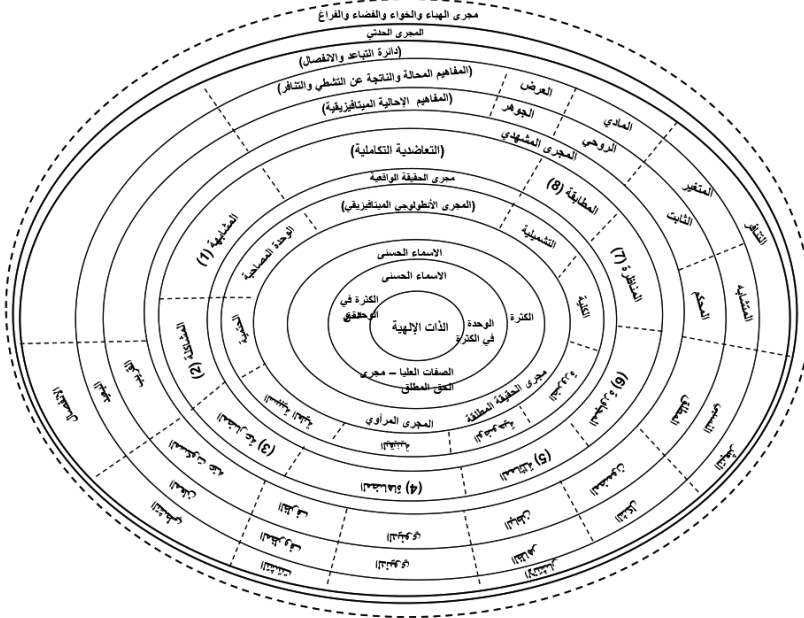
استقراء نتائج تجربانية ممتوحة من الواقع الموضوعي وتعميمها في صورتها الكلية، بله، تعتبرها معطيات حقيقية واقعية تؤخذ بالاعتبار والحسبان بعد الفحص والتدقيق في مقدماتها اليقينية وحدودها الوسطى، والتشخيص في بنائها البنائية والنسقية التكوينية والتركيبية والتراكية، بغية تقييم سيرورة وتقييم صيرورة الحياة الزوجية والأسرية التكاملية ومنظومة قيمها الأخلاقية والجمالية المتعالية.

وعليه تمكنا من تعقلن وتعرّفن وتوحّين مفاهيم ومعاني العطاء أو الحيازة أو الإنفاق والصرف المادي والحسي، الذي هو نقصان وقلة وانخفاض في الرصيد والقيمة، فتحوله وتُكمّله إلى مفاهيم ومعانٍ متعالية ميتافيزيقية ملكوتية مثل: الإحسان والإنعام والزكاة والمعروف والخير والبركة والنماء والوفاء والكرامة والجدود والسخاء والكرم والسماحة، وهي معايير ومفاهيم ومعانٍ بطبيعتها ثابوية ومستبطنة على الزيادة والإضافة والتكثّر، أي: على نقيض معانيها ومفاهيمها الظاهرية الشكلانية الحسية المادية، وبواسطة بنية ونواة قيمها ومعانيها الكامنة، وقوة ودرجة مضاعفاتها يظهر إلى الوجود والإينية والانوجاد، لبها ومخها وحقيقتها الحقّة من معانٍ ومفاهيم وقيم لتتزيه والطهارة والبرّ والوفاء والتعاون والتعارف والعصمة والطاعة لرب العالمين والحياة والقوام.

وتأسيساً على ذلك، تتكشف لنا أنّ مفاهيم الأخذ والامتناع والإمساك ما هي إلا بخل وجنّي وحرص وسوء وسفول وشح وعقوبة وعقاب وحرمان وشر، وأنها تتكامل تكاملاً انحدارياً وتسافلياً وتتهقرياً تجري في مجرى جحود وحقارة ودناءة وعقوق وعيب ومنقصة من جهة، وتنظر إلى الاتصال الجسدي الحسي الشهواني بأنه معاشرة ومصاحبة ومجاورة ومخالطة ومخاللة ومخادنة ومُساكنة ومشاركة وملايسة وممازجة وإقامة واتحاد وائتلاف وألفة ووصل وارتباط واقتراب من جهة ثانية، ذلك بدلاً من حصرها في دائرته الاتصالية الجسدية والمُبَاضعة والمجماعة والوطء واللذة الجنسية من جهة ثالثة، وإلى الطلاق والهجر والانفصال بأنها مشاحنة ومنابذة وخصومة وشقاق ومشاكسة ومعاداة وافتراق وانعدام وكراهية ومقت وحقد وخداع وغش ونفاق ومباينة وجفاء وغربة ومصارمة ومفارقة ومقاطعة من جهة رابعة، وتنظر إلى الحضور والتواجد الجسدي إلى استيطان وتوطن

وثواء ودنوسكن وإقامة واستقامة واقتراب وقرب معنوي روحي من جهة خامسة، وتتجاوز مفاهيم ومشاعر الرغبة والميل والشوق والحب بين الزوجين إلى اقتداء وبذل للنفس في سبيل الآخرين وتضحية ومحبة وإخلاص وإخاء ومودة، ومن ثم إلى حبيب و خليل ومحبوب ومُحب من جهة سادسة.

فإنَّ الرؤية أو العدسات الرؤية العرفانية القلبية المعقّنة والمشرّعة التي تؤصل وتؤثّل على العدسة الرؤية الوحيانية هي التي تمكّنا من فهم وتفهم وإفهام وانفهام دلالات ومعاني المسائل والقضايا والأحكام والمفاهيم والحقائق والوظائف والغايات الحسية المادية والعقلية المجردة في منظومة الحياة بشكل عام والحياة الزوجية والأسرية بشكل خاص، وفق قيمها المعنوية الأخلاقية والجمالية الفنيّة المتعالية من جهة، وفي سياق ميزان الفلاحية الديّونة الأخروية والإنابة التوابية والسعادة الأبدية التي تجعل كافة السبل المتفرقة تنتهي إلى وتستوي على استقامة الصراط المستقيم في دناوة التقريبية أو الدنو القرباني إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق تعالى، التي تتمركز في مركز وبؤرة المركز، والبؤرة التشابكية العنكبوتية في الخطاطة الموضحة أدناه من جهة ثانية، وذلك من خلال معاني وقوى ومقومات الحيّ والحياء والإحياء الثاوية في بنية كينونة الحياة، والتي هي بمنزلة «حياة الحياة» من جانب، ومن خلال طاقات ووقود سيرورتها وصيرورتها القوامية والقيومية والإقامة والقيامّة والقوّة والمقوّمّة لها من جانب آخر، والتي تتشكل من قيم ومعاني وحقائق تكوثرات الأسماء الحسنى والصفات العليا الوجودية في وحدتها، ووحدتها في تكوثراتها المختلفة في مجاري الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في مجاري وتجليات العالم والكون والوجود، وفق مراتبها الراتوبية التي تتدرج من المشابهة والمشاكلّة والمضارعة والمضاهاة، ثم المؤاتلة والمجاورة والمناظرة، وأخيراً المطابقة والمساوقة مع الأسماء الحسنى والصفات العليا تعالى، أو تتحدّر انحداراً تسافلياً دركياً بدرجاتها التسافلية من الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد، ثم التظابق السلبي والتقابل والتناقض، وأخيراً المزايلة والعدمية مع الأسماء الحسنى والصفات العليا.



خطاطة المجرى المرأوي لكيونة الإنسان في المجرى الأنطولوجي الوجودي التوحيدي وعلاقته بموضوعات وقيم الحياة وفق المنظور الإسلامي

وعليه فإنّ معايير وموازن ومكاييل وبوصلات اختيارات وتفضيلات الكائن الإنساني أو الحياة الزوجية والأسرية، بادئ ذي بدء، مرهونة ودالة في العدسات الرؤيوية المختلفة، أي: في منظومة القبليات والمبادئ العامة والمفاهيم الأولية والقيم الكلية والتصورات الجمالية النظرية لكيونة الحياة الزوجية والأسرية البنائية والنسقية التكوينية والتركيبية والتراكية ولدالاتها المفهومية الاستدلالية وطبيعة تواصلاتها واتصالاتها العلائقية الجوانية والبرانية، لمنظومة قيم وطبيعة وظائفها وغاياتها المتعالية، فكل عدسة رؤيوية سواء حسية أم عقلية أم قلبية أم روحانية وحيانية مقام ومقال، وحدود وامتداد، ومرتبة ودرجة تكاملية وجودية مشخصة، ووظيفة وغاية، ومسار وسيرورة وصورورة خاصة بها. فهذه العدسات الرؤيوية لا بدّ أن تُحدد وتُعرف وتُشخص بدقة أو تُتقف وتُعلم تعليماً واستعلاماً وإعلاماً، وتُفهم تفهماً وإفهماً وانفهماً قبل النظر إلى منظومة الزواج والأسرة وتفضيلات اختيارات الزوج والزوجة، وذلك كل حسب فهمه وسعته ومرتبته المعرفية والوجودية التكاملية.

## 2.6 دوال ثمرة الرؤية الكونية الصحيحة الحقّة

اتضح لنا مما سبق أن الرؤية الكونية الصحيحة هي ركيزة أساسية في حياة الإنسان، لأنّ أول ثمراتها أنها تجيب له عن تساؤلات وإشكاليات معرفية ووجودية هامة، كأصل وجوده وغاية وجوده في هذا الكون ومصيره بعد الموت بشكل عام. وفيما يتعلق بكيونة الزواج والحياة الزوجية تكشف لنا الرؤية الكونية عمق وآفاق واستطالات وامتدادات فلسفة الزواج وحقيقة كينونته البنيوية والبنائية التكوينية والتركيبية والتراكمية، وتساهم في الإجابة عن تساؤلات في غاية الأهمية ومنتهى الضرورة منها: ما هي غايات الزواج والحياة الزوجية العظمى والأسمى؟ وما هي قيمها المعنوية الأخلاقية والجمالية الفنية؟ وما هي معايير وموازين ومكاييل تفضيل وترجيح اختيارات الزوج والزوجة في مجرى الحياة الزوجية في سيرورتها وصيرورتها التكاملية الارتقائية والإنابة التوابية والدنو التقربي والقرباني إلى الكمال والجمال المطلق تعالى؟ وما هي الوسيلة والطريق المستقيم لتحقيق ذلك الهدف؟ وما هو المثل الأعلى للزوج والزوجة الصالحة؟ وما هو الباراديم النموذجي الأمثل الواقعي للحياة الزوجية؟ وما هو أصل حياة وحياء واستحياء الحياة الزوجية وقوامها القيومي والقائمي والتقويمي والتقيمي؟

الإجابات التشميلية الدقيقة والمحيطة ببنيّة ونواة الأسئلة الكلية الحياتية والقوامية الزوجية والأسرية، تتموضع في وضع تكون هي الحاكمة والناظرة والقائمة والقيومة والمقومة لسيرورة وصيرورة الحياة الزوجية والأسرية، وهي التي تعطي الغاية والهدف والدلالة والمعنى لحقيقة الحياة الزوجية والأسرية في إطار العبودية والعبودية لله، الموصلة إلى كمالها الوجودية، من ثمرات الرؤية الكونية الكلية للحياة الزوجية والأسرية إنها تفتح أفضلًا وأبوابًا وآفاقًا تمكنا من معرفة جينولوجية كينونة الحياة الزوجية وجذورها وأصولها التأسيسية والتأصيلية والتأثيلية من جهة، ومعرفة هندسة بنياتها الحياتية والقوامية، فضلاً عن خارطة الطريق التي تربط البدايات بالنهايات، والجزئيات بالكليات، والنسبانيات بالمطلقات، والمتغيرات بالثوابت، والمتشابهات بالمحكمات، والظاهرية بالبواطن، والمنطوقات بالمسكوت عنها، وتربط مكونات وخانات بيت وشبكة الحياة الزوجية العنكبوتية بعضها ببعض أفقياً وعمودياً، أي:

تراكيباً وتركيبياً بنواتها وتأسيساتها التكوينية، إجمالاً تربط البنية التحتية بالبناء الفوقي لها.

وهذه الخارطة هي عبارة عن الأوامر والنواهي التي جاءت بها الرسل عليهم السلام والتي تتسجم مع طبيعة الإنسان وتوجه طاقاته وغرائزه نحو عمارة الحياة الزوجية والأسرية كأساس لعمارة الأرض والآخرة وسعادة الإنسان وتجنبه الإفراط والتفريط الناتج عن اتباعه للهوى أو لقلّة معرفة أو لقصر نظر. وهذه الأوامر والنواهي منها ما هو ثابت، كالأخلاق والعقائد التي لا تتغير بتغير الزمان والمكان، ومنها ما هو متغير لمواكبة تطور الحياة وتراكم المعرفة الإنسانية وتتنوع حاجات الإنسان، وفيها ما هو مفصل، وفيها ما هو مجمل ليجتهد الإنسان في التفاصيل، وهي تتصف بالشمولية، فهي تعرف العقيدة ومكارم الأخلاق، وتعالج الأحوال الشخصية من زواج وطلاق وإرث، وهي تنظم المعاملات بين الزوجين، فتبين الحلال والحرام وهكذا دواليك. وتؤكد تجارب البشرية منذ بعث الله الرسل عليهم السلام أنه كلما انحرفت حضارة أمة عن هذه الأوامر والنواهي انفصلت رؤيتها الكونية التوحيدية للوجود والحياة الزوجية والأسرية، كلما أدى ذلك إلى شتى صور العدوان والظلم والفساد والاستبداد والمعاناة والاضطراب والقلق وعدم الاستقرار مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ أَتَعَبَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْفَىٰ \* وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾ (1).

واللذة التي تؤدي إلى السعادة ليست دائماً هي التي تهواها النفس ويميل إليها القلب، فكم من لذة تبعتها آلام، واسألوا عن ذلك من شرب الخمر أو تعاطى المخدرات أو زنى أو لعب القمار ليخبروكم عن مآلات هذه السلوكيات، التي تبدأ وكأنها متعة وتنتهي بصاحبها إلى مهلكة، وبالتالي فالمصلحة هي ما جعلها الشرع والعقل المسدد والمؤيد مصلحة. وكما أن ليست كل متعة تميل إليها النفس هي منفعة حقيقية، فليس كذلك كل ألم أو مشقة يتعرض لهما الإنسان هما مفسد، فكم من دواء مرٌّ جلب لصاحبه الشفاء من ويلات مرض مزمن، وكم من عقوبة ردعت جريمة كادت تؤدي بالمجتمع بأكمله، وهكذا فالمفسدة هي ما قال عنها الشرع: إنها مفسدة ونهى عنها العقل المسدد والمؤيد إنها مفسدة. وبما أن غالبية الأعمال تجتمع فيها المفسد والمصالح فإن الحكم بالحلية والحرمة ينبي على الجزء الغالب. ومن

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة طه، الآية: 123.



ثمرات تجسيد الرؤية الكونية الإسلامية في الحياة الزوجية هي مؤاسسة سلوكات وقرارات وتفضيلات اختيارات الزوج والزوجة بشكل يحفظ مقاصد الشريعة والحياة والقوامة المتمثلة في الدين والنفس والعقل والنسل والمال في بنياتها وبنائها ودلالاتها ووظائفها وغاياتها، وكل ما يخل بهذه الضرورات ففيه مفسدة يجب تجنبها، وهكذا نرى الأحكام الشرعية تدور حول هذه المقاصد وكيفية الحفاظ عليها، ومن هنا فإن السعادة الأبدية الفعلية بالنسبة لنا تقاس أولاً وأخيراً بمدى حفظها للمقاصد السابقة وحفظ وضمان سيرورة وصيرورة الحياة الزوجية نحو الإنابة التوابية والدنو قرباني إلى الكمال والجمال المطلق تعالى.

## 2.7 دوال النظام الأيكولوجي البيئي الطبيعي والاجتماعي الحاضن لمنظومة

### الحياة الزوجية

إن مصطلح النظام الأيكولوجي البيئي أو الحاضن أو المحيط لا ينفصل عن الرؤية الكونية التوحيدية<sup>(1)</sup> وعن نظرية النظم والانتظام والنسق والاتساق الحاكمة والقائمة والقيومة والقوامة والقيام والمقومة للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، ما دام يمثل هذا النظام نوعاً من النظم البيئية الحيوية، وخاصة السيرورة التكاملية والصيرورة التقريبية والقربانية نحو الكمال والجمال المطلق ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهٌ﴾<sup>(2)</sup>.

(1) مصطلح «رؤية الكون» أو «رؤية العالم» «World View» هو ترجمة للمصطلح الألماني «Weltanschauung»، وهو بمنزلة العدسة الرؤية والسمعية والقرائية الاستكشافية والتفسيرية والتأولية والاستشرافية للكائن البشري، وهو بمنزلة مصفوفة أو خارطة المفاهيم والأفكار والمعتقدات والتصورات الأنطولوجية والأستيمولوجية والأكسيولوجية التي يعتنقها الأفراد والمجتمعات البشرية عن ذاتهما وعن الغير وعن المنظومة الكونية والعالم الذي يحيطهما ويعيشان في كنفه، وذلك يشي إلى معرفة وتحديد مصفوفة وخارطة هذه الأفكار والقيم والتصورات والمعاني والمفاهيم حسب التعريف داخل الثقافة ذاتها وليس من خارجها، كما هو الشأن في الدراسات الاثنوجرافية والانثروبولوجية التقليدية. أدبيات الفكر البشري عادة تشير إلى ذلك الفرد في دراسات رؤى العالم بكلمة «الشخص» أو الذات «Self»، مما يقتضي توظيف المفهوم بشكل تتموضع فيه الذات وإبرازها في مواجهة الكون بشموليته وكيئته، وبكل مشتملاته ومكوناته. ويتعبر آخر فإن مفهوم «رؤية العالم» هي الطريقة والعدسة الرؤية التي ينظر بها شخص ما أو شعب ما إلى كينونة الكون ككل، بما فيه الكائنات والكينونات البشرية والطبيعية والملكوئية الفيزيائية «المادية» والميتافيزيائية «الغيبية» والتي يرون من خلالها هذا الكون في تجلياته الظاهرة وتمظهراته الخفية وما بعد الكون من القوة المطلقة النازمة والحاكمة والمقومة والمدبرة والمنظمة له.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الانشقاق، الآية: 6.

وهذا النظام الاجتماعي البيئي ربما له من المصدقية والصدق والواقعية والضرورة والحتمية والسببية والتوحيدية أكثر من أية بيئة نظامية أخرى للمخلوقات الطبيعية الناسوتية والملكوتية الغيبية، بل، إنه أكثر الأنظمة تناغمًا واتساقًا وتألفًا وانسجامًا، وديناميًا وديمومًا، من حيث الاستطالة والعمق والأفق الزماني والمكاني مع كل العوالم الممكنة، كوحدة واحدة، وخاصة في أبعاده واستطالاته الملكوتية الغيبية الثاوية في بنيات أبعادها وسطوحها وقشورها الظاهرية والشكلانية الحسية. إذ البشر أعضاء فاعلون، في النظام الأيكولوجي الطبيعي والاجتماعي، مثل الجماد والنبات والحيوان، ولكن وفق سياق التعاون والتكامل والتراحم والتودد والعناية والصيانة والمحافظة على البيئة الزوجية والأسرية خدمة للأهداف الكبرى والكبارة التي تخدم سيرورة تكامل الكائن الإنساني الحي في مجرى حياة الزوجية والاجتماعية، وليس كائنًا مستكبرًا مستغلًا متجاوزًا مدمرًا للبيئة المحيطة بها والحاضنة لها.

والنظم الأيكولوجية الطبيعية والاجتماعية «Ecosystems» للحياة الزوجية والأسرية، مثل النظم العامة، تتكون من قطاعات أفراد وأسر وعوائل وقبائل وأقوام بينها عمليات ووظائف تبادل وتعاون وتعارف وتعاضد وتكامل ديمومي مستمر حافظًا ومراعياً لحالة التوازن والاعتدال الديناميكي العام. وهو نظام مبني على رؤية كونية تكاملية تراتبية تشكيفية وجودية توحيدية، تحافظ على حالة التوازن بواسطة ميكانيكية التغذية السلبية الراجعة. ويجري تغييرها والإخلال بها بواسطة آلية التغذية الإيجابية الراجعة من مفاهيم ومعانٍ تكاملية وقيم أخلاقية وجمالية متعالية، ناجمة عن تغير في المدخلات والمعطيات والقيم الحاكمة والمقومة لها، أو تدخل خارجي قانوني تشريعي ولائي في تبادل الطاقة أو المادة داخل النظام، من حيث ربط وشائج الحياة الزوجية والأسرية وتصحيح اعوجاجاتها البنائية والبنائية والهيكلية لها. والأنشطة الحيوية الإيمانية الزوجية المسؤولة والتعاون والتكامل القوامي والقيومي لها، هي المسؤولة عن كثير من عمليات التغذية الإيجابية الراجعة، التي تقود إلى التغيرات التكاملية الارتقائية في البيئة الأيكولوجية ونسق العلائق البيئية بين أفراد الأسرة في مجرى الحياة<sup>(1)</sup>.

(1) تتمثل علاقة فرضية جايا بموضوع النظام الأيكولوجي، في نظرتها الكلية أو الشمولية إلى البيئة الطبيعية والأحياء. تلك =

يشير أوسفالد شبينغلر إلى تدمير البيئة الإيكولوجية وأنساقها الاجتماعية في الحياة الغربية، قائلاً: «أما تكتيكات العيش فليست مجرد استخدامات جديدة لأدوات قديمة. فالثقافة جزء أساسي من تكتيكات العيش، وهي مزدهرة وصحيحة، تزود بجملة من البنى الدينامية للعيش. وضمن العالم الغربي، ولاسيما إبان القرن والنصف القرن الأخيرين، وبخاصة إبان نصف القرن الأخير، أسيئ فهم الثقافة (والدين أيضاً) إساءة متكررة، غُمِضَتْ، أسيئت قراءتها، شوّهت، واعتُبرت إما نتاجاً مرضياً لأذهان منحطة، وإما شيئاً بالياً من مخلفات العصر القبلتكنولوجي. وفي كلا الحالتين اعتُبرت الثقافة نوعاً ما تدليساً. بيد أن الثقافة والدين هما جزء لا يتجزأ من الاستراتيجيات البشرية للبقاء ولحسن الحال. مهما يكن من أمر، فليس بوسع ثقافة العصر بعدصناعي أن تكون مجرد إحياء لبعض الثقافات النقلية؛ إذ إن عليها أن تلبّي كل ما يطرأ من جديد على الحياة؛ مما يعني أن عليها أن تعيد النظر في نتاجات الذهن والروح البشريين ضمن عالم متصوّر تصوراً مختلفاً<sup>(1)</sup>».

ولقد أطلق أوسفالد شبينغلر على هذه الجملة الجديدة من تكتيكات العيش، التي تحيط بالتكنولوجيا والثقافة والإيديولوجيا الجديدة، تسمية المذهب الإنساني الإيكولوجي<sup>(2)</sup>. ويقول: إن المذهب الإنساني التقليدي قد شدّد على نبيل الإنسان واستقلاله، وبالفعل على عظمة الإنسان المصنوع في القالب البروتوسي، حيث يقوم المذهب الإنساني الإيكولوجي

النظرة التي تشاركها فيها نظرية النظم، ومفهوم النظام الإيكولوجي. فهذه الفرضية لا تقترح الربط بين الحياة والبيئة، بل تركز في أن الروابط بينهما، حددت المسار التطوري لعلاقتهما المتبادلة، فلا يوجد تأثير أو تحكّم من طرف واحد. والربط التفاعلي المتبادل، غير السلبي، بين الأحياء والبيئة الطبيعية، ظاهر في الدورات البيوجيوكيمياوية. وهي عمليات حيوية أساسية، للحفاظ على النظام الإيكولوجي، مثلها مثل تدفق الطاقة؛ إذ تعنى بدورات تدفق مواد، تحدث في البيئة الطبيعية. ومعظم العناصر الطبيعية، مثل: الكربون والهيدروجين والأكسجين والنيتروجين، لها قنوات تدفق بين مخازنها الطبيعية. هذه المخازن، وهي: الغلاف الغازي، والغلاف الحيوي، والغلاف الصخري، والغلاف المائي، تتبادل المواد، بوساطة نواقل أو محرركات للتبادل، هي من الأحياء في الغالب.

(1) مرجع سابق، ص 123.

(2) وهذا المذهب ليس تسمية جديدة لأشياء قديمة، ليس مجرد سكب خمرة عتيقة في زقاق جديدة. إذ يجب على أن أشير، بصفة خاصة، إلى أن المذهب الإنساني الإيكولوجي لا يمت بصلة تُذكر إلى المذاهب الإنسانية التقليدية، وهو يفتقر افتراضاً حاداً عن الماركسية أو عن المذهب الإنساني الاشتراكي، اللذين يدعوان (مع مذاهب إنسانية أخرى) إلى تسخير الإنسان للطبيعة.

على المصادرة المعكوسة؛ إذ يدعو إلى تسخير الإنسان للطبيعة، فعلينا أن نرى الإنسان كجزء من مخطط أوسع للأشياء: كجزء من الطبيعة ومن الكوسموس. علينا أن نتجاوز ولنغي فكرة الإنسان البروتيوستي (والفاوستي)، وعلى فكرة تسخير الطبيعة (مع القبول الضمني بكل العلم والتكنولوجيا الحاليين)، ببساطة غير متوافق مع مثال التناغم بين النوع البشري وبقية الطبيعة. ويفرز المذهب الإنساني الإيكولوجي نوعاً جديداً من التكنولوجيا يقوم على فكرة الوفر، وإعادة التدوير، وإجلال الطبيعة والاقتصاد الجديد، وفيه ليس إجلال الطبيعة زينة مدسّسة، بل جزءٌ جوهريٌّ من تصميم جديد. وعلى مستوى الثقافة بأسرها، يعني المذهب الإنساني الإيكولوجي انتقالاً أساسياً من الإصلاح الذي يؤكّد الإنسان بمقتضاه على نفسه ضد الأشياء «في الخارج»، ويحاول أن يفرض نفسه على العالم، إلى الإصلاح الذي يندغم فيه الإنسان بـ«الأشياء» «في الخارج». وفي عالم الإيديولوجيا، يشيد المذهب الإيكولوجي بعلاقات اجتماعية قائمة على فكرة التشارك والقوامية (القوامة)، بدلاً من امتلاك الأشياء وخوض معارك شرسة متوالية في حروب اجتماعية جهرية ومموّهة

ويستترد أوسفالد شبينغلر متسائلاً، لماذا نحن بحاجة إلى نشوريات جديدة؟ لماذا نحن بحاجة إلى غاية متعالية جديدة تضي المعنى على حياتنا الإنسانية؟ الجواب هو أن النشوريات الدهرية، الواعدة بالتحقيق هنا على الأرض، بشروط مادية ودهرية فقط، قد خذلنا خذلاناً موحشاً، فبدلاً من أن تجلب لنا السعادة والامتلاء سلبتنا أعمق أبعاد الحياة الإنسانية. بعض أصحاب المذهب الإنساني الدهري واعدون لهذا، وقد حاولوا أن يبتكروا مخططاً جديداً، تنزرع فيه غاية متعالية جديدة على المذهب الدهري، وهم يسلمون بمهمة تحسين ذاتي متأصل سعيّاً إلى الكمالية والحرية. لكن هذه ليست سوى كلمات؛ إذ إنّ اتصاف الكمالية والتحسين الذاتي بالمعنى يشترط فيهما أن يتجذرا في معنى أعمق للتعالي يتخطى الدهرية.

بجانب التعريف السابق هناك مفهومان رئيسيان يصاحبان كينونة القراءة الإيكولوجية للحياة الزوجية والاجتماعية هما: المنظومة «Ecosystem» أو المصفوفة الإيكولوجية «Ecomatrix» والشبكة «Web». فالمنظومة أو المصفوفة الإيكولوجية

مجتمع من كائنات إنسانية حيّة وناطقة ومؤمنة ومعتقدة بعقيدة فطرية توحيدية ظاهرة أو ثاوية خفية، قد طمستها الأهواء والملذات وعبادة الهوى والغفلة والنسيان والجهل و...، متفاعلة ومنفصلة ببيئتها المادية الفيزيائية والمعنوية الميتافيزيقية الملكوتية المتداخلة والمتفاعلة والمنفتحة والمتعلقة كوحدة إيكولوجية متكاملة غير قابلة للاختزال، والشبكة هي النموذج العلائقي النسقي الذي يرتبط وفقاً له كينونات أعضاء المنظومة الإيكولوجية الاجتماعية. فمثلاً نجد أنّ كينونة كوكب الأرض هي المنظومة الشاملة التي تحيي في طياتها المنظومات الصغيرة والأصغر والصغّارة. ويعني نمط الارتباط الشبكي أنه ليس ثمة أسس أو عناصر لا أهمية ولا قيمة لها في الحياة الزوجية والاجتماعية، وأنّ جميع كينونات أعضاء الشبكة مترابطة ومتساوقة ومتفاعلة ومتواكدة بعضها على بعض، كما يعني أن المنظومة ككل هي أكثر من مجرد مجموع أجزاء كينونتها؛ لأنها تتصف بخصائص منبثقة منها لا يمكن اختزالها إلى خصائص الأجزاء.

والفقه الإسلامي يعكس هذه الحقيقة الكونية الإيكولوجية الإنسانية بشكل عام والحياة والقوامة الزوجية والاجتماعية بشكل خاص، حيث لا يوجد موقف أو سلوك أو قرار أو رأي أو حركة من قبل الإنسان إلا أنّ تصنف ضمن منظومة الحلال والجائز والمرخص والمشروع، أو الحرام والممنوع والمحظور، أو ضمن منظومة المكروه والضرر والقبح والممقوت والسوء والأذى، أو المستحب والمستطاب والمحبوب والمُقرَّب والحسن والجميل، أو ضمن منظومة المباح والمسموح والجائز والمرخص، وذلك كلها في دائرة ومصنوفة ومنظومة كلية شمولية تراتبية تكاملية توحيدية، كما هي حال النظام والسياق والنسق العلائقي التكاملي التراتبي في بيت أو شبكة العنكبوت التي شرحناها بالتفصيل في كتابنا المنهاجية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية.

### 2.7.1 دوال العلاقة البنّوية والبنائية بين الرؤية الكونية والرؤية

#### الأيكولوجية الاجتماعية للحياة الزوجية

العلاقة البنّوية والوظيفية والغائية بين الفلسفة والرؤية الإيكولوجية المنبثقة عن الرؤية الكونية المادية المُلكية للكون من جهة، وبين انعكاساتها المرآتية وتداعياتها وتفاعلاتها، والمرأوية السوسيولوجية والسوسيوسياسية والسوسيوقتصادية

والسوسيوثقافية والسوسيوعقائدية والسوسيوقيمية من جهة ثانية، سواء علاقة الكائن البشري مع كينونة ذاته أو مع كينونة زوجته أو أفراد أسرته وعائلته أو قبيلته ومجتمعه وأمه من جانب، أو مع الطبيعة ومكوناتها أو الكون والوجود من جانب آخر، يمكن تلخيصها في شكل علاقة صراع وحرب دائمة ومستمرة، تستهدف هيمنة الكائن البشري وتمكين سيطرته وسيادته على كافة مكونات الوجود وتسخير كل شيء لشيء واحد، وإلغاء كل شيء من أجل شيء واحد، وهدم كل شيء لأجل بناء شيء واحد، وهو ذاته ووجوده وكينونته الموهومة والشبيهة المعبرة عنها بالأناوية والتذويتية الفردانية، ذلك سواء بشعور ووعي أو بلا وعي ولا شعور، وذلك بأي أسلوب وطريقة وآلية مهما كان الثمن والنتيجة، وإن أدى الأمر إلى دمار وهلاك الكون والطبيعة والذات والنسق والروابط الوثوقية بينهما، بل، يتجاوز الأمر في منظومة ما بعد الحداثة وما بعد الحداثة إلى ترويح وتبني موت الإنسان والأسرة والمجتمع والأمة والإيديولوجية والنص واللغة والمعنى، بل، كل شيء حتى المعنى والقيم والأخلاق والجمال، فضلاً عن موت الإله والرب والخالق، أي: كل ما في الكون والوجود ما عدا ذاته.

وخير شاهد على ذلك التدمير والتلوث البيئي المادي والثقافي والعلمي والقيمي والأخلاقي والجمالي المستمر للبيئة الإكولوجية البرانية الطبيعية والجوانية الذاتية الإنسانية والأسرية، وإعمال قوانين وسنن وأحكام التوظيف الاقتصادي الرأسمالي والتجاري الجشع للطبيعة والإنسان، ولكل ما يتعلق بحياته الزوجية والأسرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والثقافية و....، والتلويح بين فينة وأخرى باستخدام أسلحة الدمار الشامل مثل القنبلة الذرية والهيدروجينية و... من جهة، وتوظيف الطاقة النووية والذرية والهيدروجينية المعرفية والثقافية والأخلاقية والعقائدية والسياسية والاجتماعية والتربوية المنحرفة والمشوهة والخاطئة والفاسدة والمتناقضة والمضادة، التي أدخلتها الأيدي الخفية والعقول المخربة والقلوب المدمرة في بنيات ووظائف وغايات برمجيات وقواعد البرامج التسلوية والثقافية والمعلوماتية والتحليلية والأخبارية والرياضية الكامنة والظاهرة في وسائل الاتصال والتواصلية الاجتماعي والانترنت وأحواتها. في حين يفترض أن تكون العلاقة الحاكمة والقائمة والقيومة والقوامة والقيامة

والقوِّمة والمقومة بين الزوج والزوجة في الحياة الزوجية، وبينهما وبين أفراد الأسرة والأهل والقراة والمجتمع من جهة، وبينهما وبين الكينونات الطبيعية المختلفة والملكوئية المتعددة على أساس مفهوم التكامل والتقرب والإنابة التوابية والدنو القرباني الفردي والمجتمعي نحو الكمال والجمال المطلق تعالى، وعلى أساس الاستخلاف والتسخير الإلهي والتكامل والتنمية المستدامة للطبيعة والإنسان والأسرة والمجتمع، المرتكز على أساس علاقة المحبة والصدقة والعدل والشكر والحمد والتوظيف الاقتصادي والاجتماعي الإنساني للطبيعة وللإنسان.

وتأسيساً على الرؤية الإيكولوجية النسقية الطبيعية والاجتماعية التي تحكمها الرؤية الفلسفية الإمبريالية الوحشية المنبثقة عن الرؤية الكونية المادية للكون والحياة والإنسان، فإنَّ القراءة الإيكولوجية للعقود الزوجية والأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتربوية تكشف لنا ثقافة ومفاهيم وقيم وأهداف وغايات الثلاث: الأول المأذون «ميثا سياسة»، والثاني السوق أو الزوج والزوجة «ميثا اقتصاد»، والثالث المهرج المسرحي «ميثا إعلام». لذا تواجه البشرية اليوم سلسلة متواليات طويلة ومعقدة من معضلات ومشكلات إستيمولوجية «معرفية» وأنطولوجية «وجودية» وأكسيولوجية «قيمية وأخلاقية» واستطبيقية «جمالية فنية»، تملأ فضاء وبيئة وأرضية الحياة، وتشكل بؤرة فساد ودمار وانهايار وفتاء للطبيعة من جانب، ولكيونة الذات والحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية من جانب آخر، وبدأت تلحق الأذى بالنطاق الحيوي Ecosphere وبالحيوة البشرية بطُرُق تنذر بأنها قد تغدو غير عكوسة Irreversible.. ولو تؤمل في بنيات مشكلات عصرنا الرئيسة فيما يتعلق بمعايير وموازين الاختيار والتفاضل والترجيح أو فيما يتعلق بسيرورة الحياة الزوجية من حيث البدء والأثناء والخاتمة، لأدركنا أنها لا يمكن أن يُفهم بعضها في معزل عن بعض، فهي مشكلات مترابطة ومتفاعلة ومتشابكة أمامية وخلفية ومتواكدة، سوف تستمر ما دامت المفاهيم والمعاني والقيم والموازين المادية الشهوانية والميلول البهيمية والنزوات الحيوانية الإفراطية والتفريطية هي السائدة والحاكمة والمقومة للحياة الزوجية وغاياتها ووظائفها وواجباتها ومسؤولياتها الإنسانية والإلهية أو عن التقدم والازدهار والحضارة التي تختزلها الدول الصناعية الاستكبارية

في دوال النمو الاقتصادي المتسارع وازدياد المردودية، المادية لها دونما اعتبار للجوانب القيمة الأخلاقية والجمالية الفنية الإنسانية للإنسان والطبيعة في الحياة.

يجب أن ننظر إلى مشكلات زماننا على أنها وجوه مختلفة لأزمة واحدة، هي، إلى حد كبير ناتجة عن رؤية كونية وإيديولوجية اقتصادية إيكولوجية طبيعية واجتماعية إمبريالية، بعيدة كل البعد عن الرؤية الكونية التوحيدية الحقيقية والواقعية، وبعيدة عن أخلاقيات الاستخلاف والتسخير والإنماء والتكامل الاقتصادي المادي والمعنوي القيمي الأخلاقي الروحي الديمومي المستدام، وبعيدة عن حقيقة كينونة الحياة ولوازمها من إرادة العلم وإرادة القدرة من جهة، والقوامة والقيومية والقائمة والإقامة والقوامة في مجرى الحياة الزوجية، الأمر الذي شكل أزمة إدراك «Crisis in Perception» للزوج والزوجة لكيثونة الحياة والقوامة وللواقع المعيش للحياة الزوجية والأسرية أو الطبيعية وعلاقتهم وأمالهما وطموحاتهما وسيرورتهم الدنيوية والدينية. لذلك يقدم الفكر والقراءة الإيكولوجية نقداً للنموذج الإرشادي العلمي الكلاسيكي وتدعو إلى تجاوزه، بما يؤدي إلى انبثاق نظرة جديدة إلى العالم والحياة والكون والوجود بكل أبعاده واستطالاته وآفاقه ليكن في أساسها الانتقال من الفكر والقراءة التحليلية الاختزالية إلى التفكير والقراءة الكلائية أو التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية «Holistic Thinking or Reading» أي: أن فهم الكل (ظاهرة معينة في الحياة الزوجية أو الاجتماعية أو...مثلاً) لا يتم عبر فهم الأجزاء منها فقط، بل، لا بد من فهم الكل أولاً، ومن خلال ذلك الفهم، العودة إلى فهم الأجزاء لذات الظاهرة، ثم فهمها ضمن سياق جمع كل الظواهر ذات العلائق المباشرة وغير المباشرة بقدر المستطاع، أي: نظرة الإنسان الكامل أو المعصوم أو شبه المعصوم أو صاحب الولاية العامة لتلك الظاهرة؛ لأن الكل وجمع الكل يتصف بخصائص لا يمكن تفسيرها بخصائص الجزء أو جمع الأجزاء، أي: لا يمكن اختزالها إلى هذه الخصائص. ويعبر الفكر والقراءة والرؤية والفلسفة والإيديولوجية الإيكولوجية التوحيدية الممتوحة عن الرؤية الكونية التوحيدية، عن ذلك بالمبدأ التالي: الكل أكثر من مجرد مجموع لأجزائه، وجمع الكل أكثر من الكل الواحد. فمثلاً قيمة معيار وميزان الزواج، مثل الجود أو الكرم أو التقوى أكبر من قيمة الجود والكرم في الإنفاق الأسري، والذي جزء منه جود



وكرم يضاف إليه حب وعناية، فتتضاعف قيمة الجود والكرم الأخيرة، ذلك بإضافة قيم معايير أخرى لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بالجود والكرم مثل: التقوى والنظر والتعقل والعرفان في الجود والكرم الأسري، وهكذا دواليك.

لا بدّ من تأصيل وتأثيل منهجية قرائية فكرانية بعدسات رؤيوية تتجاوز التفكير والقراءة المنطلقة من البنىات إلى التفكير والقراءة والتحليل والتفسير والتأويل والاستشراق بحسب ديمومة واستدامة السيرورة، أي: أن هناك سيرورات في الكون تتجسد في بنى محددة. استبدال أو استكمال النمذجة المعرفية البنائية التركيبية والتراكمية بنمذجة ومنهجية عنكبوتية «شبكة عنكبوتية»: بما أن الكون والطبيعة والحياة الاجتماعية والحياة الزوجية أو الواقع منظم تنظيماً وتنسيقاً شبكياً هادفاً له دلالات واستدلالات وغايات وواجبات ومسؤوليات وعلائق اتصالية وتواصلية ووظائف محددة، وبما أن هناك تشاكلاً وتمائلاً بين العوالم الثلاثة «عالم الطبيعة وعالم الإنسان وعالم الكون الإلهي الكلماتي» فإن المنظومة والمنهجية المعرفية الإستمولوجية والأنطولوجية الوجودية والأخلاقية الأكسيولوجية والاستيقية الجمالية الفنية، لا بدّ أن تُؤسس على إطار وقاعدة شمولية تشميلية تكاملية كليانية وتراتبية تشكيفية توحيدية.

وذلك بتمثيلها وتقريبها إلى الذهن البشري بشبكة منظومية مفاهيمية متداخلة ومتفاعلة ومنفصلة، ومتشابكة ومترابطة أمامية وخلفية مباشرة وغير مباشرة، وطولية وعرضية في شكل البيت العنكبوتي وشبكاته وخاناته المتراتبية والمتساوقة والمتوافقة والمنظمة والمتناغمة، تنطلق من فكرة الوحدة في الكثرة والكثرة في الوحدة، وفكرة أصالة ووحدة الوجود، وفق قوانين وسنن وأحكام تتداخل وتتشاكل وتتفاعل طبيعية تكوينية أفاقية، وإنسانية أنفسية فطرية، وكلماتية قرآنية مجيدة، تشكل الكينونات والكائنات البشرية والطبيعية والملكوتية كنسيج متماسك متعلقة ببعضها ببعض، ومترابطة ومترابطة كل حسب تموضعاته في النظام الكوني العرضي الأفقي الاستطالي والطولي العمودي، حسب سلم أولويات «وجودية» و«معرفية»، و«قيمة أخلاقية»، و«جمالية فنية» لغاياته ووظائفه وإمكاناته وطبيعته التكوينية والفطرية والغرائزية. لذا لا يمكننا فهم تلك الحقائق إلا من خلال قراءة إيكولوجية توحيدية تشابكية تفاعلية منفتحة ومترابطة

ومنسجمة للحياة الزوجية مع القراءة الكونية للسنن والقوانين الكونية التكوينية الأفاقية، والقراءة الإنسانية الفطرية الأنفسية، والقراءة الكلمائية القرآنية المجيدة، بأبعادها المختلفة ومستويات عوالمها المتعددة، وذلك وفق المنظار التلومايسكتروسكوبي ذي الأبعاد الثلاثة لعدساته التركيبية والتراكمية والتكوينية المتعددة وذات صفات شمولية تكاملية تراتبية توحيدية.

## 2.7.2 دوال المبادئ الأساسية للقراءة الأيكولوجية الطبيعية والاجتماعية

### التكاملية التوحيدية للحياة الزوجية

تتبعس الرؤيوية الكونية التوحيدية وفلسفة الحياة والوجود المبتنية على وحدة الوجود التشكيكي وأصالته في مرآة الحياة «العلم والقدرة» والقوام «الأفعال» اللذين هما من لوازم الحياة الزوجية التكاملية الصالحة والقائمة على الصراط المستقيم، فتشكل العالم كَحَرَمٍ»، و«الحياة الزوجية كَحَرَمٍ» و«الحياة الاجتماعية كَحَرَمٍ». وهذا المفهوم بمنزلة بديل عن الرؤيوية النيوتنية «للعالم كآلة». هذه النظرة الجديدة إلى العالم والكون والوجود والحياة الزوجية والاجتماعية تشدد على الطبيعة الفريدة النفسية، والقدسية لكوننا. وإن ما يحكم العلاقة بين الكون والإنسان هو علاقة التعاون والتنافس الاستخلافي والمحبة المتبادلة والوعي بطبيعة وغاية ووظيفة ومقام وتكليف ودور كل واحد منهما في الحياة وفق ما رسمها وحددها خالقهما، وإنّ النعم والآلاء والفيوضات الربانية لامتناهية: «اللّٰهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْفَلَكَ لِتَجْرِيَ فِي الْبَحْرِ بِأَمْرِهِ وَسَخَّرَ لَكُمْ الْيَوْمَ وَاللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، وَسَخَّرَ لَكُمْ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبِينَ وَسَخَّرَ لَكُمْ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ، وَأَتَاكُمْ مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ وَإِنْ تَعَدَّوْا نِعْمَةَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لظَلُومٌ كَفَّارٌ»<sup>(1)</sup>. وجميع المبادئ الأخرى للفلسفة الأيكولوجية الطبيعية والاجتماعية والأسرية مشتقة من هذا المبدأ. ويمكننا أن نلخص المبادئ العامة الحاكمة والناظمة للقراءة الأيكولوجية الطبيعية والاجتماعية على النحو التالي:

- إنّ لكي نونة العالم حَرَمًا. ولكي نونة الحياة الزوجية حَرَمًا فإذا كُنَّا نحيا في حَرَمٍ يجب

(1) المصدر القرآن المجيد، سورة إبراهيم، الآية: 32-34.

علينا أن نعامله بإجلال وحرص، علينا أن نكون المؤتمنين على الأرض والإنسان ورعايتهما حق الرعاية. إن فكرة القَوامية (القوامة) تتبع بشكل طبيعي من افتراض العالم حَرَمًا والحياة الزوجية حَرَمًا. التفكير والرؤية أو القراءة الإجلالية ليست رؤية أو قراءة أو تفكيراً عن الإجلال، إنه القراءة أو الرؤية أو التفكير إجلالياً. وهناك فارق كبير بينهما. فمن أجل أن تفكر تفكيراً إجلالياً عليك بمعنى ما أن تثير وتثور في كينونتك دوافع المودة والسكينة والتعارف والرحمة والسلام والحمد والشكر والصبر والكرم والجود والرفقة والحنان والحب والعشق للكمال والجمال والخير المطلق الثاوي بالقوة والإمكان في طيات وبنّيات مفاهيم الحياة الزوجية من الصفات الأخلاقية الكمالية البشرية التي تنتظر من يستفهمها ويستفسرها استطاقاً إجلالياً، ليستظهرها من وضع الكمون إلى حال الظهور والإظهار، أو إلى حيث الوجود والانوجاد والإنية في كافة مجالات مجرى الحياة الزوجية الفردية والسوسيوولوجية والسوسيوقتصادية والسوسيوسياسية والسوسيوثقافية والسوسيونفسية والسوسيوثقافية... الإجلال، إذن، ليس مبدأً مثالياً، بل، مبدأً واقعي وجودي يشكل فعلاً جزءاً من حالتنا السيروورية والسيروورية نحو الكمال والجمال المطلق تعالى.

- إن لكيونة الحياة بشكل عام والحياة الزوجية بشكل خاص غاية وقيمة متعالية ومرشدة ومرتبطة بغاية الغايات وكمال الكمالات وجمال الجمالات تعالى. يقول أوسفالد شبينغلر: إن من خاصيّات زماننا ضمور المعنى. المتديّنون والدهريون جميعاً متبهبهون إلى أن ثمة بحثاً يائساً عن المعنى في المجتمع الحديث. فنحن لا نجد معنى في الاستهلاك والتسلية والمهن الاعتيادية. إننا نتوق إلى غاية أوسع ولا نجدها؛ إذ إن هذه الغاية الأوسع تتطلب أن يكون في حياتنا بُعدٌ متعالٍ. ويستطرد قائلاً: «هنا تجد النشوريات مكانها، النشوريات هي فلك التفكير الإنساني الذي يتناول الغايات النهائية للحياة الإنسانية، ويتناول بالتالي معنى الحياة الإنسانية والزوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية...، كما ومسألة ما يضيف المعنى على المعنى. لقد ظلت النشوريات تقليدياً المنهاج الذي ينظر في الأهداف المتعالية كغاية لحياتنا. وهذه الأهداف غالباً ولكن ليس دائماً أهدافاً دينية. من هنا يجب ألا تلتبس الأهداف والغايات المتعالية ببرنامج ديني أو بمعتقدات دينية».

- إن التغيير الحقيقي ومعالجة مشكلاتنا الاجتماعية والزوجية والأسرية المختلفة تنطلق من الذات والنفس البشرية أولاً: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾<sup>(1)</sup>، وهذا الأمر يتطلب بادئ ذي بدء معرفة النفس والذات، وهذه الأخيرة تستلزم معرفة الله أولاً وتوسطاً وخاتماً «من عرف نفسه عرف ربه». إذن من خلال معرفة النفس وبمعية الله والتوكل الدائم، دون الغفل والنسيان عنه تعالى طرفة عين «إلهي لا تكن لي إلى نفسي طرفة عين»، بمكنتنا معرفة الله والنفس والآخر، سواء عالم الحياة الزوجية أم الغير كالابن أم الأب أم القريب أم البعيد أم الإنسان بشكل عام، فضلاً عن معرفة عالم الطبيعة الناسوتي الفيزيقي وما بعد الطبيعة الميتافيزيقي الملكوتي.

### 2.7.3 دوال القراءة الإيكولوجية الحديثة ومنظومتها الأكسيولوجية «القيمية»

#### الحقة

القراءة الكليانية أو بتعبيرنا القراءة التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية بعدساتها المركبة المتراكبة، تتطلب منهاجية ونمذجية قرائية مختلفة عن القراءات الأحادية الزاوية والبعد المعروفة في المنظومة الأبستيمولوجية المعرفية؛ لكونها مؤسسة على رؤية كونية توحيدية وفلسفة وجودية تأصيلية مشككة وموحدة، وإيديولوجية تعتبر الإنسان ذاك الجرم الصغير الذي انطوى فيه العالم الأكبر، ومذهب سوسيولوجي وسوسيوقتصادي وسوسيوثقافي وسوسيوسياسي وسوسيوثقافي وسيكولوجي<sup>(2)</sup> من تلك الإيديولوجية والفلسفة والرؤيوية الكونية. لذا تتباين هذه القراءة وعدساتها الرؤيوية عن بقية القراءات، فهي نمط جديد بدأ يفرض نفسه ولو بشكل بطيء، وإن لها تداعيات واقعية وتمظهرات

(1) المصدر القرآن المجيد، سورة الرعد، الآية: 11.

(2) يشير علم النفس الإيكولوجي إلى تنوع من المساعي والمحاولات لربط الفهم والطرائق المستخدمة في كل من الإيكولوجي وعلم النفس، وذلك لغرض تشجيع علاقات سليمة بين البشر وكوكب الأرض. يرى الأساس النظري لعلم النفس الإيكولوجي أن كوكب الأرض منظومة حية. الكائنات البشرية ونفوسهم وكذلك منتجاتهم وثقافتهم هي أجزاء جوهرية ومتكاملة في هذه المنظومة. تستند ممارسة علم النفس الإيكولوجي إلى الاعتراف بأن حاجات الأرض وحاجات الفرد البشري متواكلة interdependent ومترابطة، وبأن السلامة البشرية ينبغي أن تتضمن علاقات قوية متبادلة ومستدامة sustainable مع العالم الطبيعي. يأتي في قلب علم النفس الإيكولوجي فهم مقومات علاقات سليمة بين البشر والأرض. ثمة وجهان لهذه العلاقة مهمان على نحو خاص، وسوف نتعرض لهما بإيجاز: الهوية والوعي.

حقيقية على النظام والمنظومة الأكسيولوجية «القيمة» الأخلاقية السلوكية» والاستيقية «الجمالية الفنية»، وذلك بعد ما تغير النمط الإستمولوجي المعرفي والوجودي لها. الأمر الذي سيكون لهما «معرفة أو تفكير أو قيم أو سلوك» في غاية التأثير والتأثر، والتغير، والتبديل، والتبدل، في مسارات واتجاهات سيرورة الذات وتوكيد تأصيل الذات «Self-Assertion» وارتقاء كينونة الذات على الصراط المستقيم نحو السمو والتكامل «Integration»<sup>(1)</sup>

ولو تؤمل في أدبيات منظومة الفكر الاقتصادي والاجتماعي الغربي اليوم نجد أن هناك دعوات ولو على استحياء ومحدودة، تطالب بتوسيع بؤرة عدسات الرؤية الكونية الإيكولوجية واستطالت امتداداتها وأفاقها لتشمل كافة جوانب دائرة الحياة وفضاءاتها المحيطة بها. فهي حق تحولات جديدة وجادة قد حصلت في المنظومة الفكرية والفكرانية الحديثة، ولكن قوى «ميثا سياسية» و«ميثا اقتصاد» و«ميثا إعلام» تكاثفت وتعاضدت لمحاربتها وإقصائها من دائرة المعارف الإنسانية، عندما بدأت تؤثر وتتأثر وتفعل وتفعل وأخذت تطالب في الانتقال من العقلانية «Rational» إلى الحدسية «Intuitive»، ومن التحليلية «Analysis» إلى التأليفية «Synthesis»، من الاختزالية «Reductionism» إلى الكُلانية «Holism»، ومن التفكير الخطّي «Linear» إلى التفكير اللاخطي «Nonlinear». ولكن المطلوب ليس التحول والتغير بالأنساق والأنظمة بقدر ما هو التواصلية والتفاعل والانفعال، والتبادل والتعاطي، والتوظف والتعامل، والتوازن والتعادل الدينامي والديموي الشامل الأمثل لجميع الأنظمة والأنساق المعرفية لها، حسب طبيعة وغايات موضوع البحث ومستوياته المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية، ووفق مستويات عوالمها المختلفة وأفاقها المتعددة. أما فيما يتعلق بالقيم، فنحن نلاحظ انتقالاً مقابلاً من التوسُّع Expansion إلى المحافظة Conservation، من الكمّ إلى النوع، ومن التنافس إلى التعاون، ومن الهيمنة والسيطرة إلى اللاعنف «Non-Violence»<sup>(2)</sup>.

القراءة الإيكولوجية المنظومية هي قراءة لكيونات طبيعية وبشرية كونية تشكل

(1) انظر إلى: «ما هي الفلسفة الإيكولوجية؟ - بعض المبادئ المؤسسة» لهنريك سكوليموفسكي.

(2) Fritjof Capra. The Turning Point. Simon & Schuster. New York. 1982

عدساتها الرؤيوية والاستكشافية والتفسيرية والتأويلية والاستشرافية الدلالية والاستدلالية والبنائية التركيبية والتراكية والوظيفية والغائية الإستيمولوجية «المعرفية» والأنطولوجية «الوجودية» والأكسيولوجية «القيمية والأخلاقية» والاستيقية «الجمالية»، عدسات مركبة عبارة عن كليات «Wholes» تبتثق بناها النوعية من تفاعل وتكافل أجزائها. وإن الخصائص المنظومية «Systemic» تضطرب وتختل وتتخرب عندما يتم تشريح منظومة ما، سواء فيزيائياً أم نظرياً، إلى عناصر معزول بعضها عن بعض. ومع أن بوسعنا أن نميز أجزاءً فردية في أية منظومة فإن طبيعة الكل مختلفة دوماً عن مجرد مجموع أجزائه. وتتطوي القراءة المنهاجية والنمذجية المنظومية أو الإيكولوجية الطبيعية والاجتماعية العميقة<sup>(1)</sup> في التفكير على نتائج هامة عديدة ليس على العلم والفلسفة وحسب، بل، وعلى المجتمع وعلى حياتنا اليومية أيضاً. إذ إنها سوف تؤثر في مواقفنا تجاه المرض والصحة، والصحيح والفاقد، والصح والخطأ، والظاهر والباطن، والجزئي والكلي، والمتشابه والمحكم، وفي مجاري علاقاتنا بالبيئة الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية... في الحياة الزوجية والأسرية، وفي العديد من بنياتنا التحتية كمفهوم الحياة والقوامية والفوقية كمفهوم العدل والعطاء والتعاون والتعارف والتنافس والتبادل والتحابب الزوجية والأسرية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية والثقافية والإعلامية والسياسية<sup>(2)</sup>.

(1) يصح وصف النموذج المبتثق مؤخراً بطرق شتى، فقد يدعى بالنظرة الكلانية «Holistic» «إلى العالم التي لا تشدد على الأجزاء بقدر ما تشدد على الكل، وقد يدعى أيضاً بالنظرة الإيكولوجية إلى العالم، باستعمال مصطلح «إيكولوجي» بمعنى الإيكولوجيا العميقة. ذلك أن الفيلسوف آرني نايس «Arne Naess» «قام في أوائل السبعينيات بالتمييز بين الإيكولوجيا «الضحلة» Shallow والإيكولوجيا «العميقة» Deep، وقد بات هذا التمييز يلقي الان قبولاً واسعاً كاصطلاح يفيد جداً في الإشارة إلى الانقسام الكبير ضمن الفكر البيئي المعاصر. الإيكولوجيا الضحلة بشرية المركزية «Anthropocentric»، فهي تنظر إلى البشر باعتبارهم فوق الطبيعة أو خارجها، وبوصفهم مصدر كل قيمة، ولا تعزو إلى الطبيعة الا قيمة أداتية أو نفعية. أما الإيكولوجيا العميقة، فلا تفصل البشر عن البيئة الطبيعية، كما لا تفصل عنها أي شيء آخر إطلاقاً. إنها لا ترى العالم كمجموعة من الأشياء المعزولة، إنما بالحري كشبكة من الظواهر المترابطة والمتوكل بعضها على بعض جوهرياً. والإيكولوجيا العميقة تعترف بالقيمة الجوهرية لكل الكائنات الحية وتنظر إلى البشر كمجرد خيط متميز واحد في نسيج الحياة.

(2) ولقد بدأت مقاربة إلى المسائل الاقتصادية كهذه، قائمة على التفكير المنظومي ومتأصلة في الإيكولوجيا العميقة، تبرز بزوغاً بطيئاً على مدى السنوات العشرين الأخيرة. وهي ليست بعد نظرية اقتصادية محكمة تمام الاحكام، لكن مفاهيمها وأفكارها الرئيسية باتت الان واضحة كل الوضوح. وقد دُعيت هذه المقاربة الجديدة بـ«الاقتصاديات الخضراء» بسبب من أساسها الإيكولوجي.

#### 2.7.4 دوال القراءة الواحدية والمنطق الثنائي الأحادي التراتب والتدرج

القراءة الواحدية أو ذو البعد الاختزالي الواحد والتفكيكي تشكل لنا مازقاً أبستمولوجياً معرفياً وأنطولوجياً وجودياً وأكسيولوجياً أخلاقياً واستطيقياً جمالياً، فضلاً عن مازق منطقي ثنائي الحد وأحادي الرتبة والدرجة، فتتحول مفردات سيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية إلى: مؤمن وكافر، وعادل وظالم، وجميل وقبيح، وفاسد وصالح، وقوي وضعيف، وكريم وبخيل، وذكر وأنثى، وأبيض وأسود، و... فمما يندرج نظرياً تحت باب المفارقة المنطقية يتحول عملياً إلى علاقات تحكمها خصومات ومشاجرات ومشاحنات ومشاكسات ومنازعات وعداوات، بدلاً من أن تحكمها المصالحة والمصافاة والمعاشرة والموافقة والمخالطة والمحبة والمودة والصداقة والصحة.

وهذه الحال ما هي إلا نتاج استبدال الرؤية التشميلية الديناميكية التكاملية التراتبية التوحيدية إلى رؤية اختزالية فردية تفكيكية استاتيكية، أي: رؤية منظومة عناصر ومكونات وأفراد الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية كأفراد وأجزاء وعناصر منفصلة متشظية متفرقة متباعدة، بدلاً من رؤيتها كمنظومة واحدة عناصرها ومكوناتها متألّفة ومقترنة وملتحمة ومتفاعلة ومتزاوجة ومتناسبة ومتحدة ومتواصلة ومخالطة ومقاربة بعضها مع بعض. لذا سرعان ما تظهر مشكلات وإشكاليات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية عصية مستعصية في مجاري الحياة الزوجية وفي الأسرة والمجتمع والأمة، مثل: مفهوم الحياة والقوامة والقيومية، والحرية والاختيار، والمسؤولية والتكليف، والمطالبة بالحق، والمساواة والعدالة، والسلام والصلح، والأمان والطمأنينة، والعفو والتسامح، والسكينة والراحة، والعطاء والتضحية، والاستقرار والهدوء. وكونها منظوراً إليها من زاوية حادة وثنائية المنطق وأحادية الرؤية، فإنها سرعان ما تظهر تلك القيم المعنوية بصورة مشوهة ومضطربة ومفككة ومجزأة متشظية، وفي كثير من الأحيان تظهر بصورة معكوسة مقلوبة أو منكسرة ومحدودة ومقمرة، فتطفو على السطح مشاكل وإشكاليات متعددة ومتنوعة تبدو غير قابلة للحل؛ لأنها حصراً لا تُرى إلا من منظور واحد متعنّت ومتجذّر في وعي زوجي وأسري وجمعي منغلّق على نفسه.

غير أنّ رؤية الوضع من منظور تشميلي تكاملي تراتبي توحيد من شأنها أن تذيب

خاصيته ومثالب ثنائية المنطق وأحادية الرؤيوية والرتبة، وتستبدل بها بصورة ومنظور جديد قوامه وقيوميته وقائمته وقومته وقيامته ومقوماته مبنية على الاندماج والتوافق والتصالح والتماسك والتكامل والوحدة: فما كان يبدو منفصلاً وضدياً يتكشف عن كونه سيرورة كلية مترابطة العناصر، تذوب فيها الأضداد لتصبح مكملات بعضها لبعض، تتناسب الجزئيات مع الكليات، وتتصالح النسبانيات مع المطلقات، وتتوافق الظاهرات مع البواطن، وتتلاءم المتغيرات مع الثوابت، وتتسجم المنطوقات مع المسكوت عنها، وتتجانس المتشابهات مع المحكمات، وتتماثل البديات مع النهايات، وتتحد الوحدة في عين كثرتها، وكثرتها في عين وحدتها، والعكس صحيح أيضاً.

دعونا نقارب الفكرة بما يطرحه أحد المفكرين غير الإسلاميين كريشنامورتى، الذي يقول بهذا الصدد: «إن السيرورة التي يتحقق من خلالها هذا المنظور المختلف وثيقة الصلة بالمبادئ الأساسية للطرق التأملية العديدة التي رسخها أفراد ينتمون إلى الثقافات التي شهدها العالم كافة. لا تخلو ثقافة إنسانية من التأمل؛ لأنه كما نعرف به هنا نسق وجود أصلي مركز في الكائن الإنساني. ومع أن بعض الثقافات أولته من التقدير والرفعة ما لم تؤله ثقافات أخرى، تبقى مبادئه الأساسية وتجلياته عالمية شاملة. التأمل على حد تعريفنا به تبصر بالترابط، بالواحدية المتناغمة مع نظام أكثر إحاطة وشمولية. وهذه واحدة ليس من شأنها أن تمحو التنوع (كما تفعل الثقافة التي تحاول أن تسود العالم اليوم)، بل هي التنوع بذاته تتخلله الوحدة»<sup>(1)</sup>.

ويستطرد قائلاً: «إن ما نحن بأمس الحاجة إليه الآن على ما يبدو هو تنمية واعية للملكات الحدسية والاستقبالية والتكاملية التي قُمعت أو في أحسن الأحوال تُركت للضمور. هذا هو «تحرير المرأة» بالمعنى العميق للكلمة، بصرف النظر عن الجنس أو النمط الجسماني، بما هو سماح بتفتح الخصائص المؤنثة النبيلة عند كل الناس. لكن حصول هذا يتطلب نقلة هائلة في القيم. إذ إن الدماغ الأيسر التحليلي، المنطقي، النهاري لم يقوم نصفه الآخر - بقيمه وخصائصه الصوفية، الليلية - حقَّ قيمته<sup>(2)</sup>. إن «سادة

(1) راجع في هذا الإصدار: ندرة اليازجي، «تنوع الثقافات ووحدة العقل الإنساني».

(2) تقوم النظرة إلى العالم التي يعبر عنها ويبسطها إليي تشغ على بصيرة عميقة بالطبيعة المتحوّلة أبداً للظواهر: ما من شيء =



الدماغ الأيسر»، إذا جازت التسمية، إذ يدمرون مكمليهم باعتبارهم «الأخر»، يدمرون أنفسهم من حيث لا يدرون. إن البصيرة التحليلية التي تتصدر الثقافة العالمية السائدة اليوم ملكةً بأسة المحدودية، لكنها مع ذلك لا تستطيع أن تدرك طبيعة حدودها. أما البصيرة التأملية فهي مدرّكة لهذه الحدود إدراكاً عميقاً، لكن بما أن عملها غير منطقي (أي غير منطوق) أساساً، فهي لا تستطيع أن تنقل معرفتها إلى البصيرة التحليلية للدماغ الأيسر بلغة يستطيع هذا أن يفهمها. لذا فهي تصفح من خلال واسطات أخرى، من نحو الفن، والأحلام، والأسطورة، والموسيقى، والرقص، والشعور الحدسي العميق. إن عجز الدماغ الأيسر عن الارتياح إلى كيميّات التعبير هذه ربما فيه تليل لأزمة الثقة بينه وبينها، ولنزوعه إما إلى مهاجمتها وإما إلى الاتجار بها لتعزيز إحساسه بالتفوق والسيطرة، من حيث هي أمثلة حية على محدودية مقتربه<sup>(1)</sup>.

ستاتي في الوجود، كل الكيانات الفردية في الظاهر تثبث من سيرورة ديناميّة تفاعلية أشبه بنسق علائق الشبكة العنكبوتية وترجع إليها. من هنا فإن الاعتقاد بوجود فرديات «واجبة الوجود بذاتها» اعتقاد باطل، وهو ناجم عن الفصل التسفي الزائف للـ«ذات» عن الـ«عالم». كل المظاهر بما فيها الذات والعالم تصدر عن قوتين طبيعيتين أساسيتين، متحوّلتين أبداً، متقلبتين ومتضافرتين: إلبغ والين. غير أن إلبغ والين ليسا منفصلين، بل هما وجهان لكل أعظم يفعل ويتبدى عبر تفاعلها المتناغم. إلبغ هو المبدأ الفاعل، المنير، الصلب، الجاف، والسماوي التوجّه، والين هو المبدأ المنفعل، المظلم، الطيع، الرطب، والأرضي التوجّه. وعبر تمازجها المتآلف، بوصفهما قوتين متساويتين ومتكاملتين، يتجلّى العالم ويقوم ويتوارى تبعاً. (يعود الفضل في هذا التأثير إلى ترجمات رائدة، كالتي قام بها عالم الصينيات الكبير ريتشارد فلهلم إلى الألمانية، واهتم بها وقدم لها مؤسس علم النفس التحليلي كارل غ. يونغ). ويقول: «هناك أيضاً على ما يبدو تقاطب مقاييس في صميم الكائنات الإنسانية. وإن واحداً من التجليات العديدة لهذا التقاطب في بنية الإنسان الفسيولوجية هو ما بيّنه البحث في الدماغ، في الربع الأخير من القرن العشرين، من اختلافات وظيفية أساسية بين نصفي الكرة المخية الأيسر والأيمن. يجب أن لا يغيب عن بالنا أن الدماغ كلّ عضوي متماسك، وأن كل محاولة لتحليله من حيث أجزاءه هي بالضرورة إسراف في التبسيط. ومع ذلك، فإن المقارنة التالية قد تكون دقيقة التمثيل لكيميّتي عمل نصفي الكرة المخية المتكاملتين في خطوطهما العريضة: عمل نصف الكرة الأيسر يشدّد على التحليل، والموضوعية، والصواب، والمحااجة، والعمد، بينما يشدّد النصف الأيمن، بالمقابل، على الحدس، والذاتية، والمشاعر، والخبرات، والعفوية، النصف الأيسر ييسر العمل المنطقي (= المنطقي)، الرياضي، العلمي، الخطي، المدكر، الزمني، والتفسيري، والنصف الأيمن يسمح بالعمل الخيالي، الايقاعي، الفني، اللاخطي، المؤنث، المكاني، والتأويلي، النصف الأيسر يختص بوضع المقولات، بالفصلية، بالنظام التراتبي، وهو بنوي التوجّه، قصدي، بينما النصف الأيمن يختص أكثر بالوصلية، بالتكامل، بالحركة، بالمساواة، بالتحوّل، وهو سيروري التوجّه، مجّاني. (انظر إلى مرجع سابق، ديمتري أفبيرينوس: «الوعي التأملّي وحل النزاعات - نحو مفهوم أخلاقي للسلام»)

(1) انظر إلى مرجع سابق، ديمتري أفبيرينوس: «الوعي التأملّي وحل النزاعات - نحو مفهوم أخلاقي للسلام»

ويقول: «بهذا فإن المنظور المولود من البصيرة التأملية يقوم على استبارٍ اختباري مباشر (لا يتكئ على وساطة النطق/المنطق) للترابطية بين كافة مجاري الحياة الأم. ومن هذه البصيرة تولد الرحمة والتراحم وحسُّ بالتضامن يحيط بكل شيء. وعندما تدغم هذه البصيرة اندغاماً متوازناً، تكاملياً، في البصيرة الصوابية المنطقية (ما يسميه بعضهم «العقل الخطابى» Discursive Reason) فإن أخلاقاً «سلامية» غنية عضوياً تبدأ بالظهور عفويةً. وإذ يبدأ الجانبان ضمن الفرد الواحد، يعملان معاً عملاً متغامماً، فيما يمكن أن يُدعى «العلاقة الصحيحة» (التعبير لكريشنا مورتى)، فإن الشرخ بينهما يلتئم، ومعه الشرخ بين الفرد والجماعة الأوسع، وبعبارة أسطورية/يونانية، تتم مواجهة «الظل». وإذ يتم اعتناقه، يتكشف عن كونه جزءاً لا يتجزأ من النفس، لا بل هو النفس في مظهر آخر من مظاهرها<sup>(1)</sup>.

هكذا فإن الكائنات جميعاً، بما فيها الذات، تُرى تدريجياً كأعضاء مرتبطة في سيرورة كلية، وليس كفراديات منفصلة، والمحبة والرحمة والمودة والرفقة والجود والكرم والحب والعشق والحزن بحزن والفرح بفرح الآخرين تتصاعد عفويةً كمشاعر متجدرة عميقاً في منظور لم يعد محصوراً بالهجوم الأنانية. خير الآخرين و«خيري» لا يعودان متضادين، فهما في الواقع لا ينفصلان، ومع نمو الأفراد بإدراكهم أن خيرهم خير واحد لا يتجزأ ولا ينفصل عن خير المنظومة الأكبر، يبدأون أيضاً على ما يبدو بإدراك أن جماعتهم والجماعات الأخرى متصلة على نحو مماثل، وكذلك الزوج والزوجة متكاملان متحدان متجاذبان و... كل الجماعات متساوية من حيث مشروعيتها في الوجود، على أن يعي كلُّ منها أن «الأخر» أيضاً، بالمقدار نفسه، مظهر مكمل له يسهم في بناء الكلِّ الأكبر. بعض الجماعات «ظل» لبعضها الآخر، ومن هنا عداؤها لها، فإذا اجترأ كل منها على اعتناق الآخر، انطلق مقدار هائل من الطاقة النفسية والاجتماعية من أجلِّ لئم الشروخ وحل النزاعات على مستويات الفرد والجماعة والمنظومة الأكبر، وفق ما يقتضيه العدل والقيم الإنسانية الشاملة.

(1) قوام الظل الجوانب المرفوضة في النفس، غير المعترف بوجودها، التي تظهر في الأحلام على هيئة شخص أسود اللون. راجع بهذا الصدد في الإصدار الثاني من معابر: ديمتري أفبيرينوس، «نداء الأعماق: مدخل إلى علم النفس المركب»، ج 1، فقرة «الخافية الجمعية والتقرُّد».

ويقول: إن في هذه السيرورة تصبح الأخلاق أبيض وأكثر عفوية، إذا صحَّ التعبير، أو يصبح ملكة بعدما كانت حالة أو ظرفاً طارئاً. فالسلوك الأخلاقي هو ببساطة السلوك الطبيعي لدى فرد أو جماعة نمت فيها البصيرة التأملية تنمية تامة. عندئذ تكون منازع نصفي الكرة المخية الأيسر والأيمن كليهما على علاقة يُعني فيها كل منهما الآخر ويكامله، بحيث يصير كل من السلام في الداخل والسلام في الخارج انعكاساً للآخر.

ويبدو أنه بمقدار ما تربّي الثقافة الناس على الاختصاص وعلى تضيق حقل تقصّيبهم ومهارتهم، بمقدار ما يفقد هؤلاء قدرتهم على جعل حياتهم وخبرتهم متّصلين بالنماذج الأوسع التي ترسو فيها. إن طبيعة التفكير والاستعراف الإنسانيين قائمة على ملكة ربط ما بين الأفكار في سياق، وبذلك إيجاد القيمة والمعنى (مقابل كومبيوتر لا يوجد المعنى من خلال الارتباط، بل يعالج المعلومات وحسب). وهذه القدرة على الجمع بين المتألفات أساسية للفطنة في أية منظومة مترابطة. وإذا فقد الناس هذه الملكة عبر الاختصاص الأكاديمي والتشطي الاجتماعي المعمّم (الذي ليس إلا مثلاً واحداً على هذا الفقد)، فإنهم في الواقع يقزّمون عقولهم ويضيّقون مجال فطنتهم ويصيرون أغبي<sup>(1)</sup>. فبدون سيرورة البصيرة الحدسية التي يختص بها نصف الكرة المخية الأيمن والتي تصنع الروابط تصير الفطنة الإنسانية ذكاءً صناعياً.

ويستطرد القول: «ينجم الغباء الأخلاقي عن ذلك حتماً، فالحكمة ترخم في ملكة صنع الروابط على عدة أبعاد. وهي الوجه المكمل للرحمة التي لا توضع موضع التطبيق إلا بالتراحم، الذي هو فن إيجاد الروابط وصونها بامتياز، ومثلما تسير الحكمة والتراحم والسلام يداً بيد، كذلك يسير الغباء والأنانية والاستغلال والعدوان، ففي جهلهم الأعمى بالترايب الأساسي للحياة يلتمس الأفراد والجماعات مصالحهم بطرق منحصرة في ذواتهم أو في الفئة الضيقة التي «ينتمون» إليها، ويسعون إليها ضاربين بخير الآخرين والكل الأكبر عرض الحائط. وهذا المسعى، أخلاقياً، مسعى شرير، لكنه يتفرع أساساً عن جهل مطبق بالطبيعة الحقيقية للاتصالية الإنسانية والكونية. لا يمكن لمفهوم أخلاقي للسلام أن يكون عادلاً وشاملاً، على ما يبدو، ما لم يلتئم الشرخ بين الصواب والحدس.

(1) الأخرى ب«تربية» تقطع الناس عن قابليّتهم الإنسانية الفطرية لإيجاد المتات والمعنى أن تسمى «تغبية».

فبتنمية البصيرة التأملية بأن الكائنات ومجتمعات الكائنات كلها مترابطة، ربما أمكن حلُّ الغباء العقلي، والاجتماعي، والإيكولوجي، والأخلاقي الذي يبدو أنه بات سمة عصرنا الرائجة، في منظور أشمل<sup>(1)</sup>.

إن الكمونات المبطونة في هذا المنظور الأكثر توازناً موجودة في الواقع فعلاً، وهي واعدة بتوطيد رؤية مقوية وتبصّرات طازجة في سيرورة تحقيق هذه الرؤيوية، وبالنظر إلى الأهمية العاجلة للمشكلات الجارية وإلى هول المعاناة الناجمة عنها، فإنَّ الجهود الرامية إلى صياغة مفهوم أخلاق سلامية من منظور أكثر تكاملاً تستحق من الجميع المزيد من التقصي والمزيد من نذر النفس.

## 2.8 من دوال إبستيمولوجيا (معرفة) الزواج إلى دوال أنطولوجيا (وجود)

### الزواج أو العكس «علم الزواج»

نستهل هنا بسؤال جوهرى مفاده: هل يمكن أن يكون لدينا علم وفقه وفلسفة وإيديولوجية خاصة للزواج، ذلك على غرار علم وفلسفة وفقه ومذهب وإيديولوجية الاجتماع أو الاقتصاد أو التربية أو السياسة؟ هل إنَّ علم الزواج ممكن؟ وكيف يكون ممكناً؟ وما المقصود من علم الزواج أو فقه فلسفة الزواج؟ وما هي حدوده وتشابهه بالعلوم الأخرى؟ نعتقد أنَّ هناك مقاربتين أو منهجين يمكن بواسطتهما طرح ومعالجة موضوع علم وفقه وفلسفة الزواج، وهما إما أبستيمولوجي معرفي نظري خالص في ظاهره، أو أنطولوجي وجودي وحققي قائم في مجاري الحياة.

ويمكن إسدال الستار والاستتار عن البعد الأنطولوجي الوجودي والأكسيولوجي القيمي الأخلاقي والاستطقي الجمالي الفني الثاوي والخافي، ونكشف عن حقيقته من خلال استنطاقه بالسؤال التالي: ما هي السنن والقوانين الموضوعية الاجتماعية الحاكمة والقائمة والقيومة والقوامة والقومة والقيامة والمقومة لسيرورة الحياة الزوجية والأسرية؟ وكيف ينبغي أن تكون بنيتها النواتية ومكوناتها التكوينية الذاتية والتركيبية العرضية والتراكبية الطولية؟ وما هي منهاجياتها وبرادايماها ومناهجها وآلياتها

(1) هذا الغباء ليس جديداً على الإنسان، لكن المفارقة هذه المرة هي في أنه يتجاسر على تسمية نفسه «حضارياً»!

وأدواتها المعرفية والعلمية؟ الإجابة على منظومة الأسئلة السابقة تمكننا من معرفته علمية موضوعية وقيمية وأخلاقية وجمالية متعينة. وتجدر الإشارة أننا في هذه المحاولة المعرفية لا ندعي تأسيس وتأثيل علم الزواج أو فقه فلسفة الزواج، بل، كل ما نهدف إليه في هذا المقام هو إثارة وإبراز بعض الأفكار والمفاهيم التي قد تساهم في التفكير الجاد للعمل مستقبلاً في تأسيس وتأصيل وتأثيل كينونة الحياة الزوجية على أساس أنّ لها فقهاً وفلسفة ومذهباً وإيديولوجية، وكذلك علم مستقل يتموضع في قلب علم الاجتماع والاقتصاد المنزلي. وحينما نستقرئ أدبيات وفلسفات العلوم الاجتماعية بشكل عام، نجد أنّ هناك عدة مذاهب وفلسفات أو رؤى وإيديولوجيات تؤطر وتفسر وتعلل سيرورة الحياة الاجتماعية، وما يمتح وينتج عنها من الحياة الزوجية والأسرية في مجرى العالم والكون والوجود، منها ما يلي:

- فئة من العلماء والفلاسفة الاجتماعيين يرون أنّ كائنية المجتمع، وبالتالي كائنية الحياة الزوجية والأسرية هي إما كينونة وجودية حقيقية أو كينونة اعتبارية عرضية، أي: في جوهرها عنصر انتزاعي من تراكم وتراكم الأفراد بعضهم على بعض، وإنّ كينونة المجتمع والأسرة ما هي إلاّ جمع حسابي لمجموع الأفراد، أي: مجموع معارفهم وإدراكاتهم وسلوكياتهم، فكل الظواهر الاجتماعية تختزل في ظاهرات إدراكية وسلوكية للأفراد. ويرى أصحاب هذه الرؤية أنّ الفرد هو جوهر روحي حرّ الإرادة في أساسه (محكوم عليه أن يكون حرّاً، كما يعبر عنها جان بول سارتر).

وتأسيساً على هذه الرؤية تخرج سلوكيات وممارسات ومواقف حياة الإنسان الزوجية أو الاجتماعية عن قيومية وقائمية وحاكمية وناظرية سنن وأحكام وقوانين زوجية واجتماعية موضوعية علمية على غرار سنن وقوانين وأحكام جارية وحاكمة في الطبيعة، الأمر الذي يجعل من كينونة المجتمع والأسرة موجودة انتزاعية اعتبارية واعتباطية، لها حقيقية وجودية خارجية لها، وأنها لا تُمأسس أو تؤصل أو تؤثّل على حقائق وجودية علمية موضوعية ومصالح واعتبارات حقيقية واقعية. وينتج من هذا الأمر قبول أنّ ما يحكم المجتمع والحياة الزوجية هو مزاج الأفراد والتأثيرات النفسية لفرد على آخر، أو قل: إن المجتمع البشري في نظر أولئك ليس أكثر من تعبير جماعي عن جملة من المزاجات

الفردية والتأثيرات النفسية. وعليه لا تحكم الحياة الزوجية والاجتماعية سنن وقوانين سببية وعالية يمكن الاعتماد عليها في بناء علم موضوعي يقيس ويفسر ويعلل العلائق البيئية للمتغيرات الزوجية داخل الظواهر الاجتماعية والأسرية.

وعليه حكم بعدم إمكانية قيام علم الاجتماع، وبالتالي علم الزواج والأسرة لغياب عنصر الموضوعية والعلمية فيه. ولذا أُحيل وأُختزل علم الاجتماع في علم النفس، وبالتالي يمكن اختزال علم الزواج والأسرة أيضاً في علم النفس الأسري؛ لتشابه موضوعاته الفردية والجمعية، حيث هناك قبول بعلمية موضوعية علم النفس. لذا نجد هذه الرؤية جلية عند رواد وفلاسفة المذهب أو المدرسة الوجودية الحديثة، أمثال (كيركغور، هيدغر، ياسبرز، سارتر)، كما هو الحال عند عالم النفس المعروف كارل يونغ. والإنسان هو الكائن الحي الوحيد الذي يصنع ذاته ويبنى كينونته ويرسم شخصيته ويحدد هويته بحرية مطلقة لا يقيدتها شيء سوى حرية فرد آخر.

لذلك ميز سارتر الكائن الإنساني عن غيره من الكائنات باعتباره «الموجود» الوحيد الذي يسبق وجوده جوهره. أما الكائنات الأخرى فإن جوهرها يسبق وجودها، بمعنى أن وجودها يأتي تحقيقاً لجوهرها. أما الفرد الإنساني، فإنه يصنع ذاته بذاته، بمعنى أن كل جوهر ينبع من وجوده. إنه حرية مطلقة مغروسة في قلب عالم أصم خال من المعنى. وعليه فإن المجتمع ليس سوى ثلة من الحريات التي يسعى كل منها إلى تقييد الأخرى وتشبيئها بصورة اعتباطية. هذا هو مجتمع الوجوديين الذي تغنت به البرجوازية الغربية ردحاً من الزمن. وهو بالطبع ليس قابلاً لأن يعرف من حيث الطبيعة والمبدأ. لذلك فإنه لا يجوز التعامل معه على أساس علمي. إنه خارج إطار العلم فكراً وممارسة. بله، لقد بلغ الأمر في كارل يونغ مثلاً أن عرّف المجتمع البشري بأنه مجموع الأفراد الذين هم في حاجة إلى الخلاص، ومن ثم فإن خلاص المجتمع هو في جوهره خلاص روح الفرد.

- أما المدرسة والفلسفة الوضعية<sup>(1)</sup> Positivism فهي لا تعترف بوجود مشكلة حيث

(1) مدرسة فيينا الوضعية The Positivistic Vienna School من مدارس الفلسفة. اشتهرت باسم «جماعة فيينا» أو «حلقة فيينا» Vienna Circle. وقد عُرفت وجهات النظر الفلسفية لها باسم «التجريبية المنطقية» Logical Empiricism، وفيما بعد باسم «الوضعية المنطقية» Logical Positivism. وكانت تضم علماء في =

لا تعترف بوجود الطبائع، وإن من يعترف بذلك فقد اعترف اعترافاً صريحاً أو ضمناً بميتافيزيقيا التي هي أمر بعيد عن روح العلم. فمبدأ الفلسفة الوضعية يهدف إلى تفسير طبيعة التقدم التاريخي للمجتمع وطبيعة علم الاجتماع كعلم مستقل. لذا اعتقد أوجست كومت بأن التقدم التاريخي للمجتمع يمر في ثلاثة مراحل لها مميزات الخاصة وطابعها المعلوم، وهذه المراحل هي أولاً: المرحلة الدينية اللاهوتية التي تتحول إلى المرحلة الميترزيقية المثالية، وهذه سرعان ما تتحول إلى المرحلة العلمية الواقعية التي يظهر فيها علم الاجتماع لدراسة الإنسان ومجتمعه دراسة علمية، في المرحلتين الأوليين يقوم الرجال ببحث الأسباب الأولى والنهائية للأشياء والظواهر الطبيعية والاجتماعية. وفي المرحلة الثالثة يبدأ العلماء بالبحث عن الأسباب الموضوعية للحوادث مركزين على عملية تكوين القوانين الكونية، التي تفسر ماهية الأشياء والظواهر تفسيراً علمياً حياً. وبعد أن تتسم هذه القوانين بصفة السهولة والمرونة وقلة الكلمات والتعابير تسمى بالقوانين الوضعية.

تخصصات: الفيزياء والرياضيات والفلسفة وعلم النفس والاقتصاد وعلم الاجتماع. كونها «موريتس شليك» Moritz Schlick حينما كان يشغل منصب أستاذ الفلسفة بجامعة فيينا. في بادئ الأمر كان المشاركون الأساسيون عبارة عن مجموعة من طلاب البحث المتحمسين الذين اعتادوا في عام 1907 على الالتقاء كل ليلة خميس لمناقشة مشكلات العلم والفلسفة. ثلاثة من هؤلاء الطلاب كانوا يعملون في مجالات مختلفة، هم «فيليب فرانك» Philipp Frank الذي كان يعمل في الفيزياء، و«هانز هان» Hans Hahn الذي كان يعمل في الرياضيات، و«أوتو نيوراث» Otto Neurath الذي كان يعمل في الاقتصاد. وجد هؤلاء الطلاب نقطة التقاء شغف فلسفة العلم التي جمعت بينهم في ذلك المقهى القديم في فيينا، وسرعان ما توسعت هذه المجموعة لتضم كبار العلماء من مختلف المجالات العلمية والفلسفية. جمعت جماعة متميزة من العلماء وكانوا يجتمعون للنقاش وتبادل الآراء حول تحليل لفظة مما يرد في علوم الطبيعة والرياضة. في عام 1929 نشرت جماعة فيينا بياناً رسمياً بعنوان (التصور العلمي للعالم)، وقائمة تضم أسماء أعضائها الذين أصبح عددهم أربعة عشر عضواً وأسماء المؤيدين لها، كما نشرت أيضاً قائمة شرفية تضم «أبرز من قدموا تصورات علمية عن العالم» اشتملت على ألبرت أينشتاين، وبرتراند رسل، ولودفيش فيتغنشتاين. وفي عام 1930 أصدرت هذه الجماعة مجلة فلسفية تعرض أفكار أعضائها، بالإضافة إلى انتشار كتبهم ورسائلهم، وعقدوا مؤتمراً في 1930 جاء موضوعه عن «نظرية المعرفة منظوراً إليها من زاوية العلوم المضبوطة»، وعقدوا مؤتمراً آخر سنة 1935 «الاتجاه العام: التنوير والنظرية النقدية» وكانت تسعى إلى: جعل الفلسفة علمية الطابع، وتتخلص مما احتوته من ألفاظ خالية المعنى ويطبق عليها ما يطبق على العلم من دقة وصراحة. جعل الفلسفة قاصرة على تحليل قضايا العلوم مزودة في ذلك بالمنطق الرمزي، جعل الفلسفة تعنى بطريقة بناء العلوم من حيث القواعد المنطقية. يرون أن المعرفة لا تكون إلا بالمعطيات الحسية أو صور الذاكرة أو الأفكار المتخيلة أو التصورات الرياضية عن الظواهر التجريدية. وقد كان برتراند رسل له تأثير على جماعة فيينا فيما يتعلق بالنزعة المنطقية في الرياضيات، واهتمامهم بمنهج الاستقراء. Gillies, Donald, Philosophy of Science in the Twentieth Century, Blaxkwell, Oxford, UK & Cambridge UA, 1993.

إلا أن البروفسور كارل بوبر ينتقد أوجست كونت لعدم تمييزه بين مبدأ القانون ومبدأ الاتجاه عندما يتكلم عن القوانين الوضعية التي تفسر الوجود والواقع الاجتماعي. ويضيف بوبر قائلاً: إنَّ أوجست كونت قد وقع في خطأ كبير عندما اعتقد بأنَّ القوانين الأساسية للحياة هي التي تحكم طبيعة الإنسان، والحقيقة أن طبيعة الإنسان مع الحياة الاجتماعية التي يعيشها الفرد هي التي تكون القوانين الأساسية للحياة.

وتعاليم هذه المدرسة الفلسفية ومآلاتها وانعكاساتها على سيرورة الحياة الزوجية والاجتماعية تتلخص في الحقيقة القائلة: إنَّ معنى أية عبارة أو جملة متعلقة سواء بسيرورة الحياة الزوجية والأسرية، أم بتفضيلات وترجيحات اختيارات الزوج أو الزوجة ومعاييرها وموازينها ومكاييلها، أم فيما يتعلق بموضوعاتها ومفاهيمها ومعانيها وأحكامها وسننها، يجب أن يتحدد بطريقة البحث عن إثبات صحتها ووجودها في الواقع الخارجي. والعبارات والمعاني والمفاهيم التي ليس لها مصداق خارجي ولا يمكن إثبات صحتها، هي عبارات لا معنى لها كالعبارات اللاهوتية والميتافيزيقية حسب آراء هذه المدرسة.

أما تالكت بارسن في كتابه (تركيب الحدث الاجتماعي) فيقول بأنَّ النظرية الوضعية هي النظرية الاجتماعية التي تعتقد بأنَّ العلم الموضوعي هو حصيلة العلاقة بين معتقدات الفاعل الاجتماعي (الفرد) والحقيقة الخارجية المجردة. وهذا القول يعني أنَّ العلم الوضعي هو ذلك النظام الذي يفصل الحدث البشري عن النزعات والأهواء الشخصية للفرد الذي يقوم به. الخلاصة أنَّ للوضعية معنيين مستقلين بعضهما عن الآخر: المعنى الأول هو أنَّ العلوم الطبيعية هي العلوم الوحيدة التي تتسم بالطابع الوضعي، والمعنى الثاني يحاول اعتبار الفلسفة والعلوم الإنسانية علوماً وضعية أيضاً. وعليه رفضت الوضعية المنطقية جميع الأسئلة الفلسفية المتعلقة بالميتافيزيقيا أو المعرفة أو الأخرى؛ لأنَّ اهتمامها بالتحليل المنطقي فقط، كل شيء لا يخضع للتجربة والتحليل غير معترف به عند الوضعية المنطقية بما فيه الإنسان؛ لأنها قضايا خالية من المعنى.

فهم لا يعتبرون العلم ممارسة تهدف إلى الكشف عن طبائع الأمور، وخصائنها الذاتية والبرانية، وعن الآليات الموضوعية والقوانين التي تنتج الظواهرات وتتحكم بها وتقومها، وإنما تعتبره ممارسة تهدف إلى جمع أكبر عدد من المعلومات والبيانات وترتيبها



وتنظيمها وتنسيقها في أقل عدد من الصيغ والجمل والمعادلات، من أجل استعمالها لاحقاً في الحياة العملية الزوجية أو الاجتماعية بصورة منتجة وفعالة وذات فائدة ونتائج عملية مفيدة. ولا فرق في ذلك بين البيانات الطبيعية والأخرى الاجتماعية، جميعها بيانات تنطبق عليها قواعد الإحصاء الجديد في البحث العلمي، وكذلك تنطبق عليها مفاهيم ونظريات وقوانين الاحتمالات وجمع العينات وتوظيف أساليب التنظيم والتعبير والتفسير ذاتها، لذلك يدعو الوضعيون علماء الاقتصاد والاجتماع إلى تبني طرائق الفيزياء وأساليبها للوصول إلى قواعد وقوانين اقتصادية واجتماعية، يمكن استعمالها من قبل الفئات المتنفذة للسيطرة النسبية على المجتمع، وعند النظر إلى قوانين وأحكام ونظريات علم الاقتصاد الغربي الحديث نجد أنه يعج بمثل هذه الأساليب الفيزيائية والإحصائية والرياضية، حتى يبدو أنّ كافة المعاملات التجارية والاقتصادية وسلوكات المستهلك والمنتج والمستثمر، وكذلك كافة مؤسسات الاقتصاد تعمل وفق هذه القوانين والسنن ومعادلاتها الرياضية والإحصائية والجبرية التي تعبر عن قيم ومعانٍ مادية، وأنّ النظام الاقتصادي الحاكم والقائم والقيوم هو نظام مُلكي مادي فيزيقي، خاضع لسيرورة المنفعة الاستهلاكية للمستهلك والربحية للمنتج.

ولما كان المجتمع البشري نظاماً مفتوحاً ليس فيه انتظامات جلية في الأحداث والظواهرات، ولما كان الوضعيون يعتقدون أن القوانين ليست سوى انتظامات متكررة، فإن كثيراً منهم يخلصون إلى الاعتقاد بأن المجتمع نظام معقد جداً، إما لا تحكمه قوانين فعلية، وإما يعجز العلم عن معالجته حتى لو كان هناك قوانين فعلية تحكمه وذلك لتعقده، وإما تحكمه قوانين تقريبية نسبية جداً لا يدوم فعلها إلا لفترات صغيرة نسبياً. فالوضعيون إذن يدعون إلى معالجة المجتمع البشري تماماً كما تعامل الطبيعة وبالأساليب ذاتها<sup>(1)</sup>. ولا يرون فرقاً بين الظواهرات الاجتماعية وبالتالي الأسرية من جهة، والظواهرات الطبيعية من جهة ثانية، إلا من حيث درجة الانتظام، فالظواهرات الطبيعية أكثر انتظاماً وتكراراً بكثير من الظواهرات الاجتماعية والأسرية، الأمر الذي يجعل علم الطبيعة (الفيزياء) أكثر دقة ونجاحاً وفعالية وريادة من علم الاجتماع. والزواج والأسرة.

(1) مرجع سابق، هشام غصيب، ما الإنسان.

- المدرسة المادية الإفراطية التي تعترف بكونونة المجتمع وظاهرات اجتماعية أسرية، وبالتالي اسرية في الواقع الخارجي كحقيقة وجودية بيولوجية، أي: تختزل أو ترجع جذور سيرورة الحياة الاجتماعية وبالتبعية الحياة الزوجية ومعايير وموازين تفضيلاتها واختياراتها، فضلاً عن معانيها ومفاهيمها الإنسانية والاجتماعية والزوجية إلى تفاعلات مادية طبيعية بين مجموعة من الكائنات البيولوجية المتطورة مع نفسها ومع محيطها الطبيعي. إنهم يعتبرون المجتمع البشري وبالتبعية مجتمع الحياة الزوجية والأسرية مجرد سديم وسراب، أو وهم ذاتي تفرزه أدمغة الكائنات البيولوجية البشرية، تعبيراً عن تفاعلاتها البيولوجية المادية معاً ومع محيطها الطبيعي.

بذلك فهي تختزل علم الاجتماع وتوابعه من علم الزواج والأسرة مثلاً إلى علم البيولوجيا. وقد راجت هذه الرؤيوية المبتذلة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (بيشنر، موليشوت، فوغت، هيكل)، حيث انتقدها فريدريش إنغلز انتقاداً لاذعاً وشاملاً بماديته الجدلية. كما أنها راجت بأشكال أخرى في العقود الثلاثة الأخيرة. وهناك المدرسة التأويلية Hermeneutics التي تعتبر المجتمع نوعاً معيناً من اللغة يتم فهمها أو تأويلها بمعرفة القواعد واللعبات التي يسير المجتمع وفقها. فوفق نظر هؤلاء المجتمع أو الحياة الزوجية ما هي إلا نظام من الرموز والمعاني والمفاهيم. أما الأفعال الجارية في مجرى الحياة الزوجية والاجتماعية فهي تجسيدات للرموز والمعاني والمفاهيم. وعليه فإن وظيفة علم الاجتماع أو علم الزواج عندهم تتمثل في ملاحظة ودراسة واستكشاف قواعد الترميز التي تمارس الأفعال وفقها، ثم قراءة الأحداث الاجتماعية وسيرورة الحياة الزوجية بدلالة هذه القواعد ومضرداتها.

لذلك يفرق التأويليون بصورة أساسية بين علوم الطبيعة وبين علوم الاجتماع، فالأولى تجريبية المنهج، وتتمحور حول مفهوم العلة أو السبب. أما الثانية فهي مفاهيمية المنهج، وتتمحور حول مفهوم المعنى. لذلك كانت التجربة الأداة الرئيسية للأولى، فيما كان التأويل الأداة الرئيسية للثانية. هناك إذن فصل كامل بين علم الطبيعة وعلم الاجتماع من حيث الطبيعة والمنهج والأسلوب<sup>(1)</sup>. وعليه، فإن حقيقة وكونونة المجتمع من وجهة نظر

(1) وعلى سبيل المثال، فقد عمد بيتر ونش Peter Winch، فيلسوف الاجتماع المعروف، إلى تطبيق فلسفة فنتغشتاين =

ونش أنها ظاهرة فكرية مفاهيمية محضة تعبر عن التفاعل الروحي بين البشر، متناسياً أن التفاعل الأساسي للبشر هو تفاعل الأفراد مع الطبيعة بصورة منظمة عبر العلاقات الاجتماعية بينهم من أجل إنتاج مستلزمات حياتهم المادية والمعنوية. لذا تعتمد المدرسة التأويلية إلى فهم مجتمع أو حياة زوجية معينة بدلالة قواعدها التي يسير عليها، أي: من داخله. من ثم فهي تركز هذه القواعد وتبررها وتضفي عليها مشروعية. فالتأويلي يعتمد إلى الكشف عن روح مجتمع معين وتمثله أو تقمصه، ثم استعماله أداة في تأويل الأحداث والظواهر الاجتماعية. إنه يختزل الفعل الاجتماعي المادي بجوانبه المتعددة إلى جانب تجريدي واحد متمثل في الرمز والمعنى، مهملاً الجوانب الأخرى، وفي مقدمتها الجانب العملي، إنه يختزل الكائن الإنساني العياني إلى مجرد روح تخاطب غيرها بالتعبير عن ذاتها<sup>(1)</sup>.

- المدرسة الماركسية أو الواقعيون الجدليون، الذين ينظرون إلى الإنسان على أنه كائن بيولوجي متطور، أفراد قادرين على تنظيم أنفسهم في بناء من العلاقات الموضوعية (أي في تشكيلة اجتماعية)، وأن المجتمع ما هو إلا بناء فوق لبنيّة تحتية مفادها العلاقة الجدلية بين وسائل الإنتاج وعلاقات ونظم توزيع الإنتاج، فكلمة تطورت وسائل الإنتاج أدت إلى تطور في اتجاه معين نظم توزيع الثروة والإنتاج، وبالتالي تتغير أنظمة الحكم والمجتمع والاقتصاد واللغة والدين والثقافة... فالإنسان يصنع نفسه (أي: أفراده وبناءهم التنظيمي) إذ يصنع بيئته الطبيعية ويستوعبها لسد حاجاته. إنه يحول بيئته بقواه الإنتاجية عبر علاقاته الإنتاجية، فتعمل بدورها على تحويله وتغييره صوب مزيد من القدرات والمهارات. هكذا يتطور المجتمع البشري، وهكذا يصنع التاريخ.

- المدرسة الإسلامية التشميلية التكاملية التوحيدية: الفلسفة والمدرسة الإسلامية

المتأخرة في اللغة على أشكال أخرى من التفاعل بين البشر، على اعتبار أن هذه الأشكال «الاجتماعية» تشترك مع اللغة في طابعها الرمزي، أي: في كونها تحمل معنى. إن أمثال ونش هم الوجه الآخر للماديين المبتدلين. ففي الوقت الذي يتناسى فيه الماديون المبتدلون أن الإنسان يمثل طفرة دماغية في عالم الحيوان، وأنه كائن بيولوجي متطور مفكر، يختزلونه إلى مجرد نظام بيولوجي اعتيادي وكأنه مجرد حيوان، فإن التأويليين يتناسون أن الإنسان يظل كائناً بيولوجياً برغم تطوره الدماغي الكبير.

(1) مرجع سابق، هشام غصيب، ما الانسان.

تعتقد بأن لكيثونة المجتمع حقيقة اعتبارية مؤسسة على ملكات وخصائص وحقائق واقعية ترتبط ليس بعالم الدنيا فحسب، بل، في جميع العوالم الممكنة التي تبدأ من عالم الوجود الفردي الذاتي، ليشكل عالم الحياة الزوجية التعارفية والتساكنية، ومن ثم ليشكل عالم الأسرة الذي يماسس في ضوئها عالم المجتمع والأمة الإسلامية. فعالم الحياة الزوجية صحيح أن بداياته، تتعلق بادئ ذي بدء، أو أن سيرورتها متعلقة بشكل كبير في البداية بعالم المادة والحس لكون النفس الإنسانية حدوثها مادي، إلا أن سيرورتها تجري في مجرى تكاملي وجودي حتى تصبح سيرورتها صيرورة معنوية ملكوتية روحية، لذا حدوثها مادي وبقاؤها روحاني ملكوتي.

وهذه الحقيقة الذرية والنواتية تنعكس في عالم الزواج الذي يبدأ ببعض القيم والأشياء والمعايير والموازن المادية لتحقيق قيماً ومعاني ملكوتية أخلاقية وجمالية متعالية، حيث تصبح هذه القيم والمعاني والحقائق الأخلاقية والجمالية الوجودية التكاملية، سواء التصاعدية الارتقائية والاستقامية والاستوائية أم النزولية الانحدارية والتساقفية التقهقرية، هي التي تشكل حقيقة وبواطن وماوراء ظاهرات وسلوكات ومواقف وقرارات الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، وتشكل العلائق الموضوعية والسببية والتناسبية والضرورية والحتمية والوجوبية البنوية والبنائية والدلالية والاتصالية التواصلية والوظائفية والغائية، بين هذه القيم الأخلاقية والجمالية في الحياة الزوجية والأسرية، وتشكل منظومة قوانين وسنن وأحكام واتجاهات وموازن ومكاييل وبوصلات صيرورة الحياة الزوجية في المجتمع.

وهي تشكل علماً نطلق عليه علم الحياة الزوجية. وبمكثنا اشتقاق واستنتاج هذه القوانين والسنن والأحكام من تلك الواردة في السنن والقوانين الاجتماعية والسيكولوجية النفسية في القرآن المجيد والروايات النبوية الشريفة، كأساس وقاعدة نطلق منها في ملاحظة ظاهرات الوقائع السلوكية الزوجية والأسرية وتحليلها وتفسيرها، وربط علائقها السببية والعلية والوجوبية والضرورية والحتمية والتوحيدية من جهة، والاتجاهية سواء الاستقامية والاستوائية والاعتدالية أم الاعوجاجية والانحرافية والانحدارية التساقفية منها من جهة ثانية، وبين تلك القيم والمعاني والمفاهيم والحقائق الحاكمة والناظرة

والقائمة والقيومة والمقومة على متغيرات ومعلمات دوال سيرورة الحياة الزوجية من جهة  
ثالثة.

ويستحق هذا الأمر بكل جدارة واستحقاق أن يبذل المهتمون بعلم الحياة الزوجية  
الجهد والاجتهاد في تأسيس وتأصيل وتأثيل هذا العلم، من خلال استنطاق الآيات القرآنية  
المجيدة، وحضر بنيات الروايات النبوية الشريفة، انطلاقاً من الواقع الموضوعي من جهة،  
وما يملك الإنسان من قبلات معرفية ووجودية وقيمية وأخلاقية وجمالية من جهة ثانية.  
وبتعبير آخر، نعرض الواقع الموضوعي لسلوكات وظاهرات وسيرورات الحياة الزوجية  
والأسرية على الباراداييم «الأبدال» النموذجي الواقعي الأمثل المصور في القرآن المجيد  
والروايات الشريفة الواردة بشأن الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية وسيرورتها  
التكاملية الارتقائية أو الانحدارية التسايفية في مجرى الحياة الاجتماعية ومجرى العالم  
والكون والوجود؛ لمعرفة مدى تطابقها وتساوقها أو تخالفها وتضادها، ومن ثم الرجوع  
إلى الواقع الموضوعي لتصحيحه وتقويمه، ومن ثم ملاحظة الواقع واستنطاقه بالقرآن  
والباراداييم النموذجي الأمثل مرة ثانية، وهكذا دواليك.





## الفصل الثالث

فقه فلسفة كينونة الحياة الزوجية  
وتفضيلات اختياراتها الاصطفائية  
المعرفية والوجودية والقيمية  
الأخلاقية والجمالية الفنية





### 3.1 اعتبارات اختيار لفظه فقه فلسفة كينونة الحياة الزوجية

بادئ ذي بدء، يستلزم التنبيه إلى أن لفظ «الفقه» الذي نوظفه هنا، لا علاقة له بمصطلح الفقه الدارج في الحوزات العلمية وكليات الفقه والشريعة اليوم، حيث يقصد به دراسة واستنباط الأحكام الشرعية من المنقولات القرآنية والنبوية الشريفة المكتوبة والمنطوقة أو المسكوت عنها، أو المفكر فيها وغير المفكر فيها، بل، المقصود من الفقه هو المعنى الحقيقي الأنطولوجي الوجودي له، أي: أنه من الألفاظ الدالة على المعارف والعلوم الحقيقية، وهذا المعنى هو الذي كان سائداً في العصر الأول على قول صدر المتألهين الشيرازي، إذ يقول: كان يُطلق لفظ الفقه على علم طريق الآخرة، ومعرفة دقائق آفات النفس ومفسدات الأعمال، وقوة الإحاطة بحقارة الدنيا وشدة التطلع إلى نعيم الأبرار، واستيلاء الخوف على القلب، كما يدل عليه: ﴿وَمَا كَانُ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَآفَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾<sup>(1)</sup>، وما به الإنذار والتخويف هو هذا العلم، دون تضرعات الطلاق واللعان والعتاق والسلم والإجارة.... وأراد به معاني الآيات دون الفتاوى.<sup>(2)</sup> فالفقه أمرٌ مختص بالعلوم الحقيقية دون الشرعية والفتاوى.

وليس المقصود بلفظ «الفلسفة» الموظف هنا، وما هو وارد في التعريف اليوناني: فيلوصوفيا» بالإغريقية: (3) «φίλοσοφία» بمعنى محبة الحكمة أو طلب المعرفة. وعلى الرغم من هذا المعنى الأصلي، فإنه يبقى من الصعب جداً تحديد مدلول الفلسفة بدقة. لكنها، بشكل عام، تشير إلى نشاط إنساني قديم جداً يتعلق بممارسة نظرية أو عملية

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة التوبة، الآية: 122.

(2) محمد بن إبراهيم الشيرازي، رسالة الأصول الثلاثة، تحقيق: أحمد ماجد، ط1، دار المعارف الحكيمة، بيروت، 2008، ص 202.

(3) «الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب المعاصرة»، 1118/2 - 121.

عرفت بشكل أو آخر في مختلف المجتمعات والثقافات البشرية منذ أقدم العصور.

توصف الفلسفة أحياناً بأنها «التفكير في التفكير»، أي التفكير في طبيعة التفكير والتأمل والتدبر، كما تعرف الفلسفة بأنها محاولة الإجابة عن الأسئلة الأساسية الكبارة التي يطرحها وجود الوجود ووجود الكون. إنما المراد من هذا المصطلح هو العلم بوسائل وطرق وآليات وآلات وإواليات وأوليات وبديهيات واستراتيجيات التفكير الفلسفي العقلاني المسدد والمؤيد في الإفادة والكسب والاقتناء بها من جهة، وبطرق استثمارها وتوظيفها توظيفاً اقتصادياً، أي: توظيف كافة المعطيات والمقدمات والتحقق والتأكد من قيمة الحد الأوسط في الاستدلال والاستنتاج النهائي والقرار الحكيم والبصير، بأسرع سيرة زمنية، وبأقل تكلفة وجهد واجتهاد ومجاهدة ممكنة في إحياء القدرة على تشييد وابتكار وإبداع وإنتاج وصياغة كينونة سؤال الزواج وإجاباته المنطقية والعقلانية المسددة والمؤيدة والقلبية العرفانية المعقّنة والمشرّعة والوحيانية الإنزالية والإنبائية، فضلاً عن سؤال السؤال «ميتا سؤال الزواج والمزاوجة والزدواج» أي: التفكير والتأمل في أسس وقواعد وجذور أساسيات وتقاعدات البنية التحتية وبنائات وغايات وقصود ونيّات كينونة سؤال الزواج والمزاوجة، التي تتباور في مفهوم حياة الحياة الزوجية وقيومية القيومية «ميتا القيومية»، وتشكل الحقيقة الكلية الكامنة والحاكمة والناظرة والقائمة والمقومة للحياة الزوجية ولكنونة الزواج. فالعمدة والإشكالية الكبارة تكمن في بنيات وبنائات منظومة «ميتا الزواج» و«ميتا الحياة الزوجية»، أي: ما بعد وما وراء كينونة الحياة الزوجية وكينونة الزواج.

وللقيومية و«ميتا القيومية» منظومة مرادفات ودوال وتوابع وغايات ووظائف وتداولاته وتواصلات بنّوية وبنائية تحيط وتحوم بالمنظومة التشابكية العنكبوتية لكيونة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية منها: مفهوم قوام القوام «ميتا القوام» وبمرادفاتها وبدوالها، أي: بقائمة القائمة «ميتا القائمة»، وقومة القومة «ميتا القومة» وتقييم التقييم «ميتا التقييم»، وتقويم التقويم «ميتا التقويم»، أي: تلك الأسس والقواعد والمباني الفلسفية والعرفانية العقلانية المشرّعة المسددة والمؤيدة الحاكمة والناظرة والمتقومة بها نفس القوامية والقيومية والقائمة والقومة والإقامة والتقييم والتقويم

والاستقامة لكيونة الحياة الزوجية وقيوميتها في مجاري وتجليات الحياة الزوجية والعالم والكون والوجود<sup>(1)</sup>.

### 3.1.1 خصوصيات بَنِيوية وماهوية للفظ «الفقه» :

إنّ تضمين لفظ «الفقه» ولفظ «الفلسفة» في كينونة سؤال وجواب (الزواج) أو (دالة الطلب)، ليس عملاً اعتباطياً أو إضافة شكلية، بله، إنه عمل حضر لحفريات كينونة الزواج، وكينونة (زواج الزواج) «ميتا زواج» الجينيا لوجية «التأسيسية» التجذيرية لها، والتقدير لأركيولوجيتها «الركامية التطورية الترسيبية» لها، وتشريح لأكيولوجيتها «البيئة الحاضنة والمثابة لها والمتفاعلة معها جوانياً وبرانياً»، وتفكيك لبنيتها التبولوجية «الغائية» لماهية كينونية التركيبية الاستطالية والتراكبية الطولية والتكوينية البنيوية والبنائية لها، وأهميتها المعرفية والوجودية التكاملية، وسعتها وامتداداتها وأبعادها المستطيلة والشاقولية الوظيفية والغائية لها، وذلك على كافة مستويات فعل النظر والتعلل والتخيل والتعرّفن والتوحيّن لحمولاتها الأبستيمولوجية «المعرفية» والأنطولوجية «الوجودية» والأكسيولوجية «الأخلاقية والقيمية» والاستطبيقية «الجمالية والفنية»، وإبانة وإعراب لمفاهيمها ومعانيها وقيمها السسيولوجية «الاجتماعية» والسيكولوجية «النفسمعرفية» الأنثربولوجية، فضلاً عن تبين وتوضيح لأدواتها وأساليبها واستراتيجياتها، وألياتها وإلياتها وآلياتها الدلالية والاستدلالية، ولأنساقها المغلقة والمفتوحة التواصلية والتداولية الجوانية والبرانية، وإفصاح وإظهار غايتها ووظائفها الإنشائية والبنائية والقيمية والتقويمية والقيومية والقوامة والقوامة والقيام والإقامة، فضلاً عن كل ذلك إبانة وتجليّة حقيقة كينونة نيّة (الزواج) وكينونة (زواج الزواج) «ميتا الزواج».

أما إضافة الصبغة العلمية الموضوعية لقوانين الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية وسننها وأحكامها، فهي لإضافة معرفية ووجودية دقيقة تلامس سيرورة التجربة الحسية الملموسية لجزئيات وفرعيات سيرورة الحياة الزوجية من جهة، وتلبس ماورائياتها

(1) لمزيد من الشرح والتفصيل راجع كتابنا «فقه فلسفة المنهاجية التكاملية التشميلية التوحيدية»، الجزء الأول، دار المحجة البيضاء، لبنان، 2012.

البعديّة والقبليّة الميتافيزيقية الكلية وقيمها الحاكمة والناظرة والقائمة على فرعيّاتها الجزئية، فهي حقاً قيمة معرفية ووجودية تستحق الاهتمام والعناية بها وفهمها وتفهيمها وإفهامها وانفهامها. فالأمر حقيق علينا وباستحقاق وجدارة أن نتجشم العناء والجهد والاجتهاد والمجاهدة في البحث عنها واكتشافها وتبيينها وتفسيرها، فهي حق تضيف امتيازات إضافية أيضاً على الألفاظ والمصطلحات المرادفة أو الموازية لها. ومن أهم هذه الامتيازات هي:

الفقه أخص من العلم، قد تقدم أنه عرّف الفقه بأنه: معرفة الأحكام الشرعية التي طريقها الاجتهاد. وهنا نتجاوز المعنى الإصلاحي للفقه في الأحكام الشرعية، ليشمل استدلال والاستنباط والاستقراء والاستنطاق والتدبر والتعقل والتبصر والتعرّف والتوحيّن في الدين كله والحياة والعالم والوجود، بينما العلم أعم من الفقه، فكأن الفقه فهم دقيق لا يحصل عليه إلا من رزقه الله قوة إدراك وتبصر وتعرّف وتوحيّن، ولهذا يقال: هذا فقيه من الفقهاء. يعني: من الذين رزقهم الله تعالى فقهاً وفهماً وتفهيماً وإفهاماً وانفهاماً، ونظراً وتنظيراً، وبصراً وبصيرة، ومعرفة وعرفاناً، وتدبيراً وتدبراً، وكشفاً ومكاشفة، وتغييباً للشهادة، وتشهيداً للغيب،...

إنّ لفظة فقه تطابق الغرض العلمي والفلسفي والعرفاني والوحياني لكيقونة الزواج والمزاوجة والازدواج، ولـ (زواج الزواج) «ميتا الزواج»، ولدوال طلب الخير والصلاح الديني والصلاح الديني والإسعاد الأبدي والتقرّب الوجودي الملكوتي، الناقية في بنية كيقونة الزواج ونواتها الوجودية، التي نريد تأثيلها وتأصيلها، لذا هي تمتاز عن غيرها من الألفاظ التي تشارك حقلها الدلالي والتدولي والتواصلية والوظيفي والغائي. فلفظ فقه يغتنى فيه العلم بزيادة الاستغراق في التأمل والنظر والتعقل المُلْكي الجسمي المرئي المجرد والمسدد والمؤيد، التبصر الملكوتي التشهيدي والتغيبي، وتضمن النظر في كيقونة الزواج وبنياتها التركيبية والتراكيبية والتكوينية وحمولاتها من الخير والصلاح والصلاح والإسعاد والتقرّب من جانب آخر، أي: من خارجها.

والفقه يتجاوز المعرفة بالنظر إلى صلة القول بالعمل في موقف المُنظر المتفلسف والمتفقه والمتسائل والمطالب والمستعلم والمستفهم والمستنطق لكيقونة الزواج، أي:

إلى النظر إلى مدى انطباق مضمون القول على سيرة صاحبه، أي: تماثل وتناظر وتطابق النية والقصد والسير والسلوك، وتطابق حمولات سؤال وطلب الزواج المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية الثاوية بالقوة والإمكان والاحتمال فيها، مع فعل سؤال الزواج والتساؤل الذهني الجواني لها من جهة، وتطابق السلوك الثاوي بالقوة والإمكان مع الفعل والتحقق والإنية من حيث الممارسة الأخلاقية والآدابية والعلمية والفلسفية والعرفانية والغيبية مع كينونة سؤال الزواج ذاتها، تقديراً واحتراماً، واعتباراً وعناية، ومقاماً وقدسية، من جهة أخرى.

ويتميز لفظ الفقه عن لفظ الفهم لتمسكه بمقاصد خطاب كينونة سؤال وجواب الزواج من حيث دوال الطلب والتوسل في الخير والصلاح والفلاح والسعادة والتقرب الكامنة في هذا الخير والصلاح والسعادة، إذ لا يعنى فقه فلسفة الزواج بكلام المتزوج في مطابقتها لسلوكه، وإنما يعنى «بالأسباب التي يتوصل إليها هذا الكلام إلى إنشاء مضامينه» و«بالأسباب الخفية التي تكمن وراء هذه الظواهر»، و«بالعلل القيمية والأخلاقية المتعالية الثاوية في بنيته»، لذا أضفنا لفظة فقه إلى كينونة سؤال وجواب الزواج وفلسفته وعلمته وعرفته ووحينته.

ويكون «فقه فلسفة سؤال الزواج، أي: طلب ودعاء وتوسل للزواج» من العلوم العقلية الشريفة في فعل دوال طالب الزواج أو المتزوج التنظيري والتخيلي والتعقلي والتعرفني والتوحيثي، أو فعل السكوت والصمت والصومته، أو فعل القول والكلام والعمل. وقياساً على مفهوم الفقه يصبح «فقه فلسفة الزواج» هو استنباط الأحكام العملية من الأدلة العقلية وبناء أصول وقواعد وقوانين وسنن وأحكام ونظريات ومفاهيم ومعانٍ وحقائق ومصطلحات لها طابع علمي موضوعي اجتماعي ونفسي، بجانب الطابع المذهبي والفلسفي والإيديولوجي.

### 3.1.2 الصبغة العملية للفقه والحكمة الإسلامية :

صحيح أن لفلسفة الزواج أو الحياة الزوجية والأسرية ومقولاتها ومعارفها الكلية التي تتبوأ مقام الكاشف والناظر والحاكم والمقوم والقائم والقيام والقومة والقوام للعلوم

والمعارف الأخرى المشتقة أو الملازمة لها، إلا أن حقيقة اقتصاديات الفلسفة وتقييم وتقييم نتائجها النظرية والفكرانية مرهونة - إلى حد كبير - بقيمها العملائية الصلاحية والفلاحية والسعدية الأبدية والتقريبية المتعالية، وسيروراتها وصيرورتها الفعلية المنعكسة في سلوكيات الفلاسفة والحكماء والعلماء المشتغلين في كينونة الزواج، ولذا تصطبغ فلسفة الزواج بصبغة الحكمة النظرية والعملية التي قال فيها الله تعالى ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾<sup>(1)</sup>. فالقصد من مؤاسسة الحياة الزوجية أو الزواج وغاية التوسل والطلب والسؤال له، هي ليست فقط طلب الخير والصلاح والفلاح والإسعاد، بل، هي طلب الخير الكثير كما تشير إليه الآية الكريمة، وطلب أكمل وأتم وأفضل وأجمل الخير والصلاح والفلاح في سيرورة وصيرورة الحياة الزوجية.

**فالحكمة العملية المبنية على الحكمة النظرية هي علاقة دالية ضرورية وجوبية** تبادلية بين الطرفين، وهي علاقة دالية تكاملية لكل منهما، ومن هنا شاركت فلسفة الزواج أو الحكمة المتعالية للزواج الفقه في الشرف. لذا مهما كانت تلك المقولات والأقوال والأدعية والتوسلات والطلبات والتساؤلات الفلسفية النظرية أو المُلْكِيَّة الجسمية المرئية أو الشكلية والظاهرانية صحيحة وسليمة ومعتبرة في حدودها الاعتدالية والتوازنية من الجنبه النظرية والمنطقية فرضاً، إلا أن تخالفها وتضادها أو تناقضها مع سيرورة سلوكيات أصحابها تفقدتها قيمة أخلاقية وجمالية من جهة، وتشير إلى أن أصحابها ليسوا على يقين واعتقاد صادق وجازم بها، من جهة أخرى، وإلا كانوا هم أولى بها عملاً، كما كانوا هم أولى بها نظراً، ما قد يأتي بنتائج عكسية وتفقده مصداقيتها وقوتها الفاعلية والتأثيرية في الواقع البراني عند الغير والأمة.

**لذا نعتقد أن الحديث عن فلسفة الزواج مصطلح مفرد بحاجة إلى تركيب لفظ الفقه ليصبح «فقه فلسفة الزواج» صيغة مركبة ترفع من شأن ومقام فلسفة الزواج،**

(1) المرجع: القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 269: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾؛ ﴿يُؤْتِي﴾ بمعنى يعطي، وهي تنصب مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فالمفعول الأول هنا: ﴿الْحِكْمَةَ﴾، والمفعول الثاني: ﴿مَنْ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾، والمعنى: أن الله يعطي الحكمة من يشاء، و﴿الْحِكْمَةَ﴾ من أحكم بمعنى أتقن، وهي وضع الأشياء في مواضعها اللائقة بها، وتستلزم علماً وعملاً، ورشداً، فالجاهل لا تأتي منه الحكمة إلا مصادفة، والسفيه لا تأتي منه الحكمة إلا مصادفة.

أو قل: فلسفة التوسل والطلب والسؤال في الزواج من جنبتها النظرية المُلْكِيَّة أو الجسدية المرئية الصرفة إلى آفاقها ومجاريها العملية وتتبعياتها الملكوتية الروحية الاسترواحية. أي: تصبح الفلسفة نظراً وجودياً ملكوتياً في الحقائق الإلهية والأسماء الحسنى والصفات العليا ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة بكينونة الزواج والمزاوجة والازدواج.

فهي حقاً تصبح حكمة متعالية لها قوة الكشف والنظر والتغيب للشهود والتشهاد للغيب من جهة، والتقييم والتقويم لمدى مساوقة ومطابقة حمولات فلسفتها النظرية مع سيرورة وصيرورة أصحابها. وهنا يحق لنا القول بأن «فقه الفلسفة» أشرف العلوم العقلية؛ لأنه ينظر في سيرورات، ويدقق في إحداثيات مميّلة واتجاهات بوصلة وزوايا منقّلة مسارات وسيرورات سلوكات أصحاب النصوص الفلسفية الزوجية، فتصح بصحتها وتبطل ببطلانها، فضلاً عن النظر الدقيق في مقياس مقاييسها «ميتا مقياستها»، ومعيار معاييرها «ميتا معيارها»، وميزان موازينها «ميتا ميزانها»، ومنقّلة منقلتها «ميتا منقلتها»، ومكيال مكيالها «ميتا مكياله»، وبوصلة بوصلاتها «ميتا بوصلتها»، أي: في تلك الأسس والقواعد الأولية الأساسية التجريبانية المُلْكِيَّة، والفلسفية والمنطقية العقلانية المسددة والمؤيدة، والعرفانية المعقّنة والمشرّعة، والوحيانية الإنبائية والإخبارية، الحاكمة والناظرة والمقومة لتلك المعايير والموازن والمنقلات والمكاييل والبوصلات.

وتأسيساً على ذلك، أسقطنا هذا المصطلح الذي وجدناه جدياً مناسباً ومستوفياً لطرح فقه فلسفة كينونة سؤال الزواج، و«سؤال سؤال الزواج»، و«سؤال جوابه»، و«ثقافته» و«حكّمته»، في الاستدلال والدلالة والتواصلية والتداول الغائي والمسؤول والملتزم، بإنتاج وابتكار وإبداع وصياغة دعاء وصلاة وتوسل دالّة الطلب؛ أي: دالّة سؤال الزواج، التي يخاطب بها المتزوج الله سبحانه وتعالى، طالباً وسائلاً منه الخير والصلاح والفلاح والإسعاد الأبدي والدنو التقربي ﴿يَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾، ذلك في سياق مصداقية وأحقية التوكل والتوسل والرضى والقبول بقضائه وقدره، وبعنديته وسببيته وعلّيته المطلقة سبحانه وتعالى فحسب، وما اختاره بالمقدار والشكل والزمان والمكان لطالب الزواج من الخيرات والبركات في الفعل المنظور، والعمل المعمول بمسؤولياته

ومقتضياته، هو فعلاً الرحمة العامة والرحيمية الخاصة التي أعطاها بما هو مستعد لها، أي: بقدر وسعة واستطالة كينونة سؤاله وطلبه الحقيقيين، وليس حسب رغبات وأمانيات خاوية وفاقدة لاستعدادات القبول والأخذ بها واحتوائها وتحمل مسؤوليتها النظرية والعملية.

وتجدر الإشارة إلى القول بأنّ الفرق بين النظر العلمي في فقه وفلسفة سؤال وطلب ودعاء وتوسل في الزواج والنظر الفلسفي والعرفاني والوحياني والفقهية فيها، أنّ الأخير لا يمكن إلا من رؤية داخلية جوانية تأملية وعرفانية قلبية تشهيدية للغيب، والتي لا تسمح النظرة العلمية والحسية المُلْكِيَّة من كشف قوانين تفلسف وتفقه دوال سؤال الزواج وسيرورة حياة الكائن الأسرية والاجتماعية. مما يقتضي الأمر وضع منهج فوق فلسفي وفوق فقهي وفوق ثقافي، يدرس فلسفة وفقه وثقافة كينونة دوال سؤال ودعاء وطلب وتوسل المتزوج، كما يدرس العالم الظواهر المعرفية.

### 3.2 من أصول فقه وثقافة دالة الحياة الزوجية إلى فلسفة فقها وثقافتها :

إنّ فقه فلسفة وثقافة كينونة دالة كينونة الزواج ودعائها وتوسلها وطلبها يفترض أن تسلك إضاءات وأنوار عدساتها الرؤيوية الاستكشافية والاستبصارية والاسترجاعية التغذوية والاستشراعية، وكذلك عدساتها التفكيكية والتجزئية والتركيبية والتراكية والتكوينية والتحليلية والتفسيرية والتأويلية والبنائية والاستدلالية والدلالية، إلى عمق جينياولوجيتها وأركيولوجيتها وأيكولوجيتها، بغية حفر وتقيب حضرياتها وتشخيص نسيجها المستتر واكتشاف أنساقها الجوانية وعلائقها البنيوية والبنائية، ومختلف قبلياتها ومسلماتها التي تصوغ منظوراتها الفقهية والثقافية لكينونة سؤال الزواج ودالة طلبه.

وهكذا يدرس علم أصول قواعد فقه وثقافة سؤال ودالة طلب الزواج الأرضية الممهدة لاستنباط وابتكار وإبداع وإنتاج وصياغة كينونة سؤالها الاقتراني التزاوجي والصلاحي الدنيوي والفلاحي الدنيوي والإسعادي الأبدي والتقربّي الإلهي من جهة، ودلالاتها ومعانيها ومفاهيمها المُلْكِيَّة الحسية المادية، والملكوئية القيمة الأخلاقية والجمالية والعرفانية والوحيانية من جهة ثانية، ووظائفها وغاياتها المتعالية، وتداولاتها وتواصلاتها النسقية الجوانية والبرانية وفق بيئتها الأيكولوجية وجذورها الجينولوجية وتطوراتها الأركيولوجية



من جهة ثالثة، وفق تلك المباني والخلفيات والتأسيسات البنيوية التحتية الماورائية لها. ليس من المهام المفترضة لفلسفة فقه وثقافة سؤال ودالة طلب الزواج القيام بتقريب قواعد استنباط وابتكار وإبداع وإنتاج وصياغة كينونة السؤال، والتنقيب عن دليبتها وحجبتها، مثلما هي وظيفة أصول فقه وثقافة السؤال، وإنما يذهب هذا العلم إلى ما وراء تلك القواعد ويعالج قضايا أبعد مدى مما تتحرك في حدوده القواعد الأصولية، كما ألمحنا لذلك فيما سبق.

فالغرض الذي يليه علم أصول سؤال ودالة طلب الزواج ودوال دعائه وتوسله هو كما مرّ تأمين العناصر المستبطنة والمشاركة في الاستنباط والابتكار والإبداع والإنتاج والصياغة المنطقية والمعرفية والعرفانية والوحيانية واللغوية لكينونة سؤال ودالة طلب الزواج ومفاهيمها ومعانيها ومعاييرها ومقاييسها، أي: أنّ مهمة هذا العلم ذرائعية آلية منهجية منطقية، فهو آلة استنباط وابتكار وإنتاج، ومنهج بحث استكشافي لكينونة السؤال ودوال الطلب والدعاء والتوسل في مجرى سيرورة وصيرورة الحياة الزوجية، فهو منطلقه ولسانه ولغته وإشاراته الصريحة والضمنية التي يدافع عنها. أما مهمة فقه فلسفة وثقافة دالة السؤال والطلب الاقتراني التزاوجي فتقع خارج هذا المجال؛ لأنها مهمة معرفية «وأبستمولوجية» واجتماعية «سوسيلوجية»، فهو لا يؤمن للمتزوج أو السائل أو المقدم على الزواج عناصر وأدوات الاستنباط والابتكار والإنتاج والصياغة، التي هي من مهام علم أصول السؤال وطلب الزواج، وإنما يتمحور دور فلسفة فقه وثقافة سؤال الزواج في تفسير وبيان مضمون فقه كينونة سؤال الزواج، وتشريح عملية تكوين فقه سؤال وطلب الزواج، وتحليل نسيجه الداخلي، واكتشاف ما يرقد وراءه.

بمعنى أنه بينما تتولى أدوات علم الأصول وقواعده بناء فقه وثقافة سؤال الزواج ودواله المختلفة، تصف لنا فلسفة فقه وثقافة سؤال الزواج أثر ما قبل تلك الأدوات والقواعد، في أداء السائل العالم والسائل الفقهي والسائل العارف والسائل الفيلسوف<sup>(1)</sup>

(1) لو تأملنا حق التأمل لوجدنا كلنا فلاسفة، الصغير والكبير مادام الإنسان يفكر ويتأمل ويتدبر ويتبصر. فالفلسفة بأوسع معانيها قديمة قدم الإنسان، فهي مركوزة فينا وتجري في عروق كل فرد منا، فكل منا فلسفة في هذه الحياة، وكل إنسان فيلسوف بطبعه، على تفاوت في ذلك ولو مساحمة، فالفلسفة عنوان وجود الإنسان مادام له عقل يحكم، وتحيطه مشاكل ملحة وواقع متمرد غير مطواع. فالفلسفة تنفجر من معين الإنسان، أي إنسان، وتتبثق من أعماق وجوده؛ لأنه يحتاج لعقلنة =

واستنباطاتهم وابتكاراتهم وإبداعاتهم وإنتاجاتهم وصياغاتهم لكيونة سؤال ودوال طلب ودعاء وتوسل المقدم أو المتزوج، وتسعى لمعاينة صيرورة فقه وثقافة سؤال الزواج ومختلف العوامل المؤثرة في تشكيله. أما مقاصد سؤال الزواج فهي «المعاني والحكم الملحوظة للسائل المقدم والمتزوج في جميع أحوال حمولات كينونة سؤاله التزاوجي والمزاوجي الأبستيمولوجي والأنطولوجي والأكسيولوجي والسسيولوجي والسيكولوجي له».

### 3.3 معنى فلسفة وعرفنة فقه كينونة سؤال الزواج ودوال طلبه ودعائه وتوسله

يستهدف فقه فلسفة وعرفنة (سؤال الزواج)، و(سؤال سؤال الزواج)، و(سؤال جوابه)، وسؤال دالة طلبه من الخير والبركة الثاوية فيها بالقوة والإمكان، إلى إسدال الستر والاستتار عن معاني ومفاهيم وحقائق حياة الحياة الزوجية وقوام قيوميتها القائمة والقومة والمتقومة بها من جهة، ورفع الانحجاب والاحتجاب والحجب عن قيمها الأخلاقية والجمالية الثاوية بالقوة والإمكان إلى الكشف والانكشاف، والإظهار والإبانة، والإفصاح والإعلان، عن مكونات الاعتقادات والنوايا الحقيقية الجوانية للزواج التي سوف تتحد اتحاداً وجودياً مع ذات الزوج والزوجة لتشكل هويتها وشخصيتها وماهيتها الإنسانية، وكيونيتها المحمولة للثواب والعقاب والسعادة والشقاء الأخروي، وذلك بعد إيجادها وتحققها وتثبيتها وانجادهها في مجاري وتبعيات سيرورة وصيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية داخل مجرى العالم والكون والوجود.

حيث إن هذا المجرى الوجودي الأنطولوجي الحدثي والمشهدي والمرأوي للأسماء الحسنی والصفات العليا تعالى داخل مجرى الحقيقة والحق في مجرى الشبكة العنكبوتية للحياة الزوجية، كفيل بتحقيق الصلاح الدنيوي والصلاح الدنيوي الأخروي والسعادة الأبدية والتقرب الإلهي إلى الكمال والجمال المطلق سبحانه وتعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَئِيهِ﴾. وعليه بمكنتنا القول: إن فقه فلسفة الزواج يشي إلى: مجموعة تديبرات

الاشياء وتعليلها وإشاعة النظام فيها، فهو يتساءل دائماً عن الأغراض والغايات: لِمَ هذا؟ ولِمَ ذلك؟ وما الحكمة من وجود هذه الاشياء؟ وهل للحياة غاية تسعى إليها؟ وهل تستطيع أن تحقق هذه الغاية؟ فضلاً عن الاسئلة الكبارة المنبثقة عنها تلك الاسئلة مثل: من أين؟ وفي أين؟ وإلى أين؟ وما المسار والطريق الرابط القويم والمستقيم بين من البداية إلى النهاية؟ وهكذا فالفلسفة بمعناها الأوسع غير منفصلة عن الحياة اليومية، بل متصلة بها متفاعلة معها.

عملانية مثالية واقعية، وتأملات فلسفية عقلانية مسددة ومؤيدة، وتبصرات ماورائية ميتافيزيقية ثابتة، ومجاهدات عرفانية قلبية معقّنة ومشرّعة، وإشراقات وحيانية إخبارية وإنبائية إلهية، تستنطق بها كينونة الزواج والزوجية والمزاوجية والازدواجية، لتشكل حقيقة كينونة علم وفقه وفلسفة ومذهب وإيديولوجية الأسئلة الكبّارة والكبيرة والصغيرة والصغّارة لدوال طلب الزواج والمزاوجة والازدواج ودعائه وتوسلاته التي تشكل أساس الرضى والقبول بقدرها وقضائها الإلهي الذي تتشكل إرادة واختيار الكائن الإنساني علتها الأخيرة التامة.

ويستهدف علم وفلسفة الزواج إلى التعرف على حقيقة مبادئه ومفاهيمه التي يتشكل منها: حدود الزواج والحياة الزوجية ومصادره ومعاييرها ومقوماتها وفروضها القائمة بها، ومباني مسائل موضوعاتها ونظرياتها وقوانينها وسننها الحاكمة عليها. ولأنّ «فلسفة سؤال الزواج» و«سؤال سؤاله» و«سؤال جوابه» يندرج تحت الحقل العلمي العام في (فلسفة العلوم) فكان من الطبيعي أن يتحرر من قيود ونتائج (السؤال)، و (سؤال السؤال)، و (سؤال الجواب) الموروث والتقليدي والمحاكاتي والمستورد والمستنسخ والممسوخ. نعم، يحاول تحليل نتائج السؤال ضمن دراسته للمبادئ السابقة الذكر.

لذلك فهو حرٌّ في عملية بحثه؛ لأنه ينظر لعلم الفقه الزواج من أعلى، فلا معنى أن يتقيد بقيوده، لتكون نتائجه موضوعية علمية. كما أننا لا نقصد من (حر) أن يكون بعيداً عن القيود العلمية والمنهجية في البحث، بله، لا بد أن ينسجم العلم مع متعلقه وهو (علم السؤال) وخصائصه وآثاره العامة، وإلا لم تكن فلسفة له، بل فلسفة لشيء أجنبي عنه. وإن هناك أصنافاً خمسة من الأفكار المسبقة تتوجه فلسفة السؤال إليها، وهي:

الأول: مبادئ (سؤال الزواج)، و (سؤال سؤاله)، و (سؤال جوابه)، وهي المبادئ الكامنة وراء السؤال كعلم، والتي بنى عليها كيانه وأصله وقوامه وقيوميته وقومته وإقامته. وبناءً على ذلك فإنّ فيلسوف وعارف (سؤال الزواج)، و (سؤال سؤاله)، و (سؤال جوابه)، عليه أن يدرس هذه المبادئ والأحكام والمفاهيم الكلية والضرورية والوجوبية والحتمية والعلية والتوحيدية؛ لإمكان أن يقع الخطأ فيها وفي فهمه لها.

الثاني: المبادئ العامة الكامنة وراء مصادر ومباني معرفة (سؤال الزواج)، و (سؤال

سؤاله)، و (سؤال جوابه)...

الثالث: مبادئ منهجية كينونة (سؤال) الزواج، و(سؤال سؤاله)، و(سؤال جوابه).

الرابع: مبادئ مسائل (سؤال) الزواج، و(سؤال سؤاله)، و(سؤال جوابه).

الخامس: مصادر كينونة (سؤال) الزواج، و(سؤال سؤاله)، و(سؤال جوابه).

فكل مسألة تساؤلية للزواج والاقتران والمزاوجة، تستند إلى مبدأ أو مبادئ عدة. وهنا ينبغي أن لا يحصل لدينا خلط؛ لأن كل مسألة تساؤلية تأخذ قوامها من تلك المبادئ لأصل «سؤال الزواج» و«سؤال سؤاله» و«سؤال جوابه»، أما في مبادئ المسائل، فإننا لا نتعرض إلى التي تمثل دور التكوين لأصل العلم، بل نتعرض إلى المبادئ الخاصة التي سببت تكوّن المسألة محل البحث بعينها.

#### 3.4 دوال النظر العلمي في كينونة سؤال الزواج أو ما وراء أو ما بعد السؤال

السؤال المطروح هنا هو هل يمكن أن يكون لكينونة سؤال الزواج علمٌ على غرار ما يطرح اليوم بعلم الفلسفة وعلم الفقه وعلم النقد، وهكذا دواليك؟ ولكن سؤالنا عن علم سؤال الزواج ودوال الطلب والدعاء والتوسل فيه هو الأقرب للسؤال عن علم الفلسفة بحكم أن الفلسفة في جوهر وظيفتها وغاياتها هي السؤال والتساؤل. لقد ذهب بعض الباحثين أو المتفلسفين للنظر في موضوعات الفلسفة باعتبارها واقعاً موضوعياً، وأن السؤال الجوهرية «ما الفلسفة» أو «ما السؤال» إجابة تأخذ بمقتضى هذا الواقع الموضوعي، وهناك من طرح ثمة موضوعات معرفية معتقداً بأنها قد تستوفي هذا الغرض، وأدرجت في قالب علم الفلسفة أو علم السؤال، منها: «تاريخيات الفلسفة» و«اجتماعيات الفلسفة» و«نفسيات الفلسفة» و«بلاغيات الفلسفة» و«شعريات الفلسفة»، وبالنسبة لكينونة السؤال الاستخاري بمكنتنا أن نستعير مصطلحات «تاريخيات السؤال» و«اجتماعيات السؤال» و«نفسيات السؤال» و«بلاغيات السؤال» و«شعريات السؤال» و«جهادية السؤال» و«محبة السؤال» و«قدسية السؤال» و«حرمة السؤال» و«روح السؤال» و«حياة السؤال» و«مات السؤال» و«مرض السؤال» و«قوة وسلطة السؤال» و«شهادة السؤال» و«شفاعة سؤال» الزواج و... إلخ في دوال الطلب والدعاء والتوسل، وذلك لتبيان البينونة بين مقتضيات هذه المعارف ومقتضيات «فلسفة الفلسفة» و«سؤال السؤال» التزاوجي والاقتراني.

فتأسيساً على هذه التباينات والتمايزات تكون الأولى علمية تقف على المباني والأسس والقواعد، وتجلب الاتفاق والتشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي والتماثل والتجاور والتناظر والتطابق كلما اتسعت رقعته العلمية ودقيقتها الموضوعية، بينما الثانية فلسفية وفكرانية وعرفانية ووحَيانية تقف على المعاني الظاهرة والباطنة، المرئية وغير المرئية، الدنيوية والدينية وكافة فيزيقياته وميتافيزيقياته، وتجلب البيئونة من حيث الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والتطابق السلبي والتناقض والزيلولة، ذلك كلما ضعفت عدسات العقل وتكاثرت وتكاثمت وتراكت وأحاطت الذنوب والمعاصي، فرانت على القلب وعلى كينونة النفس، ذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ \* كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ \* ثُمَّ إِنَّهُمْ لَصَالُوا الْجَحِيمِ \* ثُمَّ يُقَالُ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهٖ تُكَذِّبُونَ﴾<sup>(1)</sup>، حتى استحوذ على النفس والقلب والعقل والحواس الشيطان ووقع الكائن في طاعته الرجيم: ﴿حَتَّمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غِشَاوَةً﴾<sup>(2)</sup>، فهم لا يبصرون هدى ولا يسمعون ولا يفقهون ولا يعقلون».

وإن هذا التمايز والبيئونة بينهما، وتعيين موجبات علم الفلسفة أو علم السؤال، ما زال في حالته الجنينية أو في المهد، مستهدفاً توجيه الأنظار والأذهان إلى قولبة علم السؤال والفلسفة بغية توسيع سعة الفهم والاستكشاف واستطالة عدسات الكائن البشري المتفلسف والمتسائل الرؤيوية لمزيد من تلمس حقائق الظواهر الفلسفية والعرفانية والتساؤلية. ولكون علم وفلسفة وفقه السؤال حالها حال أي علم وفلسفة علم، فإن تحصيلها الأبستمولوجي المعرفي والأنطولوجي الوجودي والأكسيولوجي القيمي الأخلاقي والاستطريقي الجمالي الفني يتم بطريق المحاكاة والتقليد والتشبه في أطواره الأولى على الأقل.

وهذا لاضير فيه بادئ ذي بدء، حيث يدرس ويتأمل ويفكر في أسئلة مشاهير وأقطاب أهل الفكر والإيمان والعرفان الذين استغرقوا في التفكير والتأمل والتعرفن والتوحيين فيها على مر الأزمنة والأمكنة، ولكن بشرط أن لا تستحكم عادة التقليد وفعل المحاكاة وممارسة التشبيه على طول خط الممارسة التساؤلية والبناء السؤالي الزواجي، بحيث

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة المطففين، الآية: 14-17.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 7.

يصبح الكائن البشري آلة وساعي بريد لنقل قول وكلام وألفاظ وحروف السؤال الزواجي الرتيب والمستورد والمنسوخ، أو جهازاً لتسجيل قول وكلام سؤال الزواج في صورة ببغاوية مكرورة ونمطية، بل، عليه أن يستوعب قدر المستطاع البنية الجينيلوجية والأركيولوجية والأيكولوجية لكيثونة سؤال الزواج من خلال التفكير والتأمل فيه، بغية التعرف إلى حمولاته المعرفية والوجودية والأخلاقية والقيمية والجمالية وغاياته الوظيفية والانبائية، وذلك بعد تمكنه من معرفة أصوله وقوانينه وأحكامه وآلياته وأدواته وأساليبه واستراتيجياته البنيوية والدلالية والاستدلالية التواصلية والتداولية؛ أي: فلسفة سؤال الزواج وما وراء سؤال الزواج وسؤال سؤاله «ميتا السؤال».

### 3.4.1 المقصود من فقه وفلسفة وعلم كينونة الحياة الزوجية في الكتاب

يمكن تعريف علم الزواج والحياة الزوجية بأنه علم يبحث في الأصول الموضوعية لكيثونة سؤال كينونة الزواج وسيرورة وصورته الحياة الزوجية وطلبها ودعائها وتوسلها البنائي والإبداعي والابتكاري والصناعي والصياعي، بشكل يساهم في استفهام واستفسار أو استعمال واستنطاق موضوع سؤال الزواج ودوال الطلب المتمثلة في «الخير والبركة والصلاح الديني والفلاح الديني والسعادة الأبدية والإنابة التوابية والدنو التقربي الرباني للزوجين، واستكشاف مجهولاتها ومطلوباتها وحقائقها الوجودية والمعرفية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية إلى أقصى حد ممكن. ولتحديد معالم هذا التعريف نقول: إن كينونة سؤال الزواج ودوال طلبها هي صناعة وفن وعلم وهندسة في كيفية تأسيس كينونة السؤال الكبارة والكبيرة التي تترشح وتمتد منها الأسئلة الصغيرة والصغارة، التي بمقتضاها يستطيع الكائن الإنساني المستخلف والخاتمي والانتظاري والولائي، ومن ثم يتمكن من توظيف كافة الإمكانيات والعناصر والحمولات المعرفية من أجل توسيع سعة كينونة الزواج وسيرورته وصورته واستطالة امتداداته وتعميق أعماقه وتستطيل آفاقه، للكشف والإجابة عن مجهولاته ومطلوباته من جهة، وإنتاج أكبر قدر ممكن من أسئلة وتساؤلات لها علاقة بتلك الإجابات والردود، وذلك بأقصى حد ممكن وبأقل جهد وتكلفة معرفية ووجودية؛ أي: وفق اقتصاديات الكفاءة الإنتاجية المعرفية والوجودية، من جهة أخرى.

### 3.5 فقه فلسفة (سؤال السؤال)

أما فلسفة أو فقه فلسفة (سؤال سؤال) الزواج «ميتا سؤال» فهي عبارة عن الأسئلة التي تتجّه نحو الأصول الموضوعية لعلم هندسة كينونة سؤال ودالة طلب الزواج، وذلك كالمبحث عن الدائرة التي يشملها علم السؤال التزاوجي الاقتراني، والأمور المؤثرة على ظاهرة إبداع وابتكار وصناعة وصياغة كينونة سؤال طلب الزواج. وهو متفرع من الحقل العلمي المسمى بـ (فلسفة العلوم) إذ يهتم هذا الحقل بتفسير الظواهر الكامنة وراء سؤال وطلب الزواج، أي: تشكيله وتكامله، ومبادئه وتطور مسأله، وسره الإبداعي أو محاكاته التقليديه فيه. ولكن الغور فيه يحتاج إلى دقة وعناية وحكمة وتدبر وتبصر وقدرة استيعابية مضاعفة، شأنه شأن أي علم في طوره الجنيني، ليجتاز هذه المرحلة الصعبة الشاقة ليستقر بنيانه ويشتد ويستقيم عوده. كما أن التعامل معه يجب أن يكون في دائرة (الموضوعية). ومن الطبيعي أن يتحرر من قيود ونتائج كينونة سؤال الزواج الموروثي والتقليدي والاستيرادي والهامشي والجزئي والاحتفالي المسرحي و... نعم، يحاول تحليل تلك النتائج ضمن دراسته لمبادئه وقواعده وأحكامه وآلياته واستراتيجياته المعرفية والوجودية والعرفانية والوحيانية.

#### 3.5.1 الحاجة لفقه فلسفة سؤال الزواج وسؤال سؤاله وجوابه وسؤال جوابه

لنتجاوز سؤال الزواج الاجتراري والاستيرادي والتقليدي والمحاكاتي والتوقيفي والتلفيقي المطروح والمعروض في احتفاليات مسارح الحياة وأسواقها التجارية والإعلامية الموجهة، ودفع الكائن الإنساني المقدم على الزواج أو المتزوج إلى ابتكار وإبداع وإنتاج وصياغة كينونة سؤاله الاقتراني والتزاوجي، وسؤال سؤاله وسؤال جوابه، ودوال طلب ودعاء وتوسل الزواج من جهة، والتحرر من الوقوع في شرك حيل وخداع ومكر السؤال التزاوجي التوقيفي أو التلفيقي، الذي هو ليس في الحقيقة إلا شكلاً وصورة من أشكال وصور التقليد والتبعية واستيراد واستنساخ السؤال المعلب الذي لا قيمة أنطولوجية وأخلاقية وجمالية حقيقية مسؤولة له. إذن لا بدّ من تأسيس وتأسيس وتأسيس فقه وفلسفة وثقافة نقدية مسؤولة لكينونة سؤال وطلب الزواج حتى نرفع قيمته العلمية

والعقلية والعرفانية والوحيانية إلى مستويات متعالية تحقق الغايات القصوى من الزواج، والتي هي جلب الخير الكثير والبركة الوافرة وتحقيق الصلاح الدنيوي والصلاح الديني والسعادة الأبدية والإنابة التوابعية والدناوة التقريبية إلى غاية الغايات وكمال الكمالات وجمال الجمالات سبحانه وتعالى، عبر تحقق وجودي لأسماء الله الحسنی وصفاته العليا في ذات الزوجين، حتى التجاور والتلاقي عند مليك مقتدر ﴿يَتَأْتِيَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾. وهذه هي السبيل الأنجح والأمن والأكمل والأتم في تجاوز محنة سؤال الزواج الملكي اليوم في عالمنا المتدين.

ولا يتحقق هذا الأمر إلا حينما يتبنى الكائن الإنساني المقدم على الزواج أو المتزوج رؤية كونية إلهية توحيدية خالصة لحقيقة الوجود الممكن والوجود الواجب والموجودات الطبيعية، أي: الخالق والمخلوقات الأنفسية والمخلوقات الآفاقية، ومعرفة حقيقة سننها وقوانينها وأحكامها القائمة والحاكمة والناظرة والقيومة والقوام والمقومة والقيام والإقامة والقومة، وعلائقها النسقية والبنائية والدلالية التواصلية والغائية والوظيفية بين هذا الثالوث الثلاثي الأضلاع، مثلث الكون «الله والإنسان والطبيعة». وهذا الأمر يستدعي أن يلتزم المرء بمبدأ ومنهاجية ونهج ومنهاج تراوحي تصالحي تصاهري بين العلم والفقه والفلسفة والعرفان والوحي، أو بين المحسوسات والمنقولات والمعقولات والعرفانيات والوحيانيات، وأن يلتزم المرء بمبدأ تعبدي وعقائدي وأبستمولوجي معرفي وأنطولوجي وجودي، وبمبدأ أكسيولوجي قيمي وتخلقي وأستطقي جمالي وفني في نفس الوقت. الاستخارة ليست مجرد قلقلة للسان أو الحضور الفاتر والعرضي والهامشي لدوال الدعاء والتوسل والطلب والسؤال لكيثونة الزواج من أجل جلب الخير والصلاح والفلاح في الحياة الزوجية المنظورة.

وهذه المسائل حقيقتها الوجدانية والوجودية تفوق العلم والحواس والفلسفة والعقل: فكلمة «الله» لا تنفذ في حين أن كل المذاهب الفلسفية قد وصلت إلى منتهائها بحكم نسبية العقل ونسبية المثل الأعلى الذي يتطلع إليه الإنسان، وذلك انطلاقاً من العلاقة الحميمية والرابطة الصميمية بين علاقة العقل بالدين، ومن مسلمة أن: الدين حق والفلسفة حق، والحق لا يتناقض مع الحق، أو «الفلسفة والشريعة أختان رضيعتان» كما يقول ابن رشد.



وبذلك تكون كفيلاً بتحقيق التصالح والتزواج والتصاهر بين حملاتها من معارف برهانية وبيانية وعرفانية وفقهية أو بين التجربة والعقل والقلب والوحي، وبالتالي تأسيس العلاقة الطبيعية بين فقه وفلسفة وثقافة كينونة السؤال وكينونة الدين والوحي من موقع نسبية الفلسفة والثقافة ومطلقية محكمات الدين والوحي، ما يشكل تعبيراً حقيقياً عن موقف نقدي لكينونة السؤال تجاه فلسفته وفقهه وعقله وثقافته. ففقه وفلسفة كينونة سؤال الزواج يفتح لنا آفاقاً مستطيلة وأعماقاً شاقولية جديدة لعملية ابتكار وإبداع وإنتاج وصياغة سؤال الزواج وسؤال سؤاله وجوابه وسؤال جوابه خارج الرؤيوية التلقينية الاستيرادية والنسخية المكرورة والمنسوخية والفسخية الممقوتة.

إن فقه فلسفة كينونة سؤال الزواج ودوائه المختلفة يساهم في تجاوز حملاته المعرفية التساؤلية في وصف وتحليل الواقع على غرار كينونة السؤال السائد في العلوم الاجتماعية اليوم، وتتجاوز كينونات السؤال في «المدن الفاضلة»، فهي تتخطى الحيادية في وصف الواقع وتحليله أو صياغة أفكار عامة ومجردة، بله، تقوم كينونة سؤال الزواج ودوال الطلب والدعاء والتوسل برسم معالم مسار كينونة الفرد والأمة والحياة الزوجية نحو إعادة بناء الحضارة العمل والنظر والفكر والعرفان الإسلامي وفق حقيقة وحق كينونة السؤال التزاوجي والاقتراضي الاستخلافي والخاتمي والانتظاري والاتباعي الكبير والكبار، فهي كينونة تجمع بين الواقع والمثال، والكل والجزء، والنسبي والمطلق، والمتغير والثابت، والظاهر والباطن، والمتشابه والمحكم، والخاص والعام، والوحدة والكثرة، و... جميعها في وحدة واحدة توازنية دينامية وديمومية عامة متكاملة ومتعالية. فإذا كانت هناك مثالية في سؤال كينونة الزواج فهي مثالية نوعية، أي: مثالية لها خصوصيتها على اعتبار أنها ليست من أنواع المثاليات الحاملة، بل مثالية متجذرة في فطرة الكائن الإنساني وفي تاريخ الأمة وفي الواقع، فهي تنطلق من الواقع لتغييره.

ففقه فلسفة سؤال الزواج وثقافته الإسلامية يفتح مجالات ومجاري جديدة وآفاقاً تجاري عوالم السؤال الممكنة، حيث تستطيل مديات وامتدادات كينونة السؤال وسؤال السؤال والجواب وسؤال الجواب التزاوجي والاقتراضي، وتتجذر أعماقها، وتتفرع أغصانها،

وتتشعب أفنانها، وتفتح أزهارها، ويتسع ظلها، لتتموضع في مواقع معرفية ووجودية وأخلاقية وسميوية معرفية وسيكومترية خارج الواقعية التبريرية والمثالية الحالية.

فحقيقة كنه كينونة سؤال الزواج وحمولاته المختلفة لا تتمثل في توافق العقل مع نفسه، كما أنّ الحقيقة ليست في توافق العقل مع الوجود. حيث إن كينونة سؤال الزواج وفق المنظور الإسلامي تحمل مسؤولية وتكليف وجهاد ومجاهدة حمل حمولات ثقل واستطالة وعمق مفهوم الأسماء الحسنى والصفات العليا، ومفهوم الإنسان الكامل، والاسم الأعظم، الولاية التكوينية، التي تتمحور حول الجمال والكمال المطلق تعالى وتتأور في التطلع إلى المثل الأعلى.

إذن ما ينجم عن هذا التطلع هو إرادة التجاوز: تجاوز عجز العقل، وتجاوز تبرير الواقع المعطى، إنّ ما يميز فقه فلسفة كينونة سؤال الزواج وجوابه وثقافتها المرتبطة ارتباطاً حميمياً وعلاقة صميمية مرأوية لموضوعات القرآن الكريم بمحاكماتهما أو متشابهاتهما، وثوابتهما ومتغيراتهما، وجزئياتهما وكليّاتهما، وظواهرهما وبواطنهما، وأطرافهما ومراكزهما وشواهدهما وغيباتهما، ونسبيتهما ومطلقاتهما، وكثرتهما ووحدتهما، وبدائياتهما ونهاياتهما، ما يفتح لكينونة السؤال والجواب آفاقاً معرفية ووجودية وأخلاقية وجمالية سميوية معرفية وسيكومترية، كانت مغلقة أمام السؤال والجواب ليسألها ويستعلمها ويستفسرها ويستنتجها، أو أنها كانت محدودة وضيقة الآفاق والمديات.

### 3.5.2 أهداف فقه فلسفة كينونة سؤال ودوال طلب الزواج (سؤال سؤاله)

(سؤال جوابه)

تبين من خلال بحثنا في المبادئ أعلاه، أن علم فلسفة (سؤال الزواج) وفقه (السؤال) و(سؤال سؤاله) و(سؤال جوابه) يهدف لتحقيق ثمرات عدة:

1- تنقيح الأفكار القبّلية في ذهن المقدم على الزواج أو المتزوج، والتي تؤثر في ابتكار وصياغة كينونة سؤال الزواج ودوال الطلب والتوسل والدعاء لسيرورة الحياة الزوجية وديمومة حياة حياتها وقوام قيوميتها القائمة والقومة والتقييمية والتقييمية الاستقامية الاستوائية على الصراط المستقيم من جهة، وتنقيح وتشريح وتنقيح حضريات

كينونة (سؤال سؤاله) و(سؤال جوابه) الكبير والكبار، وفي دوال الدعاء والتوسل والطلب في الزواج.

**2- البحث في الذهنيات التساؤلية المتنوعة والمؤثرة في عملية الاجتهاد التساؤلي والابتكار والإبداع الصياغي لكينونة (سؤال الزواج) و(سؤال سؤاله) و(سؤال جوابه)،** ودوال الطلب والدعاء والتوسل بها، والعلائق البنيوية والبنائية والنسقية بين مكوناتها التكوينية والتركيبية والتراكية من جهة، ومساراتها التداولية التواصلية الجوانية والبرانية في الشبكة العنكبوتية للحياة الزوجية وبراديمها النموذجي الحي والمثالي الواقعي من جهة ثانية، وطبيعة وظائفها وحقيقة غاياتها المتعالية من جهة ثالثة، وذلك بغية إيجاد نوع من التشابه والتشاكل، والتضرع والتضاهي، والتماثل والتناظر، والمطابقة والمساوقة قدر الإمكان بين ذهنيات الزوج والزوجة من جهة، وتلك الأسماء الحسنى والصفات العليا الثابوة بالقوة والإمكان في بنية كينونة فطرتها الإلهية المفطورة عليها والتي لا تبديل ولا تغيير ولا تحويل لها من جهة ثانية.

**3- معالجة الحول والعمى وقصر النظر الأبستيمولوجي «المعرفي» والأنطولوجي «الوجودي» والأكسيولوجي القيمي الأخلاقي والاستطقي الجمالي الفني، الذي يصيب** المقدم على الزواج أو المتزوج تجاه مسؤولية كينونة سؤال الزواج، و(سؤال سؤاله)، و(سؤال جوابه)، وسؤال دواله المختلفة وتجاه سيرورة الحياة الزوجية وصيرورتها نحو كمالاتها وجمالاتها المطلقة داخل مجرى العالم والكون والوجود.

**4- النظر إلى كينونة (سؤال) الزواج، و(سؤال سؤاله)، و(سؤال جوابه) من خلال** فقهه وفلسفته وعرفانه ووحيه وثقافته التحتية الجوانية والفوقية البرانية له. وذلك من خلال تزويد المتزوج السائل والطالب والداعي والمتوسل بأوليات وإواليات، وآليات وآلات، وأدوات وأساليب، وسياسات واستراتيجيات، وباراديمات ومنهاجيات، ومناظير وعدسات رؤيوية استكشافية، وموازنين توزينية، ومقاييس تقييسية، ومساطر تحسيبية، منطقية وعقلانية وشرعية وعرفانية دقيقة وعملية.

**5- فتح باب الجهد الاجتهاد والجهاد والمجاهدة التساؤلي النزاجي المتساق مع** خصوصية الأمة الإسلامية ودينها الحنيف ومسؤوليتها الاستخلافية ووسطيتها الشهودية،

والخاتمية المحمدية صلى الله عليه وآله الرسالية العالمية، والانتظارية المهدوية عليه السلام الموعودة، والتبعية الولائية لولاية الفقيه التقوائية العامة، وذلك من خلال ابتكار وإبداع وإنتاج وصياغة كينونة السؤال والجواب التزاوجي والمزاوجي والازدواجي الاستخلافي والخاتمي والانتظاري والولائي، التي تمكنا من استعلام واستفسار واستفهام وتساؤل الكينونات الموضوعية البرانية، والكينونات الذاتية الجوانية ذات العلاقة بفعل النظر والتخيل والتعقل والتعرفن والتوحيين، أو بفعل السكوت والصمت والصومته، أو بفعل القول والكلام والعمل المنظور في الزواج، وذلك من خلال استنطاق القرآن الكريم والواقع الفردي والمجتمعي والتاريخي والإنساني والكوني. وبالتالي تحرير حملات كينونة السؤال التزاوجي ودوال الطلب والتوسل والدعاء والصلاة، ودوال الخير والصلاح والصلاح والسعادة والتقرب، المعرفية والوجودية والأخلاقية والقيمية والجمالية السسيومعرفية والسيكومعرفية من التبعية المعجمية والأسلوبية والنحوية والدلالية، لغة كينونة السؤال التداولي اليوم في أسواق عمل المسلمين والمؤمنين، وبالتالي إبداع السؤال التأسيسي والتأصيلي والتأثيلي المتحرر من قوالب منتجات السؤال السطحي والهامشي والعرضي والسوقي والمحاكاتي والمستورد. وما بعد التحرير والتقرير إلا التأسيس والتأصيل والتأثيل الإبداعي لكيثونة (سؤال الزواج)، و(سؤال سؤاله)، و(سؤال جوابه)، وسؤال دواله المختلفة.

**6- ربط كينونة (سؤال الزواج)، و(سؤال سؤاله)، و(سؤال جوابه) النظري بالقول والفعل العملي المسؤول والملتزم، بما تحمله كينونة السؤال من حملات أبستمولوجية «معرفية» وأنطولوجية «وجودية» وأكسيولوجية «أخلاقية وقيمية» وجمالية «استطبيقية» و«سسيومعرفية» و«سيكومعرفية»، أي: ربط القول بالعمل، والفكر بالتطبيق، والقول النظري بالعملي، والمعرفي بالوجودي، والدنيوي بالديني، والجسدي بالروحي، والمطلق بالنسبي، والثابت بالمتغير، والباطن بالظاهر، والمركز بالأطراف والهوامش.**

**7- تجاوز النظرة التجزيئية والرؤيوية الأحادية والثنائية الصارمة لكيثونة (سؤال الزواج)، و(سؤال سؤاله)، و(سؤال جوابه)، وسؤال دواله المختلفة، وتجاوز تغليب الاشتغال بالمضامين والمفاهيم على فهم الآليات والأدوات والأساليب والاستراتيجيات الدلالية والاستدلالية التواصلية والتداولية لكيثونة السؤال التزاوجي. والنظر إلى**

(السؤال)، و(سؤال السؤال) التزاوجي، ومساءلة مشكلاتها وإشكالاتها، وفق عدسات تلومايسكتروسكوبية مركبة ومنهجية تكاملية شمولية تراتبية توحيدية. ولا يمنع في البدء من استعارة ناقدة ورؤية فاحصة وممارسة واعية لكينونات السؤال المنقول والمأصول والسطحي والهامشي، بجانب النظر والتأمل والقراءة النقدية الجوانبية للتراث التساؤلي التزاوجي الإسلامي من دون الوقوع في النرجسية الذاتية والمعرفية.

فهي محاولة لإعادة كرامة وشخصية وهوية وماهية كينونة سؤال الزواج وسؤال سؤاله وسؤال جوابه الوجودي المتعالي ودواله المختلفة، ورفع مقامه ومنزلته إلى مستوى الأسماء الحسنى والصفات العليا للمُخاطَب والمُستخار والمعطي والمفيض والمجيب للدعاء والتوسل والطلب في دوال الزواج، أي: (الخير والصلاح والفلاح والسعادة الأبدية في العمل المنظور للمتزوج)، ورفع إمكاناته وأفاقه وغاياته من جهة، وإلى رفع مستوى الخطاب والسؤال التزاوجي ودواله المختلفة من جهة، وتبعاً للتحديات والمسؤوليات والتكاليف العظام والمشكلات والإشكالات الضخام، من جهة أخرى. وهذا الأمر لا يتحقق بالقطيعة بين الفقه والفلسفة والعرفان والعلم، أو بين البرهان والبيان والعرفان والعلم، بله، بالتزاوج والتصالح والتصاهر بينها، وفق منهجية تكاملية شمولية تراتبية توحيدية، تأخذ الشكل العنكبوتي مساراً في علاقات مكونات وعناصر هذا الزواج والتصالح والتصاهر، مع حفظ مكانة ومنزلة كل منها في تموضعاتها في النظام المعرفي والوجودي والأخلاقي والسياسي ومعرفي والسيكومي معرفي الطولي والعرضي.

### 3.5.3 علاقة فقه فلسفة دوال سؤال الزواج بالعلوم الأخرى:

إنَّ فلسفة الفقه تضع بين يدي السائل والطالب والداعي والمتوسل الفقيه والفيلسوف والعالم والعارف والمفكر والمثقف والباحث عن الحقيقة والحق، في فلسفة وحقيقة كينونة الزواج وسيرورة وصيرورة الحياة الزوجية، منظومة من أوليات وأليات وآليات وآلات واستراتيجيات وأدوات إضافية ظلت خارج دائرة البحث عن حقيقة ما يطلبه ويسأله المتزوج في دالة طلبه في الزواج المنظور، إلا ما ندر، في حين أنها هي جوهر رسالة السماء وحقيقة سيرورة تفكير وعمل الأنبياء والمرسلين ﷺ والأئمة ﷺ والأولياء الصالحين من الأمة؛ لكون دائرتها هي سؤال وطلب الخير والبركة والصلاح والفلاح والسعادة الأبدية

والإنابة التوابية والدناوة التقريبية والقربانية نحو الكمال والجمال المطلق، من خلال سيرورة وصيرورة الحياة الزوجية بجانب سيرورات وصيرورات الجوانب الأخرى في الحياة في مجرى الكون والوجود من جهة، ودائرتها الأخرى الأصيلة والأثيلة تكمن في حملاتها من معاني التوكل والتوسل والتسليم والقبول والرضى بما يقضيه الله سبحانه وتعالى من خير وصلاح وفلاح في الزواج المنظور.

أما بالنسبة لنا فهي كانت وكائنة وستكون مكسوفة ومستترة وراء الأدوات المتداولة والأساليب المتعارفة والآليات البسيطة في الاستدلال التساؤلي، وبسبب الغفلة والغمرة لم يشعر الكائن البشري أنه في حاجة ماسة لأدوات وأساليب واستراتيجيات مستحدثة وجديدة تمكنه من استنطاق حقائقها وقيمها المتعالية الثابته في بنيتها العميقة، إضافة إلى ذلك فإن فلسفة فقه السؤال لا تدخل مباشرة في عملية الاستنباط والاستدلال والابتكار والإبداع والإنتاج والصيغة، حيث إنها تشرف وتطل على هذه العملية من الخارج، وتتعامل مع نتائج ومعطيات الاستنباط والابتكار والإنتاج، مضافاً إلى اهتمامها قبل ذلك بالمبادئ التي ينطلق منها كينونة سؤال المتزوج، ونوع المنهج الذي يستخدمه وأثره في تحديد موقفه من فقه موضوعات كينونة سؤال الزواج.

وهذا يعني أن فقه فلسفة سؤال الزواج والاقتران يستقي أدواته وتشقق أساليبه واستراتيجياته وتستعير آلياته الاستدلالية والدلالية التواصلية والتداولية والانبائية والتيلوجية «الغائية» من عدة علوم ومعارف؛ لذلك ينبغي أن يفتح على مكاسب العلوم الإنسانية الراهنة، للاستعانة بها في حضرياته الجينيولوجية الجذرية، وفي تنقير أركيولوجيته التطورية، وتشريح بنياته، تفكيك مكوناته الأبستمولوجية والأنطولوجية والأكسيولوجية والسيولوجية والسيكولوجية، وخاصة في سؤال الزواج الكبار الذي يستوعب ويستجمع في بنياته ودلالاته ووظائفه وغاياته ودلالاته البعد الكوني والحضاري والتاريخي والاجتماعي بجانب البعد الفردي والتدويطي.

#### 3.5.4 شروط وضوابط فقه وفلسفة وثقافة كينونة سؤال الزواج

إن هيمنة سؤال زواج الغير على سؤال زواج الذات، ضيع الفرصة لبناء وإنتاج السؤال

المسؤول، فإذا كان الأمر كذلك، فما هي الأسباب والمسببات الذاتية؟ وما هي البيئة الجوانية المحيطة بكينونة الذات التي حالت دون إبداعية وابتكارية وإنتاجية السؤال المسؤول الكبير والأكبر والكبار؟ وما هي البدائل الفكرية والفكرانية والفلسفية والفقهية والثقافية التي تمكننا من استئناف القول السؤالي المبدع والمبتكر المتماهي مع مسؤولية الاستخلاف الإلهي، والخاتمية المحمدية ﷺ الرسالية العالمية، والانتظارية المهدوية الموعودة، والتابعة الولائية لولاية الفقيه التقوائية العامة؟ وما هي عوائق كل ذلك في العمل المنظور؟

نعتقد أن المخرج الأساس لهذه الرهانية أو المعضلة الإشكالية يكمن في بناء وتأسيس وتأسيس وتأثيل فقه وفلسفة وعلمنة وعرفنة ووحينة كينونة (سؤال الزواج)، و(سؤال سؤاله)، و(سؤال جوابه)، وتثبيت ونشر ثقافة السؤال الكبروي والكبار والسؤال الأصيل والأصلاحي، منذ المرحلة الأولى من مراحل التفكير في أي فعل نظر وتخيل وتعقل وتعرفن وتوحيين، أو فعل سكوت وصمت وصومته، أو فعل قول وكلام وعمل مع كينونة الزواج المنظور.

يقتضي من فقه وفلسفة وثقافة ونظريات وعلم وأبستمولوجيا سؤال الزواج أن يأخذ بعين الاعتبار المنظومة التشميلية والتكاملية والتراتبية والتوحيدية، وأن يؤسس على قاعدة المصالحة والمزاوجة والمصاهرة والتساوق والتكامل بين عدساته الرؤيوية: «الحس والعقل والقلب والوحي والنبوة الإنبائية المسددة والمؤيدة»، أو بين: البيان والبرهان والعرفان والغيب»، أو التماثل والتناظر والتطابق بين العوالم الثلاثة لكينونة السؤال: «عالم الذات الجوانية للإنسان وعالم الطبيعة التكوينية وعالم الكلمات الربانية والألفاظ القرآنية».

هذه المنظومة المتكاملة كفيلة لإبداع وابتكار وإنشاء وإنتاج وصياغة الأسئلة الكبار المتعلقة بكينونة الزواج وسيرورة الحياة الزوجية وصورورها المتطابقة مع كينونة الذات والطبيعة والكلمات القرآنية، التي تساهم في اتجاه سيرورة الكائن البشري نحو كماله الكامنة بالقوة والاحتمال والإمكان، إلى الفعل والانوجاد والتواجد والتحقق والتثبيت والإثبات في شتى مجالات الحياة الدنيوية والدينية.

وبالتالي تمكننا من تجاوز عائق الفكر التجزيئي التفسيري والتأويلي والاجتهادي

لكينونة الزواج وموضوعاته وتبعثراته وتشتتاته وتفرقاته وتشظياته، واختلافاته وتمايزاته وتغايراته وتقابلاته وتطابقاته السلبية وتناقضاته ومزايلاته، وتساهم في تثبيت المركزية والمحورية والتبئيرية، وتحقيق التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي والتماثل والتجاور والتناظر والتطابق التعاضدي التوافقي التكاملي، وتحقيق التشميلية والكليانية والحضورية والوضوحية والضرورة والسببية والعلية واليقينية والحتمية والوحدة والتكوير في عين وحدتها، وتحقيق وتثبيت النظر والاجتهاد والتفسير والتأويل الاختلافي التراتبي الطولي وتضييق الاختلاف الاستطالي العرضي.

وأخيراً وليس آخراً، ضابط المرجعية العصومية المتمثلة في اتباع القرآن المكتوب «كلمات الله تعالى» والقرآن المنطوق «كلمات أهل البيت، العترة الطاهرة، وذلك مصداق لقول النبي الأكرم صلى الله عليه وآله: «علي مع القرآن والقرآن مع علي»، وكذلك امتثالاً لقوله صلى الله عليه وآله: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا أبداً»، وضابط الولاية الفقهية العامة التقوائية للمجرى الأنطولوجي والأبستيمولوجي والأكسيولوجي والاستطقي الانتظاري المهدوي الموعود في سياق الخاتمية المحمدية صلى الله عليه وآله الرسالية العالمية، وفي سياق الاستخلاف الإنساني الموثوق والمعهود والمختوم الإرادي في بدء الصبيحة الأولى للعهد الكبار المبرم بين الخالق والمخلوق الإنساني.

والشق الثاني هو تجاوز الرؤيوية التجزيئية وعائق الواقع التبريري واللاموضوعي في دوال الزواج (الدعاء والصلاة والتوسل والطلب والسؤال)، التي قد تجسد كينونة الذات الشبيهية والموهومة المؤسسة على الشهوات الحيوانية والنزوات البهيمية أو التبريرات الواهية الناتجة، إما عن جهل وقصور النظر، أو عن حالة نفسية تعاني من الخوف والجبن اللاشعوري... أي: تجاوز الذات الجواني والموضوع البراني من خلال مرآة القرآن المقدس، كوسيط أساسي وجوهري في عمليات استنطاق الذات والواقع وكينونة الزواج المنظور وطلباته وأسئلته، ومحاولة تحقق التطابق التعاضدي بين الذات والموضوع، والوجود الذهني والوجود الخارجي من جهة، والقرآن أو الوحي أو المطلق أو الكمال من جهة أخرى، وفق سلمية تدرجية تبدأ في تحقق المشابهة والمشاكلية والمضارعة والمضاهاة مروراً بالمؤاتلة والمحاذاة والمناظرة وصولاً إلى المطابقة بيهما.



### 3.6 منهجية تأصيل وتأثيل فقه وفلسفة وثقافة كينونة سؤال ودوال طلب

#### الزواج والمزاوجة:

فما هو المنهج الذي يحاصر موضوع فقه وفلسفة كينونة (سؤال) طلب الزواج، و(سؤال سؤاله)، و(سؤال جوابه) وسؤال دوال كينوناته الدعائية والتوسلية وكينونة دوال الطلب والخير والصلاح والفلاح والسعادة والتقرب، والتوكل والرضى والقبول، والعندية والمعينة والتسليمية والتفضلية والترحمية العامة والخاصة الإلهية. كيف نحاصر موضوعاً لم نتعود على محاصرته؟ وكيف نحاصر ما كان يعتبر مفتاح فتح أقفال أبواب الحلول والمشاكل والإشكالات الزوجية، وإنه نصف الجواب والحل، وإنه الوعاء الذي نغرف فيه المعارف والحقائق والخيرات والبركات والحلول والإجابات المطلوبة لحل مشكلاتنا الزوجية، السبيل التمهيدي القويم للاستواء على الطريق والصراط المستقيم المحقق الغايات الزواج العليا، أو لاسترضاء دهشة واستغراب وحيرة وإحراج كينونة (سؤال) الزواج و(سؤال سؤاله) و(سؤال جوابه)؟

ولقد اجتهدنا على قدر الوسع والطاقة في وضع تصور لأصول وآليات وإواليات واستراتيجيات دلالية واستدلالية وتواصلية وتداولية وغائية وهدفية ووظيفية انبثائية لمنهجية شمولية تكاملية وتراتبية توحيدية، وسوف نشير إليها بشكل مقتضب لأهم مكوناتها وأسسها ومبادئها ومضامينها المعرفية والوجودية والأخلاقية، وأما التفصيل فيمكن الرجوع إلى كتابنا: «المنهجية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية: وفق المنظور الإسلامي» وكتاب العدسات الرؤيوية الاستكشافية والإبصارية والاستبصارية والاستشرافية المركبة في بؤرة المنظار التلومايسكتروسكوبي الحسي المرئي والتخيل المثالي والعقلي المسدد والمؤيد والمستفاد والعرفان القلبي المتعقلن والمتشرعن والوحياني الغيبي الإخباري والإنبائي.

لما كانت الظاهرة الإنسانية والكونية والقرآنية واقعة متعددة الوجوه والمراتب المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، ومتعددة الطول والسعة والعمق والاستطالة والامتداد والأبعاد، كان لا بد للمنهج أن يستمد عناصره من آفاق معرفية متنوعة. وليثبت جدارته وأصالته وأصالته وأثالته، لا بد من أن يكون لفقه وفلسفة وثقافة

كينونة السؤال التزاوجي باراديم «أبدال» ونموذج ونهج ومنهاجية ومنهج بيداغوجي تربوي وديداكتيكي تدريسي متميز يناسبه في تعدد جوانبه وتداخل أبوابه وتنوع موضوعاته وتشكيك مراتبه ومنطقه.

ففقّه فلسفة الزواج يسعى إلى حفر حفريات جينياولوجية لكيونة الزواج الجذرية والنواتية وتقرير أركيولوجيته التطورية الأبستيمولوجية «المعرفية» والأنطولوجية «الوجودية» والأكسيولوجية «الأخلاقية والقيمية» والسيولوجية «السيومعرفية» والسيكولوجية «السيكومعرفية» لبنيتها التأسيسية الجوانية، والنظر والتأمل والتحليل والتأويل والتفسير لكيونات (سؤال) الزواج، و(سؤال سؤاله)، و(سؤال جوابه)، ودواله المختلفة ومساءلة مشكلاته وإشكالاته من خلال أقوال وصياغات وابتكارات وابداعات ومنتجات كينونة دوال طلب السؤال عبر تاريخانيته من قبل السائلين بمختلف مشاربهم وتخصصاتهم وموضوعاتهم. وعليه يقتضي الأمر أن يُتوسل بأدوات المنطق، وعلم اللسان، وعلم البلاغة،، والعلوم المختلفة ذات الارتباط بسؤال الزواج و(سؤال سؤاله)، و(سؤال جوابه) وموضوعاته ودواله المختلفة. والنظر في مضمون هذه الأقوال يقتضي الاستعانة بعلم التاريخ، وتاريخ العلم، وتاريخ الأفكار. والنظر في أفعال الفقيه والفيلسوف والمفكر والمثقف يوجب الالتجاء إلى الأكسيولوجيا «علم الأخلاق»، والسيكولوجيا «علم النفس المعرفي»، والسوسيولوجيا «علم الاجتماع المعرفي، وعلم العلم «الأبستيمولوجيا» والفلسفة وفلسفة الفلسفة «ميثا فلسفة»، والفقه وفقه الفقه «ميثا فقه».

فهو منهج يقوم على التكامل والتداخل، والتراتب والتدرج، والتشميلية والتوحد والتوحيد، ويستمد انوجاده وتواجهه وإنيته من جملة عدسات رؤيوية مركبة تلومايسكتروسكوبية، تنظر وتحلل وتفسر وتستشرف مختلف عناصر ومكونات حمولات كينونة (سؤال) الزواج و(سؤال سؤاله) و(سؤال جوابه) الأبستيمولوجي والأنطولوجي والأكسيولوجي والسيولوجي والسيكولوجي والأنثربولوجي، وذلك كل حسب تموقعاته في النظام العرضي، وطبقاً لتموضعاته في النظام الطولي والعرضي الكوني في شبكة العلاقات العنكبوتية المعرفية والوجودية لكيونات الكائنات البشرية والطبيعية والملكوتية في الكون.

حقيقة هناك شبه عقم في توليد (سؤال) الزواج، و(سؤال سؤاله)، و(سؤال جوابه) المسؤول في ذهن المتزوج أو المقدم على الزواج، ذلك بسبب هجره وإقصائه عن ممارسة إنتاج السؤال المسؤول والمأصول الاقتراضي والتزاوجي ودواله المختلفة، أو تنقيح السؤال المنقول والمكروور والعرضي والهامشي والسطحي أو السوقي التداولي اليومي، وذلك بحكم اتكاله واعتماده شبه الكامل على أسئلة الوجبات السريعة الخفيفة والجاهزة الطلب والتقديم، دون أن يكون له أثر اتحاد أنطولوجي وجودي له في كينونة النفس.

ونخلص من هذا الباب بحقائق ونتائج استكمالية من أهمها ضرورة تأصيل وتأثيل منظومة القيم الإنسانية بشكل عام وقيم الحياة الزوجية والأسرية بشكل خاص، حيث إن أصل التأصيل والتأثيل لكيثونة الحياة الزوجية والأسرية الحقيقية والحقة، التي تمكن الزوج والزوجة من تحقيق الإصلاح الدنيوي والفلاح الديني، والسعادة الأبدية، والإنابة التوايية، والدنو التقربي والقرباني نحو الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق، يرتكز على بنيات وبناءات ودلالات القيم العقلية المسددة والمؤيدة والقيم الأخلاقية والجمالية الفنية، بتكويناتها وتركيباتها وتراكباتها المعرفية والوجودية الجوانية والبرانية، وبدلالاتها الاستدلالية العقلية والعرفانية، وبتواصلاتها وتداولاتها الاستطالية الأفقية والعمودية، وبوظائفها وغاياتها المتعالية. لذا نرى من الأهمية بمكان أن نخصص ونفرد فصلاً خاصاً لتأصيل وتأثيل القواعد والبنى التحتية لمنظومة القيم الإنسانية والزوجية ومجاريها في سيرورة الحياة الزوجية والأسرية، وفي مجرى العالم والكون والوجود.





الفصل الرابع

تأثيل وتأصيل كينونة  
دالة الحقيقة والحق  
في مجرى الوجود  
ومجرى الحياة الزوجية



## 4. مقدمة

المنطق العقلاني الفلسفي والعلمي والعرفاني يدعونا في البحث عن ماهية وحقيقة الحق والحقيقة ذاتها، قبل أن نوصف بها موضوعات ومسائل في الوجود كموضوعات ومسائل ومفاهيم ومعاني الحياة الزوجية التي هي موضع اهتمام وعناية هذا الكتاب. إذن حريٌّ بنا أن نلقي الضوء ولو بشيء من الإيجاز والحصص على تعريف معنى الحق والحقيقة<sup>(1)</sup> بشكل عام، حيث تباين تعريفات ومعاني الحق والحقيقة تنعكس انعكاساً مرأوياً على بنية وبنائات ودلالات معاني الحق والحقيقة في موضوعاتهما الاجتماعية والأسرية والزوجية بشكل خاص.

## 4.1 الإطار التنظيري المفاهيمي لكيونة الحقيقة والحق في الفكر الإنساني

المستقرئ لأدبيات الفكر الفلسفي والمنطقي يجد أنّ هناك العديد من الآراء والتعريفات لكيونة الحقيقة، وأنّ هناك ترادفات توظف في تحديد الحقيقة، منها «الصحة» و«الصدق»، فالتضية العقلية إذا ما طبقت الواقع فإنها تسمى بالتضية الصادقة أو الحقيقة، اما الخطأ فيرادف البطلان والكذب في الإصطلاح الفلسفي، وأما الواقع فهو غالباً الواقع الخارجي أو البراني، فحينما نقول: إنّ «الأرض مستديرة» أو إنّ  $9 = 3 \times 3$  فهاتان قضيتان حقيقتان أو كاذبتان، فالحقيقة لها وجود وليست وهماً، وإدراك الخطأ في حد ذاته يشير إلى وجود شيء اسمه الحقيقة التي بمقتضاها أدركنا الخطأ، لأنّ الخطأ لا يصحح بخطأ آخر، ولأنّ خاصة العلم أنّها هي «الكاشفية» في إصطلاح ومنظور فلاسفة الإسلام. كما أنّ هناك وسيلة للكشف عن الحقيقة والتمييز بينهما

(1) تعريف الحقيقة في اللغة: الحقيقة والمجاز: ومن مجموع هذه المعاني اللغوية لكلمة «الحقيقة» يتبين أنها تطلق ويراد بها أحد المعاني الآتية: (أ) الوجوب، والثبوت، واللزوم، والوقوع. (ب) الإحكام، والصحة، والإتقان، والجودة، والحسن. (ج) غاية الشيء، ومنتهاه، وأصله، وماهيته. (د) التيقن، والجزم، والقطع. (عبد الرحمن بن عبد العزيز بن عبد الله السديس: «المجاز عند الأصوليين بين المجيزين والمانعين» مجلة جامعة أم القرى، العدد: 20).

والبطلان، وهي المنطق، ويرى فلاسفة الإسلام أنّ الشيء الواحد لا يكون حقيقة وخطأ في آن واحد، أو صادقاً وكاذباً في الوقت نفسه، سواء كانت من الحقائق التجريبية أم العقلية، أم العرفانية، أم التاريخية، فأما قولنا: الأرض تدور حول الشمس أو قولنا: كان أرسطو تلميذاً لإفلاطون أو  $49=7 \times 7$  فإنها قضايا صادقة لا تتغير، وذلك تأسيساً على مبدأ عدم التناقض ومبدأ الثالث المرفوع ومبدأ السببية.

#### 4.1.1 التباين والبيّنونة بين الحقيقة والرأي والرؤية العلمية

علينا بادئ ذي بدء، التمييز والتبيين بين كينونة الحقيقة العلمية وكينونة الرأي والرؤية العلمية التي تتغير بشكل مستمر، فالحقيقة سواء كانت علمية أو تاريخية أو اجتماعية أو طبيعية هي حقيقة صادقة (دائماً وأبداً) غير قابلة للتغير والتحوير والتبديل، ما دامت في البدء صادقة وحقيقية. فالحقيقة العلمية الموضوعية لا تتغير ولا تتبدل، فحقيقة أنّ الأرض مثلاً مستديرة هي حقيقة في ذاتها غير قابلة للتغير والتبديل، والحقيقة أنّ المربع مربع الأضلاع هي أيضاً حقيقة ثابتة لا يمكن أنّ يصبح المربع مثلثاً أو مستديراً أو مخمساً أو مسدساً أو مئماً في آن واحد. فالحقيقة دائمية وأبدية ثابتة وليست مؤقتة متحولة، وأما رأي العلماء ورؤيتهم هي التي يمكن أن تكون مؤقتة متغيرة ومتبدلة لما كان الواقع نفسه يتغير وليس ثابتاً، كقولنا: الضباب أو العاصفة الرملية الحمراء تغشى مدينة الكويت اليوم، هذه الحقيقة هي صادقة اليوم، ولكن ليس بالضرورة المنطقية والفلسفية أن تكون مستمرة وثابتة في كل الأحوال والأيام.

لذا هذا التغيير لا شأن له بموضوع ثبات الحقيقة أو تغييرها في الفلسفة؛ لأنّ الحقيقة هي مطابقة المفاهيم للأمر الخارجي، وهذه المطابقة لا تكون مؤقتة آنية أو بنت الساعة واللحظة؛ لأنّ المؤقت والمحدود بالزمن هو الواقع الخارجي البراني، وليس مطابقة المفهوم الذهني لذلك الواقع الخارجي البراني، فالقول بأنّ أرسطو كان تلميذاً لإفلاطون، وإفلاطون وأرسطو باعتبارهما جزأين من الطبيعة متغيران، ودراسة أرسطو على إفلاطون تتعلق بفترة زمنية محدودة، ولكن هذه الحقيقة وهي تتلمذ أرسطو على يد إفلاطون صادقة دائماً أبداً، ومطابقة لواقعها دائماً، وهي حقيقة صادقة في كل زمان، ولا يأتي زمان معين يقول أهل ذلك الزمان: إنّ أرسطو لم يتلمذ على يد إفلاطون، وهذا



ينطبق على جميع الحقائق الرياضية والفلسفية والطبيعية، سواء كان الواقع الخارجي متغيراً أم لا، ولكن يخرج من ذلك العلوم الاعتبارية كبعض القوانين والمسائل الأخلاقية والاجتماعية «دون أسسها ومبادئها الكلية الواصفة والشارحة والناظرة والحاملة والمقومة لها» مما يتبع وضع المشرعين لها، وبعضها قد لا يكون لها مصداق خارجي بالمفهوم المادي، مما تتغير وفق الظروف الزمكانية أو تغير بنية موضوعاتها ووظائفها وغاياتها، فكثير من الحقائق الاجتماعية والاحتمالية غير دائمية الثبوت.

الحقائق التجريبية العلمية لا تفيد اليقين؛ لأنها استقرائية، والاستقرائية لا تزيد على كونها احتمالية، ولذلك يمكن أن تكون وقتية متبدلة ومتغيرة، ولا مانع من اعتبارها قوانين علمية ما لم يتم دليل على بطلانها. إذن هناك حقائق ثابتة غير قابلة للتغير والتحويل والتبديل، وأخرى متغيرة ومتحولة ومتبدلة تبعاً لتغير بنية موضوعاتها ووظائفها وغاياتها تبعاً لتحولات الظروف الزمكانية عليها، ولكن حقيقة حقيقتها «ميتا الحقيقة»، أي: أسسها «ميتا الأساس» ومبدأ المبدأ» الحاكمة والناظرة والقائمة والقيومة والمقومة لها، ولغاية غايتها «ميتا الغاية» ووظيفة ووظائفها «ميتا الوظيفة»، فهي ثابتة ودائمة لا يجري عليها التبدل والتغير والتحول، مثل أصل وحقيقة العدالة والتقوى والتوحيد والإيمان...

وأما إذا فسرت الحقيقة تفسيراً آخر غير المطابقة فإنها يمكن أن تتغير، فأما أخذنا بتفسير أوجست كونت مثلاً بأنها: الفكرة التي تتفق عليها العقول في عصر ما: فإنها تصبح متغيرة ولا دوام لها وأنها نسبية وجزئية ومتحولة، إذا قلنا بهذه الحقيقة، وهي: أن زوايا المثلث على فرض أن الأرض مسطحة تساوي 180 درجة، فهذا صادق دائماً وأبداً أيضاً، كما قلنا في تلمذة أرسطو على إفلاطون، وإنما كانت القوانين العلمية التجريبية غير يقينية؛ لأنها لا برهان عليها سوى نتائج العملية، وليست النتائج العملية برهاناً قاطعاً على ذلك.

تمسك الإسلاميون بأن الحقيقة هي مطابقة ما في الأذهان لما في الأعيان، أي: المطابقة بين الصور الذهنية والواقع<sup>(1)</sup>، فإن هذا التعريف للحقيقة يشترك فيه معهم

(1) وتساءلوا عن طبيعة هذه العلاقة؛ وكيف تصف مجموعة من الأصوات أو علامات الشيء في الخارج؟ ولذلك فإن الفلاسفة لم يجدوا بداً من أن يلجأوا إلى المجاز للإجابة عن هذه العلاقة، فقالوا: إن العبارة الصادقة هي التي تتطابق مع الواقع أو =

كثير من الفلاسفة القدماء والمعاصرين، وإن كان بعض الفلاسفة يرون أنّ الحقيقة تبدو في العلاقة بين بعض العبارات أو القضايا المنطوقة أو المكتوبة والموضوعات التي في الخارج من موضوعات العالم. والحقيقة مطلقة وليست نسبية؛ لأنّ العقل له قدرة إجمالاً على إدراك الحقيقة، أي: ادراك ماهية الأشياء بطريقة مطلقة في الموضوعات التي يصدر فيها حكمه عن يقين، مثل الحقائق الرياضية، أما النسبية الفيزيائية فلا علاقة لها بالنسبية الفلسفية؛ لأنّ العلماء الفيزيائيين يعتبرون الوقائع والظواهر الفيزيائية نسبية.

وبالجملة فإنّ الحقيقة من الناحية الفلسفية عند الإسلاميين هي مطابقة ما في الأذهان لما في الأعيان، ويذهب أغلب الفلاسفة القدماء إلى هذه النظرية في الحقيقة، وهي المطابقة، أو أنها نسخة، وبما في ذلك إفلاطون وأرسطو وديكارت، فالماهيات والمعقولات التي في أذهاننا ليست سوى نماذج وتمثيلات لما في الخارج من أشياء وصور مطابقة لها تماماً، وهذا لا يراه العقليون فحسب، بل إنّ الحقيقة عند التجريبيين أنفسهم كهيوم مثلاً، فيرى هي مجرد مطابقة المعنى الذهني للواقع الخارجي، كما تطابق الصورة أصلها، إلى أن جاء «كانت» فقوضها، وجعل العقل عاملاً من عوامل إنشاء المعرفة، فالأشياء تدور حول العقل ليعرفها ولا يدور العقل حولها.

## 4.1.2 الحقيقة نسبية

لتبيين البيّنونة بين ما إذا كانت الحقيقة مطلقة وثابتة في كافة الزمكان أم أنها متغيرة ونسبية لا ثبات لها، وهي دالة في الزمكان، كلما تغير الزمكانات تغيرت الأخلاق أيضاً، لذا فإنّ الحقيقة نسبية وليست ثابتة ومطلقة في كل زمكان. في الحقيقة هناك

تصوره، والمشكلة هنا كيف تستطيع عبارة ما، وهي أمر لغوي أنّ تتطابق مع واقعة أو شيء في الخارج؟ فهل يمكن أنّ تكون العبارة أو تلك النسخة طبق الاصل للشيء الخارجي؟ وكيف تقع هذه المطابقة فيما لا يطابق الواقع من العبارات السلبية أو التافية؟ إذ لا يوجد لها ما يوازئها ويطابقها في الخارج، فهل تكون المطابقة مع ما لا وجود له؟ أو مع ماهو غائب عن الوجود؟ وفي المطابقة إشكال آخر، وهو الغموض الذي يحيط بها، فكيف تصور العبارات واقعاً؟ فالعبارات في النظر الدقيق لا يمكن أنّ تكون صورة للواقع الخارجي. إذ لا توجد فيها تلك الكيفيات المرئية، ولا وجود لأوجه التشابه في شكل العبارة مما يتطابق مع الصورة الحقيقية في الخارج. ولهذا فإنّ مفهوم التصوير أو الصورة المطابقة يحتاج إلى مزيد من التوضيح فما الذي يجعل الصورة مطابقة؟

إشكالية في الأخلاق الموضوعية والأخلاق النسبية والبحث عن الحقيقة، لا بد من إيجاد فلسفة ومنطق قويم لتفكيك هذه الإشكالية وحل ألغازها ومفارقاتها وتناقضاتها التي تطفح على السطح حين البحث فيها. وعليه تبدو ثمة تساؤلات معرفية إبستمولوجية ووجودية أنطولوجية لا بد من طرحها والبحث عن حلول معقولة وناجعة لها، من أهمها ما يلي:

هل الأخلاق مبادئ أو معاملات؟ فأما إذا كانت مبادئ، فهي إذن قواعد ثابتة، وأما إذا كانت مجرد معاملات، فإنها لا تعدو أن تكون سلوكيات تختلف باختلاف الحضارات والشعوب وبتغير الأسر والأشخاص، ولكن لا بد أن يكون لها أساس كلي ثابت يقوم تغيرات المعاملات المتغيرة والنسبية. ومهما كان المستوى الذي نتحدث فيه، فإننا نتساءل عما هو الأساس المناسب الذي نقيم عليه الأخلاق فضلاً عن تقويم مبادئها البنيوية، أي: «ميتا أخلاق» الحاكمة والناظرة والمقومة للسلوكات الأخلاقية في مجرى حياة الزوجية والأسرية والاجتماعية: فهل هو أساس مطلق يتحدى الزمان والمكان وتقلبات الأيام، أو هو أساس يسير مع تحولات الحياة الاجتماعية والعالمية؟ فكيف نحسن ثوابتنا الأخلاقية أمام عالم لا يتوقف عن التغيرات؟ ففي أي موقع نضع مثلاً، حقوقنا وواجباتنا وما يترتب عنها من فضيلة العدل<sup>(1)</sup> والتقوى والكرامة التي هي أم الفضائل والأخلاق، وخاصة التقوى التي يقول عنها الإمام المتقين علي (عليه السلام): «التقوى رئيس الأخلاق»<sup>(2)</sup>.

هل يكفي القول بأن الأخلاق تترنح بين الثوابت والمتغيرات حتى نحيط بطبيعتها؟ وبتعبير آخر، هل القول بأن الأخلاق في جوهرها واحدة، وفي واقعها المادي متعددة، كفيلاً بتحديد طبيعتها؟ وبالتالي، على أي أساس نقيم القيم الخلقية؟ (طبيعة القيم الخلقية وأساسها). وهل يمكن اعتبار الأخلاق واحدة لمجرد قيامها على أساس الثوابت؟

(1) علاقة العدالة بالحق: العدالة مثال ونموذج، وكذلك الحق: فالحق هو ما لا يحيد عن قاعدة أخلاقية، ماهو مشروع وقانوني في مقابل ماهو فعلى وواقعي «للالاند»، كذلك العدالة: هي المبدأ المثالي أو الطبيعي أو الوضعي الذي يحدد معنى الحق ويوجب احترامه وتطبيقه (..) فإذا نظرت إليها من جانبها الفردي دلت على هيئة راسخة في النفس تصدر عنها الأفعال المطابقة للحق «معجم جميل صليبا» من الواضح أن صليبا جعل العدالة مرجعاً للحق، أي: مبدأ محدداً لمعنى الحق، ثم صار الحق لاحقاً مرجعاً للعدالة، أي: مقياساً إذا طابقه الفعل كان عادلاً!

(2) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

وهل إنَّ طبيعة الأخلاق ثابتة في مبادئها، متطورة في تطبيقاتها في نفس الوقت (الأخلاق بين المبدأ والواقع)؟

فمهما كانت منظومة الأخلاق مغرقة في التجريد والمطلقية، فإنها تتعلق بكائن بشري يعاشر الناس ويتكيف (في الواقع) مع مصالحهم العليا. فهي في جوهرها ثابتة، متعددة في واقعها من حيث فعل القول والعمل الأخلاقي الذي قد يتغير حسب تحققها لمبدأ غاية وهدف الأخلاق ذاتها التي وضعت من أجلها. فما لم نضبط مفهوم الثابت ومفهوم المتغير ونحدد صفاتها المطلقة والنسبية المتغيرة، لا يمكن البحث في مطلقة ونسبانية الأخلاق أو أي: حقائق نبحت عنها.

يذهب أصحاب هذه النظرية إلى القول بأنه لا توجد حقيقة، وإنما توجد آراء للناس مختلفة في شيء واحد، وكل رأي منها هو حقيقة بالنسبة للفرد، أو الجماعة الذين يعتقدونها، ولا توجد حقيقة مطلقة، وهذا ما يسمى بالنسبية أو الذاتية، ويستند كثير من الناس إلى الذاتية عندما يخشون أن يبرهن غيرهم على فساد رأي عزيز لهم، ويؤكدون ذلك، بما أنه لا يوجد فرد له رأي صحيح دون غيره، فرأيهم يستوي مع آراء الآخرين، ولذلك فهو معقول مثل آرائهم، ولكن إنَّ أخلص شخص للذاتية فإنه لا يعتقد أن آراء المخالفين له جيدة مثل رأيه، فلكي تعتقد أن رأيك صواب فإنك بالضرورة تعتقد أن رأي مخالفك غير صحيح، ولذلك فإنَّ الذاتية غير مخرصة مع نفسها.

كما أنها ليست متسقة ولا متماسكة؛ وذلك لأنك إذا رأيت أنه لا يوجد رأي صادق صدقاً مطلقاً، فإنك بالضرورة ترى أن رأياً واحداً على الأقل هو صادق صدقاً مطلقاً (وهو رأيك)، فهذا مطلق واحد على الأقل يلزمك بالضرورة، وهذا تناقض؛ لأنك زعمت أنه لا يوجد صدق مطلق، فإذا كانت الذاتية صادقة فهي إذن كاذبة لتناقضها. وبعبارة أخرى، فإنَّ الذاتية ترى أن الآراء كلها متساوية في الصدق (نسبية) إذن نحن نقول: هناك رأي واحد مطلق، فالذاتية إذن باطلة متناقضة، فأما إنَّ كنت تعتقد أن آراء غيرك صادقة نسبياً فأنت ترى أن رأيك صادق صدقاً مطلقاً، مثلاً إنَّ اعتقدت أن الأرض كروية، واعتقد غيرك أنها مسطحة فأنت إذن ترى أن رأيك حقيقة مطلقة، وأما كنت تعتقد أن الأرض كروية وغيرك يراها مسطحة، فإنَّ هذا لا يدل على أن الحقيقة نسبية تبعاً لاختلاف

الآراء، وذلك لأن الأرض لها حقيقة واحدة من حيث الشكل، فلا تكون مستديرة ومسطحة معاً في آن واحد؛ لأن حقيقتها واحدة؛ وهي أنها مستديرة، وهذه حقيقة بقطع النظر عما يعتقده الناس خلافاً لذلك.

ويقول وليم جيمس: إنَّ الناس يعتقدون في القرون الماضية أنَّ الأرض مسطحة، ونحن نعتقد اليوم أنها مستديرة، إذن الحقيقة تغيرت، وأنت ربما تقتنع بهذا القول ويقتنع به غيرك. ولكن حجة وليم جيمس باطلة تماماً، فإنَّ الذي تغير هو رأي الناس لا حقيقة شكل الأرض، فالآراء نسبية والحقيقة مطلقة؛ لأنَّ الأرض لا يمكن أن تكون مستديرة ومسطحة في آن واحد من حيث الشكل، والذي يهمنا هنا هو المنطق لا الجيولوجيا، فلا نحتاج إلى دليل كروية الأرض؛ لأنك إنَّ قلت: إنَّ الرأيين صحيحان فقد تناقضت مع نفسك تماماً، وينبغي أن لا يلتبس المطلق هنا مع الدوغماتك أو التعصب، أما النسبية أو الذاتية فلا تقول بوجود الخطأ، فالآراء كلها صحيحة نسبياً فلا واحد من الذاتيين أو النسبيين يعتقد أن رأيه خطأ، فالذاتية متناقضة وباطلة، وأما الآراء نسبية تبعاً لاختلاف أصحابها، ولكن الحقيقة مطلقة في ذاتها.

### 4.1.3 نظرية الاتساق

تعتبر نظرية الاتساق خاصة من خواص بناء النظام الميتافيزيقي، فما هو حقيقي تبعاً لها هو الذي يتلاءم مع نظام ما ويتفق معه بلا تناقض، وقد أخذ بهذه النظرية المثاليون أمثال هيجل ولوتز وبرادلي وبعض المنطقيين الوضعيين الذين يرون أن اختبار الحقائق يقع أولاً بإدراكها بالحس مباشرة، وأما ما عداها من العبارات فإنَّ صدقها يعتمد على علاقاتها بعبارات أخرى، يفترض أنها حققت بالمواجهة المباشرة مع الواقع أو الإدراك المباشر الذي يعتمد على المطابقة أساساً، فكأن الأساس الأول للاتساق هو المطابقة، ثم تبنى على تلك القضايا المحققة قضايا أخرى، بحيث إما اتسقت معها فإنها تصبح حقيقية، وإن كان الوضعي المنطقي أثار الشك حول هذا التحقق المباشر، وذهب إلى أن المعيار الوحيد للحقيقة يكمن في العلاقات بين الاعتقادات أنفسها، وتكييفها باستمرار في اعتقاد شامل، كما يقضي الاتساق.

لذا قيل: علينا أن نميز بين تعريف الحقيقة ومعياريها، فالتعريف يمدنا بمعنى الحقيقة، أما المعيار فهو يمدنا بأداة اختبارها فيما إذا كانت حقيقة أم لا، ولذلك ينبغي التنبه بدقة في نظريات المعرفة من حيث جهة كونها تعريفاً أو معياراً، ولذلك نجد (رسل) اتهم البراجماتيين بخلطهم بين تعريف الحقيقة وبين معياريها، في حين يدعي البراجماتيون أن معنى الحقيقة إنما هو قائم على تطبيق معيار النجاح، ولذلك يقع خلاف بين الفلاسفة<sup>(1)</sup>.

#### 4.1.4 النظرية البراجماتية (العملية)

يجمع المذهب البراجماتي بين الاتساق والتطابق، فالعمل هو طابع الحقيقة ومبدأ البراجماتزم هو أن معنى مفهوم ما هو أن يؤدي إلى نتائج عملية أو تجريبية، التي تنتج عن تطبيقه العملي، يرى بيرس أن الحقيقة هي غاية أي بحث، وهذا الرأي اتفق عليه الذين يستعملون المنهج العلمي، فالاعتقاد الذي يكون في وضع يتيح له أن يعمل هو حقيقة، فالمنهج العلمي يسمح بالوصول إلى حقيقة مستقرة لا تقبل الشك، وهذا ما يؤدي إليه الواقع الذي هو مستقل عما يعتقده أي شخص، وهذا هو ما يحقق الإجماع أحياناً،

ولذلك فإن الحقيقة تكون هي المطابقة لذلك الواقع، وهي النتائج العملية والآثار الخارجية، وهي حقيقة تؤدي إلى الرضا، والاعتقاد فيها بسبب كونها مستقرة وأمنة من اضطراب الشك، حتى الحقائق الميتافيزيقية تثبت بهذا المعيار، إن كان الاعتقاد في الله مؤدياً إلى تغيير سلوك المؤمن، فهذا الإيمان حق، وذلك هو معنى الإلهوية، فالبراجماتزم

(1) هل المطابقة والاتساق نظريتان متنافيتان أم متكاملتان؛ فكان المطابقة نظرية في تعريف الحقيقة؛ لأن الحقيقة كي تكون حقيقة فإنها تكون لشيء ما، وهذا يتطلب المطابقة بين ما نراه حقيقة وذلك الشيء، في حين أن الاتساق يبدو أنه علاقة أو معيار اختبار الحقيقة، ويرى بلانشارد أن الحقيقة تقوم على التناقص، وهو تعريف ومعيار في الوقت نفسه، وهذا يشير إلى وجود علاقة وثيقة بين المعيار وما هو معيار له، أي: الحقيقة، بينما يذهب برادلي إلى أن الاتساق معيار للحقيقة، إذ يعتقد في وجود رابط بين تناسق الاعتقادات وتطابقها مع الواقع؛ لأنه يرى أن الواقع؛ متسق، وعلى كل حال، فإن الاتساق أو عدمه ليس دليلاً حاسماً موثقاً به على الحقيقة أو البطلان. فقد تتسق مجموعتان من النظم وتكونان مقبولتين من حيث التطبيق ولكنهما تتطويبان على تناقض، مثل نظام نيوتن الفيزيقي ونظام انشتاين، فهما صالحان معاً للتنبؤ بمجرى الطبيعة، فالمسألة تتوقف على الوقائع، لا على الاتساق، وكذلك في نظام بطليموس ونظام كبرنيك، فإنهما صالحان معاً للتنبؤ، وهما مختلفان تماماً إذ ثبت بطلان نظرية بطليموس.

توحد بين المعنى والمعيار، كما أنّ وليم جيمس يرى أنّ الاعتقادات الحقيقية هي التي تقبل الاختبار، أي: تثبت عن طريق التجربة فهو يتفق مع بيرس هنا، وإن كان بيرس واقعياً وجيمس يميل إلى الأسمية، ويذهب شيلر إلى أنّ الحقيقة تصنع وتنمو ويرى ديوي أنّ الحقيقة هي ما ثبت بمبرر، وأنها هي ما يؤهلها لأن تكون معرفة، ويبدو أنّ النجاح في التطبيق العملي هو معيار للحقيقة وليس تعريفاً لها.

فإذا ما أدت الاعتقادات إلى النجاح فهي حقيقة صادقة وما يعمل في التطبيق هو الحقيقة، أما الاعتقادات الصادقة نظرياً والباطلة في التطبيق فليست بحقيقة، قيمة الحقيقة تتعلق بالعمل؛ لأنّ معرفة الحقيقة هي في الأساس لإنجاز عمل وتحقيق هدف. فهذا المعيار أكثر صلاحية لمعرفة بطلان قضية ما، ولو كانت متناسقة مع غيرها مما يبرهن على صدقها، فأما فشل العمل، فالاعتقاد المرتبط به يحتمل أن يكون باطلاً لا العكس، فقد ينجح العمل لا لكون الفكرة صادقة، ولكن لحظ أو مصادفة، فأما إن كان الناس مثلاً يعتقدون أنهم أما طبلوا وقت كسوف الشمس في بعض البلاد، فإنّ ذلك يؤدي إلى ذهاب الكسوف، فأما صادف أن طبلوا وزال الكسوف فليس معنى ذلك أنّ التظليل هو الذي أزال الكسوف فعلاً<sup>(1)</sup>.

## 4.2 تعريف كينونة الحق ودلالته وبنيته البنائية

المستقرئ لأدبيات ووثيمات الحق في الفقه والفلسفة والقانون يستشف بوضوح وجلاء مدى التباين والتعدد والاختلاف في تحديد تعريف الحق وتعيين حدوده وجنسه ونوعه وخواصه تعريف كينونة الحق: الحق مفهوم متعدد المعاني، تمتد دلالاته إلى الحقل المعرفي المنطقي، الأنطولوجي، الاجتماعي والأخلاقي... لكونه مفهوماً ذا طبيعة أكسيولوجية معيارية يتعلق بالفاعلية البشرية في مختلف تبعياتها. وسنقتصر فيما يلي على دلالاته العملية، حيث تُعرّفه المعاجم بأنه: «ما لا يجيد عن قاعدة أخلاقية، يعني ما هو

(1) ويعتقد ديوي أنّ المعرفة كلها أداة للعمل، وإنما هي تنمو وتتطور، بخلاف القدماء فإنهم، ينظرون إلى الحقيقة نظرة سكونية؛ لأنّ الفكرة عندهم صادرة عن واقع خارجي براني، سواء كان الواقع هو المثل عند أفلاطون أم هو الأشياء الخارجية البرانية عن أرسطو، فالحقيقة هنا تكون في المطابقة، أما البراجماتزم فإن الحقيقة تكون باعتبار وظيفتها ولا تكون الحقيقة صفة ملازمة للفكرة، فكان الحقيقة عندهم اختراع، لا اكتشاف كما قال برجسون.

مشروع وقانوني في مقابل ما هو فعلي وواقعي، إنه فعل أو الاستمتاع بشيء أو إلزام الغير به تبعاً لقواعد تحكم العلاقات بين أفراد ينتمون إلى نفس المجتمع»

وبسبب الطبيعة الجذرية للتفكير وللسؤال الفلسفي، يجد الفيلسوف نفسه على الدوام وجهاً لوجه أمام سؤال المرجعية والأصل والتأسيس: فما دام تعريف الحق يحيل على مفهوم القاعدة، فلا مناص من التساؤل عن مصدر هذه القاعدة ومشروعيتها: علام تتأسس قواعد ومبادئ الحق وحقوق الإنسان تحديداً؟ ما الذي يبرر ويشرع إعلان حق ما باعتباره كذلك؟ ما أصل هذه الحقوق؟ وما دام الإنسان كائناً مزدوجاً، طبيعياً بيولوجياً وثقافياً عاقلاً، فهل يتأسس الحق على الطبيعة أم على الثقافة؟ هل الحق قيمة طبيعية تشرعها طبيعة الإنسان الأصلية أم قيمة ثقافية تضيفها ثقافته المحدثه؟ وما دام مفهوم القاعدة يوحي بمعاني الحدود والضوابط، فهل ينتمي الحق إلى ما هو مؤسساتي قانوني وإلزامي، أم ينتمي إلى الحقل الأخلاقي فيخاطب الضمير والالتزام؟

#### 4.2.1 تعريف كينونة الحق لغوياً

ورد استعمال لفظ الحق في اللغة بمعانٍ عدة، فتارة يستعمل بمعنى نقيض الباطل، كما قال تعالى: ﴿بَلْ نَقَدِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾<sup>(1)</sup>، وتارة يستعمل بمعنى الشيء الثابت والواقع لا محالة، كما في دعائه صلى الله عليه وآله عند قيامه للصلاة في جوف الليل: «اللهم لك الحمد، أنت نور السموات والأرض، ولك الحمد أنت قيام السموات والأرض، ولك الحمد أنت رب السموات والأرض ومن فيهن، أنت الحق، وقولك الحق، ووعدك الحق، ولقاؤك حق، والجنة حق، والنار حق، والساعة حق...»<sup>(2)</sup>، وقد يستعمل بمعنى النصيب، كما في قوله صلى الله عليه وآله: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَعْطَى كُلَّ ذِي حَقِّهِ، فَلَا وَصِيَّةَ لَوَارِثٍ»<sup>(3)</sup>، أي أعطاه حظه ونصيبه الذي فرض له، وقد يستعمل بمعنى العدل، كقوله تعالى: ﴿وَالْوَزْنُ يَوْمَئِذٍ

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الأنبياء، الآية: 18.

(2) رواه مسلم برقم 769

(3) صحيح رواه أبو داود برقم 2870



أَلْحَقُّ ﴿١﴾ والحق اسم من أسماء الله الحسنى، لقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَأْنِ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ﴾ (2) وقيل: هو صفة من صفاته الحميدة، فهو سبحانه الموجود الثابت وجوده وإلهيته.

#### 4.2.2 كينونة الحق «اللهم أرنا الحق حقاً»

وإذا كان ثَمَّ كلمة جامعة تُنَزَّلُ (3) ﴿أَلْحَقُّ﴾ منزلته التي أنزله الله إياها بين الناس، وتُبَعَّأِي عن مكانته التي جعلها سبحانه له، فهي قوله تعالى: ﴿كَانَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً فَبَعَثَ اللَّهُ النَّبِيِّنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنْزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ فِيمَا اخْتَلَفُوا فِيهِ﴾ (4)، وعلى أي وجه حملت التعلق في الجار والمجرور ﴿بِالْحَقِّ﴾ - وخاصة في إزالة التبعثرات والتفرقات والتشظيات والانتشارات، وفي إمعاء الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والتقابل والتطابق السلبي والتناقضات والمزايلات في المجرى الحدتي والمشهدي والمرأوي والحقيقي الواقعي، وكذلك في تثبيت المركز والمحور الذي يرتكز ويتمحور حوله المجرى الأنطولوجي للعالم» «والبؤرة التي تتأور وتستغرق وتستجمع في بنيتها وبناءاتها التركيبية والتراكبية والتكوينية والدلالية والتداولية التواصلية والوظيفية والغائية، كافة الممارسات والأفعال والأقوال والأحوال الجوانية والبرانية في المجرى الأنطولوجي للعالم «V».

كذلك كينوناته ومكوناته وكائناته، من خلال عمليات أو صيرورات التعاضدية التكاملية من حيث تحقيق المشابهة والمشكلة والمضارعة والمضاهاة والمؤاتلة والمجاورة والمناظرة والمطابقة بين المجرى الأنطولوجي الوجودي بالفعل والتحقق والانوجاهة والتثبت والإثنية في المجرى الحدتي والمشهدي والمرأوي والحقيقي، وبين المجاري بالقوة والإمكان والاحتمال. ولذا أصبح البحث عن الحقيقة والحق هما محور سيرورة وصيرورة الكائن البشري حتى يتطابق مجراه الحدتي والمشهدي والمرأوي ويصل إلى حد الاستواء

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الاعراف، الآية: 8.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الحج، الآية: 6.

(3) يحتمل (بالحق) أن يكون متعلقاً بـ (أنزل)، أو بمعنى ما في الكتاب من معنى الفعل؛ لأنه يراد به المكتوب، أو بمحذوف فيكون في موضع الحال من الكتاب، أو: مصحوباً بالحق، وتكون حالاً مؤكدة؛ لأنَّ كتب الله المنزلة يصحبها الحق، ولا يفارقها. (راجع: البحر المحيط لأبي حيان، 364/2، ط دار الفكر، بيروت، بتحقيق عرفات العشا، وزهير جعيد، 1992/1412).

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 213.

على استقامة الطريق المستقيم مع مجرى الحقيقة ومجرى الحق كفاية الغايات القصوى التي تمكنه من تحقيق وتطابق مع تكوثرات الأسماء الحسنى والصفات العليا الفعلية الثابته والكامنة بالقوة والإمكان والاحتمال إلى الفعل والتحقق والانوجاد والتثبت والإثبات في كافة مستويات الفكر والعمل، وفق سلميته الراتوبية التطابقية التي تتدرج من مرتبة أو درجة المشابهة والمشاكلة والمضارعة والمضاهاة إلى مرتبة الممؤاتلة والمجاورة والمناظرة، ثم إلى درجة المطابقة والمساوقة مع حقيقة وحق الأسماء الحسنى والصفات العليا سبحانه وتعالى.

وبهذه المطابقة تستوي وتستقيم كينونة الكائن البشري الأنفسي مع كينونة الطبيعة التكوينية الآفاقية، ومع كينونة الكلمات الإلهية القرآنية المجيدة. وحقيقة الأمر هي أن الله سبحانه وتعالى يقول: أنه هو «الحق»، لذا يعتبر الحق اسماً من أسماء الله الحسنى وصفة من صفاته تعالى، بل إن كافة أسمائه وصفاته الذاتية والفاعلية حق مطلق. وفي الحياة الزوجية تصبح مطابقة الأسماء الحسنى والصفات العليا ذات العلاقة بكينونة الحياة الزوجية وبنياتها التقعيدية والتأسيسية البنيوية التحتية كالحياة والحَيِّ والحياء والإحياء من جهة، والقوام والقوامة والقيومية والإقامة والقيامه والقوامة والمقوامة لسيرورتها العملانية الإقامية في مجاري وتتبعات سيرورة العالم والكون والوجود، هي الحق والحقيقة المطابقة بمراتبها ودرجاتها الراتوبية التكاملية التطابقية من المشابهة..... إلى المطابقة والمساوقة.

ولو تؤمل في توظيفات كلمة الحق واستعمالاتها التداولية التواصلية والدلالية والاستدلالية والوظيفية والغائية، يشير إلى مدى صعوبة تحديد مفهوم جامع ومانع لدى الأكثرية الكاترة من المفكرين وعوام الناس، ورغم كثرة استعمالنا لهذا اللفظ في كل لحظة يوجد فيها خلاف على موقف ما، ولا نجد مصطلحاً ومفهوماً دارجاً بشكل واسع، وأنه حجة ودليل الطالبين أين ما يكون هؤلاء؟ وفي أي موضوع كان وكائن وسيكون؟ وفي أي زمان ومكان؟ ولا أندر مصيبيين له، ولا أقل متحققين به من هذا المفهوم، ولذلك قال عليه السلام: «اللهم أرنا الحق حقاً، وارزقنا اتباعه» حيث إن الفاصل بين الحق والباطل شعرة دقيقة، عادة تكون خافية ومضمرة على كثير من الباحثين والناس، فنبهنا عليه السلام

إلى أن هناك غايتين، رؤية الحق أنه حق، فلا نزيغ عنه، ثم أن نستطيع أن نتبعه، ولا نقف عاجزين من وراء حواجز النفس والواقع والآصار الحضارية والاجتماعية دون اتباعه.

**فالحق والعدالة** كما يصفهما الإمام علي (عليه السلام): «أوسع الأشياء في التواصف، وأضيقها في التناصف، لا يجري لأحد إلا جرى عليه، ولا يجري عليه إلا جرى له»<sup>(1)</sup>. ويقول عن العدل (عليه السلام): «العدل صورة واحدة، والجور صور كثيرة، ولهذا سهل ارتكاب الجور، صعب تحري العدل، وهما يشبهان الإصابة في الرماية والخطأ فيها، وإن الإصابة تحتاج إلى ارتياض واستعداد، والخطأ لا يحتاج إلى شيء من ذلك»<sup>(2)</sup>.

المستقرئ والمستطلق لحقيقة مفهوم الحق يجد أن له ثمة معاني لا بد من توضيحها وفهمها وتفهمها وإفهامها وانفهامها، ذلك لأهمية بنية وبنائات كينونته التركيبية والتراكية والتكوينية من جهة، واستدلالاته الدلالية ونسق تداولاته التواصلية وطبيعة وظائفه وغاية غاياته في المنظومة المعرفية والوجودية والقيمة الأخلاقية والجمالية. هناك ثلاثة معانٍ لكينونة الحق أو أكثر، منها ما يلي: تارة يكون الحق وصفاً للوجود، وتارة يقع الحق وصفاً للقضية أو القول والعقد. فإذا كان الحق وصفاً للوجود فله ثلاثة مصاديق مشتقة من المعنى الواحد الأم في متن الأعيان، ذلك بناءً على الاشتراك المعنوي، وهي:

- 1- أن يراد من الحق الموجود، أي: ما له تحقق مطلقاً، ويقابله الباطل، أي: ما ليس له تحقق، أي: المعدوم. وهذا أوسع المصاديق، حيث يُراد من الحق ما له تحقق أعم من أن يكون وجوداً مؤقتاً، أي: يكون مسبقاً بالعدم وملحوقاً بالعدم، أو دائماً أو أزلياً أبدياً.
- 2- أن يُراد من الحق الوجود الأنطولوجي الدائم. أعم من أن يكون هذا الوجود أزلياً أو غير أزلي، كدوام سيرورة وصيرورة الفيض الإلهي، مثل العقول المجردة التي وجودها لا ابتداء له ولا منتهى له. والباطل يكون ما ليس له وجود دائم، فالموجودات التي لها وجودات مؤقتة هي باطلة.

(1) النهج: 232.

(2) ابن أبي الحديد: 20: 276؛ الحكم: 18.

3- أن يُراد من الحق الوجود الدائم الأزلي، وتحققه يكون فقط للوجود الواجب الإلهي الكامل المطلق سبحانه وتعالى، ويقابله الباطل الذي ليس له وجود دائم أو أبدي أو أزلي، ويشمل كافة الممكنات. وعليه يبقى الله سبحانه وتعالى هو الحق المبين الواحد المطلق، وما بعد الحق إلا الضلال. أي: الواجب لذاته. ﴿يَوْمَذُبُونَهُمْ اللهُ دِينَهُمُ اللهُ لِيَعْلَمُونَ أَنَّ اللهُ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ﴾<sup>(1)</sup>، والله هو الحق، أي: المتصف بالوجود الدائم والحياة والقيومية والبقاء، فلا يلحقه زوال أو فناء، قال تعالى ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللهُ هُوَ الْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ وَأَنَّ اللهُ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾<sup>(2)</sup>. والحق سبحانه هو الذي يحق الحق بكلماته ويقول الحق، وإذا وعد فوعده الحق، ودينه حق، وكتابه حق، وما أخبر عنه حق، وما أمر به حق، كما قال تعالى: ﴿وَيُحِقُّ اللهُ الْحَقَّ بِكَلِمَاتِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُجْرِمُونَ﴾<sup>(3)</sup> يونس 82. وهناك موضوع في غاية الأهمية المعرفية والوجودية، وهو الفرق بين قول الحق وعقد الحق

### 4.2.3 الحق أصلاً

أصلاً فالحق «هو ما يختص به الشخص عن غيره مادة ومعنى وله قيمة، ومنه حق الملكية المادي، وحق التأليف المعنوي»<sup>(3)</sup>، وعرفه القانونيون بأنه: «مصلحة ذات قيمة مالية يحميها القانون». وهذا التعريف يختص بالجانب المادي لكلمة الحق. وأما تعريفه بالمعنى العام فهو: «مصلحة مستحقة شرعاً ومنتوعة، كالحق المالي والأدبي». وقيل: إنَّ الحق «اختصاص يخول الشرع صاحبه بموجبه سلطة له أو تكليفاً عليه» فهذا الاختصاص هو علاقة تشمل الحق الذي يكون موضعه المال، كالدين في الذمة، أو الذي يكون موضعه ممارسة سلطة شخصية، كممارسة الوالي ولايته والوكيل وكالته، وكلاهما حق شخصي، وهذه العلاقة لكي تكون حقاً يجب أن تخص شخصاً معيناً أو فئة، إذ لا معنى للحق إلا عندما يتصور فيه مزية ممنوحة لصاحبه وممنوعة عن غيره»<sup>(4)</sup>.

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة النور، الآية: 25.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الحج، الآية: 62.

(3) مفهوم الحق في الإسلام، للدكتور محمود محمد بابلي، مجلة الداعي الشهرية العدد 12

(4) نفس المرجع أعلاه.

#### 4.2.4 خصائص الحق

المستقرئ لبنية وبناء الحق التكويني والتركيبى والتراكبي والدلالي والتداولي والتوظيفي والغائي، يستشف ثمة خصائص وصفات واضحة لكيونة الحق، وكذلك للعلاقات البنوية والغائية والوظيفية في سياقها الجواني والبراني في شبكة نسق علاقاتها العنكبوتية داخل منظومة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية من جهة، ومع منظومة العالم والكون والوجود من جهة ثانية. فالحق كما نفهمه ونستقرئه من منظور الآيات القرآنية المجيدة والأحاديث النبوية الشريفة له عدة خصائص منها: أنه ثابت محدد واجب صحيح صادق لازم. وأنه مطابق للواقع الذي ينبغي أن يكون عليه مجاري وتجليات سيرورة وصيرورة حياة الإنسان والمجتمع في المجرى الحداثي والمشهدي والمرأوي والحقيقي في الكون والوجود.

إن اختلاف الآراء وتعدد الاتجاهات في تعريف الحق ويرجع إلى أن فكرة الحق تعرضت لجدل عنيف بين خصوم ينكرونها، وأنصار يؤيدونها، وذلك تبعاً للمنظور الذي يُنظر إليه، من حيث الاتجاه الشخصي<sup>(1)</sup> أو الاتجاه الموضوعي<sup>(2)</sup> أو الاتجاه المختلط<sup>(3)</sup>.

(1) الاتجاه الشخصي: يعرف الحق بأنه سلطة إرادية لشخص يعترف بها القانون ويحميها، ويخوله أن يجري عملاً معيناً. ويؤخذ على هذا التعريف أنه علق وجود الحق على وجود الإرادة، ومعنى هذا أنه لا حق لمن لا إرادة له، كالمجنون والصبي غير المميز، بينما الإرادة لا تلزم لثبوت الحق، ولا يأتي دور الإرادة إلا عند مباشرة الحق. ومن هنا يمكن القول إن انعدام الإرادة لاستعمال الحق مادياً أو قانونياً لا ينتفي وجوده.

(2) الاتجاه الموضوعي: يرى أنصار هذا الاتجاه أن الحق هو سلطة يقرها القانون ويحميها لشخص معين، يكون له بمقتضاها أن يستأثر بإجراء عمل، أو أن يلزم آخر بأداء عمل تحقيقاً لمصلحة مشروعة له (أي مصلحته التي يقرها القانون). فالمصلحة هي الغاية من الحق، والحق هو الوسيلة لتحقيقها، والقانون هو الذي يقرر هذه المصلحة. وهكذا تظهر العلاقة بين الحق والقانون، فلا حق إلا إذا أسنده القانون. ومما يؤخذ على هذا الاتجاه أن المصلحة التي يراد تحقيقها وراء تقرير الحق ليست هي جوهر الحق، أي: ليست معيار الحق وإنما هي الغاية أو الهدف المقصود منه. فإذا كان الحق تكون مصلحة من المصالح، والعكس غير صحيح، إذ لا تكون كل مصلحة دائماً حقاً من الحقوق.

(3) الاتجاه المختلط: لقد اتجه فريق ثالث من فقهاء القانون في تعريفه للحق إلى الجمع بين فكرة القدرة الإرادية والمصلحة. فغلب بعضهم دور الإرادة على دور المصلحة، ورأى الحق بأنه: «قدرة إرادية يعترف بها القانون للشخص، ويكفل حمايتها من أجل تحقيق مصلحة معينة». بينما يغلب البعض الآخر دور المصلحة على دور الإرادة، فيعرف الحق بأنه: «مصلحة يحميها القانون مخولاً لصاحبها سلطة القيام بالأعمال اللازمة لتحقيق هذه المصلحة». ويُفهم من خلال هذه الاتجاهات الثلاثة أن جوهر الحق لديها ليس هو القدرة الإرادية، وليس هو المصلحة المقصودة من الحق، وأن الجمع بين هذين الاتجاهين يعيب الحق، إذ إن الجمع بينهما لا يتضمن تحديداً لجوهر الحق شأنه في ذلك شأن الاتجاهين السابقين.

### 4.3 فضاء وبيئة تفاضل واختيار الحياة الزوجية الحقة

لا شك أنّ الفضاء والبيئة المحيطة والفاعلة والمؤثرة في تحديد تفضيلات وتعيين ترجيحات اصطفايية وتحسين اختيارات انتقائية لكل من الزوج والزوجة الصالحة في عصرنا المعاصر، مختلفة إلى حد كبير وجوهري عن الفضاء والبيئة التقليدية التي كانت سائدة قبل أربعة أو خمسة عقود من الزمان في عالمنا الإسلامي، وذلك بمقتضى تفاعل وانفعال جملة من العناصر الاجتماعية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، أي: عنصر التعليم والتربية والوظيفة والدخل الاقتصادي والحرية والتحرر والاستقلالية والمثاقفة والقيم الحداثية سواء التراثية أو المنقولة إلينا من ثقافات الغير. ولقد لعبت التقاليد والمحاكاة والمثاقفة والتواصلية الإعلامي والاجتماعي عبر تقنيات الاتصال والتعارف، وعبر تخمة وفائض من المعلومات السطحية والقشرية والجزئية المتناثرة والمتشظية من أهم صفاتها ونعوتها إنها متغيرة ومتضادة ومتناقضة سواء في البلد والثقافة المنتجة والمنقولة أم في حضارة وثقافة الأصل، وأخذت تستهدف إيجاد نمط وجودي غير معهود وسرابي وسديمي غير معتاد، تشكله وسائل الإعلام الحديثة وتقنيات وبرمجيات التواصلية والثقافة والتفكير والتعارف التي تستبق الواقع الحقيقي الواقعي، وتهندس نمطاً وشكلاً من الحياة مغايرة ومضادة، بله، في كثير من جوانبها متناقضة مع الواقع من جهة، ومنسجمة ومتساوقة مع الواقع الافتراضي والحقيقة المشيدة من قبل تعارف وتعاون وتعاضد الأخطبوط الثلاثي الثلاثي (الإعلام) و(الاقتصاد) و(السياسة)، بعد تزاوجها وتصالحها في مستوى «ميثاق إعلام» و«ميثاق اقتصاد» و«ميثاق سياسة»، أي القوى الثاوية واليد الخفية التي تتموضع فيما وراء وما بعد الإعلام والسياسة والاقتصاد، التي هي بمنزلة السلطة والقدرة والإرادة الخفية الحاكمة والناظرة والحافظة والمؤتمنة والقائمة والقيومة والقومة والقيامة والمقومة لسيرورة وصيرورة موضوعات ودلالات وغايات الإعلام والاقتصاد والسياسة في مجرى العالم والكون.

وهي تقوم باصطناع واقع افتراضي بمقوماته ومساراته وقواعده وقيمه وغاياته وأهدافه ووسائله ومرجعياته التي تخدم أهدافها المعلنة وغاياتها المضمرة. فمعظم فيروسات وميكروبات (التنوير) و(الحداثة) و(مابعد الحداثة) و(ما بعد الحداثة) انتقلت

بشكل ناعم ومخلمي إلى مجتمعنا الإسلامي بشكل واضح ومجتمعنا الإيماني إلى حد ما إلى بنّيات تفكيرنا ولغتنا ومنهاجيتنا ومعاييرنا التفاضلية الاختيارية الاصطفائية، وأخذت تفعل فعلتها بشكل سريع ومضاعف في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والتربوية والإعلامية، مما شكلت فضاءً وبيئةً تؤثر وتتحكم في تفضيلات وترجيحات معايير وموازن وقيم اختيارات الزوجين للحياة الأسرية الصالحة.

وتشير الدراسات الغربية الحديثة إلى أنّ الحداثة وما بعد الحداثة الفائقة تماثل عصر الاصطناع والتشيؤ لكل ما هو إنساني واجتماعي وسيكولوجي وتعليمي وتربوي، ينظر ويُقوّم وفق معايير وموازن الشيئية التجارية الاقتصادية كمنتج استهلاكي أو سلعة تباع وتُستَرى وفق دوال الطلب والعرض في السوق التجارية، أي تشيؤ كل موضوع أو حدث أو شيء، سواء كان مادياً أم اجتماعياً أم علمياً أم معرفياً أم عقائدياً، يُعامل كسلعة تجارية اقتصادية من حيث القيمة والدلالة والوظيفة والغاية، فيخضع لقوانين وأحكام السوق من حيث الثمن والطلب والعرض والانتاج والاستهلاك والاستثمار والادخار، الأمر الذي انعكس على معايير وموازن تفضيلات واختيارات الحياة الزوجية الاصطفائية والانتقائية، حيث تسّدت النظرة المُلْكِيّة المادية المحسوسية على الرؤيوية الاستظهارية والاستبصارية والاسترجاعية والاستشرافية، وقامت حالة التشيؤ الشبّي والتملك المُلْكِي قيامتها وقوّمها متضمنة اللذة المادية والمنفعة الآنية، ومهيمنة عليها بالصورة الشكلانية والسطحية على جوهرها وقيمها الأخلاقية والجمالية المتعالية، وذلك بقصد أو بدون قصد أو بشعور أو لاشعور. ويقول جون بودريار: إنّ الحداثة الفائقة تماثل عصر الاصطناع الذي «ينفتح على تصفية كل النظم المرجعية، بل، أنكى من ذلك، على انبعاثها الاصطناعي في جميع أنظمة الإشارات، وهي مادة أكثر طواعية من الحس لجهة كونها قابلة للاندرج في جميع نظم المعادلات وفي كل التناقضات الثنائية وكل الجبر التركيبي، وليس المقصود محاكاة ولا تكراراً، ولا حتى مسخرة، بله، المقصود استبدال الواقع برموز عنه، أي: بعملية ردع لكل سيرورة واقعية بديلها الإجرائي<sup>(1)</sup>.

(1) جون بودريار، المصطنع والاصطناع، ترجمة جوزيف عبدالله، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2008، ص 47.

### 4.3.1 الانفصال عن القيمة

المقصود من انفصال القيم هو تضييق أو تهميش أو تسطيح أو عزل أو تغيير وتحويل أو استبدال وانقلاب القيم الأخلاقية والمعنوية العليا الإنسانية والأسمائية الحسنى والصفائية العليا، التي هي بمنزلة نظام وقواعد وأحكام ومبادئ كلية عقلية مسددة ومؤيدة، أي: معقولات معقّنة ناظرة وحاكمة على القيم الحسية، أي المحسوسات والملموسات من جهة، وأنها قواعد وأحكام قيمية أخلاقية وجمالية حاكمة وقائمة وقيومة ومقومة للقيم العقلية من جهة ثانية، وإنها وسيلة وغاية وسطى لتوجيه السبل والسلوكات والتفضيلات والاختيارات المختلفة واستوائها على الصراط المستقيم الموصل إلى غاياتها الأسمى القصوى والمثلّى، أي: الصلاح المؤدي إلى الفلاح، والفلاح المؤدي إلى السعادة الأبدية التي هي دالة في قيم ومراتب الإنابة التوابع والدناوة التقريبية أو الدنو القرباني تشابهاً وتشاكلاً أو تضارعاً وتضاهياً أو تجاوراً وتناظراً أو تطابقاً وتساوقاً مع قيم الأسماء الحسنى والصفات العليا.

حيث بمقتضى هذه القيم يتجاوز ويتعدى الكائن الإنساني مكر وخداع ووحل القيم الحسية المُلْكِيّة والقيم المادية الآنية الظاهرية المزاولة، وبمقتضاها أيضاً يسعى إلى إتيان أفعال النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو أفعال الصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام والعمل الصالح والفالح. فوفق مقتضيات الانفصال والانقطاع يتم الفصل والقطيعة أو التهميش والتسطيح بين معاني ومفاهيم وشعور المحبة والاحترام والالتزام والتقدير والتضحية والإيثار والشجاعة والكرم والمودة والمروءة والإحسان والحيّ أو الحياة والكائن الإنساني، والقوام والقوامية والقيومة والإقامة والقيامّة والمقومية والاستقامية.

وما حصل في عصر الحداثة وما بعد الحداثة وخاصة العصر الحالي (ما بعد بعد الحداثة) هو انفصال حقيقي معرفي ممنهج، وهجران وجودي مُمأسس، واعوجاج سلوكي تَمُرُسي مبرمج، وتشويه عرفاني وعقلاني وحسي وديني مفسد مدمر، مما انعكس على الرؤيوية الكونية للكائن وفلسفته للحياة ورؤيته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية بشكل عام، والحياة الزوجية والسلوكية بشكل خاص، وهو انقلاب وتحوّل



من تابع للحقيقة الواقعية والحق المبين وعابد للإله والرب والخالق الكريم يمدد التواصلية والتعالق والتفاعل الروحاني والعرفاني ومقاصده الأخلاقية وقيمه الجمالية المتعالية، إلى تابع لحقيقة مشيدة بتصورات الكائن السديمية والسرابية، ودالة في واقع مصطنع وفق بيئة السوق وقوى العرض والطلب، وإلى عابد لذاته ومظهر لأناويته ومحقق لمصالحه الذاتية، ومتقدم على قيمه الأخلاقية والجمالية، التي أصبحت دالة في مدى تحقق القيم الأخلاقية والجمالية التي تحقق عبوديته لذاته ومظهريته لأناويته ومحقة لمصالحه الذاتية المحسوسية الآنية. وعليه، أصبحت المعادلة مقلوبة تماماً، حيث غدا المتأخر متقدماً والمتقدم متأخراً، والنسبي مطلقاً والمطلق نسبياً، والجزئي كلياً والكلي جزئياً، والمتغير ثابتاً والثابت متغيراً، والظاهر باطناً والباطن ظاهراً، والشكلي جوهرأً والجوهر شكلاً وعرضاً، والمتشابه محكماً والمحكم متشابهاً، والدنيوي دينياً والديني دنيوياً، و....

وفي السياق التفاضلي والترجيحي الانتقائي والاختياري الاصطفائي بين البدائل المختلفة، سواء تلك المتعلقة ببداية اختيار الزوجة أم الزوج أم في سيرورة بناء الحياة الزوجية والأسرية، يتسّيد انفصال أو تقطيع أو تهميش أو تسطيح القيم العقلية والمعنوية والعرفانية والجمالية المتعالية، فترسخ معايير وموازن اختيارية وتفضيلية وتكاملية مادية محسوسية ومُلكية آنية ومتغيرة زائلة ومتحولة بائدة. الأمر الذي يعجز من رفع شأنها ومقامها من المادية والمحسوسية واللدائذية والمنفعية الآنية، ويخفق في تجاوز قيم (التشيؤ) أي: جعل كل الأمور والموضوعات والأفكار والمشاعر مقدرة ومقومة ومُعرّفة بقيمتها الشبئية المادية المنفعية وفق قيمها وثنمها السوقي الخاضع للطلب والعرض، إلى أن تقوّم إقامتها وقيامتها وقوّمتها على أساس قيمها العقلانية والأخلاقية العرفانية والجمالية التي تلامس قيمها الظاهرانية وتلابس قيم حقيقتها الباطنية الغايات ومعاني الحياة الزوجية والأسرية، التي تعطي معنى حقيقياً وواقعياً مثالياً للكائن الحيّ ولمعنى الحياء والاستحياء والإحياء والقوام والقيومية والإقامة والقيامَة والقومة والاستقامة لحياة والخير والسعادة والعلاقات الزوجية والتعاونية والتعارفية الأخلاقية والجمالية، التي تصون كرامة الزوج والزوجة الإنسانية، التي تؤهلها للاستواء على الصراط

المستقيم والسير في سيرورة و صيرورة تكاملية تقربهما إلى الكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى تعالى.

#### 4.4 مرجعية ومصداق الحق التكويني الكتابي اللفظي والناطق التجسدي

##### الوجودي

هناك مصداقان لكيونة الحق وبناءاتها التركيبية والتراكبية والتكوينية، والدلالية والاستدلالية، والتداولية التواصلية، والوظيفية والغائية وهما اللذان يشكلان وحدة واحدة اتحادية وجودية، إحداهما وجه للأخر كعملة واحدة مسكوكة من يد ذي (الحق) و(حق الحق) المطلق، لتكون هي عملة الحق الحاكمة والناظرة والواصفة والشارحة والحاملة والحافظة والمؤتمنة والقائمة والقيومة والقيامة والقومة والقومية والمقومة، لسلوكاتنا النظرية والعملانية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية في مجاري سيرورة و صيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية داخل مجاري العالم والكون والوجود، وهما كتاب الله التدويني اللفظي، وهو الثقل الأكبر، وكتاب الله الناطق وكلماته التجسيدية الوجودية، وهو الثقل الأصغر<sup>(1)</sup>، وهم أهل بيت النبوة الطاهرون المعصومون الذين أذهب عنهم الله الرجس وطهرهم تطهيراً<sup>(2)</sup>. أخرج الطبراني في المعجم الكبير، قال:

(1) وفي السيرة الحلبي لعل بن برهان الدين الحلبي، قال: (... ولما وصل - ﷺ - إلى محل بين مكة والمدينة يقال له: غدير خم يقرب رابع جمع الصحابة وخطبهم خطبة بين فيها فضل على كرم الله وجهه... إلى أن قال: ... فقال - ﷺ -: «أيها الناس إنه قد نبأني اللطيف الخبير أنه لم يعمر نبي إلا نصف عمر الذي يليه من قبله، وإني لأظن أن يوشك أن أدعى فأدع، وإني مسؤول وإنكم مسؤولون فما أنتم قائلون؟» قالوا: نشهد أنك قد بلغت وجهت ونصحت، فجزاك الله خيراً، فقال - ﷺ -: «أليس تشهدون أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله، وأن جنته حق وناره حق، وأن الموت حق، وأن البعث حق بعد الموت، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور؟» قالوا: بلى نشهد بذلك، قال: «اللهم اشهد»، الحديث، ثم حض على التمسك بكتاب الله، ووصى بأهل بيته، أي: فقال: «إني تارك فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»، ويقول: قال رسول الله في حق علي - كرم الله وجهه - لما كرر عليهم: أئست أولى بكم من أنفسكم ثلاثاً وهم يجيبونه - ﷺ - بالتصديق والاعتراف، ورفع - ﷺ - يد علي - كرم الله وجهه - وقال: «من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، وأحب من أحبه، وأبغض من أبغضه، وانصر من نصره، وأعن من أعانه، واخذل من خذله، وأدر الحق معه حيث دار» (السيرة الحلبي 3/336).

(2) قال الفخر الرازي في تفسيره في بحث الجهر بالتمسية: «... وأما أن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - كان يجهر بالتمسية فقد ثبت بالتواتر، ومن اقتدى في دينه بعلي بن أبي طالب فقد اهتدى، والدليل عليه قوله - ﷺ -: «اللهم أدر الحق مع علي حيث دار» (التفسير الكبير للفخر الرازي 1/205).

«حدثنا فضيل بن محمد الملطي حدثنا أبو نعيم، حدثنا موسى بن قيس، عن سلمة بن كهيل، عن عياض بن عياض، عن مالك بن جعونة، قال: سمعت أم سلمة تقول: كان علي على الحق، من اتبعه اتبع الحق، ومن تركه ترك الحق عهداً معهوداً قبل يومه هذا»<sup>(1)</sup>.

وأخرج الحافظ ابن عساكر في كتابه تاريخ دمشق، قال: «أخبرنا أبو الفتح يوسف بن عبد الواحد، أنبأنا شجاع، أنبأنا أبو عبد الله بن مندة، أنبأنا محمد بن يعقوب، حدثنا إبراهيم بن سليمان بن علي الحمصي، حدثنا إسحاق بن بشر، حدثنا خالد بن الحارث، عن عوف، عن الحسن، عن أبي ليلى الغفاري، قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول: «ستكون من بعدي فتنة، فإذا كان ذلك فالزموا علي بن أبي طالب (عليه السلام)، فإنه أول من يراني وأول من يصفحني يوم القيامة، وهو معي في السماء الأعلى، وهو الفاروق بين الحق والباطل»<sup>(2)</sup>. وينقل الطبراني، عن أم سلمة، أنها كانت تقول: «كان علي على الحق، من اتبعه اتبع الحق، ومن تركه ترك الحق، عهد معهود قبل يومه هذا»<sup>(3)</sup>. ويروي الخطيب البغدادي بسنده «عن أبي ثابت مولي أبي ذر، قال: دخلت على أم سلمة، فرأيتها تبكي وتذكر علياً وقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «علي مع الحق والحق مع علي، ولن يفترقا حتى يردا علي الحوض يوم القيامة»<sup>(4)</sup>.

#### 4.4.1 مصداقية الحق والحقيقة في عصر الانتظار المهدي الموعود ومنظومة

##### الحياة الزوجية

بمكنتنا إبانة وإجلاء الحق الحاكم والناظر والواصف والشارح والمقوم التمهدي والتأهيلي لولاية الفقيه العامة في مجتمع الغيبة الكبرى والانتظار العظيم، من خلال معاني ومفاهيم الحق المترشح والممتوح من ما يشير إليه دعاء العهد في كلماته النوارانية مثل: «معنى إحقاق الحق وتحقيقه»: حيث تشير العبارة «ويحق الحق ويحققه» الذي هو

(1) المعجم الكبير 329/23.

(2) تاريخ دمشق 42/450.

(3) مجمع الزوائد 135 134/9 باب الحق مع علي.

(4) تاريخ بغداد 14/320 321 ح 7643.

توسل بالله تعالى أن يجعل الإمام المهدي عليه السلام: ممزقاً للباطل، ثم محقاً للحق ومحققاً له. وتساءلنا: ما هي النكات المتجسدة في هذه العبارة، وهي العبارة التي تتألف من ثلاث كلمات: كلها تتحدث عن (الحق) و(المحق) و(المحقق)، ألا نلاحظ: أن هذه العبارة ملفتة للأنظار والعقول والقلوب الحيّة النابضة بالحياة؟ فالحق هو ما يقابل الباطل، ولكن ماذا تعني الكلمتان الأخريان (المحق) و(المحقق)؟..

هذا ما نحاول توضيحه.. إن تمزيق الباطل هو: تمزيق وتفسيق وتفسيد وتثقيب لثوب الحياة الحيّة والحياء والاستحياء الملازمين لكيونة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية الحقيقية الحقّة، أي: اعوجاج وإفساد وإبطال وتفسيه وانحراف المنظومة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية من جهة، وأسسها ومبادئها وأنساقها من جهة ثانية، واستدلالتها الدلالية، وتداولاتها التواصلية، ووظائفها الغائية من جهة ثالثة، في مجاري شمول سيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، وما بعد التمزيق والإزالة والاجتثاث والاستئصال والتهديم للمبادئ والقيم والمعاني المنحرفة والمضللة والمعوجة، إلا الإبانة والإظهار والانكشاف والإفصاح والتبيين والحضور والظهور للحق والحقيقة الخاتمية المحمدية عليه السلام، حتى يحق الحق المذكور، أي: يجعله متحققاً، نافذاً مفعوله على الأرض: تبعاً لوعده الله تعالى بأن يورث الأرض لعباده الصالحين.....

الرؤية الولائية التقوائية العامة التمهيدية لمنظومة الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية... الكلية والعامة سوف تنعكس انعكاساً مرئياً في بنيات كينونة الحياة الفردية والزوجية التحتية والتأسيسية، وبناءاتها القوقية التأصيلية، ودلالاتها وتداولاتها ووظائفها وغاياتها التأثيلية. لذا تقتضي بصيرة الإنسان الانتظاري الواقعي الحقيقي الحق أن يعي بوعي متوع وبيقظة متيقظة تلك المفاهيم والمعاني والحقائق والقيم والأخلاقيات والجماليات الكلية والعامة التي يشير إليها الولي الفقيه، ويعمل بكل جد وجهاد واجتهاد ومجاهدة في تنزيلها وتسكينها في بنيات وبناءات دلالاته وقيمه ووظائفه وغاياته الزوجية، ذلك إذا كان فعلاً من المنتظرين الحقيقيين والداعين في تعجيل الفرج والظهور، حيث هذه القيم والمعاني الولائية الفقهية هي بمنزلة التمهيد والتقديم والتهيئة التي لها مدخلية في تحقيق حياة زوجية انتظرية مهدوية.

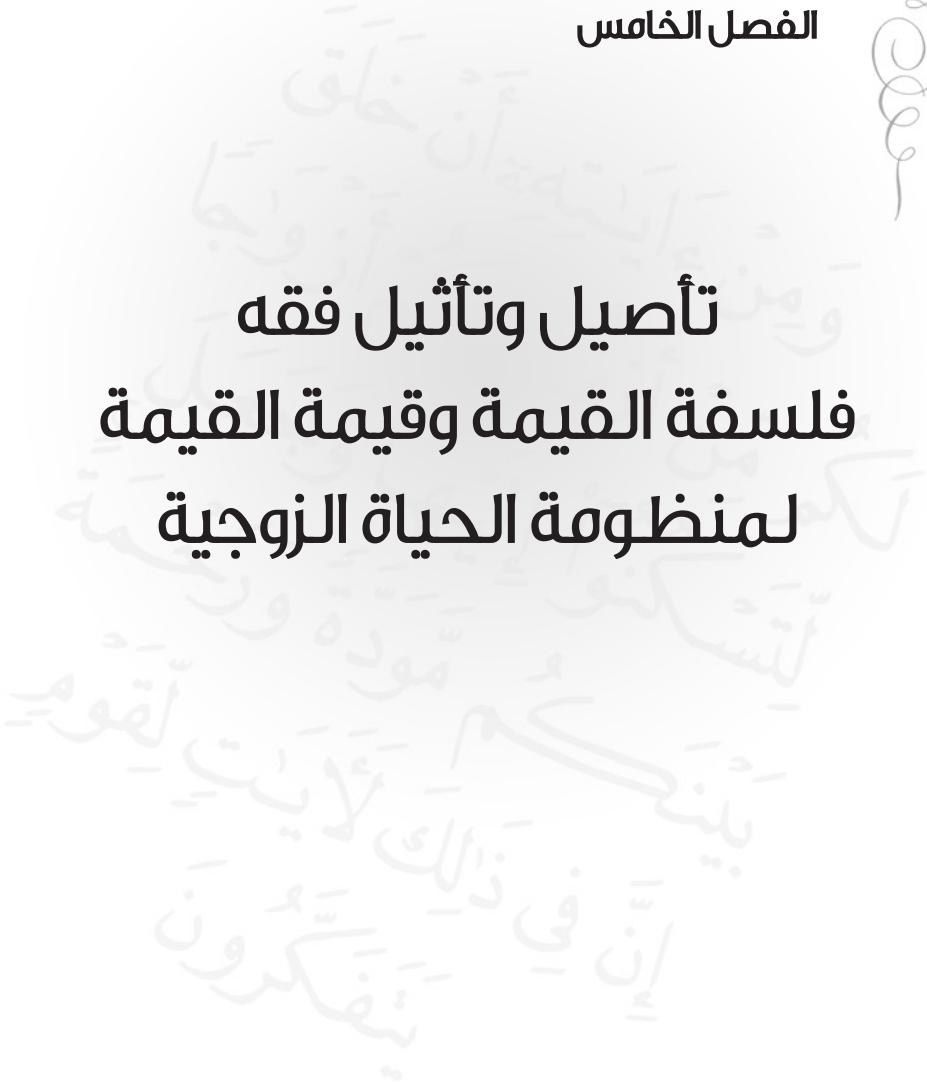
توسل الدعاء بأن يحق الإمام المهدي عليه السلام الحق المذكور، ومعنى يحق هو: أن يوجبه، أي: يجعله واجباً يدرکه الآخرون... ولكن تحقيق الحق المعهود والمنتظر يتطلب فاتحة وتوطئة، وتمهيداً وتأهيلاً، وإعداداً وتجهيزاً مناسباً ومتساقطاً مع حقيقة الحق المراد تحقيقه وإحقاؤه في مجاري سيرورة شمول الحياة الإنسانية والطبيعية والملكوئية. وهذا الأمر يتحقق في كل من يملك ولاية تخصصية تعيينية وتشخصية جزئية في حدوده، سواء كان فقيهاً، أم مهندساً أم طبيباً أم تاجراً أم صانعاً أم معلماً أم سياسياً أم اجتماعياً أم رياضياً أم فراشاً أم....، وذلك كل واحد حسب مرتبة الولايات الجزئية وموضوعاتها التي يمتلكها حق التملك والعلم والمعرفة والعمل، وعلى رأسهم ولي الولايات كلها وهو الولي الفقيه التقوائي الجامع للشرائط، والتموضع في طول سيرورة وصيرورة ولاية الإمام الحجة عليه السلام. وعليه، نقول: أن مرجعية الحق والحقيقة في عصر الغيبة الكبرى هي مرجعية ولي الولايات الذي هو الولي الفقيه والفقهاء.





الفصل الخامس

تأصيل وتأثيل فقه  
فلسفة القيمة وقيمة القيمة  
لمنظومة الحياة الزوجية







## 5. مقدمة

الرؤيوية الشمولية التكاملية التراتبية التوحيدية للحياة الزوجية ولدوال الطلب والدعاء والتوسل والرضى والقبول والتسليم، لموضوعاتها ومعانيها ومفاهيمها وحقائقها من جهة، وبنياتها التكوينية والتركيبية والتراكمية من جهة ثانية، ولاستدلالاتها ودلالاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنيّة من جهة ثالثة، ولوظائفها وغاياتها المتعالية من جهة رابعة، ولمعايير وموازين ومكاييل تقضيلات وترجيحات اختياراتها الاصطفائية والانتقائية المتعالية والمتساوقة مع غاية غاياتها ووظيفة ووظائفها وسيرورة صيرورتها وعالم عوالمها اللامتناهية الملكوتية من جهة أخرى، والمنظور إليها من خلال مناظير عدساتها الرؤيوية التفسيرية والتحليلية والتأويلية والاستدلالية التلومايسكروسكوبية الاستكشافية والاستبصارية والاسترجاعية والاستشرافية المركبة، ذات الأبعاد الثلاثية الأفق والاستطالة (الجزئية والمتوسطة والكلية)، وذات عوالم ثلاثية التشكك والمستوى الطولي (عالم الحس الظاهري مادة وصورة، وعالم الخيال المجرد مادة دون الصورة، وعالم العقل المجرد مادة وصورة)، هي التي تقودنا بالضرورة الحتمية والوجوبية إلى إعمال النظر والفحص والتقيب، فضلاً عن طلب الكشف والإبانة والاستظهار، لمنظومة القيم المعنوية الأخلاقية والجمالية الفنيّة الثاوية في بنيات وأنساق وبناءات الأشياء والموجودات، وأفعال العمل والنظر والتعقل والتخيل والتعرّفن والتوحيّن لدوال الطلب والدعاء والتوسل في الحياة الزوجية التزاوجية.

إنّ منظومة القيم الأخلاقية والجمالية الفنية هي العروة الوثقى والخييط الناظم لشتات وتفرّيعات الأشياء والأفكار والأعمال والأنظار في سيرورة الحياة الزوجية بشكل خاص، وفي سيرورة العالم والكون والوجود بشكل عام. فهي حقاً بمنزلة حُرمة حياتها وقوة وإرادة قوامها ودينامية ديمومتها التي تتقوم بها منظومتها المعرفية والوجودية، وهي بؤرة عينها الناظرة والباصرة لها، وهي محكمتها وقضاتها الجوانية الحاكمة عليها بالقسط والعدل، وهي بنيّتها التحتيّة القائمة بها، وهي رحم وبيت ووطن إقامتها

الدائمة، وهي ميزان عقلها وحلمها وحكمتها المقومة بها، وهي معشر جمع واحتشاد قَوْمها وعشيرتها، وهي موضع قيام وحشد قيامتها، وهي حقاً ديمومة قوامها وقيوميتها، وقائميتها وقوميتها، وقيامتها واستقامتها واستوائها، وعدالتها وهدايتها، ورشدها وصوابها، وهي التي تحيدها عن الاعوجاج والتقوس، والانحناء والانكسار، وتجنبها من الجور والجنوح، وتمنعها من الحيف والضلال، وتصلحها من الفساد والظلم والمخالطة، لكونها منظومة ذات إرادة قدرة، وإرادة علم، وإرادة حياة، وإرادة قيومية، تستغرق وتتباور في بؤرتها كافة حقائقها ومفاهيمها ومعانيها ووظائفها وغاياتها التبئيرية الجزئية، والفرعية الحسية من جانب، وواقعاتها التجريبانية الجزئية الدقيقة من جانب ثانٍ، وكلياتها العقلية الفلسفية من جانب ثالث، وعرفانياتها القلبية المعقلنة والمشرّعة من جانب رابع، ووحَيانياتها النقلية والإخبارية من جانب آخر.

فمنظومة قيم الحياة الزوجية المعنوية الأخلاقية والجمالية الفنيّة، وقيمة قيمها «ميثا قيمتها»، ومرتبة مراتبها «ميثا مرتبتها» الراتوبية التكاملية المختلفة، هي بنية ونواة، وباطن ولب، منظومة قيمها الفلسفية والعلمية والحسية المادية لها من جهة، وهي حقيقتها الحقّة الثابوية فيما وراءها من جهة ثانية، وهي غاياتها المكسوفة والمخفية المتوسطة بين الغايات الأولى وغاية غاياتها الأسمى والقصى والأقدس من جهة ثالثة، وهي قوتها الحقيقية والحقّة الكامنة في بنياتها العميقة التي تنتظر من يستعلمها ويستنطقها؛ لكي يستخرجها من القوة والإمكان إلى الفعل والانوجاهة والإنية، والتثبت والتحقق في شتى فروع مجالات ومجاري الحياة الزوجية في مجرى سيرورة العالم والكون والوجود من جهة رابعة، وأنها الحقيقية الحقّة الناظرة والحاكمة والقائمة والقيومة والقومة والمقومة لكافة جوانب مجاريها وتجلياتها الزوجية وموضوعاتها ووظائفها وغاياتها الدنيوية والدينية الأخروية من جهة أخرى.

لذا حرّي بنا أن نضرد فصلاً كاملاً لموضوع منظومة (القيم)، و(قيمة القيم)، أي: «ميثا القيم» بشكل عام وقيم الحياة الزوجية المشتقة منها أو المؤسسة والمؤصلة والمؤائلة لها بشكل خاص، لكونها موضع بحثنا في الكتاب. فما لم نتعرف حق المعرفة ماهية القيم ومعناها ومفاهيمها ودلالاتها المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية،

وحقيقة موضوعاتها وتداولاتها ووظائفها وغاياتها، وماهية موازينها ومكاييلها التوزينية ومعاييرها التعبيرية ومساطرها التقييسية وبوصلتها الاتجاهية، فضلاً عن معرفة حدودها الاستطالية، وآفاقها الامتدادية وأعماقها الدفينة، وأبعادها العرضية والطولية، ومستويات عوالمها المختلفة الممكنة، ومنهاجيتها التكاملية التشميلية التوحيدية، وصورتها التشابكية العنكبوتية البنية والبناء والنسق والوظيفة والغاية والتنظيم والوحدة فيما بين منظومة قيمها المتعددة والمختلفة، وكذلك التعرف على منطقتها الراتوبي التشككي المتعدد الدرجات والمرتبة الحاكم عليها والمقوم لها، في سياق منطقتها الثنائي الصارم الذي يحيط بأطرافه وحدوده.

### 5.1 رهانية القيم في الدراسات والبحوث الحديثة

المستقرئ لأدبيات الفكر الفلسفي والعلمي الاجتماعي بشكل عام، وأدبيات سيرورة الحياة الزوجية والأسرية بشكل خاص، يستشف بوضوح وجلاء أنّ موضوعاتهما وثماتهما فقيرة نادرة ومدحورة مغلوب على أمرها، من حيث ماهيتهما القيمة والأخلاقية والجمالية، ومعانٍ هما ومفاهيمها الروحية والملكوّية، حتى أمست أبحاث القيمة التي كانت مبحوثة منذ أكثر من ألفي سنة من قبل الفلاسفة، أمثال أرسطو والفارابي و... وغيرهم، منسية مغفولة، وغريبة شاذة، أو ملقاة في حواش هامشية، وجوانب فرعية خارج سياقاتها البنيوية والبنائية والنسقية الدالة على حقيقة مركزيتها. وعليه أصبحت مدلولات ومعاني ومفاهيم منظومة (القيم) و(قيمة القيم) «ميتا القيم»<sup>(1)</sup> الإنسانية يشوبها الكثير من الغموض والإبهام، ويتلبسها العديد من الانغلاق والالتباس، وينقصها واسع التحديد والدقة والتشخيص، سواء على المستوى اللغوي أم الأصلاحي أم على المستوى النظري المفاهيمي أم الوجودي التحقيقي والتثبتي أم على المستوى المعنوي الروحي والعرفاني.

(1) المقصود من قيمة القيم «ميتا القيم» هي الاسس والمبادئ الكلية والاولية الحاكمة والناظرة والمقامة للقيم الاخلاقية والجمالية الفنيّة، والتي هي مبادئ وأسس مطلقة وثابتة وكلية وديمومية دائمية، وهي بمنزلة البؤرة الاجتماعية والتبأورية أو الخيط الناظم الذي يرتب وينسق، ويفسر ويعلل، ويبين ويظهر، العلاقة الاتساقية والتكاملية بين اقضايا والامور النسبانية في منظومة القيم بمطلقاتها، ومتغيراتها بثوابتها، وجزئياتها بكلياتها، وظواهرها بباطنها، ومتشابهاتها بمحكماتها، وماديتها وبمعنوياتها، ودنيويتها بدنيويتها، ومحسوساتها بمعقولاتها، ومعقولاتها بعرفانيتها، وعرفانيتها بوحيانيتها، وعوالمها المادية بعوالمها التخيلية، والتخيلية شبه المجردة بعوالمها العقلية المجردة مادة وصورة.

والمستقرئ لأدبيات موضوع منظومة القيم يجد تبايناً وتغائيراً واضحاً وجلياً إلى حد التضارب والتضاد في التعريف والتدليل والاستدلال، فضلاً عن التشخيص والتعريف والتوظيف والتهديف، ذلك تبعاً للرؤية الكونية والإيديولوجية المعتمدة للعلاقة الكينونية الثالوثية بين الإنسان والطبيعة المخلوقين والإله الخالق، الأمر الذي انعكس انعكاساً مرأوياً حسيماً وشهودياً وعقلانياً وعرفانياً في دلالاتها وتداولاتها وتواصلاتها واتصالاتها من جهة، وفي بنيات تكويناتها البنيوية وتركيباتها العرضية البنائية وتراكيبها الطولية البنائية، وفي طبيعة وماهية أنساقها النسقية والنظرية من جهة ثانية، وفي وظائفها وغاياتها الأولى والوسطى والأسمى النهائية من جهة ثالثة، وفي منطقتها الراتوبي أو الثنائي الصلب والصرف من جهة رابعة، الأمر الذي جعل حال مأسستها وتأصيلها ووضع تأثيلها في غاية الصعوبة والالتباس والإبهام والانغلاق.

وهذه الحال جعلت وجود حضورها باهتاً مشوهاً ملتبساً، وانكشاف بروزها شكلياً صورياً، وانحصار ظهورها احتفالياً مسرحياً في مجرى الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية داخل مجرى العالم والكون والوجود. وبتعبير آخر، أصبح حضورها حضوراً صورياً ظاهرياً، ونسبياً وجزئياً، وستاتيكياً متغيراً، حتى غدا حال حضورها ذا طابع أداتي استهلاكي مادي، يفترق إلى الكلية والأطلاقية والثابتية والدينامية واليقينية والضرورية والوجوبية والوحدة التوحيدية. وحضورها في أغلب الأحيان يتسم بالاختزال والابتدال والانزواء، حتى غدا أمر حضورها وغياها سيين، أو مشوهاً ومضلاً أو مجزئاً ومتشظياً. وعندما ظهرت مساعي وجهود استدعائها واستحضارها في الفكر الفلسفي في القرن التاسع عشر من منبع رؤيتها الكونية للوجود، وإيلاجها في مجرى الحياة الأسرية والاجتماعية، ومن ثم في مدار ومجال الحياة الزوجية، انحصر حضورها أو تمركز وجودها في دلالات اقتصادية مادية استهلاكية محسوسة تحكمها وتقومها قوانين وسنن تعظيم دالة الربح التجاري والاستهلاكي المنفعي لها.

وخير دليل على ذلك كتابات آدم سميث وريكاردو وآخرين في نظرية المنفعة الحدية والكلية للأشياء المادية، وكذلك حال الموضوعات والمعاني والمفاهيم المتعلقة بالعمل والعمال والأجور والإنتاج والاستهلاك والاستثمار، التي صيغت وفق مدلولاتها الكمية

وأوزان أهميتها التجارية التبادلية والاستعمالية، المعبرة عنها بالسعر أو الثمن التوازني في السوق، الذي بدوره يمثل حقيقة القيمة بمعناها البراغماتي في الفائدة والمنفعة واللذة المادية التي يجنيها الكائن الاقتصادي والاجتماعي، ليشبع حاجاته ورغباته المادية المحسوسة المُلْكِيَّة في أقصى حد ممكن، أو ليتجنب خسائره وفقدانه على أدنى حد ممكن، من جراء سلوكياته وقراراته ومواقفه المختلفة في الحياة.

ولقد انسحب هذا الوضع حتى تجاوز حدوده وتوغل إلى لب بنيات وبناءات ودلالات ووظائف وغايات القيم والمعاني والمفاهيم والنظريات والنماذج والفروض الاجتماعية والسياسية والتأريخية والإنسانية والأخلاقية والجمالية الفنية، وتجلت هذه النظرة والرؤيوية الفلسفية والاجتماعية للقيم في الفلسفة الوضعية المادية، حيث تتناول موضوع القيم من جهة الربح والخسارة، وجانب اللذة والألم المادي، ومن حده النسبي الذاتي المتغير، ومن ناحيته الجزئية، وليس من جهة الواجب المعنوي والقيم الأخلاقية الإنسانية والدينية والفطرية والجمالية الفنية الروحية. إنَّ منظومة قيم الحياة لديهم أصبحت تمثل تراكم خبرات الكائن الإنساني وقدراته الذهنية والإبداعية وتجاربه الحياتية، التي تتباين وتختلف باختلاف وتباين تموضعاته، وتغير أحواله الزمكانية الكرونولوجية والجغرافية. وبالمقاربة والمقارنة هناك نظرة ورؤية مثالية تنظر إلى منظومة القيم باعتبارها مطلقة وكلية وثابتة غير قابلة للتغيير والتحويل والتبديل في مجرى الزمكان، وإنَّ مصدرها ومنبعها ليس الواقع الخارجي البراني، ولا الذات الجوانية، بله، من عالم المثل العلوي الإفلاطوني.

والسبب الآخر الذي يمكن النظر فيه هو كون منظومة القيم وموضوعاتها كانت تُنظر إليها بوجه من الوجوه على أنها جوانبيّة «ذاتية» أو «تداوتية»، وأنها لا تدرج في صلب الوقائع البرانية، أو أنها لا تتلامس ولا تتلابس مع بنية الواقع الخارجي التي تمثل موضوعها الحقيقي الوجودي للدراسة والبحث من جهة ثانية، الأمر الذي أدى إلى انسحابها على العلوم الاجتماعية والنفسية والإنسانية والأدبية جرياً وراء الموضوعية والتكميم والتعديد، وذلك لكون موضوعات وقيمات القيم كان ينظر إليها على أساس أنها «نسبية»، وأنها لا تشكل مادة بنائية بنيوية صلبة ومتينة، يمكن أن يُمأسس ويؤصل في

ضوئها موضوعات وسلوكيات ومفاهيم ومعانٍ متماسكة ومتصالحة ومتعالية، تصلح لأن تكون قائمة وحاكمة وناظرة وقائمة وقيومة وقوامه وقومة ومقومة لها؛ ذلك لكونها ذاتية وجزئية ونسبية متغيرة.

لذا حاولت البحوث والدراسات الاجتماعية والنفسية والأسرية والاقتصادية والإنسانية أن تعطي لموضوعاتها وثيماتها أهمية وقيمة بقدر ما تحتوي من دقة وموضوعية لنتائجها العلمية الرقمية التكميمية، حتى لو كانت موضوعاتها وثيماتها المبحوثة ليست من اختصاصات ومجالات العلم وأدواته وموازينه ومناهجه. وتؤرخ بحوث موضوعات وثيمات القيم في الفكر الغربي إلى الدراسات العلمية المنهجية التي بدأت في العقد الثالث من القرن العشرين.

حيث تناولت سيرورة تطور ونمو القيم عبر زمانيتها وعواملها المختلفة، التي تشكل هندستها وخريطتها التشابكية والتداخلية، وتعين حدودها وأبعادها ومكوناتها وأشكالها وقيمها المعرفية والوجودية والتداولية والجمالية، إضافة إلى الجهود والبحوث المبذولة في التعرف على البيئونة والفروقات القيمة البيئية بين فئات الأفراد، من حيث الجنس والجغرافيا والسمات الشخصية والمعتقدات الدينية والموروثات والتأثيرات المهنية والعوامل النفسية لها، فضلاً عن الاهتمامات الخاصة التي تمحورت حولها دراسات القيم وعلاقتها بالسعة المعرفية والوجودية للكائن الإنساني، وذلك بحكم كون منظومة القيم لها علاقة تبادلية تأثيرية بإدراكات ومدركات الكائن الإنساني، التي تنعكس مباشرة في سيرورة ومجرى حياته، من حيث عملية التعيين والتحيين والتحييز والتسكين والتمثيل والاختيار والانتقاء والتفضيل والترجيح، التي تتم وفق سلميتها الراتوية التدرجية للقيم الثاوية في الموضوعات والمواقف والحالات المختلفة أو التي يعطيها أهمية ودرجة وفق إوآليات نفسية وذاتية وعقدية وسيكولوجية شعورية ولاشعورية.

وبسبب تنشي ظاهرة التشيؤ العلمي والمتاجرة بنتائجها والتعاطي معها كسلعة تجارية خاضعة لقانون تعظيم أقصى ربح ومنفعة بأقل تكلفة وخسارة من جهة، وبسبب خضوع العلوم والثقافات والآداب والمعرفة والرياضة والسياحة والترفيه والمسرح والسينما والفنون جميعها، أو تبعاً، لقانون التشيؤ والمتاجرة والإنتاج والاستثمار والاستهلاك

السوقي الخاضع لقانون العرض والطلب، الذي أصبح واضحاً وجلياً اليوم يتحكم فيه تزاوج وتصالح وتعاون الثالوث «ميثا سياسة» و«ميثا اقتصاد» و«ميثا إعلام» وهي جهات وعناصر مضمرة ومستترة تقف وراء السياسة والاقتصاد والإعلام.

الأمر الذي أدى إلى دخول عنصر جديد وخطير إلى بنيات وبنائات وأنساق منظومة (القيم) و(قيمة القيم) الاستدلالية والدلالية والتكوينية والتركيبية والتراكمية، مما أثر على وظائفها الاتصالية التواصلية من جهة، وعلى غاياتها المتعالية، وذلك بترويج وتلميع فكرة العقلانية التكنولوجية التي ركزت منذ البدء على تصفية القيم وإفراغها من معانيها وحقائقها المتعالية، واستبدالها بقيم مادية استهلاكية تجارية ذات بعد حسي مادي واحد ونسبي جزئي متغير، وإنها دالة تابعة لقوى وجهاز الأسعار وقوانين السوق (دالة الطلب ودالة العرض)، بغية إشباع حاجات مادية وقتية أنية زائلة من جهة، وعولمتها من دون استثناء لأي موضوع وحاجة، سواء أكانت موضوعاتها اقتصادية أم اجتماعية أم أدبية أم رياضية أم علمية أم ثقافية أم تسلوية من جهة أخرى. وهذا الأمر هو الذي أدى إلى اعتبار هابرماس أحد رواد مدرسة فرنكفورت والقول بأن نظرية ما بعد الحداثة حالة مرضية، بسبب اختلال التوازن بين القيم المادية والقيم المعنوية، الأمر الذي أدى إلى تحول عقلانية التنوير إلى عقلانية ظلامية وحالة مرضية مأساوية، وتلك هي الحالة التي يصف بها تصوير فرانسوا ليوتار وجان بودريارد لما بعد الحداثة<sup>(1)</sup>.

لذا أصبح مفهوم ومنطق سيادة وقيادة الأشياء على الأشياء ورئاسة وهيمنة الأشياء على الإنسان، أي: مبدأ تشيبيء أو تشيؤ العالم والكون والوجود والإنسان والفضرة وكافة موضوعاتها ومفاهيمها ومعانيها خاضعة لها وحاكمة عليها ومقومة بها وقائمة فيها. وعليه أصبح التشيؤ هو بنية وحجر الزاوية لمنظومة القيم والثقافة والنموذج المعرفي والوجودي والأخلاقي والجمالي للكائن الإنساني. وتأسيساً على ذلك جعل قانوناً واحداً وثقافة واحدة ودينياً واحداً وفلسفة واحدة وإيديولوجية واحدة وإنسانية واحدة، وبالتالي ليس هناك نماذج متعددة تحاكي التنوع والتغير والتبدل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي، بل، نموذج واحد للتطور والتقدم والتحضر يجب أن يسود ويحكم وينظر ويقوم سيرورة حياة

(1) هيربرت ماركوز، الإنسان ذو البعد الواحد، ترجمة جورج طرابيشي، ص 268.

الإنسان الحضارية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتربوية والتعليمية والرياضية.... وهذه النظرة المؤدجلة بالعلمنة والأرخنة والأنسنة قد تسربت إلى بنيات وبناءات ودلالات وتداولات ووظائف وغايات الحياة الزوجية، فضلاً عن معايير وموازين ترجيحات واختيارات حمولاتها الاصطفائية والانتقائية.

## 5.2 الرؤية الكونية التنظيرية لكيونة القيم الإنسانية من منظور إسلامي

إنّ النظر والرؤية الفلسفية والكونية والإيديولوجية لمنظومة القيم الإنسانية تتمثل في فلسفة توازنية تعادلية، وتشميلية تراتبية، وتكاملية ووجودية، وتوحيدية تشكيكية، لها سُلْمية راتوبية مكونة في الذات الإنسانية، وفطرته السليمة بالقوة والإمكان، ومن خلال الحركة الجوهرية للنفس أو الذات تتدرج تكاملاً تعاضدياً إيجابياً متعالياً، وفق درجاتها الراتوبية من حيث التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي والتقابل والتناظر والتطابق والتساوق، أو تكاملاً سلبياً سلبياً انحدارياً وتهقيراً وفق درجته التساقلية والتهقيرية، من حيث الاختلاف والتغاير والتضاد والتطابق السلبى والتناقض والمزاولة والعدمية. وتمثل هذه السُلْمية الراتوبية التشكيكية التكاملية لمراتب الوجود من حيث الشدة والضعف أو الغنى والفقر، كشدّة وقوة أو غنى النور وضعفه وفقره.

إنّ تهميش وتبخيس (القيم) و(قيمة القيم) «ميتا قيمة» أو ماوراء وما بعد القيمة، أي: مبادئ ومفاهيم وحقائق أخلاقية وجمالية وجودية أولية بديهية وأساسية كلية ومطلقة ثابتة، تكون بمنزلة القوة والإرادة الحاكمة والناظر والقيومة والقائمة والمقومة لمنظومة القيم الجزئية والفرعية والجانبية، في دوال نظر وتفكير وتعقيل وتخيل وتوهم العلماء والباحثين والمهتمين في العلوم الاجتماعية هو السبب الذي يرجع إليه طغيان توظيف الموضوعية العلمية في العلوم الطبيعية والفلسفة الوضعية المادية بشكل عام، والعلوم الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية والإنسانية والتاريخية بشكل خاص. ولقد ظهر وانتشر هذا الطغيان والأخطبوط المادي إلى حد الابتذال والتوسع الذي يضاد حقيقة ووظيفة العلم والموضوع ذاتهما، حيث حُمل العلم حمولات موضوعات وغايات هو يعلن صراحة أنها ليست من اختصاصاته ووظيفته، وليس لديه من الإمكانيات والوسائل في البحث عنها، بل، إنها موضوعات ميتافيزيقية وماوراء العلم والحس والتجربة، وهي



موضوعات العقل والقلب والدين. وهذا التحميل والتصنع والتكلف الذي لاطاقة للعلم به يرجع إلى عامل نفسي وظرفي وديني إما لأسباب الصراع المصطنع بين العلم والدين، أو بالأحرى بين العلماء ورجال الكنيسة، أو بسبب انبهار البعض لنتائج العلوم الطبيعية الموضوعية النسبية والمتغيرة، أو بسبب علمنة وأرخنة وأسننة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

تجدد الإشارة إلى حقيقة جليلة دامغة، وإن كانت مطموسة ومضمرة أو غامضة ومبهمه بسبب الساتر الإعلامي الأجنبي من جهة، واستغراب واستشراق القيم الإسلامية عن قيمها الأصيلة والأثيلة في مجاري بنيات ودلالات وبناءات ظواهر سلوكيات المسلمين بصورة عامة من جهة ثانية، وهي أن منظومة القيم الأخلاقية والجمالية الفنية في المنظور المعرفي والعقلاني والعرفاني الإسلامي، وفي رؤيته الكونية وفلسفته النظرية والعملانية، ليست مجرد فضائل ومكارم ومحاسن ومحامد أو معان ومفاهيم مثالية متعالية، أي: وصفاً تكميلياً وصفة عرضية وحمولات مضافة، فغيابها وفقدانها أو تهميشها وتسطيحها أو حضورها الشديد والقوي، هما سيان لا يتركان أثراً جوهرياً وبنوياً وبنائياً ونسقياً على منظومة حياة الإنسان المؤمن، وعلى حياته الزوجية والأسرية والاجتماعية.

علماً بأن القيم كما قلنا سابقاً هي بمنزلة خيط ناظم منظم، وإطار حاوٍ ومحتوٍ، وبؤرة مستجمعة ومستغرقة، وعدسة تبئيرية مركزية، تطرح نفسها عيناً ناظرة، وهيئة حاكمة، وجهة مقومة، وقاعدة قائمة، وسيرورة قيومة، وملتقى قومة، ومحشر قيامة، لكافة ترجيحات وتفضيلات واصطفاءات واختيارات أفعال النظر والتعقيل والتخييل والتوهم أو أفعال الصمت والصومته أو أفعال الإشارة والقول والكلام والعمل الصالح والفالح، ولسيرورة الإنابة التوابية وصيرورة الدنو القرباني والتقربي للكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى تعالى ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾.

وعليه فإن منظومة القيم الأخلاقية والجمالية التفاضلية الاصطفائية والترجيحية الانتقائية تعتبر حقاً من الكليات الضرورية والأساسية، وهي ليست مجرد فضائل ثانوية ومحاسن تكميلية ومحامد إضافية فحسب، وليست مدخلاً ومنهاجية ومنهجاً ومفهوماً نسيجياً وشبكة دلالية فقط. حيث إن قيمة قيمتها «ميتا قيمتها» الثابوية في بنيتها العميقة

الصميمية والجوهرية متأصلة ومتأثلة في حياة الحياة «ميتا حياة» الديوموية الدينامية الحقيقية والحقة، التي تشكل بنية بُنيته الذاتية الجوانية لها، وتشكل قيميتها القائمة، والقيومية القوامية، والقائمة القومية، هيئة هيئتها الفاعلية البرانية، إضافة إلى أن كلاً من بنية بُنيته «ميتا بنية» الجوانية وهيئة هيئتها «ميتا هيئة» البرانية تتشكل من تكوينات عقدية توحيدية وصفات ذاتية وأسمائية وفعالية للكمال والجمال المطلق وفوق المطلق تعالى.

وهي التي تعتبر بمنزلة قيمة القيم «ميتا القيمة» المركزية والكبارة، وفطرة الفطرة «ميتا فطرة» التبثيرية، وإنسانية الإنسان «ميتا إنسان» الحقيقية، وعقل العقل «ميتا عقل» الفعال والمسدد والمؤيد، وعرافان العرفان «ميتا عرفان» النوراني التداوبي والتقاربي، وهي مرجعية المراجعيات «ميتا مرجعية»، وسيرورة بداية البدايات «ميتا بداية» وصيرورة نهاية النهايات «ميتا نهاية» في منظومة تصورات وأنظار وأفعال وأقوال سيرورة وصيرورة الكائن الإنساني الإلهي الفطري والأخلاقي الجمالي. وكذلك تشكل نسق الأنساق «ميتا نسق» وعلائق العلائق «ميتا علاقة» الرابطة والناسجة لجميع الأنساق والعلائق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والعقائدية من جهة، وأساس أسس «ميتا أساس» منهاجيات، ومنهاج ومنهجيات ونهج الفكر والتفكير والنظر والتنظير والتخيل والتخييل والوهم والتوهم والتفكيك والتركيب والتحليل والتفسير والتقييم والتقويم و...، لسيرورة حياة الكائن الفردية والزوجية والأسرية والاجتماعية والتأريخية والحضارية والكونية والوجودية.

إن الكائن الإنساني المؤمن هو حق كائن استخلافي إلهي يحمل رسالة كونية خاتمية محمدية ﷺ وانتظارية مهدوية ﷺ واتباعية ولائية فقهية تقوائية عامة في هذه الحياة، فهو الكائن الذي ينتظر انكشافه على حقائق القيم والمعاني في صورتها الحقيقية الثاوية فيها بالقوة والإمكان، ليستنطقها ويستخرجها إلى حيز الوجود والتثبت والإنية والتحقق، الذي يكون من تبعأياتها الكاملة والجلية في حين ظهور الحجة المهدي ﷺ الهادي والمرشد والموجه والمعين والمؤسس والكاشف، لمنظومة قيمة القيم «ميتا القيم»، وعلم العلم «ميتا العلم»، وفلسفة الفلسفة «ميتا الفلسفة»، وفقه الفقه «ميتا الفقه»،

وأخلاق الأخلاق «ميتا الأخلاق»، وجمال الجمال «ميتا الجمال»، ورشد الرشد «ميتا الرشد»، وعقل العقل «ميتا العقل»، وعرافان العرفان «ميتا العرفان»، وصلاة الصلاة «ميتا الصلاة»<sup>(1)</sup>، وحياة الحياة «ميتا الحياة»<sup>(2)</sup> ودعاء الدعاء «ميتا الدعاء»، وصيام الصيام «ميتا الصيام»، وجهاد الجهاد «ميتا الجهاد»، واجتهاد الاجتهاد «ميتا الاجتهاد»، وتوحيد التوحيد «ميتا التوحيد»، وعدل العدل «ميتا العدل»، ونبوة النبوة «ميتا النبوة»، وإمامة الإمامة «ميتا الإمامة»، وولاية الولاية «ميتا الولاية»، ومعاد المعاد «ميتا المعاد»... وكافة مفاهيم المفاهيم «ميتا المفاهيم» ووجود الوجودات «ميتا الوجود» وحقيقة الحقائق «ميتا الحقائق»... أي: حقيقة الحقائق المطلقة الثاوية في بواطن وأعماق واستطلاقات وامتدادات تلك المعاني والقيم والحقائق الوجودية الممكنة الانكشاف والانجلاء والاطلاع عليها من موجود ممكن الوجود، وهي مستترة ومضمرة لنا اليوم.

إنّ إنسان عصر الظهور هو عصر إنسان القيمة المتواصلة والمتصلة والفاعلة والمتفاعلة مع قيمة الإنسان الفطري والإلهي الاستخلافي الخاتمي والكوني، التي تتعكس في سيرورة السيرورة «ميتا السيرورة» وصيرورة الصيرورة «ميتا الصيرورة» الإنسانية، كقيمة فاعلة ومفعولة وفق سعته الوجودية، وككائن إلهي مستخلف وولي وسيد فيه لا عليه بالاستعلاء، وبإعمارها لا إفساده، وبإحيائه وإماتته.

(1) إنّ عدسة الرؤية العقلانية والعرفانية والوحيانية والقرآنية المجيدة والروائية الشريفة في سياقاتها التصالحية والتزاوجية والتناسبية تكشف لنا أنّ حقيقة «ميتا الصلاة» أي: صلاة الصلاة هي الصلاة على محمد وآل محمد ﷺ، التي بدونها لا تقبل الصلاة، وعدم قبول الصلاة يعني غياب وسقوط عمود خيمة الحياة كاملة، فهي صلاة الصلاة التي يصلي الله وملائكته دون انقطاع وانبتار وانقضاء وانقضاب وانفصال، أي: في حال ديمومية دائمية لكونه ﷺ رحمة للعالمين، وهذه الرحمة تستلزم قلباً وروحاً وعقلاً وحساً يتسع لها بسعة ما اتسعت رحمته تعالى على الوجود، وذلك بسعة رحمته ﷺ هذه تمكنه ﷺ من توصيلها إلى كافة الكائنات في الكون، كل حسب طاقته وسعته العلمية والعملانية التي تزودهما الحقائق والمفاهيم والمعاني والقيم الثاوية في بنية كينونة دعاء الصلاة على محمد وآل محمد، وتتحد معها اتحاداً وجودياً، الأمر الذي يؤدي إلى أنّ تتسع وتستطيل وتتعمق وتمتد كينونة الذات الإنسانية لتستقبل تلك الفيوضات والآلاء الربانية الكامنة في الصلاة على محمد وآل محمد.

(2) المقصود من حياة الحياة «ميتا الحياة» هو ما تتقوم به الحياة، أي: أس أسسها وقاعدة قواعدها الجوانية البنيوية لها، حيث تصبح الحياة الظاهرية، حياة حية حقيقة «وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوٌّ وَلَعِبٌ وَلِئَمَّا دَارَ الْآخِرَةُ لَهَا الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ» سورة العنكبوت، 64. و«ميتا الحياة» أو حياة الحياة الزوجية هي عبارة عن الحياء والاستحياء الذي يجسدهما العلم والقدرة الذاتية الوجودية للكائن الإنساني من جهة، وقوامية وقيومية عنصر القائمة والتوحيدية الفعالية لكيونة الإنسان في مجاري وتجليات الحياة الزوجية داخل مجاري العالم والكون والوجود.

بعد هذه المقدمة التمهيدية واستعراض رهانية القيم في أدبيات الفكر الإنساني المعاصر، بِمَكْنَتِنَا الْآنَ أَنْ نَتَطَرَّقَ إِلَى تَعْرِيفَاتٍ وَمَفْهُومَاتٍ «القيمة» و«قيمة القيمة» أو «ميتا القيمة»، أي: ما بعد أو ما قبل أو ما وراء القيمة ذاتها من مفاهيم وقواعد وأسس ومعانٍ رفيعة دقيقة متعالية، أو ماورائية الماورائية «ميتا ماورائية»، التي تكون اليد الحاكمة والعين الناظرة والإرادة القيومية والقائمة والقومة والجهة المقومة لمنظومة القيم ذاتها، أو ما نسميه علم القيمة أو فقه «فقه القيمة»، وذلك بعد ما نتناول مفهوم القيمة لغة وأصلاً، على النحو التالي:

### 5.3 التعريف والمفهوم اللغوي للقيمة :

المنظور اللغوي الذي تتناوله المعاجم اللغوية لكلمة «القيمة» تدل على أنها اسم النوع من الفعل (قام) بمعنى دلالي وقف واعتدل وانتصب وبلغ واستوى<sup>(1)</sup>، والقيمة بالكسر هي شرعاً ما يندرج تحت تقويم مُقَوِّمٍ<sup>(2)</sup>. و(قَيِّمَ) الشيء تقييماً: قَدَّرَ قيمته<sup>(3)</sup>. قَيِّمَ الشيء: قَدَّرَ قيمته. والقيمة تشي إلى قدر الشيء أو قدر الكائن أو المقام والمكانة. ويقال الشيء القيم: أي: الشيء ذو ثمن وقدر غالٍ ونفيس. والإنسان القيم يشي إلى أنه ذو مقام ومكانة وقدر رفيع وعال. والفعل قَيِّمَ الشيء: أي: قَدَّرَهُ وَقَيَّمَهُ وَحَدَّدَ قيمته. وكتاب قَيِّمَ يعني أن له قيمة علمية ومعرفية نفيسة ورفيعة ومفيدة. وأمر قَيِّمَ يشي إلى أنه مستقيم قائم لا يوصف بالالتواء والانحناء. وأمة قَيِّمةٌ يعني أنها مستقيمة ومعتدلة ووسط وحنيضة. وذلك دينُ القِيَمَةِ: أي: دين الأمة القِيَمَةِ والبيِّنة والمبيِّنة<sup>(4)</sup>. وكذلك يعني كونه دينَ الحق والحقيقة والعدل المطلق. والقيمة ثمن الشيء بالتقويم، واستقامت طريقته فاستقام لوجهه، ويقال: كم قامت ناقتك؛ أي كم بلغت؟ والجمع قائمٌ وقِيَمٌ، قَوْمٌ السلطة واستقامها، ويقال أيضاً: فلان (أقوم) كلاماً من فلان أي: أعدل منه وأحسن وأصوب<sup>(5)</sup>.

(1) محمد مرتضى الزبيدي: تاج العروس، المجلد التاسع، دار صادر بيروت، 1966، ص 36.

(2) محمد على التهانوي: كشاف اصطلاحات الفنون، بيروت، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، 1966، ج: 2، ص: 1365.

(3) إبراهيم مصطفى وآخرون: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الرابعة، 2004، ص 771.

(4) عبدالغني أبو العزم: معجم الغني، معجم إلكتروني، فهرسة وتنسيق، فواز زكارنة، 2013، مادة (ق.ي.م).

(5) ابن منظور: لسان العرب، المجلد 12، بيروت، دار صادر، 1966، ص: 506-500.

إذن تأتي القيمة في اللغة بمعانٍ متعددة منها: بمعنى التقدير والتمثين، وذلك بالنسبة لتقييم المتاع والسلع والأشياء، وتأتي بمعنى الثبات والتحكم والعمل على تقييم / تقويم الأشخاص من حيث السلوكات والميول والممارسات، وأيضاً تأتي بمعنى الاستقامة والاعتدال، كما هو الوارد في القرآن المجيد.

### 5.3.1 مفهوم القيمة أصلاً

للقيمة في سياقاتها الأصلية معانٍ ودلالات مختلفة وتداولاته متعددة، ذلك تبعاً لمجال تخصصات الباحثين، ووفقاً لزوايا عدساتهم الرؤيوية والمنظورة في معالجات موضوعات وثيمات البحث وسياقاتها المختلفة، لذلك تشير أدبيات هذه البحوث إلى أن القيمة تشي إلى:

- الأمور والمفاهيم والمعاني التي يتمسك بها الكائن الإنساني كفرد أو كفضة اجتماعية أو علمية أو رياضية أو مهنية مدعاة للاحترام والالتزام والتقدير وعدم تعديها وتجاوزها، مثل احترام وتقدير الوقت والنظام وحفظ الأولويات والديمقراطية والانضباط والدقة في العمل والسلوك والسير، وذلك تبعاً للظروف الزمكانية ومستويات التعليم والمعرفة وطبيعة الرؤيوية الكونية للفرد أو الجماعة. لذا تصطبغ القيمة هنا بصبغة ذاتية نسبية متغيرة، وتتعلق بتحقيق الرغبات والحاجات المختلفة للأفراد والجماعات ومدى إرضائهما وإشباعهما. وعليه أصبحت قيمة الشيء دالة على الرغبة به، أي: تدرج قيمة الأشياء بقدر تدرج تعلق الرغبة بها، كلما زادت شدة رغبة التعلق بها زادت قيمتها وأهميتها ووزنها لدى الكائن الإنساني.

- وقيل: القيمة هي خاصية شيء يعتبر قابلاً للجذب وإثارة الالتفات ومؤاسسة رغبة فيه من ناحية التجريد فيها أو التعيين فيها من قبل الشخص. وقيل: إنها خاصية إن وجدت في الشيء جعلته مرغوباً فيه، أو متنفرًا وغير مرغوب فيه، كالخير والشر، والصدق والكذب، والفضيلة والرذيلة، والعدل والظلم، والجمال والقبح، والقوة والضعف، والغنى والفقر، و...، وأدرجت هذه الثنائيات ضمن منظومة القيم الكبرى. وهناك قيم وسطى تدرج ضمن موضوعات وثيمات السياسة والاجتماع والاقتصاد والرياضة والمهن المختلفة، مثل

المواطنة والديمقراطية السياسية أو الشورى أو...، أو السعر وفائض القيمة الاقتصادية، أو الذوق والمتعة الأدبية، أو القيم الجمالية والفنية أو القيم الأخلاقية كالواجب والإيثار والإحسان...<sup>(1)</sup>

- القيم عبارة عن منظومة من الأحكام أو المعاني أو المعايير أو الموازين التي بموجبها تمكن الكائن الإنساني من وضع سُلْمية راتوية تدرجية إيجابية تعاضدية استقامية واستوائية تكاملية لتفضيلاته واختياراته وترجيحاته أو سُلْمية راتوية سلبية انحدارية تساقلية لها. حيث إنَّ القيم هنا تقوم مقام الثقل والوزن والاتجاه المرجح فيما بين بدائل الأشياء والأشخاص والموضوعات المراد تعيينها وتحيينها أو تحيينها وتسكينها أو تشخيصها وتمييزها، بغية اختيار وتفضيل الأفضل والأخير والأصلح والأفيد والأنفع والأسعد والأحكم والأجمل... واجتناب الأسوأ والأضر والأشر والأقبح. لذا في غياب منظومة القيم يصعب الاختيار والتفضيل والترجيح إنَّ لم يكن مستحيلاً من الناحية المنطقية والمعقولة والعرفانية.

- القيم عبارة عن مجموعة المعتقدات والتمثلات والآراء ذات الصبغة الأخلاقية أو التوجيهية تتضمن منظومة إيجابيات (تفضيلات) أو منظورة سلبيات (تبخيسات)، يجعلها تتحول إلى مبادئ حافزة وموجهة أو معايير سلوكية<sup>(2)</sup>.

### 5.3.2 منظومة القيم في المنظور السوسيو اجتماعي والسوسيو سياسي والسوسيو اقتصادي

صحيح أنَّ منظومة القيم الإنسانية جذورها وتبعيداتها البنيوية والبنائية والنسقية التكوينية والتركيبية والتراكمية، ترجع إلى مفاهيم وحقائق ومعانٍ كلية فلسفية عقلية وعرفانية قلبية فطرية ووحَيانية غيبية، إلا أنها تتعكس في مجاري سيرورة الحياة الاجتماعية والأسرية والاقتصادية والسياسية والتعليمية والتربوية، تبعاً لمستوى فهم

(1) هناك من يميز بين القيم التي ترتبط مباشرة بالأخلاق وتلك المرتبطة بإتيقيا، حيث الأولى وظيفتها تحديد الواجبات وللحقوق، بينما الثانية توصينا بالحكمة والسعادة، فهي ذات بعد فلسفي، ويمكن نعتها بفلسفة الأخلاق.

(2) محمد الكتاني: منظومة القيم المرجعية في الإسلام، مركز الأبحاث والدراسات في القيم. الرابطة المحمدية للعلماء، ط2، 2011، ص 15.

ووعي الفرد والمجتمع من جهة، ولمستوى الالتزام والتمسك والممارسة العملانية في مجاريها المختلفة من جهة ثانية، وفيما إذا كانت هذه القيم حاضرة عند الطلب أم مؤجلة حتى حضورها، أو إذا كانت مصاحبة وملازمة وحاضرة دائمة وبدينامية حيّة وواعية، أو إذا كانت تعمل كلمة راسخة في النفس الإنسانية توظفها متى ما شاءت وأرادت النفس، أو إذا كانت مندكة ومتحدة اتحاداً وجودياً مع النفس، بحيث تكون صفة ذاتية لكيونة النفس لا تفارقها ولا تنفصل عنها دائماً وأبداً من جهة ثالثة. هذه هي مستويات ثلاثة لفعل وحضور وفاعلية القيم في النفس الإنسانية في المجرى الحداثي والمشهدي والمرأوي داخل مجرى الحقيقة والحق في مجرى الحياة والكون والعالم والوجود الإنساني.

#### 5.4 ثبات دوال القيم وتغيرها

السؤال الجوهرى الذي يتبادر إلى الذهن دائماً وأبداً هو: هل القيم مطلقة وثابتة وكلية وباطنة وغيبية ومعنوية وجماعية وديّنية، أم إنها نسبانية ومتغيرة، وجزئية وظاهرة، وفردية ومادية وديّنية محسوسة؟ ما لم تحل الإشكاليات والمشكلات المتعلقة بالسؤال وتبيان وإظهار حقائق وحقية القيم وبنائها وبناءاتها التكوينية والتركيبية والتراكمية، وتوضيح استدلالاتها ودلالاتها، وتحديد وتشخيص تداولاتها وتواصلاتها، وتعيين وتثبيت هويتها وماهيتها، وتعيين وتسكين غاياتها ووظائفها في أنساق شبكتها العنكبوتية، ومعرفة أنساقها العلائقية الجوانية والبرانية لها في مجرى الذهن والعقل والقلب والدين من جهة، وفي مجرى الحياة البرانية في العالم والكون والوجود من جهة ثانية.

ليس بمكنتنا تأسيس وتأصيل النظام الانتظامي والنسق والاتساق للقيمة، وتأثيل منظومة معاييرها وموازينها ومساطرتها ومنقلاتها ومكاييلها، الحسية الحقيقية والواقعية والعقلية المسددة والمؤيدة والعرفانية المعقلنة والمشرّعة والوحيانية الإخبارية والانباتية الغيبية المتكاملة، وبناء شبكتها العنكبوتية وهندسة أبعاد وتقديرات تميمات قيم سُلّميتها الراتوبية التدريجية التكاملية الارتقائية لها، أو لسُلّميتها التسايفية الانحدارية لمنظورات اختيارات الحياة الزوجية التفاضلية وترجيحات إصفااتها الانتقائية في مجرى شبكة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية العنكبوتية داخل مجاري وتجليات العالم والكون والوجود.

وتأسيساً على دقة وعمق وسعة واستطالة فهم وإفهام وانفهام هذه الإشكاليات والمشكلات المرتبطة بالقيم وحلولها النظرية المعرفية، وممارساتها الوجدانية الوجودية، وترسيخات حالاتها النفسية، وتقييداتها القلبية والاعتقادية، وتحققات ملكاتها الوجودية، نتمكن من تحديد مسار وسير حياة الفرد والمجتمع أو حياة الزوج والزوجة والأسرة، ومدى تطابق اختياراتهما وتفضيلاتهما مع السبل القويمية من جهة، واستواء هذه السبل المتفرقة على السبيل القويم، واستقامتها على الصراط المستقيم، أي: معرفة إحداثياتها وزواياها واتجاهاتها المتجهة نحو التقارب والتطابق والتساوق مع الصراط المستقيم، أو نحو الابتعاد والانحراف والتضاد والتناقض والمزايلة معه.

ومن المؤكد أنّ البحث في مثل هذه الموضوعات خارج نطاق الكتاب، ولكن نشير إلى بعض أهم المسائل التي تقيّد بحثنا مباشرة دون أن نخوض في التفاصيل والتفريعات. وأهم هذه المسائل هي نسبية ومطلقية القيم، وظاهرية وباطنية القيم، ومرجعية ومصدرية القيم، وقيم القيم، أي: الغاية القصوى للقيم أو الأسس والقاعدة التي تركز عليها القيم، وتمكّننا من تقييم وتقييم القيم ذاتها.

#### 5.4.1 مطلّية ونسبانية دوال القيم

نقول باختصار شديد: إنّ المبادئ والأسس والقواعد المؤسسة والمؤصلة والمؤتلة عليها منظومة القيم، وكذلك المواد الأولية التي تتكون منها بنية وبنائات وأنساق القيم، إضافة إلى دلالاتها الأسمى وغاياتها القصوى المتعالية، تكون ثابتة ومطلّقة، وكلية تشكيكية تدريجية، وتكاملية طويلة، أما صورها الخارجية وظواهرها البرانية وإوالياتها وآلياتها وآلاتها وسائلها وأدواتها الإجرائية، فقد تتنوع وتشكل حسب الظروف الزمكانية، أي: طبقاً لجغرافية الزمان والمكان، ولنسق العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية الحاكمة، بحيث لا تضاد ولا تعارض ولا تناقض بين الظاهر منها والباطن، بل، إنّ الظاهر مؤسس على الباطن ومتقوم به، والباطن مفسر وحاكم وقائم وقيوم ومقوم للظاهر.

قيمة القيم «ميتا القيم» لكيثونة العدالة والحرية والحق والسعادة والعلم والكرم والشجاعة والإحسان والحب والاحترام و....، وكذلك (قيمة القيم) السلبية مثل الظلم



والعبودية والشقاء والبخل والجبن والبغض و.... ثابتة ومطلقة وكذلك لبعض القيم الكلية، مثل الكرامة والتقوى اللتين هما سيدة وسادات القيم جميعها، أما القيمة ذاتها فبعضها ثابت والبعض الآخر متغيراً، من حيث أشكالهما وصورهما ومعالمهما التي قد تتباين وتتغاير طويلاً بشكل أساسي حسب مراتب التكامل من فرد إلى فرد آخر، ومن مجتمع إلى مجتمع آخر، وقد تتغير نسبياً عرضياً حسب تغير حال الزمان إلى زمان آخر، ولكن أسسها ولب قانونها ونواة بنيتها وهيئتها التي هي العدالة والتكامل والتقوى ثابتة ومطلقة. فقيمة القيم هي التقرب إلى الله من خلال القيم الكبرى والكبارة المذكورة أعلاه، والتي تتحقق بواسطة الحركة الجوهرية للنفس من جانب، وبواسطة قيم وسطية مثل: التوكل والاستعانة والقبول والرضى بقدر وقضاء الله، التي تجري في القيم الصغرى والصغارة، مثل قيم اللذة والمنفعة والراحة والمال والمنصب والجاه والمقام والزواج و... وتعبير آخر يفترض أن تكون القيم الكبارة هي الناظرة والحاكمة والمفسرة والمقومة والقائمة والقيومة والقومة والقيام للقيم الوسطى، التي بدورها تكون حاكمة وقيومة ومقومة للقيم الصغرى والصغارة.

المستقرئ لأدبيات الفكر الغربي، لموضوعات وقيمات القيم يجد أن بعض المفكرين والباحثين في علم الاجتماع والنفس والتربية والسياسة تناولوا موضوع القيم على أساس أنها أحكام أو تصورات معيارية يؤمن بها الكائن الإنساني والمجتمع في ممارستهما الاختيارية الاصطفائية والتفضيلية والترجيحية الانتقائية، التي بمقتضاها يتم تحديد وتعيين مسار وسير وسلوك الفرد والأسرة والمجتمع. واعتبر البعض أن القيم الكبرى أو النهائية معبرة عن أهداف الكائن الإنساني في مجرى حياته. وتأسيساً على ذلك تركزت البحوث والدراسات النظرية والعملانية في البحث عن ماهية هذه القيم وعددها وأنواعها وأشكالها وطبيعتها ووظيفتها وغاياتها. وهناك من صنّفها في ثماني عشرة صنافة قيمية هي: الحب الناضج، احترام الذات، السعادة، الوئام الداخلي، المساواة، الحرية، المتعة، الاعتراف، الحكمة، الخلاص، أمن الأسرة، الأمن القومي، الشعور بالإنجاز، الجمال، السلام، الراحة، و....<sup>(1)</sup>.

= Roland Inglehart. Human Beliefs and Values; A Cross- Cultural Sourcebook Based on (1)

أما القيم الأدائية الإجرائية الموصلة إلى القيم النهائية فتم صانفتها إلى ثماني عشرة، وهي: البهجة، الطموح، الحب، النظافة، ضبط النفس، القدرة، الشجاعة، التأدب، الأمانة، الخيال، الاستقلالية، سعة الأفق، المنطق، الطاعة، الاستعداد للمساعدة، المسؤولية، التسامح<sup>(1)</sup>.

وتشير الدراسات الغربية إلى صنافات من القيم على ضوء نمط وبنية وبناء المجتمعات الإنسانية، من حيث ما تحكمها قيم تقليدية وشعبية أو قيم متطورة ومتقدمة أو قيم عقلية، كما فعل روبرت ريدفيلد عندما ميز قيماً اجتماعية شعبية تقليدية وقيماً عصرية حضرية. ومعظم الدراسات القيمية مصدرها الملاحظات والفرضيات العلمية المؤسسة على دراسات ميدانية تجريبية وتحليلات واستنتاجات مشتقة من الواقع الحسي المتغير، لذا اعتبرت هذه القيم نسبية متغيرة خاضعة للتغيير والتحويل والتبدل، تبعاً لتطور وتقدم الظواهر الاجتماعية والظروف الزمكانية، وفق إطار العقاب والجزاء الحاكم والناظر والقائم والمقوم لسلوكات الأفراد والمجتمعات، التي يستهجنها ويدينها المجتمع أو يستحبها ويستحسنها ويكافئ عليها، وخاصة في مجالات وقطاعات المجتمع المهنية والتربوية والاجتماعية والسياسية المختلفة. وهذه الدراسات العلمية الحديثة لموضوعات وقيمات القيم جعلت مصدر القيم هو الواقع الموضوعي الحسي والتجريبي فحسب، وألغت كافة المصادر الأخرى، سواء العقلية أم العرفانية أم الوحيانية الغيبية، الأمر الذي أدى إلى القيم طابع النسبية والتغيرية والجزئية والسطحية والحسية الملموسية.

## 5.4.2 مراتب وسلمية القيم في منظومة الحياة الاجتماعية

بمكنتنا تصنيف مراتب القيم ومرجعيتها الصدورية والمنشئية وصورها الظاهرية

the 1999-2002 Values Surveys. Mexico City; Siglo XX1.2004 (Co-edited with Miguel Basanes. Jaime Deiz-

Medrano. Loek Halman and Ruud Luijkx).

Rokeach. M.. The Nature of Values. New York; the Free Press. (1973) Rokeach. M.) (1) Beliefs, Attitudes and Values; A Theory of Organization and Change. San Francisco; Josey- Bass (1968).

والحقيقية الباطنية، وفق سُلْمِيَّة راتوبية رابعة الدرجة والعمق والاستطالة والامتداد، وهي على النحو التالي:

1 - مرتبة قيم إنسانية حسية ظاهرية جزئية متناثرة هنا وهناك: هي منظومة قيم ومعانٍ تتموضع على أو تلامس سطوح وقشور الموضوعات والأحكام والوقائع والأشياء، وبمقتضاها يتم التفاضل والاختيار والترجيح الظاهري والقشري السطحي بين الأشياء والموضوعات والأشخاص المصطفاة، وذلك على أساس اللذة والرغبة والمنفعة المادية والمقام والحسب والنسب والمال والثروة المحسوسة والملموسة.

2 - مرتبة قيم إنسانية عقلية متوسطة أو برزخية بين الظاهر والباطن وإن غلب عليها الباطن: وهي مرتبة من القيم تتجاوز حدود السطوح والقشور والجزئيات، باحثة عن الخيط الجامع والشامل للقيم الجزئية والسطحية في سبحة خرزاتها متسقة ومحددة كلية، لها حدود ورسوم محددة تمكنا من تعريفها وتفهمها في مفهوم وتعريف عقلي مجرد، على أساس عقلانية السعادة والعلم والشجاعة والصبر والتضحية والشوق والحب ...و

3 - مرتبة قيم عرفانية قلبية باطنية معقلنة ومشرّعة: هي قيم متعالية تتميز فيما بينها من حيث الشدة والغنى والبساطة على نحو التجلي، وليس التجافي في وجود الكائن الإنساني التخلفي، بعد إضافتها أو تجليها في منظومة القيم العقلية بشدة وبساطة أكثر من جهة، وامتداد أبعادها، وغنى معانيها، وثناء بَيِّتها البنائية، الأخلاقية والجمالية التكوينية والتركيبية والتراكبية والاستدلالية والدلالية والتداولية التواصلية والوظيفية والغائية، واتساع أنساق شبكة علائقها النسقية العنكبوتية. وهي في كينونة النفس الإنسانية من جهة، وتحولها من ممارسات وجهود واجتهادات عقلية ثقيلة مجردة إلى عقائد وحالات وملكات نفسية بسيطة حيّة وخفيفة يمارسها من غير كبد وتجشم وعناء، تتبعاً في مجاري كافة مجالات الحياة.

4 - مرتبة قيم وحيانية حيّة مشتقة وممتوحة من قيم روح وحياة الحياة وحياء الدين الحنيف: إن مرجعية منظومة القيم الحية، سواء لمحكّماتها أو متشابهاتها، وجزئياتها أو كلياتها، ومطلقاتها أو نسبانياتها، وثوابتها أو متغيراتها، وظواهرها أو بواطنها،

ومعلماتها أو مسكوتاتها، ومكشوفاتها أو مكسوفاتها، ومحسوساتها أو معقولاتها، وعرفانياتها أو وحيانياتها، هي روح الدين الحنيف والخاتم، وسيرة الأنبياء والمرسلين والأئمة المعصومين الطاهرين (عليهم السلام)، وسيرة الفقهاء الولاة التقوائية الفقهية العامة، التي تمثل روح حياة الحياة وقيوميتها على كافة القوائم والقيم والمقومات والإقامات والقيامات والتقييمات والتقومات والقوميات في منظومة الحياة الاجتماعية والثقافية والعقائدية...

وعليه تكون منشئتها ومصدريتها هي القلب العرفاني المعقلن المسدد والمشرعن المؤيد، من خلال مضاعفات حركة النفس الجوهرية التكاملية الارتقائية، التي تروم جعل منظومة القيم ترتقي وتتكامل إلى أعلى مرتبة متعالية ممكنة لكيونة الوجود الممكن، على نحو التجلي وليس التجافي في الذات والنفس الإنسانية، وتتحد اتحاداً وجودياً معها، وتشكل معها ذاتاً واحدة أو وحدة واحدة تشع منها وفيها قيم ذاتية نفسانية حية متعالية أسمائية حسنى. فبعد الحال والملكة يأتي دور الاتحاد الوجودي والتحقق الإني والتشبيتي، الأمر الذي يجعل كل شيء في الوجود جميلاً وحسناً ومستقيماً، وحيّاً مشعاً ومنوراً ذاتياً، ويشاهدها مشاهدة عيانية يقينية وجودية، لتشكل حقيقة حياة جنة الكائن الإنساني في الآخرة من جهة، وتمكن الكائن من مشاهدة حقيقة الأشياء والموضوعات والمعاني في مجاري العالم والكون الوجود الدنيوي، وذلك من خلال تشهيد الغيب وتغيب الشاهد في عالمه الدنيوي هذا، حتى تغدو كل شيء حسناً أو قبيحاً، وخيراً أو شراً، ولذة أو ألماً، ومنفعة أو ضرراً، وفقراً أو غنى، ومرضاً أو سقماً، وصحة أو عافية، وجوعاً أو شبعاً، وموتاً أو حياة، في سياق قول إمام المتقين علي بن أبي طالب (عليه السلام): «حلاوة الدنيا مرارة الآخرة، ومرارة الدنيا حلاوة الآخرة»<sup>(1)</sup>.

وعليه تصبح حالها منسوباً ومنظوراً إليها في سبيل الله، فيرى كل شيء جميلاً ومؤنساً ومستروحاً وعزاً ومقاماً ومقرباً إلى الكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى، متجسداً في تكوثرات الأسماء الحسنى والصفات العليا في وحدتها، ووحدتها في تكوثراتها التشكيكية التراتبية إلى حدها الأقصى الممكن للكائن الإنساني، ذلك كما تجسدت في جواب العقيلة

(1) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

زينب (عليها السلام) عندما سألتها المجرم قائد جيش يزيد بن معاوية عبید الله بن زياد: كيف رأيت صنع الله؟ قالت: والله ما رأيت إلا جميلاً<sup>(1)</sup>.

وهذه الحال تتحقق لكل كائن إنساني حسب سعة واستطالة وسرعة ومضاعفات حركته الجوهرية التكاملية نحو الله سبحانه وتعالى، أي إلى درجة القرب الخاتمي صلوات الله عليه وآله الذي دنا فتنى حتى قاب قوسين أو أدنى؛ لكونه صلوات الله عليه وآله أشرف وأعظم وأخلق وأكرم وأعلم مخلوق في الوجود لمقام خاتميته النبوية الشريفة، فضلاً عن كونه عليه وعلى آله أفضل السلام والتحية العقل والصادر الأول، ومن ثم توالى مرتبة القرب والدنو القرباني من بعده الأنبياء والأئمة المعصومين عليهم السلام، ومن ثم الصديقين والأبرار والصالحين والمتدينين والمسلمين كل حسب مرتبته التكاملية الوجودية.

## 5.5 المنهاجية التشميلية التراتبية التكاملية التوحيدية ومنظومة قيم

### ومفاهيم ومعايير الحياة الزوجية

نروم هنا الوقوف والتعرف على منهاجية بحث موضوع القيم والمعاني والمفاهيم والمعايير والموازن التي بمقتضاها يتم تفضيل وترجيح اختيارات الزوج والزوجة الاصطفائية والانتقائية من جهة، وبناء ومؤاسسة الحياة الزوجية وسبل سيرورتها التواصلية الباحثة عن خطها القويم وصراطها المستقيم، الموصل والمحقق لأهداف حياة الحياة الزوجية وغاياتها الأسمى والقصى، كما بينها الثقلان كتاب الله المجيد المكتوب والملفوظ، والعترة الطاهرة عليهم السلام الثقل والكتاب المنطوق والمعمول والمفعول.

المنهاجية المتبعة هنا كما ذكرنا هي منهاجية تشميلية تكاملية تراتبية توحيدية تمتلك عدسات رؤيوية استكشافية واسترجاعية واستبصارية واستشرافية، وتمتلك إواليات نفسانية وعقائدية وذهنية في التفاعل والتثاقف والتعاقل والتعارف مع قيم الذات والصفات والأفعال الذاتية التذويتية ومع التداوتية الغيرية، ولديها آليات وآلات وأدوات تحليلية وتفسيرية وتأويلية تمكننا من تصالح وتزواج وتناسب بين محسوسات ومعقولات الكون والحياة وعرفانياتها ووحاياتها الإخبارية والانبائية. وتعبير آخر، تمكن من تمازج

(1) خطبة العقلية زينب في مجلس ابن زياد في الكوفة بعد واقعة كربلاء.

وتزواج وتواصل واتحاد بين العلم والفلسفة والعرفان والوحي، أو بين العالم والفيلسوف والفقيه والعارف والنبى الباطني، وتمكن أيضاً من اتحاد العاقل والمعقول والعقل، والعامل والعمل والمعمول، والعلم والعالم والمعلوم، والفاعل والفعل والمفعول، وهي منهجية استراتيجية أصيلة تحيل المتغير إلى الثابت، وتفسر النسباني بالملطق، وتربط الجزئي بالكلي، وتقيد الخاص بالعام، وتؤول المتشابه إلى المحكم، وتحيل العرضي إلى الجوهر، وتصل الفردي إلى الاجتماعي، والاجتماعي إلى التاريخي، والتاريخي إلى الحضاري الكوني، وتقيد الظاهر بالباطن، وتبين المعلن بما هو مسكوت عنه، وتشد الدنيوي إلى الديني، وتعدي المادي إلى الروحي، والحسي إلى العقلاني، والعقلاني إلى العرفاني، والعرفاني إلى الوحي، و....

وتأسيساً على ذلك يتم تأصيل وتأثيل منظومة وشجرة حياة الحياة «ميتا الحياة» الزوجية والأسرية وقوامية وقيومية بنيتهما البنائية والبنوية والنسقية التكوينية والتركيبية والتراكمية، والاستدلالية والدلالية، والتداولية التواصلية، والوظيفية والغائية، كما يدعونا الدال والثقل الأكبر من خلال آياته الأفاقية والأنفسية المبينة، وكما مثلها وجسدها خير تمثيل وتجسيد الثقل الأصغر العترة الطاهرة (عليه السلام)، نطقاً وبياناً، وفعلاً وعملاً، وعلماً وشهوداً، وتجسيماً وصورة، وترقيماً وتحضيراً، في مجاري وتتبعيات كينونة الوجود والكون والعالم من جهة، وإبانة وتبياناً وكشفاً وتعرياً لبناء وبنية حالاتها الظاهرية لمفاهيم الحياة الزوجية ومعايير وموازين ترجيح تفضيلاتها الاصطفائية واختياراتها الانتقائية، في مجرى الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية من جهة ثانية، وإعراباً وإظهاراً لأولياتها وإوالياتها وآلياتها وألياتها وأدواتها ووسائلها التوظيفية في حفر حضريات تلك الظواهر الظاهرية، وملامسة سطوحها وتلمس أنساقها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية لقشورها وغلافها البرانية أو لمس بواطن سطوحها وغلافها الخارجي من جانب، وملابسة باطن بواطنها المكسوفة ونسق أنساقها العميقة اللامرئية، التي هي بمنزلة العدسة النازرة والإرادة الحاكمة من خلف الكواليس والأنظار قائمة بإدارة وتوجيه سلوكيات وأفعال النظر والتعقل والتخيل والتوهم أو أفعال الصمت والصومته أو أفعال الإشارة والقول والكلام والعمل في سيرورة حياة الإنسان.

كما تقوم باستنطاق واستخراج مدلولات الرؤيوية الكونية التوحيدية وفلسفة الحياة الزوجية الموروثة والمعاصرة والمستوردة من بواطن أغوارها البعيدة وأعماقها الدفينة في بنيات وجذور ممارساتها الاختيارية وترجيحاتها الاصطفائية وألوانها الانتقائية، فضلاً عن التعرف على نمط ونسق وبنية المنظومة المعرفية والوجودية التي تهيم على ذهنية الزوجين وطبيعتها التأصيلية والتأثيلية أو ماهيتها التلقائية والتركيبية داخل ثقافة المتلقي أو كينونتها الجاهزية الاستيرادية والمتلقية من الخارج، إضافة إلى معرفة نسق القيم المبتوث، سواء الأصيل والأثيل أم الدخيل والمستحدث الطارئ الذي يتبوأ مقام الناظر ومنزلة الحاكم ودار القائم وحال القيوم ومسكن القوم ومكانة المقوم لها.

هذه المقارنة والمقاربة ليست مقارنة ومقاربة جوانية داخلية ينحصر دورها وتحدد وظيفتها وغاياتها في دراسة نظام وحالات وظواهر الزواج والطلاق، ومشكالاتهما وإشكالياتهما المتغيرة والمتطورة اليومية المعاصرة، أو لشبكاتها التواصلية والتداولية والتعارفية، أو لمعالمتها الاحتفالية الرسمية واللا رسمية والمعلنة والمسكوت عنها، أو البحث عن آثارهما النفسية والاجتماعية والاقتصادية والعقائدية والعبادية والأسرية والعائلية والاجتماعية فحسب، وإنما الغاية هي مساءلتها معرفياً ووجودياً وقيماً أخلاقياً وجمالياً فنياً لهذه الظاهرة في منطلقاتها ومنتهاها، وسيورتها وصيرورتها، الحسية الواقعية والعقلانية الفلسفية، والعرفانية المعقلنة والمشرّعة والوحيانية الخاتمية، ولمقاصدها القيمة وغاياتها العملية.

هذه المنهاجية كضلة بكشف ماهية الإنسان وشخصيته الظاهرة وهويته الباطنة وكينونته الجوانية من جهة، وماهية ذهنيته الفكرانية، ونفسانيته الوجدانية، وعقائده القلبية الجوانية، ورؤيته الكونية، وبصيرته الفاعلية والتفعلية في مجرى حياته الزوجية والأسرية. وهذه المنهاجية تعيننا على قراءة الظواهر والاعتبارات والمسلكيات المحيطة بعملية تفضيلات واختيارات واصطفاءات الزوج والزوجة لا بصورة عابرة وسطحية قشرية، بل، تمكنا من قراءة رؤيوية كاشفية تلامس وتلابس حقيقتها الذئبية والكلبية والحمارية والخنزيرية والطاوسية والديكية الثاوية في منظومة معاني ومفاهيم الزوجية بينهما، فضلاً عن طبيعة وماهية منظومتها المعيارية والمكّالية في الاختيار والتفضيل

في الحياة الزوجية، أي: تكشف لنا ديكية الشهوة، وخنزيرية الجنس، وذئبية المكر، ونملية الثرورة والمال، وطاووسية المنصب والمقام والمشى، وحمارية العلم والمعرفة والمعلومات.

هذه الأمور هي التي تشكل صورة الإنسان الاقتصادي الجسماني والجنسي والشعور الحسي الشهواني والمشهد الجمالي التجميلي، حيث تستند إلى مرجعية مادية صورية حسية وجمالية مادية شهوانية، منفصلة عن القيم العقلية المسددة والمؤيدة والقيم الأخلاقية والجمالية العرفانية التزكوية المشرّعة والمعقلنة؛ لكونها قد تزوجت بين ثلوث القيم الاقتصادية السوقية واللذة المادية والقيم الجنسية الحسية والقيم الجمالية الصورية المزيفة، مما أفقدت الكائن الإنساني مقاومة وممانعة فيروسات وميكروبات أمراضها وأوبئتها المدمرة للحياة الزوجية، وذلك حينما أخضع المعاني الروحانية والأخلاقية والعرفانية والجمالية لمعيار وميزان مادي وحسي ملموس من جهة، ومتغير ونسبي وجزئي وظاهري وسطحي من جهة ثانية، مما أفقدت الحياة الزوجية ومنظومة معانيها ومفاهيمها ومقاييسها وموازينها التفاضلية الاختيارية الحياء والاستحياء والحيوية الحياتية، وفقدت أصالتها وأثالتها والديمومة والدينامية، وشوهت وأضعفت روحها وحقيقتها، وغابت انتماءاتها وهويتها ومنظومتها القيمة ومرجعياتها القرآنية الكلماتية المجيدة ومرجعيتها العصومية الطاهرة الناطقة، وانحرفت مسارات سبلها عن الاستواء على صراطها المستقيم، وفقدت حركتها التكاملية والتقريبية إلى الكمال والجمال المطلق تعالى، فأل الأمر إلى صعوبة التمييز بين الثروة والمال والجود والكرم، أو بين القوة الجسمية والشجاعة والبسالة، أو بين المقام والمنصب والسلطة والتواضع والتدبر وتحمل المسؤولية، أو بين الخير والشر، أو بين الجميل والقبيح، أو بين الجزئي والكلي، أو بين النسباني والمطلق، أو بين الظاهر والباطن، أو بين المتغير والثابت، أو بين السلطة والولاية والمسؤولية والاستخلاف والإعمار وبين الاستعباد والهيمنة والسيادة والاستكبار، أو....

الحضر المعرفي والوجودي لظاهرة الزواج والطلاق وسيرورة الحياة الزوجية المعاصرة، يكشف لنا أنّ هناك لغة وكلمات ربما طريفة وعذبة ظاهرة بين الزوجين،



ولكن خلفها مسكوتات ومضمرات خبيثة مستهجنة وقبيحة مستكرهة وشنيعة سيئة، أو هناك إشارات ظاهرية شكلية شريفة عذيفة ومليحة جميلة، تخالف حقيقتها المعرفية المكسوفة التي تخفي وراءها معاني معاكسة ومفاهيم مقلوبة وإشارات ملتوية وحركات معوجة وألفاظاً معجزة، أو هناك سلوكيات ظاهرها حسن وجميل وعفيف ونزيه، ولكن وراءها وباطنها أمر خبيث شرير وحقير دميم، وهناك علاقات ودودة حسنة ومحمودة حميدة من حيث الظاهر، ولكن تتوي وراءها علاقات مكسوفة مذمومة معيبة ومنبوذة مهانة، وهي الآن مسكوت عنها، أو هناك معانٍ ومفاهيم وقيم جليلة شريفة وعظيمة مُبجلة، ولكن تستبطن خلفها صراع إرادات القوة والثروة والمال والجنس والحرية والسلطة.

هذه الأمور عسوية مستعصية لا يمكن اكتشافها وإبانها بسهولة ويسر في العلاقات الزوجية والأسرية والاجتماعية، وإذا انكشفت وأظهرت إلى سطح العلاقات الزوجية يستصعب تفكيكها وحلها بسلاسة وبساطة؛ لكونها لا تظهر عادة إلا بعد أن تشكلت إما كحالة مستقرة مطموسة أو كملكة مستحكمة مستخفية في باطن النفس واللاشعور، حتى غدا كل واحد منهما يرى نفسه على حق وصواب وقسط ويقين، والآخر على ضلالة وفساد وباطل وجور وخطأ، ذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ \* أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ \* وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ ﴿(1).

لذا الحل الوحيد والأمثل هو الوقاية والمقاومة والممانعة لكي لا يقع كل من الزوجين في وحل النفس، وشراك مكرها وخداعها التي تقلب الموازين، وتغير المعايير، وتعمهر وتُحوِّد المستويات الاستوائية والاستقامية. لذا يقول الإمام علي (عليه السلام): «لا وقاية أمتع من السلامة» (عليه السلام)، وكذا قوله (عليه السلام): «ولا قرين أشر من الجهل» (2)، وقوله (عليه السلام): «ولا كنز أضع من العلم» (3)، وقوله (عليه السلام): «قيمة كل امرئ ما يعلم» (4)، وقوله (عليه السلام): «ما استودع الله امرأ عقلاً

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 11-13.

(2) نفس المرجع السابق أعلاه.

(3) نفس المرجع السابق أعلاه.

(4) نفس المرجع السابق أعلاه.

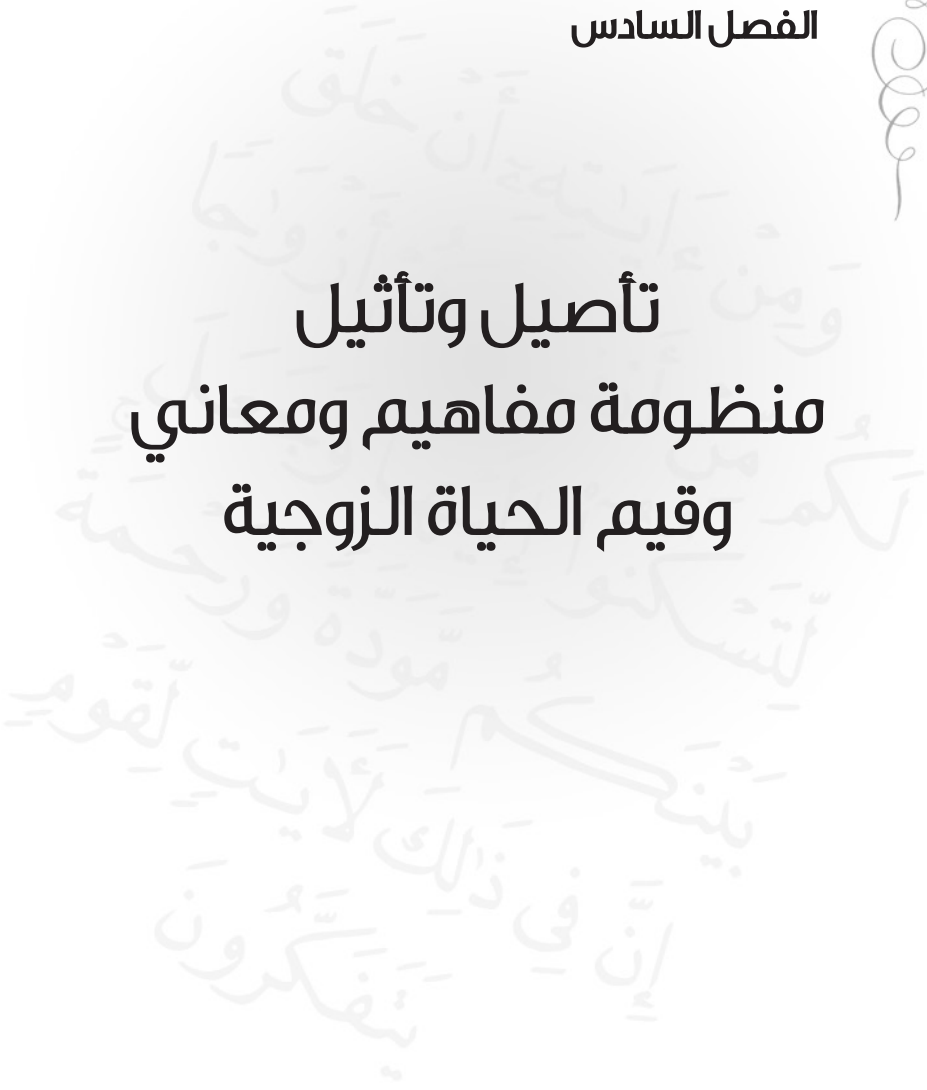
إلا استنقذه به يوماً<sup>(1)</sup>. وخير وقاية وممانعة لفيروسات ومجاهدة ومقاومة لميكروبات الجهل والجهالة التي تفتك بكيان وكيونة النفس والمنظومة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنيّة، هو تجنبها وإقصاؤها من بدئها ونشأتها الجنينية. هذا الأمر يستلزم فقه فلسفة المنهاجية التكاملية التشميلية التراتبية التوحيدية، بعدساتها الرؤيوية المركبة، ومناظيرها التلومايسكروسكوبية التي تشاهد من خلالها الأشياء والأشخاص والموضوعات والمفاهيم والمعاني والقيم، وفق منطقتها التراتبي التشكيلي، وبأبعادها الثلاثة الجزئية والتوسطية والكلية، وبمستويات عوالمها الثلاثة المادية والتخيلية البرزخية المجردة من المادة دون صورتها والعقلية المجردة تامة من المادة والصورة.

(1) نفس المرجع السابق أعلاه.



## الفصل السادس

# تأصيل وتأثيل منظومة مفاهيم ومعاني وقيم الحياة الزوجية





## 6. مقدمة :

إنّ الحياة الزوجية والأسرية لها منظومة معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية أصيلة وأثيلة، تحكمها قواعد وأصول ومبادئ ثابتة ومطلقة وكلية ومحكمة، وضرورية حتمية وجودية توحيدية، تحكمها سنن وقوانين وأحكام طبيعية تشهيدية وميتافيزيقية غيبية باطنية، تتصف بالأصالة والأثالة، ولها غاية الشرف والنبيل والعظمة والفضل، ووراء هذه الأصول والمبادئ والمفاهيم والمعاني والحقائق الكلية نوع وصنف آخر نطلق عليه «مبادئ المبادئ» (ميثا مبدأ)، و«أوصل الأصول» (ميثا أصل)، و«معنى المعاني» (ميثا معنى)، و«حقيقة الحقائق» (ميثا حقيقة) التي هي غائبة للعقل المجرد وحاضرة للعقل المسدد والمؤيد والعرفان المعقلن والمشرعن والملابسة والمحاكمة للوحي الإخباري والإنبائي أو التشريعي الإنزالي، وهي الحاكمة والناظرة والضامنة والمؤتمنة والقائمة والقوامة والقيومة والإقامة والقومة والقيامة والمقومة لها.

وعليه وتشكل قامتها الاعتدالية والتوسطية والاستوائية والاهتدائية والارشادية والاستقامية التي تستقيم بسيرورة وصورورة تلك المبادئ والمفاهيم والأصول والمعاني الكلية العامة التي هي معقولة للعقل على الصراط المستقيم من جهة، وترشيد وتسديد وتوجيه فروعها وأغصانها وأفنانها وأجزائها الظاهرية والنسبية والمتشابهة والمتغيرة والجزئية الموسومة بالتغير والتحول والتبدل والمحسوسية الملامسية للاستواء والاستقامة على صراط المبادي والأصول والمفاهيم والمعاني والحقائق الكلية العامة الثابتة والمطلقة، وذلك وفق منطق تشكيكي تراتبي تدريجي لها في سياق منطق ثنائي صارم يحتوي ويؤطر جانبي وطرفي المنطق التشكيكي المتعددة القيم والرتب المعنوية والمعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية الطولية، المتوافقة من حيث المشابهة والمشاكلية والمضارعة والمضاهاة والممؤاتلة والمجاورة والمناظرة والمطابقة والمساقوة مع حقيقة مراتب قيم الأسماء الحسنى والصفات العليا.

## 6.2 ركيزتا تأصيل وتأثيل كينونة دوال الحياة الزوجية

تأسيساً على ذلك، يقوم الفقيه والفيلسوف والعارف والعالم والمنظر والمفكر بتأصيل وتأثيل منظومة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية وبنياتها البنيوية التحتية الجوانية، وبناءاتها العملية والمعمارية البرانية، ودلالاتها الاستدلالية والمعنوية الماهوية التعريفية، وتداولاتها التواصلية العلائقية والاتصالية الارتقائية السماوية البيئية الذاتية والتذويتية أو الإناوية والغيرية، ووظائفها الفردية والأسرية والاجتماعية، وأهدافها المُلْكِيَّة الجزئية المحسوسية وغاياتها التوسطية والكلية القيمية المتعالية، التي مصدرها وجودها وجذوعها نابعة ونابذة من حقيقة الأسماء الحسنى والصفات العليا التي تثوي في كينونة وفطرة الزوج والزوجة متمثلة في الركزيتين الأساسيتين، هما.

أولاً: «الحيي» و«متيا الحيي» أو «الحياة» و«حياة الحياة» و«الحياء» و«الاستحياء».

ثانياً: «القوام» و«القوامية» و«القيومية» و«القائمة» و«القيامة» و«الإقامة» و«القومة» و«التقييم» و«التقويم» و«الاستقامة» اللتان تثويان بالقوة والإمكان التكويني في كينونتهما الكائنية، حالهما حال الكينونات الطبيعية في العالم والكون بالتكوين والكينونات الكلمائية القرآنية بالتدوين التنزيلي السماوي القدري (الثقل الكبار)، والكينونات الكلمائية الناطقة والمتجسدة بأفعال النظر والتعقيل والتخييل، وبأفعال الصمت والصومته والتقريب، وبأفعال القول والكلام والعمل العصموي (الثقل الأكبر) في الحياة والوجود، اللتان تنتظران من ولي الفقيه التقوائي البصير والخبير والشجاع (الثقل الكبير) أن يستعلمهما ويستتطقهما من خلال السؤال الكبار والأكبر والكبير الاستخلافي العام والخاتمي المحمدي عليه السلام والانتظاري المهدي عليه السلام والاتباعي الولائي التقوائي العام.

وبتعبير آخر السؤال الاستنطاقي الاستبصاري المسدد بمقتضيات العمل، والمؤيد بمحكمات الوسائل الشريعة والعقلانية، والمتشرعن بالعرفانيات المعقلنة، والمتوحيين بالوحيانيات الإخبارية والإنبائية أو التشريعية التدوينية، ليخرجهما من القوة والإمكان إلى حيز الوجود والانوجاده والتحقق والتثبيت والإنية، في مجاري وتتبعات الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في مجرى سيرورة العالم والكون والوجود، في سياق سيرورة الاستخلاف الإنساني التعاهدي والتسليمي والتصديقي والإقرارى الائتماني في عالم

الذرة أو العقل التنزيلي، ووفق التسليم الإسلامي الخاتمي المحمدي ﷺ، وجلّ للتصديق الانتظاري المهدي ﷺ، ووفق الإقرار والتشهاد الاتباعي الولائي الفقهي التقوائي في سياق الولايات الطولية السابقة، مستهدفة إلى غاية تحقيق الصلاح الدنيوي والصلاح الدنيوي والسعادة الأبدية والإنابة التوابعية والدنو التقربي قرباني إلى كمال الكمالات وجمال الجمالات المطلقة وفوق المطلقة تعالى.

وعلينا أن ندرك حقيقة البيئونة بين الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية المُلْكِيَّة العلمية الظاهرية التي تركز إلى منافع وفوائد وعوائد وأرباح ومصالح دنيوية فقط، أو تلك التي تغلب عليها الحياة المُلْكِيَّة، والتي هي حال أغلب المؤمنين والمؤمنات، وتلك الحياة الملكوتية القيمة الأخلاقية والجمالية الغيبية المتعالية التي توازن وتعادل بين الحياة المُلْكِيَّة والملكوتية وتغلب عليها الحياة الملكوتية الارتقائية التكاملية، وذلك من خلال التعرف على أسباب البيئونة وعللها المتعددة والمتنوعة، منها: التركيز على الجانب الظاهري والنظر المُلْكِي والتحليل والفهم العلمي والمحسوس من جهة، وجمودها وإفراغها من محتوى ومضمون قيمها ومعانيها الأخلاقية والجمالية والفنية والوجودية والمعرفية بمضامينها التجريبية العلمية الحقيقية والعقلية الفلسفية المؤيدة والمسددة والعرفانية المعقلنة والمشرّعة والغيبية الوحيانية المسددة، بأبعادها واستطالاتها وأعماقها وآفاقها السوسيوكونية والسوسيوحضارية والسوسيوثقافية والسوسيواجتماعية والسوسيوسياسية والسوسيوبيولوجية والسوسيواقتصادية والسوسيوثقافية...إلخ، فضلاً عن البيئونة بين الناقل والمنقول، والمرسل والمتلقي، والمستقبل والمستورد، والمصدر والتابع والمتبوع، من القيم والمفاهيم والمعاني والنظريات القيمة الأخلاقية والجمالية من جانب، وتقليص أو إهمال أو إغفال التفعيل الإيماني والاعتقادي لتلك المفاهيم والحقائق والمعان الزوجية الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا في الممارسات والمعاملات والسلوكات والقرارات الزوجية والأسرية والاجتماعية من جانب آخر.

لقد جرت عادات وتقاليد وآداب وثقافات المتشبهه بها في الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، إضافة إلى بعض الأساطير والمفاهيم الاجتماعية والأسرية المفعولة والمقتدية بها، سواء التراثية لحضارة الأصل أم المنقولة من خارج ثقافة الأصل واندماجها

فيها من جهة، أو محاكاتها واحتذائها واقتداؤها بشكل مبتذل ومتسرع يتجاوز حدود ومضامين معانيها ومفاهيمها ووظيفتها في الحضارة والثقافة المنتجة والمتولدة فيها، وأخذت هذه الوضعية من دون فحص دقيق ونقد موضوعي لبنياتها وبنائها ودلالاتها وقيمها وغاياتها، حيث تتخذ مجراها إلى بنيات ودلالات وتداولاته ووظائف وغايات الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في ثقافات وحضارات الأصل، فأصبحت معلمة لدالة بوصلة سيرورة السلوكات والممارسات والمعاملات الزوجية والأسرية والاجتماعية في الحياة بشكل عام، وبدأت تتبوأ موضع الحاكمية والناظرية والكاشفية والواصفية والقائمة والمقومية لها، بدلاً من قيمها ومعانيها في ثقافة وحضارة الأصل التأثيلية والتأصيلية الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا، التي تتوافق مع بنيتها الفطرية والتكوينية الإنسانية العميقة وبنائها التركيبية والتكوينية والتراكبية الشامخة، ومنظومتها الدلالية والاستدلالية العميقة، وشبكتهما التداولية التواصلية الواسعة والوظيفية التامة، ودوافعها ومحركاتها الغرضية والغائية والقصدية والنيوية المتعالية.

وعلينا أن نقوم بأربع خطوات أساسية وتراتبية، وهي: بناء منظومة معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية، وتقعيد وتأسيس قواعدها القائمة وتأسيساتها التحتية، وتأصيل مفاهيمها ومعانيها وقيمها وأفكارها وحقائقها، وفق نسق ومنظومة علمية تجريبية وعقلية فلسفية مسددة ومؤيدة وعرفانية معقلنة ومشرّعة وغيبية وحيانية مسددة بينها تناسب وتصاهر وعلاقات تناكح وتزاوج شرعي عقلاني عرفاني، وأخيراً تأثيلها وفق بنيات وأنساق وعلائق بنيوية وبنائية تركيبية وتراكبية وتكوينية ودلالية واستدلالية وتداولية وتواصلية ووظيفية وغائية متعاقبة ومتشابكة ومتفاعلة ومترابطة بين قيمها ومفاهيمها ومعانها الكلية والجزئية، والنسبية والمطلقة، والمتغيرة والثابتة، والفوقية والتهئية، والأمامية والخلفية، والظاهرة والباطنة، والمتشابهة والمحكمة، والمادية والمعنوية، والدينيوية والدينية، والفردية والاجتماعية... في صورة شبكة عنكبوتية الشكل والنسق والمضمون والوظيفة والغاية.

وهذا التأثيل<sup>(1)</sup> يتم من خلال توسيط باراديم ونسق وبنيّة ومنهاجية شمولية تكاملية

(1) واستعمالنا لمفهوم التأثيل ناتج عن اعتبارات متعددة، منها أنّ التأثيل يسد عن معنى التأصيل، فإذا كان التأصيل يشير إلى =



تراتبية توحيدية، تأخذ صورة الشبكة أو البيت العنكبوتي<sup>(1)</sup> الذي يربط كافة الأطراف والخلايا والأنسجة المعرفية والوجودية والقيمية والأخلاقية والجمالية والفنية بالمركز والنواة من جهة، ويرد بعضها إلى بعض، ويدخل في ترتيب مع غيره من المفاهيم والمعاني الحقائق والقيم الزوجية، فيُضفي هذا الترتيب الخلوي والهرمي أو الشجري والعنكبوتي الشكل والبنية والبناء والدلالة والتداول والتواصلية والوظيفة والغاية والقصد، إلى تشييد نسق دينامي وديمومي منفتح مغلق تنظم فيه معاني ومفاهيم وقيم الحياة الزوجية والأسرية، في خلايا وأنسجة وفئات متعددة وطبقات متجاورة وطبقات فوقية وتحية وجانبية متياسرة ومتيامنة، متماسكة ومتراصة كالبنيان المرصوص تتمثل في صور «خلية النحل» أو «البرج» أو «الهرم» أو «الشجرة» أو «بيت العنكبوت» مُشبهةً النسق المفهومي والوجودي والقيمي والجمالي لحياة الزوجية، حياة الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة الارتقائية والاكتمالية وفق المنظور الإسلامي.

### 6.2.1 التأثيل المضموني للحياة الزوجية

إنّ مفهوم الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية من المفاهيم والمعاني الإصطلاحية التي دخل عليها كثير من الفيروسات والميكروبات المعرفية والوجودية والقيمية للأخلاقية والجمالية الفنية الخاطئة والمغلوطه أو المشوهة والمنكسرة أو المقعرة والمحدوبة أو الملتوية والمعوجة في حضارة الأصل والأمة الإسلامية أو تلك المستوردة والمنقولة من حضارة الغير، لذا غدا التأصيل والتأثيل أمراً ضرورياً وجوبياً وحتمياً إذا ما أردنا أن نهض بقيم الحياة الزوجية ونقيمها إقامة وقوامه وقيومية وإقامة وقومة وتقوية في سيرورة الحياة والعالم والوجود.

تحقيق الصلة بالأصول، فإنّ التأثيل يشي الصلة بالأثول، وهي الأصول زائداً عليها صفة التكوثر والإكثار والتنمية من خلال الربط والفعل والتفاعل داخل الشبكة والخلايا العنكبوتية لمنظومة المفاهيم والمعاني والقيم والأفكار والحقائق الاقتصادية لاقتصاديات الممانعة والمقاومة.

(1) لمزيد من التفصيل لباراديم الشبكة العنكبوتية وخصائه ووظائفه وآليات عمله في التأصيل والتأثيل انظر إلى كتابنا «فقه فلسفة المنهاجية التكاملية التوحيدية، الجزء الأول والثاني والثالث، وكتابنا العدسات الرؤيوية الاستبصارية المركبة للمنظومة المعرفية، الجزء الأول والثاني. دار المحجة البيضاء، بيروت، 2012.

فإذا كان مصطلح أو لفظة الحياة الزوجية ومركزاتها الرئيسة متباينة بنيوية وبنائية ودلالية واستدلالية وتداولية وتواصلية ووظيفية وغائية، ولو بنسبة محددة عن أصلاتها التأصيلية وأثالثها التأيلية القرآنية والفطرية والإنسانية، فإن تأصيلها وتأثيلها أمر ضروري وحتمي، حتى تتماهى مع مضامينها ومفاهيمها ومعانيها وعلمنتها وفلسفتها وعرفنتها ووحينتها، وبالتالي يمكن توسيع مجال أسئلتها ومسائلها وأشكلتها معرفياً ووجودياً وقيماً وأخلاقياً وجمالياً وفتياً. وهذه العناصر والأسئلة والإشكالات هي جزء صريح من مدلولها الأصلي البنيوي الخاص، أو أن تكون عضداً وسنداً لها، وخاصة أن لفظة الحياة الزوجية ليست لفظة مخترعة ومستجدة، بله، مستعارة من لسانها الطبيعي، مما يشي إلى أن لها سابق دلالة وتوظيفاً واستعمالاً، وإن كان في حقول مختلفة ومغايرة للحقل الإنساني.

إذن لا محيص عن البدء في عمل هذه الدلالة، وهذا التوظيف والاستعمال من جهة، والولوج في تنوير مزيد من الأسئلة والإشكالات الأبستمية المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمية الأخلاقية والاستطبيقية الجمالية، التي تمكننا من توظيف السمات والخصائص المعنوية الأخلاقية والجمالية المحاقلة والمماسة والمحاذاة والقريبة والبعيدة، والتي بدورها تساهم في بناء وتأسيس وتأصيل وتأثيل العناصر الأصلحية في مفهومنا للحياة والحي والحياء والاستحياء، أو للقوام والقوامية والقيومية والقيام والإقامة والقومة والتقييم والتقويم والاستقامة، كما نوظف السمات التداولية والاستعمالية التواصلية السياقية والمقامية الخاصة والعامة والفردية والمجتمعية، التي تمكننا من استطلاعة امتداداته وأفاقه وتوسيع سعته وتعميق أغواره، التي تساهم في تأسيس وتأصيل أكنافها وأبعادها ومضامينها الإنسانية والفطرية والتاريخية والحضارية والكونية.

### 6.2.3 التآثيل اللغوي للمفاهيم الفلسفية والعلمية والاجتماعية لمصطلح

#### اقتصاد الممانعة والمقاومة

يدخل التآثيل اللغوي في مجال علم متخصص، اليوم وهو إيتمولوجيا «Etymology»، وهو علم له قواعده وأسسها المعرفية والعلمية التي تبحث في أصول المعاني الجينيولوجية،

وكرونولوجيتها الزمانية، وأطوارها الأركيولوجية التاريخية، وإيكولوجيتها البيئية المحيطة، ونسقتها العلائقي بين مكوناتها المختلفة الجوانية والبرانية مع المفاهيم والمصطلحات الأخرى المحاقلة لها أو المماسة والمحاذاة والقريبة والبعيدة لها. وفي الفلسفة والمنطق واللغة العربية له عنوان مميز يسمى بـ «المعنى اللغوي» الذي يميز بين معانٍ لغوية وأصلحية للمفاهيم والكلمات والألفاظ في كافة الحقول العلمية الطبيعية والاجتماعية والإنسانية، حيث الأصل في فهم خطاب هذه العلوم مبني على المعنى الاصطلاحي لا المعنى اللغوي، والاستثناء يماسس على دليل خاص، فالمعاني الاصطلاحية المنقولة عند المتلقي تصبح حقيقة، عكس المعنى اللغوي المنقول منه الذي يصير مجازاً، والحقيقة راجحة والمجاز مرجوح. ولقد وضع تعريف لمصطلح «إيتيمولوجيا» يطلق عليه «علم التأثيل اللغوي» أو «التأثيرات اللغوية»<sup>(1)</sup>، وبهذا يكون التأثيل اللغوي قسماً من التأثيل المضموني الذي هو قسيم التأثيل البنوي.

ينبغي لوضع مصطلح مفاهيم كينونة الزواج وكينونة الحياة الزوجية وفق مرتكزاته الأصلية والأثيلة أن يعي حق الوعي إجراءات الوضع وآفاتها الأستيمولوجية المعرفية والسيكومعرفية، سواء كان هذا الوضع مرجعه اجتهاده الشخصي أم كان مقلداً قد أثل مصطلحه وفق مدلوله في الثقافة والحضارة أو اللسان الذي وُضع فيه أصل المصطلح، وحين نقل المفهوم الاصطلاحي من الغير إلى الأنا، ومن المنقول إلى الناقل، ومن المرسل إلى المرسل إليه، ومن هناك إلى هنا، ومن الخارج إلى الداخل. وعليه أيضاً أن يميز بين آفات تقليد تأثيلي بين لا تأثيلي داخل الحضارة الواحدة وبين الحضارات المختلفة.

لذا علينا أن نستحضر معاني ورموز ودلالات المفهوم الاصطلاحي التأثيلي، ونستوعب مدلولاته ككينونة حيّة، لها نواة ومركز وأطراف وحواشٍ، ولها بنية بنائية تركيبية وتراكبية وتكوينية، ولها دلالاتها الاستدلالية والتداولية التواصلية والوظيفية والغائية المحددة، فضلاً عن منظومة علاقاتها النسقية والبنوية والبنائية مع بقية الكينونات المصطلحاتية المحاقلة والمماسة والمحاذاة والقريبة والبعيدة. فهناك مفهوم للحياة وحياة الحياة

(1) طه عبدالرحمن: «فقه الفلسفة» القول الفلسفي، الكتاب الثاني، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب الطبعة الأولى 1999، ص 135.

للجمادات وكذلك للنباتات والحيوانات والإنسان، فمثلاً قد يكون المفهوم اللغوي متشابهاً ومتشاكلاً من حيث الإحساس والنمو والحركة والغذاء، ويتباين من حيث الإرادة والوعي والحرية والغاية من الحياة.

#### 6.2.4 التأثيل الاستعمالي للمفهوم المصطلحي

هناك من يذهب إلى القول بأن الاستعمالات السابقة التي يلجأ إليها المؤصل والمؤئل لمفاهيم مصطلحاته العلمية أو الاجتماعية، يتجاوز ويتعدى تأثير سابق القرائن السياقية والمقامية في لاحقها، كما يؤثر سابق الدلالة في لاحقها، وذلك لاعتقادهم عدم إمحاء وإزالة أسبابها الزمكانية، وذلك انطلاقاً من القول: إنَّ المؤصل والمؤئل يضمّر في مفهومه المعنى اللغوي ليسترشد به في استطالة وتوسعة وتعميق استشكالاته، فكذاك يضمّر فيه قرائنه ليفيد منها في ترسيخ وتجذير هذه الاستشكالات، لذا حين نأتي إلى تأثيل مفهوم الحياة الزوجية ذهبنا إلى حقل الحيّ والحياء والاستحياء من جهة، والقوامة والقيومية والقوامية والقائمة والإقامة والتقييم والتقويم والاستقامة من جهة ثانية، كركزيتين لتشكيل بنية وبناء ودلالة كينونة الحياة الزوجية، واستحضرننا سياقاتها الزمكانية المقامية والمقالية، فمنا بتشقيق بنياتها وبناءاتها الجوانية والبرانية، كما سنوضح فيما بعد.

#### 6.2.5 التأثيل السيروري والصيروري أو التحولي والنقلي للمفهوم الاصطلاحي

من المعروف أنّ كينونة الكائن الإنساني الزوجي تولد وهي فاقدة المعرفة والعلم بالتعيين والتحقق والتثبت والإينية إلا بالقوة والإمكان، وهذا ما يؤيدُهُ قوله تعالى في محكم كتابه المجيد: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَارَ وَالْأَفْعِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾<sup>(1)</sup>، حيث تسيّر سيرورة المعرفة وتصير صيرورتها بدءاً من النقل الحسي بكافة أشكاله. حيث من خلال الدلالات والاستعمالات الحسية تبدأ سيرورة وصيروور العلم والمعرفة الإنسانية. فبعد تأثيل منظومة محسوسات الكائن الإنساني للحياة

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة النحل، الآية: 78.

الزوجية من خلال النظر المُلكي والمنهاجية العلمية والتجريبية، تقوم بتأصيلها وتأثيلها بواسطة سابق تلك الدلالات والاستعمالات الحسية «تأثيل المحسوس بالمحسوس» أولاً، وكذلك بتأصيل وتأثيل معقولاته المسددة والمؤيدة بواسطة سابق الدلالات والاستعمالات العقلية المجردة «تأثيل المعقول بالمعقول» ثانياً، ثم تأثيل المحسوس بالمعقول المجرد. وبعد تأثيل العرفان القلبي بالعرفان ثالثاً، تقوم بتأثيل المعقولات المجردة بالعرفانيات المعقلنة والمشرّعة أي: نضخ فيها روح الحياة وروح الدين وروح الإيمان وروح التقوى و... وهو تأثيل العرفانيات القلبية بالوحيانيات التشريعية والفقهية والأخلاقية والجمالية المتعالية.

فكما في التأثيل النقلي للمفاهيم الفلسفية مثل مفهوم النظر الذي هو ليس فقط نظراً واحداً، بلّه، هو أنظار، والعقل ليس عقلاً واحداً، بلّه، عقول، والحس حواس، والجهد جهود، والتأمل تأملات. ومنه نظر محسوس مادي، وهو النظر من خلال آلة العين المادية الباصرة والتموضعة في الرأس، ومنه نظر معقول، وهو نظر بعين العقل، ومنه نظر معرفّ بعين باصرة القلب، ومنه نظر وحياني إنبائي إخباري أو إنزالي تشريعي، وهو نظر بعين الوحي الإلهي، وكذلك التأمل تأملان، أحدهما تأمل محسوس، وهو تركيز وتباور أو قل: تشديد النظر وتبئيره في الشيء، وهي عملية إعادة النظر من خلال تسلسل عدسات استرجاعية تغذوية متبادلة في الشيء المنظور فيه وفق مراتبه الوجودية التشكيكية. ولكل من التأثيل الحسي المرتكز على الحواس تنوعاته وتشكلاته المختلفة تبعاً لتشكلات وتعينات الحواس نفسها، وكذلك بالنسبة للتأثيل العقلي والعرفاني والوحياني لها من الاولييات والإواليات والآليات والآلات التأصيلية والتأثيلية المختلفة. والجدير بالذكر أنّ كثيراً من الفلسفات أصبحت مفاهيمها ومعانيها مبنية على مراتب الحس، وتتفاوت بناء على ذلك، كما هي حال الفلسفات المادية الجدلية والواقعية والظاهراتية، وكذلك الحال بالنسبة للتأملات العقلية وفلسفاتها المثالية والعقلانية والحدسية. والفيلسوف الإسلامي الفارابي وغيره من فلاسفة الإسلام قد ميزوا بين المعنى اللغوي والمعنى الإصطلاحي من وجوه عدة<sup>(1)</sup>.

(1) المستصفي في علم الأصول: «تحقيق محمد مصطفى أبو العلا» جمهورية مصر العربية، ص 31.. انظر الشاطبي الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق عبدالله دراز، القاهرة، ص 78.

والمستقرئ لأدبيات الفكر الإنساني وعلم اللسانيات وغيرها يجد بوضوح وجلاء أنّ هناك بَيِّنونة بين المدلول اللغوي والاصطلاحي من حيث الأصالة للمدلول اللغوي أو للمدلول الاصطلاحي، وهل المدلول اللغوي بِنَيْتِه معرفية أم وجودية؟ وأيها له سبق الكرونولوجي الزماني؟ حيث ذهب أصحاب المدلول اللغوي الوجودي إلى القول بوحدة اللغة، وأنّ الأصل في وجود الألسن على تعددها وتباينها لسان واحد وحيد يجمعها كلها، وهو الذي يزود معاني متعددة لبقية الألسن، حيث إنّ بِنَيْتِها التوحيدية تنوِي فيها كافة المعاني التي تستخرج من خلال إوَالِيَات وآليات وأدوات واستراتيجيات التقدير الجينيلوجي والتشريح الأيكولوجي والتحفير الأركيولوجي لبِنْيَاتِها العميقة<sup>(1)</sup>. في حين من اعتمد أصالة المدلول اللغوي ذهب إلى البحث عن الأصيل من الصحة<sup>(2)</sup>.

إذن وفق المنظور الفلسفي وعلم المعانٍ عند فلاسفة وعلماء المسلمين الذي ينص على أسبقية المعانٍ على الألفاظ وتشميليتها العقلية، فإنّ العدسة التصورية التجزيئية أو الكلية، والتفصيلية أو التركيبية، والتفاضلية أو التكاملية، والحسية أو العقلية أو العرفانية أو الغيبية لها تأثير على مبدأ المناسبة الدلالية بين كينونة المعاني اللغوية وكينونة المعاني الاصطلاحية، وخاصة أنّ كينونات المعاني في اللغة تتسم بنوع من التداخل والتشابك والتعالق فيما بين بعضها، ولها بُنى متماسكة ومنتظمة ومترابطة فيما بينها ومتراكبة

(1) أهمها ما يلي: الأسبقية للمعنى اللغوي: يشي ذلك إلى أنّ المعاني تتموضع أساساً وبشكل أولي في العقل، حيث بعد استنباط المعاني ذهنياً يأتي البحث عن تموضعاتها البرانية الممثلة في الألفاظ الدالة عليها، وعليه تصبح المعادلة أو الوضع الحاكم فيما بينهما على النحو التالي: إنّ اتحاد الألفاظ دالة في اتحاد المعاني المستنبطة في العقل، وتباين حسب درجات التباين من الاختلاف والتمايز والتغاير وغيرها إذا اختلفت. وللإمام الغزالي كلام في هذا المقام: «فاعلم أنّ من طلب المعاني من الألفاظ ضاع وهلك، وكان كمن استبدر المغرب وهو يطلبه، ومن قرر المعاني أولاً في عقله، ثم أتبع المعاني الألفاظ، فقد اهتدى». التشميلية للمعاني العقلية: يشير هذا القول إلى النظر إلى المعاني العقلية هو في حكم أنها معانٍ كلية قائمة في العقل، لذا يقول الفارابي: إنه لا يوجد اقتران بينها وبين ألفاظ أية لغة خاصة، حتى في حال ارتجال الألفاظ - أي: وضع الألفاظ السابقة على الاستعمال - لكان أوفى بشرط هذه المعاني العقلية الكلية. الفارابي: إحصاء العلوم، تحقيق عثمان أمين، ص 78. اللامشاحة في الاصطلاح: يشي هذا المبدأ أنه لا خلاف ولا مُماحكة ولا مخاصمة في أن تتوارد على المعاني مصطلحات متعددة ومتفاوتة في مدلولاتها اللغوية متى حصل إدراك هذه المعاني على الوجه الذي ينبغي، لما تُدرك كينونة المعاني في صورة مستقلة عن كينونة الألفاظ. أبو حامد الغزالي: الاقتصاد في الاعتقاد، دار الكتب العلمية، لبنان / بيروت، 1983، ص 14.

(2) لا نعتقد هنا مقام بحث تفصيلي لهذا الموضوع الذي بحثه كبار الفلاسفة وعلماء الألسن والمعاني والألفاظ، لذا لمن يريد المزيد فليرجع إلى المراجع العلمية في هذا المجال.

بعضها على بعض، حتى يمكننا أن نشبهها في صورة بيت أو شبكة العنكبوت، بحيث إذا دخل على إحدى خلاياها المعنوية تغيير ما، تداعت لها المعاني الأخرى وفق تموضعاتها التراتبية الفوقية والسفلية والجانبية في الشبكة، وبما يتناسب ويتكامل مع هذا التغيير.

وعليه، فإذا لم نتمكن من تأصيل وتأثيل مفاهيم ومصطلحات الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، وتشديد شجرتها وقوامها وصورتها وبنيتها وبنائها العنكبوتية والهرمية واللولبية الشكل والنسق، فلن تكون فلسفتها وعقلنتها المسددة والمؤيدة وفقها التشميلي الدينامي الكلي، وعرفنتها المعقلنة والمشرّعة ووحيته الغيبية إلا مضطربة المفهوم والدلالة والتداول والتواصلية، أي: أنها نائية المضمون، ومستعربة عند السماع المواعظي والتربوي، ومستكرهة عند التداول والتواصلية والتطبيق العملي. فالمفاهيم غير المؤصلة والمؤتلة للحياة الزوجية تصبح شجرة مجتثة الجذور، وضعيفة الجذوع، وهزيلة الفروع، وهشة الأغصان، ومترهلة الأفتان، ومتدللة الزهور، وإن كانت ثمارها تبدو أنها طيبة ظاهراً وشكلاً.

وتأسيساً على ذلك، يستوجب على المؤصل والمؤتل لمفاهيمه الاصطلاحية المضمونية واللغوية، وخاصة المنقولة من ثقافات وحضارات الآخر بشكل خاص، ومن حضارات وثقافات الداخل والتراث بشكل عام، أن يعي ويستوعب حقيقة المفاهيم المضامنية واللغوية وجينياتها التأسيسية الأصولية وأركيولوجيتها التطورية والترسبية والتطابقية وإيكولوجيتها السياقية المقامية والمقولية الزمكانية وعلائقها البنيوية والبنائية بين مكوناتها وعناصرها المؤسسة والمؤصلة والمؤتلة لها، من حيث تفاوت الأنظار الحسية والعقلية والتأملات العقلية والمثالية والحدسية. حيث إن مفاهيم ومعاني وأفكار وحقائق الكائن الزوجي والأسري والاجتماعي الحسية إنها ليست واحدة، بله، هي دالة في طبيعة ومراتب الحواس المختلفة. فالمفاهيم والمصطلحات المبنية على حاسة النظر تختلف عن تلك المبتنية على اللمس أو الذوق، وكذلك المفاهيم المبتنية على المعقولات ليست واحدة، بله، دالة في طبيعة ورتب المعقولات المجردة أو المسددة أو المؤيدة، وكذلك المفاهيم والحقائق المبتنية على العرفان والقلب ليست واحدة، بله، إنها دالة في طبيعة ومراتب العرفان والاتصاف الصوفي أو العرفان المشرّعن أو العرفان المعقلن، وكذلك

المفاهيم والمعاني والحقائق الوحيانية ليست واحدة، بل، متشككة ومتدرجة، وإنها دالة في مرتبتها ودرجتها الوحيانية التي تتطابق وتتساقق مع المرتبة الوجودية للمتلقى والمرسل إليه والمستقبل.

لذا عندما أردنا أن نؤصل ونؤثّل المفهوم الاصطلاحي للحياة الزوجية، قلنا: إن الحياة والحي والحياء والقوام والقيومية ليست حياءً وقواماً واحداً، بله، أحياء وقوامات وجودية تشكيكية متدرجة ذات مراتب ارتقائية وتكاملية لا متناهية من معان وأسماء الله الحسنى والصفات العليا التي أنزلها الله سبحانه وتعالى وعلم بها آدم (عليه السلام) «وعلم آدم الأسماء كلها» بالقوة والإمكان، ليستنطقها ويستخرجها إلى حيز الوجود والانوجاد والتحقق والتثبت والإثنية في مجاري وتجليات الحياة والعالم والكون والوجود، من خلال حركة النفس الإنساني الجوهرية التكاملية. وعليه وضعنا اصطلاح الحياة الزوجية بالحيّ والقوام تأسيساً على ذلك، قمنا بشرح فقه وفلسفة وعقلنة وعرفنة ووحينة الحياة الزوجية، وذلك على المذكور في الدراسة.

## 6.2.6 التأثيل البنيوي لمصطلح الحياة الزوجية :

يعتبر التأصيل والتأثيل البنيوي من الأهمية بمكان في عملية التأثيل المفاهيمي الأصلاحي، حيث يجعل من بنية كينونة الحياة الزوجية و«حياة الحياة» (ميتا حياة) الحاكمة والناظرة والمقومة لحياة الزوجية نفسها، وكذلك مفاهيمها ومعانيها وحقائقها وعلاقاتها النسقية البنائية والبنيوية التركيبية والتراكمية والتكوينية، نسقاً وبناءً وبنية متماهية متماسكة ومنسجمة متساوقة ومراتب متدرجة متشككة كالبنيان الشامخ المرصوص، الذي لا تهزه العواصف العاتية ولا تختل كينونته الكائنية ولا يتآكل كيانه وبنيانه الكينوني، ولا تُتخر نواته بولوح فيروسات وميكروبات معرفية ووبائية وجودية ومرضية قيمة أخلاقية وجمالية. هذا التأثيل البنيوي يحافظ على مكوناته وعناصره الجوانية الثاوية والمضمرة، ويضمن سلامة وصحة علاقاته الجوانية مع منظومته الداخلية، ويحافظ على نماء علاقاته البرانية مع بقية المفاهيم والمعاني والمصطلحات المحاقلة والمماسة والمحاذاة والقريبة والبعيدة، مما يمكننا من التوسل بها في تأثيل الإمكانيات الاستدلالية للمفاهيم من جهة، واستطالة واتساع آفاق الاستدلال المفاهيمي من خلال



الاتصال والتصالح والتزواج والاندماج في منظومة علائق بنيوية وبنائية واستدلالية وتداولية، ذات جذور موصولة بمرجعيات وفلسفات وعقلايات مسددة ومؤيدة وعرفانيات معقلنة ومشرّعة وغيبيات وحيانية مسددة. إذن هناك تسويق وتشقيق ووترتيب وتشكيك وتدرّج في الشبكة العنكبوتية لمنظومة مفاهيم ومعاني ودلالات ومدلولات وتداولاته و تواصلات ووظائف وغايات وقصود الحياة الزوجية و«حياة حياتها».

فتأثيل مفاهيم الحياة الزوجية هو بمنزلة جعلها ذات أصول وقواعد وبنّيات وبنّاءات تركيبية وتراكمية وتكوينية متساوقة، ودلالاتها واستدلالاتها متماسكة، وتداولاتها وتواصلاتها واضحة وبيّنة، ووظائفها متعددة ومحددة، وغاياتها غائية وقصدية متعالية ومنسجمة ومتماهية مع الرؤى الكونية الإلهية التوحيدية والرؤى الفلسفية والحضارية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعقائدية والثقافية والسيكولوجية... إلخ، في سياقاتها الاستخلافية المعقودة والخاتمية المحمدية صلى الله عليه وآله الخالدة والانتظارية المهودية عليه السلام الموعودة والاتباعية الولائية الفقهية التقوائية الممهدة للولاية العصومية المنتظرة.

هذه الأصول والأطر الكلية الشجرية هي القواعد والأسس لعملية التأصيل والتأثيل الذي يشبه بالأثل الذي هو «الشجر المستقيم الباسق الطويل وجيد الخشب والجذع، وطيب الثمر وملجأ الظل، استئناساً بالكلام الذي هو أشبه بالشجرة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ \* تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ \* وَمَثَلُ كَلِمَةٍ خَبِيثَةٍ كَشَجَرَةٍ خَبِيثَةٍ اجْتُثَّتْ مِنْ فَوْقِ الْأَرْضِ مَا لَهَا مِنْ قَرَارٍ \* يَثِبُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ وَيَفْعَلُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ (1)

فالتأثيل يفيد الاستقامة والعلو والديمومة، كما يفيد معنى الثبات والقوة لمضامينها ومعانيها، ويفيد معنى التحصين والتحوط لأبعادها السوسيوكونية والسوسيوحضارية والسوسيو تاريخية والسوسيو اجتماعية والسوسيو سياسية والسوسيو اقتصادية

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة إبراهيم، الايات 24-27.

والسوسيو سيكولوجية والسوسيو عقائدية والسوسيو فقهية والسوسيو ثقافية و... إلخ، ويفيد الممانعة والمقاومة التي تقارع بها آفاتها المعرفية والوجودية والقيمية والأخلاقية والجمالية والفنية التي تغزوها جوانباً وبرانياً، ويفيد الإحياء والانبعاث والتجديد والتطوير والإنماء والإثمار الديمومي، ويفيد اجتثاث واقتلاع الجمود والتقليد والمحاكاة، ويبث روح الحياة المتعالية، ويفيد نقد الأصول والتراث والرجوع إلى القويم والصحيح منهما، ويفيد التمسك بالمرجعية العصومية والتقوائية التي نصّ عليها حديث الثقلين: «إني تارك فيكم الثقلين، كتاب الله وعترتي أهل بيتي، لن تضلوا ما أن تمسكنم بهما» أحدهما القرآن المدون والآخر القرآن الناطق. وأخيراً وليس آخراً، تفيد استشكال المفاهيم والمعاني والأفكار الثاوية في بنياته وبناءاته بجعلها هي نفسها موضوعاً للتأمل، حيث إنّ التأمل تأملات، والنظر أنظار، والقول أقوال، والحكم أحكام، والغاية غايات، والقصد قصود، والنية نوايا، والجهد جهود، والاجتهاد اجتهادات.

وعلينا أن نعتبر كل الاعتبار لزمكانية القول والمعنى والمفهوم للحياة الزوجية الارتقائية والاكتمالية، فزمانية الحركة الجوهرية للنفس هي التي تخترق تلك المنظومة المفهامية للحياة الزوجية؛ لكونها تحمل في طياتها «حياة الحياة» الزوجية وقواميتها القيومية، فضلاً عن حركتها الإبداعية والابتكارية، حيث تأتيها بزمانها الذي هو ابنها، فتحمل مفهومها أثراً من ماضيها، وتحمل تعريفها عيناً من حاضرها، وتحمل دليلها أفقاً من مستقبلها. وبهذه الرؤيوية والمنهاجية والممارسة والقصدية والغائية الدلالية والاستدلالية والتداولية التواصلية، نرفع القيود والأغلال، ونزيل السدود والحواجز، التي وضعتها التقاليد والعادات والمحاكاة والتضاهي والتظاهر أمام الممارسة المعاملاتية والعبادية الزوجية الارتقائية الاكتمالية للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، وسوف ترفع أيضاً التبعية لمنقول معاني الحياة الزوجية ومرادفاتها وأضدادها من حضارات وثقافات الغير، والانتقال إلى مآصول الحياة الزوجية الإيمانية التقوائية التي تورث الحياة والحياء والاستحياء والإحياء ومرادفاتها من الاحتشام والطهارة والعفاف والأدب واللياقة و... وتطرد الإباحية والانحلال والتهتك والدعارة والرجم والصفاقة والعُهر والفجور والفسق والنجاسة والمجون والوقاحة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المدلول اللغوي في البدء يتمأسس على الاتصال الحسي المُلكي الظاهري بالواقع الموضوعي، وبعد ذلك يتمأسس على النظر الملكوتي العقلاني المسدد والمؤيد، وعلى النظر الاتصافي الصوفي والعرفان المعقلن والمشرعن المتصل بالغيب المسدد. وبهذه السيرورة والصيرورة يرقى المدلول اللغوي إلى مستوى متعال يكشف فيه معاني ومفاهيم وقيم الأسماء الحسنى والصفات العليا، التي في ضوئها يتدرج الكائن الإنساني مراتب الارتقاء والتكامل والتقرب. هذه السيرورة تسير في مجرى الحياة الزوجية الحديثة والمشهدية والمرأوية والواقعية الحقيقية، وفق مقاربتها ومقارنتها بمجرى الحق الأسمائي الحسنى والصفات العليا داخل مجرى العالم والكون والوجود<sup>(1)</sup>.

وعليه، يجب أن تكون حركة منظومة الفكر والعمل في تأثيل الحياة الزوجية وفق سياقاتها الارتقائية التكاملية المتعالية، ومن موقع تأثير الإسلام عقيدة وعبادة وعبودة وشريعة في حركة الواقع، لا التصومع والتكهف أو التشرنق في شرنقات وصومعات الكهوف الواقع لإضفاء الشرعية العقلانية والواقعية عليها وتبريرها بحكم التحديث والتجديد والحضارة والتقدم. فالعقلانية الواقعية والمقاصدية المرتبطة بجوهر وروح النصوص الشرعية وحقيقة الاستخلاف والانتظار والخاتمية والولائية، هي عقلانية واقعية مثالية منفتحة مسددة ومؤيدة، وهي عقلانية متعاقبة ليس بالغيب والمطلق والمثل الأعلى فحسب، بله، حتى بالواقع ومستجدات الحركة التاريخية والحراك الاجتماعي السياسي والاقتصادي... ومتطلبات العصر والزمان بمستوياته الثلاثية أو بأبعاده الثمانية الزمكانية. فهي ليست مجرد عقلانية مثالية واقعية أو خطابية وبيانية مريحة تنمو في عوالم المجردات وتسبح في فضاءاتها اللامنتمية أو اللاموصولة بفضاء الأرض وبيئتها ومناخاتها الدنيوية. وعليه، فإن مقتضيات العقل والمنطق وموجبات الغايات السامية ومتطلبات العرفانية

(1) وتجدر الإشارة إلى أنّ تأصيل وتأثيل منظومة مفاهيم ومعاني وحقائق اقتصاد الممانعة والمقاومة بالإجمال ينقسم إلى صنفين تتدرج تحت كل صنف صنفات فرعية، حيث «التأثيل المضموني» يتفرع عنه «التأثيل اللغوي» و«التأثيل الإستعمالي» و«التأثيل النقلي»، بينما الصنف الثاني «التأثيل البيئي» يندرج تحته: «التأثيل الاشتقاقي» و«التأثيل التقابلي» و«التأثيل الحقلي»، وهناك أنواع وأشكال أخرى من التأثيل المضموني والتأثيل البيئي يمكن إدراجها، ذلك تبعاً لمساهماتها في توسيع واستمالة وإغناء وإنماء وإثمار المحتوى الدلالي وتثوير الدلالات التاوية في بنية المفاهيم والمعاني الاقتصادية، وخاصة تلك التي مصدرها ومرجعها القرآن المجيد والروايات الصحيحة من السنة وأهل البيت (عليهم السلام).

القلبية والوحيانية الغيبية، كمونة وظاهرة في الخطاب الإلهي المتجسد في نصوص وكلمات كتاب الله المقدس وسيرة أنبيائه ورسله والأئمة المعصومين، فضلاً عن السيرة العقلانية الواقعية الولائية الاستخلافية والانتظارية والخاتمية والاتباعية، مما يحتم علينا ضرورة تجاوز النظرات التجزيئية والاتكال على فروع الفقه الشريعة، دون أصولها وبنيتها التشريعية الاجتماعية والتاريخية والسياسية والاقتصادية... إلخ. وأفاقها الكلية، وذلك بغية إنتاج منظوراتها ومرثياتها المفاهيمية والاصطلاحية واستنتاج نظرياتها وانباء مناهجها.

وأن تشرنق وتكهن العلاقات بين الدين والشريعة والواقع في شرنقات وأطر وصومعات ضيقة وخاضعة لأحكام فقه الفروع فقط، قد أحدث فجوة بين ما يحمل روح الإسلام والدين في مشروع حضاري ومفاهيمي ومنهجي متعالٍ وعقلاني مثالي، وواقعي دينامي، وبين الأمة وحركة التاريخ الارتقائية والتكاملية، فالنظرة والرؤيوية الشمولية التكاملية التراتبية التوحيدية، وفق مربع مصادر المعرفة الأصلية من الحواس والعقل والقلب والوحي، هي كفيلاً بتجاوز كل النواقص والركود والاختلالات في المنظومات التفكيكية والتجزيئية، وانباء منظومة مفاهيمية ومنهجية ونظريات وبرمجيات شمولية كلية للوجودات الكينونية الأنطولوجية والأبستمولوجية، وتمفصلاتها وتموضعاتها المختلفة، وتبعياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحضارية.

فهذه العلاقات الحميمية والروابط الصميمية المقدسة بين العقل والقلب أو الوحي والنص والواقع هي التي تسمح لاستنطاق القرآن والسنة الشريفة، ولاستكشاف واستخراج مكنوناتها وجواهرها الثاوية والمختفية واللامرئية، إن غياب الباراديم والنموذج والمنهجية والنظريات والبرمجيات وأولياتها وإوالياتها وآلياتها وأدواتها ووسائلها وسياساتها وإجراءاتها واستراتيجياتها الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية، الملائمة لبنية وجوهر ما تحمله الآيات الكريمة من مفاهيم ومعانٍ ومضامين كلية معرفية ووجودية وقيمية وأخلاقية وجمالية وفتية لكافة شؤون الحياة وتمفصلاتها وتموصفاتها المختلفة، هو نتاج هذا التشرنق والتصومع والتكهن في شرنقات وصومعات وكهوف الفردية والذاتوية والجزئية والتفكيكية أو المثالية الكاملة واللاإرادية والفسفسطة، بله، فضلاً عن التأخر والتقهقر والانزهاام النفسي والحضاري والمعرفي والعلمي للمسلمين.

## 6.2.7 فعل التلفيق والتوفيق والتأثيل والتأصيل لمصطلحات ومعاني الحياة

الزوجية<sup>(1)</sup>

تعتبر عملية تأصيل وتأثيل أو تليفيق وترقيع أو توفيق واتفاق مصطلحات ومفاهيم وأفكار ومعاني منظومة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في غاية الأهمية ومنتهى الخطورة، حيث ابتليت بها الأمة الإسلامية عبر تاريخها البعيد والمعاصر والقريب، وخاصة بعد أن فقدت الأمة مرجعيتها التدوينية الكبارة (القرآن) والناطقية (العصمة الطاهرة) المرجعية الأكبر والاتباعية (الولي الفقيه التقوائي) المرجعية الكبيرة، الأمر الذي أدى إلى اختلال موازين ومكاييل التقديرات الكمية والنوعية والمعرفية والمعنوية والجمالية والمادية، وإلى اهتزاز وانحراف محكمات مقاييس مميّلتها الاستهلاكية ودرجات منقلتها الإحداثية وزوايا بوصلتها الاتجاهية للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، وهي مرجعيات عملائية تداولية بين الناس في كافة مجاري الحياة، والتي هي بمقتضى العصمة الطاهرة والقرآن الناطق والثقل الأكبر المحافظ على التوازن والاعتدال والقسط والميزان والعدالة والصيانة والأمان والاطمئنان والسلام والاستقرار والسكينة في المجتمع.

الأدهى والأمر من ذلك كله هو ما أدى إلى إفساد واعوجاج «معايير المعايير» (ميثا معيار) و«ميزان الموازين» (ميثا ميزان) ومنقلة المنقلات» «ميثا منقلة» ومكيّلة المكاييل (ميثا مكيّلة) و«بوصلة البوصلات» (ميثا بوصلة) القائمة والقوامة والقيومة والمقومة والضابطة والمعيرة للميزان والمنقلة والمكيال والبوصلة ذاتها المستخدمة في المعاملات والعبادات، وانكسار وتقعّر وتحوّدب عدسة عدساتها الرؤيوية «ميثا عدسة» الناظرة والحاكمة والمؤتمنة على عدساتها الاستكشافية والاسترجاعية والاستبصارية والاستشرافية الظاهرة والمعمول بها، التي هي بمنزلة الثقل الكبار والقرآن المجيد التدويني الكلماتي، وفي عصر الغيبة الكبرى أدى إلى تعدد وتنوع، وتخالف وتغاير، أو إلى تضارب وتضاد، وفي بعض الأحيان إلى تقابل وتناقض الولايات والحاكميات والسلطات الولائية والمرجعيات التقوائية. هذه الاعوجاجات والانحرافات في الموازين وفي «ميزان

(1) لمزيد من التفصيل والشرح انظر كتابنا: العدسات الرؤيوية والاستبصارية الشمولية التكاملية التراتبية التوحيدية، الجزء الأول والثاني.

الموازنين»، والتعمرات والتحوّبات في العدسات وفي «عدسة العدسات» الرؤيوية، والفساد والفجور والفسق والظلم والجور والبغي والاستبداد والاضطهاد في العمل بها والتوظيف والاستخدام في المعاملات والعبادات، والاعتقادات والتصورات والتصديقات والتعقيلات والعرفانيات ليست بعيدة عن تلك الآفات والعاهاات والسوءات الانحرافية والاعوجاجية والتعمرية والتحوّبية.

ولا يتوقع المرء غير هذه المآلات الملازمة عندما تنحصر مرجعية الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية وتميل عن مرجعيتها العصومية الإيستيمولوجية الكبّارة القرآن المجيد والحديثية في الحياة من جهة ثانية، وعندما تتعطف عن مرجعيتها العصومية الخاتمية المنطوقة والمعمولة على استقامة الصراط المستقيم من جهة ثانية، وعندما مالت ورغبت وحبّبت إلى نفسها مرجعيات تلفيقية وتهجينية سواء منقولة ومستوردة خارجياً، أو منقولة ومستوردة تراثياً داخلياً، وانكفاً ونكص عن تحمل مسؤولية الاتباعية الولائية الفقهية التقوائية العامة، أو تعاملت الأمة معها بسطحية وقشرية وهامشية مبتذلة، أو النظر إليها نظرة مُلكية وفقهية جزئية وفردية من جهة ثالثة.

وعليه لقد عانت المنظومة المعرفية للحياة الزوجية من بنى تحتية مذهبية ونظريات وباراديمات ونماذج ضعيفة هشّة وغير متماسكة، تفتقد إلى شمولية تكاملية تراتبية توحيدية بشكل عام، لذا لم تستطع أن تأسس في ضوئها فعل التأسيس والتأثيل لمفاهيمها وأفكارها ومعانيها مصطلحاتها وقيمها الأخلاقية والجمالية الفنية المتعالية والأصلية والكلية والفرعية، لذا دأب المفكرون والباحثون الإسلاميون إلى البحث عن بديل للتأسيس والتأثيل، فاتبعوا باراديم ونماذج ومنهاجيات ومناهج توافقية تلفيقية تهجينية عوضاً عن التأسيس والتأثيل لها، أو اعتقاداً منهم أنهم ينتهجون منهاجية تأثيلية وتأسيسية، والكثير منهم وقعوا في شباك مكر وخداع وحيل التلفيقية بوعي ودون وعي. والشواهد التاريخية كثيرة، وخاصة في العصر الحديث عندما بدأ هؤلاء المفكرون استيرادها بأشكالها ومضامينها المعرفية والفلسفية والعرفانية والعلمية الغربية والمشوهة والغريبة والمرفوضة في كثير من مجالاتها في نفس الحضارات المنقولة إلينا منها عن طريق علب جاهزة للاستهلاك، دون معرفة دقيقة وشمولية بماهياتها وصلاحياتها وبيئاتها

وأصولها ومبانيها وبنياتها التحتية، فضلاً عن كون الكثير منها بعيدة عن الرؤية الكونية والمذهبية والفلسفية والعقائدية الإسلامية الأصلية والأصلانية.

## 6.2.8 نموذج للتلفيق والتوفيق والتأثيل الاجتماعي لمنظومة الحياة الزوجية

### لدى بعض المفكرين الإسلاميين

المنهاجية التلفيقية هي جهد وقراءة استعراضية وأفقية وتركيبية مرسلة ومستعجلة، افقها مسدود ووسعها ضيقة وامتداداتها تقتقد إلى الاستطالة والامتداد، ولا يتجاوز القشور والسطوح، وفي أحسن الأحوال يتماس مع عمق ما تحت السطوح المرئية والضحلة، وذلك محاولة لـ «قَوْمنة» أو «أسلمة» أو «علمنة» المذهب والحياة الاجتماعية وحلقاتها المتداخلة من حياة زوجية وأسرية في الإسلام، مع بقاء الأصل والجذور الاشتراكية التي تعطي الأصالة للمجتمع وحرمان الفرد من الحرية والكيونة المستقلة وأن الفرد عنصر اعتباري فرعي هامشي لا اعتبار وجودي حقيقي له. وهناك من يسعى إلى إيلاج الرأسمالية الليبرالية والحرية الفردية داخل منظومة الحياة الزوجية، وتضمينها ضمن بنيتها وبنائها وتداولاتها ودلالاتها ووظائفها وغاياتها، معتبرة أن الأصالة للفرد والاعتبار للمجتمع كعنصر ثانوي هامشي.

وهناك من يقوم بعملية دمج وتضمين كلا المذهبين في مذهب واحد، وهي الأنظمة المختلطة التي تمزج جزءاً من هنا وجزءاً آخر من هناك؛ ليشكل مركباً اصطناعياً قابلاً لتغيير تشكيلاته البنوية والوظيفية والغائية، تعتبر هي الأصل بوعي أو بدون وعي، من خلال القيام بعملية فصل وقطع الأغصان والأفنان والأوراق والأزهار والثمار الاشتراكية والرأسمالية وتركيبها تركيباً اصطناعياً واستبدالها بمفاهيم وأفكار ومعاني الحياة الزوجية والأسرية، من دون تمييز بين الأحكام الفقهية والمذهبية والعلمية والفلسفة والقيمية والعرفانية الجمالية للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية الثابتة والمتغيرة أو النسبانية والمطلقة أو الجزئية والكلية أو الولائية الحاكمة والناظرية والائتمانية أو الخاصة والعامة أو المتشابهة والمحكمة أو الدنيوية والدنيوية، أو المادية المحسوسة والروحية الاسترواحية، وأنها تتشكل وفق ظروف وحقائق مصطنعة ومشيدة من قبل مالك القوة والقدرة السياسية والاقتصادية والإعلامية في المجتمع، والتي بدأت تشيئ كل شيء

حتى القيم الأخلاقية والجمالية كسلعة تُعرض وتُطلب تبعاً لقوانين وسنن وأحكام السوق التجارية والاقتصادية في المجتمع.

هذه المثاقفة والمفاكرة الفكرانية النظرية لسيرورة وصيرورة الحياة الزوجية المعكوسة أو المضادة هي جزء من تعقيدات الانتقال التاريخي للأفكار من بيئة إلى بيئة أخرى، ومن ثقافة معينة إلى ثقافة أخرى مختلفة عنها، وهي هنا أكثر من عملية نقل في شروط التبادل (الطبيعي)؛ لأنها تتم في شروط مواجهة منظومة معرفية ووجودية وقيمية وجمالية مادية صرفة، تنوي في بنائها التركيبية والتراكمية والتكوينية والدلالية والاستدلالية والتداولية التواصلية والوظيفية والغائية، عنصر الرؤيوية الكونية المادية، وعنصر إرادة القوة والهيمنة الغربية، وعنصر قيمها المادية الصرفة التي أقامت الفوارق والتمييزات البنيوية بين كينونة المذاهب والفلسفات والإيديولوجيات الاجتماعية المختلفة على أساس معياري يحول الاختلاف إلى التمايز، والتمايز إلى التغاير، والتغاير إلى التضاد، والتضاد إلى التقابل، والتقابل إلى التطابق السليبي، والتطابق السليبي إلى التناقض، والتناقض إلى المزايلة، والمزايلة إلى العدمية أستيمولوجيا معرفياً وأنطولوجياً وجودياً وأكسيولوجياً قيمياً وأخلاقياً واستطيقياً جمالياً، بينها وبين ثقافة أو مذهب وفلسفة وإيديولوجية المركز «الغرب أو الرأسمالية الليبرالية» أو الشرق الاشتراكية المتبقية، والأطراف وكل من يخالف ذلك.

غياب الأصول والتأثيرات المفاهيمية والمعرفية المذهبية الاجتماعية الإيمانية الإسلامية بشكل عام، والحياة الزوجية الممانعة والمقاومة لفيروساتها وميكروباتها الخلقية والجمالية والوجودية والمعرفية بشكل خاص، يفقد الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية درعها الذي تحتمي به، وحصنها الذي تتحصن فيه، وسلاحها الذي تتسلح به، دفاعاً وحماية ووقاية وصيانة لمنظومة الحياة الزوجية في الإسلام من جهة ثانية، الأمر الذي فتح أبواب الحصن الاجتماعي والأسري والزواجي لولوج فيروسات تساؤلات وإشكاليات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية مضطربة ومقلقة ومحيرة، من دون أن يجد المفكر جذوراً تأثيلية وجذوعاً تأصيلية راسخة يستطيع بحيث أن يقف على أرضية صلبة أمام تلك التساؤلات والإشكاليات التي كانت تطرح من المذاهب والفلسفات



والإيديولوجيات والثقافات البرّانية بذكاء وخبث وقوة ناعمة غير ملموسة تنخر في بنيات وبناءات المفاهيم والمعاني والدلالات حتى تفرغها تجعلها خاوية بعد ما كانت ممتلئة وصمدية.

إذن بدأت المواجهة بشكلها العنيف وقوتها الخفية وقدرتها الإعلامية الناعمة والعلمية المتقنة التي سهامها مصطلحات ومفاهيم براقة مغرية جذابة مثل الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة والعدالة والعولمة... التي أصابت كبد عقول الأساتذة والطلاب في الجامعات العربية والإسلامية من جهة، ومفكرها ومثقفها ومتفلسفيها وبعض متفقيها. هذه الحالة هي التي دعت المفكرين والمثقفين والمؤسسات التعليمية إلى التصدي لها لا بوسائل وإواليات وآليات وآلات التأصيل والتأثيل، بل، من خلال عمليتي التوفيق والتفريق في البداية، ومن ثم قامت بإعادة إنتاج الاضطراب ومحاولة (علّومته) أو «أسلمته» أو «قوّمته»، أي إضافة إهاب علمي أو ثوب فقهي أو لباس قومي محكم الشكل الخارجي، ومتسق البناء البراني، في حين بنياتها التكوينية والتركييبية والتراكيبية الجوانية تعاني من خواء وفراغ وهباء معرفي ووجودي وقيمي أخلاقي وجمالي فني. وهو الأدهى والأمر والأخطر قولاً، والأقرب هلامية وسرابية والأبعد حقيقة وإثالة وإصالة.

### 6.3 أصوليات وأوليات وإواليات وآليات وآلات التأثيل والتأصيل في حال مثاقفة

#### الحياة الزوجية

بعد تبيان طبيعة وماهية الأبدال أو النموذج أو المنهاجية الشمولية التكاملية التراتبية التوحيدية التي تم تصويرها في صورة عنكبوتية البنية والبناء التركيبي والتراكيبي والتكويني والدلالي والاستدلالي والتداولي والتواصلي والوظيفي والغائي للمنظومة الأبستمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمية الأخلاقية والاستطبيقية الجمالية لحياة زوجية وأسرية واجتماعية تباهي بقوة وسعة واستطالة المقاومة والممانعة، وبعد تبيان الثوابت والمحكمات والمطلقات والكليات الكونية والإنسانية المتحكمة في العقل البشري، وانعكاساتها المرآوية في النصوص المختلفة، جاء دور التعرف على الإضاءات المختلفة للنصوص عبر صيرورتها الزمكانية التي تضيء لنا المنهاجية الشمولية التكاملية التراتبية التوحيدية المقترحة، وذلك من زوايا متعددة

وجوانب مختلفة وأعماق مترابطة ومتطابقة وبطريقة تفاعلية متأرجحة بين مقتضيات الأحوال (المقصدية، التكيف، الشروط المجتمعية والبيولوجية والنفسية للذات المنتجة والمتلقية، جمع المعرفة وبنائها واستخدامها، وتشغيل الخلفيات المعرفية وضبط قواعد التأويل والتعبير عن ثوابت كونية الحوار الخارجي الديالوجي Dialog<sup>(1)</sup>) والحوار المنولوجي (Monolog) الجواني<sup>(2)</sup>...) وبين دينامية النص (تمية النواة الدلالية، السالبة، التماسك، التوازي، التشعب، الرمزية الصوتية، الفضاء، الزمان، التشاكل، الحوار الداخلي، الصراع، التدرج، التشابه، الاختلاف... المطابقة، المزايلة...); وبين المبادئ الكلية والمبادئ الخاصة لبيان فرادة الخطاب وخصوصيته، لتمييز أدبيته وعلميته وعقلنته وشرعنته وعرفنته ووحينته التي تتناغم جميع عناصرها في بنية مترابطة ومتناسكة ومتناغمة ومنظمة. ويمكننا الاستفادة هنا من منظومة الأساسيات والأصوليات والبدهييات والبدائيات والأوليات الكونية الفطرية المشتركة بين الكينونات البشرية والثقافية والحضارية، وكذلك منظومة تجريبية وإليات وآليات تعاونية وتعارفية في تبيان صيرورة الثقافة والمفاكرة الزوجية والأسرية... بين المنظومات والمذاهب والفلسفات والإيديولوجيات الاجتماعية الواحدة والمختلفة.

### 6.3.1 عدسات أصوليات وأليات الثقافة التأيلية والتأصيلية

تمتدح وتشتق البنية التحتية لأليات كينونة الثقافة والمفاكرة والمعاصرة والحدثة والمذهب والإدلوحة الاجتماعية والزوجية والأسرية وغيرها من مفرداتها الأستيمولوجية المعرفية المفاهيمية والأنطولوجية والوجودية الواقعية من وعن الأوليات الفلسفية، فتمأسس بدورها بنية نسقية بنائية تركيبية وتكوينية ودلالية واستدلالية وتداولية وتواصلية ووظيفية وغائية نفسانية وذهنية وأيكولوجية بيئية محيطة بها، وأركيولوجية

(1) الديالوج هو حوار وحديث ثنائي وثلاثي أو أكثر بين الكائن الإنساني والكينونات الأخرى وفق أصول وأهداف وغايات وأليات وأليات منطقية ومعرفية حوارية متعارف عليها.

(2) المونولوج أو حديث النفس أو التّجوى هو حوار يوجد في الروايات، ويكون قائماً ما بين الشخصية ذاتها، أي: ضميرها. بمعنى آخر هو الحوار مع النفس. ومصدر الكلمة يوناني مونو يعني أحادي ولوجوس تعني خطاب. نعني به شخصاً وحيداً يقف على خشبة المسرح ويقدم قطعة صغيرة. أي: مسرحياً واحداً يؤدي جميع الشخصيات المختلفة بأسلوب ساخر ومضحك (ليس دائماً).

تاريخية تطورية معرفية ووجودية وقيمية وجمالية مشتركة متناغمة ومتساوقة، تقبل التفاعل والتداخل والتعلق والتفاهم والتماثل والتكيف والقبول، من دون حاجة إلى سبب براني أو جواني للتصديق والقبول، وكل ما هو مطلوب نوع من الالتفات والتوجيه وحضور الذات أمام ذاتها فحسب؛ لأن ذات الموضوع هو وحده السبب لثبوت المحمول له.

صحيح أن مبدأ استحالة اجتماع النقيضين المنحصرة بالفرد، وهو مبدأ المبادئ «ميتا مبدأ» وكلي لا استثناء له، بحيث لو اتفق اجتماع النقيضين ولو في مورد واحد فإنّ جميع كينونات الوجودات الكائنية برمتها ستنهار<sup>(1)</sup>. وجميع القضايا الأخرى ليست في مقام وصف هذه القضية الأم، حتى قضية امتناع ارتفاع النقيضين أيضاً مرتكزة إلى هذا المبدأ العام أو مبدأ المبادئ أو ما وراء المبادئ؛ لأن أي حكم يثبت للعدم الذي منه ارتفاع النقيضين، يستند إلى الحكم الثابت للوجود. وعليه فإنّ استحالة ارتفاع النقيضين أيضاً مستندة إلى امتناع اجتماعهما. وتأسيساً على هذه الأولوية الفلسفية الأولى، يؤسس أولية الذات الإلهية المقدسة التي هي بمنزلة مقوِّمة لكينونات وكائنات عالم الوجود في العالم البراني ومبدأ سلسلة الحقائق كلها، بحيث لو لم يكن الواجب تعالى لما كان العلم أيضاً موجوداً. لذا أولى أوليات الأنطولوجية الوجودية والأبستمولوجية المعرفية هي التوحيد ومبدأ الوجود.

فأي فعل تأسيسي وتأثيلي وتأصيلي لا بدّ له من توفر بعض الأصول والأوليات الكلية الثابتة فيه،، كبنية تحتية صلبة متماسكة ومطلقة وثابتة، وتوفر موازين ومقاييس ومساطر دقيقة، ومرجعيات عصموية أو شبه عصموية أو تقوائية ولائية فقهية عامة أو محالة إلى مرجعيات عصموية أو محاكمة أو مجاورة أو مجالبة لها على الأقل، حتى نحقق الضمان والمصادقية والملاءمة والصحة والصلابة والاطمئنان لمسار وسير وسيرورة المناقفة للحياة الزوجية الجوانية والبرانية أو المرسلة والمتلقية التأثيلية والتأصيلية. وإلا سنقع في شباك حيل ومكر وخداع ووهم التقليد التبعي الملبوس بلباس التأثيل والتأصيل الوهمي والشبهي، مما يؤدي إلى أنّ نكون مدعاة لنقل وقبول الغث والسمين، والاختلاف والتغاير، والتضاد والتناقض، ومن هذه الأصوليات وتجربانية ما يلي:

(1) أبو على سينا: «كتاب إلهيات الشفاء» المقالة 1، الفصل 8.

1- التوحيد الذاتي والصفاتى والفعلى لكيونة واجب الوجود الله تعالى، وهي تتموضع في نقطة النقطة «ميتا نقطة» وبؤرة البؤرة «ميتا بؤرة» أو مركز المركز «ميتا مركز» في الأبدال والنموذج والمنهاجية الشمولية التكاملية التراتبية التوحيدية العنكبوتية الشكل والتمثيل. وهذا الأصل هو البداية وبداية البداية «ميتا بداية» أو المبدأ ومبدأ المبدأ «ميتا مبدأ» الذي تم شرح عدساته الرؤيوية الاستبصارية والاستكشافية التحليلية والتفسيرية والتأويلية والتغذوية الاسترجاعية والاستشرافية المستقبلية لعملية التأثيل والتأصيل والتأسيس.

2- أصل النهاية أو نهاية النهاية «ميتا نهاية» أو المعاد أو «ميتا معاد» الذي نستشرف بواسطة عدساته الرؤيوية وتحليل وتفسير وتأويل وتغذية استرجاعية لمستقبل سيرورة حمولات قيم ومعاني وحقائق اقتصاد الممانعة والمقاومة، التي هي مرآة انعكاسية لحقائق أنطولوجية وجودية لكيونة المبدأ والبداية التي انطلقت منها سيرورة المثاقفة الاجتماعية والزوجية والأسرية التأصيلية والتأيلية للحياة زوجية ممانعة ومقاومة.

3- أصل النبوة والإمامة والولاية الفقهية التي هي الخط المستقيم الواصل والسبيل القويم والعروة الوثقى بين المبدأ والبداية والنهية والمعاد، والنظر لكون أصل كينونة المبدأ والبداية حقيقة عصفوية كاملة تامة، وكذلك أصل كينونة النهاية والمعاد الوجه الآخر لعظمة أسمائه الحسنى وصفاته العليا تعالى هي أيضاً كاملة وتامة وعصفوية، فهو الأصل والثقل الكبّار، أي: أصل الأصل «ميتا أصل»، فلا بدّ من الخط والمرشد والدليل والواصل بينهما كينونة ممكنة الوجود أيضاً تمتلك الاستقامة والقيومية والولاية والكمال والتمام والطاعة والانقياد، وهو الأصل الأكبر والثقل الأكبر الذي أكد عليه القرآن المجيد والسنة النبوية الشريفة، وأن التمسك بهما يمنع من أن تضل البشرية أبداً السبيل والخط والطريق بين المبدأ والمعاد، وفي غياب العصمة التامة والكاملة في عصر الغيبة الكبرى يأتي دور العصمة التقوائية لولاية الفقيه العامة الجامع للشرائط الموضوعية والنفسية الذاتية، وهو الأصل الكبير المؤصل على الأصل الأكبر والذي هو متأصل على أصل الأصل الكبّار «ميتا أصل».

4- أن أصل بنيات وبناءات التكوينية والتركيبية والتراكبية والدلالية والاستدلالية والتداولية التواصلية والوظيفية والغائية هو الأنوار الإلهية التي نُفخت في روح وكينونة

وفطرة الإنسان بالقوة والإمكان من الأسماء الحسنى والصفات العليا التي تسري في بنيات ونواة كينونة النفس الإنسانية الفردية والزوجية والأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية... وإنّ فلسفة الخلق وسيرورة الكون والعالم والوجود هي جعل هذه الأسماء الحسنى والصفات العليا تعالى من حالة القوة والإمكان والاحتمال إلى حيز وحال الوجود والانوجاده والتحقق والتثبت والإثنية في مجاري الحياة الفردية والزوجية والأسرية والاجتماعية، وذلك تشابهاً وتشاكلاً وتضارعاً وتضاهياً أو تماثلاً وتجاوراً أو تناظراً وتطابقاً وتساوقاً، لتثال الصلاح الدنيوي والصلاح الديني والسعادة الأبدية والإنابة التوايية والدنو القرباني إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق والمثل الأعلى وفوق الأعلى سبحانه وتعالى. وغير ذلك يؤدي إلى التسافل والانحدار السلبي من خلال مراتب وسيرورة الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والتطابق السلبي أو التقابل والتناقض أو المزايلة والعدمية بينهما.

### 6.3.2 الفطريات التكوينية لكيونة الزوج والزوجة والحياة الزوجية

يمكننا تجاوز التصنيفي، بأن نختزل المبادئ والأصول الكلية والأولية السابقة بجانب كافة التجربانية والأصول الأخرى المتحاكلة أو المجالية أو المجاورة أو المماسة أو القريبة أو البعيدة الممتوحة منها أو المنبثقة عنها، في أصل الفطرة الإنسانية التي فطرها الله تعالى عليها، التي لا تبديل ولا تحوير ولا تغيير لها البتة. حيث تشكل القاعدة الأصولية والبني التحتية والقاسم المشترك والوعي والحقيقة والحق المبين بين كافة أجناس النوع البشري، في حال الإنصات والاستمتاع عند حضور الذات لديه، فكينونة الكمال والجمال المطلق، وكينونة الفطرة الإنسانية وحمولاتها الأستيمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا تعالى، هي المثل الأعلى الكمون بالقوة والإمكان الذي ينتظر مَنْ يمتحه ويستخرجه من كمون حالته الإمكانية والاحتمالية إلى حالته الانوجادية والإثنية والتحققية، من خلال الحركة الجوهرية الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية التقريبية والتكاملية. وللحياة الزوجية ركيزة الحيّ ومشتقاته ومرادفاته من الحياة والحياء والاستحياء والحيوية والإحياء وركيزة القيمومية ومرادفاتها ومشتقاتها من القوامية والإقامة والقيام والقمومة والتقييم والتقويم والاستقامة.

### 6.3.3 عدسات وإليات المثاقفة والمفاكرة لمنظومة الحياة الزوجية التأشيلية

#### والتأصيلية :

المقصود من إوآليات التمذهب والتفلسف والمثاقفة بين مفاهيم ومعاني الحياة الزوجية بين الزوج والزوجة التأشيلية والتأصيلية، تلك الفطريات الفرعية التبعية التي تتجه نحو التنفّر من النقص والأذى من الشرّ والشقاء. وهي تبعية للفطرة الأصلية المخمورة التي تحمل حمولات مفاهيمية ومعنوية ذهنية مشتركة وطبيعية وكونية، تقوم بتوحيد عمليات التحصن والتكيف والتقوّل، وذلك حماية وتصديقاً وتطابقاً مع السنن الكونية والفطريات الإنسانية الأصل والإنسانية المخمورة والتجربانية التوحيدية المتمركز في بؤرة ومركز الخطاطة العنكبوتية للابدال والنموذج والمنهاجية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية، التي تقوم بتساوق وتماهي وتناغم وترابط مفاهيمها وأنساقها وأفكارها ومعانيها السوسيوكونية والسوسيوحضارية والسوسيوثقافية والسوسيواجتماعية والسوسيوسياسية والسوسيواقتصادية والسوسيوثقافية...إلخ.

وفيما يلي بعض التجربانية النفسية والذهنية والقلبية والحسية المشتركة والطبيعية والكونية في ممارسة التفكير التأصيلي والتأشيلي، في سياق التمذهب والتفلسف والمثاقفة لشؤون الحياة الزوجية، وفي سياق التفاعل والتداخل بين المذاهب والفلسفات والثقافات والمنظومات الإنسانية الاجتماعية الأبتيمولوجية والأنطولوجية والأكسيولوجية والاستطبيقية المختلفة، الوافدة من المذاهب والفلسفات والثقافات الدخيلة أو المنقولة، وخاصة إذا ما كانت هناك تعارضات وتضادات وتناقضات بين مذاهب وفلسفات وثقافة الأم الأصلية للمذهب والثقافة الدخيلة أو بين المذهب الثقافة الزوجية والأسرية المتلقية الأصل، والمذهب والثقافة المرسلّة التي تتباين فيها الآراء الأفكار والقيم والرؤى والمفاهيم والاجتهادات، الأمر الذي يقتضي البحث عن معرفة إوآليات التلقي والتعامل لديّه<sup>(1)</sup>؛ وهي إوآليات تمثل الحالات النفسانية والذهنية والرغبات التي وليدة عوامل وظرفيات ومحيطات سوسيوكونية وسوسيوحضارية وسوسيوثقافية وسوسيواجتماعية

(1) محمد مفتاح: «مشكاة المفاهيم» النقد المعرفي والمثاقفة، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى

وسوسيكولوجية، التي تعتمل في كينونة الذات البشرية أثناء التواصلية والتفاعل والانفتاح والتعاليق والتداخل والتشابك مع مذاهب وفلسفات وثقافات اجتماعية وزوجية وأسرية وافدة دخيلة غيرية أو مع مختلف الفلسفات والمذاهب والمدارس داخل الثقافة الواحدة، كالثقافة العربية أو الإسلامية، فهي إواليات إنسانية ممتوحة من الفطرة الإنسانية والبنية التركيبية والتراكمية والتكوينية الجوانية لكيونة الكائن البشري، أو أنها مشتقة عن إواليات منطقية ورياضية تتقبل الذهنيات وتستأنسها النفسانيات البشرية.

ومن ضمن هذه المفاهيم نذكر أساساً القولية «ما يقابل النظريات والملكات، وما يسد حاجات وضرورات المذاهب والثقافات المستهدفة دون احتراس أو احتراز» و«التمثل: قدرة المذهب الاجتماعي أو الثقافة المستهدفة على تعريب أو تهويد أو فرنسة المقترض»، و«التكيف: تحوير مذهب وفلسفة وثقافة الآخر لتحقيق مزيج جديد»، و«التحصن: الحرص على عدم الذوبان واليه في مذاهب وفلسفات وثقافات غيرية»، و«التطرف: الذوبان في مذهب وفلسفة وثقافة الغير، وهجران المذهب والثقافة الأصلية، و«المحيطية: دور المحيط في خلق مميزات للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية وسماتها».

#### 6.3.4 الآليات المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية للمناقضة والمفارقة

##### والتعارف في دوال الحياة الزوجية :

لو تؤمّل في المنظومات المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية عبر سيرورة التأريخ البشري، وما هو جارٍ فعلاً بين كينونات الثقافات والمجتمعات المختلفة، نجد إضافة إلى الآليات أو الأساسيات الجوهرية لكيونة النفس والفطرة البشرية وتجربانيته الممتوحة من الفطرة التابعة الفرعية، التي تشترك فيها الذهنيات المختلفة والظرفيات والمحيطات المتعددة التي تنشأ وتعمل المثقافة والمفارقة الإنسانية، توجد هناك آليات وآلات تكشف وتحلل طبيعة التداخل والتشابك، والتفاعل والتعاليق، والتوسع والتضييق، والاستطالة والاختزال، والظاهرانية والبواطنية، لنصوصها المعرفية والوجودية الاقتصادية ولغاتنا الطبيعية والاصطناعية. ولقد سُميت هذه الحالة بتسميات

مختلفة منها التكامل والتشارك والتماثل والحضور والتناص «Intertextualite»<sup>(1)</sup>، فيما بين الحضارة والثقافة والمنظورات الإنسانية داخل المنظومة الواحدة، أو بين الثقافات والحضارات المختلفة والمذاهب والمنظومات الإنسانية الأخرى.

هنالك أصلاحات كثيرة وردت كلها في إطار واحد هو إطار التناص، فكما يسميه البعض بالتناص يسميه آخرون التفاعل النصي أو التداخل النصي أو العلاقة بين النصوص أو المتعلقات النصية، وهي عبارات مختلفة في اللفظ، وتطوح لنفس الهدف، بل، بصورة أدق كلها أسماء لمسمى واحد، ولعل التفاعل النصي أقوى هذه التعابير؛ لأنه يحمل في طياته صورة التأثير التي يرسمها النص المتقدم في النص المتأخر، وهو ما يمكن من خلاله الكشف عن العلاقة أو الصلة بين النصوص من حيث أدبيتها.

فالمقصود من الآليات هي تلك الاستراتيجيات العملية التي يخططها الفيلسوف والفقيه والعارف والمفكر والمثقف والمؤمن الإنساني لإدخال المعاصرة الإنسانية على التراث الإنساني للأمة الواحدة، أو المثاقفة والمفاكرة والمعارفة والمفاقة بين حضارة الأمة الإسلامية الأصيلة، أو إدماعها وإدخالها ضمن دوال الحياة الزوجية ودوال مراتب جودتها ورداءتها، مقارنة ومقاربة مع تلك الدخيلة والوافدة إليها، أو بين كينونتين ذاتيتين ونفسييتين، أصلية وحقيقية وأسماوية حسنى وصفاتية عليا كامنة بالقوة والإمكان والاحتمال وتحقيقها وانوجادها وتبثيتها من حالتها الكمونة إلى الواقع من خلال الحركة الجوهرية للنفس.

وبتعبير مجازي التفاعل والتثاقف والتفاكر والتعارف بين تلك الكينونتين النفسيتين الحقيقية الكامنة والمصطنعة الشبيهة الموهومة، التي تقدم نفسها بديلاً في الحركة الجوهرية عن تلك الحقيقية. وهذه المفاكرة والمثاقفة والمفاقة والمعارفة توجد معطى

(1) وقد كان جيرارجينت سابقاً في تصنيف التناص إلى أنواع معينة وصل عددها إلى خمسة رئيسية، وهذه الأنواع هي: 1. التناص: وهو يحمل نفس المعنى الذي يرمي إليه التناص عند جوليا كريستقا، أما عند جيرارجينت فهو حضور نص في آخر للاستشهاد والسرقة وما شابه ذلك. 2. المناص paratisit؛ وخير مثال عليه العناوين والعناوين الفرعية والمقدمات والذبول والصور وكلمات الناشر. 3. المي تناص: وهو علاقة التعليق الذي يربط نصاً بآخر يتحدث عنه دون أن يذكره أحياناً. 4. النص اللاحق: ويكمن في العلاقة التي تجمع النص «ب» كنص لاحق huortexte بالنص «أ» كنص سابق hyupoxte وهي علاقة تحويل أو محاكاة. 5. معمارية النص: هو النمط الأكثر تجريداً وتضمناً، إنه علاقة صماء تأخذ بعداً مناصياً وتتصل بالبنوع شعر- رواية. «جيرارجينت نقلاً عن د/ محمد ناجي محمد احمد، ص 46».



فحياً وفكرياً ومعرفياً وفلسفياً ووجدانياً وعرفانياً وثقافياً إنسانياً جديداً لدوال الحياة الزوجية ودلالاتها وتداولاتها ووظائفها وغاياتها، ذلك نتيجة لتفعيل ديناميكي وديمومي لآليات التوافق والتفاعل والتحرز والقلب. وهذه الأمور لها علاقة مباشرة في تفعيل وتشيط وتهذيب وبلورة موضوعات دوال الحياة الزوجية، ودوال جودتها ورداءتها.

هذه الآليات المعرفية الأستيمولوجية من التوافق والتفاعل والتحرز والقلب وغيرها تدخل في مجرى موضوعات دوال الحياة الزوجية وبنيتها البنائية والبنوية التكوينية والتراكية والتركيبية، وكذلك تترك آثاراً في سيرورة استدالاتها ودلالاتها المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية، فضلاً عن تفعيلاتها وتوجيهاتها التداولية التواصلية في حياة الزوجين والأسرة من جهة، وتبيان معالم ووظائفها وتمكين معانٍ ومراتب غاياتها من جهة ثانية، بشكل يكشف الكثير من مكسوفات ومضمرات حقائق الحياة الزوجية، وخاصة (حياة الحياة) و(قوام القوام) الخافية على الزوجين، الأمر الذي يؤثر في موازين الترجمات الانتقائية والتفضيلات والاختيارات الاصطفائية لهما، فيقرران الأمر المناسب لهما وفق حياة زوجية ديمومية دينامية ثابته ومتضمنة في آليات التوافق والتفاعل والتحرز والقلب.

فالآليات الاستراتيجية إجرائية تنحو إلى إرساء توازن وتساقق، وتعادل وتشاكل، وتماهي وتمركز، للمنظومة المعرفية والوجودية والقيمية والأخلاقية والجمالية لدوال الحياة الزوجية ودوال جودتها ورداءتها، وأبعادها وأعماقها وامتداداتها الاستطالية السوسيوكونية والسوسيوحضارية والسوسيوثقافية والسوسيوثقافية والسوسيوثقافية والسوسيوثقافية والسوسيوثقافية والسوسيوثقافية... إلخ، حول بؤرة الشبكة العنكبوتية لكيونة دالة دوال الحياة الزوجية (حياة الحياة)، أي: (ميثا حياة)، و(قوام القوام)، أي: (ميثا قوام) مراتب جودتها ورداءتها، أي: بؤرة البؤرة لأوليياتها وأصولياتها وإوليياتها وألياتها وآلياتها. فهي تراعي تداخل المفاهيم وتزاوج الأفكار، وتناكح المعاني والقيم والحقائق المحاقلة والمجايلة والمجاورة والمماسة والقريبة والبعيدة، كما تراعي نسيج التداخل الثقافي الإنساني التاريخي والحضاري لهذا التراث، كما وفرته ظروف الاحتكاك والمقاسبات الكبرى عبر تاريخها.

وتبقى الخاصية الأساسية لهذا النمط المختار، تتمثل في الانفتاح على الوجه الآخر لهذا التراث والتجارب الإنسانية في كافة أبعادها، سواء ما كان يتعلق بنظرية المعرفة أو نظام القيم أو ما يتصل بالتصور العام للنظام الحضاري والتاريخي السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتديبير المدينة، وهو ما يدفعنا أكثر إلى تجاوز المعطى الواعي للتاريخ والقبض على المضمون اللاواعي لهذا التراث. إذن هناك تشارك وتشابك، وتفاعل وانفعال، وتبادل وتناقل، وتدافع وتجادب، وتقاطع وتناف، بين النصوص الإنسانية عبر سيرورتها، وإن هناك بعض تبعات وانعكاسات مرآوية للآثار التي ترحل مع النصوص في سيرورتها، حيث يمكن قراءة النص القديم من خلال عدسات رؤيوية استكشافية وقرائية حدائية، فالنصوص يمكن أن تستر بعضها ببعض في جزئيات وكميات معينة، ولكن لا تخفيها كلية في الغالب، فهناك نصوص أصلية وأخرى مشتقة عنها، وخاصة في النصوص الأدبية أو النصوص التي تقسر بعضها بعضاً، وهناك نصوص متشابهات ومحكمات، وثوابت ومتغيرات، ومطلقات ونسبانيات، وظاهراتيات وباطنات، ومكشوفات ومكسوفات، ومعلنات ومسكوت عنها، وعموميات وخصوصيات، سواء في الأحاديث الشريفة أم الآيات القرآنية المجيدة، وهي التي تكشف حقيقة بنيات وبناءات كينونة الحياة الزوجية الحقيقية والحقة، ودوالها ودلالاتها وتداولاتها من جهة، وتواصلاتها ووظائفها وغاياتها من جهة ثانية.

### 6.3.5 آليات التوالد والتناص في المُثاقفة والمُفاكرة والمُعارفة في منظومة

#### الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية:

يقصد بالآلات والوسائل التواليدية الوصفية تلك التي تصف ظاهرة التناص المعرفي لمعاني الحياة الزوجية والتوليد المفاهيمي والوجودي والقيمي والأخلاقي والجمالي فيما بين نصوصها القرآنية والحديثية التي تتناول ركائز وماهيات وحقائق دوال الحياة الزوجية ودلالاتها ووظائفها وغاياتها المختلفة، وخاصة علائق النصوص الوجودية الأخلاقية والجمالية بشكل خاص والمعرفية النظرية بشكل عام. ومن الآلات الأدبية التناصية الموظفة في الأدب هي التعزيد والتخذيل والتدخيل والتهميل، ولقد ناقش ذلك الاستاذ محمد مفتاح بشيء من التفصيل في التناص الأدبي، ولكن نحن حاولنا توظيفها

مع بعض التصرف فيها من أجل تأصيل وتأثيل مفاهيم ومعاني ومصطلحات منظومة الحياة الزوجية بشكل خاص، والأسرية والاجتماعية بشكل عام.

وعليه بمكنتنا الاستفادة من التوضيحات والشروحات المقتضبة حول مفاهيم وبنيات التناص والنصنصة، وأشكال و صنفات التفاعل النصي وفضاءاته وقوانينه وطبيعته، فضلاً عن نوعية علاقته و متفاعلاته ومستوياته في فكر الأدب الإنساني واللساني الغربي والعربي، ومن خلال التحليلات الجينيولوجية لجوهر تأسيسات نصوص الحياة الزوجية وأريكيولوجيتها الفضائية والسياقية، والنظر والتأمل إلى اقتراضاتها واستداناتها أو استلافها واستعارتها بعدسة رؤيوية مركبة متكاملة تكشف وتبين الرحم الكبير الذي يتعايش فيه أكثر من نص إبداعي متعلق بالحياة الزوجية في سياق نسق ونظام تراتبي، تتدرج فيه المضامين والمنظومات والمرثيات المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية للحياة الزوجية والأسرية، في شكل حلقات تدرجية من حيث القوة والضعف والزيادة والنقصان حسب تموضوعاتها وتموقعاتها في مكيال تدرج وثقل ميزان وكثافة المعنى وقوته الدينامية والبنوية، في التأثير والتفاعل في حقولها المتحاكلة أو مع الحقول المماسية والمجاورة والقريبة والبعيدة، حسب تموضوعاتها في النظام العرضي للمنظومة المعرفية للحياة الزوجية من جانب، وجل لتموقعاتها في نظامها الطولي.

وهذا النسق هو الذي يرسم لنا التدرج مع مفاهيم ومصطلحات ومعاني وقيم الحياة الزوجية بشكل خاص، وللمنظومة المعرفية والوجودية بشكل عام، فيما يتعلق بعمليات الاستيراد والاقتراب والولوج والتضمين لمعارف الحياة الزوجية للغير إلى معارفنا الإسلامية، وذلك من السرقة إلى «التأثير والتأثر»، وإلى «المعارضة»، وإلى توظيف التراث»، وإلى «النص الغائب»، وإلى «التفاعل النصي» مع التنبيه أن «التناص» هنا ليس بمفهوم ما بعد الحداثة. وذهب آخرون إلى تصنيفات للتناص مثل: التناطبق - التفاعل - التداخل - التحاذي - التباعد - التقاصي<sup>(1)</sup>. لتبيان العلاقات التشجيرية أو الأسرية بين مجموعة من المصطلحات أو المفاهيم التي تربط بعضها بعضاً بارتباطات تراتبية وتدرجية، تتكوثر معانيها ومضامينها وفق قيم تصاعدية أو تنازلية محددة.

(1) مرجع سابق، محمد مفتاح / المفاهيم معالم، ص 41-44.

وبناءً عليه، ومن استقراء الآليات والآلات التي توضح ظاهرة التناص أو التفاعل والتداخل والتعالق والتلاقح بين عناصر ومكونات وأساليب ومعاني ومفاهيم وثيمات نصوص دوال الزواج والحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، ودوال جودتها وردائها للحالة القائمة قبل ممارسة فاعلية فعل الزواج الاستخلافي الائتماني المسؤول، مع نصوص ومفاهيم وأفكار معاصرة حالية أو مستقبلية آتية، التي تفيد إزالة التشتت والتبعثر والتشظي في دوال الحياة الزوجية وموضوعاتها وغاياتها ومقاصدها ووظائفها ودلالاتها وبناءاتها البنوية والنسقية، وتثبيت التمرکز والتمحور والضرورة والوجوبية والحتمية والوحدة والتوحيد من جهة، ورفع الحيرة والتردد ومحو الشك والظن اللامنهجي وإزالة الخوف والقلق والدهشة من مآلات فعل النظر والتعميل والتخييل أو فعل الصمت والصومته أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل في الحياة الزوجية.

وبهذا يكون التأسيس والتأصيل والتأثيل لكيثونة الحياة الزوجية الاستخلافية الائتمانية الخاتمية والانتظارية والاتباعية الولائية الفقهية التقوائية العامة والممهدة للولاية العصومية المنتظرة، وفق قاعدة صارمة وصلبة ومتمينة، يقتضي ثلاثة فروض جوهرية أساسية منها: فرض وجودي، وفرض مقصدي، وفرض منهاجي، وعلى أسس ترتكز على الأوليات والفطريات والظرفيات، وذلك وفق أبدال أو نموذج خاص. وعليه يمكننا تلخيص وتجسيد الثقافة والتفاكر والتعارف التزاوجي من جهة، والتناص من جهة ثانية، والتوالد من جهة أخرى على النحو التالي:

| التوالد     | التناص       | الثقافة والتفاكر |
|-------------|--------------|------------------|
| آلة التعضيد | آلية التطابق | إوالية التمثل    |
| آلة التدخيل | آلية التفاعل | إوالية التكيف    |
| آلة التهميل | آلية التحرز  | إوالية التحصن    |
| آلة التخذيل | آلية القلب   | إوالية الرفض     |

وإن القاعدة العامة والرئيسة لإنتاج منتجات ذات معارف ومعانٍ ومضامين ورؤى وفلسفات وعرفانيات ووحَيانيات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية لدوال الحياة الزوجية والأسرية ودوال جودتها ورداءتها، هي توظيف منظومة الأليات والإليات والآليات والآلات التفاعلية التواصلية والتعاضدية والتداولية والتثاقفية والتفكيرية والتعارفية، لكي تنتج وتولد أو تُكوثر منتجات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية متعالية وتلامس حقيقتها المحسوسية المُلْكِيَّة المادية الظاهرية، وتلابس حقيقتها العقلية والعرفانية والوَحَيانية.

هذا التوالد والتكوثر لا ينتج من هباء وفراغ وخواء، بل، هناك علاقة ضمنية أو صريحة، مباشرة أو غير مباشرة، وجزئية أو كلية، وقريبة أو بعيدة، ومحاقلة أو مجاورة، تجعل عملية التداخل والتواصلية والانفتاح والتأثر والتفاعل المتبادلة بين نصوص التجارب والمعارف والآراء والأفكار القديمة والسابقة مع النصوص الحديثة واللاحقة. وإنَّ الاستمداد والاستعانة بها في تكوين وبناء وتركيب بنية ونسق نصوص لاحقة، أمر طبيعي أو شبه طبيعي، وإنَّ كان قديماً يُعرف ويطلق عليها اسم السرقة أو السطو أو الأخذ. وذهب بعضٌ إلى أنَّ كثيراً مَنْ استعمل ووظف أو أخذ المعاني والأفكار القديمة والسابقة وضمها إدراجاً في نصوص حديثة أو لاحقة وذلك من دون رغبة أو اختيار، إنما هي حالة اضطرارية يكون المرء مضطراً بحكم البنى والأنساق والبناءات اللغوية والذهنية والنفسية الجوانية والبرّانية، وبحكم التفاعل والتداخل والتأثر والتأثير المتبادل الشعوري واللاشعوري، وهي سمات وعناصر وقواسم مشتركة ومتداخلة يصعب فصلها وعزل بعضها عن بعض، الأمر الذي يمنحه الحق المطلق في هذا الاستعمال.

وهذه القاعدة المفاهيمية تنطلق من أن هذه المعاني والمفاهيم هي مبنوثة في الطريق العام والخاص، بل إنها مبنوثة تتطاير في الفضاء يستشققها الكاتب والمفكر والأديب والفيلسوف والفقهاء والعلماء والمستخبر بمجرد الالتفات إليها، فإنها تدخل من فتحتي الأنف أو حدقتي العينين أو من سماعتي الإذنين، أو بأي طريقة ووسيلة إلى رئة التنفس المفاهيمي والمعنوي والمضموني لدى ذهن وعقل ونفس الكائن البشري. وإنَّ العبرة في الأسلوب والإضافات المباشرة وغير المباشرة، ولو كانت في غاية البساطة ومنتهي الصغر.





## الفصل السابع

تأصيل وتأثيل ركائز بنية  
كينونة الحياة الزوجية  
ودوالها البنيوية والبنائية  
والدلالية والوظيفية والغائية







## 7. مقدمة

لكل كينونة معرفية أو وجودية أو قيمة أخلاقية أو جمالية فنية ركائز بنوية نواتية أو جذرية أساسية، تشكل بنيتها الجوانية والتحتية أو التأسيسية والتعديدية التي تُقام عليها بنيتها البنائية من الجذوع والأغصان والأفنان، وتُحمل عليها حمولاتها من أوراقها وأزهارها وأثمارها وخيراتها التي تشكل معالمها البنائية المعلمية الظاهرية لها. وتعتبر الركائز البنوية التعديدية والتأسيسية هي الأعمدة والقواعد التحتية الميتافيزيقية المضمرة والمستترة، وهي المانحة والمعطية والمفضلة الحياة والحيوية الديمومية الدائمة لروافدها الشجرية الظاهرية ومبانيها ومعالمها المعلمية الفوقية، فتثبت بمقتضاها تحققاتها وانوجاداتها وإنياتها المحمولة في مجاري وتجليات الحياة في مجرى العالم والكون والوجود. وهي بمنزلة الولاية والسلطة والقوة الكينونية الناظرة والحاكمة والقاضية والمؤتمنة والمقومة لديموميتها الحيوية البنائية والمعلمية البرانية الظاهرية لها، مما يمكنها من ديمومة الإقامة واستقامة القيامة واستطالة القومة من جهة، وديمومة قوامها وقيوميتها القائمة وقواميتها القوامية واستقامتها المستقيمة، فضلاً عن كونها تقوم بتقييم وتقويم ومعاينة ومعالجة لأعوجاجاتها وتقوساتها وتصحيح للانحناءاتها وانحرافاتهما وتعديل لتعمراتها وتحودباتها الظاهرة والباطنة، من الجور والجنوح والحيث والظلم والطغيان والفساد والإثم والعدوان والمخاتلة، التي تخلّ بالاعتدال والتوازن والقسط والعدالة والتوسط والاستقامة والهداية والرشد والصواب والصدق والوفاء، وتسلب السكينة والطمأنينة والأمان والأمانة، وتمنع الاستقرار والهدوء وتحجم الراحة والاسترواح وتطرد السلام والسلم والصلح، وتغيّب الحلم والتروي والحكمة والاحتشام والتعفف والحياء والطهارة والنزاهة والحصافة والحصانة والتعقل والتعرفن في الحياة، مما يفتح أبواب و منافذ القلق والاضطراب والهيجان، ويسمح لتمكين الاحتراس والاعتداء والفرع والخوف، ويمهد لبسط الرعب والشور والخطر، ويمكن لاستطالة الحماقة والجهالة والسفاهة والبذاءة في الحياة.

نعتقد أنه من غير الممكن إلهام وانفهام وفهم وتفهم صحيح ودقيق لكيونة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية بشكل عام، وكيونة ركائزها التأسيسية والتأصيلية والتأثيلية لبنياتها البنيوية التعيدية التحتية المضمرة والميتافيزيقية والبنائية المعلمية الفوقية البرانية بشكل خاص، ومعرفة حقيقتها الدلالية والاستدلالية وطبيعة تداولاتها التواصلية والاتصالية، وحقيقة وظائفها وغاياتها المتعالية بشكل أخص، إلا في إطار رؤية كونية توحيدية وفلسفة وجودية تنطلق وتأسس على وحدة الوجود التشكيكي التراتبي وحركة النفس الجوهرية من جهة، وفق سياق الاستخلاف الإنساني العام والخاتمية المحمدية صلى الله عليه وآله وسلم والانتظارية المهديّة عجل الله فرجه والاتباعية الفقهية الولائية التقوائية من جهة أخرى.

## 7.1 الإطار والقاعدة التأسيسية والتعيدية لتأطير كيونة الحياة الزوجية

### ودوالها المعرفية والقيمية والجمالية

ثمة حقائق وأسس ومبادئ كونية تشكل أسس التكامل المعرفي والوجودي والقيمي الأخلاقي والجمالي الفني لتأصيل وتأثيل كيونة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، منها<sup>(1)</sup>:

- وحدة الخالق وكماله المطلق.
- وحدة الكون، ووحدة الوجود.
- وحدة كيونة الكائن الإنساني، وكمالاته الأسمائية العليا والصفاتية الحسنى الراقدة والثاوية بالقوة والإمكان والاحتمال في بنيته العميقة وفطرته السليمة.
- وحدة الغاية والهدف.
- وحدة الطريق المستقيم والسير والصراط والقويم.
- التطابق بين عالم الطبيعة التكويني الأفقي وعالم الكائن الإنساني الذاتي الأنسي وعالم الكلمات والألفاظ القرآنية المجيدة.

(1) لمزيد من التفصيل والشرح انظر إلى: جعفر عباس، فقه فلسفة المنهاجية التكاملية التوحيدية من منظور إسلامي. دار المحجة البيضاء، بيروت 2012، الجزء الثالث.

- الترابط والتعلق والتفاعل والتداخل بين عالم الطبيعة المادي وعالم البرزخ المجرد من المادة والمتعين في الصورة، وعالم العقل والجبروت المجرد من المادة والصورة.

- الترابط والعلاقة العضوية المادية الموضوعية والمعنوية الروحية والغيبية الوحيانية بين كافة أجزاء ومكونات وعناصر الكون.

- كل شيء يشبه كل شيء.

- كل شيء قابل للتدرج.

- كل شيء ينسجم مع كل شيء.

هذه مكونات ومكونات وتأسيسات الإطار الفلسفي للعدسات الرؤيوية لمنظورات المنهاجية التكاملية التوحيدية أو الفطرية الاستخلافية أو الشمولية التراتبية، بعدساتها الميكروسكوبية<sup>(1)</sup> والماكروسكوبية<sup>(2)</sup> والسيكتروسكوبية<sup>(3)</sup>. وهي بدورها تشكل الرؤيوية الكونية الشمولية للبنية العميقة لكافة الكينونات الوجودية والمعرفية في الكون بشكل عام، وفي الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية بشكل خاص، فضلاً عن علاقاتها البنيوية (الأفقية) والجنالوجية (العمودية)، وغاياتها ووظائفها وأسبابها وعللها الغائية والوجودية والجمالية والشكلية. هذه الرؤيوية الشاملة كفيلا بأن تؤكد لنا، بكل وضوح وجللاء، حقيقة انتظام واتساق الكون وكينوناته ككينونة الحياة الزوجية، وإثبات وحدة الوجود الكوني الطبيعي والإنساني الاجتماعي بجميع عوالمهما الممكنة، وتعلق، بله تماهي كافة أجزائهما الظاهرة المكشوفة والثاوية المضمرة، وانسجام واتساق اتجاه مساراتهما الارتقائية التكاملية في جميع مراتبهما في النظام الأفقي والعمودي.

(1) الميكروسكوب أو «المجهر Microscope»: آلة بها عدسة لتكبير الأشياء الصغيرة التي لا ترى بالعين المجردة، اخترع أول شكل منه العالم الهولندي «زشاري جونسون Zacharie Jansen» سنة 1590.

(2) التلسكوب «Telescope»: آلة ذات مرآيا تمكن من رؤية النجوم البعيدة، ويعزى اختراعه إلى نيوتن عام 1671.

(3) السبكتروسكوب «Spectroscope»: آلة فيزيائية لدراسة الأطياف وتحليلها، والطيف هو مجموعة الألوان التي تتحلل إلى اللون الأبيض. وهي: الأحمر والبرتقالي والأصفر والأخضر والأزرق والنيلي والبنفسجي.

فهذه العدسة الرؤيوية الاستبصارية الكونية التكاملية الشمولية والتوحيدية كفيلة باستكشاف كامل لكل مكونات ووظائف ودلالات وغايات سيرورة وضرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، وتساهم في إجراء جراحات علاجية ناجعة لاجتثاث جذور طفيليات وفيروسات مشاكل وعقبات الحياة الزوجية، وتيسر انتشالها من وحل الأوهام والأحلام والخيالات الواهية والشبيهية وترسباتها المادية الشهوانية البهيمية وأمراضها الاجتماعية والنفسية.

وبناء على ذلك أيضاً، فإن هذا النظام الكوني الطبيعي والإنساني الاجتماعي بما فيهما من دقيق وجليل، وما فيهما من جمال وبديع ودقة وروعة وإتقان وأحكام ونظام وانتظام ووحدة وكثرة، قد خلق في أحسن تقويم. شأنه أنه في صورة تامة وكاملة ومحكمة لا يتخلله النقص والقصور والتفكك والانفصال والانقطاع، لا يدرج خالقه وفاعله أعود بالله ضمن دائرة الجهل بالنظام الصحيح والأكمل والأفضل والأتم - أو بعجزه - تبعاً سبحانه وتعالى - عن ذلك. وكلاً الأمرين منفي عن دائرته عز وجل؛ لسعة علمه بكل شيء وامتداد قدرته وتمازج حكمته ومطلق عدله وسعة رحمته وإحاطة فيوضاته المطلقة التامة بكل شيء. وذلك بناء على قاعدة عقلية تجريبية واضحة الدلالة والمدلول وشواهد كونية وحضور قلبي فطري لا يعتريه أي شك أو ريب، إلا لأصحاب قصر النظر والعقول الضيقة المادية والقلوب المريضة. يقول عز وجل في محكم كتابه المقدس: ﴿كَتَبَ أَحْكَمَ، إِنَّهُ ثُمَّ فَضَّلَتْ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾<sup>(1)</sup>. وبهذا الصدد يقول الإمام علي (عليه السلام): «قدر ما خلق فأحكم تقديره»<sup>(2)</sup>.

## 7.2 الرؤيوية الكونية التكوينية والتشريعية لكيونة الذكر والأنثى ودوالهما

### المعرفية والوجودية والقيمية في مجرى الحياة والوجود

الرؤيوية الكونية والفلسفة الإسلامية الوجودية تنظر إلى العالم والكون والوجود بأنه خلق وتأسس وفق نظام طولي وعرضي خاص، وكل أجزائه متأصلة ومتشابهة ومتوافقة بعضها

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة هود، آية: 1.

(2) نهج البلاغة، الخطبة 91.

مع بعض، وتؤصل وفق قواعد وأصول متميزة صلبة متماسكة صمدية، وتؤثل وفق منظومة نسقية بنائية وبنوية محكمة متسقة ومنتظمة متساوقة ومتممة ومتكاملة. إن ما نشاهد فيه من كثرات المجردات والماديات، والملكوتيات والملكيّات، والبسائط والمركبات، ما هو إلا نظام واحد قد تمأسس على أساس التوحيد الإلهي الذاتي والصفاتي والفاعلي، وهو مشيد على تشييد قاعدة متينة؛ كل جزء منه مرتبط بالآخر بكمال الارتباط والاتقان ﴿صَنَّ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾<sup>(1)</sup>، لا ينثلم بثلمة ولا ينفطر بفتور ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾<sup>(2)</sup>؛ ولا يعرضه الباطل ولا يعتريه لعب ولهو وعبث ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَطْلًا ذَلِكَ ظَنُّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(3)</sup>؛ وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لِعَيْنٍ \* لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًا لَاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنْ كُنَّا فَعَالِينَ﴾<sup>(4)</sup>؛ ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنْمَّا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا وَأَنْتُمْ عَلِيمُونَ﴾<sup>(5)</sup>. وإن كل شيء مبني على أساس كينونة الحق الذي لا ينخر إلى بنيته أي باطل ومفسد؛ لكونه حقاً صمداً ومنتقناً من قبل خالق صمد أحد ورب مدبر حكيم ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾<sup>(6)</sup>. فإذا ن جميع ما في العالم ما هو إلا صور وأنوار وظلال وتجليات وظهورات لأسمائه العليا وصفاته الحسنی؛ ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْ مَا يُدْعُونَ مِنْ دُونِهِ الْبَطْلُ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾<sup>(7)</sup>. ألا يكفي قوله تعالى: ﴿سَأُرِيهِمْ عَايَاتِنَا فِي الْأَفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَبَيِّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ \* أَلَا إِنَّهُمْ فِي مَرِيَّةٍ مِنْ لِقَاءِ رَبِّهِمْ أَلَّا يَأْتِيَهُمْ فِي كُلِّ شَيْءٍ حُجَيْبٌ﴾<sup>(8)</sup>.

أما الرؤية الكونية التشريعية الاجتماعية لسيرورة الكائن الإنساني في مجرى هذا العالم والكون والوجود، فقد تم رسمها وهندستها وتوجيهها وترشيدها وفق المسار

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة النمل، الآية: 88.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الملك، الآية: 3.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة ص، الآية: 27.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة الأنبياء، الآية: 16-17.

(5) المرجع القرآن المجيد، سورة المؤمنون، الآية: 115.

(6) المرجع القرآن المجيد، سورة الحجر، الآية: 85.

(7) المرجع القرآن المجيد، سورة لقمان، الآية: 30.

(8) المرجع القرآن المجيد، سورة فصلت، الآية: 53-54.

والخط الهادي، والسير في مجرى الطريق المستقيم الهادي والهادف إلى السعادة الأبدية والإنابة التوايية والدنو القربي والقرباني إلى كمال الكمالات وجمال الجمالات تعالى ﴿رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ حَلْقَهُ، ثُمَّ هَدَى﴾<sup>(1)</sup>، وقال تعالى: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى \* الَّذِي خَلَقَ فَسُوَّى \* وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾<sup>(2)</sup>. فسبحان من يُتِمُّ أمره كل شيء وفي كل شيء وسبحان من أطبق أمره على خلقه وتشريعه على تكوينه، ذلك تأسيساً على القابليات والإمكانات والاستعدادات التي أعطيت له وطرحت في فطرته وكيونته الإنسانية، بشكل تكون ماهية وحقيقة وجودها الكينوني متميزة عن كافة مخلوقاته تعالى، وما عليه إلا أن يستنطقها ويستعلمها ويستخرجها من حالة القوة والإمكان<sup>(3)</sup> إلى حالة الوجود والانوجاهة والتحقق والتثبيت والإنية في ذاته الجوانبية وفي تجلياتها الواقعية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية... البرانية.

## 7.2.1 الرؤية الكونية والتشريعية لحقوق الكائنات الوجودية في العالم

### والكون والوجود ودوالها المعرفية

تتمأسس الرؤية الكونية التكوينية والتشريعية لحقوق الكائنات الوجودية في مجرى الحياة والكون، وفق ميزان العدالة، ومكيال الثواب والحساب، ومسطرة التقدير والقضاء الإلهي، ذلك تبعاً لطاقت وقابليات، وإمكانات ومسؤوليات، ووظائف وتكاليف، كل كائن من الكائنات في منظومة الحياة من دون إخلال في نظامها العام. لذا في نظام العالم والكون والوجود لا يسلب عن كل ذي حق حقه ولو بقدر ذرة «إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ»<sup>(4)</sup>، بل أعطاه من الحقوق على النهج الأوفر؛ لأنه تعالى عدل ويأمر بالعدل والقسط والوزن بالميزان المستقيم، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ﴾<sup>(5)</sup>؛ وقوله تعالى: ﴿قُلْ أَمَرَ

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة طه، الآية: 50.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الاعلى، الآية: 1-3.

(3) إن هذا التفاوت ناموس كلي في جميع اعضاء عالم المادّة حتى الجمادات؛ لأنّ القوّة الفعلية فيها أقوى من القوّة الانفعالية طرّاً وقد ثبت في العلوم الفيزيائية أنّ مقدار قوّة البروتون التي هي مرتكزة في مركز الذرّة و حاملة للقوّة الفعلية المثبّته على وحدها تكون بقدر جميع قوى الالكترونات الانفعالية المنفيّة التي تدور حولها.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة النحل، الآية: 90.

(5) المرجع القرآن المجيد، سورة النحل، الآية: 90.

رَبِّي بِالْقِسْطِ ﴿١﴾؛ وقوله سبحانه: ﴿وَرَبُّوْا بِالْقِسْطِ الْمُسْتَقِيمِ﴾ (٢). ومعلوم أنّ من العدل إعطاء كل ذي حق حقه بلا إفراط ولا تفريط، فإنه سبحانه يعطي كل شيء خلقه بحسب ما تستدعيه فطرته وتستجلبه غريزته. فالإفراط تحكّم وتكليف وراء التحمل وتحميل لما فوق القدرة والطاقة؛ ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتِنَهَا﴾ (٣)؛ وقال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ (٤). كما أنّ التفريط ظلم وموجب للمحرومية والتعطيل ﴿وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا﴾ (٥).

## 7.2.2 الرؤيوية التكوينية والتشريعية التمايزية والتشابهية بين الذكر

### والأنثى في الكون

إنّ مسألة التمايز والتباين من جهة، والتشابه والتشاكل من جهة أخرى بين الذكر والأنثى، سواء في البنية التكوينية والهيئات التركيبية والبناءات التراكمية لكل منهما، أو في الأدوار والوظائف التبادلية التكاملية الحياتية بينهما، أو في التشابهات والتشاكلات الصفاتية التكوينية والوظيفية بينهما، هي ظاهرة وحقيقة واضحة وجلية فيما بين كافة الكائنات الوجودية في الكون والوجود. وهذه الرؤيوية لكيثونية الرجل والمرأة في مجرى مسار وسيرورة وغاية الكائن الإنساني في هذا العالم والكون والوجود، مبنية على أساس أنّ الخلق ومنه الإنسان لم يُخلق على وتيرة واحدة ونهج واحد، بل، يوجد في نوعه القوي والضعيف من جهة البنية البشريّة والقوّة المادية ومن جهة الصفات الروحية والغرائز الخُلقيّة والتفكير والإحساس والعواطف، فهو معجون من مواد مختلفة وصفات كثيرة، عجنه ربّه وركبه مدبره على مدارج الاستعداد ومراتب الاستحقاق.

أعطى الإنسان ومنه الذكر والأنثى على مقدار ما أودع جلّ وعزّ في وجوده من القابليّة، وكلّف الذكر والأنثى وفق معادلة وجودية دقيقة حسب ظرفهما وسعتهما ومحلّهما الوجودي، وغير ذلك لأدى إلى انقلاب العدل ظلماً وحاشاه أنّ يكون ظلماً، بله، إعطاء

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الاعراف، الآية: 29.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الاسراء، الآية: 35.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة الطلاق، الآية: 7.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 286.

(5) المرجع القرآن المجيد، سورة الكهف، الآية: 49.

حق لكل من الرجل والمرأة بالنحو الأتم والأكمل والأفضل والأصلح، وفق النظام والنسق الأفضل والأكمل والأتم والأحسن. وظاهر الأمر أنّ اختلاف الرجل والمرأة في جهات عديدة ظاهرية وباطنية، وجسمية وروحية، خلقية وخلقية، وفكرية وعاطفية. فالله سبحانه وتعالى درّ عليهما من خزائن رحمته وملكوت بحار أسمائه ما هو أليق بشاكلتهما وأحسن بتركيبهما، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وإن من شيء إلا عندنا خزائنه وما ننزله إلا بقدر معلوم﴾<sup>(1)</sup>. وقد أودع الله سبحانه في كل منهما بحسبه ما هو لازم له في الطريق الأحسن والنهج الأقرب إلى كمال هويتهما وصيرورة قابليتهما فعلية تامة، حتى تكون تثمر شجرة وجودهما وتنضج ثمرة حيوتها بلا تعطيل وفتور.

### 7.2.3 الرؤيوية الكونية التكوينية والتشريعية لفقه فلسفة التشابيهية

#### والتشاكلية بين جنس الرجل والمرأة

إنّ جهات التشابه والتشاكل بين كينونة الرجل والمرأة سواء التكوينية أو التشريعية هي الأساس والأصل، وهي الصفة والحالة السائدة والمهيمنة في الوجود، وإنّ التباين والاختلاف ما هو إلا فرع وأمر لغاية التكامل الحقيقي الوجودي بينهما في السير والسلوك إلى غاية غاياتهما القصوى والأسمى. وتأسيساً على ذلك، نجد أنه في حين تشير الآية القرآنية المجيدة إلى أنّ: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾<sup>(2)</sup> ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾<sup>(3)</sup>. إلا أنّ هناك العديد من الآيات القرآنية تشير إلى حقيقة التشابه والتشاكل بينهما في السير والسلوك. فيقول عزّ وجلّ في محكم كتابه الكوني والتشريعي: ﴿وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ نَبْرًا﴾<sup>(4)</sup>. وكذا قوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ يُرْفَعُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾<sup>(5)</sup>. وقوله عزّ

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الحجر، الآية: 21.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 34.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 228.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 124.

(5) المرجع القرآن المجيد، سورة المؤمن، الآية: 40.





والبعيدة الجانبية والفوقية من جهة ثانية. وتؤصل محددات واختصاصات وظائف كينوناتها الإنسانية الفردية والزوجية والأسرية والاجتماعية البيئية والغيرية من جهة، وبين الكينونات الطبيعية في الكون من جهة ثانية في سياق العلاقة الوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا الأثاوية في بنيتها العميقة بالقوة والإمكان مع خالقهما ومالكهما وربهما ورزقهما ودليلهما ومعافيهما الحقيقي. وتؤثل لتعيين خواص أهدافها غاياتها الدنيا والوسطى وغاية غاياتها الأسمى والأعلى، أي: الغايات الدنيوية والدينيوية أو المادية والمعنوية أو الفردية والاجتماعية والتأريخية والحضارية في سياق عوالمها الثلاثة الدنيوية والبرزخية والأخروية.

هذه البنيات والبناءات والأنساق ذات البنية والبناء والنسق والعلائق العنكبوتية الصورة والشكل والمحتوى والمضمون والأداء والوظيفة والغاية، هي التي تشكل بنية حقيقة دلالاتها الاستدلالية، وصحة وصدق معانيها، وسلامة ماهية تعريفاتها، وأحقية قيم قيمها الأخلاقية المتعالية، وواقعية صوّنة صورتها الجمالية الوجودية لها. وهي التي ترسم مسارات سير وسيرورة حركتها الجوهرية النفسية الجوانية التي تنعكس وتتجلى مرأياً في الحركة الجوهرية البرانية في شكل تجليات تتحد اتحاداً وجودياً مع صيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، وتشكل ماهيتها وهويتها وشخصيتها الربانية الإلهية من خلال التدرج التكاملي الترابي تعاضدياً سماوياً وارتقائياً تصاعدياً، من حيث التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي متدرجة إلى وضع التماثل، والتجاور ووصولاً إلى حالة التناظر والتطابق، وأخيراً التساوق بينها وبين حقيقة تلك الأسماء الحسنى والصفات العليا تعالى، الثاوية في بنيتها بالقوة والإمكان، التي بواسطة حركة النفس الجوهرية تخرج من القوة والإمكان إلى حيز الوجود والانوجد والتحقق والتثبت والإنية في مجاري مجرى الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في سيرورة العالم والكون والوجود، أو إنها تجرّ تدريجياً كينونة النفس الجوانية وكينونات الحياة البرانية نحو التسافل والانحدار والهاوية، بدءاً من درجة الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد إلى مرتبة التطابق السلبي والتقابل والتناقض، وأخيراً إلى رتبة المزايمة والزوال العدمي لها.

الحضر الجينيولوجي التجذيري والتنقيير الأركيولوجي لترسباتها وتطوراتها البنيوية

والبنائية والتشريح الأكيولوجي النسقي الوظيفي للعلائق البنيية بين مكوناتها الجوانية بعضها مع بعض أو بينها وبين المكونات البرانية، تكشف لنا إجمالاً حقيقتين وجوديتين للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، تشكلان ركيزة تعديدية تأسيسية وتأصيلية تأثيلية لها، وهما ركيزة «الحياة» و«حياة الحياة» (ميتا حياة) التي هي بمنزلة القاعدة التحتية والجذر التجذيري لها، فضلاً عن كونها نواة بذرتها وحمضها النووي (DNA) للحياة. والركيزة الثانية هي ركيزة القوام والقوامة والقوامية التي تشكل البنية والبناء القوي العلوي، وتضمن سيرورة وصورورة قيوميتها وقائميتها وقوميتها ومقوميتها الحاكمة والناظرة والضامنة والمؤتمنة عليها، ومن دون تفقه وتفلسف وتعرفن وتوحيث تثقيفي وتبصيري لهاتين الركيزيتين البنيوية التحتية والبنائية الفوقية لا تستوي ولا تستقيم ولا تثبت ولا تستقر خيمة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية التي تضمن تحقق الصلاح الدنيوي والفلاح الدنيوي والسعادة الأبدية والإنابة التوابية والدنو التقربي القرباني إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق، والمثل الأعلى وفوق الأعلى سبحانه وتعالى.

وفيما يلي نلقي الضوء على طبيعة وماهية هاتين الركيزيتين ودلالاتهما الاستدلالية، وبناءاتهما التكوينية والتراكيبية والتركيبية، وأنساق علائقهما التواصلية والاتصالية الجوانية والبرانية، وطبيعة وظائفهما الفردية والزوجية والأسرية والاجتماعية، وماهية غايتهما المتعالية وغاية غاياتهما الأسمى والأعلى، وذلك على نحو من الإيجاز والاختصار وأن نترك الإسهاب والإطناب لبحث مستقل إن وفقنا الله سبحانه وتعالى لذلك.

### 7.3.1 الركيزة البنيوية التحتية النواتية لكيونة ودوال الاستحيائية وقيمها

#### ومعانيها الحقيقية والاعتبارية

نعتقد أنّ الحياة الزوجية وسيرورتها وصورورتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية قائمة على بنية تحتية وقاعدة تأسيسية وتأصيلية وتأثيلية، ركيزتها المركزية متمركزة في حقيقة كينونة الحياة الوجودية أو الحياء ومرادفاتهما التي تمكننا من إدامة وتثبيت قيم الإحياء والأحياء والتحيّة والحَيّ والحيوية والإستحياء داخل بنية كينونة الزواج والأسرة وسيرورتهما، وجود قيم الحياة الحقيقية تولد قيماً ترادفية مضاعفة تحيط بكل جوانب الحياة الزوجية التي تقوم بإيواء وإسكان قيم الاحتشام

والحشمة، وتأكيد قيم البراءة والتهديب، وتوطين قيم الخجل والرزانة، وتنصيب قيم الطهارة والطهر، وتسكين قيم العفاف والعفة والتعفف، وإقامة قيم النزاهة والنقاء، إجلالاً لقيم اللياقة والأدب والتهديب، وبناء قيم الحماية والحراسة والعناية لخيمة الحياة الزوجية.

وهذه القيم المنظومية الحياتية هي المكونات الأساسية والعناصر التكوينية والمراتب التكاملية التراكمية الطولية والدرجات التركيبية الاستطالية العرضية للحياة الزوجية التي تقود كينونة سيرورتها وصورورتها في مجاري تدرج الكمال والجمال الأسماي الحسنى والصفاتي العليا تعالى في مجرى العالم والكون والوجود. وهي كفيلة وقادرة على طرد وإضعاف كافة قيم أضعافها التسافلية الانحدارية والوضعية الحقيرة والخسيسة، فتقوم بإخلاء بنية كينونة الحياة الزوجية من خصال العهر والدعارة والخلاعة، وتقضي على قيم الفجور والفسق والمجون والفحش، وتقلل قيم البغي والبذاءة والابتذال، وتزيل قيم الرجس والنجاسة والدناسة، وتمحو قيم القذارة والوساخة في مجرى سيرورة وصورورة الحياة الزوجية داخل مجرى الحياة والكون والوجود. الأمر الذي يجعل بنية كينونة الكائن الزوج والزوجة والحياة الزوجية حية متماسكة مستحكمة وعزيزة قوية، ويكون الكائن مصداقاً لكلمة واسم «يحيى» الذي هو حي في حياته وفي مماته، حيث إن كلمة الحياة لا تضادها كلمة الممات أو الميت المادي الجسدي أو الطبي، فالممات موات منها موت أفقي قبري فقهي، وموت عمودي صليبي ظاهر حي، وهو حق مأت أو ميت مصلوب في حكم الأموات في الحياة الزوجية والاجتماعية.

فهناك حياة للحياة «ميتا حياة»، أي: الحياة القائمة والحاكمة والناظرة والمؤتمنة والقائمة والقيومة والمقومة للحياة الطبيعية الظاهرانية التي من أشكالها حياة النبات والحيوان والإنسان الاعتيادي، وهناك حياة في هذه الحياة بنيتها وبنائها ودلالاتها تتشكل من منظومة قيمة أخلاقية متعالية وجمالية فنية أسمائية حسنى وصفاتية عليا. وكذلك هناك ممات وإماتة للموت وفي الموت «ميتا موت»، وهو عبارة عن منظومة أضعاف قيم (حياة الحياة) «ميتا حياة» المذكورة أعلاه، فتكون هي حاكمة وناظرة وناظرة وقائمة وقيومة ومقومة لسيرورتها وصورورتها الإماتية والمواتية، أي: تجعل سيرورتها

تدرجياً وتراتبياً في وضع الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والتطابق السلبي والتقابل والتناقض والمزايلة والعدمية مع حقيقة صيرورة الأسماء الحسنى والصفات العليا الثابوية في بنية حياة الحياة، أي: أنها تعاكس التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي والتماثل والتجاور والتناظر والتطابق والتساوق التي هي من سمات وخصائص قيم حياة الحياة الحيّة القيومة الدائمة التي لا يجري عليها الموت والفناء والعدم البتة، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَسَلِّمْ عَلَيْهِ يَوْمَ وُلِدَ وَيَوْمَ يَمُوتُ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا﴾<sup>(1)</sup> أي: في الحياة سلام وأمان وصلح وطمأنينة وتحية وسلّم، وكذلك في الموت وفي يوم البعث والآخرة.

كينونة الموت ما هي إلا لحظة زمنية لا زمن لها للانتقال إلى كينونة حياة حيّة حيوانية دائمية حقيقية أخرى، ذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوٌّ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(2)</sup>. ويقول الرسول الأكرم صلى الله عليه وآله: «موتوا قبل أن تموتوا». ويقول إمام المتقين علي عليه السلام: «فالموت في حياتكم مقهورين، والحياة في موتكم قاهرين». المشكلة والإشكالية الكبارة ليست في الحياة الظاهرية أو الموت الظاهري، بل، في الموت الحقيقي الذي هو حياة الحياة الأبدية، حيث أغلبية الناس هم أحياء جسدياً وأموات وموات روحياً ومعنوياً وعمودي القامة. والمستقرئ للآيات القرآنية المجيدة والرويات النبوية الشريفة تنقيباً وتحفيراً وتشريحاً، يجد أنّ قيمة الحياة وحياة الحياة هي في قيمة الموت وموت الموت الحقيقي، وأنّ أعظم سر في الحياة ليس الحياة نفسها، بله، حياة الحياة أي: الموت الحقيقي للكائن الإنساني، فنحن نحيا لكي نصل إلى الموت لأنّ في الموت سلاماً وحياة حيوانية أخروية وحقيقية دائمية ديمومية.

ويشير العلامة الطباطبائي في تفسير الميزان إلى أنّ قوله تعالى: «وما هذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب وإن الدار الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون»، يشي إلى أنّ اللهو ما يلهيك ويشغلك عما يهملك، فالحياة الدنيا من اللهو؛ لأنها تلهي الإنسان وتشغله بزيتها المزوقة الفانية عن الحياة الخالدة الباقية. واللعب فعل أو أفعال منتظمة انتظاماً خيالياً لغاية خيالية كملاعب الصبيان والحياة الدنيا لعب؛ لأنها فانية سريعة البطلان كلعب

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة مريم، الآية: 15.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة العنكبوت، الآية: 64.

الصبيان يجتمعون عليه ويتولعون به ساعة ثم يتفرقون، وسرعان ما يتفرقون. على أن عامة المقاصد التي يتنافس فيها المتنافسون ويتكالب عليها الظالمون أمور وهمية سرابية كالأموال والأزواج والبنين وأنواع التقدم والتصدر والرئاسة والمولوية والخدم والأنصار وغيرها، فالإنسان لا يملك شيئاً منها إلا في ظرف الوهم والخيال. وأما الحياة الآخرة التي يعيش فيها الإنسان بكماله الواقعي الذي اكتسبه بإيمانه وعمله الصالح، فهي المهمة التي لا لهو في الاشتغال بها، والجد الذي لا لعب فيها ولا لغو ولا تأثيم، والبقاء الذي لا فناء معه، واللذة التي لا ألم عندها، والسعادة التي لا شقاء دونها، فهي الحياة بحقيقة معنى الكلمة. قصر الحياة الدنيا في اللهو واللعب والإشارة إليها بهذه المفيدة للتحقير، وقصر الحياة الآخرة في الحيوان، وهو الحياة وتأكيده بأدوات التأكيد: كان واللام وضمير الفصل والجملة الاسمية<sup>(1)</sup>.

فالموت هو أوج الحياة وأجمل أزهارها وثمارها...، في الموت يتم تلخيص وتصفية وتنقية الحياة لتحيا روح الحياة وحياء الحياة الإنسانية كلها. الحياة رحلة حج إلى الموت... منذ لحظات الحياة الأولى تجد أن الموت أمامك مستقبلاً قدومك، فيأتي إليك ويقرب منك... ومنذ لحظة الولادة تبدأ سيرورة الموت بالسير تجاهك، وتبدأ أنت بالسير تجاهه... وأعظم وأكبر اعوجاج والتواء وتقعير وتحوُّدب وغشاوة وتشويه وتحريف لمنظومة الحياة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، فتبدأ مشكلات وإشكاليات الحياة تتراكم وتتعاظم على الكائن الإنساني، معتقداً ومؤمناً بأنها هي الحياة ذاتها المطلوبة من جهة، ومتهرباً خائفاً وجللاً ومعادياً ومكرهاً للموت! متغافلاً ومتناسياً أنّ معاداة ومعاندة الموت هي عين الخسران والضياع والتهيه، وهي عين خسارة أعظم الأسرار وسرائر وبواطن الإنسان والحياة والكون والوجود....

إن رحلة الموت ربما تكون من أمتع وأروع الرحلات التي يقوم بها الإنسان لو عرف حقيقة وقيمة ودلالات وثمار ومآلات الموت... إلى باريته الذي في كل لحظة ومقام نتفوه بالقول: «إنا لله وإنا إليه راجعون»، إنها رحلة لقاء وملاقة الأحبة والأصحاب والأعزاء من جهة، ولقاء الرب والخالق والله، ورحلة لقاء الحق بحق عز وجل من جهة ثانية. إنها رحلة

(1) العلامة محمد حسين الطباطبائي، كتاب تفسير الميزان، الجزء السادس عشر، سورة العنكبوت، الآية: 64.

فقط لأهل الصفاء عنوانها هو موتوا قبل أن تموتوا... أي الدخول في الموت وأنت لا تزال في هذه الحياة... فالموت هو إحياء لحياة الحياة «ميتا الحياة»، وهي رحلة من الذات إلى الذات، ومن الذات إلى الخالق، ومن الخالق إلى الذات، وهنا هي حياة الحياة التي تمثل عودة الذات من الله إلى الذات، ومن الذات بالله إلى الذوات الغيرية الإنسانية...

فلماذا الخوف من الموت، وهذا إمام المتقين علي عليه السلام يقول: «في الموت استهينوا بالموت فإن مرارته في خوفه...» ماذا يعني ذلك؟ ببساطة لا تخف ولا تكره الموت. وعن الحبيب المصطفى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يوشك أن تداعى الأمم عليكم تداعي الأكلة على قصعتها، قال قائل منهم: من قلة نحن يومئذ؟ قال: بل أنتم كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل، ولينزعن الله من عدوكم المهابة منهم، وليقذفن في قلوبكم الوهن! قال قائل: يا رسول الله وما الوهن؟ قال: حب الدنيا وكرهية الموت». الموت حقيقة، والحقيقة تعني التوحيد، والتوحيد يعني تجاوز الظاهر والباطن بجمعيهما معاً، وبالتالي جمع النقيضين الحياة والموت يؤدي للدخول في عمق محيط النقطة، وهذا يعني بأن ظاهرك مثل باطنك، فأنت ميت وحي، ولكن كيف يقال: ما الحياة إلا مدرسة لتعلم فن الموت... إذا كنت خائفاً من كلمة موت...؟

هذا يعني شيئاً واحداً، وهو أنك لم تعرف معنى الحياة بعد... الحياة لا تموت ولا يمكن أن تموت... الموت هو فلسفة ومنهج الموحيين وطلب الطالبين. ألم يقل الإمام علي عليه السلام: «الموت في حياتكم مقهورين، والحياة في موتكم قاهرين». فرق بعيد بين أن تعيش مع وحش كاسر لا يرضيه إلا إرغامك وإذلالك، وبين أن تموت قاهراً لهذا الوحش في سبيل كرامتك.. إن موتك هذا هو الحياة، وحياتك تلك هي الموت بالذات.. ولا أعرف صورة لكرامة الإنسان أكثر إشراقاً من هذه الصورة: «الموت في حياتكم مقهورين» قهر المذلة والرق والغلبة «والحياة في موتكم قاهرين» لأعدى أعدائكم وأعداء الله والإنسانية.. أبداً لا فرج ولا كرامة إلا بالاستماتة لردع الطغاة العتاة.

لذا قيل: الشهداء هم فقط أحياء عند ربهم يرزقون، فهم أهل الحضور واللقاء والحياء والحياة الديمومية الدائمة. ولا يعرف حقيقة وطعم ولذة الموت إلا الشهداء والعشاق للشهادة؛ لأن الشهيد قلبه وعقله وحواسه ووجوده كاملاً متعلق بالله سبحانه وتعالى الحي

القيوم الذي يجعلهم أحياء قائمين قوامين وقيومين في الدنيا وفي الآخرة، يمنحهم الموت حياتين حياة في الدنيا يحيون بها حياة الآخرين، وحياة في الآخرة يحيون فيها عند ملك مقدر. فالمجاهد والمجاهدة تعني الحضور، ويقابلها الغيب والضياع، أو النوم والموت، وهي عبارة عن حضور الإنسان في المحضر الإلهي باختياره وإرادته، حيث يصل المجاهد في عشقه لله إلى مرتبة روحانية متعالية استرواحية من الشوق والعشق والوله للقاء بمحبوبه الكامل، حيث لا يرى معها الدنيا إلا سجناً وقيداً ومانعاً من الوصول إلى السعادة الأبدية والإنابة التوابية والدنو القرباني، فيرفع حجاب الجسم المادي عن وجه الروح وحياتها الأبدية. والمجاهد هو الذي يعيش حياة فيها تشهيد للغيب وتغيب للشهادة، وهي ما نسميها «حياة الحياة».

وبهذه الحالة الاستشهادية والشهودية والشهيدية والشاهدة تفتح أمامه بواطن وأسرار الحياة والكون والوجود، فشهد الدنيا بعين الحقيقة والبصيرة التي اخترقت السموات والأرضين، فرجع بصره إلى الدنيا، وإذا هي دار الغرور والغرية والقرية الظالم أهلها، ولم يغفل عن الآخرة التي هي دار الحيوان أي: الحياة الحقيقية الكاملة التي لا موت بعدها ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُوٌّ وَلَعِبٌ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِىَ الْحَيَوانُ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾. فصار الموت عنده أمنية؛ لأنه باب الوصول إلى تلك الحياة الحقيقية الملكوتية التي تسكن في كينونته الذاتية بالقوة والإمكان، فتخرج إلى حيز الواقع والوجود والانوجاد والتحقق والتثبن والإنية بالشاهدة والمجاهدة وتغيب الشهادة وتشهيد الغيب التي تمكنه من رؤية حياة الحياة.

وعليه تصبح الدنيا مجرى وساحة جهد وجهاد واجتهاد ومجاهدة من جهة، و(جهد الجهد) و(جهاد الجهاد) و(اجتهاد الاجتهاد) و(مجاهدة المجاهدة) من جهة أخرى، بغية للوصول والاتصال واللقاء بالمعشوق والمحبوب، فهو يتمنى الموت طلباً للآخرة، ويرى الدنيا حجاباً ومانعاً من الوصول إلى غايته الكبرى. فاختر أن يسلك طريق الموت، أي: طريق الحياة وحياة الحياة<sup>(1)</sup> إذن علينا أن نجعل من مفهوم موت الحياة الزوجية

(1) لذا كان الشهداء في مقامهم العالي عند الله، وليس عند أحد سواه، أحياء في كنفه بالحياة الحقيقية، لهم رزق لا حد له، وعطاء غير مجدود، ﴿وَالشُّهَدَاءُ عِنْدَ رَبِّهِمْ لَهُمْ أَجْرُهُمْ وَنُورُهُمْ﴾ 23. ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتاً بَلْ أحياءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ =



والأسرية والاجتماعية مصداقاً لحياة الحياة الزوجية، التي تمكنا من تغييب شهادة الحياة الزوجية وتشهيد تغييباتها في مجرى سيرورة حياة الحياة الزوجية والأسرية، أي: جعل منظومة القيم الزوجية المتعالية الأخلاقية والجمالية هي القائمة والحاكمة والناظرة والمؤتمنة والقيومة والقومة والقيامه والموقومة للحياة الزوجية والأسرية حتى نعيش حياة الحياة الزوجية الأبدية الدائمة.

#### 7.4 الركيزة البنائية الفوقية لكيونة ودوال القيومية وقيمها ومعانيها

##### الحقيقية والاعتبارية

إنَّ البنية التحتية لكيونة الحياة الزوجية التي تتشكل من عناصر الحياء والاستحياء ومرادفاتهما المتعددة والمختلفة، تمكنا من تشييد بناءات جذعية قائمة صلبة على تلك الجذور، التي بدورها تقوم عليها هياكل فوقية للحياة الزوجية والاجتماعية ومعالها البرانية، المتشكلة من منظومة معانٍ وحقائقٍ وعلائقٍ نسقيةٍ قيمةٍ متعاليةٍ معرفيةٍ ووجوديةٍ وأخلاقيةٍ وجماليةٍ تتمحور وتتباور في: السكينة والاسترواح والتعارف والمحبة والمودة والأمان والأمن والأمانة والاستقرار والمودة والرحمة والسلام والحمد والشكر والصبر والكرم والجود والرأفة والاستقامة والاستواء والحنان والحب والعشق، لسيرورة وصيرورة الكمال والجمال والخير المطلق في صورة شبكة بنوية وبنائية ونسقية عنكبوتية الشكل والمضمون والوظيفة والغاية، مكنونة بالقوة والإمكان في نواتها وجذرها وجذعها الأصيل والأثيل يستنطقها سؤال الزواج والحياة الزوجية الكبير والكبار، يمتلأ به حيز وفضاء الوجود إنَّيته وانجاده وتحققاته المعرفية والوجودية والقيومية الأخلاقية والجمالية الفنية، التي تكون بمنزلة العنصر القائم والقيوم والقيامه والقوم والتقييم

﴿رُؤُونَ﴾ 24. لا معنى للخوف أو الحزن لديهم؛ لأنَّ الإنسان أنما يحزن ويفتم على المفقود والزائل، وهم أنما تعلقت قلوبهم بالحي الذي لا يزول ولا يفنى، لذا لا يطرق الخوف أو الحزن ساحتهم على الإطلاق بل ﴿فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَسَتَّيْبِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ مِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾؛ لأنَّ الشهداء جسّدوا في حياتهم كل معاني التضحية والوفاء والصبر والإقدام والصدق والإخلاص والعشق والفناء في المحبوب، فكان لهم ما أرادوا ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّالِحِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا﴾. لذا كان عيد الإمام الخميني تُنتسب هو اليوم الذي يرفقه الله تعالى الشهادة في سبيله: «إنَّ يوم فرحتنا وسعادتنا هو يوم نرتاح من هذه الدنيا الملوثة والملبئة بالآلام والعذاب والبلاء. إن عيدنا ويومنا السعيد هو الشهادة.

والتقويم والمقوّم لمنظومة سلوكيات وممارسات ومواقف وعلائق وتواصلات واتصالات وأفعال وأعمال وأنظار الزوج والزوجة في مجرى الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية السوسيوولوجية والسوسيوقتصادية والسوسيوسياسية والسوسيوثقافية والسوسيوثقافية... داخل مجرى العالم والكون والوجود.

فكما أنّ كينونة الحياء مستجمعة في نواتها كافة مقومات، ومتجذرة في جذرها جميع عناصر، ومتبأورة في بؤرتها كافة خواص، وفي حمضها النووي كمال صفات ملكات الحياة الزوجية الوجدانية والفظرية والدينية الشرعية والعرفانية القلبية الحقيقية، كذلك كينونة القوام والقوامية مستغرقة ومتبأورة في بنياتها وجذعها وجذورها ونواتها وحمضها النووي كافة خواص ومقومات ومعاني وكمال صفات وسمات ملكاتها الفعلية لسيرورة وصيرورة الحياة الزوجية بكل أبعادها المعرفية والوجودية وأعماقها القيمية الأخلاقية واستطالاتها الجمالية الفنية التي تهدي وترشد وتوفق وتسدد سبلها المتعددة والمتنوعة للاستواء والتوجه للاستقامة على الطريق والصراط المستقيم، الذي يحقق بموجبه الصلاح الديني والصلاح الأخروي والسعادة الأبدية والإنابة التوابع والدنو التقربي والقرباني إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق.

لذا يجدر بنا الأمر التفقه والتفلسف والتعرّفن والتوحيّن في حقيقة مفهوم ومعنى القوامة والقيوميّة والقائمة والقومة والقيامة والتقويمية والتقييمية لأصل (الحياة) و (حياة الحياة) الزوجية والأسرية والاجتماعية، الذي أصبح موضوعاً جديلاً شديداً للاختلاف والتباين، وخاصة في الآونة الأخيرة، حيث تباينت آراء واجتهادات فقهاء الدين والاجتماع والاقتصاد والسياسة والقانون والعلوم الطبيعية والشرعية الدينية حول حقيقتها وغاياتها ودلالاتها وماهيتها . فمناقشة فقه وفلسفة كينونة القيومية أو القوامة (القوامة) بشكل عام وفيما يتعلق بمنظومة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية والسياسية بشكل خاص، تتطلب فهمها وتفهمها وإفهاماً وانفهاماً لحقيقة بنيتها التكوينية والتركيبية والتراكيبية من جهة، واستدلالاتها الدلالية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية من جهة ثانية، ومجاريها التواصلية وقنواتها الاتصالية بين كافة علاقتها البيئية الجوانية والبرانية داخل شبكتها العنكبوتية من جهة ثالثة، واختصاصاتها الوظيفية وأدوارها

المهنية والحرفية من جهة رابعة، وأهدافها التوسطية وغاياتها النهائية المتعالية من جهة خامسة، فضلاً عن هذا وذاك هو الجرأة والإقدام والشجاعة الشخصية من جانب، والقدرة والنجادة والبصيرة العلمية الاجتماعية والسياسية والفقهية والفلسفية من جانب آخر، إضافة إلى تحين الحين والظرف المناسبين للملاحة والإبحار في بحرهما الذي تتلاطم أمواجه وتتقلب أحواله التي قد تؤدي إلى غرق السفينة وهلاك من فيها. والشواهد التاريخية المعاصرة تلقي ظلالها بوضوح على من ركب هذه السفينة، فمنهم من أصابه موج ولطمه في وجه وعلمه وفقهه ودينه ففضى أمره، ومنهم من ينتظر الفرج العاجل والفرصة المتحينة والظرف المناسب للإبحار في لج بحرهما المتموج، ومنهم من ركب سفينة النجاة، وعير بوصلتها الإبحارية نحو مرفأ الحق والحقيقة، جرياً في مجراها، تسير نحو غاياتها ببصيرة وجدّ وجهاد واجتهاد ومجاهدة وإن طال رسوها وتأخر مرفأها.

لذا مسألة السفينة الزوجية والأسرية والاجتماعية والسياسية... وقوامها وقواميتها وقيومتها وقائميتها وقومتها وقيامتها ومقوماتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، في سياقات التوافق وأنساق العلائق الاستخلاصية العامة والحقيقة الخاتمية المحمدية ﷺ والانتظارية المهودية ﷺ الحقبة والاتباعية الولائية الفقهية التقوائية العقلانية والشرعية والفطرية الحقبة، تتطلب في واقع الأمر دراسة بحثية تشريحية وتفسيرية مستطيلة وعميقة تلامس معالمها الظاهرية الشكلانية، وتلابس صفاتها وخواصها وقيمها وحقائقها الباطنية الجوانية، وهذا الأمر خارج نطاق بحثنا هنا، ونوكل ذلك لفرصة أخرى إن شاء الله، ولكن في هذا المقام والمقال فقط نقلني الضوء على هذا الموضوع لاستثارة الذهن وتحريك المضاجع بهدف توليد منظومة تساؤلات واستفسارات معرفية ووجودية وأخلاقية وجمالية في صياغتها العلمية والفلسفية والعرفانية والوحيانية، بغية استنطاق نواتها وحمضها النووي للنطق والإعلان عن معانيها وقيمها وحقائقها الدفينة فيها.

#### 7.4.1 معنى القِيَوْمُ ودواله المعرفية: يفسر معنى القِيَوْمُ على أساس أنه القائمُ الحافظُ

لكل شيء، ودائم القيام على كل شيء، والقِيَوْمُ اسم من أسماء الله الحُسنى ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ وهي صفة الفاعلية الإلهية التي تستجمع وتتباور فيها كافة الصفات الفاعلية

الإلهية التي يريدنا الله سبحانه وتعالى أن تجري وتتجلى في سلوكات وممارسات وأفعال الزوج والزوجة في الحياة. ومعناه القائم على كل شيء بما يجب له، والمتكفل بتدبير خلقه فلا قوامَ بغيره. والقيوم يشكل منظومة متكاملة من المعاني والمفاهيم والحقائق الفعلية المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية بمكنتنا تصوريها وتجسيماها في صورة وجسم شبكة عنكبوتية البنية والدلالة والتكوين والتركيب والتراكب والنسق التواصلية والاتصالي والوظيفي والغائي. مركزها المركزي وبؤرتها التبئيرية هي حقيقة الحياة و(حياة الحياة) والحياة و(حياة الحياة)، وتحوم حولها دائرة القيومية المتمثلة بدوائر حول دائرتها الأولى منها: القائمة والقيام والقيامية (القوامة) ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ والتقييمية والتقويمية والتقويمية والقومة والقيامية والاستقامية ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا﴾ و﴿قَالَ قَدْ أُجِيبَتِ دَعْوَتُكُمَا فَاسْتَقِيمَا﴾ و﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ والأقومية ﴿وَأَقِمْ لِلشَّهَادَةِ﴾ و﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلتي هِيَ أَقْوَمُ﴾ والإقامة<sup>(1)</sup> ﴿وَأَقِمْ أَلْوَزْنَ بِالْقِسْطِ﴾. ﴿وَأَقِمْ أَلْوَزْنَ بِالْقِسْطِ﴾، و﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا﴾، و﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾<sup>(2)</sup>.

## 7.4.2 معنى النظرة القرآنية الفلسفية للقوامة والقيومية ودوالها المعرفية

### والقيومية والجمالية

نظراً لدقة مسألة القوامة والقيومية<sup>(3)</sup> ومرادفاتها وأضدادها، أصبح الأمر لا يتعلق

(1) للإقامة عدة معانٍ منها 1 - أقامه: جعله يقوم. 2 - أقام الشيء: أزال اعوجاجه. 3 - أقام بالمكان: دام فيه واتخذهُ وطناً. 4 - أقام الصلاة: أدام فعلها، أتمها. 5 - أقام للصلاة: نادى لها. 6 - أقام الحق: أظهره. 7 - أقام الشيء: أدامه. 8 - أقام السوق: جعلها قائمة، أي: نافعة، راجحة.

(2) تشتق من من جذر قوم (ق و م)، وكل واحدة من هذه المشتقات تشتق منها معانٍ وحقائق وصفات فعلية مرادفة لها، وإن كانت مشتقة من جذر آخر غير (قوم)، مثلاً الاستقامة التي لها شبكة مرادفات منها الاستواء والاعتدال والتوسط الاستهداء والسادد والصرحة وارشاد والانصاف والاتقان والعدالة والهداية والوفاء والاخلاص والامانة...

(3) قال تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾ البقرة/255 القيوم: جاءت مثقلة. القائم بالأمر الكامل الشامل، في الكون والحياة وجميع الاحياء بلاقصور ولا تقصير، ولا جهل ولا تجاهل، ولا غفلة ولا تغافل. وقال تعالى: ﴿وَعَنَتِ الرَّجُوعُ لِلَّهِ الْقَيُّومِ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْمًا﴾ طه/111، القيوم: مثقلة، القائم بالمسؤولية المتألقة المدهشة، فلا تأخذ سنة ولا نوم. وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ﴾ المائدة/8 قوامين: مثقلة، مبالغين في الاستقامة بشهادتكم لله. وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلتي هِيَ أَقْوَمُ﴾ الإسراء/9 أقوم: مثقلة، يهدي لأقوم الطرق وأفضلها في الدنيا والآخرة. وقال تعالى: =

في مفهوم وحقيقة القوامة وحدودها وسعتها ونسبيتها ومطلقيتها فحسب، بل، في ما تنوي من حمولات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية من جهة، وفي ما تحمل من موضوعات نفسانية واجتماعية وسياسية واقتصادية وإدارية وتربوية و... من جهة ثانية. لذا الأمر في (القوامة) ليس بمفهومها العام، وإنما العبرة ببواطنها ومسكوتاتها الصامتة ومعانيها وقيمها المتعالية الثاوية بالقوة والإمكان، وكذلك بشموليتها التشميلية من جانب، وبجزئياتها وتفصيلاتها ونسبانياتها من جانب ثانٍ، وبتطبيقاتها العملائية في سياق ظروفها الزمكانية المتغيرة من جانب ثالث. فالمشكلة والاشكالية من حيث الاختلاف والتشابه أو التباين والتشاكل أو التضاد والتضارع أو التناظر والتناقض أو التطابق والمزاولة في الآراء والأحكام والرؤى، هي في واقع الأمر ليست في المعنى العام والإجمال للقوامة وحدودها ورسومها فحسب، بل، بالتفاصيل والتطبيقات والشيطان والأهواء والنفس الأمارة تكمن في التفاصيل والانقسامات والتفريقات والتقطيعات من جهة، وفي الجهل والسفاهة والغفلة والحماقة التي تبرز في التطبيقات والممارسات العملائية من جهة ثانية، والتمسك والتعلق بالظواهر والسطوح والعوارض من جهة ثالثة.

إنّ المعاني والمعارف والحقائق الظاهرة لا تشكل إلا أقل من ربع منها، وإنها تلامس سطوح ما تنوي في بنيتها ونواتها الباطنة، من حقائق ومعانٍ وقيم معرفية ووجودية وأخلاقية وجمالية ميتافيزيقية ماورائية، والجزء الأعظم هو مضمّر ومستور لا ينكشف لنا جوانبته، إلا بعد إسدال الستار والستر الضارب على ظواهره البرانية ومسكوتاته الصامتة التي تنتظر من يستنطقها. وعليه، فإن لكل شيء في هذا الوجود شكلاً ومضموناً، وظاهراً وباطناً، فمضمونه أهم من ظاهره، ومضمونه بمعنى فقهه وعلمه وفلسفته وقيمه الأخلاقية والجمالية المتعالية، وهو خاص بأهل العلم والفضل والبحث، أما شكله فلعامّة الناس. قال تعالى: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾<sup>(1)</sup>، ظاهر الحياة الدنيا، شكلها

﴿وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا﴾ الفرقان/64 قياماً: مخففة، قياماً بمقدار الوسع والطاقة. وقال تعالى: ﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكُفْرَ الْآبَتَ الْكِرَامَ قِيَامًا لِلنَّاسِ﴾ المائدة/97 قياماً: مخففة لقيام أمر دينهم ودنياهم بالحق والعدل.

(1) المرجع القرآن المجيد، السورة الروم، الآية: 7.

المادي المُلْكِي المعروف للجميع، ولكن باطنها غير المعروف وغير المكشوف للجميع، هو عالم للأخرة. قال تعالى: ﴿وَلِلْآخِرَةِ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَى﴾<sup>(1)</sup>

### 7.4.3 المعنى اللغوي لدوال القوام

فقد أورد في «مجمع البحرين»: «قوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾. أي: لهم عليهنّ قيام الولاء والسياسة. وعُلِّل ذلك بأمرين: أحدهما موهبيّ من الله تعالى، وهو أنّ الله فضّل الرجال عليهنّ بأمر كثيرة من كمال العقل وحسن التدبير وتزايد القوّة في الأعمال والطاعات، ولذلك خُصّوا بالنبوّة والإمامة والولاية وإقامة الشعائر والجهاد وقبول شهادتهم في كل الأمور ومزيد النصيب في الإرث وغير ذلك. وثانيهما كسبيّ، وهو أنهم ينفقون عليهنّ ويعطونهنّ المهور، مع أنّ فائدة النكاح مشتركة بينهما. والباء في قوله: ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ﴾ وفي قوله: ﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا﴾ للسببيّة وما مصدرية، أي: بسبب تفضيل الله و بسبب إنفاقهم..»

وفي «أقرب الموارد»: «قام، يقوم، قَوَّماً وقَوِّمَةً وقياماً وقامةً: انتصب، ضد قعد. والأمر: اعتدل... وقام الرجل المرأة وعليها: مانها وقام بشانها. وقال في مادّة مَوَّنَ: (مان، يمونه، موناً ومونةً: احتمل مومته وقام بكفائته فهو مائِن). - إلى أن قال -: (القَوَّام كشدّاد: الحسن القامة، والقويّ هي القيام بالأمر). وفي «صحاح اللغة»: «قوام الأمر بالكسر: نظامه وعماده؛ يقال: فلان قوام أهل بيته وقيام أهل بيته، وهو الذي يقيم شأنهم، ومنه قوله تعالى: ولا توتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياماً. وقوام الأمر أيضاً: ملاكه الذي يقوم به». وفي «أساس اللغة»: «وقام الأمير على الرعيّة: وليّها».

وفي «نهاية» ابن الأثير في مادّة قيم: «في حديث الدعاء: لك الحمد أنت قيّام السموات والأرض، وفي رواية قيّم وفي أخرى قيّوم، وهي أبنية المبالغة، وهي من صفات الله تعالى، ومعناها: القائم بأمر الخلق ومدبّر العالم في جميع أحواله. وأصلها من الواو: قيّوم قيّوم وقيّووم بوزن فيعال و فيعمل و فيعمل إلى أن قال ومنه الحديث: ما أفلح قوم قيّمهم امرأة». وفي «لسان العرب»: «عن ابن برّي أنّه قال: وقد يجيء القيام بمعنى المحافظة والأصلاح

(1) المرجع القرآن المجيد، السورة الضحى، الآية: 4.

ومنه قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾، وقوله تعالى: ﴿مَا دُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ أي: ملازماً محافظاً<sup>(1)</sup>.

#### 7.4.4 آراء المفسرين حول دوال لفظة القوام

وأما المفسرون: فقد ورد في تفسير «التبيان» لأبي جعفر الطوسي (ره): «سبب نزول هذه الآية ما قاله الحسن وقتاده وابن جريج والسدي: أن رجلاً لطم امراته، فجاءت إلى النبي ﷺ تلتبس القصاص، فنزلت الآية: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾. والمعنى الرجال قوامون على النساء بالتأديب والتدبير لما فضل الله الرجال على النساء في العقل والرأي. وكان الزهري يقول: ليس بين الرجل والمرأة قصاص فيما دون النفس. ويقال: رجل قيم وقوام وقيام، ومعناه أنهم يقومون بأمر المرأة بالطاعة لله ولهم.

وقوله: ﴿فَالصَّلِحَاتُ قَنِينَاتٌ﴾، قال قتاده وسفيان: معنى ﴿قَنِينَاتٌ﴾ مطيعات لله ولأزواجهن. وأصل القنوت دوام الطاعة، ومنه القنوت في الوتر لطول القيام. وقوله: ﴿حَفِظْتُ لَلْغَيْبِ﴾ بما حفظ الله، معناه: قال قتاده وعطاء وسفيان: حافظات لما غاب عنه أزواجهن من ماله، وما يجب من رعايته وحاله وما يلزم من صيانتها نفسها له<sup>(2)</sup>. وفي «مجمع البيان» للطبرسي: «يقال: رجل قيم وقيام وقوام وهذا البناء للمبالغة والتكثير وأصل القنوت دوام الطاعة ومنه القنوت في الوتر لطول القيام فيه.

وقيل أن معنى (القيّمون) على النساء يشي إلى أنهم مسلطون عليهن في التدبير والتأديب والريضة والتعليم. بما فضل الله بعضهم على بعض هذا بيان سبب تولية الرجال عليهن، أي: أنما ولاهم الله أمرهن لما لهم من زيادة الفضل عليهن بالعلم والعقل

(1) في «تاج العروس»: «قال ابن الأثير: القوم في الأصل مصدر قام، ثم غلب على الرجال دون النساء؛ وسموا بذلك لأنهم قوامون على النساء بالأمر التي ليس للنساء أن يمتن بها؛ قال الجوهري: ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قَوْمٍ﴾، ثم قال ﴿وَلَا يَسَاءُ مِنْ نِسَاءٍ﴾، أي: فلو كانت النساء من القوم لم يقل: ﴿وَلَا يَسَاءُ مِنْ نِسَاءٍ﴾ - إلى أن قال - والقيّم: السيد وسائس الأمر، وهي قيّمة. وقيّم المرأة: زوجها في بعض اللغات، لأنه يقوم بأمرها وما تحتاج إليه. قال الفراء: أصل قيّم قويم على فَعِيل، إذ ليس في أبنية العرب فَعِيل؛ وقال سيبويه: وزنه فَعِيل وأصله قَيِّوم والقوام: المتكفل بالأمر».

(2) «تفسير الخازن» طبعة مصر، مطبعة مصطفى محمد، ج1، ص 432.

وحسن الرأي والعزم»<sup>(1)</sup>. وفي «تفسير الجواهر» للطنطاوي: «الرجال قوامون على النساء، قال: فهم كالولادة، والنساء كالرعيّة»<sup>(2)</sup>. وفي «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» للطبري، قال في التفسير عن الآية: «وذلك تفضيل الله تبارك وتعالى إياهم عليهنّ، ولذلك صاروا قواماً عليهنّ، نافذي الأمر عليهنّ فيما جعل الله إليهم من أمورهنّ»<sup>(3)</sup>.

وفي «تفسير ابن كثير الدمشقي» «يقول تعالى: الرجال قوامون على النساء، أي: الرجل قيم المرأة، أي هو رئيسها وكبيرها والحاكم عليها ومؤدبها إذا اوجبت. بما فضل الله بعضهم على بعض، أي: لأنّ الرجال أفضل من النساء، والرجل خير من المرأة، ولهذا كنت النبوة مختصة، بالرجال وكذلك الملك الأعظم لقوله ﷺ: (لن يفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة). رواه البخاري من حديث عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أبيه، وكذا منصب القضاء وغير ذلك. وبما أنفقوا من أموالهم، أي: من المهور والنفقات والكلف التي أوجب الله عليهم لهنّ في كتابه وسنّه نبيّه ﷺ؛ فالرجل أفضل من المرأة في نفسه، وله الفضل عليها والإفضال، فناسب أن يكون قيماً عليها، كما قال الله تعالى: وللرجال عليهن درجة».

وقد ذكروا في فضل الرجال: العقل والحزم والعزم والقوة والكتابة في الغالب والفروسيّة والرمي، وأنّ منهم الأنبياء والعلماء وفيهم الإمامة الكبرى والصغرى والجهاد، والأذان والخطبة والاعتكاف وتكبيرات التشريق عند أبي حنيفة، والشهادة في الحدود والقصاص وزيادة السهم والتعصيب في الميراث والحماله والقسامة والولاية في النكاح والطلاق والرجعة وعدد الأزواج وإليهم الانتساب وهم أصحاب اللحى والعمائم. وبما أنفقوا، وبسبب ما أخرجوا في نكاحهنّ من أموالهم من المهور والنفقات»<sup>(4)</sup>.

(1) مجمع البيان، طبع صيدا، المجلد الثالث، ص43.

(2) «الجواهر» طبع مصر سنة 1350، ج3، ص39.

(3) «جامع البيان» طبع مصر سنة 1373، المجلد الخامس، من ص57 إلى ص60.

(4) هناك عدة نكات يمكن استعراضها باختصار وإيجاز، وهي: النكته الأولى: قوامون صيغة مبالغة في القيام بالأمر، وهو أدلّ في المبالغة من القيم والقيام، والمراد منه القائم بالأمر على المقوم عليه، والمسيطر والمسلط والنأخذ الحكم في حقه مثل قيام الوالي على الرعية والأمير على الأمور في الحفظ والإدارة والتدبير والدبّ عنه في طارئ يشينه ويوهنه. فالقوام هو المسيطر، والمقوم عليه هو الذي يكون تحت سيطرة القوام، كأنّ حياته قائمه به ووجوده محتاج إليه. وقد صرح بعض علماء علم النفس بأنّ الرجل يجد في أوان بلوغه حسّ قيمومه على امرأة يقوم بأمرها ويحفظها؛ والمرأة تجد في نفسها =



ويشير العلامة الطباطبائي قده في «الميزان في تفسير القرآن»<sup>(1)</sup>: «أن المراد بما فضل الله بعضهم<sup>(2)</sup> على بعض هو ما يفضل ويزيد فيه الرجال بحسب الطبع على النساء، وهو زيادة قوة التعقل فيهم، وما يتفرع عليه من شدة البأس، والقوة والطاقة على الشدائد من الأعمال ونحوها؛ فإن حياة النساء حياة إحساسية عاطفية مبنية على الرقة واللطافة.

أوان بلوغها أنها تحتاج إلى رجل تتكئ عليه، وأصل تعتمد إليه، ووليعة تكون لها كهناً وملاذاً. النكته الثانية: الألف واللام في الرجال والنساء للعهد الذهني؛ ولمكان دخولها على صيغة الجمع يفيد تعريف استغراق أفراد الجنس في الخارج؛ فيعطي أن الحكم وارد على كل واحد واحد من الأفراد من حيث تحقق معنى الجنس فيها؛ فيفهم منه أن حكم القيام إنما هو لكل واحد من الرجال بالنسبة إلى كل واحد من النساء، ولكن لا بالمشخصات الفردية الموجودة فيها من الأغراض والصفات، بل لمكان تحقق معنى الجنسية فيهما. النكته الثالثة: الإتيان بالجملة الاسمية في المقام يدل على الدوام والاستمرار، مضافاً إلى أن (القومون) من المشتقات، وهي تدل على الثبوت والدوام، بخلاف الفعل، وهو يدل على معنى الحدث دون ثبوته، وصرح بذلك علماء الأدب. فإذن هذه الآية: تدل بأبلغ وجه على أن الرجال قائمون على النساء بأقوى قيام دائم مستمراري. والجملة وإن كانت إخباراً إلا أنها وقعت موقع الإنشاء، فأفادت معنى الأمر بوجه بليغ. النكته الرابعة: تعليقه عز وجل بقوله: بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم يدل على أن القيام إنما هو لعلة خارجية واقعية، لا أنه منوط بالاعتبار فقط. والتفضيل الموهبي الإلهي هو ما يزيد في الرجال بحسب الطبع على النساء، وذلك بزيادة قوة التعقل فيهم، وما يتفرع عليه من شرح الصدر وسعة التحمل في الوردات النفسانية، والخواطر القارعة، وشدة البأس والقوة والطاقة على الشدائد من الأعمال والمصائب. وعموم هذه العلة يعطي أن الحكم المبني عليها، أي: قوله: «أَرَجَالٌ قَوْمُونَ عَلَى النِّسَاءِ» غير مقصور على الأزواج، بأن تختص (القوامة) القوامية بالرجل على زوجته، بل الحكم مجعول لقبيل الرجال على قبيل النساء في الجهات العامة التي ترتبط بها حياة القبيلتين جميعاً. فالجهات العامة الاجتماعية التي تنوط بشدة قوة التعقل وشدة البأس، هي التي ترتبط بفضل الرجال، كالدفاع الحربي، والجهاد، والحكومة، والقضاء. فهذا التفضيل «يما فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ» يعطي منوطاً عاماً وملاً شاملاً ينطبقان على مورد الجهاد والحكومة والقضاء على وضوح؛ بل هذه الموارد الثلاثة من أوضح مصاديق لزوم قيمتهم عليهم، ولا ينافي قوله بعد: «فَالصَّالِحِينَ كَفَرْنَا» الخ الظاهر في الاختصاص بما بين الرجل وزوجته؛ فهو فرع من فروع هذا الحكم المطلق وجزئي من جزئياته ونتيجة من هذا الأصل الكلي، من غير أن يتقيد به إطلاقه. فالتمسك بهذه الآية: المباركة هو الحجر الأساسي في الاستدلال على منع النساء عن هذه الثلاثة وإن كانت هذه المسألة من مسلمات الإسلام، وأجمع عليها الطائفتان من الخاصة والعامة؛ لكن الظاهر أن معتمد المجمعين نص الكتاب. النكته الخامسة: أن التعليل بما فضل الله بعضهم على بعض يكون بمعنى فضلهم الله عليهم؛ فضمير الجمع المضاف إليه في بما فضل الله بعضهم لكتلتا الطائفتين تغليباً، وإنما عدل عنه إلى هذا التعبير لا لظهور المعنى فقط، كما في «روح المعاني»، بل لإفادة الاشتراك في الجنس وأن الرجال والنساء جنس واحد والتفضيل إنما وقع في أفراد هذا الجنس لا في الأجناس المتغايرة، حمايةً لجانب المرأة حتى لا تتخيل أنها بسبب تفضيل الرجل عليها صارت من جنس آخر دون جنس الرجل.

(1) تفسير الميزان» طبع الحيدري سنة 1376، ج 4، ص 365 إلى ص 367.

(2) عن الإمام الصادق عليه السلام في قوله تعالى: «وَلَا تَمْنُواْ مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهٖ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ» أي: لا يقل أحدكم: ليت ما أعطي فلان من النعمة، والمرأة الحسنى كان لي، فإن ذلك يكون حسداً مذموماً. ولكن يجوز أن يقول: اللهم أعطني مثله وهذه الغبطة المحللة. (مجمع البيان/ والميزان في تفسير القرآن/ ج 5 ص 355)

والمراد بما أنفقوا من أموالهم ما أنفقوه في مهورهنَّ ونفقاتهنَّ. وأنَّ عموم هذه العلة يعطي أن الحكم المبني عليها أعني قوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ غير مقصور على الأزواج بأن يختصَّ القوامية (القوامة) بالرجل على زوجته؛ بله، الحكم مجعول لقبيل الرجال على قبيل النساء في الجهات العامة التي ترتبط بها حياة القبليتين جميعاً.

فالجهات العامة الاجتماعية التي ترتبط بفضل الرجال، كجهتي الحكومة والقضاء مثلاً اللذين يتوقف عليهما حياة المجتمع، وإنما يقومان بالتعقل الذي هو في الرجال بالطبع أزيد منه في النساء؛ وكذا الدفاع الحربي الذي يرتبط بالشدة وقوة التعقل كل ذلك مما يقوم به الرجال على النساء وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ ذو إطلاق تام. وأمَّا قوله بعد: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَنِينَاتٌ﴾ الخ، الظاهر في الاختصاص بما بين الرجل وزوجته على ما سيأتي، فهو فرع من فروع هذا الحكم المطلق، وجزئي من جزئياته، مستخرج منه، من غير أن يتقيد به إطلاقه. قوله تعالى: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَنِينَاتٌ حَفِظَتُّنَّ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾، المراد بالصالح معناه اللغوي وهو ما يعبر عنه بلياقة النفس. والقنوت هو دوام الطاعة الخضوع.

ومقابلتها لقوله: ﴿وَالنَّيِّبَاتُ يَخْفَوْنَ سُوءَهُنَّ﴾ تقيد أن المراد بالصالحات، الزوجات الصالحات، وأن هذا الحكم مضروب على النساء في حال الازدواج لا مطلقاً. وأنَّ قوله ﴿قَدِينَاتٌ حَفِظَتُّنَّ﴾ الذي هو إعطاء للأمر في صورة التوصيف أي: ليقنتن وليحفظن حكمٌ مربوط بشؤون الزوجية والمعاشرة المنزلية، وهذا مع ذلك حكم يتبع في سعته وضيقة علته، أعني قيمومة الرجل على المرأة قيمومة زوجية، فعليها أن تقنت له وتحفظه فيما يرجع إلى ما بينهما من شؤون الزوجية.

وبعبارة أخرى كما أن قيمومة قبيل الرجال على قبيل النساء في المجتمع إنما تتعلق بالجهات العامة المشتركة بينهما المرتبطة بزيادة تعقل الرجل وشدته في البأس، وهي جهات الحكومة والقضاء والحرب من غير أن يبطل بذلك ما للمرأة من الاستقلال في الإرادة الفردية وعمل نفسها، بأن تريد ما أحببت وتفعل ما شاءت، من غير أن يحق للرجل أن يعارضها في شيء من ذلك في غير المنك، فلا جناح عليهم فيما فعلن في أنفسهن بالمعروف؛

كذلك قيمومة الرجل لزوجته ليست بأن لا تنفذ للمرأة فيما تملكه إرادة ولا تصرف، ولا أن لا تستقل المرأة في حفظ حقوقها الفردية والاجتماعية والدفاع عنها والتوسل إليها بالمقدمات الموصلة إليها، بل معناها أن الرجل إذا كان ينفق ما ينفق من ماله بإزاء الاستمتاع، فعليها أن تطاوعه وتطيعه في كل ما يرتبط بالاستمتاع والمباشرة عند الحضور، وأن تحفظه في الغيب، فلا تخونه عند غيبته، بأن توطيء فراشه غيره، وأن تمتع لغيره من نفسها ما ليس لغير الزوج التمتع منها بذلك، ولا تخونه فيما وضعه تحت يدها من المال، وسلطها عليه في ظرف الازدواج والاشترار في الحياة المنزلية. فقولته: ﴿فَالصَّلِيحَةُ قَانِتَةٌ﴾، أي: ينبغي أن يتخذن لأنفسهن وصف الصلاح. وإذا كن صالحات فهن لا محالة قانتات، أي: يجب أن يقنتن ويطنن لأزواجهن إطاعة دائمة فيما أرادوا منهن مما له مساس بالتمتع، ويجب عليهن أن يحفظن جانبهم في جميع ما لهم من الحقوق إذا غابوا.

وأما قوله: ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾، فالظاهر أن «ما» مصدرية، والباء للآلة، والمعنى: إنهن قانتات لأزواجهن حافظات للغيب بما حفظ الله لهم من الحقوق حيث شرع لهم القيمومة، وأوجب عليهن الإطاعة وحفظ الغيب لهم. ويمكن أن يكون الباء للمقابلة، والمعنى حينئذ: أنه يجب عليهن القنوت وحفظ الغيب في مقابلة ما حفظ الله من حقوقهن، حيث أحيأ أمرهن في المجتمع البشري، وأوجب على الرجال لهن المهر والنفقة؛ والمعنى الأول أظهر. وهناك تفسيرات ماورائية باطنية للآية، كما هي واردة في تفسير المولي عبدالرزاق القاساني، وما في تفسير «روح البيان» للشيخ إسماعيل الحقي، وما في تفسير «عرائس البيان» لأبي محمد روزبهان.

أما قوله تعالى: ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْنَّ دَرَجَةٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(1)</sup>. المعروف هو الذي يعرفه الناس، ويقبله العرف من جهة الحضارة الاجتماعية المتداولة بينهم، ويقابله المنكر، وهو الذي يكره العرف ولا يقبله في الحياة الاجتماعية. فالمعروف لا بد وأن يحوي أمراً أمضاه العقل، وحكم به الشرع من سنة الآداب وفضائل الاخلاق. ولما كان الإسلام أسس شريعته على بناء الفطرة الواقعية والخلقة الأصلية، يكون المعروف

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة الآية: 228.

عنده ما يعرف النَّاسُ إذا سَلَكَوا مَسَلَكَ الفِطْرَةِ، ولم يتعدُّوا عن منهاجها القويم وصراتها المستقيم. ومن الأحكام المبنية على هذا الأساس، تساوي الأفراد في الحكم الوارد عليهم؛ فيكون ما عليهم مثل ما لهم. ولا يخفى أنَّ هذا التَّساوي على الطَّرِيقِ الأَحْسَنِ لا يتحقَّقُ إلَّا مع حفظ ما لكلِّ من الأفراد في المجتمع من الخصوصيات المعطاة من الفطرة والآثار اللازمة للخَلْقَةِ في شؤون الحياة، دون الاعتبارات الموهومة والملاحظات المجعولة على أساس الوهم في المدينة الدنيئة الحسيَّة.

فلا بدَّ في المدينة الفاضلة من مراعاة حال الضَّعِيفِ والقويِّ، والجاهل والعالم، والمحتاج والغنيِّ، وملاحظة كلِّ فطرةٍ في بنائها الأولى؛ فتُعطي لها الموادَّ الحيائية على ميزان الافتقار ورتبة الاحتياج. وهذا هو التَّسوية الصَّحيحة الواقعية، وعلى هذا جرى الإسلام في الأحكام التي جعلها للمرأة وعليها، فجعل لها مثل ما عليها، مع حفظ وزنها في الحياة الفطرية التي أعطاها الله تبارك وتعالى مع الرَّجُلِ في دائرة الاجتماع، للتَّناح والتَّنازل. الإسلام يرى أنَّ للرِّجالِ عليهنَّ درجةً في هذه المواهب الاجتماعية؛ فقله تعالى: «وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ» قَيْدٌ مُتَمِّمٌ للحكم السَّابِقِ؛ فالكلُّ يفيد معنى واحداً، وهو أنَّ النِّساءَ قد سَوَّتْ الفطرةَ بينهنَّ وبين الرِّجالِ من الأحكام، مع حفظ ما للرِّجالِ عليهنَّ درجةً في هذه المواهب الاجتماعية. فبهذا المعيار سوَّى الله بينهما وضربَ لهما الأحكام، فجعلَ لهنَّ مثل ما عليهنَّ.

﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾: أي: أنَّ الحقوق بينهما متبادلة، ولو استحق الزوج شيئاً عليها، فهي تستحق شيئاً آخر عليه. قال الطبرسي: وهذا من الكلمات العجيبة الجامعة للفوائد الجمَّة، وإنَّما أراد بذلك ما يرجع إلى حسن العشرة وترك المضارة والتسوية في القَسَمِ والنفقة والكسوة، كما أنَّ للزوج حقوقاً، مثل الطاعة التي أوجبها الله عليها له وأن لا تدخل فراشه غيره، وأن تحفظ ماءه فلا تحتال في إسقاطه<sup>(1)</sup>.

«وللرجال عليهن درجة» أي: منزلة فضيلة عليهن مع كون الحقوق بينهما متبادلة، ولمَّا كان ذلك موهماً لتساوي منزلتهما، دفع ذلك الوهم بأنَّ للرجال عليهنَّ منزلةً وفضيلةً،

(1) مجمع البيان: 1/327.

وكون الحقوق متبادلة لأي: فتضي تساويها في جميع المراحل الاجتماعية ولأجل ذلك صار سهم الذكر ضعف الأنثى في الميراث، وحق الطلاق بيد الزوج، والرجعة موكولة إليه، ولم يكتب الجهاد على المرأة؛ لعدم تلاؤمه مع فطرتها، إلى غير ذلك من الأمور التي تثبت تقدّم الرجل عليها في مجالات خاصة.

هذا كله يرجع إلى توضيح جمل الآية، إنّما الكلام في عمومية قوله: «وللرجال عليهنّ درجة» بالنسبة إلى القضاء وفصل الخصومة، ويمكن منعه لأنّها قضية موجبة جزئية، تصدق بوجود المنزلة للرجال في موارد خاصة كالميراث والطلاق، والجهاد وغيرها ممّا عرفت ولا يتوقف صدقها على حرمانها من القضاء، فيكون التمسك بها في مورد المنع عن القضاء تمسكاً بالدليل في الشبهة المصدقية.

نعم هناك وجه آخر للتمسك، ربّما يظهر من كلام العلامة الطباطبائي قدس سرّه ويمكن تقريره بالنحو التالي: إنّ سبحانه يقول قبل هذه الجملة: «وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنَ بِالْمَعْرُوفِ ﴿١﴾ فلو قلنا: إنّ المعروف هو العمل المطابق بالفطرة تكون الخلقة ميزاناً لتمييز ما لها عمّا عليها، ولمّا كان أمر القضاء مما يطلب لنفسه العقل والدراية الكثيرة، بخلاف الحضانة وأمثالها فيكون للرجل في القضاء عليهن درجة دون الحضانة. ولكن تفسير المعروف بما ذكره، غير واضح؛ لأنّه كما يقول الراغب في مفرداته<sup>(1)</sup>: كل فعل يعرف حسنه بالعقل أو الشرع والمنكر ما ينكر بهما، وكون القضاء أمراً معروفاً بالنسبة إلى الرجل دون المرأة أوّل الكلام.

#### 7.4.5 تحليل بنية كينونة ودالة القوامية (القوامة) الاصطلاحية

التحليل الجينيولوجي الجذري والنواتي البذري لكيونة القوامية فيما بين الرجال والنساء في مجرى الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في مجرى العالم والكون والوجود، يكشف لنا استجماع وتباور منظومة من المفاهيم والمعاني والقيم والحقائق المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية الممتوحة من جذرها الأصلي (قام) كالتأصيلية والقيومية والقوامية والقيمة والقومة والقومية والقيام والقيوم والتقيوم

(1) المفردات: 331، مادة «عرف».

والاستقامة، جميعها ثاوية وكامنة في تلك البؤرة الاجتماعية في صورة تعظيمية إجلالية تكريمية وتعزّيزية تشريفية وتفخيمية، وهي (القيومية والقوامية). فبعد معرفتنا لآراء الفقهاء والعلماء والمفسرين لماهية القوامية أو القيوومية (القوامة) الأسرية والاجتماعية وملاكاتها التعليلية التخصصية للرجال على النساء، سواء الفطرية الموهوبة أم التكوينية والاكتسابية التحصيلية أو التشريعية التقنية من خلال ما تعرضنا له في تفسير آية القوامة، نرى من الجدير بالذكر حصر الاحتمالات العقلية أو الاستقرائية لتخصيص أو تقسيم وتنصيب أو توزيع وترتيب كينونة القوامية والقيومية (القوامة) عند جريانها في مجرى سيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، وذلك من خلال الاحتمالات التالية:

- أن الأصالة والأصل لكيونة القوامية (القوامة) للرجال بحيث يكون الزوج هو القيم والقائم والقيوم والقومة والمقوم للقوامية في مجرى سيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية بشكل ديمومي دائم وأبدي. وهذا الرأي: قد يكون صحيحاً بفرض صحة ويقينية الفرضية القائلة بأنّ القوامية ومقوماتها ومكوناتها وعناصرها البنيوية والبنائية والتكوينية والتركيبية والوظيفية والغائية، هي أمر وحقيقة تكوينية فطرية، باستثناء الإنفاق والمهر... الذي هو أمر اكتسابي تحصيلي، خاصة ومتشخصة ومتعينة في فطرة وتكوين الرجال دون النساء. أما فيما يتعلق بمقومات وعناصر التفضيل الفطري والتكويني الإلهي التي يعتد بها جملة من الفقهاء والعلماء، القائلين بزيادة قوّة التعلُّ والحكمة والبصيرة والخبرة والقوة الجسدية من جهة، وما يترتب على ذلك من: شدّة البأس والعزم والقدرة والطاقة التي تتحكم في مقتضيات ومجريات التدبير والإدارة والتخطيط والإشراف والرقابة والتقييم والتقويم من جهة ثانية، وما يتفرع منها من الحصافة والرصانة والفتنة والحنكة والبصيرة من جهة ثالثة، هي من كمالات العقل النظري وحسن التدبير العملي عند الرجال دون النساء على الأقل من حيث الزيادة والكمال والأفضلية<sup>(1)</sup>،

(1) وإستناداً لهذا الرأي اعتمد بعض الفقهاء والعلماء والباحثين على نتائج بعض الدراسات في علم النفس، والمهتمون بشؤون المرأة من حيث إنّ هناك عدة نقاط تمتاز بها المرأة عن الرجل، منها: 1. أنّ المرأة سريعة الانفعال والتأثر بدرجة أكبر من الرجل، وغالباً ما تتصرف تحت تأثير انفعالاتها ومشاعرها وأحاسيسها. 2. المرأة أشد تأثراً بالمشاهد العاطفية =

وإنّ التمايزات والتخصيصات التشريعية بين الرجال والنساء، سواء تلك المتعلقة بالقوامية والقيومية (القوامة) والقوامة والقيامّة والتقييم والتقويم والقوّة، أم بالجهد والشهادة وحق الميراث وأنصبته ومقام القضاء والولاية أو بعض الأعمال العبادية وإقامة بعض الشعائر، هي جميعها تكوينية وفطرية أو أنها توابع ممتوحة منها ولا علاقة لها بالظروف والعوامل الزمكانية، وإنها ثابتة ومطلقة وكلية في كل الظروف والأزمان والأمكنة، وما الأحكام الشرعية والفتوى الفقهية إلا دوال في تلك المعطيات الفطرية التكوينية. ونعتقد أنّ إثبات هذه الدعاوي غير تام وكامل ولا يسندها العقل والعلم والعرفان والتجربة الواقعية. لذا لا يبقى أمامنا في حال الاعتقاد اليقيني الجزمي بأنّ القوامية والقيومية (القوامة) مخصصة ومتعينة ومشخصة للرجال دون النساء كما هو الظاهر من الآية القرآنية الشريفة «الرجال قوامون على النساء...»، فضلاً عن الآيات والرويات القرآنية التي تصب في هذا المجرى، إلا التمسك بالدليل التعبدي والتوقيفي. وإذا كان الأمر كذلك فنقول: حقاً أنّ القوامية والقيومية والقوامة والتقييم والتقويم بشكل مطلق وتام وكلي ودائمي بيد الرجال دون النساء.

– أنّ الأصالة والأثالة لكيونة القوامية (القوامة) للنساء بحيث تكون الزوجة هي

والمأساوية من الرجل. 3. المرأة أكثر التزاماً بالأعراف السائدة وتتوجس كثيراً من مواجهة المواقف الصعبة. 4. مشاعر الرجل تتجنح كثيراً للمعارضة والعنف، وعلى عكس ذلك تكون المرأة، فهي غالباً ما تتجنح للسلم وتتخوف من استعمال العنف حتى مع ألد أعدائها. 5. قدرة الرجل على كتمان السر أو الأخبار المزعجة أكبر من قدرة المرأة على ذلك. 6. كثيراً ما تتوسل المرأة بالبكاء والحيلة لمعالجة مشاكلها، وذلك لخوفها وضعفها عن المواجهة. 7. يستهوي المرأة من الرجال الرجل الشجاع ذو الشخصية القوية، وغالباً ما تبحث عن الرجل القادر على حمايتها، وأما الرجل فتستهويه المرأة الجميلة الرقيقة ذات العاطفة (حتى قيل ان جمال المرأة في ضعفها). 8. تحب المرأة الرجل الذي يقدرها ويعبر عن حبه لها، وتظل أسيرة النشاء والإطراء، وأما الرجل فلا يكثر كثيراً لذلك. 9. الرجل أقدر من المرأة على تحصيل العلوم البرهانية العقلية، إلا أنه لا يتميز عنها في العلوم المتصلة بالأدب والفن والذوق؛ محمد صنفور، مقالات حول حقوق المرأة، دار المحجة البيضاء، بيروت، ص 32. ومحمد مهدي الأصفى، المرأة والولاية السياسية والقضائية، مجلة فقه أهل البيت، العدد 36 ص 45 (فإن الله تعالى خص الأنثى من الجنسين بتفضيل في تكوينها لا يوجد في الذكور، فهي تمتلك من الرقة والجمال والعاطفة والجادبية وغير ذلك ما لا يمتلكه الذكور وفضل الله الذكور على الإناث بالشدّة والقوة والغلظة والقدرة على المواجهة ما لا تمتلكه الإناث. هذه الفوارق الطبيعية والتكوينية بين الرجل والمرأة لها تأثير مباشر على طبيعة المسؤوليات والوظائف الملقاة على عاتق كل واحد منهما، وإغماض النظر عن ذلك سوف يسبب الكثير من المشاكل الاجتماعية وتحميل المرأة فوق طاقتها وإهدار لحريتها وكرامتها.

القيمة والقائمة والقيومة والقومة والمقومة، لكيونة القوامية في مجرى سيرورة الحياة الزوجية والأسرية بشكل ديمومي دائمى وأبدي. نقول: إن إسناد القوامية إلى المرأة دون الرجل في العقل الفقهي التجزيئي والتقليدي والمحافظ أو الذهن الاجتماعي التراثي الرجولي يكون أمراً منافياً ومخالفاً، بله، عندهم أمر مضاد ومعاكس لمقتضيات الفطرة والبنية التكوينية والتركيبية والترابية الدلالية والوظيفية والغاية لكل منهما، الأمر الذي يؤدي إلى اختلال نظام الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، حيث تجري مجريات الحياة الزوجية في مجرى معاكس ومضاد لسيورتها التكاملية والسعادة الأبدية، لما فيه من انقلاب والتواء وانحراف لطبائع الأشياء.

- أن الأصالة والأثالة لكيونة القوامية (القوامية) تكون مرهونة رهناً للملاكات الاكتسابية التحصيلية وللظروف الزمكانية المحيطة والمؤثرة في تشخيص وتقدير وتعيين ملاكات القوامية (القوامية)، سواء للرجال أو النساء من جهة، وما يتبعها من تحصينات وتأكيدات تشريعية وأحكام فقهية من جهة ثانية، وذلك حسب موضوعاتها ومقوماتها وظروف الأسرة الزمكانية والتحويلات والتبدلات النفسية والاجتماعية القائمة على مجرى سيرورة الحياة الزوجية والاجتماعية في الوجود. وعليه تصبح القوامية (القوامية) حالها حال شركة ذات مسؤولية محدودة أو مساهمة بين أفراد الأسرة تحكمها مبادئ وأحكام وأسس التخطيط والتنظيم والرقابة والإشراف والمتابعة والتقييم والتقويم والإدارة الأسرية، يتناوبها كل من الزوجين حسب الكفاءة والكفاية<sup>(1)</sup> العقلية والنفسية والعلمية والإدارية والتشريعية

(1) فرق بين الكفاءة والكفاية: تدل الكفاية على مستوى أداء أو عمل معين والقدرة على تصريف أموره بدرجة معينة، فهي تتعلق بالجانب الكيفي، فالكفاية والكفاءة مستويان أحدهما يمثل الحد الأدنى (الكفاية) والآخر يمثل الحد الأعلى (الكفاءة) المعلم الكفاء: هو المعلم الذي تتطابق صفاته مع نموذج محدد مسبقاً، فيؤدي الأدوار المطلوبة والمتوقعة منه بكفاءة عالية وتعرف الكفايات بأنها: مختلف أشكال الأداء التي تمثل الحد الأدنى الذي يلزم لتحقيق هدف ما. أو مجموع الاتجاهات وأشكال الفهم والمهارات التي من شأنها أن تيسر للعملية التعليمية تحقيق أهدافها العقلية والوجدانية والنفس حركية. فالكفاءة تعني بلوغ مستوى يتجاوز حد الكفاية؛ لأن الكفاية تعني القدرة على إنجاز نشاط أو تمرين له مستوى متوسط بطريقة مرضية على العموم، وعلى ذلك يمكن القول: أن الكفاية درجة دون الكفاءة فالزوج المتوسط الذي يوفي شروط القوامية له كفاية لا كفاءة، بينما الزوج المستوفي لكافة شروط القوامية له كفاءة.



الفقهية من جهة، وحسب الاتفاق والتراضي النفسي والموضوعي بينهما من جهة ثانية، بحيث قد تتساوى المسؤولية والتكاليف والواجبات، أو تترجح زيادة أو نقصاناً بينهما، وإن آلية اتخاذ القرارات داخل الأسرة تكون بالشورى والرأي الأكثر أو بالقرعة أو بأي وسيلة عقلية وعرفية حكيمة تفرضها موضوعات القوامية بشكل عام، مع حفظ حقوق الزوجين الخاصة بهما. وهنا يستلزم الأمر من الدولة تقنين قوانين وتشريع سنن وأحكام ومحاكم خاصة للأسرة لمعالجة القضايا والمسائل الناتجة من الاختلال في حفظ القيومية والقوامية (القوامة) في الأسرة. وعليه بمكنتنا تجاوز فساد الشراكة في الربوية والرئاسة واتخاذ القرار، وما يمتح من هذا الفساد شكل من أشكال الفوضى والهرج والمرج، أو حالات التنازع والتباغض والتخالف، أو حالات التضاد والتعاكس والتنافر، الناتجة عن عدم توازن واستقرار وتخصيص وتعيين جهة متخذي القرار وتحمل حمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وما يتبعها من مسؤوليات وواجبات وتكاليف أسرية واجتماعية ونفسانية وعقلية وشرعية وأخلاقية.

#### 7.4.6 بنية كينونة القيومية والقوامية (القوامة) ودوالها المعرفية والوجودية

##### والقيومية والجمالية

إنّ بنية كينونة القيوم وشبكة كينوناته وأساقه العنكبوتية المتراسة طولياً وعرضياً حول مركز مركزها المركزي وبؤرة وبؤرتها التبئيرية، هي التي تكشف لنا معالم بنائه وشكل أساقه وماهية دلالاته وكيفية توصلاتته وطبيعته وظائفه وحقيقة غياته. وهذه الكاشفية التحليلية والتفسيرية تكشف لنا أنّ كينونة القيوم ومرادفاته من والقوام والقوامية والقيومية والقائمة والقومة والقيامه والتقييم والتقويم والاستقامة تشكل وحدة واحدة متكاملة منسجمة ومتسقة، ومتألّفة متوافقة متناغمة، تفسح عن بناء فوقي شامخ وراسخ لبناته ومفرداته البنائية هي الاستحياء والحياء ومرادفاتهما اللغوية والمعنوية اللفظية والإصطلاحية الخاصة، يشكل لنا حقيقة (الحياة) و(حياة الحياة) أو (ميتا حياة) للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية والسياسية...

ونعتقد أنّ كلمة (الحياء) أو (الاستحياء) هي سر الحياة ومفتاح نجاح وفلاح الحياة

الزوجية والأسرية والاجتماعية والسياسية و...، وهي تعتبر من أهم إليات وآليات وألات تفعيل وإعمال الحواس والعقل والقلب، لاستخراج مكنوناتها من القيم والمعان والمفاهيم المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية المكنونة بالقوة والاحتمال في بنيتها ونواتها وحمضها النووي، إلى حيز الوجود والانوجاده والإنية والتثبيت والتحقق الجواني الذاتي التذوياتي والبراني الغيري التذاوياتي. وبمقتضى هذا الجذع القائم المتصل والمرتكز جذر الحياة والحيّ القيوم، تُقام قيامة الحياة الزوجية والأسرية، وتستقيم استقامتها، وينتصب قيامها، ويستوي استواؤها، ويعتدل اعتدالها وتتوازن عدالتها، ويرشد رشادها ورشدها، ويتوسط توسطها وإنصافها، وتهدي هدايتها واهتداؤها، ويأمن أمنها وأمانتها، ويخلص إخلاصها وتضحيتها، ويصدق صدقها وصراحتها في سلوكات وممارسات وأحكام وأنظار وأفعال الزوج والزوجة.

إضافة إلى ذلك، تُقوم قيمها وتُثمن أثمانها المعرفية والوجودية، وتُقاوم فيروسات وميكروبات أمراضها المرضية وأوبئتها الوبائية القيمة الأخلاقية والجمالية الفنية، وتُشيد وتُقيم قيامتها في الدنيا قبل الآخرة، وتُستوطن قومتها وقوميتها في مجاريها وروافدها داخل مجاري العالم والكون والوجود. وعليه بمكنة كل من الزوج والزوجة معالجة اعوجاج وانحراف مسارات وسيرورات الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، وتقدير وتقويم تقوسات وتحودبات وتقعرات عدساتها الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية والاستبصارية والاستشرافية والتفسيرية والتأويلية، ومقاومة سيف البغي والجهل والجور والحيف والطغيان وتُمزق ورقة الغش وتقلع لسان الكذب والنفاق والمخاتلة، وإزالة السفاهة والشذوذ والظلامة والفساد والخداع والظلم في المعاملات بينهما في الحياة الزوجية.

#### 7.4.7 المنظومة المفاهيمية لكيونة القوامة ودوال مرادفاتها وأضدادها

##### المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية

تأسيساً على المعاني والحقائق اللغوية والاصطلاحية الحقيقية والمجازية الثاوية في نواة وبنية كينونة القوامة الزوجية والاجتماعية ومرادفاتها وأضدادها التكوينية والتركيبية والتراكية البنائية من جهة، ومصنوفة علائقها النسقية الاتصالية والتواصلية من جهة

ثانية، وطبيعة وظائفها السوسولوجية والسوسيونفسية والسوسيويسورية والسوسيوزوجية والسوسيواقتصادية والسوسيوتربوية والسوسيوسياسية والسوسيوثقافية من جهة ثالثة، وامتداد آفاق وأبعاد ومراتب حقيقتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية من جهة رابعة، واستطالات ومستويات تفاعلاتها وترابطاتها بعواملها الثلاثة أو الأكثر الممكنة من جهة خامسة، وأعماق وامتدادات سياقات إشكالياتها الحسية التجريبانية الواقعية والعقلية المجردة والمؤيدة والمسددة والعرفانية المَعْلَنَة والمُشْرَعَنَة والوَحْيَانِيَّة الأَنْبَائِيَّة والإخبارية من جهة سادسة، بِمَكْنَتِنَا بناء منظومة معارف بمقتضاها يتم تأصيل وتأثيل كينونة القوامية التي بموجبها تتحقق إنِّيَّة وانوجادية صيرورتها، وتتوازن وتستقيم سيرورتها في مجرى استقامة واستواء واعتدال وتكامل إحياء الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، من قيم الاحتشام والاستحياء والبراءة والتهديب والعفاف والطهارة والخفارة والصيانة والحماية والحفظ والصون في الحياة الزوجية في عالم الكون والوجود الإنساني. وفيما يلي أهم المكونات المعرفية لهذه المنظومة المستقاة من البحث والاستدلال التجريبي العملاقي والتحليل العقلاني والتشريح العرفاني والتأييد والتسيد الوَحْيَانِي:

- القوامية والقيومية والقوامية والقائمة والقيامية<sup>(1)</sup> تتطلب التعارف والتعاون بين الزوجين تأسيساً على قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(2)</sup>. وهذا هو البعد المعرفي والمعروفي المبني على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الحياة الزوجية. وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾<sup>(3)</sup>. وهذا هو البعد الاقتصادي والاجتماعي المبني على الصلاح الدنيوي والصلاح الأخروي الدنيوي.

(1) القوامية تعني التكفل بالامر بصيغة مبالغة ومعظمة ومنظمة ومشرفة. والقائم: الحافظ لكل شيء واسم من أسماء الله الحسنى. والقيام والقيام. هو المثل والتنصب وضد القعود. وبمعنى المحافظة والاصلاح، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا مُمَّتْ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ أي: ملازماً محافظاً. القويم: القائم الحافظ لكل شيء واسم من أسماء الله الحسنى. والقيم: السيد وسائس الأمر وهي قيمة، وقيم المرأة زوجها.. لأنه يقوم بأمرها وما تحتاج إليه.. والقوام التكفل بالأمر) وذكر ابن منظور في لسان العرب: (القيم السيد وسائس الامر وقيم القوم الذي يقومهم ويسوس أمرهم، وذكر أيضاً: (قيم) المرأة زوجها: لأنه يقوم بأمرها وما تحتاج إليه، وقام بأمر كذا وقام الرجل على المرأة مانها وأنه لقوام عليها مائن لها.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الحجرات، الآية: 13.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة المائدة، الآية: 2.

- القوامة والقيومية والقوامة مسؤولية وتكليف مضاعف، وتتطلب جهداً وجهاداً واجتهاداً ومجاهدة كبيرة وكبارة، وتستلزم استغناء وكفاية ومؤهلات عالية، وتقتضي كفاءة وأهلية ديمومية حيوية، وتستدعي جدارة وصلاحية دينامية دائمية من الزوجين، لتحيي (الحياة) وتدفع الروح (حياة الحياة) إلى الحياة من قيم الحياء والاستحياء والحيوية والإحياء والإدامة والإنجاء والإنجاد في روح الحياة الزوجية والأسرية، وتحى مومات الحياة الزوجية أي: وبهذا الأمر يتعين مجال وحدود ووظيفة ومسؤولية وتكاليف وواجبات القوامة الفاعلية للحياة الإحيائية والاستحيائية لكل فرد في منظومة الحياة الزوجية في مجرى الوجود الجاري نحو الكمال والجمال المطلق تعالى. مصداقاً لقوله ﷺ: «رحم الله امرأً عرف قدر نفسه». فالقوامة تكليف وإلزام واستلزام ذو كلفة وتجشم وعناء كبير، وفرض ووجوب عظيم كَبَّار، ومسؤولية ومعاهدة وميثاق غليظ ﴿الَّذِينَ يُؤْفُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدُوا وَلَا يُقِضُونَ الْمِيثَاقَ﴾<sup>(1)</sup>، ﴿وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ اللَّعَنَةُ وَهُمْ سُوءُ الدَّارِ﴾<sup>(2)</sup>. وقوله تعالى: ﴿مَا مَكَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ﴾<sup>(3)</sup>. إذن القوامة ليست تشريفاً وتفاخراً وتباهياً وتبختراً وتماجداً، بل، هي تكليف كبير وميثاق غليظ ومسؤولية كَبَّارة.

- الغرض والغاية من القوامة صيانة أمن وأمان ورعاية وعناية حفظ حقوق كل فرد من أفراد الحياة الزوجية من جهة، وترسيخ حالة وملكة الاستشارة والاستتارة والاستخارة والاستبصار بين أفراد الأسرة من جهة ثانية، وتمكين وتضبيب وتحكيم وتقرير وحدة القرار، وتشبيت متانته وقوته النظرية والتنفيذية من جهة ثالثة، وتعيين المسؤوليات وتخصيص الواجبات وتوزيع التكاليف المناطة بها، كل حسب كفاءاته وكفاياته التأهيلية والتشريعية والنفسية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية، مصداقاً لقوله تعالى: ﴿لَا يَكْفُرُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا أَوْسَعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ...﴾<sup>(4)</sup> وليس الغرض منه التسلط والتحكم

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الرعد، الآية: 20.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الرعد، الآية: 25.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة الكهف، الآية: 95.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 286.

والهيمنة والاستملاك والاستعباد والاستئثار والاستفراد والاستعساف والمصادرة على الحكم والقرار والقضاء أو الهيمنة على الاستفتاء والإرادة والرئاسة والقيادة، وليس من طبيعتها تمكين الاستباعية والاتكالية والتطفلية، بله، تثبيت وإحياء روح المشاورة ﴿وَأْمُرْهُمْ شُورَىٰ يَنْبَغُ﴾<sup>(1)</sup>، وسعة المداولة واستطالة المباحثة وإثراء المناقشة والمحاورة بين أفراد الأسرة، ذلك لإرساء القرار الاستشاري الجمعي والتكليف التشميلي والمسؤولية الجماعية والواجبات الفردية، بغية تحمل جمعي وتجشم ضميمي للنتائج وتداعيات القرار الأسري.

- القوامة عنونتها وشخصنتها وتعيينها ليس لغرض التمايز والمفاضلة، حيث التفاضل والتكامل في الإسلام مبني على العلم والمعرفة والعرفان والمجاهدة، والتقوى والورع والطهارة والصفاء، والجهاد والجد والاجتهاد. لذا القوامة هي من أجل تنظيم وتخطيط للحياة الزوجية والأسرية، وتوجيه الإشراف والرقابة، وتفعيل التقييم والتقويم لسيورتها لضمان استواء سبلها القويمية المختلفة والمتعددة على استقامة الطريق المستقيم المؤدي إلى تكامل الحياة الزوجية لضمان الصلاح الدنيوي والفلاح الآخروي وتحقيق السعادة الأبدية والإنابة التوابية والدنو القربي والقرباني إلى الله عزّ وجلّ.

- القوامة التي هي صيغة مبالغة للقيام والإقامة والقائم سواء هي من واجبات الزوج فحسب، أو الزوجة في حال الكفاءة والكفاية أو أنها مشتركة ومتضامنة معاً أو تحت ريادة ومسؤولية وإدارة الزوج الكفوء إن قام بها، وهو المعنى أولاً حسب ظاهر الآية ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ...﴾<sup>(2)</sup>، وعليه يتحقق الطالب والمطلوب والمحبوب والمرغوب، وإلا هي مسؤولية تضامنية جماعية بينهم جميعاً (الزوج والزوجة والأبناء أو آخرين يعينهم الحاكم الشرعي)، فهي أمر كفائي، فعدم إحيائها وتفعيل دورها في الأسرة ما هو إلا إثم وجناية وخطيئة وجرم في حق الزوجين والاولاد والمجتمع، وفساد ومعصية مشتركة فيها الجميع إلا القاصرين والمستضعفين في حق سيرورة الحياة الزوجية والأسرية.

- القوامة التي هي من حق الزوج أو أي: من يكون قائم مقامه القومة، تسقط عندما يكون قاصراً أو مقصراً في أداء القوامة، أو يكون جاهلاً أو ساذجاً أو ناشزاً أو غير متدين

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الشورى، الآية: 38.

أو متسامحاً أو يكون ظالماً مستبداً... حيث تفرغ من معانيها وقيمها، فتصبح بنيتها التكوينية والتركيبية والتراكمية خاوية أو فاسدة أو فاقدة لشيئيتها وحقيقتها الوجودية، وفارغة لأغراضها، ومحرومة لوظائفها ومزايلة لأهدافها وغاياتها العظيمة. فالقوامة أمر وتكليف ليس مطلقاً وثابتاً من حيث الاستطالة والامتداد والتوسع، بله، نسبياً متغيراً حسب الظروف الزمكانية وحسب التفاوت والتباين في الطاقات والكفاءات والكفايات، فكلما ازدادت كفاءة الزوج أو القائم والحافظ والمؤتمن مقام القوامة من حيث استقامته وأخلاقه وعلمه وإيمانه وجهده وجهاده وتقواه ووعيه.. ازدادت استطالات قوامته، وزادت فرص نجاحته وتوفيقه، وصلحت ولايته ورياسته، وكلما قلت كفاءته وكفايته العلمية والمعرفية والأخلاقية، ضعفت استقامته واعتداله أو انتقص وانكمش أو فسد ووعيه... قل أداء قواميته، وضعفت حدود وآياته، بمقدار نسبة تقصيره أو قصوره، عندئذ تقتضي الحكمة المصلحة العامة ومن الحكمة أن تشاركه زوجته الكفو أو أبناؤه أو... في المشورة والمحاورة والتسييد والمناقشة... وتشاركه في التفكير والتدبير والتقدير، وتساعد في صنع القرار الناجح، وفي رفع القوامة الضعيفة، لتصل بها إلى درجة التكامل والنجاح والمبالغة في الأداء المطلوب.

- القوامة صلاحية وسلطة وولاية وقدرة من جهة، ومسؤولية وتكليف من جهة ثانية لها كلفة شرعية وتعقيل عقلاني وتخليق أخلاقي وجهد اقتصادي واجتماعي يشكل حقيقتها وجدارتها وأهليتها في الإشراف واتخاذ القرارات الأسرية من جهة ثالثة، وإنها تعتمد على العلم والمعرفة والخبرة والدراية والبصيرة والعقلانية المسددة والمؤيدة المكتسبة من جهة رابعة، وهي صفات وجودية ذاتية تطبق في كل الولايات والسلطات والصلاحيات والمسؤوليات للزوج والوزير والوكيل والمدير ورئيس القسم والطبيب والمهندس والمدرس.... وهي عامة دون تخصيص للمرأة أو الرجل من جهة خامسة. ولكن هل في الإسلام ولاعترارات حقيقية وماورائية قد خص الولاية والقيومية والقوامة للرجل فقط في الحياة الزوجية؟! وهل يستطيع الرجل توكيل القيوومية والقوامة لزوجته أو امرأة أخرى؟ وهل القيوومية والقوامة من الأحكام والحقائق النسبية أو التي تدخل عناصر المكان والزمان في تشخيص موضوعاتها؟ وهل هي من الأحكام الولاية والحاكمية التي

هي موضع اختصاص ولاية الفقيه الذي يعمل بها حسب تغير وتحول موضوعات الحكم والظروف الزمكانية؟

وتجدر الإشارة إلى أنّ استقراء واستنباط الحلول والإجابات لهذه التساؤلات والإشكاليات بحاجة إلى الفقيه الولي والحاكم الشرعي فقط أن يجب عليها بمعونة مؤسساته الاستشارية الاجتماعية والسياسية والفقهية و.... وليس أي فقيه مهما كان يتبوأ من مكانة فقهية علمية نظرية تجزيئية. حيث يقتضي الأمر عدسات رؤيوية استكشافية واسترجاعية واستبصارية واستشراعية شمولية كلية وتراتبية تكاملية توحيدية، تمكنه من قراءة ظواهر وبواطن النصوص والواقع الديناميكي المتطور بشكل تتزوج وتتصاهر وتتناسب فيه منظومة المعارف والموضوعات والقيم القوامية في الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والتربوية والثقافية ... بمكوناتها الظاهرية والباطنية، والمتغيرة والثابتة، والنسبانية والمطلقة، والمتشابهة والمحكمة، والجزئي والكلي من جهة، ومكوناتها العلمية التجريبانية والعقلانية المسددة والمؤيدة والعرفانية المعقلنة والمشرّعة والوحيانية الإخبارية والإنبائية والتشريعية الإنزالية، أي: تصاهر وتناسب محسوساتها ومعقولاتها وعرفانياتها ووحيانياتها في بوتقة وإطار تشميلي كلي تراتبي توحيدية.

- إنّ قوانين وتشريعات وأحكام قوامة وقيومية الرجال أو النساء أو شراكة كل منهما لا تحقق ولا تضمن سعادة الحياة الزوجية إلا في حدودها الدنيا وإطارها العام، حيث إنّ كينونة القوامة أو القيومية الزوجية ومرادفاتها وأضدادها، تتطلب قوامة وقيومية دينامية وديمومية مستديمة ومستطيلة لا تتضمن في قوة قوانينها وأحكامها الفقهية والتشريعية أو في سلطاتها القضائية والدستورية الظاهرانية، بل، كامنة في بنيتها وحقيقتها الماورائية الميتافيزيقية، أي: في قيمها الوجودية والأخلاقية والجمالية المتعالية الثاوية في العدالة والهداية والأمانة والإخلاص والوفاء والصدق، ووحدة الجذب والحب والقرب، الناتجة من وحدة النفس الواحدة المتحدة، التي تعطي وحدة السكن والسكينة الزوجية المطلوبة، من خلال رغبة الزوجين في الحصول على الحصانة والاستقامة، ونيل الكرامة بكل سلامة بلا أية ملامة، وتحصيل على رضا الله تعالى، وتقوية الجانب

الروحي والإنساني، وتأكيد العلاقة الإلهية وتقويتها. وذلك وفق سياق وسيرورة الحياة الزوجية حسب تعدد أدوار أفرادها ووحدة أهدافها النبيلة، وإن اختلفوا في الأدوار، ولكن يجب أن يتفقوا في السبيل والطريق والأهداف والمصالح المشتركة النافعة للجميع.

وهذا الأمر لا يتحقق ولا يضمن وجوده في القوامة أو القوامية إلا بتوفر ما هو وراؤها وما بعدها، أي: توفر «قوام القوام» و«قيومية القيوامية» و«قائمة القائمة» و«قومة القومة» و«إقامة الإقامة» و«قيامه القيامه» و«تقويم التقويم» و«استقامة الاستقامة»، التي هي قيم أسمى حسنى وصفاتية عليا جد متعالية، تشكل البنية التأسيسية والتأصيلية والتأثيلية لكنونة القوام والقيامه والقومة والقائم والتقويم، أي: تكون هي حاكمة وناظرة ومؤتمنة وقاضية وقائمة ومقومة لها. ولتوفير وتحقيق (ميتا القوامة والقيومية والقومة والقيامه والتقويمية...) لا يتطلب جهداً واجتهاداً وجهاداً ومجاهدة فحسب، بل، تتطلب (جهد الجهد) و (اجتهاد الاجتهاد) و (جهاد الجهاد) و (مجاهدة المجاهدة)، وهي تتطلب مؤهلات وكفاءات وكفايات أكبر وأعظم وأشد وأعمق من القوامة والقومة والقيامه والتقويم... ذاتها.

#### 7.4.8 التساؤلات والإشكاليات التي تحوم حول كينونة (القوام والقوامية)

هناك منظومة من الإشكاليات والتساؤلات والمشكلات ممتوحة من فهم وإفهامات وانفهامات خاصة وتمييزة بين الفقهاء والفلاسفة والعلماء والمفكرين والمثقفين والمفسرين والمحدثين حول ماهية كينونة القوامية (القوامة) العامة والكلية للرجال على النساء، وإنها عادة تنطلق وتستقي من مقولات كلية ومفاهيم عامة، مفادها أنّ الإسلام في الوقت الذي أعطى للمرأة حقوقها الاقتصادية من حيث المالكية والإنفاق والاستثمار والادخار والتصرف في مالها وممتلكاتها الخاصة، وحق الحضانة والحصانة للمرأة، وحقوقها السياسية في المشاركة والانتخاب والترشح، وتولي المناصب الإدارية في كافة مستويات الوزارات والمؤسسات في الدولة، وتضمن حقوقها التعليمية والتربوية والعسكرية والاجتماعية والقانونية، وحفظ حقوقها المدنية بشكل متساوٍ ومتوازٍ ومتعادلٍ في المجتمع الإنساني الإسلامي، ومواضعة كل من الرجل والمرأة في ميزان واحد في الدين والإسلام من حيث التقوى والكرامة والجهاد والعلم والإيمان والفضل والمقام والاستقامة



والعدالة والثواب والجزاء والتكاليف الشرعية وأحكامها و... من جهة، والحرص على حفاظ المفارقة والمقاربة والمباينة بينهما في حدود ودوائر محددة ومتعينة ومتحينة محصورة جداً مع قابليتها التغيرية والتبديلية حسب التغيرات الزمكانية لبعضها وثبات ديمومة بقاء التباين والتغاير لبعضها الآخر من جهة أخرى.

ذلك حفظاً وضمناً لبقاء جذع وجذر القوامية والقيومية المشتركة والإرادية والتوافقية بين الزوج والزوجة، وفق معادلة الولاية الشرعية الفطرية والمعرفية والوجودية المكتسبة والمعينة تعييناً إلهياً خاصاً، ذلك لاعتبارات فيزيولوجية وسيكولوجية وظرفية وتحينية قد يكون بعضها دائماً وبعضها الآخر ظرفياً متغيراً وزائلاً، فضلاً عن تفاوت وتمايز محدود يشمل عامة الإنسان؛ بغض النظر عن الجنس من ذكر أو أنثى، وذلك لاعتبارات زمكانية وظرفية أو جسدية أو نفسية يمر بها كافة البشر بين الحين والحين من دون استثناء بين الرجل والمرأة، أي: بين فئات الرجال أو النساء نفسها. لذا قال تعالى: ﴿فَأَسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ مَنكُم مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنثَىٰ بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ فَأَلَدِينَ هَاجِرُوا وَأُخْرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَأَوْدُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ بَّحَّرِي مِّن تَحْتِهَا أَلْأَنْهَارُ قُوبًا مِّن عِندِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ﴾<sup>(1)</sup>. وقال تعالى: ﴿إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَن أَحْسَنَ عَمَلًا﴾<sup>(2)</sup>، وقال سبحانه وتعالى: ﴿مَن عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَوةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(3)</sup>. وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(4)</sup>.

فالقاعدة الحقوقية العامة هي: «إن لكل من الرجال والنساء نصيب ما عمل، وجزاء على ما فعل، كل بحسبه، إن خيراً فخير، وإن شراً فشر» ﴿نُصِيبُ بِرَحْمَتِنَا مَن نَّشَاءُ وَلَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(5)</sup>. وقال تعالى: ﴿وَلَا تَنَّمَوْا مَا فَضَّلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة آل عمران، الآية: 195.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الكهف، الآية: 30.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة النحل، الآية: 97.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة الحجر، الآية: 19.

(5) المرجع القرآن المجيد، سورة يوسف، الآية: 56.

مِمَّا اكْتَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا اكْتَسَبْنَ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ... ﴿٤٠﴾، نزل هذا النص القرآني التربوي، ليعالج التفاضل في مواقع الرجال ومواقع النساء في المجتمع وفي مجرى سيرورة الاستخلاف الإلهي للإنسان، وهذا له أهمية كبرى في تنظيم الحياة الزوجية منذ نشأتها الأولى، وترتيب العلاقة الإلهية الضرورية، بين شطري النفس الواحدة، بين الرجل والمرأة المتكافئين، بحيث يكونا جسمين مختلفين بروح واحدة موحدة متّحدة، وينتج من وحدة النفس، وحدة السكن الزوجي، ووحدة الاستقرار الروحي، والسعادة الزوجية المطلوبة.

وتأسيساً على ذلك، تتبثق عدة إشكاليات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية تتطلب إيجاد إجابات شمولية تكاملية تراتبية توحيدية، تطرد المفارقات والتناقضات، وتزيل التضادات والتباينات، وتمحو التداخلات والتخارجات، وتوافق النسبانيات والمطلقات، وترتبط الجزئيات بالكليات، وتقيس الظواهر بالبواطن، وتنطق المكشوفات بالمسكوت عنها، وتبين الخاص من العام منها. لذا هذه الإشكاليات في منظومية المعارف والحقائق والمعاني الزوجية والأسرية والاجتماعية التي تنفوع على سطح الأذهان بين الحين والحين، وخاصة في أوساط المثقفين والمفكرين عامة والفقهاء في الآونة الأخيرة خاصة، تتطلب إيجاد حلول صريحة ودقيقة كاشفة عن حقيقتها الحققة من جهة، وإيجاد مساحة مشتركة متوافقة بين اجتهادات فقهاء التشريع والدين والقانون والاجتماع والسياسة والاقتصاد؛ لكونها إشكاليات وقضايا تلامس معالم ومظاهر الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، وتلابس جوهر قوانينها وسننها وأحكامها الحاكمة والناظرة والقائمة والقيومة والمقومة لها. لذا نرى من الأهمية في هذا المقام أن نستقي ونستقري بعض هذه الإشكاليات، ذلك على النحو التالي:

- هل القوامية (القوامة) مفهوم معرفي أم أنه مفهوم وجودي؟
- هل القوامية (القوامة) مفهوم مادي حسي أم معنوي قيمي أخلاقي وجمالي أيضاً؟
- هل القوامية (القوامة) مفهوم مطلق وثابت أم أنه نسبي ومتغير؟
- هل لمفهوم القوامية (القوامة) معنى ظاهري أم باطني أم معاً؟

- هل مفهوم وحقيقة القوامية (القوامة) الواردة في القرآن والمبحوثة في الفقه الإسلامي وأحكامها، ظرفية تحاكي وتقوم ظرف نزول الآية أم أنها تشمل كل الظروف والزمكان؟
- هل قوامية (القوامة) الرجال على النساء تشمل كافة الرجال على كافة النساء عبر سيرورة الزمكان؟ أم أن بعض الرجال قوامون على بعض النساء؟
- هل تتجزأ كينونة القوامية (القوامة)، وتُقسم وتوزع بين الرجال والنساء أم هي وحدة واحدة غير قابلة للتجزئة والتقسيم؟
- هل القيومية (القوامة) تعطى دفعة للرجال أم بالتدرج؟ وهل ممكن بالتدرج تحويلها ونقلها إلى النساء أم لا؟ وما هي الأجزاء والأقسام القابلة للانتقال والتفويض إلى النساء وتلك غير القابلة؟ وهل هذا التفويض ظرفي مؤقت أو دائم ديمومي؟
- هل هناك اعتبارات تنزع القوامية (القوامة) من الرجال وتمنحها للنساء أم لا؟ وما هي تلك الاعتبارات؟
- ما هي التفضيلات التي تشير إليها الآية الكريمة ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾؟ هل هي الإنفاق المادي فقط؟ أم هناك تفضيلات معنوية ونفسية وفيزيولوجية وجسدية؟ وهل هذه التفضيلات ثابتة ومطلقة أم نسبية ومتغيرة؟ وهل هي تكوينية فطرية وراثية أم أنها مكتسبة للظروف الزمكانية والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والحقوقية والمدنية دخل فيها؟
- ما هي العناصر والمتغيرات المستقلة التي تحقق دالة حقيقة القوامية في الحياة الزوجية؟ هل هي الكفاءة الإدارية والتدبيرية والتبصيرية؟ أم بالإضافة إلى ذلك كفاءة العلم والتقوى والخبرة والحكمة والاستقامة والوعي والأمانة والعدالة؟ هل هذه العناصر وراثية فطرية تكوينية أم أنها مكتسبة تحقق سيرورة وصيرورة الحركة الجوهرية للنفس الإنسانية بغض النظر عن الجنس؟

- هل تتحقق قواميَّة (قوَّامة) النساء الأكفاء على الرجال غير الأكفاء أم لا؟
- هل تتحقق قواميَّة (قوَّامة) الأبناء الأكفاء على الأباء غير الأكفاء أم لا؟
- ما هي علاقة القواميَّة (القوامة) بالولاية العامة أو الخاصة التكوينية أو التشريعية أو الاتفاقية التوافقية والسلطة والقدرة؟
- ما هي العلاقة بين القيومية أو القوامية (القوامة) والاختيار والجبر؟ هل قوامية أو قوامية الرجل على المرأة جبرية إلزامية؟
- وهل يحق للزوج أن يفوض أو يتنازل عن حق القيومية أو القوامية (القوامة) للزوجة أو لأي شخص آخر أم لا؟
- هل تسقط القوامية أو القوامية (القوامة) من الزوج على زوجته أم لا؟ وإذا كان «نعم» في أي: وضع وحال؟ وهل هناك شروط ومحددات؟ وهل تنقل إلى الزوجة أو الابن الأكبر الرشيد في الأسرة؟
- هل ولاية وقيومية وقوامية (قوَّامة) الرجال على النساء الواردة في الآية المجيدة تعيينية خاصة أم عامة؟
- هل القوامية والقوام التي هي بمنزلة نظام القيادة والزعامة أو الولاية والسلطة (القوامة العائلية) للرجل أم للمرأة؟
- أم هي مشتركة بين الرجل والمرأة معاً في قيادتها؟ وإذا اشترك الزوجان في قيادة القوامة العائلية، عندئذ هل تفقد وتضعف كينونة وقيومية القوامة والقوامية بنيتها التكوينية ودلالاتها الاستدلالية ومعانيها القيمية وحيويتها الوظيفية وغاياتها الغائية أم لا؟
- وهل القوامية والقوامة الرئاسية والسلطوية والإدارية والولائية أو الحاكمة والناظرية والحافظية والمؤتمنية والقائمة قابلة وممكن إقامتها في صورة مؤسسة تشاورية بين الزوج والزوجة والأبناء، أم تبقى فردية، وخاصة متعددة كحال المرجعيات الدينية؟

- وهل بمكّنة كل من الزوج والزوجة أن يستقل بالقوامة، ويكون رئيساً للعائلة، بينما يكون الآخر بمنزلة المعاون له، ويعمل تحت إشراف الرئيس القوَام باحترام وتقدير وكفاءة وكفاية أم لا؟

- وهل تكون (القوامة) ثابتة للرجل وحصراً وحكراً عليه فحسب؟

- وهل يمكن إجراء التناوب بين الزوج والزوجة حسب ما يتطلبه الوضع القائم أم لا؟ وإذا لم يوف حَقّها أي: واحد منهما أو كلاهما هل تنقل القوامة إلى جهة خارجية لتكون قائمة وقوامة عليهما معاً؟

- هل الأمر متروك للمنافسة أو للتعاون والتعارف بينهما ومن يمتلك المؤهلات والكفايات القوامة والقوامية والقيومية ليتصدى لها، سواء من الرجال أم النساء، أم إنها متعينة سلفاً ومطلقة بحكم الآية القرآنية؟

- وهل للقوامة تكاليف وواجبات ومسؤوليات تتحملها فقط الرجال أم النساء أم الجميع؟

- وهل القوامة والقوامية تشريف وتبجيل وتكريم وتعظيم أم إنها مسؤولية وتكليف وواجب والتزام وتعهد؟

هذه الإشكاليات والتساؤلات والاستفسارات المعرفية والوجودية والقيومية الأخلاقية والجمالية الفنية المذكورة أعلاه، واعتباراتها العلمية التجريبانية والفلسفية العقلية والعرفانية المعقلنة والمشرّعة والوحيانية الإخبارية والإنبائية أو الإنزالية التشريعية، ودلالاتها الاستدلالية وأساقها التواصلية والاتصالية ووظائفها الغائية، ما لم يتم بحثها ودراستها وتحليلها وتفسيرها تفسيراً علمياً وعقلياً وشرعياً لها ولمرادفاتها وأضدادها، يصعب علينا معرفة حقيقة جذع القوامة والقوامية ومرادفاتها من القائمة والقيومية والإقامة والقوامة والتقييم والتقييم، القائمة والمقومة بكينونة الحياة والحي والإحياء والاستحياء أي: (حياة الحياة) و(ميتا حياة).

## 7.5 وحدة النفس الإنسانية وانشطارها إلى كينونة الذكر والأنثى وإشكالية القوامية (القوامة) للرجال على النساء

باعتمادنا المتواضع أننا لا نستطيع معرفة حقيقة العلاقة الزوجية بشكل أخص، والأسرية بشكل خاص والاجتماعية بشكل عام، إلا من خلال فهم وإفهام دقيق وتفهم وانفهام صحيح لمفهوم الاستخلاف الإنساني، ومفهوم الحياة والحَيِّ والحياء والاستحياء ومرادفاته وأضداده من جهة، ومفهوم القوامية (القوامة) ومرادفاته وأضداده المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، وذلك وفق رؤية كونية شمولية تراتبية تكاملية توحيدية. وفيما يلي نلقي الضوء على ذلك بشيء من الإيجاز والاختصار، وذلك من خلال تأطيرها بالإطار التأسيسي والتأصيلي والتأثيلي لمنظومة المعارف الإنسانية وكينوناتها الطبيعية المَلَكِيَّة والملكوْتِيَّة والربانية الإلهية.

### 7.5.1 وجوه الاشتراك والافتراق بين كينونة الرجل والمرأة ودوالهما المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية

تأسيساً على هذه البنية التعيدية لكينونة الرجل والمرأة ونسق العلاقة الإنسانية والاجتماعية ووظيفة وغاية كل منهما في الخلق والوجود والاستخلاف والائتمان، سَوَى الإسلام بين الرجل والمرأة من حيث تدبير شؤون الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية من حيث التدبير والإدارة وتوزيع الأدوار والإرادة والأفعال بينهما، فكما أنَّ الرَّجُلَ مُسْتَقِلُّ الإرادة فيما تحتاج إليه البنية الإنسانية في الأكل والشُّرب وغيرهما من لوازم الحياة، فكذلك المرأة لها أن تستقلَّ بالإرادة والعمل وتمتلك نتيجة مصنوعاتهما، إلاَّ أنَّه قَرَّرَ الإسلام فيها خصوصيتين مَيَّزها بهما الخلقة الإلهية. إحداهما: أنَّها بمنزلة الحرث في تكوُّن النوع ونمائه، فعليها يكون اعتماد النوع في بقائه، فتختصُّ من الأحكام بما يختصُّ به الحرث، وتمتاز بذلك عن الرَّجُلِ، ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾<sup>(1)</sup>.

والثانية: أنَّ خلقتها مبنية على رِفَّة الإحساس ودقَّة العاطفة ولطافة البنية. وهذه

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة الآية: 223.

الخصوصيات لها مدخلة تامة في أحوالها بالنسبة إلى توزيع وتقسيم أدوار الوظائف الاجتماعية والتكليف والمسؤولية التي تكون على عهدتها، وعليها القيام بأدائها في المجتمع الصالح. وبهذه الفلسفة المتخذة من الفطرة والمرتكزة على البنية التكوينية تتحلل جميع الأحكام المشتركة بينهما والأحكام التي يختص بها أحدهما في الإسلام. وقد تقدم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَنَّمَوْنَ مَا فَضَلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ لِّلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبُوا وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا كَسَبْنَ وَسَعَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾<sup>(1)</sup>. يريد الله تعالى بهذا البيان أن الأعمال التي خولتها إليهما الفطرة هي الملاك الوحيد فيما يختص به الرجل من الفضل، فالرجال قوامون على النساء بهذا المعيار الرصين.

## 7.5.2 الانشطار والتوحد وتمييز وتسوية كينونة الرجل والمرأة في دوال

### حقوقهما

لذا قيل: إن المرأة تشترك مع الرجل في جميع الحقوق الاجتماعية والأحكام العبادية، فلها الاستقلال في التمسك والتملك والتعليم والتعلم وجلب منافعها ودفع مضارها، إلا ما كان خارجاً عن عهدتها بملاحظة هاتين الخصوصيتين اللتين أعطتهما الفطرة لبقاء النوع، وهما كونها حرثاً وفيها رقة ولطافة، وبهما خرجت عن مرتبة الرجل في كونه فاعلاً وذا بأس وحياة تعقلية. فلم تتمكن المرأة من الأعمال الصعبة المحتاجة إلى خشونة حادة وتحمل شديد، ومنها القتال والقضاء والحكومة، بخلاف الرجل الذي جعل في فطرته هذا البأس وهذا التعقل، فللرجل عليها درجة، وهذه الدرجة هي درجة التعقل والبنية، وهي بسطة في العلم والجسم، فللرجال عليهن درجة. كما فضل الله على معيار كلي المجاهدين<sup>(2)</sup> على

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة النساء الآية: 32.

(2) إن الإسلام لم يهمل أمر هذه الحرمانات كحرمان المرأة من فضيلة الجهاد في سبيل الله دون أن تداركها، وجبر كسرهما بما يعادلها عنده بمزايا وفضائل فيها مفاخر حقيقية، كما أنه جعل حسن التبعيل مثلاً جهاداً للمرأة، وهذه الصنائع والمكارم يوشك أن لا يكون لها عندنا وظرفنا هذا الطرف الحيوي الفاسد قدر لكن الطرف الإسلامي الذي يقوم الأمور بقيمها الحقيقية، ويتنافس فيه في الفضائل الإنسانية المرضية عند الله سبحانه، وهو يقدرها حق قدرها يقدر لسلك كل إنسان مسلكه الذي ندب إليه، وللزومه الطريق الذي خط له من القيمة ما يتعادل فيه أنواع الخدمات الإنسانية وتتوازن أعمالها فلا فضل في الإسلام للشهادة في معركة القتال والسماحة بدماء المهج على ما فيه من الفضل على لزوم المرأة وظيفتها في =

القاعدين درجةً بقوله عزّ وجلّ: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً وَكُلًّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَ﴾ (1).

السؤال الجوهرى الذى يشكل إشكالاً معرفياً وفلسفياً ويتطلب الإجابة عليها شرعياً وعقلياً، وذلك على ما قيل بخصوص أنّ بعض الوظائف التى تتطلب الجسم القوى والبأس الشديد وقوة التحمل، مثل الحروب التى خصها الله بالرجال دون النساء، وهو أنّ فى التاريخ الإسلامى حالات كثيرة خرجت النساء تساعد جنود الإسلام فى كثير من غزوات الرسول الأكرم، وإن كانت تقوم بأعمال التضميم والتطبيب وبعض الترتيبات الأخرى خلف الجيش من جهة، وإنّ اليوم بحكم تطور أساليب الحروب التكنولوجية والنفسية، سواء العنيفة أم الناعمة يمكن للنساء المشاركة وهنّ فى بيوتهنّ أو فى وسط الجبهات من جهة ثانية! وعليه هل هذه الأعمال والوظائف التى كانت مخصصة للرجال والآن يمكن للنساء العمل بها أيضاً تسقط من الاعتبار والتعليل بحكم القوامية للرجال على النساء؟! وكذلك كل الأعمال والوظائف منها الحمل خارج رحم المرأة أو فى أرحام صناعية! وبتعبير آخر، هل هذه الآلية المطلقة ودائمة لا يجرى عليها التغير والتبدل والتحويل بسبب الظروف الزمكانية المتغيرة والمتحولة التى قد تزيل تبريرات وأسباب فهمنا للقوامية للرجال على النساء فى مثل هذه الوظائف والأعمال أم لا؟!

### 7.5.3 العلاقة البنّوية بين كينونة القوامة وانشطار كينونة النفس الواحدة

إنّ العلاقة البنّوية والبنائية والنسقية بين كينونة النفس الواحدة التى خلقها الله

الزوجية، وكذا لا فخار لوأل يدير رعى المجتمع الحيوى، ولا لفاض يتكئ على مسند القضاء، وهما منصبان ليس للمتلد بهما فى الدنيا لو عمل فيما عمل بالحق وجرى فيما جرى على الحق، إلا تحمل أثقال الولاية والقضاء، والتعرض لمهالك ومخاطر تهدهما حيناً بعد حين فى حقوق من لا حامى له إلا رب العالمين. وإن ربك لبالمرصاد فأى فخر لهؤلاء على من منعه الدين الورد موردهما، وخط له خطأ وأشار إليه بلزومه وسلوكه. فهذه المفاخر أنما يحييها ويقيم صلبها بإيتار الناس لها نوع المجتمع الذى يربى أجزاءه على ما يندب إليه من غير تناقض، واختلاف الشؤون الاجتماعية والأعمال الإنسانية بحسب اختلاف المجتمعات فى أجوائها مما لا يسع أحداً إنكاره. هو ذا الجندي الذى يلقي بنفسه فى أخطر المهالك، وهو الموت فى منفجر القنابل المبيدة ابتغاء ما يراه كرامة ومزيداً، وهو زعمه أن سيذكر اسمه فى فهرس من فدا بنفسه وطنه ويفتخر بذلك على كل ذى فخر فى عين.

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 95.



عز وجلّ وذلك كما ورد في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ آتِفُوا رَبُّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾<sup>(1)</sup>، ومن ثم خلقها منها زوجين منفصلين جسدياً ومتوحدين نفسياً ومعنوياً وقلبياً، وجعل بينهما ترابطاً واقتراناً وتضامناً وتعاوناً وتعارفاً وتعاضداً وتكاملاً، ذلك واسطة العروة الترابطية الوثيقية التي هي كينونة القوامة ومرادفاتها من القيومية والضيامة والإقامة والتقويم والتقويم والقومة والقومية والاستقامة والتقوية الاستقوائية. إنّ موضوع انشطار النفس الواحدة بين الزوجين المتكافئين، يشمل تكريماً وتبجيلاً وتعظيماً عاماً للإنسان، ويشمل هذا التكريم والتبجيل كلاً من الرجل والمرأة على السواء، من دون تمييز وتفضيل وترجيح بينهما. ويحصل ذلك منذ الخلق الأول والتكوين الذي جعلهما الله تعالى فيه دوال بعضهما في بعض معنوياً وأخلاقياً وجسدياً شهوانياً، يكمل أحدهما فضله على الآخر بطريقة معنوية رائعة من دون منة ولا فضل من أحدهما على الآخر.

ويحصل من ذلك اللقاء بين شطري النفس الواحدة، وحدة السكن والسكنية، ووحدة أمان الاستقرار والطمأنينة، ووحدة سكون الاسترواحية الروحية، ووحدة سلامة استرخاء واستراحة الجسد، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَمِنْ وَهْنٍ وَأَيِّدَةٍ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُفَكِّرُونَ﴾<sup>(2)</sup>، ثم سترأ وإحصاناً وصيانة وحفظاً، ثم مزرعة للنسل وامتداداً للحياة، وطاقة ومؤنة لسيرورة تكاملية تحقق السعادة الأبدية والإنابة التوابية والدنو القربي والقرباني للزوجين والأسرة نحو الكمال والجمال المطلق تعالى.

إنّ وحدة النفس وانشطارها إلى جزأين أو زوجين متكافئين، وهم في حالة النزول من مقام عالم الذر أو العقل إلى عالم الدنيا والمادة، لا يعني البتة أنّ في سيرورتهم التصاعديّة الارتقائية من عالم المادة إلى عالم المثال ومن ثم عالم العقل أنّ يكونا نفساً واحدة، بل، فإما أنّ يكونا بعضهما أولياء بعض؛ لأنهما بعضهما من بعض (من نفس واحدة متحدة)، وبعضهما مرآة لبعض، ومعينه ومساعدته وشريك حياته، وحصنه وراعيه

(1) المرجع القرآن المجيد، السورة النساء، الآية: 1.

(2) المرجع القرآن المجيد، السورة الروم، الآية: 21.

وكافيه، ومستشاره ووكيله (والوكيل كالأصيل) في مجرى الحياة الزوجية المتكافئة في مجرى سيرورة العالم والكون والوجود. وإما يرتبطان بعلاقة زوجية غير متكافئة، تبنى على نفوس مختلفة ومتفاوتة، وربما متغايرة ومتضادة، ولا تبنى على وحدة النفس الواحدة وانشطارها<sup>(1)</sup>.

لذا قد يفتقدان إلى وحدة سكن وسكينة متكافئة بينهما، وتعدم الطمأنينة والاستقرار والاسترواح النفسي، وتتلاشى وتضيع قوة دينامية وديمومية القوام والقيومية الواحدية التوحيدية ومردافتها المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية بينهما، الأمر الذي يؤدي إلى حياة زوجية متعثرة فاشلة وأسرية متفككة منحلة واجتماعية هشّة مهزومة مستسلمة؛ لأنها تأصّلت وتؤثّلت على التنافس والتضاد والاستقواء على جلب المنافع والمصالح المُلْكِيَّة المادية، وعلى الظواهر والأشكال والألوان الحسيَّة، وعلى الشهرة والجاه والثروة والقوة والمنصب والمقام الدنيوي... وليس هناك علاقة طردية بين هذه الأمور ودالة السكينة والطمأنينة والاسترواح في الحياة الزوجية، بل، ربما هناك علاقة معكوسة ومنكوسة بينهما، كما نشاهد ذلك في مجرى الحياة اليومية الذي يجري مجراه في اتجاه معاكس للتكامل والارتقاء الروحي والاجتماعي بينهما، فتفرز هذه العلاقة جملة إشكاليات ومشاكل عويصية صعبة في الحياة الزوجية، الأمر الذي يؤدي إلى فشلها.

وهذا ما نشاهده في ارتفاع في معدلات الشكوى القضائية والطلاق، فضلاً عن العشرة الطلاقية أو الزواج الطلاقي الذي شكله الظاهر زواج واحتواء تحت سقف واحد وهمي سرايبي، كما هي حال كثير من الأسر الاجتماعية في المجتمعات الغربية والشرقية، وكذلك المجتمعات الإسلامية اليوم. فليس كل امرأة تشترك مع كل رجل بوحدة نفس،

(1) وتجدر الإشارة إلى أن لا تشق النفس إلى شقين إلا إذا كانت نفس واحدة موحدة متّحدة؛ لأنه لا يكون الانشقاق من نفسين مختلفتين، والقرآن يؤيد هذه الحقيقة الضخمة بقوله تعالى: ﴿أَقْرَبَ السَّاعَةُ وَأَسْنَقَ الْقَمَرُ﴾ القمر/1. يفيد أنّ انشقاق القمر لا يحصل إلا إذا كان القمر جسماً واحداً، ثم ينشق شقين بقدرته الله تعالى وحده. وقال تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَنِيهَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِمْ وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا...﴾ النساء/35. نتوقف قليلاً متأملين بعبارة: ﴿شِقَاقَ بَنِيهَا﴾ يفيد أنّ الشق الواحد لا يمكن أن يحصل إلا إذا كان في جسم واحد، ذي نفس واحدة، ثم ينشق شقين، ومعنى ذلك أنّ العلاقة الزوجية المتكافئة من نفس واحدة قد تصاب بأفات مَرَضِيَّة خطيرة، تؤثر على وحدة النفس، فتشقها شقين. فعلى الإنسان أن يحذر من الآفات والأمراض والخلافات والنزاعات الزوجية، فإنها المدمرة للرابطة الزوجية.

وإنما هناك امرأة خاصة لرجل خاص. وإن انقسام وحدة النفس إلى شطرين برحمة الله تعالى، قائمة على الحق والعدل والحكمة والمصلحة والمساواة والتكريم... ومن وحدة النفس تتحقق عوامل النجاح (للقوامة)، ومن الحق والعدل والإيمان يتم تفعيل نظام (القوامة) بين الزوجين. فالنفس التي تسري وتتحرك في الرجل (الزوج الكفو) هي ذاتها النفس التي تسري في المرأة (الزوجة الكفو) بطريقة معنوية إلهية مدهشة رحيمة وكريمة؛ لأن الانقسام الروحي يكون من نفس واحدة فقط، ويؤكد ذلك القرآن الكريم في عدة آيات، منها: قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنْشَأَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴾ (1)

#### 7.5.4 انشطار كينونة النفس الواحدة وكينونة الولاية أو الزعامة (القوامة

##### والتقيومية) ودوالهما

وحيث إن كينونة الإنسان وحدة وجودية إنسانية واحدة صغيرة نواتية انشطرت إلى قسمين أحدهما رجل والآخر امرأة، فبمجموعهما يشكلان تلك الوحدة الإنسانية المتكاملة، ويشكلان شجرة الأسرة والمجتمع والقومة والقومية والأمة. وحيث إن من مقومات وأساسيات استقامة واعتدال وهداية ورشادة الحياة الزوجية والاجتماعية والأمة، هي وحدة القرار والحكم والقضاء التي لا تتحقق إلا بوحدة السلطة والإرادة والحاكمة، أو ووحدة الزعامة والولاية والرئاسة والسلطان، وهي أمر يتطلب إلى القوامة والتقيومية والقوامية والاستقامة والتقييم والتقويم والقومة والقيام، التي لا تستقيم ولا تتحقق إلا بوجود زعيم وسلطان وقائد يديرها، وقائم بشؤونها، وقيوم حريص عليها، وكفو في إدارتها، وضامن لاستقامتها واستوائها واعتدالها، ومؤتمن على مسؤولياتها اللازمة بصورة ديمومية ودينامية دائمية.

إن فقه فلسفة تأصيل وتأثيل كينونة الزوج والزوجة والحياة الزوجية ينطلق ويؤسس على حقيقة كونية تكوينية فطرية، وهي أن النفس الإنسانية واحدة، كما جاء في قوله تعالى: «وهو الذي خلقكم من نفس واحدة فمستقر ومستودع قد فصلنا الآيات لقوم يفقهون» ولذلك

(1) المرجع القرآن المجيد، السورة الانعام، الآية: 98.

أمرنا الله سبحانه وتعالى بمراعاة هذه الوحدة في الأصل عند تعامل الرجال والنساء، فقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾<sup>(1)</sup>. بل أمرنا بما هو أكبر من ذلك أن نتذكر نعمته في خلقنا على هذا النحو، وبأن خلق فينا هذا الميل من بعضنا لبعض، وغرس في القلوب الحب والرحمة بين الزوجين، كما قال سبحانه وتعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾<sup>(2)</sup>. وهكذا يصبح أمام المسلم أمور يجب أن يضعها نصب عينيه، وهو يبحث في العلاقة بين الرجل والمرأة، وفي المثاقفة والمفاكرة والمعارفة والمكاشفة، أو في المعاونة والمآزره والمناصرة والمعاوضة أو في المخالطة والمزاوجة والمناكحة، بل، حتى في المعارضة والمضادة والمنافرة، أو في المخاصمة والمشاجرة والمباغضة، أو في المهاجرة والمباعدة والمفاصلة والمفارقة. فسيرورة الحياة الزوجية هي سيرورة تواقف وثقافة وتفاكر وتعارف وتعاون منولوجي بين الشطر الأول لذات الزوج الجوانية والشطر الثاني الجواني للزوجة الساكنة في كينونة الزوج بالقوة والإمكان والاحتمال، وكذلك نفس الحال بالنسبة للزوجة، فهي مثاقفة ومفاكرة منولوجية فردانية بين شقي وشطري الذات بعد الانفصال والانشطار من جهة، وتواقف وتفاكر وثقافة وتفسف دياولوجي ثنائي بين ذات الزوج الجوانية وذات الزوجة البرانية. وما المؤاصلة والمؤائلة للزوج والزوجة والحياة الزوجية إلا انصراف وإزالة الإنشقاق والانشطار والانقسام والتجزئة بين الشطرين من النفس الواحدة، وتمكينهما للاندماج والالتصاق والتجمع والتوحد. وبتعبير آخر إزالة الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والتطابق السلبي والتقابل والتناقض والمزايلة بين الشطرين المنفصلين، وتثبيت وتحقق التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي أو التماثل والتجاور أو التناظر والتطابق بينهما ليكونا شطرين أو نفسين ظاهرين مجازين في الخارج وشرطاً ونفساً وكينونة حقيقية واحدة في الواقع الوجودي الأنطولوجي داخل مجاري الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في مجرى العالم والكون والوجود. وهذا التأصيل والتأثيل يتطلب بعض الأمور والاعتبارات منها:

(1) المرجع القرآن المجيد، السورة النساء، الآية: 1.

(2) المرجع القرآن المجيد، السورة الروم، الآية: 21.

أولاً: أنّ الرجال والنساء جنس واحد وليسوا جنسين، فأصلهم واحد، وهو آدم وزوجته قطعة منه، والرجال والنساء في الأرض بعضهم من بعض لا توجد نسمة إلا وفيها جزء من الرجل وجزء من المرأة.

ثانياً: أنّ خلق الرجال والنساء على هذا النحو من أكبر آيات الله سبحانه وتعالى، ومن أعظم الأدلة على قدرته، وقد أرشدنا الله سبحانه وتعالى في آيات كثيرة إلى التفكير في هذا الخلق، كما قال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ \* خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ دَافِقٍ \* يَخْرُجُ مِنْ بَيْنِ الصُّلْبِ وَالتَّرَائِبِ﴾، والصلب في لغة العرب هو فقار الظهر (عند الرجل)، والترائب هي عظام الصدر، قال الفراء في هذه الآية (يعني صلب الرجل وترائب المرأة) والمعنى عند ذلك أنه من مجموع جسدي الرجل والمرأة، بل ومن مخ عظامهما أوجدك الله أيها الإنسان. وذلك لتتم اللحمة والتعاطف والحب بين الأزواج والزوجات والآباء والأمهات والأبناء بعضهم مع بعض، فمن فرق بين الذكر والأنثى لصفات الذكورة والأنوثة التي جعلها الله سبحانه وتعالى لازماً لاستمرار النوع والنسل فقد فرق بين الشيء نفسه وجنسه، ومن افتعل معركة بين ذكور الجنس البشري وإنائه فإنما هو مبطل يريد هدم الكيان البشري والوصول إلى الإباحية والشيوعية الجنسية، ومن قال بما قال به الرب سبحانه من توزيع الحقوق والواجبات على الجنسين اعتباراً بالذكورة والأنوثة فقد وافق الفطرة التي فطر الله الناس عليها وأراد أن يعم السلام والخير بين الرجال والنساء. انظر إلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ بَيْنًا وَحَفْدةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ أَفَيَا بَطُلٍ يُؤْمِنُونَ وَيَنْعَمَتِ اللَّهُ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾<sup>(1)</sup>. فالزوجة من النفس لأنها بضعة من الرجل، والأولاد وأولاد الأولاد من اجتماع الذكور والإناث، والراحة النفسية ومتاع الدنيا هو في الحب الحقيقي بين الزوج وزوجته وبين الأب والأم وأولادهما، وبين الأبناء وآبائهم وجدودهم.

### 7.5.5 كينونة الزواج نصف الدين ونصف كينونة الإنسان

إن حقيقة كينونة الزواج وسيرورة الحياة الزوجية والأسرية تظهر حقيقتها الجوهرية الوجودية والمعرفية والقيمية الأخلاقية والجمالية عندما نتأمل حق التأمل، في بذرتها

(1) المرجع القرآن المجيد، السورة النحل، الآية: 72.

النواتية وحمضها النووي وعروقها الجذرية وأعمدة قوام بنائها الجذعية وبنيتها التكوينية وترتيباتها العرضية التركيبية وودرجاتها الطولية التراكمية من جهة، وحينما نتمتع حق التمتع والنظر في استدلالاتها ودلالاتها التعريفية والمفاهيمية لها، وحينما نتدبر في أساقها العلائقية الاتصالية التواصلية بين مكوناتها الجوانية النفسانية وعناصرها البرانية الغيرية، وعندما نتبصر في وظائفها المتسامية، ونشاهد غاياتها المتعالية، في حينها نجد أنّ لها كينونة وجودية تشكيكية تراتبية تكاملية توحيدية، تشكل بنية وقاعدة ونسقاً من الأحكام الفقهية الشرعية العملانية والتنظيرية الفتوائية، ومن المعاني والمفاهيم الفلسفية والعقلية المُلكية والملكوتية، فضلاً عن مفاهيم ومعان عرفانية عقلانية مشرّعة مستقاة من الوحي الإلهي القرآني الكلماتي الثقل الأول، ومن سيرة وسلوك أهل البيت (عليهم السلام) القرآن الناطق والثقل الثاني.

فالحياة الزوجية هي الحيز والمكان الطبيعي لالتقاء واتحاد الشطرين المنقسمين (الذكر والأنثى) من نفس واحدة، وهي أيضاً الحرم والحضانة لرعاية ونمو وتكامل القيم الإنسانية المتعالية، وهي المقطن والمَنْزِل لتساكن النفسين معاً، وهي الملاذ والملجأ أو المعتصم والمحصن للحفظ والصون والصيانة من فيروسات وميكروبات الأمراض الخلقية والنفسية، وهي المرتع والمأوى لإنبات بذور حقيقة الأحكام والقوانين والسنن والمفاهيم والمعان والوظائف والغايات والعمل بها، لتأصيل وتأثيل نصف الدين ونصف كينونة الإنسان؛ ذلك لكونها هي مسرح احتفالية الوجود الحقيقي الأتمل والأتم والأكمل لاستعراض واحتفاء كينونة الإنسان بتلك المعاني والصفات والحقائق الثاوية فيها بالقوة والإمكان، وكينونة الدين التي تستنطق بتلك المعاني والمفاهيم والقيم المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية كينونة النفس، لاستخراج تلك المعاني والحقائق الإلهية الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا تعالى في نواتها وبنيتها من حالة القوة إلى حيز الوجود والانوجاده والتحقق والتثبيت والإينية في مجاري الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية داخل مجرى العالم والكون والوجود.

لذا لا نبالغ إن قلنا: إنّ كينونة الزواج المنبثقة عن كينونة الإنسان الفطري الإلهي الأسمائي الحسنى، وعن رؤيته الكونية التوحيدية، هي الجذر والأساس والنواة التي تشكل كينونة وبنية الحياة الزوجية، لتكون بدورها كينونة وبنية وسطى وحلقة تواصل

واتصال وترابط بينهما من جهة، وبين كينونة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتأريخية من جهة ثانية، وبمقتضاها يتم تأصيل وتأثيل أيديولوجية ومذهب وفلسفة وفقه (الحياة) و (حياة الحياة) أي: (ميتا حياة) وبكل مكوناتها وعناصرها ومجالاتها وموضوعاتها ومعانيها ووظائفها وغاياتها.

وتأسيساً على ذلك، نجد العديد من الروايات والأحاديث النبوية الشريفة التي تركز وتؤكد على أنّ الزواج نصف الدين، أو من تزوج أعطي نصف الدين، وعليه أنّ يكمل النصف الآخر. حيث قال صلى الله عليه وآله وسلم: «إذا تزوج العبد فقد استكمل نصف الدين، فليتق الله في النصف الباقي»<sup>(1)</sup>. وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «من رزقه الله امرأة سالحة فقد أعانه على شطر دينه، فليتق الله في الشطر الباقي»<sup>(2)</sup>. وعنه صلى الله عليه وآله وسلم: «من تزوج فقد أعطي نصف العبادة»<sup>(3)</sup>. وعنه صلى الله عليه وآله وسلم: «ما من شاب تزوج في حداثة سنة إلا عج شيطانه: يا ويله، يا ويله! عصم مني ثلثي دينه، فليتق الله العبد في الثلث الباقي»<sup>(4)</sup>.

صحيح أنّ التفسيرات والتحليلات الروائية لمنظومة هذه الأحاديث<sup>(5)</sup> تشير إلى أنّ الزواج نصف الدين، باعتباره يشكل حصانة ومناعة ذاتية جوانية يُعين على إحصان الفرج. وأنّ إحصان الفرج يُمثل نصف الطريق إلى النجاة؛ لأنّ العطب يكون إما من اللسان أو من الفرج. وقد جاء في الحديث الشريف عنه صلى الله عليه وآله وسلم: «مَنْ يَضْمَنْ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ أَضْمَنْ لَهُ الْجَنَّةَ»؛ وهذا يبين أنّ أعظمّ البلاء القادح والفيروس المولوح في الدين هو شهوة البطن وشهوة الفرج، وبالمراة الصالحة تحصل العفة عن

(1) كنز العمال: 44403.

(2) رواه الطبراني في الاوسط والحاكم، ومن طريقه للبيهقي وقال الحاكم صحيح الاسناد (حسن لغيره).

(3) البحار: 103/220/22.

(4) البحار: 103/221/34.

(5) الاحاديث المشيرة والدالة على أهمية الزواج ومكانته ومقامه في الدين الإسلامي كثيرة ومتعددة، منها قوله صلى الله عليه وآله وسلم: «رجل متزوج، أفضل من رجل يقوم ليله ويصوم نهاره أعزب». «ركعتان يصليهما متزوج أفضل من سبعين ركعة يصليهما غير متزوج». «المتزوج النائم أفضل عند الله من الصائم القائم العزب». «زيادة الرزق بالنكاح الكتاب». «وَأَنْكِحُوا الْأَيْمَانَ مِنْكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِنْ يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَاللَّهُ وَسِعَ عَرْسَهُ». «اتخذوا الاهل فإنه أرزق لكم». «زوجوا أياماكم فإن الله يحسن لهم في أخلاقهم، ويوسع لهم في أرزاقهم ويزيدهم في مرواتهم». «من ترك التزويج مخافة العيلة فليس منا». «حق على الله عون من تكح التماس العفاف عما حرم الله».

الرّزنى، وهو الشطر الاول، فيبقى الشطر الثّاني، وهو شهوة البطن، فأوصاه بالتقوى فيه لتكمل ديانته وتحصل استقامته.

وقيّد المرأة بالصّالحة؛ لأن غيرَها وإن كانت تُعفه عن الرّزنى لكن ربما تحمّله على التورط في المهالك وكسب الحطام من الحرام. وهذا الأمر لا غبار عليه بتاتاً، وخاصة تؤكدها الحالات الوجدانية والتجربات الواقعية التي تشير إلى جذور مسببات ومعللات الكثير من المشاكل والمصاعب الاجتماعية والزوجية والأسرية من جهة، وكونها مسببات لكثير من الانحرافات السلوكية والذنوب الكبيرة والمعاصي والموبقات، الممتوحة من شهوة الفرج والبطن وشهوة الصور الذهنية والتخليّة الجنسية والمقامية والمحاكياتية الاجتماعية. ولكن هذا ليس كل الأمر، بل، هو جزء أولي وأساسي مهم، ولكن الحقيقة الجوهرية في كون الزواج نصف كينونة الدين ونصف كينونة الإنسان، هي كما ذكرنا في نواة وبنيات وأنساق كينونة الزواج، وما تحمل من حمولات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية لتكوّنات الأسماء الحسنى والصفات العليا في وحدتها، ووحدتها في تكوّناتها النّاوية بالقوة والإمكان فيها.

وإنّ الحياة الزوجية هي المرتع والمأوى، والمسكن والمقطن، والحرم والحاضن لها، وهي بمنزلة الحيز والمكان والمحل لفعل النظر والتعلّل والتخيل، والصمت والصومة، والقول والكلام والإشارة والعمل، الذي بواسطته يُستنطق به ويُستعلم عنه ويُستخرج منه تلك الجواهر واللآلئ مثل السكينة والاسترواح والتعارف والمحبة والمودة والأمان والأمن والأمانة والاستقرار والاستقامة والاستواء، المكنونة بالقوة والإمكان إلى حيز الوجود والإنية والتنشيط والانوجاد في كافة سلوكات وممارسات ومواقف وأفعال وأعمال وأنظار الزوج والزوجة، في مجرى الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية داخل مجرى العالم والكون والوجود.

إنّ نواة ونبته شجرة الزواج وجذرها وجذعها وأغصانها وأفنانها وأوراقها وأزهارها وأثمارها وحدة واحدة لها سنخية واحدة، إذا كانت بذرة صالحة سليمة فجذورها متجذرة، وجذوعها متعامدة متصلبة، وأغصانها وأفنانها مترابطة، وأوراقها مفروشة مخضرة، وأزهارها مزهرة زاكية، وثمارها نافعة طيبة، والعكس صحيح أيضاً. والذي يضمن الأصل هو النية الخالصة، وفعل النظر والتعلّل والتعرّفن والتوحيّن التبصيري في تفضيلات اصطفايية وترجيحات اختيارات انتقائية للبذور والنوى والأسس من جهة،



وفق منظومة معايير وموازن ومساطر وبوصلات دقيقة وسليمة ومناسبة مع موضوعاتها ومعانيها وقيمها التي بمقتضاها يتم ذلك الاختيار والتفضيل من جهة ثانية، ومن جهة ثالثة مراعاة الواجبات والمسؤوليات والتكاليف وحفظ وصيانة الأمانة المكنونة بالقوة والإمكان في النواة والبذرة التي تنتظر من الزوجين أن يستنطقهما ويستعلمهما لتتحق إنيتها وانوجادها وتحققها الوجودي في شجرة الحياة الزوجية.

هذه الشجرة ما هي إلا التناظر والتماثل مع شجرة الأسماء الحسنی والصفات العليا، التي بمقتضاها يسير الكائن الإنساني سيره الارتجاعي والارتدادي التقهيري إلى الأصل والبدء (إنا لله وإنا إليه راجعون)، وبموجبها يؤوب إلى الإنابة التوابية (استغفر الله وأتوب إليه)، وبحقيقة مراتب الرجعة والإنابة الوجودية تتحقق مراتب الدنو والتقارب الوجودي إلى شجرة المنتهى. وعليه نستنتج أن كل ما قيل عن فوائد ومزايا وحسنات وضرورات ووجوبات الزواج ما هو إلا وسائط ووسائل وأهداف جزئية وسائطية الغايات أكبر وكبيرة وكبارة، فمثلاً اشباع الحاجات الشهوانية الجنسية والمُلكية... بالاعتدال التوازني هو لغاية جزئية آنية ضرورية وتوسطية بموجبها تحقق غاية كبيرة كالسكينة والأمان والأمن والاستقرار والسعادة الزوجية، التي هي أيضاً وسيلة غاية لغاية كبارة، وهي الإنابة التوابية إلى الله (إنا لله وإنا إليه راجعون) والدنو القرباني والتقربي إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق سبحانه وتعالى، لتتحقق الصورة الشبيهية والظلية والنورانية للكائن الإنساني مع حقيقة الأسماء الحسنی والصفات العليا، ذلك مصداقاً لقوله تعالى في الحديث القدسي: «مَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّىٰ أَحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يَبْصُرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي لِأَعْطَيْتُهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي لِأَعِيذَنَّهُ، وَمَا تَرَدَّدْتُ عَنْ شَيْءٍ أَنَا فَاعِلُهُ تَرَدَّدِي عَنْ نَفْسِ الْمُؤْمِنِ يَكْرَهُ الْمَوْتَ وَأَنَا أَكْرَهُ مَسَاءَتَهُ».

## 7.5.6 كينونة القوامية (القوامة) التكوينية والتشريعية بين الرجل والمرأة

### في الحياة الزوجية والاجتماعية

لا شك أن منظومة الاختلافات والتميزات من جهة والتشابهات والتشاكلات من جهة ثانية بين الرجل والمرأة سوف تنعكس انعكاساً مرأياً معرفياً ووجودياً ووظيفياً

وغائياً وتشريعياً بشكل مشترك من جهة، وبنحو متفرق من جهة أخرى في مجرى الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقضائية وفي مجالات أخرى، وهذا أمر طبيعي ومنطقي عقلاني وتجريبي حسي وعرفاني وجودي، ولكن الأمر الذي يكون موضع جدل ونقاش أو اتفاق واختلاف بين الفقهاء والعلماء هو مسألة القوامية والقيومية (القوامة) للرجل على المرأة أو للمرأة على الرجل من جانب، وجهات وموضوعات هذه القيوومية والقوامية ومساحة ودائرة قوام استقامتها وديموميتها من جانب ثان، وشروط ومقتضيات تحقق هذه القيوومية (القوامة) ومدى ثباتها وتغيرها أو كليتها وجزئتها أو مطلقاتها ونسبانياتها أو ظاهراتياتها وباطنياتها أو منطوقاتها ومسكوتاتها. وبتعبير آخر مساحاتها التشريعية الثابتة، وأحكامها الحكومية والولائية المتغيرة عبر الزمان.

### 7.5.7 النظر إلى كينونة القوامية أو القوامية (القوامة) في الحياة الزوجية

النظر إلى كينونة (القوام) أو (القوامة) أو (القوامة) في الحياة الزوجية ليس نظراً واحداً، بله، هو أنظار ورؤى تراتبية متعددة، منها حسية وعقلية وعرفانية ووحْيانية، ومنها النظر إليها من الداخل من حيث بنيتها التكوينية والتركيبية والتراكيبية، أو من حيث الخارج كعلم وفلسفة لها مبادئ وقواعد وأسس علمية، ترتقي إلى رتبة ومقام (قيومية القيوومية) «ميتا قيومية» أي: ما وراء وما بعد القيوومية والقوامية (القوامة)، وهي التي تكون ناظرة وحاكمة وحافظة ومؤتمنة وقاضية على القيوومية أو القوامية أو القائمة أو القوامة أو القومية أو المقامية أو الاستقامية. والنظرة الأخرى هي ما ينتج عنها من معانٍ ومفاهيم وأحكام وقيم أخلاقية وجمالية بمنزلة تحقيق مرادفات القيوومية أو القوامية (القوامة) في شؤون الحياة الزوجية والاجتماعية، منها التقوى والعدالة والاعتدال والاستواء والرشد والهداية والرشد والهدى والصواب والأمانة والإخلاص والإنصاف والتفاني والصراحة والصدق والوفاء، والتي هي مرتكزات ومقومات الحياة الزوجية من جهة، ومن محكمات ومرشحات مسارات وسيرورات الحياة الزوجية نحو تحقيق أهدافها الوسطى (السعادة الأبدية) وغاياتها الأسمى (التقرب إلى الله تعالى) من جهة ثانية. وهي أيضاً بمنزلة حصن وحماية، وصيانة ووقاية، ورعاية ودفاع، من أضدادها مثل الاعوجاج والميل والانحراف والبغي والجهل والجور والجنوح والحيف

وَالْحُمُقُ وَالْخِدَاعُ وَالشُّذُودُ وَالضَّلَالُ وَالطُّغْيَانُ وَالظَّلَامَةُ وَالظُّلْمُ وَالْفَسَادُ وَالْكَذِبُ وَالْمُخَاتَلَةُ، حيث إنها تطردها من دائرتها وتزيلها من بنيتها وتمحوها من سطوحها مما يسهل سير وسيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية.

ونحن ننظر إلى مسألة القوامية والقوامية (القوامة) من زاويتين، إحداهما متعلقة بما يترشح ويمتدح من كينونة القوامية في الآية القرآنية المجيدة في قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾<sup>(1)</sup> من مفاهيم ومعانٍ وأحكام وفهم وتفهم وإفهام وانفهام تكويني وتشريعي، والثانية في أصل ماهية وكينونة وشخصية وهوية القوامية والقوامية (القوامة) في الحياة الزوجية بغض النظر عن كون القوامية (القوامة) للرجل أو للمرأة، أو أنّ الأمر مشترك بينهما أو مترجحة حسب مقومات شروط القيومية وتحققها في كل منهما عبر الزمكان. وهذه الزاوية أو العدسة الرؤيوية لو أحكم فهمها وتفهمها، وتدبرت إدارتها، وتبصرت سيرورتها، وتسيّدت سيادتها، ونظمت فعليتها، ووجهت اتجاهاتها، وكوّنت مكايلها، لترشحت ولتمتحت منها منظومة مفاهيم ومعانٍ وأحكام وقيم أخلاقية وجمالية تضمن استقامة سيرورة وصيرورة الحياة الزوجية التكاملية، بشكل أكمل انتظاماً وائتلافاً، وأتم اتّفاقاً وتّفاهماً، وأفضل تّناغماً وتوافقاً، وأحسن تناسباً وتناسقاً. لذا نبحث عن ماهية القيومية من هذه الزاوية تارة، ومفهوم القيومية الذي يعطي التفضيل والترجيح في اختيار بعض المهام والمسؤوليات والتكاليف للرجال دون النساء. لذا بادئ ذي بدء، نستهل البحث هنا في تبيان المعنى اللغوي والاصطلاحي لكلمة «القوامون» الواردة في الآية الشريفة والتي في ضوئها وبجانب بعض الرويات الأخرى، كانت موضع فهم وتفهم الفقهاء والعلماء وفتاؤهم الشرعية.

### 7.5.8 معنى كينونة القوامة في الحياة الزوجية والاجتماعية

بادئ ذي بدء علينا أن نمحو من أذهانتنا المعنى اللفظي العرفي الذي ينطبع في أذهننا لكلمة (القوامون) و(القوامة)، الذي قد يشي إلى الاستبداد والتسلط والإجحاف والعدوان والطغيان أو إلى إلغاء دور الآخر وقهره وقمعه وسلب حقوقه الإنسانية وهو غير ذلك تماماً،

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة النساء الآية: 34.

بل، الحفر الجينيولوجي الجيني للحمض النووي لمعنى (القوامة) لوجدنا عكس ذلك وأنه معمول به في كافة مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية والتربوية.... فالمقصود بالقوامة: أن تكون القيادة واحدة في العائلة، ورأس جسد العائلة واحداً، كما هو رأس المؤسسات والمنظمات والإدارات والوزارات والدولة واحد، كل حسب صلاحياته وواجباته ومسؤولياته وسلطاته، أي: أن تكون للعائلة حياة منظمة وحكيمة، ولها نظام داخلي معتمد، ورأس يتحمل مسؤولياتها المختلفة، ويكون الطرف الآخر، وهو الزوجة (مرأة) عاكسة له، تعطيه الصورة الصحيحة لما يحصل بغيابه، وهي تقوم بدور مهم يشبه مبدأ (الشورى) وتلاقح الأفكار بين الزوجين الكفوئين<sup>(1)</sup>.

فالرجل والمرأة من نفس واحدة، يكملان حاجة الإنسان في هذه الحياة، وبعلاقتها الزوجية يحققان السكن النفسي المطلوب للثنتين، لا يمكن أن يسعد أحدهما بالاستغناء عن الآخر، فكل منهما يكمل الآخر ويسد نقصه ويقضي حاجته، فإذا كان أحدهما ناقصاً يكمل بالآخر؛ لأن بينهما (تعدد أدوار، ووحدة هدف) عندئذ لا يمنع أن يكون أحدهما المسؤول الاول، والآخر المسؤول الثاني، كما كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى، فيكون أحدهما قوَّاماً على الآخر، ومسؤولاً عنه برضاه، كما يفعل المدير في الشركة وله معاون.

ولكن المشكلة ليست في قوامة الرجال على النساء في خطها العام، كما ذكرته الآيه الكريمة: «الرجال قوَّامون على النساء» ولكن المشكلة تكمن في التفصيلات، وسوء التطبيقات العملية، والقضايا الجزئية والفرعية الخاصة، في تطبيق القوامة، وعادة في التفصيلات تقع المشكلات، وفي التفريعات يحقق الشيطان أغراضه، ويوسوس في إيقاع البلباء والفتن بين الزوجين. قال تعالى: ﴿ وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقِضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ ﴾<sup>(2)</sup>.

وهذا المعنى القرآني الدقيق فيه دلالة على أن هناك اختلافاً وتفاوتاً طبيعياً في التركيب التكويني لكل واحد من الذكر والأنثى، واختلافاً في الظاهر والباطن، اختلافاً في الشكل والمضمون، في القلب والقالب، في العاطفة والمشاعر... وليس اختلافاً في الكرامة الإنسانية. فإذا اختلف التركيب الخلقي والسايكولوجي النفسي والعاطفي...

(1) الامثل في تفسير الكتاب المنزل/ج3 ص217/مع التصرف

(2) المرجع القرآن المجيد، السورة الزخرف، الآية: 36.

فسوف يختلف بعض الوظائف والمسؤوليات، وبالتالي تختلف التكاليف والأدوار والأعمال. وهذا الاختلاف لتدعيم الحياة وتنظيمها، ليتسخر أحدهما للآخر تسخيراً طبعياً لقضاء حاجتهما المشتركة في علاقتهما الزوجية المتكافئة. قال تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ لِيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا﴾<sup>(1)</sup>.

والتسخير في توازن الخدمة، وتبادل المنفعة، لا من السخرية والاستهزاء والاستعلاء، استعلاء طبقة على طبقة أو فرد على فرد أو زوج على زوج أو رجل على امرأة، والتسخير: قانون عام يشمل جميع الناس، ولا سيما العلاقة الزوجية المتكافئة الدائمة المبنية على السكن النفسي المتبادل المشترك، كلهم مسخرون لخلافة الله على أرضه، وبهذا التفاوت الطبيعي بينهم في الأدوار والقدرات والإمكانات.. وهذا التفاوت موضوعي وضروري، ليتحرك دولا ب الحياة ضمن النظام المرسوم، والأقدار المقدره، والموازن المدبره. كما يتفاوت الناس في الرزق، وفي الصحة وفي القوة والجمال والقدرة، أيضاً يتفاوتون معنوياً وجنسياً للتكامل والتناسق والتعاون، وليس تفاوتاً للتمييز العنصري ولا للاستعلاء الاستكباري، وإنما يمايزون تمايزاً لتنسيق العمل وتحقيق الأمل والسكن المشترك، الناتج عن وحدة النفس الواحدة الموحدة المتّحدة، واشتراك الروح المتألّفة والطبائع المتمازجة.

إذن من هنا نعرف أنهما يعملان بتوزيع الأدوار، وبتعدد اختلاف الأساليب والوسائل، وبتمايز حضور التمثلات في مسرح الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، وذلك لتنوع قدرات وكفاءات وإمكانات السعة الوجودية لكل منهما، مع حفظ وحدة الهدف النبيل، والغاية الربانية السامية الواحدة. وهنا يحصل تنسيق وتنظيم وترتيب أفعال النظر والعمل بين الزوجين المتكافئين، وتبادل الوظائف والأدوار والمسؤوليات والمنافع والثمار بينهما. قال تعالى: ﴿لِيَقْضَى اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾<sup>(2)</sup>. وعليه يدل أنه لو تساوى الرجل والمرأة من جميع الجهات، لأمكن الاكتفاء بأحد النوعين، وكان وجود النوع الآخر وعدمه سواء. إذن الدعوة إلى المساواة بين الرجل والمرأة في كل شيء تخالف منطق الحياة الطبيعي وأصل وجود الذكر والأنثى والزوج والزوجة.

(1) المرجع القرآن المجيد، السورة الزخرف، الآية: 32.

(2) المرجع القرآن المجيد، السورة الانفال، الآية: 42.

ورب قائل يقول: إن التفاوت في التكوين العضوي والسايكولوجي والنفسي والعاطفي... يستدعي حتماً التفاوت في بعض الحقوق والواجبات، وعليه فمن يطلب التساوي في جميع الحقوق والواجبات بينهما، فقد ابتعد عن الصواب، وكان إما جاهلاً وإما مغرضاً. والصحيح: أن الرجل والمرأة يشتركان في كل الحقوق الإنسانية، وأهمها يشتركان في المساواة أمام الله، والقانون وحرية التصرف في المال، والقدرة على التجارة والمهارة والاستثمار، وفي طلب العلوم وإبداء الآراء، وتبادل الخبرات والتجارب، واختيار شريك الحياة، واختيار الحياة المطلوبة، والعلم المرغوب والاختصاص المقصود.. ويفترقان في بعض الحقوق، ويختلفان في بعض الخصائص، وليس اختلافاً إنسانياً، وإنما اختلافاً وظيفياً وإدارياً وتنظيمياً من أجل تنظيم حياة الزوجين، على قاعدة: (تعدد أدوار، ووحدة هدف).

وهناك من ذهب إلى القول بأن الآية الشريفة دعوة إرشادية إلى النظام الأحسن في الحياة الإنسانية العامة المكرّمة والحياة العائلية والأسرية الخاصة. والقوامية أو القوامة هي ركن أساسي وركيزة رئيسة لكيونة الحياة الزوجية والأسرية، وهي عمودها وقائدها والمقوم لها، والناهض بها، وبدونها تنهدم الأسرة وتسوء أحوالها. وهذه (القوامة) لها أحكام وأصول تشريعية، ومسؤوليات وتبعات تتفرع منها الحقوق والواجبات، التي لا بد من ان يكلف بها الأصحح من أفراد المجتمع، وليست هي قضية تمييز وترجيح ومناصفة بين الرجل والمرأة، ولا مسألة جدال وصراع ونزاع بينهما، كما تراه في الأمم الجاهلية المعاصرة المعدّبة، التي ظاهرها يفر، وباطنها يضر. والقرآن الكريم بنى العلاقة الزوجية المتكافئة على وحدة النفس، التي تعطيك وحدة السكن النفسي، والاستقرار والاسترواح الروحي وتعطيك المودة والرحمة، ولا تبني على الشقاق والنفاق والخيانة والغدر والاعتداء... وتأسيساً على ذلك استنتج الفقهاء والمفسرون أن الآية القرآنية البليغة تبين أن الأصحح لهذه المهمة هو الرجل، والأصلح صيغة مبالغة من صالح، والصالح لهذه المهمة الرجل والمرأة، ولكن (الأصلح) بينهما هو الرجل، لما له من خصائص فضّله الله بها منذ الخلق والتكوين، تجعله صالحاً لهذه المهمة والمسؤولية. قال تعالى: ﴿وَفُوهُرٌ رَّبُّهُمْ مَسْئُولُونَ﴾<sup>(1)</sup>.

(1) المرجع القرآن المجيد، السورة الصافات، الآية: 24.

### 7.5.9 ملاكات القيومية والسلطة الولائية فيما بين الرجل والمرأة:

قيل: إنَّ بنية الأحكام الشرعية لا بدَّ أن تكون مؤاسسة على ملاكات أو علل واضحة جليّة أو خفية مضمرة لا يعرفها إلا الراسخون في العلم، لذا القوامية أو القيومية (القوامة) للرجال على النساء أو للأزواج على الزوجات تحكمها وتبينها ملاكات تعلل وتبرر تلك الفضيلة والسلطة الولائية للرجال على النساء، مع العلم أنَّهما فردان من طبيعة واحدة، حتى لو تغيرت طبيعة الوظائف والمسؤوليات التي على ضوءها اختصت للرجال دون النساء. وحينما نستقرئ التحليل البنيوي من قبل المفسرين والفقهاء لآية القيومية «الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم» من جهة، وتذليلها بآيات أخرى وتوظيف قرائن روائية واستشهاد بسير تاريخية ووثوق واللجوء إلى الاجماع بين الفقهاء من جهة ثانية، ذكروا ملاكين أساسيين للقيومية والقوامية (القوامة)، منهما:

#### أ الملاك الفطري التكويني الموهوبي

الملاك الفطري التكويني الموهوبي هو ملاك معطى للرجال دون النساء، أي: خصهم تعالى بلا اختيار بفضيلة، وهذه الخصوصية متحت منها فضيلة خصوصية وملاكات مكتسبة. فقيل أنَّ الملاك الخارج عن الاختيار يشي إلى أنَّه سبحانه وتعالى فضّل الرجال على النساء في مجالي التكوين والخلقة، والتشريع والتقنين. ومع أنَّ المراد هو تفضيلهم على النساء يقول سبحانه: «بما فضل الله بعضهم على بعض»، والمقصود من البعض الأول هو الرجال ومن الثاني هو النساء، والتكوين في «بعض» عوض عن الضمير. وإنّما عبّر بهذا دون أن يصرّح مثل ما ذكر، لأجل إفاضة أنَّ الطائفتين داخلتين تحت نوع أو جنس واحد مشاركتين في الإنسانية والبشرية، ولكن فضل بعض أفرادها على بعضهم الآخر منه، وبذلك استطاعت الآية أن تحفظ شأن المرأة ومقامها، وتفيد أنَّ تفضيل الرجال عليها لا يوجب دخولها تحت طبيعتين أو جنسين متغايرين، بل هما مع الوحدة في النوع والجنس يختلفان في العوارض والخصوصيات، وهذا النوع من التعبير شائع في القرآن الكريم.

قال سبحانه: ﴿أَيُّ لَأَ أُضِيعُ عَمَلٍ مِّنْكُمْ مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ بَعْضُكُمْ مِّنْ بَعْضٍ﴾ (1).

ثم إن مجرى هذا التفضيل الذي يخبر عنه سبحانه إمّا التكوين أو التشريع، أمّا التكوين فيرجع إلى أمرين بهما فُضِّلَ الرجال على النساء، وهما العقل والإدراك، والقدرة والاستطاعة؛ حيث ذهب الأغلب إلى أنه لا شك أن عقول الرجال أكثر كمالاً، كما أن قدرتهم على الأعمال الشاقّة أوفر، وليس هذا شيئاً ينكر ولو وجدنا هناك نفيّاً من النساء يفضلن على لفيف من الرجال في العقل والتدبّر والتدبير أو وقفنا على نساء لهنّ المقدرة والاستطاعة البالغة على أعمال شاقّة، فلا يكون ذلك ملاكاً لتفضيل النساء على الرجال، فإنّ الملاك في القضاء هو الغلبة الساحقة، والغالب على الرجال في مجال العقل والتدبير هو الزيادة على النساء فيهما، ولأجل ذلك فيهم من العقلاء ما ليس فيهنّ، كما أن مقدرتهم على الأعمال الشاقّة أكثر.

وبالجملة: الملاك هو المتوسطات من النساء والمتوسطون من الرجال. حيث قال الشيخ الطوسي: «والمعنى الرجال قوامون على النساء بالتدبير والتأديب؛ لما فضّل الله الرجال على النساء في العقل والرأي» (2). وقال الطبرسي في تفسير قوله: ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ هذا بيان سبب تولية الرجال عليهنّ، أي: إنّما ولّاهم الله أمرهنّ لما لهم من زيادة الفضل عليهنّ بالعلم والعقل وحسن الرأي؛ والعزم (3). وقال الزمخشري: إنّ الرجال يفضلون على النساء بالعقل والحزم والعزم والقوة والفروسية، والرمي وأنّ منهم الأنبياء والعلماء، وفيهم الإمامة الكبرى والصغرى (4). هذا هو التفضيل في التكوين كما ذكره الفقهاء والعلماء والمفسرون. وأمّا التفضيل في التشريع فالراجع إلى الفقه الإسلامي يجد أنّ هناك توفيقاً للرجال على النساء نشير إلى لفيف منه:

أ. وضع عنهنّ الصلاة والصوم في أي: أم خاصة، لطروء الضعف عليهنّ في ميدان العمل.

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة آل عمران، الآية: 195.

(2) التبيان: 3/ 189. والغاية من نقل عبارته، هو آخرها لا أولها لما مرّ الكلام فيه، والغرض بيان ملاك التفضيل.

(3) مجمع البيان: 2/13.

(4) الكشف: 1/206.



ب جعل شهادة امرأتين بمنزلة شهادة رجل واحد وقال: ﴿فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾<sup>(1)</sup>.

ج خاطب الرجال بالنظر والخروج، وقال: ﴿انْفِرُوا خِفَافًا وَثِقَالًا وَجَاهِدُوا بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنْفُسِكُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(2)</sup>.

وخطب النساء بقوله: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾<sup>(3)</sup>.

د جعل الطلاق بيد الزوج وقال: (الطلاق بيد من أخذ بالساق) والعدة بيد النساء.

هـ جعل ميراث الذكر مثل حظ الانثيين.

و. جعل دية المرأة نصف دية الرجل.

ز رفع عنهنّ الجمعة والجماعة.

ح خصّ الرجال بالنبوة والخلافة.

إلى غير ذلك من التشريع المختلف الحاكي عن تفضيل بعضهم على بعض.

### ب الملاك الاكتسابي

واستنتج الفقهاء والمفسرون الملاكات الاكتسابية التفضيلية للرجال على النساء من قوله تعالى: «وبما أنفقوا من أموالهم»، فالإنفاق بالأموال في الحياة اليومية وفي مجال المهر هو مزية المنفق على المنفق عليه. إلى هنا تمّ بيان ملاك القيمومة، وعلمت أنّ أحدهما وهبّي والآخر اكتسابي، وأنّ مرجع الأول تارة هو التكوين وأمر الخلقه وأخرى إلى التشريع الإسلامي المبني على مصالح واقعية<sup>(4)</sup>، وإنّما المهم هو

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 282.

(2) المرجع القرآن المجيد، التوبة، الآية: 41.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة الاحزاب، الآية: 33.

(4) وهنا نكتتان نلفت إليهما نظر القارئ قبل بيان حدّها: الأولى: أنّ التشريع الإسلامي في مجال الرجل والمرأة يبني على رعاية فطرتها أولاً، والمصالح الاجتماعية ثانياً، فلورفع بعض التكاليف عنها فإنّما هو لأجل رعاية حالها أولاً أو المصالح الاجتماعية ثانياً، فهذا النوع من التشريع لايعني الإطاحة بمقام المرأة، فلورفع الجهاد عنها فلاجل أنّ طبيعة المرأة طبيعة عاطفية حساسة لايناسب الأعمال الشاقة البالغة الصعوبة، فلو جعل ميراثها نصف ميراث الرجل فلاجل مصلحة ملزمة في ميدان المعيشة، فإنّ الرجل هو المتكفل في حياة العائلة، وهو البادل لكل ما يحتاجون إليه دون المرأة. الثانية: إنّ رفع بعض =

بيان مجال الولاية وإطارها وأن قيومة الرجل إلى أي مدى؟

## 7.5.10 سعة كينونة القيمومية أو القوامية (القوامة) ودوالها المعرفية

### والوجودية والقيمية والجمالية

إذا كان ملاك قوامية أو قيومية الرجال على النساء هو مجموع ما فضل الله من تفضيلات تكوينية وفطرية للرجال على النساء في مجال الإدارة والتدبير، والقدرة والاستطاعة الجسمية من جهة، وبما يقومون من عمل الإنفاق على النساء من جهة ثانية، فإن سؤالاً استفسارياً يمتح من هذا الإجماع الملاكي، وهو: إذا كان الإنفاق وخاصة المهر والمعيشة الاقتصادية هي من مسؤوليات أو بمشاركة فعلية من النساء هل القوامية تبقى كاملة بيد الرجال؟ وهل يحق للزوج توكيل أو تنصيب أو منح القوامية لزوجته أم لا؟ وهل يحق للحاكم الشرعي في حال عدم كفاءة الزوج للقوامية أن ينتزعها من الزوج ويمنحها للزوجة ذات الكفاءة والكفاية القوامية (القوامة)؟ أم يُنصَّب عليها رجلاً قريباً أو بعيداً عنها لإدارة شؤون حياتها الأسرية في مجالات القوامية (القوامة)!

التكاليف وإن كان يوجب حرمانها من الثواب والأجر الأخروي، لكن الإسلام تداركه بوضع وظائف أخرى على عاتقها لوقامت بها لأدركت الثواب الفاتت من الجهاد، مثلاً هناك حوار بين واعدة النساء والنبي الأكرم، حيث عرّفت نفسها بأنها واعدة النساء وقالت: بأبي أنت وأمي، إني واعدة النساء إليك، وأعلم نفسي لك الفداء أنه ما من امرأة كاثنة في شرق ولا غرب سمعت بمخرجي هذا إلا وهي على مثل رأبي: إن الله بعثك بالحق إلى الرجال والنساء فأمنأ بك وبإهلك الذي أرسلك، وأنا معشر النساء محصورات مقصورات، قواعد بيوتكم، ومقضي شهواتكم، وحاملات أولادكم، وإنكم معاشر الرجال فضلتن علينا بالجمعة والجماعات وعبادة المرضى، وشهود الجنائز والحج بعد الحج، وأفضل من ذلك الجهاد في سبيل الله، وأن الرجل منكم إذا خرج حاجاً أو معتمراً أو مرابطاً حفظنا لكم أموالكم وغزلنا أثوابكم وربينا لكم أموالكم فما نشارككم في الأجر يا رسول الله؟ فالتفت النبي ﷺ إلى أصحابه بوجهه كله، ثم قال: هل سمعتم مقالة امرأة قط أحسن من مسألتها في أمر دينها من هذه؟ فقالوا: يا رسول الله! ما ظننا أن امرأة تهتدي إلى مثل هذا. فالتفت النبي ﷺ إليها، ثم قال لها: انصرفي أيتها المرأة، وأعلمي من خلفك من النساء أن حسن تبعل لإحداكن لزوجها وطلبها مرضاته واتباعها موافقته تعدل ذلك كله، فأدبرت المرأة وهي تهلل وتكبر استبشاراً. ولأجل ذلك التدارك يصفهن سبحانه بقوله: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَنِينَاتٌ حَفِظْنَ لِعَٰبِي مَا حَفِظَ اللَّهُ﴾. فالصالحه عبارة عن القاننة، والمطبعة لزوجها إطاعة دائمة مهما أراد منها منهن مما له أساس بالتمتع وسائر الجهات المرتبطة بشؤون الحياة الزوجية، وهي في مقابل قوله سبحانه: ﴿وَأَلِيَّ تَخَافُونَ نُشُورَهُمْ﴾. ﴿حَفِظْنَ لِعَٰبِي﴾ أي: يحفظن في غيبة الأزواج ما يجب حفظه من النفس والمال. وإخراج الحكم والأمر بصورة الوصف أكد في الوجوب. قوله: ﴿يَمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ الباء للمقابلة، أي يقمن بما ذكر في مقابل ما حفظ الله لهم من الحق، فأوجب عليهن الإطاعة وحفظ الغيب لهم.

بادئ ذي بدء، علينا أن ندرك حق الإدراك أن القيمومة والقوامية على المرأة لا تعني ألبتة التسلط والتحكم والهيمنة، ولا تبرر الاستبداد والظلم والاستئثار والسيطرة أو الظلم والتعسف والظغيان، فهي أمور لا تذهب بالقوامية والقيومية والقومة والتقييم والتقويم والإقامة والقيام في الحياة الزوجية إلى الديمومية والاستقرار والسكينة والسعادة فحسب، بل، تهدم كيان وكينونة القائم والقيوم والقوام نفسه أولاً، ثم الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية ثانياً، حيث إن من مقومات وعناصر كينونة القيومية أو القوامية (القوامة) وفعاليتها وديمومتها الحيوية وديناميتها الدائمة هي التسامح والتذلل والإنصاف والتعاون والتعارف والعدل والرحمة والقسط والشفقة والمحبة والاحترام والتقدير.

إذن ليس معنى القوامية وجود سلطة كاملة ومطلقة عليها بلا حدود ولا قيود، وحتى في حدودها تحمل قيماً أخلاقية وجمالية متعالية تشكل عبئاً مسؤولية وتكليفاً ثقيلاً على كاهل القائم بالقوامية بحيث لو يدرك حقيقتها كل من الزوج والزوجة لما اعتبر أي: واحد منهما القوامية تشريفاً وتمجيداً وتوقيراً وإحتفاءً وتبجيلاً، بل، إنها مسؤولية وتكليف والتزام وواجب وتعهد ثقيل، إن أتى بها على وجه الكمال والتمام فهي تشريف وتبجيل وإلّا فنصيبه الاحترار والازدراء والامتهان. إذن القوامة لا علاقة لها البتة بمسألة مالكية وهيمنة وتسلط الزوج على الزوجة، بحيث يكون مالكا لها ومستبداً لها وله الحق في التصرف كيف شاء ومتى شاء وأين شاء في زوجته وأولاده، بله، قيل: أن المراد منها نحو من الولاية حددها الفقهاء بثلاثة أمور:

أولاً: جعل الطلاق بيد الرجل، إلا إذا اشترطت الزوجة أثناء عقد الزواج أن يكون الطلاق بيدها (على خلاف فقهي حول صحة هذا الشرط).

ثانياً: أن تطيعه في تلبية رغباته الجنسية، وتطمئنه أنها لا تخونه بالغيب مهما كانت الأسباب.

ثالثاً: لا تخرج من بيته إلا بإذنه.

ولجميع الأمور الثلاثة تقييدات تفصيلية وشروط قيادية لا بد أن تتوفر حتى تكون قابلة

للتطبيق من جهة، وتجري عليها أحكام التغيير والتحويل والتبديل تبعاً للظروف الزمكانية أو تغير موضوعاتها، كما يحددها الفقيه الولي والحاكم الشرعي في الدولة الإسلامية. وعليه يقول العلامة الطباطبائي: «قيومة الرجل لزوجته ليست بأن لا تنفذ للمرأة فيما تملكه إرادة ولا تصرف، ولا تستقل المرأة في حفظ حقوقها الفردية والاجتماعية والدفاع عنها والتوسل إليها بالمقدمات الموصلة إليها، بل، معناها أنّ الرجل إذا كان ينفق ما ينفق من ماله بإزاء الاستمتاع فعليها أنّ تطاوعه وتطيعه في كل ما يرتبط بالاستمتاع والمباشرة عند الحضور، وأنّ تحفظه في الغيب فلا تخونه عند غيبته بأن توطئ فراشه غيره، وأنّ تمتع لغيره من نفسها ما ليس لغير الأزواج التمتع منها بذلك، ولا تخونه فيما وضعه تحت يدها من المال وسلطها عليه في ظرف الأزواج والاشترار في الحياة المنزلية»<sup>(1)</sup>

وقيل: لو كان أمراً فردياً، كالغزل والخياطة فلا ولاية له عليها، إذا لم يكن مانعاً عن تمكينها للاستمتاع. أو كان أمراً اجتماعياً ولكن خارجاً عن العلاقات الزوجية، كما إذا تصدى للوكالة عن الغير، والقضاء بين المتخاصمين الأجبيين فهو خارج عن مفاد الآية، لعدم ملاك للقيومة في الغير، ولا في المتخاصمين على المرأة، حتى لا تصلح للوكالة والقضاء. وبعد ثبوت اختصاص ملاك القيومة بالأمر الاجتماعي العائلي. فهل تعمّ كل الأمور ولو كانت خارجة عن إطار الزوجية أو تختص بهذا الإطار وهذا هو المهم؟

وبعبارة أخرى: هل تختص الولاية بالعلاقات الزوجية ونظام العائلة؟ ففي كل أمر له صلة بهذا النظام، فالرأي هو رأي الزوج، وله التسلط والسيطرة، إلا إذا خالف الكتاب والسنة، وأمّا الخارج عن هذا الإطار فلا، سواء كان راجعاً إلى الحياة الفردية لكل من الزوجين، أم راجعاً لكل من الرجال والنساء، وإن لم تكن بينهما علاقة الزوجية، سواء أكان من الأمور الفرديّة أم الاجتماعية ففيها الرجل والمرأة سواء. أم أنّها تعمّ لجميع المجالات الاجتماعية ولا تختصّ بالحياة العائلية، ففي الجهات العامة الاجتماعية التي لها صلة بما فضل الله به الرجال على النساء، لهم قيومة عليهنّ؟ وجهان:

يؤيد الوجه الأول: مضافاً إلى مسألة الإنفاق سياق الآية، فإنّه بصدد بيان وظائف

(1) العلامة محمد حسين الطباطبائي، تفسير الميزان، ج 4 ص 344.

الزوجين وشؤونهما، وإن كانت تستعين بلفظ الرجال والنساء لكن المقصود هو الزوجان، يقول سبحانه: ﴿وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوْلَىٰ (1) مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ...﴾ (2) أي: لكل من الزوجين، فتأمل. ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ... وَاللِّي تَحَافُونَ نَشُوزَهُنَّ فَعَطَّوهُنَّ﴾ (3). ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَنِيهَا فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِّنْ أَهْلِهِ، وَحَكَمًا مِّنْ أَهْلِهَا﴾ (4).

فالموضوع في الآيات، هو الزوجان، وإعطاء القيمومة لواحد منهما، لا يعني كونه قيماً في خارج هذا الإطار. ويؤيده أيضاً شأن نزولها الذي نقله المفسرون: نزلت في امرأة نشزت على زوجها فلطمها، فانطلق أبوها معها إلى النبي فقال: أفرشته كريمتي فلطمها، فقال النبي ﷺ: لتقتص من زوجها، فانصرفت مع أبيها لتقتص منه، فقال النبي: ارجعوا فهذا جبرائيل أتاني وأنزل الله هذه الآية فقال: أردنا أمراً وأراد الله أمراً والذي أراد خير ورفع القصاص (5).

ويؤيد الوجه الثاني: أن مورد الآية وإن كان خاصاً لكن الملاك الذي فضّل به الرجال على النساء عام يعم كل جهة اجتماعية ترتبط بحياة الرجال والنساء، وقيل: إن عموم العلة يعطي أن الحكم المبني عليها، أعني قوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾، غير مقصور على الأزواج بأن يختص القوامية (القوامة) بالرجل على زوجته، بله، الحكم مجعول لتقيل الرجال على قبيل النساء في الجهات العامة التي ترتبط بها حياة القبيلين جميعاً فالجهات العامة الاجتماعية التي ترتبط بفضل الرجال، كجهتي الحكومة والقضاء مثلاً، أنما تقومان بالتعقل الذي هو في الرجال بالطبع أزيد منه في النساء، وكذا الدفاع الحربي الذي يرتبط بالشدة وقوة التعقل. كل ذلك مما يقوم الرجال على النساء.

وعلى هذا فقوله: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ ذو إطلاق عام، وأمّا قوله بعد: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَنِينَاتٌ...﴾ الظاهر في الاختصاص بما بين الرجل وزوجته فهو فرع

(1) الموالي: أي الأولى بالميراث.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 33.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 34.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 35.

(5) مجمع البيان: 2/43 ط صيدا. ونقله غيره أيضاً.

من فروع هذا الحكم المطلق وجزئي من جزئياته، مستخرج منه من غير أن يتقيد به إطلاقه<sup>(1)</sup>. ومع ذلك ففي النفس من عمومية الحكم أو إطلاقه شيء، وهو أن وقوع الحكم أعني: كون الرجال قوامين على النساء في ثنایا الأحكام المربوطة بالزوجين، وكون الملاك الثاني للتفضيل والقيومة هو الإنفاق، المختصّ بالزوج، يصدنا عن الحكم القاطع بإطلاقه.

وبعبارة واضحة، قيل: لو كان سبب القيومة هو الوجه الأول يعني: الرجاحة في العقل، والقوة في التدبير، والقدرة في الدفاع لكان كافياً في ثبوتها لهم مطلقاً، ولكنها ليست هي السبب الوحيد، بله، منضمة إلى الإنفاق والقيام بتجهيز وسائل الحياة، وهو مختصّ بالزوجين. نعم لو كان كل سبباً مستقلاً لها، لعمت مطلق الرجال والنساء.

### 7.5.11 علاقة كينونة القوامة والقيومية بالكفاءة والكفاية الشخصية ودوالها

#### المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية

القوامة والولاية والكفاءة والكفاية<sup>(2)</sup> العلمية والعملائية والتقوائية والجهادية، تتطلب التفويض وتوزيع المسؤوليات وتصيب التكاليف وتقسيم العمل. والقوامة والولاية لهما علاقة بمنصب إداري وتدييري، ليست شرفاً وامتيازاً بقدر ما هي مسؤولية وتكليف. فإذا عرف أي: شخص هذه الحقيقة وما تتطلبها القوامية من مؤهلات وخصوصيات لا تتوفر فيه لا يقدم على طلبها، كاطبيب والمهندس والجندي والملاكم (...)، فهو بنفسه لا يتقدم على الأكفأ والأعلم والأقوى والأفضل والأقدر والأتمى... إلا إذا كان فاقداً للعقل والبصيرة، وهم كثر، لذا الكل يسعى وراء سلطة القوامية ورئاستها لا لتحقيق غاياتها وتحمل مسؤولياتها وأداء وظائفها، بل، لاكتساب منافع وفوائد مقامية ومقالية ومكانية ومالية ووظيفية. لذا هنا ثمة أسئلة إشكالية تستلزم الإجابة عليها وحلها فقهاً وولائياً، منها:

(1) الميزان: 365/366.

(2) أوردت المعاجم «الكفاية» بمعنى: القدرة على الشيء، والكفاءة بمعنى المماثلة. ولكن يمكن تصحيح المثال المرفوض؛ لأن بعض المعاجم الحديثة كالمعجم الوسيط أوردت الكفاءة بمعنى الكفاية، وهو ما أجازته مجمع اللغة المصري.

- هل حكم القوامة حكم ولائي متعلق بموضع وإدارة لشؤون الحياة الزوجية أم أنه حكم تعبدي توقيفي.
- هل إنها حكم نسبي أو مطلق أو ثابت أو نسبي أو جزئي أو كلي أو ظاهري أو باطني أو ظرفي وقتي أو دائمى ديمومي؟
- هل لها اعتبارات عمرية وتجريبية وتعلمية؟
- وهل إنها تتطلب كفاءة وكفاية علمية؟
- وهل فقط الجنس هو الذي يميز القوامية؟
- وهل القوامة متحققة للمتزوجة أم لغير المتزوجة أيضاً؟
- وهل الأرملة لها قوامة على أولادها، وهي أكثر كفاءة وعلماً وخبرة وتجربة وحكمة ورزانة وتدبيراً وتبصراً في إدارة الأسرة من غيرها؟
- هل الكفاءة والعناصر الأساسية التي بمقتضاها تعطى القوامية هي عناصر جينية وراثية فطرية تكوينية ثابتة أم إنها مكتسبة ونسبية ومتغيرة؟
- وهل القوامة هي كالقيم على الأيتام أم القوامة على الأسرة والأولاد والزوجة؟
- وهل يمكن تجزئة وتقسيم القوامة وتوزيعها أم لا؟
- هل ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾: مثل قوامة الوكيل على المدراء، والوزير على الوكلاء والوزارة، ومجلس الوزراء، على الوزير، ورئيس مجلس الوزراء على المجلس، والحاكم على رئيس ومجلس الوزراء ومن ثم على الوزراء والوكلاء والمدراء والموظفين، أو قوامة الضابط على الجنود وتزداد القوامة حسب الرتب العسكرية، والمدير العام على الشركة حسب الرتب الوظيفية، والمهندس على العمال، والطبيب على الممرضات ومساعديه، والأستاذ على الطلبة، وهكذا دواليك حسب الرتب المهنية والعلمية والوظيفية؟

## 7.5.12 الآراء والاجتهادات المستحدثة والمخالفة للرأي: المشهور حول

### كينونة الحقوق والقوامة الزوجية

ظهرت في الآونة الأخيرة بحوث ودراسات فقهية ومعرفية دينية مستحدثة حول مفهوم ومعنى ما هو المراد في آية « الرجال قوامون على النساء »، التي تشي ظاهراً إلى تخصيص وتشخيص وتعيين القوامة، أي: الرئاسة والزعامة والسلطة أو القيادة والولاية للرجال، وأنها خصتهم بالأمرية والمسؤولية الزوجية والاجتماعية في الأسرة والمجتمع، حيث تبين أنّ حال وبنية مضمونية هذه الآية لا دلالة مفهومية لها على توكيد الولاية والقوامة للرجال مطلقاً، استناداً إلى مرتكزات برهانية عقلية تخالف هذا الرأي: السائد بين الفقهاء حول الآية.

حيث قولة ومفهوم (الرئيس) لا يعني البتة السيد والفاضل والشريف والهامم، فسيّد القوم خادمهم، ورئيس الجماعة خادم لها. فعندما يقال في أسرة ما: على الأب أو الزوج مسؤولية الإنفاق، فلا ينبغي أن يفهم ذلك أنه الأفضل والأعظم والأجل والأزكى والأنعم... في الأسرة، أو أنه أعقل وأبصر أو أنجب وأسدّد أو أصوب وأكيس أفرادها، إنما ذلك أمر اكتسابي وعقلاني وعرفي. ويقولون علينا أن ندرك حق الإدراك، أنه ليس كل فهم واجتهاد في الدين والفقه بالضرورة هو الفهم والحقيقة والحق الصحيح والرشيد والصواب والسليم والمحكم، حيث قد يصيب المجتهد المطلق. لذا نحن الشيعة نعتقد بأن المجتهد قد يخطئ وقد يصيب، فكثيرة هي الموارد التي تعتبر فقهيّاً حقوقاً خاصة بالرجل أو المرأة أو ينظر إليها على أنها تختلف بين الرجل والمرأة يمكن إعادة النظر فيها، إنها قابلة لإعادة بحثها ودراستها مجدداً. وقيل: مثل مسألة شهادة المرأة، وكذلك إرث الزوجة من زوجها المتوفى، وكيفية القصاص وألوانه، ومسألة الديات، وتولي المرأة القضاء، ومسائل أخرى أيضاً مرتبطة بحقوق المرأة في الفقه المدني والجزائي... فلو أعاد الفقهاء والحقوقيون النظر في هذه الموارد وفق عدسات رؤيوية شمولية تراتبية توحيدية، تأخذ بالاعتبار حقيقة تأثير الزمكان وتأثير تغيير موضوعات الفقه، سوف تفتح أمام الفقهاء آفاقاً أكثر عمقاً وأطول استطلاعة وأوسع سعة، تمكنهم من مشاهدات وتبصيرات لأمر وحقائق مغيبية ومستترة كانت ثاوية في بنياتها العميقة، وكانت مسكوتاً



عنها في أساقها العلائقية العنكبوتية، وخاصة أنها حقائق ومعارف وجودية تجربانية اجتماعية وسياسية واقتصادية متداخلة وشائكة لا تكشفها العدسات الرؤيوية النظرية والتجزئية، بل، تكشفها عدسات رؤيوية نظرية وعملية تراكمية التجارب والخبرات، التي قد تؤثر ليس في (الفهم والإفهام والانفهام والتفهم) فقط، بله، في (فهم الفهم) و(إفهام الإفهام) و(انفهام الانفهام) و(تفهم التفهم)، التي هي حاكمة وناظمة ومؤتمنة وقاضية وقائمة وقيومة وقيامه وتقويم وتقييم للفهم والإفهام والانفهام والتفهم ذاتها. الأمر الذي يفتح أمامنا فهماً مضمونياً معرفياً ووجودياً وقيماً وجمالياً لموضوعات الفقه ودور الزمان والمكان في تكوين بنية ونسق أحكامها وموضوعاتها، مما يؤثر بدوره في استنباطاتنا واجتهاداتنا الفقهية.

وفيما يتعلق بأحكام وحقوق الديات: قيل: إنَّ الحكم بكون دية الرجل على الضعف من دية المرأة مسبب عن تولي الرجل مسؤولية الإنتاج الاقتصادي، فيما المرأة ليست كذلك، وإنما هي مستهلكة فقط. اليوم أصبحت المرأة تعمل وتساهم في توليد الإنتاج والدخل الأسري بجانب الرجل مناصفة أو مناقصة أو مزائدة في بعض الأحوال. وعليه من الممكن أن يترك ذلك أثراً على قوانين وأحكام الدية، إما بسبب دخول عامل الزمان، أو بسبب تغير موضوع العلاقة بين الدية والوضع الاقتصادي في المجتمع، من حيث إضافة أو حذف متغيرات جديدة في دوال الدية أو النفقة أو الإرث. فالموضوع مرتهنٌ لنمط فهمنا وإفهامنا وانفهامنا لسيرورة الحياة الاجتماعية والاقتصادية وصيرورتها التكاملية، وخاصة التغيرات الجوهرية الحاصلة على متغيرات موضوعات دوال الأحكام، الأمر الذي سوف يترك تأثيراً مؤكداً على استنتاجاتنا واستنباطاتنا للأحكام من الأدلة.

ويقول هؤلاء: إِنَّ الآيَةَ الشريفة تقول: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾، إنها تذكر أن سرَّ قوامه الرجل هو إدارته الاقتصادية للمنزل، فحيث كانت النفقة من شؤونه. وعليه فإذا ما رفعنا النفقة فمن الطبيعي أن ترتفع المسؤولية والإدارة، ذلك أن الآية تبين أن قوامية الرجل مبنية على إنفاقه. واليوم نشاهد كثيراً من المجتمعات الإسلامية تقع مسؤولية الإنفاق أو النفقة والمهر مباشرة أو بشكل غير مباشر على المرأة أو مشاركة على الأقل بينهما، فهناك تحولات جوهرية

حاصلة في بنية دوال سيرورة الحياة الزوجية والأسرية الاجتماعية والاقتصادية، مما تؤثر مباشرة في موضوعاتها الفقهية، وفي بنية مسؤوليات وواجبات وتكاليف أفراد الأسرة. حيث تقتضي صيانة واستقامة العدالة الاجتماعية والاقتصادية إعادة النظر برؤية تأخذ بالاعتبار عاملي الزمان والمكان من جهة، وعامل تغير موضوعاتها وقيمها وقيم متغيراتها ومعلماتها في بنية دوال الأحكام الفقهية الزوجية والأسرية والاجتماعية من جهة ثانية، وذلك بغية الحفاظ على تعادل واستقامة معادلات أحكام الحياة الزوجية وحفظ حقوق الأفراد في الأسرة.

أما فيما يتعلق بالشق الأول من التفاضل والفضل الذي خصصته الآية للرجال على النساء، حيث فسره واعتبره البعض، بله، الغالبية العظمى ممن تناولوا حقيقة القوامة في هذه الآية، بأنها منظومة فضائل تتكون من: العلم والعقل والبصيرة والإدارة والقدرة على التحمل والصبر والحزم والحكمة والخبرة... مختصة بالرجال سواء مطلقاً أم نسبياً، مما تؤهلهم وتمنحهم الكفاءة والكفاية في الأسبقية في تملك زمام السلطة والولاية والرياسة والإدارة، وإنها ملكات واهبة وصفات تكوينية في بنية وكيونة الرجال دون النساء.

ولكن هذا الادعاء لا يدعمه المنطق والعقل، ولا صحيح الرويات والآيات القرآنية المجيدة، فضلاً عن التجارب الإنسانية المعاصرة والعلوم المعاصرة، حيث هي فضائل وصفات مكتسبة وحيازية استحوازية من خلال الجهد والجهاد والاجتهاد الشخصي. لذا قيل: إن أمر تخصيص القوامة والإدارة والرياسة للرجال في الأسرة ليس ملزماً دائماً وأبداً من جهة، وإن مسألة إدارة الأسرة الآن من التعقيد والتشابك والتداخل والإبهام والإشكال والاشتداد والتأزم والالتباس من جهة ثانية، الأمر الذي يتطلب إدارة جماعية تشاورية تعاونية تعارفية، وأن القرارات الأسرية لا تستقيم ولا تستوي بجهد وذهن شخص واحد، فأوضاع الأسر مختلفة، فإذا ما واجهتم في موضع ما امرأه أقدر من زوجها على تدبير العيش وإدارة الشؤون الأسرية، فإن عليكم القول بأن مدير هذه الأسرة هو المرأة، إن هذا الأمر شبيه بإدارة المجتمع. حيث في إدارة المجتمع ككل نبحت دائماً عن يملك إدارة أقوى، فإذا ما خرجنا بنتيجة تقضي بأن إدارة الأسرة ليست من مستدعيات

الرجولة، وإنما هي ناتج طبيعي للنفقة التي يقدمها الرجل، وأن مسألة النفقة هذه لن يغدو لها وجود عندما تكون المرأة إلى جانب الرجل في الإنتاج، فعند ذلك يمكننا القول: إن إدارة هذه الأسرة لا بد أن نوكلها إلى من هو أفضل من غيره في إدارة أمر المجتمع، تماماً كإدارة المدن أو البلاد، فكل من كانت نشاطاته الإدارية أفضل كان أليق بصفة المدير واسمه، لذا يُعتقد أن الموضوع خاضع للتحوّل، فإدارة الأسرة لا هي من مختصات المرأة ولا الرجل<sup>(1)</sup>، إنما هي أمرٌ توافقي تواضعي تعاقدية.

أما مسألة بلوغ البنت في سن محدد ومتعين ثابت، كما هو الرأي: المشهور عند

(1) وقد تعرّض الشيخ محمد مهدي شمس الدين في كتاب من أربعة مجلّات حملت عنوان: مسائل حرجة في فقه المرأة المسلمة، تعرّض فيها بالبحث والتحليل الفقهيين لبعض قضايا المرأة، وهي: الستر والنظر، أهلية المرأة لتولي السلطة، عمل المرأة، حقوق الزوج والزوجة. وأهم رأي في هذه السلسلة برز في مسألة أهلية المرأة لتولي السلطة، وهو الموضوع الذي خصّص له شمس الدين جزءاً كاملاً من هذه السلسلة، وقد بحثت حول نتاج شمس الدين هذا بحثاً مفصلاً في كتابي المرأة في الفكر الإسلامي. والسيد محمد حسين فضل الله له كتاب: (قراءة جديدة لفقه المرأة الحنفي)، يشير إلى إمكانية تولي المرأة السلطة والحكومة، ويرى أنّ دليل المنع عن ذلك رواية وردت في كتاب البخاري، إلا أنها ترجع إلى ظروف خاصة، فلا يمكن تميم مدلولها، وإضافة إلى ذلك يؤيد القرآن الكريم توليها السلطة عبر قصّة سليمان وبلقيس (31 29)، وإذا لم تعهد للنساء أمور السلطة في التاريخ الإسلامي فلا يشكّل ذلك دليلاً على المنع، بل كانت أسبابه نابعة من الأعراف والعادات آنذاك (69 68). ويرى أنه يمكن للمرأة تولي سدة القضاء، والاشتغال بالحكم بين الناس في المحاكم، ودليل المنع عن ذلك مجرد حديث ضعيف لا يصح الاستناد إليه (72 33 32). إذا لم يوفّر رجلٌ إلى زوجته حقوقها الجنسية يمكن للمرأة مقابلته بالمثل، وقد أيد فقهاء مثل السيد محسن الحكيم والشهيد محمد باقر الصدر هذا الرأي (61 62). وأنّ تتساوى المرأة والرجل في الحقوق الجنسية، تدلّ على ذلك آية: ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ (البقرة: 228)، وقد خالف فضل الله بهذا القول مشهور الفقهاء (61). وليس هناك مانع لديه من أن تصبح المرأة مرجعاً للتقليد (68). يرى فضل الله أن حديث: خير للمرأة أن لا ترى الرجل وأن لا يراها الرجل حديث غير صحيح، كما ينقل عن آية الله الخوئي اعترافه في أبحاثه الفقهية بضعف سند هذا الحديث، كما يذهب فضل الله إلى عدم إمكان الأخذ بمدلول هذا الحديث؛ ذلك أنّ السيدة الزهراء كانت ترى الرجال، كما أن النبي كان يرسل إلى الحرب بعض النساء لمداداة الجرحى (73 74). تعدّ آية: ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَالرِّجَالُ عَلَيْهِمْ دَرَجَةٌ﴾ (البقرة: 228)، حاكمة على تمام ألوان العلاقة بين الرجل والمرأة، وأنّ الدرجة التي للرجل على المرأة هي حقّ الطلاق ومسؤولية النفقة (86). إنّ الله عزّ وجل قد شاء أن تكون استمرارية الحياة البشرية على دعمتين: الرجل والمرأة، فكلّ منهما له الدور الأساسي في هذا المجال. ومن جانب آخر فقد أودع بمقتضى المصلحة والحكمة في كلّ منهما قوى ومشاعر لتوظيفها في الجهة المتصودة، فكان السهم الأوفر من العواطف والحنان والأحاسيس نصيب المرأة، بما أنّها تكون في الغالب ربّة البيت وأماً للأطفال، في حين أنّ وظيفة الرجل وهي إدارة العائلة والتوغّل في المجتمع يحتاج بالضرورة إلى تدبير أرقى وعقل مدبّر فكان نصيبه من قوة العقل بعيداً عن إثارة العواطف عنده أكثر. وهذا الفارق الأساسي لا يعني أنّ الرجل بما هو رجل في جميع الأحوال يكون أعظم درجة من المرأة في الإسلام، بل هو بمعنى تقسيم الوظائف والأدوار ليس الا، حتّى إنّه ورد في بعض الروايات (ربّ امرأة خير من رجل) [التهديب 5/413 ب 26 الاستبصار 2/322 ب 22 وسائل الشيعية 11/177 ب 8].

الفقهاء، فهو أمر ومسألة لها علاقة بحالة بِنْيوية تكوينية وجودية عند نزوجها ووصولها إلى حدٍّ من الرشد والنموّ الجسدي والجنسي، تصبح الأنثى مؤهلةً لوظيفة الإنجاب.. وعليه قيل: إنَّ البلوغ أمر طبيعي تكويني في البشر وليس شأنًا تعدياً، وعليه فلا معنى لأن يتبع هذا الأمر التكويني سنّاً محدّدة.

وفيما يتعلق بحق الزوج تحصيل إذن الزوجة الإذن منه في حال رغبتها الخروج من منزلها فهو ليس مطلقاً وفي كل الأحوال، لذا هناك رأي: يقيد ذلك في حال خروجها ينافي حقّ الزوج، وأما في حال عدم منافاة ذلك لحق الزوج يسقط الإذن، كما لو كان الرجل في المنزل ويريد أن يكون مع زوجته، أمّا عندما يكون الزوج نفسه في عمله، وأرادت المرأة الخروج من المنزل لعملٍ خارجة معيّن دون أن ينافي خروجها حقوق زوجها وشأنه فلا يُشترط إذن الزوج في مثل هذه الحال.

أما ما نشاهد في نهج البلاغة: «إنَّ النساء نواقص الإيمان<sup>(1)</sup>، ونواقص الحظوظ، ونواقص العقول<sup>(2)</sup>، أو نقصان عقولهن فشهادة امرأتين كشهادة الرجل الواحد، أو

(1) أما ناقصات الإيمان: فعمودهن عن الصلاة والصيام في أيام الحيض، وهذا حكم الله تعالى، والالتزام به دليل الإيمان، كما يلتزم المؤمن المسافر بقصر الصلاة، وليس له علاقة بنقص الإيمان، وقد يكون للمرأة عقل راجح، وإيمان فاضل، ووعي نادر، يفوق كثير من عقول الرجال وإيمانهم ووعيهم. فنواقص الإيمان تكون المرأة تتعرض للدورة الشهرية والنفاس، وهو ما يمنعها عن أداء العبادات، فليس نقصان الإيمان ناتجاً عن نقصان الاعتقاد، ونقصان الدين، وإنَّ امتثالها لأمر الله هو الذي يمنعها من الصلاة والصيام، والامتثال دليل الكمال والإيمان والالتزام، وعدم إمتثالها لأمر الله، دليل النقص والجهل وعدم التدبّر. أما قوله لِلنِّسَاءِ: «المرأة شر كلها، وشر ما فيها أنه لا بد منها»، وذكر المرأة على إطلاقها فيه إشكال كبير، فهو نص غير دقيق، ويخالف مضاهيم القرآن الكريم، ولم يحترم كرامة المرأة، ويخالف الحديث الشريف: «من أخلاق الأنبياء حب النساء». إذا كانت المرأة شر كلها، فكيف يسعد معها الزوج الكفو!! وإذا كانت شر كلها يعني أنها مجبرة على فعل الشر، والجبر خلاف التكريم الإنساني والعدل الإلهي. وما الحكمة من خلقها ناقصة؟. فلا يحصل علاقة النفس الواحدة المتحدة، والسكن النفسي المشترك، بين زوجين متكافئين، والمرأة كلها شر! فكيف فقتن خير الرجل بشر المرأة، وليس كل رجل هو خير، وليس كل امرأة هي شر؟ وكيف يكون ﴿وَالطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ والمرأة كلها شر؟ وكيف يكون: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ والمرأة كلها شر؟ وكيف نفسر النساء الصالحات مثل آسيا بنت مزاحم، ومريم بنت عمران، وخديجة الكبرى، وفاطمة الزهراء، وزينب بنت علي... إلخ، والمرأة كلها شر؟

(2) إنَّ نقص العقل على أساس شهادة إمرأتين، في مقابل شهادة رجل واحد. فإن الشهادة إعتراف على حضور الحدث، ومشاهدة الحادثة، وهذا الحضور لا يرتبط بنقص العقل، وإنما يرتبط بالحضور والمشاهدة والمعينة والصدق في الشهادة، والمشاهدة علاقتها بالحس، في ما يراه ويسمعه وينقله بصدق، وليس علاقتها بنقص العقل. قال تعالى: ﴿أَنْ تَشِيرَ إِحْدَهُمَا فُتَدْرِكَ إِحْدَهُمَا الْأُخْرَى﴾، وعلل القرآن ذلك: إذا ضلّت ونسيت المرأة من المحادثة المشهورة شيئاً، أو تغلبت عليها =

نقصان حظوظهن فمواريثهن نصف مواريث الرجال، أو نقصان أي: مانهن فقعودهن عن الصلاة والصيام في أيام الحيض، وأما «فاتقوا شرار النساء وكونوا من خيارهن على حذر، ولا تطيعوهن في المعروف حتى لا يطمعن في المنكر»<sup>(1)</sup>، يدور حولها شك في صدور هذا النص عن الإمام علي (عليه السلام)، لضعف سنده ومنتنه وتعليقه غير السليم، وكونه يخالف منهج القرآن الكريم، والعقل القويم، فضلاً عن أنه لا يمكن تعميم هذا النص على جميع النساء، وتعميمه فيه إشكالات، تتعارض مع القرآن الكريم، وأحاديث صحيحة أخرى، وتتعارض مع الواقع، ولكن هذا النص المشهور أريد به الخصوص، أريد به نساء معينات.

## 7.6 تأصيل وتأثيل عقد الزواج والطلاق بين الزوج والزوجة

### 7.6.1 تأصيل وتأثيل مفهوم العقد

ما لم نؤصل ونؤثل مفهوم العقد وماهيته وبنيته التكوينية والتركيبية والتراكمية والدلالية والتداولية والوظيفية والغائية لا يمكننا معرفة حقيقة وأبعاد الزواج والطلاق وسيرورة الحياة الزوجية وفق العقد الشرعي والعقلاني الفطري الذي يعقد ويربط أولاً وآخراً بين ذينيك الشطرين المنقسمين من النفس الواحدة التي انشطرت وانقسمت في قوسها النزولي لحكمة متعالية، تتعلق بغاية الخلق والوجود والتي تبتغي الاندماج والاتصاق والتوحد مرة ثانية في قوسها الصعودي الارتقائي إلى كمال الكمالات وجمال الجمالات سبحانه وتعالى. صحيح أن لأي: عقد صورة شكلانية ظاهرية سواء قانونية أم شرعية أم عرفية، ولكن المهم هو كينونة وماهية وحقيقة العقد وما يحمل من حمولات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية، فضلاً عن غايات متعالية ووظائف سامية تحقق مصالح الطرفين الدنيوية والدنيوية.

= عاظفتها ورفقتها، فإن قوة العاطفة لا تعني نقصان العقل، فتذكرها المرأة الأخرى التي معها. إذن: رجل وامرأتان، من أجل الاحتياط للعدالة في الحكم، وفي العدالة روح الشهادة وصدق الشاهد وتدعيم الحق، وكذلك مثل شهادة الرجلين الثقتين للاطمئنان للعدالة، وليس انتقاصاً بالشاهدين، وإذا كانت الشهادة مقترنة برجاحة العقل، فإن رجاحة عقل رجل ثقة واحد يكفي للشهادة، فلماذا شاهدان؟

(1) قصار الحكم، 178.

فالعقد يعني اتفاق وتعهد وميثاق ووثيقة ووصية مبرمة بين كينونتين عاقلتين بشكل يضمن ويوثق ويبرم مكنوناته بأحكام ووثوقية ومصداقية منضبطة، يكون كلا الطرفين ضامنين وناظرين وحافظين ومؤتمنين وقوامين وقيوميين ومقومين لمكوناته النصية المضمونية بكل تفاصيلها وتضريعاتها من جهة، وأنه عقد يصرف ويترد عنه كل أضرار مكنوناته المعنوية والمعرفية والوجدية والقيمية الأخلاقية والجمالية من والإضعاف والتزلزل والخذلان والخيانة والحث والخذاع والغش والنكث والظلم والعدوان... وإبرام العقد يعني تحمل كافة المسؤوليات العظيمة والواجبات الثقيلة التي تقرضها موضوعاته وقيمه.

## 7.6.2 فقه تأصيل وتأثيل عقد الزواج الحقيقي والحق

عقد الزواج بين الرجل والمرأة أو الزوج والزوجة هو ليس عقداً واحداً، بل، هو عقود متعددة كل عقد يتموضع في موضع خاص من مواضع ومراتب السلمية الراتوبية التكاملية الارتقائية التصاعدية أو التسافلية الانحدارية. وهذه العقود قد تقترب وتتساوق مع الرؤيوية الكونية والفلسفة الاجتماعية وقيمها الأخلاقية والجمالية الوجدية والمعرفية الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا تعالى من القيم الحياتية والحيائية والإحيائية الحية ومن قيم القوامة والقيومية والقيامية، مع تضمين مرادفاتهما وتصريف أضرارهما، وذلك وفق الدرجات التراتبية التالية: التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي في المرحلة الأولى، وتزيد شدة في التجانس والتآلف مرتقية إلى مرتبة التماثل والتجاور في المرحلة الثانية، وتتكامل تشابهاً وتماثلاً لترتقي إلى مرتبة التناظر والتطابق، وأخيراً مرتبة التساوق أي: التطابق من جميع جهاتها. وقد تبعد كينونة العقود وماهيتها المعرفية والوجدية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية من قيم الأسماء الحسنى والصفات العليا سبحانه وتعالى وفق سلمية تراتبية تسافلية انحدارية تبدأ خفية مكسوفة غير مرئية، وهي مرتبة الاختلاف والتمايز والتغاير التي قد تبدو أنها طبيعية نسبية لطبيعة الحياة، وهي في سيرها التكاملية من النقص إلى الكمال، ثم يتدرج الاختلاف والتمايز والتغاير إلى مرتبة التضاد والتطابق السلبي والتقابل، ثم إلى مرتبة أشد تخالفاً وتقابلاً إلى مرتبة التناقض والمزايلة وأخيراً إلى مرتبة العدمية.

كل عقد بين طرفين، هو وثيقة معاهدة وحلف وسلام يوجب التزامات متقابلة، بمقتضى العقد بين الطرفين، وهذه الالتزامات يحددها العرف العقلاني، ويقرها حكم الشرع وروح الدين، حيث تتوجب على كل من الطرفين التزامات وواجبات شكلانية ظاهرانية مُلكية وقيمية معنوية ملكوتية محددة معروفة تجاه الآخر، وحقيقة عقد الزواج هي إتاحة الفرصة وتمهيد السبيل لاستكمال كمالات كل من الزوج والزوجة في سياق هذا العقد الذي هو عقد مقدس يحمل في طياته قيم الحياة السعيدة وقيم الإنابة التوابية والدنو القربي والقرباني إلى الله سبحانه وتعالى من خلال إشباع حاجاتهما البيولوجية والغرائزية والفطرية والاجتماعية والإنسانية. والشرط في أصلح العقود ولغة التشريع هو (الشيء) الذي لا بد من وجوده لصحة العقد، فإذا انتفى بطل العقد. كما سنعلم أن التراضي مثلاً بين الزوجين شرط لصحة العقد.. وكما نقول الوضوء شرط لصحة الصلاة.

### 7.6.3 العقد الظاهري المُلْكي الشرعي الشكلي

وهو عقد تتوفر فيه شروط عقد الزواج المذكورة في كتب الفقه مع بعض التباينات زيادة ونقصاً، وله شكل لا بدّ من مراعاته؛ لأنه جزء أساسي لأركان العقد ومدخل للعقد الباطني الملكوتي أو المكنون الجوهري، ومنها:

- اتحاد المجلس ووجود معية في لفظ الإيجاب والقبول.
- سماع كل من المتعاقدين كلام (لفظ) الآخر واستيعابه مع القدرة بأن يكون المقصود منه عقد زواج.
- الموافقة اللفظية بالقبول من طرف الزوج.
- عدم التعليق على أمر مستحيل أو غير متحقق
- ذكر المهر.
- إذن ولي الأمر في الباكر.
- إجراء الصيغة العربية الصحيحة، والآ وكلا غيرهما.
- إجراء العقد بقصد الإنشاء وليس الإخبار.

- أن يكون مُجري العقد عاقلاً بالغاً.

- التعيين عند التعدد ورضا الزوجين إذا كانا بالغين.

وتلامس مكونات العقد الظاهري الشكلاني سطوح وقشور قيمها الجمالية والحسبية والنسبية والمالية والعلمية والشهاداتية والجسمانية... الظاهرية، وحيث إنها قيم شكلية متغيرة نسبانية ومتحولة زائلة، فإن قوة ومصداقية ومُكَّنة ووثاقة وصرامة وصلاحية وفلاحية العقد تكون أيضاً متغيرة ومتحولة وزائلة، الأمر الذي يجعل بعد ذهاب قيمها الشكلانية والظاهرية أضرارها الشكلانية والظاهرية تأتي، التي هي أيضاً متغيرة ومتحولة وزائلة مثل القبح والعيب والمنقصة والبشاعة والفقر أو الحقارة والدناءة والسفول أو الجهل والحماقة والسفاهة والغباوة والرعونة، لتحل محلها قيم شكلانية وظاهرية جديدة وبصور وأشخاص واعتبارات جديدة أيضاً، ومن ثم يأتي دور إحلال أضرارها مرة ثانية، وهكذا دواليك، تفتقد الحياة الزوجية ومكونات عقودها من الاستقرار والسكينة والمحبة... وتحل محلها مرادفات قيمها الشكلانية.

#### 7.6.4 العقد الجوهري الباطني الملكوتي

وهو عقد يتضمن القيم الأخلاقية والجمالية الثاوية والمضمرة وراء قيمه الظاهرية الصريحة والمعلومة الجليّة، التي تشهدها الفطرة السليمة، وتحضرها كينونة النفس الزوجية المنشطرة من أصل ونفس واحدة، وتؤيدها العقول المجردة والمسددة، فضلاً عن تساوقها مع الرؤية الكونية التوحيدية وفلسفة الحياة الاجتماعية في الإسلام. وتشكل هذه القيم منظومة تمتع منها (حياة الحياة) الزوجية (ميتا حياة) أي: روح الحياة التي بدورها تمنح الحياة حركة ونشاطاً وحيوية توجه سيرورتها نحو التكامل والتقرب إلى الله، وتشكل المنظومة القيمية من السكينة والطمأنينة والهدوء والراحة والأمن والأمان والاستقرار من جهة، وحسن التعارف والتعاون والتضامن والتعاقد وإحسان التعاشر والتناصر وصدق التأزر والتضامن والمحبة من جهة ثانية، والحياء والإحياء والاستحياء والحشمة والعفة والطهارة من جهة ثالثة، وتحمل في طياتها التنفر والترفع والتباغض والكراهية لأضرارها من الزنى والفجور والفسق والرجس والفحش من جانب، والتعارض



والتخاذل والتصادم والخصومة من جانب ثانٍ، والاضطراب والرعونة والعدوان والتعدي والخيانة والاحتيال والحقد والمقت من جانب ثالث.

العقد الملكوئي العرفاني والعقلاني المسدد والمؤيد يجعل كلاً من الزوج والزوجة السعي في استحضار منظومة قيم الزواج المتعالية المذكورة أعلاه حضوراً وجدانياً مع حضور صورها المعرفية الشكلانية الظاهرية في عقد الزواج. فهو عقد وتعاقد وانعقاد من جهة، اتفاق وحلف وميثاق ومعاهدة بين مرادفات قيم الزواج المتعالية بين الزوجين، ومعاهدة وعقد واتفاق لتصريف وطرده وإبعاد لأضدادها من الحياة الزوجية والأسرية. لذا هذا العقد باق ودائم مع بقاء وديمومة هذه القيم وتتضاعف شدتها وقوتها وفعاليتها بتضاعف قيم قيمها المعنوية والأخلاقية والجمالية الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا سبحانه وتعالى.

### 7.6.5 تأصيل وتأثيل عقد الطلاق الشكلاني الظاهراتي والحقيقي الجوهرية

إنّ عقد وميثاق الطلاق أو الانفصال والمفارقة والمباغضة بين الزوج والزوجة هو في حقيقة الأمر فك عقد واتفاق سابق ليحل محله اتفاق وعقد جديد، لاستكمال الحياة الزوجية بصورة تتيح لاستكمال كمالات الزوجين القيمة الأخلاقية والجمالية لكيثونة النفس الإنسانية التوافق والميالة فطرياً وتكوينياً السير في سيرورة تكاملية، تتحد مع قيم الأسماء الحسنى والصفات العليا اتحاداً وجودياً، حتى تصبح النفس نفساً إلهية (من عرف نفسه عرف ربه) بواسطة حركتها الجوهرية، التي تخرج من حالة القوة والإمكان والاحتمال إلى حالة تحقق وثبت وانوجاده وإثباته بالفعل في مجاري الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في مجرى العالم والكون والوجود. فكما أنّ الاتفاق والتعهد والميثاق في عقد الزواج الحقيقي الحق له حكمة نظرية عقلانية وعملية عرفانية تعارفية متعالية، كذلك الانفصال والمفارقة والمباغضة الحقيقية الواقعية الحق لها حكمة نظرية وعملية متعالية.

ولا يخفى أنّ الطلاق ظاهراً قد يكون القرار هو تهديم وتدمير وتقويض لكيثونة أسرة قائمة، وقد يأتي هذا التهديم والتقويض من حمولات معرفية ووجودية وقيمية

وأخلاقية وجمالية شكلانية ظاهرانية في دوال الاختيار والتفضيل البدئي في عقد الزواج، ذلك بمقتضى فيروسات معايير وموازن حسية مَلْكية مادية تم توظيفها من قبل الزوج والزوجة عند بداية الطريق وعند وضع أولى اللبنة في الأساس، وقد يأتي متأخراً بعد أن تكون البنية التحتية والتعديدية قد أفرزت بناءات فوقية للحياة الزوجية من الأولاد والأسرة....

فكما أنّ لعقد الزواج شروطاً وضوابط كذلك لعقد الطلاق شروطه وضوابطه البنوية والبنائية والدلالية والتداولية والوظيفية والغائية. الإسلام لم يبيح الزواج والطلاق مطلقاً بلا ضوابط وشروط وواجبات ومسؤوليات. الذين يريدون حجر الطلاق ومنعه وتقييده بغير الطرق الشرعية ظناً منهم أن ذلك عمل إنساني وأنه في صالح المرأة فهو عين الجهل والجهالة بحكمة وغاية الزواج أصلاً، ناهيك عن الطلاق. نعتقد أنّ من يعرف حكمة وغاية الزواج الحقيقية الحقّة بالتأكيد سوف يعرف أيضاً حكمة وغاية الطلاق الحقيقية الحقّة، حيث كلاهما سيرورة لحياة تكاملية ارتقائية نحو سيرورة الكمال والجمال المطلق تعالى. لذا فإنّ عقد الطلاق الحقيقي الحق هو إنّ كان عقد هدم وبناء، إلا أنه في نفس الوقت هو هدم منظم يحافظ على البنية الكينونية لهوية وماهية وشخصية الإنسان الزوج أو الزوجة، فينقلها من مكان إلى مكان آخر، أكثر تلاؤماً وانسجاماً وتوافقاً وتكافؤاً دون كسرها أو إهمالها. إن الزواج عملية إنسانية وهو عمل اختياري، والإنسان رجلاً كان أو امرأة صندوق مقفل، والمظهر الخارجي لا يدل على الداخل مطلقاً، بله، كثيراً ما يخالف الباطن الظاهر، فقد يكون الظاهر جميلاً حسناً والباطل عكسه.

الذي يكشف الظاهر والباطن هو تلك المعايير والموازن العقلانية المسددة والمؤيدة والعرفانية القلبية التقوائية المعقلنة والمشرّعة التي تنظر إلى الظواهر بعين البواطن، والمُلك بعين الملكوت، والجزئي والنسبي والمتغير والمتشابه بعين الكلي والمطلق والثابت والمحكم. وعليه كما يقتضي في عقد الزواج مراعاة كل من صفة الجمال والجسم والمال والنسب والحسب والعلم والوظيفة الشكلانية الظاهرانية، كذلك يتطلب مراعاة قيمها المعنوية والأخلاقية والجمالية الوجودية، وأن تكون هي متقدمة على الأولى، وأن تكون هي العدسة الرؤيوية التي تنظر من خلالها الصفات الشكلانية الظاهرانية

للزوج والزوجة والحياة الزوجية. والذين يتزوجون لا يتزوجون الأجسام فقط، وإنما أيضاً الروح والنفس والقيم الأخلاقية والجمالية، وكل هذه الأشياء المكسوفة والمضمرة لا تظهر ولا تتكشف إلا بتوظيف دقيق ومحكم وتوفيق وتسديد إلهي للمعايير والموازن القيمة والأخلاقية والجمالية الحقيقية والحقة، أي: الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا تعالى له، الثاوية بالقوة في كينونة النفس الإنسانية. ولكن الجزء الأعمق والأشمل يظهر بعد المصاحبة والمعاشرة والمرافقة والمعيشة والمخالطة والمُنادمة الواعية والبصيرة.

فهي حياة وسيرورة ممزوجة ومُخالطة ومُخادنة واتحاد وجودي للقيم المعنوية والأخلاقية والجمالية الإنسانية الإلهية، وكلما كان التوافق والتحالف والتآلف كاملاً يكون الصلاح الدنيوي والفلاح الديني أكمل وأتم وأفضل، وتكون السعادة تامة كاملة وأبدية، وكلما اشتد واستطال الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد بين الزوجين كلما كان التباعد والتباغض والتنفّر والتفرق أشد صرامة واستحكاماً بينهما. وتجدر الإشارة إلى أنّ التوافق التام والكمال من جميع الجهات، أي: التطابق والتساوق بينهما عصي وصعب نادر ما يحدث ذلك. لذا المطلوب كحد أدنى هو التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي بينهما، وإنّ أمكن التجاور والتماثل والتناظر، فهو أمر جد محمود. ولكن حتى مع بقاء الاختلاف والتمايز والتغاير في بعض الجهات لا يستدعي الأمر إلى إنشاء عقد طلاق وافتراق وانفصال بين الزوج والزوجة، حيث قد يبدو هذا الاختلاف والتباين من النوع المطلوب لتسريع صيرورة التكامل بينهما وإنّ كان الوضع يتطلب ديمومة وقائية لمنع توسيع واستطالة وتعميق الاختلاف والتباين إلى التضاد والتقابل، الأمر الذي يتطلب علاجاً جذرياً سريعاً مع تقديم تضحيات من الطرفين وتحمل بعض المكابدة والمشقة والنصب والضنك والضيق من الآخر إلى أنّ يجعل الله فيه خيراً محموداً قد يكون ثاوياً ومضمرّاً لا نشاهده ولا نشعر فيه، حيث لم يأت حينه بعد، ذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾<sup>(1)</sup>، حيث هناك الكثير من الأعمال العلاجية والوقائية مازالت لها فاعلية ومفعولية كبيرة قد تؤدي إلى إزالة تلك الفروقات البيئونية بينهما. لذا أمر الدين الإسلامي بإبقاء العلاقة الزوجية، وحث على

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 19.

ذلك حتى مع تحقيق أقل عناصرها، كما قال عليه السلام: «لا يفرك مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقاً رضي منها آخر». (والفرك) بفتح الفاء والراء هو الكراهية والإبعاد. ولكن الإشكالية والمشكلة في حصول التناقض والمزايلة بينهما من حيث الصفات الأخلاقية والجمالية التي تؤثر على بنية وجوه سيرورة المصاحبة والمعاشة والمُنادمة النفسية والروحية والجسدية، حيث توجه منقّلة وبوّصلة سيرورتهما إلى التسافل والانحدار الأخلاقي والجمالي، وهنا يكون الدواء والعلاج هو إنشاء عقد طلاق من جانب، وقيام كلا الطرفين ببذل جهد واجتهاد وجهاد ومجاهدة في إعادة تأهيل وتصحيح وتقويم قيم الحياة الزوجية التسافلية والسلبية لديهما لتصبح صالحة وفاعلة في مؤاسسة عقد زواج جديد في مكان آخر ومع شخص آخر.

فمع حرص الدين الإسلامي على كينونة الحياة الزوجية والتشديد ببقاء العلاقة الزوجية التي كل سيرورتها يمكن أن تُعتبر عبادة وعبودة لله، إلا أن الأمر يصل أحياناً مع شدة الاختلاف إلى وضع المقابلة والمناقضة والمزايلة بين قيمهما الأخلاقية والجمالية، الأمر الذي يؤدي إلى قطعية وكراهية وانفصال وطلاق حقيقي وإن كان تحت سقف عقد زواج شكلا في ظاهراتي. حيث يتحول الزواج بعد ما كان طريقاً لسيرورة تكاملية ارتقائية تصبح سيرورة تسافلية انحدارية، أي: بعدما كان عقد الزواج مرضاة الله وإنجازاً لصالح الدنيا وفلاح الآخرة، وتحقيقاً للسعادة الأبدية الدنيوية والدينية، فإنه يتبدل إلى طريق سخط الله والشقاوة فيها. لذا يصبح أصل الزواج في خطر وزوال وفقدان لديمومة استمراريته التي لو ظلت هذه الديمومة فإنها تشكل ضرراً كبيراً لهما وللأسرة والمجتمع، وإنها تؤدي إلى هدم وتدمير وإنهاء لما تبقى من بناء الحياة الزوجية وبنيتها الجوانية، التي إذا ما تهدمت قد تؤدي إلى القضاء على أي: فرصة لعقد جديد للزواج لهما مع الآخرين.

كما أن العقد عقود متعددة، كذلك عقد واتفاق وميثاق الطلاق<sup>(1)</sup> هو عقود ومواثيق

(1) ينفصل الأزواج بعضهم عن بعض بواحد من الأمور والحالات السبعة الآتية: الوفاة - والطلاق - والفراق - واللعان - والظهار - والفسخ - والردة.. وفي كل حالة من هذه الحالات هناك قواعد وحدود وأداب شرعية يجب أن يحسن التزامها، وسنئين كل ذلك تفصيلاً بحول الله وقوته.

متعددة لا بدّ من تأصيل وتأثيل منظومتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية، حيث ليس كل أنواع عقود ومواثيق الطلاق مذمومة ومحدورة ومكروهة، بل، بعض أنواع الطلاق هو تكامل وإنابة توابية للذنوب، ودنو تقربي قرباني إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق. فكما أنّ هناك عقوداً ومواثيق للزواج، كذلك هناك عقودٌ ومواثيق مناظرة وموازية للطلاق تناظر وتوازي طبيعتها وماهيتها. لذا عند توثيق وتصديق عقود ومواثيق الطلاق علينا أنّ نعي كل الوعي ونستبصر كل البصيرة، أنّ عقد الطلاق هو نوع من الانفصال والتفريق أو المفارقة والمقاطعة بين كينونتين أو شيئين لهما وجود مُلْكِي جسدي وحسي مادي أو شهودي منظوري ملامسي أو ظاهراتي شكلائي براني، فمن هذه الجهة تكون بمنزلة الناظم والرابط أو العروة الوثقى بينهما، من حيث الجمال الشكلائي الظاهراتي أو الشكل والظاهر الجسدي والقوامي أو مظاهر التفاخر بالنسب والحسب، أو مظاهر محاكاة العادات والتقاليد الموروثة والالتزام بالأعراف الاجتماعية، أو من حيث مجارة ثقافات الغير تحت عناوين مختلفة، مثل التنوير والحداثة والمعاصرة والتجديد... أو التباهي بالمال والثروة والرخاء والرفاهية المادية المحسوسية. وله وجود ملكوتي ميتافيزيقي أو غيبي ملابسي أو مكسوف مضموني خفي أو معنوي أخلاقي وسرائري باطني، يكون الرابط والناظم هو منظومة القيم المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية المتعالية، من حيث التعارف والتعاون والسكينة والطمأنينة والمودة والرحمة والمحبة أو الحياء والحشمة والعفة والطهارة، أو من حيث إحسان المعاشرة والمناصرة والمؤازرة واحسان العدل والجود والكرم والكرامة.

### 7.6.6 الطلاق الشكلائي الظاهراتي

هو تفريق وانفصال أو مفارقة ومباعدة بين صورة عقد الزواج الصوري الشكلائي الظاهراتي أو المُلْكِي المحسوسي المادي، أي: بين الصور الشكلائية والظاهراتية للجمال والقوام والجسد والنسب والحسب والمال والثروة والشهادات العلمية والوظيفة والمنصب وجميع مظاهر وشكل وقشور دوال الزواج والطلاق بينهما، والتي تم ذكرها وشرحها بالتفصيل في الفصول السابقة.

### 7.6.7 والطلاق الجوهرى الحقيقى والوجودى

هو مفارقة ومباغضة بين حقيقة كينونة الزوج والزوجة الوجودية والماهوية الملكوتية الغيبية أو الملكوتية القيمة الأخلاقية والجمالية لهما. فكما أن عقد الزواج إما توافق واتحاد وتقارب وانسجام وتآلف صوري شكلاي بين صورتين وشكلين، أي: بين صورة الزوج والزوجة، وإما هو مفارقة ومباغضة بين المضامين والمكونات القيمة المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية الحقيقية لكيونة الزوج والزوجة الماهوية والهوية والشخصية لهما.

### 7.6.8 فقه تأصيل وتأثيل كينونة الشهادة في عقد الزواج

كما أن الزواج والطلاق ليسا زواجا وطلاقاً واحداً، بله، إنهما زواجاً<sup>(1)</sup> وطلاقاً متعددة، كذلك للشهادة على عقد الزواج أو الطلاق ليست شهادة واحدة، بل، هي شهادات متعددة ومرتبطة لها سلمية راتوبية تدرجية من حيث قيمتها المعنوية والمعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية الشهودية. وفقه فلسفة تأصيل وتأثيل عقد الزواج والطلاق يفرض علينا أن نطلق على الشهادة في عقد الزواج بعقد الشهادة لما للفظعة العقد من معانٍ قيمة ومعرفية ووجودية وأخلاقية وجمالية متعالية ترفع من شأن الشهادة أولاً، وترفع من مقام عقد الزواج والطلاق ثانياً. فهناك عقد شهادة على الزواج والطلاق على صورهما الشكلانية الظاهرية التي تضمن صحة عقد الزواج والطلاق من الناحية الفقهية والشرعية أو القانونية والعرفية، وهناك عقد شهادة على محتوى ومضمون عقد الزواج وعقد الطلاق، أي: على قيمها المعنوية والمعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا، وعلى غاياته ووظائفه ومسؤولياته وواجباته، فهو يكون شاهداً على قيم التعارف والتعاون والجد والكرم والكرامة والشهامة والقدرة على المصاحبة والمعاشرة، والشهادة على التقوى والإيمان والتدين ومرادفاتها، والشهادة على الكفاءة والكفاية بين الزوجين، أو في حالة

(1) الأصل في المصادر أنها لا تجمع؛ لأنها تفيد القلة والكثرة، ولا حاجة للجمع، ولو جُمعَ جَمَعَ مؤنثٍ سالمًا فقيل: زواج، لأفاد القلة..

عقد الطلاق على أضرارها ومفارقاتها التي ذكرناها مراراً وتكراراً في عدة مناسبات في هذا الكتاب.

قد يتبادر إلى الذهن أنّ فقه فلسفة التأصيل والتأثيل لكيثونة الحياة الزوجية وملازمتها الديمومية الاتفاقية الزوجية أو الطلاقية الانفصالية أو لكيثونة الشهود والشهادة عليهما، قد أدخلنا في تعقيدات وإشكالات مستعصية والتباسات مستغلة وتضيقات مبهمة قد تكون مستقبحة ومستكرهة، بينما الزواج في الإسلام بسيط الطريق، وممهد السبيل، وسهل المرام، وقريب المنال، وسلس الأمر والطلب. نقول هذا التصور وإن كان صحيحاً في أذهان العوام من الناس، ولكن ليس مقبولاً ومستساغاً لمن يريد أن يؤصل ويؤثّل فقه فلسفة الزواج والحياة الزوجية، التي هي البنية التأسيسية والقاعدة التحتية والبذرة الأصلية لبناء الأسرة والمجتمع، أو لشجرة الحياة الإنسانية الاستخلافية المسؤولة في السير وفق سيرورة الخاتمية المحمدية عليه السلام والانتظارية المهدوية عليه السلام والاتباعية الفقهية التقوائية العامة. وإنّ النظر والتعلل والتعرّفن والتوحيّن في أصل كينونة الزواج ودلالاته وبنّيته التكوينية والتركيبية والتراكيبية ووظيفته السامية وغاياته المتعالية، من حيث كونه بذرة ونبته الحياة تتطلب جهداً وجهاداً واجتهاداً ومجاهدة لاستزراعها بذرتها وإنباتها لاستخراج كل القيم المعنوية والمعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا الثاوية بالقوة والإمكان والاحتمال، إلى الفعل والتحقق والتثبت والوجود والانوجاده والإنّيّة في مجاري الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في مجرى العالم والكون والوجود من جهة ثانية

وخلاصة القول، هناك أحكام وقوانين وقواعد ثابتة كلية مطلقة من جهة، وهناك «ميثاق أحكام وقوانين وقواعد»، أي: «حكم الحكم»، و«قانون القانون»، و«قاعدة القاعدة»، أي: ما وراء وما بعد الحكم والقانون والقاعدة، وهي جميعها ثابتة ومطلقة حيث تؤصل وتؤثّل بها القوانين والأحكام، سواء الثابتة أم المتغيرة، فهي كالميزان والمكيال والمسطرة والمنقلة والفرجال وكافة الأدوات القياسية والتقديرية والتكميمية والتزمينية والحجمية التي لا بدّ أن تكون ثابتة ومحددة، إلا في حال تغير وتبدّل وتحول موضوعاتها أو هي أصل دالة في عنصر الزمان والمكان اللذين يحددان أحكامها وقوانينها، إذ حلال محمد

حلال إلى يوم القيامة، وحرامه حرام إلى يوم القيامة، فحتى النبي لا يمكنه تبديل الحكم إلا عبر النسخ، ومعنى ذلك أن الحكم الصادر من الله تعالى لا يمكن لغير الله تبديله أو رفعه أو إبقاؤه، أما أنا وأنت فلا يمكننا فعل ذلك.

وإن خطاب الآيات القرآنية في الأغلب الأعم لعموم الإنسان، ويشمل الرجل والمرأة، وإنهما مخلوقان في أحسن تقويم، وفي أجمل صورة وشكل، وفي أمتن نظام، وأشرف عقل، وأحسن قوام، حيث يقول عز وجل: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾<sup>(1)</sup>. وهذا يوحي أن الله تعالى كامل لا يخلق إلا الكامل، فليس من الحق والعدالة والكمال والجمال، وليس من رحمة الله الواسعة التي وسعت كل شيء، أن يخلق الله سبحانه المرأة ناقصة عقل وحظ ودين! وهذا لا يقبله العقل السليم، لأن الله تعالى يقول: ﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي أَنْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾<sup>(2)</sup>، ويقول تعالى: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾<sup>(3)</sup>، وقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ، ثُمَّ هَدَى﴾<sup>(4)</sup>.

وعليه فكل ما نشاهد من اختلافات أو تباينات بين الرجال والنساء في أحكام وقوانين وسنن وإفتاءات وإمضاءات وأوامر وإلزامات وتكاليف وفروض ووصايا وعهود، فهي إما ظرفية طارئة ومؤقتة، وإما نسبية متغيرة حسب الظروف الزمكانية، وإما متغيرة حسب تغير بنية موضوعاتها التكوينية والتركيبية والتركيبة أو التواصلية الاتصالية أو الوظيفية والغائية، وإما هي ثابتة مطلقة لا تخضع للزمان وتغير الأحوال، ولكن جميعها لها جذور جذرية «ميثا جذر» وبنية تحتية وقاعدة تعيدية «ميثا بنية» و«ميثا قاعدة» ثابتة مطلقة كلية ميثافيزيقية، تكون هي الناظرة والحاكمة والقائمة والقيامة والقيومة والقومّة والمقومّة لها، وإن غاية الثبات والإطلاقية أو التغير والنسبية في تخصيص وتعيين أو تقدير وتثبيت أو إلغاء وتأجيل أو تمييز وبيئونة بين الأحكام والأوامر والقوانين والإمضاءات والواجبات والتكاليف... بشكل عام من جهة، وفيما بين الرجال والنساء

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة التين، الآية: 4.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة النمل، الآية: 88.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة السجدة، الآية: 7.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة طه، الآية: 50.



بشكل خاص، هي من أجل تحقق النظام الأصلح والأفضل والأجمل والأكمل والأتم، وتثبيت الناظم والحاكم والمقوم لسيرورة الكائن الإنساني، سواء النفس الواحدة أم النفس المنشطرة من الرجال والنساء، في مجرى الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في مجرى العالم والكون والوجود.

وكل ذلك مرهون ومرتبط بخطط ومنهاج وأساليب واستراتيجيات الإسلام في تنظيم وترتيب وتدبير وإدارة حياة الأسرة والزوجة، وذلك وفق توزيع الأدوار بين أفراد الأسرة كل حسب الظروف الزمكانية المحيطة بهما، وحسب طبيعتهما التكوينية والفطرية أو الاجتماعية والتربوية والثقافية والدينية، وذلك وفق معادلات توازنية دينامية تشميلية توحيدية دقيقة، تحقق الغاية القصوى من الحياة الزوجية وأهدافها الوسطى والجزئية، من السكينة والاستقرار والتعاون والتعارف في السير نحو الاستواء والاستقامة، على الطريق المستقيم المحقق للسعادة الأبدية والإنابة التوابية والدنو القرباني والقربي إلى الكمال والجمال المطلق تعالى.

نعم تكون للرجل الأفضلية على المرأة (في الحياة الزوجية) إذا حقق (القوامة) مبالغتها، وأحسن القيادة الرشيدة رشادتها، والسيادة النموذجية سيادتها، وحقق النفقة على المستوى الكافي والوافي والشافي والناجح على مستوى الشرع والعرف. فإذا عجز الزوج ولم ينفق الواجب عليه، ضمن مقدار وسعته ومقدرته لم يكن قوَّاماً على زوجته، ولها الأمر كذلك أن تطلب تسوية العلاقة والحوار معه، أو الطلاق والانفصال عنه، بأي شكل من الأشكال.

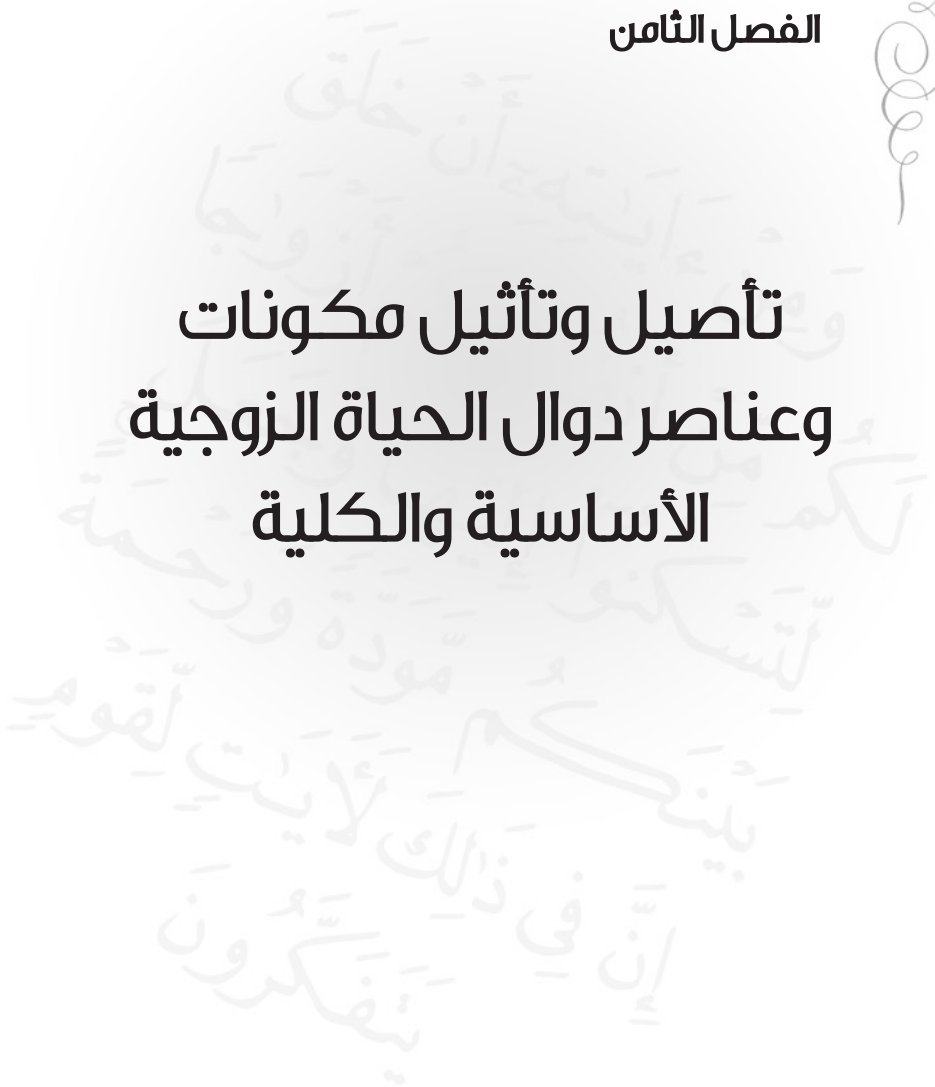
وهذه الأفضلية تتعلق بماوراء الإنفاق، أي: الجهد والاجتهاد والمجاهدة الاقتصادية من جهة، والتقوى والورع والأمانة في الكسب الاقتصادي والإنفاق الأسري من جهة ثانية، وما اكتسبه الزوج من العلم والخبرة والمعرفة في سبيل ذلك من جهة ثالثة، حيث إن معيار التفاضل في الإسلام هو العلم والتقوى والجهد، وليس الإنفاق بحد ذاته، بله، بماوراء الإنفاق من أسباب وعوامل كسب المال. لذا قيل: إذا ما فشل الزوج جزئياً في إدارة شؤون (القوامة) المبالغة، أو أخفق نسبياً، أو نشز الزوج واقعياً، أو انحرف دينياً، أو أصابته عوائق حياتيه... عندئذٍ ترتفع مسؤولية الزوجة الكفو (بشكل طبيعي وذاتي

وتلقائي) إلى مستوى إما انتقال القوامة إليها حسب رأي: بعض الفقهاء المعاصرين، أو إلى مرتبة (المستشارة العائلية الرسمية للزوج)، أو وكيلة عامة عنه، أو الناطقة أو المحاورة الداعمة لزوجها، وتبقى القوامة للرجل، ولكن تسلب منه جزئياً أو كلياً حسب معطيات وظروف تحقق القيومية؟



## الفصل الثامن

# تأصيل وتأثيل مكونات وعناصر دوال الحياة الزوجية الأساسية والكلية





## 8. مقدمة

بعد مؤاصلة ومؤائلة فقه وفلسفة بنية كينونة شجرة الزواج والحياة الزوجية التي كأنها كوكب دري وشجرة زيتونة<sup>(1)</sup> قويمه لا شرقية ولا غربية ﴿كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبْرَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ﴾<sup>(2)</sup>، أو كأنها شجرة طيبة أصلها ثابت وفرعها في السماء ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ \* تُؤْتِي أُكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾<sup>(3)</sup>، وبعد حضر حضرياتها الجينولوجية التجذيرية والبنوية التحتية التأسيسية أو النواتية البذرية الأصلية لها، جاء الآن دور تأصيل وتأثيل جذع شجرتها الزيتونية أو التينية أو النخيلية الاستوائية والاستقامية المتعامدة والشامخة الذي تستوي

(1) شجرة الزيتون قصيرة عادة، وارتفاعها لا يتجاوز الـ 15 متراً، ذات جذع سميك (و يزداد سمكاً بزيادة عمر الشجرة) وملتوي وملية بالعروق والتعرجات. الشجرة دائمة الخضرة وأوراقها قصيرة وحادة. لكن كلما كانت الظروف مناسبة أكثر كانت جودة الثمار والزيت أفضل. الوصف المورفولوجي: الزيتون من أكثر الأشجار المثمرة قوة وطولاً بالعمر وتأقلماً مع الظروف البيئية القاسية، فهي شجرة متوسطة الحجم، تتميز أغصان شجرة الزيتون لا سيما الفتية منها بسهولة ثنيها والتوائها دون أن تتكسر، وفروع الشجرة عديدة يعطي انحنائها للخلف مظهر الافتراش، أما الخشب القديم فهو صلب جداً. تفضل شجرة الزيتون المناطق المعتدلة. وعلى الرغم من عدم تحمل شجرة الزيتون للبرودة الشديدة (أقل من -12م) لما تلحقه من أضرار في الأوراق والافرع وجذوع الأشجار، إلا أنها من أكثر الأشجار مستديمة الخضرة تحملاً للبرودة والصقيع. ويحتاج الزيتون لبرودة الشتاء لما لها من أثر تحريضي في تحويل البراعم الخضرية إلى زهرية. تقاوم شجرة الزيتون درجات الحرارة العالية التي تزيد عن 35 درجة مئوية، حيث تكيف مع هذه الحرارة بإغلاق المسام. تعتبر شجرة الزيتون من الأشجار المحبة للضوء، والتي يرتبط إنتاجها بشكل مباشر بتوفر كمية مناسبة من الإضاءة. ليس للثلج أضرار تذكر سوى احتمال تكسر بعض الأغصان في بعض الأحيان، وبالرغم من ذلك فإن الثلج يحمي الشجرة من أثار البرودة الشديدة. تزداد فرصة تعمق جذور أشجار الزيتون في الأتربة الخفيفة ذات القدرة الضعيفة على الاحتفاظ بالماء، مما يتيح لها إمكانية الحصول على الماء اللازم لها من أعماق بعيدة وتزداد مسافة الزراعة بين الأشجار مع قلة الهطول لتتمكن الجذور من الامتداد أفقياً ورأسياً لتأمين احتياجاتها المائية. يتحمل الزيتون نسبة عالية من الكلس الفعال عندما تميل درجة حرارة حموضة التربة إلى القلوية قليلاً أزهارها كاملة، وهي عبارة عن أزهار خنثى تحتوي على أعضاء التأنيث والتذكير مكتملة وصالحة للقيام بوظائفها.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة النور، الآية: 35.

(3) المرجع القرآن المجيد سورة إبراهيم، الآية: 24-25.

وتستقيم عليه إقامة قوامها وقيامتها وقومتها أي: جسمها وجسدها القائم الذي بدوره يستقيم عليه أصلها الثابت<sup>(1)</sup> وفروعها وأغصانها وأفنانها التي تتغذى أوراقها وأزهارها من قيم السماء لتثمر ثمارها في كل حين.

فبعد تأصيل وتأثيل مفهوم ومعنى شجرة الحياة والحياء والإحياء (حياة الحياة) المشتقة من الحي، ومفهوم القوامة والقيومية القائمة والمقومة والاستقامة والتقوى، أصبح لا خوف ولا حزن ولا قلق بعد ذلك على أغصانها وأفنانها وأوراقها وأزهارها وثمارها ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾<sup>(2)</sup> وقال تعالى، ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ الْمَلَائِكَةُ أَلَّا تَخَافُوا وَلَا تَحْزَنُوا﴾<sup>(3)</sup>، وقال تعالى: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾<sup>(4)</sup>. وعليه سوف نقوم بتأصيل

(1) وقوله: ﴿أَسْأَلُهَا ثَابِتٌ﴾ أي: مرتكز في الأرض ضارب بعروقه فيها، وقوله: ﴿وَرَفَعَهَا فِي السَّمَاءِ﴾ أي: ما يتفرع على ذلك الأصل من أغصانها في جهة العلو فكل ما علا و أظل سماء، وقوله: ﴿تَوَقَّ أَكْلَهَا كُلِّ حِينٍ يَأْذِنُ رَبُّهَا﴾ أي: تثمر ثمرها المأكول كل زمان بإذن الله، وهذا نهاية ما تفيد شجرة من البركات. واختلفوا في الآية: أولاً في المراد من الكلمة الطيبة فقيل: هي شهادة أن لا إله إلا الله، وقيل: الايمان، وقيل: القرآن، وقيل: مطلق التسبيح والتزويه، وقيل: الثناء على الله مطلقاً، وقيل: كل كلمة حسنة، وقيل: جميع الطاعات، وقيل: أهل البيت، وقيل المؤمن. ولكن يمكننا جمع كل ذلك في القيم المعنوية الأخلاقية والجمالية الأسمائية الحسنی والصفاتية العليا تعالى التاوية في بنة كينونة الزواج بالقوة والإمكان، والتي يجسدها تحقيقاً وتبتيماً وإنوجاداً ووجوداً القرآن الناطق والثقل الأصغر أهل البيت (عليهم السلام). وهذا القول والكلمة الطيبة هو الذي يرتب تعالى عليه تثبيته في الدنيا والآخرة أهله وهم الذين آمنوا ثم يقابله بإضلال الظالمين ويقابله بوجه آخر بشأن المشركين، وبهذا يظهر أن المراد بالممثل هو كلمة التوحيد وشهادة أن لا إله إلا الله حق شهادته، وتجسيدها في الولاية وفي قيم سيرورة الحياة واستقامتها باتجاه الإنابة التاوية والدنو القربي والقرباني له تعالى. فالقول بالوحدانية والخاتمية الاستخلافة المحمدية (عليه السلام) والانتظارية اللوائية المهديّة (عليه السلام) والاتباعية الفقهية اللوائية العامة والاستقامة عليها، هو حق القول الذي له أصل ثابت محفوظ عن كل تغير وزوال وبطلان وهو ما يريد الله سبحانه وتعالى من عقائد حقة فرعية وأخلاق زاكية وأعمال صالحة يحبي بها المؤمن حياته الطيبة ويعمر بها العالم الإنساني حق عمارته، وهي التي تلائم سير النظام الكوني الطولي والعرضي الذي أدى إلى ظهور الإنسان بوجوده المفطور على الاعتقاد الحق والعمل الصالح. والكملة من المؤمنين وهم الذين قالوا ربنا الله ثم استقاموا فتحققوا بهذا القول الثابت والكلمة الطيبة مثلهم كمثل قولهم الذي ثبتوا لا يزال الناس منتفعين بخيرات وجودهم ومنعمين ببركاتهم. وكذلك كل كلمة حقة وكل عمل صالح مثله هذا المثل، له أصل ثابت وفروع وشيدة وثمرات طيبة مفيدة نافعة. فالمثل المذكور في الآية: يجري في الجميع كما يؤديه التعبير بكلمة طيبة بلفظ النكرة غير أن المراد في الآية: على ما يعطيه السياق هو أصل التوحيد الذي يتفرع عليه سائر الاعتقادات الحقة، وينمو عليه الأخلاق الزاكية وتنشأ منه الأعمال الصالحة.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الاحقاق، الآية: 13.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة فصلت، الآية: 30.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة فاطر، الآية: 10.

وتأثيل أزهارها وثمارها لكي نلامس سطوحها وقشورها المحسوسة المُلْكِيَّة المادية ونلبس جوهرها وحقيقتها المعنوية والمعرفية والوجودية والقيمة والجمالية الملكوتية لها، أمثال: الزواج والسكينة والتعارف والرحمة والمودة والمحبة التي هي من المفاهيم والمعاني الكبارة، والتعديدية التأسيسية للمنظومة المعرفية والعقلية والقيمة الأخلاقية والجمالية الفنية الجذعية البنائية للحياة الزوجية السعيدة.

هذه العملية التأسيسية والتعديدية تشكل تأصيلاً وتأثيلاً للتباينات والتضادات والتناقضات في المنظومة المعرفية للحياة الزوجية، وبالتالي في منظومة معايير وموازين ومكاييل ترجيحات الاختيارات الترجيحية والتفضيلات الاصطفائية والانتقائية سواء في اختيار وتفضيل الزوج أو الزوجة أم في استواء واستقامة ديمومة ودينامية سيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، فتعكس انعكاساً حديثاً ومشهدياً ومرأياً في السلوكات والمواقف والقرارات والأحكام والأقوال ذات العلاقة بالحياة الزوجية والأسرية.

لذا علينا أن ندرك حق الإدراك أن هناك مشكلات وإشكالات معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية، تحوم حولها جملة من الاستهجمات والاستفسارات والإبهامات والالتباسات، لا بد من تشخيصها ومعرفتها وحلها بشكل عقلاي وعرفاني ومنطقي وشرعي وبشكل واضح وجلي، ذلك قبل الحديث عن أصل المعايير والموازين وتطبيقها على الحياة الزوجية، وخاصة أن مسألة الحياة الزوجية في غاية التعقيد والتشابك والتداخل بين تراث الماضي وسيرورة الحاضر ومآلات المستقبل من جهة، وتزاحم وتداخل مسائل نفسية وعاطفية وتجارب شخصية وبيئية وعادات وتقاليد وأساطير ومعتقدات من جهة ثانية، فضلاً عن عوامل أسرية واقتصادية وتربوية ودينية ومذهبية وأخلاقية متعددة ومتنوعة من جهة ثالثة، إضافة إلى تشكيلات وتشكيلات بنية الذهن وكيونته الوجودية المتكونة والمؤاسسة من منظومة تصورات استوردتها النفس من الواقع الموضوعي البراني، وتموضعت في محل إقامتها، والذي نطلق عليه الذهن. فهذه الذهنية هي ملتقى التصورات والتصديقات التي يعمل القلب على تصدير الشوق والحب إلى ذلك العمل المنظور في الذهن، فيقوم العقل بتقويم وتقييم تصديقات العمل وفوائده وجدوى منفعتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسانية، لتشكل دالة الميل والرغبة لها ثم الطلب وإرادة

الطلب لتحصيلها وفق سُلمية راتوبية تفضيلية وترجيحية اصطفائية وانتقائية، تبعاً لمنظومة معايير وموازين ومكاييل خاصة.

إنّ للحياة الزوجية والأسرية منظومة معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية يمكن صوّرتها وجسمتها في خطاطة تأخذ شكل شبكة عنكبوتية من حيث بنيتها البنيوية، وبنائها المعمارية الهندسية، وأنساقها العلائقية التداولية التواصلية والوظيفية والغائية بين خاناتها العرضية والطولية التي تحوم حول مركزية مركزها الاستقطابية الاستجماعية أو نقطة نقطتها التبئيرية الاستغراقية، التي هي بمنزلة إرادة قوتها وقدرتها وإرادة علمها ومعرفتها وإرادة حياتها وحياتها الحية المؤتمنة والحافظة لها من جانب، والقائمة والقيومة والقوامة والإقامة والقومة والقيامه والمقومة لها من جانب ثان، والحاكمة والمستحكمة والقاضية والمقتضية لها والناظرة والمنظورة لكل خاناتها المجاورة والقريبة والمماسة والمحاكلة لبؤرتها ونقطتها المركزية من جانب ثالث.

بادئ ذي بدء يتطلب منّا الأمر إجلاء معانيها ومكوناتها اللغوية والاصطلاحية، وذلك من خلال حضر حضرياتها الجينيولوجية الجذرية والنواتية، وتقرير اريكولوجياتها التأسيسية التطورية، وتشريح إكيولوجياتها العلائقية النسقية الجوانية والبرانية مع كافة ما يحيط بيئتها، وذلك بغية التعرف على بنياتها وبنائها البنيوية والنسقية التكوينية والتركيبية والتراكيبية والاستدلالية والدلالية والتداولية التواصلية والوظيفية والغائية لها، كيما يكون هناك مسار وسير تكاملي ونسقي في توظيف هذه المفردات أثناء إعمالها في تعيين التفضيلات الاصطفائية وتحديد الترجيحات الانتقائية وتشخيص الاختيارات التفضيلية، وفق منظومة قيمها الأخلاقية والجمالية الحسية والعقلية والعرفانية والوحيانية، التي بمقتضاها نخطط لهندسة بناء الحياة الزوجية أو إحياء حياتها، ونرسم خرائطها البنائية والتأثيرية، ونحقق أهدافها الجزئية والكلية وغاياتها الوسطى والأسى التي تحقق الصلاح الدنيوي والفلاح الأخروي والديني والسعادة الأبدية والإنابة التوابية والدناوة التقربية أو الدنو القرباني إلى الكمال والجمال الأسماي الحسنى والصفاتى العليا، أي: إلى المثل الأعلى في الحياة والكون والوجود لكيونة الإنسان.



وفيما يلي بعض أهم هذه المفاهيم والمعاني والمصطلحات التأسيسية والتأصيلية والتأثيلية المطلوبة في إعمال التفضيل والترجيح والاختيار بين الزوج الصالح والزوجة الصالحة لبناء حياة زوجية صالحة لهما وللأسرة.

هناك إطار عام وشامل يحيط ويتلبس بالحياة الزوجية والأسرية يشير إليه القرآن المجيد في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاهُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(1)</sup> وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُفَكِّرُونَ﴾<sup>(2)</sup>. بِمَكْنَتَنَا أَنْ نَسْتَلْهِمْ وَنَسْتَنْتِجَ مِنْ هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ الْكَرِيمَتَيْنِ الْإِطَارَ الْعَامَ لِغَايَةِ الْخَلْقِ وَلِغَايَةِ الْجَعْلِ مِنْ شُعُوبٍ وَقَبَائِلَ، وَكَذَلِكَ غَايَةُ الزَّوْجِ بَيْنَ الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَذَلِكَ كَأَحَدِ أَفْضَلِ وَأَدْقِ مَصَادِقِهَا وَمُضَامِينِهَا دُونَ إِقْصَاءِ وَتَهْمِيشِ قِيمِ الْغَايَاتِ الْآخَرَى الَّتِي ذَكَرَهَا الْمَفْسُورُونَ، أَلَا وَهِيَ «التَّعَارُفُ» فِي الْآيَةِ الْأُولَى، وَ«التَّسَاكُنُ وَالسَّكِينَةُ» وَ«المَوَدَّةُ» وَ«الرَّحْمَةُ» فِي الْآيَةِ الثَّانِيَةِ. وَعَلَيْهِ يَتَطَلَّبُ الْأَمْرُ بِادْتِئَابِ ذِي بَدَأِ تَأْصِيلِ وَتَأْثِيلِ مَعْنَى وَمَفْهُومِ كُلِّ مِنَ التَّعَارُفِ وَالزَّوْجِ كِإِطَارٍ وَبَنِيَّةٍ تَأْسِيسِيَّةٍ لِبَقِيَّةِ مَفَاهِيمِ وَمَعَانِي الْحَيَاةِ الزَّوْجِيَّةِ مِنْ جِهَةٍ، وَمَعَايِيرِ وَمَوَازِينِ التَّفْضِيلِ وَالتَّرْجِيحِ وَالاخْتِيَارِ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ.

### 8.1 مفهوم ومعنى بنية كينونة أو دالة التعارف:

السؤال الجوهرى الذي يتبادر إلى الذهن هو بنية كينونة التعارف الواردة في الآية الشريفة، والتي توحى إلى أنها غاية وقصد من خلق الله سبحانه وتعالى الذكر والأنثى، والشعوب والقبايل. ماهي طبيعة وماهية التعارف التي بمقتضاها يتم معرفة غاية الخلق الزوجي في الكون؟؛ معرفة ماذا؟ ومن؟ وأي: شيء؟ وهل التعارف وسيلة لهدف ما؟ والهدف وسيلة لغاية عظيمة وكبارة؟ أم أن التعارف غاية لذاته؟ وما هي هذه الغاية الكبارة؟ وأي: نوع من التعارف الذي يحقق الغاية الكبارة؟ وما هي كيفية هذا التعارف؟ وهل هناك مراتب ومراقٍ للتعارف؟ الإجابة على هذه الأسئلة المشروعة تتطلب منا بحثاً

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الحجرات، الآية: 13.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الروم، الآية: 21.

مفصلاً قد يستلزم أفراد أكثر من فصل لها، وهذا لا يناسب موضوعنا المحدد هنا. لذا نوجز الأمر ونلقي الضوء على بعضها وبشكل مقتضب يفي بغرضنا في هذا المقام.

لا شك أنّ أول ما يتبادر إلى الذهن أنّ المقصود السياقي والمضموني من التعارف هنا هو معرفة أسماء الأشخاص، وأنسابهم وصفاتهم الشخصية، وعاداتهم وأعرافهم وتقاليدهم، وعقائدهم ودياناتهم، وأخلاقياتهم وسلوكياتهم وممارساتهم، وخصائصهم وحالاتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية وبيئاتهم الجغرافية و...، ذلك بغية التقارب والتجاذب والتعاون والتبادل والتعامل والتشارك والاتفاق الصحيح والسليم والعاقل و...، وجميع هذه الأمور تتمحور حول المعرفة من أجل التعاون والعيش المشترك، وهي أمور حسية مادية، وصورية ظاهرية، من مستلزمات سيرورة الحياة والتعارف والتعاون، وهي حاجة مطلوبة وضرورية ماسة للفرد والمجتمع والشعوب والأمم، ولكن حريّ بنا أنّ نتأمل في البنية المعرفية والقيمية الأخلاقية للآية وسياقاتها القريبة والبعيدة، إذ لم يقل تبعاً وعلا: «ليتعاونوا» أو «ليتعلموها» أو «ليتزوجوا» أو «لتعايشوا»، بله، قال: سبحانه وتعالى «ليتعارفوا»، ومن أصدق مصاديق التعارف هو «المعروف» الذي يحمل في بنيته البنائية والنبوية والنسقية والاستدلالية والدلالية والتداولية التواصلية والوظيفية والغائية أسمى وأجل وأعظم قيمة معرفية، التي في ضوء نتائج وتداعيات مخرجاتها تمأسس أساس بنية وشخصية وهوية وماهية كينونة الإنسان الإنسانية، شخصيته وماهيته الاعتبارية الزوجية والأسرية والقبيلية والعشيرية والشعبية والأممية المتميزة عن بقية كينونات الوجود الطبيعي والحيواني والنباتي.

فعلى مستوى الفرد والمجتمع يقول عز وجل: ﴿ خُذِ الْعَمَلْ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾، أي: كما قال السيوطي: اقتص بكل ما عرفته النفوس مما لا يردده الشرع، وهذا أصل من أصول القاعدة الفقهية في اعتبار العرف حجة وسياقاً لفهم الكثير من الأمور الواردة في الشرع، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ ﴾، والعرف والمعروف والعارفة كل خصلة حسنة ترتضيها العقول المسددة والمؤيدة والقلب العرفاني المعقلن والمشرّعن، التي تطمئن إليها النفوس الذكية والفطرة السليمة، وضد المعروف هو كل شيء منكر ورجس وفاحشة وقبيح ومعصية ومُعيّب ومُخجل، وكذلك جحود وكفر وكنود.

وتأسيساً على ذلك، جعل الإسلام الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من الأصول الكلية العملية، التي تشكل القاعدة التأسيسية والبنية التقعيدية والبنوية لتأسيس وتأصيل كينونة الفرد والمجتمع والأمة المؤمنة والمتدينة بدين الفطرة والإنسانية والإسلام. إذن بِمَكْنَتِنَا القول: إن كلمة «ليتعارفوا» في الآية قصدتها هو جعل وتمكين، وبناء وإقامة، كينونة المعروف في الكون والعالم والوجود، من خلال إقامة قيومية وقائمية وقيامة وقومة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ليكون حافظاً ومؤتمناً، وقاضياً وحاكماً، وناظراً ومستقصياً، لسيرورة الفرد والمجتمع نحو الكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى تعالى، حيث إن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وظيفتهما معرفة المعروف والحقيقة والحقة، وإزالة المنكر والفحش والرجز والمعصية أمام سير الكائن نحو غاياته القصوى.

وليس غريباً أن يقوم المعروف بهذا الدور والوظيفة، حيث إن بنية كينونة المعروف وبناءه البنوية التكوينية والتركيبية والترابية تحمل حمولات معرفية قيمة ثرية وعظيمة، منها: الإحسان والبر، والجميل والحسن، والزكاة والصدقة والعطاء والهبة، والإحسان والإنعام، والبركة والفضل والكرم، وكل عمل جميل وحسن وحميد، بينما يشي المنكر إلى الأذية والإمساك والبخل، والإساءة والسوء والسئية، والشّر والضّرر، والمكروه والشح، وكل عمل شرير قبيح ومكروه عقلاً وشرعاً وعرفاً.

الملاحظ أن تبعاً مرادفات ومكونات مفهوم المعروف والمنكر هي مفاهيم عقلية وعرفانية معنوية أخلاقية وقيمية جمالية فنية متعالية وماورائية، تتجاوز الأمور المادية والظاهرية وتتعدى المحسوسية اللمسية، التي تستظهرها وتكشفها حاسة البصر أو الشم أو السمع أو الذوق أو اللمس، في حين يلابسها العقل المسدد والمؤيد ويتحد معها اتحاداً وجودياً العرفان المعقلن والمشرعن، والمتواصل مع الوحي والشرعية وروح الدين والقرآن.

لذا يمكن أن نمأسس التعاون على البر، والتقوى أو على الفسق والفجور والظلم، كما هو حاصل الآن، وكذلك منذ القدم بين المستكبرين والظالمين والطفة، وإن كان تعاوناً شكلياً يخدم مصالح الأطراف المتعاونة وفي الباطن ما هو إلا بغض وحقد وانتقام وكراهية، تنتظر زمكانيتها لتكشر عن أنيابها لتنهش بالطرف الآخر، ولكن من المستحيل أن يكون التعارف على المنكر والظلم والقبح والفساد، التي هي ضد الفطرة السليمة والإنسانية،

حيث التعارف يتجاوز الأمور الظاهرية والمادية المحسوسية لتتحد اتحاداً وجودياً مع كينونته الإنسانية وتشكل صورته النوعية الإلهية الإنسانية التي تتسجم وتتساق مع فطرته السليمة أولاً، ومن ثم تتحد وجودياً مع كينونات وفطريات الآخرين التي هي من نفس السنخ لتشكّل وحدة حقيقية كنفس واحدة منشطرة إلى قسمين متناظرين متساوقين، هما الزوج والزوجة أو الذكر والأنثى.

وخلاصة القول أنّ أصدق مصاديق، وأجلّ مقاصد، وأعظم غايات «التعارف» بين الذكر والأنثى، والشعوب والقبائل الوارد في الآية الشريفة، هو المعروف بالمفهوم الموضح أعلاه، ذلك دون إقصاء واستبعاد أو إقالة وصرف عن معناه الحسي الظاهري، بل، اعتباره مدخلاً ومصدراً للنفوذ والولوج إلى بنياته العميقة، لتلامس وتلابس قيمه المعنوية الأخلاقية والجمالية الفنيّة، التي هي الأساس والقاعدة له، والحاكم والناظر والحافظ والمؤتمن عليه، والقائم والقيوم والمقوم له.

وتأسيساً على ذلك، نقول: إنّ التعارف بين الذكر والأنثى أو الزوج والزوجة، هو تعارف يتجاوز الظواهر والشكليات، ويتعدى حدود المحسوسات المادية الملامسية، ليستقر في القيم الأخلاقية والمعنوية الروحية والقيم الجمالية الفنية للمعروف، من حيث الإحسان والبر والجميل والحسن والعطاء والهبة والإحسان والإنعام والفضل والكرم، وكل عمل جميل وحسن بينهما. وعليه يبدأ فعل التفاضل والترجيح والاختيار أو الاصطفاء والالانتقاء، على أساس من يملك صفة المعروف أو ملكة المعروف تجعله من الأتقياء الذين فضلهم الله واصطفاهم للتقرب إليه، وأكرمهم كرامة لا يحق للكائن الإنساني المتقي التنازل عنها أو التفاوض عليها أو التقليل من شأنها، ذلك بأي: شكل من الأشكال، وبأي: وضع وظرف من الأوضاع والظروف؛ لكونها أم القيم وأسها التي لو أصابها بضرر اهتزت كافة القيم الأخرى، لذا المقتول دفاعاً عن كرامته يعتبر شهيداً عن الحق والفضيلة والكرامة.

## 8.2 مفهوم كينونة أو دالة النفس والتساكن والسكينة والمودة والرحمة في أية

### الزواج

النظرة الاستبصارية لبنية كينونة كلمات أية البيت أو الآية الكريمة: ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ

أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُفَكِّرُونَ ﴿١﴾<sup>(1)</sup>، تكشف لنا أن كل كلمة من كلماتها لها بنية خاصة متميزة تشكل أوتاداً ودعائم لخيمة الحياة الزوجية التي تناولتها جملة من الكلمات العظام الكبارة ذات الارتباط الوجودي بقاعدة وقطب البيت العتيق أو بعمود خيمة الحياة الزوجية الصالحة والكريمة والحيّة والقوامة. وهي حقاً عمدة عمودها الفقري القائم بها، وحبلها الشوكي الداعم لبنانها ولقوام جسدها وتلاحم أعضائها، والراعية لإقامة سواربها وحفظ عصمة اعوجاجها، والحارسة لخفارة حدود أمنها وحراسته البرانية وصيانة أمانها الجواني من سلسلة متواليات عواصف وزوابع نفسية وزوجية واجتماعية وتداعياتها المختلفة، والراعية لضمان استقرار إقامة أفراد ساكنيها، والخزينة الحافظة لائتمان أسرارها وسريرتها وضمائرها، والناظرة لتولي أمر رشدنا وهدبنا واستقامة مسيرتها واعتدال سيرورتها، وضمان صواب وسداد رأيها، ورعاية تدبير وإدارة سنن وقوانين وأحكام اقتصاد بدننا وحياتها وعلاقتها الجوانية والبرانية، وهي قاضي قضاتها، وحكيم حكمتها وحاكم حاكمها على قضايا نزعاتها ومشاجراتها وأمور مخاصماتها وأحوال مشاحناتها ومشكلاتها النفسية والزوجية والأسرية والاجتماعية. ولكل كلمة منها دلالات استدلالية وتداولية وتواصلية ووظيفية وغائية خاصة بدائرتها من جهة، وبالذوائر والخانات القريبة والمجاورة والمتحاولة والبعيدة منها في النسق الديناميكي العام المفتوح/المغلق. يا ترى ما المقصود من أنفسكم وليس أجسادكم وأبدانكم؟ وما المقصود من «لتسكنوا» هل هو سكن الجسد والبدن أم سكن الروح؟ وما المقصود من «مودّة ورحمة» اللتين هما عاملا الجمع والتواصلية والتفاعل والتماسك والتكامل بين روح الزوج وروح الزوجة؟

### 8.3 مفهوم كينونة أو دالة النفس في الحياة الزوجية الواردة في الآية الكريمة

نعلم أنّ القرآن المجيد ينص صراحة على أنّ الأصالة والأثالة للروح والنفس والفترة الإنسانية وقيم الأخلاق والجمال، وبلغت الفلسفة الأصالة للصورة النوعية الإنسانية وليست للمادة. وبتعبير آخر الأصالة والأثالة ليستا للجسد والشكل والظاهر واللذة والمادة

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الروم، الآية: 21.

المُلْكِيَّة المحسوسة، بل، للقيم المعنوية والروحية الملكوتية أو تلك التي ما وراء المادة والحس، والمتقومة بها والمعطية لها قيمة ووزناً واعتباراً بقدر حقيقتها وحدودها ودلالاتها ووظيفتها وغايتها المرسومة لها في سيرورة الحياة والكون والوجود. لذا ليس من الصواب والحكمة وفق منطق القرآن والإسلام حرمان وإمساك وامتناع الكائن الإنساني نفسه من ملذات حياة الدنيا المحللة له باعتدال واتزان، أي: التزهد والتطهر والتعفف في التعامل مع ملذات حياة الدنيا.

لذا لا يدعو الإسلام إلى إقصاء الظاهر وإهمال الجسد وإسقاط المادة، وما ينكره ويرفضه أشد الإنكار والرفض هو الخلع والمجون والطمع والشره والنهم، والإباحية والدعارة والفجور والفسق، أي: لا إفراط ولا تفريط، بل، أمر بين الأمرين، حيث هناك علائق دالية تعاكسية طبيعية اقتصادية (إنتاجية واستهلاكية واستثمارية وادخارية) تناسبية تنظيمية، وتناغمية توافقية، تطابقية تساوقية، بين الطبيعة المادية والذاتية والمنفعية المحسوسة (المُلْكِيَّة) وبين الطبيعة التكاملية الارتقائية المعنوية (الملكوتية). هذه العلائق العكسية أو المعكوسة والارتدادية والانقلابية والتقهقرية بين الأشياء والمعاني والمفاهيم والأمور والحقائق المادية الحسية (التكاملية التسايفية الانحدارية)، وتلك المعنوية الروحية الملكوتية، أي: القيمة الأخلاقية والجمالية الأسماوية الحسنى والصفاتية العليا (التكاملية الارتقائية التصاعدية)، هي الحقيقة الحقة الحاكمة والقائمة والقيومة والمقومة بينهما في مجاري الحياة الزوجية وفي الكون والعالم والوجود. ترجيح كفتي ميزان المادة والصورة النوعية الإنسانية والفطرية أو الجسد والروح أو الملذات الدنيوية المادية المُلْكِيَّة والملذات الدنيوية المعنوية الملكوتية هو ضعف وشدة، وفقر وغنى، النفس والروح والفطرة والعقل والعرفان، من حيث شدة الحضور والغياب، والقدوم والرحيل، والمجيء والمغادرة، لكل منهما من حيث التحين والتزمن والتحيّز في الإقامة والاستقرار والثبات والدوام أو عدمها وضعفها وفورها وخوارها أو طوافها وهجرانها وانقراضها وترحالها.

وهذه العلاقة الدلالية الاستدلالية الاستنباطية والاستقرائية، والنسقية البنوية والبنائية التكوينية والتركييبية والتراكييبية، والنظمية والتدبيرية التداولية التواصلية،

والوظيفية العملانية الغائية، مبتنية على وحدة الوجود وتشكيكه وأصالته والحركة الجوهرية للنفس، وإنّ النفس مادية الحدوث وروحانية البقاء، وأنّ فطرة الله التي فطر الناس عليها لا تبديل ولا تحويل ولا تغيير لها بتاتاً، وأنّ العلاقة بين العلم والمعلوم والعالم أو العاقل والمعقول والعقل، أو العامل والعمل والمعمول، والفعل والفاعل والمفعول، أو المرئي والرئي والرؤيوية، علاقة اتحادية وجودية تشكل وحدة واحدة، بحيث كل واحد منها عين للآخر وأجزاؤه شأن من شؤونه، وإنّ العمل عين الجزاء، وباطن العمل هو الجزاء، وظاهر الجزاء هو العمل، وقيمة وحقيقة العمل ليس ذات العمل، بله، ما يترتب على العمل من تموجات وتداعيات مضاعفات آثاره ومآلاته الارتدادية التوسعية والاستطالية والامتدادية الخيرة أو الشريرة، الحسنه أو السيئة، الجيدة أو الخبيثة، المفيدة أو المضرة، وإنّ غاية الغايات (ميتا غاية)، أي: الغاية العظمى والأسمى والأقصى لكل علم وفعل وعمل ونظر وفكر وتخيل إرادي اختياري هو الوصول إلى السعادة الأبدية والتأكد على الإنابة التوابعية والتحقق من الدنو التقربي والقرباني إلى كمال الكمالات وجمال الجمالات سبحانه وتعالى.

إذن فنحن أمام أمرين، إما أنّ نجعل الجسد والبدن والظاهر والشكل البراني والمادة والدنيا وملذاتها الزائلة والمتغيرة والنسبية والجزئية التي في كثير منها تحمل سموماً وشروراً وأدواءً وفيروسات مرضية وميكروبات وبائية تذهب بالذرة وبصاحبها إلى الهلاك ودار الفناء، هي الأساس والأصل والأثل، أو أنّ نجعل الأصالة والأثالة للقيم والمعاني والمفاهيم والحقائق المعنوية والأخلاقية والجمالية الملكوتية، المحكمة والثابتة والمطلقة والكلية والوجوبية والتوحيدية الثاوية في بواطن المادة والجسد والمضمره والمستتره في الشكل والظاهر والسطح والقشر، وأنّ نجعلها هي الناظرة والحافظة والمؤتمنة، والحاكمة والقاضية، والقوامة والقيومة، والقومة والقومية، والإقامة والقيامه، والقائمة والمقومة لها. أي: أن نجعل الأسبقية والأصالة والأثالة للروح والفطرة والصورة النوعية الإنسانية للنفس من الأسماء الحسنى والصفات العليا تعالى (من عرف نفسه عرف ربه)، أو أن نجعلها للمادة والجسد والصورة النوعية الحيوانية البهيمية التي تأخذ أشكالاً مختلفة منها: بهيمية خنزيرية أو ديكية أو كلبية أو حمارية أو سبعية أو طاووسية أو ذئبية أو

ثعلبية أو نملية أو عنكبوتية أو.... ذلك طبقاً لتجسيد الأعمال واتحاد العمل مع الجزاء، خيراً أو شراً، وعذاباً أو نعيماً، وجنة أو ناراً. فالأصالة والأثالة من غير الممكن أن تكونا لهما معاً، حيث لا يتفق مع بنية وبناء ودلالة وتداول ووظيفة وغاية الأصالة والأثالة التي تقتضي الديمومية والثبوتية والوجوبية والضرورية والدائمة والإطلاقية والتشميلية والتوحيدية.

وبما أن الوجود وحدة تشكيكية تراثية، والروح تبدأ مادية الحدوث في النشأة الأولى وتنتهي روحانية البقاء في النشأة الأخرى، من خلال حركة النفس المادية الجوهرية، فبمكنتنا القول: إنه حتى لو بدأت الحياة الزوجية وفق معايير مادية وظاهرية، فإنها لا تستقيم ولا تدوم، إلا إذا قامت واستقامت على القيم الأخلاقية والمعنوية والروحية والجمالية الثابتة فيما وراء القيم والمعاني الحسية المادية، والتي تشكل كينونة الإنسان وتحقق شخصيته وهويته وماهيته الإنسانية، حيث هذه القيم الأخلاقية والجمالية تقوم بدور المهدب والمطهر والمثقف والمصحح والمقوم والمحافظ والمؤتمن على تناسبية وتعادلية الظاهر والشكل والجسد والمادة، بشكل يتساقق وينسجم مع بنيتها التأسيسية والتأصيلية الباطنية الروحية. ولكن الخطورة والخسران إذا كانت القيم المادية الشكلانية والظاهرية مستقرة ومستوطنة وثابتة مستحكمة في الزوج أو الزوجة أو الاثنين معاً، بحيث لا يمتلكان من إرادة علم وإرادة قدرة وإرادة قوام لتقديرها وتشمينها ثم تثقيفها وتعلّمها، وتربيتها وتهذيبها، وأصلحها وتقويمها، ومن ثم تطهيرها وتقديسها لتلبس حقيقة الأسماء الحسنى والصفات العليا، الثابتة بالقوة والإمكان في كينونة النفس والفطرة المعلنة والمصرحة من قبل ذات الملذات والشهوات المادية المحسوسة من جهة، والمسددة والمؤيدة من التجريبات الواقعية الحسية الاستقرائية ومن العقل والقلب، فضلاً عن الوحي الإلهي وآياته الآفاقية والأنفسية.

#### 8.4 مفهوم كينونة أو دالة بنية كينونة الزواج والحياة الزوجية

أما مفهوم كلمة «أزواجاً» الواردة في نص الآية الشريفة، فلها معانٍ ظاهرة وباطنة، ومعانٍ حسية وعقلية ومعانٍ عرفانية ووحّانية غيبية. فالزوج بِنَيْتِهِ التكوينية والتركيبية والتراكية تتكون من عدد اثنين منفردين بالأساس أو بالبداية، الذكر والأنثى أو الزوج



والزوجة، وسيظلان منفردين ومنفصلين ومطلقين منشطين جسدياً ومادياً وظاهرياً، ولا يشكلان نفساً واحدة ووحدة متحدة متصلة مندمجة، إلا بعقد وعهد وميثاق تزاوجي معنوي متين وثيق، ورابطة ووصل واتصال روحاني وجودي مستحکم وطيد ومستحسن حصين، الذي بمقتضاه تتحقق العروة الوثقى والحبل المتين والسبيل القويم والطريق المستقيم بينهما، والذي بحكمه يوجد التوافق والانسجام والاتساق والاتحاد والتوحد والوحدة، في سياق توفر وتأهل زوجين متكافئين يكمل الواحد الآخر، ويشكلان معاً وحدة أو أسرة أو مركباً حقيقياً وجودياً، وليس مركباً اصطناعياً كمركب الآلات المركبة من أجزاء متفرقة كل جزء يؤدي عملاً محمداً وله استقلالية عنوان واسم مشخص، أو مركباً كيميائياً كتركيب ذرتين من الهيدروجين وذرة من الأوكسجين (H<sub>2</sub>O) لتشكلا لنا مركباً جديداً، وهو الماء، له خواص السيولة والزوجة، وكل جزء من أجزائه يفقد خواصه الغازية.

الزواج أو التركيب الطبيعي الأسري الذي يتحقق بين زوج وزوجة، هو تركيب من سنخ واحد، ولو بدرجات متباينة من حيث الشدة والضعف، والغنى والفقر، فهو تزواج وتفاعل، وتوافق وتساوق، توحد واتحاد، للقيم المعنوية والروحية والأخلاقية والجمالية للزوجين، لينتج مركب ذو قيمة معنوية وجمالية وأخلاقية أكبر وأعظم وأكمل وأتم من قيمة كل واحدة على حدة. فالزواج الحقيقي هو زواج وتصاهر وتناسب بين ما تحملها الزوجة من تلك القيم مع ما يحملها الزوج. لذا هنا يتطلب التناسب والتكافؤ والتساوق والانسجام لكي يحصل التفاعل والاتحاد والتكامل والتوحد، بشكل أفضل وأكمل وأتم وأسرع. وهذا لا يعني ألبته عدم النظر والمراعاة بالجانب الجسدية والظاهرية المادية، بله، إن الأصل والأثالة للزواج والتفاعل والتكامل الروحي والمعنوي والقيمي الأخلاقي والجمالي، والفرع للشكل والجسد والمادة، حيث لا يحصل تفاعل واندماج وتزاوج واتحاد حقيقي وجودي بين الأشياء المادية، بل، يحصل تزواج تركيبى اصطناعي كيميائي قابل للفصل والتفكيك والتقطيع والفصم.

وبتعبير أدق أن ننظر ونشاهد الجنبه الجسدية والظاهرية والمادية من خلال العدسات الرؤيوية الاستكشافية والاستبصارية والاستشرافية العقلانية المسددة والمؤيدة وليست

المجردة فحسب، فضلاً عن العدسات القيمة المعنوية والروحية والأخلاقية والجمالية، التي تخترق الرؤيوية البصرية المُلْكِيَّة الملامسية إلى الرؤيوية التبصيرية الملامسية الملكوتية لنشاهد مشاهدة عيانية وجودية حقيقة سلامة وصحة وقوام الشكل والظاهر والجسد والمادة، ومن ثم تقومها تقيماً عادلاً، وتوزينها وزناً حقيقياً، وتثمينها ثمناً واقعياً، ومن ثم إجراء التفضيل والترجيح والاختيار السليم والصحيح بين الزوج والزوجة.

وأعلم حق العلم واليقين لو أنّ المرء نظر إلى الأمور المادية والشكلانية والظاهرية بمعيار عدسات القيم المعنوية والروحية والأخلاقية والجمالية والأسمائية الحسنى، وإنّ تمسك بها وطلبها، كمن يلبس أحسن وأزهى اللبس، ويسكن ويركب أفخم مسكن ومركب، تفرض عليه تقلبات الحياة ومقتضيات الظروف الزمكانية، فهو تمسك طارئ وعرضي وشكلاني وظاهراتي، لا تملكه ولا تتسيد عليه ولا تحكمه، بل، يصبح هو مالكها وسيدها ومقومها وحاكمها وقاضيه من خلال تملك قيمها ومعانيها ومفاهيمها المسددة بالتجربة الواقعية، والمؤيدة بالعقل المجرد، والمدعومة بالعرفان المعقلن والمشرعن، والمستخبر بالوحي الإخباري والإنبائي.

#### 8.4.1 مفهوم كينونة أو دالة الزوجين في الحياة الزوجية :

ما لم يتم تبيان وتوضيح مفهوم الزوجين لغة واصطلاحاً يصعب التعرف على حقيقة الحياة الزوجية من جهة، وتشكيل وتركيب الأزواج والازدواج والزوج والمزاوجة والتزويج من جهة ثانية. فهل الزوجية والأبوة والبنوة والأخوية والصهرية تطلق على أي: شيئين أو شخصين أو وجودين؟ أم هناك شروط واشتراطات، ولزوم وملازمات، حد وحدود ومحددات، وجنس وأجناس ومجنسات، وفرد وأفراد ومفردات، خاصة متميزة بينهما مطلقة من دون شرط أو قيد؟ أي: هل هناك وضع بشرط لا أو بلا شرط؟ وبتعبير آخر، هل يمكن أن نطلق على الجمع أو الترابط أو التعالق أو الإضافة أو الإحالة أو التناسب بين أي: شيئين أو فردين أو وجودين مصطلح الزوجية والأبوة والأمومة والأخوة؟ بمعنى هل يصح لوجمعنا فرداً من التفاح مع فرد من البرتقال أن نقول: لدينا زوج من التفاح أو البرتقال؟ فلو نسبنا فرداً إنساناً مع فرد حيوان هل يحق لنا القول بأن لدينا زوجاً من الإنسان أو الحيوان؟ وكذلك لو أضفنا وجمعنا قلماً مع دفتر، هل نستطيع القول بأن لدينا زوجاً من

القلم أو الدفتر؟ أو لو نسبنا ابن عمر إلى زيد هل تتحق الأبوة والبنوة لزيد؟ وكذلك لو تم ربط وتناسب وعلاقة ازدواج بين عمر وزيد كجنسين مثلين هل تتحق الزوجية؟ طبعاً في جميع الحالات والأحوال السابقة لا تطلق الزوجية أو الزوج عليها؛ لعدم توفر شروط ومحددات ومقتضيات وقيود ولوازم خاصة متعلقة بالجمع والربط والنسب بين مفردتين أو شيئين أو شخصين. إذن ليس كل إضافة أو تناسب أو تعالق أو ترابط يحقق الزوجية بينهما.

وعليه يتبادر إلى الذهن السؤال التالي: هل الزوجية الجمعية والتناسبية والاتصالية والتعالقية تشترط التطابق والتساوق التام بين فردين، أم التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي بينهما؟ نعتقد أنّ فهم هذه المعادلة التزاوجية والتعالقية بين مفردتين سوف يحل الكثير من المشكلات والإشكالات المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية، وخاصة إذا فهمنا البيئونة والتمييز الدقيق بين التطابق والتساوق الذي لا يترك أي: تمييز وتضيق بين المفردتين، ومفهوم التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي الذي يتخلله بعض فروقات واختلافات وتباينات بين مفردتين، بحيث لو تم إضافة كل مفردة إلى الأخرى هل يتحقق التكامل والتساوق والانسجام والجمال والكمال؟ طبعاً ليس المقصود هنا من الإضافة إضافة عددية أو كمية، بله، إضافة معنوية وقيمية وجمالية، أي: إضافة خواص ومميزات ثابوة فيما وراء الإضافة العددية والكمية، وهي إضافة تتعدى نتائجها حالة التناسب والتعالق والتفاعل والتزاوج الكيمائي بين مركبين، حيث هنا إضافة إلى تزاوج وتعالق وتناسب وترابط صوري وعددي شكلي، هناك ترابط وتناسب وتزاوج قيمي وروحي وقلبي يحقق التكامل والانسجام والتقارب والتراحم والتساكن والتعاطف وتوحد المنشطرين والمنقسمين.

لذا لا يجانبنا الصواب إنّ قلنا: إنّ هناك أسلوبين لتحقيق الزواج والتزاوج بين شخصين (رجل وامرأة أو أنثى وذكر) وهما: أسلوب البحث عن التشابهات والتشاكلات والتضارعات والتضاهيات من حيث الشكل والصورة والمحتوى والمضمون والمعنى والقيم بينهما، والتي في ضوئها يتم استكمال واستجماع الواحد المنشطر عن الآخر، ومن ثم إزالة الفروقات العائقة للتكامل بينهما والتقارب إلى الكمال والجمال المطلق

في سيرورتها وصورتهما التكاملية في الحياة الزوجية، أو البحث عن الفروقات والتباينات والبيّنونات والتمايزات بين الزوج والزوجة، ومن خلال معرفة عناصر التشابه والتشاكل من جهة، والتمايز والتباين من جهة أخرى بينهما، لاستكمال صورة شمولية وكلية توحيدية بواسطتها يتم تأصيل وتأثيل التزاوج والمزاوجة التي تمكن الزوج والزوجة من تحويل الاختيار والتزاوج إلى فرصة وقوة مضاعفة في سيرورة التكامل والتقرب إلى الكمال والجمال المطلق.

وبتعبير آخر يمكننا تقييم وتقويم الفروقات والصفات السلبية أو القيمة الضعيفة لدى أحد الطرفين بواسطة كمالات وصفات وقيم إيجابية للطرف الآخر. وعليه يتم التعرف على الصورة المتكاملة للزوج ومنظومتها التزاوجية، وعلى مآلات سيرورتها وصورتها الآتية. فالاختيار يتم إما بواسطة تقييم وتقويم الصفات الإيجابية بينهما أو تقييم وتقويم الصفات السلبية أو الفروقات البيّنونية بينهما، بشرط أن يكون كل طرف مرآة تعكس حقيقة الطرف الآخر، فنشاهد النواقص والسلبيات والقصور والضعف بعدسة الكمالات والقيم المتعالية عند الطرف الآخر، ونشاهد الكمالات والقيم المتعالية بعدسات النواقص والسلبيات عند الطرف الآخر، وهذا الأمر يجعلنا نقول: إنَّ الأفضل والأكمل والأتم والأصلح للطرفين هو الجمع بين الأسلوبين في التقييم والتقويم والاختيار والاصطفاء والانتقاء في تشكيل أو بناء الحياة الزوجية.

## 8.5 مفهوم كينونة أو دالة السكنة والسكن والمسكنة في الحياة الزوجية

### الواردة في الآية لشريفة

حيث إنَّ الدين الإسلامي دين شمولي تكاملي تراثبي توحيدي، فالنظرة إلى التساكن والسكن والسكنة والمسكنة الثاوية في بنية مفهوم كينونة الزواج وبنائه ودلالاته واستدلالاته وتواصلاته واتصالاته ووظائفه وغاياته تتعدى مفهوم ومعنى الهدوء والراحة والاستقرار والأمان والأمن والسكنة الجسدية المادية، لتشمل كافة مستويات ومراتب السكنة والمسكنة المادية الحسية والسكنة العقلية التفكيرية والتنظيرية والسكنة القلبية العرفانية والسكنة الوحيانية التشريعية والتكليفية. فالسكن والسكنة والمسكنة ليست سكنة واحدة، بله، هي أسكان وسكنات ومسكنات متعددة متراتبية ومتعاضدة

متكاملة منها: سكينه مادية جسدية لذائذيه وشهوانيه، ومنها سكينه أسرية واجتماعيه اقتصاديه، ومنها سكينه عقائديه وتشريعيه وثقافيه وعلميه وعرفانيه، ومنها سكينه فطريه تكوينيه خلقيه،... فكل مرتبه فوقيه تنوي على سكينه لمرتبه سفليه وأعلى منها قيمه ودرجه وحيويه حتى تتكامل تكاملاً ارتقائياً لتصبح حاله مستقره بعد ما كانت مرتجله وأمرأ عرضياً أو حاله تأتي وتذهب، مما يشكل هذا الاستقرار والإقامة والقيومية ملكه راسخه في النفس، وتكون متحدة اتحاداً وجودياً مع كينونه النفس، ومن ثم تترقى وتتكامل تحقيقاتها وإنبياتها الوجوديه في مجاري تجليات الحياه والوجود، أي: تصبح ذكراً وتذكيراً لنفسه الأماره بالسوء، ومُذكرة واستذكراً ومذكراً للآخرين، ومُذكرة وذِكْرَى لسيرورته التاريخيه، وتذكرة للعبور والحضور في مسرح الحياه، ذلك ليسجل كينونه الذكر ومرادفاته الحقيقيه الوجوديه حضوراً ديمومياً حياً قيوماً ودينامياً دائماً قواماً ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَتَطْمَئِنُّ قُلُوبُهُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ أَلَا بِذِكْرِ اللَّهِ تَطْمَئِنُّ الْقُلُوبُ﴾<sup>(1)</sup>، فتتضي وتصرف النسيان والغفلة والسهو والذهول.

فأعلى مرتبه ودرجه من السكينه هي سكينه القلب والروح التي تحقق استرواحاً وجودياً متحداً مع كينونه النفس، ولكن قبل تحقيق هذه المرتبه من السكينه نحتاج إلى سكينه الجسد لكون النفس حدوثها مادياً وبقائها روحياً، وقبل أن تصل إلى حالتها الملكوتيه المجرده فهي تحتاج إلى الماده والجسد؛ وما لم يشعر الجسد بالأمان والأمن والسكينه الحقيقيه يصعب تحقيق السكينه الروحيه والقلبيه. لذا فكل أنواع الاستقرار والأمان والأمن والسكينه النفسيه والجسديه والاجتماعيه والاقتصاديه والعقائديه موجوده في نواه كينونه الزواج وبنيته العميقه الثابته بالقوه الإمكان، والتي تنتظر من الزوج والزوجه أن يستعلمها ويستنطقها استعلاماً واستنطقاً معرفياً ووجودياً وقيماً أخلاقياً وجمالياً فنياً، ليتجسد في بناءاتها الفوقيه والوسطيه والتحتيه الجوانيه، وفي معالمها البرانيه في مجاري الحياه الزوجيه والأسريه والاجتماعيه متجلية في مجاري العالم والكون والوجود، لتكون آيات أنفسيه وآفاقيه منسجمه ومتساوقه مع آيات الكون والطبيعه، حيث انطوى العالم الكبير في عالم الإنسان الصغير، فهو نموذج مصغر لهذا

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الرعد، الآية: 28.

العالم الكبير، وعالم الحياة الزوجية الصغير، عالم قد انطوى فيه عالم الإنسان الكبير وعالم الطبيعة الكبّار. هل هناك إحسان وإنعام وإعطاء وإفضال وامتنان وإكرام وهدية ومعروف ووجود ورحمة أفضل وأعظم وأتم وأكبر من أن جعل الله آيات كل العوالم الممكنة الكبّارة والكبيرة في عالم النفس وعالم الحياة الزوجية؟!

إذن المقصود من أنفسكم هو أرواحكم وفطرتكم ووجودكم وقيمكم المعنوية والروحية والأخلاقية والجمالية، وليس أجسادكم وأبدانكم وقيمها المادية المحسوسة الملازمة لها بالأساس، وإن كان الكائن الإنساني يبدأ للولوج إلى الروح بالجسد والمادة وملازماتها التي لها اعتبار وحق عناية تتناسب وتليق بمقام الجسد ودوره ووظيفته دون إفراط وتفریط به. فاللباس الملبوس من سندس واستبرق، ومرصع بالذهب والياقوت الذي يستر جسداً قبيحاً بشعاً مشوهاً، أو يخفي جسداً فاسداً عليلاً سقيماً أو يخبئ جسداً نتناً وعفنًا، سرعان ما تنكشف عورته وتظهر منقصته وتتشو رذائله وتبين سوءته وتفضح رائحته، فينكشف أمر حقيقته وهويته وشخصيته. إذن الجسد الظاهري مهما كان سليماً وسويًا وكاملاً ومعافى لا دوام ولا قيمة له ولا فائدة ولا منفعة دائمة مرجوة منه، من دون روح طاهرة وقلب نظيف وفطرة سليمة وعقل سليم وأخلاق رفيعة وجمال جميل، والعكس صحيح أيضاً، والأمثل والأفضل توافر وتحقيق الاثنين معاً، أو بنسبة وتناسب متساوق تكون الأفضلية والاولوية أو الأصالة والأثالة لحمولات الروح والنفس الإنسانية من منظومة معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية لكل من الزوج والزوجة عند الاختيار والترجيح والتفضيل والاصطفاء.

### 8.5.1 معادلة كينونة أو دالة السكينة السكن والمسكنة في الحياة الزوجية

#### وتحققها

تبدأ تحقق رهانات السكينة من التعارف والعلم والمعرفة الحقيقية الوجودية لكيونة النفس الإنسانية وعلاقتها النسقية والبنائية والبنوية والتداولية التواصلية والوظيفية والغائية بكينونات الموجودات الطبيعية من جهة، وبكينونة واجب الوجود والكمال والجمال المطلق وفوق المطلق من جهة ثانية. فمعرفة كينونة النفس التي تنوي في بنيتها كافة تجليات الخلق والكون والعالم والوجود، كفيلة بمعرفة الله عز وجل والكينونات الوجودية

الطبيعية والملكوئية (من عرف نفسه عرف ربه)، و(من عرف ربه عرف نفسه)، ومعرفة النفس الحقيقية والفطرة الإنسانية هي عين معرفة الله بصفاته الأسمائية والأفعالية، ومعرفة أسمائه وأفعاله تعالى هي عين معرفة النفس وأفعالها أيضاً، فهنا لا توجد ثنائية، بل، هي حقيقة وجودية واحدة تشكيكية تراتبية. هذه المعرفة الوجودية التعادلية والتوازنية والتناسخية والتساوقية هي التي تولد لنا الراحة البدنية الجسدية والروحية الاسترواحية المعنوية، وهي أيضاً مدعاة لتحقيق السعادة القلبية والعقلية الأبدية، فتسكن النفس في استكانة مستقرة وساكنة مقيمة سكيئة مسكونة طمأنينة، وحيث إن السكيئة والسعادة هي حقائق ومعان وجودية عقلية وقلبية، فإن معياريهما ومقاييسهما، ليست مادية وحسية أولاً، وإنما ثابتة ومطلقة وكلية غير قابلة للتغيير والزوال والتحوير والتبدل، وإن كانت تخضع للتكامل والترقي التراتبي الطولي، أي: قيمها تشكيكية تراتبية.

**8.5.2 مفهوم بنية كينونة السكيئة:** حينما نستنتق بنية كلمة (لتسكنوا) الواردة في الآية الشريفة وتفكيكها وتحليل جينولوجيتها التأسيسية التحذيرية ونواتها وما يحوم حولها من معانٍ ومفاهيم ترادفية، وبتوظيف وإليات قلبية وبعديّة عرفانية قلبية ثقافية وتعريفية من خلال تفكيك بنيتها البنائية المعنوية التكوينية والتركيبية والتراكيبية، ومن خلال استخبارها واستنبأها عن حقيقتها الدلالية المفهومية اللفظية الحقيقية والمجازية الإشارية والرمزية العميقة، وبوسيلة إظهار فاعلية سيرورتها التداولية، وإبانة شدة وصلابة وسعة واستطالة أنساق علائقها التواصلية التعاونية والتعرفية المفتوحة/المغلقة، ومن خلال تعيين وتحديد سلطة أداء وإيفاء عزيمة وحيوية وظائفها الاسترواحية والطمأنينية والاستكانية، وإيضاح وإفصاح غاياتها النبيلة والشريفة المعنوية والملكوئية المتعالية.

إنّ إعمال الاستطاق والاستخبار التفكيكي والتشريح والتقرير لبنية وبناء ونواة ونسق كينونة (السكيئة)، تقودنا إلى تجاوز حدود اللفظة بحيث تتعدى إلى تلامس وتلاص مرادفاتها وأضدادها التي تكشف لنا ثراء وغنى نواتها وتشعب جذورها وصلابة جذعها وتفرع أغصان شجرتها المعنوية القيمة الملكوئية أو الميتافيزيقية اللامرئية والمكسوفة بالقوة والإمكان في عمق نواتها وبنيتها الجوانية، فتفصح لنا عن مرادفاتها مثل:

(السكن) و(السكينة) و(السكون) و(المساكنة) و(المسكن) و(المسكنة) و(الاستكان) و(السكان) و...، وهي تعني الهدوء - الأمن والأمان - الراحة النفسية - الاستقرار - الاستيطان - التسكين - الإقامة - الاستقرار - التذلل - الخشوع - الاستئناس - التواضع - الحلم والدعة والوقار - الرزانة والرصانة، التي تقوم نواتها وبنيتها ببسطها واستطالتها وتمكينها في مجاري سكن الحياة الزوجية والأسرية، وتقوم بوظيفة وقائية مضادة تطرد وتمنع من انبعاث وإشاعة وقيامه وانتشار أضرارها المعنوية مثل: (القلق الاضطراب الخوف الرُعونة الرُعب الفزع الهيجان الاغتراب - الاستلاب - الاستكبار - التغطرس - الخشونة - التمرد - القساوة - العصيان - الاستعلاء).

والملاحظ أنّ تبعاً مرادفات كلمة السكينة وأضرارها هي معانٍ ومفاهيم معنوية وقيمية أخلاقية وجمالية، ونفسية روحية، وباطنية جوانية، تتعدى ظاهراتها الجسدية المادية المحسوسة البرانية. إنّ العناية والاهتمام بالقيم المعنوية والأخلاقية والروحية والجمالية للسكينة ومرادفتها تنعكس مرأياً على جنباتها وتمظهراتها الجسدية والمادية المحسوسة. إذن ليس من الحقيقة والحق أن نهمل ونتغاضى أو نهتمش الراحة والهدوء والاستجمام والانسراح والارتياح والتنعم المادي والجسدي، حيث هناك علاقة دالية تبادلية طردية بين السكينة والطمأنينة والراحة المعنوية والمادية، فكل جانب وطرف يؤثر بالآخر ويتأثر به، وهذا ما هو واضح وجلي بالوجدان والتجربة العملانية الحياتية. لكن حقيقة المسألة ليست محصورة في العلائق التبادلية التأثيرية والتأثرية بينهما، بل، في أيهما أساس وأصيل وأثيل؟ وأيهما غاية نهائية وقصوى لتحقيق غاية الغايات الأسمى لكيثونة الإنسان؟ وأيها يمكن التنازل والتغاضي عنه إذا اقتضى الأمر والظروف الزمكانية الترجيح والتفضيل والاصطفاء بينهما؟ إذا لا يعني الأمر بتاتا إلغاء وإهمال الجنبه المادية والظاهرانية الشكلانية للراحة والهدوء والسكينة، ولكن بمقتضى رعاية العلاقة الدلالية الحقيقية الأصيلة والأثيلة بينهما، ورعاية وعناية العلائق الدالية النسقية التداولية التواصلية والوظيفية والغائية بينهما، التي تحافظ ديمومة ودينامية طمأنينة واستقرار سيرورة الحياة الزوجية، تبعاً للعهد والوعد والميثاق المعنوي الفطري المعهود والموثوق والمفظور عليها كل من الزوجين.



السكن الشكلاني الظاهراتي المادي سواء كان قصراً أو كوخاً يتطلب إيجاد نسق معادلة التوازن والتعادل مع مقتضياته ومتطلباته المعنوية القلبية العرفانية والقيمية الأخلاقية الجمالية، حتى يحقق التنعم والطمأنينة المرثية والاستراحة والاسترخاء الجسدية والهدوء والسكينة الحسيّة الملموسة. وفي حال اختلال التعادل وفقدان التوازن بينهما، وخاصة إذا كان اختلالاً جسيماً ومستحكماً تنقلب الموازين وتتكس قيم معادلة السكينة الجسدية والمعنوية، بحيث يتحول القصر وكل ما فيه من الراحة والأمان والهدوء والتنعم بالعيش الرغيد إلى خلية وكوخ مضطرب ومنزعج ومُقلق يفتقد إلى الأمان والطمأنينة والسكينة المادية والمعنوية معاً. فالعلائق الدالية الدلالية بينهما تتطلب موازاة قيماً أخلاقية وروحية وجمالية جدّ متعالية لمن يتنعم العيش في القصور حتى توجد توازناً وتعادلاً وتوافقاً وانسجاماً بين معنى ومفهوم الزواج وحقيقة السكينة والمعروف والمودة والرحمة الملازمة لها. وهي علاقة دالية طردية كلما تمسكنا بالظاهر الشكلي المادي المبني على الباطن المعنوي يتطلب زيادة في التمسك بالقيم المعنوية والأخلاقية والجمالية حتى لا ن فقد قيمه الحسية الجسدية وقيمه المعنوية الأخلاقية والجمالية معاً، حيث إنّ لكل قيمة باطنية معنوية ومظهرات ظاهرية شكلانية تتناسب وتتساوق وتتوافق معها.

فإذا تجلّت وتمظهرت تلك القيم والمعان الروحية والأخلاقية والجمالية الجوانية في صورة كوخ فبه، أو منزل فبه، أو قصر فبه أيضاً. المهم هو أنّ نضبط مفاهيم القيم الروحية المعنوية والأخلاقية والجمالية الملكوتية في صورتها النوعية الإنسانية والفطرية ومادتها الحقيقية العقلانية المسددة والمؤيدة والعرفانية المعقلنة والمشّرعة المتوأصلة مع الوحي الغيبي، الذي بمقتضاه نقوم بتشهود الغيب وتغييب الشهادة في الأمور الظاهرية والشكلانية في الحياة الزوجية والأسرية، حتى تتحقق السكينة والتساكن والمسكنة التي تنشدها الآية القرآنية المجيدة، والتي بموجبها يتم تحقيق السكينة الجسدية والمعنوية، ويتم تمكين السعادة الدنيوية والدينيوية، ويتم إقرار وتصديق الإنابة التوابية الاستغفارية، ويتم تحقيق الدنو القرباني والتقربي إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق الأسمائي الحسنى والصفاتى العليا سبحانه وتعالى كفاية الغايات القصوى والأسمى.

إذن الأصالة والأثالة لكيونة السكينة والسكن والمسكنة والاستكانة الاسترواحية

الروحية والمعنوية القيمة الأخلاقية والجمالية المتعالية، وهي التي تضيف رونقاً وجمالاً وبهاء وبهجة وحُسنًا على الأشياء والأشخاص والموضوعات والمفاهيم والمعاني، فتسمو وترتفع بقيمتها الصورية والشكلانية والظاهرانية الحسية والملموسة. لذا قد نجد لوحة فنيّة ظاهر وشكل رسوماتها بسيطة مألوفة اعتيادية، ولكن وماراءها منظومة قيمية متعالية تعكس قيم حياة اللوحة المرسومة، فتباع في صالات العرض بملايين الدنانير، ولكن الشخص الاعتيادي الذي لا يملك معايير وموازين قيم الجمال لا يعير أية أهمية ووزن لها، وليس عنده استعداد لشرائها ولو بثمن بخس. ولكنه يدفع ثمنًا غالباً للوحة فنيّة وضيفة تفتقد كل مقومات معاني الجمال فيها، فقط لكون ألوانها زاهية وبروزها الخارجي جميلاً. وهذا المثال عيناً هو حال مفهوم السكنينة المادية والمعنوية في الحياة الزوجية.

## 8.6 مفهوم كينونة أو دالة اللباس والملابسة في الحياة الزوجية الواردة في

### الآية المجيدة

إن لفظة اللباس من الألفاظ المشتركة كالعين، لها ظاهر مادي محسوس، وباطن مضمّر مكسوف، فقولته تعالى: ﴿هُنَّ لِيَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَاسٌ لَهُنَّ﴾. له مفهوم ومقصود ظاهري وسطحي ومُلْكِي حسي، وآخر عميق باطني مسكوت ملكوتي، وهو الأساس والغاية الأسمى في الحياة الزوجية التي تلبس الزوجة زوجها ويلبس الزوج زوجته به. فهذه الآية المباركة تشبه كلا الزوجين بالنسبة للآخر بأنه لباس، واللباس ليس لباساً واحداً، بله، إنه ألبسة متعددة تشكيكية تراتبية، ولكنها واحدة في تكوثراتها ومتكوثرة في وحدتها، ولكل لباس سنجية ما يستتره من الأشياء، سواء الأشياء في العرض مثل لباس العلماء أم العسكر أو الرياضة أو الزواج أم... في الطول، مثل لباس التقوى والعلم والحياء والإيمان أو لباس الخوف والحب والعشق والنور أو لباس الصحة والعافية والسلامة... وتتراتب تراتبياً تشكيكياً متعالياً أو متسالفاً حسب مرتبة الوجودات والأشياء والموضوعات والمفاهيم والمعانٍ...

لذا اللباس الأول هو لباس شبه مادي حسي يغطي ويستتر العيوب الجسدية، ويستتر العورات الظاهرية، ويخفي نواقصه وإعاقاته وإصاباته الجسدية، أو يستتر على شهواته الجنسية والبهيمية، ويبطن نزواته الشيطانية، ويطمس غرائزه المادية، لكل من الزوج

والزوجة من الجنبه المذمومة والمنبوذة والمدحورة. والجنبه المذمومة والمنبوذة هي جنبات متعددة، منها ظاهرية، مثل الفساد الجنسي والمالي والكلامي والسمعي... وباطنية من النظر والميل القلبي نحو الجنس والمال والكلام الحرام والمكروه. فكما هناك ألبسة وأثواب مصنوعة من مادة القطن والنايلون والحريير والصوف والوبر والكتان والفضاء... يرتديها الإنسان لستر العورات والأبدان، كذلك هناك ألبسة وأثواب معنوية وملكويتية مصنوعة من القيم الأخلاقية والجمالية والجلالية والأسماء الحسنى والصفات العليا مادتها الأصلية والأثيلة من التقوى ﴿يَبْنِيْءَ آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُورِي سَوْءَ تَكْمٍ وَرِيْشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِّنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَكَّرُونَ﴾<sup>(1)</sup> التي تمتح منها أثواب وألبسة من الإيمان والورع والصدق والعدالة والقسط والإنصاف والسلامة والإخلاص والثقة والإيثار والحب والأمانة والجود والكرم والزهد، لتضرب الستار والاستتار على سوءات ورذائل ومنقصات وشائبات ومثالب النفس الإنسانية التي تتكشف وتظهر في الأفعال والأعمال والأنظار والأفكار والتخيلات، لتلبسها وتواربها وتمنعها وتحرمها من الظهور والانكشاف والتأسيس والتكوين في تمظهرات أعمال وأنظار الإثم والفسوق والخلاعة والعهر والإشراك والإلحاد، أو تحصنها وتنزهها من الباطل والرياء والظلم والحيث والبغي والجور والكذب والمخاتلة.

إذن لباس وثوب التقوى هو ليس لباساً واحداً، بله، ألبسة وأثواب معنوية وقيمية أخلاقية وجمالية وأسمائية ملكوتية متعددة متنوعة، من حيث الثقل والخفة أو الثخنة والرهفة أو النعومة والخشونة أو الرشاقة والغلاظة، تزين حسن النفس وأفعالها وأنظارها، وتُجَمَل ملامحها وبهاءها، وتضيف إليها رونقاً خاصاً وطراءة ونضارة ووضاءة بهية جميلة، بعد ما صرفت ومنعت عنها دماثتها ودمامتها ونفت وأبعدت عنها قباحتها وشناعتها.

من متطلبات حياة الزوجية الصالحة هي معرفة نوعية وطبيعة وماهية الألبسة والأثواب<sup>(2)</sup> المعنوية والقيمية الأخلاقية والجمالية والأسمائية الحسنى والصفاتية العليا،

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الاعراف، الآية: 26.

(2) فلكل شيء وموضوع وعضو وجسم لباس خاص له، فهناك لباس الزهر الذي هو أكاماه، ولباس المعطف غشاؤه، ولباس الجوع والخوف هو الألام، ولباس التقوى هو الحياء والعمل الصالح. لذا في الحياة الزوجية يكون كل من الزوج والزوجة =

من حيث اختيار وإصطفاء مادتها وصورها التناسبية والتساوية التزاوجية لكل من الزوج والزوجة وأفراد الأسرة، والتي نلبسها ونتزين بها وتبرج بها ونزخرف بها كينونة النفس الزوجية الواحدة المنشطرة، ذلك على غرار اختياراتنا وتفضيلاتنا لألبستنا وأثوابنا المادية الملموسية الظاهرية التي تتستر بها أعضاء بدن الإنسان وتحميها من لسعات البرد ورمضات الحر، أو عندما نتزين وتبرج بها لمناسبات اجتماعية وعقائدية ودينية.

### 8.7 مفهوم بنية كينونة الشوق والمحبة والعشق في الحياة الزوجية

لقد بينا فيما سبق أن فعل كينونة الإنسان يمر عبر سلسلة أمور قبل أن تتحقق في الواقع الخارجي إنية ذلك الفعل المنظور في الذهن والنفس، بدءاً من تصورات ذهنية لموضوع الزواج وحمولات المنفعة والعوائد والمكتسبات المختلفة المنظور إليها في ذهن الزوج أو الزوجة، ثم أعمال الذهن وفق أوليات قبلية وإواليات نفسية تعارفية وتثاقفية معرفية ووجودية من أجل تحصيل التصديق بها تصديقاً يقينياً لتلك المنافع والعوائد، وهذا الوضع التصديقي ينتج عنه ميل وشوق قلبي نحوها بمقتضى شعور النفس بالنقص الوجودي تجاهها، فيمتح منه حباً لها؛ لكونها تمثل كمالات للزوج أو الزوجة، الأمر الذي يجعله يشعر برغبة وإرادة وطلب لتحقيقها، وعزم لها، فيدفع هذا العزم إلى نشاط وحركة إرادية واعية نحو تحقق الفعل في الواقع البراني، فيقدم على فعل العمل الذي كان منظوراً له في صورة تصورات ذهنية عارضة وطارئة .

والإمام علي (عليه السلام) في خطبته المشهور بخطبة الوسيلة، ينظر إلى تحقق العمل من

حصناً وملاذاً ومعتصماً للآخر، فاللباس يحصن من يلبسه، فيقيه من البرد في الشتاء، ويحجب ما لا يجوز كشفه من العورة والفتن والإغراء والتفريط في الغرائز لكل منهما، فالواحد يستر على الآخر والعكس صحيح. وكل من الزوجين يقوم بمثل هذا الدور بالنسبة للآخر، فالزوجة حصن للزوج وهو حصن لها، وهذا ما تؤكد الرواية عن الرسول (صلى الله عليه وآله وسلم): «من أحب أن يلقي الله طاهراً مطهراً فليلقه بزوجة». فبالزواج يقي الإنسان نفسه عن الانزلاق وراء شهواته وغرائزه؛ لأن الزواج يلبي حاجته الطبيعية التي غرسها الله تعالى فيه. وكلاهما ستر للآخر، فاللباس يستر البدن ويواري سوءته، والزوجة تسد الثغرات الموجودة عند الزوج على مستوى الغرائز المعنوية والنواقص المادية، وهو كذلك. فكما اللباس زينة وزخروف وتبرج ورونق للجسد، فكذلك هو ستر وحصن لإسرار وإكثان وإبطان لما وراء الجسد، أي: لباس الروح والنفس والذات، وهذا النوع من اللباس ليس لباساً مصنوعاً من الحرير والصوف، بله، لباس التقوى والسكينة والأمان والأمانة والاستقرار والعفة والحياء والأدب والعفاف والمهارة التي تطلد التهلك والتبدل والمجون والخلاعة والإثم والرجس والفسق والفحش والفجور والنجاسة البدنية في الأشياء والروحية في القلب.

منظار آخر شبيه بذلك المنظار الفلسفي، حيث يقول (عليه السلام): «لأنسبَ الإسلام نسبة لم ينسبها أحد من قبلي، ولن ينسبها أحد بعدي إلا بمثل ذلك، إنَّ الإسلام هو التسليم، والتسليم هو اليقين، واليقين هو التصديق، والتصديق هو الإقرار، والإقرار هو الأداء، والأداء هو العمل»<sup>(1)</sup>. والعمل هو مرآة النيّة الجوانية الثاوية التي يمكن رؤية حقيقتها المضمرة، حيث يقول الإمام علي (عليه السلام): «وتطبيق هذه المعادلة المعرفية الوجودية القيمية الأخلاقية والجمالية على موضوع الزواج، نقول: أن الزواج هو التسليم اللفظي والتصوري لكيونة الزواج وحمولاته من حيث المنافع والعوائد المتوقعة منها، ومن ثم التصديق بها والمُصادقة عليها ليحصل لديه مرتبة من مراتب علم اليقين أو عين اليقين أو حق اليقين أو برد اليقين بها ليطمئن قلبه، وهذا اليقين القلبى يأخذه إلى خطوة معرفية ووجودية أشد وأقوى من اليقين إلا هو الإقرار والإبرام الذي هو خطوة سابقة لازمة للأداء والإيفاء والتأدية، التي تلحقها خطواتها النهائية أو الجزء الأخير من علتها التامة، وهو فعل العمل المنظور، ولكن يضيف الإمام علي (عليه السلام) قائلاً: «إنَّ تصفية العمل أشد من العمل، وتخليص النية من الفساد أشد على العاملين من طول الجهاد»<sup>(2)</sup>. والعمل المنظور المتحقق مرآة تعكس حقيقة النوايا وحقيقة كينونة الإنسان وذاته المصطنعة ونفسه الشبهية التي يوجد بها بجانب الذات والنفس الحقيقية الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا، لذا يقول الإمام علي (عليه السلام): «إنَّ المؤمن يُرى يقينه في عمله، وإنَّ المنافق يُرى شكه في عمله، وإنَّ الكافر يُرى إنكاره في عمله»

وأفضل وأكمل وأتم الأعمال التي هي في الحقيقة تُستجمع وتُستغرق في بُورتها التبئيرية وفي جينات نواتها ونباتاتها وبنائها وأنساقها ودلالاتها وغاياتها جذور وبدوور كافة الأعمال، التي لو تتم بالشكل المرسوم والمضمون المنحوت لها، لبعثت وأحيت الحياة والحياء والاستحياء والحيوية فيها من جهة، وأوجدت وأضفت الطهارة والنقاوة والقدسية والبراءة والعصمة والعفاف والاحتشام عليها من جهة ثانية، إلا هي التسليم واليقين والتصديق والإقرار والأداء والعمل بالشهادتين والصلاة على محمد وآله الطيبين

(1) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

(2) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

المعصومين، وتصديقاً لذلك يقول الإمام علي (عليه السلام): «إِنَّ الشَّهَادَتَيْنِ (وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله)، شهادتان ترفعان القول وتضاعفان العمل، خف ميزان ترفعان منه، وثقل ميزان توضعان فيه، وبهما الفوز بالجنة والنجاة من النار والجواز على الصراط، وبالشهادة تدخلون الجنة، وبالصلاة تتألون الرحمة، أكثروا من الصلاة على نبيكم» «إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا».

لذا من يرد حياة زوجية وأسرية واجتماعية حقيقية صالحة تمتح منها السعادة الأبدية، وتدنو بها إلى الكمال والجمال المطلق سبحانه وتعالى والمثل الأعلى سبحانه وتعالى، فليستجب لله وللرسول ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَعَلِّمُوا أَنْتَ اللَّهُ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾. وبهذا تكون الأمة خير أمة، ويكون الإنسان خير إنسان، ويكون الزوج خير زوج، وتصبح الحياة خير حياة زوجية وأسرية واجتماعية، لإقامة وقيامه وقيومية، وقوامه وقومة وقومية كينونة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مجاري سيرورة الحياة والكون والوجود. فالحياة علامة الإيمان، وحياة الحياة علامة إيمان الإيمان، والموت علامة الكفر والعصيان، وموت الموت علامة كفر الكفر وعصيان العصيان، بمقتضى تبعية دالة أفعال وأنظار النفس للأهواء والنزوات الشيطانية والشهوات البهيمية، حيث يقول عز وجل: ﴿فَإِنْ لَّمْ يَسْتَجِيبُوا لَكَ فَاعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَاءَهُمْ﴾ (1) فالاستجابة في نهاية المطاف هي استجابتان، إحداهما لله سبحانه وتعالى ولسوله ﷺ إذا دعاك لتكون حياً وشاهداً وشهيداً ومشاهداً وشهادة، والأخرى استجابة للنفس الأمارة بالسوء الداعية للشهوات والأهواء البهيمية، فالموت علامة الكفر والعصيان والغفلة والنسيان: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُسْمِعٍ مَن فِي الْقُبُورِ﴾ (2). فهم في الواقع أموات أحياء (موتهم موت عمودي فوق سطح الأرض يمشون ويأكلون وليس موتاً أفقياً يرقدون في القبور)، فهم في قبر شهواتهم، في قبر حبههم للمال، في قبر مصلحتهم الدنيوية. فدعوة الله ورسوله إلى الحياة هي دعوة لحياة النفس اللوامة والمطمئنة (من عرف نفسه عرف ربه)، وحياة

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة القصص، الآية: 50.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة فاطر، الآية: 22.

القلب، وحياة الصلة بالله، وحياة معرفة الله، وحياة الخضوع لله، وحياة القرب من الله، وحياة السعادة بطاعة الله، وحياة طاعة الرسول ﷺ وأولي الأمر عليهم السلام وولاية الفقهاء، وولاية فقيه الفقهاء.

فهذه الحيوانات تحتاج إلى حياة تحييها، أي: حياة حيّة قائمة قيومية وقومة وقيامه دائمة تكون هي الناظرة والحافظة والحاكمة والقاضية والمقومة للحيوات المختلفة، وهي حياة الشهادتين والصلاتين على محمد وعلى آله وسلم.

ليس من مات فاستراح بميت إنما الميت ميت الأحياء.

الانغماس والتقييد في الأمور والأشياء الحسية المادية المُلْكِيَّة يجعل الحواس تعمل دون العقل، فيقصى العقل ويُصرف عن ممارسة دور الحكم والقيادة والريادة والتدبير والإدارة على الحواس، فتتشغل الحواس في الحسيات والماديات وتنغمس فيها حتى تنتقل من الملذات والشهوات الطبيعية المسموحة إلى الشهوات والملذات المحرمة وغير المسموح بها، الأمر الذي يؤدي إلى سلب حقيقة الحياة وحياة الحياة من الكائن ليصبح ميت الأحياء أو يحيا حياة أفقية سريرية كالنائم، لذا يقول الإمام علي عليه السلام: «الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا»، فهم نيام وأموات بفعل انغماسهم واتباعهم سبل الحرام أو التلذذ بالماديات والمحسوسات وجعلها هي القائمة والقيومة والمقومة، وتصرف عنها قيمها الحيوية والحياتية والاستحيائية الأخلاقية والجمالية التي تمثل حقيقتها الحيّة، فتصبح هي في عداد النيام والسبات والموت العمودي دون القبوري الأفقي، أو في عداد الأحياء الذين تبعاً همهم الأكل والشرب والملبس والملذات والشهوات الجنسية والبطنية، فهم كالأنعام، بله، أضل سبيلاً.

ففي حياتنا الاجتماعية بشكل عام والحياة الزوجية بشكل خاص، بدءاً من اختيار وتفضيل الزوج أو الزوجة، ومروراً بسيرورة تكامل الحياة الزوجية وتحققاً لصيرورتها، لا بد من تصور معرفي وماهوي ذهني وتصديق يقيني خارجي، وشوق وحب وعشق وجداني قلبي نفساني جواني. فالشوق هو نتاج ما يعاني الزوج أو الزوجة من نواقص مادية ومعنوية، لذا فهو عنصر محرك وحافز ودافع لسد النواقص أو لرفع درجات الضعف فيهما، وكلما كان الشوق شعوراً حقيقياً مبنياً على أمور ذات قيمة معرفية ووجودية وأخلاقية

وجمالية متعالية، كان أشد وأكثر فاعلية وديمومية ودينامية في سد النواقص لكيثونة النفس وإكمالها من جهة، وتمهد لكل من الزوج والزوجة قاعدة وأرضية صلبة تمكنهما من تأسيس وتأسيس وتأسيس وتأسيس قيم الحب المتعالية للكمالات المتحققة عبر سيرورة الشوق وصيرورة النواقص الوجودية التي يستشعر كل منهما إلى كمالاتها الوجودية التي تتحد اتحاداً حقيقياً وجودياً مع كينونة النفس ليتشكل هوية وشخصية وماهية الزوج والزوجة التي بمقتضاها يتم التعالق والتواصلية والتعاون والتعارف والتساكن في الحياة الزوجية.

فإذا تأصل وتتكاملان في الحب لتلك الكمالات الثاوية في كينونة الزواج، تتزوج الكينونتان وتتكاملان في وحدة وجودية تتعالها مرتبتهما الوجودية ويتقرب الدنو القرباني لكيثونة النفس الزوجية نحو تكامل واتحاد وجودي بين العاشق والمعشوق والعشق، وهو خصلة قيمة أخلاقية وجمالية متعالية تفوق حالة الشوق والمحبة، حيث إنّ المحبة المتبادلة بين الأزواج أو الأبناء أو الآباء أو الأصدقاء هي التي تجمع شطري الزوج والزوجة اللذين كانا وحدة واحدة بالأصل في عالم القيم والعقول المتعالية. ولذا هذا الاتحاد الوجودي يتعدى على حالة الحب والعشق الشكلائي والظاهري أو الحقيقي غير المتحد مع الذات اتحاداً وجودياً، أي: تشكل هيئة عادة شائعة تفقد حيويتها وديمومتها التكاملية، ما لم تكن متعلقة بقيم متعالية كمالية أسمائية حسنى وصفاتية عليا، حيث تكون ممزوجة وملبوسة عادة بالعاطفة النفسية الذاتية الغريزية أو الطبائعية والتجريبانية للشخص بغض النظر عن درجة عقلنتها وعرفنتها وشرعنتها. أما العشق فهو أمر أو شيء آخر أشد كمالاً وتعالياً، وأرفع شأنًا وقيمة وقوة وغنى وشدة من الشوق والمحبة؛ لأنه كمال الحب وزيادة عليا بدرجات أكبر ومراتب أعلى.

وحيث إنّ الشوق أدنى مرتبة فهو يلامس الأمور المادية إدراكاً وإشباعاً، وقد يلبس المراتب الدنيا من الأمور المعنوية الميتافيزيقية الملكوتية، في حين أنّ الحب يلبس عمق سطح المعاني والمفاهيم والحقائق والأمور المعنوية والقيمية الكمالية دون لبه ونواته، بينما العشق يلبس عمق أعماق ولب ألباب المعاني والحقائق الكمالية والأخلاقية والجمالية، وهو عشق لامتناه إذا كان متعلقاً وذي صلة بالعشق الإلهي ذي التعالق والتواصلية بقيم تكوثرات كمالات وجمالات أسمائه الحسنى وصفاته العليا في وحدتها، ووحدتها في تكوثراتها، والتي هي كامنة وثاوية بالقوة والإمكان في الفطرة الإنسانية وكينونة النفس



الربانية (من عرف نفسه عرف ربه)، بحيث من عرف نفسه أحبها، ومن أحبها عشقها فعرف الله سبحانه وتعالى وأحبه وعشقه تعالى أيضاً.

ولكن هذا الحب والعشق يكونان لتكوثرات أسمائه الحسنی وصفاته العليا في وحدتها، ووحدها في تكوثراتها، أي: العليم والقدير والقيوم والخبير والرحمن والرحيم والكريم والجواد والمحب والهادي والرشيد والبصير والمجيب والغفور والطيف والعدل والودود والحميد...، وذلك دون كنه ذاته تعالى الذي هو غيب الغيوب المطلقة، وهو غير معروف أو ممكن لأي كائن ما كان حتى أشرف وأكمل وأقرب الأنبياء والمرسلين النبي الخاتم محمد ﷺ إلى الله ﴿ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى ﴾ \* ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى \* فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى \* فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى ﴿<sup>(1)</sup>﴾. لذا بقدر ما تتجسد هذه المعاني والقيم الأسمائية والصفاتية الأخلاقية والجمالية في كينونة نفس الزوج والزوجة، يصبح التعامل والتعلق والتعارف والتعاون بينهما من خلال وسيط هذه الأسماء الحسنی تعالى، فتسود المحبة والعشق والشوق والود والاحترام والقسط والعدل والشكر والبر والحمد والحكمة والرأفة التي تترشح منها لتتجسد في تصورات وتصديقات وتسليمات وقرارات وأداءات وأفعال وأنظار وسلوكات الزوج والزوجة في الحياة الزوجية والأسرية.

ولو تأمل حق التأمل في حقيقة الرغبة والشوق والحب والميل والعشق<sup>(2)</sup> المتعلق

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة النجم، الايات 7-10.

(2) حالة العشق هي حالة التوحد والتمركز والتباور معرفياً ووجودياً لكيثونة العاشق في كينونة المعشوق، مما تجعله منقطعاً عن كل شيء سوى معشوقه، وكلما كان المعشوق ذا قيمة كمالية كان العشق عشقاً حقيقياً وجودياً متعالياً. وجوهر ثيمة العشق هو من الثيمات الفلسفية التي كانت موضع اهتمام وعناية الفلاسفة الإسلاميين، أمثال ابن سينا الذي له رسالة في «العشق»، وملا صدرا الشيرازي الذي أفرد له ملزمة من أربعين صفحة في فصل الإلهيات في كتاب الأسفار، مفسراً عن ماهية العشق وطبيعته النفسانية الملازمة والمعروضة على الإنسان. والمؤسف جداً أنّ العادات والتقاليد والقصص القديمة، كما أنّ بعض الدراسات النفسية المادية المعاصرة، فضلاً عن تركيز أدبيات الادب والفن والشعر وكذلك وسائل الإعلام التجارية الحديثة اختصرت العشق في نوع واحد، وهو العشق الجسدي الجنسي، وإنّ جذوره عضوية ومادية ولا شيء سواها. في أدبيات الفكر الفلسفي الإسلامي نشاهد أنّ أمثال ابن سينا والخواجه نصير الدين الطوسي والملا صدرا الشيرازي ذهبوا إلى تصنيف العشق الذي هو حبّ الإنسان إلى صنفين رئيسيين، منه الحب الجسدي المادي الجنسي الفريزي، ويعدونه حباً مجازياً لا حقيقياً، لذا يتلاشى ويذول بمجرد وصال المحبوب وإشباع الغريزة أو إشباع الحاجة المادية، وبعضه الآخر أو صنفه الثاني حب روحي ونفسي وقيمي وأخلاقي وجمالي معنوي متعال وفي ما وراء المادة والطبيعة، وهو الحب الحقيقي الملكوتي الثابت والمطلق والكلي الذي هو مغروس في بنية كينونة الذات أو الفطرة الإنسانية التكوينية والتركيبية والتراكبية، =

بالحياة الزوجية وسيرورتها وصورورها التكاملية المتعالية أو التكاملية المتسافلة، في حال كون بنيته وبنائه التكوينية والتركيبية والتراكيبية مبتتية ومستتاة من الأمور الحسية المادية أو الملكية الظاهرية الملامسية، وخاصة الشهوانية الجسدية الغرائزية أو السبعية البهيمية سواء الديكية أو الخنزيرية أو النملية أو الذبئية أو الطاووسية، أو تلك المتعلقة بظواهر الحياة الاجتماعية والأسرية التي تحاكي الجاه والمال والنسب والحسب والمنصب أو الجمال الشكلاي الجسداني الظاهري أو القوة البدنية و...، الأمر الذي ينعكس على قيم الحياة وأخلاقيات التعامل والتعاون والتعارف بين الزوجين، فضلاً عن معايير وموازن وقيم تفضيلاتها اختياراتها الترجيحية والاصطفائية الانتقائية لكل منهما، سواء في حال الزواج أو الطلاق، مما ينعكس انعكاساً مباشراً وصريحاً وشعورياً على الغالبية العظمى من الناس، أو بصورة ضمنية ولاشعورية وغير مباشرة على غالبية المتدينين والمتقفين والعلماء، مما يؤثر في بنية وبنائه استدلالات ودلالات منظومة مفاهيم الحياة الزوجية والأسرية المعرفية والوجودية والقيمة الأخلاقية والجمالية، فضلاً عن مفهوم ومعنى وحقيقة الحب والشوق والعشق، وبالتالي تأثيرها في بنية وبنائه إوالياتها التعريفية والتناقضية وآليات وآلات وأدوات ولغة ومفردات وسائل التعالق والتواصلية والاتصال، وأخيراً وليس آخراً تأثيراته في وظائفه وغاياته.

وهذه الحال تجعل الكائن الإنساني أن يمجذ ويثني كثيراً على الحب والشوق والعشق الشهواني الجسدي الغرائزي، إلى حد ينعكس في كافة قراراته واختياراته وتفضيلاته، بدءاً من اختيار الزوجة أو الزوج، ومروراً بكافة مسائل وموضوعات ووسائل سيرورة الحياة الزوجية، من عمليات تأثيث المنزل وشراء الملابس والطعام ووسائل النقل و... ويطغى

فحالة الحب والعشق هي حالة ميل وملكة وجودية اتحادية تشكل ذات النفس والفترة والكينونة الإنسانية، الأمر الذي يجعل النفس عاشقة للكمال والجمال المطلق وفوق المطلق. وفي الحياة الزوجية يجعل الحب والعشق نوعاً من المشاكلة، كما يقول الخواجة نصير الدين الطوسي، وربما مع شدته وقوته يجعل الحياة وروح الزوجين بينهما متضارعة ومتضاهية ومتناظرة ومتطابقة إلى حد كبير. ولا نريد أن نلغي دور وأهمية الحب والعشق المادي الغريزي بتاتا، ولكن نريد أن نقول: إن الصبغة المادية للحب والعشق متغيرة ومؤقتة ونسبية وزائلة من جهة، وإنها مهمة كحافزة ومحفزة ومثيرة فحسب، وإن الحب والعشق الملكوتي القيمي الأخلاقي والجمالي الذي محبوبه ومعشوقه له حقيقة ما وراء المادة أو ميتافيزيقية ملكوتية غيبية تتحد معها روح الكائن العاشق والمحب وتبلغها وتكتشفها، والمحبوب الحقيقي في الواقع في بنية كينونة الإنسان التكوينية والتركيبية والتراكيبية.

عليها طابع الثناء والمدح والقدسية، بالرغم من أنها رغبة طبيعية لها تقديرات قيمة مهمة في حدود دلالاتها وتواصلاتها ووظائفها وغاياتها. وفي الواقع لو بحثنا عن مصادر وجذور هذه الحالة القدسية، لوجدناها متجسدة ومتجلية في الأدب والفنون والقصص والمسلسلات والأفلام والصحف والمجلات من جهة، وفي أدبيات الفكر البشري التي تغذيها مواد التعليم والتربية الدراسية من جهة ثانية، وفي عقول ومنتجات فكرية لبعض العلماء في الاجتماع والاقتصاد والنفس وبعض الفلاسفة والمفكرين والمتفنيين من جهة ثالثة، وذلك بواسطة الهيئة الخفية المستترة والمكونة من تزاوج وتناكح ثالوث قوى الثلاث من «ميثاق اقتصاد» و«ميثاق سياسة» و«ميثاق إعلام»، أي: من قوى ما وراء وما بعد الاقتصاد والسياسة والإعلام الناوية في برمجيات تقنيات وسائل وأدوات التعليم والتربية، وفي منظومة وسائل الاتصال الاجتماعي أو وسائل وبرمجيات التقنيات الرياضية والتسوية والاقتصادية والاجتماعية والسيكولوجية والثقافية والأدبية والقيم الأخلاقية والجمالية وفي العادات والتقاليد والأعراف والمناسبات.

والأدهى والأمر من ذلك كله حين يذهب المحب والعاشق مفتخراً ومعظماً وممجداً لمحبه ومعشوقه، ومضحياً وفانياً لكل ما يملك حتى نفسه في سبيل محبوب ومعشوق متغير ونسبي وزائل وفانٍ ومعدوم، الأمر الذي يجعله يخسر الدنيا والآخرة، حيث إنّ الرغبة والشوق والحب والعشق الموهوم والمتبني على الشهوة والنزوة الغريزية وظيفتها وغاياتها هي طلب الشيء لمصلحته الذاتية فقط. وهنا يظهر مكر وخداع وحيل مفهوم الحب والعشق الشهواني، ليغتال ويسلب ويخدع ويمكر المحب والعاشق معشوقه ومحبه، حتى إذا وصل إليه وأشبع مبتغاه وحصل على طلباته، استغنى عنه وتركه وطلقه للبحث عن معشوق ومحب جديد وهمي وسديمي وسرابي آخر، وهكذا دواليك. بينما الحب أو العشق الحقيقي الصادق والأمين والحقي جذوره ما وراء المادة، وتعالقاته بقيم الحياة الكريمة وسيرورتها وصورورتها التكاملية المتعاضدية المتعالية، التي تقربنا إلى الكمال والجمال المطلق. لذا موضوعاته ومسائله ووسائله وإن كانت تبدأ من أو تلامس أموراً مادية، إلا أنها تتجاوزها لتتلبس بقيمها المعنوية والأخلاقية والجمالية، أي: البحث عن محبوب أو معشوق مصوف بالجوهر والكرم والشجاعة والعلم والتقوى والإيمان والإحسان والصدق

والرحمة والمحبة والسعادة، التي تحظى بقيم متعالية مقدسة تقرها الفطرة الإنسانية السليمة وكيونة الإنسان الواعي والمدرك حسيًا وعقليًا وعرفانيًا ووحانيًا أو روحياً.

لذا تستحق التضحية والإيثار والحب والشوق والعشق لها؛ لكونها قيماً وحقائق وجودية تتحد اتحاداً وجودياً حقيقياً مع كيونة الذات، لتشكل ماهيتها وهويتها وشخصيتها وكيونتها الإنسانية المتعالية الإلهية، بحيث من خلال هذه الكيونة الذاتية والنفسية يتعرف على حقيقة الأسماء الحسنى والصفات الإلهية العليا، الأمر الذي يصبح مصادقاً لقول الرسول الأكرم أو الإمام علي (عليه السلام) «من عرف نفسه» أي تلك الخصال والقيم الأخلاقية والجمالية المتعالية عرف ربه». وعليه يصبح الزواج والحياة الزوجية وعروتهما الوثقى «الحب والعشق الحقيقيين» وسيلة لبناء منظومة القيم والمعاني الوجودية في كيونة كل منهما، لكي يتقرب كل من الزوج والزوجة إلى كمالتهما الثابته فيهما بالقوة والإمكان إلى التحقق والتثبت والإنبئة والانوجاده في مجرى حياتهما الزوجية داخل مجرى العالم والكون والوجود.

### 8.8 مفهوم المودة والمحبة في الحياة الزوجية

إنّ ورود كلمة المودة والرحمة في الآية القرآنية المجيدة جاء في سياق أنهما العامل والمادة الأساسية التي بمقتضاها تتحقق السكينة والزواج في الحياة الزوجية والأسرية من خلال سيرورة المعروف «الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر»، فهما المادة التي تجعل التعارف والتعاون والتكامل والتفاهم والانسجام والاتحاد والتوحد بين القيم الروحية والمعنوية والأخلاقية والجمالية للزوجة والزوج ممكناً وحيّاً مفعولاً، ولكن المهم أنّ نعي ونفهم حق الفهم والوعي معنى المودة والرحمة وبنيتهما البنوية والبنائية والنسقية التكوينية والتركيبية والراكبية والترادفية والتضادية من جهة، ونعرف استدلالتهما ودلالاتهما اللغوية والاصطلاحية من جهة ثانية، وأنّ ندرك تداولتهما وتواصلتهما الصحيحة والسليمة من جهة ثالثة، فضلاً عن إدراك وظائفهما وغاياتهما في سيرورة الحياة الزوجية والأسرية، فلو قمنا بتثوير نواة وبؤرة كيونة المودة المستغرقة والمستجمعة في بؤرتها ونواتها منظومة متكاملة ومتساقطة ومنظمة ومنسجمة من قيم معرفية ووجودية وأخلاقية وجمالية، تتشظى وتتفرع وتتشعب منها منظومة متكاملة من

القيم الجزئية والفرعية تحوم وتدور حول قيمة المؤدة المركزية، حيث كل قيمة فرعية متشظية منها لها دلالة وتداول وتواصل ووظيفة وغاية محددة تتمحور حول غاية ووظيفة ودلالة المودة الواردة في الآية الشريفة، فهي لبنات بناء سور وبنية ونسق كينونة المودة التي هي لبنة كبيرة تضم إلى لبنات أخرى يرصف بها ببيان الحياة الزوجية وتؤصل وتؤثل بها كينونة الأسرة والمجتمع. فتفجير وتثوير نواة كينونة المودة تتشظى منها وتنبثق عنها قيم معنوية وأخلاقية وجمالية متعالية محايثة مباطنة منها: الإِخْلَاص، الإِخَاء، التَّحَنُّن، التَّعَطُّف، التَّلَطُّف، الحُبِّ، الرَّأْفَةِ، الرَّحْمَةِ، الرَّغْبَةِ، الرَّفْقِ، الرَّقَّةِ، الشَّفَقَةِ، الشَّوْقِ، العَطْفِ، العِشْقِ، اللُّوْعَةِ، المَحَبَّةِ، المَيْلِ، المُصَافَاةِ، الهَيْامِ، الوُجْدِ، الوُدَادِ، الوُدِّ.

إنَّ تحقق كينونة معروف المودة في مجاري وتجليات الحياة الزوجية والأسرية يعني صرف ونهي منكراته وموبقاته التي تفتك بكيان وكائنية وكينونة الحياة الزوجية من خلال توغل وولوج فيروساتها المرضية وميكروباتها البوائية مثل: البُغْضِ، البُغْضَاءِ، الكَرَاهِيَةِ، المَقْتِ، الإِجْحَافِ، الاحْتِيَالِ، الاستبداد، البَغْيِ، والجَوْرِ، الخِيَانَةِ، الخِدَاعِ، الضَّغِينَةِ، الظُّلْمِ، العَدَاوَةِ، الغِشِّ، المَكْرِ، النِّفَاقِ.

فمعاني ومفاهيم المودة وأضدادها هي مفاهيم ومعانٍ قيمية روحية وأخلاقية وجمالية متعالية ومنتسفة، وليست جسدية ومادية ومحسوسية، ولا يمكن مشاهداتها بالنظر المُلكي الحسي أو العقلي المجرد، بل، بالعقل المسدد والمؤيد، وبالعقل الملكوتي والتجربة العرفانية المعقلنة والمشرّعة. وهذا الأمر يدل دلالة واضحة على أنّ الزواج هنا زواج النفوس وقيمها المعنوية العرفانية الملكوتية، وليس زواج الأجساد وقيمها المادية المُلكية المحسوسة، بل، الأجساد وقيمها المُلكية جسر ووسيلة ومقدمة لزواج النفوس الملكوتية، واختيار النفوس معاييرها وموازينها ليست مادية وجسدية وحسية مُلكية، بل، معنوية وقيمة أخلاقية وجمالية وروحية ملكوتية، أي: لا نبحت عنها في جسد الزوجين وصورتها الشكلانية والظاهرانية المحسوسية والملامسية، بله، في روحهما وقلبهما وعقلهما المسددة والمؤيدة والمعقلنة والمشرّعة والموحّية. ليست المقارنة والمقاربة والمحاكاة هنا في حمولات ظاهراته وشكلاناته وعوارضه وهيئاته السطحية والقشرية البرانية، بله، في محاكاة مباطناته ومضمراته ومسكواته الجوانية.

### 8.9 مفهوم كينونة الرحمة في منظومة الحياة الزوجية :

تتوير بنية ونواة مفهوم الرحمة تنشظى منها معان ومفاهيم قيمة وأخلاقية وجمالية وروحية متعالية ومحايثة مباطنة منها: احسان، تَحْنُنٌ، تَعَطَّفُ، رَأْفَةٌ، رِفْقٌ، رِقَّةٌ، شَفَقَةٌ، عَطْفٌ، لِيونةٌ، لِينٌ، مَحَبَّةٌ، رَحْمَةٌ، مَوَدَّةٌ، رِقَّةُ الْقَلْبِ، مَغْفِرَةٌ، وجميعها تشكل منظومة واحدة ذات دلالات ووظائف وغايات تواصلية وتفاعلية تشكل لبنات بناء وتأسيس وتأثيل كينونة الرحمة لبنة متوسطة تستغرق وتستجمع في بنيتها ونواتها كافة لبنات تشظياتها وتشعبياتها الصغيرة والصغيرة، لتضم إلى اللبنة المترصفة التوسطية الأخرى، لتشكل بنية وبناء ونسقاً تتراصف فيما بينها لتشكل كينونة الحياة الزوجية كوحدة واحدة متحدة بين نفسين متزوجتين منشطرتين من أصل نفس ونواة واحدة<sup>(1)</sup>.

ونلاحظ أن هناك علائق تبادلية متشابكة ومحايثة ومباطنة أصلاً بين المودة والرحمة أنفسهما، وهذا الأمر واضح وجلي في تشاكل وتطابق بعض مفردات كل منهما، وهذا يشي إلى أنهما ليسا فقط مادتين أو عنصرين متقاربين ومتجاورين، بل، إنهما متحالفين ومتحايثين ومتباطنين ومتلازمين، لذا فهما العروة الوثقى الرابطة والجامعة للنفس المتزوجة في عقد وميثاق الزواج، وهما مصدر التقارب والتجاور والتحاقل والتماسك والتفاهم والتصاحب والتحابب بين الزوجين. فغياب كينونة الرحمة بالمفهوم المعرفي والوجودي والقيمي الأخلاقي والجمالي المتعالي الذي تشده الآية الشريفة يعني أن بنية وبناء ونسق كينونة الحياة الزوجية والأسرية تفتقد إلى حصانة ومناعة ومثانة جوانية، فيصيبها الخوار والهباء والضعف والعجز فتلج إلى بنيتها وبنائها فيروسات الإجحاف والاستبداد والاستعباد والبغى والتعسف والجور والظلم والعتو والعنف والقساوة والقسوة والقهر و...، مما تفتقد كينونة النفس إلى النقاوة والطهارة والقداسة والعفة والعصمة والاستحياء والحشمة والخجل والأدب والبراءة التي تتسجم وتتلاءم وتتساق مع طبيعة وماهية كينونة الأسماء الحسنى والصفات العليا الناوية بالقوة والاحتمال في بنية

(1) ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى﴾ الآية: ، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَجِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَكُمْ﴾ ، وقال تعالى في هذه الآية: الكريمة: ﴿وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا﴾ ، ليألفها ويسكن بها، وكقوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ .

ونواة النفس التي من عرفها عرف ربها، ومن عرفها أحبها وأعزها، وأعزه وأحبه الله تعالى. ونعتقد أنّ الحقيقة الثاوية في نواة النواة «ميتا نواة» المودة والرحمة هي حقيقة غير محسوسة ولا معقولة، وهي العشق القيمي والروحاني الأسمائي الحسنى والصفاتي العليا الثاوي في نواتهما بالقوة والإمكان والاحتمال، وهذا العشق الذي هو أكسير الحياة الزوجية، بل، الحياة مجملًا، لا يمكن اكتشافه من خلال عدسات عقل الحواس أو عقل العقل المجرد المُلكي، بل، من خلال العقل المسدد بالشريعة والمؤيد بوسائلها المشروعة أيضاً من جهة، ومن خلال العقل القلبي والعرفاني المعقلن والمشرعن، والعقل الوحياني، الذي هو بمنزلة العقل الكلي الناظر والحاكم والقائم والقيوم والقوم والمقوم لكافة العقول الأخرى أو لمستوياتها ومراتبها وسيرورتها الفاعلية والتفصيلية والتوجيهية والاتجاهية.

فمن دون عقل العقل القلبي العرفاني والوحياني الإنزالي والإخباري الإنبائي، يكون النظر عمى، ﴿وَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يُبْصِرُونَ بِهَا﴾، والسمع صمماً ﴿وَهُمْ أَعْيُنٌ لَا يَسْمَعُونَ بِهَا﴾، والكلام بكماً، والإدراك جهلاً وغفلة، والحس لا حس، والشعور لا شعور، والوعي لا وعي، والعقل لا عقل وجنوناً (كم من عقل أسير هوى أمير)<sup>(1)</sup>، والبصيرة جهالة وحمقاً، والقلب جثماناً وجسداً أو شكلاً وهيئة ﴿هُمْ قُلُوبٌ لَا يَفْقَهُونَ بِهَا﴾، والعرفان دروشة ورهينة<sup>(2)</sup> ونسكة، والوحي والإلهام وهماً وخيالاً أو شكاً وظناً. فقيمة المودة والرحمة تكمن في تمكين القلب وتحويله إلى قلب حقيقي عرفاني يتزود ويستقبل ويستلهم خطاب الوحي والحب والعشق الإلهي، وينزله في بنيته وبنائه الذي يتسع وعاؤه وظرفه الوجودي اللامتناهي لأسماء الله الحسنى وصفاته العليا اللامتناحية، فتترشح وتمتد منه كافة القيم الأخلاقية والجمالية من المحبة والعشق والشوق والمودة والرحمة.

فمن دون الحب والعشق الإلهي ليست القلوب إلا ماءً وطنياً، فالعشق أو الحب هو الذي يجعل من الكائن الجبان شجاعاً، ومن المتكاسل والمتناقل نشطاً وصاحب همّة عالية،

(1) نهج البلاغة، خطبة الوسيلة.

(2) التجربة تشير إلى أن الأشخاص الذين قضوا عمرهم من دون زواج في سبيل الأهداف الروحية والمعنوية، ممن يعدون الزواج والإنجاب مانعاً من الوصول إلى هذه الأهداف، فإن هؤلاء كانوا يشعرون بنوع من النقص والفقْدان، ولو جزئياً، وهذا يعني أن هذا النقص الجزئي لا يرتفع إلا في إطار الزواج وتشكيل الأسرة.

ومن الأحق فهيماً عاقلاً. والعشق يجعل البخيل جواداً، ومن قليل الصبر والتحمل صبوراً متجلداً، والعشق يمنح النفس كمالاً ويظهر لها القابليات الباطنية المحيرة. والعشق الحقيقي الإلهي يوسع عدسات وعيون وعقول القلب والعقل والحس ويمدها قوة واتساعاً وامتداداً واستطالة وعمقاً، ليرى الزوج والزوجة كلاً منهما بمقدار مرتبتهما التكاملية الوجودية، ما وراء الأحداث والشواهد والموضوعات الظاهرية، أي: يشاهد كل منهما معايير وموازين ومواصفات وشخص كل منهما في صورتها الحسية الواقعية، فضلاً عن بواطنها وأعماقها واستطالاتها الماورائية أو الميتافيزيقية الغيبية، أي: يقومان بتشديد الغيب وتغيب الشهادة. فيؤسسان أولاً المسائل والأشياء والصفات الحسية على واقعيتهما الحقيقية من جانب بحيث يتميز عن الشهوة الجنسية الحيوانية، حيث إنها من الوجوه المشتركة بين الإنسان والحيوان، ويشاهدان بواطنهما الماورائية القيمة الأخلاقية والجمالية من جانب آخر.

وليس العشق منحصرًا بالعشق الحيواني الجنسي، أو الحيواني النسلي، بل يوجد نوع آخر من العشق والجذب، هو خارج حدود المادة، ومنبعه ما وراء غريزة بقاء النسل. وفي الحقيقة، هو الفاصل الذي يميز عالم الحيوان وعالم الإنسان، وهو العشق المعنوي الروحي الإنساني. هو عشق الفضائل والسجايا الإنسانية السامية، وحب جمال الحقيقة، عشق كل ما هو حسن وجميل. في هذا النوع تتملك الإنسان أحاسيس مغايرة من حيث الماهية والحقيقة عن الشهوة. وهذا العشق يساوق التعبير القرآني بـ «المودة» و «الرحمة» كما جاء في الآية الكريمة.

وتأكيد القرآن على مؤسسة الحياة الزوجية ومؤسسة معايير الاختيار والتفاضل وفق «المودة» و «الرحمة»، ذلك تأكيداً على أن المعايير الحسية أو العشق الشهواني والبدني ليس هو العامل الوحيد أو الأصيل والأثيل الذي يستلزم مراعاته والعناية به في الاختيار وفي العلاقة الطبيعية والزوجية وسيرورتها فحسب، إنما العامل الفاعلي والرابط الوشائجي الأصيل والأثيل هو العلاقة التي يسودها فعل الصدق والأمانة والائتمان، وصفة الصفاء والشفقة والحشمة، وعلاقة التفاهم والإخلاص، وفعل اتحاد القلب والشعور والروح وجودياً، ويسودها نسق العلاقة المضغمة بالمحبة والمودة والرحمة، وبتعبير آخر، كل ما يجعل من الزوجين واحداً في النظر والتعقل والتخيل والفكر والقلب والروح ولو في رتب ودرجات



مختلفة، أما العشق الشهواني البدني المشرّعن والمؤقت والمتناهي مهم وحاجة ضرورية يستلزم العناية والرعاية به في سياق (لا إفراط ولا تفريط)، ولكن الأصل والتأثيل للعشق الروحي والقيمي الخلقى والجمالي، الذي يلقي ظلاله الإيجابي على العشق الجسدي والحسي الشهواني، فيرفع من قيمته ومكانته ومقامه إلى مرتبة عبادة وثواب، ويكون متقوماً بالعشق الإلهي والروحي القيمي الأخلاقي والجمالي، أي: يكون ناظراً وحافظاً، وصائناً وراعياً، وقاضياً وحكماً، وسيداً وحاكماً، وقائماً وقيوماً، وقوماً وقومة، وقياماً ومقوماً للعشق الشهواني البدني.

وهنا يصبح العشق الشهواني ذا فائدة ومنفعة وجدوى؛ لكونه واقعاً تحت نظر وحكم التقوى والعفاف والحشمة والطهارة، وإلا مآله بعد الهيام والوصل الفصل والنفور<sup>(1)</sup>. وهنا يصبح العشق المجازي (الوهمي) عشقاً حقيقياً وجودياً يتدرج إلى أن يسمو ويرتقي إلى عشق الذات الأحادية.

## 8.10 الآليات والإليات التي بمقتضاها يتم اختيار قرار ونظر وفعل الزواج وبناء الأسرة والحياة الزوجية

- هناك مشكلات وإشكاليات الاختيار والقرار بشأن اختيار الزوج أو الزوجة الصالحة.
- التصور والتخيل والتعلل للفوائد والمنافع والمصالح والخير والسعادة والفلاح من أي: فعل وعمل منظور.
  - التصديق بهذه المنافع ومعرفة حقيقتها وصدقها وواقعيتها وصلاحيتها وسلامتها وعدالتها واستقامتها.
  - الشوق لتحقيقها بسبب الشعور بالانقص والحاجة إليها. الله ليس له شوق

(1) من التماثيل والمجسمات المشهورة في أوروبا مجسم لامرأة شابة وحسنة، مستلقية على سريرها، وإلى جانبها شاب يضع إحدى رجليه على الأرض، ووجهه معرض عنها، وكأنه يهيم بالابتعاد عنها. من المعلوم أنه كان إلى جانبها، وهي ترمز وتجسد لفكر أفلاطون الفيلسوف، فالفلاسفة يقولون أن الوصال مدفن العشق، وأن العشق إذا انتهى إلى الوصال يتبدل إلى ضيق وملل وسأم، وينقلب المعشوق إلى منفور منه. والأصل الذي بيّنه العرفاء والحكماء أن الإنسان يعشق شيئاً لا يملكه، وأن المرء عاشق لهذا الشيء ما دام لا يملكه، فإذا وصل إليه تبدلت حرارة العشق إلى برودة، ومال العاشق يبحث عن معشوق غيره. الشهيد مرتض المطهري: (الملحمة الحسينية)، ص 382.

- الحب لها لكونها كمالاً وجمالاً. الله يحب ولا يشترق؛ لأنّ الحب كمال والله يحب كمالاته وكمالات صفاته ولا يشترق إليها لكونه تعالى لا يشعر بالنقص.
- تبدأ النية والقصد في التكوين والإنشاء (لماذا الزواج وتكوين حياة زوجية وأسرية للتكامل والارتقاء والدنو القرباني والتقربي إلى كمال الكمالات وجمال الجمالات (الله سبحانه وتعالى).
- تشكل الإرادة أي: الإنسان يريد ذلك الشيء أو الزوجة والزواج.
- تحقق العزم القوة الدافعة إلى البدء بالفعل.
- الفعل واتخاذ القرار والاختيار.

### 8.11 من يتحمل المسؤولية في بناء نواة وبذرة الحياة الزوجية وتأسيساتها

#### وتأصيلاتها وتأثيراتها

- هناك حقوق للأبناء على الوالدين، وكذلك حقوق للوالدين على الأبناء.
- حق التسمية المناسبة واللائقة.
  - حق المأكل والملبس والمأوى لهم حسب طاقته وإمكاناته.
  - حق التربية والتعليم والتنظيف والتبصير.
  - حق التزويج والاختيار الصحيح والسليم (حق البحث والتنقيص في اختيار الزوج المناسب لكريمته وأبنة وترك الاختيار لهم). تحول هذا الحق إلى: استبداد، وباطل، وبغي، وتَعَسُّف، وجور، وحيف، وخطأ، وظلم، وعُتُو، وقهر، من قبل الغالبية العظمى من الآباء والأمهات. من خلال وضع قيود وشروط غير واقعية وغير إيمانية وغير عادلة وغير حقيقية، خاضعة للعادات والتقاليد والخرافات والخزعبلات أو الإفراط والتضخيم والإسراف والتهاون والتكبير بدون معنى وحاجة.
  - أو التفريط والإغفال والإهمال والاستهتار والتقصير والتحجيم والتصغير للأمور والمسائل والمعايير والموازين
  - الاعتدال والتوسط والاستقامة والعدل والمساواة.



## الفصل التاسع

# تأصيل وتأثيل موازين وعناصر الاختيار الاصطفائي الحقيقي والحقي لموضوعات الحياة الزوجية





## 9. مقدمة

هناك أمران ضروريان لا بدّ من فهمهما وإفهامهما وانفهامهما، يفرضان على المسلمين بشكل عام والمتدينين بشكل خاص، ولهما علاقة بنيوية وبنائية ونسقية ودلالية ووظيفية وغائية معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية تشكل الإطار العام والدائرة المحيطة بمنظومة المفاهيم والمعاني والحقائق والقيم والمعايير والموازن الحقّة، التي لها سنجية مؤاتلة مع سنجية الأسماء الحسنى والصفات العليا، المراد منها التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي والتماثل والتجاور والتناظر والتطابق والتساوق مع منظومة المفاهيم والحقائق والمعاني الثابته والكامنة بالقوة والإمكان والاحتمال في كينونة ونفس وفطرة الإنسان. وهذان الأمران هما:

أولاً: ضرورة معرفة حقيقة الإسلام وروحه وغاياته ووسائله وأحكامه وفلسفته ورؤيته التوحيدية من جهة، وتساوقها مع فلسفته ورؤيته الكونية والحضارية التاريخية والاجتماعية والأسرية والزوجية والفردية التوحيدية من جهة ثانية، وذلك كنسق ونظام عام، ومنطق فكري وفكراني متميز، وعقيدة واعتقاد إيماني تكاملي تشميلي وتراتبى توحيدى، ومنظومة غايات تهدف إلى تحقيق الصلاح الدنيوي والصلاح الديني والسعادة الأبدية، بغية الإنابة التوابع النصح والدنو القرباني التقربى إلى الكمال والجمال اللامتناهي للكائن الممكن الوجود، وهي حالات وملكات وجودية متحدة بالقوة والإمكان، وثابته في نواة وبنية كينونة الأسماء الحسنى والصفات العليا الذاتية والصفاتية والفاعلية للكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى تعالى. وهذا ما يكشفها ويمكنا منها الثقل الأول والأكبر القرآن المجيد، وإذا لم يتحقق ذلك من خلال هذا الثقل المعرفى والوجودى والأخلاقى والجمالى نكون قد أثبتنا حقيقة هجران القرآن وصدق قوله عَلَيْكُمْ وَالرَّسُولُ: ﴿يَرْبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾ ولو كان حافظاً للقرآن ومفسراً له.

وثانياً: معرفة السبل المتعددة والمختلفة التي إحداثيات وزاوية منقلتها واتجاهات

بوصلتها وخطوط مسطرتها وميزان مكيلتها، كلها تشير إلى ميلانها واتجاهها نحو الاستواء على الطريق القويم والصراط المستقيم. وهذا الأمر لا يتحقق إلا بمعرفة متطلبات الزمان والمكان، أي: ظروف العصر الظاهرة والباطنة والمحيطلة بسيرورة الحياة وبالأشياء والأمور من جهة، ومعرفة الدليل والمرشد والحكيم والعليم والقادر الذي يصور ويصدق لنا ظروف العصر وحقائقه مسائله وقضاياها ومفاهيمه ومعانيه ومعاييرها وموازينها الحقيقية التصالحية والتناسبية، وخاصة تلك الأمور المستترة والمضمرة فيما وراء ظاهراتها وشكلانياتها من جانب، ويحدد إحداثيات سيرورتها ويعين زواياها ويوزن مكاييلها ويثبت اتجاهاتها ويسطر مساطرها ومسافاتهما، التي تمكن فعل النظر والتعقل والتبصر والتخيل والتوهم، أو فعل الصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام، أو فعل العمل من الفعل الاستوائي والاستقامي على الصراط المستقيم في مجاري الحياة الفردية والزوجية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية... الكلية والعامة، وبمقتضى ذلك يتم توجيه وتحديد وتعيين وتقدير قيم وأوزان واتجاهات سيرورة سلوكياتنا وأعمالنا وأنظارتنا وتعقلاتنا وتخيلاتنا الفرعية والفردية والزوجية والأسرية. وهذا الأمر لا يتحقق إلا بالتمسك الولائي بالقرآن الناطق والمتحدث والمتجسد الذي يطلق عليه «الثقل الثاني للوجود»، وهما خطان متوازيان ومتطابقان ومتساوقان ومستقيمان لا يعرفان الانقطاع والانفصال والافتراق بتاتا، وذلك وفق معادلة توازنية تعادلية تساوقية تناسبية بين الثقل الأول والثاني.

ولا شك أن سفينة الحياة الفردية أو الزوجية أو الأسرية أو الاجتماعية التي تريد أن تمخر عباب المحيطات، قاطعة المسافات الطويلة ومتقلبة بها من قارة إلى أخرى، أي: من عالم إمكان إلى عالم إمكان آخر أعلى مرتبة ودرجة، لا بد لها من بوصلة في منتهى الدقة والحساسية في معرفة الاتجاهات البعيدة والقريبة والمجاورة والملازمة والملازمة والمحاولة لسيرورتها، ذلك ضماناً لسلامة وصحة وأمان سيرها والحيلولة دون غرقها، ووسلامة إدارة اجتيازها للأخطار الناجمة عن المد والجزر والرياح العاتية والعواصف الهوجاء. وهذا الأمر يتطلب معرفة علمية ويقينية بوضع البحر وحاله وموقعه وجغرافية البحر والسفينة في كل لحظة من لحظات الإبحار. وأخيراً وليس آخراً، ولا بد من تحديد دقيق لمرساتها الختامية الثابتة والمؤتمنة لاستقرارها وسكينتها وثباتها ودوامها.

وهذا ما لا يتحقق إلا بمعرفة وجدانية ووجودية بحقيقة الثقلين، كتاب الله القرآن المجيد المكتوب والعترة الطاهرة أهل البيت عليهم السلام الكتاب والقرآن المنطوق والمعمول والمفعول في الحياة، والإيمان والاعتقاد التقيد والالتزام بهما معاً. السؤال الكبير والكبار اليوم يتعلق بالثقل الثاني الموجه والمفسر والشارح والهادي والمرشد والمعين والحجة والدليل في عصر الغيبة الكبرى على فهم وإفهام وتفهم وانفهام الثقل الأول والأكبر، لكافة موضوعاته ومفاهيمه ومعانيه ومعايير وموازينه على الأقل الكلية والتوسطية والولائية الحاكمة الناظرة والمحافظة والمؤتمنة والقائمة والقوامة والقيامة والقيومية والقوامة والمقومة لسيرورة الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية والتربوية الفردية والزوجية والأسرية. فما لم نحدد بنية وبناء ودلالة وغاية هذا السؤال الكبار الجوهرية الحياتي، والإجابة الوافية والكاملة والتامة المولدة للأمان والطمأنينة والسكينة والاستقرار الاستعقالي والاسترواحي والاستحوائي الجواني، والإحساسي الملموسي والمرئي الواقعي. وهذا لا يتحقق إلا الاعتقاد والتمسك بولاية الفقيه التقوائي الجامع للشرائط والممهّد للولاية العصومية المنتظرة والمتساوقة مع حقيقة الاستخلاف الخاتمي عليه السلام والرياسة.

واليوم ومن دون بوصلة ومميلة ومنقلة ومكيلة ومسطرة ولاية الفقيه التقوائية العلمية، التي هي حقيقة وحقاً بمنزلة دليل وتسديد وتصويب وترشيد لسيرورة موضوعات ومسائل ومفاهيم ومعاني ومعايير وموازن مجاري الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. فهي حقاً بمنزلة خرائط هندسية معمارية لبناء حياة الاستخلاف والخاتمية المحمدية عليه السلام والرياسة والانتظارية المهديّة عليه السلام والولائية العامة التقوائية بشكل عام، والحياة الأسرية والزوجية بشكل خاص. فما لم نتعرف على حقيقة الإسلام وروح الآيات القرآنية المجيدة الثقل الأكبر، وروح الثقل الأصغر ولاية أهل البيت عليهم السلام، وروح متوالياتها الولائية العلمية البصيرية التقوائية، لا يمكننا معرفة حقيقة وروح الدين والخاتمية وروح الفقه والأحكام الشرعية ومفاهيمها ومعانيها ومعاييرها الحاكمة والناظمة والمؤتمنة والقائمة والقيومية والمقومة لسيرورة الحياة في مجرى الكون والوجود. وبغياب هذا الفهم الإجمالي الأصيل والأثيل تصبح سيرورة وصيرورة الحياة الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والولائية من دون

مبدأً ونهايةً وسبيل واضح وجلي، ومن دون مرسى ومرساة للانطلاق والتوطن والتسكين، ومن دون حصن وحصانة وحماية ووقاية تحميها من فيروسات وميكروبات تعصمنا من الاعوجاجات والانحرافات والضلالات والبدع والتزييفات والإبهامات والغموضات التي تعصف بنا وتغرق سفينة الحياة وركابها في بحرها اللجي والهائج والمضطرب والمتلاطم لتضادات وتغايرات وتباينات وتداخلات وتخرجات وتشابهات معانها ومفاهيمها وقيمها وموضوعاتها ومسائلها من جهة، وتمايز وتغاير وتضاد وتناقض مقاييسها وموازينها ومكاييلها فيما بين نسبانيته ومطلقاتها، وجزئياتها وكلياتها، ومتغيراتها وثوابتها، وظاهراتها وبواطنها، ومعلناتها ومسكوتاتها، ومتشابهاتها ومحكماتها، ومادياتها وروحانياتها، ودينياتها ودينيوياتها، ومحسوساتها ومعقولاتها، ومعقولاتها وعرفانياتها،...

تكمُن المشكلة والإشكالية في حقيقة فهمنا وإفهامنا وانفهامنا لَكُنْه مفاهيم ومعاني وأفكار وقيم تأصيل وتأثيل حياة زوجية من جهة، وتكمُن كذلك في حقيقة ودقة فهمنا وانفهامنا لاختيار معايير وموازن تفضيلاتنا الاصطفائية وتعيين ترجيحياتنا الانتقائية الزوجية والأسرية والاجتماعية المناسبة والصالحة والفالحة والسعيدة التي تقربنا إلى غاية غاياتنا التي نصبو ونروم إليها، وهي السكينة والطمأنينة والاستقرار الاستعالي والاسترواحي المحقق للسعادة الأبدية والإنابة التوابية والدنو التقربي والقرباني إلى كمال الكمالات وجمال الجمالات والمثل الأعلى سبحانه وتعالى، والذي تدعو إليه الفطرة السليمة والنفس المطمئنة وإنسانية الإنسان الربانية. وعليه ليس هناك كبير معضلة من وجهة نظر الإسلام إذا أحسن الزوج والزوجة الاختيار الحسن والجميل المعقلن والمشرعن لمسائل وقضايا ومفاهيم ومعاني الحياة الزوجية، وفق معايير وموازن الإسلام في الزواج وبناء الأسرة السعيدة المؤمنة بقيم الحياة الإنسانية الدنيوية والبرزخية والأخروية.

## 9.2 أسباب ودواعي بحث تأصيل وتأثيل معايير وموازن وقيم موضوعات اختيار

### الحياة الزوجية الصالحة الحققة

الراصد لمسارات سيرورات الحياة الزوجية وتوقع صيرورتها الوجودية المعاصرة والحالية من جهة، واسقاطاتها التصويرية والتصديقية لها في آفاق مآلاتها وأمادها القادمة من جهة ثانية، ونتائج تحليلات الأرقام الإحصائية لحالات الزواج والطلاق،



وخاصة الأسباب والمسببات لهما أو لطبيعة وحقيقة سيرورتها ومجرى مياها المتموج والمتزبد والمتشقق يميناً ويساراً، أو حقيقة معاييرها والموازن ومقاييسها المعتمدة في تفضيلاتها الترجيحية والانتقائية واختياراتها الاصطفائية من جهة ثالثة، تزيح لنا الستر والاستتار عن حقيقة وواقعية سفينة الحياة الزوجية والأسرية ومآلاتها ومراسيها التي سوف ترسو فيها إذا ما استطاعت تجاوز تموجات وعواصف محيطاتها المضطربة والعاثية والهائجة، وتكشف لنا عن حقيقة عدساتها الرؤيوية الانفصالية والتفريقية والتهميشية والتقطيعية بين غايات وأهداف وفلسفة بناء الحياة الزوجية ومنظومة قيمها الأخلاقية والجمالية الهادية والسامية أو القيومة والمقومة لها، وتكشف لنا وجهها الواقعي القبيح وصورتها المكسوفة المضمرة التي تشي إلى حياة زوجية نمطية استهلاكية اصطناعية مهلهلة بعيدة عن قيمها المتعالية وغاياتها السامية أو عن قفصها وقصرها الذهبي، وحتى عن جنثها الوهمية السرايية السديمية، التي تعكس عكس واقعها الحقيقي والمأل إليه. حياة لا أحساس ولا شعور ولا وعي لها. لذا تؤصلت بنياتها التحتية وتؤثلت بناءاتها الفوقية وتمأسست هياكلها الهندسية المَعلمية الظاهرية وفق نظم وأنساق واهنة وهمية أو ضعيفة هشّة لمنظومتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية ولقيم حقيقة قيمها ومعاييرها وموازينها، التي هي دالّة على تجذير صراع الإرادات وإرادات السلطة والقوة والهيمنة، وتعظيم مضاعفة أرقام أرصدها الربحية المادية وترسيخ سلوكاتها الاستهلاكية الإسرافية الإفراطية اللاعقلانية، وتمكين ممارساتها وقراراتها التفضيلية الانتقائية والاختيارية الاصطفائية اللاواقعية واللاعقلانية واللاإنسانية واللاشرعية، فضلاً عن شرّعة قيم سطحية هشّة، وقوّننة موازين هامشية مختلة، وهندسة معايير ثانوية وجزئية، لا تقيس ولا تقدر ولا تعين ولا تشخص قيمها ومعانيها وغاياتها ووظائفها الحقيقية، وتخفي فيروساتها وميكروباتها المرضية والوبائية النفسية والاجتماعية الحقيقية الواقعية، بل، تجاري أوبئة وأمراض وظواهرات محاكاة الحياة الزوجية المفتعلة والمصطنعة كالعولمية المادية والاستغراق في الإفراط الاستهلاكي بشكل عام وتشويؤ قيم الحياة بشكل خاص من خلال تحكم برمجيات تثبت وتوجه وتحقق قيم ومعاني ومفاهيم وسلوكيات وغايات قوى التلوث الثلاث من «ميتا اقتصاد» و«ميتا سياسة» و«ميتا إعلام»، فتلوث الأذهان والعقول بالتشويؤات المادية والقلوب تتعلق

بظواهرات وهوامش قيم الحياة التي تقبح وتبشع الجمال الروحي الاسترواحي وتضعف آلياتها وآلاتها وإدراكاتها ومدركاتها العقلانية والعرفانية والمعنوية الاسترواحية.

لذا هناك حاجة ماسة وملحة لتأصيل وتأثيل منظومة متكاملة شمولية وتراتبية وتوحيدية، لقيم ومعانٍ وموازن ومعايير أخلاقية وجمالية متعالية واقعية وحسية حقيقية وعقلانية معقلنة مسددة ومؤيدة وعرفانية معقلنة ومشرعة، تُسطر وتصمم لنا وترشدنا وتهدينا وتؤنرنا وتبصرنا إلى سبيل وطريق التوفيق الإلهي والهداية الربانية والرشد الكمالي الخاتمي لمنظومة معاني ومفاهيم وحقائق مجرى الحياة الزوجية التكاملية والتساكنية والتعارفية ومعاييرها وموازنها الاختيارية والتفضيلية الاصطفائية والانتقائية، بشكل يتم بمقتضاه معرفة كل واحد من الزوج والزوجة الحقيقة الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا الكامنة والثاوية فيهما بالقوة والإمكان من جهة، ومعرفة المنظومة والخريطة الهندسية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية لكيثونة وعالم الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية من جهة ثانية، الأمر الذي يمكننا من توجيه اتجاه بوصلة سيرورة وصيرورة الحياة الزوجية، وتقدير زوايا مُميلتها المتعددة والمختلفة على نحو يحقق الانتظام والاتساق لسبيل المختلفة للاستواء والاستقامة على الطريق المستقيم المرسوم من قبل ملك ومالك الحياة والدين والقيامه والحساب والساعة. هذا الاستواء والانتظام والانطباق هو الذي يحقق حياة السعادة الزوجية الأبدية، ويُجز سير الإنابة التوايية النصوح، ويرسم ويختم صيرورة الدنو القرباني والتقربي الوجودي إلى كمال الكمالات وجمال الجمالات اللامتناهية وفوق اللامتناهية والمطلقة وفوق المطلقة سبحانه وتعالى.

وعليه يتم تحرير الرؤيوية الانفصالية والاختزالية والتجزئية والتفكيكية عن مصفوفة أو عن الشبكة العنكبوتية لمنظومة القيم الأخلاقية والجمالية المتعالية الثاوية في منظومتها المعرفية والوجودية، وإنبات الرؤيوية التواصلية التزاوجية التشميلية والتكاملية التراتبية التوحيدية، المؤسسة على الرؤيوية الكونية التوحيدية والمؤصلة على فلسفة الحياة الزوجية والسعادة الأبدية التي تحقق بجانب المنفعة واللذة الحسية الواسئلية أيضاً السعادة العقلية والاسترواح القلبي الروحي، وتؤصل سير صيرورة الدنو القرباني والتقربي إلى الكمال والجمال المطلق تعالى.

### 9.3 أهمية معايير وموازن اختيارات وترجيحات موضوعات الحياة الزوجية

#### الاصطفائية والانتقائية الحققة

أهمية وخطورة منظومة تفضيلات وترجيحات اختيارات الزوج أو الزوجة الصالحة تأتي من رهان وراهنية المعايير والموازن والمقاييس والمساطر والبوصلات والمكاييل، التي بمقتضاها توظف لتُقاس وتقدر وتكيل وتوزن وتوجه تصورات وتعلقات كل من الزوج والزوجة عند تفضيلتهما وترجيحاتهما لاختيار شريك الحياة لهما، وهي عادة ما تأخذ شكلاً ونمطاً يُضاد الحواس الحاسة والشاعرة، ويغايير التعلقات العقلانية العاقلة، ويعاكس القيم الأخلاقية المعقلنة والمشرعنة، ويغايير القيم الجمالية الحقيقية والواقعية والحققة. لقد أضحى الأمر بالنسبة لكثير من الزوجين أن عالم وحياة الزوجية والأسرية كأنها عالم وحياة تهيمن عليهما نمطاً استهلاكياً برانياً، وكائناً نرجسياً غرائزياً جوانياً، ذلك بحكم ومقتضى المفاهيم والمعاني والقيم الحاكمة والناظرة والحافظة والمؤتمنة أو القيومة والقائمة والقيام والقوم والمقومة لها، التي لا تتجاوز حقيقتها قيمها الجزئية والنسبية والمتغيرة والظاهرية والسكونية والمؤقتة والمادية، من دون أن تؤصل وتؤثّل على قواعد وقوانين وسنن وأحكام كلية شمولية تكاملية تراتبية توحيدية، أو ثابتة ومطلقة ومحكمة وديمومية ودينامية، بل، هي قائمة وممتوحة بما تفرزها حياتها الاحتفالية الزوجية ومحركاتها الاجتماعية وتبعيتها العولمية من تمجيد المؤقت والزائل، وتشريف الظاهر والشكل، وتفخيم القشري والسطحي، وتوقير المادي والحسي، وإعظام اللذة والشهوة، وثناء وإجلال المحاكاة والتقليد، وتزكية الخسيس والحقير والتافه....

وعليه فقدت منظومة القيم بنيتها وبنائها التكوينية والتركيبية والتراكمية المتماسكة والمتصلبة، وضعفت واختفت معانيها الدلالية والتداولية، وتراخت ووهنت قواها واستطالاتها وامتداداتها الاتصالية التواصلية، وفقدت وتلاشت ديمومتها وديناميتها الوظيفية والعملانية، وزاغت وخبثت أهدافها السامية، ومالت واعوجت غاياتها المتعالية، مما أفقدتها دورها الرافع والحافز، وانسحبت من فضاء الحياة الزوجية وخرجت عن سكة مسار سيرورتها المستقيمة، ذلك بعد ما امتلأت فضاؤها ونخرت بنياتها وتشققت بنائها ومالت تركيباتها وشوهت دلالاتها، بقيم استهلاكية مادية جزئية وفردية غرائزية مؤقتة

وزائلة وسديمية سرايية، وأضحت المهمة المستعجلة والعملية الجراحية اللازمة اليوم هي في التفكير في كيفية فهم وإفهام وانفهام، وتعليم وإعلام وعلم واستعلام، في كفيات تفعيل وإفعال وانفعال المعانِ والمفاهيم، وتجديد وتذكير وإحياء منظومة الوجدان الأخلاقي والقيم الجمالية الرجولية والمرؤية والإحسانية والحيائية والإحيائية والاستحيائية والقوامية والقيومية الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا إلى ذات العلاقة بمعايير وموازين أو مساطر ومنقلاات وبوصلات تفضيلات وترجيحات الزوج والزوجة الاصطفائية وانتقاءات مسائل ومواقف وقرارات الحياة الزوجية قبل التشكل وأثنائها وبعدها من جهة، وتفعيل وإويات وآليات تنمية الوعي الحسي الواقعي والعقلي العقلاني المسدد والمؤيد والعرفاني المعقلن والمشرعن، في سيرورة مجرى الحياة الزوجية بوعي حقيقي، ويقظة واقعية، مؤاسسة على وعي متوع، ويقظة متيقظة، وفكر متفكر، وحياة حيّة، تمتلك مالكية وملكية قوى ودوافع وآليات تفجر قوى الوعي وتنور اليقظة وتُحيي الذاكرة وتشد الذكر وتطق البيان، لتحيي حياة الحياة أي: حياة كينونة الرجولة والمروءة والإحسان والحيّ الحياتي من جهة، وتحرك وترشد وتهدي وتوجه سيرورة النقد والتحليل والمقارنة والمقاربة بين كافة التفضيلات والترجيحات المطروحة والاصطفائية والاختيارات المعروضة والانتقائية المتعددة والمتنوعة بمقتضى إنها حاملة لحمولات قيمة ومعنوية ومعرفية متعالية ناوية في بنياتها ودلالاتها الجوانية، بحثاً عن الأصلح والأفضل والأتم، والأخير والأطيب، والأقرب إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق تعالى من جهة أخرى.

وتأسيساً على ذلك، تجعل مهمتنا الرئيسية هي رصد وتحليل، ونقد وتعليل، ويعالج ويحل، ويلامس ويلايس مشكلات إشكاليات العلاقات الممزقة والروابط المهمشة بين منظومة تفضيلات وترجيحات الاختيارية الاصطفائية للزوجين وقيمها ومعاييرها وموازينها، ومن ثم بلورة وبناء المصنوفة أو الشبكة العنكبوتية لمنظومة قيمها الأخلاقية والجمالية، وقيمة قيمتها، أي: «ميتا قيمة» أو ما وراء وما بعد القيمة التي ترتقي إلى مقام ومرتبة الحاكمة والناظرية والقائمية والقيومية والقيامية والقومة والمقومة للقيمة ذاتها، وهي حمولات ذاتية حقيقية رقيقة وصلبة، وقاعدة وأس وبناء تحتي لها ولكل أهداف وغايات الحياة الزوجية القدسية الصغرى والوسطى والعليا الأسمى.

وهذا الأمر لا يتحقق إلا بعد التفكير العقلاني المعقلن والمشرعن والتفكير في آليات عمل تمكّن الزوجين من تحصيل القوة العقلية والقدرة النفسية، القدرة على نقد الظواهر المعاصرة المنفصلة عن القيم السامية للزواج الذي يحاكي اليوم عولمة نموذج الزواج الاستهلاكي الاحتفالي، والذي يتحرك وحيماً من غرائز الزوجين ورغباتهما الحيوية وتصوراتهما الحسية المادية والنفعية الآنية اللذائذية، ورؤيتهما المجزأة والميكروسكوبية الجزئية التي غدت حاکمة وناظرة وقائمة ومقومة لتفضيلات وترجيحات اختيارات الزوجين في الزواج، ولمسائل وقضايا ومواقف ومعاني ومفاهيم سيرورة حياتهما داخل مجرى العالم والكون والوجود.

وتأتي أهمية البحث في رصد وتحرير منظومة تفضيلات وترجيحات اختيارات الزوجين من الرؤيوية المنفصلة أو الضعيفة أو الهامشية عن أولياتها وإلياتها وآلياتها التوجيهية القيمة الأخلاقية والجمالية في إنجاز مشروع الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، في سياق سيرورة وصيرورة الزوجين نحو تحقيق أهدافهما وغاياتهما الأسمى في الحياة والوجود. وهذا الأمر يتطلب، بادئ ذي بدء، إسدال الستار والاستتار عن هشاشة وضعف، أو زيف وبطلان، أو خداع ومكر، منظومة القيم النمطية والعولمية السائدة اليوم في التفضيل والاختيار من جهة، وانحراف مميلة المعايير، وانحناء سطوح المساطر القياسية لها، واختلال توازنات مكيلتها التوزينية، واهتزاز ثوابت اتجاهات بوصلاتها التصحيحية والتصويبية، وتداخل درجات محددات منقلاتها الترشيدية والاستقامية، وانكسارات والتواءات وتحودبات وتقعرات عدساتها الرؤيوية الاستكشافية والاستبصارية والاستشرافية، واختلال وإلياتها النفسية والعقائدية والفكرية أو آلياتها التزاوجية المثاقفية بين الزوجين، فضلاً عن أدواتهما وآلاتهما التحليلية والتفسيرية والتأويلية.

إنّ تبيان ماهية مظاهر هذا الانفصال في الممارسات التفضيلية الاختيارية ومآلات نتائجها الوخيمة على السّلمية الراتوبية للقيم الأخلاقية والجمالية المرتبطة بالحياة الزوجية في غاية الأهمية ومنتهى الضرورة. والسؤال الذي يطرح دائماً وأبداً: هل تكفي منظومة أخلاقيات التفضيل والاختيار والترجيح التي يجري التنظير لها من خلال إنشاء

أخلاقيات داخلية؟ أم المقتضي والمستلزم الذي يلوح في الأفق علاجياً، هو تطوير أخلاقيات جذرية تكون حاکمة وناظرة على الظاهرات التفاضلية الاختيارية وقائمة وقيومة ومقومة لها ومحددة لمقاصدها وغاياتها ومتعينة لوظائفها وإجراءاتها؟ ما هو أساس هذا النظام أو المنظومة الأخلاقية القيمة والجمالية التي ستقل الظاهرات التفاضلية الاختيارية الزوجية من فضاء الانفصال إلى فضاء التداول والاتصال والتواصلية مع القيم المتعالية؟ وما أثر هذا التداول والوصل والاتصال بين القيم الأخلاقية والجمالية الحسية والعقلية والعرفانية والتشريعية على معايير وموازين ومكاييل ومساطر وبوصلات ومنقلات التفضيل والترجيح بين اختيارات الزوجين؟ وما أثرها في بناء بنية وبنائات الحياة الزوجية بتكويناتها وتركيباتها وتراكباتها التأسيسية والتأصيلية من جهة، وعلى استدلالاتها ودلالاتها المعرفية والوجودية من جهة ثانية، وعلى سيرورة تداولاتها وتواصلاتها العلائقية البيئية الجوانية والغيرية البرانية من جهة ثالثة، وعلى وظائفها وغاياتها وأهدافها السامية في مجرى الحياة الزوجية ومجرى الكون والوجود لهما؟

#### 9.4 تأصيل وتأثيل منطق منظومة قيم موضوعات ومعايير الحياة الزوجية

##### الحقة

إنّ المنطق الذي نوظفه في دراسة ونموذج منظومة القيم الزوجية الحقيقية والحقة، هو منطق الدرجات والمراتب والمراق، ومنطق ذو حدين ثنائيين مفتوحين يتوسطهما درجات ومراتب إما تعاضدية إيجابية تكاملية تطابقية أو تناقضية سلبية تسافلية انحدارية تباعدية، وهو ما يطلق عليه بعض الباحثين منطق «بُودًا» أو المنطق «التشكيكي»، في مقابل منطق «أرسطو»؛ وهذا المنطق شائع في بعض الدول الآسيوية؛ لأنه منطق طبيعي يضاها طبيعة تكوين الدماغ البشري، ويشاكل سيرورة التكامل والترقي المتعالي الذي يتحقق وفق حركة جوهرية للنفس تدرجية وتراتبية وتزامنية، وهو منطق ينسجم ويطماهى مع تحليل وطبيعة الأفعال الإرادية، مثل الأفعال الاجتماعية الاقتصادية والسياسية والأخلاقية والظواهر اللغوية، وجميع الموضوعات والمجالات المعقدة.

المنطق الثنائي (0:1) أو منطق إمّا وإمّا، هو منطق تبسيطي اختزالي واستجماعي واستهلاكي وتبئيري في حدين متطرفين مغلقين، قد يصلح ويخص ببعض الرياضيات

الخالصة، وبيعض المواقف والأوضاع والأحكام الفقهية والشرعية والاجتماعية والسياسية، وبيعض المصطنعات الإنسانية التي تفتقد بنيتها الجوانية إلى درجات ومراتب، بالرغم من كونه منطقاً حساساً دقيقاً حاسماً، في حين أن منطق الدرجات وسلميته الراتوبية لاخطي عمائي مُراعي التبعية الحساسة للظروف الأولية في حين يتأسس منطق الدرجات الراتوبية على مبدأ، هو «كل شيء يتصل بكل شيء»، وإن مبدأ الاتصال يجعل من وجود نسقي ينتمي إلى نسق أكبر كَبَّار، وإن هذا التصور النسقي طبيعي فطري في كينونة الكائن البشري، ومن ثمة، فهو قديم قدم الفكر الإنساني الفطري، مثله مثل التفكير بالتشابه والاختلاف، والتشاكل والتمايز، والتضارع والتغاير، والتضاهي والتضاد، والتماثل والتقابل، والتجاور والتطابق، والتناظر والتناقض، والتطابق والمزايلة.

المستقرئ لأدبيات الفكر الفلسفي والعرفاني والصوفي يجد أن فكرة النسق مستهلكة ومستغرقة ومستجمعة في بؤرة فلسفة انتظام الكون القديمة، وفي العهود الوسيطة، ثم في الأزمنة الحديثة والمعاصرة، ومقتضى هذه الفلسفة النسقية الكونية أن الكون مؤلف من عوالم يتصل بعضها ببعض، بحيث يشكل سلسلة متوالية ومترابطة الحلقات العرضية والطولية، ويُدعى هذا النسق الكوني بتسميات مختلفة حسب العدسات الرؤيوية، التي ينظر من خلالها بنية وتركيبه هذا النظام النسقي وموضوعاته. فيُسميه أصحاب البلاغة والأدب «بوجه الشبه»، والأصوليون يطلقون عليه «العلّة»، وعلماء الرياضيات «بالمجموعات المتداخلة أو المتقاطعة»، وبعض فلاسفة اللغة «بالتشابه العائلي»، ويطلق عليه علماء الأعصاب «الوصلات»، والسيمايون «التشاكل».

ومهما تعددت الأسماء وتنوعت العناوين والمسميات والمصطلحات، فإنها جميعاً تعني شيئاً واحداً، وهو مركّب نسق مؤلف من مكونات وعناصر مترابطة متواصلة متفاعلة ومتساوقة منسجمة متحاكلة في بنيته الكبرى الكبارة، وإن بآن وظهر، أحياناً، أنه شتات وفوضى، وتبعثر وتنافر، وتباعد وفواصل، ومسافات وجزر أرخبيلية، إلا أن الحفر الجينيولوجي والتنقير الأركيولوجي والتشريح الأيكيولوجية والتفسير والتأويل البنيوي الكبار، يدل على التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي والتماثل والتجاور أو التحاذي

والتناظر والتطابق والتساوق في مستوياته ومراتبه، ذلك تبعاً لتموضعات مكوناته وعناصره في نظام الكون العرضي والطولي.

والمستقرى لأدبيات المنطق والفكر الفلسفي وبالأخص فكر المنطق المتداخل، يستشف بجلاء ووضوح مدى التركيز الكبير والاهتمام والعناية البالغة للمناطق الجدد في توظيف واستثمار مبدأ (كل شيء قابل للتدرج) في حقول المعرفة والوجود العلمي والفكري والأخلاقي العملي والذوق الجمالي والفني لكيثونة السؤال وسؤال السؤال والجواب وسؤال الجواب الاستخلافي والخاتمي والانتظاري والاتباعي، وذلك في عدة سياقات أو أنساق منها ما يتم الربط بين بداية ونهاية في صورتهما التراتبية والتدرجية.

إن مسألة الاختيار والتفضيل والترجيح بين البدائل الاصطفائية والانتقائية المطروحة أمام الكائن الإنساني ليست مجرد انتقاء عابر عارض أو اصطفاء اتفاقي تصادفي فحسب، بل، إنها تعبير صادق وتصريح صريح لكيثونة النفس الإنسانية عن طبيعة هويتها الذاتية وماهيتها الشخصية، سواء عَلِمَ بها أم لم يعلم، وشعر بها أم لم يشعر، وإنها حق مرآة مرآوية انعكاسية تنعكس فيها حقيقة وصورة هوية الإنسان وشخصيته وماهيته الجوانية من جانب، وانعكاس مرآوي لثقافته وتفقهه وتدينه وتفكره من جانب ثانٍ، وتصريح وتقريع عن حمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية من جانب ثالث، وتبيان وتظهير لطموحاته وآماله ومشاعره ورؤيته المستقبلية من جانب رابع.

وبتعبير إجمالي فلسفي عرفاني نقول: إن حرية الاختيار لدى الكائن الإنساني واختياراته وتفضيلاته وترجيحاته المختلفة، سواء فيما بين الأشياء مثل الأمتعة ووسائل النقل والمنزل والأكل والمشرب والملبس، أو الأشخاص مثل الأصدقاء والأصحاب والقرائن والشركاء والزوجات و...، تشكل موضوعاً ومادة تكشف عن مضمرات ومستترات شخصية وهوية الكائن الإنساني، التي قد تكون مجهولة وغائبة عن الكائن نفسه؛ لكونها تتموضع في عالَمه اللاشعوري واللامرئي وإن كان واضحاً ومكشوفاً للآخرين.

إن حرية الاختيار والإرادة في الإنسان هي من أكبر النعم وأعظم الأفضال التي أنعمها الله سبحانه وتعالى وتفضل بها على عباده، ليشكل بنفسه شخصيته وهويته وماهيته،



ويرتقي بها إلى أعلى عليين، من خلال حركة النفس الجوهرية الارتقائية التكاملية وفق سُلمية راتوبية تدرجية، توجد حالة تشابه وتشاكل وتضارع وتضاهي، وتدرج اشتداداً وتكاملاً لتثبيت إنية ملكة تماثل وتجاوز وتناظر، ومن ثم مرتبة اتحاد وجودي تطابقي حقيقي بين كينونة النفس وهويتها وماهيتها وشخصيتها الاكتسابية الإرادية المتحققة والمنجزة، بواسطة حركتها الجوهرية، وبين كينونتها الفطرية الإنسانية الربانية المعطاة له بالقوة والإمكان، وأخيراً تحقق التساوق (التطابق من جميع الجهات) بينهما، أي: تحقق كينونة الإنسان الكامل اللامتاهي الممكن الوجود (من عرف نفسه عرف ربه).

أو تدرج كينونة النفس وفق حركتها الجوهرية التكاملية التسايفية الانحدارية إلى أسفل السافلين، عبر سلسلة درجات في سُلميتها الراتوبية التسايفية من حيث الاختلاف والتمايز والتباين والتضاد كحالة بين الثبات والاستقرار، ثم تدرج لتثبيت ملكة التقابل والتطابق السلبي والتناقض، ثم الاتحاد الوجودي مزيلة، وأخيراً تحقق العدمية والتجرد التام من كل القيم الأخلاقية والجمالية والأسمائية الحسنى والصفاتية العليا وبها تتحقق قيم أضعافها تماماً. وكافة هذه المراتب التكاملية الارتقائية أو التسايفية هي رهن ورايينية اختيارات تفضيلات وترجيحات إرادة الإنسان الاصطفائية والانتقائية في الحياة. الخطاطة التالية تصور لنا المراتب التكاملية الارتقائية والتكاملية التسايفية للعلاقة بين كينونة النفس الإنسانية وهُوِيته وشخصيته وماهيته الفطرية المعطاة بالقوة والإمكان، وكينونة النفس التكاملية الارتقائية والتسايفية الاكتسابية المتحققة بواسطة حركة النفس الجوهرية.

ففي منظومة القيم الأخلاقية المعنوية والجمالية الفنية نلاحظ بوضوح وجلاء، حقيقة التشكيك والتراتب في منظومة القيم على غرار التشكيك والتراتب في الوجود، من حيث التكمال التعاضدي الارتقائي أو التكمال التسايفي، وكل واحد منهما يتضمن درجات عديدة يمكن حصرها في تسع درجات تراتبية أو أكثر، وهي بالنسبة لمفهوم التعضيد التكاملي الارتقائي تنازلياً: المساوقة والمطابقة والمناظرة والمحاذاة والمؤائلة والمضاهاة والمضارعة والمشاكلة والمشابهة، أما بالنسبة لمفهوم التكمال التسايفي تصاعدياً وهي أيضاً تسع منها: الاختلاف والتمايز والتغاير والتضاد والتقابل والتطابق



والوجود من أجله ثالثاً. والدستور القرآني هو الذي يحدد لنا بوضوح وجلاء منظومة غاية الخلق للكائن الإنساني، وغاية منظومة نظام سيرورة النفس والطبيعة والكون والوجود، التي أوجدها الخالق في أحسن تصوير وأكمل وأتم صورة وبنية وبناء ونسقاً، وصاغها تعالى في أبلغ صيغة بلاغية تعبيرية في الآية: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾، وكلمة ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ هنا تشي إلى العبادة والعبودية والعبودية لله عز وجل، والعبودية لا تتحقق إلا بمعرفته حق المعرفة.

وبهذا الصدد يقول إمام المتقين والمؤمنين والموحدين علي (عليه السلام): «إِنَّ أَوَّلَ الدِّينِ مَعْرِفَتُهُ، وَكَمَالُ مَعْرِفَتِهِ التَّصَدِّيقُ بِهِ، وَكَمَالُ التَّصَدِّيقِ بِهِ تَوْحِيدُهُ، وَكَمَالُ تَوْحِيدِهِ الإِخْلَاصُ لَهُ، وَكَمَالُ الإِخْلَاصِ لَهُ نَفْيُ الصِّفَاتِ عَنْهُ؛ لِشَهَادَةِ كُلِّ صِفَةٍ أَنَّهَا غَيْرُ المَوْصُوفِ، وَشَهَادَةُ كُلِّ مَوْصُوفٍ أَنَّهُ غَيْرُ الصِّفَةِ، فَمَنْ وَصَفَ اللَّهَ فَقَدْ قَرَنَهُ، وَمَنْ قَرَنَهُ فَقَدْ ثَنَاهُ، وَمَنْ ثَنَاهُ فَقَدْ جَزَّاهُ، وَمَنْ جَزَّاهُ فَقَدْ جَهَلَهُ، وَمَنْ جَهَلَهُ فَقَدْ أَشَارَ إِلَيْهِ، وَمَنْ أَشَارَ إِلَيْهِ فَقَدْ حَدَّهُ، وَمَنْ التَّوْحِيدُ ظَاهِرُهُ فِي بَاطِنِهِ، وَبَاطِنُهُ فِي ظَاهِرِهِ، ظَاهِرُهُ مَوْصُوفٌ لَا يُرَى، وَبَاطِنُهُ مَوْجُودٌ لَا يَخْفَى، يُطَلَّبُ بِكُلِّ مَكَانٍ، وَلَمْ يَخْلُ عَنْهُ مَكَانٌ طَرْفَةَ عَيْنٍ، حَاضِرٌ غَيْرُ مَحْدُودٍ، وَغَائِبٌ غَيْرُ مَفْقُودٍ»<sup>(1)</sup> وهذه المعرفة التوحيدية لا تتم إلا بتكامل الكائن الإنساني معرفياً وجودياً وأخلاقياً وجمالياً من خلال حركة النفس الجوهرية التكاملية الارتقائية، وهذا التكامل النظري والكلامي والذي يرفعه العمل الصالح هو الذي يحقق الإنابة التوايية والدنو التقربي والقرباني إلى الله سبحانه وتعالى، ويحقق مصداق الآية المجيدة ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾.

تأسيساً على الغاية القصوى والكبارة يتم تحديد وتشخيص الأهداف والغايات الجزئية والتوسطية، وبناءً على تعيين الصراط المستقيم يتم ترسيم هندسة السبل الفرعية المختلفة وهندسة معايير وموازن ومسطرات ومنقلاات وبوصلات خط سير الملاحة وسبله القويمه المتعددة إلى الاستواء على الطريق المستقيم، وبناء منظومة الأهداف والغايات، وتأصيل منظومة قيم الحياة وحياة الحياة المعنوية الأخلاقية والجمالية الفنية، وتأثيل نسق شبكتها العنكبوتية الدلالية والعلائقية والتداولية التواصلية

(1) من خطب نهج البلاغة

والوظيفية والغائية. مراتب حضور وغياب هذه الرؤيوية والمفاهيمية والمعنوية الوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية المنظومية الكلية والكبّارة، ينعكس انعكاساً مرئياً سلبياً أو إيجابياً على الرؤيوية والأصالة والأثالة المنظومية لمعايير وموازين الشبكة العنكبوتية لتفضيلات وترجيحات الاختيارات الاصطفائية والانتقائية الكبيرة والكبّارة أو الصغيرة والصغّارة في مجاري الحياة، ومنها في مجاري اختيارات وتفضيلات الاصطفائية في الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية.

الحقيقة التي لا بدّ من فهمها وتفهمها وإفهامها وانفهامها بشكل صريح وواضح ودقيق وجليّ، هي أنّ مجاري سلوكات وأفعال الإنسان ومواقفه وقراراته واختياراته وتفضيلاته الاصطفائية وترجيحاته الانتقائية، سواء في الفعل التنظيري والتعقيلي والتخيلي والتوهمي أم في فعل الصمتي والصومتي أم في فعل الإشاري والقولي والكلامي أم العملي والإجرائي، يحكمه ويقرره أو يقدره ويقضيه أو يحسمه ويمضيه مجاري المفاهيم والمعاني والأفكار والحقائق المنقوشة والمرسومة والمعروفة في ذهنه التي هي بمنزلة الذهن نفسه. أما صدور الأفعال وتحققها في الواقع الموضوعي البراني فهو خاضع لسلسلة متواليات حسابية معرفية تجريبانية وعقلية استدلالية ووجدانية قلبية ووحّانية إنبائية أو إرشادية تشريعية، وهو بإيجاز شديد، يبدأ بتصور الفعل المنظور وما يترتب عليه من فائدة وجدوى ومنفعة، ثم تصديقها والشوق إليها والحب لها، ثم الميل والرغبة والطلب لها، ومن ثم الإرادة والعزم والحركة باتجاهها التي تشكل تحقق الفعل الصادر عنه.

إذن مشكلة المشاكل وإشكالية الإشكليات في الاختيار والتفضيل والترجيح تعزى إلى تلك المعارف والمفاهيم والمعاني المرسومة والمنقوشة في أذهاننا عن الأشياء والموضوعات والأشخاص والكون والوجود، أي: (الذهن) و(ذهنية الذهن) «ميتا الذهن» الحاكم والناظر والمؤتمن والقيوم والمقوم للذهن وحمولاته المعرفية التصورية الأولية والثانوية، والتي تنعكس مرئياً في تحديد وتعيين معايير وموازين الاختيار والتفضيل والترجيح بين اصطفاءات وانتقائات الزوج والزوجة في الحياة. وعليه من أولى مسؤوليات فقه فلسفة اختيار الزواج الصالح والفالح والسعيد هي إعطاء أولوية معرفية ووجودية وأهمية قيمية وجمالية كبيرة لمنظومة مفاهيم ومعاني الزواج، وبنيتها البنائية

والنبوية والنسقية الدلالية الاستدلالية، والتداولية التواصلية، والوظيفية الغائية، قبل الحديث والبحث عن بنيات ودلالات معايير وموازن ترجيحات وتفضيلات اختيارات الزوج الصالح والزوجة الفالحة. وعليه أفردنا لذلك فصلاً منفصلاً أشرنا فيه إلى بعض مفاهيم الحياة الزوجية قبل طرح معاييرها وموازنها المعرفية والقيمية والجمالية الاختيارية والتفضيلية والترجيحية.

## 9.5 حقيقة معايير ومقاييس اختيارات وتفضيلات الحياة الزوجية الاصطفائية

### والانتقائية الحققة

إن لموضوعات وأشياء ومعاني وحقائق منظومة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية الحققة وشبكتها العنكبوتية النسقية والبنائية والدلالية والتداولية والوظيفية والغائية التكاملية، منظومة متوازية متناظرة متساوقة من معايير تعبيرية وموازن توزينية ومساطر تسطيرية ومكاييل ثقلية وزنية ومنقلات وفرجات إحداثية وبوصلات اتجاهاتية، تقضي وتقدر وتحكم وتقيم وتقوم قائميتها وقواميتها وقوميتها وقوميتها وقيامتها نحو تحقيق غاية غاياتها الأسمى والأعظم والأقصى المتمثلة في الدنو والقرب القرباني الإلهي.

وهاتان المنظومتان المنظومة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، ومنظومة معاييرها وموازنها التفاضلية والاختيارية الاصطفائية، غايتها البحث عن الحقيقة والحق فيهما، وهما تتكونان وتتشكلان من مقدمات استدلالية يقينية صحيحة، ومن جواهر عقلانية مجردة ومسددة ومؤيدة، تثبتها حقيقتها الوجدانية الاسترواحية القلبية، وتحقق إنيتها حقيقتها الوحيانية الإنبائية والإخبارية والإنزالية التشريعية الغيبية. وتتصف إمضاءاتها وأحكامها وقضاءتها الحكمية والحكمية بأنها ضرورية وجوبية أو محرمة أو مستحبة أو مكروهة أو مباحة، ومسارات سيرورتها الاستقامية حتمية ثابتة ومطلقة، ونتائجها الممتوحة منها الدينيوية والدينيوية صادقة محكمة ومثالية واقعية، فضلاً عن كون طبيعة عناصرها الذاتية متماسكة متوحدة، وعلائقها النسقية التشابكية العنكبوتية منسجمة ومتسقة، ومكوناتها النبوية التكوينية والتركيبية والتراكية صلبة قوية، ومعالمها الفوقية البنائية شامخة عالية، ومقوماتها الاستدلالية والدلالية قوية متماسكة، وحقيقتها التواصلية والتداولية والاتصالية ممتدة مستطيلة واسعة وعميقة

وطبيعتها الوظيفية المتعينة مثالية واقعية، وواقعيتها الغائية شمولية تضمينية لعوالمها المختلفة، وآلياتها الإنتاجية المعرفية تنتج منتجات معرفية ووجودية وقيمة أخلاقية وجمالية فنية حقيقية حقة وواقعية مثالية متعالية.

الأمر الذي ينتج لنا منظومة متكاملة وشجرة راسخة شامخة للحياة الزوجية والأسرية، تتسم ببنية متينة صلبة وصمدية، وبنیان ومعالِم حياتية شامخة أصلها ثابت وفرعها في السماء تؤتي أكلها كل حين، وجذوع شجرتها متؤصلة قائمة مستقيمة لا تهزها الرياح ولا تعصف بها العواصف الزوجية والأسرية والاجتماعية. وتتم لها فروع متشابكة متشعبة تغطي كافة المساحة المطلوبة، ومتصلة بأغصان متدلّية طرية يمكن الوصول إليها، وتترزين بأفنان مخضرة مزهرة تضيف زينة وبهجة وبهاء إلى الحياة الزوجية، وتزهو بثمرات طيبة ناضجة تتنعم منها كافة أفراد عيانتها، فتشكل حياة زوجية وأسرية واجتماعية حيّة وقوامة متماسكة الأعضاء ومستطيلة الامتداد، ومتألّفة متفاهمة الأنفس ومنسجمة متسقة الوظائف والأفعال، ووحدة متوحدة البنية، وقيومة قائمة البناء، ومحكمة مسددة ومؤيدة السيرورة والسيرورة، تشعر بطمأنينة أسرية واجتماعية واقتصادية واسعة، وتسكن في سكونة نفسية استرواحية راسخة وديمومة دينامية مستديمة؛ لكونها حياة حيّة تكوثراتها متمركزة ومتبأورة حول مركزها وبؤرتها الأسمائية الحسنة والصفاتية العليا في وحدتها، ووحدتها في تكوثراتها، وتحوم حول مرتكزاتها الحياتية والإحيائية والاستحيائية التي تمتح منها القوامة والقوامية والقيومية والقائمة والقوامة.

لذا تسير الحياة الزوجية في مسار سيرورة وتصير في منحى سيرورة حركتها الجوهرية، في سياق سُلمية راتوبية تدرجية الدرجة والرتبة، تراتبية تكاملية ارتقائية تصاعدية توحيدية تسير بالحياة الزوجية وتسير وتصير بها من مرتبة التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي بينها وبين حياة الأسماء الحسنة والصفات العليا، لتثبت لها مرتبة التماثل والتحاذي أو التجاور والتناظر، ثم إلى تحقق مرتبتها العليا التناظرية والتساوقية، فتحيا حياة زوجية وأسرية متصلة ومتواصلة مع كافة عوالمها المختلفة، فتشهد الغيب وتغيّب الشهادة في مجرى سيرورة الحياة داخل مجاري سيرورة العالم والكون والوجود.

إنّ مشكلة وإشكالية الإنسان تكمن في التعرف أولاً على حقيقة الأشياء (وحقيقة

الحقيقة) «ميتا الحقيقة» ومعناها وبنيتها البنائية والدلالية، وذلك قبل التعرف على حقيقة معاني ومفاهيم الأسماء والصفات الوجودية أو معايير وموازن صدقها وحقيقتها الحقّة الإنيّة، لذا لا محيص لنا من الوقوف عند معنى الحقيقة والحق والتعرف عليهما من خلال تاريخها الإشكالي في فهم وأذهان الفلاسفة والمفكرين والمتقنين. فالحق والحقيقة والحقوق التي كانت مدعاة لكل عادل وظالم، وعالم وجاهل، وفقه وفيلسوف، وعارف ونبي، ومقلد ومجتهد، وحاكم ومحكوم، وممثل وفنان، وعامل وأستاذ، وسياسي واجتماعي، واقتصادي وتجاري... أصبحت حقائق متعددة مختلفة ومتغايرة متضادة، حتى غدت كأنها كرة وهمية ومطاطية وزئبقية بيد كل اللاعبين والجماهير في مسرح الحياة، يمزحون ويلهون ويمرحون ويتسلون بها متى تتحين الحقيقة، وكيفما تتكيف لهم الأوضاع، وأينما تتأين الأزمة.

وعليه فقدت بنيتها الجوانية وبنائها المعلمية البرانية وأساقها العلائقية، ووظائفها الرسمية، وغاياتها الحقيقية، قيمتها المطلقة والكلية والضرورية والحتمية والوجوبية والوحدة والتمركز والتباور، واحتلت محلها قيم نسبية وجزئية وظاهرية وتبدلية وتحولية، بله، فقدت الحقيقة كينونتها الوجودية التأسيسية والتأثيرية، حتى غدت تشكل سلعة وبضاعة منتجة، ينتجها في العصر الراهن الحس الواهي والعقل الواهم<sup>(1)</sup> والقلب المريض والنفس الأمارة بالسوء، ثم أقصت فلسفة ما بعد الحداثة وما بعد الحداثة العقل والحس وترشحاته الملامسية الظاهرية الشكلانية الظاهرية محلها، لتحكي الفرائز البهيمية والشهوات الحيوانية والميول الشيطانية ونزعات الهوى والجنس وشراهة البطن والفرج، وجميعها موسومة بسرعة الزوال والتلاشي والانصرام على غرار وجبات الطعام والشراب واللباس، أو على غرار المنظومات المعرفية والثقافية والأدبية الهجينة التي تُنتج في بيئات ثقافية وعقائدية مغايرة أو مختلفة عن بيئة وثقافة المتلقي مثل العالم الإسلامي.

(1) العقل: العقل بالمنطوق الروائي يشي إلى الدين والتدين المقرون بالعمل. ملكة وحالة في النفس تدعو إلى اختيار الخيرات واجتناب الشرور. العقل ما عبد به الرحمن واكتسب به الجنان. الرادع للقوى الغضبية والشهوانية والشيطانية. العلم غير المقرون بالعمل يصب في مقام الجهل. الجهل ليس مقابل العلم بالمقابل العمل..

فيتم استيرادها في صورة علب جاهزة ومعدة كسلعة استهلاكية سريعة الانقضاء والاندثار والإهلاك والعطب. ولو استقرأنا الخيوط الخفية وراءها لوجدنا أن المنتج والمسوق والموزع والحاكم والناظر والقيّم والمقوم لها هو ذلك الأخطبوط الثالوثي الثلاثة «ميتا المال والاقتصاد» و«ميتا السياسة» تحت راية وقيادة «ميتا الإعلام»، أي: من قبل فئة قليلة تتموضع فيما وراء وما بعد وما قبل الاقتصاد والسياسة والإعلام، والذي يطلق عليه «ميتا اقتصاد وسياسة وإعلام». والفكر والثقافة والفلسفة الحاكمة والقائمة على منظومات مخرجات هذا الثالوث تتمحور حول سياق موت القيم والأخلاق والدين والأيدولوجية والحق والحقيقة والإله.

ونتيجة ذلك أن روجت مفاهيم تشييد وتصنيع الحقيقة والحق وأرختهما وعلمتتهما وأنسنتهما، سواء الدينية والعقائدية أم الفلسفية والعمية أم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية أم الثقافية والمعرفية والفنية والأدبية والرياضية والإدارية. فالحقيقة هي اللاحقيقة، والدين هو اللادين، والأخلاق هي اللاأخلاق، والحق هو اللاحق، والقيمة هي اللاقيمة، والميتافيزيقيا هي اللاميتافيزيقيا، والمعنى هو اللامعنى،...

لذا يتطلب الأمر قبل أي: مساءلة جينيولوجية لأصول وجذور حقيقة الحياة الزوجية والحق والحقوق الخاصة بها وبالأسرية تشميلاً والاجتماعية عامة، ومفاهيمها ومعانيها وقيمها ومعاييرها وموازينها المتشعبة والمستتبطة كلياً، توظيف وإعمال كافة الأوليات والإوالات والآليات والآت والوسائل والاستراتيجيات، في سياق تزواج وتناسب أو تصالح بين محسوساتها ومعقولاتها وعرفانياتها ووحَيانياتها في عوالمها المختلفة، ثم القيام بالنظر والحضر والتنقير والتشريح في كينونة حقيقة حقيقتها «ميتا حقيقة» وكينونة «حق حقيقتها» المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية لها، التي تتوي وراءها وتتوي ساكنة في أعماق بُنياتها العميقة والدفينة، التي تنتظر من يستنطقها ويستخرجها من القوة إلى الوجود والتحقق والإنية، وبمقتضى ذلك يتم تأصيل وتأثيل بُنياتها وبنيانها وأنساقها الجوانية، ونرسم سيرورتها ونحدد صيرورتها البرانية.

بجانب الحضر والتنقيب الجينيولوجي الجذري نحتاج إلى تفكيك وتحليل أكولوجي لبيئتها المحيطة بها، وتشريح نسق علائقتها الجوانية الذاتية والبرانية الغيرية، وكذلك إلى



تقطع أركيولوجية مراحل تطوراتها وتراتباتها الطولية التكاملية عبر حركتها الجوهرية. فإذا كانت الحقيقة بشكل عام من جهة الدلالة ليست حقيقة واحدة إلا على صعيد الاسم، بل، هي حقائق متعددة ومتنوعة ومكاثرة إلى حد الاختلاف والتمايز والتضاد والتقابل والتناقض بينها، ذلك تبعاً للمنظورات والعدسات الرؤيوية المتعددة، التي تعكس في تنوعها وتضادها النسق الفلسفي والرؤيوية الكونية المؤطرة لمفهومها وانشغالات أولياتها القبلية وإوالياتها النفسية وآلياتها التواصلية ووسائلها الاتصالية وأدواتها التحليلية الترابطية، في البحث عن معرفة الحقيقة بشكل عام وحقيقة مفاهيم ومعايير الحياة الزوجية وحياة حياتها بشكل خاص.

المستقرئ لأدبيات الفكر الفلسفي حول مفهوم الحقيقة وتعريفها العلمي، نجد أنه يتمحور حول مفهوم مطابقة الفكر للأشياء، وبلغت الأسكلايين: «الحقيقة هي تطابق الشيء والعقل، فالحقيقة إذن، تتضمن مقارنة بين حدين: الفكر من جهة، والشيء أو الأشياء من جهة ثانية. وهنا تنقسم الحقيقة إلى نوعين، بحسب وجهة نظر هؤلاء إلى الفكر، أو إلى الشيء:

- الحقيقة المنطقية: وتُعرّف بأنها تطابق الفكر مع الشيء، إذا تطابقت رواية حادث مع الواقع كانت الرواية حقيقية
- الحقيقة الوجودية: وتُعرّف بأنها تطابق الشيء مع الفكر المعياري الذي يحكم عليها: «أي: تطابق الشيء مع العقل، ويعني هنا مع معايير العقل. وإذا قلنا: هذا إنسان جواد أو كريم أو محسن؛ فمعنى هذا أن خلقه يتطابق مع قيمة الجود والكرم والإحسان كما قدرها العقل<sup>(1)</sup>.

ولا يختلف هذا المضمون عن سياق المعنى المنطقي المعروف في كتب المنطق الصوري، حيث يشتق الحقيقة من التطابق بين الفكر ومبادئه الكلية الناضجة للمعرفة، أو عن سياق المنطق المادي الذي يشتقها من الواقع، باعتبار أن الحقيقة هي تطابق الفكر مع الواقع، أو كما يقول منطقة العرب والإسلام: مطابقة ما في الأذهان مع ما في الأعيان.

(1) عبد الرحمن بدوي، مدخل إلى الفلسفة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1975، ص 136.

## 9.6 تأصيل وتأثيل موازين الاختيار الاصطفائي الحقيقي والحقي لموضوعات

### الحياة الزوجية

إنّ المجتمع الإسلامي بشكل عام والإيماني بشكل خاص في أمس الحاجة والضرورة إلى تأصيل وتأثيل منظومة وشبكة معايير وموازن مساطر ومكاييل عنكبوتية أو هرمية متوازية متناظرة ومتطابقة متساوقة لموضوعات ومسائل ومفاهيم ومعاني الحياة الزوجية وسيرورتها وصيرورتها التكاملية الارتقائية التصاعدية. وبتعبير آخر، نحتاج إلى تأصيل وتأثيل نظام نسقي تراتبي تألفي هرمي الهيئة أو عنكبوتية الشكل والتكوين والتركيب والتراكب وبنائية البنية والوظيفة والغاية، لها نسق ثانوي عرضي لتصنيف تركيبي لبدائل وأعواض مختلفة متعددة لها، وطولي تراكبي لتمييز وتقدير وتقييم قيمي تكاملي ارتقائي لكل بديل وعض من البدائل والأعواض، أو لكل اختيار وتفضيل من الاختيارات والتفضيلات المختلفة المتعددة في الشكل الهرمي أو في الشبكة العنكبوتية، وذلك من منظور قرآني إسلامي إيماني، وفق أبعادها التدريجية المحسوسة والمعقولة والمعرفنة والمؤحنة، وجلّ لمستوياتها التراتبية المعرفية النظرية والوجودية العملاقية القيمة الأخلاقية والجمالية الفنية.

هذا الأمر يستدعي حضراً وتفكيراً جينولوجياً لجذور موضوعات ومسائل ومفاهيم ومعاني الحياة الزوجية ومعاييرها وموازنها الاختيارية والتفضيلية، ويتطلب تنقيباً وتقطيعاً لأركيولوجيتها التاريخية التطورية، ويستلزم تشريحاً تحليلياً وتركيباً لعلائقها النسقية الأكيولوجية البيئية الجوانية والبرانية لها، ومن ثم ترتيباً وتنظيماً بنوياً ونسقياً ودلالياً وتداولياً ووظيفياً وغائياً لعناصرها الذاتية التكوينية والتركيبية والتراكبية للحياة الزوجية، التي تحوم وتدور حول عنصر عناصرها ونواة نواتها المتمثلة في إرادة وقدرة الحياة ومرادفاته الملازمة لها من فعلية وحيوية الحيّ والحياء والاستحياء، التي تشكل حياة الحياة «ميتا حياة» الزوجية المتجسدة في إرادة القدرة وإرادة العلم المتشكلة لنواة الحياة الحيّة، وهي معطاة كآمنة في بنيتها الجوانية العميقة بالقوة والاختيار من جهة، وعنصر عناصرها الفاعلي الوظيفي والغائي الذي يتجسد في عنصر إرادة وقدرة القوامة والقيومية والقوامة والقائمة والقومة والقيام والإقامة والتقييم والتقويم والاستقامة

ومرادفاتها التشيعيية، وكافة قيمها الناظرة والحاكمة والحافظة والمؤتمنة على ضمان سير سيرورات فعل النفس وصيرورتها التكاملية الارتقائية في مجاري الحياة الزوجية، التي ظهورها الحضوري الفعّال والدينامي وفق سرعة واتجاه حركة النفس الجوهرية التي تستخرجها من حالتها الكامنة بالقوة والاحتمال إلى تحققاتها التحيزية الانوجدية الإثنية في صورتها الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا، وتمكين جريانها في شرايين وعروق الحياة الزوجية داخل مجرى العالم والكون والوجود.

وبمكّنتنا تصوير ذلك في صورة بيت أو شبكة العنكبوت التي مركزها كينونة الحياة والحَيِّ والحياء والاستحياء بالمعنى الحقيقي الاسمي الوجودي الخارجي القرآني، وليس الوجود اللفظي (اسم الاسم) الوارد في أية الكرسي « الحي القدير العليم»، أي: «الحياة والعلم والقدرة» التي هي من الأسماء والصفات التوحيدية الذاتية لله سبحانه وتعالى، والتي تترشح منها وجودية خارجية تأخذ لها سكناً ووطناً في بنيات وبنات وأنساق كافة أنواع وأشكال الحياة، سواء الزوجية أو الأسرية أو الاجتماعية أو السياسية أو الاقتصادية أو....، ذلك كبنية تحتية ووصفة ذاتية كينونية تمأسس وتؤصل وتؤثل في ضوئها صفات أفعال سيرورة الزوج والزوجة في الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في مجاري الكون والوجود.

فعندما يدرك ويمتلك الكائن الزوج والزوجة الحقيقة الحقّة أي: حقيقة إرادة وعقيدة الحياة، وإرادة العلم والمعرفة، وإرادة القدرة، لكيونة الزواج ومنظومتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية، بأبعادها ومستوياتها وعوالمها المختلفة والمصوّنة في صورة تشابكية عنكبوتية الشكل والبنية والبناء والنسق والدلالة والوظيفة والغاية، يكون الزوج (الذكر والأنثى) قد امتلك قدرة أو حياة إرادة الاختيار والتفضيل والاصطفاء والانتقاء، التي خصها الله تعالى فقط له دون سائر مخلوقاته. وهذه المُلْكِيّة والملكوّية لإرادة القوة الحسيّة الملامسية والعقلية المجردة والعرفانية الملامسية والوحيانية التشريعية الاعتقادية، ليست إرادة قوة بهيمية وغضبية وسبعية بسلبياتها وتسافلاتها التمثيلية في: الشهوة الديكوية (الجنسية الإباحية التعددية)، والخنزيرية (اللاغيرة والاحميّة واللامروعة)، والطاووسية (الكبرياء والغرور والاختيال والزهو)

والذنبية (الاحتيال والتضليل والتدليس والحيل والكيد والمرَاوغة)، والنملية (الحرص والنهم والجمع).

فمنظومة المعايير والموازن الأصلية والأثيلة لا تنظم وتدير وتوازن وتعادل إرادة القوة البهيمية السبعية والغضبية والشهوانية فحسب، بل، إنها تُمكن وتملِّك الزوج والزوجة إرادة فعل قوَّام وقيِّوم والقيام والإقامة والتقييم والتقويم والقوِّم والاستقامة للاستواء على الطريق المستقيم، التي تحقق لهما الصلاح الدنيوي والصلاح الدنيوي والسعادة الأبدية والإنابة التوَّابية والدنو القرباني التقربي إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق تعالى. فما لم نلمس ونتلبس حقيقة الأسماء الحسنى المعرفية اللفظية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية كقوة كامنة متمركزة ومستجمعة في معنى وحقيقة الحياة وحياة الحياة «ميتا حياة»، وفي معنى القوامة وقوَّام القوامة «ميتا قوامة»، لا يمكننا معرفة مسارات واتجاهات بوصلة فعل وحركة النفس الجوهرية في مجرى سيرورتها وصورورتها التكاملية الارتقائية التصاعدية أو التكاملية التسافلية الانحدارية.

وهذه الأمور والحقائق والمسائل ومعاييرها وموازنها الاختيارية الاصطفائية والتفضيلية الانتقائية لمنظومة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، لا يمكن إسدال الستر والستار أو الاستتار عنها، ومعرفة حقيقتها البنيوية البنائية والتكوينية التركيبية والتراكية والدلالية الاستدلالية والتداولية التواصلية والوظيفية الغائية، إلا من خلال فهم وتفهم وإفهام وانفهام حقيقي لمنظومة فقه فلسفة الحياة الزوجية والأسرية والمجتمعية، ومنظومة شبكتها العنكبوتية المفاهيمية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية لها، ولمعاييرها وموازنها ومساطرها ومنقلاتها وبوصلاتها التعبيرية والتوزينية والتسطيرية والاتجاهية والاستهدافية، ولأوليَّاتها القبلية التأسيسية ولوَّاحها البعدية، وإوليَّاتها الشعورية القلبية الوقائية والتحصينية والدفاعية، وأليَّاتها التناقضية والتعارفية التبادلية، وأدواتها وأساليبها التواصلية والتداولية، وتداخلاتها الشأنية الجوانية بين أفراد الأسرة الواحدة من جهة، وامتداداتها التخارجية بين الأسرة والمجتمع أو الأسر والمجتمعات الأخرى من جهة ثانية، فضلاً عن وظائفها الغائية التكاملية الارتقائية.

## 9.7 تأصيل وتأثيل معايير الاختيارات الاصطفائية على أصول وفلسفة والحكمة

### من الزواج والحياة الزوجية

ما لم نتصور ونتفهم فهماً انهماجياً وافهماً حقيقياً لحكمة تشريع الزواج وقيم الحياة الزوجية المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية والجلالية الفنيّة الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا، الثاوية بالقوة والإمكان في بنيات وبناءات كينونة الحياة الزوجية التكوينية والتركيبية والتراكمية، وفي دلالاتها الاستدلالية المعرفية، وتداولاتها وتواصلاتها الارتقائية، ووظائفها وغاياتها المتعالية من جهة، والحكمة والبصيرة والرشاد والسداد والصواب والعلم والفضيلة الربانية الثاوية فيها، لا يمكننا من القيام بتأصيلها وتأثيلها وإيجادها تحققها وثبوتها وانوجادها في الخارج والحياة البرانية، كما هي مؤصلة ومؤتلة بالقوة والإمكان في الداخل والقطرة والتكوين.

المستقرئ والمستنطق للآيات القرآنية المجيدة والروايات النبوية الشريفة يستشف بوضوح وجلاء أنّ هناك غايات وأهدافاً نبيلة للزواج، وأنّ هناك حكماً وخبرة ورساداً وسداداً وصواباً وعقلاً وعبرةً وعظة وحنكة وحصافة تمتح من الزواج الصالح والفالح. وأنها ترتقي إلى قيم متعالية سامية تأخذ تموضعاتها كسلطة وإرادة وولاية حاكمة وناظرة ومؤتمنة وقوامة وقيومة ومقومة لسيرورة الحياة الزوجية نحو السكينة والهدوء والأمان والطمأنينة والمودة والاستقرار والمحبة والتعارف والتعاون والتثاقف والتفاكر والتفاهة ومرادفاتها التشاكلية و... من جهة، وتطرد وتصرف مرادفات أضدادها التضادية والتقابلية والتناقضية من جهة ثانية<sup>(1)</sup>، وترشد وتوجه وتصحح وتقوم سبلها المختلفة لتستوي على استقامة الطريق المستقيم التي تمهد للزوج والزوجة تحقيق الصلاح الدنيوي والفلاح الدنيوي والسعادة الأبدية والإنابة التوايية والدنو التقريبي والقرباني إلى كمال الكمالات وجمال الجمالات المطلقة وفوق المطلقة سبحانه وتعالى من جهة ثالثة.

(1) وفي الحديث الشريف ما يدل على أن الزواج معين على العفة، وصون الجوارح عن زنا الفرج، كما في الحديث: «إن العين تزني وزناها النظر، وإن اليد تزني وزناها البطش، وإن الاذن تزني وزناها السمع، وإن الفرج يصدق هذا أو يكذبه»، وإعفاف النفس وصونها عن كل ذلك من أفضل ما تقرب به المتقربون إلى ربهم سبحانه وتعالى، كما لا يخفى ما في ترك الزواج من الآثار السيئة النفسية المدمرة على كل من الرجل والمرأة، وهو ما عبر عنه القرآن بالعنت، حيث قال تعالى في شأن إبادة الزواج من الاماء: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾، وهو الارهاق النفسي الذي يصاحب الكبت الجنسي.

ثمة حكم ظاهرة واضحة وأخرى ثاوية مضمرة تتطلب عدسات رؤيوية استكشافية واستبصارية واسترجاعية واستشراعية مركبة معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية وجلالية تمكننا من إسدال الستر والستار والاستتار عن مخفياتها وميتافيزيقياتها ومسكوتاتها التي لا تتكشف ولا تنطق إلا باستنطاقها بمعارف تزاوجية وتصالحية حسية وعقلية وعرفانية ووحانية. ويمكننا حصر بعض هذه الحكم على النحو التالي:

### 9.7.1 الحكمة والرشاد والفضيلة الظاهرية الحسية المُلكية والملكوّية لدوال

#### كينونة الزواج والحياة الزوجية

1 - إشباع وإرضاء أو أحكام واهتداء لحاجة ورغبة الجنس ونزوته وشهوته التكوينية الجسدية التي تبدأ بالظهور والطلب إليها مع نشوء وتكامل البنية الجسدية للمرأة والرجل حين البلوغ. فالحياة الزوجية كفيلة بإدارة وتنظيم وتوجيه وترشيد هذه الرغبة والنزوة والميل الذي هو ميل طبيعي فطري قد جبل عليه، وهو مركز في جبلة الإنسان السليم الطبع. فالزواج الشرعي ليس ترفاً ورفاهة أو لها ومزاحاً، بله، هو حاجة وضرورة، وفي بعض الأحيان والأحوال وجوب وتحتم ولزوم وفرض، سواء لإشباع حاجات ضرورية أم لمعالجة حرمان ما ينتج من مآلات واضطرابات جسدية ونفسية وذهنية وروحية في حال اختلالاتها وهيجاناتها وانتفاضاتها المحمومة اليوم<sup>(1)</sup>. ويثوي وراء هذا الإشباع والأرضاء الجسدي حكم وارشاد وهداية واستهداء لاستقرار ذهني وعاطفي وسكون نفسي يوازن ويعادل بمقتضاه دوال الحاجات والرغبات النفسية الأخرى، فكما الزواج يعادل ويوازن الحاجات الجسدية كذلك يعادل ويقسط الحاجات النفسية التي بدورها تعادل

(1) في نيسان 1964 April أثيرت ضجة كبرى عندما وجه (140) من الأطباء المرموقين السويديين مذكرة إلى الملك والبرلمان السويدي يطلبون فيها اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من الفوضى الجنسية التي تهدد حقاً حيوية الأمة وصحتها، ومطالب الأطباء أن تسن قوانين صارمة ضد الانحلال الجنسي. وفي أيار Mai من العام نفسه قامت أكثر من (2000) امرأة إنجليزية بحملة لتنظيف موجات الإذاعة وشاشات التلفزيون من الوحل الذي يلطخها من خلال ما تشيعه من الجنس الرخيص. وفي سنة 1962 صرح الرئيس جون كينيدي بأن مستقبل أمريكا في خطر؛ لأن شبابها مائع منحل غارق في الشهوات لا يقدر المسؤولية الملقاه على عاتقه. وإن من بين كل سبعة شبان يتقدمون للتجنيد يواجه ستة غير صالحين.... لأن الشهوات التي غرقوا فيها أفسدت لياقتهم الطبية والنفسية.

وتوازن اختلاجات وتموجات وتوترات الذهن فتخفف الوهن والفقير والضعف الذي يصيب الذهن الإنساني ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾<sup>(1)</sup>، فيستقيم النظر والتعقل والتخيل والتوهم نحو السكون والهدوء استعداداً للتفكير السليم والنظر القويم.

فالزواج وفلسفته العقلانية والعرفانية المتعلنة والمشرعنة وجمالياته الفنية في المدرسة الإسلامية غاياتها توفيق وتصريف وتوجيه وترشيد كافة الغرائز وتنظيم وتنسيق جميع منظومة العلائق والسلوكات والتصرفات الفردية والاجتماعية وفق منظور استخلافي إنساني مبني على عقيدة التوحيد والتقرب إلى الكمال والجمال المطلق تعالى. والإسلام حين يضع للفريزة ضوابط أخلاقية معينة فإنما يفعل ذلك في ضوء تقديره لطبيعة الكائن البشري ولطبيعة احتياجاته العضوية والنفسية، ولطبيعة متطلباته الروحية والبدنية، تماماً كما يفعل بالنسبة لغرائزه الأخرى. وينظر الإسلام إلى الإنسان نظرة شمولية تكاملية توحيدية، وينظر إليه جسماً وعقلاً وقلباً وروحاً، وذلك من خلال تكوينه الفطري، ثم هو ينظم حياته ويعالجه على أساس هذه النظرة.

فالإسلام لم ينظر إلى الإنسان نظرة مادية لا تتعدى هيكله الجسدي ومتطلباته الفرزية شأن المذاهب المادية، في حين لم يحرمه حقوقه البدنية وحاجاته العضوية. لذا لم يكن الإسلام أي:بيقورياً Epicurien في إطلاق الغرائز والشهوات من غير تنظيم ولا تكييف، ولم يكن كذلك رواقياً Stoicien في فرض المثاليات وإعدام المتطلبات الحسية في الإنسان. والإسلام بناء على تصوره لطبيعة الإنسان ولاحتياجاته الفطرية ولضرورة تحقق التوازن في إشباعاته النفسية والحسية، يعتبر الفريزة الجنسية إحدى الطاقات الفطرية في تركيب الإنسان التي يجب أن يتم تصريفها والانتفاع بها في إطار الدور المحدد لها، شأنها في ذلك شأن سائر الغرائز الأخرى. ولا شك أن استخراج هذه الطاقة من جسم الإنسان أمر ضروري جداً، وبالعكس فإن اختزانها فيه مضر جداً وغير طبيعي، ولكن بشرط الانتفاع بها وتحقيق مقاصدها الإنسانية.

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 28.

وحين يعترف الإسلام بوجود الطاقة الجنسية في الكائن البشري، فإنه يحدد لهذا الكائن الطريق السليم لتصريف هذه الطاقة، وهو طريق الزواج الذي يعتبر الطريق الأوحى المؤدى إلى الإشباع الجنسي للفرد من غير إضرار بالمجتمع. ويتصور الإسلام وجود علاقة بين الرجل والمرأة على أنها الشيء الطبيعي الذي ينبغي أن يكون، فهو يقر بأن الله قد جعل في قلب كل منهما هوىً للآخر وميلاً إليه. ولكنه يذكرهما بأنهما يلتقيان لهدف هو حفظ النوع. وتلك حقيقة لا نحسبها موضع جدال، فمن المسلم به لدى العلم أن للوظيفة الجنسية هدفاً معلوماً، وليست هي هدفاً بذاتها. فيقول القرآن الكريم: ﴿سَاءَ لَكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾<sup>(1)</sup> فيحدد بذلك هدف العلاقة بين الجنسين بتلك الصور الموحية...

ففي حدود الأسرة وفي نطاق الزوجية يتيح الإسلام للطاقة الجنسية مجالها الطبيعي المعقول، ولكنه لا يتيح لها المجال في الشارع، خلسة أو علانية، وهو يرى ببصيرته كيف تتحل الأمم وتسقط حين تترك أفرادها يتهاوون في الرذيلة دون أن تأخذ بحجزهم وتمنعهم من الانحدار..... ويقول الدكتور فريدريك كاهن Frederic Kahn: إن الزواج هو الطريق الصحيح لتصريف الطاقة الجنسية، وهو الحل الأوحى الجذري للمشكلة الجنسية. ويقول في كتابه (حياتنا الجنسية): «كان البشر في الماضي يتزوجون في سن مبكرة، وكان ذلك حلاً صحيحاً للمشكلة الجنسية. أما اليوم فقد أخذ سن الزواج يتأخر، كما أن هناك أشخاصاً لا يتوانون عن تبديل خواتم الخطبة مراراً عديدة. فالحكومات الجديرة، لأنها تكتشف بذلك أعظم حل لمشكلة الجنس في عصرنا هذا.

والإسلام حينما يعتبر الزواج الطريق الفطري الذي يحقق للطاقة الجنسية هدفها الإنساني، فضلاً عن تحقيقه اللذة الآتية منها، فإنه يتوجه بقوة للحض على الزواج وتسهيله وتيسير أسبابه. وإلى أن تنهياً للشباب فرص الزواج وأسبابه، فإن الإسلام يدعو إلى الاستعفاف، وهو علاج مقبول وطبيعي في مجتمع لا يترك الإنسان فريسة للقصف الغريزي المدمر، كما هو مشاهد اليوم في المجتمعات البشرية كافة. وخلف إشباع وإرضاء الحاجة الجنسية حكمة ثاوية علينا تحصيلها وتفعيلها في سلوكياتنا الزوجية

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 223.



والاجتماعية، وهي حكمة وقيم العفاف والحياء والحشمة والطهارة التي تصرف عنا وتبعدنا من الفجور والفسق والإباحية والرجس والدعارة والانحلال.

لذا يقول الرسول الأكرم عليه الصلاة والسلام وعلى آله الكرام: «إذا تزوج العبد فقد استكمل نصف دينه، فليقت الله في النصف الباقي». ويقول عليه السلام: «ثلاث حق على الله عونهم: المجاهد في سبيل الله، والمكاتب الذي يريد الأداء، والناكح الذي يريد العفاف». فالجماع يكون عبادة إذا نوي به قضاء حق الزوجة ومعاشرتها بالمعروف الذي أمر الله تعالى به، أو طلب ولد صالح، أو إعفاف نفسه، أو إعفاف الزوجة، ومنعهما جميعاً من النظر إلى حرام أو الفكر فيه أو الهم أو غير ذلك من المقاصد الصالحة. حيث إن الزواج يهين لكل من الرجال والنساء حالة وملكة إمتاع، إمتاع سكن وراحة نفسية، وإمتاع ولذة جسدية. قال تعالى: ﴿وَمِنْ وَمَنْ ءَايَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يُفَكِّرُونَ﴾<sup>(1)</sup>. والسكن إلى المرأة يشمل سكن النفس وسكن الجسم، والمودة والرحمة من أجمل المشاعر التي خلقها الله، فإذا وجد ذلك كله مع الشعور بالحل والهداية إلى الفطرة ومرضاة الله سبحانه وتعالى كملت هذه المتعة ولم ينقصها شيء، وقد ساعد على ذلك بالطبع الأصل الأول للخلق، وغريزة الميل التي خلقها الله في كل من الذكر والأنثى للآخر وابتغاء هذا المتاع، والسكن بالزواج مطلوب شرعاً.

2- إشباع وإرضاء الحاجة الاجتماعية المتمثلة في استمرارية النسل البشري الطبيعية. لقد اقتضت حكمة الله سبحانه وتعالى أن تجري الأمور بسننها وقوانينها الثابتة فيها والحاكمة والناظمة والمؤتمنة والمقومّة لها، فجعل الخالق سبحانه وتعالى ديمومة واستمرارية النوع الإنساني على الأرض منوطاً بالتناكح التزواجي، واستمرار النوع هدف ووسيلة لغاية فلسفة وحكمة الخلق من قبل الخالق عز وجل كما قال سبحانه وتعالى عن نفسه: ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ \* ثُمَّ جَعَلَ نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِّنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ﴾<sup>(2)</sup>، ولذلك أيضاً جعل الله سبحانه وتعالى الإضرار بالنسل من أكبر الفساد في الأرض، كما قال تعالى: ﴿

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الروم، الآية: 21.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة السجدة، الآية: 7-8.

وَمِنَ النَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهَدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ، وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ \* وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴿١﴾.

والنسل الذي يصلح لعمارة الأرض وخطافتها وسكناها هو النسل الذي يأتي بطريق نكاح لا بطريق سفاح، فالنسل السوي هو نسل النكاح. وأما نسل السفاح فهو مسخ يشوه وجه الحياة، ويشيع فيها الكراهية والمقت. وقد أمرنا سبحانه بابتغاء النسل عند معاشره النساء حيث قال سبحانه: ﴿أَجَلٌ لَّكُمْ لَيْلَةٌ اللَّيْلِ وَالصِّيَامِ أَلَزَفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِيَّاسٌ لَّكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَّاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنْكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالْتَنَ بِشُرُوهُنَّ وَابْتَغُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ...﴾ ولقد فسر البعض «ابتغوا» بالنسل.

وحكمة ديمومة النسل بالرغم من كونها حكمة حسيّة ملكية إلا أنها تثوي حكمة ميتافيزيقية ملكوتية متعالية تكشف غاية غاياتها «ميتا غايتها»، أي: ما وراء غاية ديمومة النسل الاجتماعي والذرية الفردية، وهي ديمومة نسل القيم الأخلاقية والجمالية والجلالية الفردية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتأريخية والحضارية والكونية، وديمومة تكاملها الارتقائيّ الأسامي الحسنى والصفات العليا وتجليها في مجاري صيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في مجرى سيرورة الكون والعالم والوجود. فسيرورة الحياة الزوجية وحركتها الجوهرية للنفس الإنسانية والزوجية والاجتماعية هي المجرى والحضن والرحم الطبيعي لإنبات نبتة وبذرة القيم الأخلاقية والجمالية، وإظهار وإثمار شجرة الحياة وحقيقة (حياة الحياة) والحياة والإحياء من جهة، وديمومة (قوام القوام) وقيومية وقيامه وإقامة ومقومية وقومة كينونة الفرد والمجتمع.

### 3 - حكمة بلوغ العبادة<sup>(2)</sup> والعبودة الجماعية وإشباع وإرضاء الحاجات الاجتماعية

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 204-205.

(2) ومن هذه الأحاديث أيضاً قوله ﷺ في معرض بيان ما يثاب به العبد وتكتب له به الحسنات: [وفي بضع أحدكم صدقة]، والبضع هو من المباذعة والمباذعة: هي الجماع قالوا: يا رسول الله أيأتي أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: «أرأيتم إن وضعها في حرام أكان عليه وزر؟ فكذلك إذا وضعها في حلال كان له بها أجر»، وهذا الحديث غاية في بيان المراد في هذا الصدد وأن الزواج ليس من المباح اللهوي، وإنما هو من المباح الذي يتقرب به إلى الله سبحانه وتعالى. وفي قوله ﷺ: «دينار تنفق على أهلك، ودينار تنفق على مسكين، ودينار تنفق في سبيل الله، أعظمها أجراً الذي تنفق على أهلك». وفي =

المجتمعية: حيث إنَّ العبادات والمعاملات الإنسانية وإنَّ كانت تُمارس على المستوى الفردي إلا أنَّ جلَّ مكنوناتها اجتماعية تتعدى الفردية، بله، إنَّ قيمتها الفردية لا تكتمل ولا تتحقق إلا في سياق النظر والتعقل والفعل والعمل الاجتماعي، وهذه المكنونات والقيم الأخلاقية والجمالية الاجتماعية لا تنشأ ولا تتؤصل ولا تؤثّل قواعدها وبنياتها التحتية إلا بتوسط حياة تتوسط بين حياة الفرد وحياة المجتمع، وهي الحياة الزوجية التي هي بمنزلة «حياة الحياة» (ميتا حياة) الاجتماعية من جانب، وإنَّ في كينونة الكائن الإنساني ميلاً ورغبة وحاجة اجتماعية، وهي طبيعية فطرية لا يشبعها ولا يرضيها إلا جمع وتنظيم وترتيب الأفراد المختلفين في بوتقة اجتماعية مجتمعية واحدة تحكمها سنن وقوانين وأحكام وضوابط وأسس مؤسسية مجتمعية، تشكل تنظيمياً وترشيداً وتوجيهاً لإنبات وإثمار حقيقة كنه منظومة القيم الأخلاقية والجمالية والجلالية الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا من جانب آخر. وإنَّ الناظم والرابط والعروة الوثقى التي تجمع وتضم وتدرج الأفراد في هذه البوتقة هي كينونة الزواج أو الحياة الزوجية كمقدمة للحياة الاجتماعية، سواء على مستوى الأفراد أو المجتمعات. لذا بمكنتنا القول: إنَّ للزواج والحياة الزوجية حكمة ميتافيزيقية ثاوية في بنياتها المضمرة والمكسوفة تكمن في إحياء وإنبات مكنونات قيم الحياة التكاملية الارتقائية الأخلاقية والجمالية الثاوية فيها بالقوة والإمكان، وضمان قوامها وقيوميتها وإقامتها وقيامتها وقومتها، أي: انوجادها وتحققها وثبوتها في مجاري الحياة الفردية والأسرية والاجتماعية في مجرى العالم والكون والوجود.

4 - حكمة تمهيد وتيسير بلوغ الكمال والجمال الإنساني للتقرب إلى الله سبحانه وتعالى: إذا كان الاعتقاد القلبي والرؤيوية الكونية وفلسفة الخلق والوجود هي توصيل كافة الموجودات الممكنة كمالاتها وجمالاتها الثاوية فيها بالقوة والإمكان والاحتمال إلى التحقق والتثبت والوجود والانوجاد والإثية في مجاري حياة

هذا بيان أن النفقة على الأهل أحب النفقات وأعظمها أجراً عند الله سبحانه وتعالى، وبالطبع هذا كله إذا ابتغى المسلم وجه الله سبحانه وتعالى، لما جاء في الحديث أن النبي ﷺ قال: «واعلم أنك لن تنفق نفقة صغيرة ولا كبيرة تبغى بذلك وجه الله إلا أجرت عليها حتى اللقمة تضعها في فم امرأتك».

الفرد والمجتمع في مجرى العالم والكون والوجود: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾<sup>(1)</sup> ولقد فُسر ﴿لِيَعْبُدُونِ﴾ ليتكاملوا. وحيث إن منظومة القيم الأخلاقية والجمالية الفنية سواء الفردية الأنوية والتذويتية أو الغيرية المجتمعية والتذاتوية، تتطلب التعاون والتعارف والمعروف التقوائي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفُسُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(2)</sup>، وإن هذا التحقق والانوجاد والتثبت لا يحدث ولا يتحقق بالكمال والتمام، وفي أحسن صورته كما خلقه في أحسن تقويم ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ \* ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ \* إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾<sup>(3)</sup> وأحسن هذا التقويم والتخلق والتجمل والإكمال والإتمام يتحقق أولاً في رحم الحياة الزوجية وثانياً في حضن المجتمع والأمة. لذا بمكنتنا القول بأن إحدى الحكم والهدايات والبصائر الضرورية لسيرورة الحياة التكاملية للإنسان والمجتمع هي التي ثاوية في بنية كينونة الزواج والأسرة بالقوة والإمكان، مثل: السكينة والهدوء والطمأنينة والأمان والراحة الجسدية والنفسية المعنوية من جهة، والتعاون والتعارف والتثاقف والتفاكر والتعرفن على تأويل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي تشير إليه كلمة ﴿لِتَعَارَفُوا﴾ في الآية الشريفة: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَنْفُسُكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(4)</sup>

فالرجل لا يبلغ كماله الإنساني إلا في ظل الزواج الشرعي الذي تتوزع فيه الحقوق والواجبات توزيعاً ربانياً قائماً على العدل والإحسان والرحمة، لا توزيعاً عشوائياً قائماً على الإثرة وحب الذات وافتعال المعارك بين الرجال والنساء وأخذ الحقوق والتنصل من الواجبات بالشد والجذب والتصويت). فالتكامل الجسدي المُلْكِي والروحي المعنوي

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الذاريات، الآية: 57.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الحجرات، الآية: 13.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة التين، الآية: 4-6.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة الحجرات، الآية: 13.

الملكوتي يجري مجراه ويعمل عمله في فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو في فعل الصمت والصومته، أو في فعل القول والكلام والإشارة والعمل، مما يقوم كينونة النفس الإنسانية وفكرها وقواها النفسية والبدنية، فيشعر الكائن الإنساني بالرضا والسعادة والراحة النفسية والجسدية حيث تتصرف طاقته وغريزته بأنظف الطرق وأطهرها، وحيث ينشأ ويؤصل ويؤثل بين الشطرين المنشطرين من نفس واحدة، مما يماسس لكيونونة الوفاء والحب الحقيقي القائم على الود والرحمة والمشاركة، لا ذلك الميل الحيواني القائم على تفرغ الشهوة وبلوغ اللذة دون وجود الوفاء والرحمة.

المشاعر القلبية والعرفانية الثاوية في بنية ودلالات وأنساق ووظائف وغايات الزواج وسيرورة الحياة الزوجية القويمة والسليمة والنظيفة، فإنها تورث المحبة والرحمة والشفقة والحنان والعطف والإحسان والعدل والإيمان والاستقامة والقسط، والكرامة ورفعة وسمو النفس، وباختصار شديد إحياء وإقامة «حياة الحياة» التي تستقيم بمقتضاها الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية. ولذلك كما سميت الصلاة إقامة كذلك الزواج بناء وإقامة. حيث إنه بناء نفسين أو شطرين واستكمالهما بغية إعادة الاندماج والإدغام والإتمام والتوحيد بين الشطرين (الزوج والزوجة) بعد ما كانا متحدين ومن نفس واحدة. ولذلك فالمجتمع السليم في أفراده ذكوراً وإناثاً هو مجتمع الزواج الشرعي الاستخلافي، وبغير ذلك مجتمع التشظي والتنفر والتباعد والتصارع والتحارب والتعادي...





## الفصل العاشر

صناعات معايير وموازن الحياة  
الزوجية بنيتها ودلالاتها التكوينية  
والتركيبية والتراكمية الحقبة

لَتَسْلُوهُنَّ فِي مَوَدَّةٍ وَرَأْفَةٍ  
يُنَبِّئُكَ فِي ذَلِكَ لآيَاتِ قَوْمٍ  
يَتَفَكَّرُونَ





## 10. مقدمة

الرؤيوية الدقيقة والتحليل التشريحي الماهوي لطبيعة المعايير والموازين القياسية والتوزينية لمنظومة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، تكشف لنا أنها متنوعة ومتشككة الماهيات والبنىات والبناءات، ومتعددة الوظائف والغايات التشكيكية التراتبية، كما تتنوع موضوعاتها وحقائقها ومعانيها ومفاهيمها، وفيما يلي نلقي الضوء على صناعات بنياتها الجوانية وبنائها البرانية.

### 10.1.1 معايير وموازين وموضوعات ومفاهيم حسية مُلكية مادية

هذه الصنافة من المعايير والموازين والمكاييل وموضوعاتها ومفاهيمها ذات طبيعة حسية جزئية، وطابع عرضي عابر، وحالة متغيرة متبدلة، وشكل ظاهري سطحي، ووضع متحول متقلب، وخاصة نسبية متباينة، وطبيعة مادية حسية، وحياة دنيوية دنيا، تمتح منها وتقيس بمقتضاها منتجات معرفية ووجودية وقيمة أخلاقية وجمالية فنية حسية مادية، أي: مُلكية فيزيقية، تشكل بنيات وبناءات وأنساق كينونية منظومة الحياة الزوجية والأسرية الاجتماعية لها طابع خاص، يتسم بالخواء والهباء والشكلانية والسرابية والسديمية دائمة التغيير والتحول، وتسير وتصير بها إلى حياة تباعد وتفارق وتبعثر وتشتط بين كينونات أفرادها أو تجمعها مرتكزات هشة ضعيفة متقلبة الأحوال والأوضاع، وتتحدر بها إلى أسفل درجات التسافل والانحدار والسلبية، وذلك بإفشاء وانبساط الاختلاف والتمايز والتغاير لدلالاتها ومدلولاتها الحسية المادية والمعنوية القلبية ولوظائفها وغاياتها، ومن ثم امتداد وانبثات التضاد والتقابل والتطابق السلبي لها من جانب، وبترسخ وتجذير التناقض والمزايلة والعدمية لها من جانب آخر.

وهذه الحال نتيجة طبيعية متوقعة، لكونها دالة في طبيعة معاييرها ومقاييسها ومعانيها ومعارفها وحقيقتها الاختيارية التفاضلية والترجيحية الاصطفائية لها، والتي تتبوأ مقام كينونة ناظرة وحاكمة وحافظة ومؤتمنة وقائمة وقيومة وإقامة ومقومة لها، أحكام موادها

ودلالاتها واستدلالاتها حسية جزئية ونسبية متغيرة، فبدآياتها ونهاياتها هجران وانفصال وطلاق حقيقي وجودي غير محسوس ومشعور به بمقتضى النسيان والغفلة واللاشعور. لذا مآلات سيرورتها زائلة بائدة وصيرورتها مزيلة ومعدومة، وواقع مكوناتها مضمحل منقرض، وحقيقة مقاصدها شكلية ظنيّة، وسلامة نياتها مشوبة متعكّرة، وصحة مشاعرها عاطفية سطحية مهزوزة، ومنحى أهدافها متباين متعاكس، ومجرى غاياتها متنافر متشظّ، ومصداقية إراداتها متخاصمة متعارضة، وحال نفسياتها مضطربة متزعزعة، ونتيجة مآلاتها فاسدة ومنحرفة، وسمة أحكامها متشابهة متخالفة ومتعارضة. وعليه فإنّ نهاياتها المآلة كبدآياتها المأمولة، وبدآياتها مستهلكة مصروفة كنهاياتها الخاتمية مستنفدة متهالكة، تمتح منها منازعات ومُعاداة، ومشاحنات ومشاكسات، وجدالات وسجالات، وخصومات وخلافات، ثم مجافاة وقطيعة، ومفارقة واعتزال، وابتعاد وافتراق وهجران، ثم فصل وفراق وطلاق؛ لكونها حياة لا مركز تمركزي لها، ولا بؤرة تبثيرية لها، ولا وحدة مرجعية لها، ولا حاكمية وناظرية واحدة لها، ولا قوامة وقيومية قائمة لها، تنظم وتربط وتستجمع وتستغرق شتاتها وتتشظياتها.

لذا منظومة مكونات بنياتها وبنائها وأنساقها ودلالاتها وتداولاتها وتواصلاتها ووظائفها وغاياتها متبعثرة متفجرة ومتباعدة متشظية، ومفترقة مرتحلة، لا خيط ولا ناظم لها ينظم حباتها، ولا عروة وثقى توثق بها أطرافها، فهي متقلقلة ومتزعزعة ومتزلزلة تميل وتتحرف مع كل ريح ونسيم، ومع كل حدث وموضة، وتحاكي كل عادة وتقليد، وتجري وراء كل مفهوم غريب مستورد أو منتج محلي هجين فاسد وطالح.

### 10.1.2 معايير وموازين وموضوعات ومفاهيم تجريبية علمية استقرائية

هذه الصنافة البنيوية والبنائية والدلالية والوظيفية لمعايير وموازين اختيارات وتفضيلات الحياة الزوجية الاصطفائية والانتقائية، تبتني على تراكمات التجارب والتجريبيات البشرية، وفق منهج الاستقراء وفروضه وتحليلاته، ووفق أدواته وآلياته، وجلّ لنتائج تفسيراته العلمية الوصفية والكمية، التي طبيعتها أيضاً حسيةً وجزئية متغيرة ومتحولة ومتبدلة ونسبية اختلافية وخلافية، ولكنها تجريبية تتعدى التجارب الشخصية الشخصية غير المدروسة علمياً. لذا هي من حيث الرتبة والدرجة أفضل وأعلى مرتبة

ودقة وتفصيلاً من التجارب الحسية الشخصية الفردانية من جهة، وإنها أكثر خطورة وأكبر ضرراً وتأثيراً من جهة ثانية، إذا كانت فروضها وتفسيراتها لا تحكمها ولا تقومها ولا تقييمها معطيات ومرتكزات وقوانين وأحكام العقل.

والأدهى والأمر هو كونها لا تخضع لمعايير وموازن العقل حيث موضوعاتها حسية مادية ملموسة، بينما موضوعات ومعايير العقل هي ماورئية أو غيبية ميتافيزيقية وغير قابلة للتجربة الشخصية والتجريب العلمي. فكل ما نستطيع قوله هنا هو، إذا كانت موضوعات ومفاهيم ومعاني وأحكام ومعايير وموازن الحياة الزوجية موضوعية علمية قابلة للقياس الكمي والوصفي، فهي معايير وموازن جيدة ومقبولة في حدودها ووظائفها وغاياتها وطبيعة موضوعاتها، أما فيما يتعلق بموضوعاتها ومعاييرها القيمة الأخلاقية والجمالية العقلية وفوق العقلية لا مجال ولا دور ولا وظيفة حقيقية للعلم والتجارب التجريبية الاستقرائية هنا.

### 10.1.3 معايير وموازن الحياة الزوجية وموضوعاتها ومفاهيمها الهجينة

#### والتلفيقية المركبة

وهناك حالة ثالثة هجينة مركبة تمزج وتدرج التجارب الشخصية والتجربيات العلمية الاستقرائية مع بعض القيم المعنوية والأخلاقية والجمالية الشكلانية والظاهرية، وفي أحسن الأحوال إدراج بعض القيم المعنوية في أدنى مرتبتها التكاملية التعاضدية، وهي السمة البارزة عند الكثير من الناس. لذا تمتح منها حياة مترنحة متمائلة، ومضطربة مشوهة، ومنفصلة متعرجة، ومراياها الانعكاسية منكسرة ومحدودة ومقمرة تتجلى فيها صور ورسوم وخطوط وسطور وكلمات وحروف حياتها الزوجية بشكل يصير أعلاها أسفلها، وأسفلها أعلاها، وينقلب يمينها شمالها، وشمالها يمينها، وحالاتها متحولة متقلبة منتكسة وينقلب وينتسكس ظاهرها باطنها، وباطنها ظاهرها.

فهي حياة مترنحة بين الاستقرار والطمأنينة الشكلانية، والأمن الظاهري، والسلامة والسكينة المؤقتة، وتتمايل بين حالة الخوف والاضطراب والخشية والقلق والضيق والبلبة والتموج والجزع والغضب والتشوش، وحالة الارتباب والشك والظن. ذلك نتيجة التفضيل

والترجيح غير المنطقي والعقلاني والعرفاني القلبي الوجداني والوحي الشرعي، والاختيار السيء والغشيم والجاهل، والاصطفاء الباطل والواهن والمتهور، والانتقاء المتسرع والفساد والطلح لمعايير وموازين وأحكام ومفاهيم ومعان الحياة الزوجية والأسرية. لذا هي تفتقد إلى تقدير وتبيين وتقييس وتثمين لمنظومة قيم موضوعاتها ودلالاتها ووظائفها وغاياتها المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية المميزة، بين ما هي ثابتة ومتغيرة، أو مطلقة ونسبانية، أو جزئية وكلية، أو محكمة ومتشابهة، أو ظاهرة وباطنة، أو مادية ومعنوية روحية، أو حسية وعقلية وعرفانية ووحْيانية، أو معلنة ومسكوت عنها، أو زائلة ودائمة، أو دنيوية ودينوية، أو ذاتية شخصية وموضوعية مجردة، و... فيمتزج الأول بالثاني، ويحكم الثاني على الأول، ويقصي أحدهما الآخر، ويبدل الأصل بالفرع والعكس، ويقرب البعيد ويبعد القريب، ويكبر الصغير ويصغر الكبير، ويفضل السخيف، وييجل السافل، ويمجد الحقير، ويفخم الخسيس، ويعظم الوضع، و....

#### 10.1.4 الموازين العقلية المجردة لمفاهيم ومعايير الحياة الزوجية الحقّة

ونقصد بالتجريد هنا البحث عن الحقيقة الكلية المطلقة والثابتة والصادقة واليقينية، التي تؤثّل الحقيقة الضرورية والوجوبية والحتمية لمفاهيم ومعانٍ ومعايير توحيدية صفاتية وفعلية كمالية وجمالية مطلقة لها، ولقيمها الحياتية الزوجية وموازينها الاختيارية والتفضيلية والاصطفائية والانتقائية التي تستجمع كافة تلك التصورات، وتستغرق جميع تصديقاتها وإراداتها وطلباتها في بؤرة عدساتها الاختيارية الاصطفائية، والتي بمقتضاها يتمكن كل من الزوج والزوجة من الاختيار المناسب والمتوازي والمتصالح والمتناظر لجزئياتها وتفصيلاتها وعمومياتها وکلياتها المتوازنة والمتعادلة والمتكافئة بينهما، وبالتالي استكشاف الخيط الناظم والرابط للحياة والتمسك بالعروة الوثقى الراشدة والهادية إلى السبيل القويم المستوي على الطريق والصراط المستقيم، الذي يميزه عن السبل والطرق المتفرقة والمعوّجة والمبهمة والمتلبسة بالتيه والغي والضلال.

والتجريد يمكننا من استقراء واستقصاء ثم إقصاء وعزل كافة المعاني والمفاهيم والقيم والتصورات والتصديقات الشكلانية والقشرية والسطحية والسرابية والسديمية والمتغيرة والزائلة والنسبانية والجزئية الحاكمة والناظرة على الحياة الزوجية، والتي

هي موضع التفرقة والتمزيق، والتشظي والتنفر، والتباغض والتناحر، والتشاحن والتقاتل، أو أنّ تمكنا من وضعها في تموضعاتها المناسبة مع دلالاتها المعرفية وطبيعتها التكوينية ووظيفتها الإجرائية وغاياتها المحددة. وهذا التجريد مدعى لاستخلاص البؤرة واللب والنواة والأساس الجامع والمؤلف والموحد والموقن الذي هو موضع التوحد والتمركز والجمع والتآلف والتجاذب والتحاب والتواد والتصالح والتوافق والتسالم بين الزوجين.

إنّ الإشكالية الرئيسية تكمن في تلك التصورات الأولية عن الحياة الزوجية وسيورتها وصيرورتها، وعن مفاهيمها وحقائقها، وآليات تصديقاتها وتثبياتها، وآليات ومعايير إجراء ترجيحات اختياراتها وتفضيلاتها الاصطنائية بين بدائلها الاستعاضية المتعددة والاستبدالية المتنوعة من جهة، ومدى مطابقتها مع التخطيط الإلهي في خارطة وهندسة الحياة الزوجية وفق المنظور الإلهي، الذي يرى أنّ الله هو خالق كل الأشياء وخالق كل الموجودات والمخلوقات وماهياتها ووجوداتها، بما فيها فعل النظر والتعقل والتخيل، أو فعل السكوت والصمت، أو فعل القول والكلام والعمل للإنسان، وفق قاعدة لا جبر ولا تفويض، بل، أمر بين الأمرين.

فالمطابقة هنا بين تلك الفكرة المرسومة التي صورها الله لكائناته ومخلوقاته المفطورة عليها، أو تلك التي نفخ فيها من روحه والمركوزة بالقوة والاحتمال في بنية كينونة الإنسان التكوينية والتركيبية والتراكية، وتلك الصورة التي يحملها الكائن الإنساني عنها من خلال مكتسبات علمية ومعرفية. بحيث إنّ هذا الفكر عندما يعرف فهو أنّما يتوافق مع الأشياء ومن خلالها مع الفكرة أو الأسماء الحسنى والصفات العليا الإلهية كنموذج أسمى وأكمل وأتم. إذن الحقيقة هي تطابق بين الشيء (المخلوق) وبين التصور أو الصورة أو الفكر الإلهي، كما تضمن الحقيقة كتطابق بين الفكر (الإنساني) والشيء (المخلوق). وهذا الأمر تجذر أيضاً في الممارسة الفلسفية. ولقد ذهب البعض وخاصة المتصوفة وأهل العرفان بعيداً عن الحقيقة المطابقة، أي: الحقيقة لا بوصفها تطابقاً؛ وإنّما انكشافاً، وهذا ما ذهب إليه حديثاً الفيلسوف الوجودي مارتن هايدغر، الذي برر ذلك إلى ترك السؤال عن الوجود واستبداله بالموجود.

ومشكلتنا هنا تكمن في أن الإنسان الذي اشتق اسمه من جذر النسيان، كما هو أحد تعريفات الإنسان، قد هيمن عليه النسيان والغفلة، بسبب انشغالاته في الأمور والمفاهيم الجزئية الحسية المتغيرة والنسبانية الزائلة المؤقتة، فتشتت تصوراته، وتشظت أفكاره، وتبعثرت أهدافه، وتفرقت غاياته، وتشتت وسائله وسبله في السير والاستواء على الطريق المستقيم، لذا فضاءات الحس وفضاءات العقل لديه ممتلئة بتلك المفاهيم والأمور التي هي بمنزلة مقدمات لمنتجات ومعايير وموازين الحقائق واختياراتها وتفضيلاتها الاصطفائية والانتقائية في الحياة، وما نصيب القلب أفضل من الحس والعقل بعدما سيطرت القوى البهيمية والسبعية والشهوانية، حتى نسي الإنسان نفسه وربّه. الأمر الذي أدى إلى تضعيف إرادة القدرة والحياة والحياء والقوام، بعد ما فقد الإنسان معانيها الثاوية والخفية التي طواها النسيان والغفلة، وجرى عليها مجرى وسنن الهجران والمقاطعة والمفارقة ﴿...أَتَّخِذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا﴾<sup>(1)</sup>.

وتأسيساً على ذلك، تم استبدال إرادة وقدرة المعرفة العقلية المسددة والمؤيدة والعرفانية المعقّنة والمشرّعة والوحيانية الإنبائية والإخبارية والرسولية التصالحة والمتزاوجة بينها، إلى إرادة المعرفة الحسية السطحية الملامسة لسطوح وهوامش الحياة. واستبدال إرادة وقدرة الحقيقة المثالية الواقعية والحقة الميتافيزيقية، إلى إرادة قوة وقدرة مشيئة ومنتجة ومصطنعة بواسطة قوى استهلاكية سوقية استكبارية «ميتا سياسة واقتصاد وإعلام». واستبدال وإرادة وقدرة الحياة الحيّة والحياء الشهودي، إلى إرادة وقدرة الممات أو الحياة الأفقية وليست العمودية. وإرادة القوام المبني على العدالة والانصاف والسماحة والمساهمة والمشاركة والقسمة، إلى إرادة القوام المبني على الهيمنة والاستعمار والاستعباد والاسترقاق والإذلال، ذلك على نقيض ما هندسها ونظمها ورسمها ورسخها الله سبحانه وتعالى في كينونات الذوات الإنسانية والكينونات الطبيعية والملكوّية.

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الفرقان، الآية: 30.

### 10.1.5 تأصيل وتأثيل كينونة معايير ومعاني وحقائق وحقوق الحياة الزوجية

#### العرفانية المعقلنة والمشرّعة

إنّ تأصيل وتأثيل منظومة موضوعات ومعانٍ ومفاهيم وقيم مجردة مؤيدة ومسددة لمنظومة الحياة الزوجية، هي تلك المنظومة التي تتزوج وتتصالح معانيها وقيمها الحسية والعقلية والعرفانية والوحيانية، في سياق سُلّمية طولية تصاعدية ارتقائية، تشكل كل مرتبة منها ظاهراً وباطناً للآخر. فالمفاهيم والمعاني والمعايير العقلية هي باطنة للمعايير والمعاني الحسية، والعقلية تكون ظاهر للمعاني والمعايير العرفانية، التي هي بدورها حقيقة ظاهرة للحقيقة الحقة المطلقة الوحيانية التي هي باطن بواطن كل الحلقات والمستويات والعوالم المعرفية والمعنوية والقيمية والمعيارية في سيرورة التفاضل الاصطفائي والاختيار الانتقائي في الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية داخل مجاري وتتبعيات الكون والعالم والوجود.

### 10.2 الرؤيوية القرآنية لمنظومة الحياة الزوجية موضوعاً ودلالةً وتدولاً

#### وغاية ومعياراً

الرؤيوية القرآنية وعدساتها الرؤيوية المركبة على منظارها التلومايسكتروسكوبية الثلاثية الأبعاد المتداخلة (الجزئية المتوسطة الكلية)، والرباعية المستويات المتصالحة والمتزاوجة (الحسية العلمية العقلية المسددة والمؤيدة والعرفان المعقلن والمشرعن والوحيانية الإخبارية الإعلامية والإنزالية التشريعية)، والثلاثية العوالم الظاهرة والباطنة (عالم المادة والدنيا عالم البرزخ أو المثال المجرد من المادة دون الصورة عالم العقل المجرد من المادة والصورة «عالم الآخرة»). هذه العدسات المركبة هي القادرة على كشف وإظهار وإبانة لماهية وحقيقة وطبيعة ودلالات ووظائف وغايات كينونة الحياة الزوجية. وهي الكفيلة لتبيان المحور الرئيس والبنية التحتية والركيزة الأساسية للحياة الزوجية الصالحة والمتمثلة في ركيزة عنصر الحياة والحياء والاستحياء من جهة لكونه هو العنصر الحقيقي لنواة وبنية التقوى والبعد عن المحرمات؛ لأن الاستحياء أو الحياء يشي إلى حالة نفسية تهذيبية، وعرفانية قلبية متعالية موسومة بالبرقة واللطافة

والبساطة والرهافة والمودة والاسترقاق، وتطرد أصدادها من القسوة والاستغلاق والاستقباح والصفاقة والجور والغلاظة، وتظهر ملامحها وتكشف معالمها لتعترى وجه الكائن الإنساني عند فعل ما يتوقع حرمة أو كراهة، أو يكون تركه خيراً من فعله. أي: عن فعل القبيح والمحرم، وهو يشاهد العليم والقدير والحي القيوم والجبار القوي الشديد القهار حاضراً حضوراً وجدانياً ووجودياً في النفس التي لو عرفها لعرف ربه، حيث من شدة صلابته وغناه وقوة قدرته ووثوقيته وعزيز استحكامه ومُكَنة وحصانة إحاطته وقرب مجاورته ومحاقلته غير ممازجته، بحيث إنه سبحانه وتعالى يحول بين المرء وقلبه ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ﴾<sup>(1)</sup>، وأنه تعالى من القرب بحيث هو أقرب إليه من حبل الوريد ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ وَنَعَلْنَاهُ مَأْتِسُوْسٌ بِهِ نَفْسَهُ. وَحَنُّ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾<sup>(1)</sup>، لذا لا يتجبر ويطفئ على سيده ومالكة وخالقه وربّه، فيستحيي من الله أن يفعل ما لا يرضيه من جهة، ومن جهة أخرى يكون منشأً لتجلية وتثبيت وتأكيد مرادفاتها المفاهيمية والقيمية الحقيقية والحقة لكيونة الحياء والاستحياء من الاحْتِشَامِ وَالْبِرَاءَةِ وَالتَّهْذِيبِ وَالْحِشْمَةِ وَالْخَفَارَةِ وَالْخَجَلِ وَالطَّهَارَةَ وَالْعَفَافَ وَالْعِدَارَ وَالْعَفَّةَ وَاللِّيَاقَةَ وَالْأَدَبَ وَالْحِمَايَةَ وَالْحِرَاسَةَ وَالصِّيَانَةَ وَالْعِنَايَةَ، وتوطئتها وتسكينها في لب منظومة القيم الأخلاقية والجمالية الوجودية، ومفاهيمها ومعانيها وموازينها ومعاييرها داخل مجرى بنية كينونة الحياة الزوجية بعدما سكنت واتحدت اتحاداً وجودياً مع كينونة النفس الإنسانية.

وتقوم من جهة أخرى بتخلية وتصريف أصدادها وتقابلاتها وتناقضاتها من الإِبَاحِيَّةِ وَالْإِثْمِ وَالْإِنْحِلَالِ وَالتَّبَدُّلِ وَالتَّهْتُكِ وَالْخَلَاعَةِ وَالدَّعَارَةِ وَالرَّجْسِ وَالصَّفَاقَةَ وَالْعُهْرَ وَالْفُجُورَ وَالْفُحْشَ وَالْفِسْقَ وَالْمُجُونَ وَالتَّجَاسَةَ وَالْوَقَاحَةَ، التي هي بمنزلة فيروسات مرضية أخلاقية ومكروبات وبائية نفسية، لو أخلت وتعلقت في فضاءاتها، وتساكنت في بنياتها وتوطننت في بناءاتها، سواء المعرفية أو الوجودية أو الأخلاقية أو الجمالية لانهارت وقوضت كينونة النفس أو الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية والأمة بكاملها من جهة ثانية، ولذلك تتقلب الذات والنفس الربانية الإلهية القدسية إلى الذات والنفس الشبيهية

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة ق، الآية: 16.



الحيوانية والسديمية والسرابية الشيطانية التي يكتسبها ويصطنعها من خلال مفاهيمه وأنظاره وأفعاله ومعاييره وموازنه.

القيمة المعنوية الميتافيزيقية المتعالية الثاوية في بنية كينونة الاستحياء والحياء المترشحة من قيم الحياة الحقيقية هي الكفيلة بتأصيل وتأثيل حياة زوجية صالحة سعيدة في الدنيا والآخرة. والإنسان من دون الحياء لا حياة حقيقية له، بل، هو ميت الأحياء، أي: إنسان ميت عمودي في الحياة، والميت ميت أفقي في قبره. والثانية ركيزة القوامة وما يمتح منها من مرادفات مثل القيوم والتقويم والتقييم والقائم والإقامة والقوامة والقيام والقومية ومقاومة، والأهم والأفيد هو الاستقامة ومرادفاتها، من الاعتدال والاستواء والإسواء والتوسط، والرشد والهداية والرشد والهدى والصواب، والأمانة والإخلاص والإنصاف والتفاني، والسداد والصراحة والصدق والعدالة، والهداية والوفاء و...، من جانب وما يطرد ويصرف من أصداد لها مثل: الاعوجاج والتقوس والانحناء والميل والأنعطاف، والبغي والجهل والجور والجنوح والحييف، والحُمق والخداع والسفاه، والشذوذ والضلال والطغيان والظلام والظلم، والغش والفساد والكذب والمخاتلة و...

لذا نقول: إن شطري نواة الأسرة والمجتمع التي حرص الإسلام على وجودها ورعاياتها والحفاظ عليها هما الحياء والقوامة؛ لأن حقيقة حياة الأسرة هي في عنصري «الحياء والقوامة» وهما بنثابة (حياة الحياة) «ميتا حياة». وحقيقة المجتمع المسلم ما هي إلا جماع هذه الأسرة، أي: جماع قيم «الحياء والقوامة»، وبنائه مرهون بوجودهما القوي والشديد والسليم معاً، لتشكل قوة مستحكمة عزيزة لبنية وبنيان كينونة المجتمع.

وإذا كان اختيارُ الزوجة والحياة الزوجية الصالحة ضرورياً وهاماً؛ لأنها المسرح الحقيقي الوجودي لإظهار حقيقة الأسماء الحسنی والصفات العليا الوجودية الكامنة والثاوية بالقوة والإمكان، إلى حيز الوجود والانوجاده والإنية والتثبت والتحقق في مجرى الحياة الزوجية داخل مجرى العالم والكون والوجود. وهي المدرسة الأولى للنشء والتربية والتكامل والارتقاء، فإن اختيارَ الزوج لا يقلُّ عن ذلك في الأهمية؛ لأنَّ الزوج هو ربُّ الأسرة، وهو القدوة للزوجة وللأبناء معاً، وهو قائد السفينة في بحر الحياة المتلاطم الأمواج.

ونظراً لأهمية هذه النواة؛ فقد أولى الإسلام الحنيف تبعاً عناياته في وضع المعيار القويم الذي يتمُّ بناءً عليه اختيار كل من الزوجين، ومعيار اختيار الزوج معروف لدى فقهاء الشريعة الإسلامية، بشرط الكفاءة والكفاية بين الزوجين، وهو شرط لصحة الزواج، ولبيان هذا المعيار، فإنه يجدرُ تحديد مفهوم هذا المعيار، والأساس الذي يقوم عليه، وأهمية هذا المعيار، وصاحب الحق فيه، والوقت الذي يعتدُّ فيه بهذا المعيار، وأخيراً ثمرة هذا المعيار.

### 10.2.1 تأثيل وتاصيل مفهوم معيار اختيار الزوج الحق

نقصد من معيار وموازن اختيار وتفضيل الزوج الانتقائي أو الزوجة الاصطفائية هو المقاييس والمكاييل والمساطر والمنقلات والبوصلات التي بمقتضاها يتم انتقاء واصطفاء الزوج والزوجة ترجيحات تفضيلاتها الاصطفائية واختياراتها الانتقائية في الحياة الزوجية. أو بتعبير فلسفي وجودي هو الإجراء الحسي العلمي والعقلاني العقلي والعرفاني العقلي والوحياني العقلي المؤدي إلى معرفة ووجود الشطر الثاني لكيونة النفس الذي انفطر وانشطر إلى نصفين بعدما كانتا نفساً واحدة بنص القرآن المجيد. وعلينا أن ندرك حق الإدراك بأن الميكال والميزان والمسطرة التوزينية والتقييسية والتسطيرية ليست ميزاناً ومكيالاً ومسطرة واحدة، بل، هي موازين ومكاييل ومساطر تشكيكية تراتبية متعددة مترتبة متقنة ومحددة، وفق درجات معيارية دقيقة تقدر وتقاس وتوزن بها موضوعات ومعايير وصفات وخصائص الزوج والزوجة حسب أهميتها النسبية والجوهرية والعرضية، والظاهرية والباطنية، والثابتة والمتغيرة، والجزئية والكلية، والدنيوية والدينية، والمنطوق المعلن عنها والمسكوت عنها. فهناك موازين ومكاييل تقاس بها كميات الحديد والفحم، وأخرى يقاس بها الطعام والشراب، وأخرى يقاس بها الذهب والفضة، وأخرى تقدر بها أوزان الذرة ومكوناتها.

فلكل موضوع ومعنى ومفهوم وشيء ووظيفة وغاية... معيار وميزان ومكيال ومنقلة وفرجال وبوصلة ومسطرة خاصة متناسبة ومتساوقة مع ذاتها ومع درجات الذات التكاملية الارتقائية، فكلما كانت النفس الإنسانية في مرتبة تكاملية معينة هناك موازين ومساطر تلائم وتناسب وتساوق هذه المرتبة التكاملية من جهة، فضلاً عن تباين ميزانه

ومسطرته الخاصة بها بشكل عام عن بقية الأشياء والموضوعات، فهناك موازين متعددة عرضية وموازن متعددة طولية لنفس المعيار العرضي. وهنا يمكن الاختلاف والتشابه، أو التمايز والتشاكل، والتباين والتضارع، والتضاد والتضاهي، والتقابل والتماثل، والتناقض والتناظر، والمزايلة والتطابق، والعدم والتساوق، بين التفضيلات والاختيارات والترجيحات الاصطفائية والانتقائية للزوجين.

لذا توضع في كفة الميزان وزن وثقل أهمية لكل خاصية وصفة، وفي كفة ثانية مقومات الصفات والخصائص الاصطفائية والانتقائية لكل من الزوج والزوجة، بغية إيجاد توازن وتعادل في مراتب التناسب والتجانس والتآلف، من حيث درجة التشابه والتشاكل أو التضارع والتضاهي أو التماثل والتجاور والتناظر والتطابق بينهما. وبإيجاز شديد يطلق على هذا الأمر في الفقه الإسلامي بـ «شرط الكفاءة». والكفاءة في فقه الزواج أو في مفهومها الفلسفي الوجودي تعني مرتبة من مراتب درجات التناسب والتجانس، من حيث درجات التشابه والتماثل والتشاكل المذكورة أعلاه، التي بمقتضاها نتعرف على درجة الأهلية والجدارة والصلاحية بين الزوجة والزوج لإدارة وقوامة وبناء الحياة الزوجية والأسرية الحية والحياتية والاستحيائية والحيائية، بغية جعل مسار سبل سيرورة الحياة تستوي على السبيل القويم لتستقيم على الصراط المستقيم المؤدي إلى تحقيق الصلاح الدنيوي، والفلاح الديني الآخروي، والسعادة الأبدية، والإنابة التوابية، والدنو القرباني والقربي إلى الكمال والجمال المطلق تعالى.

وتجدر الإشارة إلى أن ماهية الاختيار هي حرية الكائن في اختيار اختياراته بمحض إرادته الواعية، التي هي ناظرة وحاكمة وقائمة ومقومة بمقومات ومحكمات وعي الوعي «ميتا الوعي»، كما أن اختياراته محكومة ومنظور إليها بواسطة قوى وإرادة اختيار اختياراته «ميتا الاختيار» القائمة والقيومة والمقومة بتلك المفاهيم والمعاني والقيم المتعالية الإلهية الربانية الما قبل أو الما بعد التي توصل وتوئل بمقتضاها أصالة وأثالة الاختيار والحرية. وهذه الأصالة والأثالة للاختيار والحرية تتطلب النظر إلى الأمور بعين وعقل الحواس من جانب، وبعقل العقل من جانب ثان، وبعقل القلب من جانب ثالث، وبعقل الوحي من جانب رابع في سلسلة وجودية طولية متعالية ارتقائية.

أي: بعدسات رؤيوية استكشافية استبصارية استشرافية عقلية لعقل مجرد ومسدد ومؤيد وليس بأي: عقل فحسب، فالعقل هنا ليس عقلاً واحداً، بل، هو عقول متعددة ومتشككة، أو قل إنه عقل واحد متشكك ينفذ في المحسوسات بطبيعة ومستوى في موضوع معين ومحدد، ثم يترقى هذا المستوى والمرتبة في صورة أعلى وأشد لمشاهدة ما بعد الأمور الحسية الخفية الثاوية في موضوعات الحياة الزوجية التي يكتشفها عقل العقل أو عين العقل المجردة، ويترقى مرتبة أعلى ليُشاهد تلك المعاني والحقائق والقيم فوق العقلية المجردة، أي: العقلية المسددة والمؤيدة التي تكشفها وتحضرها عين وعقل القلب العرفاني المشرّعن، ليؤهله بمشاهدة الحقائق الوحيانية الحقّة الثاوية في بواطن ونواة الأمور الحسية، الناطقة بصمت وصومته مدوّية بتلك الحقائق والمعاني الإلهية الربانية في الوجود والعالم والكون. الأمر الذي يجعل للإحساس معنى وحساً محسوساً، وللسمع استماعاً وكلاماً وقولاً وتأثيراً، وللعقل تعقلاً وتقيداً وإمساكاً ونوراً مستتيراً متعقلاً وتمسكاً بعقلانيته المتعلّنة، وللقلب عقلاً عرفانياً حياتياً حياً حياً استيحائياً يتواصل مع العقل الوحياني الإخباري والإنبائي أو التنزيلي.

## 10.2.2 التأسيس والتأصيل القرآني لكيثونة المعايير والموازن الكلية التشميلية

### الحقيقية والحقّة للتفاضل والاصطفاء

نقصد بالمعايير الكلية والقواعد الأسيّة والجذرية هي تلك المعايير والموازن والمساطر الدقيقة الميتافيزيقية والقيمة المتعالية الثاوية في بنية كينونة المعايير والصفات والخصائص الاصطفائية والانتقائية الظاهرية أو الجزئية والفرعية، أي: (أس أساسها) «ميتا أساس»، و(قاعدة قواعدها) «ميتا قاعدة»، و(بنية بنياتها) «ميتا بنية»، و(معيير معاييرها) «ميتا معيار»، و(ميزان موازينها) «ميتا ميزان»، وهي ثلاثة يشير إليها القرآن الكريم كمعيير تفاضلي تكاملي ترجيحي، وكلي وتشميلي، ومطلق وثابت، وديمومي ودينامي، وديوي وديني.

المعيير الأول والأساس هو التقوى ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ

لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَنُّكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١﴾. والثاني العلم: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴿٢﴾، وقوله تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴿٣﴾. تجدر الإشارة إلى تبيان حقيقة حقة قد تكون خافية علينا، وهي أن من أهم مصاديق حقيقة العلم من المنظور القرآني الدنيوي والديني هو بقدر ارتباطه بالخشية والرغبة والمخافة والورع والتقوى (إنما يخاف الله العلماء) العلم القريب للخشية والمولد لمرادفات الخشية والبعيدة عن أصدادها ومرادفات أصدادها هو المعتبر في ديمومة ودينامية بقاء سيرورة الحياة الزوجية التكاملية الارتقائية التصاعدية. والعلم الذي لا يمتح منه الخشية ومرادفاتهما ويصرف عنه أصدادها، فهو علم دنيوي ملكي نفعي مادي متغير وزائل قد يفيد المنصب والوظيفة أو الوضع الاجتماعي، ولكنه قد يكون عبئاً ثقيلاً وسبباً لاعوجاج وانحراف سيرورة الزوج أو الزوجة وتسافل صيرورتها نحو الانحدار والهاوية.

والمعيار الثالث هو الجهد والجهاد والاجتهاد والمجاهدة: ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا ﴿٤﴾، ويحتوي هذه المعايير التفاضلية الاصطفائية الثلاثة في بنية واحدة، وهي التوحيد التديني الواعي والمسؤول بشكل عام، وفي بنية الحي والإحياء والإحياء وبنية القوام والقيومة والقوامة بشكل خاص في الحياة الزوجية. ومن هذا المنطلق، فإن معيار اختيار الزوج لا يكون على أساس المساواة في الحقوق الطبيعية، كالحق في الحياة والحرية والانتقال وغيرها، ولكن على أساس المساواة في الحقوق المكتسبة، كالعلم والتدين والأخلاق والرزق وغير ذلك، وبالتالي فإن الكفاءة بين الزوجين لا ترد على المساواة الأولى، ولكن تنصب على المساواة الثانية؛ إذ إن المساواة الأولى مفترضة من باب أولى بالنسبة للمساواة الثانية؛ لأنه يفترض في كل من الزوجين التمتع بالحقوق الطبيعية على قدم المساواة، والمرجع في هذا الأساس الذي يقوم عليه معيار اختيار

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الحجرات، الآية: 13.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الزمر، الآية: 9.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة المجادلة، الآية: 11.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 95.

الزوج أو الزوجة هو معايرة الزوجة والزوج وفق تلك الموازين والمعايير التي تمكننا من معرفة درجة الكفاءة بينهما، ولكن بشرط جمع الكفاءات الجزئية والفرعية ليس جمعاً حسابياً وعددياً تراكمياً لظواهر الاختيارات والتفضيلات، بله، جمع كفي ومعنوي وقيمي لبواطن الاختيارات والاصطفاءات التي هي حقيقة ظواهرها الصادقة والحقة والصحيحة والسليمة والواقعية التي تُرى بعين البصيرة لا بعين البصر.

وفي هذا الصدد يقول إمام المتقين والمؤمنين علي ابن أبي طالب (عليه السلام): «أيها الناس إنه لا شرف أعلى من الإسلام ولا كرم أعزّ من التقوى، ولا معقل أحرز من الورع، ولا شفيح أنجع من التوبة، ولا لباس أجمل من العافية، ولا وقاية أمتع من السلامة، ولا مال أذهب بالفاقة من الرضى بالقناعة، ولا كنز أغنى من القنوع، ومن أقتصر على بلغة الكفاف فقد انتظم الراحة وتبوء خفض الدعة (تمكن واستقر في متسع راحة)، والرغبة مفتاح التعب، والاحتكار مطية النصب، والحسد آفة الدين، والحرص داع إلى التبحم (الدخول في الأمر من غير روية) في الذنوب، وهو داع للحرمان، والبغي سائق إلى الحين (الهلاك)، والشرة (الحرص) جامع لمساوي العيوب، رب طمع خائب، وأمل كاذب، ورجاء يؤدي إلى الحرمان، وتجارة تؤول إلى الخسران، ألا ومن تورط في الأمور غير ناظر في العواقب، فقد تعرض لمفضحات النوائب، وبئست القلادة قلادة الذنب للمؤمن. أيها الناس إنه لا كنز أنفع من العلم، ولا عزّ أرفع من الحلم، ولا حسب أبلغ من الأدب، ولا نصب أوضع من الغضب، ولا جمال أزين من العقل، ولا سوءة أسوأ من الكذب، ولا حافظ أحفظ من الصمت، ولا غائب أقرب من الموت»<sup>(1)</sup>.

وعليه بمكنتنا القول: إن محور المحاور «ميتا محور» ومعايير المعايير «ميتا معيار» هو التدين التقوائي الاستحيائي الواعي الذي بموجبه نمأصل ونؤثّل ونقيس ونعين الكفاءة والكفاية الزوجية، التي تكون حاكمة وناظرة ومقومة لبقية المعايير التي تتوازن وتتعاقد فيها منظومة المعايير والموازين الفرعية والجزئية ودرجاتها الراتوبية من جهة، ويتكافأ ويتلاءم شقاً وشطراً النفس الواحدة المنشطرة من ذكر وأنثى، ذلك مصداقاً لقوله (عليه السلام): «إذا أتاكم من ترصون دينه وخلقه، فأنكحوه، إلا تغفلوا تكن فتنة في الأرض

(1) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

وفسادٌ كبير»، قالوا: يا رسولَ الله، وإن كان فيه؟! قال: «إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه، فأنكحوه ثلاثَ مرات».

وبصيرة الإنسان تقوده إلى أن معيار التدين مرتكز على مقومات ثابتة لا تتغير مع عوارض الحياة، فالتدينُ بمعنى التقوى والاستحياء والصلاح والأخلاق من الأمور الوجودية تتحد اتحاداً وجودياً مع كينونة النفس الإنسانية، التي إذا تحلّت بها النفس فإنها تظلُّ ملازمةً لها مدى الحياة مهما طرأ عليها من عاديّات الدهر، على العكس من الأمور الأخرى، كالمال والجمال والمنصب والجاه والسلطة والمقام مثلاً، الذي هو عرضةٌ دائماً للتغير من الزيادة إلى النقص، وربما إلى المحق بالمرة، بله، إنَّ التدين والأخلاق (البصيرة والتقوى) هما سياجُ حماية وصيانة ورعاية تلك المعايير الظاهرية الحسية من تقلبات الزمن التي تلتحق بالأمور الأخرى، فإذا ما أُصيب الإنسان بالكساد في ماله، فإنَّ التدينَ خيرٌ معين له على التغلب على مثل هذه المحنة، ورحم الله أميرَ الشعراء أحمد شوقي عندما قال: «إذا الإيمان ضاع فلا أمانٌ ولا دُنْيَا لِمَنْ لَمْ يُحْيِ دِينًا».

وقد يقول قائل: وما هي حدودُ الدين والخلق كمعيارٍ لاختيار الزوج؟ نقول: إنَّ الميزان هو الاعتدال والاستقامة والاستواء والتوسط، من دون مبالغة وتطرف، وإفراط وتفريط، وتجاوز وإسراف، فهذا هو حدٌّ ميزان الاختيار والتفاضل مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾<sup>(1)</sup> أي: لا إفراط ولا تفريط في التدين، فلا نقول مثلاً: يجب أن يكون الزوج زاهداً منقطعاً للعبادة، أو إنه يسيرُ على طريق أحد أقطاب التصوف الإسلامي، ولكن لا يجب أن يكون مفرطاً في أركان الإسلام الخمسة، أو غير حافظ لحدود الله في الحلال والحرام، كأن يكون متجرئاً على حرمان الله بارتكاب أية معصية توجب عقاب الله، ولو أفلت منه في الدنيا.

### 10.2.3 وتأصيل وتأثيل وظيفية المعايير والموازين القرآنية في سيرورة

#### العلاقات الزوجية الصالحة :

إنَّ كينونة الحياة الزوجية في الإسلام لها أبعاد متعددة ومتنوعة تحوم وتدور حول

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الفرقان، الآية: 67.

محور القيم الأخلاقية والجمالية لها، دون إلغاء وتهميش الأبعاد الشهوانية والتوالدية والاجتماعية والنفسية، ووظيفة المعايير والموازن التأصيلية والتأثيلية المنبثقة من روح الدين وحياة القرآن الكلماتي المجيد والقرآن الناطق المعمول والمجسد، هي من أجلّ توظيف اختيارات وتفضيلات الزوجين على أساس تتجاوز قيمها الحسية والمادية والمُلْكِيَّة، لكونها العتبة والقاعدة الأساسية التي ينطلق منها كل من الزوجين في العبور من الذات والذاتية والتذويتية إلى الغير والآخر والتداوتية، أو من الأنا والأنوية إلى الغير والغيرية.

فلو تأملنا حق التأمل في أس مشكلات ومعضلات واختيارات وتفضيلات الكائن الإنساني في الحياة بشكل عام، والحياة الزوجية بشكل خاص، لوجدنا أنها تتلخص في كون هذه الاختيارات متعددة متنوعة، ومتفرعة متشعبة، ومنتشرة متشظية، تفتقد إلى خيط ناظم لها، وإلى عروة وثقى تثق بها، وإلى حبل متين يمسك بها تلك الاختيارات والتفضيلات المناسبة والصالحة والفالحة التي تحقق السعادة الأبدية والدنو القرباني إلى غاية غاياته التقريبية، وذلك بسبب عدم التمرکز والتمحور والتبأور لتلك الاختيارات والتفضيلات المتشعبة والمتشظية. وهذا الأمر ناتج عن غياب معرفة الأسباب والعلل الثاوية في المسببات والمعلولات الاختيارية والتفضيلية من جهة، وعدم معرفة وحضور قيمها الأخلاقية المتعالية والجمالية الفنيَّة، في مجاري وتتبعات موضوعات ومعاني وقيم ومعايير التفضيلات الاصطفائية والاختيارات الانتقائية للزوجين في سيرورة الحياة. لذا دور ووظيفة معايير وموازن ومكاييل الاختيارات والتفضيلات هو التمرکز والتبأور والتمحور حول تلك الاختيارات التي تحقق حقيقة الحياة الزوجية الحققة وغاياتها. فما لم نتعرف على حقيقة الموازن والمعايير الحققة ليس بمكنتنا معرفة اختياراتنا الحقيقية والحققة، وبالتالي معرفة ما هو صالح دنيوي، وفالح دنيوي أخروي، وسعدية دائمية وسعادة أبدية، ودنو قرباني إلى غاية غاياته الفطرية الإنسانية.

وعليه فإنَّ العشرة الزوجية والأسرية والاجتماعية هي محل ومسرح الحياة الحقيقية والاستحيائية والحيائية والحيوانية من جهة، ومسرح بناء وتأسيس القوامه والقيومية. فقبل الزواج كانت «الأنا» فقط، ولم يكن معها شيء، كل شيء لها وملكها، ثم تأتي مرحلة



أولى لهدم جدار الأناوية والأناوية هذا، فيأتي موجود آخر ليستقر جنباً إلى جنب مع «الأنا»، ويصبح له معنى، ويعمل لأجله ولأجل خدمته، ويقدم له الغالي والنفيس، ليس «للأنا»، بله «لهو» في إطار الزواج، ثم في مرحلة تالية يأتي الأولاد فيأتي «هو» و «هو» و«هو»، وهذه كلها خطوات في كسر الإنية الأناوية والتذويتية الذاتية والخروج من حالة حب الذات السديمية الواهمة أو النفس الشبيهية، إلى حب الذات الحقيقية والنفس الإلهية التي بنيتها النبيوية التكوينية والتركيبية والتراكبية حب جميع مخلوقات الله، وعلى رأسها أشرف مخلوقاته وهو الإنسان، أي: حب الغير وخاصة الغير المنشطر عن النفس الواحدة، وهو الزوجة: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَتَقْوَأ رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَطَلَّقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾<sup>(1)</sup>، فيصبح «هو» «هي» و«هي» «هو» موضع اهتمام ومحبة النفس الواحدة بشطريها «الزوج والزوجة». مصداقاً لقوله ﷺ: «إذا تزوج العبد فقد استكمل نصف الدين، فليترك الله في النصف الباقي»<sup>(2)</sup>، وكذلك في الجانب العبادي للزواج دوره وحضوره، حيث روي: «من تزوج فقد أعطي نصف العباد»<sup>(3)</sup>.

#### 10.2.4 خلاصة حقيقة ماهية تأصيل وتأثيل معايير وموازين اختيارات

##### واصطفاءات الحياة الزوجية

قلنا: إن طبيعة و ماهية الموازين والمفاهيم الحسية في التريج والتفضيل أو الاصطفاء والانتقاء، سواء بالنسبة لمنظومة الحياة الزوجية والأسرية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، هي ذات طبيعة جزئية محدودة، ومتغيرة متقلبة، ونسبية مقيدة، وظاهرية شكلانية، الأمر الذي يجعلها زائلة بائدة، وعابرة مؤقتة، ومندثرة فانية، وعرضية اتفافية، وأنيّة مرتحلة، وتخمينية تقديرية، وظنية توهمية، والتباسية ارتبابية، الأمر الذي يجعل الحياة الزوجية محكومة بسيرورة وصيرورة تتصف وتتعنت بالنعوت والصفات التالية: مختلفة متميزة، ومتغايرة متضادة، ومتقابلة متناقضة، ومزايلة عدمية، ومتنفرة متشظية. وعليه تنقلب موازينها وتعاكس وتتقابل معاييرها

(1) المرجع القرآن المجيد، السورة النساء، الآية: 1.

(2) ميزان الحكمة، حديث 7807.

(3) ميزان الحكمة، حديث 7808.

وتتقعر وتتخالف تصوراتها وتتحدّوب وتتناقض معانيها، وذلك بحسب ومقتضى طبيعة وماهية بعض المفاهيم والمعاني والتصورات غير الواقعية الحسية التي تعاكس وتضاد المعايير والمفاهيم والمعاني العقلية والعرفانية والوحيانية التي تتسم بأنها: كلية شمولية، وثابتة باقية، ومطلقة قطعية، وباطنة مكنونة، وجوهرية دائمية، وأساسية أصيلة، ومستقرة راسخة، ومقيمة خالدة، ومؤصلة مؤثثة، الأمر الذي يجعل سيرورة وصيرورة الحياة الزوجية: وحدة واحدة في عين تكوثراتها، ومتكوثرة في عين وحدتها، ومتشابهة متشاكلة، ومتضارعة متضاهية، ومتناظرة متطابقة، تحكمها قضايا ومسائل وأحكام لزومية ضرورية، ووجوبية حتمية، ويقينية صادقة، ووثوقية تأكيدية، وتحققية تثبيتية، واتحادية توحيدية.

وفي خضم هذه الحالات والمناحي الثلاثة التي تؤصل وتؤثل الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، تكون الغاية الأساسية والابتدائية، هي التعرف على الحقيقة الحقّة والتمسك بها وإجرائها في مجرى سيرورة وصيرورة الحياة الزوجية في مجرى العالم والكون والوجود من جهة، وتكون الغاية الوسطى هي الاستقامة والاستواء على الصراط المستقيم، الذي يمكننا من الوصول إلى غاية الغايات القصوى والأسمى، المتمثلة في الإنابة التوابية والدنو التقربي القرباني إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق تعالى.

لذا ما لم نتعرف على الحقيقة الحقّة الكامنة والثابّة في بنيات وبناءات وأنساق منظومة المعارف النظرية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنيّة من جهة، ومنظومة المعايير والموازن التي تقاس وتوزن بها أشياء، ومصفوفة أهداف وغايات وقيم كينونة الحياة الزوجية والأسرية من جهة ثانية، وما لم نتعرف على سُلّمية ترجيحاتها الاصطفائية واختياراتها الانتقائية وفق قيمها النسبية الحسية الواقعية، والعقلانية المجردة المسددة والمؤيدة، والعرفانية المعقلنة والمشرّعة، والوحيانية الإخبارية والإنبائية والرسالية المطلقة، لا نستطيع أن نهندس معمارية حياة زوجية وأسرية ترتقي إلى نواة وبذرة تمتح منها شجرة حياة المجتمع والأمة المستخلفة الخاتمة والخيرة والمنتظرة والولائية التقوائية.

لو أوّلجنا إلى عمق بنية حقيقة معايير وموازن أو قيم ومعاني وأحكام ومفاهيم صيرورة

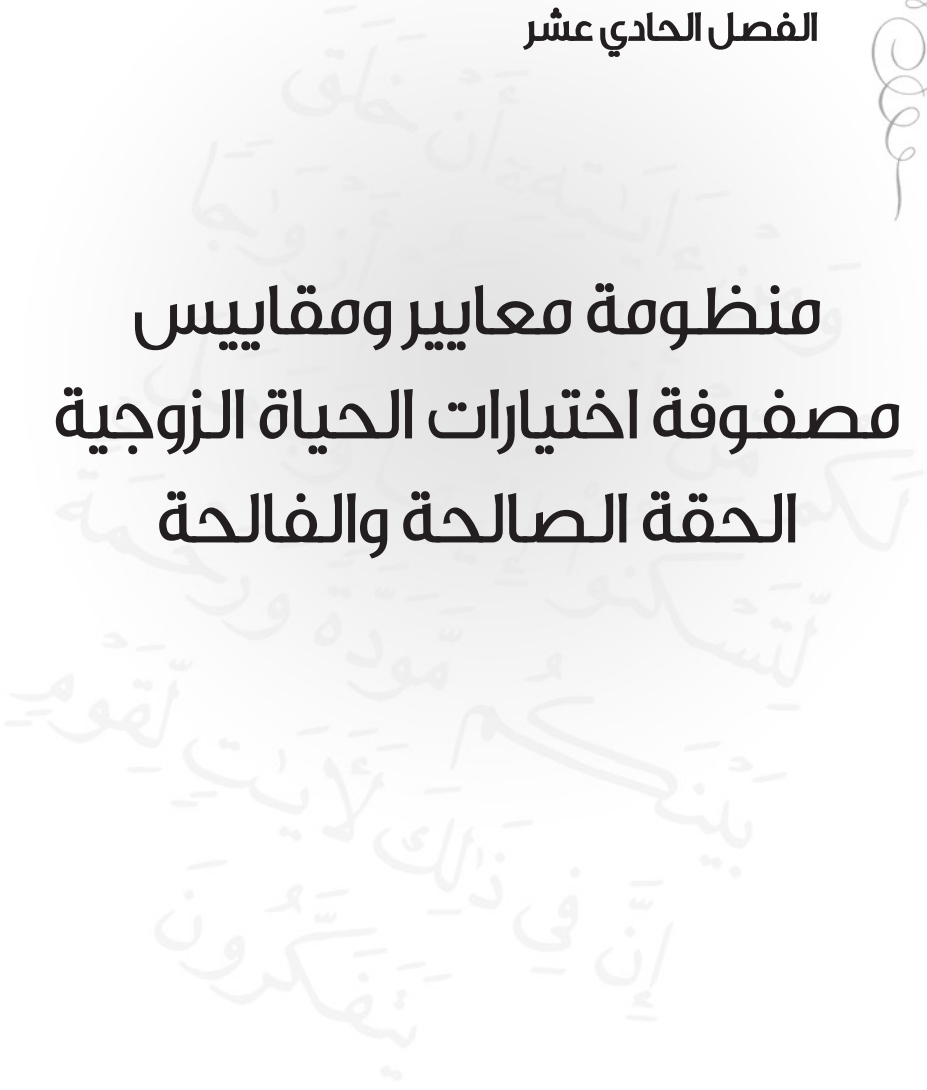
الحياة الزوجية والأسرية التي خططها ورسمها وهندس خريطتها وبنيانها، لنجد أنها هي عين صيرورة معاني ومفاهيم أسماء الله الحسنی وصفاته العليا الوجودية المتمركزة والمستغرقة بالقوة والإمكان في بؤرتها التبئيرية، والتي تحوم حول محور الحياة والحياة والاستحياء (التمثلة بالعلم والقدرة)، ومحور فعالية (القيومية) وترشحاتها من معاني وفاعليات القوامة والقوامية والقائمة والقائمة والإقامة والقومية والقيامية والقائمة الحاكمة والناظرة والمؤتمنة على تمكين سيرورة حياة الزوج والزوجة، لأنّ تستوي سبلها المتفرقة استواءً قائماً في تلك السبيل القويم، التي تستقيم استقامة قائمة قيومية على الصراط المستقيم.





الفصل الحادي عشر

منظومة معايير ومقاييس  
مصفوفة اختيارات الحياة الزوجية  
الحقة الصالحة والصالحة





## 11. مقدمة

نقصد بمعيار اختيار وتفضيل الزوج المقياس والمكيال والمسطرة التي بمقتضاها يتم انتقاء واصطفاء الزوج والزوجة في تفضيل واختيار شريك حياتهما، أو بتعبير فلسفي وجودي البحث عن الشطر الثاني الذي انفطر وانشطر بعدما كانا نفس واحدة. الميكال والميزان والمسطرة التوزينية والتقييسية والتسطيرية ليس ميزان ومكيال ومسطرة واحدة، بله، هي موازين ومكاييل ومساطرة متعددة مترتبة ومتقنة وفق درجات معيارية دقيقة، تقدر وتقاس بها موضوعات ومعايير وصفات وخصائص الزوج والزوجة حسب أهميتها النسبية والجوهرية والعرضية والظاهرية والباطنية والثابتة والمتغيرة والجزئية والكلية والدنيوية والدينوية، فهناك موازين ومكاييل تقاس بها كميات الحديد والفحم، وأخرى يقاس بها الطعام والشراب، وأخرى يقاس بها الذهب والفضة، وأخرى الذرة ومكوناتها. فلكل موضوع وصفة معيار وميزان خاص علينا توظيفه من أجل تقدير وتوزين مقاديره بالدقة والعناية المتميزة. لذا يوضع في كفة الميزان وزن وثقل أهمية لكل خاصية وصفة، وفي كفة ثانية مقومات الصفات والخصائص الاصطفائية والانتقائية لكل من الزوج والزوجة، بغية إيجاد التوازن والتعادل في مراتب التناسب والتجانس والتآلف، من حيث درجة التشابه والتشاكل أو التضارع والتضاهي أو التماثل والتجاور والتناظر والتطابق بينهما.

وبإيجاز شديد يطلق على هذا الأمر في الفقه الإسلامي بـ «شرط الكفاءة». والكفاءة في فقه الزواج أو في مفهومها الفلسفي الوجودي تعني مرتبة من مراتب درجات التناسب والتجانس، من حيث درجات التشابه والتماثل والتشاكل المذكورة أعلاه، التي بمقتضاها نتعرف على درجة الأهلية والجدارة والصلاحية بين الزوجة والزوج لإدارة وقوامة وبناء الحياة الزوجية والأسرية، بغية جعل مسار سيرورة الحياة تستوي وتستقيم على صيرورة الصراط المستقيم المؤدي إلى تحقيق الصلاح الدنيوي والفلاح الديني الأخروي والسعادة الأبدية والإنابة التوابية والدنو القرباني والقربي إلى الكمال والجمال المطلق تعالى.

## 11.1 تأصيل وتأثيل موازين ومعايير اختيار شريك الحياة الزوجية

### وموضوعاتها الحقّة

إنّ لمنظومة معايير الاختيار والتفاضل والإحلال والتثبيت، سواء لاختيار الزوج أم الزوجة الصالحة أم الحياة الزوجية السعيدة، موازين ومكاييل ومساطر وبوصلات ومنقالات (هندسة معرفية)، و(هندسة وجودية)، و(هندسة قيمية أخلاقية)، و(هندسة - جمالية) مختلفة ومتعددة وتشكيكية تراتبية، تمكن كلاً من الزوجين في قياس وتقدير وتقييم، وتقويم وتصحيح، وتحديد وتعيين، وتحيين وتزمين، وتثبيت وتسكين، أوزان أهمية سُلّمية لتقييم موضوعات الحياة الزوجية ومفاهيمها ومعانيها وأهدافها وغاياتها ووظائفها وكافة كينوناتها المادية والمعنوية والمعرفية في مجريات الحياة الزوجية وسيرورتها واتجاهاتها وإحداثياتها، وذلك حسب طبيعتها ودقتها التناسبية والتصالحية لميزانها واستقامة معاييرها التوزينية والاستقامية والاعتدالية، التي تعتبر معيار المعيار أو «ميتا المعيار» أو ما بعد أو ما وراء المعيار، أي: دقة وصحة مكوناته التعبيرية التوازنية الجوانية الثاوية في بنية وبناءات الميزان التكوينية.

وبتعبير وتمثيل آخر، نقول: إنّ قولنا هنا ليس عن المسطرة ذات الثلاثين درجة من السنتمرات أو ميزان ذي درجات جرامية أو كليوجرامية أو طنيّة فحسب، بل، عن طبيعة مكونات ومواد وتقنيات وأدوات وأجهزة تعبير توازن وتعادل واستقامة كفتي الميزان أو المسافات في المسطرة المصنوعة والموضوعة فيما وراء ظاهر الميزان والمسطرة، والتي عادة تكون مكسوفة وثاوية ومخفية عن الأنظار إلا للصانع أو لأهل النظر الدقيق والخبرة الفنية والتقنية. حيث النظر أو التعقل فيما وراء الميزان يتجاوز ظاهر توازن الميزان، باحثاً وناظراً عن معايير ومعادلات الميزان ذاتها التي تتحكم في دقة وصحة تعادل وتوازن الميزان أو المسطرة أو المنقلة، أي: إلى أي حد تتأثر وإلى أي: مدى لها قابلية الامتداد والانكماش أو الاهتزاز والارتداد أو الارتخاء والتصلب المؤثر في دقة التوازن من جهة، ومن جهة ثانية مدى جودة موازينها ومكاييلها ومسطرتها في بقاء ديمومة كفاءتها الوظيفية الظاهرية الفيزيكية والمكسوفة الميتافيزيقية المخفية عن أنظار عوام الناس، وذلك من



حيث حساسيتها ودرجة استجاباتها للحرارة والبرودة أو لاستواء أرضيتها وقاعدتها لامتناسص اهتزازاتها الطبيعية والمصطنعة المؤثرة في دقة توازاناتها ومسافاتنا وأوزانها وأحجامها واتجاهاتها وزواياها وإحداثياتها.

هذا ما نسميه «ميتا معيار أو ميتا مسطرة أو ميتا ميزان أو ميتا منقلة أو ميتا بوصلة أو ميتا مكيال أو أي: جهاز وأداة تستخدم للقياس والتوزين والتقدير والتكميم والتحجيم التي وظيفتها الإجرائية وغاياتها الوظيفية هي ضبط وتحكم وتقييم وتقويم حقيقة وأصل التوازن والاعتدال والاستقامة، ليكون ناظراً وحاكماً وقيوماً وقائماً وقوماً ومقوماً للميزان والمسطرة والمكيال والبوصلة ذاتها، والتي هي بدورها تكون ناظرة وحاكمة وقيومة ومقومة للأجهزة القياسية ولوظائفها الظاهرية المكشوفة والمعلنة للمتعاملين معها.

وبتعبير آخر يتحكم ويضبط ذات المسطرة طولاً وعرضاً، ودرجة حساسية الميزان اهتزازاً وتردداً وترجحاً ودقة درجات المنقلة والبوصلة تمايلاً وتحانفاً، حتى لا يقع الخطأ والانحراف والتمايل وسوء التقدير والتحسب والتكميم. لذلك يتطلب الأمر أن ندرك أن لكل معيار خاصة معيارية وتوزينية محددة ومخصصة لموضوعاتها الخاصة، مثل ميزان لقياس الذرة، وميزان لقياس الذهب والفضة، وميزان لقياس الحديد والنحاس والفحم والأشياء الثقيلة، وكذلك بالنسبة للمساطر التي تقيس المسافات من حيث مليمتر وسنتيمتر ومتر وكيلو، أو بالنسبة لقياس الزمن الثانية والدقيقة والساعة واليوم والأسبوع والشهر والسنة والقرن.... علينا أن نزن ونقيس ونقدر ونعدد كل شيء أو موضوع أو مفهوم أو معنى حسب توافق وتناسخ وتساوق طبيعته مع طبيعة كل معيار وميزان خاص به. فكما لشؤون الحياة الإنسانية معايير وموازن كذلك للحياة الزوجية معايير وموازن ومساطر ومكيات ومنقلات وبوصلات، تقيس وتقدر وتحسب أوزان وزوايا وإحداثيات وأتقال واستطالات وأعماق واتجاهات موضوعاتها ومفاهيمها ومعانيها وقيمها وأشياءها، وحركة وسرعة سيروراتها ومآلات سيروراتها الوجودية التكاملية التشميلية التراتبية التوحيدية الإيجابية أو التكاملية الانحدارية التساقفية، ذلك تبعاً لمنظومة معايير وموازن اختياراته الاصطفائية وتفضيلاته الانتقائية للحياة الزوجية.

## 11.2 أصناف وماهيات منظومة المعايير والموازن الاختيارية والتفاضلية

### للحياة الزوجية الحقنة

إنّ منظومة المعايير والموازن التعبيرية والتوزينية والتسطيرية والمكّيلية الحقيقية والحقنة، تمكننا من تقدير وتحسيب وتصحيح وتقويم قيم اختيارات الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية الاصفائية وتفضيلاته الانتقائية، وضمان بقاء ديمومة سيرورتها واستمرارية دينامية صيرورتها التكاملية الارتقائية العلوية، وثبات حيوية بنيتها الدلالية والاستدلالية، وقوامية بنيتها التكوينية والتركيبية والتراكمية، واستحكام نسق نظميتها الانتظامية والاتساقية الاتصلالية التواصلية، وضمان جودة وظائفها الجزئية والكلية، وثبات قدسية غاياتها الجزئية والمتوسطة والكلية الأسمى التأصيلية والتأيلية لها. وهذه المنظومة المعيارية والتوزينية بمكوناتها المعنوية والقيمية والمعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية لها بنيات وبناءات وأنساق ووظائف وغايات يمكن صوّرتها وشكلتها في صورة وشكل الشبكة العنكبوتية لبيت العنكبوت، تُتظّم وتُتسّق وتُرتّب كافة مكوناتها ومعانيها ومعاييرها، وتكشف لنا حقيقتها الحقنة فيما إذا كانت جزئية أو كلية أو متوسطة، أو أنها مطلقة أو نسبانية، أو متغيرة أو ثابتة، أو ظاهرية أو باطنية، أو متشابهة أو محكمة، أو ديمومية بقائية لامتناهية أو زوالية منتهية متناهية، أو مادية محسوسية أو معنوية روحية، أو دنيوية أو دينية، أو إنسانية إلهية حقيقية واقعية وجودية أو وهمية سديمية سرايبية، أو فطرية تكوينية ذاتية أو مكتسبة تعليمية تراكمية، أو دليّة دالّة أو مدلولة، أو تابعة أو مستقلة، أو حسية شخصانية أو علمية تجريبانية، أو عقلية فلسفية مجردة أو عرفانية قلبية معقلنة ومشرّعة أو وحيانية إنبائية إخبارية أو تشريعية وتفقهية. وفي سياق هذه الشكلائية والصوّرانية أو الخطاطية العنكبوتية الشكل والصورة، والبنية والبناء، والاستدلال والدلالة، والتواصلية والاتصال، والوظيفة والغاية، لموازن ومعايير ومساطر سيرورة وصيرورة الحياة الزوجية، بمكّنتنا أنّ نصور ونعرّف على قيم اختياراتنا الاصفائية وتفضيلاتنا الانتقائية، وسلّميتها الاولية وأهميتها التراتبية، بدءاً من اختيار الزوج أو الزوجة، ومروراً بمجرى سيرورة الحياة الزوجية، وانتهاءً بصيرورتها التكاملية الارتقائية والاستقامية الاستوائية أو الانحدارية السفلية والتقهقرية، وأنّ نصنفها إلى الصناعات الثلاث الرئيسة التالية:

## 1 - معايير وموازين وعناصر باطنية جوهرية مكنونة، أي: ميتافيزيقية وملكوتية

### متعالية حقيقية وحقة

- الخلق الرفيع والأخلاق الحميدة.
- المعرفة والتفقه الديني والدنيوي.
- الإيمان والتقوى.
- الجدية والاجتهاد والمجاهدة في الحياة.
- الدين والمذهب والأيدولوجية.
- الثقافة والقيم المتعالية.
- البصيرة والحكمة وحسن التدبر والتدبير.
- الشهامة والنبالة والعزة والشرف والكرامة.
- الصحة والعافية.
- الواجبات والمسؤوليات.

## 2 - معايير وموازين وعناصر شكلانية ظاهرية سطحية، أي: ملكية محسوسة

### مادية ( فانية وبائدة ومؤقتة).

- الجمال والشكل الظاهراتي.
- الجسم والقوة البدنية الظاهرية.
- القامة والهندام الظاهري.
- عوامل جينية وراثية ظاهرية.
- اللون والبشرة الشكلانية.
- العلم التخصصي المعرفي.
- المعرفة والشهادات العلمية والوظيفية.

- الوظيفة والمنصب والمقام المهني.
- الجاه والثروة والمال والغنى.
- سعر الزواج أو تكلفة المهر.
- احتماليات الزواج وتكلفتها المالية.
- النسب والحسب والوضع الاجتماعي.
- العادات والتقاليد والأعراف والأساطير.
- الجنسية الوطنية والبلد الجغرافي.
- القومية والقبلية العرقية.
- العائلية والأسرية الاجتماعية.

### 3 - معايير وموازين وعناصر سرايية وسديمية وموهومة لأساس واقعي ووجودي

هذه الموازين والمعايير في حقيقة الأمر ليس لها بنيات معرفية حقائقية حقة، بله، إنها محض خيال ووهم، ممتوحة من ثقافات وأساطير أو ذهنيات ومعطيات خاطئة، أو مفاهيم ومعاني مغلوطة، تتمكن من الحياة الزوجية ومعايير وموازين اختياراتها وتفضيلاتها وتوجيه سيرورتها في مجاري الحياة، منها على سبيل المثال وليس الحصر:

- الاستخارة غير الدعائية والحظ.
- القضاء والقدر المغلوط.
- الصدفة.
- الأحلام والمنامات.
- القسمة والنصيب.
- النحس.
- العطاس.
- العين.
- التطير والتشاؤم والتفؤل.

هذه الصنافات الثلاث لمنظومة معايير وموازن اختيارتنا وتفضيلاتنا في الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، تشكل متغيرات وعناصر في دوال الزواج وقراراتنا ومواقفنا واختياراتنا المختلفة والمتعددة. وهي تشكل حقاً دالة في الزواج والاقتران والوصال والاتحاد، أو في الطلاق والانقطاع والافتراق والانفصال والهجران، وذلك تبعاً لما إذا كان ميزاناً ومعياراً وعنصراً حقيقياً جوهرياً ديمومياً أو عرضي سطحياً هامشياً أو عاطفياً نفسياً زائلاً وفاقداً للأصالة والأثالة.

إذن تكمن الإشكالية الكبّارة في وعاء وسعة وقدرة واستطالة دالة كينونة سؤال الزواج والحياة الزوجية والأسرية من جهة، وفي كينونة سؤال السؤال ذاته، وفي سؤال الإجابة عن السؤال الأول والثاني «ميتا سؤال» من جهة ثانية. هل نتطلع إلى حياة زوجية وأسرية مؤسّسة ومؤصلة ومؤثّلة على التصورات والتصديقات الحسية المادية والجزئية المتغيرة والنسبية والزائلة المتقلبة، أم على التعقلات العقلية المجردة المسددة المؤيدة، أم على التصديقات العرفانية المعقلنة والمشرّعة، أم على الوحيانيات الإخبارية والإنبائية والتشريعية التنزيلية من جهة، أو على قيمها المعرفية النظرية أو الوجودية العملاقية أو الأخلاقية التفاضلية أو الجمالية الفنية لها من جهة ثانية، أم على أساس مركب منظومي ومصنوفي يأخذ الشكل الهرمي أو العنكبوتي الذي يوضع كل مفهوم وموضوع ومعنى من جانب، ومعياره وميزانه المناسب بقدره المقداري وشأنه المقامي ومكانته الواقعية ومرتبته الراتوبية التكاملية وقيّمته الحقيقية ووزنه النسبي، المؤصلة والمؤثّلة على ركيزة حياة الحياة، وحياء الحياء، واستحياء الاستحياء من جهة، وركيزة القومة والقيومية والقوامية والقائمة والقومة والقيامة والقوام والاستقامة المؤدية إلى استواء السبل المختلفة والمتعددة على الطريق والصراط المستقيم في مجاري الحياة الزوجية في مجرى العالم والكون والوجود، الذي مبدأه الفطرة السليمة، وسيروته السبل القويمية والطريق والصراط المستقيم، ومرساة صيرورته النهائية الدنو القرباني الوجودي الإلهي تعالى.

وعليه نبدأ بعرض تحليلي للمعايير والموازن المعرفية والوجودية والقيومية الأخلاقية والجمالية بمستوياتها الحسية والعقلية والعرفانية والوحيانية، وفي سياق

عواملها الدنيوية والبرزخية والدينيوية الأخروية العقلية المحضة، وذلك عبر عدساتها الرؤيوية الاستكشافية والاسترجاعية والاستبصارية والاستشراعية المركبة على مناظيرها (التلومايسكتروسكوبية) ذات الآفاق الثلاثية الأبعاد والمراتب (جزئية وتوسعية وكلية).

### 11.3 آليات تأصيل وتأثيل منظومة المعايير والموازن الحقيقية والحقة في

#### مجرى الشبكة العنكبوتية

بشكل مقتضب يستطيع كل واحد منا أن يبني منظومته المعيارية والتوزينية للحياة الزوجية من خلال التدريب والتعليم والتعلم والاستلام، والتثقيف والمثاقفة، والفهم والإفهام والانفهام، بشكل أو آخر، من خلال آلية تموضع كل معيار على حدة في مركز وبؤرة الشبكة العنكبوتية التي توضح نسق العلائق البنيوية والبنائية والنسقية والوظيفية والغائية التواصلية والدلالية لمنظومة معايير وموازن وعناصر الاختيار والتفضيل للزوج والزوجة الصالحة والحياة الزوجية السعيدة، وذلك وفق كل معيار وميزان من حيث بنيته التكوينية القيمة البعد أو المجاورة والمحاكلة والقريبية من مركز دائرة المنظومة أو الشبكة العنكبوتية، والتركيبية من حيث قيم علائقه وتواصلاته وتأثيراته العرضية الدائرية داخل كل دائرة من دوائر الشبكة العنكبوتية، والتراكبية من حيث قيم تعالقاته وتواصلاته وتفاعلاته الطولية العمودية والشاقولية مع الخانات الفوقية والتحتية المجاورة والبعيدة في الدوائر المختلفة في مجرى الشبكة العنكبوتية.

وبلغة الرياضيات الحاسوبية نقوم بتركيب وجمع قيمه جمعاً حقيقياً ليس جمعاً عددياً حسابياً، أو تركيبه تركيباً مصطنعاً وشكلياً، بل، تركيبه تركيباً تناكحياً كيميائياً في صورة متوالياته الهندسية. وعلينا في الجمع والتركيب أن نحدد العامل والمعيار والميزان الحاكم والناظر والحافظ والمؤتمن والقائم والقومة والقيامه والمقوم والمحكم والنامي لمجموع العوامل والمتغيرات والمعايير والموازن الأخرى. أي: البحث عن القاعدة والبنية التأصيلية والتأسيسية والتأثيلية لتأصيل وتأثيل منظومة معايير الاختيار والتفاضل، وفق المعايير الكلية التفاضلية القرآنية الثلاثة (التقوى والإيمان والحياء، والعلم والمعرفة والوعي والبصيرة، والجهد والاجتهاد والجهاد والمجاهدة)، مع تطبيقاتها على مصاديق

الحياة الزوجية وسيورتها الاستقامية وصيرورتها التكاملية. وعلينا تقييم وتقويم وربط كل معيار في منظومة المعايير المختلفة بقيمها ووظائفها وغاياتها التكاملية، أو على الأقل بالغاية التي من أجلها تم التفضيل والتعويل والتركيز عليها، لنرى هل فعلاً يحقق الغاية المنشودة في الواقع الخارجي، من حيث ديمومة بقاء الحياة الزوجية ودينامية استمراريتها وتحقق سعادتها الأبدية وإنابتها التوابية ودنوها القرباني له تعالى، ولو حسب منظورات الشخص ذاته وبغض النظر عن مقارنتها ومقاربتها بقيمتها وحقيقتها ووزنها بين القيم والمعايير في المنظومة الكلية لهما.

إذن لبناء البيت أو النسق أو الشبكة العنكبوتية لمنظومة معايير وموازن الحياة الزوجية وموضوعاتها ومعانيها وقيمها، يستلزم أن نحدد قيم ووظيفة وغاية كل معيار على حده، وتركيبه تركيباً جمعياً ليس عددياً أو حسابياً للجميع، ذلك حسب تموضوعات كل واحد على حدة في مجاري منظومة أو شبكة العلاقات العنكبوتية الاتصالية التواصلية الطولية والعرضية من جهة، وذلك حسب تموضعاته من حيث القرب والبعد من نقطة مركز أو محيط الشبكة العنكبوتية لمنظومة قيم الحياة الزوجية، وحسب تقديم كل واحد منها وتأخيرها، أو كليته وجزئيته، أو مطلقيته ونسبانيته، أو ثباته وتغيره، أو ظاهره وباطنه، أو ديناميكيته واستاتيكيته، أو ديمومته وبقائه واستمراريته أو زواله وتوقفه وخموله، أو ضعفه وشدته، وذلك من حيث تحقيق منظومة حاجات ورغبات وأهداف وغايات ورسالة ورؤية وقيم الحياة الزوجية المادية والمعنوية أو الدنيوية والدينية التكاملية، من حيث صلاحيتها الدنيوية وفلاحيتها الأخروية والسعادة الأبدية والإنابة التوابية والدنو التقاربي أو القرباني نحو الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق تعالى.

إنّ نموذج بناء ومؤسسة ومؤائلة منظومة معايير وموازن وقيم اختيارات وتفضيلات مثالية واقعية للمؤسسة أو الحياة الزوجية، يتطلب بدءاً وأصلاً وقبلاً وسلفاً تصوراً تصديقياً لباراديم أو أبدال أولي مبني على قبليات وأوليات وبديهيات منظومة الحياة الزوجية من حيث معايير الاختيار والدلالة والوظيفة والغاية منها، وهذا الباراديم أو الابدال المقترح هنا هو باراديم البيت أو الشبكة العنكبوتية وبنياتها البنائية التكوينية العضوية والتركيبية العرضية والتراكيبة الطولية، وأنساق علائقها وتواصلاتها واتصالاتها الجوانية والبرانية

فيما بين خاناتها المتعددة والمتنوعة المجاورة والبعيدة والفوقية واللاصقة القريبة، واستدلالاتها ودلالاتها المعرفية والوجودية والأخلاقية والجمالية التراتبية التوحيدية أو التمرركزية والتبأورية في الشبكة العنكبوتية، ووظائفها وغاياتها التكاملية المتعالية.

وهذا الأمر يتطلب حضوراً ديمومياً حياً ودينامياً مستمراً للرؤية التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية، التي تتزوج وتتصاحب وتتناسب بين الرؤيوية الحسية المادية والرؤيوية العلمية التجريبانية والرؤيوية العقلية المسددة والمؤيدة والرؤيوية العرفانية المعقلنة والمشرعنة والرؤيوية الوحيانية التشريعية والتفقهية والدينية الإلهية، وذلك حسب سعة وطاقة كل من الزوج والزوجة المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية. وهنا يتطلب الأمر تثقيف ومثاقفة كل من الزوج والزوجة وتفقيهما وإفهامهما وانفهامهما أو تعليهما وإعلامهما واستعلامهما بقيم الحياة الزوجية الحقيقية المعنوية والمادية الشكلانية، بغية تفقيهما وتديّنهما معرفياً نظرياً ووجودياً عملياً، وفق الباراديم والمنهاجية والمنهج والنهج التشميلي التراتبي التكاملي التوحيدي، في بناء الشبكة العنكبوتية لمنظومة القيم والمعايير والموازن والموضوعات والمعاني والأهداف والغايات والوظائف... الناظرة والحاكمة والقيومة والقومة والقيامة والمقومة لسيرورة الحياة الزوجية الاستقامية الحياتية، ولصيروتها القوامية القيومية التكاملية التوحيدية.

إنّ إجرائية هذا البناء النموذجي أو الإبدالي النسقي والتكويني والتركيبية والتراكبي والدلالي والتواصلية والوظيفي والغائي لخانات الشبكة العنكبوتية لمنظومة الحياة الزوجية، تتمثل في اختيار أحد معايير اختيارات الزوج أو الزوجة أو الحياة الزوجية وتموضعه في مركز البيت أو الشبكة العنكبوتية، ومن ثم متابعة وتقييم وتقويم دلالاته وعلاقته وتواصلاته واتصالاته ووظائفه وغاياته مع بقية خانات البيت أو الشبكة العنكبوتية، بغية التعرف على مدى فعالية وحمولية، وامتدادية وقصرية، واستطالية وانكماشية، وعمقية وسطحية، وشدة وضعف، وغنى وفقر، ودينامية واستاتيكية، ومادية ومعنوية، ودنيوية ودنيوية، هذا المعايير التفاضلي، من حيث تحقيق منظومة رسالة وأهداف وغايات الحياة الزوجية، وهذا الأمر تكشفه لنا طبيعة وبنية المعيار وحمولاته المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الثاوية فيه بالقوة والإمكان، التي تعتمد



على حقيقتها الذاتية فيما إذا كانت بنيتها جزئية أو كلية، ونسبانية أو إطلاقية، وثابتة أو متغيرة، وظاهرية أو باطنية، ومتشابهة أو محكمة، ودنيوية أو دنيونية، أصلية أو فرعية، مادية أو روحية،....

لكل واحدة من هذه المعايير موازين ومكاييل ومنقلات وبوصلات ومسطرات لها خصائص ومميزات ودرجات وعدسات رؤيوية استكشافية واسترجاعية واستبصارية واستشرافية وتحليلية وتركيبية وتجزئية وتفسيرية وتأويلية محددة وتميزة تناسبها وتلائمها من جهة، ولهذه الموازين والمعايير «ميتا موازين ومعايير» مخفية ومستترة أو لنقل ميتافيزيقية ماورائية، تضبط وتحكم وتقوم سلامة وصحة ومصداقية ودقة وظائفها التوزينية والقياسية وتقديراتها المقيسية، أي: هي حاكمة وناظرة ومؤتمنة وقائمة ومقومة لها.

الأدهى والأمر هو فيما يحصل من اختلال وانحراف في ميزان الموازين «ميتا الميزان» ومعيار المعايير «ميتا المعيار»، أي: فيما وراء المعايير والموازين والمكاييل، ذلك بسبب القبليات والأوليات والمعتقدات والإيديولوجيات التي يعتقد بها الكائن الإنساني، أو ما تلقنه وتجبره حمولات معرفية وقيمية وجمالية وأخلاقية من قبل وسائل وتقنيات الاتصال والتواصلية الاجتماعي أو التعليمي والثقافي والرياضي والتسلوي والتربوي والاقتصادي والسياسي المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية. فإذا كانت هذه المعايير أو عدساتها الرؤيوية والاستكشافية والاسترجاعية والاستشرافية في تكويناتها وتركيباتها وتراكباتها الجوانية غير مستوية وملتوية أو غير مستقيمة وصافية ونقية، أي: أنها مخدوشة ومنكسرة ومعوجة أو مقعرة ومحدودة، الأمر الذي لا يسدل ستاراً واستتاراً تحجب عنا حقيقة المعايير وبواطنها وبنياتها البنيوية التحتية وأساقها الجوانية والبرانية على حقيقتها الواقعية والحقبة فحسب، بل، يضرب غمامة سوداء داكنة محلقة تخفي حتى معالم وخصائص ظواهرها وهوامشها وسطوحها من جهة، أو تظهرها في صورتها الشبحية والسديمية والسرابية أو المختلطة والملتبسة أو المبهمة والموهومة والمعجزة والمشوهة أو المُخاتلة والمُخادعة والمُراوغة من جهة ثانية. كما تفعل بنا اليوم عدسات المعاصرة والحدثة وما بعد الحدثة، من خلال تواطؤ علني، وتزاوج وتصالح غير شرعي ومثلي بين «ميتا اقتصاد وسياسة وإعلام» أي: ما وراء الاقتصاد والسياسة

والإعلام، المتستر والمبرقع وراء قوانين وسنن وأحكام ونظريات ومفاهيم ومعانٍ وقيم وأخلاق موضوعة ومصطنعة تشيد في بنيات وبناءات ومعاني ومفاهيم ووظائف وغايات الاقتصاد والسياسة والإعلام الظاهري المعلن.

وعليه يفترض اختيار المعايير والموازن الصحيحة والمناسبة والمساوقة مع طبيعة أشتائها وماهية موضوعاتها ونظمية أنساقها وأدائية وظائفها وحقيقة غاياتها، وذلك بعد التأكد من سلامة ودقة «معيارها وميزانها الجواني المستتر، حيث إنَّ بعض الموازن والمعايير حسية وأخرى عقلية، وأخرى وجودية وأخرى قلبية عرفانية، وأخرى وحيانية دينية. كما نقيس السوائل والغازات بالأحجام والبراميل واللترات، أو كما نقيس الأشياء الموزونة بأنواع الموازن والمكاييل مثل الجرام والكيلو والطن، أو كما نقدر ونقيس المسافة بالأمتار والأميال، والمعدودات بالعدد والأرقام الفردية والعشرية والمئوية ... كذلك علينا أن نحدد موازن منظومة معايير اختيار الاصطفاء وتفضيل الانتقاء للزوج والزوجة الصالحة والحياة الزوجية السعيدة.

#### 11.4 مقومات جودة تأصيل وتأثيل معايير وموازن الاختيارات الاصطفائية

##### الحقيقية والحقة في الحياة الزوجية

ثمة اعتبارات موضوعية ومنطقية وعقلانية حقيقية واعتبارية رئيسة وجوهرية لا بدّ من توفرها من حيث الجودة والمتانة والصواب والأصالة، لكي تعمل هذه الموازن أو المعايير وظيفتها التقييمية والتقويمية بجدارة وكفاءة عالية، منها ما يلي:

- التأكد من سلامة بنية الموازن والمعايير وجودتها الجوانية وخاصة التعبيرية والتوازنية التعادلية التي تحفظ الاستقامة والتوازن والتعادل البراني، والفهم والتفهم والإفهام والانفهام لمؤهلاتها التوظيفية الأدواتية كضمان مستوى المهارة والدقة في استخدامها، وقدرة القراءة الصحيحة لها، وقوة وعمق واستطالة التفسير السليم لها.

- التمييز بينها من حيث كونها جوهرية أساسية وحقيقية وتعميدية بنبوية، أو إنها متوسطة بنائية فوقية، أو إنها هامشية سطحية ثانوية وشكلانية ظاهرانية.

- التمييز بين ما هو مطلق وثابت، وكلي وجوهري باطني ومحكم ومعنوي روحاني ومطلق غير قابلة للتغير والتبديل والتحوير، وما هو متغير وجزئي ونسباني وظاهري ومتشابه ودينيوي ومسكوت عنه.
- التمييز بين ظواهر المعايير المادية الملموسة ( الجسم والقوة - المال والجاه والثروة - الشهادات والوظائف والمناصب الإدارية - واللذة والمنفعة - الجمال والشكل عند الغالبية)، وتلك القيمة المعنوية والأخلاقية والجمالية (العدالة والإنصاف والإفضال والإكرام والسعادة والاعتدال والتعارف والتعاون والسكينة والرحمة والمودة والعطف والحنان والكرم)، والبعض الآخر جمالية فنية مثل الجمال والذوق الروحاني الرفيع المستأنس والمستروح لها.
- الإيمان والاعتقاد بأنّ الأمور والمقاييس والمعايير والمعاني والمفاهيم المادية الصرفة لا قيمة حقيقة لها، إلا بحملها وتلبّسها وتثويبها وتقييمها وتقويمها وتوسيطها بالمفاهيم والمعايير والموازن والمساطر القيمية الأخلاقية المتعالية والجمالية الفنية الرفيعة.
- التمييز بين زمانية وتزامنية الحياة الزوجية وفق معيار الزمن الكرونولوجي المعيشي المرتكز على دوران الأرض حول نفسها وحول الشمس، وبين الزمن المتعلق بالحركة الجوهرية لكيقونة الكائن الإنساني الذي يقيس مرتبته الوجودي من حيث الانحدار والتقهقر والانحطاط والتسافل نحو الفقر والخسران والجهل و... أو السمو والتكامل والارتقاء بالعلم والغنى والفضل والكرم والقوة والسعادة و... لصيرورته نحو الكمال والجمال المطلق تعالى.

### 11.5 المعايير والموازن الشكلانية الظاهرية الحسية المادية

نحاول في هذا القسم من الفصل أن نلقي الضوء على موازين ومعايير ومساطر ومكاييل عادة ما تتلاءم وتتسجم مع طبيعة الحياة من جهة، ومع طبيعة النفس الإنسانية التي تميل إلى الاستحسان والاستئناس بالماديات المُلْكِيَّة المحسوسة والجماليات الشكلانية الظاهرية التي تجذب النفوس وتأسر الأنظار وتذهل العقول ( كم من عقل أسير هوى

أمير<sup>(1)</sup> عند مواجهتها لأول وهلة، لتحتل مكاناً ومكانة في النظر والعقل والقلب، مما تضرب ستارا واستتارا على قيمها الحقيقية والحقة الثاوية وراء شكلايتها وظاهراتيتها وسطوحها وقشورها، التي قد تتفق معها أو تختلف وتتفاير معها، بله، قد تضادها وتناقضها.

### 11.5.1 معيار وميزان اختيار وتفضيل الجمال الشكلي الظاهراتي للزوج أو

#### الزوجة أو للحياة الزوجية

هذا المعيار والعنصر عادة له أسبقية وتقدمية زمانية في الاختيار والتفاضل في عصرنا الحالي خاصة، حيث يقع نظر كل واحد من الزوجين، بادئ ذي بدء، على المظهر الجمالي الخارجي الظاهري. وقد يكون تأثير هذا المعيار والميزان أو العنصر في بعض الأحيان وعند الكثير من الناس قوياً وشديداً إلى درجة يعمي الأبصار، ويضرب الستر والستار والاستتار على بصر وعقل وقلب الإنسان، بحيث لا يرى في الطرف الآخر إلا الحسن والجمال والوسامة والبهاء والملاحة والصلاح والفلاح من جهة، وتختفي أمامه الأشياء والأمور ذات القبح والشناعة والبشاعة والدمامة والشر والرذيلة، ومن جهة ثانية قد تنقلب إلى أمور حسنة وجميلة ومعروفة ومليحة ومشرفة. وأصبح هذا المعيار ذا جدوى وأهمية بالغة وتموضع مركزي في اختيارات اصطفاءات وتفضيلات انتقاءات الأزواج في عصرنا الحاضر، وخاصة بعد ما دخلت وسائل الإعلان والتسويق التجاري في ترويجها، وتقوم وسائل الإعلام والتواصلية الاجتماعي وتقنيات الاتصال والمعلومات في تثقيف وتوجيه دائرة اختيارات وتفضيلات الحياة الزوجية من جهة، ودخول العلم من خلال الطب التجميلي الشكلي التجاري وإعلاناته وإغراءاته من جهة ثانية، ودخول العقل الجمعي والعادات والضعفوات الاجتماعية من جهة ثالثة.

حيث إن هذا المعيار والعنصر زائل ومتغير ومندثر، سواء بحوادث عرضية أم طبيعية بتقادم الزمان واستطالة العمر الإنساني من جهة، وإنه جزئي ومادي حسي ونسبي نفساني ذاتي من جهة ثانية، مما يجعل سيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية مرهونة بمتغيراتها النسبية وحوادثها العرضية وتغيراتها الظاهرية وشكلايتها السطحية

(1) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

والهامشية، الأمر الذي يجعل الحياة الزوجية مترنحة متقلبة أو متحولة متبدلة، تبعاً لما تقدمه وسائل إعلام التسويق التجاري والإعلام المعرفي والثقافي والطب التجميلي وشركات تسويق المنتجات التجميلية في السوق من جانب، ووفقاً للمحاكاة والتبعية والتقليد التزاوجي والأسري والاجتماعي من جانب آخر.

فإذا تغير الوضع الجمالي الشكلاني الظاهراتي بالتدرج لدى الزوجة أو تغيرت الصورة الجمالية المطلوبة لدى الزوج، من هنا تبدأ تترسخ وتتجذر الإشكاليات المشاكلات والمصاعب والمتاعب الوهمية لتصبح إشكاليات ومشاكلات جوهرية وحقيقية في أذهانهما، فتدب الكراهية والنفور والإعراض والتجافي والتمرد والمقاطعة والهجران والطلاق. ومن الجدير بالذكر أن كلاً من الزوج والزوجة لا يعيان حقيقة هذا المعيار، بأنه زائل ومندثر، ولا تدوم ديمومة بقاء الحياة الزوجية عليه، لكونه حسيّاً سطحياً هامشياً ونفسياً ذاتياً ونسبياً، طبيعته متغيرة وزائلة تفتقد إلى الاستقرار والثبات والطمأنينة. وحينما تميل القلوب والأنظار والأسماع إلى الأشكال والصور الجمالية الظاهراتية والشكلانية ولا تجدها في زوجته، فتصيب سهامها في غيرها من الجميلات الشكلانيات، فتبدأ الإشكاليات والمشاكل والمتاعب والمصاعب في الحياة الزوجية.

ومن المفارقات التجريبيانية الواضحة والراسخة أو من التناقضات الظاهرية، أنّ هذا المعيار والميزان بالرغم من أهميته واعتباريته وحسنه ومطلوبيته، إلا أنه قد ينقلب إلى ضده ونقيضه، وخاصة بعد الزواج إذا ما كان سبب زوال واندثار أو تغيير وتحويل الجمال والحسن الشكلاني فجائياً وحدثياً عرضياً إلى عاهة وشلل أو قبح وشوه وبشاعة ونقص وعيب، الأمر الذي يؤدي إلى مزيد من التعطف والتحنن والترحم والتشفق والتحب والتودد بينهما، وذلك لكونها قيماً معنوية أخلاقية وجمالية متعلقة بالجمال والبهاء والحسن الباطني والملكوتي المتعالي، الذي هو أيضاً جوهر وحقيقة الجمال الشكلاني الظاهراتي، ولكن بسبب حضورهما الكثيف واستطانتها المستطيلة قد أخذت حقيقتها الحقبة واستترت جوهريتها الحقيقية. ولكن عند زوال رونق الجمال الشكلاني الظاهراتي وتندثر هيبه الصورة المحسوسية المادية المُلكية، الأمر الذي يتيح لظهور وتتبعاً حقيقتها الجوهرية الملكوتية المتعالية الثاوية أمامهما، فتظهر صورتها

الجمالية والجلالية الحقيقية، وتتجلى أمامه في عرفانياتها القلبية الجوانية المنعكسة في موضوعاتها ومعانيها ومعاييرها البرانية، فيتمسك بها أي: ما تمسك وتعلق وتشوق، فتمتج منها معانٍ وحالات وملكات التضحية والإيثار والمحبة والمودة، الناطقة عن حقيقتها ومعانٍها وغاياتها الثاوية في بنيتها الجوانية الفطرية التكوينية، لتنعكس في سيرورة الحياة الزوجية.

وعليه فإنّ للشكل والجمال والحسن والفُروهة والمَلاحة والوَسامة والنظارة وزناً وشأناً ومقاماً معتبراً في منظومة معايير وموازن الاختيارات الاصطفائية والتفضيلات الانتقائية للحياة الزوجية، ولكن الشناعة والدّمامة والدّمائة والرخاوة والليونة وخفة الروح تُنزل وتُحط من شأنها وقدرها، في حين المروءة والسماحة والحلم والوقار والأدب والنخوة والنبل والرزانة ترفع من شأنها وقدرها، بله، إنّ القيمة الجمالية الحقيقية القائمة والناظرة والقيومة والقوامة والقومة والمقومة للجمال الشكلي الظاهراتي هي قيمة جمال العقل والدين والبصيرة، لذا يقول الإمام علي (عليه السلام): «ولا جمال أزين من العقل، ولا قرين أشرّ من الجهل»<sup>(1)</sup> والأكمل والأفضل والأتم هو توفر الشكل والجمال الطبيعي الاعتدالي مع قيمه الحقيقية الأخلاقية والجمالية الفنية التي تضيف قيمةً إضافية كِبارة على قيم الشكل والجمال الظاهري، لتتكشف ما وراءه من مستورات ومكسوفات جمالية روحانية معنوية يشع نورها على الشكل والجمال الظاهري ليدخل عقل وقلب الزوج أو الزوجة، وخاصة إذا أدركنا أنّ الجمال الجسدي الظاهري متغير ونسبي ومتحول ومتبدل وزائل، بينما الجمال الأخلاقي والروحي باقٍ دائم.

## 11.5.2 معيار الجسم والقوة البدنية وحسن الهندام والقوام واللون

باعتمادنا أنّ هذا المعيار يأتي عادة مباشرة بعد معيار الجمال الشكلي والظاهراتي في ذهن المتقدمين للزواج، وهو معيار مادي محسوس وسطحي هامشي تلتفت إليها الأنظار الحسيّة، مما تترك أثراً سلبياً أو إيجابياً كلاهما مشوه ومنقوص يترك أثراً سلبياً في ذهن الزوج أو الزوجة، لما يفتقد هذا المعيار والميزان إلى ديمومة بقاء واستمرارية

(1) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

دائمة حيوية. وتعبير آخر، إنه زائل متغير ومتحول ونسباني، سرعان ما ينقلب إلى صورة متعارضة ومتخالفة ومتضادة لها بعد فترة زمنية ليست بطويلة أو حينما يسدل الستار والاستتار عن حقيقتها الخفية والماورائية الشكل والظاهر.

لذا تتغير القوة الجسدية وحسن الهندام، وقوام القوام، إلى ضعف ووهن، ونحافة وفقر، ونقص وانكسار، وتحدّب وتقعّر، حتى لو فرضاً بقيت ديمومة الشكل الظاهراتي والشكلاني كما هي، إلا أنّ تطبع النفس وفق معيار وميزان الحس المادي يجعله يبحث دائماً وأبداً عن جمال شكلاني متغير ومتنوع بشكل ديمومي، الأمر الذي يؤدي إما إلى التنفر والإعراض واللاشمئزان، ومن ثم إلى التجافي والمقاطعة والهجران والطلاق، أو أنّ يتعرف ويعي الحقيقة الجوهرية وراء القوة الجسدية والصورة الجسمية المادية الظاهراتية، التي لا تمثلها وتجسدها الشكلانية الظاهراتية لها. فيعي أنها فقط لباسها الخارجي المتبدل والمتغير بين فينة وفينة أخرى، وإنّ لباسها الحقيقي هو لباسها الجواني الذي حقيقته الجوهرية باطنية ملكوتية يجسدها لباس الصحة والعافية والسلامة والشجاعة والمروءة والشهامة واليسالة ولباس التقوى.

وهي قيم متعالية أخلاقية وجمالية لا علاقة لها بقوة وضخامة الجسم المادي للإنسان ولباسه الخارجي، بل، لها علاقة بروحه ومعنوياته النفسانية الذاتية، الأمر الذي يجعل كلاً من الزوجين تعلق ويتحب ويتحنن ويتودد ويتمسك أساس حياتهما الزوجية. أما إذا توفرت القوة الجسدية الشكلانية وحسن الهندام والقوام الظاهراتي، وبجانبها ومعيتها الشجاعة والمروءة والشهامة واليسالة، فهو أمر حسن وكمال وجمال مطلوب، ولكن لا يكون الشكل والظاهر والقوة الجسمية على حساب قيمها المعنوية والملكوتية المتعالية، فالأساس هو الأمر الثاني والفرع الأمر الأول، وإذا تحقق الأمر الأول فالثاني تابع له، والعكس ليس صحيحاً، حيث قد يتحقق الشكل الخارجي ويضاده ويناقضه الصورة الجوانية.

وعليه فإنّ القوة الجسمية والجسدية وحسن الهندام والطول والعرض هي كمالات جسدية لها قيم تقديرية معتبرة في قيم معادلات نموذج الاختيار الاصطفائي والتفضيلات الانتقائية للحياة الزوجية، ولكن الجبن والخوف والوهن والتكاسل والتعاس ينزل من

قيمتها ووزنها واعتباريتها القيمية، بينما الشجاعة والبسالة والإقدام والجرأة والحماسة التي هي قيم القوة الجسدية الحقيقية والحقة ترفع من شأنها ومقامها ووزنها، حتى لو كانت القوة الجسدية ضعيفة أو متوسطة. والأفضل والأكمل هو تحقق القوة الجسدية وقيمها المعنوية الأخلاقية والجمالية الحقيقية الثابتة في كينونة النفس الإنسانية وقواها التكوينية والظرية.

### 11.5.3 تأصيل وتأثيل معيار وميزان الصحة والعافية في منظومة الاختيارات

#### الاصطفائية للحياة الزوجية الحقة

من المعايير والموازن التي لها علاقة بالجسد والجسم والقوة البدنية هي معيار وميزان الصحة والعافية، وهو لا شك معيار وميزان له مقام وشأن واعتبار في ترجيحات وتفضيلات اختيارات الزوج والزوجة، ولكن علينا أن نميز تمييزاً علمياً وعقلانياً دقيقاً لمفهوم الصحة والعافية والسلامة العامة والمتوسطة والمقبولة والخطيرة التي قد تعيق اختيارات الزوج أو الزوجة. ولاشك أن قيمة الصحة والعافية مهمة، ولها وزن وقيمة اعتبارية تناسبية مع بقية معايير وموازن الاختيار والتفضيل، لذا هي متغيرة ومتبدلة من حيث الأهمية النسبية والقيمية، وخاصة إذا ترجحت معايير وموازن أخرى أصيلة وأثيلة ودائمة ديمومية حيوية تحيي حياة الحياة الزوجية. وبهذا الصدد يقول الإمام علي (عليه السلام): «لا ينبغي للمرء أن يثق بخصلتين، العافية والغنى، بينما تراه معافى إذ سقم، والغنى، بينما تراه غنياً إذ افتقر»<sup>(1)</sup> وخير دليل على شكلانية وظاهراتية الصحة والعافية التي يعتبرها كل من الزوج والزوجة معياراً حقيقياً ذا قيمة عالية في الاختيار والتفضيل عند الزواج، هو ما يحصل بعد الزواج من عاهة أو شلل أو نقص أو مرض مستديم أو مؤقت، نجد أن كلاً من الزوج أو الزوجة تتناسى الصحة والعافية والمال والجاه والمنصب والنسب والحسب... وترتبط ارتباطاً وجدانياً وعاطفياً وعقلانياً بأحدهما، بدلاً كل ما يملك من الجهد والاجتهاد والمجاهدة والوقت والمال في سبيل خدمته ورضاه. وهذا الأمر ليس له وجوداً ألبتة أو له وجود تصوري ربما ضعيف قبل الزواج والارتباط، وذلك

(1) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.



لغياب قيم الحياة الزوجية من الحياء والقوامية ومرادفاتهما في معايير وموازين ومعاني وموضوعات وقيم الحياة الزوجية.

#### 11.5.4 تأصيل وتأثيل معيار العلم والتخصص والشهادات العلمية الأكاديمية وغير الأكاديمية الحقة

هناك من يترقى درجة في معايير وموازين وعناصر اختيار الزوج والزوجة الصالحة، وذلك باعتبار العلم أو التخصص العلمي الأكاديمي مقدمة على بقية المعايير والموازين الأخرى، وخاصة في عصرنا الحاضر الذي ترتبط الشهادة العلمية بالوظيفة والدخل الاقتصادي. وهذا أمر لا عيب ولا خلل فيه، بل، أمر جيد ومطلوب، ولكن ليس بشرط كاف، حيث هناك كم هائل من العلماء وأصحاب التخصصات والشهادات العلمية الأكاديمية المتوسطة والعليا، أو غير الأكاديمية لا تفارقهم الجهالة والحمافة والبلاهة والرعونة والسفاهة والغباوة، فهم حقيقة يحملون ويمتلكون فقط حملاً ثقيلاً (كالحمار يحمل أسفارا) من معلومات كمية تراكمية واسعة، أو تخصصية مُلكية علمية، أو عقلية مجردة من دون بصيرة ومعرفة وحكمة وفهم وإدراك أو حصافة وحلم ووقار وتواضع، حيث غاية العلم الوسطى والقريبة هي تمثل وتجسد تلك القيم المعرفية والمعنوية الملكوتية الميتافيزيقية في النفس والذات الإنسانية، لتسير بسيرورتها وصيرورتها من حال إلى ملكة، ثم تتجسد وتتحد معها اتحاداً وجودياً تتكامل وترتقي مراتب بها عبر سيرورته الإنابية التوايية والدناوة التقريبية أو الدنو القرباني، إلى غاية غايات العلم والمعرفة المتمثلة في معرفة النفس المؤدية إلى معرفة الرب والخالق العظيم، حيث (من عرف نفسه عرف ربه).

وبذلك يحصل التجاور والتلاقي الوجودي ﴿يَتَأْتِيهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَى رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلْقِيهِ﴾. فالنظر المُلكي العلمي والمعرفي يكشف لنا ظاهراً من الحياة والنفس الإنسانية وهيئتها الخارجية وسطحها وشكلها البراني ومفهومها ومعلومها فقط، بينما باطنها وجوهرها ومكونها تبقى مجهولة متوارية ومستترة مضمرة، تنتظر إلى من يستنطقها بواسطة كينونة السؤال التزاوجي الكبير والكبار في شكل صورته العنكبوتية، يستحضرها إلى حيز الوجود والانوجاده والتحقق والإثنية من خلال الانكشاف عليها، ويستكشف منظومتها

القيمة الأخلاقية والجمالية والجلالية الملكوتية الثابثة في بورتها وبنيتها الجوانية بالقوة والإمكان من خلال عدساتها الرؤيوية الاستكشافية والاستبصارية والاسترجاعية والاستشراعية تسدل الستار والاستتار عنها، وتمكننا من ملاسة حقيقتها الجوهرية الباطنية الملكوتية بعد ملامستها السطحية الظاهرية.

فمعيار العلم والشهادات العلمية التخصصية في غاية الأهمية ومنتهى الفائدة لذاتها، بل، كمقدمة لمعرفة قيمها المعنوية الملكوتية الحاكمة والناظرة والحافظة والمؤتمنة والقائمة والقيومة والمقومة لها. وفي كثير من الأحيان قد تكشف لنا حقائق متغيرة ومتباينة أو متضادة متناقضة، حيث لا شيء وراءها إلا الجهالة والبلاهة والسفاهة أو الإعجاب بالنفس أو الكبرياء والخيلاء والزهو والتعالي أو الغرور والتعجرف والغطرسة، التي هي أمراض وأسقام خلقية لا تفتك بكينونة الحياة والعلاقات الإنسانية الزوجية فحسب، بل، إنها تميت الحياة الإنسانية وتحيي الحياة البهيمية والنباتية. فكما ينبغي أن لا نتعجب ونغتر بالجسم القوي والهنّام والقوام الظاهري الذي قد يحمل في طياته وبواطنه عللاً وأمراضاً مستترة ومخفية مكسوفة، لا تكتشفها إلا التحليل والمعينة الطبية الدقيقة، كذلك أصحاب العلوم والشهادات التخصصية بدلاً من أن تحمل قيمها المعنوية الأخلاقية والجمالية الملكوتية، قد تحمل في طياتها وبواطنها المستورة فيروساتها المرضية الأخلاقية الفتاكة. لذا نقول: قد يكون مالك علم قليل وصاحب شهادة أكاديمية متوسطة، يحمل في مكنوناته وبواطنه حملاً قليلاً ومتوسطاً تحوي على قيم متعالية من الحلم والحكمة والفهم والإدراك والوقار والتواضع والحصافة والبصيرة. وهذا الحمل القليل واليسير له مضاعفات تجعل سيرورة الحياة الزوجية المبنية على هذا المعيار تتكامل بشكل أسرع وأكمل وأتم، لما ينضوي تحت هذا المعيار والميزان معانٍ ومفاهيم تشكل قوة رافعة ترفع من شأن وقيم تلك الحمولات المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية إلى مقاماتها الملكوتية المتعالية، ويصبح مصداقاً حقيقياً لاستكمال نصف دينه ودنياه وآخرته بالزواج الذي يؤكد عليه الحديث النبوي الشريف «إذا تزوج العبد فقد استكمل نصف الدين فليتق الله في النصف الباقي»<sup>(1)</sup>.

(1) ميزان الحكمة، حديث 7807.

وكذلك في الجانب العبادي للزواج دوره وحضوره حيث روي: «من تزوج فقد أعطي نصف العبادة»<sup>(1)</sup>. وعن مولانا الصادق (عليه السلام): «إن ركعتين يصلها رجل متزوج أفضل من رجل يقوم ليله ويصوم نهاره أعزب»<sup>(2)</sup>. يا حبذا لو توفر العلم والمعرفة والشهادات العلمية الأكاديمية وغيرها بقيمها وشؤونها ومكوناتها القيمية الأخلاقية والجمالية الملكوتية، لكل من الزوج والزوجة ليؤصلا ويؤثلا حياة زوجية وأسرية واجتماعية حيّة حيوية وحيائية استحيائية تتباهى بها الأمم. أما الاعتماد على قيمها المُلْكِيَّة الظاهرية السطحية العلمية فقط، قد تنقلب إلى نقیصة وعيب وهلاك أو سوء وشرّ أو بؤرة فساد وانحراف أو جنوح وفسق وخلاعة، حيث إنّ قيمة وحقيقة العلم والمعرفة في تلك المكونات القيمية الأخلاقية الملكوتية، وليس في قيمها المعلوماتية الكمية النظرية المُلْكِيَّة المجردة. كم من زوجات أو أزواج يلعنون ويكرهون ذلك اليوم الذي اتخذ قرار الاختيار والتفضيل في الزواج، الذي كان مرتكزاً على العلم والشهادات العلمية الأكاديمية، عندما أسدل الستار والاستتار عن قيمها الحقيقية الخسيسة والدنيئة المجهولة والمكسوفة التي أظهرها الإعجاب بالنفس والتعالي والعجرفة والغرور...، حيث يكفي واحد منها فقط لإيجاد اضطرابات ومشاكل وكراهة ونفور ومقاطعة وهجران وطلاق؟!

وعليه فإنّ العلوم والشهادات مثل الثانوية والجامعية والماجستير والدكتوراه، وكثرة المعلومات والمعارف لها شأن ومقام ووزن وتقدير معتبر في منظومة معايير وموازن الاختيارات الاصطفائية والتفضيلات الانتقائية للحياة الزوجية، ولكن الجهل والحمق والرعونة والتسرع والطيش والغباء ينزل من شأنها ومقامها وتقديراتها، في حين البصيرة والنباهة والذكاء والنفاذ والثقافة والإدراك والوعي والفتنة واليقظة ترفع من شأنها وقيمها ومقامها حتى لو كان صاحبها لا يملك شهادات علمية عالية. نعم ربما الشهادات العلمية لها اعتبار في تمكين صاحبها لوظيفة أفضل تدرّ عليه دخلاً مالياً يمكنه من العيش الرغيد. ولكن إذا كان الشخص صاحب الشهادات العلمية المتوسطة لديه مال وثروة تضمن حياة معيشية كريمة، يفترض هنا أن تُلغى فوارق الشهادات العلمية المرتبطة

(1) ميزان الحكمة، حديث 7808.

(2) ميزان الحكمة، حديث 7810.

بالوظيفة والراتب، لكونها متوفرة خارج دائرة معيار وميزان الشهادة العلمية، وبجانبتها إضافات قيمة متعالية أيضاً من الوعي والبصيرة والفتنة والذكاء.

### 11.5.5 تأصيل وتأثيل معيار وميزان المال والجاه والثروة الحقّة

التطور والنمو الاقتصادي المعاصر كما كان قديماً عادة ما يفرز طبقة غنية وطبقة فقيرة وأخرى متوسطة، ويصبح معيار الرصيد البنكي ميزاناً لقياس قيمة ومكانة ومنزلة هذه الطبقات في المجتمع الإنساني، الذي يغيب عنه معيار العدالة الاجتماعية والتوازن العام والتكافل والتعاون والتعارف الإنساني. ولقد أفرز هذا التقدم الاقتصادي متطلبات معيشية ثقيلة تتنقل كاهل أصحاب الدخل المتوسطة والفقيرة من جهة، وتتضاعف حدتها وأثقالها بدخول وسائل إعلان التسويق التجاري ووسائل الإعلام والتواصلية الاجتماعي، مما ترسخ بدورها نمطاً من الحياة يرتكز على الشئئية في كل الأمور المادية والمعنوية بما فيه الإنسان أو الزوج والزوجة، حيث يعتبر كل شيء مادة وسلعة وشيئاً يخضع لقوانين الشئئية السوقية وقوانين اللذة والمنفعة الحدية لها في الحياة، أي: قوانين وأحكام قوى العرض والطلب اللذين يحددان سعر وثمان وقيمة كل تبادل سواء مادي أم معنوي وأخلاقي أم جمالي واجتماعي أم سياسي في مجاري الحياة العالم والكون والوجود.

وهذه الوضعية انعكست على اختيارات وتفضيلات الزوج والزوجة في الحياة، وأصبحت تتحكم في مجرى الحياة الزوجية والاجتماعية، الأمر الذي أصبح معياراً يوزن به تلك الاختيارات الاصطفائية والتفضيلات الانتقائية، وذلك تحت كم هائل من تبريرات وذرائع وأعدار أو مقدمات ومسوغات غير منطقية وعقلية وشرعية وواقعية، بل، جلّها مبررات وهمية ومسوغات سديمية من اختراعات الوهم والعادات والتقاليد والعقل الجمعي المرتكز على النزعة المادية والرغبة الشهوانية والغرائز البهيمية وتعظيم دالة المنفعة واللذة الدنيوية من دون حائل وراذع لها.

نحن لا ننكر أهمية المال والثروة والجاه كمعيار مكمل وثانوي للاختيار الاصطفائي والتفضيل الانتقائي في الزواج، ولكن في حدود تعريفات حقيقة المال وأهميته وقيّمته ودوره ووظيفته وغاياته في الحياة، وأن لا نحمل المال ما لا يدعي هو نفسه، بله، إنه يشتهي من

ثقل حمولات لا حول ولا قوة له لتحملها من دون طائل، ولا سعة ولا طاقة لحملها، حتى غدا محدودباً ومنكسراً ومقعراً من ثقلها وعبئها ومسؤولياتها. وعلينا أن نعرف حقيقة ما وراء المال والثروة وما هو أفضل منهما، وأن لا نثق بالمال والثروة مهما كانت كبيرة وضخمة، إذ يقول الإمام علي (عليه السلام): «لا ينبغي للمرء أن يثق بخصلتين، الصحة والمال، بينما تراه معافى وإذ سقم، وبينما تراه غنياً وإذ افتقر»<sup>(1)</sup>. ويقول (عليه السلام): «القناعة مال لا ينفد والمال مادة الشهوة»، ويقول (عليه السلام): «أشرف الغنى ترك المني»<sup>(2)</sup>، ويقول (عليه السلام): «ولا مال أذهب للفاقة من الرضى بالقوت»<sup>(3)</sup>، ويقول (عليه السلام): «ألا وأن من النعم سعة المال، وأفضل من سعة المال صحة البدن، وأفضل من صحة البدن تقوى القلب»، وقوله (عليه السلام): «وما خير بخير بعده النار، وما شر بشرٍ بعده الجنة، وكل نعيم دون الجنة محقور، وكل بلاء دون النار عافية»<sup>(4)</sup>.

ولكن علينا أن لا نخلط بين الرصيد البنكي والثروة أو الغنى أو الملك من جهة، وبين الاستغناء والانشراح والفرج والسعة والنعمة الاسترواحية القلبية العرفانية، التي قد تتحقق مع الفقر والشدة والمشقة والعسر، وبها تتجاوز درجات ومراتب الغنى والملك والرخاء والرفاهية المادية الحسية المُلْكِيَّة. وإنَّ قيمة الغنى الحقيقية هي بثقلها العلمي والمعرفي والأدبي والتديني العقلاني، حيث كما يقول الإمام علي (عليه السلام): «لا غنى كالعقل ولا فقر كالجهل»، ويقول (عليه السلام): «ولا كنز أغنى من القناعة»، ويقول (عليه السلام): «لا كنز أنفع من العلم»، ويقول (عليه السلام): «لا مال هو أعود من العقل، ولا فقر هو أشد من الجهل»، ويقول (عليه السلام): «ولا قرين أشد من الجهل»، ويقول (عليه السلام): «من رضي بما قسم له الله لم يأسف على ما في يد غيره». لذا قيل: إنَّ القناعة هي التي ترفع من قيمة المال والثروة الحقيقية الوجودية، وليس الرصيد الرقمي في حسابات البنوك، وإنَّ الرغبات اللاواقعية واللاعقلانية واللاشرعية هي مصدر تخفيض قيمة الرصيد البنكي من جهة، ومضاعفة أثقال وهموم ومصائب المال والثروة التي قد تجعل الزوج أو الزوجة تقع في مكرها وشركها الطغياني

(1) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

(2) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

(3) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

(4) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

من جهة أخرى ﴿كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ﴾ \* أَنْ رَأَاهُ أَسْتَفْتَى ﴿﴾، وكما يقول إمام المتقين علي (عليه السلام): «ألا أنّ الرغبة مفتاح النَّصَب». وهذا ما تؤكده الرؤية الإسلامية فبالرغم من ذكر وإعلان أهمية تحسين الثروة والمال الحلال والطيب والسعي نحو الغنى، إلا أنها تؤكد على أنّ المال والثروة المملّكية لا قيمة حقيقة لها، ولا وزن سلبي أو إيجابي لها في معيار وميزان التفاضل والتفضيل الذي خصه الله سبحانه وتعالى في محكم كتابه في ثلاثة معايير فحسب، وهي: التقوى ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَى﴾، والعلم ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾، والعمل الصالح والجهاد ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا﴾. وبهذا الصدق يقول أمير المتقين والمؤمنين علي (عليه السلام): «من تواضع لغني لغناه فقد ذهب ثلثا دينه»<sup>(1)</sup>.

والمستقرئ لسيرة التاريخ الإسلامي يبصر شواهد تاريخية غنية وفيرة، تؤكد لنا هذه الحقيقة العقلانية والعملانية التجريباتية والعرفانية القلبية، إذ منذ اليوم الأول الذي وطأت قدما النبي ﷺ الشريفتان أرض المدينة مهاجراً إليها من مكة، وقد استقبل استقبالاً رائعاً من قِبل جميع أهل المدينة بما فيهم كبار التجار ورؤساء القبائل، وقد استعد الجميع لاستضافة الرسول ﷺ والقيام بخدمته ﷺ، ولكنه ﷺ رفض جميع ذلك وترك الأمر للمشيشة الإلهية، وقال لهم دعوا الناقة فلانها مأمورة، فأينما ناخت الناقة فهو المنزل الذي سأل فيه، وفعلاً نرى الناقة قد أناخت أمام باب أفقر إنسان في المدينة مادياً، ولذلك فالفقر المالي ليس نقصاً كما أنّ الغنى المالي ليس كمالاً.

والحقيقة غير المتصورة والغائبة عند الكثيرين، هي أنّ المال والجاه والغنى والثروة مهما كانت مرغوبة وممدوحة ومطلوبة، ومهما تشكل من قوة وقدرة وسلطان وسلطة ومُكَنَّة، إلا أنها تحمل في طياتها أضداداً لها ولمرادفاتها كالعجز والوهن والضعف أو الفقر والعوز والفاقة والذل أو الإكداء والإثقال والتكاسل والتقاعس، فضلاً عن أنّ الغنى والمال الثروة تمتع منها سلسلة واجبات ومسؤوليات ثقيلة، ومنظومة أحكام وتكاليف قد تكون باهضة الثمن والمردودية لمالكها، إذا ما قصر في أداء التكاليف وإتيان الواجبات وتحمل المسؤوليات الزوجية والاجتماعية والشرعية المنوطة بها، بشكل قد يتمنى عدم تحققها ونمائها، ولكن بعد فوات الأوان والتمسك بها حدّ العبودية والرق لها.

(1) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

ففي سبيل التشجيع في إطاره المادي على الزواج دعا الإمام (عليه السلام) إلى تقليل متطلبات الزواج المالية، حيث يقول (عليه السلام): «لاتغالوا بمهور النساء فتكون عداوة»<sup>(1)</sup>، لقد رفض الإمام المعيار المادي لقياس من يتقدم لخطبة المرأة، وعد الاعتماد على هذا المقياس من بذور تحطم الأسرة مستقبلاً، وأعطى الإمام القدوة العملية بشأن إقامة الزواج بأبسط المتطلبات المادية حيث تزوج السيدة فاطمة بأبسط جهاز للعرس وياقل المهور<sup>(2)</sup>. وهناك العديد من الأحاديث والروايات الشريفة التي تلقي الضوء على حقيقة المال والثروة ومكانتها وخطورتها في جعلها ركيزة من ركائز الحياة الزوجية.

فعن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) قال: «إذا تزوّج الرجل المرأة لمالها أو جمالها، لم يرزق ذلك، فإن تزوّجها لدينها رزقه الله عزّ وجلّ مالها وجمالها». وقال (عليه السلام): «أيما امرأة أدخلت على زوجها أمر النفقة وكلفته ما لا يطيق، لا يقبل الله منها صرفاً ولا عدلاً، إلا أن تتوب وترجع، وتطلب منه طاقته». وقال (عليه السلام): «لو أن جميع ما في الأرض من ذهب وفضة، حملته المرأة إلى بيت زوجها، ثم ضربت على رأس زوجها يوماً من الأيام تقول: من أنت؟ إنما المال مالي، حبط عملها ولو كانت من أعبد الناس، إلا أن تتوب وترجع وتعتذر إلى زوجها». وقال سلمان: «سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) يقول: أيما امرأة منّت على زوجها بمالها فتقول: إنما تأكل أنت من مالي، لو أنّها تصدّقت بذلك المال في سبيل الله لا يقبل الله منها إلا أن يرضى عنها زوجها».

## 11.5.6 كيفية وماهية تضمين المال والثروة الحقبة في تأصيل وتأثيل ميزان

### ومعيار التفضيل والاختيار الاصطفائي

عندما نريد أن ندخل معيار المال والجاه والثروة في معادلات اختيارات وتفضيلات الزوج والزوجة في الحياة الزوجية علينا، بادئ ذي بدء، من معرفة حقيقة المال والثروة الظاهرية والشكلانية المُلْكِيّة من جهة، ومكوناتها الماورائية وقيمها الحقيقية المملوكية

(1) الحر العاملي، وسائل الشريعة، مصدر سابق، ج51، ص11.

(2) محمد كاظم القزويني، مصدر سابق، ج9، ص529؛ أبو بشر محمد بن أحمد الدولابي، الذرية الطاهرة النبوية، تحقيق سعد المبارك الحسن، (الكويت، الدار السلفية، 1407هـ)، ص63، الطبراني، المعجم الكبير، مصدر سابق، ج42، ص37. وذكر لما زفت فاطمة إلى علي بن أبي طالب: «لم نجد في بيته الا رملًا مبسوطاً ووسادة وجرّة وكوز».

الأخلاقية والجمالية من جهة ثانية، ومعرفة أيهما أصيل وجوهري، وأثيل وأيها فرعي ووضيع وطارئ. فقيمتها الظاهرية الحسية المُلْكِيَّة تشي إلى القوة والسلطة والقدرة للأشياء التي تُشترى فحسب، أما إرادة قوتها الحقيقية وإرادة سلطتها الواقعية وسلطانها الفعلي الوجودي فهي كامنة في قيم مكوناتها الأخلاقية والجمالية الملكوتية، التي تترشح منها منظومة من الإرادات والسلطات والحالات والملكات منها: الكرم والجود والاعتدال والتوازن والسخاء والعطاء والفضل والصدقة والمعروف والزكاة والخمس. فإذا كان صاحب المال والثروة بجانب مظاهرها الظاهرية المُلْكِيَّة يمتلك قيمها المعنوية الملكوتية، فهي خير ونماء وبركة وصلاح وسعادة ومعروف، وإلا سيؤول الأمر إلى أن تكون مكوناتها وقيمها سفلية انحدرية تهقرية تتشكل منظومة قيمة تساقية انحدرية من: البخل والإمساك والشح والخنوع والجشع والأذى والأخذ والشر.

إذن علينا أن ننظر بعين ملكوتية وبصيرة عرفانية قلبية معقلنة ومشرّعة إلى معيار المال وميزان الثروة والجاه في الاختيار والتفضيل، بحيث لا يكون الرصيد البنكي أو الثروة العينية الكمية والنوعية هي الأصل في الميزان والتعادل، بل، أن يكون الرصيد المعنوي والملكوتي هو الأصل والأساس. وعليه يكون التفضيل والترجيح والتفاضل مبني ومركز على ما يثوي هذا المال ويحمل في طياته وبنياته من قيم البخل والكرم، والإمساك والعطاء، والجشع والشح والجود والسخاء، وليس إلى رصيده الرقمي من حيث الزيادة والنقصان في البنوك، الذي هو رصيد قابل للتغيير والتبديل والزوال.

إذ الأصالة والأثالة هي في النظر إلى الرصيد الأخلاقي والجمالي الملكوتي للمال والثروة، الذي هو رصيد متنام لا متناه، ومن شأنه أن يرفع شأن ومقام الرصيد النقدي وليس عدده الرقمي والكمي، فإنّ اجتمع الرصيد المُلْكِي والملكوتي أو الظاهري الشكلاني والرصيد المعنوي الباطني الملكوتي معاً فهو الأخير والأفضل والأكرم، ولكن في سياق نموذج تكاملي توازني وتعادلي بين كافة القيم والمعايير والموازن الأخرى في الاختيار والتفضيل. وخير دليل على هذا هو عندما يدب دبيب المشاكل والقوارع أو الملمات والنوازل الممتوحة من المال والثروة، يوجه صاحب المال والثروة سهام غضبه ولعنه أو



ضجره وذمه بكل ما أوتي من مفردات الفحش والشتيمة والفسوق والقبح والشرور نحوها، بعد ما كان يثني عليها بكل مفردات الطهارة والتعظيم والمدح والتكريم والحسن لها.

وعليه ليس مقياس المال والثروة الرصيد الرقمي في البنوك أو ما يمتلكه الشخص من ثروات وعقارات و...، حيث إنَّ البخل الجعد والشح والحرص والإمساك، ينزل من شأن ومقام ووزن وقيمة الثروة والمال، في حين يرفعها الكرم والجود والسخاوة والسموحة شأنها ومقامها ووزنها. فإذا أضيف إلى رصيد المال والثروة الرقمية البنكية قيمها المعنوية والأخلاقية والجمالية المتعالية، فهو نور على نور، وإلا الفقر خير وأفضل من الغنى الملازم للبخل والإمساك.

### 11.5.7 تأصيل وتأثيل مقياس ومعيار المنصب الوظيفي الحقيقي والحقي

هناك من يهتم كثيراً أو قليلاً بالمنصب الوظيفي أو بالتوظيفة بشكل عام للزوج أو الزوجة كمعيار وميزان ضمن الموازين والمقاييس في اختياراته الاصطفائية وتفضيلاته الانتقائية، وخاصة بالنسبة للزوجة في عصرنا الحالي الذي يطغى عليه الطابع المادي والاستهلاكي والمحاکاتي لسيرورة السوق وعادات وتقاليد اجتماعية وأسرية ثقيلة على كاهل الحياة الزوجية، فضلاً عن تزايد متطلبات الحياة الاستهلاكية المادية التي تقرضها وسائل الإعلام والتواصلية الاجتماعي وإغراءات السوق ودعايات وترويجيات السلع والخدمات التي تخرج عن حدودها الطبيعية التعادلية والتوازنية.

لذا يضع الكثير من المتقدمين للزواج اليوم شروطاً منها وظيفة الزوجة كمعيار وميزان للتفضيل والاختيار، حتى دون مراعاة الكفاءة الوظيفية والعلمية بينه وبينها. فالمشكلة والإشكالية ربما ليست في أصل هذا الشرط في سياق الوضع الاقتصادي العام، بل، في تعظيم قيمتها وتضخيم أهميتها وتفخيم ضرورتها الذي قد يطغى على معايير وموازين أكثر أهمية وأكبر قيمة وأعظم شأنًا ومقاماً، مما يغير قيم معادلات ميزان تعادل وتوازن الاختيارات الاصطفائية والتفضيلات الانتقائية العام للزوجين.

ويجري على هذا المعيار أو الميزان ما يجري على المعايير والموازين الحسية المُلْكِيَّة المادية أو الظاهرانية الشكلانية، من حيث كون موضوعاتها ومعانيها وقيمها نسبية

ذاتية ومتغيرة متحولة وزائلة مندثرة، فضلاً عن كونها تحمل في طياتها بعض فيروسات مرضية تصيب سيرورة الحياة الزوجية وتؤثر فيها نفسياً واجتماعياً، إضافة إلى تأثيراتها الاقتصادية المكلفة التي قد لا تقل عن قيمة تكلفة الوظيفة مالياً واقتصادياً واجتماعياً. لذا علينا أن نعطي قيمة حقيقية واقعية اقتصادية واجتماعية للوظيفة، وخاصة من حيث التكاليف المالية الخفية أو غير المباشرة المصاحبة للوظيفة، وبتعبير آخر علينا أن نقدر قيمة تكلفة الوظيفة اقتصادياً واجتماعياً وليس مالياً فحسب. فقد يكون الراتب الوظيفي 500 د.ك ولكن تكلفة فرصتها البديلة أو تكلفة الحصول على هذا الراتب تتطلب تكلفة السيارة وملازماتها من جانب، وملازمات الوظيفة من تكلفة الملابس والميكاج من جانب ثانً، وتكلفة الضغط النفسي والأمراض الملازمة لها من جانب ثالث، وتكلفة الساعات الثمان التي صرفتها من يومها على الوظيفة مقابل وظائف وأعمال أخرى من جانب رابع، وأخيراً وليس آخراً التكلفة التي تتحملها الأسرة، وخاصة فيما يتعلق بالأولاد والتربية وتديير وإدارة الأسرة...

وهذا الأمر لا يعني ألبتة إلغاء وتهميش أهمية وقيمة الوظيفة ضمن معايير وموازين معادلات ترجيح التقضيلات الاصطفائية والاختيارات الانتقائية، بل، إنه يسدل الستار والاستتار عن حقيقة تكلفة الوظيفة الاقتصادية والاجتماعية التي تشوي تكاليف ومصاريف قد تقلل من قيمة الراتب 40% أو 70% وقد تتجاوز أحياناً وإن كان نادراً، حقيقتها الشكلانية الظاهرية المتمثلة في صافي الراتب الشهري الذي تقبضه الزوجة. فوعي الزوج والزوجة بهذه التكاليف الخفية غير المباشرة أو المستترة وراء أصل الوظيفة والراتب قد يغير قيم ميزان الاختيارات الترجيحية الاصطفائية، وخاصة إذا كانت قيمة معيار الوظيفة كبيرة في معادلات ميزان الاختيار العام التي على أساسها تم ترجيح اختياراته التزاوجية<sup>(1)</sup>.

(1) من الناحية الاقتصادية والاجتماعية حينما تُضاف مديونية حسابات مخفية ومستترة أو غير مباشرة على حساب دائنية الراتب الوظيفي، لوجدنا تخفيض في قيمته بنسبة لا تقل عن 50% من الراتب الإجمالي، وذلك بعد خصم استهلاك الوقود واستهلاك السيارة من جهة، واستهلاك الوقت والجهد، والتكلفة النفسية والاجتماعية والجسدية للوظيفة، فضلاً عن تكلفة الفرصة البديلة التي يضحي بها الشخص سواء كانت تربية الأبناء أم عمل اجتماعي أم تحصيل علمي، فضلاً عن أن الوظيفة ذاتها تتطلب تكاليف إضافية من حيث الملابس والأكل والمظهر... وبتعبير اقتصادي آخر، صحيح أن راتب الزوجة نقداً =

هذا فيما يتعلق بوظيفة الزوجة، أما وظيفة الزوج تختلف من حيث المنصب الوظيفي الذي يسترعي اهتمام الزوجة وأهلها في القبول أو الرفض، وتكمن المشكلة والإشكالية هنا في فهمنا الحقيقي لقيمة الوظيفة والمنصب الذي يعتليه الشخص كموظف اعتيادي أو رئيس قسم أو مدير أو وكيل مساعد أو وكيل أو وزير أو... حيث هذه المناصب لها قيم شكلانية وظاهرانية مُلكية، وأخرى قيم حقيقية حقة معنوية أخلاقية وجمالية ملكوتية. فإذا فرغت المناصب الوظيفية من قيمها الحقيقية المعنوية والإدارية والأخلاقية، أي: فقدت صلاحيات وسلطات ومسؤوليات وواجبات إدارية أو فقدت قيمة الزعامة والرئاسة والقيادة أو الحكم والقرار أو السيادة والعمادة أو النفوذ والمقام والمكانة والهيبة أو العدالة والأمانة، التي هي بمنزلة قيم حقيقية حقة معنوية ملكوتية أخلاقية وجمالية للوظيفة والمنصب. فقيمة وحقيقة الوظيفة دالة في تحقق تلك القيم الحقيقية المعنوية والأخلاقية والجمالية للوظيفة والمنصب، وهي دالة طردية كلما زادت هذه القيم المعنوية الوظيفية زادت قيمة الوظيفة ذاتها وتسامت مكانتها وارتفع مقامها، الأمر الذي ينعكس على قيمة شخصية وكيونة وماهية صاحب الوظيفة والمنصب بقيمة ما يمتلكها من القيم المعنوية الثابته والمتحققة في الوظيفة داخل مجاري الحياة الوظيفية والاجتماعية.

فغياب أو تهميش قيمة هذه القيم المعنوية الأخلاقية والجمالية الوظيفية يجعل المنصب فارغاً وخاوياً وعقيماً من قيمه الحقيقية الحقة، وتحول إلى منصب شكلاني ظاهراتي من دون هوية وشخصية وكيونة اعتبارية يعتد ويفتخر بها، فضلاً عن كونه وظيفة وحالة مؤقتة متغيرة نسبية وزائلة مندثرة، إضافة إلى أنها تُحمّل تكاليف مالية واقتصادية واجتماعية باهضة دون أن يجني منافع حقيقية مقابل الشكلاني الظاهراتي للمنصب والوظيفة. وهناك أمر آخر يتعلق بالمنصب الوظيفي، ألا وهو القيمة الاجتماعية له في المجتمع، ولكن تحقق هذه القيمة مقابل تضحيات وتنازلات زوجية وأسرية لها

= 700 د.ك شهرياً افتراضاً، إلا أن تكلفة حصولها على هذا الراتب يقتضي منها أن تصرف 300 أو 400 د.ك شهرياً على هذه الوظيفة، أي: صافي الراتب الاقتصادي هو 400 د.ك أو 300 د.ك شهرياً. لذا علينا أن نأخذ بالاعتبار قيمة الراتب الاقتصادية (300 د.ك) وليست قيمته المالية النقدية (700 د.ك)، فإذا كان الأمر يستحق كل هذه التضحيات والتكاليف المضرة والمستترة من أجل الوظيفة فيها، ولا يستلزم الأمر إعادة التقييم والتقييم والاعتبار لمقياس وميزان الوظيفة في الاختيارات والتفضيلات الزوجية.

تكاليفها وأثمانها الباهضة التي يفترض الأخذ بها في الاعتبار عند تقدير وتثمين قيمة المنصب الوظيفي في دالة ونموذج اختيارات إصطفاء وتفضيلات انتقاء الزوج والزوجة. وخلاصة القول أنه من المناسب والجدير أن يعطي كل من الزوج والزوجة أهمية وقيمة حقيقية واقعية لمعيار وميزان المنصب الوظيفي أو الاجتماعي أو السياسي أو...، وذلك مقارنة ومقارنة تناسبية وتصاهرية وتكاملية مع بقية المعايير والموازين في المنظومة التفاضلية الاصطفائية والاختيارية الانتقائية العامة للزوج والزوجة، وأن لا نتجر وراء قيم المناصب الوظيفية الشكلانية المحسوسة المُلْكِيَّة أو الصورية الظاهرية أو الزائفة والعرضية والزائلة، التي تترك آثاراً سلبية وتكلفة اقتصادية واجتماعية باهضة على الحياة الزوجية، بل، يستلزم الأمر التمسك بقيمها الجوهرية الحقيقية الثابتة والأصيلة والأثيلة، مثل: قيمة الحكم والقرار والرئاسة والولاية والعدالة والأمانة والهيبة والعمادة و... التي يكتسبها ويمتلكها صاحب المنصب والوظيفة، وهي القيم الحقيقية والحقة التي تبقى وتلازم مع الشخص حتى بعد خروجه من المنصب الوظيفي، ويبقى أثرها إيجابياً تكاملياً تعاضدياً تُعْظَم وتضاعف بها قيم مجاري الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية. وعليه فإنَّ المنصب والوظيفة لهما مقام وشأن في منظومة معايير وموازين الاختيارات الاصطفائية والتفضيلات الانتقائية، يرفعهما درجة وشاناً المَرْتَبَةَ والمَكَانَةَ والمَنْزِلَةَ والإرادة والسلطة والحرية والقدرة الحقيقية، ولكن يُنْزَل شأنهما وقدرهما الإِتِّضَاع والإِنْحِطَاط والحَقَارَةَ والخِسَّةَ والدُّلَّ والوضاعة.

### 11.5.8 تأصيل وتأثيل معيار الجنسية والبلد أو القومية والقبلية أو العائلية

#### والأسرية الحقة

بالرغم من كون معيار وميزان الجنسية والبلد والقومية والقبلية والعائلية والأسرية له قيمة في معادلات نموذج الاختيار الترجيحي الاصطفائي أو الاختيار التفضيلي الانتقائي في الحياة الزوجية من جانب، وأنَّ له اعتباراً وقيمة عملانية ونفسانية واجتماعية حقيقية، إلا أنه ليس هو معياراً وميزاناً حاسماً وقاطعاً، بله، إنه ينوي قيماً إيجابية وأخرى سلبية نسبانية متغيرة حسب الظروف الزمكانية والاجتماعية. لذا يفترض تحليلها وتقدير

قيمها الجزئية وتقويم نتيجتها الكلية، لتؤخذ بالاعتبار ضمن معادلة منظومة أو نموذج قيم المعايير والموازن الأخرى في مصفوفة التفضيلات الاصطفائية والاختيارات والترجيحات الانتقائية التزاوجية والتساهرية والتناسبية.

وعلينا أن نميز ونقدر قيمها الصورية الشكلانية الظاهرية المُلْكِيَّة بجانب قيمها الجوهرية الحقيقية الأصيلة والأثيلة، وأن يكون الإطار العام والثقل الكبير المرجح للتفضيل والاختيار هو معيار التقوى، وليس الجنس والجنسية والجغرافية والقبيلة والقوم، وإذا اقتضى الأمر الاختيار والتفضيل وفق معيار الجنسية والبلد والقبيلة... علينا أن نُأسسه ونؤصله ونؤثله على أساس التقوى التي هي ميزان الموازين «ميتا ميزان» الذي يُعبر ويضبط ويتحكم في بقية الموازين الجزئية والفرعية، حيث إنه هو الميزان الناظر والحاكم والمؤتمن والقائم والقيوم والقيامه والمقوم لبقية الموازين وموضوعاتها ومعانيها وقيمها ووظائفها وغاياتها، ذلك امتثالاً لقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقَىٰكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾<sup>(1)</sup>

### 11.5.9 تأصيل وتأثيل ميزان ومعيار الحسب والنسب الحقي والحقيقي في

#### منظومة الاختيارات الاصطفائية للحياة الزوجية

لاشك أن لمعيار النسب والحسب شأنًا ومقاماً واعتباراً في منظومة معايير ومكاييل ترجيح وتفضيل اختيارات وقرارات الحياة الزوجية، ولكن علينا أن لا نركن إلى قيمهما الشكلانية والظاهرية، بل، إلى حقيقتهما الحقبة المرتكزة في بنية كينونة الزوج والزوجة أنفسهما، وليس ما هو كامن في سلسلة أنسابهما وأحسابهما الوراثية. لذا يقول الإمام علي (عليه السلام): «من لم ينتفع بحسبه لا ينفعه حسب آباءه»، وقوله (عليه السلام): «من فاته حسب نفسه لا ينفعه حسب آباءه».<sup>(2)</sup> ويقول (عليه السلام): «ولا حسب أبلغ من الأدب»<sup>(3)</sup>، يقول (عليه السلام):

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الحجرات، الآية: 13.

(2) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

(3) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

«من أبطأ به عمله لم يُسرِع به نسبه، ومن وضعته دناءة أدبه لم يرفعه شرف نسبه»<sup>(1)</sup>، ويقول **العلامة**: «فسد حسب من لا أدب له»<sup>(2)</sup>. عليه فإنَّ الحسب والنسب لهما شأن وقدر ومقام معتبر في منظومة الاختيارات الاصطفائية والتفضيلات الانتقائية للحياة الزوجية، ولكن ويُنزَل قيمهما الإذعان والإتضاع والاستكانة والانحطاط والتذلل والحقارة والخضوع والدناءة والسُفول والوضاعة، في حين يرفعهما السُمُو والرفعة والسيادة والشرف والمجد والمكانة والنزاهة والوجاهة. وهي قيم حقيقية وحقبة للحسب والنسب. ولا قيمة حقيقية للحسب والنسب الشكلاني والظاهري الذين تفرضهما قيم اجتماعية مادية وقبلية وعرقية ومذهبية ووطنية واقتصادية وسياسية... متغيرة متبدلة زائلة. فإذا اجتمعت قيم الحسب والنسب الظاهرية الشكلانية مع قيمهما الحقيقية الأخلاقية والجمالية، فهو نور على نور، وإلا الأصالة والأثالة فهي لقيمها الباطنية الأخلاقية والذاتية للزوج والزوجة وليست لقيمهما الظاهرية والشكلانية أو لأبائهما وأجدادهما.

### 11.5.10 تأصيل وتأثيل معيار وميزان السن والعمر الحقيقي والحقي للاختيارات

#### الاصطفائية للزوج والزوجة

إنَّ معيار السن والعمر هو من المعايير والموازن التي يغلب عليها البعد المادي الجسدي، وذلك من خلال قياس مادي مرتبط بعدد السنين والأيام والأشهر المقرون بعدد دوران الأرض حول نفسها وحول الشمس، حيث السن أو العمر الإنساني مقيس لمقياس عدد مرات هذا الدوران. وهذا العدد من دوران الأرض حول الشمس له الاعتبار الظاهري الأولي الذي يأخذ به الزوج أو الزوجة أو الأهل عند السؤال عن عمر الشخص. ولا غضاضة في ذلك بتاتا، ولكن الإشكالية التأصيلية والتأثلية هنا هي تعلق والتزاق أو اتصال ودوام تأثير هذا المفهوم العمري وتقديمه على المفاهيم الأساسية والحقيقية للزمن والعمر الإنساني. والمفهوم الآخر للسن والعمر الزواجي الذي يماسس عليه الشخص ويعتبره في الاعتبار التزاوجي هو السن أو العمر الطمئي للزوجة من 8 أو 9 أو

(1) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

(2) نفس المرجع أعلاه.

12 أو... والعمر البلوغي للرجل 14 أو 16 أو... فهو العمر المرتبط بالطمث والبلوغ وسن التكليف. وهناك عمر عرفي آخر تفرضه طبيعة العادات والتقاليد والمحاكاة أو طبيعة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والوظيفية المرتبطة بالعمر الدراسي الذي يقدر بالمرحلة الدارسية المتوسطة أو الثانوية أو الجامعية. بينما العمر الحقيقي لكيونة الإنسان الاستخلافي الائتماني المسؤول هو سن الرشد والهداية والحلم واليقظة والنضج والصواب والاستقامة والبصيرة ولو بمراتبها الزهيدة واليسيرة التي تُطمئن الزوج والزوجة بأن بذورها ونبتتها الأولية ظاهرة وبيّنة. وتجدر الإشارة إلى ملحوظة في غاية الأهمية والواقعية العملية، وهي أن هذا العمر أو السن صحيح أن لها حد أدنى مثل سن البلوغ والطمث إلا أن طابع النسبية والتحولية والتبدلية حسب طبيعة المسؤولية والموضوع المحمول عليه من جهة، وحسب تسارع واستطالة الحركة الجوهرية التكاملية الارتقائية لكيونة النفس الإنسانية التي يحكمها العلم الصحيح والعمل الصالح. وهذا العمر المرتبط بحركة النفس الجوهرية حول نفسها وربها (من عرف نفسه عرف ربه) هي التي تنتج عنها وتمتدح منها قيم الحياة وقيم حياة الحياة «ميتا حياة»، أي: قيم الحيّ والحياء والاستحياء والإحياء، وقيم القوام والقوامة والقيومية والقائمة والإقامة والقوامة والقيام والتهيئة والتقييم والتقويم، وقيم الاستقامة والاستواء والاعتدال والتوازن والتوسط، وقيم الرشد والهداية والرزانة والحكمة والحلم والبصيرة، ومنها قيم لمرادفاتها، مثل المروءة والرجولية والشجاعة والحَمِيَّة والنخوة والنبل، أو قيم السكينة والأمان والرحمة والحب والحنان والمودة والرفقة والشفقة والإحسان، أو قيم البراءة واللياقة والحشمة والاستقامة والطهارة، أو الهدوء والسكينة والطمأنينة والأمان والدعة والراحة والسرور والسعادة، وتصرف أضعادها عن بنيات الحياة الزوجية الجوانية وبناءاتها الفوقية والمعلمية وهياكلها البرانية وظاهرها الخارجية.

لذا نقول: إن سن أو عمر الزواج الطبيعي هو الذي يقدر بحركة النفس الجوهرية التكاملية نحو الله، بدءاً من سن الطمث والبلوغ وما فوقها، أي: دوران هذه النفس حول ذاتها الحقيقية التي، من عرف نفسه عرف ربه، ومن عرف ربه عرف حقيقة الزواج وقيمها المتعالية. ويعبر عن هذا الدوران والحركة الجوهرية التكاملية الارتقائية للنفس

بمستوى ودرجة النضج والاستعداد الذهني والرشد العقلي والبصيرة والثقافة المعرفية والاسترواح الروحي والاستعداد النفسي. وعليه فإنَّ عمر الزواج هذا نسبي متغير ومتحول لا يمكن تعيينه وتحديده بالدقة الرقمية، وإنَّ حدونا بدايته الدنيا، ولكن سيرورته وصيرورته كما قلنا هي دالة متغيرة ومتحولة تعتمد على طبيعة وسرعة وماهية حركة النفس الجوهرية واتجاهاتها ومعطياتها ومتطلباتها الجوانية والبرانية المحيطة بها من معطيات ومتطلبات علمية واجتماعية وبيئية وثقافية وتربوية واقتصادية ونفسية و....

ومن إشكاليات ومشكلات حالات الزواج وتأخيرها وفشلها واضطراباتها هي تلك المتعلقة بالسن أو العمر الافتراضي للاعقلاني واللاشرعي والللاوجداني، الذي يتبوأ مقام الحاكم والقائم والمقوم لأصل سن الزواج، أي: «لعمر عمر الزواج» (ميتا عمر أو سن الزواج)، أي: القيم العمرية والسنية الجوهرية الميتافيزيقية والماورائية والباطنية المطلقة والثابتة والكلية والحتمية والضرورية والوجوبية الحاكمة والناظرة والمؤتمنة والقائمة والقيومة والقوامة والإقامة والقومة والقيامه والمقومة لكيونة العمر نفسه والسن ذاتها، فهو مقياس وميزان ومنقلة ومعيار للعمر والسن . والمؤسف أنَّ نجد أنَّ (عمر العمر) أو (ميتا عمر) للحياة الزوجية أصبح اليوم بحكم التقاليد والعادة والمحاكاة والمناقفة الغربية والشرقية والتراثية والغيرية من جهة، وبمقتضى هيمنة حياة التشيؤ المادي الاستهلاكي الخاضع لمعطيات ومتطلبات وظروف أحوال الطلب والعرض في أسواق الزواج من جهة ثانية، قيم وحقيقة (ميتا عمر الزواج) خاضعة أيضاً لاعتبارات معظمها واهية مصطنعة أو خاضعة لإرادة العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية اللاعقلانية أو إرادات سوق الزواج الاستهلاكية والتجملية التظاهرية.

وإشكالية الإشكالية هنا أنَّ بعض أو أكثر الأزواج والزوجات والأولياء، وخاصة المتدينين منهم ينتهجون نهجاً ملتويًا، وينظرون إلى هذه المسائل والأمور والقيم بعدسات رؤيوية منكسرة ومقعرة ومحدودة، سواء كان يشعر بذلك أو هو فعلاً قاصد ذلك للالتفات على الحق الجواني الذي يرفض تلك الرؤى، فيلتجئ إلى ذلك تعليلاً وتبريراً هروباً من النقود الاجتماعية من تزويج كريمته بهذه السن أو العمر غير الاعتيادي في المجتمع مع توفر الشروط الأخرى. لذا يتمسك بقيم استكمال التعليم والدراسة أو على الأقل الحصول على



شهادة الثانوية أو الجامعية بغض النظر محتواها المعرفي والعلمي والتبصيري أو تضمين وظيفة ما. نقول بخصوص ذلك إن الشهادة والوظيفة لهما اعتبارات مهمة في دالة الحياة الاقتصادية بشكل خاص، والحياة الاجتماعية بشكل أقل، ولكنهما ليستا دالة في تعيين وتحديد عمر الزواج والحياة الزوجية إلا في حدودهما الدنيا. والإشكالية والمشكلة هنا ليس في هذا الحد والاعتبار، بل، في مَنْ الذي يعيّر ويثمن ويقدر قيم الشهادات والوظائف كشرط ومحدد لعمر الزواج أو لكفاءات ومؤهلات الزواج التكافئي.

هل قيم كل أب أو زوج أو زوجة؟! أم قيم كل أسرة وعائلة؟! أم قيم المجتمع؟! أو قيم التراث؟! أو قيم العولمة؟! التي غدت تغزو الحياة الزوجية سواء المجتمع المتدين أم غير المتدين، وهي قيم لا تخلو من تقديرات وهمية سديمية وتثمينات سرابية وتحسيبات ظاهراتية مادية، لا تمت بصلة كبيرة لقيم الحياة والدين والقرآن والأخلاق والجمال والعلم والمعرفة الحقيقية الجوهرية الحقبة. والحق هو أن نوجد معادلة توازنية عملية واقعية تعادل وتوازن بين بعض القيم الاجتماعية المتغيرة والنسبية والقيم الحقيقية الحقبة المطلقة والثابتة، لجعل سن أو عمر الزواج الطبيعي يأخذ بالاعتبار القيم الحقبة الثابتة المطلقة وقيمهما المتغيرة والنسبية والجزئية والظاهرية، بشكل لا يتعارض ولا يتناقض معها من جهة، وبشكل يؤصل ويؤثّل تلك المعطيات الظاهراتية الاجتماعية على أساس وقواعد ثوابتها ومطلقاتها ومحكماتها وكلياتها وبواطنها الحقبة قدر الإمكان وبقدر ما تسمح بها الظروف الزمكانية.

والموضوع الآخر الذي له ارتباط بعمر وسن الزواج هو الفوارق العمرية بين الزوج والزوجة، وهي في كثير من الأحيان والأحوال تشكل عقبة لإتمام الحياة الزوجية، بالرغم من توافر معظم الشروط والقيم الأساسية والحقيقية والحقبة في بناء حياة زوجية سعيدة وموفقة. هذا الأمر لا يعني ألبتة عدم الأخذ بالاعتبار الفوارق السنوية العقلانية الموضوعية التي لها علاقة طردية بالنضج والتكافؤ الذهني والجسدي بشكل تناسبي معقول. ولكن الإشكالية والمشكلة تكمنان في الفوارق العمرية الاعتبارية العرفية والجهلية والقبلية والاقتصادية والوظيفية والعلمية المصطنعة التي لا تراعي القيم الكلية والثابتة والمطلقة والمحكمة والباطنية الجوهرية الحاكمة والناظرة والمقومة لها. فإذا توفرت التناسبية

والتكافؤية العمرية مع المعايير والموازن الأخرى، فهي الأمثل والأكمل والأتم، وإلا لا بدّ من مرعاة تزامم بعض الموازن والمعايير بدرجة ما من جهة، وترشيدها وتسكينها وتعبييرها بمعايير وموازن أساسية كلية شمولية تكاملية قريبة أو مماسة أو مجاورة أو محاقلة لمركز المركز أو لنواة النواة أو لنقطة النقطة للشبكة العنكبوتية لمنظومة مفاهيم ومعانٍ وقيم ومعايير وموازن الاختيارات الاصطفائية والتفضيلات الانتقائية للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في مجاري العالم والكون والوجود.

**خلاصة القول أنّ المعايير والموازن والعناصر الظاهرية الشكلانية المُلكية** ذات الطابع المادي الحسي، وذات الطبيعة الجزئية المتغيرة المحدودة، وذات الماهية النسبية، وذات الطابع النفساني الذاتي تلامس سطوح وقشور معانٍ ومعارف وموضوعات وأفكار وقيم الاختيارات الاصطفائية والتفضيلات الانتقائية لسيرورات الحياة الزوجية وصيروراتها التكاملية التصاعدية الارتقائية أو الانحدارية التسافلية ويتم الاعتماد عليها في تقرير موضوعاتها وتشخيص مشكلاتها وإشكال إشكالاتها البنيوية والبنائية والعلائقية النسقية، سواء التكوينية والتركيبية والتراكيبية أو الدلالية الاستدلالية أو لمسارات تواصلاتها وتعينات اتصالاتها أو في تعيين وظائفها وغاياتها. لذا هي معايير وموازن لا تقيس ولا تقدر ولا تقوم لنا تلك القيم الماورائية الميتافيزيقية أو المستترة والمضمرة الحقيقية والحقة في نواتها وبنياتها الجوانية العميقة. وعليه فهي لا تكشف وتثور لنا حقيقة غاية الغايات المرجوة من الحياة الزوجية المذكورة في القرآن المجيد والمعلن عنها في الرؤية القرآنية الإنسانية للحياة الزوجية، بله، إنها أقصى ما تكشف لنا صنف ونوع وكمية اللذة والمنفعة والشهوة المادية المؤقتة والمتغيرة والنسبية الزائلة والباطئة التي تتوي في هوامشها وسطوحها وظواهرها الشكلانية، حيث قد تستطيل لفترة متحيّنة من خلال تجديد وتبوع وسائلها وأساليبها الالتذادية والنفعية ثم تنتهي مدتها وصلاحياتها بعد استهلاكها أو تحقيق أقصى لذة ومنفعة جنسية جسدية ومادية منها، لتبدأ مرحلة التغيير والتبديل والتحول إلى جنس آخر من المال والثروة والجاه والمنصب والنسب والحسب واللغة والجنسية والجسمية والشكلية واللونية، أو إلى زوجة شرعية أو غير شرعية أخرى، لتدور طاحونة الحياة الجسدية المادية بكل أشكالها ومراتبها حول

نفسها متولدة طاقة جنسية بهيمية دكية ولذة ومنفعة بطنية حيوانية أسدية لدورة الحياة الزوجية، وهكذا دواليك إلى أن تنتهي الحياة الزوجية وتفقد حتى لذتها ومنفعتها الشكلانية الظاهرية، الأمر الذي يدعو الإنسان إلى التفكير بحياة زوجية من النوع الآخر، مثل حياة زوجية مثلية بين الرجل والرجل والمرأة والمرأة، أو حياة زوجية غير رسمية وقانونية وشرعية، كما هي حاصلة الآن بصورتها المقننة وغير المقننة في أمريكا والغرب، والدور آتٍ إلينا، فلسنا عن ذلك ببعيدين.

ثانياً: أن النظر إلى الحياة الزوجية من خلال معايير وموازين ومكاييل حسية مادية مُلكية، كالجمال الظاهري الشكلاني والمال والثروة والنسب والحسب والقوى الجسدية و... من دون التعقل، فهو تجميد وضرب من الستر والاستتار على كافة العدسات والقوى الرؤيوية الاستكشافية والاستبصارية والاستشراافية. الأمر الذي يسلب من الحواس كافة الحقيقة النورانية التي يفترض أن تلازمها دائماً وأبداً، فالنظر من دون تعقل هو عمى وحول أو لا بصر أو سراب وسديم، والسمع والإصغاء دون تعقل هو صمم وطَرَش أو لا سمع أو استخفاف وتجاهل وتغافل وكتم وإضمار، والنطق والتكلم والتلفظ بدون تعقل هو بكم وعجم وخرس، والشعور والحس دون تعقل هو غفلة وبلادة ولا شعور ولا حس ولا وعي، بله، إماتة للشعور، والشم من دون تعقل لا شم وعضونة ونتانة، والعقل المجرد من غير تعقل تسديدي وتأييدي وتعرفن مشرّعن ومعقلن وتوحيّن تشريعي وإخباري إنبائي هو جهل وجنون وضلال، أو لا بصيرة ولا حكمة ولا رشد ولا كياسة ولا حلم، حيث من فقد حساً فقد ذلك العلم والإدراك والصورة والمعرفة والحقيقة المتعلقة بها، والمنتجة منها والمنعكسة لها في الذهن.

ثالثاً: الاستفادة والانتفاع من المعايير والموازين والمكاييل الحسية الظاهرية المُلكية يتم من خلال النظر إليها وفق سياقات حدودها ووظائفها وقيمها وحقيقتها الظاهرية الشكلانية أولاً، ثم النظر إليها وفق مكنوناتها القيمية الأخلاقية والجمالية لقيمها وحقاتها ومعانيها الباطنية الجوهرية المتعالية، التي هي بمنزلة الولي الناظر والحاكم والعاقل والراشد والناهي والقائم والقيوم والقوم والمقوم لوجودها ودلالاتها ووظائفها وغاياتها الأصلية والأثيلة في مجاري الحياة والكون والوجود. وبذلك بمكنتنا

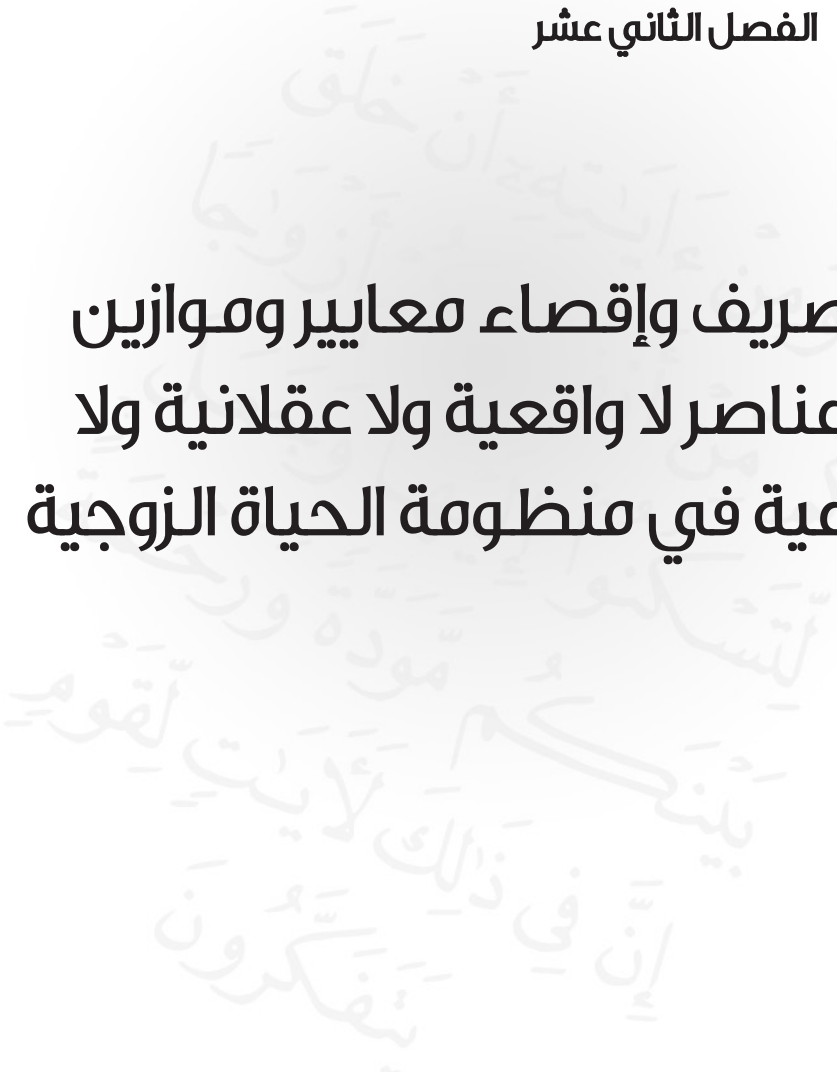
ضمان معادلة الحياة الزوجية وسيورتها التعادلية والتوازنية الدينامية العامة التي تحقق التزاوج والتناسب والتعاقب والتصاهر بين قيمها الحسية المادية الظاهرية المُلْكِيَّة النفعية اللذائدية وقيمها الباطنية المعنوية الملكوتية العرفانية المتعالية. وبهذه المعادلة التوازنية والتعادلية بين قيم وموضوعات ووظائف وغايات ومعايير وموازين الاختيارات الاصطفائية والتفضيلات الانتقائية للحياة الزوجية، تتحقق حقيقة إنية كينونة الحياة الزوجية الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والولائية الفقهية التقوائية في مجاري العالم والكون والوجود، التي بمقتضاها يحقق كل من الزوج والزوجة الصلاح الدنيوي والفلاح الدنيوي والسعادة الأبدية والإنابة التوايية والدنو التقربي والقرباني إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق تعالى.

باختصار شديد وتجنباً للتكرار المكرور، نقول: إنَّ الحياة الزوجية السعيدة لا تحقق رسالتها ورؤيتها وأهدافها وغاياتها ووظائفها التكاملية التراتبية التوحيدية، ولا سيورتها الاستقامية وصوريتها الارتقائية والاصطفائية الصالحة دنيوياً والفالحة دينياً، إلا بأخذ واعتبار كافة المعايير والموازين والعناصر السابقة كل حسب أهميتها النسبية، ووزنها المعياري، وثقل أدائها الوظيفي، وسمو غاياتها المتعالية، وبعدها وقربها الحقيقي والوجودي من بؤرة ومركز الشبكة العنكبوتية، وقرب تماسها مع دائرة محيطها، وتلابسها بموضوعاتها ومعانيها وقيمها الأخلاقية والجمالية في خانات نسق ونظام الشبكة العنكبوتية، فضلاً عن غاياتها ووظائفها التكاملية التوحيدية في منظومته التشميلية التراتبية التكاملية التوحيدية.



## الفصل الثاني عشر

تصريف وإقصاء معايير وموازن  
وعناصر لا واقعية ولا عقلانية ولا  
شرعية في منظومة الحياة الزوجية





## 12. مقدمة :

توجد في منظومة حياة الكائن الإنساني مصفوفة معايير وموازين معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية سالبة وموهومة وشائبة منقوصة، تحتوي على عناصر ومكونات سرايية وسديمية موهومة لأساس واقعي لها ولا تحقق وجودي لها، وهي محض الخيال والوهم، أو الاشتباه والمغالطة، أو سوء تقدير وفهم وتفهم لها، أو لأسباب نفسانية وروح انهزامية أو خضوع لروح اتكالية وتكاسلية، أو لهيمنة عادات وتقاليد لا منطقية ولا عقلانية أو لأساطير وشعوذات، أو لترسخت سنن وآداب سيئة، أو لجهل وجهالات مجعولة ومصطنعة، أو لتخييلات وهمية أو علمية واهية، أو لتجارب شخصية مجزوءة وموهومة أو عفوية وصدفوية عارضة.

وبتعبير آخر، إنها اختلاقية افتعالية أو افترائية تليفيقية، وهي محض الخيال والوهم يفترضها العقل الجمعي أو الواقع الموهوم أو الماضي الأسطوري أو الفهم الخاطئ والغلط، لمفاهيم ومعانٍ وحقائق وحوادث وموضوعات دينية شرعية أو تاريخية واجتماعية، ترسخت جذورها في أوساط البسطاء والجاهلين والسذج من الناس ومع تسارع دوران عجلة الزمن، ودعم بعض الشواهد التاريخية لها واسقاطاتها كحالات نفسية هاربة من حقائق الواقعيات إلى مجاهيل الموهومات من جهة، ونفوذ فئات من الدجالين والمتاجرين بالدين والمتلاعبين بالعقول والقلوب من جهة ثانية، أخذت تستطيل على تصديقات الناس وتتربع على معتقداتهم بما فيهم الكثير من المتدينين والمتقنين والعلماء.

لقد بدأت ظاهرة الاعتماد والتمسك بتلك الموضوعات والمعاني والمفاهيم ومعاييرها وموازينها ومسارها وبوصلاتها، وملازماتها من قبلياتها وتوالياتها وتداعياتها السوسيونفسية والسوسيوولوجية والسوسيواقتصادية والسوسيوثقافية والسوسيوتربوية، تستطيل وتتعلم وتمتد جذورها لتطال حتى فئات كبيرة من، المثقفين والمتعلمين والعلماء وبعض الفقهاء في الدين والشريعة أيضاً. وبالرغم من كونها مسائل ومعايير

جدلية وخلافية إلا أنها تحتل مساحات لا بأس بها في الساحات والممارسات العملية الفردية والزوجية والأسرية والاجتماعية، وأخذت حيزاً من حوزات العقل والذهن والقلب والتصورات والتأويلات والاستدلالات والاعتقادات الغيبية بمفهومها العام، وأضحت تتسع تبعاً لاتساع واستطالة وسائل وآليات الإعلان التجاري والدجلي والتجاهلي/وسائل وآليات الإعلام والاتصال الاجتماعي ونزعة محاكاة الناس من جهة، وتوظيفات تجارية سوقية لها في حياة الكثيرين من العامة وبعض الخاصة من البشر من جهة ثانية.

ونظراً للتوظيفات الخاطئة والمظلمة والممارسات المنحرفة والمشوهة لهذه الظواهر في توجيه مسارات حياة بعض الناس، وترشيد أحكامهم وتعيين قراراتهم وتحديد مواقفهم النظرية والعملانية في الحياة بشكل عام، وفي مجال تعيين اختيارات انتقائية وتحديد تفضيلات وتمكين ترجيحات اصطفائية في الحياة الزوجية بشكل خاص لكونها موضع البحث والتحليل، نرى من الأهمية بمكان أن نلقي الضوء على هذه الظواهر ولو بشكل مقتضب، ونترك التفصيل لمواضع ومناسبات أخرى.

إننا نعتقد أن مساحات السذاجة والبساطة والسطحية والقشرية واللاواقعية واللاعقلانية واللاشرعية واللاعرفانية واللاوحيانية في حقول المغيبات، أمثال الجن والشيطان، والفأل والشؤم، والحظ والبخت، والمنامات والأحلام، وبعض أشكال الاستخارات وغيرها، قد استطالت امتداداتها وترسخت جذورها وتعمقت أفاقها عند البعض، فأخذت تتسع على وتيرة متسارعة مع الظروف السوسيواجتماعية والسوسيوسياسية والسوسيوثقافية اليوم، وذلك من دون دليل وحجة شرعية ووحْيانية أو برهان وقرائن علمية وعقلية وعرفانية. لذلك أخذت هذه الأشياء والمفاهيم والمعايير والموازنات تتمكن في نفس بعض الأشخاص وتحيط بذهنياتهم وترسخ فيها فهماً وتقهِماً، وانفهاماً وافهاماً، واستدلالاً ودلالة، وتداولاً وتواصلماً، ووظيفة وغاية، وذلك دون إسناد وركيزة، سواء من روايات ذات سند صحيح ومتن قويم، أم من تجارب تجريبية عقلانية موضوعية من حيث الإثبات بشكل عام، ومن حيث الثبوت لبعضها بشكل خاص. والأدهى والأمر، هو كل من يتناول هذه الموضوعات بحثاً وتحليلاً وتفسيراً وتأويلاً، أو بمجرد طرح تساؤلات وإشكاليات حولها، يناله سيل من سهام الاتهام والجهالة والتشكيك والنفور والاشمئزاز،



وتتجاوز ذلك إلى سهام العمالة والخيانة والاستغراب والاستشراق أو الكفر والنفاق ومحاربة الدين أو الخروج عن الملة والمذهب.

إن استقرار هذا الأمر وانتشاره ما هو إلا بسبب ما جرى من تضخيم وتعظيم أو تبخيس وتقزيم أو سكوت وصمت أو انكفاء وهروب فئة العلماء والمفكرين والمثقفين في مواجهتها والتصدي لأمر تصحيحها وتقويمها وإزالة شبهاتها وتشوهاتنا وتحريفاتها، فأخذت تترعرع وتحوم حولها متلبسة بلباس الدين وملتحفة بثياب الشرع ومؤكدة بتأييد بعض تجارب شخصية واجتماعية ونفسانية تفتقد إلى مصداقية علمية وواقعية عقلانية وتأييد شرعي لها. فمع مرور الزمن وتمكين وتسكين هذه المفاهيم والمسائل والموضوعات وتبرعها في ذهن وشعور ولا شعور أفراد المجتمع، أصبحت معياراً وعنصراً في تفسير وتأويل ممارسات وسلوكات المجتمع وكذلك الحوادث المحيطة به، ومن ثم أصبحت مكيالاً وميزاناً لتفضيلات اصطفائية واختيارات وترجيحات انتقائية للفرد في مجرى سيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية. ومن هذه السلوكات والممارسات والمعايير والموازين اللاعقلانية واللاشرعية واللاواقعية واللاحقيقية واللايقينية واللاوجودية التي تجري في مجرى الحق والحقيقة في مجرى العالم والكون والوجود بشكل عام، وفي سيرورة الحياة الزوجية بشكل خاص، هي ما يلي:

- التنبؤات الفلكية واستطلاع المغيبات.

- قسمة ونصيب.

- السحر

- النحس

- العين (التأثير الجسدي) والحسد (تأثير زوال النعمة)

- العطاس.

- الأحلام والمنامات

- الاستخارة.

- التطير والتشاؤم والتفؤل.

- الصدفة (اتفاق وليس صدفة)

## 12.1 التنبؤات الفلكية واستطلاع المغيبات

هناك بعض الأفراد يلتجئون إلى نتائج واستطلاعات بعض أعمال اللاعقلانية واللاشرعية واللاعلمية في اختياراتهم الاضطفائية وتفضيلاتهم الانتقائية للحياة الزوجية الصحيحة والموقفة. لذلك هناك حالات الزواج والطلاق وسيرورة الحياة الزوجية عند العامة من الناس أو مشاهير السياسيين ونجوم أهل الفن والسينما أو أصحاب المال والثروات أو المثقفين، تركز على نتائج ما يفسرها السحر والفال وقرءة الكف والتنبؤات الفلكية، كمرشد ودليل أو قرينة وحجة في توجيه بوصلة الحياة الزوجية وإدارة سيرورتها، وذلك ليس عند العوام والجهلة من الناس فحسب، بل، حتى في أوساط بعض المتدينين والمثقفين والمتعلمين. وما نشاهدُه من إعلانات ونشريات في وسائل الإعلام إلا دليلٌ على حجم الطلب وعلى وجود حواضن وقلوب وعقول تستقبل ذلك وتتفاعل معها، ومن أجلها تنفق أموالاً باهضة وجهوداً مضنية. فهم يهربون من واقع الحياة المزري ومشاكلها ومصائبها ومسؤولياتها إلى واقع وهمي سديمي وخرافي أسطوري، وذلك بغية استفتاء المستقبل واستكشاف ما تدخره الأيام، وما سينطق عنه قادم الزمان من حوادث وعوارض أو أنباء ومستجدات مستقبلية. فهذا المعيار والميزان ما هو إلا معيار وهمي خرافي سديمي لا أساس واقعي ولا شرعي ولا عقلاني له، وهو معيار الجهلة واللبائسين والهاربين من الواقع والمسؤولية في الحياة.

## 12.2 ظاهرة الرؤيا والمنامات والأحلام واختيارات وتفضيلات الزواج الانتقائية

### والاضطفائية

ليس بِمَكْنَة أحد إنكار حقيقة المنامات والأحلام والرؤى، حيث تؤكدُها حقائق وشواهد علمية ووجدانية وعقلية وشرعية، فضلاً عن كونها تجربة حيّة واقعية مجربة عند الكثير من فئات البشر، من خلال التواصلية الروحي الصادق مع الغيب الماضي والحاضر والمستقبل، فضلاً عن مرتكزات ودعائم شرعية مدعومة من العديد من الروايات الصحيحة، التي تحدثت عن أن الرؤيا عند المؤمن تعادل تقريباً جزأين من ستة وأربعين جزءاً من النبوة، بمعنى أنها تكشف حقيقة الأمور. فالكثير من الناس

قد رأى في أحلامه حدثاً أو واقعة، وكانت لها صدى وحضورٌ واقعي في مجرى حياته الاجتماعية وسيرورتها.

والرؤى في الحقيقة هي إحدى الأدلة على المبدع، وعلى الأسرار التي أودعها في الإنسان. وكثيراً ما تحدّث القرآن عن الأحلام والرؤى. ولم يقتصر القرآن على ذكر أحلام الأنبياء، بل، ذكر إلى جانبها أحلام بعض الأشخاص الذين جمعتهم بعض الظروف مع الأنبياء، كصاحبَي يوسف (عليه السلام)، اللذين كانا معه في السجن، ورؤية كل منهما حلماً عمل يوسف على تعبيره، وحلم ملك مصر الذي كان له شأنٌ خاصٌّ في قصة يوسف (عليه السلام).

إذن للأحلام والرؤى واقعية حقيقية حقة وباطلة، صحيحة وخاطئة، وواضحة ومشوهة، ولها جانب من الصدق والحكاية عن الوقائع التي خرجت من ظرف اللاشعور إلى ظرف الواقع، ولا يمكن التجرؤ على إنكارها، أو الادعاء المطلق بأن الأحلام ظرف يتفجّر فيه ما يعيشه الفرد من كبت لشهواته أو حرّيته في واقعه اليومي، كما يدعي بعض علماء النفس الغربيين أو المستغربين.

ومن المؤسف جداً أن تصوير الرؤى والمنامات من الأمور التي يعتمد عليها بصورة واسعة عند عدد ليس بقليل في أيامنا هذه من قبل المتدينين والمثقفين، ناهيك عن عوام الناس، حيث تعدى الأمر ليشمل أموراً لا مجال للرؤيا في إثباتها أو نفيها<sup>(1)</sup>. فإنّ عدم حجية المنام وخاصة في الحقل العقدي والفقهني موضع تسالم عند علماء المسلمين<sup>(2)</sup>. وأصبحت الأحلام والمنامات من الظواهر السلبية التي راجت في أوساط بعض الناس،

(1) نقل الشيخ جعفر كاشف الغطاء عن بعض الأخباريين أنهم استدلوا على حرمة شرب التنن (التدخين) بأحلام بعض الصالحين، ثمّ ردّه بالقول: «إنّ الأحلام لا تكون شواهد الأحكام باتفاق علماء الإسلام» ذكره في الحق المبين ص 83. وكما لا يصح اعتماد المنام في إثبات الأحكام الشرعية لا يصح اعتماده في إثبات موضوعات الأحكام، كإثبات النجاسة أو الطهارة، أو كرية الماء، أو إثبات بداية الشهر الهلالية، أو غيرها من موضوعات الأحكام.

(2) وتجدر الإشارة إلى أنّ عدم حجية المنام، وخاصة في الحقل العقدي والفقهني موضع تسالم عند علماء المسلمين، فإنّه يكفينا دليلاً على عدم حجية المنام فيهما: عدم الدليل على الحجية، ولو شك في حجية أمر فلا يعتنى بالشك، وقد اشتهر في كلمات الأصوليين «أنّ الشك في الحجية يساوق عدمها»، وأضف إلى ذلك أنّه قد ورد في الحديث الصحيح عن الامام الصادق (عليه السلام) تعليقا على ما روي بشأن الأذان وأنه رؤي في النوم من قبل بعض الصحابة، فقال (عليه السلام): «كذبوا، فإنّ دين الله عزّ وجلّ أعزّ من أن يرى في النوم»، و«دين الله» شامل لكافة المفاهيم الدينية والمعتقدات والأحكام الشرعية، فهذا الدين هو أعزّ وأكرم وأشرف من أن يرى في النوم، وإنّما هو وحي من الله تعالى.

وفي بعض الأحيان عندما يريد أن يختار زوجة أو زوجاً أو تفضيل شيء على حساب شيء آخر. فيجعل ركيزة قراراته وترجيحاته الاصطفائية وتفضيلاته الانتقائية على أساس فهمه وتعبيره للمنام الذي يكون له علاقة مباشرة أو غير مباشرة، أو حتى قد لا يمت بصلة بالموضوع، إلا أنه تزامن معه، بناءً على أنه نوع من المرغبات والمبشرات، أو المنذرات والمخوفات.

وعليه أكد الفقهاء أنه لا يجوز اعتماد المنام في التنبؤ بالمغيبات والتعرف على حوادث المستقبل لو كانت بعض المنامات صادقة ومصيبة؛ لأن الإصابة ليست مطردة، والإصابة مرة لا تعني الإصابة مرة أخرى، والغيب لا يعلمه إلا الله تعالى، أو من ارتضاه من رسول، قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لَأَسْتَكْبَرْتَ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ﴾<sup>(1)</sup>.

يقتضي العقل والمنطق والشرع وتجربة الحياة الاجتماعية على أن يتعامل المرء، وخاصة المقدم على الزواج، وأمامه عدد من الاختيارات الاصطفائية والتفضيلات الانتقائية في الزواج بشيء من الحكمة والتعقل والتشريع، وضمن قيود وشروط واضحة ومعقولة ومشروعة. حيث إن الرؤيا<sup>(2)</sup> قد تكون صادقة، وقد تكون كاذبة، وليست كل الرؤى على نسق واحد، وهذا ما دللت عليه الروايات: منها: صحيحة سعد بن أبي خلف، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: «الرؤيا على ثلاثة وجوه: بشارة من الله للمؤمن، وتحذير من الشيطان، وأضغاث أحلام»<sup>(3)</sup>. وما رواه الشيخ الصدوق قدس سره بسنده عن الإمام الرضا عليه السلام، قال: «ولقد حدثني أبي، عن جدِّي، عن أبيه عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله قال: من رآني في منامه فقد رآني؛ لأن الشيطان لا يتمثل في صورتني، ولا في صورة أحد من

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الاعراف، الآية: 188.

(2) ومن أنواع الحلم وأقسامه الرؤيا، ولفظ الرؤيا وإن كان قد يأتي ولا سيما في كلمات اللغويين مرادفاً للحلم في المعنى، إلا أنه قد شاع استخدامها في نوع خاص من الاحلام، وهي الاحلام الصادقة، حتى صارت اصطلاحاً في ذلك 3، ويمكننا القول: إن الرؤيا الصادقة هي التي تتعلل فيها قوانين المكان والزمان، حيث يجتاز فيها النائم حاجز الغيب الزمني ليرى أشياء قبل حدوثها، أو يجتاز حاجز الغيب المكاني، فيرى أشياء قد وقعت في مكان بعيد عنه، ثم يتبين أن ما رآه قد وقع فعلاً، وهذا ما ربما يشير إليه الحديث النبوي الشريف: «إن الرؤيا من الله والحلم من الشيطان» 4، وفي حديث آخر عنه صلى الله عليه وآله: «جزء من سبعين جزءاً من النبوة» 5، وعن رسول الله صلى الله عليه وآله أيضاً: «لم يبق من النبوة الا المبشرات، قالوا: وما المبشرات؟ قال: الرؤيا الصالحة».

(3) الكافي 8: 90/ح 61.

أوصيائي، ولا في صورة أحد من شيعتهم، وإنَّ الرؤيا الصادقة جزء من سبعين جزءاً من النبوة»<sup>(1)</sup>.

والقول الصحيح هو أنَّ الأحلام ليست بحجَّة في الأحكام الشرعية<sup>(2)</sup>، ولا في الموضوعات الخارجية مثل السفر والتجارة والزواج...، فضلاً عن العقائد المهمَّة، وليس هناك ما يلزم الإنسان شرعاً بأن يرتب أثراً عملياً على المنام. فلو رأى في المنام أمراً مزعجاً وكان ناوياً للسفر أو في وضع زواج أو تجارة أو... مثلاً فليس عليه الامتناع عن السفر والتجارة والزواج، بله، له أن يسافر ويتاجر ويقدم على الزواج دون أن يبالي بال المنام، ويمكنه أن يدفع الوحشة النفسية بالصدقة، وله أيضاً أن يؤخِّر السفر أو التجارة أو الزواج إلى وقت آخر، لكن لا من منطلق حجة المنام، بل، ليسود الهدوء ويسكن الاضطراب والقلق النفسي لبرهة من الزمان، ثم يعود التفكير العقلاني الشرعي في موضوع الحياة المرتبط بذلك الحلم والرؤيا، وشريطة أن لا يتحوَّل هذا الأمر وهو ترك السفر أو التجارة أو الزواج أو... تعويلاً على المنام إلى سلوك دائم، بما قد يربك حياة الإنسان.

وفي أحسن الأحوال بمكنتنا اعتبار المنام والرؤيا الصادقة مؤشراً وقرينة ودلالة لإعادة النظر أو التروي أو لمزيد من التأمل والتعقل والتبصر في الأمر المعنى بجانب منظومة عناصر وعوامل أو موازين ومعايير ومكاييل أخرى لنصل إلى حقيقة الأمر بقدر المستطاع، ودون أن نجعل تعبير وتفسير المنامات والأحلام حجة ومعياراً للقرارات والمواقف، وترجيحاً تفاضلياً للاختيارات الاصطفائية بالنسبة للموضوع المنشود وذي العلاقة بال المنام، أو في الحياة بشكل عام.

وخلاصة القول أنَّ التعامل مع عالم الأحلام والمنامات لا يخلو من التنبيه والحذر، والتوازن والاعتدال، والتحقق والتبصر، في أمرها وفي تفسيراتها وتأويلاتها ودلالاتها وتداولاتها وتوظيفاتها لحمولاتها المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية الثاوية فيها من

(1) أمالي الصدوق: 121/ح (111/10).

(2) البحوث الأصولية والروائية فضلاً عن الآيات القرآنية المجيدة لم تكشف لنا عن أي دليل واحد يدلُّ على حقيقة وحجَّة الأحلام والمنامات في الاستدلال والمعرفة والتحقق في الأحكام الشرعية، أو الموضوعات الخارجية، أو العقائد الدينية، أو تأكيدات حوادث تاريخية أو اجتماعية.

جهة، والمفسرة والمنكشفة أو المنعكسة في الواقع من جهة ثانية، وأن لا يستعجل في تصديقاتها اليقينية الواقعية إلا بعد تجريب وتدقيق وتحقيق، كما لو رأى في المنام أن ثمة كنزاً مدفوناً في مكان ما، فذهب وحضر وعثر على الكنز فعلاً، فهذا منام صادق، وهو توفيق من الله ورزق ساقه إليه، أو يرى المريض الميؤوس من شفائه ولياً من الأولياء يخبره بأنه سوف يشفى ويعيش عمراً طويلاً، وبالفعل تجري الأمور على طبق الرؤيا، فهذه الرؤى الصادقة موجودة ولا ينكرها أحد، وربما تُصنّف ضمن دائرة الألفاظ الإلهية ببعض العباد والتي يظهر الله فيها قدرته ولطفه، ويريهم أن ثمة عالماً آخر وقدره أخرى هي فوق قدرتهم وطاقتهم، حتى لا تجتاحهم المادة فينكروا وجود هذا العالم الغيبي، ويففلوا عن قدرته تعالى وألطفه.

### 12.3 ظاهرة القسمة والنصيب أو الحظ الحسن والسيء أو النحس:

من الظواهر والأفكار السلبية والمعتقدات والممارسات الخاطئة مسألة وظاهرة قسمة ونصيب، أو حظ وبخت حسن أو سيئ. وهي كثيراً ما تعطل فعل وسيرورة النظر والتعقل والتبصر، أو التسرع والعجلة في الأمور من دون روية ومعاينة وتأمل، لكثير من موضوعات الحياة، ومنها أمر الزواج والطلاق وسيرورتها النفسية والاقتصادية والاجتماعية. إذ يختار ويوجه سيرورة اختياراته الاصطفائية وتفضيلاته الانتقائية الحسنة، وخاصة السيئة على نتائج تفسيرات وتأويلات هذه الظواهر. لذا يُطرح بهذا الصدد السؤال التالي الذي يعكس تصورات الكثير حول الزواج والطلاق، وهو: هل الزواج قسمة أم خيار (مسير أم مخير)؟

نقول: إن الزواج من أحد المواضيع الفقهية الهامة والإنسانية والاجتماعية الحساسة التي يتم مأسستها وفق إرادة الإنسان الجزئية والحرّة، أي: أن الإنسان مخير مختار وليس مسيراً مجبوراً، لذا فالتمسك بأسباب الزواج شرط وواجب، وهذا ما نجده أيضاً في مواضيع الإيمان والهداية والعمل الصالح والطالح، وفي كسب الأرزاق والاعتناء بالصحة ونحو ذلك. ولكن تدور في أذهان بعض العوام وهم ليسوا بقليل أن الزواج يتم بإرادة كُليّة إلهية (أي: أن الإنسان مسير فيها)، وهذه فكرة خاطئة بعيدة عن الصواب، والحق وتعارض مع مقتضيات العقل والرؤيوية الكونية وفلسفة الحياة وغاياتها، فضلاً عن كونها

تصوراً وفكرة غير إسلامية وإيمانية. إن التزام وتمسك الإنسان بالإيمان والاعتقاد أو بمنهج السراط المستقيم أو المعوج، وبالعامل الصالح أو الطالح، أو... يرجع إلى إرادته الحرة والعزم والفعل من قبله دون إجبار بالمفهوم العام.

والزواج والتبطل يرجعان إلى قرارات الإنسان حسب دوالهما ودوافعهما وغاياتهما. فهل يتزوج من أجل المال والشهرة والجمال والنسب والحسب أم لأجل الدين واستكمال الحياة الاجتماعية؟ وهو الذي يقرر تاريخ ومكان الزواج. وهو الذي يقرر أيضاً أن يعيش العيش السعيد أو العيش النكد بذكائه وبقاراته الصائبة وإلخ. المقصود من كون قرار واصطفاء وانتقاء الزوج أو الزوجة أو التبطل هو كونه اختياراً ومقدوراً، أنه لا يتعارض بتاتا مع علم الله سبحانه وتعالى بذلك، وأنه مكتوب ومعلوم في علمه تعالى قبل وقوعه من جهة، وأنه لم يجبره على اختياره، وإن لا يعلم شيئاً عن هذا المكتوب والمعلوم إلا بعد وقوعه، ولم يخبرنا سبحانه وتعالى بهذا الأمر، وترك لنا الحرية الكاملة فيما نختار ونفضل من اصطفاءاتنا وانتقاءاتنا الزوجية. ولو أن الله أطلع عبداً على ما كتبه الله عنه، فإن العبد لن يملك أن يفعل إلا ما هو مكتوب في اللوح المحفوظ، وليس لوح المحو والإمحاء، مع أنه يفعله باختياره وإرادته، وقد حدث أن أظهر الله تعالى للناس بعضاً من هذه الأمور، فلم يملك أصحابها أن يغيروها<sup>(1)</sup>.

(1) والسبب في أن العبد لا يستطيع تغيير ما هو مسطور حتى لو أظهره الله عليه أن العبد يجب أن يصنع هذا الذي يصنعه، ويختاره ويريده، ولو أن أهل الخبرة جميعاً حاولوا أن يردوه فلن يستجيب. ولنفترض أنك اطلمت على اللوح المحفوظ فرأيت أيها الزوج أنك ستزوج فلانة أو يا أيها الزوج أنك ستزوجين فلانا، وستعيشان معاً حياة مليئة بالحزن والآلام، وستريان الويلات، وستريان المر والشقاء بسبب أحد الطرفين فقد تقولان: لو اطلمنا على ذلك فلن نتزوج أبداً. ولكن الحقيقة حتى وإن اطلمت إلى كل شيء ستزوج للأسباب التالية: قد يكون حباً له (لها)، والمحب لا يرى في الحبيب عيباً، ولا يبصر منه سوءاً، لكنه يرى منه ما يجب أن يراه فقط. وقد يكون أن تكرهه لكن يضطرك أسباب من صنع البشر على الزواج به (بها)، فقد يضطرك أبوك، أو تضطرك العادات أو التقاليد، أو بعض المصالح، وهذه كلها أمور لم يجبر الله الناس عليها، ولكنهم إما أنهم وضعوها بأنفسهم، أو استسلموا لها من غيرهم. ويشير القرآن إلى ذلك بقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾: ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا وَمِن وَرَائِهِم بَرْحٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾ (المؤمنون: 99-100). هذه قولة الكافر عند الاحتضار ثم ما يقوله في قبره في لهفة أن يرجع إلى الدنيا حتى يعمل صالحاً، إن الكافر لن يطلب أن يعود إلى مال أو أهل أو ولد، إنما يتمنى أن يرجع إلى الدنيا حتى يعمل صالحاً، حينما يجبر المذنب والمشرِك على ترك الدنيا لينتقل إلى عالم آخر، تزول عنه حجب الغفلة والغرور، فيرى بأمر عينه مصيره المؤلم، فلا مال ولا جاه، فقد عاد كل ما يعنيه هباءً في هباء، وهو يشاهد أليم عاقبة أمره، وما ارتكبه من ذنوب ومعاص، فيرتفع صراخه وعويله «قال رب أرجعون» ارجعني يارب (لعلِّي أعمل صالحاً فيما تركت). ولكن قانون الخلق العادل لا يسمح بمثل هذه العودة، لا يسمح بعودة الصالح =

ولكن كل هذه الأمور التي يقررها الإنسان قد سبق في علم الله تعالى على أي: وجه ستكون، سواء الثابتة في اللوح المحفوظ أم المتغيرة في لوح المحو عن طريق البداء، فالإنسان لا يعلم مع من سيتزوج في دنياه قبل الزواج، ولكن الله يعلم من قبل أن يخلق الإنسان من ستكون زوجته، فعلم الله يحيط بهذا كله، وقد أودع الله في كتابه المحفوظ كل أفعال العباد واختياراتهم وآمالهم وآلامهم وتصرفاتهم وغير ذلك، والعلم بالغيب عند الله ليس معناه أنه أجبرهم على هذه الأمور، ولكنه علم بعلمه المحيط دقائق هذه الأمور قبل أن تقع، يقول تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِّن قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾.

### 12.3.1 تعريف وتصوير الحظ في ذهنيات الناس

ويمكننا تصوير تعريف الحظ بالقول أنه عبارة عن جملة من الآثار والنتائج والمفاعيل التي تحصل للفرد في الخير أو الشر، أو هو الحادثة الواقعة على أثر أسباب وعلل غير معلومة وغير متوقعة، أو أن الأمور تجرى جزافة وصدفة من دون علل وأسباب موضوعية علمية أو روحية متعالية. والحق هو أن أية حادثة أو واقعة طبيعية أو إرادية شعورية أو لا شعورية في مجرى العالم والكون والوجود لا تقع ولا تحدث من دون سلسلة علل طولية أو عرضية، وأنها لا تخضع للظاهرة الصدفوية والعشوائية والطفراوية، بله، حدوثها ووقوعها يتم وفق نظام دقيق ونسق علائقي حميمي متقن ومتماسك وصلب، يحكي عن حاكمية وقائية وقوامية تلك السلسلة السببية والعلية الموجودة لها، التي تنتهي إلى علة العلل التامة الذاتية الإلهية.

ولكن بما أن السبب الحقيقي للحوادث في الأغلب الأعم ثاوٍ وخفي أو لامرئي مضمّر،

ولا الطالع، ولو فرضنا جدلاً رجعوا إلى الدنيا فلن يعملوا صالحاً، ولو كان الأمر غير ذلك لكانوا قد فعلوه في الدنيا، هم كل يوم يمرون بالموت والحياة بالذهاب والرجعة، وكل يوم يشاهدون الموتى من الأهل والأقارب، وكل يوم يقعون في مصيبة أو ذنب ومعصية يقولون لو فرّج الله عنا لتبتنا ورجعنا إلى الله واستغفرنا من الذنوب والمعاصي، ولكن سرعان ما يقعون في ذنوب ومعاصٍ أكبر وأشد دون اعتبار. لذا يقول إمام المتقين علي (عليه السلام): « وما أكثر العبر وأقل الاعتبار، فالعبر قد بلغت من الكثرة النهاية، والاعتبار قد بلغ بالقلّة النهاية (خطبة الوسيلة: نهج البلاغة). لذا يأتي الجواب الصريح والبين والنداء الدامع « كلا إنها كلمة هو قائلها»



الأمر الذي يجعل الكائن الحسي والنظر المُلْكي يذهب إلى الاعتقاد بالصدفوية والعشوائية والظفراوية، ومن ثم تلبسها بلباس حسن أو سوء حظ وبخت نحس وطالع سيئ أو يحملها على أساس أنها نصيب مقدر وقسمة مقسمة له، في حين لو أسدل الستار والاستتار عن سلسلة العلل والأسباب أو الظروف الموضوعية المحيطة بها، فسيرى بنظره العقلاني وعقله المسدد والمؤيد وقلبه المعقلن والمشرعن أنّ أي شيء لا يوجد إلا وعلله وأسبابه تامة وملازمة له. لذا حينما يتأخر أو يتقدم أو يفضل أو يتعثر أو يتم الطلاق علينا أن نبعد وهم دور القسمة والنصيب، بل، علينا أن نبحث عن علل وأسباب تلك الظواهر في أنفسنا أولاً، وفي الظروف والمعطيات المحيطة بنا، والتي لم نأخذها في الاعتبار والتحليل ثانياً، وأن لا نبحثها عند أفكارنا الوهمية اللامسؤولة واللاعقلانية واللاشرعية كالقسمة والنصيب، أو عند السحرة والعرافين والمنجمين، فيبعدنا عن الدين الإسلامي ونهدر أوقاتنا وأموالنا من دون الفائدة. فقال الله تعالى ﴿وَمَا ظَلَمْنَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾.

وهذا الأمر لا يمكن كشفه ومعرفته إلا من خلال عدسات رؤيوية تكاملية تراتبية توحيدية، وتوسيع عمق وامتداد استتالة مفهوم وحقيقة العلل والأسباب والظروف والشروط الملازمة للحوادث والأشياء الانوجدية في مجرى العالم والكون والوجود، ويستلزم الأمر معرفة صنافات العلل والأسباب، سواء المادية أو المعنوية، والديونية أو الديونوية، والظاهرية أو الباطنية، والعلل البعيدة أو القريبة، والعلل المادية أو الصورية، والفاعلية أو الغائية من جانب، وأن لا نغض الطرف عن أهمية تأثير سيرورات الزمن الماضي على الحاضر مجازاً وعلى المستقبل حقيقة، أو تأثيرات الأجيال السابقة على الأجيال الحاضرة مجازاً واللاحقة حقيقة.

### 12.3.2 أسباب التمسك بعلل الحظ والقسمة والنصيب

إنّ هناك علائق طردية بين عوائق معرفة الحقائق والأسباب والعلل والفيروسات الوبائية المرضية، مثل الذنوب والآثام المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية، التي تنخر في كيان الحواس المحسوسة والعقل المعقول والقلب المعرفن والوحي الموحين الإنبائي والإخباري، الأمر الذي يضرب الستار والاستتار حول مصادر وأدوات وأوليات وإواليات

وآليات ووسائل العلم والمعرفة والعرفان من جهة، وحول معرفة الحقائق والعلل والأسباب الظاهرية والباطنية في مجرى العالم والكون والوجود من جهة ثانية.

لذا قال تعالى: إِنَّ مَا يَصِيبُ الْكَائِنَ الْإِنْسَانِي مِنْ سُوءٍ وَأَذَى وَضُرَرٍ وَقَبْحٍ وَشَرٍّ وَفَسَادٍ نَاجِمٍ مِنْ أَخْطَائِهِ وَمَعَاصِيهِ وَسَيِّئَاتِهِ وَأَثَامِهِ وَذُنُوبِهِ الَّتِي تَكْسِبُهَا أَيْدِي النَّاسِ أَنْفُسَهُمْ، وَإِنَّهُ مَا مِنْ ذَنْبٍ مَهْمَا كَانَ صَغِيرًا إِلَّا وَهُوَ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ. يقول الله تعالى في سورة النساء: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ سَيِّئَةٍ فَبِمَا كَفَرْتُمْ بِهَا﴾<sup>(1)</sup>، ويقول في آية أخرى: ﴿وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾<sup>(2)</sup>. وبهذا الصدد يقول أمير المؤمنين وإمام المتقين علي (عليه السلام): «تَوَقَّوا الذُّنُوبَ فَمَا مِنْ بَلِيَّةٍ وَلَا نَقْصِ رِزْقٍ إِلَّا بِذَنْبٍ، حَتَّى الْخُدْشُ، وَالْكَبُوءَةُ، وَالْمُصِيبَةُ»<sup>(3)</sup>.

وكما قال الإمام الباقر (عليه السلام): «مَا مِنْ نَكْبَةٍ تَصِيبُ الْعَبْدَ إِلَّا بِذَنْبٍ»<sup>(4)</sup>. وما بعد ذلك إلا الضلال والوهم والجهل والجهالة والتموقع في وحل النظر الملكي الهامشي والسطحي الذي لا يرى أنّ وراء الظاهر باطناً، أو خلف المكشوفات مكشوفات، أو وما وراء المرئيات لامرئيات، أو ما قبل المنطوقات مسكوتات، أو في المتغيرات ثوابت، أو المتشابهات مقومة بمحكمات، أو النسبانيات منسوبة إلى مطلقات، أو ما بعد المحسوسات معقولات، أو ما بعد المعقولات عرفانيات، أو ما بعد العرفانيات وحيانيات و... التي هي خافية عن أنظار وإفهامات وانفهامات وفهاميات غالبية وعموم البشر، وإنها تبدو مستورة عن العقول، ومضمرة عن الإعراب، وصَمَمٌ عن السمع، وعمي عن البصر، إلا لأصحاب أهل التسليم، وأهل سلامة البصر، وأهل سلامة البصيرة، وأهل يقين العلم، وأهل إدراك التشميل والشمول، وأهل التقوى، وأهل إقرار الإيمان، وأهل أداء العمل الصالح.

ولو أردنا أن نتعمق بعض الشيء في الموضوع، نقول: إنه بالأساس لا يوجد أمام الكائن الإنساني مصدر للمعرفة أو الإلهام إلا سبيلين هما: الدين السماوي «الوحي التشريعي والإخباري الإنبائي»، والآخر هو العلم «الحواس والمحسوسات» العقل «و» الفلسفة

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 79.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الشورى، الآية: 30.

(3) الشهيد الثاني، منية المرید: 116؛ بحار الانوار 2: 5، باب 7.

(4) المصدر السابق: 95.

والمعقولات»، والتزكية «القلب والعرفانيات». واستقراءاتنا وتأويلاتنا القرآنية والروائية لا توحى ألبتة من ذكر وثبيت وإشارة إلى شيء اسمه بخت وحظ وطالع، فضلاً على ذلك، خلّو وشغور بحوث ومراجع وكتب الفكر والفلسفة والعلم والتفسير من هذا الموضوع، أو أنها جدٌ فقيرة في ذكر هذا الموضوع، وحين الذكر والإشارة إليه قديماً وحديثاً لا نجد إلا رسمه بالوهم ووسمه بالسراب وختمه بالسديم.

الحظ والنصيب والبخت فكرة شيطانية شريرة إذا تمكنت أن تشل عقول البشر وتعمي أنظارهم، وتقلب موازين ومعايير اختياراتهم الاضطوائية وتفضيلاتهم الانتقائية في الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية... وتجعلها منكوسة ومقلوبة. وبهذا الصدد يقول الشهيد مرتضى المطهري قده: «لا شك أن لكل فرد محبوباً معيناً. وحلم الوصول إلى ذلك المحبوب يجعل قلبه حياً على الدوام، ويدور في خلدته دائماً نوع الطريقة التي ستعينه ليوفّق في الوصول إلى محبوبه. ويختلف الأفراد في تحديد هذه الطريقة، فالذين لا يمتلكون أي: قدر من الواقعية في تفكيرهم ورؤيتهم يريدون حل القضايا بالوهم والخيال، ويتصورون أن الشيء الوحيد الذي يجب أن يبادر إلى مساعدة الشخص، ويمنحه الظفر والموفقية، هو البخت والصدفة. ويظنون أن كل شخص يضع أقدامه على أعتاب هذه الحياة الدنيا ببخت وحظ خاص، فإن ولد سعيداً لا يستطيع أي: شيء أن يجعله شقيماً، وعليه أن ينام مرتاح البال؛ لأنّ حظّه وسعده يقظان، وأما لو ولد شقيماً سيئ الحظ فلا يستطيع أي: شيء أن يجعله سعيداً محظوظاً، لا العلم، ولا الإيمان، ولا العمل، ولا الأخلاق والملكات الفاضلة، وأينما يولّ وجهه يلاحقه ذلك الفأل السيئ المظلم كالظل، ولن يدعه يصل إلى النتيجة التي يتمناها مهما كان ذلك الطريق سليماً وسويماً. وقيل: لو بنى سيئ الحظ مسجد الجمعة فإما أن يسقط سقفه، أو تكون قبلته منحرفة!

وحسب اعتقاد هؤلاء الأشخاص فإنّ أية قوة في العالم لا تستطيع أن تجعل المحظوظ سيئ الحظ، ولا سيئ الحظ محظوظاً. والمؤسف أن هذا النمط من التفكير هو السائد بين الكثير من الناس. ولاشك في أن الإنسان لو كان واقعياً بعض الشيء، ويفهم علاقات العلة والمعلول للأحداث وقضايا العالم، ولو تأمل قليلاً في مسائل العالم بشكل علمي،

واستعان قليلاً بعقله وفكره، سيفهم أن مسألة الحظ ليست سوى خيال ووهم شيطاني، فلا العقل يعترف بالخط والبخت، ولا الدين يؤيد ذلك.

أما أسباب وجود ظاهرة أو مسألة الحظ والبخت والطالع والقسمة والنصيب... في الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية للكائن الإنساني بالرغم من عدم وجود أساس عقلي أو شرعي أو علمي لها، يمكن إحالتها إلى عدة أمور، منها: النظر إلى الأحداث والشواهد التجريبية والشخصانية برؤية أو عدسة رؤيوية مشوبة ومخربشة ومشوهة ومنكسرة تلتبس على الأذهان والأنظار والإفهام، فتخفي الحد الأوسط أو الرابط والناظم بين حدثين أو ظاهرتين متلاحقتين ومتتابعتين، فيرى هناك فراغاً وخواءً وخلواً بينهما فيملأه أو يربط بينهما برابط الحظ والبخت والقسمة والنصيب أو الصدفة.

وهذا الأمر منشأه هو النظرة الحسيّة المشوبة بالسطحية والقشرية المفرطة التي تلغي الإحساس في الحواس، كما تلغي العقل في الحواس، لذا تُلغى العلية والسببية التي هي حقيقة ميتافيزيقية وماورائية الحواس والمحسوسات، وأنّ العقل هو الذي يستنتج العلية والسببية استقرائياً أو استنباطياً أو اكتسابياً أو حضورياً. وهذا الأمر أيضاً منشأه القصور في فهم وتفهم وإفهام وانفهام القانون العام الحاكم والناظر والقائم والقيامة والمقوم لكافة الأحداث والظواهر الطبيعية والإنسانية في عالم الكون والوجود، المتمثل في أنّ: لكل «مسبب سبب»، ولكل «معلول علّة»، ولكل «حادث محدث»، ولكل «عمل وسلوك وفعل علم ومعرفة وخبر»، ولكل «مخلوق خالق»، ولكل «مرزوق رازق» ولكل «داء دواء». إذن غياب هذه الرؤيوية العلمية والفلسفية والعرفانية والوحيانية بجانب النسيان والغفلة والجهل والجهالة بها يؤوّل الأمر إلى تلبيس بعض الظواهر وتلحيف بعض الأحداث بلباس الحظ ولحاف الصدفة. لذا نشاهد عدداً لا يستهان به من الناس يؤمنون بها، وخاصة بمسألة القسمة والنصيب في الزواج أو في الرزق أو...

لذا ليقضي الأمر إسدال الستار والاستتار على هذه الظاهرة، التي أصبحت شبه حقيقة تشكل بلسمة تُلبس بها جراحات وحروق وكسور أفعالنا، وتبرر بها فشلنا وسقوطنا في الهاوية، أو تختم بها نجاحات وفلاحات الفاشلين والكسالى والعاطلين، مدعومة بمنظومة مفاهيم ومعانٍ وأفكار ورؤى خاطئة مضللة مشوهة، أو بحجج ودلائل واهمة باطلة

لا تمت لا لواقع والعقل والدين والشريعة من شيء ألبتة. والأدهى والأمر أن البعض قد ألبس الحظ لباس القضاء والقدر والأمر المحتوم، وخاصة عند الجهلة من المسلمين.

وعليه مثلاً لا يوجد كائن إنساني حسن الحظ أو سيئ الحظ مسبقاً، أو إنسان شقي وتعييس ومنحوس أو سعيد ومحظوظ غير قابل للعكس، فحظ الإنسان هو نفس صفحة روحه ومرآة قلبه، هذه الصفحة قابلة لأن تصقل وتكون بيضاء، أو تكدر وتكون سوداء، فالعلم والمعرفة والإيمان والتقوى والمداومة على العمل الصالح يجعل هذه الصفحة بيضاء نقية مصقلة نورانية، والجهل والخرافات والتعصب والفسق والفجور يجعلها مظلمة وسوداء ومكدرّة. والمستقرئ للأحاديث النبوية الشريفة وسيرة الأنبياء والمرسلين والأئمة الطاهرين (عليهم السلام) لم نجد أنهم استفادوا معرفياً وقيماً أخلاقياً وجمالياً أو وجودياً وعملياً ولو بمقدار ذرة مثل هذه أحاديث، بل نرى عكس ذلك.

والنظر الدقيق والاستقراء العلمي المعرفي لمنظومة الأحاديث الواردة من أهل البيت (عليهم السلام) بهذا الصدد أن مثل هذه المسائل «السعد والنحس أو الحظ والطلع والشؤم والبخت والتطير والقسمة والنصيب وبعض أنواع الاستخارة الاستشارية وليست الدعائية» ليس لها أثرٌ وجودي واقعي أساساً، بل، إن وجدت الآثار فهي نتيجة الحالة النفسية أو نتيجة لآثار لا علاقة لها بتلك القضايا والمسائل مباشرة. وقيل: وإن كان لها أي: أثر فبالتوكل على الله سبحانه والرسول وأهل بيته (عليهم السلام) يزول أثرها.

وعليه على كل إنسان أن يتمسك بأسباب وشروط اختيار الزوج الصالح أو الزوجة الصالحة، وكلها موجودة في الكتب الإسلامية، بالإضافة إلى السعي والبحث واستعمال الإرادة الواعية والحواس الحيّة المعقلنة والعقل السليم المسدد والمؤيد والعرفان والاتصاف الصوفي المعقلن والمشرّعن، وإن كانت عملية البحث والتحقيق والاختيار وإعطاء القرار الأنسب للزوج المثالي وذي الأوصاف الكاملة فهي صعبة جداً، ولكن التوافق والاعتدال والتوازن والتكافؤ في سياق مبادئ ومعاني وقيم الزواج المعنوية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنيّة، هو الزواج الأنسب لحياة زوجية وأسرية مؤسسة ومؤصلة ومؤتلة فيها طاعة وعبادة، وفيها خلق وخلق جميل يضمن فيها الأبعاد الحسية المادية المُلكية، وكذلك المعنوية والملكوّية الغيبية. وآخر ما يمكن أن نقول: على الإنسان

السعي والاجتهاد واتخاذ الأسباب لأجل الوصول إلى الهدف المنشود في كل الأمور. قال تعالى ﴿وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى \* وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى﴾ (1).

وتأسيساً على ذلك، فإن الإنسان المسلم لا ينبغي ألْبَتة أن يعتني بهذه الأمور والمسائل مطلقاً، فإن كان على سفر أو زواج أو تجارة أو دراسة أو أي: فعل نظر وتعقل وتخيل وتوهم أو فعل صمت وصومته أو فعل قول وكلام وعمل، فعليه أن يتصدَّق ويتوكل على الله عزَّ وجلَّ، ويتوسل بخلوص عمله، ويتوسل بأولياء الله تعالى من دون توجه وعناية والتفات إلى مثل هذه المسائل والقضايا والمفاهيم والمعاني ألْبَتة، بله، عليه أن يتعب فكره ويُعقِّلن ويُشرِّعن عقله وقلبه بالبحث عن الأسباب والعلل الثاوية وراء المسببات والمعلولات والأحداث والظواهر، بدلاً من التسليم والإذعان والامتثال والاستكانة إلى مثل هذه الموهومات والخزعبلات والأساطير أو الترهات والسديمات والسرابات، وإنَّ يوجه بوصلة الفكر والنظر والعقل والقلب والشعور والوجود الإنساني إلى زاوية واتجاه التوكل والتوسل والرضى والقبول بقدر الله المقدر وقضائه المحمود، وفق سنن وأحكام وقوانين القدر والقضاء الحاكمة والقائمة والقيومة والمقومة لهما.

لذا نقول: إنَّ التجريبيات العلمية الواقعية الحقيقية، فضلاً عن المعقولات العقلية المسددة والمؤيدة والعرفانيات المعرفية المعقَّنة والمشرَّعنة، إضافة إلى الكلمات القرآنية الوحيانية، كلها تؤكد أن نظام عالم الكون والوجود مبني على أساس العلة والمعلول أو السبب والمسبب. إنَّ فهمنا وتفهمنا، وعلماً وتعلماً، ووعينا وإدراكنا بالنظام الطولي العللي والعرضي السببي لعالم الكون والوجود، كفيل بالاستنكار والرفض والاعتراض على مسألة الحظ «البخت» والنحس والصدفة، وأنها ليست سوى خيال وسديم وسراب ووهم شيطاني، فالعقل لا يعترف بالحظ والنحس والصدفة، وكذلك الدين القيم والفطرة الإنسانية.

فإنَّه سبحانه وتعالى لم يوجد أو يبتدع أو يبتكر نظاماً كونياً أو اجتماعياً أو سياسياً أو اقتصادياً... مبنياً على الصدفة والحظ السيئ والحسن والنحس والتشاؤم والتطير

(1) المرجع القرآن المجيدة، سورة النجم، الايات: 39 و40.

والشقاوة والبخت والطالع والقسمة والنصيب والسعد والتفاؤل وبعض أنواع الاستخارة الاستشارية وليست الدعائية...، بل، على أساس النظام الأحسن والأفضل والأكمل والأتم من جهة، وعلى أساس نظام طولي وعرضي مبني على قاعدة العلة والمعلول والسبب والمسبب من جهة ثانية، وأنّ العلاقة النسقية والبنائية والبنوية التكوينية والتركيبية والتراكية في منظومة الكون، مبنية على أساس الغنى والعلم والقدرة... المطلقة، والفقر والجهل والضعف... المطلق من جهة ثالثة.

#### 12.4 مسألة ظاهرة الحسد والعين

من المسائل والظواهر ذات التأثير المباشر وغير المباشر على سيرورة بعض جوانب الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية عند بعض الناس وفي بعض المجتمعات الغربية والشرقية والإسلامية، هي ظاهرة ومسألة الحسد والعين بمفهومها المشوه والمنكوس والمنحرف. والبحث والنقاش حول موضوع العين والحسد عادة ما يتمحور في محورين رئيسيين، أحدهما محور وإطار ديني ثيولوجي حول حكم العين والحسد وحقيقته في ظل الكتاب والسنة مقارنة ومقاربة بالخلاف الديني/العلمي بالمسألة. والمحور والإطار الآخر يكون ثقافياً اجتماعياً وتراثياً حول جذور وجينيولوجية هذه الظاهرة الاجتماعية الثقافية المهيمنة والمؤثرة في حياة بعض الناس والمجتمعات من جهة، وتأثيرها على منهجية ومسلكية فعل النظر والتعقل والتفكير والتخيل والتوهم وفعل القول والعمل والقرار والاختيار والتفضيل عند الأفراد وتأثيرها على تصرفاتهم وعلاقاتهم الزوجية والأسرية والاجتماعية وحتى توجهاتهم الاقتصادية والسياسية...

المستقرئ لأدبيات الفكر والثقافة والأدب والأديان المختلفة منذ القدم وحتى يومنا هذا، يستشف بوضوح وجلاء أنّ موضوعي الحسد والعين لهما جذور عميقة وامتدادات مستطيلة في العديد من الثقافات والديانات والمعتقدات. فبالنسبة للحسد فقد حذر منه القرآن، كما دعت لاجتنابه الديانات اليهودية والمسيحية والهندوسية والبوذية، بالإضافة لحديث الفلاسفة وعلماء النفس عنه، ذلك الاهتمام بأمر الحسد شيء طبيعي؛ لأنّ أثره النفسي والاجتماعي واضح ومحسوس في حياة بعض المجتمعات. أما موضوع العين فالأمر

له شأن آخر، حيث قيل: إنَّ العين ترتبط بالغالب بالجانب الثقافي والموروثات الاجتماعية في المجتمعات أكثر من الجانب العقائدي الديني<sup>(1)</sup>.

من الأوهام الواهمة والفهوم الخاطئة عن الحسد والعين والمسائل والقضايا المتلازمة في أذهان كثير من الناس وخاصة العوام منهم، هي تلك المتعلقة بفهم وتفهيم وإفهام غير صائبة ومستقيمة وصحيحة عن تصوراتهم الذهنية وتصديقاتهم اليقينية لدلالات ومعانٍ ومفاهيم وحقائق ووظيفة الحسد والعين وتأثيراتها على مسائل وقضايا الزواج وسيرورة الحياة الزوجية أو الاجتماعية، والتي تتلقاها وتتفاعل معها حالاتهم النفسانية الضعيفة والمرضية من جانب، وتساكنها في بنية النفس الإنسانية لتأسس في ضوئها حالات وملكات تتولد عنها إخفاقات واستسلامات وخيبات تتأدى إلى الهروب والفرار والانزهاج أمام المشاكل والمصاعب والحوادث الزوجية والأسرية والاجتماعية، والتمسك بأسهل العلل والأسباب التي تبرأ فقر وضعف الدين والمعرفة والعلم والثقافة، وترفع تجشم التعب والعناء في البحث عن الحقائق الحقبة الكامنة وراء تلك، فضلاً عن الفرار من تحمل المسؤولية وأداء الواجبات أو التقياس والتلكؤ عن النظر والتأمل في المسائل والأحداث، أو في مسببات وعلل الفشل والانزهاج أو الاخفاق والخيبة والتعثر، ومن ثم التسليم والرضى إلى ما آلت إليه الأمور، من دون البحث والتدقيق عن أسبابها وعللها الموضوعية والوجودية والقيمية والأخلاقية، وذلك بالحكم على فشل الزواج وتقهقر سيرورة الحياة الزوجية إلى الانحدار والتسافل، حيث إنَّ مشجب الحسد والعين من المشاجب التي بسهولة يمكن تعليق الفشل والتعثر والخيبة، أو تعليق مسألة المباحة والمشاحنة والمقاطعة أو الافتراق والهجران والانفصال والطلاق عليها.

إنَّ الحسد والعين ومسائلهما وقضايهما من الثيمات والموضوعات التي تشكل معتقدات راسخة في أوساط الناس، ولا تزال مثار جدل كبير، إنَّ لجهة واقعيته أو لجهة شرعيتها، مثل الإصابة بالحسد والعين التي لها مدلولات واستدلالات وتداولاته في أوساط

(1) وجدير بالذكر أن أهم الشعوب المتأثرة بالاعتقاد بالعين هي شعوب الشرق الأوسط ومنطقة حوض البحر المتوسط، بالإضافة لبعض مناطق جنوب شرق آسيا وأمريكا الوسطى، قد تكون هناك شعوب أخرى لها اعتقادات مشابهة لم تطلها الدراسات، ولكن الملاحظ أن التركيز هنا على منطقة ما يطلق عليه اسم حضارات العالم القديم.



فئات مختلفة في مختلف المجتمعات البشرية وخاصة الإيمانية، حيث يفسر البعض الحسد على أنه العين، والبعض الآخر ينفي هذا، علماً أنّ هناك تبايناً في معنى العين: فالبعض لا يصدق بوجود مثل هذه المقدرّة، والتي تعتبر غيبية نوعاً ما، والبعض يصدقها ويضعها في سياقات معينة. فثمة تساؤلات تطرح فيما يتعلق بالحسد والعين منها:

- هل هناك وجود للعين ( ما يسمى الإصابة بالعين)؟<sup>(1)</sup>
- ما مدى صحة واقعيّتها ووجودها الجواني والبراني في الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية؟
- ما مدى تأثيرها في الواقع الموضوعي البراني؟
- ما هو رأي: العلم أو العقل أو الشرع بها؟
- هل هناك أدلة وبراهين روائية حديثة أو قرآنية تفسيرية لها أم لا؟
- ما هو موقف العقل والشرع من الوسائل الاحترازية المتداولة بين الناس في مواجهة ومعالجة الحسد والعين؟
- هل الوسائل الاحترازية، مثل بعض الأحراز والعوذ والأدعية والتهيمات لدفع ضرر العين لها تأثير واقعي أم نفسي؟
- هل نظرة العين حقيقة أم خرافة؟
- هل هناك ثمة علاقة فيزيائية بينها وبين حالات الإصابة للمصاب؟<sup>(2)</sup>

(1) لإصابة بالعين، أو بمعنى أدق النظرة، اعتقاد واسع وقديم يحمل بين طياته العديد من التفسير، وللعلم فقد عرفته معظم الشعوب عبر جميع الأزمان، وآمنوا به فعلاً، كالفيثيين والفراعنة. ويتلخص العلاج دائماً عبر التعاويذ والخرز الأزرق وغيرها، ليظهر جلياً عند قدماء المصريين عن طريق رسم عين من ذهب على وجه صندوق توت عنخ آمون. أما بالنسبة للعرب، فقد عُرف أيضاً منذ القديم، وبالتحديد العصر الجاهلي، ليستمر فعلياً إلى يومنا هذا، ولكن بانخفاض واضح بنسبة المعتقدين للتطور الحاصل ودخول الثقافة والتعليم.

(2) من الناحية العلمية، عرّفها العلماء بكونها قوى باطنية بمقدورها أن تكوّن تياراً كهربائياً ومغناطيسياً يستطيع من خلاله الإنسان السيطرة على هذه الطاقة الكهربائية المغناطيسية، وتوجيهها فعلاً لأي شخص أو جماد، مثل النظر إلى زهرة جميلة.. فتذبل وتموت. أما من ناحية الخرافة والجهل، فتعتبر الوسواس والأوهام المعتمدة أصلاً على مدى إيمان الشخص بها.. فعندما تتوجه إلينا نظرة لا نرتاح لها، أو نسمع إطلاءاً أو مدحاً نعرض لضغط نفسي يقوم بإقناع العقل، فيتحرك =

تشير البحوث والروايات إلى أنّ الإصابة بالعين، حقيقة واقعية وجودية، ولها دلالات وإشارات واضحة وردت في القرآن الكريم والأحاديث الشريفة، ويشهد بذلك الواقع الخارجي، ولعل في بعض الأدعية ما يدفع ضررها. وقيل: إنّ العين حق... ولكن من قال بأن الأخطاء الفعلية ناتجة من ذلك؟... فإنّ الإنسان العاقل يسند أمره بشكل أولي إلى الواقع الخارجي، لا إلى الأمور الغيبية الخفية عن الحواس؛ لتلايق في باب التخرص بغير علم. وقيل: إنّ الحسد المذكور في القرآن هو الحالة النفسية عند الحاسد، والتي تكون من خلال تمنى زوال النعمة عن المحسود، وهذا المقدار من الحالة النفسية لا تأثير له واقعي على المحسود، إلا إذا تحرك ذلك الحاسد وأوقع الضرر بالمحسود بشكل مباشر، كما يتفق لبعض الناس. نعم، يمكن أن يكون لبعض ضعاف النفوس خوف من تأثير الحسد، ولذلك أمر الله بالاستعاذة به عندئذ؛ لأنّ الاستعاذة بالنحو المذكور قد تبعث على الاطمئنان، ولو كان الحسد مؤثراً، كما هو المعروف عند الناس، لكان ذلك يقتضي أن لا نجد في الحياة ناجحين؛ لأن كل ناجح محسود بشكل وبآخر.

وتشير الاستقراءات الأولية إلى أن ثيمة الحسد والعين وإن كانت مشهورة<sup>(1)</sup> إلا أنّ

الجهاز العصبي سلباً أو إيجاباً. أما من الناحية العامة ونظرة الناس لها، فقد اختلفت الآراء وتباينت التفسيرات، ولكنها بقيت ظاهرة يقبلها الناس كحقيقة خاصة لإيمانهم بأن لبعض الأفراد أحاسيس قوية من الحسد والغيرة، لدرجة أنهم إذا نظروا إلى شيء جميل أو شخص مميز يجلبون له الأذى. أما نظرة الإسلام لها وللحسد، فقد رأى ذلك من منظورين أولهما من يؤمن ويعتقد بأثر العين وقدرتها على إلحاق الأذى بمجرد النظر، معتمدين على آيات من القرآن الكريم (من شر حاسد إذا حسد)، وأحاديث عن الرسول عليه الصلاة والسلام (إياكم والحسد، فإن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب). أما المنظور الثاني، فينطوي تحت راية الإسلام المتثور، الذي يقر بأن العين الحسودة هي عمل شرير إذا ما اقترنت بالمكائد، ويرى ديننا الحنيف أن ما اعتقده الناس من خرفة زرقاء، وحدوة الحصان لرد العين لا علاقة لها بتعاليم ديننا الإسلامي. ويبقى التحصن بالمعوذات والاذكار هو السلاح الدائم والمنيع في زمن كثرت فيه المكائد والمعاصي والحروب.

(1) المستقرئ للتأريخ يستشف بوضوح وجلاء أنّ ثيمة أو موضوع أو معتقد الإيمان بالعين هو اعتقاد راسخ قديم وواسع الانتشار، فقد عرفته مختلف الشعوب، فأمن به الفينيقيون والفرعنة واتخذوا للوقاية من العين الأحجبة والتعاويذ والخرز الأزرق، كذلك أمنت به الشعوب الأوروبية لا سيما الإيطاليين. فقد ذكر أنّ البابا بيوس التاسع كان يصيب بالعين، وأنه تسبب في قتل مئات الأشخاص بسبب نظره إليهم طويلاً، ونحوه ما يحكى عن ملك أسبانيا ألفونس الثالث عشر، والاعتقاد عينه منتشر لدى الشعوب والقبائل الأفريقية (راجع رصاصة العين راجي الاسم 25-30)، وأما لدى القبائل العربية فإن الاعتقاد إصابة العين متجدد ويعود إلى العصر الجاهلي، حيث اعتقد العرب أنّ عيون بعض الناس «لا تتنج إلا شراً»، وهي لا تكاد تكون في =

هناك جدلاً وتبايناً حولها، وتفتقد إلى الإجماع، حيث أنكّر بعضهم تأثير العين صراحة، كما هو حال الجبائي (أحد أئمة المعتزلة)، وفسّرهما بعضهم تفسيراً هو أقرب إلى الإنكار، كالشريف الرضي وأبي هاشم وأبي القاسم البلخي الذين رأوا في تفسير العين أن الله سبحانه وتعالى وحفظاً للحاسد من الحرام يسلب نعمته من المحسود ويعوّضه بنعمة أخرى بدلاً عنها<sup>(1)</sup>. وحيث إنه لا وجود لدليل وسند من الكتاب والسنة بشكل واضح وصريح، ولا بصورة جليّة محددة ومتعينة لماهيتها وحدودها ومحدداتها وقواها وإمكاناتها التأثيرية الوجودية، يبعث على اليقين أو الاطمئنان بواقعية الإصابة بالعين. حيث يتطلب الأمر في مثل هذه الموضوعات ذات البعد العقدي توفر سند ومتن يبعثان على اليقين أو الاطمئنان وأدلة وحجج وبراهين تضيد المصادقية والثوقية واليقينية، فهي ليست قضية أو ثيمة أو مسألة فقهية يُكتفى فيها وفق بعض المباني بخبر الواحد أو غيره من وسائل الإثبات الظني.

خير مطلقاً، ولذلك تجنبوا العائن وابتعدوا عنه، وقد تفننوا في ابتداع وسائل الوقاية من العين، فاستعملوا الخرز والتعاويد والرقى، والتمايم، من قبيل تعليق كعب الارانب أو منقار الغراب على أنفسهم، كما اتقوا العين الصائبة بوضع الوشم على الخدين والذقن، ومن الأمثال العربية المتعلقة بإصابة العين قولهم: «إن العين تدني الرجل إلى أفضانها والإيل إلى أوضاعها» والأوضاع جمع وضم، وهو يوضع عليه اللحم من خشب أو غيره (راجع المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام 6/751/754) وبالنظر إلى عصرنا فإننا نلاحظ أن الاعتقاد بالعين لا يزال منتشرًا في مختلف الأوساط، ولدى كافة الشعوب، سواء من أتباع الأديان السماوية أو غيرهم، أجل أنّ نسبة المعتقدين بالعين تتدنى في أوساط المتعلمين ومرتادي الجامعات وذوي الاختصاصات العلمية. (عين الحسد أو عين الشيطان (بالإنجليزية: Evil Eye))؛ وهي عبارة عن نظرة حاسدة تؤمن بها العديد من الثقافات وبقدرتها على التسبب بالإصابات أو جلب الحظ السيئ للشخص الموجهة إليه هذه النظرة، لأسباب عديدة قد تكون حسداً أو كراهية. ويشير هذا المصطلح أيضاً، إلى قوة تصدر من أشخاص معينين تؤدي لإصابة آخرين بالعمد، والتسبب لهم بسوء الحظ عن طريق نظرة الحسد أو تمنى قلة الحظ. والعين الحسودة عادةً ما تُعطي وتؤثر في الأشخاص بدون علمهم بها. وتعرف في [اللغة الفارسية] بـ (الإصابة بسبب العين) أو بـ «شزم إلى باد» (العين السيئة) أما في اللغة التركية تعرف بـ «نزار»، وهي كلمة مشتقة من الكلمة العربية (نظر) وفي أفغانستان بـ «تشتاشيم مورا»، أما في اليونانية توماتي (باليونانية: το μάτι) و مالديجو (بالإسبانية: mal de ojo) و مالوكيو (بالإيطالية: malocchio) وأما في مجتمع الهاواي فتعرف بـ «العين النتنة»، «stink eye» وقد أدى هذا الاعتقاد العديد إلى اتخاذ الثقافات لإجراءات وقائية ضده. ويختلف هذا المفهوم وأهميته على نطاق واسع بين مختلف الثقافات، وعلى رأسها الشرق الأوسط، وقد ظهرت هذه الفكرة مرات عديدة في تراجم من العهد القديم. فقد كان هذا الاعتقاد ممتداً على نطاق واسع بين العديد من قبائل البحر الأبيض المتوسط وآسيا وثقافتهم، وتعتبر التعاويد والأعين المزينة بالخراف مشهدة مألوفة في جميع أنحاء اليونان وتركيا، وقد أصبحت خياراً شائعاً كهدايا تذكارية يقطنها السياح.

(1) (المجازات النبوية 369)

### 12.4.1 تعريف العين وعلاقتها بالحسد

ثمة مسائل وتساؤلات معرفية ووجودية وعقدية ونفسية وفقهية تتعلق بالعين والحسد والعلائق بينهما من حيث التأثير الموضوعي في الواقع الخارجي، سوف نقتصر على بعضها على النحو التالي:

### 12.4.2 تعريف الحسد لغةً

قال في لسان العرب: الحسد معروف، حسده، يَحْسِدُهُ وَيَحْسُدُهُ حَسْداً وحَسْداً إذا تمنى أن تتحول إليه نعمته وفضيلته أو يسلبهما هو، وقال: الحسد أن يرى الرجل لأخيه نعمة فيتمنى أن تزول عنه وتكون له دونه. والغَبْطُ: أن يتمنى أن يكون له مثلها ولا يتمنى زوالها عنه. وأصلاً: هو تمنى زوال نعمة المحسود وإن لم يَصِرْ للحاسد مثلها. أو تمنى عدم حصول النعمة للغير<sup>(1)</sup>. فالحسد يقصد به الإحساس بالنقص عند ملاحظة وجود شيء قيم لدى الغير (علم، منصب، مال، أولاد، مكانة اجتماعية... الخ)، فهو إذن شعور نفسي موجود لدى جميع البشر بدرجات متفاوتة، قد يصحب هذا الشعور نزعة حقد تتمنى زوال ذلك الخير من الآخرين، أثر الحسد النفسي والاجتماعي بكثير من الأحيان يكون سلبياً،

(1) هو بغض نعمة الله على المحسود وتمنى زوالها (بدائع الفوائد 2/ 458). وقيل: الحسد تمنى زوال النعمة عن صاحبها سواء كانت نعمة دين أم دنيا، كما قيل: الحسد: إحساس نفساني مركب من استحسان نعمة في الغير بتلك الحالة، أو على مشاركتها الحاسد فيها، والحسد في الحقيقة نوع من معاداة الله، فإنه يكره نعمة الله على عبده، وقد أحبها الله ويحب زوالها، والله يكره ذلك فهو مضاد لله في فضائه وقدره ومحبته، ولذلك كان إبليس عدوه حقيقة: لأن ذنبه كان عن كبر وحسد (مفردات القرآن 1/ 320). وقد يطلق اسم الحسد على الغبطة مجازاً (التحرير والتنوير 1/ 4938). وقيل أيضاً هو: المناقضة في طلب الكمال والأنفة أن يتقدم عليه نظيره، فمتى تعدى صار بغياً وظلماً يتمنى معه زوال النعمة عن المحسود ويحرص على إيذائه، ومن نقص عن ذلك كان دناءة وضعف همة وصغر نفس (مفردات القرآن 1/ 320). فحد الحسد إذن: كراهة النعمة وحب وإرادة زوالها عن المنعم عليه (المصدر السابق). العين: هي سهام تخرج من نفس الحاسد والعائن نحو المحسود والمعين تصببه تارة وتخطيه تارة (زاد المعاد 4/ 149) أو هي إصابة الأشياء، وخاصة جسد الإنسان بعين الحاسد أو نظره، وهذا المفهوم شاع بين الناس باسم الحسد أيضاً، إذ يغلب على صاحب القدرة على الإصابة بالعين أن يكون حاسداً (الحسد بين الهدي النبوي والعلم الحديث للأستاذ الدكتور: خمساوي أحمد الخمساوي). والغبطة: تمنى المرء أن يكون له من الخير مثل ما لمن يروق حاله في نظره (التحرير والتنوير 1/ 4938). فالغبطة: أن لا تحب زوال النعمة على المنعم عليه، ولا تكره وجودها ودوامها، ولكن تشتتهي لنفسك مثلها (زاد المعاد 4/ 149). والمناقضة: هو أن يرى بغيره نعمة في دين أو دنيا، فيغتم أن لا يكون أنعم الله عليه بمثل تلك النعمة، فيحب أن يلحق به ويكون مثله، لا يفتنم من أجل المنعم عليه نفاسة منه عليه، ولكن غمماً أن لا يكون مثله (المرجع السابق).

في حالات معينة قد يكون الحسد إيجابياً إن أدى بالحاسد إلى أن «يشد حيله» ليحصل على خير مشابه للآخرين.

### 12.4.3 الفرق بين العين والحسد والعلاقة بينهما

هنا يجدر بنا أن نعلم هل أن الحسد غير العين؟ أم هما اسمان لمسمى واحد؟ أم يلتقيان في شيء ويفترقان في شيء؟ حيث كان ذكر الحسد في القرآن والعين في السنة النبوية المطهرة، لذلك كان البيان مهماً. فالعائن والحاسد يشتركان في شيء، ويفترقان في شيء، فيشتركان في أن كلا منهما تتكيف نفسه، وتتوجه نحو من يريد إذاه، فالعائن، تتكيف نفسه عند مقابلة المعين ومعاينته، والحاسد: يحصل له ذلك عند غيبة المحسود وحضوره، ويفترقان في أن العائن قد يصيب من لا يحسده: من جماد، أو حيوان، أو زرع أو مال، وإن كان لا يكاد ينفك من حسد صاحبه، وربما أصابت عينه نفسه، فإن رؤيته للشيء رؤية تعجب وتحديق، فمع تكيف نفسه بتلك الكيفية تؤثر في المعين.

فالحاصل أن الحاسد هو: الذي يهمله ما يرى في إخوانه المسلمين من النعمة والخير، والصحة والمنزلة الراقية فيحقد عليهم، ويغتم لذلك، ثم يسعى في زوالها، ويبدل ما في وسعه من وشاية وكذب، وافتراء عليه، ويؤلب عليه من له سلطة أو ولأية، حتى تزول تلك النعمة التي يتمتع بها أخوه، وليس هناك دافع له على إزالتها سوى الحقد والبغض، فلا يقر قراره حتى يتلف المال، أو يفترق الرجل، أو يمرض، أو يُحرم من حرفته أو عمله. أما العائن فهو: إنسان قد تكيفت نفسه بالخبت والشر، فأصبحت تمتد إلى ما يلفت النظر، وترسل إليها ما يحطمها ويغيرها، فيسقط الطائر من الهواء، ويعطب الوحش البري، بمجرد كلمته ونظرته السامة.

قيل: إن العين هي النظر إلى الشيء على وجه الإعجاب والإضرار به، وإنما تأثيرها بواسطة النفس الخبيثة، وهي في ذلك بمنزلة الحية التي أنما يؤثر سمها إذا عضت واحتدت، فإنها تتكيف بكيفية الغضب والخبت، فتحدث فيها تلك الكيفية السم، فتؤثر في الملسوع، وربما قويت تلك الكيفية واتقدت في نوع منها، حتى تؤثر بمجرد نظرة، فتطمس

البصر، وتسقط الحبل، فإذا كان هذا في الحيات، فما الظن في النفوس الشريرة الغضبية الحاسدة، إذا تكيفت بكيفيتها الغضبية، وتوجهت إلى المحسود، فكم من قتيل؟ وكم من معافى عاد مضني البدن على فراشه؟ يتحير فيه الأطباء الذين لا يعرفون إلا أمراض الطبائع، فإنّ هذا المرض من علم الأرواح، فلا نسبة لعالم الأجسام إلى عالم الأرواح، بل، هو أعظم وأوسع وعجائبه أبهر، وآياته أعجب، فإن هذا الهيكل الإنساني إذا فارقته الروح أصبح كالخشبة، أو القطعة من اللحم، فالعين هي هذه الروح التي هي من أمر الله تعالى، ولا يدرك كيفية اتصالها بالمعين، وتأثيرها فيه إلا رب العالمين.

وأما الحسد فهو خلق ذميم، ومعناه تمنى زوال النعمة عن المحسود، والسعي في إضراره حسب الإمكان، وهو الخلق الذي ذم الله به اليهود بقوله تعالى: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنفُسِهِمْ﴾<sup>(1)</sup> أي: أنهم يسعون في التشكيك وإيقاع الريب، وإلقاء الشبهات حتى يحصلوا على ما يريدونه من صد المسلمين عن الإسلام. ولا شك أن الحسد داء دفين في النفس، وتأثيره على الحاسد أبلغ من تأثيره على المحسود، حيث إن الحاسد دائماً معذب القلب، كلما رأى المحسود وما هو فيه من النعمة والرفاهية تألم لها، فلذلك يقال:

اصبر على كيد الحسو      د فإن صبرك قاتله  
النار تأكل نفسها      إن لم تجد ما تأكله

وقال البعض: الحسد داء منصف، يعمل في الحاسد أكثر مما يعمل في المحسود، ولكن ما هي النسبة بين الحسد والعين؟ وهل أن كل حاسد هو في معرض إصابة غيره بالعين؟ والجواب: إن الحسد هو عبارة عن انفعال نفسي يتمنى صاحبه زوال النعمة عن المحسود سواء رغب الحاسد أن تكون النعمة له أم لا. وهذا الانفعال الذي يتحكم بالحاسد بسبب عقده النفسية وخبث سريرته ربما بقي حبيساً لديه، وفي حدود الأمان، وهذا هو الحسد، وربما خرج عن حيز الأمل إلى حيز الفعل وإلحاق الضرر بالغير، إما عن طريق اليد أو اللسان أو العين إن ثبت أن للعين قدرة على التأثير والحالة الأخيرة فقط هي التي

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 109.

تسمى بالعين، وبذلك يتضح أن النسبة بين الحسد والعين هي العموم والخصوص المطلق باصطلاح المناطقة، أي: أنّ كل عائن حاسد، وليس كل حاسد عائنًا.

#### 12.4.4 حقيقة تأثير العين

ثمة أقوال ووجوه متعددة في تفسير حقيقة العين في الكتب والبحوث الدينية والمعرفية والفلسفية والنفسية، حيث يتسع ويضيق بيان وشرح خلفياتها ومقدماتها ومآلاتها وتأثيراتها الجوانية النفسية والبرانية الموضوعية:

1 التفسير الاتفاقي: ومفاده أن إرادة الله وسنته جرت على تغيير المحسود والمعيون عند نظر العائن إليه، وتحديقه فيه دون أن يكون هناك علاقة سببية بين الأمرين، وإنما المغيّر والفاعل هو الله، لكن تغييره حصل اتفاقاً عند نظر العائن. وقد تبني هذا الرأي: السيد المرتضى وأبو القاسم البلخي وأبو هاشم<sup>(1)</sup>. وهذا التفسير فضلاً عن افتقاره إلى الدليل العقلي فإنه يحمل إنكاراً ضمنياً لتأثير العين<sup>(2)</sup>.

2 التفسير المادي: وله تقريبان: أحدهما التقريب الساذج المنسوب إلى الجاحظ، وحاصلة: أن ثمة أجزاءً مادية تتفصل من العين وتتصل بالجسم المحسود فتؤثر فيه تأثير السم في الجسم الملدوغ<sup>(3)</sup> والثاني: وهو التقريب الذي يعطيه البعض لبوساً علمياً،

(1) المجلسي، بحار الانوار 10/7 و 60، والمجازات النبوية ص 368.

(2) وقد اختلف المتكلمون في ذلك: فأنكره أبو علي الجبائي « مجمع البيان 3: 249. التبيان في تفسير القرآن 6: 167 »، وأبو القاسم، التبيان في تفسير القرآن 6: 167. ولو كان، كما قال لما اقتص ذلك ببعض الأشياء دون بعض، ولأن الأجزاء جواهر متماثلة. المجلسي، بحار الانوار 60/10.

(3) النظرية القائلة بقدرة العين على إصابة الآخرين بالضرر يرجع تاريخها إلى الإغريق (أو الفراعنة كما يذكر البعض) وتستند على فرضية أن أشعة الإبصار التي تخرج من العين قد يكون لديها قوة التأثير المادي بالمنظور، هذه النظرية بالطبع تعتمد على فكرة أن العين تبصر عن طريق الأشعة المنطلقة منها... لكن علماء مثل الحسن بن الهيثم أثبتوا خطأ هذه النظرية منذ قرون طويلة: لأن العين لا تطلق أي أشعة، بل تبصر عن طريق استقبال الأشعة المنعكسة عن الأجسام... لكن دعنا من الإثباتات العلمية حالياً، ما يهمنا هنا هو أن جزءاً من الإرث الحضاري الثقافي القديم (بما فيه ما يتعلق بالعين) نشأ في اليونان أو انتقل منها إلى الحضارة الرومانية... ومنها إلى بقية أرجاء المنطقة، ذلك الإرث الثقافي نجد آثاره بالفن والعمارة واللغة والديانة، الثقافة بالطبع شيء مرن ومتغير ومرتبطة بالقوة والسيطرة الحضارية، لذلك من الطبيعي أن تنتقل فكرة مثل فكرة العين إلى مختلف المناطق والحضارات التي وقعت تحت تأثير الحضارة الرومانية أو اتصلت بها ثقافياً، ومن هذه المناطق طبعاً منطقتنا العربية، ولا يعني ذلك أنّ هذا هو المصدر الوحيد لهذه الظاهرة.

وخلاصته: أن العين بتركيبها العلمية الفيزيائية هي أشبه بعدسة مكبرة تستجمع الأشعة المغناطيسية الموجودة في الإنسان وتوجهها نحو الأشخاص والأشياء، وكما أن المكبر يحرق الورق والهشيم اليابس تحت وطأة الأشعة الشمسية الموجهة بواسطته، فإن العين أيضاً تحرق أسجة محددة في الجسم الإنساني أو الحيواني أو النباتي أو غيره<sup>(1)</sup>. إن الموافقة على هذا التفسير المادي رهن الاعتراف به من أهل الخبرة والاختصاص، الأمر الذي لم نتحققه حتى الآن<sup>(2)</sup>.

3 التفسير النفسي: وهو المنسوب إلى الحكماء ومفاده: «أنه ليس من شرط المؤثر أن يكون تأثيره بحسب الكيفيات المحسوسة... بل قد يكون التأثير نفسانياً محضاً<sup>(3)</sup>. وهذا التفسير كما لاحظنا وضع المسألة في إطار الإمكان، وهو ما لا نمانع منه، شريطة أن لا تثبت صحة تفسير آخر.

إنّ التفاسير الأنفة أنما يكون لها وجه ويتحتم اللجوء إليها في حال تمّ الاعتراف بواقعية العين ولم يثبت بطلانها، فهل يمكننا الاعتراف بذلك؟ وبالأحرى هل من دليل يحتم الاعتقاد بواقعية الإصابة بالعين أم أنه معتقد أقرب إلى الخرافة منه إلى الحقيقة؟

#### 12.4.5 الإصابة بالعين والإمكان العقلي والعلمي:

إنّ عقلنة موضوع الحسد والعين كمعتقد قلبي يتعقد به الإنسان أو بالأحرى النظر إلى الموضوع من زاوية وعدسة العقل المسدد والمؤيد، يتطلب منا احترام حقيقة العقل وشرّعته وما يفرضه هو علينا من التأمل والتدقيق والكشف والتحليل والاستدلال في سياق حدوده وإمكانياته ووظائفه ومساحاته التداولية، ومن أهم المبادئ التي ينادي بها العقل

(1) الخط الأحمر لموسى برنس 160.

(2) وقال الحسن في: «التبيان في تفسير القرآن 6: 167»، والرماني في: «التبيان في تفسير القرآن 6: 167»، وقال القاضي في: «مجمع البيان 3: 249»، والتفسير الكبير 18: 173. إن العين تحصل بالعادة من فعل الله، كما يحصل الشفاء عند الأدوية. وهو اختيار المرتضى مجمع البيان 3: 249. وقال الطوسي: ليس يمتنع أن يكون الله أجرى العادة، بضرب من المصلحة أنه متى ما نظر إنسان إلى غيره على وجه مخصوص، اقتضت المصلحة إهلاكه، أو إمرضه أو إتلاف ماله. وقال الجاحظ (13): لا ينكر أن ينفصل من العين الصائبة إلى الشيء المستحسن أجزاء لطيفة، ويؤثر فيه كالأخصية.

(3) المجلسي بحار الانوار 60/10.



المسدد والمؤيد وليس العقل المستقيل أو المجرد، هو عدم رفض وعدم قبول لكل ما ليس داخلاً في مجالاته أو فوق حدوده، ما لم يكن متناقضاً ومتضاداً للدين والفطرة والشريعة من جانب، وعدم الانسياق والإذعان والانجرار وراء كل أمر أو فكرة أو مفهوم ساذج بسيط أو موهوم. وعدم جواز مؤاسسة سيرورة حياة الإنسان الزوجية والاجتماعية أو ترتيب منظومة مآلات وآثار عليها في مجرى الحياة. وإنَّ الموقف العقلاني والشرعي الصحيح أن نضعه في دائرة الإمكان على القاعدة المنسوبة إلى الشيخ الرئيس أبي علي بن سينا ومفادها: «كل ما طرق سمعك فذرهِ في بقعة الإمكان حتى يذودك عنه واضح البرهان».

ومسألة الإصابة بالعين تدرج في هذه القاعدة التي لا بدّ أن توضع في دائرة الإمكان العقلي، إذ ليس ثمة محذور عقلي في كون العين لدى بعض الناس مؤثرة فيما تحدّق فيه، فلا مبرر لإنكارها، كما أنه لا بدّ أن توضع في دائرة الإمكان العلمي، إذ ليس هناك استحالة علمية في مؤثريتها، لا سيما بملاحظة ما تقدمت الإشارة إليه من وجود قوة كهرومغناطيسية يمتلكها جسم الإنسان بإمكانها التأثير في الأجسام، وإنّ ما يعرف «بالتنويم المغناطيسي» يعتمد على هذه القوة. فالإمكانية العلمية وكذا العقلية قد ترتفع نسبة الاحتمال فيها إلى درجة التصديق وقد تنخفض إلى درجة الإنكار، وهذا الارتفاع أو الانخفاض مرتبط بوجود القرائن والشواهد العلمية أو الدينية سلباً أو إيجاباً. وإذا كنا لا نملك شواهد علمية دقيقة تؤيد الاعتقاد بالعين فربما يقال بأننا نمتلك شواهد إسلامية في هذا المجال، فهل هذا صحيح؟ وهل تتم هذه الشواهد؟

## 12.5.6 القرآن والإصابة بالعين:

ورد لفظ الحسد في القرآن في عدة مواطن متفرقة ومتعددة وفي سياقات مختلفة، قد يفهم منه معانٍ ودلالات متباينة منها على سبيل المثال وليس الحصر:

1- ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كَفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْتَصُوا وَأَصْفَحُوا حَتَّىٰ يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(1)</sup>.

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 109.

2- ﴿أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ فَقَدْ آتَيْنَا آلَ إِبْرَاهِيمَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَآتَيْنَاهُمْ مُلْكًا عَظِيمًا﴾ (1).

3- ﴿سَيَقُولُ الْمُخَلَّفُونَ إِذَا انطَلَقْتُمْ إِلَى مَغَانِمَ لِتَأْخُذُوهَا ذَرُونَا نَتَّبِعْكُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يُبَدِّلُوا كَلِمَ اللَّهِ فُلٌ لَنْ نَتَّبِعُونَكَ كَذَلِكَ قَالَهُ مِنْ قَبْلُ فَسَيَقُولُونَ بَلْ نَحْسَدُونَكَ بَلْ كَانُوا لَا يَفْقَهُونَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (2).

4- ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لِيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ﴾ (3).

5- ﴿وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ (4).

المستقرئ للآيات القرآنية المجيدة يستشف بوضوح وجلاء أن هناك بعض الآيات الكريمة قد تناولت ثيمة وموضوع الحسد والعين والشورور الناتجة عنها والمؤثرة في الواقع الموضوعي البراني، ولكن ضمن سياقات وظواهر ومفاهيم وشروط ومعان محددة، وليس في صورتها المطلقة والعامية، موضوعاً ومحلاً ومضموناً وأثراً. والمستقرئ لفهومات البعض لثيمة الحسد والعين من خلال التمسك بالقرآن الكريم لإثبات صحة ودلالة الاعتقاد بالعين، يكشف لنا أيضاً ضرورة التدقيق والفهم والتفهم والإفهام والانفهام الصحيح في سياقات تلك الآيات.

فمن الآيات الحاكية عن الحسد والعين التي يستدل بها الاعتقاد به قوله تعالى في سورة يوسف عليه السلام: ﴿عَلَّمَ يَوْسُفَ الْفِرْعَوْنِيَّةَ﴾ عندما وصى النبي يعقوب عليه السلام وصيته المشهورة لأبنائه: ﴿يَبْنَئِي لَا تَدْخُلُوا مِنْ بَابٍ وَجِدٍ وَادْخُلُوا مِنْ أَبْوَابٍ مُتَفَرِّقَةٍ وَمَا أُغْنِي عَنْكُمْ مِنَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ إِنْ أُلْحِمْتُكُمْ إِلَّا اللَّهُ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَعَلَيْهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ﴾ (5)، فقد فسرت دعوة يعقوب لأولاده بالتفرق بأنها حماية لهم من العين؛ لأنهم كانوا ذوي جمال وهيئة وكمال. ولكن التصور والتفسير الأقرب إلى الواقع والسياق هو أن التفرق كونه حاجة في نفس يعقوب يرجع إلى وضع موضوعي في سياق

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة النساء، الآية: 54.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الفتح، الآية: 15.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة القلم، الآية: 51.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة الفلق، الآية: 5.

(5) المرجع القرآن المجيد، سورة يوسف، الآية: 67.

الأحداث والزيارة الأولى لهم لعزیز مصر الذي كان توافقاً لرؤيتهم، مما أثرت حولها مجموعة من الشبهات والتساؤلات غير المفسرة، والتي توحى لهم بالريبة والشك من أمر عزیز يوسف، لذا التفرق من أجل تشتيت نظر الحراس وعدم لفت أنظارهم إليهم، حماية لهم من الأذى والملاحقة في حال دخولهم مجتمعين من باب واحد.

فقوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيَرْفُقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ لَمَّا سَمِعُوا الذِّكْرَ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ \* وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾<sup>(1)</sup>، إن مخفضة من الثقيلة، والزلق هو الزلل، والإزلاق الإزلال، وهو الصرع كناية عن القتل والإهلاك. والمعنى: أنه قارب الذين كفروا أن يصرعوك بأبصارهم لما سمعوا الذكر. والمراد بإزلاقه بالأبصار وصرعه بها - على ما عليه عامة المفسرين - الإصابة بالأعين<sup>(2)</sup>، وهو نوع من التأثير النفساني لا دليل على نفيه عقلاً وربما شوهد من الموارد ما يقبل الانطباق عليه، وقد وردت في الروايات فلا موجب لإنكاره.

وقيل: المعنى أنهم ينظرون إليك إذا سمعوا منك الذكر الذي هو القرآن نظراً مليئاً بالعداوة والبغضاء يكادون يقتلونك بحديد نظرهم. قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ إِنَّهُ لَمَجْنُونٌ \* وَمَا هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾<sup>(3)</sup> رميهم له بالجنون عندما سمعوا الذكر دليل على أن مرادهم به رمي القرآن بأنه من إلقاء الشياطين، ولذا رد قولهم بأن القرآن ليس إلا ذكراً للعالمين. وقيل: إن حمل قوله ﴿لَيَرْفُقُونَكَ بِأَبْصَرِهِمْ﴾ على معنى: يهلكونك ويصيبونك بأعينهم. وعليه اعتبرت دلالة الآية على الإصابة بالعين غير واضحة عند البعض، وغاية ما تدل عليه أن الذين كفروا لشدة غيظهم ينظرون إلى رسول الله نظرات ملؤها الحقد والغضب تكاد تصرعه، وهذا التعبير متعارف ومألوف ويراد به بيان حدة النظرة ولو لم صاحبها، دون أن يكون لها تأثير سلبي واقعاً، ونظيره ما يتردد على الألسنة في التعبير عن النظرة الحانقة: «يأكلك بعينه». وقوله تعالى: ﴿وَمِنْ سَكْرٍ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ﴾ أي: إذا تلبس بالحسد وعمل بما في نفسه من الحسد بترتيب الأثر عليه. وقيل: الآية تشمل العائن فعين العائن نوع حسد نفساني يتحقق منه إذا عاين ما يستكثره ويتعجب منه<sup>(3)</sup>.

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة القلم، الآية: 51-52.

(2) العلامة الطباطبائي، تفسير الميزان، سورة يوسف.

(3) العلامة الطباطبائي، تفسير الميزان، سورة الفلق.

وقيل: إنَّ الوحي جاء بما لا يقبل الشك أو التأويل بأن هناك حسداً وعيناً، وأنهما حق واقع لا يسبقهما شيء سوى القدر، ولا يردهما إلا الدعاء، وهي نصوص صحيحة صريحة من الكتاب والسنة، أكدتها المشاهدة وتقارير النبوة، ولذلك فإن كثيراً ما يطرق أسماعنا موضوع الحسد أو العين، أو أن فلاناً إنسان حسود أو عائن، أو أصابتنى عين حاسد أو عائن، ولا نبالغ إذا قلنا: إن هذا الموضوع يكاد يكون من الأمور التي لا تخفى على أحد، مع تفاوت في تقبله والأخذ بأسبابه بين الناس، فمن منكر له ومن غالٍ فيه، فالناس بين إفراط وتفریط، فإننا نجد من يصدق بالخرافات ويأخذ بالغث والسمين، ومنهم من لا يصدق إلا بعد جهد جهيد، وكل ذلك راجع إلى نوع الثقافة التي تلقاها والبيئة التي أحاطت به.

وأستقرت من الآيات القرآنية المجيدة السابقة ثمة أمر منها أن الحسد الوارد فيها يقصد به ذلك الخلق السيئ بتمني زوال النعمة من المحسود، دون القدرة على أن يكون للحسد قوة في ذاته تؤثر على المحسود وتصيبه بالضرر، إلا أن آية سورة الفلق ربما أوحى في ظاهرها أن الحسد شر يستعاذ بالله منه كما يستعاذ بالفاسق إذا وقب، وبالنفثات في العقد، وقيل: إنَّ المستعاذ منه في الآية إنما هو الحاسد وليس الحسد؛ لأنَّ الحاسد إذا حسد وامتلاً قلبه بالحقد وتمنى زوال النعمة من المحسود، قد يسعى في أذيته بنفسه فيضربه أو يحرق ماله أو يسرقه أو يقتله، فيكون هنا الحسد سبباً في ضرر غير مباشر يصدر عن الحاسد بشخصه وأفعاله المادية لا مجرد أمنيته زوال النعمة. «والحسد مرض من أمراض النفوس، وهو مرض غالبٌ، فلا يخلص منه إلا القليل من الناس؛ ولهذا قيل: ما خلا جسدٌ من حسد، لكن اللئيم بيديه والكريم يخفيه، وقال بعض السلف: الحسد أول ذنب عُصي الله به في السماء يعني حسد إبليس لآدم عليه السلام وأول ذنب عُصي الله به في الأرض يعني حسد بن آدم لأخيه حتى قتله».

### 12.5.7 روايات وأحاديث الحسد والعين

أما في السنة النبوية الشريفة، فقد جرى تناولهما في أحاديث كثيرة، وفي سياق الحديث عن أمور متنوعة، جاء كل من الحسد والعين واضحين، وأطلق على كل منهما في لفظ مستقل أذكر منها: بعض الأحاديث التي ورد فيها لفظ الحسد أو العين:

قال الإمام موسى بن جعفر (عليه السلام): يَا هِشَامُ مَنْ أَرَادَ الْغِنَى بِلَا مَالٍ، وَرَاحَةَ الْقَلْبِ مِنْ الْحَسَدِ وَالسَّلَامَةَ فِي الدِّينِ فَلْيَتَضَرَّعْ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فِي مَسْأَلَتِهِ بِأَنْ يَكْمَلَ عَقْلَهُ، فَمَنْ عَقَلَ قَنَعَ بِمَا يَكْفِيهِ وَمَنْ قَنَعَ بِمَا يَكْفِيهِ اسْتَعْنَى، وَمَنْ لَمْ يَقْنَعْ بِمَا يَكْفِيهِ لَمْ يَدْرِكِ الْغِنَى أَبَدًا....<sup>(1)</sup>، ومن هذه الرواية المباركة نفهم أن أصل الحسد عدم القناعة والرضا بما قسم له، وأن عدم القناعة بالمقسوم من قلة العقل، لذلك علينا أن ندعو الله سبحانه ليكمل عقولنا، ومن علائم كمال العقل القناعة بالمقسوم، ومن قنع تخلص من الحسد. كَانَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ (عليه السلام) يَقُولُ: يَا طَالِبَ الْعِلْمِ إِنَّ الْعِلْمَ ذُو فَضَائِلَ كَثِيرَةٍ فَرَأْسُهُ التَّوَاضُّعُ، وَعَيْنُهُ الْبَرَاءَةُ مِنَ الْحَسَدِ<sup>(2)</sup>.

2- وعن ابن عباس عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «العين حق، ولو كان شيء سابق القدر سبقته العين، وإذا استغسلتم فاغسلوا».

3- وعن أنس بن مالك رضي الله عنه: أن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا وكونوا عباد الله إخواناً ولا يحل لمسلم أن يهجر أخاه فوق ثلاث أيام»<sup>(3)</sup>.

4- وعن ابن عباس عن النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) قال: «العين حق ولو كان شيء سابق القدر سبقته العين وإذا استغسلتم فاغسلوا»<sup>(4)</sup>.

نوجز مما تقدم أن النصوص النبوية الشريفة أشارت إلى الحسد، والعين وبينت أنهما حقيقة لا خيال، وأن العين حق؛ أي: أن لها تأثيراً ملحوظاً، وأن الأذى الذي يصيب الشخص المضروب يتم بالمعاينة. ولكن هناك من يذهب إلى أن الروايات الواردة في مسألة العين أنها في مجملها لا تخلو من ملاحظات في سندها أو دلالتها، الأمر الذي يبعث على التوقف في بناء الاعتقاد بالعين عليها، لا سيما بملاحظة أن الروايات المروية من طريق أئمة أهل

(1) الكافي 1/ 17 كتاب العقل و الجهل.....

(2) الكافي 1/ 48 باب النوادر.....

(3) أخرجه البخاري في صحيحه 5/ 2253، برقم: 5718.

(4) أخرجه مسلم في صحيحه 11/ 175، برقم: 4058.

البيت (عليه السلام) واردة في المصادر الحديثية الثانوية<sup>(1)</sup>. ففي الحديث عنه (عليه السلام): «أكثر من يموت من أمتي بعد قضاء الله وقدره بالعين<sup>(2)</sup>، ومع غض الطرف عن سند الرواية، فإنّ مضمونها لا يخلو من استغراب؛ لأنها جعلت الإصابة بالعين خارج نطاق القضاء والقدر، مع أن من المعلوم أنه ما من حدث من أحداث هذا الكون يقع خارج نطاق القضاء والقدر فكيف تكون الإصابة بالعين خارج ذلك؟!»

وفي الحديث وعنه (عليه السلام): «العين حق، ولو كان شيء سابق القدر لسبقته العين<sup>(3)</sup>». وقيل: إن هذا الحديث المذكور في سياق الاستدلال على صحة الاعتقاد بالعين هو على عكس المطلوب أدل؛ لأن «لو» حرف امتناع لامتناع، فيكون مفاد الحديث أنه ليس هناك شيء يسبق القدر بما في ذلك العين، نعم لو سبقه شيء لسبقته العين. فهذا الحديث هو نظير قوله (عليه السلام): «لو سرقت فاطمة بنت محمد لقطعت يدها» أو قوله (عليه السلام): «ولو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء»، وفي ضوء ذلك يتعين تفسير ما جاء في صدر الرواية بأن «العين حق» هذا التعبير الوارد في العديد من الروايات<sup>(4)</sup>، وإن لم نجد تفسيراً وتوجيهاً مقبولاً يوفق بين صدر الرواية وذيلها تعيّن اطراحها، أو على الأقل رد علمها إلى أهلها بسبب التهاافت الملحوظ فيها.

وفي الحديث عن علي (عليه السلام): «العين حق، والرقى، حق، والسحر حق، والفضال حق، والطيرة ليست بحق، والعدوى ليست بحق...»<sup>(5)</sup>، لكن هذه الرواية لم ترد في جميع نسخ نهج البلاغة، وإنما وردت في نسخة ابن أبي الحديد فقط وإنّ مضمونها يزيد في وهنها وذلك من جهتين:

الأولى: اعتبارها أن: السحر حق» وهو أمر مخالف للقرآن، فإنه ظاهر في عدم واقعية

(1) (راجع بحار الانوار 60/18 وما بعدها)

(2) (كنز العمال 6/745).

(3) رواه أحمد ومسلم والترمذي وصححه، راجع نيل الاوطار: (9/107).

(4) (راجع المستدرک للحاكم 4/215، وسنن ابن ماجه 2/1159، وبحار الانوار 60/18 وما بعدها)

(5) (شرح نهج البلاغة 1/372).

السحر، قال تعالى: ﴿سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ وَأَسْرَبُوهُمْ﴾<sup>(1)</sup>، وقال في نفس الموضوع ﴿يُخِيلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنْهَا سَعَى﴾<sup>(2)</sup>

الثانية: أنها افترضت أن «العدوى ليست بحق» وهذا أمر مخالف للوجدان<sup>(3)</sup>.

وخلاصة القول بالنسبة للتأثيرات الحقيقية والواهية للعين والحسد، نقول: إن الأثر الحقيقي هو الأثر النفسي والاجتماعي للحسد، وليس الأثر الإشعاعي للعين، والشعور بالحسد تجاه الآخرين له ضرر على نفس الحسود، وبتكرار حالة الحسد العرضية تتحول إلى حالة ديمومية، ومن ثم إلى ملكة راسخة في النفس، بحيث يحصل اتحاد بين الحاسد والحسد والمحسود. وهنا يكون الضرر والأثر لفعال الحسد مردوده إلى الحاسد نفسه بالدرجة الأولى، وفي مرحلة لاحقة قد ينعكس على تصرفاته التي قد تسبب الضرر للآخرين.

فالحاسد تتكون لديه عقدة النقص، فيحاول سد هذا النقص بإيذاء ذاته محدثاً في نفسه حالة الشعور بالإحباط والاكتئاب، مما يدفعه إلى تعويض النقص الذي يشعر به بطريقة أو بأخرى. والحسد كذلك قد يصل ضرره المباشر إلى الغير، فالحاسد قد تكون لديه القدرة على إلحاق الضرر المادي على المحسود... حسيماً وليس عن طريق الإشعاعات! فقد يلجأ الحاسد إلى تعطيل مصالح المحسود أو تخريبها أو تشويه صورة المحسود أو الحط من قيمة منجزاته أو السخرية منها.

كم من موهبة كتمت خوفاً من الحسد؟ وكم من قوة قمعت خوفاً من العين؟ وكم من جمال أخفي خوفاً من أن «ينزل»؟ لا يمكن للمجتمع أن ينهض دون الإيمان والتقوى والعلم والمعرفة والعرفان، ودون جهد وجهاد واجتهاد، ودون طموح وتنافس بالإنجازات، فإن كان هذا الطموح والجهد والاجتهاد، وهذا الإنجاز يوأد بالمهد ولا يتحدث عنه بسبب الخشية من أن يتعرض صاحبه للعين أو للحسد فكيف السبيل؟ مثال آخر على الضرر الاجتماعي

(1) (الاعراف: 116)

(2) (طه: 66).

(3) الشيخ حسين الخشن، كتاب الإسلام والبيئة ص: 181 فراجع.

لهوس الإصابة بالعين أو التعرض للحسد، هو فكرة أنّ كل من ينتقد أو يتحدث عن شخص أو مؤسسة أو مشروع ناجح يعتبر حاسداً ويريد الشر! من ناحية أخرى.

### 12.5.8 التعويذات والعلاجات الوقائية :

أدت محاولات درء العين والحسد إلى عدد لا بأس به من التعويذات في مختلف الثقافات. وتعرّف هذه التعويذات بتحسينها للنفس، وصد هذه العين الضارة. ويأتي مسماتها من الكلمة اليونانية «أبو تروبيك» وتعني الصد. وهناك تعويذة وقائية شائعة في الشرق الأوسط عبارة عن أجسام مسطحة أو دائرية، تتكون من دوائر بدرجات اللون الأبيض والأزرق، وعادةً يكون ترتيبها بهذا الشكل «الأزرق الداكن ثم الأزرق الفاتح، فالأبيض، ويليه الأزرق الداكن مرة أخرى» وعين الشيطان متمركزة في الوسط، وقد تم العثور على بعض من هذه التعويذات في مقدمة عدة سفن وقوارب في البحر الأبيض المتوسط وبأشكال تراثية شعبية، وتعتبر هذه العيون المحدقة بمنزلة رادع للشر.. وفي تركيا.. حيث تعرف باسم «نزار» تعتبر هذه التعويذة هي الأكثر شيوعاً هناك، وتوجد عادةً في البيوت والسيارات، أو قطع من الخرز يقومون بارتدائها. وفي الشرق الأوسط، توجد العين الزرقاء أو الخضراء بأشكال عديدة في «يد الخمسة» وهي تعويذة ضد العين بشكل يد لها خمسة أصابع، ولذلك سميت ب«يد الخمسة»، وفي الثقافة اليهودية تسمى يد الخمسة ب«يد مريم» وبعض المجتمعات الإسلامية يسمونها ب«يد فاطمة». إلا أنه عند المسلمين أي رمز أو مجسم يحمي من العين ما هو إلا خرافات ليس لها صحة من الكلام، ففي الإسلام الله وحده هو الحامي ضد أي مكروه.

وتأسيساً على ما في الحديث من مشروعية اتخاذ الرقى منها على حقانية العين وتأثيرها، ولعل غالب الروايات الواردة في العين ناضرة إلى ذلك، فقد روي عنه عليه السلام أنه سمح باتخاذ الرقى، ورقى الحسنين <sup>(1)</sup>... عليه السلام فإنه لا معنى للرقية من العين لولم تكن حقاً ولها تأثير واقعي. <sup>(2)</sup> لكن يمكن القول: إن أمره عليه السلام باتخاذ الرقى والتعويذ من العين

(1) راجع بحار الانوار 60/18 وما بعدها.

(2) الشيخ حسين الخشن: إصابة بالعين بين الحقيقة والخرافة



لا يدل على تأثير العين ذاتها، إذ ربما كانت الاستعاذة من شر صاحب العين، وإنما نسبت إلى العين؛ لأنها الحاسة الأساسية التي تلتقط الصور وترسلها إلى العقل أو القلب فتثيره سلباً أو إيجاباً، كما أنها أعني العين يبدو ويظهر عليها من بين سائر الحواس الغضب والحقن، وربما يكون في الأمر باتخاذ الرقى محاولةً لعلاج نفسي للمنظور إليه باعتبار أن هذه الروايات واردة في ظل واقع يسوده الاعتقاد بالعين وتأثيرها الكبير.

وخلاصة القول: هناك جدل ونقاش حول أصل ثبوت الحسد والعين عند البعض، وهناك من يرى بأحقية الثبوت وصعوبة أو استحالة الإثبات في المصاديق، وبأن ما ينتج عن فعل الحسد والعين في الواقع الخارجي ومن تأثيرات جسدية ومعنوية للمحسود والحاسد، إما أنها اتفافية مع أحداث وعوامل أخرى متزامنة ومتصاحبة مع هذا الفعل، أو أنها متداخلة ومتفاعلة معها، الأمر الذي يصعب على المرء من تمييز ما هو أثر العين والحسد، أو ما هو أثر العوامل والحوادث المرئية وغير المرئية المتلازمة والمتزامنة مع فعل الحسد والعين. لذا قيل: إن نفي أثر العين والحسد وإن لم يثبت معاينة وواقعاً، إلا إننا لا يمكن نفيه منطقاً وعقلاً وشرعاً، حيث أن النفي كالإثبات بحاجة إلى دليل وبرهان عقلائي مسدد ومؤيد، فضلاً عن دليل شرعي وسند روائي صحيح ومتن قوي. وحيث لا يوجد اتفاق عام وشامل وموثق بالإثبات أو النفي، ذهب البعض إلى تموضع حقيقة الحسد والعين في دائرة الإمكان العقلي والعلمي والقلبي.

والمستقرئ لأدبيات كينونة الحسد والعين وتاريخانيتهما الأركيولوجية، أو منظومة علائقهما النسقية والتداولية السسيولوجية والسوسيونفسية، أو منظومة الروايات والأحاديث المروية عنهما، يستشف بوضوح وجلاء أنه بالرغم من موقف الإسلام والأئمة (عليهم السلام) والفقهاء العظام الواضح والصریح في محاربة وكشف زيف وبطلان كثير من أشكال الخرافات والأساطورات والعادات الجاهلية السيئة التي كانت سائدة في أزمئتهم المختلفة، إلا أن تاريخهم وتواصلاتهم مع مجرى اعتقادات وممارسات متعلقة بالعين وتداولاتها ومآلاتها وتفاعلات أفراد المجتمع بكل فئاته مع ثيمة العين، لم تثبت مواقف وتقريرات سلبية مناهضة ومخالفة حاسمة وفاصلة بشأنها البتة.

لذا التعامل مع هذه الظاهرة في حدود معقولة ومشروعة ومعقنة وتجريبية موضوعية

في سياق أي معتقد من المعتقدات أو الآراء والمقولات المحتملة السابقة حول العين، ليس مشكلة كبيرة أو إشكالية مستعصية، ولكن تبرز الإشكالية وتستعصي المشكلة حينما نتجاوز حقيقة الظاهرة وتعدى حدودها الطبيعية المعقولة والمشروعة، أي: حينما تتداخل وتتفاعل مع ثيمة الحسد والعين خزعلات وخرافات وشعوذات مفتعلة وموهومة تسبب إلى الدين أو شخصيات مقدسة، مما سيدخلنا في دائرة الحرام والمكروه ودائرة المبالغات من الإفراط أو التضييق.

وهو أمر يؤول إلى إيجاد حالات اضطرابية مقلقة ومضطربة ومرعبة في مجرى الحياة الاجتماعية، مما يجعل مجرى الحياة في ضنك وتعب واضطراب، يسوده الشك وسوء الظن والحذر الشديد، وسوء التعامل والميل عن الاعتدال والوسطية في السلوك والنظر والعمل مع من يعتقدون من الحاسدين أو أصحاب العين، فضلاً عن أنه يفتح سوقاً تجارية ومجموعة من الدجالين والمشعوذين يستغلون هذا التطرف والإفراط في المجتمع، فضلاً عن أن هذا النمط من السلوك لو ترسخ واستطال في المجتمع لخرجنا عن جادة التوكل والتسليم والرضى والقبول في مجرى الحياة والعلاقة بين الإنسان وربه، وتضاد مع حقيقة مبدأ الارتكاز والمصادقية الذي تأسسه وتؤثله الآية الشريفة: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾، في حين أبسط التفكير العقلاني والتجريبياني طرح السؤال الجوهرى بهذا الشأن مفاده: إذا كان لهذه العين الحاسدة والنفس البغيضة والمریضة من القوة والتأثير على مجرى الأحداث، وعلى هيئات وأجساد الأفراد بمجرد توظيف العين وتجييش النفس وتوجيه النظر، لماذا لا يكون حال الحاسد على أحسن ما يرام من حيث دفع الضرر عن نفسه من قبل بعض أفراد المجتمع، أو لكان هو من أغنى رجالات المجتمع من خلال توظيف هذه القوة التأثيرية المدمرة في تدمير أعداء الأمة، أو أن يفتح تجارة يستغل ويوظف رأسماله «العين» في الكسب من قبل أفراد ضعاف النفوس والمرضى نفسانياً الذين هم كثر في المجتمع.

## 12.6 مسألة وظاهرة الاستخارة الاستشارية في الحياة الزوجية والاجتماعية

دخلت ظاهرة الاستخارة، وخاصة بشقها الاستشاري بتوظيف وسائلها المختلفة، مثل الاستخارة بآليات وإواليات وآلات الرقاع والبنادق والسهام ومرادفاتها، أو الاستخارة

بالقرآن والسبحة أو ما يشابها، ذلك في مسائل وقضايا الزواج والطلاق أو بمسائل سيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، وحتى الاقتصادية والسياسية والتربوية، بل، تجاوز ذلك إلى حد تشمل الجزء الأعظم من مسائل الحياة عند البعض.

ولقد أخذت هذه الظواهر تنتشر بشكل واسع بين العوام والمتدينين من جهة، وعند بعض الفقهاء والعلماء والعرفاء والسياسيين وغيرهم من جهة ثانية، الأمر الذي أدى إلى تجميد قوى العقل والاعتماد على الاتكال والتكاسل والتلكؤ في تفعيل التفكير والتقدير والتحسيب، وذلك بغية إحالة المسؤولية والنتائج السلبية المتوقعة والمحتملة على الاستخارة والغير، وإن كان ذلك الغير هو الله سبحانه وتعالى، وذلك مخالف لسنن وقوانين وأحكام وأوامر الله سبحانه وتعالى في تحمل التكليف والمسؤولية الممتوحة من إرادة الإنسان الحرة والواقعية في سيرورة الحياة.

أما فيما يتعلق بالظواهر الشائعة اليوم في أعمال وممارسة فعل الاستخارة في مجالات مختلفة، وخاصة في الزواج الذي لا يوجد أي: أثر لإرجاع الإمام (عليه السلام) الأصحاب إليها، فتم توجيه مثل هذه الأمور انطلاقاً من أنّ المستحبات المرتبطة بالموضوعات والإرشادات الموضوعية في الشرع كثيرة، فتطبيق العمل على هذه المستحبات والإرشادات يرفع أكثر الشكوك والترديد، مثلاً: إنّ المستحبات الواردة في موضوع الزوج والزوجة وصفاتها الممدوحة والمذمومة في الشرع وتطبيق هذه الصفات عند خطبة البنت يرفع الترديد للولي، وهكذا في البيع والشراء، مثل كراهة البيع لبعض الأشخاص السفلة وغير ذلك من الإرشادات الموضوعية التي بها يرتفع موضوع الاستخارة، فعلى المستخير أولاً الرجوع إلى المستحبات والمكروهات المرتبطة بالموضوع أو الإرشادات الموضوعية والعمل بمقتضى ذلك، ثمّ مع الشك في خيرية الأمر يرجع إلى الاستخارة، ويؤيد ذلك صحيحة علي بن أسباط.

إنّ فعل<sup>(1)</sup> الاستخارة بين المشروعية واللامشروعية في أفعال النظر والتعقل، أو في

(1) نستخدم دائماً فعل النظر والتعقل والتخييل، والتوهم أو فعل الصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل، قاصدين في معنى الفعل هو الموقف أو الحركة النهائية الناتجة عن سلسلة خطوات وأمور نفسية وعقلية معرفية ووجودية وقيمية وجمالية، تبدأ من تصور للفوائد والمنافع والصلاح والفلاح المنظور للموضوع أو العمل المنشود وتصديقها، ثم =

أفعال القول والكلام أو في أفعال العمل الصالح، أوجد استفهامات وتساؤلات، ومشكلات وإشكاليات، وإبهامات والتباسات، معرفية ووجودية من جهة، وعلمية تجريبية، وعقلانية فلسفية، وعرفانية قلبية، ووحّانية إخبارية إنبائية من جهة ثانية. فطلب الخيرة أو الخيرة الثاوية في منظومة الأفعال والأنظار لها دوال معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنيّة، ولها مراتب وسُلّمية راتوبية تتدرج قيمها من أبعاد وآفاق ذاتية تذويتية أناوية، وتذاتوية غيرية اجتماعية، ولها مرتكزات ومجارج تجري فيها تلك الأفعال والأنظار الاستخارية من دعاء وطلب وسؤال مصحوب وملازم لديمومية ودينامية التوكل والاستعانة والتسليم والرضى والقبول، لما يقضيه ويقدره الخالق والمالك والرازق والشافي والجواد والباقي والحي والعالم والمعطي، للمخلوق والمملوك والمرزوق والسقيم والبخيل والزائل والميت والجاهل والسائل.

هناك طرفان لمعادلة دالة طلب الاستخارة (طلب الخيرة)، طرف المستخير وحمولاته المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية بمراتبها ومستوياتها الراتوبية المختلفة ومرتكزاتها «العندية» و«المعيّة» و«العبدية»، و«العبودة»، وطرف آخر هو المُستخار إليه تعالى «الله» «الرب» و«المالك» و«المعطي» و«المستجيب» و«المتفضل» و«المتمنن»، ويتوسطهما موضوعات وقيمات ومقاصد وغايات مختلفة ومتعددة، في ممارسة سيرورية تكاملية نحو الكمال والجمال المطلق والتقرب إليه من خلال اتحاد وجودي بقيم ومعاني وآيات أسمائه الحسنَى وصفاته العليا تعالى.

ليست المشكلة الكبيرة والإشكالية الكبّارة في دوال الاستخارة تكمن في الحقيقة الغائبة المغيبة والمتساهلة المستسهلة، التي ترى أنّها مرتبطة بكشف المكسوفات وإسدال المغيّبات والمضمرات، أو رفع ستار الغموض والإبهام واستتار الالتباس ورد الشبهات، أو رفع الحيرة والدهشة والاندهاش، أو إزالة التردد والشك والظنون، أو كشف المستور والمسكوت عنها، في فعل النظر والقول والكلام والتوقف والعمل بالشيء المنظور فيه في دوال الاستخارة فحسب، بل، إنها أشدّ عصيّة وأعقد مركبة ومتشابكة مما نتصورها

الشوق لها لسد النقص والحب لها لاستكمال الكمال، ثم الإرادة في طلبها والعزم على ذلك، ومن ثم جريان الحركة والفعل نحو العمل على تحقيقها، وذلك عن وعي ويقظة كاملة، ووعي ويقظة بهذا الوعي واليقظة، أي:وعي متوعّ ويقظة متيقظة.

ونستسهلها. لذا هي بحاجة إلى توظيف اقتصادي معرفي<sup>(1)</sup>، وتنفيذ إجرائي إداري تدييري وتدبري، وإعمال تدقيق تبصيري وتنقيفي، لفضّل القلب العرفاني المشرّعن والعقل المعقّلن المجرد والمسدد والمؤيد في دوال الاستخارة، لحل معضلة الحيّرة والتردد، أو لتوظيفهما واستثمارهما في تشهيد الغيب وتغيب الشهادة.

فهي ليست بهذه السهولة والاسترسال أو اليسر والبساطة التي يشير إليها فهمنا لنص الروايات الاستخارية العرفية، أو لممارساتنا اليومية مع الاستخارة التي تجاوزت حد الهزل والاستهزاء بالقرآن وبالعلاقة التوسلية والتوكلية باللّه من جهة، وحد البطالة والتعطّل عن التفكير والتأمل والجد والجهد والاجتهاد والمجاهدة. إنّ فهم وفعل الاستخارة كما هو يرد في أذهان العوام والبسطاء وممارساتهم اليومية هو ضرب من الجهل والالتباس والإبهام بأصل حقيقة الاستخارة ووظيفتها العظيمة ودلالاتها السامية وغاياتها المتعالية. الاستخارة في مضمونها الائتماني الاستخلافي الخاتمي والانتظاري والولائي الفقهي التقوائي الواعي والمسؤول يرفض ذلك جملة وتفصيلاً.

فالمسألة ليست كما هي وضع الشاك والمتردد والمتحير في تعيين واختيار جهة الشمال أو الجنوب أو الشرق أو الغرب من خلال الاستعانة بالبوصلّة الاستخارية الاتجاهية فحسب، بل، المسألة وكل المسألة كامنة في ما يحمل كل اتجاه من الاتجاهات الأربعة أو الأكثر من حقائق ومعانٍ ومنافع وخيرات وصلاح وفلاح وسعادة وتوبة وقرب من جهة، ومن جهة أخرى من وظائف ومسؤوليات وتكاليف وجهود ومشقة وعمل استخلافي إنساني وخاتمي وانتظاري واتباعي مسؤول تجاه الفرد والمجتمع والتأريخ والدنيا والبرزخ والآخرة.

إنك تستخير وتطلب الخير والصلاح والفلاح من عمك هذا من القرآن المجيد، الذي كافة آياته الكريمة تشير إلى وحدة الوجود والغاية والهدف والسبيل والصراط، ووحدة الفرد والمجتمع والتأريخ، ووحدة وتساقق المسار والمصير أو السيرورة والسيرورة الطولية لمضامين ومعانٍ وحقائق متناسبة ومتصاحبة ومتزاوجة بين محسوساتها

(1) المقصود من الاقتصادي هنا غاية ووظيفة الاقتصاد في المعرفة الدلالية والاستدلالية والتداولية، أي: أنّ نوظف أقل الجهود والإمكانات المتوفرة لإنتاج أكبر قدر ممكن من المعرفة أو اكتساب الحقائق، وبعبارة آخر توظيف واستثمار ما لدينا من الإمكانيات المتوفرة في تعظيم اكتساب أكبر قدر ممكن من المعرفة والحقائق.

ومعقولاتها وعرفانياتها ووحَيانياتها الاستخارية، حسب دوائرها وطبيعتها وحدودها ووظائفها وغاياتها الصريحة والمعلنة في الإنابة التوايية والدناوة التقريبية أو الدنو القرباني إلى المثل الأعلى والكمال والجمال المطلق وفوق المطلق. هذا ما تقوله لنا الآيات القرآنية التي نستنتقها ونستخيرها للدلالة والترشيد والإرشاد والهداية والتوجيه إلى حسن اختيار الدعاء والطلب والسؤال في الاستخارة. لذا نقول: إنَّ دعاء وسؤال أو طلب الخير في الاستخارة والذي هو عبارة عن وعاء وظرف لاغتراف واستيعاب الخيرات الثاوية في المعاني والحقائق التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية في الآيات القرآنية، ذلك حسب سعة وعاء وظرف وقابلية بنية وبناءات الدعاء والسؤال والطلب الاستخاري الاستخلافي الائتماني المسؤول.

لذا لا بدّ من أيّ دعاء وسؤال أو طلب في أيّ اختيار من اختيارات الإنسان المستخير بالقرآن أو بأية وسيلة استخارية أخرى يعتقد بها، عليه أن يثوي ويحمل في طياته على الأقل نصف هذه المعان والحقائق والمفاهيم، حتى يستجلب ويستوعب النصف الآخر من استنطاقاتية الاستخارية القرآنية. وكقاعدة كلية نعتقد أن الاستخارة القرآنية الموضوعية الائتمانية الاستخلافية المسؤولة تفيدنا بقدر سعة وعمق وعاء وظرف السؤال والطلب الاستخاري ذاته. والمشكلة والإشكالية ليست في الخيرات الثاوية في الآيات القرآنية التي كلها خير لامتناه ولا وجود للمطلق فيها بتاتا، بله، في سعة وعمق وعاء السؤال والطلب الاستخاري، وأنّ تحديد سعة وعمق واستطالة وامتداد وعاء طلب السؤال هو من مسؤولية الإنسان الاختياري الواعي واليقظ، وهذه السعة والعمق بحاجة إلى استخارات تراتبية كثيرة، وليست استخارة واحدة، والسؤال هو ما هي حقيقة وفلسفة وغاية وطبيعة وآلية الاستخارة نفسها. وقد حاولنا تأسيسها وتأصيلها وتأثيلها في كتاب فقه فلسفة كينونة الاستخارة واستخارة الاستخارة.

إنّ الفهم والتفهم والإفهام والانفهام لدوال تلك الأمور في طرفي معادلة الاستخارة هي غائبة ومحجوبة بشكلها المعرفي الأبتيمولوجي والوجودي الأنطولوجي والقيمي الأخلاقي الأكسيولوجي والجمالي الفني الاستطريقي. وهنا تكمن المشكلة الأساسية والإشكالية الرئيسة لدى المستخير المتدين، وهذا الساتر والستر والاستتار المضروب

على بنية الاستخارة، وعلى استدلالاتها ودلالاتها المعرفية، وعلى تداولاتها وتواصلاتها الوجودية، وعلى وظائفها وغاياتها العملانية الملموسية الحسية والمُلابسية المعنوية، هو السبب الأساس لنشوء وتحقق ما يُسمى الحَيْرَة والتردد والتشكك والتلجج في ذهن المستخير تجاه الأنظار والأفعال المختلفة المنظورة في دوال الاستخارة. هذا ناهيك عن فهم وانفهام حقيقة الحَيْرَة والتردد والشك التأصيلي الحقيقي الإيجابي المنهجي العقلاني، والتمييز بينه وبين الحَيْرَة والتردد والتشكك الساذج والبسيط، أو الحَيْرَة والتردد والشك المرَضِي النفساني أو الوهمي والشبهي والسديمي، فضلاً عن معرفة حقيقة الحَيْرَة الوجودية ودوالها المعرفية والقيمية والجمالية.

التحليل الاستقرائي لسلوكيات الكثير من الأفراد سواء أكانوا مثقفين ومفكرين أم علماء ومُحدثين أم سياسيين واقتصاديين واجتماعيين أم بسطاء وعوام البشر، يستشف بوضوح وجلّاء أنّ كثيراً من مواقفهم وقراراتهم المصيرية التي تثويها نوعاً من الحَيْرَة والتردد والتشكك والتلجج مبنية ومرتكزة على أساس قراءاتهم لما تنبئهم به وتعطيهم الاستخارة العرفية السائدة اليوم بين المتدينين، من دوافع نفسية وميول شعورية جوانية ترجح إحدى كفتي معادلة الاستخارة المتحيرة والمترددة في تحقيق القطع والجزم سلباً أو إيجاباً، وهناك من يُمأسس ويبنّي معتقداته وأعماله وعباداته على أساس ذلك. حيث جعل البعض زوايا مميّلة ودرجات منقّلة وأوزان مكيّلة وإحداثيات بوصلة أفعال النظر والتعلل والتخيل والتوهم أو أفعال الصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام والعمل في كافة الأمور والأعمال، وفق استشرفاته الخاصة لنتائج معطيات ومخرجات الاستخارة التي تصبح مركزاً يقوم بمنزلة الحاكم والناظر والقيّم والقيوم والقائم والمقوم والقومة والإقامة والقيام<sup>(1)</sup> لها في سيرورة الحياة وصيرورة كينونة النفس الإنسانية.

(1) أول معنى لفعل قام: وقف وانتصب. والقيام: الوقوف. وقيام الكائن البشري - بالصورة التي هو عليها - من جمال الوجود. وقد تحقق كمال الوجود الإنساني وجماله وكماله بانعدام انكفاء الإنسان شأن بقية المخلوقات، فانتصب قوامه بدل أن ينكفئ في حركة حياته؛ فتهيأ له جمال وجوده في خلقه؛ مما هباً له حرية الحركة في الوجود. فقام الإنسان وسار على قائمتين؛ فاعتدل واستوى وجاء مديد القامة، يتناول مأكوله بيديه. قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: 4]. لأن الله خلق كل شيء منكباً على وجهه، وخلق الإنسان مستوياً، أي أنه سواء وعدله. وانتصاب القامة يدل على استيلاء الإنسان على كل ما في هذا العالم. والقوام بالفتح: حُسْنُ الطول وحُسْنُ الاعتدال. ورجل قويم وقوام: حُسْنُ القامة. فالقيام: نهوض، والقومة: نهضة. وبعد أن اعتدل الإنسان واستوى، أصبح له وجود في الأرض أي: مقام بمعنى إقامة. من أقام بالمكان، =

وعليه أخذت الاستخارة تلقي بظلالها القدسي على شؤون الحياة، سواء في التجارة والاجتماع والسياسة والعلم والتربية والدراسة والمرض والزواج والسفر وبعض العبادات والأعمال الخيرية، متلبسة بتبريرات الحيرة والتردد والشك التي تلازم حال المستخير، جاهلاً وناسياً أو متجاهلاً ومتناسياً حقيقة القوى الحسية والعقلية والقلبية والوحيانية التي سخرها الله سبحانه وتعالى له من جهة، وسخر كل ما في الكون وأعطاه وآتاه كل ما سأل من خير ونعمة وفضل وبركة، وسخر له كل الأوليات والإويات والآليات والآلات والأدوات والوسائل العلمية والمعرفية والقيمية والجمالية، ليستعملها لرفع الحيرة والتردد والشك والظن والدهشة والقلق من خلال استنطاق واستخراج مكونات الخير والبركة

أي: مكث وثبت. والبقام: موضع القدمين. وأصبح له حيز مكاني (مقام) وحيز زمني (مقام). قوله تعالى: ﴿لَا مَقَامَ لَكُمْ فَارْجِعُوا﴾ [الاحزاب:13]، أي: لا موضع لكم، وقرئ بالضم، أي: لا إقامة لكم. فالإنسان له موقع في هذا الكون، وهذا يقتضي منه أن يتساءل عن مستقره ومستودعه في العالم الآخر! ومن عناصر النظرية الأخلاقية التي منطلقتها الفطرة، « إن الإنسان أصلاً خليفة، وحد الخليفة أن تكون في آن واحد خلقاً (بفتح الخاء) وخلقاً (بضم الخاء)» وبذلك القوام يتأتى القيام بالعبادة بطريقة بدعية تُذكر الإنسان أنه خلق على هذه الصورة للعبادة: قياماً وركوعاً وسجوداً. «والقيام أصلها ما يكون من الإنسان من القيام دفعةً واحدة أدخل فيها الهاء تبيهاً على وقوعها دفعةً». وكما يقوم الإنسان دفعةً واحدة، تقوم قيامته دفعةً واحدة. فهل يتذكر الإنسان حين تقوم قيامته؟ وهل تقوم للإنسان قائمة يوم قيامته إذا هام في دنياه بدون قيم؟ فالقيم مرتبطة بتكريم الإنسان، وتسويته على أحسن وجه من الخلقة، وبحركته في الوجود في حيز زمني ومكاني، فتكون له قومة ونهضة، وقيامه أو قيامته تُذكره بالمعاد، أي: باليوم الموعود، يوم القيام. وقامة الإنسان تُجمع على قامات وقيم في لغة العرب. وللعرب إلى يوم قامات وقيم؟ وهل يكون للقيم البشرية (أي القامات البشرية) حسن واعتدال بدون قيم خلقية؟ ما كان للإنسان أن يُقيم في مكانه، أي: أن يمكث ويثبت، وإنما قام ليتحرك ويتقدم ويعمل، تبعاً لسنن ما أريد به في حاله ومآله. فالقيام جمال وجود يضمن الثبات على الأرض، والاستيلاء على خيراتها، والنهوض بما يقتضيه الوجود عليها. فجمال الوجود قومة ونهضة لأداء مهمة الابتلاء في التجربة الأرضية للإنسان. والقيام بالمهمة يقتضي العزم، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنْتُمْ لِمَا قَامَ عَبْدُ اللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن:19]، أي لما عزم. وقوله: ﴿إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الكهف:14]، أي: عزموا فقالوا. فالقيام: عزيمة ومحافظة وإصلاح؛ ومنه قوله تعالى: ﴿مَادُمْتَ عَلَيْهِ قَائِمًا﴾ [آل عمران:75]، أي: ملازماً محافظاً. وقوام الأمر: عماده الذي يقوم به وينتظم، والقوام من العيش: ما يقيمك ويغنيك. وأصل القوام ما يقوم به الشيء، أو يثبت، كالعماد والسناد لما يعمد ويُسندُ به. ﴿جَمَلَ اللَّهُ الْكَبَكَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ﴾ [المائدة:97]، أي: قواماً. وقرأ ابن عامر وعاصم قِيَمًا بغير ألف، أي: صلاحاً ومعاشاً لأمن الناس بها، أي قواماً لهم يقوم به معاشهم ومعادهم. وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَوَدُّوا أَنْ تُنْفَخَ أَمْوَالُكُمْ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء:5]، أي: عماداً لمعاشكم وصلاح دينكم، إذ بها تقوم أموركم. قرأ نافع وابن عامر قِيَمًا. وقوام الإنسان ما تستقيم به حركة وجوده. فما قوام الحياة إذا أراد الإنسان أن ينتظم عيشه فيها؟ وعلى أي شيء يقوم صلاح دنياه؟ يقال: قام بالأمر إذا اعتنقه. فالقيام: تمسك بعقيدة. وما العقيدة إلا الدين القيم الذي تستقيم به أمور البشر في الحال والمآل. ولا تقوم أمور الخلق ولا تستقيم بدون دين، فلا قوام للوجود بغير دين. لا صلاح للكون بدون توجيه وتقييم من الدين. ولا صلاح له يتم بغير القيام بالدين والتمسك به. والقائم بالدين: هو القائم على الحق، المستمسك به، الحافظ له، الثابت عليه.



والصلاح والفلاح الثاوية والكامنة بالقوة والإمكان في بنيات وبناءات ودلالات الأنظار والأفعال في حياة المستخير المؤمن، ودعاه إلى الاستعانة والاستشارة بالطاقات التي يملكها الآخرون ليستفيد منها ويسترشد ويستأنس بها، فإذا ترك هذه وتلك وأقبل على الاستخارة العرفية السائدة اليوم في أوساط المؤمنين، جعل كينونته وذاته متموضعة في تموضع متكرر لها وحال غفلٍ لما وجهه الله إليها بوعي أو بلا وعي.

وعليه تنتقل الحيرة والتردد والشك الإيجابي المنهجي المؤدي إلى اليقين والطمأنينة إلى حيرة وشك سلبي موهوم ضار ومرضي نفسي، الأمر الذي يجعل الاستخارة لا تقيده من جهة، ولا يستقبل الله حيرته بالعناية والرعاية والتفضل والتكرم؛ لكونها تضاد حكمته وسننه وقوانينه الحاكمة والقائمة والقيومة، ولأنه جلّ وعلا يستجيب لنداء حيرة المستضعف الذي لا يملك معرفة السبيل إلى النور، ولا يستجيب لحيرة المستضعف الذي هو ذاته يستضعف نفسه، أي: هو مستضعف لذاته؛ لكونه لا يحرك تلك الطاقات والإمكانات الثاوية في كينونته الإنسانية بوعي وإدراك لإزالة الستار والستر والاستتار عن الحيرة والتردد والشك، بل، هو جالس بجانب النهر، وفي يده وعاء ينتظر من يعطيه الماء، في الوقت الذي يملك كل الوسائل القريبة إلى الحل. وهذا ما يجب أن يثيره المؤمن في نفسه وفي حياته، ليستقيم له القصد ولتتعامل وتتعالى له النية، ولتفتح له آفاق النور بالمعرفة العلمية الملكية والمعرفة الوجودية الملكوتية الآياتية الواسعة...

التحير والاندھاش والاضطراب والتردد والشك المنهجي ميزة ونعمة وقوة أبستمولوجية معرفية يستنطق بها وينقر فيها ويحضر بها جينيولوجية المعرفة وجذورها وجذوعها الشامخة الباطنة والظاهرة. فالمشكلة والإشكالية في الحيرة والاندھاش والشك الوهمي والنفس المرضي التي تحدث إرباكاً يجعل الإنسان على مفترق طرق عديدة، ويدخل في حلقة مفرغة من الحيرة والتردد واللايقين لا يخرج منها بتاتاً.

والجدير بالذكر أنّ هناك روايات كثيرة تطرقت إلى نوع من الاستخارة ( بمعنى طلب الخير المطلق) من الله تعالى بعد الدعاء والانقطاع، ثم تفويض الأمر إليه، ليكون ما يجري بعدها مطابقاً لمصلحة العبد في الدنيا أو الآخرة. لذا قيل: إنّ الاستخارة تكون عند الحيرة وعند التوهم والشبهة عند الغالبية العظمى من الفقهاء الذين يرون حجية

مشروعية الاستخارة العرفية السائدة اليوم. وأما الشيء المعلوم أنه قرينة وأنه طاعة أو أنه مباح وليس هناك شبهة في الطريق إليه فلا حاجة إلى الاستخارة فيه، فلا يستخير كيف يصوم ويصلي، ولا يستخير كيف يحج، ولا يستخير كيف يبر والديه، كل هذه أمور معلومة ومشروعة، وكذلك لا يستخير في أنواع الأكل والمشرب والملبس والنقل، حيث إنّ الاستخارة تكون في الأمور المشتبهة، مثل بيت أو سيارة يشتريهما، فيشتمه هل يناسبه شراؤهما أم لا؟ أو سفر إلى بلد من البلدان يستخير، هل هو سفر مناسب مفيد أم لا؟ لأنها مشتبهة. أما الأمور الواضحة أنها قرينة، أو أنها مباحة وليس هناك شبهة فيها أو في الطريق إليها، فلا حاجة إلى الاستخارة ولا تشرع الاستخارة في ذلك. ولكن هناك أمور وحقائق معرفية ووجودية وقيمية وجمالية في دوال الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة، وفقهها وفلسفتها ورؤيتها الكونية التشميلية التوحيدية التي تبين لنا من نتائج استدلالنا الدلالية المضمونية المعرفية والسندية الإسنادية التعضيدية، المكشوفة لنا أو المكسوفة عنا أو المعلن عنها أو المسكوت عنها، لا تتوافق ولا تتساوق مع ما هو مطروح بهذا الصدد.

وعند استقرار كتب الحديث وآراء الفقهاء حول الاستخارة، نجد أنّ هناك روايات من طرق المذاهب الإسلامية عامة تدل حسب اعتقاداتهم على استحباب الاستخارة ومطلوبيتها، وعرفوا حقيقتها بالدعاء، وطلب الحاجة، ومعرفة الخير من الله تعالى وعلام الغيوب. وليس استعمال ما يكون في المستقبل والتكهن وعلم الغيب وإثبات المجهولات وما وراء الطبيعة، مما يقع في مستقبل الحياة مثل الموت والمرض ووجدان الضالة وغيرها مما يكون مآله طلب معرفة الغيوب. وقيل: إنّ الاستخارة لها تموضع واضح وجلي في التردد والحيرة والشك بين فعل أمر أو تركه، كأن يتردد في الزواج من امرأة أو عدم ذلك مثلاً، وتكون أيضاً في التردد بين أمرين، كأن يتردد في الزواج بإحدى امرأتين بأيهما يتزوج، فإنه يستخير أيضاً استخارة واحدة ويقول فيها مثلاً: اللهم من كان زوجي منها خيراً لي فيسره لي.... ومن كان زوجي منها شراً لي فاصرفه عني واصرفني عنه، فتشرع عند التردد بين أمرين لا يدرك المرء في أيهما المصلحة، ولو كان هذان الأمران في ظاهرهما حقيرين، بشرط أن لا يعرف المصلحة، وأما إذا

بانت المصلحة في أحدهما فإن الواجب والمستحب لا يستخار في فعلهما، والحرام والمكروه لا يستخار في تركهما.

لذا قيل: إن الاستخارة محصورة في الأمر المباح، وفي المستحب إذا تعارض منه أمران أيهما يبدأ به ويقتصر عليه، فالاستخارة شرعت للمباح لا للواجب أو المندوب في أصله ولا للمحرم أو المكروه، ولا محل لها في الواجب والحرام والمكروه، وإنما تكون في المندوبات والمباحات، وفي المندوب لا تكون في أصله؛ لأنه مطلوب، وإنما تكون عند التعارض، أي: إذا تعارض عنده أمران أيهما يبدأ به أو يقتصر عليه، أما المباح فيستخار في أصله. أي: تكون في الأمور التي لا يدري العبد وجه الصواب فيها، أما ما هو معروف خيره أو شره، كالعبادات وصنائع المعروف والمعاصي والمنكرات، فلا حاجة إلى الاستخارة فيها، إلا إذا أراد بيان خصوص الوقت كالحج مثلاً في هذه السنة لاحتمال عدو أو فتنة، والرفقة فيه، أي: أرافق فلانا أم لا؟ وعليه فإن الاستخارة لا يلجأ إليها في الأمور العقائدية، وإنما في الأمور الفرعية فقط. في حين استدلالنا المعرفية والمضمونية لا تتوافق تماماً مع استدلالات ومضامين معرفية لهم، إذا ما نظرنا إلى الموضوع من خلال عدسات فقه فلسفة الاستخارة الاستخلافية الائتمانية المسؤولة.

### 12.6.1 المعنى اللغوي للاستخارة في دالة الحياة الزوجية :

أما في معنى اللغوي والأصلاحي لكيثونة الاستخارة فإن استقراءاتنا تدل على أن الاستخارة في اللغة تشي إلى طلب الخير، وأن تسأل خير الأمرين لك، وقال الرّأغب الإصفهاني: «استخار الله العبدُ فخار له، أي: طلب منه الخير فأولاه»... وأيضاً «الاستخارة في كلام العرب «الدّعاء»: إن معنى قولهم: استخرت الله، أي: استفتعت من الخير، أي: سألت الله أن يوفق لي خير الأشياء التي أقصدها... والمعنى الرّائج لهذه الكلمة في العرف الديني الإسلامي: هو: أن يستعين الإنسان بشيء ليستكشف خير الفعل وشره، كأن يفتح القرآن، أو يأخذ السبحة أو الحصة وما شابهها... وفي كتب الحديث، معنى الاستخارة، أن العبد بعد حيرته وتردده يقدم على ربّه تعالى ليلهمه الصّواب، فيقدّم بين يديه الذّكر والدّعاء، طالباً الخير من بين الأمور المتردّد بها.

إذن الاستخارة في اللغة تشي طلب الخيرة في الشيء، يقال: استخِرَ اللهُ يخر لك. والخيرة بسكون الياء اسم من خار اللهُ لك، أي: أعطاك ما هو خير لك، وأمّا بفتح الياء فهي الاسم من قولك: اختاره اللهُ تعالى<sup>(1)</sup>. وفي الأصل قد ذكر جملة من الفقهاء والمحدثين<sup>(2)</sup> أربعة معانٍ للاستخارة الواردة في الأخبار والروايات، وهي كما يلي:

#### المعنى الأول: طلب الخيرة من الله تعالى

طلب الخيرة من الله تعالى، أي: أن يسأل العبد في دعائه أن يجعل اللهُ له الخير، ويوفِّقه في الأمر الذي يريده<sup>(3)</sup>. ويحمل عليه ما رواه عمرو بن حريث عن أبي عبد الله (عليه السلام): «صلَّ ركعتين واستخر اللهُ، فوالله ما استخار اللهُ مسلم إلاَّ خار له البيتة»<sup>(4)</sup>. وما رواه هارون بن خارجة عنه (عليه السلام) أيضاً: «من استخار اللهُ راضياً بما صنع اللهُ خار اللهُ له حتماً»<sup>(5)</sup>.

#### والمعنى الثاني:

هو طلب تيسر ما فيه الخيرة<sup>(6)</sup> (كما في رواية مرازم)، قال: قال لي أبو عبد الله (عليه السلام): «إذا أراد أحدكم شيئاً فليصلَّ ركعتين، ثمَّ ليحمد اللهُ وليثنِّ عليه، ويصليَّ على النبي وعلى أهل بيته، ويقول: اللهمَّ إن كان هذا الأمر خيراً لي في ديني ودنياي: فيسرَّه لي وقدره لي، وإن كان غير ذلك فاصرفه عني...»<sup>(7)</sup>. ومثلها رواية جابر عن أبي جعفر (عليه السلام)<sup>(8)</sup>.

(1) الصحاح، ج 2، ص 452. و النهاية (ابن الاثير)، ج 2، ص 91.

ولسان العرب، ج 4، ص 244-247.

(2) الوافي، ج 9، ص 1409.

الحدائق، ج 10، ص 524. مفتاح الكرامة، ج 3، ص 272-273.

(3) الحدائق، ج 10، ص 524-525.

(4) الوسائل، ج 8، ص 43، ب 1 من صلاة الاستخارة، ح 1.

(5) الوسائل، ج 8، ص 43، ب 1 من صلاة الاستخارة، ح 2.

(6) الحدائق، ج 10، ص 525.

(7) الحدائق، ج 10، ص 525.

(8) الوسائل، ج 8، ص 45-46، ب 1 من صلاة الاستخارة، ح 3.

## والمعنى الثالث:

هو طلب العزم على ما فيه الخيرة، كما في موثقة على بن أسباط، قال: قلت لأبي الحسن الرضا عليه السلام: جعلت فداك، ما ترى أخذ برّاً أو بحرّاً، فإنّ طريقنا مخوف شديد الخطر؟ فقال: «أخرج برّاً، ولا علىّك أن تأتي مسجد رسول الله صلى الله عليه وآله وتصلّي ركعتين في غير وقت فريضة، ثمّ تستخير الله مئة مرّة ومرة، ثمّ تنظر، فإنّ عزم الله لك على البحر فقل...»<sup>(1)</sup>.

## والمعنى الرابع:

هو طلب تعرف ما فيه الخيرة، كما في الروايات الواردة في الاستخارة بالرقاع والمصحف الشريف والسبحة والقرعة والمساهمة، ونحوها ممّا يأتي بيانها في البحث عن كيفة الاستخارة<sup>(2)</sup>. والمعنى الأخير هو المعروف بين المتشرّعة<sup>(3)</sup>، وهو وإن كان يشتمل على الدعاء والطلب من الله تعالى إلاّ أنّه يشتمل أيضاً على نوع من المواضعة بين المستخير وبين الله سبحانه وتعالى، فإنّ المستخير يعلّق فعله على حصول ما جعله طريقاً وعلامة على معرفة كون هذا الفعل الخاصّ ممّا رأى الله سبحانه ومصالحته وخيره فيه، فإن كان عدد السبحة فرداً مثلاً فيأتي بالعمل الذي استخار له، فإنّه قد جعل ذلك العدد طريقاً وكاشفاً عن أنّ الإتيان بذلك العمل يكون فيه خيره ومصالحته، كما أنّ العدد إن كان زوجاً مثلاً فلا يأتي به؛ لأنّه قد جعل ذلك العدد طريقاً وكاشفاً عن أنّ الإتيان بذلك العمل لا يكون فيه خيره ومصالحته، وهذا بخلاف الاستخارة بمعنى طلب الخير، أو بمعنى طلب التيسّر فليست إلاّ مجرد الدعاء والطلب من الله تعالى والتوسّل إليه<sup>(4)</sup>.

(1) الوسائل، ج8، ص64-65، ب1 من صلاة الاستخارة، ج5.

(2) الوافي، ج9، ص1409.

الحدائق، ج10، ص525.

(3) الحدائق، ج10، ص526.

(4) وقد التزم المحدث البحراني بعدّ المعاني الاربعة المذكورة أعلاه معاني للاستخارة، وإن ذكر أيضاً أنّ المعنى الثاني من المعاني المتقدّمة قريب من المعنى الأول، بل قال: «إنّ مألها غالباً إلى واحد، بحيث تحمل الأخبار الدالة على المعنى الأول على المعنى الثاني». (الحدائق، ج10، ص525). بينما ذهب المحقّق النجفي إلى قوّة القول بأنّ للاستخارة معنيين لا غير: الأول: أن يسأل من الله سبحانه أن يجعل الخير فيما أراد إيقاعه من الأفعال. الثاني: أن يوقفه لما يختاره له وييسّره له، وقال =

والبحث في ألفاظ ومصطلحات الاستخارة يدفعنا إلى البحث في ألفاظ ومعانٍ ومفاهيم قريبة ومجاورة، وفي بعض الأحيان محاكاة لمعنى الاستخارة، منها التفاؤل: وهو التيمُّن بسماع كلمة طيبة، يقال: تضاء فلان، إذا سمع كلاماً حسناً فتيَّمَن به، والاسم منه: الفأل، وهو ضدُّ الطيرة<sup>(1)</sup>. وأفاد الفيض الكاشاني: «أنَّ التفاؤل أنما يكون فيما سيقع ويتبيَّن الأمر فيه، كشفاء مريض أو موته ووجدان الضالَّة أو عدمه، ومآله إلى تعجيل تعرّف علم الغيب، وقد ورد النهي عنه وعن الحكم فيه بتَّة لغير أهله، وكره التطيُّر في مثله، بخلاف الاستخارة، فإنَّه طلب لمعرفة الرشد في الأمر الذي أريد فعله أو تركه، وتقويض للأمر إلى الله سبحانه في التعيين واستشارة آياه عزَّ وجلَّ»<sup>(2)</sup>.

وعلى هذا فالنهي الوارد في الخبر عن التفاؤل بالقرآن<sup>(3)</sup> لا يشمل الاستخارة به، ولكن ذهب المحقق النجفي إلى أنَّه لا فرق بين التفاؤل والاستخارة التي هي بمعنى استعلام الخير من هذه الجهة، فإنَّ مرجعها إلى تعرّف ما فيه الغيب أيضاً، فإنَّه قال في مقام الإشكال على الكلام المتقدم: «إنَّ التفاؤل إن لم يكن هو أقرب إلى موضوع الاستخارة من تعرّف علم الغيب، فهو بالنسبة إليهما على حدِّ سواء؛ لصدقه على كلِّ منهما»<sup>(4)</sup>.

واللفظ والمصطلح الآخر هو التطيُّر، وهو التشاؤم، يقال: تطيُّر بالشيء ومن الشيء، إذا تشاءم به، والاسم: الطيرة<sup>(5)</sup>. والفرق بينه وبين التفاؤل هو أنَّ الأول فيما يسوء، وربَّما استعمل فيما يسرّ، والثاني فيما يسرّ ويسوء<sup>(6)</sup>. ويتّضح الفرق بين التطيُّر والاستخارة

= في ذيل كلامه: «نعم، لتعرّف الثاني طرق، ولعلَّها تتبع إرادة المستخير بالمعرفة، فتارة يشاء ويطلب من الله معرفة ذلك بالعزم منه على ما هو مختار، وتارة بما يقع على لسان المستشار، وتارة بالرقاع...»

(1) العين، ج8، ص336.

لسان العرب، ج11، ص513-514.

(2) الوافي، ج9، ص1417.

(3) الوسائل، ج6، ص233، ب38 من قراءة القرآن، ح2.

(4) جواهر الكلام، ج12، ص171.

(5) الصحاح، ج2، ص728. المصباح المنير، ج1، ص382.

(6) النهاية (ابن الاثير)، ج3، ص405.

مما تقدّم في الفرق بين التّفؤل والاستخارة. وأخيراً القرعة وهي السهمة والنصيب<sup>(1)</sup>، وهي مأخوذة من قارعة القلوب، أي: ما يخوّفها؛ لأنّ قلب كلّ من المتقارعين في الشدّة والمخافة حتى يخرج سهمه، أو من القرع بمعنى الضرب، حيث إنّه يضرب بالعلامة على الحصّة، وفي عرف المتشرّعة عبارة عن العمل المعهود<sup>(2)</sup>. والاستخارة بالرفاع والسبحة ونحوهما نوع في الحقيقة من الاقتراع ومن أفرادها<sup>(3)</sup>.

واستقراءاتنا الاستخارية تشير إلى أنّ هناك آراء ووجهات نظر تؤكّد على بعض الشبهات المثيرة حول الآثار السلبية للاستخارة العرفية التقليدية السائدة اليوم في أوساط المتدينيين، من حيث تعطيل القوى العقلية المجردة والمسددة والمؤيدة، وتعطيل الإشراقات العرفانية القلبية لكيونة الإنسان، وذلك من خلال التركيب الاتحادي للعلوم والمعارف الثاوية في موضوعات الاستخارة بصورتها وببنيّتها الضعيفة والسطحية والهامشية مع كينونة الذات أو النفس، مما تضعف بدورها كينونة الذات في استكشاف واستشراف حقائق موضوعات الاستخارة وثيماتها وغاياتها ووظائفها ودلالاتها وتواصلاتها، الأمر الذي يؤدي إلى الحيرة والتردد والشك اللامنهجي، أي: الوهمي والشبهي.

وهناك من اعتبر دلالات الاستخارة توحى عند البعض وتشي إلى نوع من أنواع سؤال وطلب كشف المغيبات؛ لأنّ المستخير يطلب الاطّلاع على الغيب وكشف الأمور المستورة والمكسوفة، بمعنى استشراف المستقبل والاطلاع على مغيباته اللامرئية، وهذا من متعلقات خاصة بالله تعالى وحده. ولذلك من يحذر من هذا الأمر الذي يوقع المؤمن في خداع وحيل ومكر شبكة ووحل الاستخارة الموهومة والمحجوبة التي تدخل المؤمن في مستنقع الكهنة والعرافين، ويؤدي إلى الزيف والضلال، وهو محرم بالاتفاق؛ لأن علم الغيب هو من خصوصيات علام الغيوب، قال الله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(4)</sup>.

(1) لسان العرب، ج12، ص308.

(2) عوائد الأيام، ج1، ص233.

(3) القواعد الفقهية (البيجوردي)، ج1، ص70.

(4) المرجع القرآن المجيد، النمل، الآية: 65.

أما استقراءتنا في كتب وبحوث الفقهاء والمحدثين والباحثين في مجال الاستخارة فتقودنا إلى القول: إنَّ هناك تصوراً عاماً مفاده، أنَّ على الكائن الإنساني المؤمن، بدءاً وأصلاً وقيلاً وسلفاً، عليه التوكل على الله تعالى في أي: عمل يقوم به، فإذا ما حصل شك أو تردد أو حيرة أو تلجج، عليه بتوظيف واستثمار فضيلة ونعمة العقل، فإذا تعذر العقل من الوصول إلى النتيجة لا بد من استشارة عقول عقلاء الناس من الثقة أو أصحاب الخبرة، فإن لم يستطيعوا أن يوصلوه إلى نتيجة معينة عند ذلك يستعمل الخيرة. وتقودنا الاستقراءات أيضاً إلى أنَّ هناك ثلاثة آراء أساسية في حجية الاستخارة أو عدم حجيتها في الدراسات المعاصرة.

**الأول:** عدم حجيتها، أي: عدم مشروعيتها. وهذا ما ذهب إليه السيد محمد باقر الصدر قده وآخرون، والثاني: حجيتها، أي: مشروعيتها ولكن بشرط وهذا ما ذهب إليه السيد محمد الصدر الثاني وآخرون، الثالث: حجيتها على نحو رجاء المطلوبة، أي: على نحو رجاء مشروعيتها.

**الرأي:** الأول فإنَّ السيد محمد باقر الصدر قده قد تحفظ حول مشروعيتها، فوجهة نظر السيد عن عدم مشروعية الاستخارة، وذلك لجهة عدم احتمال حصول سبب ما وراء الطبيعة يتدخل في نيته الخيرة، وعليه فتكون نتيجة الخيرة مجرد صدفة، وليس ثمة تدخل إلهي فيها، وعندئذ ينتج بطلان الاستخارة على الإطلاق. ولا يوجد دليل مقنع لدى البعض على صدور روايات وأدلة شرعية معتبرة على الخيرة بأي: وجه من الوجوه خصوصاً خيرة ذات الرقاق والسبحة والتفؤل بالقرآن وإنَّ منشأ العمل بأكثر الاستخارات عند العلماء هو قاعدة التسامح في أدلة السنن، وهذه القاعدة لا يأخذ بها البعض، وإنَّ أكثر أعمال الاستخارة لم تكن معروفة أو مشهورة لدى الفقهاء المتقدمين، وإنما اشتهرت عند المتأخرين خصوصاً بعد ابن طاووس قده. ويذهب البعض إلى أنَّ هذا الاتجاه يجعل الاستخارة قبالة العقل، بمعنى تعطليه لحساب التوكل والاستعانة بالله مجرداً عن العقل، بل تكون من المعان التي تساعد الإنسان أن يعطل عقله ويجمد طاقاته، وإلى حالة تواكل وتكاسل وتهاون وتثاقل وتقاس وتقصير وتفريط، وبديمومة هذه الحال قد تتحول في كثير من الأحيان إلى حالة مرضية يصعب التخلص منها، بحيث لا يتحرك خطوه يميناً أو شمالاً إلا باستخارة.



وعليه قيل: لا يجوز الإتيان بأعمال الخيرة؛ لأنها لا تتصف بالمشروعية على هذا المسلك، والرسالة التي بعثها الشيخ المفيد إلى ابنه لم يتعرض إلى الرقاع، بل أورد روايات وأدعية في الدعاء، وكذلك الفقيه عبد العزيز. وذكر صاحب السرائر أنّ الاستخارة هي الدعاء حيث قال أنّ الاستخارة في كلام العرب الدعاء، ويقول يونس بن حبيب اللغوي المعروف، حيث إنّ معنى قولهم، استخرت الله في الخير أنّ يوفقني، وتبعه صاحب الشرائع، حيث يقول: أنّ رواية الرقاع شاذة، حيث يقول: أوردناها على وجه الرخصة دون محض العمل، ويقول صاحب مصباح الفقيه أغا رضا الهمداني: إنه لا يدعي الإتيان بسائر الاستخارات برجاء المطلوبة، وأما الإتيان بها بعنوان أنّ هذه هي المصلحة الواقعية التي حددها الله تعالى وأنها مشروعة فهذا غير صحيح، يقول المحقق الخوئي حيث شكك في استفتاء وجه إليه بوجود روايات معتبرة في الاستخارة بالسبحة أو أي: استخارة من الاستخارات فقال: لم نعثر على رواية معتبرة.

**الرأي الثاني:** من يقول بها على نحو رجاء المطلوبة، أي: عسى أنّ تكون مشروعة، أي: ليس على أساس المصلحة الواقعية، أي: عسى أنّ تكون مشروعة. وهذا القول يعتمد على قاعدة التسامح بأدلة السنن، والتي لا يوافق عليها البعض، كما هو الحال في الروايات في مكارم الأخلاق التي أكثر أدلتها ضعيفة السند. وهذا الرأي: هو رأي المشهور. أما الرأي الثالث، وهو الرأي: القائل بحجيتها ولكن بشرط أنّ يكون الشخص له الإمكانية والاستعداد النفسي والروحي، أي: يتصف بالكمال، قد تؤهله لذلك فيكون كلامه حجة، وإلا ليس كل من ادعى ذلك صحيح، حيث يصرح السيد محمد الصدر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ بأنّ الاستخارة ليس معناها الدعاء حيث عدم توفر معنى الدعاء أو عدم صدقه عند فاعل الاستخارة، لذلك لا يمكن تسميتها بالدعاء؛ لأنّ الدعاء لا يكون إلا تحت شروط معينة، وإنّ كان ظاهر كلام اللغة ذلك، إلا أنّ المعنى الاصطلاحي لدى السيد محمد الصدر غير ذلك. والدعاء يحتاج إلى ثلاثة عناصر الطلب والتوجه والنية، فإذا اكتسب الكلام الذي نسميه دعاء بعض هذه العناصر، أي: ليس كلها فقد تسميته بالدعاء، بل، يكون شيئاً آخر. والاستخارة حسب رأي: محمد الصدر قد ترد أو تفشل نتيجة عدم حصول شرائطها، وإنّ حصلت شرائط الدعاء فقد يكون الفرد فاقداً لها فلا يكون لها أثر.

ويقال: إنه وإن كان الكثير من الاستخارات فاشلة، ولكن هذا لا يرتبط بصدق دليلها وصحة سندها والركون إلى تجربتها مع توفر شروطها، فإن هذا لا يكون إلا في الفرد الأصحح. ويستدرك السيد الصدر ثُمَّ فيقول: وإن كان جميعها ضعيف السند ولا يوجد فيها المعتبر والصحيح إلا نادراً ليكون الاعتماد عليها.

وأخيراً وليس آخراً، تشير إلينا استقراءاتنا الاستخارية العرفية السائدة إلى عدم وجود أي دليل على صدور روايات وأدلة شرعية معتبرة على الخيرة، وخصوصاً خيرة ذات الرِّقاع والسبحة والمصحف والتفؤل بالقرآن الكريم، ومنشأ العمل بأكثر الاستخارات عند العلماء، هو قاعدة التَّسامح في أدلة السَّنن [هي قاعدة شرعية مقصود منها عدم التَّدقيق في الأعمال المستحبة، بمعنى الأخذ بالروايات المتعلقة بالأعمال المستحبة دون التَّدقيق بأسانيدها]...، إلا الاستخارة الدعائية بالسؤال والطلب للخير وما يوقعه الله في عزم وميل وقلب المستخير، مع التنبيه والتأكيد على أن الخيرة لا تنبئ عن الغيب أو تخبر عنه، وإنما هي طريقة عملية تخرج الإنسان من تردده وقلقه تجاه الأمور التي يقوم بها، أو ينوي القيام بها، وتجعل عمله متصلاً بدائرة التَّوكل والاستعانة بعلم الله سبحانه وقدرته، كما أن الاستخارة لا تقع قبال العقل، بمعنى تعطيله لحساب التَّوكل والاستعانة بالله تعالى، بل، تكون من المعاني التي تبقى الإنسان في حالة الاتِّصال والارتباط بالله تعالى مع بقاء كافة الإمكانيات العقلية والنفسية والجسدية، إضافة إلى إمكانيات التواصلية الاجتماعي قيد التَّوظيف والتَّطبيق في شتى موارد الإنسان الحيائية وشؤونه.. وهي بمنزلة وظيفة عملية بعد استحكام الشك وفقدان الأدلة الشرعية. ولكن فقه فلسفة الاستخارة الاستخلافية الخاتمية والانتظارية والولائية الائتمانية المسؤولة يوافق بعض جوانب هذه المسائل والموضوعات ويختلف مع جوانب أخرى منها، ولقد أشرنا إلى ذلك تحليلاً وتفسيراً وتشريحاً وتأويلاً في كتابنا.

## 12.6.2 المفاهيم الخاطئة لحقيقة القضاء والقدر الإلهي وتداعياتها على

### قضايا الزواج والطلاق:

إن مسألة ربط أو توثيق وتقرير موضوعات ومفاهيم القضاء والقدر الإلهي بدوال موضوعات ومفاهيم الزواج والطلاق أو بموضوعاتهما الاصطفائية والانتخابية الانتقائية

والاختيار في الحياة بشكل عام، أو بموضوعات وثيمات الإيجاب والاقسار أو الإرغام والإكراه في الحياة الزوجية وسيرورتها، وذلك وفق تصورات وتصديقات باطلة ومشوهة أو تخيلات وتعقلات خاطئة وموهومة عن حقيقة وماهية القضاء والقدر الإلهي، مرسومة في الأذهان ومنقوشة في منظومة العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، هي الأسوأ والأدهى والأخطر في سيرورة الحياة الزوجية والأسرية بشكل خاص والحياة الاجتماعية بشكل عام.

والمستقرئ لسيرورة الحياة الاجتماعية بشكل عام والزوجية بشكل خاص يستشف بوضوح وجلاء، تأثير مفهوم القضاء والقدر الخاطئ والموهوم في اختيارات الزوجين في حالة الارتباط أو الانفصال أو في مجرى مسار سيرورة الحياة الزوجية. لذا نرى من الأهمية بمكان أن نسلط الضوء على مفهومي الزواج والطلاق ومفهومي القضاء والقدر، وحيث قمنا بشرح وتبيان مفهومي الزواج والطلاق فيما سبق، نقوم الآن بطرح مفهومي القضاء والقدر الإلهي. ولكون موضوع القضاء والقدر من الموضوعات الهامة والأساسية، وهي في غاية الدقة والحدة فيتناولها علم الكلام والعقائد والفلسفة الإسلامية. وعليه يتطلب الأمر الحديث عنه بلغة ومصطلحات علم الكلام والفلسفة التي قد تكون عصية وصعبة على بعض القراء، لذا بدءاً وقبلأ نستسمحهم عذراً على تجشمهم عناء القراءة.

إن مسألة القضاء والقدر من المسائل التي لها تموضع وعناية خاصة ومميز متميزة في مجال معرفة الحقائق المعرفية والوجودية الإلهية، حيث احتلت مساحة واسعة في بحوث ودراسات تناولها المتكلمون والفلاسفة والفقهاء الإلهيون، وتباينت وجهات النظر فيها حد التطرف والإفراط والابتدال، أو بالأحرى حد الجبر التام والخضوع والاستكانة الكاملة كما عند بعض الأشاعرة الذين نفوا الاختيار الحقيقي للإنسان، والتفويض الكلي، كما عند بعض المتكلمين من المعتزلة الذين حددوا مساحة وحدود القضاء والقدر في دائرة الأمور غير الاختيارية، وأن الأفعال الاختيارية الإنسانية خارجة عن نطاق دائرة القضاء والقدر الإلهي.

في حين تبني فلاسفة ومتكلمو الشيعة الوسط البنيوي والبنائي التكويني والاستدلالي والدلالي والتداولي والتواصلية والوظيفي والغائي للقضاء والقدر، ذلك وفق سياق مفهوم

ومقولة (لا جبر ولا تفويض، بل، أمر بين أمرين)، وذلك وفق معادلة فلسفية عقلانية علمية وعرفانية متعلّنة ومشرّعة وحيانية متوازنة ومتساوقة، تحفظ حقيقة الإرادة والحرية الإلهية الكلية التشميلية وحرية واختيار الإنسان الشعوري المسؤول المختار في شؤون حياته وقراراته وسلوكياته، الأمر الذي تجاوز كل الغموض والإبهام والاستفهامات والإشكالات التي كانت مطروحة في مسرح الفكر والاعتقاد الإنساني، وخاصة في علاقة الحرية والاختيار الإنساني في ممارساته الاختيارية، أي: في مؤاسسة ومؤاصلة ومؤائلة حرّيته واختياراته وإرادته التي تقرر مصيره وتعين موقفه من حساب العقاب والجزاء من جانب، والاعتقاد اليقيني الجازم بالقضاء والقدر الإلهي المشمول لكل وجودات الكائن التكوينية والفعلية من جانب.

لذا أي: سوء فهم وتفهم أو إفهام وانفهام خاطئ لموضوع القضاء والقدر وثيماتها ومسائلهما الأبستمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمة الأخلاقية والاستطبيقية الجمالية الفنية، ينعكس انعكاساً استرجاعياً ومرأوياً في كافة أفعال النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو أفعال السكوت والصمت والصومته، أو أفعال الإشارة والقول والكلام والعمل في مجرى الحياة الزوجية داخل مجرى العالم والكون والوجود للكائن الإنساني الشعوري الاختياري الحر. إذن هذا الموضوع له ارتباط وثيق بسيرورة وصورته الإنسان وأفعاله الاختيارية.

ويبدو أن فهم القضاء والقدر السائدة في أوساط عوام الناس، بله، حتى لدى الكثير من المتدينين المثقفين والمفكرين، هي فهم مضطربة ومشوهة، أو منحرفة ومجانبة، أو مُحَدودة ومقعرة، أو معكوسة ومنكوسة، أو موهومة وشبيهية، وذلك نتيجة الفهم الخاطئة من قبل البعض لعدد من الآيات القرآنية المجيدة والروايات الشريفة، التي من حيث الظاهر تبدو أنها متشاكلة ومتناظرة مع تلك الفهم المشوهة والخاطئة، في حين حقيقتها التشميلية التوحيدية، والباطنية الجوهرية، ومعانيها العقلية الفلسفية، والعرفانية المتعلّنة والمشرّعة، توحى بكل تأكيد ويقين عكس تلك الفهم السطحية والقشرية والتجزئية والحسية الواردة في ثنايا الذهن والمحوّمة عليه.

وتصبح القضية والمسئلة أكثر صعوبة وتعقيداً، وتركيباً وتداخلاً، وانفعالاً وتفاعلاً،

حينما نركب الفهوم الخاطئة للقضاء والقدر مع الفكرة والفهوم الخاطئة للاستخارة الاستشارية العرفية السائدة اليوم في أوساط الكثير من المؤمنين، الأمر الذي يشكل لنا بنية ومنظومة معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية تعاني من تكوينات وتركيبات وتراكبات، ودلالات واستدلالات، وتداولاته وتواصلات، ووظائف وغايات، مركبة التشويه والاضطراب، ومضاعفة الخلل والانحراف، ومضاعفة في الإفراط والتفريط في تحمل مسؤولية مآلات الاختيار ونتائج الترجيح والتفضيل والانكفاء والتقاس في أداء الواجبات واللوازم التابعة لتلك الاختيارات والتفضيلات.

وليس بعيداً أن تكون نتائج تلك الفهوم الخاطئة والموهومة لكل من الاستخارة من جهة، والقضاء والقدر من جهة ثانية، مرتعاً ومجالاً لتمكين نمو وانتشار فيروسات بعض الفهوم الخاطئة، أو ولوج ميكروبات بعض الأوهام الموهومة أو الخزعبلات والخربشات الشعبية التي أضحت عادات وتقاليد وأعرافاً وشعارات ورموزاً وممارسات متلبسة وملبوسة بلباس الدين والعقيدة أو العلم والمعرفة الزائفة والموهومة، التي أصبحت قاعدة وأساساً لارتكاز جملة من الممارسات الضارة والخطيرة، تشكل فيروسات وميكروبات فتاكة تتخر في كيان وكيونة الذات والحياة الزوجية، وتفتك في وسائلها المعرفية الحسية والعقلية والقلبية والعرفانية وبنيتها البنيوية التكوينية والتركيبية والتراكمية، ومن ثم تتعدى إلى بنيات وبناءات استدلالاتها ودلالاتها المعرفية والوجودية والقيمية والجمالية، فضلاً عن تداولاتها وتواصلاتها ووظائفها وغاياتها.

### 12.6.3 تأصيل وتأثيل مفهوم القضاء والقدر

في المعجم: الغني، (ق د ر)، فعل: رباعي متعد. متعد بحرف. قَدَرْتُ، أَقْدَرُ، قَدَّرُ، مصدر تَقْدِيرٌ. قَدَّرَ قُوَّتَهُ وَأَسْتَعْدَادَهُ: حَدَّدَهَا وَوَزَنَهَا بِمَقْدَارِهَا. وَقَدَّرَ ثَمَنَ البِضَاعَةِ أَي: خَمَّنَ، قَوَّمَ. وَقَدَّرَ العَوَاقِبَ قَبْلَ الإِقْدَامِ عَلَى أَي: عَمِلَ وَزَنَهَا. وَقَدَّرَ المَسَافَةَ الفَاصِلَةَ بَيْنَ المَدِينَتَيْنِ: حَدَّدَهَا بِالتَّقْرِيبِ. وَقَدَّرَ مِسَاحَةَ الأَرْضِ: قَاسَهَا، عَاقَبَهَا، حَدَّدَهَا. ﴿هُوَ الَّذِي

جَعَلَ السَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ ﴿١﴾، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْدِرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ (2).  
 و[ق د ر]. وقضى الله الأمر أو الشيء: تعلقت إرادته به، قدره كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَضَىٰ  
 أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ (3). أي: إذا أراد أمراً. وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّنْ طِينٍ ثُمَّ  
 قَضَىٰ أَجَلًا﴾ (4). أي: قدر لكل إنسان مدة يحيا فيها. ومن مادة القدر: قدر على الشيء أو  
 العمل: استطاع أن يفعله، يتغلب عليه فهو قادر، والقدير: ذو القوة كقوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ  
 الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ (5). وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ  
 بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنَّا اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (6). أي: ذو القدرة على فعل كل شيء ع على قدر  
 ما تقتضي الحكمة. وقدر: قدر الرزق عليه ويقدر: ضيقه كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّا رَبِّي يَسْطُرُ  
 الرَّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾ (7). والقدر: المقدار والكمية، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِنْدَنَا  
 خَزَائِنُهُ وَمَا نُنزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ (8). أي: بمقدار وكمية معلومة. قدر الشيء: زمانه أو  
 مكانه، كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَخْلُقْهُمْ مِّنْ مَّاءٍ مَّهِينٍ \* فَجَعَلْنَاهُ فِي قَرَارٍ مَّكِينٍ \* إِلَىٰ قَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾ (9). أي: إلى  
 زمان محدد معلوم. وقدر الله: قضاؤه المحكم، أو حكمه المبرم على خلقه، كقوله تعالى:  
 ﴿سُنَّةَ اللَّهِ فِي الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾ (10). أي: قضاء محكماً، وحكماً  
 مبرماً.

لعل تعدد معاني ما ينسب إلى الله من مادتي القضاء والقدر، حيث يشير الشيخ المفيد  
 إلى عشرة معانٍ للقضاء والقدر، وتعدد وتباين التعريفات قد أدى إلى لبس معنى ما

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة يونس، الآية: 5.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة المزمل، الآية: 20.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 117.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة الانعام، الآية: 2.

(5) المرجع القرآن المجيد، سورة يس، الآية: 81.

(6) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 20.

(7) المرجع القرآن المجيد، سورة سبأ، الآية: 36.

(8) المرجع القرآن المجيد، سورة الحجر، الآية: 21.

(9) المرجع القرآن المجيد، سورة المرسلات، الآية: 22-20.

(10) المرجع القرآن المجيد، سورة الاحزاب، الآية: 38.

ورد منهما في القرآن والحديث، واعتقاد بعض المسلمين بأن الإنسان يسير في حياته في كل ما يعمل من خير أو شر، وفق ما قضى الله عليه وقدر، قبل أن يخلق، ويطلق في الأخبار لفظ القدرى على الجبري والتفويضي كليهما. وعليه فإن القدر اسم للشيء وضده، كالقراء وهو اسم للحيض والطهر معاً ولا نطيل البحث بإيراد أقوال المعتقدين بذلك والإجابة عليها، وإنما نكتفي بإيراد الأحاديث التي نجد فيها جواباً لتلكم الأقوال توضيحاً وبياناً للأمر بحوله تعالى.

#### 12.6.4 منظومة روايات أئمة أهل البيت (عليهم السلام) في القضاء والقدر:

عن السادس من أئمة أهل البيت (عليهم السلام) الإمام أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام): «إنَّ الناس في القدر على ثلاثة أوجه: رجل يزعم أنَّ الله عزَّ وجلَّ أجبر الناس على المعاصي، فهذا قد ظلم الله في حكمه فهو كافر، ورجل يزعم أنَّ الأمر مفوض إليهم، فهذا قد أوهن الله في سلطانه فهو كافر، ورجل يزعم أنَّ الله كلف العباد ما يطيقون ولم يكلفهم ما لا يطيقون، وإذا أحسن حمد الله وإذا أساء استغفر الله فهذا مسلم بالغ». وعن الثامن من أئمة أهل البيت الإمام أبي الحسن الرضا (عليه السلام) قال: «إنَّ الله عزَّ وجلَّ لم يطع باكره، ولم يعص بغلبة، ولم يهمل العباد في ملكه، هو المالك لما ملكهم والقادر على ما اقدرهم عليه، فإن ائتم العباد بطاعته لم يكن الله منها صادراً، ولا منها مانعاً، وإن ائتمروا بمعصيته فشاء أن يحول بينهم وبين ذلك فعل، وإن لم يحل وفعلوه فليس هو الذي أدخلهم فيه». يعني أنَّ الإنسان الذي أطاع الله لم يكن مجبراً على الطاعة، والإنسان الذي عصاه لم يغلب مشيئة الله، بل الله شاء أن يكون العبد مختاراً في فعله.

قال: قال الله تبارك وتعالى: «يا ابن آدم بمشيئتي كنت أنت الذي تشاء لنفسك ما تشاء، وبقوتي أديت إلي فرائضي، وبنعمتي قويت على معصيتي، جعلتك سمياً بصيراً قوياً، ما أصابك من حسنة فمن الله وما أصابك من سيئة فمن نفسك». وفي رواية عملت بالمعاصي بقوتي التي جعلتها فيك. وعن الإمام أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) قال: «لا جبر ولا تفويض ولكن أمر بين أمرين»، قال: قلت: وما أمر بين أمرين؟ قال: مثل ذلك رجل رأته على معصية فنهيته فلم ينته فتركته ففعل تلك المعصية، فليس حيث لم يقبل منك فتركته كنت أنت الذي أمرته بالمعصية.

ويمكننا حلحلة وتفكيك بنية وبناءات مفهوم كينونة القضاء والقدر التكويني والتركيبى والتراكيبى، والاستدلالي والدلالي، والتداولي والتواصلية، والوظيفي والغائي، من خلال تبيان الصناعات الثلاث للتقدير والقضاء على النحو التالي، إنَّ القضاء هو ضرورة الشيء ووجوبه، والقدر هو تقديرات الشيء وكميته وهندسته، من حيث الطول والعرض والعمق في الواقع العيني الخارجي، وإنَّ موطن القدر هو في عالم المادة لكونه مختصاً بالطول والعرض والعمق والتزاحم، وعلمه هو تعالى للتقدير في عالم المثال. والقضاء الإلهي أعم من القدر، حيث يشمل الماديات والمثاليات والمعقولات المجردة أيضاً، في حين القدر يشمل عالم المادة. وقيل: إنَّ القضاء لا يتخلف أبداً، وإنَّ القدر قد يتخلف وقد لا يتخلف. لذا القضاء في القرآن يُنسب إلى أم الكتاب، لكونه مقضياً مبرماً حسب تعبير صدر المتألهين الشيرازي، والقدر يُنسب إلى لوح المحو والإثبات، وهو عبارة عن كمية الشيء وهندسته كما يعبر عنه العلامة الطباطبائي، وإنَّ اختيار الإنسان هو الجزء الأخير والمكمل من العلة التامة، وأحد الشرائط التي يُحد بها فعل الإنسان. وصحيح أن معظم المقدمات وأجزاء العلة التامة الإنسان مجبر عليها (علماً أنَّ في علم الكلام يُثبت أنَّ تبعاً هذه المقدمات الله يهدي الإنسان إليها)، إلا أنَّ اختيار الإنسان جزءاً أخيراً من العلة التامة<sup>(1)</sup>.

### 12.6.5 القضاء والقدر: السنن الكونية

لقد بيَّنا بشكل مفصل في كتابنا الإنسان الكائن والكيان والكينونة، وكتاب جينولوجية الإنسان الكامل، أنَّ الكائن الإنساني له نظام خاص يحيطه نظام كوني، وفق نسق عللي طولي، ونسق عرضي ظاهري مُللكي حسي، ونظام حقيقي باطني ثاو في بنية النظام الظاهري، وإنَّ النظام الباطني أو الميتافيزيقي أو الملكوتي هو الناظر والحاكم والحافظ والمؤتمن والقائم والقيوم والمقوم على سيرورة النظام الطولي والعرضي وظواهرهما الظاهرية، في مجرى العالم والكون والوجود. وهذان النظامان غير مستقلين، بله، إنهما في طول بعضهما وليس في عرضهما. وإنَّ القضاء والقدر في السنن الكونية عبارة

(1) (وفي مباحث الجبر، وخاصة في مباحث الوجود تبحث قاعدة الشيء ما لم يجب لا يوجد، وفي قاعدة العلة والمعلول فيما إذا تحققت العلة التامة يجب أن يتحقق المعلول).





وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُمْ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿١﴾، وقوله عز وجل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (٢). وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (٣). وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا \* وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ (٤)، وقوله عز وجل: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرْنَا اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَلِلْكَافِرِينَ أَمْثَلُهَا﴾ (٥).

ترى أن الآية تتكفل ببيان كلا طرفي السنّة الإلهية إيجاباً وسلباً، وتبين النتيجة المترتبة على كل واحد منهما. والكلّ قضاؤه وتقديره، والخيار في سلوكهما للمجتمع. فالمجتمع المؤمن بالله وكتابه وسنّة رسوله إيماناً راسخاً يثبته الله سبحانه في الحياة الدنيا وفي الآخرة، كما أنّ الكافر بالله سبحانه يُخذله الله سبحانه ولا يوفقه إلى شيء من مراتب معرفته وهداياته. ولأجل ذلك يُرتب على تلك الآية، قوله: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ بَدَلُوا نِعْمَتَ اللَّهِ كَفْرًا وَأَحَلُّوا قَوْمَهُمْ دَارَ الْبَوَارِ \* جَهَنَّمَ يَصَلُّونَهَا وَنَسَى الْقَرَارُ﴾ (٦) فالصالحون لأجل تحليهم بالصلاح في العقيدة والعمل، يغلبون الظالمين وتكون السيادة لهم، والذلة والخذلان لمخالفيهم.

فالاستخلاف في الأرض نتيجة الإيمان بالله، والعمل الصالح، وإقامة دينه على وجه التمام، ويترتب عليه وراء الاستخلاف ما ذكر في الآية من التمكين وتبديل الخوف بالأمن. هذه نبذة من السنن الإلهية السائدة في الفرد والمجتمع. وجاء التأكيد والتأييد والتصديق الإلهي على سيرورة وديمومة هذه السنن والقوانين من عدم تغييرها وتبديلها وتحويلها، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَلَنْ نَجْدِسَنَّ اللَّهُ بِدِيلًا وَلَنْ نَجْدِسَنَّ اللَّهُ تَحْوِيلًا﴾ (٧)، ﴿وَلَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِ اللَّهِ﴾ (٨). فهذه السنن والقوانين والأحكام تحكي عن قضاء وقدر الله

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الاعراف، الآية: 96.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الرعد، الآية: 11.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة الانفال، الآية: 53.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة الطلاق، الآية: 2-3.

(5) المرجع القرآن المجيد، سورة محمد، الآية: 10.

(6) المرجع القرآن المجيد، سورة إبراهيم، الآية: 28-29.

(7) المرجع القرآن المجيد، سورة فاطر، الآية: 43.

(8) المرجع القرآن المجيد، سورة الانعام، الآية: 34.

سبحانه وتعالى الحاكمة والناظرة والحافظة والمؤتمنة والقائمة والقيومة على سيرورة الفرد والمجتمع والتاريخ.

هذه السنن والقوانين الواردة في الآيات القرآنية المباركة تتحدث عن سنن فوقية حاكمة وناظرة وقائمة وقيامية وقيومة ومقومة لسيرورة الحياة، وهي فوق أو ما بعد أو «ميتا سنن» التكوينية العلمية المكتسبة من خلال النظر المُلكي التشهيدي أو العلم الاكتسابي، فهنا تتحدث عن سنة الاستغفار والتوبة والإيمان والتقوى والنية والإخلاص والدعاء والتسليم والرضى وغيرها، من حيث تأثيراتها ومآلاتها واستشرافاتها الروحية والنفسية المنعكسة في سيرورة الحياة وصيرورتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتاريخية. وهذه السنن والقوانين هي التي تقوم مقام تشهيد الغيب وتغييب التشهيد في مجرى الحياة الزوجية والاجتماعية للكائن الإنساني داخل مجرى العالم والكون والوجود. وتتحقق فاعلية وفعلية السنن والقوانين والأحكام الميتافيزيقية وفوق الميتافيزيقية، من خلال استحضارها في سيرورة أفعال النظر والتعقل والتخيل والتوهم أو أفعال السكوت والصمت والصومته أو أفعال الإشارة والقول والكلام والعمل داخل مجاري الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية. وتحقق أهدافها وغاياتها المتعالية بديمومية حيّة ودينامية دائمية حينما تجري المصالحة والمناسبة والمناكحة والمزاوجة بين العلم والفلسفة والعرفان والوحي، أو بين المحسوسات والمعقولات والعرفانيات والغيبيات، وذلك من قبل ذلك العالم الفقيه الفيلسوف العارف النبي الباطني الإخباري والإنبائي، وفق سلسلة طولية تحفظ كل مرتبة وعلم ومعرفة في حدودها ووظائفها وقيمها المعرفية والوجودية في دوائرها المختلفة، بحيث تكون الدوائر والمراتب الفوقية تتضمن الدوائر والمراتب التحتية وتحضنها احتضاناً وجودياً بشكل الذي لا يُنقص منها شيئاً وليس بشكل التجافي الذي ينزل قدرها.

### 12.6.6 القضاء والقدر التكوينيّان

نعلم أنّ وجود كلّ شيء رهن تقديره وتحديده وحسابه، أي: تثمينه وتقييمه وتقويمه أولاً، ثمّ وصول الشيء حسب اجتماع أجزاء علته إلى حد، يكون وجوده ضرورياً وعدمه

ممتنعاً، بحيث إذا نسب إلى علته يوصف بأنه ضروري الوجود، ولأجل ذلك ترى أن أئمة أهل البيت (عليهم السلام): يفسرون القدر بالهندسة ووضع الحدود من البقاء والفناء، والقضاء بالإبرام وإقامة العين<sup>(1)</sup>. وعلى ذلك فلا يوجد في صفحة الوجود الإمكانية إلا في ظل هذين الأمرين، ومن المعلوم أن التقدير والقضاء بالمعنى السابق لا يتخذ ذريعة إلا في مورد فعل الإنسان، حيث يتصور أن وجوب وجوده ينافي الاختيار، وبالتالي ينافي العدل. ويمكننا تجاوز هذه المعضلة والإشكالية المعرفية والوجودية من خلال تبيان وصناعة المقضي وجوده من أفعاله إلى صنفتين هما: صنف فرض عليه صدوره عنه اضطراراً، كالأعمال التي يقوم بها جهاز الهضم، وهذا النوع من الفعل وإن كان ضروري الوجود خارجاً عن الاختيار، لكنه ليس ملاكاً للثواب والعقاب. وصنف منه قضي عليه أن يصدر عنه بالاختيار، فالله سبحانه قدّر فعله وقضى عليه بالوجود لكن مسبقاً باختياره. وبذلك يصبح القضاء والقدر مؤكداً للاختيار لا ذريعة للجبر.

### 12.6.7 القضاء والقدر علمه السابق ومشيبته النافذة

القضاء والقدر بهذا المعنى ليس شيئاً إلا تعلق علمه سبحانه بأفعال الإنسان ووقوعها في إطار مشيبته فربما يتخذ علمه السابق ومشيبته النافذة ذريعة للجبر، وبالتالي نفياً للعدل، وهذا ما سنبينه تفصيلاً فيما بعد. إذن، يُعرّف القدر بمعنى التقدير والتحديد والتعيين والتكميم والتوزين والتقييس والتثمين والتحسيب، فكل ظاهرة طبيعية، بل، كل موجود إمكاني خلق على تقدير وتحديد خاص، ولا يوجد في عالم الكون والوجود شيء غير مقدر ولا محدد ولا متعين ولا متحين ولا موزين ولا مقيس...، وإليه يشير سبحانه وتعالى بقوله: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ﴾<sup>(2)</sup>. وقوله سبحانه: ﴿وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا إِعْدَدْنَا خِرَآئِنَهُ وَمَا نُنزِلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَّعْلُومٍ﴾<sup>(3)</sup>. فالموجودات من الجمادات والنبات والحيوانات إلى الإنسان مكوناتها وموجوداتها الذرية وما دون الذرية والكلية، أي: كلها محددة بالحد، أي: متعينة بالقدر والطول والحجم والعرض والعمق وكافة شؤونها الخاصة، ويُعبّر عنها بالماهية المشخصة لها.

(1) الكافي: 1 / 158.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة القمر، الآية: 49.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة الحجر، الآية: 21.

إن للجبر والتفويض جانبين:

أ - ما كان منهما من صفات الله.

ب - ما كان منهما من صفات الإنسان.

فما كان منهما من صفات الله فينبغي أخذه منه بوساطة الأنبياء وأوصياء الأنبياء عن الأنبياء، وما كان من صفات الإنسان فإن قولنا: أفعل هذا أو لا أفعله دليل على أنا نفع ما نفعه باختيارنا. إن سير الإنسان في حياته لا يشابه سير الذرة والكواكب والمجرات المسخرات بأمر الله في كل حركاتها وما يصدر منها من آثار. ولم يفوض الله إليه أمر نفسه وكل ما سخر له ليفعل ما يشاء كما يحب، وكما تهوى نفسه، بل، إن الله أرشده بوساطة أنبيائه كيف يؤمن بقلبه بالحق، وهداه إلى الصالح النافع في ما يفعله بجوارحه، والضار منه. فإذا اتبع هدى الله، وسار على الطريق المستقيم خطوة أخذ الله بيده وسار به عشر خطوات، ثم جزاه بآثار عمله في الدنيا والآخرة سبعمئة مرة أضعاف عمله، والله يضاعف لمن يشاء بحكمته ووفق سنته.

ولتقريب الصورة إلى الأذهان نستعين بالمثال التالي: إذ لو أن الله ادخل الإنسان المؤمن والكافر في هذا العالم في مطعم له من نوع (سلف سرويس) كما قال سبحانه وتعالى: ﴿كُلًّا نُمِدُّ هُنُوًّا وَهَنْوًّا وَمَنْ يَكُنْ مِنْ عِطَاءِ رَبِّكَ وَمَا كَانَ عِطَاءَ رَبِّكَ مَحْظُورًا﴾<sup>(1)</sup>. فلولا إمداد الله عبيده بكل ما يملكون من طاقات فكرية وجسدية وما سخر لهم في هذا العالم، لما استطاع المؤمن أن يعمل عملاً صالحاً، ولا الضال الكافر أن يعمل عملاً ضاراً فاسداً، ولو سلبهم لحظة واحدة أي جزء مما منحهم من الرؤية والعقل والصحة لما استطاعوا أن يفعلوا شيئاً. إذن فإن الإنسان يفعل ما يفعل بما منحه الله بمحض اختياره، وبناء على ما بيناه، أن الإنسان لم يفوض إليه الأمر في هذا العالم، ولم يجبر على فعل، بل هو أمر بين الأمرين، وهذه هي مشيئة الله وسنته في أمر أفعال العباد، ولن تجد لسنة الله تبديلاً.

وأما كلمة «القضاء» فتعني الحتمية والضرورة والعلية والسببية التامة لكيثونة وجود الشيء بعد تقديره وتحديده وتعيينه وتعيينه، أي: رهن علته التامة، وليست علته الناقصة التي هي من نصيب كينونة القدر. وتعبير فلسفي ولغة جبرية رياضية، نقول: إن القضاء

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الإسراء، الآية: 20.

أو كينونة الشيء المقضي والممضى والمحتوم دالة في علته التامة، أي: نسبة المعلول (الشيء) إلى علته التامة، بينما القدر هو نسبة المعلول (الشيء) إلى علته الناقصة، لذلك القضاء رهن وجود سببه التام الذي يلزم وجود المسبب على وجه سيرورة وصيرورة القطع والبت والإضفاء والإمضاء والإلتزام والإيصال للمعلول (الشيء) إلى النهاية المنتهية والفضل المنجز، قال سبحانه وتعالى في مورد السماوات: ﴿فَفَضَّلْنَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ وَأَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾<sup>(1)</sup>. ويقول عز وجل في حق الإنسان: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ طِينٍ ثُمَّ قَضَىٰ أَجَلًا﴾<sup>(2)</sup> أي: حكم حكماً نهائياً حتمياً. وفي آية أخرى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنَ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾<sup>(3)</sup>. وفي آية ثالثة: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ مِنْ نُطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَاجًا وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنْثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا يَعْلَمُهُ وَمَا يَعْمُرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُقْضَىٰ مِنْ عُمْرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾<sup>(4)</sup>.

هذا هو معنى القضاء والقدر من غير فرق بين وجود الإنسان وأفعاله ووجود الجواهر وأعراضها، غير أن الجميع قبل التقدير والقضاء مكتوب في كتاب عند الله سبحانه، وقد أشار إليه الكتاب العزيز في بعض الآيات: ﴿مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ \* لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾<sup>(5)</sup>. إن هذا الوجود من الدقة والتقدير بحيث لا يقع فيه حادث إلا وهو مقدر من قبل في تصميمه، محسوب حسابه في كيانه... لا مكان فيه للصدفوية والفجائية والعشوائية والمحظوظية السيئة أو الحسنة... وقبل خلق الأرض وقبل خلق الأنفس كان في علم الله الكامل الشامل الدقيق كل حدث سيظهر للخلائق في وقته المقدر... وفي علم الله لا شيء ماض، ولا شيء حاضر، ولا شيء قادم... إذ لا معنى للزمان والمكان في عالم الإلهية، فهو فوق الزمن والمكان.

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة فصلت، الآية: 12.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الانعام، الآية: 2.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة الانعام، الآية: 59.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة فاطر، الآية: 11.

(5) المرجع القرآن المجيد، سورة الحديد، الآية: 22-23.

إنَّ الزمان والمكان متعلقان ليس بالخلق والمالك والرازق والغني والعالم... ذاته، بل، بالمخلوق والمملوك والمرزوق والفقير والجاهل... وهذا الكون وما يقع فيه من أحداث وأطوار منذ نشأته إلى نهاياته كائن في علم الله جملة لا حدود فيه ولا فواصل من زمان أو مكان. ولكل حادث موضعه في تصميمه الكلي المكشوف لعلم الله. فكل مصيبة من خير أو شر فاللفظ على إطلاقه اللغوي لا يختص بخير ولا بشر تقع في الأرض كلها وفي أنفُس البشر أو المخاطبين منهم يومها... هي في ذلك الكتاب الأزلي المحتوم، وفي كتاب ولوح المحو والإثبات من قبل ظهور الأرض وظهور الأنفُس في صورتها التي ظهرت بها... ﴿إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ﴾... وقيمة هذه الحقيقة لها أبعاد وأعماق واستطالات فلسفية ومنطقية وعرفانية ووحْيانية من جهة، وقيمة سيكولوجية وسوسيلوجية من جهة ثانية. فقيمتها في كينونة النفس البشرية أن تسكب فيها السكون والطمأنينة عند استقبال الأحداث خيرا وشرا. فلا تجزع الجزع الذي تطير به شعاعاً وتذهب معه حسرات عند الضراء. ولا تفرح الفرحة الذي تستطار به وتفقد الاتزان عند السراء: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾.. فلا يأسى على فائت أسى يضعضه ويزلزله، ولا يفرح بحاصل فرحاً يستخفه ويذهله. ولكن يمضي مع قدر الله في طواعية وفي رضى.

رضى العارف المدرك أن ما هو كائن هو الذي ينبغي أن يكون! وهذه درجة قد لا يستطيعها إلا القليلون. فأما سائر المؤمنين فالمطلوب منهم ألا يخرجهم الألم للضراء، ولا الفرحة بالسراء عن دائرة التوجه إلى الله، وذكره بهذه وتلك، والاعتدال في الفرحة والحزن. أما قيمتها الفلسفية والعرفانية والعقائدية فتكمن في تحقق مسؤولية الفرد تجاه حريته واختياراته المقدره والمتعينة وتحمل ما يترتب عليها من واجبات ومحرمات وفروض ونوافل... من قبل ذات الشخص نفسه، بدءاً وأصلاً وقبلاً وسلفاً، والتي بمقتضاها تم تضمينها في سلسلة العلل الناقصة في دالة التقدير والقدر الإلهي وتوصيلها إلى حد القضاء والإتمام والإمضاء والحتمية والضرورة الأنطولوجية الوجودية في الواقع الخارجي. أي: بتعبير آخر، أنّ حرية اختيار فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل السكوت والصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل للإنسان متضمن في، وشرط له، وعلّة ضرورية لإيصال وإتمام وإمضاء كينونة القدر الإلهي للكائن الاختياري الشعوري الحر إلى مرتبته الخاتمية والنهائية، أي: مرتبة القضاء التام والمحتوم الذي لا مرد له بتاتاً.

### 12.6.8 تفسير القدر والقضاء العلميين والعينيين

حينما نستقرئ حقائق الآيات القرآنية الواردة بشأن كل من القضاء والقدر العلمي المعرفي الأبتيمولوجي والعيني الأنطولوجي الوجودي، نجد أنّ التقدير العلمي يشي إلى علمه سبحانه وتعالى بالضرورة الحتمية، بما تكون عليه الأشياء كلّها من حدود وخصوصيات تتعلق بحجمها وطولها ووزنها ونوعها وكمها وامتدادها وعمقها و...، أما القضاء منه فهو علمه سبحانه بحتمية وجود تلك الأشياء عن عللها ومبادئها. فعلى سبيل المثال والمقارنة والمقاربة مع وجه التباين والاختلاف، نجد أنّ الخياط يقوم أولاً بتقديرات ذهنية معرفية علمية خاصة لمعرفة حدود الثوب المراد خياطته من حيث الطول والعرض و... لكل أجزاء الثوب، فجميع الأطوال والأعراض والخواص الأخرى مصوّنة حاضرة في ذهنه في صورة علم ينتظر أن يقوم بتقدير عيني له من خلال إمساك مقص ومسطرة الخياطة لتقطيع القماش إلى أجزاء مقدره طولاً وعرضاً و... حسب الصورة الذهنية العلمية لديه، وهذه الخطوة المنجزة للعلم والصورة الذهنية هي التي تسمى التقدير العيني. ولكون دلالة بنية وكيونة التقدير العيني وتعالقاتها البنيوية والبنائية والنسقية مرتبطة بالعلاقات الإمكانية للظواهر فهي قابلة للتغيير والتحويل والتبديل، أي: بالغة ومفهوم النصوص الدينية (البداء)، وهو منسوب إلى لوح المحو والإثبات، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكَيْتِ﴾<sup>(1)</sup>. لذا ربما القدر يتخلف عن مقتضاه. وعليه فإنّ دالة ودلالات بنية وبناءات كينونة التقدير العلمي هي أيضاً قابلة للتغيير والتحويل والتبديل تبعاً لدالة ودلالات وبناءات كينونة التقدير العيني، حيث إنّ هذا العلم إنّما تعلق بالنسبة الإمكانية وبتحقق الظاهرة بصورة مشروطة، وليس هو العلم بالنسبة الضرورية وتحقق الظاهرة بصورة مطلقة<sup>(2)</sup>.

فالحوض في بحث القضاء والقدر من حيث الثبوت والإثبات ومصاديقهما في واقع ومجرى الحياة الزوجية والاجتماعية، وما يترتب عليه من الأحكام والقضايا والمواقف

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الرعد، الآية: 39.

(2) الشيخ محمد تقي مصباح اليزدي: «المنهج الجديد في تعلم الفلسفة»، الجزء الثاني، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ص 444-445.



والاختيارات ليس بأمر سهل ويسير، وله تداعيات خطيرة، لذا يقول الإمام علي (عليه السلام) كما يذكر صاحب البحار المجلسي في المجلد الخامس: «إلا أنَّ القدر سرٌّ من سرِّ الله، وحرز من حرز الله؛ لأنه بحر موج خالص لله عزَّ وجلَّ، عمقه ما بين السماء والأرض، وهو أسود كالليل الدامس كثير الحيات والحيتان تلعو مرة وتسلم أخرى في قعره شمس تضيء» فهناك متطلبات عديدة وبجاجة إلى غواص ماهر يستكشف معاني ومفاهيم وحقائق وجودية للقضاء والقدر، لذا هناك نهى في البحث إلا من له مهارة وعلم وفن الغوص والبحث في الأعماق.

وعليه في الوضع الذي يقتضي لفعل ما أن يكون له سيرورة تحقق تدريجي وفق متواليات سلسلة وحلقة أسبابه وعلله الجزئية التراكمية والتحقيقية حتى استكمال كافة علله وأسبابه المسمى بالعلة التامة، وذلك في سياق توفير وتنظيم وتنسيق وتتبع كافة مقدماته وظروفه الزمكانية، وإزالة كافة موانعه وحواجزه ومعيقاته، بشكل يؤدي إلى تحقق الفعل بالحدود والمشخصات المعيّنة ويعطي النتيجة المطلوبة. فدراسة الجدوى الاقتصادية<sup>(1)</sup> الاجتماعية والتاريخية والسياسية والحضارية والكونية حسب طبيعة وغاية الفعل وموضوعاته، أي: دراسة جدوى اقتصاديات تقدير فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل السكوت والصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل، وهي في ظرف العلم والحساب والحسبان والتنظير تُسمى بـ «التقدير العلمي»، وفي ظرف الخارج والواقع البراني يُسمى بـ «التقدير العيني». ويمكن تسميته وهي في المرحلة النهائية بـ «القضاء» وهو كذلك في ظرف العلم تُسمى بـ «القضاء العلمي»، وفي ظرف الواقع الخارجي البراني بـ «القضاء العيني»

والحاصل أنَّ التقدير والقضاء العلمي مرتبتان من العلم الفعلي، حيث يُنتزع أحدهما (التقدير العلمي) من انكشاف علاقة دالية بين المعلول وعلته الناقصة، ويُنتزع الآخر

(1) ليس المقصود هنا من الجدوى الاقتصادية وفق مفهومها العام المستخدم في علم الاقتصاد، بله، وفق مفهومها الخاص، أي هنا نمنى اقتصاديات الفعل التي تؤدي إلى تعظيم غاياته القصيرة والمتوسطة والبعيدة في سياق زمكانيات تتعدى حدودها المادية الدنيوية، وبتعبير آخر الغايات الكبرى والكبارة من الفعل، أي تتجاوز تعظيم الاجر والثواب، ليصبح تعظيم الانابة التوابعية والدناوة التقريبية إلى الكمال والجمال المطلق تعالى. لمزيد من التفصيل انظر إلى: «فقه فلسفة العمل من منظور إسلامي» كتاب قيد الإعداد.

(القضاء العلمي) من انكشاف علاقة دالية بين المعلول وعلته التامة. والمستنطق لروح الآيات القرآنية وحقائقها الظاهرة والباطنة الثاوية في أعماقها المتساوقة مع الرؤية الكونية التوحيدية للعالم والكون والوجود، يجد أنّ مرتبة (التقدير العلمي) تُعزى وتُنسب إلى «لوح المحو الإثبات»، وعليه كل من يستطيع أن يسمو ويعلو بروحه وكيونته الوجودية إلى مرتبة التقارب والتماس والتحاقل مع عالم لوح المحو والإثبات، فإنه جدير بالاطلاع على أحوال وسيرورات وأفعال الكائنات والموجودات في العالم السفلي، وهذا الأمر ليس مستحيلاً على الجميع، فالأنبياء والأئمة (عليهم السلام) كل حسب مرتبته التكاملية الوجودية التقريبية إلى الله كان لهم قدر من هذا العلم، وإن النبي محمداً ﷺ تجاوز هذا الأمر حتى قاب قوسين أو أدنى. وهناك رواية من أهل البيت (عليهم السلام) عن الإمام علي (عليه السلام) بما معناه، أنه لو لا البدء لعلمتكم أو ذكرت لكم العلوم المدونة في لوح المحو والإثبات، ولكن ما في اللوح المحتوم والكتاب الأمين وأم الكتاب، فهذا علمه عند الله وحده<sup>(1)</sup>.

## 12.7 سيرورة وصيرورة الإنسان في سياق اختياراته الإرادية العليمة والحرّة

### والمقصودة

قد يفهم من سياقات ومقامات بعض الآيات القرآنية المجيدة السابقة أو بعض الروايات الحديثية الشريفة، أنه ربما يتخذ القضاء والقدر للذين نعبر عنهما بالمصير ذريعة للقول بالجبر، وبالتالي أمراً مخالفاً للعدل بحجة أن الله سبحانه قدّر وجود كل

(1) إن الاضطراب والتشويه والحيرة الممتوحة من فهم الناس من بعض الروايات المؤكدة أو النافية لعلم الأئمة (عليهم السلام) بالغيب، هي نتاج عدم الفهم والتفهيم والإفهام والانفهام لعلم الغيب الذي له عدة إطلاقات ومصاديق ومعانٍ تراتبية طولية أو عرضية. فتارة يراد به العلم المخزون المكنون الذي لم يطلع عليه أحد من الخلق، وهو ما استأثر الله تعالى بعلمه دون خلقه، وهذا الاطلاق خارج عن محل البحث؛ لأن المعصوم عار عن هذا العلم بالقطع واليقين. ويطلق علم الغيب تارة أخرى، ويراد به أحد أمور خمسة ورد ذكرها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنزِلُ الْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ بِأَيِّ أَرْضٍ تَمُوتُ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾، فهذه الأمور داخلة في علم الغيب بدليل ما روي عن أمير المؤمنين (عليه السلام) أنه بعدما أخبر ببعض الحروب والوقائع التي تقع بعده (عليه السلام) قال له بعض أصحابه: «لقد أعطيت يا أمير المؤمنين علم الغيب؛ فضحك (عليه السلام) وقال للرجل وكان كلبياً: (يا أحمأ كلب: ليس هو بعلم غيب وإنما علم الغيب علم الساعة وما عدّه الله بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ الآية. فيعلم سبحانه ما في الأرحام من ذكر أو أنثى وقبيح أو جميل وسخي أو بخيل وشقي أو سعيد، ومن يكون في النار حطباً أو في الجنان للنبين مرافقاً، فهذا علم الغيب الذي لا يعلمه إلا الله، وما سوى ذلك علم علمه الله رسوله ﷺ فعلمنيه ودعا لي بأن يعيه صدري وتضطم عليه جوانحي».

شيء (القدر) أولاً، وحكم على وجوده وتحققه حكماً باتاً (القضاء) ثانياً، وكتب كل ما يوجد في الكون في كتاب قبل وجودها ثالثاً. وعلى ذلك فلا محيص من الفعل والعمل، وإلا يلزم خلاف تقديره وقضائه أو خلاف المكتوب في الكتاب المبين.

دعونا نلقي الضوء على هذا الموضوع ولو بشكل متقاطع دون استرسال وتفصيل، ونطلق بادئ ذي بدء بقراءة استقرائية واستنطاقية للآية القرآنية المجيدة: ﴿وَإِذَا قُضِيَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(1)</sup> وفق عدسة منظومة المفاهيم والشروح السابقة للمقدمات المذكورة ورؤية الحكماء الإسلاميين، يتبين لنا أنّ وجود كل مخلوق أشير إليه بجملة ﴿فَيَكُونُ﴾ مترتباً على الأمر ﴿كُنْ﴾ الآتي من قبل الله تعالى، وهو على شاكلة ترتب «الوجود» على «الإيجاد». ونفس الأمر، نجد أنّ «الإيجاد» قد عدّ مترتباً على «القضاء الإلهي»، ومن الطبيعي أنّ تصبح نتيجته «كونه مقتضياً»<sup>(2)</sup>.

وعليه يُرد في كلماتهم أنّ (القضاء، وكونه مقتضياً) قابلان للانطباق على (الإيجاب) و (الوجوب)، ولَمَّا كان الإيجاب متوقفاً على تمامية العلة، والجزء الأخير من علة الفعل الاختياري هو إرادة الفاعل، إذن لا بدّ أنّ تكون مرتبة «الإرادة» متقدمة على مرتبة «القضاء»: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ: كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(3)</sup> وعلينا أنّ لا نغفل بتاتاً عن تنزيه حقيقية الفعل والصفات الفعلية عن القيود الزمكانية من حيث انتسابها إلى الموجود المطلق الواجب الوجود لله سبحانه وتعالى، في حين الانتساب الزمكاني هو من ديدن وسمات حدود وقيود الكينونات أو المخلوقات الماديّة والتدرجية والزمانية.

النظرة التشميلية التكاملية التراتبية التوحيدية تؤكد لنا عدم وجود أية منافاة أو تضاد أو تناقض أو مزالية بين حقيقة الإيجاد الإلهي المجردة التي فوق الزمان والمكان الدفعي، وتلك الحقيقة المنسوبة إلى وجود الكائنات والمخلوقات غير المجردة والمادية تدريجياً وزمانياً، أي: تتواجد في أفق الزمان والمكان وقيودها الوجودي. تأسيساً على ذلك، بمكنتنا

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 117.

(2) الشيخ محمد تقي مصباح اليزدي: «المنهج الجديد في تعليم الفلسفة»، الجزء الثاني، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، لبنان، ص 442.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة يس، الآية: 82.

أن نحصل على منظومة من الصفات الفعلية التي تتفتح لنا أفق المعرفة والحقائق والأمور، وتثير لنا السبل المتفرقة إلى السبيل القويم لفعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو لفعل السكوت والصمت والصومته، أو لفعل الإشارة والقول والكلام والعمل الموصلة إلى الصراط والطريق المستقيم ﴿قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعِيَ وَسَبْحَنَ اللَّهُ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾<sup>(1)</sup>، وذلك من خلال سيرورة سلسلة تراتبية معرفية وجودية على النحو التالي: العلم والإرادة والقضاء والإيجاد (الإمضاء) من جهة، وجعل وضع «الإذن» و«المشيئة»<sup>(2)</sup> بين العلم والإرادة، كما يمكن جعل «التقدير» بين الإرادة والقضاء، وهذا ما يُشار إليه ويُفهم من سياق الروايات النبوية الشريفة. فغياب هذه الاستقامة الطريقية والقوامية (القوامة) السبيلية في حياة الإنسان تُمكن فيروسات وميكروبات معرفية خاصة أن تتوغل في بنيات مسائل القضاء والقدر، وتجعلها تنحرف عن سبلها الصحيحة، فتعكس سلبياً على منظورات وممارسات ومعتقدات الفرد والمجتمع، وذلك نظير معتقدات وممارسات الحظ الحسن والسيئ أو النحس، أو بعض أنواع الاستخارة العرفية، أو الصدفة والفجائية أو القسمة والنصيب، أو التطير أو الفأل والشؤم، التي غدت تُعشعش في بنيات وبناءات ودلالات واستدلالات وتداولاته وتواصلات ووظائف وغايات المنظومة الأبستمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمية الأخلاقية والاستطبيقية الجمالية والفنية للإنسان.

ولكون الأمر والخلق والمصير والاختيار والإرادة والعزم والبداية والنهاية والفصل والحكم النهائي كلها بيد الله وحده فحسب، فإن كل خلق وإيجاد ووجود حقيقي أصيل لأي شيء كائناً ما كان أو كائن قائم أو ما سيكون في الكون والعالم والوجود مبدأه ومنتهاه ومرجهه ومنتشأه محصور ومقصور على المالك والخالق والرازق والعالم والتقدير الحقيقي

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة يوسف، الآية: 108.

(2) يمكن اعتبار المشيئة والإرادة على أساس أنهما نفس الأمر والشيء، ولكن التمييز بينهما يكون وفق النسبة المنسوبة إلى الفاعل، فإذا شاء شيئاً فهو أرادَ وابتغى ورامَ ورجا، وإذا نسبت إلى الفعل ذاته يشي إلى أنه أرادَ وطلب ذلك الشيء، وشاء يأتي بمعنى ابتداء الفعل. فبعد المشيئة الفاعلية والإرادة الفعلية تأتي مرتبة التقدير الذي يجري في مجرى التفاعل وتراكم التركيب والتكوين الاستكمالي التصاعدي والتعاضدي إلى مرتبة الإرادة التامة، ومن ثم القضاء والإمضاء وإنجاز الفعل والانوجد البراني في الواقع الخارجي

الذي هو الله سبحانه وتعالى فحسب، فوجود كل وجود أو موجود أو أي شيء من جانب، وكذلك أفعاله الاختيارية وغير الاختيارية وحركاته وسكناته وسيورته، يكون مرجعها ومركزها وسببها وعلتها النهائية والبعيدة هي الله العلى القدير، وبالتالي جميعها مشمولة لنظام ونسق التقدير والقضاء الإلهي.

وهذا ما نشاهده مشاهدة وجدانية وعيانية فضلاً عن ملفوظاتها الكلامية القولية والإشارية، وخاصة عندما يصاب الإنسان بمصيبة أو يواجه حدثاً أو موقفاً سلبياً غير مرغوب أو غير متوقع أو غير مسرور، فيرجع الأمر كله إلى الله، قائلاً كل ما يصيبنا هو من عند الله، أو هذا هو مكتوب لنا أو هذا هو نصيبنا وقسمتنا ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا هُوَ مَوْلَانَا وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(1)</sup>، أو كل ما يحصل من فشل في الدراسة والزواج والتجارة والسفر... نرجعه ونعزوه إلى القسمة والنصيب، أما في حالات النجاح والسرور والفرح والمكاسب حيث يغفل الإنسان بشكل عام، بادئ ذي بدء، عن من هو أقرب إليه من حبل الوريد، ينسى من هو سيده ومالكة ورازقه وخالقه ومعافيه ودليله وفاعله الأصلي والحقيقي، وما يتذكر هذا الأمر إلا بعد حين وبشكل عرضي واتفقي من جهة، وبشكل خاطئ ومشوه ومبتور وسليبي من جهة ثانية.

وهذا الأمر بالنسبة لأصحاب العقول والفكر والعلم له شأن آخر وإشكالية معرفية ووجودية خطيرة أدت إلى التفریط والإفراط فيه بين الجبر التام الأشعري والتفويض التام المعتزلي، ولم يتمكنوا من إيجاد المواءمة والمساوقة والمزاوجة بين إرادة وحرية واختيار الإنسان الشعوري وأفعاله وسيورته من جهة، والقول بمرجعية وحصيرة وقصرية أسباب وعلل كل الوجودات والكائنات الموجودة وأفعالها وإراداتها واختياراتها إلى الله في نهاية الأمر.

وبتعبير آخر، كيف يمكننا التسوية والتوحيد والإصلاح والتوفيق بين «القضاء والقدر» من ناحية، وإقرار وإمضاء إرادة وحرية واختيار الإنسان من ناحية أخرى؟ أي: كيف يمكننا التصالح والتزواج والتفاهم والتساوق بينهما من جهة، ونبد الافتراق والتخاصم

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة التوبة، الآية: 51.

والتخالف والتضاد والتناقض الظاهري بينهما من جهة ثانية؟ وهذا ما تصدى له الأئمة الأطهار (عليهم السلام)، وما طرحوا من حل للإشكالية من خلال الفهم العميق والدقيق بمقولة: «لا جبر ولا اختيار ولكن أمر بين الأمرين».

### 12.7.1 أفعال العباد وعلمه وإرادته الأزلية :

مما لا شك ولا ريب فيه البتة أنّ علم الله سبحانه وتعالى هو علم مطلق وفوق المطلق، وتشميلي وفوق التشميلي والشمولي، وتفصيلي جزئي وكلي وفوق الجزئي والكلي، بحيث يشمل كل الموجودات والكائنات، بل، مطلق الكون والعالم والوجود، بل، إنه تعالى كان عالماً عليماً قبل أن يخلق العالم بأفعال المجرمين والظالمين والفاستدين والسفّاكين، أو طاعة الطائعين وعبادة العابدين وفعل المؤمنين وجهاد المجاهدين، وإنّ علمه تعالى بالأمور علم بالواقع والحقيقة، وهو لا يتخلف عن الواقع بتاتاً، وكيف يكون ذلك، وعلمه مستطيل موسع ممتد لا يسعه ولا يحتويه ولا يحده الكون والوجود وعلمه فوق الكون والوجود وقبل الكينونة والكائنية والكون، ذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٍ فِي ظُلْمَتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾<sup>(1)</sup> وقوله تعالى: ﴿قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا﴾<sup>(2)</sup>.

وقد يمتح من القول السابق الوارد في كثير من الآيات القرآنية المجيدة والروايات النبوية الشريفة تصور واعتقاد خاص أنّ العلم الإلهي الشامل بكل الأشياء عموماً، والأفعال الاختيارية للإنسان خصوصاً، سواء قبل الوجود أو بعده، وقبل فعل الكائن أو بعده، يعني بالتأكيد أنّ الكائن الإنساني يكون مجبوراً مضطراً متظاهراً بالحرية والاختيار، وأنّ حريته واختياراته شكلية أو تابعة أو لاحقة، بل، دالة تابعة لعلم الله، لما كان الله سبحانه على علم ومعرفة تفصيلية أو إجمالية منذ الأزل، وهذا العلم هو مصدر ومنشأ لأفعال الإنسان وأعماله الصالحة والطالحة والخيرة والشريرة، وأنه على علم ودراية تامة بما سيرتكبه كل واحد منا من الذنب والخطأ والزلل في الزمان المتمعين والمكان المحدد

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الانعام، الآية: 59.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الطلاق، الآية: 12.

والفعل المشخص، فيما أن العلم الإلهي لا يتخلف عن معلومة يجب أن يكون الشخص مصدراً ذاتياً إجبارياً لهذا الذنب أو فعل الخطيئة والمعصية، ولا يستطيع أن يتخلف عنه بأية قوة وإرادة وقدرة، بله، لا يستطيع أن يغير من دوال كميته وكيفيته ونسبته وإضافاته وميلانه وزواياه واتجاهاته السيروته والصيروية، إذ تخلفه نفس تخلف علم الله عن الواقع، وصيرورة علمه جهلاً تعالى الله عنه.

هذه الرؤية الأولية المسطحة والمسرتنة أو السرابية والسديمية الممتوحة من قراءات وفهوم مضطربة ومشوهة لظواهر الآيات القرآنية المجيدة والأحاديث النبوية الشريفة، هي منشأ ما ينتج عنها أو يمتح منها من مكر وحيل لا تجر العقول البسيطة والساذجة إلى شباك ووحل الفهوم الخاطئة والمنحرفة والقشرية فحسب، بله، حتى جرّ عقول بعض الفلاسفة والمتكلمين والمحدثين والمفكرين إلى وحل الجبر وسلب الإرادة والاختيار من الإنسان الشعوري المختار في أفعاله، وذلك انطلاقاً من العلاقة الدالية المشوهة والمضطربة الرابطة بين أفعال العباد ربطاً نسقياً بنوياً وعلائقياً وتكوينياً وتشريعياً بعلم الله تعالى المسبوق على فعل الكائن، وإن هذه العلاقة الدالية غير قابلة للانفكاك والانفصال عن متعلقها، فوقعوا في شرك وحبائل أوهام وتصورات معرفية ووجودية بعيدة عن الواقع والحقيقة الأستيمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية لسيرورة العلاقة بين فعل الكائن الاختياري الشعوري الحر وعلم الله سبحانه وتعالى بذلك العلم. وهذا الوضع ناتج عن عدم قدرة عقولهم على التمييز بين حصول العلم والفعل ذاته وآثار الفعل.

حيث إن علمه سبحانه لم يتعلق بصدور أي: أثر من مؤثره على أي: وجه اتفق، وإنما تعلق علمه بصدور الآثار عن العلل مع الخصوصية الكامنة في نفس تلك العلل. فإن كانت العلة علة طبيعية فاقدة للشعور والاختيار أو واجدة للعلم فاقدة للاختيار، فتعلق علمه سبحانه بصدور فعلها وأثرها عنها بهذه الخصوصية، أي: أن تصدر الحرارة من النار من دون أن تشعر فضلاً عن أن تريد، ويصدر الارتعاش من الإنسان المرتعش عن علم ولكن لا بإرادة واختيار، فالقول بصدور هذه الظواهر عن عللها بهذه الخصوصية يستلزم انطباق علمه على الواقع وعدم تخلفه عنه قيد شعرة.

وإن كانت العلة عالمة وشاعرة ومريدة ومختارة كالإنسان، فقد تعلق علمه على صدور أفعالها منها بتلك الخصوصيات وانصبغ فعلها بصبغة الاختيار والحرية. فلو صدر فعل الإنسان منه بهذه الكيفية، لكان علمه مطابقاً للواقع غير متخلف عنه، وأما لو صدر فعله عنه في هذا المجال عن جبر واضطرار بلا علم وشعور، أو بلا اختيار وإرادة فعند ذلك يتخلف علمه عن الواقع. وعليه، فإن الأعمال الصادرة من الإنسان على قسمين: قسم يصدر منه بلا شعور ولا إرادة كأعمال الجهاز الدموي والجهاز المعوي وجهاز القلب، والأحشاء، التي تتسم في أفعال الإنسان بسمة الأعمال الاضطرارية أو غير الاختيارية، وقسم آخر يصدر منه عن إرادة واختيار، ويتسم بسمة الأعمال الاختيارية غير الاضطرارية، كدراسته وكتابته وتجارته وزراعته.

وعلى ما سبق من أن علم الله تعالى تعبير عن الواقع بما لا يتخلف عنه قيد شعرة، فتقع أعماله مورداً لتعلق علم الله بها على ما هي عليه من الخصائص والألوان. فتكون النتيجة أنه سبحانه يعلم من الأزل بصدور فعل معين في لحظة معينة من إنسان معين إما بالاضطرار والإكراه أو بالاختيار والحرية، وتعلق مثل هذا العلم لا ينتج الجبر، بل يلزم الاختيار، ولو صدر كل قسم على خلاف ما اتسم به لكان ذلك تخلفاً عن الواقع.

فعلينا في هذا الموقف الالتفات إلى كيفية تعلق علمه بصدور الأفعال عن مبادئها وعللها. نعم، من أنكر وجود الأسباب والمسببات في الوجود، واعترف بعلّة واحدة وسبب مفرد، وهو الله سبحانه وتعالى وجعله قائماً مقام جميع العلل والأسباب، وصار هو مصدراً لكل الظواهر والحوادث مباشرة ولم يُقَمِّ للعلل الطبيعية وللإنسان وما فيه من المبادئ وزناً وقيمة، ولم يعترف بتأثيرها في تكوّن الظواهر والحوادث، لا مناص له عن القول بالجبر. وهو مصير خاطئ يستلزم بطلان بعث الأنبياء وإنزال الكتب. والحق في الإجابة هو أن علمه العنائي الذي هو السبب لظهور الموجودات على صفحة الوجود، وإن كان علة لظهور الأشياء، لكنه ليس بالعلّة الوحيدة القائمة مقام الأسباب والعلل المتأخرة (كما عليه الأشاعرة المنكرون للأسباب والمسببات) بل هناك أسباب ومسببات كثيرة يؤثر كل سبب في مسببه بإذنه سبحانه ومشيبته. وفي خلال تلك الأسباب سببية الإنسان لفعله بإذنه سبحانه، فتعلّق علمه على أن يكون الإنسان في معترك الحياة فاعلاً مختاراً



وسبباً حُرّاً لما يفعل ويترك. فكون مثل هذا السبب متعلقاً لعلمه العنائي المبدأً لفيضان الموجودات، لا ينتج الجبر بل ينتج الاختيار<sup>(1)</sup>.

## 12.7.2 مراتب الفعل

إذا كانت العلة التي تتمحّ منها أو نتج عنها المعلول الكذائي مركبة من عدة أشياء وأجزاء، فلا بدّ من تحقق وتحصيل كافة أجزائها حتى يتحقق وجود المعلول الأنطولوجي في الخارج، لذا فرضية تحقق المعلول (الأشياء أو الأفعال) في الخارج من دون تحقق أي جزء من أجزاء علته التامة، يعني وجوده وعدم وجوده أي: وجوده وفقدانه سيان، من حيث التأثير الأنطولوجي الوجودي، وهذا ما يناقض أو يصاد أصل فرضية جزئيته للعلة التامة، التي مفادها ما لم تتحقق كافة أجزاء العلة التامة لا يمكن ظهور ووجود المعلول، حيث إنّ وجود المعلول يكتسب من ذات العلة «وجوباً بالغير»، وفي ضوءها، أي: على أساس فعل العلة ينتج أو يوجد المعلول في الواقع الخارجي. لذا استنتج الحكماء وفق هندسة راتوبية تحليلية عقلية سيرورة راتوبية متدرجة للعلاقة الوجودية بين العلة التامة ومعلولها، وذلك على النحو التالي: «الماهية... أمكنت... فاحتاجت... فأوجبت... فوجبت... فأوجدت... فأوجدت...».

وعليه فإنّ هندسة الترتيب الراتوبي التأخري والتقدمي في السلسلة الطولية السابقة تتوسطها «فاء الترتيب» في سيرورة الوجود الأنطولوجي. وهذه السلسلة الوجودية

(1) تمثيل خاطئ ربما يتمسك في تحليل علمه سبحانه بمثال خاص ويقال: إنّ باستطاعة كثير من الأساتذة أن يتكهنوا بمستقبل تلامذتهم، فإنّ المعلم الذي يعرف حدود السعي والعمل والاستعداد في تلميذه المعين، يستطيع أن يتكهن بنجاح التلميذ أو رسوبه بصورة قاطعة، فهل نستطيع أن نقول: إنّ علم المعلم بوضع التلميذ صار علة لعدم نجاحه في الامتحان بحيث لو تكهن المعلم بعكس هذا، لكان النجاح حليف التلميذ، أو إنّ السبب في فشله في الامتحان هو تكاسله أيام الدراسة، وإهماله طول السنة الدراسية مطالعة ومباحثة الكتاب المقرر. وصرفه أوقاته في الشّهوات. إنّ هذا التمثيل نافع للأذهان البسيطة التي لا تفرق بين علم المعلم، وعلمه سبحانه. وأما العارف بخصوصية علمه تعالى وأنه نفس ذاته، وذاته علة لما سواه، فهو يرى قياس أحد العلمين بالآخر قياساً خاطئاً، فإنّ علم المعلم ليس في سلسلة علل الحوادث، وفي مورد المثال: رسوب التلميذ أو نجاحه. وهذا بخلاف علمه تعالى فإنه في سلسلة العلل، بل تنتهي إليه جميع الأسباب والمسببات. وقد عرفت أنّ القضاء عند الفلاسفة عبارة عن علمه بما ينبغي أن يكون عليه الوجود حتى يكون على أحسن النظام وأكمل الانتظام، وهو المسمّى عندهم بالعناية التي هي مبدأ لفيضان الموجودات، من حيث جملتها على أحسن الوجوه وأكملها. فعند ذلك يصبح التمثيل في مقام الإجابة أجنبياً عن الاشكال.

متطابقة ومنسجمة مع الحقيقة الوجودية التي تؤكد على أنّ الجزء الأخير من العلة التامة في الفاعل الاختيار الشعوري، وبالقصد هو في الحقيقة إرادة ذلك الفاعل، وهذا يشي لنا أنه لو توفّرت كافة سلسلة مقدمات الفعل، سواء كان هذا الفعل هو فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أم فعل السكوت والصمت والصومته، أم فعل الإشارة والقول والكلام والعمل، ما دام الفاعل لم يُرده، فإنّ ذلك الفعل لا يتحقق، أي: لا يخرج إلى حيز الوجود. لذا في حال فعل اختيار أو تفضيل أو ترجيح أحد قرارات الزواج ومتعلقاته أو التجارة أو السفر أو العلم والتعليم أو الصحة أو.... ما لم تتوفر وتتحقق كافة أجزائها وشروطها ومتطلباتها ومقدماتها الإعدادية التي هي جزء أساسي وجوهري لا يتجزأ من العلة التامة والإرادة الإلهية للفعل الإنساني الإرادي الاختياري الحر، لا يتحقق الفعل في الواقع الخارجي، وهذا هو المعنى الصحيح والحقيقي لمقولة أمر بين أمرين في الفعل الإرادي الاختياري.

إذن أصبحت إرادة الفاعل الاختياري الحر وبالقصد والإرادة هي الجزء الأخير والأساسي للعلة التامة التي بمقتضاها يتحقق ويوجد المعلول أو الفعل. لذا علينا أن نفهم حقيقة هذه الإرادة الإنسانية الاختيارية الحرة والمقصودة، وكيفية تحققها وسيرورة وجودها، وكيفية تضمينها في دالة سلسلة العلة الجزئية التي تحقق بدورها علة المعلول التامة. وحيث إنّ هذا الموضوع واسع وعميق نحاول أن نوجزها بشكل يخدم غرضنا هنا فحسب، فنقول: إنّ تحقق الإرادة يتوقف على سلسلة طويلة راتوبية من الأمور، منها: التصورات والتصديقات وحصول الشوق الأصلي إلى نتيجة الفعل، والشوق الفرعيّ إلى الفعل، ثم التصميم والعزم على إنجاز الفعل، حيث يتضمن فعل التصور والتصديق العناية والالتفات إلى سمات وخصائص الفعل وحدوده وسلسلة مقدماته أيضاً. أما الفاعل بالتجليّ والعناية مثل الله سبحانه وتعالى فلا يحتاج إلى متواليات هذه السلسلة. وبهذا يتضح لنا أيضاً أنّ كل فاعل ذي شعور واختيار وقصد له علم بفعله وخصائص وسمات ذلك الفعل، وأنّه يشوق ويعشق ويحبّ نتيجته، وعليه يُقدّم على فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم أو فعل السكوت والصمت والصومته أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل.

لكي تكتمل حلقات أو سيرورة سلسلة العلة والأسباب الفرعية أو الجزئية التي تشكل

في النهاية العلة التامة للمعلول المنظور إليه، علينا، بادئ ذي بدء، جعل فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل السكوت والصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل فيما يتعلق بالزواج اختياراً وتفضيلاً أو سيرورة وبناءً وتكاملاً، قبل الإيجاد والانوجاهة والوجود الأنطولوجي، فعلاً وفكراً وعملاً عبادياً وتديبيرياً معيناً، سواء كان الفعل فعلاً عقائدياً عبادياً أم معاملاتياً تجارية أو اجتماعية أو سياسية أو... في تموضعات ومجاري سيرورة وصيرورة التصورات السليمة والواقعية من حيث معرفة حدودها وأبعادها وزمكاناتها وكيفيتها وخصائصها المميزة وسماتها الخاصة، ثم التصديق والتوكيد والإقرار والإبرام لمنظومة مجمل وصافي الخيرات والفوائد والمصالح والمضار والشور والآفات والصعوبات، ومن ثم حصول الشوق الأصلي لسيرورة الفعل من نتائج ومآلات للخيرات والمصالح والفوائد المتوقع تضمينها وتحصيلها، وبالتالي الرغبة والميل أو الشوق الفرعي لسيرورة العمل ذاته، أو الشوق للعمل المنظور من حيث إنه يسد حاجات النفس الكمالية التي تعاني من النقص أولاً، وثانياً الحب لذات الفعل من باب الكمال ذاته الذي يلزم تحقيق الشوق يلاحقه بالتالي.

لذا تستمر سلسلة وحلقات العلل الجزئية لدالة الإرادة بعد ذلك إلى أن يتحقق التسطير والترسيم والعزيمة والتصميم والنية على إنجاز الفعل، حيث إن الجزئية الأخيرة من متواليات سلسلة أو حلقات الأسباب أو العلل هي التي نسميها العلة التامة التي يلزمها ويتبعها بالضرورة والحتمية والعلية التامة انوجاهة الفعل في الواقع الخارجي. إضافة إلى ضرورة تحقق كافة أجزاء دالة العلة التامة، هناك ضرورة أخرى تتعلق بإزالة وإزاحة كافة الحواجز والعوائق والموانع والسدود التي تضرب الستار والاستتار حول الفعل أو أجزاء العلل والعلة التامة التي توجد فعاليتها العلية الثاوية فيها كالإحراق بالنسبة لقطعة قطن أو قماش أو خشب، من حيث بعد المسافة أو الرياح أو البلبل أو... فما لم تزال هذه الموانع والعوائق لا تحدث عملية الإحراق، فهي مرهونة بتحقيق العلل الجزئية كافة من جانب، وإزالة الموانع من جانب آخر. وتجدر الإشارة إلى حقيقة في غاية الأهمية ومنتهى الضرورة مفادها، أن كل عنصر أو حلقة أو سلسلة من متواليات عناصر وحلقات وسلاسل دالة الإرادة الكلية التامة للكائن الاختياري الشعوري الحر، لها سلمية راتوبية معرفية

ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية فنية من حيث الشدة والضعف، أو الفقر والغنى، أو الظاهر والباطن، أو...<sup>(1)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى حقيقة معرفية ووجودية مفادها أنّ فاعلية الكائن الإنساني والفعلية الإلهية واحدة ليستا في عرض واحد، بل، إنهما في طول واحد، فهي فاعلية منسوبة إلى الكائن الإنساني وإلى الله تعالى في نفس الوقت، وإلا لحصل تضاد ووقع تناقض وظهر تزاخم وحصل تصادم بين الفعلين، بحيث يُنسب الفعل إما إلى الله الغني المطلق أو إلى الكائن الإنساني الفقير المطلق. فإذا كان الأمر الفعلي منسوباً إلى الكائن الإنساني وصادراً منه فحسب يقتضي خروج الفعل من دائرة القضاء والقدر الإلهي، ونقع في التفويض، أي: الوقوع في دائرة التفويض المعتزلي التام، وإذا كان صادراً من الله سبحانه وتعالى فحسب، فإنه مشمول لقضاء وقدر الله تعالى التام والكامل الجبري، ولكن يكون فعل الكائن الإنساني محروماً وفقيراً ومسلوباً تماماً إلى الاختيار والإرادة والحرية والتقصية، أي: الوقوع في دائرة الجبرية التامة الأشعرية.

وتأسيساً على ذلك، تصبح إشكالية أو معضلة التخاصم والتضاد والتناقض الظاهري بين حرية إرادات واختيارات الإنسان من جهة، قضاء وقدر الله في كل شيء في هذا العالم والكون والوجود من جهة ثانية، واضحة ومحلولة ومقضية، وذلك إذا فهمنا واستوعبنا مقدمات الفعل الاختياري الحر القصدي للإنسان، سواء فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم أم فعل السكوتي والصمت والصومته أم فعل الإشارة والقول والكلام والعمل من جانب، وفي سياق مفهوم الفاعل القريب والفاعل البعيد، أو في سياق الغنى والفقر المعرفي والوجودي من جانب آخر. فاستناد كينونة الفعل إلى الفاعل القريب المباشر وإلى الموجد الحقيقي للفعل الحقيقي الذي هو الله سبحانه وتعالى فحسب يكون على مستويين، الفاعلية الإلهية تتموضع في طول سلسلة وحلقات فاعلية الكائن الإنساني، فلو لا تلك الإفاضات الربانية غير المنقطعة على كافة الوجودات الممكنة لكانت في طي العدم أو الإمكان الماهوي المتساوي بين الوجود والعدم الذي هو محتاج إلى علة فوقية تخرجه

(1) جعفر عباس حاجي، فقه فلسفة المنهاجية التكاملية التوحيدية 3 أجزاء، وكتاب العدسات الرؤيوية المركبة للمنظومة المعرفية: دار المحجة البيضاء 2 جزآن، بيروت، لبنان 2012.

من طي الإمكان وحيز القوة إلى الوجود والوجود والوجود والوجود. فلولا إفاضة العلم والقدرة والاختيار والحرية والحياة من قبل الله للكائن الإنساني هل بمكنته أن يأتي بهذا بأي: فعل بإرادته واختياره؟!

فنظرية وفكرة الفاعل البعيد الإلهي والفاعل القريب الإنساني تمكننا من حل الإشكالية والمعضلة الفكرانية والاعتقادية لموضوع الجبر والاختيار بواسطة الأمر بين الأمرين، لا جبر مطلق ولا اختيار مطلق. ولكن التحليل الأنطولوجي الوجودي العميق والعرفاني الجمالي المعقلن والمشرعن المستطيل والممتد الذي يقوم بتشهاد الغيب وتغييب التشهد، يتجاوز حل الإشكالية من خلال الفاعل القريب والبعيد، حيث يعتبر الله تبعاً وعلاً هو الفاعل الوحيد والقريب والأوحد، ذلك مصداقاً لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتُمْ إِذْ رَمَيْتُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ وَلِيُبْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءً حَسَناً إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ (1).

وعليه تتمثل وظيفة الكائن الإنساني فيما يقوم بدور المعد والمجهز والمهيأ أو المزود والمدبر والمنظم للمقدمات والشروط والظروف من جهة، وبدور مزيل للعقبات ورافع للصعوبات وكاشف للمعضلات وممحي للذنوب والعوائق المعيقة في طريق سيرورة الفعل، كما هو حال المزارع الذي يهيئ الظروف ويوفر الشروط ويزيل العقبات والمصاعب لكي تثبت البذرة في التراب وتتجذر جذورها وتستقيم جذوعها وتتفرع فروعها وتتشعب أفنانها وتورق أوراقها وتزهو أزهارها وتثمر ثمارها التي جميعها من شأن الله سبحانه وتعالى فحسب، وما كان دور وفعل الكائن الإنساني إلا كما قلنا تهيئة الظروف وإزالة الصعوبات والعوائق فحسب، وهذا لا يتنافى مع دور واختيار الكائن الإنساني المعد والمجهز والمنظم.

ولذا قلنا سابقاً ونقوله الآن أيضاً: إن فعل الكائن الإنساني بوصفه فعلاً حراً ومختاراً قسدياً شعورياً عليمياً يصبح له موضعاً وقيمة ومتغيراً في دالة القضاء والقدر الإلهي وليس خارجه، ومستقل عنه ولا داخله بمفرده وذاته فحسب. أي: أن القضاء والقدر الإلهي لا يتنافى البتة اختيار الكائن الإنساني فحسب، بل، يؤكد ويثبت ويبرهن ويقرر حقيقة وواقعاً على اختيارات الكائن الإنساني القسدي الحر، وعلى القضاء والقدر الإلهي حيث

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الانفال، الآية: 17.

دون اختيار الكائن الإنساني لا يكتسب فعل نظره وتعقله وتخيله وتوهمه أو فعل سكوته وصمته وصومته أو فعل إشارته وقوله وكلامه وعمله ضرورة ووجوباً وإيجاداً وانوجاداً في الواقع الموضوعي البراني.

فبنية كينونة الأفعال التكوينية والتركيبية والتراكيبية ودلالاتها واستدلالاتها المعرفية والوجودية وفاعلية سيرورتها وصيرورتها التداولية التواصلية الصادرة من الكائن الإنساني ليست منفردة انفراداً ذاتياً، وليست مستقلة استقلالاً ذاتياً عن كينونة فاعلية فعل الله سبحانه وتعالى لتكون إما مستندة ومرتكزة إلى الإنسان أو أنها مستندة ومرتكزة إلى الله تعالى. فهي مترابطة من حيث الاستناد والاعتماد والارتكاز والعلية الطوليّة، بحيث في نفس الوقت الذي يبدو أنّ فعل الكائن صادر ومرتكز ومستند فيه إلى إرادة واختيار وحرية الكائن الإنساني، إلا أنه مرتكز ومستند ودالّة في مرتبة إسنادية ودرجة اعتمادية أعلى وأشد وأرفع وأقوى، وهي مرتبة الإسناد والارتكاز الإلهي.

فمن دون هذه الارتكازية والاستنادية العليا والرفيعة له تعالى، وتعلق الإرادة الإلهية في أي شيء، لكان ذلك الشيء في طور العدم أو الماهية المتساوية الوجود والعدم، أي: «الإمكان» الذي ينتظر العلة الفاعلية الكبرى والعظمى والأولى له، حتى تُوجبه وتُجدّه، حيث من دون ذلك بالأصل لا وجود للإنسان ولا علم ولا قدرة ولا إرادة ولا اختيار ولا فعل نظر وتعقل وتخيل وتوهم، ولا فعل سكوت وصمت وصومته، ولا فعل إشارة وقول وكلام وعمل بتاتاً، فضلاً عن نتائج الفعل، فجميع هذه الوجودات الممكنة بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى هي عين التعلّق والربط، ولا يمكن لأي وجود من الوجودات الممكنة أن يكون له دالّة وجودية ذاتية مستقلة ومنفردة.

والنقطة المركزية والتبأورية هنا تكمن في أنّ إرادات الإنسان واختياراته التفضيلية الحرة والقصدية العلمية، هي بالأساس معتبرة ومحسوبة ومقدرة ضمن التقادير الأخرى في سلسلة متغيرات وعناصر دالّة القضاء والتقدير الإلهي، بحيث لولا تلك الإرادات والاختيارات الحرة القصدية العلمية لما أكتمل التقدير الإلهي لفعل الإنسان الحر والمختار، ولم يصل التقدير العلمي والعيني إلى مرتبة القضاء العلمي والعيني الممضى والمختوم بختم الثبوت والإثبات والإيجاد الحقيقي المقصور على الله عزّ وجلّ. لذا قيل:

إنَّ الفعل الاختياري للكائن الإنساني بوصف كونه اختيارياً يصبح موضع ومورد القضاء الإلهي، وكونه اختيارياً يصبح من مشخصاته ومن شؤونه المقدره. فلو تحقق فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل السكوت والصمت والصومته، أو فعل الإشارة والقول والكلام والعمل بشكل جبري لتخلف القضاء الإلهي<sup>(1)</sup>.

وهذا ما كنا نقوله ونرده دائماً وأبداً أنّ النية أو الإرادة ليست ظاهرة أو فكرة أو حالة شعورية وجدانية عارضة أو طارئة أو تصادفية أو اتفاقية، أو أنها جاهزة أو يمكن استيرادها أو تلقيها في الطريق، أو أنها رهن الرغبة والطلب متى ما شاء، أو تصور أو ترد إلى الذهن أو تُطرح في المجالس والمحافل، بله، تتطلب إلى بناء قواعد بنيتها التحتية ورسم هندسة بناءاتها الفوقية وتشكيل أنساقها العلائقية الجوانبية والبرانية وتنعيد مكوناتها التكوينية والتركيبية والتراكيبية، ومؤسسة استدلالاتها ودلالاتها، ومؤصلة تداولاتها وتواصلاتها، ومؤائلة وظائفها وغاياتها، وتعيين مكاشفة أزمانها وعوالمها، وتحديد معاينة أبعادها

(1) بقيت هنا كلمة، وهي: أنّ الامام أمير المؤمنين عليه السلام فسّر القضاء والقدر للشامي الذين سأله عنهما بالأمر بالطاعة والنهي عن المعصية، وذلك عندما قال الرجل له: «فما القضاء والقدر الذي ذكرته يا أمير المؤمنين؟». فقال: «الأمر بالطاعة والنهي عن المعصية والتمكين من فعل الحسنة وترك السيئة، والمعونة على القربة إلى الخذلان لمن عصاه والوعود والوعيد والترغيب والترهيب، كل ذلك قضاء الله في أفعالنا وقدره لأعمالنا، وأما غير ذلك فلا تظنه، فإن الظن له محبط للأعمال». فقال الرجل: «فَرَجّت عني يا أمير المؤمنين فَرَجَ الله عنك» بحار الأنوار، ج 5، باب القضاء والقدر، ح 74، ص 126. وقد اختار هذا المعنى شيخنا المفيد رحمه الله في (تصحيح الاعتقاد) فقال: «والوجه عندنا في القضاء والقدر بعد الذي بيّناه أنّ لله تعالى في خلقه قضاءً وقدرًا، وفي أفعالهم أيضاً قضاءً وقدرًا معلوماً. ويكون المراد بذلك أنّه قد قضى في أفعالهم الحسنة بالأمر بها. وفي أفعالهم القبيحة بالنهي عنها... وفي أنفسهم بالخلق لها، وفيما فعله فيهم بالإيجاد له، والقدر منه سبحانه فيما فعله إيقاعه في حقه وموضعه. وفي أفعال عباد ما قضاه فيها من الأمر والنهي والثواب والعقاب: لأن ذلك كله واقع موقعه» تصحيح الاعتقاد، ص 20. وقد ذكره المحقق الطوسي رحمه الله وجهاً في تفسير القضاء والقدر حيث قال: «والقضاء والقدر، إن أريد بهما خلق الفعل لزم المحال، أو الإلزام صحّ في الواجب خاصة، والاعلام صحّ مطلقاً» كشف المراد، ص 194. وأوضحه العلامة الحلي رحمه الله بقوله: «مإذاً يُعنى من القول بأن الله قضى أعمال العباد وقدرها، فإن أرادوا به الخلق والإيجاد، فهو باطل لأنّ الأفعال مستتدة الينا. وإن أرادوا به الإلزام لم يصح إلا في الواجب، وإن عني به أنّه تعالى بيّنها وكتبها وأعلم أنّهم سيفعلونها، فهو صحيح: لأنه تعالى قد كتب ذلك أجمع في اللوح المحفوظ وبيّنه لملائكته، وهذا المعنى الأخير هو المتعين» المصدر السابق. نقول: إنّ القضاء والقدر ممّا اتفقت عليه جميع الملل، لكن القدر لا ينحصر في هذا فقط، حسب ما عرفت من الايات والروايات. وأما اكتفاء الامام بهذا الجواب فهو لملاحظة حال السائل، فلو كان مستطيعاً لأن يتحمل بعض المعارف الإلهية لما اقتصر الامام عليه، ولأجل هذه الملاحظة كان الإمام (عليه السلام) يجب بعض من يسألوه عن القضاء والقدر بقوله: «طريقٌ مظلمٌ فلا تسلكوه، وبحرٌ عميقٌ فلا تلجوه، وسرٌّ الله فلا تتكلموه» نهج البلاغة، قسم الحكم، الرقم 287.

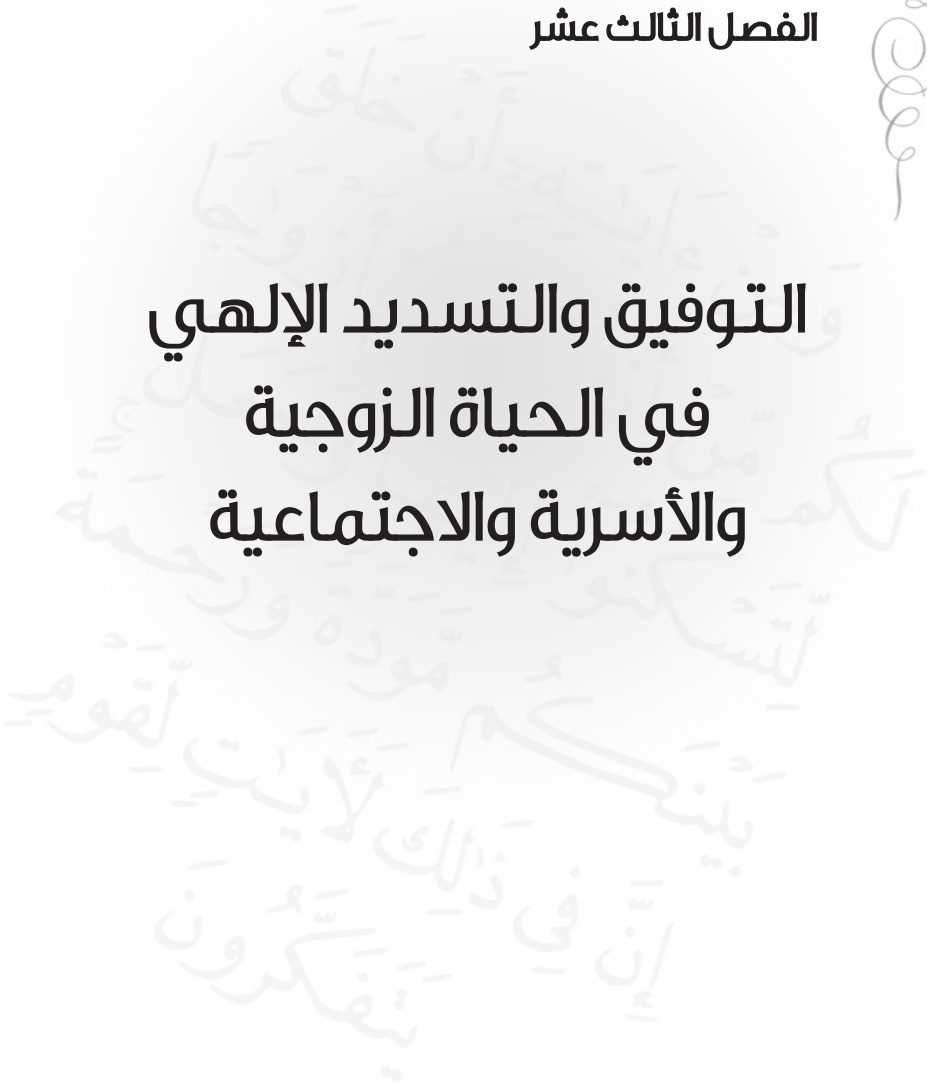
الكونية والحضارية والتاريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية في بنية دوالها، حتى  
تمكننا من السير في اتجاه السبيل القويم الذي يوضعنا في قلب الصراط والطريق  
المستقيم، الذي بدوره يحقق لنا دالة تعظيم الصلاحية والفلاحية والتوآبية والتقريبية إلى  
الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق تعالى.





الفصل الثالث عشر

التوفيق والتسديد الإلهي  
في الحياة الزوجية  
والأسرية والاجتماعية





## 13. مقدمة

إنَّ الأوليات اللافتية والأسمائية اللاحسنى والصفاتية اللاعليا لبنية وبناء ونسق الحياة الزوجية التكوينية والتركيبية والتراكية، والإوالات الاحتراسية والاحترازية والتكيفية والتحصينية والرفضية الموهومة والواهية أو العامية والمبتذلة أو السخيفة والسقيمة التي تحيط حول وتحوم في ذهن وشعور واعتقاد الزوجين المتثاقفين والمتعارفين والمتفاكرين والمتعاونين والمتكاملين والمتوحدين، والآليات والآلات الواسائية والأداتية التطابقية والتفاعلية والتحرزية والقولبة الضعيفة والسوقية والعامية الموظفة في إعمال بناء وتأسيس وتأسيس وتأثيل حياة زوجية حيّة حيائية استحيائية وحيانية من جهة، وحياة قوامية وقيومية وقوامية وقيامية وقومة وقائمة ومقومة بالصفات الفعلية التكاملية المتعالية لسيرورة حركة النفس الجوهرية التزاوجية بين كينونة الزوج والزوجة في مجاري وتتبعيات الحياة والكون والوجود من جهة ثانية، ومنظومة معاييرها وموازينها المشوهة والمختلة واللاعقلانية واللاعرفانية واللاوحيانية لاختيارات الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية الاصطفائية والتفضيلات الانتقائية لموضوعاتها ووظائفها وغاياتها التكاملية التوحيدية من جهة ثالثة.

هذه الوضعية تحمل في طياتها وتثوي في بنياتها وأدواتها وأساليبها عناصر هدم وإتلاف وإعطاب وإفساد وتدمير وتقويض للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، وتحمل فيروسات أمراضها وميكروبات أوبئتها المرضية، حيث تعمل على تشتيت وتشظي وتباعد وتتافر مكونات وعناصر تركيبية وتكوين وتراكية الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، ففتنمذ إلى القطب والمحور والمركز والبؤرة، وتفتنمذ إلى العروة الوثقى والخيط الجامع والناظم الذي يقوم باستقطاب وتمركز وتباور تشتتات وتشظيات عناصرها ومكوناتها، ويقوم بتضيد وترتيب وتنسيق وتنظيم معانيها ومفاهيمها وحقائقها ومعاييرها وموازينها، وترتيب سُلّميتها الوظيفية والغائية والتداولية التواصلية نحو كمالاتها الثاوية في بنياتها بالقوة والإمكان إلى حيز الوجود والانوجاده والتحقق والإثنية في مجاري الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية التكاملية المتعالية.

ولتجاوز هذا القصور والخلل والشق والصنع في الحياة الزوجية يتطلب الأمر البحث عن العلل والأسباب والضرورات والوجوبات والاحتميات والضرورات الناظمة والحاكمة والقائمة والقيومة والمقومة لديمومة ودينامية سيرورة الحياة الزوجية التكاملية التوحيدية، التي تحقق الصلاح الدنيوي والصلاح الديني والسعادة الأبدية والإنابة التوابعية والدنو التقربي والقرباني إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق تعالى. وهذا الأمر لا يتحقق مهما امتلكننا من الاستعدادات والإمكانات والقدرات والطاقات المادية والمعنوية، إلا بتوفر ذلك الخيط الناظم والجامع أو العروة الوثقى التي هي التوفيق والتسديد الإلهي. وعليه لا بدّ من طلب وتفعيل مبدأ التوفيق والموفقية والاتقافية والتوافقية الإلهية الربانية.

### 13.1 مبدأ معيار وميزان التوفيق والتسديد الإلهي

فمبدأ أو معيار وميزان التوفيق والموفقية يختلف تمام الاختلاف والتباين عن مبدأ ومفاهيم الحظ والنصيب والقسمة وقراءة الكف والاستعانة بالأفلاك، وعمل التيمات والسعي والجري وراء الاستشارات الاستشارية الخاطئة، والاعتقاد الموهوم والعرفي بمبدأ القضاء والقدر الإلهي، أي: التمسك بالقضاء والقدر الشعبي والعامي. ونعتقد أنّ سوء الفهم والتفهم والإفهام والانفهام لحقيقة وماهية تلك المسائل والظواهر من جهة، وتشابكها وتداخلها مع مفهوم وحقيقة التوفيق والموفقية من جهة ثانية، جعلت الكثير من الناس يؤمنون بها ويمارسون حياتهم اليومية على ضوءها في اختياراتهم الاصطفائية وتفضيلاتهم الانتقائية، أو في قبولهم ورفضهم للأمر الواقعة في مجرى الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية.

ونعتقد أنّ خير ميزان ومعيار وقاعدة يمكننا من تأسيس وتأسيس وتأصيل وتأثيل مواقفنا وقراراتنا الزوجية والأسرية والاجتماعية عليها، فضلاً عن ترجيح تفضيلاتنا واختياراتنا الاصطفائية في الحياة في سياق وإطار ديمومة وسيرورة السنن والقوانين والنظر المُلْكِي العقلي المجرد والمسدد والمؤيد، والعرفان المعقلن والمشرعن، فضلاً عن التشريعات الدينية والأحكام الشرعية ذات العلاقة بالحياة الزوجية والاجتماعية، وخارج سياق تلك التصورات الخاطئة والمشوهة والمضللة والواهية التي لا لها أساس علمي أو عقلائي أو شرعي يعتد به، هي الفهم والتفهم الحقيقي للنظام الطولي والعرضي العام الحاكم

والناظم والقائم والقيوم والمقوم لسيرورة الحياة الطبيعية والإنسانية، والذي يرتكز على حقيقة كلية شمولية مفادها أن لكلّ علة معلولاً، ولكلّ أثر مؤثراً، ولكلّ شيء آثاراً، ولكلّ ظاهر باطناً، ولكلّ مكشوف مكسوفاً، ولكلّ متغير ثابتاً، ولكلّ نسبي مطلقاً، ولكلّ قشر لباً، ولكلّ متشابه محكماً. وعليه فإنّ علة وباطن وثبات ومطلقية ولب ومحكمة سيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية المستوية على استقامة وقوامية الصراط المستقيم، من شروطها ولوازمها وضرورتها ومتطلباتها ضمان تحقق مبدأ التوفيق والموفقية وتصديق الاتفاق، وأحكام سريان السداد والتسديد وإقرار وتصديق التأييد المدد والفضل الإلهي، في مجاري سيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتربوية والتعليمية و....

لذا نقول بشكل قاطع: إنّ التوفيق والتسديد الإلهي هو أكسير الحياة الزوجية والخيط الناظم لعقد وحبّات سبحة الحياة وعروتها الوثقى التي تضمن انتظام واستقرار واستقامة سيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، وهو الضامن والكفيل والمؤتمن لها، ولكن بشرط توفير شروط ومقتضيات التوفيق والتسديد الإلهي من جهة، والأهم هو توفير (توفيق التوفيق) «ميتا توفيق» و(تسديد التسديد) «ميتا تسديد»، أي: الأمور والمقتضيات الحاكمة والناظمة والمؤتمنة والقوامية والقيومة والقيامية والقوامية والمقومة لذات كينونة التوفيق والتسديد. وهذا ما سنحاول إن شاء الله في هذا الفصل تأصيل وتأثيل التوفيق و(توفيق التوفيق) والتسديد و(تسديد التسديد) الإلهي بقدر الإمكان وبعونة الموفقية والمسددية من الله سبحانه وتعالى.

### 13.2 وظيفة التوفيق والتسديد الإلهي للكائن الإنساني

والروايات الواردة بهذا الصدد لا تُحصى ولا تُعد، ففي الأخبار المروية عن أهل البيت (عليهم السلام) عن أمير المؤمنين علي (عليه السلام): التوفيق رأس السعادة، والتوفيق أول النعمة، والتوفيق قائد الصلاح، والتوفيق أشرف الحظين، والتوفيق رأس النجاح، وبالتوفيق تكون السعادة، والتوفيق مفتاح الرفق، ومن أمده التوفيق أحسن العمل، ومن لم يمدّه التوفيق لم ينسب إلى الحقّ، وكيف يتمنّع بالعبادة من لم يعنه التوفيق، ولا ينفع اجتهاد بغير توفيق، ولا نعمة كالعافية، ولا عافية كمساعدة التوفيق. التأمّل والتدقيق في دلالات مضامين ومعاني

هذه الكلمات القصار التي تمتح سلسلة متوالية حكم وحصافة وتديبر وحنكة وخبرة وصرامة وهداية وحلم ورشد من بنية وبناءات التوفيق والتسديد الإلهي الذي يجري في مجرى سيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، ليجعله يتطابق ويتساوق مع مجرى الحق الإلهي الأسمائي الحسنى والصفاتي العليا تعالى في مجرى العالم والكون والوجود. وتجدر إلى الإشارة إلى أن كسب وتحقيق التوفيق والموفقية ليس بالأمر السهل واليسير، بله، إنه بحاجة إلى جهد جهيد واجتهاد أصيل ومجاهدة حقيقية، وفق أسس ومعايير وقيم وأحكام جهد الجهد «ميتا جهد» واجتهاد الاجتهاد «ميتا الاجتهاد» ومجاهدة المجاهدة «ميتا مجاهدة» التي هي مسائل ومعانٍ وحقائق ناظرة وحاكمة وقائمة وقيومة ومقومة للعمل والجهد والجهاد والاجتهاد الذي بمقتضاه يجلب ويجذب التوفيق والموفقية والتسديدية والتأيدية والعندية والمعينة الإلهية الربانية التي تضمن جريان استواء سبل سيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية على الصراط المستقيم.

حيث التوفيق والموفقية الإلهية نعمة عظيمة وفيض عظيم يجعل ويرشد ويهدي السبل القويمة المختلفة والمتعددة للحياة الزوجية باتجاه الاستقامة على الطريق والصراط المستقيم. وهذا الاستواء للسبل والاستقامة للصراط المستقيم لسيرورة الحياة دليل قاطع وعلامة مميزة ورمز كبير وإشارة واضحة للقبول والرضى والتوكل على الله، فمن وَفَّقَهُ اللهُ لِلْعِبَادَةِ وَالتَّقْوَى وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ وَتَزَكِيَةَ النَّفْسِ، وَ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾<sup>(1)</sup> وَ﴿قَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾<sup>(2)</sup>.

وتشير الروايات أن أعلى مراتب توفيق الله لعبده أن يحبب إليه الإيمان والطاعة وحب

(1) ﴿أَفْلَحَ﴾ مأخوذ من الفلاح، والفلاح كلمة جامعة، وهو: الفوز بالمطلوب، والنجاة من المرهوب، هذا هو معنى الفلاح فهي كلمة جامعة لكل خير، دافعة لكل شر. وقوله: ﴿مَنْ زَكَّى﴾ مأخوذة من التزكية وهو التطهير، ومنه سميت الزكاة زكاة؛ لأنها تطهر الإنسان من الأخلاق الرذيلة، أخلاق البخل كما قال تعالى: ﴿حُدِّثْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ﴾ [التوبة: 103]. إذن ﴿زَكَّى﴾ يعني تطهر، ظاهره وباطنه، يتزكى أولاً من الشرك بالنسبة لمعاملة الله، فيعبد الله مخلصاً له الدين، لا يرائي، ولا يسمع، ولا يطلب جاهاً، ولا رئاسة فيما يتعبد به الله عز وجل، وإنما يريد بهذا وجه الله والدار الآخرة. تزكى في اتباع الرسول عليه وعلى آله الصلاة والسلام بحيث لا يبتدع في شريعته لا بقليل ولا كثير، لا في الاعتقاد، ولا في الأقوال ولا في الأفعال، وهذا أعني التزكي بالنسبة للرسول عليه وأهل بيته الصلاة والسلام، وهو اتباعه من غير ابتداء.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الشمس، الآية: 7-10.

العلم والمعرفة وحب أوليائه الصالحين والانتقاد والطاعة لولايتهم من جهة، ويكره إليه الكفر والمعصية والاتكال على النفس وموالة غير الصالحين والمؤمنين، وهي المرتبة التي نالها المخلصون والأتقياء المؤمنون والعاملون بالصالحات والناهون عن المنكر والآتون للمعروف، لذا امتن الله بها عليهم في قوله تعالى: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمُ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّشِدُونَ﴾ (1).

والتوفيق هداية من الله يمتن على عبده، حيث يخاطب الله عباده المؤمنين في الحديث القدسي: فيقول: «لولا توفيقي لُكُمَّ لما أَدَعَنْتُ نَفُوسَكُمْ للإيمان، فلم يكن الإيمان بمشورتكم وتوفيق أنفسكم، ولكني حبيته إليكم وزينته في قلوبكم، وكرهت إليكم ضده الكفر والفسوق». ويقول تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ (2). وهذه الهداية المذكورة في الآية هي التي يُسميها العلماء هداية التوفيق، قال شعيب (رضي الله عنه): ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾ (3). وقد أجمع العارفون بالله أن التوفيق هو أن لا يكلك الله إلى نفسك، وأن الخذلان هو أن يُخَلِّيَ بينك وبين نفسك».

وقال الإمام الصادق (رضي الله عنه)، في قوله تعالى: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾، وقوله ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُم مِّنْ بَعْدِهِ﴾: إذا فعل العبد ما أمره الله عز وجل به من الطاعة كان فعله وفقاً لأمر الله عز وجل وسمى العبد به موقفاً، وإذا أراد العبد أن يدخل في شيء من معاصي الله فحال الله تبارك وتعالى بينه وبين تلك المعصية فتركها، كان تركه لها بتوفيق الله تعالى ذكره، ومتى خلى بينه وبين تلك المعصية فلم يحل بينه وبينها حتى يرتكبها فقد خذله ولم ينصره ولم يوفقه» (4). لذا ورد في الدعاء المأثور: «اللَّهُمَّ!..

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الحجرات، الآية: 7.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة القصص، الآية: 56.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة هود، الآية: 88.

(4) وقال أمير المؤمنين علي (رضي الله عنه): من التوفيق حفظ التجربة. ومن التوفيق الوقوف عند الحيرة. وإن من النعمة تعذر المعاصي. وقال (رضي الله عنه): «كما أن الجسم والظل لا يفترقان، كذلك الدين والتوفيق لا يفترقان». وقال (رضي الله عنه): «أيتها الناس إنه من استصحب الله وفق، ومن اتخذ قوله دليلاً هدي للتي هي أقوم، فإن جار الله آمن، وعدوه خائف». وقال (رضي الله عنه): «من استصحب الله حاز التوفيق». و«من كان له من نفسه بقطة، كان عليه من الله حفظة». وعنه (رضي الله عنه)، «من كتابه إلى عثمان بن حنيف مخاطباً =

لَا تَخْذُلْنِي فِيهِ لِتَعْرِضَ مَعْصِيَتَكَ، وَلَا تَضْرِبْنِي بِسِيَاطِ نَقِمَتِكَ، وَزَحْزَحْنِي فِيهِ مِنْ مُوجِبَاتِ سَخَطِكَ، بِمَنِّكَ وَأَيَادِكَ، يَا مُنْتَهَى رَغْبَةِ الرَّاغِبِينَ!». وهناك بحوث مستفيضة وتفصيلية في علم الكلام حول معنى ومفهوم وماهية التوفيق الإلهي، ومعنى الخذلان الإلهي.

ربما معنى التوفيق الإلهي أمر مستوعب ومتصور في أذهان الكثير من الناس بمفهومه البسيط والعرفي الشعبي، ولكن من حيث إن التوفيق يشي إلى إعداد مقدمات وتهيئة أسباب من قبل الفاعل الحقيقي الله عز وجل للإنسان، في صورة تسديد وتأيد أو ترشيد وتوجيه أو تصويب وتحقيق أو مؤازرة ومناصرة لأفعال ومواقف وقرارات واختيارات وتفضيلات فعل النظر والتعقل والتخيل أو فعل الصمت والقول أو العمل الإنساني، فهو أمر قد يكون غريباً أو عصياً على الفهم والتفهيم والإفهام والانفهام لدى الغالبية العظمى من الناس، إذ القلة القليلة منهم يتأملون ويتفكرون ويتصورن ويتقنن به. أما فيما يتعلق بمسألة وقضية الخذلان وماهيته ومنشئته فهي الأمر الأكثر جهولاً والأشد تلبساً وغموضاً في أذهان عامة الناس، وخاصة كيفية خذلان الله تعالى عبده وتركه في ما يعمل من منكرات ومحرمات في المجتمع؟ وكيف يتناسب هذا مع الرأفة الإلهية والرحمة القدسية له تعالى؟

الجواب على هذا التساؤل يمكن توضيحه وتفسيره على أساس: أن الله عز وجل له أسلوبان في التعامل مع العبد، الأول: أسلوب التسديد والعناية والتأيد، وهو المعروف بالتوفيق والموفقية. والثاني: أسلوب الإيكال إلى النفس، وهو المعروف بالخذلان. ففي

للدنيا: هيهات، من وطئ دحضك زلق، ومن ركب لُججك غرق، ومن ازورَّ عن حباتك وفق. وقال عليه السلام: «التوفيق والخذلان يتجادبان النفس، فأيهما غلب كانت في حيزه. والتوفيق ممدّ العقل، الخذلان ممدّ الجهل». وعن الإمام الصادق عليه السلام، في تعريف الجهل إلى أن قال: «ومفتاح العلم الاستبدال مع إصابة موافقة التوفيق». ويقول العلامة المجلسي تذرك في بيانه: ومفتاح الجهل الرضاء بالجهل والاعتقاد به وبأنه كمال لا ينبغي مفارقتة، ومفتاح العلم طلب تحصيل العلم بدلاً عن الجهل، والكمال بدلاً عن النقص، وينبغي أن يعلم أن سعيه مع عدم مساعدة التوفيق لا ينفع فيتوسل بجنابه تعالى ليوفقه. وعن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، في حديث لقاء موسى الخضر عليه السلام: فقال موسى: أوصني. فقال الخضر: يا طالب العلم، إن القائل أقل ملالة من المستمع، فلا تملّ جلساءك إذا حدثتهم إلى أن يقول: ولا تكوننّ مكثراً بالمنطق مهذاراً، إن كثرة المنطق تشين العلماء وتبدي مساوي السخفاء، ولكن عليك بذئ اقتصاد، فإن ذلك من التوفيق والسداد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في شأن أمير المؤمنين علي عليه السلام: أحبوه لحبي، وأكرموه لكرامتي، وأطيعوه لله ورسوله، واسترشدوه توفقوا وترشدوا، فإنه الدليل لكم على الله بعد.



الخذلان الله تعالى لا يوقع العبد في المعصية، فلو كان الأمر كذلك أي: إذا أوقعه في المعصية فإنه لا معنى للعقاب والحساب يوم القيامة، وإنما الله عز وجل يرفع عنه التسديد والعناية والتأييد، ويخلي بينه وبين نفسه فيركن ويرتكز إلى ركن وركيزة الاتكال على الذات أو النفس الإنسانية، أو على شيء غير الله سبحانه وتعالى، فعندئذ هذا العبد الذليل المسكين والفقير والجاهل يرى نفسه السيد والرب والغني والعالم فحسب، فيعشو بصره، ويعمى قلبه، وتصم إذنه، ويكلم لسانه فلا يرى القبيح قبيحاً، ولا يرى المنكر منكراً فحسب، بل، قد يرى القبيح جميلاً والمنكر معروفاً.

لذا لا توجد عنده حالة تنفر وتنقزز واسمئزاز واستقذار فعل نظر وتصور وتخيل الحرام والكراهية، بحيث إنه إذا وقع نظره على حرام فإنه لا يطبق النظر إليه، وكأنه رأى منظرًا مقززاً من حشرة لا يطاق النظر إليها. ولهذا فإن القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿... وَلَكِنَّ اللَّهَ حَبَبٌ إِلَيْكُمْ أَلَا يَمَنُّ وَرَبَّنَّهُ فِي قُلُوبِكُمْ وَكَرَّهَ إِلَيْكُمْ الْكُفْرَ وَالْفُسُوقَ وَالْعِصْيَانَ أُولَئِكَ هُمُ الرَّاكِبُونَ﴾<sup>(1)</sup>؛ إذ يعتبر هذا من صور المنة الإلهية على العبد المؤمن، حيث إنه تعالى يحب الإيمان في قلبه، ويكره إليه الكفر والفسوق والعصيان، كما لدى بعض الناس حالة التنقزز الشديد والانصراف النفسي، عندما يرى بعض الحشرات القبيحة أو المزعجة، فهو لا يطبق مجرد النظر إليها فضلاً عن التعامل معها. إن الإنسان المؤمن يرى يقينه في عمله، فيصل إلى درجة من اسمئزاز واستقذار الحرام والتنقزز والقرِف والانقباض والكراهة والبغض من كل فعل نظر وتعقل وتخيل حرام أو مكروه، وكل فعل صمت وقول وكلام وعمل حرام ومكروه؛ بشكل حالات راسخة وملكات محكمة في كينونة النفس الإنسانية.

وإذا الإنسان وصل مرحلة تكريه الفسوق وتحبيب الإيمان، فإن هذه هي مقدمة ونوع من أنواع العصمة المصغرة... لأن الإنسان العادل لا يرتكب الحرام ويقوم بالواجب، وقد يكون في نفسه ميل للحرام، وميل إلى ترك الواجب، ولكن هو خوفاً من العقاب، أو طمعاً في الثواب، أو استحقاقاً للعبادة والطاعة فإنه يلتزم بالشريعة والدين والفضيلة. ولكن سيرورة هذا الإنسان المؤمن الخاص تتكامل وترتقي إلى مستوى أن تتحول الحالة هذه إلى ملكة راسخة واتحاد وجودي مع النفس، فيتأقلم وينسجم مع ما هو مطلوب منه شرعاً

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الحجرات، الآية: 7.

وعقلاً، فلا يحتاج إلى كثير مؤن ووافر معاناة وجزيل مكابدة وواسع مشقة في ترك المنكر وفي أداء التكليف والواجب.

ولهذا فلو أن الله عزَّ وجلَّ يخلي بين العبد وبين نفسه، فإنه عندئذ يرتكب الحرام، من دون أن يرى أي حزاة أو قذارة في الحرام المرتكب. ورد عن الإمام الباقر عليه السلام: «إنَّ لله عقوبات في القلوب والأبدان: ضنك في المعيشة، ووهن في العبادة، وما ضرب عبد بعقوبة أعظم من قسوة القلب». يفهم من هذا الحديث: أن لله عزَّ وجلَّ عقوبات في الأبدان: كالمرض والعطب والألم...، وفي غيره، ولكن أشد العقوبات على الإنسان هي قسوة القلب... فالإنسان الذي لا يخشع قلبه، ولا يرق قلبه، فإنه إنسان ميت، يعني ميت الأحياء.. وهو نباتات الأرض وحيوانات الطبيعة وجمادات الكون، على حد سواء.. فإذا كان هو ينمو فالوردة تنمو، وإذا كان يأكل فالحيوان يأكل، وإذا كان يسبح فالبطة تسبح، إذا كان يحمل الأثقال فالضيل يحمل الأثقال، إذا كان يركض فالغزال يركض..

إذن، الذي يميز الإنسان عن غيره من الحيوان والنبات، ليس هو النمو، وليس هو التكاثر، وليس هضم وبلع الطعام والشراب، وإنما الذي يميزه دركه لملكوت الوجود وباطن الحياة. ولهذا قيل بأن الإنسان حيوان ناطق، أي: مفكر. فعندما ينطق ينطق عن تفكير، لا كالبيغاء، وعندما يمشي يمشي متواضعاً لا متكبراً كالطاووس، وعندما يُعاشر يعاشر بالاعتدال لا كالدبابة... إذن من عقوبات الله تعالى على عبده أن يضربه بسياط النقرة فلا يفقه قلبه، أي: لا يعقل كما في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾. وقد صرح القرآن الكريم بحقيقة ضعف الإنسان، حيث يقول تعالى: «وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا». فلولا العناية الإلهية، ما زكى منا أحد أبداً. فكل ذلك بفضل الله سبحانه وتعالى... لأن طبيعة الحياة المليئة بالشهوات والغفلات طبيعة لا تسمح للإنسان أن يتقدم إلى الله تعالى بما لديه من رصيد، ومن هنا لا بد من وجود قوة أخرى وجهة أخرى متفضلة، وهي التي تجعل البركة في ما يقوم به المؤمن.

والهداية على نوعين أو صنفين هما: هداية إرشاد وتوجيه ودلالة يملكها العباد، وهي التي أثبتها الله لنبيه صلى الله عليه وآله وسلم، فقال: «وَأَنْتَ لَنْتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ»، وهداية توفيق

وتسديد وتأييد لا يملكها إلا الله عز وجل، وهي التي نفاها عن نبيه ﷺ في قوله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾. فإن العبد لا يملك أن يستقل بهداية نفسه إلا بتوفيق وتسديد وعناية وتأييد الله سبحانه وتعالى، سواء اعتبرنا الله عز وجل فاعلاً بعيداً والإنسان فاعلاً قريباً، أو اعتبرنا أن الله هو الفاعل فقط، والإنسان معد العمل وليس فاعلاً مطلقاً، لكونه عين الفقر والعجز والجهل والحاجة والعوز والفاقة والعيلة. فإذا كان فقيراً في غناه فكيف لا يكون فقيراً في فقره؟! وإذا كان جاهلاً في علمه فكيف لا يكون جاهلاً في جهله؟! وإذا كان ضعيفاً في قوته وشدته فكيف لا يكون ضعيفاً في ضعفه وعجزه؟! فهو دائماً وأبداً بحاجة إلى الله في وجوده وأفعاله.

لذا قيل: إنَّه بعد هذا التوفيق من الله سبحانه وتعالى ينفعه جهده اجتهاده ومجاهداته في فعل الطاعات واجتناب المعاصي، وهذا هو معنى قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾ أي: لنزيدهم هداية إلى سبيل الخير والرشاد. وهذا المعنى مبين في آيات أخر، كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَتَدُوا زَادَهُمْ هُدًى وَءَانَّهُمْ وَقَوْهُمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَا أَنْزَلْنَا سُورَةً فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هِدًى إِيْمَانًا فَآمَنُوا فَرَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾. فالبشر هياهم الله، وجعل فيهم القابلية للهدى، كما قال تعالى: «وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ» وقال: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾. فمن تسبب من البشر في كسب الهداية، وجاهد نفسه في حصولها رزقه الله هداية التوفيق، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾.

### 3.3 فلسفة وماهية التوفيق والتسديد الإلهي:

وقد ورد مصطلح التوفيق في القرآن مرة على لسان النبي ﷺ حين يقول: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾<sup>(1)</sup>. وقد يرد معنى التوفيق الإلهي في غير هذا اللفظ، كما يعبر الله عن نصر المؤمنين حين يقول: ﴿إِنْ يَنْصُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُ لَكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾<sup>(2)</sup>. وقد يعبر عن التوفيق الإلهي بمعنى

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة هود، الآية: 88.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة آل عمران، الآية: 160.

الهداية كما يقول: ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِيٌّ وَمَنْ يُضِلِّ فَأُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾<sup>(1)</sup>. ويعبر عنه أيضاً بالشرح كما ورد: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾<sup>(2)</sup>. وكل هذه التعبيرات وغيرها كأنها تطبيقات وإشارات للتوفيق الإلهي الذي لولاه لما حصل الإنسان هداية ولا نصراً و شرحاً للصدر ولا رزقاً ولا فضلاً...

وبمكنتنا التعرف على فلسفة وماهية مبدأ التوفيق والتسديد الإلهي المطلوب في سيرورة حياتنا الزوجية من خلال بعض الروايات الصحيحة والآيات القرآنية المجيدة إذ يقول عز وجل في محكم كتابه المقدس: ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾، إذ قال الإمام الصادق (عليه السلام) في قوله تعالى: ﴿إِنْ يَضُرْكُمُ اللَّهُ فَلَا غَالِبَ لَكُمْ وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرْكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾. إذا فعل العبد ما أمره الله عز وجل به من الطاعة<sup>(3)</sup> كان فعله وفقاً لأمر الله عز وجل وسمى العبد به موقفاً، وإذا أراد العبد أن يدخل في شيء من معاصي الله فحال الله تبارك وتعالى بينه وبين تلك المعصية فتركها، كان تركه لها بتوفيق الله تعالى ذكره، ومتى خلى بينه وبين تلك المعصية فلم يحل بينه وبينها حتى يرتكبها فقد خذله ولم ينصره ولم يوقه.

والجدير بالذكر أنّ التوفيق حقيقة وجودية أنطولوجية، وليس حقيقة معرفية ماهوية ذهنية فحسب، بله، إنه حقيقة وجودية تتحد اتحاداً وتتدك اندكاً وتتخمر اختماراً في النفس الإنسانية، تدبر أمرها تديباً اقتصادياً معرفياً ووجودياً وقيماً أخلاقياً وجمالياً فنياً، وتؤثر في تعظيم قيم دوال الفعل والفاعل والمفعول، أو العمل والعامل والمعمول. ويحصل التوفيق نتيجة فعل وإعمال نظر وقول وعمل نير، يُدبر ويُحسن ويُرشد ويهدي بمقتضاه كينونة النفس إلى صراطها القويم وقيامها المستقيم وقيمويتها القائمة إلى غاياتها المتعالية والبعيدة<sup>(4)</sup>؛ أي: أنّ التوفيق يحصل طبقاً لنظام العلل الظاهرة والباطنة

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الاعراف، الآية: 178.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الانعام، الآية: 125.

(3) الإمام الحجة - (عليه السلام) - يقول في دعائه: «اللهم ارزقنا توفيق الطاعة». الطاعة لا تحصل دون توفيق، وقد يحصل ركوع وسجود ولقطة لسان، ولكنها ليست الطاعة التامة. الطاعة التامة تحتاج إلى التوفيق، بله، حتى الطاعة الظاهرية تحتاج إلى توفيق، (اللهم ارزقنا توفيق الطاعة وبعد المعصية). الابتعاد عن المعصية يحتاج إلى توفيق، والطاعة أيضاً تحتاج إلى توفيق من الله عز - اسمه وتقدس-. ثمة أمور تساهم في سلب التوفيق نوكل أمرها إلى بحوث أخرى.

(4) معنى التوفيق في القانون: رفع أو إزالة الخلاف بين متنازعين على يد القاضي التوفيق بين الزوجين في قضية الطلاق. معنى =

العرضية مجازاً، والطولية حقيقة والطبيعية والمعنوية تكويناً، ولا شيء فوقها، أي: إن الله تعالى ينظر بلطفه إلى الشخص المؤمن العامل بواجباته في إطار العلة والمعلول، والسبب والمسبب، ويرفع عنه المشاكل والمصائب. والدالة الكبارة للتوفيق هي ما يقولها الإمام علي (عليه السلام) من يستصح الله يَجْزَ على التوفيق والسداد والتأييد والنجاح «من استصح الله سبحانه وتعالى حاز التوفيق».

ويقول الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم: ﴿ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ﴾<sup>(1)</sup>. والجدير بالذكر أيضاً أنّ التوفيق من فصيلة الموقفية، ومن مادة «وفق» و«وافق»، وفُسرَ على أساس أنه يشي ويحكي عن مراتب التطابق والملازمة، فضلاً عن انسجام واتساق وانتظام أفعال النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو أفعال الصمت والقول والكلام، أو أفعال الأداء والعمل الإنساني، الذي يتدرج شدة وقوة واستطالة من مرتبة التشابه والتشاكل والتضارع والتضاهي والتماثل والتجاور والتناظر والتطابق والتساوق مع مراتب الحقيقة والحق الأسمائي الحسنی والصفاتي العليا تعالى. وهذا التشابه والتشاكل..... والتطابق والتساوق هو مراتب معرفة الإنسان بذاته ونفسه التي هي مراتب معرفة الله سبحانه وتعالى «من عرف نفسه عرف ربه».

وبناء على ذلك، التوفيق والتسديد الإلهي يعني تيسير الأمور وظهور تلازم وتناغم وتوافق الأسباب مع ميول الشخص. والتوفيق والتسديد الإلهي يعني الموافقة والمسددية الإلهية التي ينعم بها الله على الإنسان ويمن عليه، ويسخرُ بموجبها الأسباب والعلل لإرادته. فالتوفيق هو إصابة الخير والحق والصواب، والتوفيق، كما عرفه بعض العلماء: أن لا يكلك الله إلى نفسك، والخذلان: أن يكلك الله إلى نفسك. ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾<sup>(2)</sup>. الاعتقاد بأن التوفيق من الله، التوكل على الله، وتفويض الأمور إليه،

التوفيق في الفلسفة والتصوّف: مذهب يرمي إلى توحيد الآراء والمذاهب المتعارضة التّوفيق بين أرسطو وأفلاطون. معنى التوفيق في العمل: سدّ طريق الشرّ وتسهيل طريق الخير: - حالفه التّوفيق في عمله. معنى التوفيق في السياسة: محاولة إحدى الدول الإصلاح بين دولتين مُتّازعتين. معنى التوفيق في الفلسفة والتصوّف: جعل الله تعالى قول العبد وفعله موافقين لأمره ونهيه.

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة عبس، الآية: 20.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة هود، الآية: 88.

والرجوع إلى الله بالتوبة والإنابة ﴿عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾، هو العصا والنور الذي يُدَلُّ به الأعمى أو البصير في سيره داخل مجاري كهوف الحياة المظلمة المتشعبة والمتشظية والمتعددة السبل، ليستوي مساره وسيره ويستقيم على الصراط المستقيم التي تحقق له الصلاح الدنيوي والفلاح الدنيوي والسعادة الأبدية والإنابة التوايية والدنو القربي والقرايبي إلى الكمال والجمال المطلق وفوق المطلق والمثل الأعلى تعالى.

ويشير الإمام علي أمير المؤمنين (عليه السلام) مراراً وتكراراً إلى حقيقة التوفيق، وأهميته في حياة الإنسان، فنقرأ في نهج البلاغة: التوفيق عنأية، أي: من الله، فلو ترك الإنسان بمفرده لما حصل على شيء مما يوصله لكماله، بل سيضيع في ضعفه وقلة حيلته. ويقول أيضاً (عليه السلام): التوفيق رحمة، فأنت تقع في النسيان والغفلة والسهو، فتأتي رحمة الله لتأخذك بالتوفيق الإلهي، ويمكن أن نرى عناية ورحمة الله في الكثير من نواحي حياتنا، فكم من شخص يتخبط في ظلام الجهل أو ضلال السبيل فيوقفه الله بالرحمة، والعناية للوصول إلى الهداية والصلاح. ولنا في قصة زهير بن القين من أصحاب الحسين (عليه السلام) عبرة واعتبار، حيث كان عثمانى الهوى ويجانب الحسين (عليه السلام) في مسيره لكربلاء، ولكن الله وفقه لإدراك الحق، فخرج من الضلال للحق ومن النار للجنة واستشهد مع الإمام (عليه السلام).

وكم من أفراد في حياتنا يكونون في انحطاط الضلال ثم يهديهم الله ويوفقهم للطاعة. ولله في التوفيق للهداية وسائل وطرق قد تخفى علينا، كما نسمع في قصة بشر الحافي الذي كان على غير طريق الهدى، فصادف أن الإمام الكاظم (عليه السلام) التقى بخادمتها وسألها سيدك عبد أم حر؟ فإنه لو كان عبداً لما عصى الله... فأثرت فيه هذه الكلمات وحولته إلى تائب أوّاب ونامد متأسف. وكذلك حكاية الحر الرياحي وانقلاب موقفه يوم العاشر من المحرم في ساحة كربلاء من أقصى أطراف اليسار «جيش بني أمية» إلى أقصى أطراف اليمين «جيش الإيمان والتقوى والإثار والحب والعشق الإلهي».

هذه الأمثلة والحوادث لا علاقة لها البتة بالحض والبخت أو الصدفة، بله، بالتوفيق الإلهي بشكل عام، وتوفيق التوفيق للاستخارة الاستشارية الائتمانية المسؤولة الذاتية الجوانية مع النفس من جهة، ومع الله سبحانه وتعالى من جهة ثانية، وهي لها أسبابها

وعلاها ومقدماتها وشروطها وإن كانت خفية مستترة ولا مرئية بالنسبة للناس من جهة، وحتى في بعض الأحيان للإنسان نفسه من جهة أخرى.

ويقول أمير المؤمنين (عليه السلام) التوفيق رأس السعادة، فإنه متى ما وفق الله تتابعت النعم لأنها بداية، فقد يكون المال بلاءً ومداً في الطغيان، كما ورد في القرآن، ولكن إذا كان هذا الرزق توفيقاً من الله فهذه قمة السعادة، ولذلك يقول (عليه السلام) التوفيق أول النعمة. ولا يختص التوفيق في الجانب المادي كما يسرع إلى ذهن البعض، بل، إن العبادة لله تحتاج لتوفيق، كما ورد عن أمير المؤمنين (عليه السلام): «لا ينفع اجتهادٌ بغير توفيق»، وورد أيضاً: لا ينفع علم بغير توفيق، ولنتوقف عند عبارة ينفع، فهو لم يقل لا يحصل علم ولا يحصل اجتهاد، بل قال لا ينفع، والمقصود هنا النفع الدنيوي والأخروي، فيكون كل اجتهاده وعبادته وعلمه بدون تأثير ولا نتيجة؛ لأنه ليس توفيقاً من الله على سبيل العناية والرحمة.

إنَّ بنية كينونة التوفيق وبنائه الجوانية الدلالية والوظيفية والغائية تتأسس على حقيقة الفقر الأنطولوجي الوجودي لكينونة الإنسان وسيرورتها في مجرى العالم والكون والوجود. وهذا الفقر الوجودي هو مدعى الضرورة الحتمية والعلاقة السببية الحميمة بين التوفيق ونجاح وصلاح وفلاح عمل الكائن الإنساني في السير نحو تحقيق غاياته المتعالية والبعيدة التي تقرّبه إلى الكمال والجمال المطلق، وأنه من غير الممكن تحقيق ذلك بالاتكال على النفس مهما أتى الإنسان من علم ومعرفة بالعلل والأسباب والشروط والمقدمات، لا غنى للمؤمن عن التوفيق. يقول الإمام (عليه السلام): «المؤمن يحتاج إلى توفيق من الله، وواعظ من نفسه، وقبول ممن ينصحه»<sup>(1)</sup>. ثلاث خصال لا يستغني عنها مؤمن مهما كان موقعه، ومهما كانت مرتبته، فهو غير مستغن عن هذه الخصال الثلاث: أن يوفقه الله عز وجل، وأن يكون له واعظ من نفسه، فيستشعر الذنب ويؤنب نفسه على ارتكابه، ويتأمل، ويتند، ويتأني كلما خشي أن يقع في محذور، ثم إن له ناصحاً ينصحه فيقبل نصيحته.

في حديث كان بين الإمام الكاظم (عليه السلام) وبين أحد من الناس، قال الرجل يسأل الإمام (عليه السلام): أليس أنا مستطيع لما كُفّرت؟ فقال له الإمام (عليه السلام): (ما الاستطاعة عندك؟

(1) ميزان الحكمة - محمد الريشهري - ج 4 ص 3598.

قال: القوة على العمل. قال له: لقد أعطيت القوة، إن أعطيت المعونة. فقال الرجل: وما المعونة؟ قال له: التوفيق. نعم لا تكفي القوة، ولا تكفي القدرة لولا التوفيق. ثم أراد أن يوضح الإمام عليه السلام له هذا الأمر، فقال: (قد يكون الكافر أقوى منك، فتوفَّق للعبادة، ولا يُوفَّق هو لها)<sup>(1)</sup>، قد يكون شخصٌ أحدٌ ذكاً، وأكثر نشاطاً، ويكون رزقه قليلاً، وذلك البليد صاحب العقل الضعيف، وصاحب الجسد النحيف، يكون رزقه كثيراً إذن فالقوة وحدها، والعقل وحده، والذكاء وحده، كل ذلك لا يكفي للوصول للغاية، ما لم يكن الإنسان مُوفَّقاً للوصول إلى تلك الغاية.

فإذا وقفنا على بنية وحقيقة دلالة ووظيفة وغاية التوفيق في سياق مرادفاته المعكوسة، أي: الخذلان الذي هو عدم النصرة، وعدم الإعانة، وذلك حين يُترك الإنسان وشأنه. فأنَّ تخذُلَ أخاك، فهذا لا يعني أن تضرَّه، وإنما أن تتركه وشأنه في ظرف هو بحاجة إليك، فهذا هو الخذلان. ثمَّة من يخذله الله، وثمَّة من يوفِّقه الله، ورد في الحديث: «من اغتیب عنده مؤمناً، وكان قادراً على الانتصار له، فلم يدفع عنه، خذله الله في الدنيا والآخرة»<sup>(2)</sup>. بمعنى أنه تركه وشأنه، وحين يتركه الله تعالى وشأنه يهلك.

فالخذلان هو أن يتركك الله وشأنك، والتوفيق: هو ما يقابله، وهو أن يُعينك على ما تقصد، ويعينك على ما ترغب، ويعينك على الوصول إلى ما فيه صلاحك، هذا هو التوفيق. كثيرٌ من الناس يتوهَّم أنه مهديٌّ برشده وعقله، أو أنه أنما حصل على هذا المال بجهده وعنائه وكده وكدحه، وأنه أنما وصل إلى هذا الموقع لأنه قد بذل ما حقق الوصول إليه، أو إنه إنما أصبح عبداً كثير الصلاة؛ لأنه أهلٌ لذلك! ويغفل كل هؤلاء عن أنه لا يتيسر ذلك للإنسان إلا بعونٍ من الله عزَّ اسمه وتقدس<sup>(3)</sup>.

(1) بحار الانوار - العلامة المجلسي - ج 5 ص 42.

(2) وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج 12 ص 291.

(3) ورد في الحديث الشريف أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في إحدى لياليه بل في كل لياليه، كان يأخذ زاوية من حجرته، وبعد أن يصلي ركعات، ويتلو القرآن، ويناجي ربَّه، يكرِّر هذا الذكر: (إلهي لا تكليني إلى نفسي طرفة عين أبداً)، يعني لا تكليني إلى نفسي مقدار حركة الجفن، وكان صلى الله عليه وآله وسلم كما تقول إحدى زوجاته يكرر هذا الذكر وإن دموعه لتسيل على كريمة، ثمَّ إنها لتساقط في حجره، يكرر قوله: (إلهي لا تكليني إلى نفسي طرفة عين أبداً)، تقول إحدى زوجاته: فأشفقت عليه، قلت: يا رسول الله! وأنت رسول الله تخشى أن يكلك الله إلى نفسك؟ قال لها: يا أمة الله، إن بلعم ابن باعورة أعطاه الله شيئاً من الاسم الأعظم، ثم أوكله إلى نفسه طرفة عين، فهلك (هذا هو معنى الخذلان).



إنَّ كينونة التوفيق حينما تدخل على الدوال الطبيعية وفق عللها ومسبباتها وشروطها ومقدماتها لفاعل النظر والتفكير والتعقل والتخيل والتوهم، أو فعل السكوت والصومته، أو فعل القول والعمل، تقوم بدور عامل ومادة حفّازة «Catalyest» تبسط الأمر وتيسر العسر وتعجّل سيرورة الإنجاز وتضاعف الفعل، وتفكك العقد والإبهام، وهي أمور سريعة وغير مرئية للمتفرجين على عمل المؤمن الموفق والمسدد بتوفيق وتسديد إلهي.

وفي بعض الأحيان يكون الأمر مكسوفاً ومخفياً حتى بالنسبة للشخص نفسه، بسبب الغفلة والنسيان مع عدم شعوره بأنّ يداً خارجية لها موضع في الفعل «العلّة البعيدة»، فينسب الأمر إلى الحظ والطالع والبخت. فالتوفيق يختصر الجهد والوقت والتكلفة ويقتصد سيرورة وصبورية النفس الإنسانية وفق خطوات سريعة جداً، قد لا تمكن الكائن من متابعة سلسلة علله وأسبابه المتوالية، الأمر الذي يمثل أمامه في حالة الغفلة وعدم الرعاية والدقة والانتباه الشديد، فجوات وفراغات في سيرورة الفعل والعمل، فيملئها بالخطأ والبخت الحسن والميمون والمبارك أو بالصدفة عند البعض.

والعكس كذلك، حينما لا يحالفه التوفيق بسبب غياب عوامل وجودية عبادية تقوائية وعبودية تعبودية، لكونه مستغنياً وبعيداً عن المعين والمسدد والمؤيد الذي هو أقرب إليه من حبل الوريد، وهو سبحانه وتعالى يحول بين المرء ونفسه؛ أي: اتحدت كينونته الإنسانية بكينونة الخذلان التي تطرد وتنفر من الحقيقة والحق الإلهية، وتجذب الخيبة والحزني والتخلي عن الحق والنصرة والإعانة ﴿وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصُرُكُمْ مِنْ بَعْدِهِ﴾. فإذا ما خذله الله ضلّه، ولا يعصمه من الشُّبه والسيئة فيقع فيهما.

والخذلان مصدر خَذَلَ يَخْذُلُ خَذَلًا وَخِذْلَانًا، وهو تركُّ نُصْرَةِ أَخِيكَ وَعَوْنَهُ، وَالْخَاذِلُ: ضِدُّ النَّاصِرِ، وَخِذْلَانُ اللَّهِ تَعَالَى لِلْعَبْدِ: أَلَّا يَعِصِمَهُ مِنَ السَّيِّئَةِ، فَيَقَعُ فِيهَا، وَالتَّخْذِيلُ: حَمَلَ الرَّجُلَ عَلَى خِذْلَانِ صَاحِبِهِ، وَتَشْيِطُهُ عَنْ نُصْرَتِهِ، وَأَصْلُ هَذِهِ الْمَادَّةِ يَدُلُّ عَلَى تَرْكِ الشَّيْءِ وَالْقُعُودِ عَنْهُ. إِذَنْ قَدْ يَقُومُ شَخْصٌ بِتَوْفِيرِ سَبِيلِ النِّجَاحِ وَعَلَلَهُ وَقَدْ لَا يَنْجَحُ وَلَا يَفْلَحُ، فَيُفْسِرُ هَذَا الْفِشْلَ وَالْخَسَارَةَ وَالْمُصِيبَةَ وَالْحَادِثَةَ إِلَى عَامِلِ الْحِظِّ السَّيِّئِ أَوْ النُّحُوسَةِ، حَيْثُ غِيَابُ الْمَادَّةِ الْحَافِزَةِ «التوفيق والموفقية الربانية» واستبداله بمادة حافزة معاكسة وهي الخذلان، التي تتوي وتضمّر في بنية دوال أفعاله وأعماله، مما تسبب حالة العطالة

والفشل والخسارة «كعلة بعيدة مخفية، بالرغم من توفير كافة عواملها المادية وشروطها ومقدماتها الطبيعية، فينسب النتيجة إلى الحظ السيئ والنحوسة، ومن ثم يتخلى عن المسؤولية ويلقيها على عاتق الزمن أو الحظ أو النحوسة أو...»

يقول الإمام علي عليه السلام: كما أنّ الجسم والظل لا يفترقان، كذلك الدين والتوفيق لا يفترقان، والدين هو أحكام الله التي ينبغي المحافظة عليها وعدم التعدي عنها، والدين هو تعبد لله بما يحبه الله، وعلى ضوء ذلك نفهم الروايات التي أشارت إلى أذكار وأعمال وصلوات لتسهيل الأمور وتيسيرها. فهذه الأعمال العبادية تسهل الطريق لتوفيق الله عزّ وجلّ، وهي مهمة بمقدار البعد عن المعاصي والتزام الواجبات، وهي تشكل المادة الحافزة المضمرة واللامرئية تتوغل في بنية الفعل وتؤثر في دواله ونتائجها، وهي لا تتراءى ولا تظهر إلا من خلال النظر الملكوتي بواسطة عدسة بصيرة القلب والعرفان لها.

الأهم من التوفيق وتحصيله وحضوره في دوال فعل النظر والتعقل والقول والعمل، هو التحضير الجيد في تأسيس وتأصيل وتأثيل توفيق التوفيق «ميتا التوفيق»، أي: البحث عن المبادئ والأسس الأولى والإوالية التي تقام عليها بنية وبنيان ودلالة واستدلال وتداول وتواصل ووظيفة وغاية التوفيق، أي: تلك الأسس المعرفية والوجودية والقيمة والجمالية التي تجعل كينونة التوفيق قائمة وقيامية وقيومة وقوامية ومقومة وقومة لدوال فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم والتعرّفن والتوحيّن، وفعل السكوت والصومته، وفعل القول والعمل في المجرى الحدتي والمشهدي والمرأوي في مجرى الحق والحقيقة داخل مجرى العالم والكون والوجود.

وعليه على المؤمن أنّ ينظر إلى الأمور وفق نظرات وتأمّلات وتعقّلات وتعرفّات تراتبية توحيدية مبنية على منظورية العلة والمعلول أو السبب والمسبب، سواء الملكي المادي والعلمي أو المقولي العقلي أو الملكوتي الغيبي أو العرفاني القلبي، حيث إنّ جميع هذه المراتب الظاهرية والوسطية البرزخية والباطنية الميتافيزيقية الغيبية للظواهر والأحداث، خاضعة لقانون كوني عام ونظام طولي وعرضي خاص، جعل لكل فعل وحدث صادر عن علة وسبب خاص، وليس على أساس عامل الصدفة والعشوائية والفوضوية، ربما يبدو أنه اتفاقي من حيث الظاهر مجازاً نطلق عليه صدفة ودون سبب مباشر.

لذا بسن قاطع نقول: إن الاعتقاد والإيمان بـ «الحظ والبخت والطالع» الحسن والسيئ لا صحة له، ولا دليل عقلي وشرعي وتجريبي علمي موضوعي له فحسب، بله، إنه من نسج الخيالات والتصورات السديمية والسرابية والأوهام الشيطانية. يقول الشهيد المطهري قُدِّسَتْ بهذا الصدد: «العقل لا يعترف بالحظ، وكذلك الدين. والله تعالى لم يخلق أحداً بالذات سعيد الحظ أو سيئ الحظ. ولا يوجد إنسان معروف الحظ مسبقاً، أو إنسان أبيض الحظ غير قابل للسواد، أو أسود الحظ غير قابل للبياض، فحظ الإنسان هو نفس صفحة روحه ومرآة قلبه، هذه الصفحة قابلة لأن تصقل وتكون بيضاء، أو تكدر وتكون سوداء، فالعلم والمعرفة والإيمان والتقوى والمداومة على العمل الصالح يجعل هذه الصفحة بيضاء نقية مصقلة نورانية، والجهل والخرافات والتعصب والفسق والفجور يجعلها مظلمة وسوداء ومكدرّة.

#### 13.4 علل وأسباب الهداية في الحياة الاجتماعية:

المستقرئ للآيات القرآنية المجيدة والروايات النبوية الشريفة يستشف وجود عدة عناصر وأسباب وعلل للهداية الإلهية، لا بدّ للمرء أن يدركها ويوفرها لكي تتمكن فيه هداية ورعاية وتأييد وتسديد فضل ورحمة الله له، ومنها ما يلي:

- التوحيد والإيمان بالوحدانية الأحادية الصمدية للخالق والرازق والعالم والهادي والمهدي والهداية، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُؤْمِنْ بِاللَّهِ يَهْدِ اللَّهُ قَلْبَهُ﴾.

- الإيمان بالنبوة والإمامة حق الإيمان والاعتقاد النظري والعملية لولاياتهم والإنكار لولاية أعداء الدين. يقول عز وجل: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ وقال تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا﴾. قال الترمذي عن أبي ذر، وأبي سعيد، وزيد بن أرقم، وحذيفة بن أسيد. وفيه أيضاً: عن زيد بن أرقم: قال رسول الله ﷺ: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما»<sup>(1)</sup> وكذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدَّ تَبِيئًا \* وَإِذَا لَا تَجِدُهُمْ مِنْ لَدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا \* وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُسْتَقِيمًا﴾.

- حضور الفطرة السليمة في فعل النظر والتعقل والتخيل والصمت والقول والكلام والعمل في حياة الإنسان الزوجية والاجتماعية، حيث يقول عز وجل: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾، ﴿فَأَلَّهَمَّا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾<sup>(1)</sup>. أي: هديناه طريقين ومنهاجين الخير والشر، طريق الخير وطريق الشر، ولكن في سياقهما ومعانيهما الحقيقية الباطنية وليست الظاهرية والشكلانية. لذا يقول الإمام علي (عليه السلام) بهذا الصدد: «وما خير بخير بعده النار، وما شر بشر بعده الجنة، وكل نعيم دون الجنة محقور، وكل بلاء دون النار عافية»<sup>(2)</sup>.

إنَّ الله سبحانه وتعالى بيّن لفطرة الإنسان طريقين، طريق الشر، الشرك والمعاصي، ونهاهم عن ذلك، وبين لهم طريق الخير التوحيد والطاعات، ودعاهم إليه على أيدي الرسل والكتب المنزلة من التوراة والإنجيل والزبور والقرآن وغيرها. والهداية هنا بمعنى الدلالة، كما قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾<sup>(3)</sup>. يعني دللناهم وأوضحنا لهم الحق بدليله، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ﴾ يخاطب النبي ﷺ: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ \* صِرَاطِ اللَّهِ﴾، يعني ترشد وتدل. أما الهداية التي معناها التوفيق لقبول الحق والرضا به فهذه بيد الله سبحانه وتعالى، لا يدركها الإنسان وليست في يد الإنسان، وهي المراد في قوله سبحانه: ﴿لَيْسَ عَلَيْكَ هُدَاهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(4)</sup>، ليس عليك توفيقهم وإدخال الإيمان في قلوبهم هذا إلى الله سبحانه وتعالى. ومن هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(5)</sup>، يعني لا تستطيع ذلك، بله، هذا إلى الله سبحانه وتعالى. أما الدلالة والبلاغ والبيان فهذا بيد الرسل وأتباعهم مستطاع، وهو المراد في قوله جلّ وعلا. وهذه الهداية تحتمل أن يكون المراد بها هداية بمعنى الإرشاد، أي: بيّنا له طريق الخير وطريق الشر، وضحها وبينها بيّناً لا يلتبس، فيكون ذلك بمعنى الإرشاد والدلالة، ويحتمل أن يكون ذلك بمعنى هداية التوفيق، أي: هداية الهداية «ميتا هداية» أي: ما قبل هداية التوفيق، حيث تحقيق هداية التوفيق بحاجة إلى هداية وتوفيق خاص جواني

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الشمس، الآية: 8.

(2) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

(3) المرجع القرآن المجيد، سورة فصلت، الآية: 17.

(4) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة، الآية: 272.

(5) المرجع القرآن المجيد، سورة القصص، الآية: 56.

ميتافيزيقي وجودي أعلى رتبة وأخفى ظهوراً من مرتبة الهداية والموفقية البرانية المتحققة في الخارج. وقال تعالى أيضاً: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا﴾<sup>(1)</sup>.

### 13.5 مقدمات وآليات وإواليات تحصيل كينونة التوفيق الإلهي في الحياة الزوجية والاجتماعية

بادئ ذي بدء، علينا أن نطرد فكرة الصدفة والعشوائية والعرضية والحظ والقسمة والنصيب... التي لا أساس واقعي وجودي أو عقلائي شرعي لها في مجرى الكون والوجود بشكل عام، وفي مجرى الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية بشكل خاص، وكذلك علينا أن نصح مفاهيمها ومعانيها الخاطئة والموهومة ونزيل صورتها السرابية والسديمية في الأذهان من جهة، وأن نقومها ونفسرها وفق سياق مفهوم وحقيقة (الاتفاق) في حدوث الظواهر والأحداث والأمور التي تبدو لنا أنها حدثت مصادفة وعرضة، أو أن وراءها الحظ والقسمة والنصيب، أو في سياق مفهوم وحقيقة (التوفيق والتسديد الإلهي بجانبه الإيجابي والسلبي) حيث إن للتوفيق والموفقية حقائق وجودية وماهوية، ولها مقدمات ومسببات وأسباب وعلل ما لم تتوفر وبعدها المرء، لا تكون لديه قابلية تمكنه من استقبال واستلام التوفيق والهداية به، ومن هنا ينبع السؤال عن بنية كينونة التوفيق والسداد الإلهي ودلالاتها الاستدلالية وتداولاتها التواصلية ووظائفها الغائية، فضلاً عن أولياتها البديهية والفطرية الأولية وألياتها الذهنية والقلبية الشعورية والاعتقادية وآلياتها التأصيلية والتأثيلية التمكينية والتحصينية والتحريرية والتثقيفية والتعارفية وآلياتها وأساليبها وأدواتها التناسية التداخلية والتفاعلية بين مكوناتها وعناصرها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنيّة من جهة ثانية؟

#### 13.5.1 حضور حقيقة كينونة التوفيق والتسديد الإلهي في كينونة النفس وفي

##### مجرى الحياة

ليس التوفيق أو التسديد الإلهي فضيلة ونعمة، وهبة وعطاء إلهياً يغدقه الله على الإنسان، ويمكنه في أداء الأعمال الصالحة فحسب، بل، هو رتبة أعلى تلامس واقع الحياة

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الانسان، 2 - 3.

وتلابس حقيقة وجودية وحالة نفسية جوانية للكائن الإنساني، يشي إلى نتيجة رضا الله وقبوله لعبادته وخضوعه له وتوكله عليه سبحانه وتعالى. ولنا في قصة تروى عن ثعلبة بن حاطب وكان من الأنصار قال للنبي ﷺ: ادع الله أن يرزقني مالا، فقال يا ثعلبة قليل تؤدّي شكره خير من كثير لا تطيقه، أما لك في رسول الله ﷺ أسوة، والذي نفسي بيده لو أردت أن تسير الجبال معي ذهاباً وفضة لسارت، ثم أتاه بعد ذلك فقال يا رسول الله ادع الله أن يرزقني مالا، والذي بعثك بالحق لئن رزقني الله مالا لأعطين كل ذي حق حقه، فقال ﷺ: اللهم ارزق ثعلبة مالا، فاتخذ غنماً فتمت كما يمني الدود، فضاقت عليه المدينة فتنحى عنها فنزل وادياً من أوديتها، ثم كثرت نمواً حتى تباعدت من المدينة فاشتغل بذلك عن الجمعة والجماعة، وبعث رسول الله ﷺ المصدق ليأخذ الصدقة فأبى وبخل، وقال: ما هذه إلا أخت الجزية، فقال رسول الله ﷺ: يا ويح ثعلبة يا ويح ثعلبة!! ونزلت الآيات القرآنية: ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ وَبِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾ (1).

إذن أهم عامل من عوامل التوفيق والسداد أو التسديد والإنجاح والأصلاح والإفلاح في الحياة البشرية، هو جريان وتجلي واستقرار وتوطين قانون ومبدأ التوفيق والسداد الإلهي في كافة أجزاء بنيات ودلالات وتكوينات وتركيبات ووظائف وغايات أفعال النظر والتعلل والتخيل والتوهم، أو أفعال السكوت والصمت والصومته، أو أفعال القول والكلام والعمل، المشاكلة والمطابقة لمشيئة الله سبحانه وتعالى وإرادته ومرضاته وعبادته وعبودته تعالى الخالصة. إن الله سبحانه وتعالى لا يوفق ولا يسدد أمراً لما هو على خلاف مشيئته وإرادته ومرضاته، كما يحصل مثلاً مع من يتخلف عن حضور الجمعة المأمور به في القرآن لمتابعة تجارته وحفظ ماله، فهل نقول: إن هذا موفق إذا زادت ثروته؟! أبداً فينبغي الالتفات أولاً إلى حقيقة التوفيق وسلميته التراتبية الارتقائية التكاملية التي تمكن العبد المخلص أن يتدرج في سلميته التوفيقية والتسديدية إلى التمكن والاستطاعة في الطاعة والعبادة والعبودية والعبودة الخالصة لله وحده سبحانه وتعالى.

ومما يروى في هذا المجال قول الإمام أبي جعفر محمد بن علي الباقر (عليه السلام)، إذ

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة التوبة، الآية: 77.

يقول (عليه السلام): كان على عهد رسول الله (صلى الله عليه وآله) مؤمنٌ فقيرٌ شديد الحاجة من أهل الصفة، وكان ملازماً لرسول الله (صلى الله عليه وآله) عند مواقيت الصلاة كلها لا يفقده في شيء منها، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) يرقُّ له وينظر إلى حاجته وغربته فيقول: يا سعدُ لو جاءني شيءٌ لأغنيك، قال: فأبسطاً ذلك على رسول الله (صلى الله عليه وآله)، فاشتدَّ غمُّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) لسعد، فعلم الله تعالى ما دخل على رسوله (صلى الله عليه وآله) من الغمِّ لسعد، فأهبط عليه جبرائيل (عليه السلام) ومعه درهمان فقال له: يا محمد، إنَّ الله عزَّ وجلَّ قد علم ما دخلك من الغمِّ بسعد أفتحبُّ أن تغنيه؟ فقال: نعم، فقال له: فهالك هذين الدرهمين فأعطهما إياه، ومرهٌ أن يتجرَّ بهما قال: فأخذهما رسول الله (صلى الله عليه وآله) ثمَّ خرج لصلاة الظهر، وسعد قائم على باب حجرات رسول الله (صلى الله عليه وآله) ينتظره، فلما رآه النبي (صلى الله عليه وآله) قال: يا سعد أتحسنُ التجارة؟ فقال: والله ما أصبحتُ أملكُ مالاً أتجرُّ به، فأعطاه رسول الله (صلى الله عليه وآله) الدرهمين وقال له: اتجرَّ بهما وتصرف لرزق الله تعالى، فأخذهما سعد ومضى مع النبي (صلى الله عليه وآله) حتى صلى معه الظهر والعصر فقال له النبي (صلى الله عليه وآله): قم فاطلب الرزق، فقد كنت بحالك مغتماً يا سعد.

قال: فأقبل سعد لا يشتري بدرهم شيئاً إلاَّ باعه بدرهمين، ولا يشتري شيئاً بدرهمين إلاَّ باعه بأربعة، وأقبلت الدنيا على سعد، فكثرت ماله ومتاعه وعظمت تجارته، فاتخذ على باب المسجد موضعاً وجلس فيه وجمع تجارته إليه، وكان رسول الله (صلى الله عليه وآله) إذا إذن بلال للصلاة يخرج وسعد مشغول بالدنيا لم يتطهر ولم يتهيأ كما كان يفعل قبل أن يتشاغل بالدنيا، فكان النبي (صلى الله عليه وآله) يقول له: يا سعد شغلتك الدنيا عن الصلاة، فكان يقول: ما أصنع أضيع مالي؟ هذا رجل قد بعته فأريدُ أن أستوفي منه، وهذا رجل قد اشتريت منه فأريدُ أن أوفيه.

قال: فدخل رسول الله (صلى الله عليه وآله) من أمر سعد غمُّ أشدُّ من غمه بفقره، فهبط عليه جبرائيل (عليه السلام) فقال: يا محمد (صلى الله عليه وآله)، إنَّ الله قد علم غمك بسعد، فأيما أحبَّ إليك حاله الأولى أو حاله هذه؟ فقال له النبي (صلى الله عليه وآله): يا جبرائيل بل حاله الأولى قد ذهب دنياه بأخرته، فقال له جبرائيل (عليه السلام): إنَّ حبَّ الدنيا والأموال فتنةٌ ومشغلةٌ عن الآخر، قل سعد يردُّ عليك الدرهمين اللذين دفعتهما إليه، فإنَّ أمره سيصير إلى الحال التي كان عليها أولاً، قال: فخرج النبي (صلى الله عليه وآله) فمرَّ بسعد فقال له: يا سعد أما تريد أن تردَّ علي الدرهمين

الذين أعطيتكما؟ فقال سعد: بلى ومئتين فقال له: لست أريد منك يا سعد إلا الدرهمين، فأعطاه سعد درهمين قال: فأدبرت الدنيا على سعد حتى ذهب ما كان معه وعاد إلى حاله التي كان عليها. هذه قصة أخرى لمن يضيع عن معنى وحقيقة التوفيق الإلهي، ويظن أن التوفيق مجرد الرزق والأثر الدنيوي المادي، فيقع في الضلال والانحراف.

## 13.5.2 توفيق التوفيق «ميتا التوفيق» وهداية الهداية «ميتا الهداية» وتسديد

### التسديد «ميتا التسديد»

إنّ تمكين كينونة النفس الإنسانية للتوجه إلى الله سبحانه وتعالى لطلب التوفيق والسداد والهداية يتطلب ذاته توفيقاً وتسديداً وهداية من رتبة ومقام وقيمة أعلى وأغنى وأشد وأتم وأكمل من التوفيق والسداد والهداية ذاتها، حيث إنّ «ميتا التوفيق» و«ميتا السداد» و«ميتا الهداية» تشكل بنية تحتية معرفية ووجودية وقيمية أخلاقية وجمالية بموجبها تأسس وتؤصل وتؤثّل لكيونة التوفيق والسداد والهداية والمُعاضدة والمناصرة والمعاونة في مجرى أفعال وأنظار الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، حيث هي ناظرة وحاكمة ومؤتمنة وقائمة وقيومة وقومة وقيامه ومقومة لها ولاستمرارية ديمومتها وفاعلية ديناميتها واستطالة امتداداتها في كافة مجالات ومجاري الحياة.

فكينونة التوفيق وهداية التوفيق دالة في توفيق التوفيق «ميتا التوفيق»، وهي أيضاً دالة في «دوال طلب التوفيق للكائن الإنساني من الله. فالتوفيق للتوفيق والهداية للهداية أمران آخران غير التوفيق والهداية ذاتهما. حيث لتوفيق التوفيق ولهداية الهداية بالتوفيق سنن وقوانين وأحكام أشد وأقوى رتبة من قوانين وسنن التوفيق والهداية ذاتها، وهي تتطلب جهداً واجتهاداً ومجاهدة في تخليص وتصفية وتنقية كل الدنأس والرذائل والعيوب والذنوب، وكل القاذورات والشامات والأوساخ والشوائب المتحدة والثاوية في بنية النيّات والسرائر والقصود والضمائر الباطنية أو تلك العالقة واللاصقة والمقترنة والمصاهرة والمناسبة معها.

النيّة الصحيحة والإخلاص بالعمل والوعي بوظيفة وغاية العمل المنظور، وتمكين كينونة النفس الإنسانية للعناية والدلالة والإرشاد والهداية والتوجيه والتسديد والتأييد



والاستقامة واليقين والسكينة، أصعب استعجماً وأشد استعصاباً وأحرج استعساراً من العمل ذاته. لذا يقول الإمام علي (عليه السلام): «تصفية العمل أشد من العمل، وتخليص النية من الفساد أشد على العاملين من طول الجهاد»<sup>(1)</sup>. وعليه، يقول (عليه السلام) أيضاً: «عباد الله سلوا الله اليقين فإن اليقين رأس الدين وارغبوا إليه في العافية فإن أعظم النعمة العافية، فاعتموها للدنيا والآخرة وارغبوا إليه في التوفيق فإنه أس وثيق»

فمن يرد التوفيق والسداد والتأييد والاستقامة على الصراط المستقيم فعليه أن يعدّ وعاء كل منها ضمن وعاء التوفيق في دالة طلبه من الله، فعندما تضيق دالة الطلب فإنّ وعاء التوفيق والسداد والتأييد أو إناء المعاضدة والمناجدة والمناصرة أيضاً تضيق سعته واستطالته. فعندما يغفل الإنسان عن سبيل وطريق التوفيق يخسر كل شيء، كما حصل مع قارون الذي ذكرت قصته في القرآن، والذي ظن أن علمه وقدرته صنعت هذا المال والمجد... فإن الله هو مبدأ التوفيق في كافة طرقه وصفاته وأنواعه، كما قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «أَلَا وَإِنَّ اللَّهَ قَدْ جَعَلَ لِلْخَيْرِ أَهْلًا وَلِلْحَقِّ دَعَائِمَ وَلِلطَّاعَةِ عَصَمًا وَإِنَّ لَكُمْ عِنْدَ كُلِّ طَاعَةٍ عَوْنًا مِنَ اللَّهِ، يَقُولُ عَلَى الْأَلْسِنَةِ، وَيُنْبِتُ الْأَفْتِدَةَ، فِيهِ كِفَاءٌ لِمُكْتَفٍ، وَشِفَاءٌ لِمُسْتَشْفٍ.. فعون الله وتوفيقه يأتيه من خلال موعظة وإلهام، وكان أمير المؤمنين (عليه السلام) يقول بأنك تحتاج إلى عون الله عند كل طاعة، ولكن كيف يأتيك العون؟ يقول أمير المؤمنين (عليه السلام): أن عون الله وتوفيقه يأتي إلهاماً يبيته الله في قلبك، أو نصيحة وموعظة تمر عليك من عالم أو صديق أو خبير... فتكفيك مؤونة التخبط في الغي أو الخسران، ولذلك يقول أمير المؤمنين (عليه السلام): ما أمر الله بشيء إلا اعان عليه.

ولقد أكد أمير المؤمنين (عليه السلام) كثيراً على أهمية طلب التوفيق والعون من الله، ففي وصيته لولده في الاجتناب عن الشبهات «وَأَبْدَأُ قَبْلَ نَظْرِكَ فِي ذَلِكَ (البعد عن الشبهات) بِالِاسْتِعَانَةِ عَلَيْهِ بِإِلَهِكَ، وَالرَّغْبَةِ إِلَيْهِ فِي تَوْفِيقِكَ، وَتَرْكِ كُلِّ شَائِبَةٍ أَوْلَجَتْكَ فِي شُبُهَةٍ، أَوْ أَسْلَمَتْكَ إِلَى ضَلَالَةٍ» فأول الأمر يكون بطلب التوفيق من الله، فإنه إذا لم يطلب الإنسان من الله التوفيق والعون فإنه قد يقع في الشبهة، بل الحرام بلاء أو اختباراً أو جهلاً. فإذاً لا بدّ من حضور ديمومي حيّ ودينامي دائم لمبدأ وحقيقة وسنن وقوانين وأحكام التوفيق

(1) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

الإلهي و«توفيق التوفيق» حتى نستلهم ما يُلهمه الله سبحانه وتعالى لنا من التوفيق والساد والهداية والإرشاد والتوجيه، وفق سننه وأحكامه الجارية فيها والمؤثرة في بنية كينونة الأفعال والأنظار المختلفة في الحياة، حيث الحقيقة الوجودية التي لا مناص لها ولا شائبة فيها ولا نقص فيها، تؤكد لنا بضرر قاطع أنّ لا حول لنا ولا قوة إلا إذا أعاننا الله ووفقنا على أداء وعمل ذلك العمل. فيقول أمير المؤمنين (عليه السلام): «أَمَا سَمِعْتَ النَّاسَ يَسْأَلُونَ الْحَوْلَ وَالْقُوَّةَ حَيْثُ يَقُولُونَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ» فَقَالَ رَجُلٌ: وَمَا تَأْوِيلُهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: «لَا حَوْلَ لَنَا عَنْ مَعَاصِي اللَّهِ إِلَّا بِعِصْمَةِ اللَّهِ، وَلَا قُوَّةَ لَنَا عَلَى طَاعَةِ اللَّهِ إِلَّا بِعَوْنِ اللَّهِ.»

### 3.5.3 التقوى و«تقوى التقوى» والالتزام الشرعي بأحكام ودين الله

إنّ تمهيد السبيل وتعبيد الطريق لسيرورة الحياة الزوجية والاجتماعية يتم من خلال الالتزام بالدين وسريان التقوى المؤسسة والمؤصلة والمؤائلة على «تقوى التقوى» أي: «ميتا التقوى» التي هي أس وبنية كينونة وبناء ودلالة ووظائف وغايات التقوى التحيّة والجزرية لها، والتي هي فعلاً الحاكمة والناظرة والمؤتمنة والقائمة والقيومة والمقومة لسيرورتها وصيرورتها في مجاري الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في مجرى الكون والعالم والوجود. وهي التي تؤصل وتؤثل أفعال النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو أفعال الصمت والصومته، أو أفعال القول والكلام والعمل. فهناك ثمة أعمال وأذكار وواجبات ومستحبات وأدعية وأغسال، أي: يتطلب الأمر وضوء ووضاءة وطهارة ونظافة البدن والعقل والقلب، وهي أنظار وأفعال تُمهّد الطريق للتوفيق والساد والهداية والرشاد لسير أنظار وأفعال الزوجين وفق مجاري الحق الأسماي الحسنى والصفاتى العليا تعالى.

وعلينا أنّ نعي حق الوعي أنّ من مقدمات التوفيق والساد الإلهي البعد عن المعصية، كما يشير إليه أمير المؤمنين (عليه السلام)، «إن من النعمة تعذر المعاصي، فإن عدم قدرة شخص ما على فعل المعصية لعجز أو لفوات فرصة الحرام عنه»، وهو إشارة إلى أنّ الله وفق هذا الشخص. وللأسف كثير من الدنيويين يغفلون عن هذه الحقيقة، وقد يظن بينه وبين نفسه عدم التوفيق من ناحية فوات فرصة الحرام عليه أو ضيق مجاله من هذه الدنيا، والمؤسف جداً غفلة ونسيان بعض المؤمنين بهذا الابتلاء والبلاء في ساحة الحياة السياسية والاجتماعية والتجارية.

ويقول بهذا الصدد أمير المؤمنين (عليه السلام): «من التوفيق الوقوف عند الحيرة، فإذا داهمك أمرٌ ولم تحسم أمرك وتتيقن من عواقبه، فلا تقم بذلك العمل». وكأن نفس هذه الحيرة تنبيه من الله إلى عدم اقتحام هذا الفعل، وهذه عناية ورعاية من الله بالغيب، أو أن هذه الحيرة إشارة إلى قصور الإنسان ومداركة عن فهم أبعاد هذا العمل، مما ينبغي الرجوع إلى القوي المطلق لتخيّر العواقب، عبر طلب الخيرة من الله، وهو أيضاً توفيق وعون من الله في موضع الضعف البشري الذي لا يسده إلا الله. هذا ما أشار إليه أمير المؤمنين (عليه السلام) حيث قال: «من استصح الله حاز التوفيق». وبالربط بين المعاني والحقائق الباطنية الجوهرية للحيثيين، نقول: إنَّ الخيرة وطلب النصح من الله لا ينبغي أن يكون عند الحيرة فحسب، كما يدعي البعض، بل هو حاجة وأمر صرف، وهو عين الفقر والجهل، والعبد والمربوب والمرزوق والضال والبخيل... لذا دائماً وأبداً بحاجة إلى التوفيق والتسديد والتأييد والتوكل والاستعانة بصرف وعين الغني والرب والرازق والعالم والسيد والجواد...»

#### 13.5.4 استشعار التوفيق ومبدأ التعلق بالغيب.

قلنا: إنَّ بنية كينونة ودالة فعل النظر والتعقل والتخيل والتوهم أو السكوت والصومنة أو القول والعمل، مبنية على عللها وأسبابها وشروطها ومقدماتها الطبيعية من جهة، وعللها وأسبابها وشروطها ومقدماتها المعنوية المتصلة بغيب الغيوب والتوكل والتسليم والرضى والقبول بما يقضيه ويقدره سبحانه وتعالى من جهة ثانية. وهذا الأخير هو ما نطلق عليه البنية البنائية والبنوية والاستدلالية والدلالية والتداولية التواصلية والوظيفية والغائية للماهية والهوية الأنطولوجية الوجودية والقيمة الجمالية لكيونة الهداية والرشاد والتوفيق في نيل وقبول دعوة الطاعة والتسليم والعبادة والعبودية والعبودية لله عزَّ وجلَّ.

هذا التواصلية والتعلق والتفاعل والتعامل الديمومي الدائم والدينامي المستمر بالغيب هو سر النجاح والصلاح والفلاح والتقرب إلى الكمال والجمال المطلق، والذي يثوي في بنية العلل والأسباب والشروط والمقدمات الطبيعية القائمة والقيومة والقيامات والقيومة والقوامات والمقومة بها، والتي لا تشاهد بالنظر الملكي، بله، بالنظر الملكوتي والعرفاني والوحياني لمجاري الحياة وفق قاعدة تشهيد الغيب وتغييب الشهادة للحركة الجوهرية

لكيئونة النفس نحو كمالاتها وجمالاتها الثاوية في بنيتها العميقة بالقوة والإمكان إلى حيز الوجود والانوجاده والتثبت والتحقق والإثنية في كافة مجالات العالم والكون والوجود.

والتعلق والتواصلية بالغيب الذي هو صمام الأمان وحبل الله المتين وصراطه المستقيم، يدعو الكائن الإنساني إلى النظر الملكي لظواهر الحياة «الأسباب والعلل الظاهرية القريبة» وإلى النظر الملكوتي لبواطن حقائق الحياة «الأسباب والعلل المعنوية البعيدة». ولهذا نجد صيغة تكرار قول القرآن المجيد بذكر الغيب والإيمان به تعالى، ذلك تأكيداً لأهمية الغيب وحاجته الضرورية والوجوبية لتوجيه وترشيد وهداية التوفيق لسيرورة وصيرورة النفس الإنسانية في العالم والكون والوجود ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ﴾<sup>(1)</sup>. فالتوفيق الرباني في حضور الغيب والتمسك بحبله أو تغييب الشهود وتشهيد الغيب في مجرى حياة الكائن الإنساني، يجعل الكائن دائماً وأبداً مستسماً ومتكلاً ومعتمداً ومرتبطاً بالله عز وجل، ويؤكد حالة «العنديّة» و«المعيّة» و«الحوليّة» و«الواحدية الأحدية» و«الصمديّة»، حيث مجرد استشعار الكائن الإنساني بالاستقلالية والذاتية والتذاتية والتذويتية والمُلكية والإناوية يكون قد فتح أبواب النفس على مصراعيه لولوج فيروسات وميكروبات الكبر<sup>(2)</sup> والعُجَب والاستعلاء والجهل والجهالة.

فمدار الفصل والتفضيل والتمييز بين الكائن المؤمن وغير المؤمن، هو الإيمان بفكرة العنديّة والمعيّة والتوكلية والتسليمية والقبولية في سياق العلية والسببية الطبيعية

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة البقرة الآية: 3.

(2) الكبر من أسوأ الأمراض النفسية، والعجب من أسوأ الأمراض النفسية، وعدم استشعار التوكل، وعدم استشعار الحاجة، كل هذه الأمور التي تنتج -في الواقع- البعد عن الله -عز وجل-، إنما يقع فيها الإنسان نتيجة الغفلة عن الحاجة إلى التوفيق الإلهي. لذلك يجب أن يستشعر المؤمن، ويلقن نفسه -يشكل دائم- أنه بحاجة إلى المعونة الإلهية، سواء كان ذلك في عظام الأمور، أم في صغائرهما ومحقراتها، فقد ورد في الرواية عن أهل البيت (عليهم السلام): (أن الله -عز وجل- يخاطب موسى في إحدى مناجيات موسى -عليه السلام- لربه، يقول الله لموسى: (ادعني في علف دابتك، وملح طعامك). انظروا، حتى هذه المحقرات من الأمور! كل إنسان يقول حين يحتاج إلى علف -علف الدابة-... سأذهب وأجز، أو أشتري قليلاً من العلف، وأقدّمه للدابة، الأمر لا يحتاج إلى مزيد من العناء، ولا لمزيد من الجهد، ولا أي شيء. ملح طعام، خذ قليلاً من الملح واجعله في الطعام، هذا أمر ميسور حقير. أهل البيت (عليهم السلام) يقولون: حتى في هذا الأمر الحقير ينبغي أن تدعو الله -عز وجل- حتى تتوثق علاقتنا مع الله تعالى، كل شيء ستقوم به فإنك تحتاج إلى توفيق من الله، ستجلس، ستنام، ستذهب للعمل، أنت ترى الأمور كلها مهياً للوصول إلى هذه الغاية أو تلك، فتتفاجأ بأنها لا تحصل، أو أنك لا تصل، لمماذا؟ لأن هذه المقدمات وهذه الوسائل كلها تحتاج إلى مُتَمِّم، وهو التوفيق الإلهي الذي يستشعره المؤمن، وتُشرق به نفسه، ويفعل عنه الكافرون.

والمعنوية الغيبية معاً لما يقضيه ويقدره الله سبحانه وتعالى لكل جزئيات وكميات حياة الإنسان، وهذا هو قمة التوفيق وذرورة التسديد، وهامة الإرشاد وعلو الهداية للكائن الإنساني. أما غير المؤمن، فمحور سيرورته مرتكز إلى الذات والأنا والأسباب والعلل والشروط والمقدمات المادية الظاهرية، وفي أحسن الأحوال على العقل والنظر الملكي العلي الذي يكشف له ظاهر الحياة وشكلانيتها القشرية والسطحية.

فميزان الإيمان والكفر، والوعي والجهل، والتوفيق والخذلان، والبصيرة والحُجْمُ، هو ديمومة ودينامية فاعلية سيرورة فعل استخارة أفعال النظر والتعقل والتخيل والتوهم، أو أفعال الصمت والصومته، أو أفعال القول والكلام والعمل، في صيغتها ونسقيتها وبنوياتها ودلالاتها وغاياتها الدعائية الائتمانية المسؤولة، في سياقاتها الاستخلافية والخاتمية والانتظارية والاتباعية الفقهية التقوائية، وفي سياق نظامها الطولي والعرضي العلي والسببي، وشروطها ومقدماتها الطبيعية والمعنوية الغيبية المتلبسة بلباس التوفيق والموقفية والاتفاق، والمتلحفة بلحاف التسديد والهداية والرشاد والتوجيه الغيبي السماوي، الذي يتبوأ مقام الربّان والقائد والقطب والعميد والسيد والولي، المدبّر والمُبصر والمنور والسائس والحاكم والناظر والقائم والقيوم والمقوم لسيرورة الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في مجاري العالم والكون والوجود، وذلك بتيسير وتسهيل سيرورة النظر والعمل، وتبسيط وتفسيح وتضريح أمورهما ومزايلة قيودهما وتعظيم غايتهما التقريبية تجاه مطلق الكمال والجمال.

فعدم استشعار الاستخارة الدعائية والاستشارية الائتمانية المسؤولة، وغياب دالة طلب التوفيق والتسديد والتوجيه والترشيد الإلهي وعدم التوفيق الإلهي، هما اللذان جعل الله سبحانه وتعالى يصب جام غضبه على قارون وشنّ دعواه، وبين له أنّ ما كان لديه من ثراء كان بعلمه وتديبره. إذ قال تعالى: ﴿إِنَّ قَارُونَ كَانَ مِنْ قَوْمِ مُوسَى فَبَغَى عَلَيْهِمْ وَآيَاتُهُ مِنَ الْكُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولَى الْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُ قَوْمُهُ لَا تَفْرَحْ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْفَرِحِينَ﴾<sup>(1)</sup> إلى قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ عِنْدِي ۗ أَوَلَمْ يَعْلَم أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِنْ قَبْلِهِ مِنَ الْقُرُونِ مَنْ هُوَ أَشَدُّ

(1) سورة القصص آية رقم 76.

مِنْهُ قُوَّةٌ وَأَكْثَرُ جَمْعًا ﴿١﴾، ثم إنَّ الله تعالى خسف به وبداره الأرض. إذ قال تعالى: ﴿فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُ مِنْ فِئَةٍ يَنْصُرُوهُ، مِنْ دُونِ اللَّهِ وَمَا كَانَتْ مِنَ الْمُتَصَرِّينَ﴾ ﴿٢﴾.

إنَّ الشعور الظاهري أو الباطني لكل من الزوجة والزوج لا بدَّ من أن يؤصل ويؤثّل على أصل وأثّل قويم وقِيوم وقائم ومقوم لقيامتهما وقوامهما وقومتهما. وهذا الأصل والأثّل هو مبدأ التوفيق والسداد والهداية والإرشاد والتأييد والرعاية والعناية الإلهية من جهة، والتسليم واليقين والتصديق والإقرار والأداء والعمل بموجب الرضى والقبول بقضاء الله وقدره لهما. وهذا الأمر المتعالي لا يتحقق من حالة القوة والإمكان الذاتي والفطري والكينوني لذات ونفس الإنسان إلى حالة الوجود والانوجاهة والتحقق والتثبيت والغنية في مجاري الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، إلا بتحقيق وتثبيت كينونة الموافقة والاتفاق والوفاق التوقيفية الإلهية في بنية وبناء ودلالة ووظيفة وغاية سيرورة النفس الإنسانية في مجرى الحياة مع حقيقة وحق الأسماء الحسنى والصفات العليا الثاوية فيها بالقوة والإمكان.

هذا الشعور هو حلقة الوصل بين الشهادة والغيب، والغيب والشهادة، والدنيا والآخرة، الذي من خلاله بمكّنة كل من الزوج والزوجة من تغييب الشهود وتشهيد الغيب في مجرى الحياة الزوجية، ليحصل الصلاح الدنيوي والصلاح الدنيوي التكامل الارتقائي والتصاعدي والسعادة الأبدية والإنابة التوايية والدنو القرباني نحو الكمال والجمال المطلق.

ومجمل الآيات القرآنية المجيدة والروايات الشريفة تؤكد وتحرص على ضرورة دائمية، وديمومية دائمية، وأبدية تواصلية، للتواصل والتعاقب مع الغيب والإيمان به مطلقاً وفي كافة أمور الحياة، وأن لا يعتمد الزوج أو الزوجة في حياتهما الزوجية على الأسباب الظاهرية والمادية فحسب، بله، لا بدَّ من أن يستشعر أن ثمة أمراً غيبياً، له دخل فيما حصل عليه، وفق لباب حقيقة الأمر وصميمه الجوهرية الثاوي في بنية ودلالات بواطن سننه وقوانينه وأحكامه الظاهرية والشكلانية.

(1) سورة القصص آية رقم 78.

(2) سورة القصص آية رقم 81.

إذا استشعر الإنسان الحاجة إلى التوفيق والتسديد والهداية والتوجيه والرشاد الإلهي، كان ارتباطه بالله أوثق وأوثق وأتم وأكمل. أمّا إذا استشعر الاستقلال والاتكالية والذاتية والإناوية والانفرادية، أصيب بالعُجْب والكبر والاختيال والغطرسة والعنجهية...، ولم يستشعر الحاجة إلى التوكُّل والاستعانة والاعتماد والاستناد والثوق إلى الكمال والجمال المطلق والمثل الأعلى، فإنه دائم النسيان والغفلة عن جادة الحق والحقيقة، وإنّ مؤشرات بوصلة سيرورته لا تقوده للجوء إلى الحق: المولى والمالك والعزيز والخالق، وإلى الاحتماء بالعظيم والقوي، وإلى الركون والاتكال على الغني والمعطي، وإلى الوثوق واليقين بالحيّ والباقي والدائم، وإلى الاعتماد على الرازق والجواد والمعافي، والاستقواء بالكبير والهادي والرحمن والسلطان، وإلى الاسترشاد بالدليل والغالب والرب والمتكبر فحسب، بل، تقوده للجوء والاتكال والثوق على العبد والمملوك والدليل والمخلوق والحقير والضعيف والفقير والسائل والميت والفاني والزائل والمرزوق والبخيل والصغير والضال والمرحوم والممتحن والمذنب والمغلوب والمربوب، أي: تقوده إلى عكس حقيقة كينونتها المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية. وهذا ما صورته لنا إمام المتقين والمتوكلين علي (عليه السلام) في مناجاته المعروفة<sup>(1)</sup>.

(1) .... مولاي يا مولاي أنت المولى وأنا العبد، وهل يرحم العبد إلا المولى، مولاي يا مولاي أنت المالك وأنا المملوك، وهل يرحم المملوك إلا المالك، مولاي يا مولاي أنت العزيز وأنا الذليل، وهل يرحم الذليل إلا العزيز. مولاي يا مولاي أنت الخالق وأنا المخلوق، وهل يرحم المخلوق إلا الخالق، مولاي يا مولاي أنت العظيم وأنا الحقير، وهل يرحم الحقير إلا العظيم، مولاي يا مولاي أنت القوي وأنا الضعيف، وهل يرحم الضعيف إلا القوي. مولاي يا مولاي أنت الغني وأنا الفقير، وهل يرحم الفقير إلا الغني، مولاي يا مولاي أنت المعطي وأنا السائل، وهل يرحم السائل إلا المعطي. مولاي يا مولاي أنت الحي وأنا الميت وهل يرحم الميت إلا الحي، مولاي يا مولاي أنت الباقي وأنا الفاني، وهل يرحم الفاني إلا الباقي، مولاي يا مولاي أنت الدائم وأنا الزائل، وهل يرحم الزائل إلا الدائم. مولاي يا مولاي أنت الرازق وأنا المرزوق، وهل يرحم المرزوق إلا الرازق، مولاي يا مولاي أنت الجواد وأنا البخيل، وهل يرحم البخيل إلا الجواد، مولاي يا مولاي أنت المعافي وأنا المبتلى، وهل يرحم المبتلى إلا المعافي. مولاي يا مولاي أنت الكبير وأنا الصغير، وهل يرحم الصغير إلا الكبير، مولاي يا مولاي أنت الهادي وأنا الضال، وهل يرحم الضال إلا الهادي، مولاي يا مولاي أنت الرحمن وأنا المرحوم، وهل يرحم المرحوم إلا الرحمن، مولاي يا مولاي أنت السلطان وأنا الممتحن، وهل يرحم الممتحن إلا السلطان. مولاي يا مولاي أنت الدليل وأنا المتحير، وهل يرحم المتحير إلا الدليل، مولاي يا مولاي أنت الغفور وأنا المذنب، وهل يرحم المذنب إلا الغفور، مولاي يا مولاي أنت الغالب وأنا المغلوب، وهل يرحم المغلوب إلا الغالب، مولاي يا مولاي أنت الرب وأنا المربوب وهل يرحم المربوب إلا الرب. مولاي يا مولاي أنت المتكبر وأنا الخاشع، وهل يرحم الخاشع إلا المتكبر، مولاي يا مولاي أرحمني برحمتك، وارض عني بجودك وكرمك، يا ذا الجود والإحسان، والطول والامتنان، برحمتك يا أرحم الراحمين. الصلاة والدعاء على دكة الصادق (عليه السلام): تصلي ركعتين وتقول بعدهما: يا صانع كل مصنوع، ويا جابر كل كسير، يا حاضر كل ملا، يا شاهد كل نجوى، يا عالم كل خفية، يا شاهدا =

وبتعبير آخر: مدار الأمور التي تفصل بين الخالق والمخلوق والرب والمربوب والمولى والعبد، هو الإسلام الذي يُعرفه أول مؤمن ومسلم بعد النبي ﷺ الإمام علي (عليه السلام) الذي يقول (عليه السلام): «لأنسب الإسلام نسبة لم ينسبها أحد من قبلي ولا ينسبها أحد من بعدي إلا بمثل ذلك، الإسلام هو التسليم، والتسليم هو اليقين، واليقين هو التصديق، والتصديق هو الإقرار، والإقرار هو الأداء، والأداء هو العمل»<sup>(1)</sup>. وهذا الأمر لا يتحقق بتاتا إلا جعل المؤمن مدار كل شيء يملكه في الحياة، ما كان يحصل ذلك إلا بالسداد والهداية والرشاد والتوجيه والتوفيق. والتوفيق لا يحصل إلا بالموفقية والاتفاقية والوفاقية بين السيد والعبد، والرب والمربوب، والرازق المرزوق، والعالم والجاهل، والغني والفقير، والهادي والضال، والقوي والضعيف، والواجب والممكن، والخالق والمخلوق، فهل يرحم العبد إلا السيد، والمرزوق إلا المربوب، والضال إلا الهادي، والجاهل إلا العالم، والفقير إلا الغني، والضعيف إلا القوي، والمخلوق إلا الخالق<sup>(2)</sup>، أما غير المؤمن، فيستشعر أنه مُستقل، بحواسه وعقله أو بقواه المادية الظاهرية، وأن ما حصل عليه كان لأسباب مادية ظاهرية اقتضت ذلك، وما لم يحصل عليه كان لموانع مادية وظاهرية اقتضت ذلك.

### 13.5.5 مناقشُ الخذلان وسلب التوفيق:

إنّ مسألة سلب كينونة التوفيق ومرادفاته اللغوية الجذرية من الموفقية والتوافقية والاتفاقية والوفاقية، أو المعنوية المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية الفنية من التسديد والتأييد والعناية والرعاية والحفظ والتوحيد والتآلف والانسجام والهداية والرشاد والتوجيه، يعني تمكين وتثبيت محله أضرار التوفيق وأضرار مرادفاته من الخذلان والتخلي والانقطاع والترك والإعراض والتجافي، أو المقاطعة والمفارقة

غير غائب، وبأغالب غير مغلوب، وبأقربياً غير بعيد، وبأ مؤنس كل وحيد، وبأ حي حين لا حي غيره، بأ محيي الموتى ومميت الأحياء، القائم على كل نفس بما كسبت، صلّ على محمد وآل محمد. وادع بما أحببت. الصلاة على دكة القضاء: تصلي ركعتين وتقول: يا مالكي ومملكي ومعتمدي بالنعمة الجسام بغير استحقاق وجهي خاضع لما تلوه الاقدام لجلال وجهك الكريم، لا تجعل هذه الضغطة الشديدة، ولا هذه المحنة متصلة باستيصال الشافة، وامنحي من فضلك ما لم تمنح به أحداً من غير مسألة. إنك القديم الأول الذي لم يزل ولا يزال، وصلّ على محمد وآل محمد وافعل بي ما أنت أهله.

(1) نهج البلاغة: خطبة الوسيلة.

(2) من مناجات الامام علي (عليه السلام).



والمخاصمة والمعارضة أو المخاصمة والمعادة والمعاكسة والمناقضة مع الحقيقة والحق ومع القيم الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا.

وهذا هو عين حرمان البركة وفقدان النعمة وانقطاع الفيض والفضل الإلهي، وهي نقمة عظيمة وبؤس كبير ومصيبة ونائبة كَبَّارة، وهي سبب لظهور العمى الوجودي والحول المعرفي وانقلاب الصور وتداخل الخطوط والحروف وتغير الألوان، ويكون باعثاً للصم الانسدادي والصوم الانغلاقي والاستخفاء الصلاتي والإعراض الدعائي، وموجباً للبكم القولي والحُبْسَة والخرس الكلامي والتلُعْثم اللساني، ومدعاة للصمت السكوتي والسكت الانقطاعي، ولزوماً لغلظة وفقدان الشعور والإحساس والشفقة والعاطفة والرحمة والحنان. وهذه الأمور هي عين المعادة والمخاصمة مع الحق والحقيقة الأسمائية الحسنى والصفاتية العليا تعالى، أي: مع كينونة النفس والرب. الأمر الذي يحقق أضرار حقيقة الحق القائل: «من عرف نفسه عرف ربه» أي: «من لم يعرف نفسه لم يعرف ربه»، أو «من جهل نفسه جهله ربه».

وهذا هو عين الضلالة والنتيه والضياع والاختيال والانحراف والخروج عن الجادة والسبل القويمة والطريق والصراط المستقيم، مما يسبب في فقدان صلاحية وانكفاء فلاحية فعل النظر والتعقل والتخيل أو فعل الصمت والصومته أو فعل القول والكلام أو فعل الأداء والسلوك والعمل أو فعل العبادة والعبودية والعبودة. وعليه فإنَّ عدم التوفيق أو الخذلان يكون عنصراً أساسياً في سلب لذة المناجاة والدعاء الاستخاري الائتماني المسؤول، وسبباً للعمى والحول الوجودي والصم والخرس السمعي والبكم الكلامي، وهو عامل في الخذلان والخرسان الدنيوي والديني، وفقدان للبصيرة والحكمة، وإحلال للجهل والحُمق والسفاهة والسخافة والغباوة، مما يسلب التوفيق والسداد والتأييد الرباني والعناية والرعاية الإلهية في أفعال النظر والعمل للإنسان.

وعلينا أن نعي كل الوعي أنَّ أهم عنصر ومتغير في معادلة العمل الصالح والفالح والناجع هو التوفيق والاتفاق والموفقية والتوافق والوفاق مع بنياته وبنائه التكوينية والتركيبية والتراكبية، ومع أنساق علائقه الجوانية الذاتية والبرانية الغيرية، ومع كينونة نيّاته وغاياته ووظائفه، سواء فيما يتعلق بطبيعة العمل الطبيعي أم العمل العبادي.

فسلب التوفيق أي: الخذلان والترك والتخلي والإعراض الإلهي للزوج والزوجة، يشي إلى فقدان الشعور باللذة والمنفعة والفائدة والسعادة الحقيقية الحققة للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية والسياسية والعبادية عامة، فلا يستشعر اللذة في دعائه والمتعة في مناجاته والحب والشوق في أفعال النظر والعمل الطبيعية والعبادية، وفقدان اللذة والمتعة والجمال والحب والشوق وخاصة المعنوية، يؤدي إلى الملل والضجر والسأم في بادئ الأمر، ثم الشعور بالألم والوجع والقرص والمقت، الأمر الذي يسمح بفتح مجال لولوج فيروس الإهمال والترك واللامبالاة، وبعد ذلك الاستكاف والإحجام والامتناع حتى عن ظواهر وشكلانية صور العبادة والعمل والنظر والتأمل، الأمر الذي يؤدي إلى سلب التوفيق والسداد والهداية والإرشاد فيرتكب معصية ما، ويسلب التوفيق فلا يأتي بطاعة من الطاعات، ويسلب التوفيق فيُحرم من رزقه، ويسلب التوفيق فيُصاب بغمٍّ وهمٍّ، أمورٌ كثيرة تنشأ نتيجة سلب التوفيق.

وعليه يقول الإمام (عليه السلام) في دعائه: (اللهم ارزقنا توفيق الطاعة). والطاعة لا تحصل دون توفيق التوفيق «ميثاق التوفيق» أي: التوفيق بمعرفة أسس وقواعد وسنن وأحكام بنية التوفيق التحتية ودلالاتها الاستدلالية العميقة ووظائفها الحققة وغاياتها المتعالية، التي هي بمنزلة الحاكم والناظر والقائم والقيوم والمقوم لذات التوفيق، لذا قد يحصل ركوعٌ وسجودٌ ولقطة لسان، ولكنها ليست الطاعة التامة، وليست العبادة العبودية والعبودية، ولا تسليم التسليم أو رضى الرضى أو قبول القبول أو قضاء القضاء وقدر القدر الإلهي الحق والأتم والأكمل. ولا يتحقق هذا الأمر إلا بتحقيق «توفيق التوفيق» والتوفيق في النظر والعمل، بله، إنَّ العبادة والطاعة الظاهرية هي أيضاً بحاجة ماسة إلى التوفيق والمؤازرة والمناصرة والمعاضدة من الله عزَّ وجلَّ، وإنَّ كان في أدنى مراتبه المعرفية والوجودية، وهذا ما يفسر معنى «اللهم ارزقنا توفيق الطاعة وبعد المعصية». والابتعاد عن المعصية يحتاج، بداية وأصلاً، إلى الهداية والرشاد والتوجيه والتوفيق من الله سبحانه وتعالى أولاً في الاهتداء والاسترشاد إلى حقيقة «معصية المعصية» «ميثاق معصية»، ومن ثم الهداية والرشاد إلى ترك ذات المعصية الظاهرة. فكما تتطلب دالة طلب العبادة والطاعة تمكين التوفيق والسداد والمعاضدة والمناصرة فيها ومزايلة الخذلان والترك والإعراض من

الله سبحانه وتعالى، كذلك دالة ترك وانصراف وتجنب وتقاد المعصية والإثم والعدوان تتطلب أيضاً إلى التوفيق والسداد والهداية والإرشاد من الله عز وجل.

فغياب هذه الرؤيوية الكونية الحقيقية والحقة لكيقونة التوفيق الإلهي كعنصر أساسي وجوهري في صلاح وفلاح وإنجاح أفعال النظر والعمل، يوجد وضعا مخالفاً للنظام الطولي والعرضي لسيرورة الحياة والكون والوجود، ويوجد فجوة واسعة وهوة كبيرة وحالة من السديمية والسرابية والفراغية بين مقدمات وشروط النظر والعمل ونتائجهما المعرفية والوجودية والقيمية الأخلاقية والجمالية، فيتكل الإنسان على نفسه الأمانة بالسوء، وعلى قامة عقله الناقص، وعلى تراكم تجاربه الشخصية الجزئية، التي لا تمكنه من سد وإملاء الفراغات والخواتم المعرفية والوجودية أو سدها وملئها بمقولات وهمية سرايية مغلوطة ومنكوسة، كالقسمية والنصيب والحظ والبخت الحسن أو السيء، أو بمقولات الأيام والأزمات السعدانة أو النحوسة، أو بجودة وسوء الاستشارة الاستشارية.

فمسألة حقيقة الخذلان والترك والإعراض والنسيان الإلهي للإنسان لا بد من دراستها والتوقف عند أسبابها وعللها وشروطها وظروفها ومقدماتها، فضلاً عن التعرف على خذلان الخذلان «ميثا الخذلان»، و«نسيان النسيان» أي: ما قبل وما بعد الخذلان والنسيان من جهة، والتعرف على بنية الخذلان والنسيان وبناءاتهما التركيبية والتراكية والتكوينية والاستدلالية والدلالية التواصلية والتداولية والوظيفية والغائية، ولا يسعنا أن نستقصي كافة عناصر وثيمات موضوع الخذلان والإعراض والنسيان الإلهي في هذا المقام، لذا نوكل هذا الأمر إلى محله وفي مجالات أخرى.

### 13.5.6 التوفيق الإلهي والبصيرة والفهم التشميلي الكلياني للدين والشريعة

#### وأحكام الحياة:

لو تؤمل حق التأمل في سيرورة تاريخ بعض الشخصيات ذوي الشأن العلمي أو الفقاهتي أو الاجتماعي أو السياسي، نجد أنهم كانوا مؤمنين وفقهاء وأتقياء فيما يتعلق بجزئيات الحياة والدين والشريعة، وعندما فرضت عليهم أو هم دخلوا في دائرة كليات الحياة

والدين والشريعة لم يوقفوا في تحصيل التوفيق الإلهي بسبب غياب مقدماته وشروطه ولوازمه الموضوعية التجريبانية والمعنوية المجاهداتية القلبية، فلزت أقدامهم وشطحت أفكارهم وتضاربت فتاواهم وانحرفت سلوكياتهم وتضادت مواقفهم. ومن جانب آخر، نشاهد كثيراً مَنْ هم من أهل الإيمان والتقوى والصلاح والصلاة والصوم، كانوا يتلون القرآن ويفعلون الطاعات ويجلسون في مجالس أهل الخير والأبرار، ولكن ختمت خاتمة الحياة بالسوء والفساد والمعصية أو بالضلال والانحراف أو التجاور مع قشور وسطوح الحياة، والبعض ازداد سوءاً وفساداً وعصياناً وتمرداً حتى الوقوع في شرك وحبال الذنوب الكبيرة أو الميل إلى الإنكار والكفر والشرك بمراتبه المختلفة. لذا لم يسعفهم وينجيهم أو يمكنهم علمهم وخبراتهم وتأليفاتهم من ذلك فحسب، بل، كانت وبالاً وحملات ثقيلت عليهم لم يتحملوا حملها ففرقوا في حلها ومياها الراكدة العفنة، وذلك لعدم التوفيق والساد والهداية الإلهية لهم لما كسبت عقولهم وأذهانهم وأفعالهم من النظر والتعقل والصمت والقول والعمل، فكان نصيبهم الخذلان والترك والإعراض الإلهي لهم ليعتمدوا ويتوكلوا على أنفسهم الإمارة بالسوء، وعلى عقولهم الناقصة وأنظارهم المشوهة والمنحرفة المقعرة والمحدودة، وذلك بسبب تهيئة مقدمات وشروط ولوازم الخذلان والإعراض، التي منها التركيز والتمسك بجزئيات وقشور الأحكام الشرعية أو بجزئيات المفاهيم والمعاني على حساب كلييات الدين والشريعة، وبالتركيز والاعتبار لشؤون الحياة والمعرفة النسبية والمتغيرة والظاهرية والمتشابهة دون الاعتبار لمطلقاتها وثوابتها وبواطنها ومكسوفاتها ومحكماتها. البصيرة في كلييات الدين والشريعة بحاجة إلى توفيق وسداد وهداية وإرشاد من قبل سننها وقوانينها وأحكامها التي تستقطب وتجذب كينونة التوفيق في مجاري الحياة، والخذلان هو عين الوقوع في وحل الجزئيات ومكرها والسقوط في حبائل حيلها وخداعها.

### 13.5.7 الخلود للدين والوقوف في المعاصي والآثام والشبهات

ومن المناشئ التي ينشأ عنها عدم التوفيق والساد أو الخذلان والإعراض الإلهي في الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، هي الخلود إلى الدنيا والنظر إلى الأمور الزوجية والاجتماعية بمنظار مُلكي مادي دنيوي، التي ماهيتها وطبيعتها زائلة ومتغيرة ونسبانية

وشخصانية على حساب النظر الملكوتي القيمي الأخلاقي والجمالي لما وراء حب الدنيا والشهوات واللذائذ التي طبيعتها ثابتة ومطلقة وكلية وخالدة.

فالحرص على الدنيا وزخارفها وزينتها وتمتعها وشهواتها والعشق لها، هو الذي يُعشى البصر حتى من معرفة ظواهر الأمور، فضلاً عن كونه يُعمي البصيرة من معرفة بواطن حقائق الأمور، وهو الذي يصم الإذن عن سماع واستماع قول الحق وكلام الحقيقة، وهو الذي يُبكم اللسان من النطق بالحق والحقيقة، وهو الذي يُميت القلب ويقضي على العاطفة والحب والعشق الحقيقي، كما ورد في كثير الروايات.

وهذا الوضع مدعى لنسيان الحقيقة والحق (نسيان النسيان)، ويؤدي إلى الغفلة و(غفلة الغفلة) عن كثير من الأمور الحسية الظاهرية الواضحة والجلية، ناهيك عن الشرعية والعقلانية والعرفانية الأساسية في الحياة الزوجية، فيوقع الزوج والزوجة في مكرها وخداعها، ومن ثم في شرك المعصية ووحل الإثم والعدوان، فيغضب الله عليهما، فيتركهما وشأنهما. وهذا يعني أنهما يُصابان بالخذلان والتخلي والاحقاق والانصرام والإعراض، الأمر الذي يؤدي إلى الافتراق والتناظر والتخاصم والعصيان والمعاداة والهجران والطلاق.

وتجدر الإشارة إلى أن استدراج الخذلان والترك والإعراض يكون في بداية الأمر الوقوع في الشبهات فضلاً عن المحرمات الصغيرة أو الصغارة. فالإنسان الذي يداوم على مواقف الشبهة فيقع في وحلها ومكرها وحيلها المؤدية إلى الهلاك والخسران. بدءاً بالمباحات والمكروهات ثم المشتبهات ثم في المحرمات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والكبارة إلى أن ينتهي به الأمر إلى الشرك والإنكار والكفر بها. ومن حام حول الحمى كاد يقع فيه، ومن ترك الشبهات نجا من المحرمات، أما من ارتكب الشبهات وقع في المحرمات. لذلك لا بد أن يعصم الإنسان نفسه ما استطاع عن الوقوع في الشبهات، حتى لا يقع في المحرمات، فيُحرم من الطاعات ويُسلب منه التوفيق والسداد والتأييد والعناية والرعاية الإلهية. هذه هي سنن وأحكام الاستدراج الشيطاني والأهوائي ومواردها وسبلها ومآلاتها التي آلت إليها بسبب الخذلان والإعراض الإلهي الناتج من سلب التوفيق والموقفية والاتفاق والوفاق والسداد والهداية والإرشاد الإلهي.

### 13.5.8 التوفيق ضرورة تكوينية في دالة تكامل حياة الإنسان

من الجدير بالذكر والعناية والاستحضار أنّ مسألة الخذلان والإعراض والتوفيق والسداد الإلهي ليست مسألة جزئية وعرضية هامشية، بله، هي مسألة جوهرية وجودية وجوبية لاستواء سيرورة الحياة المختلفة على خط الاستقامة في جادة الصراط المستقيم، وإلا نصيبها ومآلها الانحراف والاعوجاج والالتواء والميلان لسيرورة حركة النفس الجوهرية نحو الانحدار والتسافل، وبالتالي انحدار وتسافل وفساد الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية في مجرى الكون والوجود.

وعليه، يقول الإمام جعفر بن محمد الصادق (عليه السلام): «المؤمن يحتاج إلى توفيق من الله وواعظ من نفسه وقبول ممن ينصحه»<sup>(1)</sup>. يستفاد من الرواية أنّ هناك ثلاث خصال لا يستغني عنها مؤمن مهما كان موقعه ومهما كانت مرتبته، فهو غير مستغن عن هذه الخصال الثلاث: أن يوفقه الله عزّ وجلّ، وأن يكون له واعظ من نفسه فيستشعر الذنب ويؤنب نفسه على ارتكابه، ويتأمل ويتأيد ويتأني كلما خشي أن يقع في محذور، ثم أنّ يكون له ناصح ينصحه فيقبل نصيحته. وعليه لا غنى للمؤمن عن التوفيق والتسديد والرعاية والعناية والتأييد الإلهي له في سيرورته التكاملية الارتقائية المستوية على الصراط المستقيم والإنابة والرجعة التوابية «إنا لله وإنا إليه راجعون» والدنو التقاربي أو القرباني المتلاقي ﴿يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلَاقِيهِ﴾<sup>(2)</sup>.

لا يتضح معنى عدم الاستغناء عن كينونة التوفيق وأهميته الضرورية والتكوينية في مجرى سيرورة الحياة الإنسانية إلا بعد معرفة حقيقته البنيوية والبنائية والنسقية التكوينية والتركيبية والتراكمية، واستدلالاته الدلالية المعنوية والمعرفية، ووظائفه التواصلية والاتصالية، وغاياته العملانية والقيمية المتعالية من جهة، ومعرفة معاني مرادفاته وأصداده اللغوية والمعرفية والمعنوية من جهة ثانية. لا يمكن ذلك إلا بعد استحضار مشتقات ترادفية، مثل التوافق والاتفاق والوفاق والموافقة، أي: معرفة التوافق<sup>(3)</sup>، الذي

(1) ميزان الحكمة - محمد الريشهري - ج 4 ص 3598.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الانشراح، الآية: 6.

(3) التوافق في الفلسفة: أن يسلك المرء مسلك الجماعة ويتجئب ما عنده من شذوذ في الخلق والسلوك. والتوافق والاتفاق يعني =

يشي إلى انسجام واتفق وتفاهم وتطابق وتشاكل وتناظر لفعل النظر والتعقل والتخيل أو لفعل الصمت والقول والكلام أو لفعل العمل والسلوك والسير من قبل الكائن الإنساني، مع الحقيقة والحق الأسمائي الحسنى والصفاتي العليا تعالى.

أما الوفاق الذي هو جهة وبعد من التوفيق ومشتق عنه يشي إلى اتفاق وانسجام واتحاد وملاءمة مع القول والحكم والرأي: حول موضوع ما. وكذلك علينا أن نتعرف على معنى التوفيق بين ماذا؟ والمتوافقة والمتطابقة على ماذا؟ والموافقة من من في الأمر المعروف؟ والاتفاق على ماذا وفي أي شيء؟ ومن جهة ثانية، علينا أن نتعرف على أضداد التوفيق وأضداد مرادفاته، حيث يشي ضد التوفيق إلى افتراق وانفصال وابتعاد من شيء ما، ومعاكسة ومتناقضة ومخالفة ومعاداة بين شيئين، وعصيان وتمرد على شيء ما، والأهم من تلك المعاني هو الخذلان والتخلي والمفارقة والمقاطعة والإعراض والانقطاع والامتناع عن الله سبحانه وتعالى لعبده، بحيث يتركه ويهجره ويمنعه من فيض وبركة التوفيق والهداية بعد ما قام العبد بالانقطاع والهجر والتخلي والإعراض عن شريعته ودينه القيم. الأمر الذي يجعل من من هو أقرب إليه من حبل الوريد، ومن من يحول بين المرء وقلبه، في طي الغفلة والنسيان عنه تعالى والوقوع في حالة الاغتراب والإقصاء والانزواء عن أسمائه الحسنى وصفاته العليا تعالى.

إذن التوفيق يُطلق في مقابل الخذلان، والمراد من الخذلان: هو عدم النصرة، وعدم الإعانة، وذلك حين يُترك الإنسان وشأنه. فأنَّ تخذَلَ أخاك، فهذا لا يعني أن تُضَرَّهُ، وإنما أن تتركه وشأنه في ظرفٍ هو بحاجةٍ إليك، فهذا هو الخذلان. يقال: خذلوا الجيش، بمعنى أنهم لم يشاركوا معه في قتاله، تركوه وشأنه، فذلك خذلانٌ منهم. التوفيق يُقابل الخذلان. ثمَّة من يخذله الله، وثمرَّة من يوفِّقه الله، ورد في الحديث: (من اغتیب عنده مؤمِّنٌ، وكان

تطابق أفكار أو رغبات أو عواطف أو ميول. وفي ( الجبر والاحضاء) التقاء شيئين متحركين ثم سيرهما معاً. وفي الفلسفة والتصوف: أن يسلك المرء مسلك الجماعة ويتجنَّب ما عنده من شدوذ في الخلق والسلوك. وفي الطبيعة والفيزياء يشي إلى تفاعل عاملين أو قوتين حتَّى يصبح التأثير الكليَّ أعظم من مجموع تأثيرهما منفردين. والتوافق في علم الموسيقى يعني دراسة الهيكل والتعاقب والعلاقة بين الأوتار الموسيقية مع بعض، التركيب المتطابق للنوتات في وتر ما. وفي الطب «اختبار التوافق» يشي إلى عملية تحديد ملاءمة دم المتبرِّع مع دم المتبرِّع له قبل نقل الدم. والتوافق يعني التأكد من الالتزام بإحدى المواصفات القياسية أو الإرشادات، أو التأكد من تطبيق المحاسبات أو غيرها من الممارسات بشكل ملائم ومتناسق.

قادراً على الانتصار له، فلم يدفع عنه، خذله الله في الدنيا والآخرة<sup>(1)</sup>. بمعنى أنه تركه وشأنه، وحين يتركه الله تعالى وشأنه يهلك.

ورد في الحديث الشريف أن رسول الله ﷺ في إحدى لياليه بله في كل لياليه، كان يأخذ زاوية من حجراته وبعد أن يصلي ركعات ويتلو القرآن ويناجي ربه يكرر هذا الذكر: (إلهي لا تكليني إلى نفسي طرفة عين أبداً)، يعني لا تكليني إلى نفسي مقدار حركة الجفن، وكان ﷺ كما تقول إحدى زوجاته يكرر هذا الذكر وإن دموعه لتسيل على كريمة، ثم إنها لتساقط في حجره، يكرر قوله: (إلهي لا تكليني إلى نفسي طرفة عين أبداً)، وتقول فأشفقت عليه، قلت: يا رسول الله! وأنت رسول الله! وأنت رسول الله تخشى أن يكلك الله إلى نفسك؟! قال لها: يا أمة الله إن بلعم ابن باعورة أعطاه الله شيئاً من الاسم الأعظم، ثم أكله إلى نفسه طرفة عين فهلك). هذا هو معنى الخذلان، فالخذلان يعني أن يتركك الله وشأنك.

والتوفيق: هو ما يقابله، وهو أن يُعينك على ما تقصد، ويعينك على ما ترغب، ويعينك على الوصول إلى ما فيه صلاحك، هذا هو التوفيق. وعلينا أن نسدل الستار والاستتار عن فهوم خاطئة في عقول الكثير منا، حين يتوهم أنه مهدي برشده وعقله، أو أنه أنما حصل على هذا المال بجهده وعنائه وكده وكدحه، أو أنه أنما وصل إلى هذا الموقع؛ لأنه قد بذل ما حقق الوصول إليه أو أنه أنما أصبح عابداً كثير الصلاة لأنه أهل لذلك! ويفضل كل هؤلاء عن أنه لا يتيسر ذلك للإنسان إلا بعون وقوة وحول من الله تعالى. من جهة، وبتوفيق وسداد وهداية وارشاد من جهة ثانية، وبرفع الخذلان والترك والإعراض عنه من جهة ثالثة.

في حديث كان بين الإمام الكاظم (عليه السلام) وبين أحد من الناس، قال الرجل يسأل الإمام (عليه السلام): أليس أنا مستطيع لما كُلفت؟ فقال له الإمام (عليه السلام): (ما الاستطاعة عندك؟ قال: القوة على العمل. قال له: لقد أعطيت القوة إن أعطيت المعونة. فقال الرجل: وما المعونة؟ قال له: (التوفيق). نعم لا تكفي القوة ولا تكفي القدرة لولا التوفيق والسداد. ثم أراد أن يوضح الإمام (عليه السلام) له هذا الأمر، فقال: (قد يكون الكافر أقوى منك، فتوفَّق

(1) (نص الرواية): محمد بن علي بن الحسين بإسناده عن حماد بن عمرو وأنس بن محمد، عن أبيه، عن جعفر بن محمد، عن أبيه (عليه السلام) - في وصية النبي ﷺ لعلي (عليه السلام) -: يا علي من اغتیب عنده أخوه المسلم فاستطاع نصره فلم ينصره خذله الله في الدنيا والآخرة. وسائل الشيعة (آل البيت) - الحر العاملي - ج 12 ص 291.



للعباداة، ولا يُوفَّق هو لها<sup>(1)</sup>. وقد يكون شخصٌ أحدٌ ذكاءً وأكثر نشاطاً ويكون رزقه قليلاً، بينما ذلك البليد صاحب العقل الضعيف وصاحب الجسد النحيف قد يكون رزقه كثيراً! إذن فالقوة وحدها، والعقل وحده، والذكاء وحده، كل ذلك لا يكفي للوصول للغاية، مالم يكن الإنسان موفّقاً للوصول إلى تلك الغاية.، وهذا التوفيق فقط من عند الله لا غيره.

إذن التوفيق والسداد والهداية والإرشاد الإلهي أمرٌ وحقيقةٌ ضروريةٌ وجوبيةٌ تكوينيةٌ وجوديةٌ وليس أمراً أو شيئاً عرضياً هامشياً ثانوياً اعتبارياً، وغياب التوفيق يعني حضور الخذلان والإعراض والترك والغفلة والنسيان للكائن الإنساني لذاته وربّه وغيره من البشر.

### 13.5.9 شمولية وديمومية كينونة التوفيق في مجرى كافة جوانب الحياة

عدم حضور واستحضار كينونة التوفيق في مجرى حياة الإنسان بشكل ديمومي وتفصيلي وتشميلي ناتج عن حالة غفلة وتغافل وسهو وتساهٍ ووهم وتوهم ونسيان وتناسي، بل، حالة (نسيان النسيان) و(غفلة الغفلة)، حيث ديمومة التوفيق تتطلب ديمومة وحيوية الذكر والتذكر والحضور والاستحضار واليقظة والالتيقظ، بله، تتطلب (يقظة اليقظة) و(ذكر الذكر) و(استحضار وحضور الحضور) بكل ما يمتلك من عناصر إرادة قوة ومقومات تأثير وتفعيل في تحقيق التوافق والاتفاق والموافقة والوفاق، من حيث الانسجام والتآلف والتصديق واليقين والمجارة بين عناصر ومكونات دالة طلب الكائن الإنساني للحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية، مع دوال كينونة الأسماء الحسنى والصفات العليا تعالى من جهة، ودالة الطلب بمكوناتها المنصرفة والمنقطعة والمعارضة والمفارقة والمقاطعة للذنوب والمعاصي والفسق والرذيلة والقبح والإثم والفجور، التي تؤدي إلى الفشل والاحضاق والتعثر والخيبة والاحضاق والعجز واليأس، وذلك بسبب خذلان وتخلي

(1) (نص الرواية): فقه الرضا (عليه السلام): روي أن رجلاً سأل العالم (عليه السلام) فقال: يا بن رسول الله أليس أنا مستطيع لما كلفت؟ فقال له (عليه السلام): ما الاستطاعة عنده؟ قال: القوة على العمل، قال له (عليه السلام): قد أعطيت القوة إن أعطيت المعونة، قال له الرجل: فما المعونة؟ قال: التوفيق؛ قال: فلم إعطاء التوفيق؟ قال: لو كنت موفّقاً كنت عاملاً، وقد يكون الكافر أقوى منك ولا يعطى التوفيق فلا يكون عاملاً. ثم قال (عليه السلام): أخبرني عنك من خلق فيك القوة؟ قال الرجل: الله تبارك وتعالى، قال العالم: هل تستطيع بتلك القوة دفع الضر عن نفسك وأخذ النفع إليها بغير المعون من الله تبارك وتعالى؟ قال: لا، قال: فلم تتحل ما لا تقدر عليه؟ ثم قال: أين أنت عن قول العبد الصالح: (2) ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾. بحار الأنوار - العلامة المجلسي - ج 5 ص42.

وإعراض وامتناع الفيض والرشد والهداية والعناية الإلهية للكائن الإنساني من قبل الله عز وجل. وفيروس هذه الحالات المرضية والوبائية هونتا الاتكال على إرادة الذات أو أية قوة عقلية أو مادية من جهة، وغياب دوال التوكل والرضى والقبول والقضاء والقدر الإلهي بالصيغة التي طرحناها في دوال طلب الاستخارة سابقاً في كل الأمور والحالات.

لذا مسألة الحاجة الدائمة والا بديّة لحضور ديمومي وحيوي إلى التوفيق والموافقة والاتفاق والتوافق والوفاق الإلهي، والتسديد والسداد والعناية والرعاية الخالقية، والحراسة والحفظ والحماية والوصاية الربانية، سواء كان ذلك في عظامم الأمور، أم في صفائرها ومحقرّاتها. فقد ورد في الرواية عن أهل البيت (عليهم السلام): (أن الله عز وجل يخاطب موسى في إحدى مناجيات موسى (عليه السلام) لربه، يقول الله لموسى: «ادعني في علف دابتك، وملح طعامك». الملفت للنظر والتدقيق هنا كيف أنّ الله سبحانه وتعالى يطلب منا أنّ نذكره ونستعين به ونطلب من كرمه وفيضه حتى في أمور تبدو لنا حقيرة وصغيرة وصغارة.

فتشير الرواية إلى أنّ الإنسان حتى حين يحتاج إلى علف علف الدابة -... يقول سأذهب وأجزّ، أو أشترى قليلاً من العلف، وأقدمه للدابة، وأنّ الأمر قد لا يحتاج إلى مزيد من العناء، ولا لمزيد من الجهد، ولا أي شيء. ولكن الله يريد منا ونحن وإن كنا نطلب أمراً ميسوراً حقيراً كأخذ مقدار من الملح ونجعله في الطعام، أنّ ندعوه عز وجل، حتى يزيدنا بركاته ونعمه ويوسعها وييسرها لنا، تحنناً ورحمة وعطفاً منه لنا، ولكي نوثق ونوطد علاقتنا الحميمية وروابطها الصميمية معه تعالى ونقترب إليه سبحانه ويكون حاضراً معنا في كل صغيرة وكبيرة.

فكل شيء نقوم به نحتاج إلى توفيق ووافقة ووفاق من الله، سواء في حالة الجلوس أم القعود أم الركوع «بحول الله وقوته أقوم وأركع وأقعد». وقد نرى هذه الأمور كلها مهياة للوصول إلى هذه الغاية أو تلك، فنتفاجأ بأنها لا تحصل، أو أننا لا نصل إليها، لماذا؟ لأنّ هذه المقدمات وهذه الوسائل كلها تحتاج إلى مُتمّم ومكمل، وهو التوفيق الإلهي الذي يستشعره المؤمن وتُشرق به نفسه ويغفل عنه الكافرون. لذلك ورد في الروايات أن التوفيق عناية من الله عز وجل، والتوفيق رحمة، والتوفيق من جذبات الرب. لذا حتى تستكمل

الصورة بكاملها علينا توضيح ما يسلب التوفيق عند الإنسان. الذي يؤدي إلى الخذلان والإعراض والترك والغفلة والنسيان.

### 13.5.10 علاقة التوفيق بالاستخارة الائتمانية المسؤولة :

من مقومات التوفيق هي توفيق التوفيق «ميتا توفيق» للاستخارة وطلب الخير سواء عند الحيرة والتردد والشك والقلق أم عند الاطمئنان واليقين والحسم، وربما حاجتنا في الحالة الثانية أكثر وأشد من الأولى، خوفاً من الوقوع في حيل وحبائل ومكر الركون إلى النفس والشعور بحالة الاستقلال والاعتماد الذاتي الخفي. ولكن أكثر عوام الناس قد ابتلوا في الاستخارة عند الشعور والوقوع في الحالة الأولى، ويفترض أن يُبتلى أكثر العلماء والمفكرين والفقهاء في الاستخارة الائتمانية المسؤولة للحالات الثانية، بسبب حالة الكبر والزهو والتعالي، وخاصة الخفي منها. قال أمير المؤمنين (عليه السلام): «من التوفيق الوقوف عند الحيرة، فإذا داهمك أمرٌ ولم تحسم أمرك وتتيقن من عواقبه، فلا تقم بذلك العمل».

وكأن نفس هذه الحيرة تنبيه من الله إلى عدم اقتحام هذا الفعل. وهذه عناية ورعاية من الله بالغيب أو أنها إشارة إلى قصور الإنسان ومداركة عن فهم أبعاد هذا العمل، فينبغي الرجوع إلى القوي الأمين الرحمن والتقدير والحكيم والعليم المطلق لتخيّر العواقب عبر طلب الخيرة من الله. وهو أيضاً توفيق وعون من الله في موضع الضعف البشري الذي لا يسده إلا الله. هذا ما أشار إليه أمير المؤمنين (عليه السلام)، حيث قال: من استصح الله حاز التوفيق، وبالربط بين الحديثين نقول: إنَّ الخيرة وطلب النصح والتوفيق والهداية والرشاد من الله لا ينبغي أن لا يكون عند الحيرة كما يذهب إليه البعض، بله، طلب الاستخارة للهداية والتوفيق في كل صغيرة وكبيرة، خاصة عند الحيرة والتردد، وبالأخص الخصوص عند الحسم واليقين والاطمئنان والعلم والقوة والصحة والغنى.

### 13.5.11 الصدفة والحظ والاستخارة الاستشارية

بعد ما بيّنا مفهوم الحظ والبخت والطالح وأسباب نشوئه وانتشاره الاجتماعي والفرق بينه وبين التوفيق والسداد الإلهي، جاء الآن دور بحث علاقة الصدفة بالحظ وبالاستخارة الاستشارية. ولا بدّ بادئ ذي بدء، أن نتناول المعنى الأستيمولوجي المعرفي والأنطولوجي

الوجودي والأكسيولوجي القيمي والاستطريقي الجمالي والنظمي لحقيقة هوية الصدفة وماهيتها الماهوية، وذلك من خلال استعراض المعاني المختلفة للصدفة وأحكامها المعرفية والوجودية الخاصة بها، ومن هذه المعاني ما يلي:

1. الصدفة والعلية العامة أو الفاعلة: من معاني الصدفة هي وجود الشيء في الواقع الخارجي من دون فاعلة وعلّة ظاهرة أو خفية مضمرة، الأعم من العلة الطبيعية وغير الطبيعية. ولا نعتقد أي: كائن كان له عقل وشعور وإحساس مهما كان صغيراً أو كبيراً، عالماً أو جاهلاً، يعتقد بهذا المعنى ويقبله لنفسه، ناهيك إذا كان فيلسوفاً أو حكيماً عارفاً أو عالماً طبيعياً أو مفكراً اجتماعياً<sup>(1)</sup>. فهي صدفة مستحيلة وباطلة ومحالة وما نسمع ونشاهد في بعض الأحيان من كلمات وعبارات توحى بالتحويلات الطبيعية أو التاريخية أو الاجتماعية الصدفية، فإنّ المقصود غير الصدفة بالمفهوم السابق، بل، يشي إلى حدوث تحولات لا نلتمس أو ندرك ونعي أسبابها وعللها الظاهرية، وإنّ تثوي وتضمير هذه العلل بحيث تبدو لنا أنها غير موجودة، لذا المراد هنا من الصدفة هو «الاتفاق».

2. الصدفة ومنظومة السنن والصدفة اللاغائية: هناك تعريف وفهم آخر للصدفة، ينطوي تحت مفهوم صدور النظم والسنن عن سلسلة من العلل والأسباب اللاعاقلة واللامدركة واللاشاعرة واللاغائية واللاهدفية ومن دون أي معادلة وحسابات عقلية وإرادية، وعليه يتم تفسير سيرورة وضرورة العالم والكون على أساس علل مادية صرفة فاقدة للتدبير والإدارة والتوجيه الإرادي والإدراكي والشعوري.

وهذا هو ديدن وشأن الماديين من الفلاسفة والمفكرين<sup>(2)</sup>. وهنا ينبغي أن نشير إلى أنّ العلة الغائية والفاعلية قد تكونان علة قريبة ومباشرة أو علة بعيدة غير مباشرة حسب

(1) نعم يوجد مفكر واحد فقط أنكر قانون العلية والمعلولية، وهو الفيلسوف الإنجليزي «هيوم»، وإنّ الذي دعاه إلى اتّخاذ هذا الموقف هو أنّه يعتقد أنّ الطريق الوحيد لإثبات العلوم هو الحس والتجربة فقط، وبما أنّ هذا القانون خارج عن مجال الحس والتجربة، ولا يمكن إثباته من خلالهما، فلذلك أنكر هيوم هذا القانون.

(2) إنّ الصدفة بهذا المعنى قبلها وتبناها المفكرون الماديون، ودافعوا عنها، حيث إنهم اعتقدوا أنّ النظام العالمي وليد انفجار هائل حدث في عالم المادة فأوجد، حالات كثيرة من الفعل والانفعال أدت إلى وجود العديد من النظم، ثمّ ومن خلال اجتماع تلك النظم الصغيرة، تولّد ذلك النظام العالمي المحيّر للعقول، فعلى هذا الأساس لا يكون النظام العالمي مولوداً بدون علة، وإنّما هم يسلمون أنّه وليد علة ما، ولكنهم لا يفسّرون تلك العلة بالعلة العاقلة المدركة والنوعية.

رؤية المدرسة المشائية، فقد نتصور أنّ دوران الأرض حول نفسها وحول الشمس ليس لها غاية لذاتها، ولكن بالتأكيد أنّ خالقها وموجدها له غاية وهدف «هدف وغاية بعيدة»، وهو إيصال كل الأشياء والمخلوقات إلى كمالاتها الثابتة بالقوة والإمكان إلى التحقق والانبجاده والإينية.

وكذلك العلة الوجودية الفاعلية قد تكون مباشرة وقريبة مثل فاعليات الملائكة، أو أنّ تكون غير مباشرة وبعيدة، أي: علة العلل الفاعلية الله سبحانه وتعالى، وإنّ تحقق الفعل وكل الأفعال والأعمال الإرادية لا تتحقق إلا بواسطة العلة غير المباشرة والبعيدة أولاً، ثم العلة المباشرة والقريبة ثانياً. وهذا هو مصداق لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَىٰ وَلَيْلِيَ الْمُؤْمِنِينَ مِنْهُ بَلَاءٌ حَسِئًا إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(1)</sup> وقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ \* ءَأَنْتُمْ نَزَعْتُمْ أَمْ أَنْزَلْنَاهُمْ \* لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ﴾<sup>(2)</sup>. هنا فاعل قريب ومباشر ومعد وهو المزارع، وفاعل حقيقي أصيل أساسي بعيد وهو الله سبحانه وتعالى.

3. الصدفة والظواهر الكونية والتاريخية والاجتماعية: بمكنتنا مشاهدة ومكاشفة علل وعوامل مصاحبة للظواهر الكونية أو التاريخية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو... من دون أنّ تكون هذه العلل والعوامل والأسباب الثابتة فيها خاضعة وحاكمة أو قائمة وقيومة وقوامه ومقومة، وفق منظومة قوانين وسنن وضوابط كلية عامة، ومن دون إقرار التلازم والمصاحبة الدائمة والابدئية بين تلك العلل والأسباب والظواهر والوقائع، بحيث تكون قوانين وسنن وقواعد وضوابط كلية عامة<sup>(3)</sup>. وهذا النوع من الصدفة ليس مستحيلاً، بل، هو رائج ومتداول بين الناس في حياتهم المعيشية اليومية.

وعليه لا بأس باستعمال كلمة قابلت فلاناً صدفة؛ لأن مراد المتكلم بذلك أنه قابله بدون اتفاق سابق، وبدون قصد منه، أو حضر بئراً للماء فوجد كنزاً، أو رمى رمية وهو معصوب العينين فأصاب الهدف صدفة «اتفاقاً» أو مفتوح العينين فأصاب قلب إنسان

(1) المرجع القرآن المجيد، سورة الانفال، الآية: 17.

(2) المرجع القرآن المجيد، سورة الواقعة، الآية: 63-65.

(3) لمزيد الاطلاع انظر كتاب «نظرية المعرفة» للأستاذ آية الله السبحاني.

ماراً بجانب الهدف «صدفة أو اتفاقاً» من دون قصد، وليس المراد في الواقع أنه قابله أو أصابه بدون علة حقيقة قد تكون مخفية ومقدرة ومقضية من الله عز وجل، بل، هناك علل وشروط خاصة اقتضت أن يعثر في هذا البئر على الكنز أو أن يصيب قلب الرجل المار، ولكن ذلك لا يمثل أبداً قاعدة كلية وقانوناً عاماً وسنة دائمة. حيث إن القانون العام في كل حدث وحادثة أن يصدر عن علة.

وهذه قاعدة كلية عقلية اتفقت عليها جميع أرباب الملل والنحل، فلا يشذ منه أي: مورد حتى نعتبره من باب الصدفة. نعم، قد تخفى علينا العلة أو العلل في واقعة، فنتصورها حدثت بغير حساب وكتاب. وهذا لا يعني ألبتة عدم وجود علة لها؛ إذ عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود، فربما توجد هناك علة بعيدة أو قريبة أثرت في الموضوع لا علم لنا بوجودها؛ إذ لا نحيط بجميع العلل في الكون. وبالنتيجة هناك فرق أساسي بين عدم وجود العلة أساساً وبين عدم عمومية وكلية هذه العلة، وحسب التعبير الفلسفي «إن هذه الظاهرة ليست ملازمة لنوع العلة» بمعنى أنه «ليس كل حفر بئر يؤدي إلى العثور على الكنز» وإن كان الحفر في حالة خاصة قد أدى إلى الوصول إلى تلك النتيجة. وهناك الكثير من قصص وحوادث ووقائع تاريخية واجتماعية وسياسية وفردية عظيمة وعامة وكونية، قد حدثت دون مشاهدة ومعرفة سببها وعلتها الظاهرية أو المرئية، مثل الحرب العالمية الأولى التي نشبت أثر اغتيال ولي عهد النمسا<sup>(1)</sup>.

فهذه الحادثة وغيرها لا تعد من الحوادث الاستثنائية التي لا يمكن اعتبارها أساساً كلياً

(1) إن تفسير الحوادث التاريخية من خلال الصدفة يتماشى مع التفسير الثالث للصدفة، فعلى أن تفسير هذه الحوادث يتماشى مع التفسير الصدفي الثالث الذي يظهر أن السبب الظاهري هو اغتيال ولي عهد النمسا اغتيال ولي عهد النمسا، مما أدى إلى إشعال فتيل الحرب في أوروبا بأسرها ثم العالم، وهذا يعني أن حدثاً صغيراً قد وقع، والذي قتل على أثره أحد الأمراء، سبب وقوع تلك الفاجعة العظيمة في العالم. فهنا إطلاق الصدفة يراد منه أنه وبسبب بعض الشروط والأسباب الخاصة في المنطقة، اشتعل فتيل الحرب، وصار ذلك الحدث ذريعة لدخول الجيوش ميدان القتال وساحات الحرب واتساع نطاقها ليشمل جميع العالم. ولكن هذا الحدث الناتج من قتل الأمير النمساوي لا يمكن اعتباره قانوناً كلياً وضابطة عامة لنشوب حروب عالمية؛ لأنه طالما قتل أمراء وأولياء عهد في العالم ومع ذلك لم تحدث في العالم أدنى ردة فعل ولو يسيرة جداً، فضلاً عن حدوث تلك الفاجعة العظيمة. وبالطبع أنه كان يختفي وراء نشوب الحرب العديد من الأسباب والشروط الكثيرة من الاضطراب والفوضى السياسية والاقتصادية، والتضاد الفكري، التي برمتها تمثل الأرضية الأساسية للحدث، وأن قتل ولي العهد لا يعدو عن كونه مثل القتل والصاعق الذي فجر مخزن المتفجرات لا غير.

للحركة والعمل، ولا يمكن أبداً بناء الحياة والتحرك السياسي أو العسكري اعتماداً على هذا النوع من الصدق، بل، الأمم والشعوب الحيّة والواعية تحل مشكلاتها على أساس التدبير والحكمة والتخطيط الدقيق، ولا تركز إلى الصدفة وظهور كرامات الأولياء والصالحين، بل تعتمد الجد والمثابرة للتغلب على المصاعب وحلّ عقد الحياة التي تواجههم؛ لأنهم يدركون جيداً أنّ العالم يبتني على سلسلة من العلل والأسباب الطبيعية، وإنّ المجتمع الإنساني ملزم لنيل مطالبه أن يطرق باب تلك العلل والأسباب ويلج هذا الطريق للوصول إلى أهدافه ومقاصده، وذلك بمعىة وتوكليّة وتسليمية الأمر إلى الله، لكشف العلل والأسباب المستترة والخفية بواسطة الجد والاجتهاد، وطلب العون والاستعانة، والدعاء والاستخارة الائتمانية المسؤولة لإسدال الستار والاستتار عنها<sup>(1)</sup>.

وخلاصة القول، نقول وبضرس قاطع: إنه بشكل عام لا وجود للصدفة والقسمة والنصيب والحظ في العالم، وكل شيء معلول لغايته وموكل لعلته وخاضع لسيرورة قوانينه وسننه ومنضبط لأحكامه وضوابطه، ومفعول وقائم لشروطه ومقدماته الطبيعية المادية والمعنوية الغيبية، ومقوم لعلته وحكمته القريبة والبعيدة، ومنسجم مع حقيقته الظاهرة والباطنة، والنسبية والمطلقة، والمتغيرة والثابتة، والمتشابهة والمحكمة، حيث قد تواجهنا أمورٌ وحوادث صدفوية عرضية أو فجائية طفراوية لا بأس أن نعتبر حدوثها صدفة، وإن قلنا: صدفة نسبية، بمعنى أنها صدفة من جانب الرؤيوية السطحية والقشرية الظاهرية، ولكن بمجرد تركيب عدسات رؤيوية استكشافية واستبصارية تشميلية

(1) إنّ الأنبياء العظام والأولياء الصالحين لم يركنوا في حياتهم الفردية أو الاجتماعية على المعجزة والكرامة، وما شابه ذلك، بل كانوا بالإضافة إلى الركون إلى فضله سبحانه وكرمه يعدّون العدة لكل شيء، ويجدّون في العمل والمثابرة وبذل أقصى الجهود لنيل أهدافهم، وحتّى في الحالات التي تتأزم فيها الأمور وتبلغ القلوب الحناجر وتحبس الأنفاس في الصدور وتوصد جميع الأبواب والسبل، نجدهم ﷺ لا ينهزمون ولا ينحنون أمام تلك العواصف، بل يتوجّهون إلى ربّهم بالدعاء والتوسّل الذي يعد أيضاً من الأسباب الطبيعية التي ينبغي التمسك بها ولذلك يعتمدون على الله وعلى أنفسهم وجهودهم، ولا ينتظرون من الآخرين حلّ المشاكل والأزمات لهم انطلاقاً من المثل العربي السائد «نفس عصام سوّدت عصاماً...». إنهم ﷺ لا يعتمدون في ساحة الجهاد والحرية والاستقلال على الصدفة، ولا يركنون إلى الأمل والتمنّي في أن تقع معجزة ما تحل لهم المشكلة. كلا إنّ ذلك لم يكن منهج الأنبياء والرسل والصالحين. ثمّ إنّ القرآن الكريم يؤكّد أنّ السعادة من نصيب الناس الذين يكون إيمانهم مقترناً بالعمل الصالح والجد والمثابرة، وليس اعتباراً أن تتكرر جملة ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ ثلاث وستين مرّة، حيث تقرن الإيمان بالعمل، وكأنّ الإيمان الحقيقي هو ذلك الإيمان المستتب للعمل والجد والنشاط. لمزيد الاطلاع انظر كتاب «نظرية المعرفة» للأستاذ آية الله السبحاني.

وكليانية وتكاملية تراتبية توحيدية، تتكشف لنا المكسوفات وتتراعى اللامرئيات وتتجلى المستترات والمضمرات الحاكمة والمنشئة والمسببة والمعللة لتلك الظواهر والحوادث الكونية والتاريخية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، الأمر الذي يكشف زيف ووهم أو سرايبية وسديمية ما كنا نطلق عليه «الصدفة» أو «الحظ»، مما يؤكد لنا عدم وجود شيء اسمه «الصدفة» أو «الحظ» وإن أطلقنا على بعض الظواهر الصدفة والحظ، سواء صدفة نسبية أم مجازية أم عملاً بالمعنى الثالث للصدفة في سياقها المعروف.

وما هو صدفة في الحقيقة الوجودية ليست بصدفة، والقول بالصدفة ناجم عن جهلنا بالأمر، فعندما نجعل شيئاً ما نقول: إنه صدفة. ويقول الشهيد المطهري رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «القول بنسبية الصدفة يعني أن هذه الحادثة تعتبر صدفة بالنسبة إلى الشخص الذي يجهل تفاصيل الأحداث والقضايا، وأما بالنسبة إلى المطلع على حقيقة الأحداث وتفاصيلها، وله إلمام بجميع الأوضاع والظروف، فهي ليست صدفة بأي شكل من الأشكال. ولهذا السبب يقال: «يقول الاتفاق جاهل الأسباب»، بمعنى أن ما يسمى صدفة يتعلق بالجاهل بأسباب الاتفاق والصدفة، وليس بالعالم والمحيط بتفاصيل الأحداث<sup>(1)</sup>.

فمشاهدة المرء لنجاحات وتوفيقات بعض الأفراد بسهولة ويسر من دون صعوبة وعقبات تذكر وتعلن من جهة، وبالمقابل نشاهد أناساً يواجهون الفشل أو نجاحات أو نتائج محدودة، أو حينما نشاهد أن أعمالاً تصاحبها مصاعب وعقبات كثيرة أو أعمالاً تغلق أبوابها وتؤصد نوافذها أو تتكلس أفعالها وتعوج مفاتيحها، بالرغم من كثافة واستطالة الجهد والاجتهاد والمجاهدة المبدولة من أجل فتحها، إلا أننا قد نفشل ونخفق من جهة ثانية. الأمر الذي يجعلنا أمام واقع مجهول وغامض ومضمر، ليس بمكنتنا تغليله وتفسيره إلا على وجه وتأويل اليد الخفية التي تمثلها الصدفة أو الحظ أو القسمة والنصيب أو القضاء والقدر أو على وجه وتأويل نتيجة الاستخارة الاستشارية بكل أشكالها وأنواعها التي ثبتت لدى الغالبية العظمى من الفقهاء ومرويات الأحاديث بعدم صحة مسانيد الرواية ومضامينها المتونوية التي تتعارض مع صريح الآيات القرآنية المجيدة من جهة، وصريح النظام الطولي والعرضي الكوني الطبيعي والاجتماعي. وهذا في حقيقة الأمر يدن كل

(1) مأخوذ من كتاب مجموعة آثار شهيد مطهري 1: 522.



شخص غير قادر على الوقوف على الحقيقة الظاهرية لهذه الأمور وحقيقتها الباطنية الثاوية في بنيتها العميقة وهم في أكثر الأحيان لا يستطيعون ذلك، فإنهم يلجأون إلى بعض المقولات، من قبيل: الحظ والسعد والبخت والصدفة وغيرها وما إلى ذلك، في حين أنه لن يقع أي: حادث بدون سبب، وكل شيء إنما هو في كتاب مكنون وفي لوح محفوظ، ويتدرج ضمن نظام خاص.

فما علينا إلا مواجهة حقائق الحياة وحضر حضريات الظواهر والحوادث والوقائع جينولوجياً وأكيولوجياً وأركيولوجياً، بغية التمسك بالخيط الخفية والوقوف على عللها وأسبابها المكنونة والمضمر، وعلى شروط ومقدمات نجاحاتها وأفشالاتها وتوفيقاتها وأخفاقاتها، بدلاً من الهروب والتبرئة أو التبرير والتوهيم أو إلقاء وحمل تاليات وتدايعات أعمالهم على عاتق شيء وهمي وسرابي وسديمي، أي: ذلك الحظ والبخت والطالع أو الصدفة والعرض الذي لا حقيقة له علمياً وفلسفياً وعرفانياً ووحيانياً البتة.

وعلينا أن لا ننسى الحقيقة التالية: إن جميع الفواعل الطبيعية المادية والمجردة فاعل بالتسخير والإرادة الإلهية، وتتموضع الفاعلية الإلهية فوق كل حركة وسكون لكافة أجزاء العالم والكون والوجود. وتأسيساً على الرؤيوية الكونية التوحيدية وفلسفة الكون والوجود وغاياته وسيروراته التسخيرية، فإن مسألة نجاح أو فشل أو تحقيق وعدم تحقيق الفرد لغاياته وأماله ورغباته، له سنن وقوانين وأحكام منظورة ومحكومة ومقومة وقائمة بعلاقة دالية محكمة وصارمة مادية طبيعية ومعنوية خلقية وجمالية وغيبية ميتافيزيقية، التي في كثير من الأحيان مطوية وثاوية لا تدركها الأبصار المجردة أو العقول المتوسطة، بل، يدركها ويعيها أصحاب الحواس والعقول والعرفانيات البصيرية والمعتلنة والمشرعنة والمسددة والمؤيدة، فعدم مشاهدتها وإدراكها لا يعني البتة عدم وجودها وفعاليتها وواقعيتها.

وغير ذلك يشي إلى غياب الوعي ووعي الوعي بالرؤيوية الكونية التوحيدية من جهة، وقصور البصر والبصيرة من جهة ثانية، وهن الإرادة والعزم والشوق لمعرفة حقائق الأمور من جهة ثالثة، وضعف الإيمان وغياب حقيقة التسخير الإلهي، وعدم التغيب الشهودي والتشهاد الغيبي للعالم والكون والوجود من جهة رابعة، والاعتقاد بالاستخارة

الدعائية والاستشارية الائتمانية المسؤولة والمعتلنة والمشرّعة والموحّنة من جانب، والتوكل والرضى والقبول والتسليم بأنّ مقاليد كل شيء في العالم والكون والوجود بيده تعالى وتحت إرادته سبحانه من جهة أخرى.

وفي حال انجلاء هذه الحقائق لن يقف أي: كائن كان مكتوف الأيدي بانتظار الحظ والبخت والطاق أو الصدفة، أو عمل الاستخارة الاستشارية القرآنية والسبّحية والحصوية والرقاعية... بتاتاً، بله، يؤصل ويؤثّل سيرورة وحركة كينونة النفس الجوهرية وسيرورة العالم والكون والوجود، على حقيقة العلية والسببية والضرورية والوجوبية والحتمية والتوحيدية المادية الطبيعية الظاهرية، والعلية والسببية المعنوية والغيبية والتسخيرية الخاصة والأصيلة والحقة، التي في الواقع هي الحاكمة والحافظة والمؤتمنة والقائمة والمقومة والقيامة والقوامة والقومة لكل الموجودات الممكنة، سواء الواعية والمدركة والمريدة والملكوّية المجردة أو الملكية المادية الطبيعية. وإذا حدث ولم يحصل على مراده وما كان يتوقعه من فعل نظر أو قول أو عمل، عليه أن يؤمن بأنّ هناك عللاً وأسباباً وشروطاً أو مقدمات لا بدّ من توافرها أولاً، وقبل ذلك الاعتقاد والعمل بالاستخارة الائتمانية المسؤولة والمشروطة بالتواكل والتسليم والرضى والقبول والتقرب إلى الله عزّ وجلّ، والتوفيق والسداد والهداية الإلهية<sup>(1)</sup>.

وبهذه الحالة بمكّنة الكائن الإنساني، وخاصة المؤمن تجاوز توظيف مصطلحات الحظ والبخت والطاق أو الصدفة التي هي كلمات واهية وفارغة من المعنى والحقيقة والحق، إلا في ذهن وعقل الكائن الضعيف الجاهل والواهن، وذلك بسبب احتلال الإرادة الضعيفة والتفاؤل المفرط والانغماس التام في وحل الأوهام والخرافات والخيالات والتوهّمات السديمية والسرابية.

مآلات الإيمان بالحظ والبخت والطاق أو الصدفة على المستوى الفردي هي الفشل والاحضاق والانكسار والهزيمة والقنوط من الحياة، واستحواذ فكرة السلبية والتواكلية

(1) في حالات عدم فوزه بالقرعة التي تقوم بها بعض الجهات لبعض الأمور التي طبيعتها التوزيعية والتنصيبية تتطلب القرعة فحسب، عليه أن يعلم يقيناً أن ذلك لا يمثل إرادة الله، أو أنه شخصياً صدرت منه بعض الأخطاء، كارتكابه للذنب المؤدّي إلى إلحاق بعض الحرمان به، لذا فعليه أن يبادر إلى إصلاح نفسه؛ ليكون عند حسن ظن الله تعالى به مرة أخرى.

والكسلية والخمولية من جهة، وهيمنة الاعتقاد بمفاهيم ومرئيات الجبرية والقدرية والخرافية والحتمية في خصوص المآل وعاقبة الأمور، والاعتقاد بعدم إمكانية تغيير ما كتب على الجبين منذ اليوم الأول للولادة، متخذاً مفهوم الفكرة القائلة: «حظي سيئ منذ ولدت، وهذا قدري، وهذا حظي المقدر، وهذا نصيبي المقدر، وهذا يومي المحتوم، و...» شعاراً وتبريراً ومسكناً ومستأنساً له. ومآلات ذلك واضحة، وهي مؤسسة اعتقاد الانتظار بحصول معجزة أو حصول الصدفة أو تحقيق الحظ والبخت والطالع الحسن والميمون، ومن ثم مؤسسة سيرورة المجتمع على الوهميات والسديمات والسرابات والتخيلات والخرافات المؤدية إلى حالة الكسل والركود والإحباط الجسدي، وحالة التكلس والتصداً والتوهم والركود العقلي والقلبي.

وأخيراً وليس آخراً، نعتقد أنّ مفتاح حل المشكلات والإشكاليات الأستيمولوجية المعرفية والأنطولوجية الوجودية والأكسيولوجية القيمة الأخلاقية والاستطبيقية الجمالية الفنية المصاحبة لمنظومة الأفكار والمفاهيم مثل الجن، والأرواح، والحظ، والبخت، والطالع، والصدفة، والشؤم، والنحس، واليوم، والزمن من جهة، ومآلاتها وتوالياتها وتداعياتها العلمية والكونية الطبيعية والحضارية والتأريخية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، هو الفهم والتفهم والإفهام والانفهام لحقيقة كينونة الاستخارة الدعائية الائتمانية والمسؤولة، وحقيقة التوفيق والسداد والهداية والإرشاد والتوجيه الإلهي، وحقيقة الخذلان والإعراض والترك الإلهي للكائن الإنساني في مجاري الحياة الزوجية والأسرية والاجتماعية و...



## مؤلفات الكاتب

- 1- «تحليل المدخلات - المخرجات الاقتصادية - الصناعية» الناشر: مؤسسة الكويت للتقدم العلمي - الكويت، 1985 م..
- 2- سلسلة موانع المعرفة، مطبعة كويت تايمز، 1985 (765 صفحة).  
 الكتاب الأول : المنهج الفكري وأثره في حياة الناس.  
 الكتاب الثاني : الجهل البسيط والجهل المركب وأثرهما على أفكار ومعارف الإنسان  
 الكتاب الثالث : اتباع الهوى والذنوب ودورهما في الانحراف الفكري والسلوكي عند الإنسان.  
 الكتاب الرابع : الترف المادي والفكري وأثرهما في تضليل وتحريف الإنسان عن الحق والحقيقة.  
 الكتاب الخامس : الغضب والتشنج ودورهما في تحريف وتشويه الحقائق.  
 الكتاب السادس : الأفكار والدوافع اللاشعورية وأثرها على تحريف الحقائق.  
 الكتاب السابع : التقليد واتباع الأبناء والأجداد ودورهما في الانحراف عن الحق والحقيقة.  
 الكتاب الثامن : العقل الجمعي وأثره في تحريف الناس عن الحق والحقيقة.  
 الكتاب التاسع : الغفلة والنسيان وأثرهما في تحريف الحقائق عند الإنسان.  
 الكتاب العاشر : الظن والشك وأثرهما في تحريف وتضليل الإنسان عن الحق والحقيقة.  
 الكتاب الحادي عشر : القلق والخوف كمصدر مانع للمعرفة والحقيقة.  
 الكتاب الثاني عشر : العجلة والتسرع في الحكم وأثرهما في تضليل وتحريف الإنسان عن الحق والحقيقة.  
 الكتاب الثالث عشر : العوامل المادية ودورها في تحريف الحق والحقيقة في حياة الإنسان.

- 3- كتاب نظرية المعرفة « دراسة تحليلية لنظريات المعرفة في المدرسة الإسلامية والمادية »، الناشر مكتبة الألفين، الكويت، 1986.
- 4- كتاب الاقتصاد الإسلامي « دراسة مقارنة مع المذاهب الاقتصادية المعاصرة، الجزء الاول، الناشر مكتبة الألفين، بيروت 1986.
- 5- كتاب الاقتصاد الإسلامي « دراسة مقارنة مع المذاهب الاقتصادية المعاصرة، الجزء الثاني، الناشر مكتبة الألفين، بيروت 1986. - كتاب التطبيقات العملية لجدول المدخلات والمخرجات الاقتصادية مع الإشارة إلى بيانات دولة الكويت. الناشر: الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، مصر، 1993.
- 6- كتاب نظام الحسابات القومية « النظرية »، الناشر مكتبة الألفين، الكويت 1993.
- 7- كتاب الحسابات القومية « التطبيقات والمسائل، الجزء الثاني »، الناشر مكتبة الألفين، الكويت 1993.
- 8- كتاب مصطلحات العلوم الاقتصادية، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، 1987.
- 9- كتاب الآثار الاقتصادية لحرب الخليج الثانية على القطاعات الاقتصادية في الكويت، الناشر: المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1993.
- 10- كتاب النظام المالي لدولة الكويت، الناشر دار التعارف، بيروت، 2005.
- 11- كتاب اقتصاديات الكيان الصهيوني، دار المطبوعات الكويت 1999.
- 12- كتاب فقه الربا من منظور فلسفة الاقتصاد الإسلامي، 1989، باللغة الإنجليزية.
- 13- كتاب فقه فلسفة المنهاجية التكاملية التوحيدية - من منظور إسلامي، ثلاثة أجزاء. دار المحجة البيضاء بيروت 2012
- 14- كتاب العدسات الرؤيوية الاستبصارية لفقه فلسفة المنهاجية التكاملية التوحيدية. جزءان، دار المحجة البيضاء بيروت 2012.

- 15- فقه فلسفة كينونة السؤال وسؤال السؤال، جزءان، الناشر دار الولاء، بيروت لبنان 2014
- 16 كتاب فقه فلسفة اقتصاد الممانعة والمقاومة، جزءان، الناشر دار الولاء، بيروت لبنان 2014.
- 17- كتاب الإنسان الكائن والكيان والكينونة، الجزء الأول والجزء الثاني، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2014.
- 18- كتاب جينولوجية كينونة الإنسان الكامل،، دار الولاء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2014.
- 19- فقه فلسفة الاستخارة الدعائية والاستشارية بين المشروعية واللامشروعية دار الولاء بيروت 2016
- 20- كتاب فقه فلسفة كينونة الحياة الزوجية. دار الولاء بيروت 2016.
- 21- كتاب فقه فلسفة كينونة العمل - من منظور إسلامي.. قيد الإعداد.
- 22- كتاب فقه فلسفة المصطلحات المعرفية والوجودية.. قيد الإعداد.
- 23- كتاب فقه فلسفة ولأية الفقيه العامة. قيد الإنجاز النهائي.
- 24- كتاب فقه فلسفة اختيار المرجعية الرشيدة من منظور المقلد. قيد الإعداد.
- 25- كتاب فلسفة الأخلاق، قيد المراجعة.
- 26- كتاب فقه فلسفة الاستخارة، قيد الإعداد.
- 27- كتاب فقه فلسفة كينونة الذنوب، قيد الإعداد.
- 28- كتاب فقه فلسفة الرؤيوية الكونية، قيد الإعداد.

